

موسى عليه السلام

# كتاب المعجزة في القارة

الجزء الأول

أحمد بن محمد

بسم الله

الحمد لله

والصلاة والسلام

على سيدنا محمد

وآله الطيبين الطاهرين  
الذين هم خير البرية  
والذين هم خير خلق الله  
والذين هم خير أمة أخرجت للناس









مَوْسُوعَةٌ  
ذَائِلَةُ الْمَعَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الأول  
الإصدار المبدئي

إعداد  
أحمد محمد نصار  
المحامى

١٩٩٨

إصدار: المحمدين للكتاب والمطبعة  
٣٣ شارع صفية زغلول - الإسكندرية  
٤٨٣٣٨٠٨ - ٤٨٤٠٥٩٥ ت



موضوعات  
الكتاب الحادى عشر  
(الإصدار المبدنى)

نقـص

نـابـه عامـه

هـيـة قـضايا الدولـة

وصـيـة

وفـاء

وقـف

ولايـة عـلى المـال



## نقـض

\* الموضوع الفرعى : إبداء أسباب جديدة أمام محكمة النقض :

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢

مضى كان تقرير الطعن خالياً مما ورد بمذكرة الطاعن بشأن النعى على الحكم الصادر من محكمة الإستئناف بوقف الدعوى بأنه إجراء باطل يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه فإن ذلك النعى يعتبر سبباً جديداً لا يجوز التمسك به عملاً بالمادة ٤٢٩ من المقات.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

مضى كانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت حكمها بإحالة الدعوى على التحقيق لى نزاع تزيد قيمته على عشرة جنيهات وإرضى المدين هذا الحكم ونفذه ولم يطعن فيه أمام محكمة الإستئناف - فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق قواعد الإثبات لا يجوز إلزامه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت قواعد الإثبات ليست من النظام العام.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣

إن التمسك بتطبيق حكم من أحكام القانون هو من الأسباب القانونية البحث التى يجوز إبدائها لأول مرة لدى محكمة النقض إذ هو لا يعد من الأسباب الجديدة، لأن الخصوم يعترضون بطرح دعوامهم أمام القاضى أنهم يطلبون إليه أن يفصل فيها وفقاً لأحكام القانون، فمن الواجب عليه أن يبحث ولو من تلقاء نفسه عن حكم القانون فى واقعها وينزل هذا الحكم عليها. فمن أنكر عليه خصومه التوقيع على العقد الذى يتمسك به مع إعترافهم بصحة هذا التوقيع، وقبل أن يثبت صحته، ثم قضى ضده برد وبطلان العقد يجوز له أن يحتج لدى محكمة النقض بأن الطريق الذى كان على خصومه أن يسلكوه فى الدعوى إنما هو الطعن بالتزوير ولو لم يكن قد تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع.

\* الموضوع الفرعى : أثر الحكم بالنقض :

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

مضى كان الواقع فى الدعوى هو أن مورث المطعون عليهما الأول والثانى - وهما - إخوان باع أحيائهما إلى زوجته - وهى مورثة المطعون عليهما سالى الذكر أيضاً - فاقام كل منهما دعوى ببطلان البيع لأنه لى حقيقته وصية وفى أثناء نظر الدعويتين وقفت الزوجة الأتيان المبيعة ولما قضى ببطلان البيع وبعد وفاة الوالدة أقام كل من المطعون عليهما الأول والثانى دعوى على الطاعن والمطعون عليه الثالث بصفتيهما

ناظرين على الوقف كما إختصم كل منهما أخاه بصفته ممثلاً لركة الواقعة وطلباً ريع نصيبهما في الأطنان وأجرة حصتهما في منزل للمورث وإبطال الوقف وقضى لكل منهما على حدة بالزام تركة الواقعة ببيع نصيبه في الأطنان ورفض الدعوى فيما عدا ذلك فطن المطعون عليه الثاني بطريق النقض في الحكم الصادر في دعواه وكان المطعون عليه الأول لم يطن في الحكم الصادر في دعواه فإنه لا يفيد من طعن المطعون عليه الثاني - إذ كل من الدعويين تختلف عن الأخرى في موضوعها مما ينفي وجود إرتباط وتبعية وعدم تجزئة وما ينتبى عليه أن يكون أثر حكم النقض المشار إليه مقصوراً على حقوق المطعون عليه الثاني قبل الوقف والركة دون أن يمتد هذا الأثر إلى حقوق المطعون عليه الأول قبلهما ولا يجعله يفيد من حكم النقض المذكور إنه كان خصماً فيه إذ القائلة التي تعود منه إما تكون فقط لن صدر لمصلحته وهو المطعون عليه الثاني وحده وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى في دعوى المطعون عليه الأول بإبطال الوقف إستناداً إلى حكم النقض الصادر في دعوى المطعون عليه الثاني فإنه يكون قد جاء مخالفاً لما قضى به الحكم النهائي السابق صدوره في دعوى المطعون عليه الأول برفض طلب إبطال الوقف.

#### الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣

مضى تبين أن المشتري وإن كان قد تمسك عند بدء نظر القضية أمام محكمة الإحالة بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها بوقوع تقصير من البائع ولم يصر في دفاعه حتى المراحل الختامية للدعوى على التمسك بذلك فإن الحكم لا يكون مشوباً بالقصور إذا أغفل الرد على هذا الدفاع ويكون من غير المتعيب تعيب الحكم بأنه قرر خطأ أن عدم ثبوت تقصير البائع هو أمر لا تجوز العودة إلى المجادلة فيه بعد النقض والإحالة.

#### الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣

لا تترتب على محكمة الإحالة إذا هي إستخلصت الواقعة - التي نقض الحكم السابق في خصوصها - من مصدر آخر بين عناصر الدعوى إذ أن كل ما حرمه القانون هو مخالفة رأى محكمة النقض في المسألة التي تكون قد فصلت فيها، أما ما عدا ذلك من الحكم في الدعوى على خلاف إتجاه محكمة النقض أو بالموافقة للحكم الأول المنقوض فلا خلاف في جوازه وخكمة الإحالة أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله - حرة - من جميع عناصرها.

#### الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣

يؤتب على نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية للحكم فيها من جديد أن تعود الخصومة كما يعود الخصوم أمام محكمة الإحالة - إلى ما كانت وكانوا عليه قبل الحكم المنقوض وتعود الحياة إلى كل ما كان الخصوم قد أبدوه من وجوه الدفع وأوجه الدفاع.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٣

مضى كان عيب القصور الذى خلق الحكم المطعون فيه واستوجب نقضه - بسبب إغفاله الرد على دفاع جوهرى للطاعة قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - لا يلحق الحكم الاستثنائى الصادر بالإحالة إلى التحقيق لأنه وقد أراد بهذا التحقيق التثبت من صفة المظنون عليها الأولى فى رفع الدعوى وهو الأمر الذى يجب أن يسبق المترض لدفاع الطاعة سالف الذكر، فإنه لا يمكن رمى ذلك الحكم بالقصور لكونه ترك أمر الرد على هذا الدفاع للحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد أن ثبت الصفة للمظنون عليها ومن ثم فإن طلب الطاعة نقضه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٣

العلمن بطريق النقض لا يبنى عليه وحده ويمجده وقف تنفيذ الأحكام أو القرارات المطعون فيها.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٥

محكمة النقض أن تتحقق من واقع ما ألبته محكمة الموضوع فى حكمها من وقائع لما إذا كان الحفل الذى أديت فيه المصنفات المطالب بالتصريح عن حق المؤلف عليها يتصف بصفة العمومية لأن ذلك من مسائل التكيف التى تخضع لرقابتها وإذا كان ما سجله الحكم المطعون فيه من أن النادى كان يعلن عن حفلاته بنشرات عديدة فى الصحف اليومية يوجه فيها الدعوة إلى مشاهدة هذه الحفلات ويذكر فيها أن الدخول متاح مقابل مبلغ يحدده كرمس دخول، وما يبين من المستندات التى أشار إليها الحكم من أن النادى كان يقيم تلك الحفلات بصفة رتيبة وأن الإعلانات التى كانت تصدر عنها فى الصحف اليومية صريحة فى الدعاية لهذه الحفلات وتضمنت دعوة عامة لمشاهدتها وقد ذكرت فى بعضها أن لرواد الكازينو أن يكملوا سهراتهم فى النادى الليلي وذلك دون طريق فى الإعلان بين من هم أعضاء منهم فى هذا النادى ومن ليسوا أعضاء، فإن هذه الوقائع التى سجلها الحكم المطعون فيه تنفى على الحفلات التى كانت يقيمها النادى صفة الإستغلال التجارى وتأتى به عن وصف الخصوصية، إذ يشترط لإضفاء هذا الوصف على الحفلات التى تنحىها الجمعيات والمنتديات الخاصة أن يقصر الحضور فيها على الأعضاء ومدعوهم ممن تربطهم بهم صلة وثيقة وأن تفرض رقابة على الدخول وأن تتجرد هذه الحفلات من قصد الكسب المادى مما يقتضى عدم تحميل رسم أو مقابل مالى نظير مشاهدتها.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٥

لا ميل للظن بأى طريق فى الأحكام الصادرة من محكمة النقض إذ هى أحكام بانه وقد نصت المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا يجوز

المعارضة في أحكام محكمة النقض النهائية ولا يقبل الطعن في أحكامها بطريق التماس إعادة النظر. واغتشى المشرع عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن الأخرى العادية وغير العادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على تلك الأحكام. ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده في المادة ٣١٤ من قانون المرافعات من جواز الطعن بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضاة الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من هذا القانون وذلك زيادة في الأصطيان والتحوط لسمعة القضاء.

#### الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣١ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١١٩٥ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٥

مضى كان دافع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف ينطوي على تعيب حكم محكمة النقض - بنقض الحكم الاستئنافي والإحالة - ومن شأن ذلك أن تعرض محكمة الموضوع لقضاء تلك المحكمة وكانت أحكام محكمة النقض لا تقبل الطعن بأى مطن ولا يجوز تعييبها أمام محكمة الإحالة بأى وجه من الوجوه، فإن هذا الدافع يكون لما لا يصح طرحه أمام محكمة الموضوع.

#### الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٢/١/١٩٧١

مفاد نص المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات السابق أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم فإنه يتقدم على المحكمة التى أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية فيها المحكمة.

#### الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٢

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يوجب على نقض الحكم القاضى بالشفعة إبعاده كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت عليه وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض ويقضى ذلك سقوط حقوق جميع الآثار التى ترتبت عليه وبطلان كل ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذاً له وبالنأى يعين رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له وليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضاً رد فوائد النقد ونغار المقار ونجب هذه الفوار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز المقار لأن هذا الإعلان يتضمن معنى التكليف بالخصوم لسماع الحكم بنقض الحكم المطعون فيه - سند حيازة الحائز - ولاحتوائه على بيان عيوب هذا البند ويكون هذا الإعلان ذات الأثر المترتب على إعلان صحيفة الدعوى فى زوال حسن نية الحائز.



**الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٤**

لئن كان مؤدى نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - الواجبة التطبيق - أن نقض الحكم المطعون فيه يتبنى عليه زواله واعتباره كأن لم يكن وعودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض وعودة الخصوم إلى مراكزهم الأولى كذلك وبالتالي إلغاء كل ما تم نفاذاً للحكم المنقوض من إجراءات وأعمال فيصح من ثم إسداد ما كان الخصم قد قبضه أو تسلمه من أموال عن طريق تنفيذ ذلك الحكم دون ما حاجة إلى تقاضى جديد فإن ذلك كله مشروط بما هو مقرر من أن حكم النقض كغيره من الأحكام القضائية فى المسائل المدنية - لا يكون حجة إلا على من كان طرفاً فى الخصومة حقيقة أو حكماً.

**الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٦٦٧ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١**

توجب المادة ٤/٢٦٩ من قانون المرافعات على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمرة الثانية أن تحكم فى الموضوع، إلا أن التصدى لوضوح الدعوى يقتصر على ما إذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن فى المرة الأولى وإذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطعن الأول اقتصر على النعى على ما قضى به بشأن عدم السماع وورد الطعن الثانى على القضاء فى الموضوع وهو ما لم يكن معروضاً أصلاً فى الطعن الأول فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

**الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٣**

مؤدى نص المادة ٣٧١ من قانون المرافعات أنه يوجب على نقض الحكم إلغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض والتي كانت أساساً لها، ويتم هذا الإلغاء بقوة القانون. ولما كان الحكم محل الطعن القاضى بالإخلاء بتاريخ ١٩٧٨/١/٩ فى الاستئناف رقم ١٣ لسنة ٥ ق المنصورة، مرتب على الحكم المنقوض فى الطعن الآخر وهو الحكم القاضى بالإعتماد بالأجرة المثبتة بالمقد الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١١/٨ فى الاستئناف رقم ٩٣ لسنة ٩ ق المنصورة فإنه يوجب عليه وجوب نقضه هو الآخر.

**الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧**

يوجب على نقض هذا الحكم نقض جميع الأحكام والأعمال اللاحقة عليه متى كان الحكم أساساً لها - ٢٧١ مرافعات - الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم الابتدائى الصادر فى موضوع الدعوى والحكم الاستئنافى المؤيد له المطعون فيه بالنقض مع الحكم المنقوض.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١٥٢ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨٠

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات على أنه " يوتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام أيًا كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها " فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن نقض الحكم كلياً يوتب عليه إعباره كان لم يكن فيزول وتزول معه جميع الآثار المترتبة عليه ويعود الخصوم إلى مراكزهم السابقة على صدوره، كما يوتب عليه إلغاء الأحكام اللاحقة التي كان ذلك الحكم المنقوض أساساً لها، ويقع هذا الإلغاء بحكم القانون وبغير حاجة إلى صدور حكم آخر يقضى به، وتلقى كذلك جميع إجراءات وأعمال التنفيذ التي تمت بناء على الحكم المنقوض، ويحتر حكم النقض سنداً تنفيذياً صالحاً لإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ الجبري دون حاجة لإصدار حكم جديد بذلك.

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٢٣ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٨٠

إذ كان يوتب على نقض الحكم المطعون فيه نقضاً كلياً زوال ذلك الحكم وعودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض، فيعود محكمة الاستئناف سلطاتها المطلق على الحكم الابتدائي الذي يظل قائماً بالرغم من نقض الحكم الاستئنافي القاضي بعبأيه، لما كان ذلك، فإن قضاء محكمة النقض بنقض الحكم الاستئنافي بنقض الحكم الصادر بمجلسة... لا يحس الحكم الابتدائي الذي يظل قائماً ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه الصادر بمجلسة... إن هو أحال إليه في أسبابه، ولا على الحكم المطعون فيه الصادر بمجلسة... إن هو أحال إلى حكم الأول ويكون النقص على كلا الحكمين باطلاً على غير أساس.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ٤/١٠/١٩٨٠

إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع غير قابل للتجزئة هو بطلان إجراءات البيع الجبري، فإن نقضه بالنسبة للبنك الطاعن - مباشر الإجراءات - يستتبع لباقى الخصوم دون حاجة لبحث الأسباب التي بني عليها الطعن الآخر المرفوع من وكيل الدائنين.

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ٢/٩/١٩٨٠

قبول الدعوى - شرط لجواز الحكم في موضوع الحق المتنازع عليه فيها، ومن شأن نقض الحكم لسبب متعلق بهذا القبول نقضه بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء في الموضوع مما يقضى عن النظر فيما جاوز ذلك من أسباب الطعن.

الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٠٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف من شأنه أن ينهى الدعوى إلا أنه يزول بتقضه، ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الإحالة لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم فإذا كان حكم محكمة النقض قد صدر لمصلحة المستأنف في الحكم المنقوض وجب عليه إذا ما أراد متابعة السير في الخصومة أمام محكمة الإحالة أن يجعلها خلال سنة من صدور حكم النقض فإذا أهمل القيام بهذا الإجراء كان لكل ذى مصلحة التمسك بسقوط الخصومة عملاً بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات.

- الأصل أن الفصل في موضوع الدعوى منوط بمحكمة الاستئناف وأن دور محكمة النقض إنما هو مراقبة سلامة تطبيق القانون على موضوع الدعوى كما مقتضاه أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف لتعيد النظر في الموضوع بحكم جديد على الوجه المطابق للقانون وكان خروج المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على هذا الأصل يالزامها محكمة النقض في الموضوع إذ كان الطعن للمرة الثانية وذلك قطعاً لدابر النزاع عند حد معين إنما يكون وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إذا كانت محكمة الاستئناف قد فصلت في موضوع الدعوى للمرة الثانية أما إذا كانت قد وقلت في قضائها هذا عند حد الفصل في إجراء شكلي غير فاصل في الموضوع فلا على محكمة النقض بعد نقضها للحكم إن هي أعادت القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل في الموضوع، لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الطعن الأول قد أنصب على ما قضت به محكمة الاستئناف في الموضوع في حين أن الطعن الثاني المائل قد ورد في قضاء تلك المحكمة بسقوط الخصومة في الاستئناف، لما كان ما تقدم فإن هذه المحكمة ترى أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٥٧ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨١

لن كان الحكم الصادر في الاستئناف من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ينهى الدعوى إلا أن نقض هذا الحكم يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الإحالة لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الخصومة وانقضائها شأنها في ذلك شأن القضايا المناولة بالجلسات.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨١

مفاد نص المادة ٢/٢٦٩. مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم فإنه

يتجسم على المحكمة التي أحلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة وما يحرمه القانون بموجب هذه المادة على محكمة الإحالة هو مخالفة رأى محكمة النقض في المسألة التي تكون قد فصلت فيها، وأن حكم محكمة النقض يحوز حجية الشيء المحكوم فيه في حدود المسائل التي بت فيها ويحتج على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى في نطاق ما أشار إليه الحكم الناقض.

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٤/٣/١٩٨١

النص في المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا نقض الحكم المطعون فيه وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد فإنه يتجسم على المحكمة التي أحلت إليها الدعوى أن تتبع محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨١

النص في المادة ٢/٢٧١ من قانون المرافعات على أنه "... إذا كان الحكم لم ينقض إلا في جزء منه بقي نافذا فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى ما لم تكن مربية على الجزء المنقوض " يدل على أن العبرة في الأحكام متعددة الأجزاء عند الطعن بالنقض في جزء منها فقط هو باستقلال هذا الجزء عن بقية الأجزاء، إذ يزول الحكم عند نقضه وينمحي أثره في صدد الجزء المطعون فيه، أما بقية الأجزاء التي لم يوجه إليها أى طعن فستظل على حالها مربية كل آلاها، أما إذا كان بين بعض أجزاء الحكم ارتباط وتبعية فإن نقض الحكم لا ينحصر أثره فيما تناوله أسباب الطعن من هذه الأجزاء بل يمتد أثره إلى ما إرتبط بها أو ترتب عليها من الأجزاء الأخرى ولو لم يطعن فيها أو لم يذكره حكم النقض على وجه التخصيص، بما مؤداه أن ينمحي الحكم المنقوض بجميع أجزائه المرتبطة ما طعن فيه وما لم يطعن.

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٢٠ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨١

- من المقرر أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى إجراء لازماً لإنقاذ الخصومة بين طرفيها، ذلك أن الإعلان بصحيفة الدعوى يرمى إجمالاً لبداً المواجهة إلى إيصال واقعة معينة إلى علم المعلن إليه، وإذ يتطلب القانون فإنه يعتبر الوسيلة الوحيدة لهذا العلم، بمعنى أنه لا يجوز - عند عدم القيام به أو تعييه - الاستعاضة عنه أو تكملته بالعلم الفعلي للواقعة، كما لا يصححه إبداء المدعين - المطعون ضدهم أحكمة الأول - بطلباتهم شفاهاة في الجلسة، وتمسك المدعى عليه بالخصومة رغم أنها تقوم بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون المرافعات على النحو السالف بيانه إلا أنها لا تكون صالحة لأن يباشر فيها أى

إجراء من جانب القضاء وأعوانه قبل إنعقادها، وإن تم شيء من ذلك، كان العمل منعلاً عما لا يجوز النزول عنه ويترتب على ذلك أنه لا كانت الصحيفة باطلة لعدم إعلانها أصلاً فإن الخصومة لا تعقد بها ومن ثم لا يترتب عليها إجراء أو حكم صحيح سواء كان ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى أو الثانية، كما أنه لا وجه للقول بأن الطاعن قد حضر أمام محكمة الدرجة الأولى وترافع في الدعوى بما يفيد تنازله عن هذا البطالان.

— النص في المادة ٥٢٦ من القانون المدني على أن "تنتهي الشركة بانقضاء الميعاد المعلن لها بإنهاء العمل الذي قامت من أجله، فإذا انقضت المدة الممينة أو إنتهى العمل ثم إستمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التي تآلفت لها الشركة إحد سنة لسنة بالشروط ذاتها" والنص في المادة ٥٣١ منه على أنه "يجوز لكل شريك أن يطلب من القضاء الحكم بفصل أى من الشركاء يكون وجوده في الشركة قد أثار إغراضاً على مد أجلها أو تكون تصرفاته بما يمكن إعتباره سبباً مسوغاً لحل الشركة على أن تظل الشركة قائمة بين الباقين" يدل على أن الشركة تنتهي بقوة القانون بانقضاء الميعاد المعلن إلا إذا أعدت بإعادة الشركاء الضمنية أو الصريحة، وأن فصل الشريك من الشركة لا يكون إلا حال قيامها لأسباب تبرره ولا يقع بعد إنتهائها بانقضاء الميعاد المعلن لها بغير مد، يؤكد هذا النظر أن المشرع نص على قيامها في الحالة الأولى فيما يبين الباقين من الشركاء.

#### الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١١٢٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٦

مفاد نصوص المادتين ١ و ٣ من قانون الإدارات القانونية ٤٧ لسنة ٧٣ والمادة الثانية من مواد إصداره والمادة السادسة من القانون ٧٥ لسنة ٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة أن إختصاص الإدارات القانونية والمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعوى والمنازعات عنها أمام المحاكم لا يخل بإختصاص إدارة قضايا الحكومة أن تتوب عن الجهات فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي حوّلها القانون إختصاصاً قضائياً، لما كان ذلك وكانت إدارة قضايا الحكومة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مختصة بنص المادة السادسة المشار إليها أو تتوب عن الهيئات العامة التي تباشر مرافقة الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام. فإن هذه الإدارة تكون مختصة بأن تتوب عن الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على إختلاف أنواعها دون حاجة لتفويض خاص في كل قضية.

الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١

من المقرر أنه يوجب على نقض الحكم زواله وسقوط ما أقر به أو ما قرره أو رتبته من حقوق بين طرفيه وأن الخصوم إبداء ما يمنهم من دلوع وأوجه دفاع جديدة أمام محكمة الإحالة.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

مؤدى المادة ٢٧١ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط إلغاء الأحكام اللاحقة كالتزام لازم لنقض الحكم أن يكون الحكم اللاحق قد اتخذ الحكم المنقوض أساساً له.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢

قضاء النقض مهما استقر لا يقيد الأحكام إلا في المسألة القانونية بذاتها التي فصل فيها الحكم المطعون فيه ليكون على محكمة الإحالة أن تتبع حكم النقض في المسألة التي نقض الحكم المطعون بسببها.

الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣

يوجب على نقض الحكم المطعون فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض كما يعود الخصوم إلى مراكزهم الأولى بما كانوا قد أبدوه من دفاع وما تمسكوا به من مستندات على أن تلتزم محكمة الإحالة برأى محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها، ويكون لها مطلق الحرية في إقامة حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحمله من جميع عناصرها.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٣

مفاد الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات أنه يوجب على نقض الحكم إلغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض والتي كان أساساً لها ويتم هذا الإلغاء بقوة القانون ويقصر هذا الأثر على النطاق من الحكم الذى رفع عنه الطعن بالنقض أما تلك الأجزاء التي تضمنت قضاء قطعياً ولم يطعن عليها اذكوم عليه فيها فنكسب قوة الشيء اذكوم فيه بحيث يتبع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية.

الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٤

النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٤ من قانون المرافعات على أنه... يدل على أن المشرع أوجب إعادة إعلان المدعى عليه الذى لم يحضر بالجلسة الأولى ولم يكن قد أعلن لشخصه لما إقرضه في تلك الحالة من احتمال جهله بقيام الدعوى ورتب على إعادة الإعلان إفراض علمه بها. لما كان ذلك وكان نقض الحكم

لا ينشئ خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض لتبايع الخصوم السير في الخصومة الأصلية أمام محكمة الإحالة ويكون تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بعد نقض الحكم بتعجيلها من أحد الخصمين بتكليفه بالحضور يعلن إلى الخصم الآخر إعلاناً قانونياً خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض دون حاجة إلى إعادة الإعلان لأن الخصومة متى إستأنفت سرها تعود إلى الحالة التي كانت عليها عند وقوعها وقت حدوث سبب الإنقطاع ذلك أن الإنقطاع لا يؤثر فيما يتخذ من إجراءات وما تم من مواعيد قبل حصوله.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٤٨٦ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩

- العبرة في كون النقض كلياً أو جزئياً إنما هي بتعلق ما قبل من أوجه الطعن بالحكم المنقوض ككل أو بأجزاء منه دون أخرى إذا كانت متعددة الأجزاء.

- إذا اكتفت محكمة النقض في نقض الحكم بأحد الأوجه المقدمة أو ببعضها فإنها لا تعتبر قد رفضت ما لم تر عملاً بهتته من المطاعن الأخرى أو أقرت ما تعلق من قضاء الحكم المنقوض بترك المطاعن.

الطعن رقم ٢٥٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٦

- لن كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات قد نصت في عجزها على أنه يتحجم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تصح حكم النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها. إلا أنه لما كان المقصود بالمسألة القانونية في هذا المجال وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد ويصر لإكتسب حكمها قوة الشيء المحكوم له في حدود المسألة أو المسائل التي تكون قد بنت فيها بحيث يتمتع على ومحكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية وما عدا ذلك فتعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ومحكمة الإحالة بهذه المثابة أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحمله حرة من جميع عناصرها.

- نقض الحكم للقصور في السبب - أيما كان وجه هذا القصور - لا يمدو أن يكون تعميماً للحكم المنقوض لإخلاله بقاعدة عامة فرضتها المادة ١٧٦ من قانون المرافعات التي أوجبت أن تشمل الأحكام الأسباب التي بنت عليها وإلا كانت باطلة " بما لا يصور معه أن يكون الحكم الناقض قد حسم مسألة قانونية حتى ولو تعلق ليان أوجه القصور في الحكم المنقوض. لما كان ذلك، وكان الحكم النقض قد عاب على الحكم المنقوض قصوره في السبب إذ لم يرد على دفاع الطاعن والمستندات التي قدمها ولم يحقق ما إذا كانت العين المؤجرة قد هلكت هلاكاً كلياً وأقيم مكانتها عين أخرى التي استأجرها الطاعن وكان هذا الذي أوردته الحكم الناقض لا يتضمن فضلاً في مسألة قانونية اكتسبت قوة الأمر القضي بحيث تحول بين محكمة الإحالة وبين معاودة النظر في دفاع الطاعن ومستداته أو تحول بينها وبين الرد على هذا

الدفاع بما يكفي لحمله مع بيان مصدرها في ذلك من الأوراق أو تحول بينها وبين دحض دلائل مستندات الطاعن بدلالة أقوى منها بل لا تحول بينها وبين أن تبنى حكمها على فهم جديد تحصله حرة من جميع عناصر الدعوى وهي في ذلك لا يتجدها إلا التزامات بتسبب حكمها خضوعاً لحكم المادة ١٧٦ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥

- يوجب على نقض الحكم الصادر لمصلحة الطاعنين زوال الحكم المقرض وسقوط ما أمر به وما قرره أو رتبته من الحقوق بين طرفيه وأن يعود للطاعنين الحق في التمسك أمام محكمة الموضوع بالدفع المتعلقة بشكل الاستئناف لأن المطعون ضدهم الثلاثة الأول هم الذين طعنوا في الحكم في المرة الأولى وحكم بقبول طعنهم ليحدد حق الطاعنين في التمسك بتلك الدفع بمجرد نقض الحكم الصادر لمصلحتهم في موضوع الدعوى إذ لم يكن يجوز لهم عندما طعن المطعون ضدهم الثلاثة الأول في الحكم أن يرفعوا طعناً آخر فيما قضى به هذا الحكم من رفض دفعهم المتعلقة بشكل الاستئناف لإنعدام مصلحتهم فيه.

- مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه للحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم فإنه يتعين على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة وما يجرمه القانون بموجب هذه المادة على محكمة الإحالة هو مخالفة رأي محكمة النقض في المسألة التي تكون قد فصلت فيها وأن حكم محكمة النقض يجوز حجية الشيء المحكوم فيه في حدود المسائل التي بث فيها ويتعين على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ويعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى في نطاق ما أشار إليه الحكم الناقض.

الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠

المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه "إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الإقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعي إليها لإجراءات جديدة.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨

لما كان دمج الضررين اللذين خلفا بالوارث والمورث عند القضاء بالتعويض عنهما بعد تخصيص مقداره عن كل منهما، لا يحول دون قيام حقيقة أن كل عنصر منهما كان له حاسبه في تحديد مقدار التعويض المقضي به، فإذا نقض الحكم لعدم جواز القضاء بالتعويض عن أحد هذين العنصرين وجب على محكمة الإحالة أن



تخصم ما ترى أن يقابله من مقدار الصويص القضي به وإلا كان قضاءها مخالفا للقانون، لما كان ذلك وكان الحكم المعلوم فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٠  
شرط تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن ينصب في المرة الثانية على ما طعن عليه في المرة الأولى.

الطعن رقم ٣٩٩٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٠  
مفاد نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات إذا كان الطعن للمرة الثانية ورأت المحكمة نقض الحكم المطعون فيه وجب عليها أن تحكم في الموضوع.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٢  
و لما كان الطعن للمرة الثانية فإنه يمين على المحكمة أن تحكم في موضوع الدعوى عملاً بالمادة ٢٦٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٥٨ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٢  
إذا اعتبرت محكمة الموضوع الإقرار الصادر من خصم خصمه إقراراً موصوفاً غير قابل للتجزئة، وطعن في حكمها بأن هذا الإقرار ليس كذلك، وإنما هو إقرار مركب قابل للتجزئة، ورأت محكمة النقض أنه وإن كان إقراراً مركباً إلا أنه غير قابل للتجزئة، كما أخذت به محكمة الموضوع في نتيجة حكمها جاز مع ذلك محكمة النقض أن ترفض هذا الطعن.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٠٧ صفحة رقم ١٩٣٥/١٢/١٩  
إذا رفعت دعوى جند شخص فرلع هو دعوى فرعية ليجب بها بصفة إحتياطية على الدعوى المرفوعة عليه، وظهر من تقريراته أنه لا يتمسك بطلباته فيها إلا إذا قضى عليه في الدعوى الأصلية، فنقض الحكم الصادر ضده في الدعوى الأصلية المرفوعة عليه بوتي عليه نقض الحكم الصادر في الدعوى الفرعية المرفوعة منه.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٥  
إذا حكمت المحكمة الابتدائية بإيقاف الفصل في الدعوى المرفوعة لها حتى يفصل من المحكمة الشرعية في مسألة من اختصاصها لتعلقها بأصل الوقف، ثم قضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم وإعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية لتحكم في تلك المسألة نفسها على اعتبار أن الفصل فيها من اختصاص المحاكم

الأهلية، وذلك رغم صدور حكم من المحكمة العليا الشرعية باختصاصها بها، ورات محكمة النقض أن قضاء محكمة الاستئناف خاطئ، وتبين أن المحكمة الشرعية قد فصلت في المسألة باعتبار العين المتنازع عليها وفقاً، فإنها تحكم بنقض الحكم الابتدائي وتأييد حكم الإيقاف. وعلى من يهمة تعجيل الدعوى أن يسر فيها أمام المحكمة الابتدائية لتحكم في موضوعها الذي أوقف الفصل فيه.

#### الطعن رقم ٤ لسنة ٨ مجموعة صر ٤٢ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٢١

إن المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات قد نصت على أن للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ المؤقت رغم حصول المعارضة أو الاستئناف إذا كان موضوع الدعوى مبنياً على سند غير رسمي لا منازعة فيه. فامر بشمول الحكم بالتنفيذ في هذه الحالة موكباً لسلطة القاضي التقديرية ولا تملك محكمة النقض مساوئله عما إسقط عليه رأيه في ذلك.

#### الطعن رقم ١٩ لسنة ١٠ مجموعة صر ٤٣ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٤٠/٦/١٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد بني على الأسباب التي أقيم عليها الحكم الابتدائي وعلى أسباب أخرى أضافها محكمة الاستئناف فإن هذه الأسباب مجموعة تكون متممة بعضها لبعض غير قابلة للتجزئة. ولذلك فإنه يجب على الطاعن أن يقدم عند الطعن صورة من الحكم الابتدائي وإلا كان طعنه مرفوضاً فيما يخص بما فصلت فيه المحكمة الابتدائية وأقرتها عليه محكمة الاستئناف.

#### الطعن رقم ٧١ لسنة ١٠ مجموعة صر ٤٣ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٤١/٢/١٣

إن المادة ٢٩ من قانون محكمة النقض والإبرام لا تخم على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن تتبع في قضائها حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي تفصل فيها هذه المحكمة وإذن فلها مطلق الحرية في الفصل إلا بما تراه في كل ما يتعلق بالموضوع.

#### الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٧ مجموعة صر ٤٥ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٩

نقض الحكم يقتضى حتماً زواله ومحو حجته وسقوط ما قرره أو رتبته من حقوق، فتعود الخصومة بعد النقض كما يعود المصروف إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض، وتعود الحياة إلى كل ما كان المصروف قد أبدوه من وجوه البلق وأوجه الدفوع بما كان الحكم الذي نقض قد أخذ به أو رفضه وعلى ذلك فإنه إذا كان الحكم الذي نقض قد بني قضاءه بسقوط الحق في إسترداد الحصة المبيعة على أن طالبه لم يعرض كامل الثمن الحقيقي لهذه الحصة، وكان طعن هذا الطالب مبنياً على أن المحكمة إذ إضرت في الإسترداد ما يشترط في الشفعة من وجوب عرض الثمن عند الطلب قد أخطأت تطبيق القانون، وكان هذا السبب هو وحده الذي قبلته محكمة النقض وعلى أساسه نقضت الحكم، ثم حكمت محكمة

الاستئناف عند إعادة الدعوى إليها ياتضاء حق الطالب في الإسروداد بناءً على أن الحصة المذكورة ليست إلا حصة شائعة في عقار معين لا في مجموع تركة، فلا يعيب هذا الحكم مخالفته للحكم السابق نقضه، على فرض أن ذلك الحكم قد سلم للطالب بنشؤ حقه في الإسروداد.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٤

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الاستئناف المرفوع من الطاعة وتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتسليم المطعون عليه الأطنان موضوع النزاع قد أسس قضاءه على حكم غيبي آخر قضى بصحة ونفاذ البيع الصادر للمطعون عليه عن هذه الأطنان في مواجهة الطاعة وعلى أنه أصبح نهائياً بعدم قبول المعارضة المرفوعة عنه من الطاعة وكان الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة قد نقض فإنه يوجب على نقضه أن يلقى الحكم الذي إبتني عليه وذلك وفقاً للمادة ٤٤٧ من المرافعات.

**\* الموضوع الفرعي : أثر نقض الحكم :**

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١١٥٢ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٩

إن نقض الحكم نقضاً كلياً لا ينحصر أثره فيما تناولته أسباب الطعن وحدها بل يمتد إلى ما ارتبط بها أو تبعها من الأجزاء الأخرى ولو لم يطعن فيها أو يذكرها حكم النقض على وجه التخصيص. وإذن لمعنى كانت محكمة الاستئناف إذ قضت برفض دعوى صحة ونفاذ عقد قسمة ورفض طلب التعويض المفق عليه في العقد أقامت قضاءها على أن عقد القسمة لم يوقع عليه جميع الشركاء المتضامين فيه فأصبح عديم الأثر سواء بالنسبة لمن وقع عليه أو لمن يوقع عليه وورثت على ذلك انقضاء قيام الالتزام بالتعويض المطلوب وكانت محكمة النقض قد نقضت هذا الحكم وقضت بقيام عقد القسمة ونفاذه على جميع أطرافه المرفعين عليه، فإنه يتعين تبعاً لذلك نقض الحكم فيما يختص بالتعويض.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٦

متى كان الثابت من الحكم الصادر بنقض الحكم الاستئنافي الأول أنه نقض هذا الحكم نقضاً كلياً للقصور في التسيب إذ لم يرد على طلب التحقيق وأحال القضية إلى محكمة الاستئناف لتحكم فيها من جديد، فإنه يكون حكمه الإحالة أن تسلك في الحكم في الدعوى ما كان جائزاً لها قبل إصدار الحكم المنفوض ولها أن تجيب طلب التحقيق وأن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها متى رأت في ذلك فائدة لإظهار الحقيقة ما دام القانون يسمح بالإثبات بالبينة.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٣

من شأن نقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته أن يعود الخصوم بالنسبة للجزء الخسوم بنقضه إلى ما كانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض، فيكون لهم أن يسلكوا أمام تلك المحكمة من مسالك الطلب ما كان لهم قبل إصداره ومن ثم لهم أن يضيفوا إلى طلباتهم الأصلية ما أجاز لهم القانون إضافته في الاستئناف مما يزيد من التضمينات بعد صدور الحكم المستأنف إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١١ مرافعات.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١/٢٤/١٩٦٣

يوجب على نقض الحكم المطعون فيه الصادر بقبول الاستئناف شكلاً والقضاء بعدم قبول ذلك الاستئناف شكلاً لرعه غير الطريق الذي رسمه القانون، نقض الحكم الموضوعي الصادر في الاستئناف تبعاً لذلك طبقاً لنص المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٣

معي كانت المحكمة قد عولت في قضائها بالتطبيق للضرر على ما ثبت لديها من الحكم الجنائي الصادر ضد الزوج وأبدت قضاها بالأوراق الرسمية وما حصلته من البيئة الشرعية فذلك منها تقدير للأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ٩/٤/١٩٦٤

- نقض الحكم في خصوص ما قضى به من قبول الاستئناف شكلاً يستتبع نقض الحكم المؤسس عليه والصادر في موضوع الاستئناف عملاً بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

- نقض الحكم القاضي بالشفعة يوجب عليه إعتبره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض ويقضي ذلك سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليه وبطلان كل ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذاً له. وبالتالي يتعين رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له، وليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضاً رد فوائد النقود وفقر العقار، وتجب هذه التصار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حازر العقار، لأن هذا الإعلان لتضمنه معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بنقض الحكم المطعون فيه - سند حيازة الخايز - وإلجائه على بيان عيوب هذا السند يكون هذا الإعلان مثل ما رتبته القانون في المادة ٢/٩٦٦ من القانون المدني على إعلان صحيفة الدعوى من أنس في زوال حمن نية الخايز.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٠

يؤتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم النقض متى كان ذلك الحكم أساساً لها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أساس سبق صدور حكم فى إستئناف رفع عن ذات الحكم، وكان الحكم الصادر فى الاستئناف السابق قد نقض ونقضت محكمة النقض بطلان هذا الاستئناف، فإنه يصين اعتبار الحكم المطعون فيه ملغى ونقضه على هذا الاعتبار.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١١

- نقض الحكم يؤتب عليه أن تعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانتوا عليه قبل إصدار الحكم النقض، ليكون لهم أن يقدموا إلى المحكمة التى أحيلت إليها القضية من الطلبات والدلوع وأوجه الدافع ما كان لهم أن يقدموه منها قبل إصداره إلا ما يكون قد سقط الحق فيه . ومن ثم يكون للمستأنف عليه أن يرفع بعد الإحالة إستئنافاً فرعياً عن الحكم الذى رفع عنه خصمه الإستئناف الأصلى متى توافرت الشروط اللازمة لرفعه.

- نقض الحكم يستتبع حتماً إلغاء الحكم الذى جاء لاحقاً له ومؤسساً عليه، ويقع هذا الإلغاء بحكم القانون مؤتباً على صدور حكم النقض وبغير حاجة إلى حكم آخر يقضى به حتى لو كان لم يشر إلى الحكم اللاحق أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٧

يؤتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة له متى كان ذلك الحكم أساساً لها.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤

متى كان الطاعن قد قرر بالطعن بطريق النقض فى حكم قطعى وفى حكم سابق عليه بالإحالة إلى التحقيق لمخالفة قواعد الإثبات، فقطعت محكمة النقض بنقض الحكم نقضاً كلياً وبالإحالة لأسباب لا ترتبط بالسبب الخاص بحكم الإحالة إلى التحقيق، فإنه يؤتب على ذلك إحصار أثر النقض فى الحكم القطعى وحده وعودة الخصوم إلى ما كانوا عليه قبل صدوره واعتبار الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق قائماً. لما كان ذلك وكانت محكمة الإستئناف قد حكمت فى موضوع الدعوى بعد إحالتها إليها، فإنه يكون للطاعن الحق فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق مع الحكم الصادر فى الموضوع.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٧

متى كان الطاعن قد قصر طعنه على قضاء الحكم المطعون فيه فى موضوع الإستئناف دون شكله فإن نقض الحكم يكون مقصوراً على موضوع الإستئناف محل الطعن، ولا يصدها خارج هذا النطاق إلى شكل

الاستئناف الذي يجوز قوة الأمر المقضي، يسرى في ذلك أن يكون قد قضى فيه وحده بحكم مستقل أو مع الموضوع بحكم واحد متعدد الأجزاء، وبذلك يتمتع على محكمة الإحالة إعادة النظر في شكل الاستئناف الذي أصبح أمره نهائياً.

الطنين رقم ٤٤ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٦

— نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف برفض الاستئنافين الأصلي والفرعي موضوعاً يزيل هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف لتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم وتجري عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الخصومة وإقضائها فإذا أهمل من صدر حكم النقض لصالحه ولم يجعل الخصومة أمام محكمة الاستئناف خلال سنة كان لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة عملاً بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات وتبدأ مدة السنة في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي في الدعوى.

— حكم النقض حضوري بالنسبة للطاعن ومن لم فإن علمه بصدوره يعتبر متحققاً قانوناً ولا ينتفي هذا العلم بوفاء الغامى الذي كان يباشر الطعن عنه أمام محكمة النقض قبل صدوره لأن هذه الوفاة ليس من شأنها أن تحول بين الطاعن وبين الوقوف على ما تم في الطعن وتعجيل الخصومة أمام محكمة الإحالة قبل أن يدركها السقوط إذ لا تعد من قبيل القوة القاهرة التي يستحيل معها السير في الخصومة.

الطنين رقم ٤٩ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ٤/٦/١٩٦٦

نقض الحكم المطعون فيه نقضاً كلياً وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته يقتضي زواله وهو حججه وبه تعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المفوض بحيث يكون لهم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة من مسالك الطلب والدفع والدفاع ما كان لهم من ذلك قبل إصداره ويكون حكمه الإحالة أن تقيم حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى الذي تحصله مما يقدم لها من دفاع وعلى أسس قانونية أخرى غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجبت نقضه متى كانت لا تخالف قاعدة قانونية قررتها محكمة النقض في حكمها الناقض.

الطنين رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٦٦

بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية تسرد المحكمة المحال إليها حرجتها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولو كان ذلك من غير الطرق التي كانت قد حصلته منها من قبل بل إن لها أن تخالف رأيها الأول فيما تحصله من فهم الواقع في الدعوى ولا يقيد بها في ذلك إلا أن تتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩

مضى كان الحكم المطعون فيه الصادر فى الموضوع لم يعتمد فى قضائه على أسباب الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع فإن هذا الحكم لا يعتبر أساساً للحكم الصادر فى الموضوع فى حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومن ثم فإن أوجه الطعن الموجهة للحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع - على فرض صحته - ليس من شأن قبولها ونقض الحكم المذكور تبعاً لذلك أن يستجيب نقض الحكم المطعون فيه والصادر فى الموضوع ومن ثم فلا يكون للطاعن مصلحة فى التمسك بهذه الأوجه.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٥٤ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٤

مفاد نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يوجب على نقض الحكم إلغاء جميع الأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها. ولذلك فإن الحقوق العينية العقارية التى يرتبها المحكوم له بعد صدور الحكم المطعون فيه بالنقض استناداً إلى هذا الحكم يبقى فيها معلقاً على نتيجة الحكم بالنقض، فإن نقض الحكم وجب على المتصرف فى هذه الحقوق أن يردّها نتيجة لزوال حقه المترتب على الحكم المطعون فيه قبل نقضه، وإذا كان المحكوم له قد تصرف فى هذه الحقوق دون أن تكون قد استقرت له ولم يكن يستطيع أن ينقلها إلى الغير إلا على هذا الأساس فإن المتصرف إليه يجب عليه بدوره أن يرد هذه الحقوق ولو كان حسن النية إعتباراً بأنها قد انتقلت إليه معلقة على شرط فاسخ وأن الشرط قد تحقق بنقض الحكم وذلك ما لم يكن المتصرف إليه بهذه الحقوق قد تملكها بالتقادم الخمسى أو بآى طريق آخر خلاف التصرف الصادر إليه من المحكوم له.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩

مضى كان قضاء الحكم بإزالة ما على المقار من مبان مرتبطة على قضائه ببيوت الملكية فإن نقض الحكم بالنسبة لقضائه ببيوت الملكية يستجيب نقض قضاءه بالإزالة.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٣

نقض الحكم فى خصوص قضائه برفض الدفع بسقوط الحق فى إستئناف الحكم الابتدائى الذى قضى بقيام شركة فعلية بين طرفى النزاع يوجب عليه إلغاء الحكم الصادر فى موضوع الإستئناف والذى قضى برفض الدعى لعدم قيام هذه الشركة باعتباره لاحقاً للحكم المنقوض ومؤسسا فى قضائه بقبول الإستئناف عن الحكم الابتدائى.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٤  
من المقرر أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناوله أسباب النقض المقبولة، أما ما عدا ذلك منه فإنه يجوز قوة الأمر المقضى ليصير على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر فيه، فإذا ما قضى الحكم للمدعى ببعض طلباته فقط فطعن فى قضائه يرفض بالى طلباته وقيل المدعى عليه الحكم ولم يطعن فيه ثم قضى بقبول الطعن ونقض الحكم، فإن هذا النقض هو نقض جزئى لا يتناول ما كان الحكم قد قضى بإجابه من طلبات الطاعن ولذلك لا يجوز محكمة الإحالة أن تعيد النظر فى هذا البعض من الطلبات.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٧  
يوجب على نقض الحكم طبقاً لما نقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، إلغاء جميع الأحكام أياً كان ذلك الحكم أساساً لها.

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٥٤ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١  
لئن كان الحكم الصادر فى الاستئناف من شأنه أن ينهى الدعوى، إلا أن نقض هذا الحكم يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الإحالة لاتباع السير فيها بناء على طلب الخصوم، ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الخصومة وانقضائها شأنها فى ذلك شأن القضايا المتداولة بالجلسات. فإذا كان حكم النقض قد صدر لمصلحة المستأنف فى الحكم المنقوض، فيجب عليه إذا ما أراد متابعة السير فى الخصومة أمام محكمة الإحالة أن يجعلها خلال سنة من صدور حكم النقض فإذا أهمل القيام بهذا الإجراء كان لكل صاحب مصلحة التمسك بسقوط الخصومة عملاً بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات، وتبدأ مدة السنة فى هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار إنه آخر إجراء صحيح فى الدعوى.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٩  
حكم محكمة النقض يركز حجية الشيء المحكوم فيه فى حدود المسائل التى بت فيها ويمتنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية، ويصين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى فى نطاق المسألة التى أشار إليها الحكم الناقض.

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٣  
نقض الحكم بقبول الاستئناف شكلاً يستتبع نقض الحكم الصادر فى موضوع الاستئناف باعتباره لاحقاً ومؤسساً على قضائه بقبول الاستئناف.



الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض فى الطعن الأول المرفوع عنه لعدم سماع الدعوى، فإن الطعن الثانى المرفوع عن ذات الحكم - من الخصم الآخر - يصبح ولا محل له دون حاجة لبحث أسبابه.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٤

يرتب على نقض الحكم المطعون فيه عودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض ويعود الخصوم إلى مراكزهم الأولى قبل ذلك، وتلك نتيجة ضرورية ترتب على صدور الحكم بالنقض، صرح بها هذا الحكم أو لم يصرح.

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٦

مضى كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء برفض دعوى الطاعة - بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها والذي أقر فيه البائع بقبض الثمن فى عقد الرهن الرسمى الصادر منه عن المنزل المبيع - على بطلان عقد البيع تأسيساً على سبق صدور الحكم ببراءة ذمة المورث البائع من دين الرهن. وإذا كان هذا الحكم الأخير قد طعن فيه أمام محكمة النقض، ويبين من الإطلاع على ذلك الطعن أن محكمة النقض قضت بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة، وكان يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها، لأنه يتعين اعتبار الحكم المطعون فيه ملغى.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٦

لما كان من المقرر أنه إذا كان الحكم المطعون فيه متعدد الأجزاء فنقضه فى أحد أجزائه يترتب عليه نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من الأجزاء الأخرى. وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الحق فى الإمتثال الفرعى المقام عن إحدى الدعوىين المضممتين قد حجب نفسه عن بحث موضوع هذا الإمتثال على الرغم مما له من أثر على موضوع الإمتثال المرفوع عن الحكم الصادر فى الدعوى الأخرى فإن نقض الحكم الصادر فى الدعوى الأولى يتعين معه نقض الحكم الصادر فى الدعوى الأخرى.

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٣

إذا كانت محكمة النقض قد فصلت بحكمها الصادر فى الطعن الذى سبق أن أقامه المطعون عليهم عن الحكم الإمتثالى الأول، بأن التصيب الذى يستحقه .... هو نصيب أصلى لا نصيب آيل عقيم وبغايره، وأن الدعوى التى رفعها .... تتضمن طلب إستحقاقهم لتصيبهم الأصلى عن .... ونصيبهم الآيل عن العقيم .... وأن الحكم الإمتثالى السابق قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ طبق حكم إستحقاق التصيب الآيل

على النصب الأصلي، وقضى برفض الدعوى. فإن لازم هذا القضاء بالنسبة للنصب الأصلي هو قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والإستحقاق.

**الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١**

- يوجب على نقض الحكم الصادر لمصلحة الطاعنين، بسقوط قوائم الرسوم بالتقادم، أن يكون لهم الحق في التمسك أمام محكمة الموضوع، بالدفع بعدم جواز الإستئناف وعدم قبوله، لأن قلم الكتاب هو الذي طعن في الحكم في المرة الأولى، وحكم بقبول طعنه، فيجدد حق الطاعنين في التمسك بتلك الدفع أمام محكمة الإحالة بمجرد نقض الحكم الصادر لمصلحتهم في موضوع الدعوى، إذ لم يكن يجوز لهم عندما طعن قلم الكتاب في الحكم أن يرفعوا طعناً آخر فيما قضى به هذا الحكم من رفض دفعهم المتعلقة بشكل الإستئناف لإنعدام مصلحتهم فيه.

- يتنعم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية طبقاً للمادة ٤٤٤ من قانون المرافعات السابق، أن تبصر حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها وإذ كان الطاعنون ينازعون في سقوط قوائم الرسوم بالتقادم، وكانت محكمة النقض قد فصلت في هذه المسألة القانونية بمحكمها الصادر في الطعن الذي سبق أن أقامه قلم الكتاب، وقد إلزم الحكم المطعون فيه هذا القضاء وفصل في الدعوى على هذا الأساس، وقرر أن المواد التي حررت عنها قوائم الرسوم قد حفظت في ١٩٥٧/٦/٢٥ وأن مدة الخمس سنوات المقررة لتقادم الرسوم لم تكن قد انقضت عند تحرير هذه القوائم في يولييه سنة ١٩٦١ وإذ كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بما أثاروه بسبب النعي - من أن التقادم يسري في الرسوم المستحقة على الأوراق القضائية من تاريخ إنتهاء المرافعة في الدعوى، أو من تاريخ تحريرها إذا لم تحصل مراعاة - فإن النعي بهذا السبب - أمام محكمة النقض - يكون غير مقبول.

**الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٦**

يوجب على نقض الحكم المطعون فيه نقضاً كلياً وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته أن تعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض.

**الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٠**

متى كان هناك ارتباط بين مركز مصلحة الضرائب - الطاعة - وبين مركز البنك الذي إحتجز حريته القيم المخولة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بحيث لا يستقيم عقلاً نقض الحكم بالنسبة لمصلحة الضرائب، ويقاؤه بالنسبة للبنك، فإن نقض الحكم لصالحها يستتبع نقضه بالنسبة للبنك ولو لم يطعن فيه.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٢٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٠  
معى كان قضاء الحكم بالمقاصة فى أبواب الخامة قد تأسس على قضاء تم تقضيه، فإنه يتعين نقض الحكم لى هذا الخصوص كذلك.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٠  
يوجب على نقض الحكم الصادر بقول الإستئناف ورفض الدفع بطلان - صحفته لعدم التوقيع عليها من محام مقرر إلغاء الحكم الصادر من بعد فى موضوع الإستئناف باعتباره لاحقاً للحكم الأول ومؤسماً عليه.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٥  
للخصوم أمام محكمة الإحالة ما كان يجوز لم تقديه قبل صدور الحكم المتقوض من دفاع ودلوع، إلا ما يكون منها قد سقط الحق فيه، وبمحكمة الإحالة أن تعتمد فى تحصيل لهما لوائح الدعوى على ما يقدم إليها من هذه الوجوه، وعلى ما يستمد من وقائع ومستندات وأدلة.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٨  
إنه وإن كان ضم الدعيين المختلفين سبباً وموضوعاً إلى بعضهم تسهلاً للإجراءات لا يوجب عليه اندماج الواحدة فى الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم لهما، إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب فى إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب فى القضية الأخرى، فإذا كان النابت أن محكمة الموضوع بعد أن ضمت الدعيين إنتهت إلى أن عقد البيع فى دعوى صحة العقد هو بذاته العقد موضوع دعوى التزوير الأصلية، وكانت دعوى صحة العقد هو الوجه الآخر لدعوى بطلانه، فإن الإندماج يتم بين الدعيين، ويوجب عليه أن يصير الإدعاء بالتزوير واحداً فيهما والفصل فيه هو قضاء صادر قبل الفصل فى موضوع صحة العقد، غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه على إستقلال عملاً بمعى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولغنى برفض الدفع بعدم جواز الإستئناف عن الحكم الصادر فى الإدعاء بالتزوير، فإنه يكون قد خالف القانون، وإذ كان هذا الحكم أساساً للحكم الصادر برده وبطلان عقد البيع، فإنه يوجب على نقض الحكم الأول نقض الحكم اللاحق.

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٥  
معى كانت محكمة الإستئناف قد سمحت لنفسها عن بحث موضوع الإستئناف الفرعى - بعد قضائها بعدم قبوله - على الرغم مما له من أثر على موضوع الإستئناف الأصلي، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٧١

من قانون المرافعات تنص على أنه " يرتب على نقض الحكم، إلغاء جميع الأحكام أيما كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها " فإنه يرتب على نقض الحكم في الاستئناف الفرعي إعادة نظر موضوع الاستئناف الأصلي عند الإحالة.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٤  
نقض الحكم نقضاً كلياً، يبنى عليه عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٢/١/١٩٧٤  
يرتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة متى كان ذلك الحكم أساساً لها.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٤  
إن نقض الحكم نقضاً كلياً لا ينحصر أثره فيما تناوله سبب من أسباب الطعن، بل يمتد أثره إلى ما ارتبط به أو تبعه من أجزاء الحكم الأخرى، ولو لم يذكرها حكم النقض على وجه التخصيص. وإذن فتعى كان البين أن حكم النقض السابق قد نقض الحكم الاستئنافي الذي قضى بتعويض شامل لعنصرى الحسارة اللاحقة والكسب الضائع، فإنه يرتب على هذا النقض الكلى زوال ذلك الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الاستئناف لتعيد تقدير هذا التعويض الشامل للمعسر وفقاً للأساس الذي رسمه لها محكمة النقض، مما يقتضيه أن تعود القضية بعد الإحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم الاستئنافي المنقوض والا يكون لهذا الحكم أية حجية أمام محكمة الاستئناف في شأن مقدار التعويض ويهود شحمة الاستئناف سلطانها المطلق على الحكم الابتدائي ويكون لها أن تسلك في الحكم في الدعوى ما كان جائزاً لها قبل إصدار الحكم المنقوض، لتقضى إما بتأييد الحكم الابتدائي أو بتعديله إلى أقل على ضوء ما تكشف عنه إعادة التقدير، ولا يغير من ذلك رفض محكمة النقض لسبب الطعن الآخر متى كان رفضها له مؤسساً على أن الحكم الاستئنافي لم يخالف المادة ٢٢١ من القانون المدني في شأن إشتغال التعويض على عنصرى الحسارة اللاحقة والكسب الضائع.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٤  
المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا تختم على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها إلا أن تتبع في قضائها حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة، فيكون لها مطلق الحرية في الفصل بما تراه في كل ما يتعلق بالموضوع.. ولما كانت محكمة النقض قد نقضت الحكم الاستئنافي الأول في خصوص نفقة الصغير لأنه أقام قضاءه بتعديل النفقة المحكوم بها

إبتدائياً على أن الحكم الإبتدائي جاء مشروباً بالمغالاة، وأن المحكمة رأت أن مبلغ ثلاثين جنيهاً فيه الكفاية لمواجهة مطالباته، وانتهت محكمة النقض إلى أن هذا يدل على أن ذلك الحكم التفت في تقدير نفقة الصغير عن حالة أبيه عسراً ورسواً طبقاً للقانون الأردني الواجب التطبيق والذي لم يحدد الطاعن ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى نص المادة ٦٥/جـ من قانون العائلة الأردني رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥١ أورد المستندات التي قدمها كل من الطرفين للتدليل على يسار الأب أو إعساره وبعد أن استعرض حالة الطاعن المالية قدر نفقة الصغير وفقاً لحكم المادة ٦٥/جـ من قانون العائلة الأردني، وهو القانون الواجب التطبيق. حسمما تقضي به قاعدة الإسناد المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون المدني، لما كان ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه أنه خالف الحكم السابق نقضه في التقدير ولا يعدو أن يكون النعي بهذا الخصوص جدلاً موضوعياً في تقدير نفقة الصغير لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٤

- إذ كان يبين من حكم النقض رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ ق أنه قضى بنقض الحكم رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٧ مدني مستأنف الجزية وإلغاء الحكم المستأنف فيما لقضى به من تأييد أمر الأداء - وإلغاء هذا الأمر وعدم إختصاص قاضي محكمة الجزية الجزية بإصداره تأسيساً على أن المنازعة القائمة بين الطرفين على مشروعية الزيادة في الأجرة التي تضمنها عقد الصلح المؤرخ ١٩٥٦/١/١٢ تعبر منازعة تجارية ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتسلم تطبيق نصوصه، مما يدخل في إختصاص المحكمة الإبتدائية عملاً بالمادة ١٥ من ذلك القانون، فإن هذا النقض يكون نقضاً كلياً إذ ألغى الحكم كله.

- يوجب على نقض الحكم نقضاً كلياً أن تعود الخصومة ويعدو الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض، كما يوجب عليه إلغاء الأحكام اللاحقة التي كان ذلك الحكم أساساً لها، ويقع هذا الإلغاء بحكم القانون وبغير حاجة إلى حكم آخر يقضى به حتى ولو كان لم يشر إلى الأحكام اللاحقة أثناء نظر الطعن.

#### الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٤

إذا كانت طلبات المدعين في الدعوى الفرعية لا تملو أن تكون دفاعاً في الدعوى الأصلية، فإن الدعوى الفرعية تكون مرتبطة بالدعوى الأصلية وإرباطاً وثيقاً لا يمكن فصله ويوجب على نقض الحكم الصادر في الدعوى الأخيرة نقض الحكم الصادر في الدعوى الفرعية.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥

نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير فى الخصومة الأصلية أمام محكمة الإحالة، ويكون تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بعد نقض الحكم بتعجيلها من يمهه الأمر من الخصوم، فتستأنف الدعوى سرها بتكليف بالخصور يعلن بناء على طلبه إلى الطرف الآخر فى خلال سنة من صدور حكم النقض وإلا كان لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لإنقضاء سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى وهذا كله عملاً بأحكام المواد ٦، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٣، ٢/٤٤٤ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم الدعوى.

للطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩

إذ كان الحكم المطعون فيه قد فصل أيضاً فى النزاع حول تقدير أرباح: الشركة الموصية - الطاعنة الراجعة - وهو أمر مرتبط بتقدير أرباح الشركة والشركاء جميعاً بما لا يسمح بتعجيله لأن أرباح الشركة جزء من الأرباح جميعها، فإن نقض الحكم فيما يتعلق بالشركاء المتضامنين يحد أثره إلى قضاء الحكم بالنسبة للشركة الموصية ولو كانت لم تذكر أسباباً خاصة لطعنها.

للطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يوجب على نقض الحكم المطعون فيه عودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض كما يعود الخصوم إلى مراكزهم الأولى بما كانوا قد أنهوه من دفاع وما تمسكوا به من مستندات على أن تلتزم محكمة الإحالة برأى محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها ويكون لها مطلق الحرية من بعد فى إقامة حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله - حرة - من جميع عناصرها، وإذا كان البين من حكم النقض السابق أنه عاب على حكم محكمة الاستئناف المنقوض قضائه فى الدعوى على أساس شهادة الولاء وحصر الإرث الصادرة من الكيسة - المقدمة من الطعون عليهم - مع تقديمه وجود تعارض بينها وبين مستندات الطاعنة وأن ما تعللت به لإبطال مستندات الطعون عليهم لا يصلح مرجحاً دون أن يعرض لأية مسألة قانونية يحتم إتيانها مما مفاده أن قضاء النقض لم يهدر مستندات الطعون عليه بما يوجب عليه استبعادها أمام محكمة الإحالة، فإنه لا تترتب على الحكم المطعون فيه إذا هو استند فى حدود سلطته التقديرية إلى الشهادة المشار إليها علاوة على ما إطمأن إليه من أقوال الشهود وإلى مستندات جديدة قدمها الطعون عليهم بعد الإحالة ورجحها على مستندات الطاعنة.

**الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩**

إذ كان بين من الأوراق أن المدعين فى الدعوى إعتصموا شركة الإذخار والتأمين التى إتحدت فى شركة النيل للتأمين وقد صدر الحكم الابتدائى بإلزام شركة الإذخار والتأمين بالبلغ المقضى به، فإن الحكم يكون قد صدر عليها بالصفة التى إعتصمت بها، وإذا إستأنفت شركة النيل للتأمين، والتى كانت قد إندجعت فى شركة الشرق التأمين هذا الحكم وقضت محكمة الإستئناف بحكمها المطعون فيه بعدم جواز الإستئناف المرفوع منها على أساس أنه لم يقضى عليها بشىء ولأن القرار الجمهورى رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٥ أدمج شركة الإذخار للتأمين فى شركة مصر للتأمين - الطاعنة - لما كان ذلك، وكان هذا الحكم قد صدر مع الحكم الآخر المقفوض - الذى قضى برفض إستئناف الطاعنة مقررأ مسئوليتها عن المبلغ المقضى به كاتر لإدماج شركة الإذخار والتأمين فيها - ومردتاً عليه، فإنه وعلى مقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات، يصين إلغاؤه.

**الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٧٥/١/٨**

يترتب على نقض الحكم إلغاء الأحكام والأعمال اللاحقة له متى كان ذلك الحكم أساساً لها. وإذا كان الطالب أن الحكم الثانى المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعنة المنسوب لما تظهير السند الإذنى بما قضى به ضد المطعون ضده الأول محرر ذلك السند - إستناداً إلى الحكم الأول للمطعون فيه والذى قضى بعدم قبول إدعاء المطعون ضده الأول بتزوير تظهير السند وإلزامه بقيمته فإنه وقد قضى بنقض الحكم الأول، فإن ذلك يستتبع نقض الحكم الثانى عملاً بنص المادة ١/٢٧١ من قانون المرافعات.

**الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١**

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه فى أصل الدعوى على سند من صحة الوصية والإقرار بالنسب وهو موضوع دعوى التزوير التى تحجب عن نظرها فإن نقض الحكم المطعون فيه فى خصوصى هذه الدعوى يترتب عليه إلغاء الحكم فيما قضى به فى أصل الدعوى بإعتباره لاحقاً للحكم الأول ومؤسأ عليه عملاً بأحكام المادتين ٢٧١ و ٨٦٨ من قانون المرافعات.

**الطعن رقم ١٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١**

متى كان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ.... والذى قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى قد نقض، وكان الحكم الصادر بتاريخ.... والذى قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإلبيات الإدعاء بالتزوير والحكم الأخير الصادر بتاريخ.... والذى قضى بتزوير الإقرار المزور....

مرسسين على الحكم الأول، فإنه يعين نقض هذين الحكمين كأثر لنقضه عملاً بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات.

#### الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٤١ بتاريخ ١٩٧٦/٥/١

- إذ كانت محكمة النقض قد قضت فى النزاع بحكمها فى الطعن - السابق - بنقض الحكم الإستئنائى الأول فيما قضى به من تعويض للطاعن عن فصله تصفياً، فقد زال ذلك الحكم فى هذا الشطر منه وعاد محكمة الإحالة حقها المطلق فى تقدير التعويض الذى لا يكون معلوم المقار فى مفهوم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى إلا بمصدر الحكم الذاتى فى الدعوى وهو ما لم يتحقق إلا بالحكم المطعون فيه " الطعن المائل"، على أنه لما كان هذا الحكم الأخير - وعلى ما يفصح عنه منطوقه وأسبابه المرتبطة بهذا الشق من قضائه - قد رفض كلية إجابة الطاعن إلى ما طلبة من فوائد عن مبلغ التعويض رغم إستحقاقه لها وتأسيساً على النظر التقدم - من تاريخ الحكم المذكور فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

- إذا كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة النقض " فى الطعن الأول عن الحكم الصادر فى ذات الدعوى " أن الطاعن فيه "سألف المؤسسة المطعون عليها فى الطعن المائل" جعل من تجاوز محكمة الإستئناف بحكمها المطعون فيه بذلك الطعن لطلبات المطعون ضده " الطاعن المائل " سبباً للطعن عليه بالنقض بعد أن جعله سبباً للإلتماس إعادة النظر الذى قضت فيه محكمة إستئناف القاهرة بتعديل الحكم المتمس إعادة النظر فيه والتزول بالمبلغ المحكوم به إلى ما كان للإلتماس ضده قد حددته فى طلباته وكانت محكمة النقض قد قالت عن هذا الوجه من أوجه الطعن المقدمة إليها " أنه غير مقبول ولا جدوى فيه بعد أن حكم فى الإلتماس بتعديل الحكم إلى مبلغ..... " وهو قول لا يعنى أن محكمة النقض حصنت الحكم الصادر فى ذلك الإلتماس من الإلغاء أو التعديل وإثماً إعتبرت الطعن فى خصوص هذا الوجه غير مقنع لما تبته من أن الطاعن يعنى به على الحكم المطعون فيه عيباً بات برئاً منه، كما أنها نقضت ذلك الحكم فى خصوص ما صبح لديها من أسباب الطعن الأخرى وما ينال من حساب بعض تلك المستحققات وزال تبعاً له حكم الإلتماس فيما نقض فيه وأحيل إلى محكمة الإستئناف للنقض فيه من جديد بحكمها المطعون فيه بالطن المائل، إذ كان ذلك فإن النعى على الحكم بما ورد بهذا السبب " من أنه أخطأ إذ قضى للطاعن بمبلغ المقضى له به فى الحكم الصادر فى إلتماس إعادة النظر، يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٩

تنص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم لم ينقض إلا فى جزء منه بلى نافذاً فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى ما لم تكن مرتبطة على الجزء المنقوض، وإذا نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص



السبب المتعلق بالتصرف بالبيع في فئتين إلى الطاعن الثالث فإنه يوجب على ذلك نقض الحكم بالنسبة لقدر الريع القضي به عن هذا القدر ويبقى الحكم نالماً بالنسبة لأجزائه الأخرى.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٠٨٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٧

مقتضى نقض الحكم كلياً إعتبره كان لم يكن فيزول وتزول جميع آثاره المترتبة عليه ويعود الخصوم إلى مراكزهم السابقة على صدوره وتعتبر أوجه الدفوع والدفع مطروحة على المحكمة دون حاجة إلى إعادة العزمك بها، وإذا كان دفاع الطاعن بصفتها بخصوص تمسكه بتخصم المبلغ الوارد بالإيصال الصادر من مورث المطعون ضدهم هو دفاع جوهري من شأنه لو فحص أن يغير وجه الرأي في قضاء محكمة الإحالة من حيث مقدار المبلغ المتنازع عليه بل في واقع الأمر يعتبر مطروحاً عليها وتلزم فيه بما قضت به محكمة النقض من إعتبره إقراراً صادراً من المورث يفيد قبضه المبلغ الوارد به من الطاعن وكان سبق للورثة المطعون ضدهم أن واقروا الطاعن على خصم هذا المبلغ بمذكرتهم المقدمة خلال المرحلة الإستئنافية الأولى بما يعد منهم إقراراً قضائياً صدر أمام القضاء لبات حجة قاطعة عليهم يبين على المحكمة أعمال مضمونة فإن محكمة ثاني درجة إذ أبدت حكم محكمة أول درجة الذي لم يتعرض لهذا الدفوع لأسبابه فأغفلته ورغم جوهريته ورغم تعلقه بما يلزم به من قضاء محكمة النقض ورغم إقرار المطعون ضدهم به وطلبهم الحكم على أساسه فإن حكمها المطعون فيه يكون مخالفاً للقانون ومشوباً بالقصور في السبب.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩

إذا كان يوجب على النقض زوال الحكم المنقوض وسقوط ما أسر به وما قرره أو رتبته من الحقوق بين طرفيه، بحيث يكون للخصوم إبداء ما يمين لهم من طلبات ودفع ودفاع أمام محكمة الإحالة، فإن المطعون عليه يكون له عند ذلك مطلق الحرية في عرض دفعه أمام تلك المحكمة إذا شاء الأمر الذي تنضى به مصلحته في إثارة الدفع.

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن - بأحقته للمنشآت القائمة على أرضه مستحقة الإزالة - على أن المطعون عليهم الأربعة الأول قد أقاموا المنشآت موضوع النزاع على أرض يمتلكونها طبقاً لتقيد البيع المسجل الصادر لهم، وكان الحكم الصادر في الإستئناف رقم.... بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤ قد إستند في قضائه بتثبيت ملكية المطعون عليهم للأرض التي أقيمت عليها المنشآت إلى عقد البيع السالف الذكر، وإلى الحكم المطعون فيه، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧١ من قانون المرافعات تقضي بأنه يوجب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك

الحكم أساساً لها، فإن نقض الحكم المطعون فيه يستتبع إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها، فإن نقض الحكم المطعون فيه يستتبع إلغاء الحكم الصادر لى الاستئناف رقم.... الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤ باعتباره لاحقاً له ومؤسساً على قضائه، وهو ما يتعين على محكمة الموضوع إتباعه فى قضائها.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٥  
مفاد المادة ٢٦٩/٢ من قانون المرافعات أنه يتحتم على المحكمة التى تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن تتبع قضاء حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها.

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٥  
إذا كان الحكم المطعون فيه نى على إجراء باطل وصدر فى موضوع تخفيض عين مؤجرة إلى الأجرة القانونية وهو بطبيعته غير قابل للإنقسام إذ لا يتصور أن تحسب الأجرة القانونية المتصلة بالنظام العام بالنسبة لمؤجر على أساس مغاير لمؤجر آخر، فإنه يتعين نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة للطاعة الثانية.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٦٧ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١  
مفاد المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أنه يجوز للخصوم أن يقدموا شكمة الدرجة الثانية بأدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة لم يسبق لهم إنداؤها أمام محكمة الدرجة الأولى، وكانت وسائل الدفاع الجديدة تتميز عن الطلبات الجديدة بأنها لا تغير من موضوع النزاع، بل تعنى الحقج التى يستند إليها الخصم فى تأييد ما يدعيه دون أن يغير من مطلوبه، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للخصوم أمام محكمة الإحالة إبداء ما كان يجوز لهم تقديمه قبل صدور الحكم المفوض من دفاع ودفع، وكانت هذه المحكمة أن تعتمد فى تحصيل لهما لوائح الدعوى على ما قدم إليها من هذه الوجوه وعلى ما يستجد من وقائع ومستندات وأدلة، لما كان ذلك وكان البين من تقديرات الحكم المطعون فيه أن الدعوى أقيمت بطلب الحكم بطلان الوصية وأن الحكم بطلان الوصية لعدم توافر شروط سماعها المقررة بالمادة الثانية من قانون الوصية وأن الحكم الابتدائى إستجاب لطلب المطعون عليه فى هذا الشأن، فإن تمسك هذا الأخير أمام محكمة الإحالة ببلات الطلب مؤسساً على مبب جديد متعلق بشروط صحة الوصية لا يعد إيداء لطلب جديد أمام محكمة الإستئناف. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بطلان الوصية على سند من ثبوت عدم توافر هذه الشروط لا يتعارض فى أسبابه مع وجوب الإلتزام بالمسألة القانونية التى فصل فيها حكم النقض والتى تناولت مجرد تحقق المسوغ لسماع الدعوى.

- مفاد المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناءً على طلب الخصوم فإنه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها هذه المحكمة، وكان يقصد بالمسألة القانونية فى هذا المجال أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد وبصر لاكتسب حكمها قوة الشيء المحكوم فيه بشأنها فى حدود المسألة أو المسائل التى تكون قد بنت فيها بحث يتسع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى للمساس بهذه الحجية، وكان محكمة الإحالة بهذه المثابة الحق فى أن تبنى حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحمله حرة من جميع عناصر التحقيق أو على توجيهات قانونية يقتضيها هذا الفهم غير التى جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجبت نقضه. لما كان ذلك وكان البين من حكم محكمة الاستئناف الصادر فى ١٩٦٦/١٢/٣١ أنه بعد أن غلص إلى أنه بإتضمام المطعون عليه إلى السريان الأرثوذكس أصبح يخالف طائفة وملة عن زوجته المطعون عليها وإنهى رغم ذلك إلى إلغاء حكم محكمة أول درجة والقضاء بعد سماح دعوى التطبيق على سند من عدم الإعتداد بهذا التفسير لحصوله أثناء سير النزاع فى دعوى التفقة المرددة بين طرفي التداعى والسابقة على دعوى التطبيق، وكان الثابت من حكم محكمة النقض الصادر فى الطعن رقم.... أن سبب النعى الوحيد أنصب على تعيب قضاء محكمة الاستئناف آنف الإشارة بصدد تحديد الوقت الذى ينبغي أن يحصل فيه التنفيذ، وتقضته المحكمة تأسيساً على أن الشارع يلتزم من سير الدعوى بإقتضاء الخصومة لا من مجرد قيام النزاع مناطاً بتحدد به الإختصاص والقانون الواجب التطبيق، فإن تحديد ميقات التنفيذ هو وحده وبذاته المسألة القانونية التى حسمتها محكمة النقض والثى يتعين على محكمة الإحالة إلزام رأيها فيها. ولا يسرغ القول بأنها تستطيع إلى الإدلاء بالرأى فى إختلاف الطائفتين خاصة وأنه طالما أن المطعون عليه هو الذى طعن على الحكم فى المرة الأولى وحكم بقبول طعنه فإن حق الطاعن بتجديد فى التمسك بعدم وقوع الإختلاف فى الملة والطائفة أمام محكمة الإحالة بمجرد نقض الحكم الذى كان صادراً لمصلحتها فى موضوع الدعوى، تبعاً لأنه لم يكن يجوز لها عند طعن المطعون عليه فى حكم محكمة الاستئناف الأول المشار إليه أن ترفع طعناً آخر يناقض به هذا الحكم من قيام إختلاف بينها وبين المطعون عليه فى الملة والطائفة لإعدام مصلحتها فيه ويكون القول بالبت فى هذه النقطة بإعتبارها مسألة قانونية فى معنى المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات تطوى على مجاوزة لمعاد حكم النقض.

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن طائفة السريان الأرثوذكس تختلف عن طائفة الألباط الأرثوذكس وأن لكل منهما مجلسها الملى قبل إلغاء المحاكم الملية فإن إتضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس

وإنسلاخه من طائفة الأقباط الأرثوذكس التي بقيت عليها زوجة الطاعن يعتبر تغييراً للمسلة والطائفة يجوز تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفق للمادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ولا إعتداد بالقول بأنهما يتبعان مذهباً واحداً هو المذهب المسيحي الأرثوذكسي.

- السلطات الممنوحة لرجال الدين المسيحي والتي لازالت باقية لهم رغم إلغاء المحاكم المليية بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٥ إنما تتمثل في السلطان الكهنوتي المستمد من الرب الذي يقوم عليه النظام الكنسي بما يفرضه لرجال الدين من حقوق وإميازات وما يوجب على المؤمنين بهذا النظام من ولاء وخضوع، وأبرز هذه السلطات الباقية التي تتمتع بها الجهات الرئاسية الكنسية سلطة التعليم وسلطة منح الأسرار المقدسة وسلطة قبول أو رفض طلبات الإنضمام دون سلطة القضاء أو التشريع .

- إذا كان مناط ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيات والطوائف الدينية عملاً بحكم المادة ٥٢ من القانون المدني هو - وعلى ما جرى به قضاء النقض إعراف الدولة إعرافاً خاصاً بها سواء صراحة بصدر القانون أو ضمناً بالمصادقة على تحميل الهيئة الدينية، فإن ما تضمنته القرارات الصادرة من الرئاسة العليا لطائفتي الأقباط الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس من أن الكنيستان شقيقتان متحذتان في الإيمان والعقيدة وليس بينهما أى فرق مذهبي أو خلاف عقائدي، ليس من شأنه إدماج إحدى الطائفتين في الأخرى أو إلغاء الإعراف الذي ثورته الدولة لأيهما، ولا يندرج ذلك ضمن السلطات الدينية الخاصة الباقية لرجال الكنيسة إذ هي مزاج من الدين ومن محاولة التحلل من أوضاع قانونية قائمة معروفة بها بما لا يفر من بقاء الخلاف بين الطائفتين.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٨٤٢ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٥  
لما كان هناك إرتباط بين مركز الشركة الطاعة ومركز الشركة المطعون ضدها الثانية التي ألزمها الحكم المطعون فيه بفروق مالية للمطعون ضده الأول في المدة من ١٩٦٥/١٢/٣١ إلى ١٩٦٨/٣/٣١ مفضلاً إعمال ذات الأثر الرجعي للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦، وكان لا يستطيع عقلاً نقض الحكم بالنسبة للشركة الأولى وبقاؤه بالنسبة للشركة الثانية فإن نقض الحكم لصالح الشركة الطاعة يستتبع نقضه بالنسبة للشركة المطعون ضدها الثانية ولو لم تطعن فيه.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩  
إذ كان هناك إرتباط بين مركز الحارس الطاعن وبين مركز المطعون ضدها الثانية ما دامت المبالغ المحكوم بها ناشئة عن عقد العمل الحر أصلاً بين هذه الأخيرة والمطعون ضده الأول والذي إستمع بعد فرض الحراسة بحيث لا يستقيم نقض الحكم بالنسبة للحارس الطاعن وبقاؤه بالنسبة للمطعون ضدها ولو لم تطعن فيه.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١

- نقض الحكم - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينشئ خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير في الخصومة الأصلية أمام محكمة الإحالة بعد تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بتسجيلها عن يمينه الأمر من الخصوم، فستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالظهور يعلن بناء على طلبه إلى الطرف الآخر، وإذا كان الثابت أن الطاعنين لم يحضرا في أية جلسة من الجلسات التالية للتسجيل، ولم يقدموا مذكرة بدفاعهما بعد ذلك، ومن ثم تتحقق علة الإستهانة فيها، وهي عدم العلم بما تم في الخصومة بعد إستئناف السير فيها، فإن معاد الطعن لا يبدأ بالنسبة لهما إلا من تاريخ إعلانهما بالحكم وليس من تاريخ النطق به.

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناوئته أسباب النقض المقبولة، أما ما عدا ذلك منه، فإنه يجوز قوة الأمر المقضى، ويصين على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر فيه، لما كان ذلك وكان الحكم السابق نقضه قد طعن فيه الطاعنان بطريق النقض في خصوص قضائه ضدهما، ثم قضى بقبول الطعن ونقض الحكم والإحالة، فإن هذا النقض، لا يتناول ما كان قد قضى برفضه من طلبات الطعون عليهما وأضحى قضاءه فيه باتاً حائزاً قوة الأمر المقضى فيه بقبولهما له وعدم طعنهما عليه ويقتصر نطاق النقض على ما أثير أمامه من أسباب الطعن المقبولة ومن ثم لا يجوز لمحكمة الإحالة أن تعيد النظر في طلب التعويض الإضافي، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٧١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في فترتها الثانية لأن حكم رفض التعويض غير مؤسس على القسح.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩١٠ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٨

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الإدعاء بتزوير التوقيع المنسوب للطاعنة على العقد على الأخذ بقوة الأمر المقضى للحكم الذى قضى بصحة توقيعها وأصبح نهائياً بسقوط الحق في الإستئناف المرفوع عنه، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر في هذا الإستئناف قد نقض، فإنه يوجب على نقضه نقض الحكمين المطعون فيهما لأنه أساس لهما، أخذاً بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٥٣ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٨

نحتم المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن تبع في قضائها حكم محكمة النقض في مسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة.

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٩ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١

النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أنه ولئن كان نقض الحكم المطعون فيه نقضاً كلياً، وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته يقتضى زواله وهو حجته وبه تعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض بحيث يكون لهم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة من مسائل الطلب والدفع والدفاع ما كان لهم في ذلك قبل إصداره ويكون حكمه الإحالة أن تقيم حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى الذي تحصله ما تقدم لها من دفاع وعلى أسس قانونية أخرى غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه وإستوجب نقضه، إلا أن ذلك مشروط بالأختلاف محكمة الإحالة قاعدة قررتها محكمة النقض في حكمها النافذ، لما كان ذلك وكان الثابت من حكم محكمة النقض الصادر في ... في الطعن رقم ... أنها نقضت الحكم الإستئنافي الأول الصادر في ... الذي قضى بعدم جواز الإستئناف لنهاية الحكم المستأنف، وفصلت فيه وفي شكل الإستئناف وإجازته، فإنه كان يحتم على محكمة الإستئناف التي أحيلت إليها القضية أن تتبعه في هذه المسألة القانونية التي فصلت فيها المحكمة عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ سالفة الذكر، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الإستئناف للمرة الثانية وعلى نفس الأساس الأول فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه والحكم بقبول الإستئناف شكلاً.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥١ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يوجب على نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية أن تسرد المحكمة احوال إليها حريتها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولو كان ذلك من غير الطريق التي كانت قد حصلته فيها من قبل بل لها أن تخالف رأيها الأول فيما تحصله من فهم الواقع في الدعوى ولا يقيد بها في ذلك إلا أن تتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها.

الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥١ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣٠

إذ كان الثابت من الأوراق أن وزارة الداخلية " الطاعة " قد إختصت من المطعون ضده الأول بإعتبارها مسؤولة عن أعمال تابعيها الطاعين في الطعين رقمى..... وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بتحقيق مسؤوليتهما عن التمييز تطبيقاً لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني على أساس ثبوت خطأ هذين التابعين دون غيرهما من سائر موظفي وزارة الداخلية، ومن ثم فإن الوزارة الطاعة تعتبر بالنسبة لهما في حكم الكفيل المضمّن ككافة مصادرها القانون، وإذ كانت المحكمة قد نقضت الحكم المطعون فيه بشأن

مسألة التابعين المذكورين، فإن لا زم ذلك زوال الأساس الذي تقوم عليه مسئولية الوزارة الطاعنة ويستتبع بالتالي نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لها أيضاً دون حاجة لبحث أسباب طعنها.

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٨٣/١/١

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات أنه يوجب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام أيضاً كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها وكان الحكم بقبول الاستئناف الفرعي المنقوض للسبب الأول من أسباب الطعن أساساً لما قضى به الحكم المطعون فيه في موضوع الاستئناف الأصلي والفرعي وإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرملها بغير الطريق القانوني فإنه يوجب على نقض الحكم بقبول الاستئناف الفرعي إلغاء الحكم في موضوع الاستئناف الأصلي والفرعي.

الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٤

نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يزول هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف لتابعة السو فيها بناء على طلب الخصوم وتجري عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الخصومة وإنقضائها وتبدأ مدة السقوط والإنقضاء من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي في الدعوى.

الطعن رقم ١٣٢٧، ١٤٦٧، لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٨٣١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٢

إنه وإن كانت المادة ٢٦٩/٤ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه للمرة الثانية أن تحكم في الموضوع إلا أن - التصدي للموضوع يقتصر على ما إذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى ولما كان النابت من الأوراق أن الطعن الأول كان على ما قضى به في الإدعاء بتزوير الإقرار المنسوب لصوره.... إلى.... وفي الموضوع بحكم واحد وورد الطعن الثاني على إحالة الحكم المطعون فيه في قضائه في الموضوع على أسباب حكم منقوض وهو ما لم يكن معروضاً في الطعن الأول فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٢

المقرر وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات أنه يوجب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها.

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢  
تقضى المادة ٢٧١ من قانون المرافعات بأنه يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها.

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٢٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد تأسس قضاءه على ما يبين من مدوناته على الحكم المنقوض فإن لازم ذلك وعلى ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات وجوب نقضه.

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١  
نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف يزيل وجوده ويعيد طرح النزاع على هذه المحكمة بما سبق أن أبدى فيه من دلائل وما يبدى منه بعد نقض الحكم.

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥  
المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تختم على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن تتبع في قضائها حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٩  
إذا كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٢١ لسنة ٣٢ ق قد تأسس قضاءه - وعلى ما يبين من مدوناته - على ما حكم به في الاستئناف رقم ١٨٨ لسنة ٢٤ الذي خلصت المحكمة إلى نقضه فإن لازم ذلك - وعلى ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات - وجوب نقض الحكم في الاستئناف رقم ٥٢١ لسنة ٥٢ ق.

الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نقض الحكم المطعون فيه والإحالة يترتب عليه زواله وعودة الخصومة أمام محكمة الاستئناف إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض وتكون للمحكمة إحال إليها السلطة الكاملة بالنسبة لموضوع الدعوى من جميع جوانبه سواء ما تعلق منها بالوقائع أو بتطبيق القانون بما في ذلك من حرية في تحصيل فهم الوقائع ولو من غير الطريق التي كانت قد حصلته منها من قبل وحسبها أن تقيم قضاءها بتأييد الحكم المستأنف بأسباب خاصة. فتأير تلك التي أقم عليها ذلك الحكم.



الطعن رقم ٢٣٩٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦

النص فى المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل فى مسألة الاختصاص وعند الإقتضاء تعين المحكمة المختصة التى يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥

لما كان نقض الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية للسبب المشار إليه يتعلق بصحة أو إنعدام الخصومة فيها فإنه يوجب على ذلك نقض الحكم الصادر فى الدعوى الفرعية الموجهة من الطاعن بالجلسة إلى المطعون ضده الأول.

الطعن رقم ٢٤٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن نقض الحكم كلياً من شأنه أن يكون محكمة الإحالة أن تقيم قضاها على فهم جديد لواقع الدعوى الذى تحصله مما يقدم إليها من دفاع أو على أسس قانونية أخرى غير التى جاءت بالحكم المطعون فيه وإستوجب نقضه متى كانت لا تخالف قاعدة قانونية قررتها محكمة النقض فى حكمها الناقض.

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨

- وما أن إلتزام المطعون عليهم من الثالث إلى الأخير مع الطاعنين قبل المطعون عليهما الأول والثانى هو إلتزام بالتضامن فإن نقض الحكم لصالح الطاعنين يستتبع نقضه بالنسبة للمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير ولو لم يطعنوا فيه.

- وحيث أن الطعن للمرة الثانية فإنه ينقض الحكم فى الموضوع عملاً بالمادة ٤/٢٦٩ مرافعات.

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه إذا نقض الحكم نقضاً كلياً وأحيلت القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم أنه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها المحكمة وكان يقصد بالمسألة القانونية فى هذا المجال أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد وتبصر لإكسب حكمها قوة الشيء المحكوم فيه فى حدود المسألة أو المسائل التى قد بئت فيها بمحى يتبع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجة أما ما عدا ذلك فصور الخصومة ويعود لخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ويكون للخصوم أن يطرحوا عليها أوجه دفاع ودفع جديدة إلا ما كان قد سقط الحق فيه ويكون لما مطلق الحرية فى الفصل عما تراه

فى كل ما يتعلق بموضوع الدعوى حسب ما تكون به عقيدتها من كافة أوقافها ومستنداتها وهى مقيدة فى هذا المجال بما أوجبه عليها المادة ١٧٦ من قانون المرافعات من أن يشتمل حكمها على أسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً فيكون عليها أن تورد أسباباً جديدة تكون دعامة كافية لما إنتهت إليه كما يتعين عليها وفقاً للمادة ١٧٨ من ذات القانون أن تبين الوقائع والأدلة التى إستند إليها فى حكمها وكونت منها عقيدتها بحيث تستطيع محكمة النقض أن تراقب ثبوت الوقائع وأدلة هذا الثبوت لتحقيق من أنه من الأدلة التى يصح قانوناً بناء الحكم عليها وأن ما أثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه فإذا تعذر تعيين الدليل الذى كونت منه المحكمة إقتناعها بوجهة نظرها فإن الحكم يكون قد عابه قصور يطله.

الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٩٩١/٢/٢٧ بتاريخ

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيه من جديد بناء على طلب الخصوم فإنه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها هذه المحكمة وأن المقصود بالمسألة القانونية فى هذا المجال هو الواقعة التى تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد وبصورة ويحوز حكمها فى هذا الخصوص حجية الشيء المحكوم فيه فى حدود ما تكون قد بتت فيه بحث يمنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى فى نطاق ما أشار به الحكم الناقض. لما كان ذلك وكان الحكم الناقض المشار إليه قد تناول فى مدوناته بحث تفسير مدلول البلد الواحد وانتهى إلى اعتبار كل من القاهرة والجيزة بلداً واحداً فإن ما خلص إليه فى هذا الشأن وفصل فيه يعد من المسائل القانونية التى تحوز حجية الشيء المحكوم فيه ويمنع على محكمة الإحالة إعادة بحث هذه المسألة من جديد بعد أن حسمها الحكم الناقض، هذا ولا يعد بحث هذه المسألة تزييداً لا يحوز الحجية وبالتالي لا يلتزم به الحكم المطعون فيه، ذلك أن ما كان للحكم الناقض أن يعرض لبحث سبب النعى الخاص بأعمال المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن الرخصة المخولة للملك فى تأجير وحدة مفروشة فى العقار الذى يملكه وأخرى بشروط، باعتبار أن ذلك يعد مقتضى الاحتجاج إلا إذا خلص إلى توافر الاحتجاج وفقاً لحكم المادة الثانية من القانون المذكور، ومن ثم كان فصله فى إحصار ملبى القاهرة والجيزة بلداً واحداً ضرورياً ولازماً لفصله فى النعى الخاص بتوافر مقتضى الاحتجاج، وإلا كان هذا النعى الأخير غير منتج وبالتالي غير مقبول خلافاً لما ذهب إليه الحكم الناقض فى هذا الشأن من نقض الحكم لهذا السبب، الأمر الذى يعتبر فصل الحكم الناقض فى هذه المسألة القانونية لازماً يتعين على المحكمة المحال إليها أن تبعه وليس تزييداً من الحكم ولا يغير من ذلك صدور حكم الغية

العامّة الذي أدرك الدعوى أمام محكمة الإستئناف قبل صدور الحكم المطعون فيه باعتبار كل من القاهرة والجيزة بدءاً واحداً في حكم المادة الثامنة، وهو نص متعلق بالنظام العام ذلك أن التزام الحكم المطعون فيه بالحكم الناقض إنما هو إعمال لنص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات وأساسه حجية الحكم الناقض في المسألة القانونية التي لصل فيها، والحجية تملو وتسمو على قواعد النظام العام.

#### الطعن رقم ٦٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٣٧/١/٢١

إذا رفعت دعوى تلاها دعاوى أخرى، وكانت الدعاوى جميعاً قائمة على أساس واحد للخصومة وكان مركز الخصوم وخطة دفاعهم فيها يشهدان بأنها كلها سلسلة لنزاع واحد، فإن هذه الدعاوى التي يُتخذ فيها الخصوم والموضوع تكون مزبطة متماسكة، بحيث إذا صدر في إحداها حكم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه كان ما يصدر على خلافه من الأحكام في الدعوى الأخرى معيّناً نقضه بمقتضى المادة الحادية عشرة من قانون محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٧١ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٢٤

إذا كان مبنى الطعن أن الطاعن قدم إلى محكمة الإستئناف مستنداً معيّناً من شأنه أن يؤثر في الحكم للم تحفل به، ولم يبد من خصوم الطاعن إنكار لتقديم هذا المستند، للمحكمة النقض - متى تحققت من حصول تقديمه ووجدت فيه دليلاً على صحة الطعن - أن تنقض الحكم المطعون فيه لقصور أسبابه.

#### الطعن رقم ٧٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٣٨/٣/١٧

إذا كان الحكم متعدد الأجزاء، وكل جزء مستقل بموضوعه وأسبابه عن الأجزاء الأخرى، فنقض هذا الحكم - مهما تكن صيغة حكم النقض - لا يتناول منه إلا ما تناولته أسباب الطعن التي حكم بقبولها وصدر حكم النقض على أساسها. فإذا حكمت محكمة الإستئناف بقبول الإستئناف وإلغاء الحكم المستأنف، فطعن في حكمها بطريق النقض، وبني الطعن على ثلاثة أوجه : أحدها ينصب على قبول الإستئناف شكلاً، والآخران على الموضوع، فحكمت محكمة النقض برفض الوجه المتعلق بالشكل وبمبول أحد الوجهين الآخرين ،و نقض الحكم المطعون فيه، وإعادة القضية لحكمة الإستئناف، فإنه يجب في هذه الحالة على محكمة الإعادة أن تقتصر النظر على موضوع الإستئناف دون شكله الذي أصبح أمره نهائياً برفض الطعن بالنسبة له. هي بحيث شكل الإستئناف وقضت فيه بعدم القبول فقضاؤها بذلك يكون مخالفاً لحكم محكمة النقض معيّناً نقضه مع إعادة القضية إلى محكمة الإستئناف للحكم في الموضوع.

#### \* الموضوع الفرعي : إجراءات الطعن :

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٦ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٢

- متى كان من أسباب الطعن ما هو مبين وفق القانون بحيث يتحدد به مقصود الطاعن فيما يعيبه على الحكم فإن الطعن لا يكون باطلاً ولو كان بعض أسبابه قد جاء مبهماً. وإذا لم يأت قدم طعنان فى حكم واحد وطلبت النيابة الحكم بطلان صحيفة كل منهما إستناداً إلى أن أسباب كل منهما لم تبين فى التقرير على صرورة تكشف عن المقصود منها وتحدد ما يعاب به الحكم، وقررت المحكمة ضم الطعنين أحدهما إلى الآخر، وكان بعض أسباب كل من الطعنين قد جاء مبهماً بحيث لا يفهم المقصود منه إلا بضمه إلى بعض الأسباب الأخرى، لذلك لا يترتب عليه بطلان صحيفة كل من الطعنين جملة.

- إذا كانت عبارة وجه الطعن فى الحكم هى أنه " خالف أحكام القانون بحيث موضوع الدعوى تمهيداً للحكم فى الدفع بعدم جواز سماعها لسبق الفصل فيها على أساس هذا البحث " فإنه يكون سبباً مبهماً لا يتحدد به ما يعيب الطاعن على الحكم فلا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٩

إن المادة ١٥ من قانون محكمة النقض توجب تفصيل أسباب الطعن فى التقرير وأن يكون كل سبب يراد التحدى به مبيهاً بياناً دقيقاً، فإذا كان السبب محمداً تحديداً نوعياً عاماً فحسب كان الطعن به غير مقبول ولا يبنى عن البيان التحديدى الواجب أن يقدم الطاعن ضمن مستنداته مذكرة دفاعه التى قدمها إلى محكمة الاستئناف لتستخرج منها محكمة النقض تفصيل أوجه الطعن التى يعيب على الحكم إبطال الرد عليها.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٣٠

إذا كان سبب الطعن لا يبين منه قصد الطاعن - الشفيع - فيما يعيبه على الحكم المطعون فيه، كما لا يبين منه أثر الواقعة المدعى بها فى قيام حق الطاعن فى الشفيع، كان هذا السبب غير مقبول.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٠

إن تمحيد الطالب بالمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فى طلبه إستبعاد الملف الذى أودع من وزارة العدل بعد الميعاد المخلول لها لإيداع المستندات بمقتضى أحكام قانون المرافعات الخاصة بالطعن بطريق النقض. هذا التحدى مردود بأنه لما كان الطلب المروض يختلف عن الطعن بطريق النقض فى المواد المدنية لأنه فى حقيقته ليس إلا دعوى مبتدأة لم يسبق عرضها على محكمة قضائية قبل رفعه إلى هذه المحكمة وكان لابد للمحكمة من إستيفاء جميع العناصر التى تمكنها من تحقيق الطلب والفصل فى موضوعه بعد أن إستوفى

أوضاعه الشككية، وكان من غير المستماع أن يكون الشارع قد قصد بالنص المشار إليه أن يسد السبيل على المحكمة في تحقيق الطعن المبني على أن تختص الطالب في الرسوم المطعون فيه كان عملا ينطوي على مخالفة القانون والصف في استعمال السلطة، ولهذا جرى قضاء هذه المحكمة في هذا الطلب وفي أمثاله من طلبات رجال القضاء على تكليف وزارة العدل بتقديم بيانات ومستندات رأت المحكمة ضرورة الإطلاع عليها لا مكان الفصل في هذه الطلبات، لما كان ذلك، وكان الملف المودع أخيرا من وزارة العدل هو جزء مكمل للملف المقدم أصلا، وكان ضروريا الإطلاع عليه لا مكان الفصل في الطلب، فإن طلب استعادته يكون في غير محله ويتعين رفضه.

#### الطعن رقم ١١١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٥

إن المادة ١٥ من الرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض، إذ أوجبت أن يكون تقرير الطعن مشتملا على تفصيل للأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان الطعن باطلا، قد عنت بهذا التفصيل إيراد أسباب الطعن واحدا إيرادا يعرف به كل سبب على حدة تعريفا محددًا له كاشفا عن المقصود منه كشفا وإليا نالها عنه الغموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضوعه منه وآثره في قضائه. فإذا كان ما أورده الطاعن في تقرير الطعن لا يصدو القول بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون العام وقانون عقد العمل الفردي والعقد المبرم بين الطرفين والثابت بالأوراق وشهادة الشهود مع الغموض والتناقض والقصور في الأسباب كان غير مشتمل على تفصيل للأسباب التي بني عليها الطعن إذ هي عبارات مجملة مبهمة يحوطها الغموض والتجهيل لا تكشف عن المقصود منها ولا تحديد فيها لما يسبب على الحكم ولا يبين لمواطن مخالفة القانون والعقد ولا الثابت بالأوراق وشهادة الشهود ولا تعيين لمواضع الغموض والقصور والتناقض.

وإذا كان تفصيل الأسباب على المعنى المذكور مطلوبا ابتداء على جهة الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بأسبابه منذ افتتاح الخصومة فلا يفتى عنه ما يرد في المذكرة الشارحة التي لا ترقم مقام التقرير فيما أوجب القانون أن يشتمل عليه.

ولا يجوز في هذا المقام التحدى بما جاء بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات الجديد من عبارة "وبين الأسباب التي بني عليها الطعن"، فإنه فضلا عن أن المادة الأولى من هذا القانون تنص على سريان أحكامه فيما عدا الأحوال المستثناة على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به، بما مؤداه أن يكون تقرير الطعن الذي تم قبل تاريخ العمل به محكوما بالمادة ١٥ من الرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض - فضلا عن ذلك فإن عبارة "وبين الأسباب التي بني عليها الطعن" التي جاءت بها المادة

الجديدة هي أيضا توجب أن يكون هذا البيان كافيًا بحيث يحدد أسباب الطعن ويعرفها تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا وإيا تالفا عنها القموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذي يعزى إلى الحكم وموضع منه وأثره في لفتاته.

#### الطعن رقم ١٦٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦

إنه وإن كان بين من التوكيلات الصادرة من بعض الطاعين والملحقة بقرار الطعن أنهم وقعوا عليها في تواريخ سابقة على تاريخ إنشاء محكمة النقض بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ إلا أنه لما كان قد ورد في كل منها أنه توكيل عام يسرى العمل بمقتضاه حتى يعدل عنه وذلك في جميع القضايا المرفوعة أو التي ترفع من الموكل أو عليه أمام جميع المحاكم، وكان كل ما اقتضته المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض هو أن يرفع تقرير الطعن محام من المحامين المقيولين أمامها بوصفه وكيلًا عن الطاعن وكانت العبارة الواردة في التوكيلات المشار إليها هي عبارة عامة مطلقة تخول المحامي الوكيل حق التقرير بالطعن بطريق النقض نيابة عن موكله وكان لا يمنع ذلك صدورهما منهم في تواريخ سابقة على تاريخ إنشاء محكمة النقض متى كان قد نص فيها على استمرار العمل بمقتضاها في كافة القضايا أمام جميع المحاكم وكان ثابتًا بالأوراق المقدمة بالطعن أنها لا تزال قائمة ومعمولا بها الأمر الذي يميز صرف عبارة جميع المحاكم وجميع القضايا الواردة فيها إلى الحال والإستقبال على السواء بحيث تشمل محكمة النقض بعد إنشائها والطعن بطريق النقض المدني بعد إستحداثه ولو أنه لم يكن مقررا وقت صدورهما، لما كان ذلك كذلك يكون التقرير بالنسبة إلى هؤلاء الطاعين قد قدم من ذي صفة ويكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلا في غير محله.

#### الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

متى كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يدل على أن المظنون عليهما قد اتخذتا مكتب المحامي الذي أعلنهما فيه بتقرير الطعن موطنا مختارا لهما تسلم فيه أوراق الطعن بالنقض وكان الثابت من الأوراق الرسمية المقدمة منه أنهما اتخذتا أمام محكمة أول درجة ومحكمة ثاني درجة التي أصدرت الحكم المظنون فيه مكتب محام آخر موطنا مختارا فإنه يبنى على ذلك أن الطاعن لا يكون قد أعلن طعنه إلى خصمه خلال الخمسة عشر يوما التالية للتقرير به ومن ثم يكون طعنه باطلا عملا بالمادة ١٧ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٣

توجب المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يكون ائامى الذى يقرر الطعن بالنقض موكلأ عن الطالب ومن مقتضى هذا النص أن يكون التركيل سابقأ على تقرير الطعن. وإذن فمضى كان التوكيل المقدم من محامى الطاعن تأليأ فى التاريخ لتقرير الطعن فإن التقرير به يكون باطلاً لصدوره من غير ذى صفة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٢

مضى كان ائامى المقرر بالطعن بالنقض قد قرر به بصفحه وكيلأ عن وكيل الطاعنات ولم يودع التركيل الصادر إلى موكله حتى تستطيع المحكمة معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن له فى توكيل ائاميين فى الطعن بالنقض أم لا فإن الدفع المقدم من النيابة العامة بعدم قبول الطعن شكلاً لتقريره من غير ذى صفة يكون فى محله ويتعين الحكم بمقتضاه فى غيبة المظعون عليهم عملاً بالمادة ٩٥ فقره ثالثة من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٢

مضى كان يبين من الحكم الابتدائى الصادر فى موضوع الدعوى والحكم المظعون فيه القاضى بعدم جواز الاستئناف لقللة النصاب أن محكمة الدرجة الأولى قررت المدول عن الحكم الصادر منها يوقف الدعوى وبالتالى قبلت تعجيلها من المظعون عليهم وذلك بحكم أصدرته بتدب خبرى إذ هو الذى تحدثت فيه عن زوال حالة الوقف بتقديم المظعون عليهم للحكم الصادر فى الملكية، وبذلك يكون على ما ذهب إليه الطاعن من مخالفة حجية الشئ المحكوم به - وهو ما أسس عليه قوله بجواز الاستئناف الذى رفعه - منعباً على الحكم المذكور وذلك لصدوره على خلاف حكم الوقف السابق عليه. وكان يبين من الحكم المظعون فيه أن محكمة الدرجة الثانية - لكى تصل إلى القضاء بعدم جواز الاستئناف - اعتمدت فى أسبابها ما قرره محكمة الدرجة الأولى من زوال حالة الوقف، ثم قالت بناء على ذلك بعدم التعارض بين الحكمين، وبذلك يكون الحكم المظعون فيه قد قضى فى أسبابه بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بزوال حالة الوقف. وكان يبين من سبب الطعن أنه فى أساسه مبنى على القول بمخالفة حجية الشئ المحكوم به أى مخالفة الحكم المقرر لزوال حالة الوقف للحكم القاضى بالوقف، الأمر الذى كان يتعين معه على الطاعن أن يقدم صورة رسمية من ذلك الحكم متى كان الحكم المظعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه وذلك وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات وكان لا يفييه من هذا الإجراء الجوهري تقديمه صورتي الحكم المظعون فيه والحكم الابتدائى الصادر فى موضوع الدعوى، ولا ما ورد فى أسبابهما عن ذلك الحكم، لما كان ذلك

وكان الطاعن لم يقدم الصورة المذكورة ليكون نعيه في خصوص مخالفة حجية الشيء المحكوم به غير مقبول.

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٩

متى كان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بتأييده بل أقام قضاءه على أسباب مستقلة فصلها فإنه لا يلزم تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي ويكون في غير محله الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الطاعنة لم تقدم هذه الصورة في ميعاد العشرين يوماً التالية للتقرير بالطعن.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨

إذا كانت الطاعنات قد استندت في النعي على الحكم بمخالفة الثابت بأوراق الدعوى إلى ثلاثة عقود وكان المقدّم المقدم في مدة العشرين يوماً التالية لتاريخ الطعن غير مؤثر عليه بما يفيد أنه سبق أن قدم إلى محكمة الموضوع ولم يقدم دليل على سبق تقديمه إليها، وكان المقدّمان الآخران المقدّمان مع مذكرة الطاعنات يرتكن إليهما في إثبات هذا الوجه من طعنهن، فإن هذا النعي يكون مجرداً عن الدليل.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١٢٤٧ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٣٠

لما كانت المادة ٣٢٢ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يودع قلم كسب محكمة النقض خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال عليه في أسبابه. وكان هذا الإجراء - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الإجراءات الجهرية التي أوجبتها المادة المشار إليها والتي يترتب على إغفالها سقوط الحق في الطعن ولو لم يكن القانون قد نص صراحة على البطلان جزاءً لإغفالها، وكان الثابت أن الطاعنين لم يودعوا ملف الطعن صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه في أسبابه، لما كان ذلك لئلا الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٤

متى كان بين من الأوراق أن الطاعنة قدمت صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ظاهراً منها أن الحكم قد حوى تفصيلاً لوقائع الدعوى وأنه في تأييده للحكم الابتدائي أحال على أسبابه، كما قدمت صورة رسمية لترجمة أسباب الحكم الابتدائي المذكوراً بها أنها مستخرجة من الأصول المحفوظة بقلم كتاب المحكمة الكلية، وكانت هذه الصورة قد حوت أسماء القضاة والخصوم كما حوت أسباب الحكم ومنطوقه، فإن الطاعنة لا تكون قد قصرت في القيام بما تفرجه المادة ٣٣٢ من المرافعات من وجوب تقديم صورة من



الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه.

للطنع رقم ٣٣٣ لسنة ٢٠ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٥٣

إن المادة ٤٣٢ مرافعات إن كانت قد أُرِجَت على الطاعن أن يردع ضمن ما يجب عليه إيداعه في المعاد المنصوص عليه بها أصل ورقة إعلان الطعن إلى خصمه، وذلك لكي يتسنى محكمة النقض أن تتحقق من صحة إعلان الطعن في المعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات، إلا أنه متى كان قد تبذر على الطاعن إيداع أصل هذا الإعلان لأن الغرض الذي يشره سلم المخاطب معه الأصل الذي كان يجب أن يحتفظ به للما فطن إلى ذلك عاد واسترعى المخاطب معه على الصورة المودعة، وكان لم يبق دليل على علم صحة عذر الطاعن كما لم يثبت للمحكمة أن ثمة علة في انتعاله فإن ضرورة إعلان الطعن المقدمة من الطاعن في المعاد القانوني تقوم في هذه الحالة مقام الأصل متى كانت مطابقة لأصل التقرير المودع ملف الطعن.

للطنع رقم ٦١ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٣

متى كان الحكم المطعون فيه وإن أورد أسبابا لرفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف قد صرح بعينه أسباب حكم محكمة أول درجة فإنه يصح إيداع صورة من الحكم الابتدائي قلم كتاب المحكمة خلال العشرين يوما التالية للطعن وفقا لنص المادة ٤٣٢ مرافعات وإلا كان غير مقبول شكلا.

للطنع رقم ١٧٧ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٣

جرى قضاء محكمة النقض على أن إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة الحكم المطعون فيه والمذكرة الشارحة للطعن في المعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ مرافعات هو إجراء جوهري يترتب على تفويجه سقوط الحق في الطعن، وأن هذا المعاد لا يضاف إليه معاد مسافة من محل إقامة الطاعن إلى قلم كتاب محكمة النقض لأنه قد أُضيف له معاد مسافة على معاد تقرير الطعن من قبل وكذلك على معاد إعلانه للمطعون عليه، والطاعن بعد أن اختار حماه وقرر عنه الطعن وأعلن ورقته خصمه بالقاهرة لا يكون له سوى ما يلزم من الوقت لتحضير أوراقه ومستنداته ومذكرة بدفاعه وإيداعها قلم الكتاب وقد حدد القانون هذا الوقت بعشرين يوما تبدأ من تاريخ التقرير ولا علة لإعطائه معاد مسافة جديدا يضاف إلى هذا المعاد المحدد وليس في المادة ٢١ مرافعات المقابلة للمادة ١٧ مرافعات قديم ما يغير من هذا النظر.

**الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١١/١٨/١٩٥٤**

إذا بدا للمطعون عليه الحضور في الطعن وتقديم دفاعه فعليه أن يوكل عنه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض يودع باسمه مذكرة بدفاعه مشفوعة بالاستندات التي يرى لزوم تقديمها، وبهذا الإيداع وحده يعتبر المطعون عليه قد حضر أمام محكمة النقض وحق له طلب الحكم بطلباته في الطعن، فإن لم يتم الإيداع على هذا الوجه، فلا يكون له الحق في أن ينيب عنه محاميا بجلسة المرافعة. وإذا لم يمتنع كان الخصم الذي قدم باسم المطعون عليه لقلم الكتاب المذكورة الكتابية وحافظة المستندات لم تكن له صفة الوكيل وقتئذ بل تم توثيق توكيله في اليوم التالي، فإنه يتعين استبعاد الأوراق المقدمة من المطعون عليه وتبعا اعتباره وكأنه لم يحضر ولم يبد دفاعا.

**الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١/١٣/١٩٥٥**

جرى قضاء هذه المحكمة على أن صورة الحكم الملنة تعتبر في حكم الصورة المطابقة لأصله بشرط أن تكون هذه الصورة مطابقة حقا لأصل الحكم وموجبة للاطمئنان إليها بحيث إذا ثبت نقصها أو عدم مطابقتها للأصل فلا يصح التصويل عليها. وإذا لم يمتنع كانت المطاعن التي يأخذها المطعون عليه على الصورة الملنة منه إلى الطاعن لا تليد عدم مطابقتها حقا لأصل الحكم، فإن الدفع بطلان الطعن لعدم إيداع صورة من الحكم للمطعون فيه مطابقة لأصله في الميعاد القانوني، يكون على غير أساس.

**الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١/٢٧/١٩٥٥**

مضى كان وكيل الطاعن قد تقدم بطلب إلى كبير كتاب محكمة النقض بسحب التوكيل المودع منه واستلمه بالفعل ولم يعده حتى جلسة المرافعة التي لم يحضر فيها، فإن الطعن يكون باطلا، ذلك أنه يشترط لصحة الطعن بالنقض أن يقرر به وكيل عن الطاعن يملك هذا التقرير وقت حصوله وعدم تقديم التوكيل الذي يثبت ذلك يعجز المحكمة عن التثبت من توافر الشروط.

**الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ٢/١٩/١٩٥٣**

جرى قضاء محكمة النقض على أن إيداع الأوراق التي أوجبت المادة ٤٣٢ مرافعات إيداعها خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على تفويتها بطلان الطعن.

**الطعن رقم ٣ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١/٨/١٩٥٣**

إن المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات الطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية لا توجب إعلان المطعون عليه بنص الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن

وبتحديد أجل تقديم دفاعهم ومستنداتهم كما لا يوجب ذلك أى نص آخر فى القانون، ومن ثم فإنه يكفى أن يشتمل الإعلان الحاصل للمطعون عليه على مضمون هذا الأمر دون نصه.

#### الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

إن القانون إذ أوجب فى الفقرة الثالثة من المادة ٤٣٢ مرافعات على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن مذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة فى التقرير إنما قصد أن يكون هذا الوجوب فى الحالة التى يكون فيها تقرير الطعن غير مشتمل على شرح الأوجه شرحا وإليا فإذا كان التقرير كافيا، فإن فى إيداع مذكرة تتضمن الإحالة إليه ما يكفى لتحقيق غرض الشارح.

#### الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٥٦/٧/١٦

إذا كان عامى للمطعون عليه قدم باسمه مذكرة كتابية لقلم الكتاب ولم تكن له صفة الوكيل ولتذ وإتمام توثيق توكيله فى اليوم التالى فإنه يتعين إسعاد هذه المذكرة وإعتبار أن المطعون عليه لم يحضر ولم يبد دفاعا ما.

#### الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

لا محل للاعراض على تقديم الطاعن صورة شكوى إدارية لأول مرة غكمة النقض لإببات اتخاذ المطعون عليه موقفا آخر له متى كان النزاع على هذا الوطن لم ينشأ إلا فى مرحلة إعلانه تقرير الطعن بالنقض.

#### الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٤٦ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣

الاختصاص فى الطعن بالنقض وفقا للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لا يكون إلا بتقرير يحصل فى قلم كتاب المحكمة شامل لأسماء الخصوم جميعا ويجب إعلانه إليهم فى الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وفقا لنص المادة ٤٣١ من قانون المرافعات ولا يعلى من ذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما ورد بالمادة ٣٨٤ مرافعات من أنه إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم فى الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة لهم - ذلك لأن نص المادة ٣٨٤ للشار إلى مفيد فى الطعن بطريق النقض بما تفرضه المادة ٤٢٩ مرافعات من وجوب اشمال ذات تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم، وبما تفرضه المادة ٤٣١ مرافعات من وجوب إعلان هؤلاء الخصوم جميعا فى الميعاد المصرح عليه فيها وإلا كان الطعن باطلا.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

إنه وإن كانت المادة ٤٣٦ من المرافعات قد أوجبت توقيع المذكرات وحوافظ المستندات المودعة باسم الخصم من محام مقبول أمام محكمة النقض إلا أنها لم تنص صراحة على البطلان، ولما كانت المادة ٢٥ من هذا القانون تقضى ببطلان الإجراءات إذا نص القانون على ذلك أو شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم وكانت المحكمة فيما أوجه القانون على الخصوم من إثابة محامين عنهم فى القيام بالإجراءات والمرافعة أمام محكمة النقض أن هذه المحكمة لا تنظر إلا فى المسائل القانونية فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون إليها والمرافعة فيها إلا المحامون والمؤهلون لبحث مسائل القانون، وكانت هذه المحكمة متحقة إذا كان الطاعن وهو محام مقبول أمام محكمة النقض قد وقع شخصياً المذكرة الشارحة لطعنه وحوافظ مستنداته، فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم توقيعه من محام آخر مقبول أمام محكمة النقض يكون على غير أساس ذلك أن هذا الإجراء وإن وقع مخالفاً لنص المادة ٤٣٦ من المرافعات إلا أنه لا يطل ما دام القانون لم ينص على هذا الجزء صراحة وما دام الإجراء وقد تحققت به حكمة التشريع لم يشبه عيب جوهري ولم يوجب عليه ضرر للخصم.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٩٦ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢

بطلان إعلان الخصم الخيالى بترير الطعن يقتضى عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للطعون عليه الآخر.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٥٦/١/٥

بطلان إعلان تقرير الطعن لا يصححه حضور الطعون عليه وتقديم مذكرة بدفاعه كما تشير إليه المادة ١٤٠ من المرافعات لأن ذلك مقصوراً على أوراق التكليف بالحضور وتقرير الطعن بالنقض ليس منها.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٤٥ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٣٠

مضى كان التوكيل المتقدم بملف الطعن لم يصدر من الطاعن إلى المحامي الذى قرر بالطعن بل صدر إلى هذا المحامي من محام آخر باعتباره وكيلاً عن الطاعن، وكان التوكيل الصادر من الطاعن إلى المحامي الأول لم يودع حتى تستطيع المحكمة معرفة حدود وكالته وما إذا كانت تشمل الإذن له فى توكيل المحامين فى الطعن بالنقض أم لا تشمل هذا الإذن، فإن الطعن يكون غير مقبول لتقريره من غير دى صفة.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢

لا يعتد بقول الطاعن إنه لم يستطع الحصول على صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه إستناداً إلى أن الدعوى رفعت بطريق المرافعة ولم يسدد رسمها إذ ليس هذا بشاغل له فى التغلف عن إجراء جوهري يوجب القانون القيام به فى معاد معين.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٢

لا يعنى عن إيداع المستندات المؤيدة للطعن في الميداع ائخذ بالمادة ٤٣٢ مرالعات أن يكون الطاعن قد قام بهذا الإيداع بعد فوات ذلك الميداع وذلك بتقبيم المستندات المذكورة في الميداع المنصوص عليه في المادة ٤٣٣ مرالعات ائخذ للرد على دفاع الطعون عليه.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٥

للوصى حق رفع الدعاوى والطعن في الأحكام التي تصدر لغير مصلحة من يقوم على ماله بطرق الطعن العادية وغير العادية. أما ما ورد في الفقرتين ١٢ و١٣ من المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال من وجوب إستئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية فهو ليس بشرط لقبول الدعوى أو الطعن وإنما قصد به إلى رعاية حقوق نالصى الأهلية والمحافظة على أموالهم فهو إجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصومهم ومن ثم فلا يصح هؤلاء الخصوم التمسك به.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٣ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٧

يوجب القانون على الطاعن أن يقدم صورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه أو الصورة المعلقة لإذا قدم الطاعن الصورة التي أعلنت فقد استوفى ما يطلبه القانون مهما حوت هذه الصورة من أوجه البطلان إذ هذا البطلان لا يجردها من كونها الصورة المعلقة وفقا لنص المادة ٤٢٩ مرالعات. وعلى ذلك فإنه يكون غير منتج القول ببطلان الصورة المعلقة للطاعن لعدم توقيع المحضر الذي أعلنها.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٣ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥

- متى كان الطاعن لم يراع ما أوجبه المادة ٤٣٢ مرالعات من إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم في خلال عشرين يوما من تاريخ التقرير به فإن ذلك يوجب عليه بطلان الطعن.
- طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه من الطلبات السابقة بشأن تقضى الطالب في الوثيقة أو طلب تفسير الحكم السابق في هذا الخصوص، يجب أن يتم بالأوجاع والإجراءات المقررة في المواد ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات شأنه في ذلك شأن الطلب الأصلي سواء بسواء.
- متى كان الطاعن لم يراع ما أوجبه المادة ٤٣٢ مرالعات من إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم في خلال عشرين يوما من تاريخ التقرير به فإن ذلك يوجب عليه بطلان الطعن.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٥٧

إذا كان الطاعن قد أودع في الميعاد المحدد لإيداع الأوراق صورة معلننة من الحكم المطعون فيه وصورة تنفيذية من الحكم الابتدائي لم عاد فصلهما بعد الميعاد حيث أودع بذلا من كل منهما صورة طبق الأصل وتبين من إشارة قلم الكتاب على محضر الإيداع أنه راجع صورتى الحكمين المتقدمتين فى الميعاد ووصفهما بأن إحداهما صورة تنفيذية من الحكم الابتدائي والأخرى صورة الحكم المطعون فيه المعلننة كما تبين أن المطعون عليه من ناحيته فى رده على دفاع الطاعن بدءا وتعقيا عن تحضير الطعن بقلم الكتاب لم يعط على الصورتين المودعتين فى الميعاد بأى مطعن ينال من صحتها ولم يشر أى اعتراض عليهما الأمر الذى يستفاد منه صحة هاتين الصورتين ومطابقتها للأصل - فإن إيداع الطاعن صورتين طبق الأصل بدلها بعد الميعاد ينسحب أثره إلى وقت تقديم الصورتين المسحومتين ولا يكون هناك محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلا.

للطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٥٧

إذا كان الطاعن لم يبين فى تقرير الطعن أوجه الدلائل التى يقول أن الحكم المطعون فيه قصر فى الرد عليها فإن النعى على الحكم بعدم الرد على هذا الدلائل يكون مشوبا بالغموض ولا محل للتصدى بما يورده الطاعن عن هذا النعى فى المذكرة الشارحة لأن العبرة فى بيان وجه الطعن بما يرد فى التقرير - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١١/٢١/١٩٥٧

لا يبنى عن تقديم صورة الحكم الابتدائي الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه لى أسبابه أن يكون الحكم المطعون فيه قد أورد بعض أسباب الحكم الابتدائي، لأنه قد يكون فى الأسباب الأخرى التى لم يوردها الحكم المطعون فيه وأحال إليها ما يكفى لحمل لقضائه، كما أنه لا يبنى عن تقديم تلك الصورة أن يكون الحكم المطعون فيه قد أورد تلخيصا لأسباب الحكم الابتدائي لما قد يلايس هذا التلخيص من قصور عن الإحاطة بجميع هذه الأسباب أو عن الإحاطة بجميع نواحي ما خصه من أسبابه أو إبراز حجته فى ذلك.

للطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٨

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أحال فى أسبابه إلى الحكم الابتدائي ولم يودع الطاعن فى المواعيد المقررة فى القانون صورة من الحكم الابتدائي فإن الطعن يكون باطلا طبقا للمادة ٤٣٧/٢ من المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض. ولا يفض من ذلك أن يكون سبب الطعن وإرد على قضاء محكمة الاستئناف وحده فيما أبدى أمامها لأول مرة كالدفع بطلان الحوالة

محل النزاع لصورتها أو الدفع بانعدام ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى، ذلك لأنه لا يمكن الجزم بانقطاع الصلة بينهما بين الحكم المطعون فيه وحكم محكمة أول درجة الذى أحيل إليه فى أسباب ذلك الحكم الاستئنافى والقول إنهما بطبيعتهما مستقلان عما قد يكون حواء الحكم الابتدائى لأن بطلان الحوالة قد يقوم على أسباب أخرى غير الصورية تكفى لحمل الحكم كما أن الحكم الابتدائى قد يحوى من العناصر الواقعية والأسباب القانونية ما يبرر ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى.

الطنن رقم ٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٥٤

متى كان الحكم المطعون فيه قد أحال على أسباب الحكم الابتدائى فقد أصبح لزاما تقديم صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم الابتدائى، وتقديم هذه الصورة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو إجراء جوهري من إجراءات الطعن يوجب على عدم إيقاضه فى مواجده اشددة اعتبار الطعن غير مقبول ولا يبنى عن القيام به أن يكون رئيس المحكمة فى مادة من مراد الأحوال الشخصية قد إستعمل الرخصة المغولة له بالمادة ٨٨٢ مرافعات وأمر بضم ملف الدعوى بعد فوات الميعاد الذى نصت عليه المادتان ٤٣٢ و ٨٨١ من قانون المرافعات.

الطنن رقم ٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٥٤

المقصود من صورة الحكم المطابقة للأصل التى يجب تقديمها وفقا للمادة ٤٣٢ مرافعات هى الصورة الرسمية المستخرجة من قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ولا إعتداد بالصورة العرفية يقرر الخصم الذى قدمها بأنها مطابقة للأصل.

الطنن رقم ١٢٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ٥/٢٢/١٩٥٨

لم توجب المادة ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ وهى بهذا بيان إجراءات معينة تقديم صورة من الأحكام التمهيدية فلا تشرب على الطاعن إذا أخفل تقديم صورة من حكم قهيدى أصدرته محكمة أول درجة.

الطنن رقم ١٧٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ٦/١٩/١٩٥٨

جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يقبل من الطاعن مستندات جديدة فى الميعاد الثانى بعد انقضاء الميعاد الأول ائخذ له لتقديم المستندات المؤيدة لطعنه فى خلاله بمقتضى المادة ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥. ما لم يكن الطعون عليه قد أودع مذكرة بدفاعه ففتح بذلك للطاعن باب الرد وما لم تكن المستندات من شأنها تأييد الرد لا تأييد الطعن.

**الطعن رقم ٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٣**

لا يراعى فى إتباع إجراءات الطعن بالنقض نوع المسألة التى فصل فيها الحكم وإنما يراعى فى ذلك نوع الحكم ذاته والجهة التى أصدرته فإذا صدر حكم من المحكمة المدنية فى مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما لا يدخل فى اختصاصها تعين عند الطعن فى حكمها إتباع الإجراءات المقررة للطعن فى المواد المدنية، وإذا صدر حكم من محكمة الأحوال الشخصية فى نزاع مدنى مما لا يدخل فى اختصاصها تعين مع ذلك عند الطعن فى حكمها إتباع الإجراءات التى نص عليها قانون المرافعات فى المواد ٨٨١ وما بعدها وأما البحث فيما إذا كانت إحدى الجهتين قد تجاوزت اختصاصها أم لم تتجاوزهُ فإنما يرد على ذات موضوع الطعن لا على شكله.

**الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٥٩/١/١٥**

إجراءات الطعن بالنقض لا يراعى فيها إلا نوع الحكم ذاته ومن أى جهة صدر لأن الطعن بالنقض إنما ينصب على الحكم المطعون فيه فإذا صدر من المحكمة المدنية حكم فى مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما لا يدخل فى اختصاصها تعين عند الطعن فى حكمها إتباع الإجراءات المقررة للطعن فى المواد المدنية وإذا صدر من محكمة الأحوال الشخصية حكم فى نزاع مدنى مما لا يدخل فى اختصاصها تعين عند الطعن فى حكمها إتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المواد ٨٨٦ وما بعدها من قانون المرافعات. والذى يحدد نوع المحكمة التى أصدرت الحكم هو كيفية تشكيلها وبموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ دخل فى ولاية المحاكم التى تنولى الفصل فى المسائل المدنية اختصاص مستحدث فى مسائل الأحوال الشخصية وقد نصت المادة ٨٧١ من قانون المرافعات المضافة بذلك القانون على أن (تتظر المحكمة فى الطلب منعقدة فى هيئة غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة وتصدر حكمها علناً) مما يفيد أن تشكيل محكمة مواد الأحوال الشخصية بتشكيل متميز عن التشكيل العادى للمحاكم المدنية، وإذن فإذا بين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة استئناف القاهرة منعقدة فى هيئة غرفة مشورة وبحضور أحد أعضاء النيابة فإن الطاعة إذا راعت فى طعنها الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨٨١ وما بعدها من قانون المرافعات تكون قد التزمت حدود القانون.

**الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٩**

متى كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية وأمر رئيس محكمة النقض بضم ملف الدعوى فإن ذلك من شأنه أن يبيح للمضرم فى الطعن بتأييد وجهات نظره إستناداً إلى ما حواه الملف المضموم من مستندات أو أوراق ولا يحتاج الطاعن فى هذه الحالة بأنه لم يقدم فى المرافعة التى حددتها



القانون المستدات التي يريد التمسك بها والمرددة في الملف - بخلاف ما إذا رفض رئيس المحكمة الأمر بضم الملف لأنه يكون على الطاعن في هذه الحالة أن يقدم في المواعيد المحددة المستدات المؤيدة لظنه وإلا كان الطعن عارياً عن الدليل

#### الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٧

إنه وإن كانت المادة ٨٨٢ مرافعات لم تحدد مواعيد للطاعن لإيداع مذكرات في مسائل الأحوال الشخصية فإن المادة ٨٨١ مرافعات أحالت فيما أحالت إليه على المادة ٤٣٢ مكررة - وإعمال هذه الإحالة في هذا الخصوص يبيح للطاعن تقديم مذكرة في خلال عشرين يوماً من تاريخ إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية وذلك لا يتعارض مع أحكام المادة ٨٨٢ مرافعات.

#### الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٩

مراد الشارع في المادة ٢٤ مرافعات من ذكر أبحاث المتعلقة بالخصوم في تقرير الطعن هو إعلام ذوي الشأن إعلاماً كتابياً بهذه الأبحاث، لكل ما يكفي للدلالة عليها بتحقيق به الفرض الذي وضعت هذه المادة من أجله على ما جرى به قضاء محكمة القضاء.

#### الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٩

إذا كان الطاعن يسعى بوقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لأنه لم ينظر بالجلسة التي حددت للمرافعة في الدعوى بعد إحالتها من التحضير عملاً بنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات، وكان من المتعين عليه طبقاً لنص المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن المستدات المؤيدة له - فلم تفعل - فإن ظنه في هذا الخصوص - يكون عارياً عن الدليل معين الرفض.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ٢٤/١/١٩٥٧

أوردت المادة ٨٨٢ مرافعات المعدلة بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ أحكاماً خاصة بإجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية في المرحلة التالية لصدور قرار دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية وهي الأحكام الواجبة الإتيان في دعاوى الأحوال الشخصية دون ما نصت عليه المادة ٤٣٢ مكرراً مرافعات من إجراءات تتعارض مع تلك الأحكام الخاصة في نفس المرحلة التالية لصدور قرار الإحالة - ولا محل للدفع ببطلان الطعن في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية إبتداءً إلى أن الطاعن لم يقدم بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه في خمسة عشر يوماً التالية

لصدور قرار الإحالة ولم يودع خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة بشرح أسباب الطعن عملاً بالمادة ٤٣٢ مكرراً المشار إليها.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٦ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٩

معي كان الحكم المطعون فيه صادراً في مادة من مراد الأحوال الشخصية وأحال في أسبابه على الحكم الابتدائي. ولم يقدم الطاعن صورة رسمية من الحكم الابتدائي مطابقة لأصله وقت التقرير بالطعن لأن الطعن يكون غير مقبول. ولا يفني عن القيام بهذا الإجراء - على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن يكون رئيس المحكمة قد استعمل الرخصة المخولة له بالمادة ٨٨٢ من المرافعات وأمر بضم حلف الدعوى بعد فوات الميعاد الذي نصت عليه المادتان ٤٢٩ و ٨٨١ من المرافعات.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧

إذا كان الطاعن قد قام بما تفرطه عليه المادة ٤٢٩/٣ من قانون المرافعات ورقم صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي فلا عليه إن لم يقدم صورة من أي حكم آخر أصدرته المحكمة الاستئنافية حتى ولو كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ذلك أن الشارع لو قصد إلزام الطاعن بتقديم مثل هذا الحكم لنص عليه صراحة كما فعل بالنسبة للحكم الابتدائي.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٧ مكتب قني ٩ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٦

إن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ إذ أجازت للمختص وللنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف المشار إليها في المادة الثانية من ذلك القانون، ونصت على أن يكون الطعن فيها طبقاً لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات - إنما فصلت بذلك أن تكون إجراءات الطعن في الأحكام والقرارات المشار إليها هي بذاتها إجراءات الطعن بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية المنصوص عليها في الكتاب الرابع من قانون المرافعات وهي الإجراءات المتسرة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من هذا القانون.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨

إن المادة ٨٧٠ من قانون المرافعات ناطت بقلم الكتاب دون المدعي إعلان ملخص طلباته المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية إلى المدعي عليه. وحكم هذه المادة يسرى على جميع الطلبات التي تقدم إلى محاكم الأحوال الشخصية على اختلاف درجاتها سواء أكانت دعاوى مبتدئة أم متولدة، ومن ثم يكون الإعلان الحاصل بناء على طلب قلم كتاب محكمة النقض هو إعلان صحيح.

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٣

— جرى قضاء محكمة النقض على أن الصورة المعلقة للحكم المطعون فيه تعتبر صورة مطابقة للأصل لى معنى المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات.

— متى كانت المستندات المؤيدة لسبب الطعن لم تقدم فى ميعاد العشرين يوماً التالية للتقرير بالطعن فإن هذا السبب يكون عارياً عن الدليل، ولا يقبل من الطاعة ما تمسكت به فى مذكرتها الشارحة من أن قوة القاهرة حالت بينها وبين تقديمها فى الميعاد المستندات المؤيدة لسبب الطعن، ذلك أنها قالت استدلالاً على القوة القاهرة أن وكيلها لم يجد المستندات بالملف الاستثنائى عندما أراد تسليمها فأتصل بمحاميه السابق ولما لم يجد منه مساعدة شكاها إلى رئيس المحكمة الذى أجرى تحقيقاً وأمر بحفظ ملفات القضايا حتى انتهاء التحقيق فامتنع على الطاعة سحب مستنداتها وأن وكيلها طلب إعطاء شهادة أو صورة من التحقيق فرفض طلبه وتبين أن كتاباً قد أرسل إليه من قلم الكتاب يتضمن أن المستندات موجودة بقلم الحفظ تحت تصرف أصحاب الشأن وهذا الكتاب لم يصل إليه بل رد إلى قلم كتاب المحكمة ولذلك فإنه لم يعلن بما جاء فيه إلا بعد انقضاء الميعاد وطلبت ضم التحقيق — لا يقبل منها هذا الدفاع الذى لا دليل عليه كما لا يجوز قبول طلبها ضم التحقيق المشار إليه إذ انحصور فى الطعن بطريق النقض هم المكلفون بتقديم ما يرونه لازماً من المستندات لتأييد طلباتهم.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٥٢

— إن القانون إذ لم يميز الطعن بطريق النقض لى جميع الأحكام على اختلاف أنواعها. وإذ حدد أسباب الطعن فى بعض الأحكام. وإذ أوجب فى الفقرة الثانية من المادة ٤٣٢ مرافعات على الطاعن أن يودع خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله. وإذ حرم فى المادة ٤٣٧ مرافعات قبول أية أوراق بعد إنقضاء المواعيد المحددة. إذ نص القانون على ذلك فقد دل على أن إيداع صورة الحكم المطابقة لأصله فى الميعاد السالف ذكره هو من الإجراءات الهامة التى يوجب على علم مراعاتها سقوط الحق فى الطعن. ولا يغير من هذا النظر أن القانون لم ينص صراحة على البطالان جزاء مخالفة هذا الإجراء متى كان قد قضى بوجوب إتياعه وحدد له ميعاداً معيناً لا سبيل للفكاك منه، مما يكون معه إجراء جوهرياً يبنى على إغفاله عدم قبول الطعن شكلاً.

— إن صورة الحكم لا تكون مطابقة لأصله إلا إذا كانت كاملة شاملة لجميع أجزائه وخاصة أسبابه ومنطوقه. وإذن لمضى تبين من مقارنة الصورة الرسمية للحكم المطعون فيه بصورته المودعة من الطاعة أن هذه الصورة تنقصها الأسباب التى أقيم عليها الحكم فلا تكون مطابقة لأصله.

- إنه وإن كانت صورة الحكم المعلنة قد تعبر في حكم الصرورة المطابقة لأصله إلا أن هذا منوط بأن تكون هذه الصرورة مطابقة حقاً لأصل الحكم وموجبة للإطمئنان إليها بحيث إذ ثبت نقصها أو عدم مطابقتها لأصله فلا يصح التعويل عليها.

#### الطعن رقم ٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٠

مضى كان إيداع صورة الحكم المطابقة لأصله في المعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢/٢ من قانون المرافعات هو من الإجراءات الجهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الطعن شكلاً فإنه لا يزيل هذا الأثر قيام المظنون عليه بتقديم صورة الحكم المطابقة لأصله بعد إنقضاء المعاد المشار إليه ومن ثم فلا يفيد منه الطاعن.

#### الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٥٧/١/١٠

- استقر قضاء هذه المحكمة على أن إيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المظنون فيه في أسبابه في المواعيد المقررة في المادة ٤٣٢/٢ مرافعات هو من الإجراءات التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن.

- متى كانت أسباب الطعن موجهة إلى الحكم المظنون فيه ولا صلة لها بما أحال فيه على أسباب الحكم الابتدائي ولا يمكن أن يكون الحكم الابتدائي متصفاً للحكم المظنون فيه في خصوصها فإنه لا عمل للدفع بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لتلك الأسباب تأسيساً على عدم قيام الطاعن بإيداع صورة من الحكم الابتدائي في المواعيد المقررة في القانون، وهذا هو الشأن في سبب الطعن الذي يقوم على عدم صلاحية أحد قضاة محكمة الاستئناف أو خلو الحكم من إثبات تلاوة تقرير التلخيص أو الإخلال بمسح الدفاع أمام محكمة الاستئناف.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٤

إذا تعلق الطعن بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإنه يكون للطاعن الحق في إيداع مذكرة شارحة خلال عشرين يوماً من تاريخ قرار دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن وذلك وفقاً لأحكام المبراد ٤٣٢ مكرراً ٨٨١ و ٨٨٢ مرفعات.

#### الطعن رقم ٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٦

أوردت المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات بشأن الإجراءات التي تتبع في مسائل الأحوال الشخصية في المرحلة التالية لتصدور قرار الإحالة من دائرة فحص الطعون أحكاماً خاصة تخالف الأحكام العامة التي تتبع في نفس المرحلة والمنصوص عليها في المادة ٤٣٢ مكرراً. وعلى ذلك تكون الأحكام الخاصة هي الواجب

إتباعها - على ما جرى به قضاء محكمة النقض. ومن ثم فإذا تعلق الطعن بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإنه لا يكون ثمة محل للدفع ببطالان الطعن استنادا إلى أن الطاعن لم يقدم بإعلان تقرير الطعن خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ صدور قرار الإحالة من دائرة فحص الطعون ولم يودع خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة بشرح أسبابه عملا بنص المادة ٤٣٢ مكررا سابقة الذكر.

#### الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/١١

مؤدى نصرة المادتين ٤٣٦، ٤٤٠ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه إذا بدا للمطعون عليه الحضور في الطعن وتقديم دفاعه فعليه أن يوكل عنه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض يودع باسمه مذكرات مشفوعة بالمستندات التي يرى لزوم تقديمها، وبهذا الإيداع وحده يعتبر المطعون عليه قد حضر أمام محكمة النقض وحق له طلب الحكم بطلان الطعن، فإذا تم الإيداع من محام لم يقدم توكيلا عن المطعون عليه وقت الإيداع فإن المطعون عليه يعد كأنه لم يحضر ولم يمد دفاعه.

#### الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٤

إذا كانت صورة مذكرة الطاعة التي تستند إليها في التمسك بدفعها أمام محكمة الموضوع بشأن بطلان الأمر الإداري باعتبار المبالغ التي تخصم من المستخدمين لصندوق الإيداع وما تدفعه الشركة لهذا الصندوق يعتبر كمكافأة نهاية الخدمة - لم تقدم في الميعاد القانوني الواجب تقديمها فيه - مما يعين معه عدم التعويل عليها، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة لهذا الدفاع، فإن النعي عليه بالقصور يكون حاريا من الدليل.

#### الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٣٠

- لا يلزم الطاعن بالنقض بحسب نص المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ إلا بإيداع صورة مطابقة للأصل من الحكم أو القرار المطعون فيه أما ما يستند إليه ذلك الحكم أو القرار في أسبابه من أدلة فإنه يعتبر أمرا خارجا عن ذات الحكم أو القرار محل الطعن - فيكون للطاعن أن يقرر مصلحته في إيداع ما يراه منها ملبدا لطعنه بغير إلزام من القانون ولا تأثير لعدم الإيداع على شكل الطعن.

- ليس في نصرة القانون ما يفرض على الطاعن بالنقض إيداعه - أن يقدم صورة الحكم أو القرار المطعون فيه المعلقة له ليسين من تاريخ الإعلان إن كان طعنه مقدما في الميعاد القانوني أم لا - وإذا بدا

للمطعون عليه أن يدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لتقديعه بعد الميعاد كان هو المكلف قانوناً بإثبات ما يدعيه من ذلك.

#### الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٠

إذا كان يعين على الطاعة تنفيذاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ - بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التوفيق والمحكم فى منازعات العمل - أن تقدم المستندات المؤيدة لطعنها خلال عشرين يوماً من تاريخ إخطارها من قلم الكتاب، ولكنها لم تقدم الأوراق المقول فى السبب الأول من أسباب الطعن بمخالفة الثابت فيها، ولم تقدم صور المذكرات المشار إليها فى السبب الثانى لأن فيها فى شبهه يكون عارياً عن الدليل ومن ثم يعين نقضه.

#### الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ٣/١٠/١٩٦٠

إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وقت التقرير بالطعن - وفقاً لما توجبه المادة ٢/٤٢٩ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ هو - على ما جرى به أحكام محكمة النقض - من الإجراءات الجهرية التى يوجب على مخالفتها عدم قبول الطعن شكلاً، فإذا كان الثابت من محضر الإيداع أن الطاعنين لم يودعا مع تقرير الطعن صورة الحكم المطعون فيه المطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه، وإنما أودعا صورة عرفية من ذلك الحكم، فإن طعنهما يكون غير مقبولاً شكلاً لا يغير من هذا النظر ما تمسك به وكيل الطاعنين من أن قلم كتاب محكمة الاستئناف إمتنع عن تسليم صورة رسمية من الحكم المطعون فيه رغم صدور قرار من لجنة المساعدة القضائية باحكمة المذكورة بإعفاء الطاعن الثانى من الرسوم، ذلك لأن هذا الإمتناع لم يكن من شأنه أن يجعل تقديم صورة الحكم الرسمية وقت التقرير بالطعن مستحيلًا إستحالة مطلقة، ومن ثم فلا يعتبر من قبيل القوة القاهرة، كما أنه لا يبنى عن القيام بهذا الإجراء أن يكون رئيس المحكمة قد إستعمل الرخصة المخولة له بالمادة ٨٨٢ من قانون المرافعات وأمر بضم ملف الدعوى الإستئنافية الموجود بها أصل الحكم المطعون فيه بعد فوات الميعاد الذى نصت عليه المادتان ٢/٨٨١، ٤٢٩ من قانون المرافعات معدلتين بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥.

#### الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٠

إيداع صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وقت التقرير بالطعن بالنقض - وفقاً لما توجبه المادة ٢/٤٢٩ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - وإن كان من الإجراءات الجهرية التى يوجب على مخالفتها بطلان الطعن - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا أنه لا يكون ثمة محل لمخالطة الطاعن على إغفال هذا الإجراء إذا تبين أن نسخة الحكم الأصلية لم تكن قد ختمت حتى

نهاية الميعاد المحدد للتقرير بالظعن. فإذا كان بين من الإطلاع على الأوراق أن طلب التقرير بالظعن في الحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة في ١٩٥٨/٦/٢١ قد قدم إلى قلم كتاب محكمة النقض في ١٩٥٨/٧/٩؛ وكان هذا اليوم - وهو الثامن عشر من صدور الحكم المظعون فيه - هو اليوم الأخير لميعاد الظعن بالنقض في هذا الحكم لصدوره في مادة وقف، وكان الثابت أن الطاعنة وإن لم تودع وقت التقرير بالظعن صورة من الحكم المظعون فيه مطابقة لأصله، إلا أنها قدمت شهادة صادرة من قلم كتاب محكمة إستئناف القاهرة في ذات اليوم الذي حصل فيه التقرير بالظعن تفيد أن نسخة الحكم الأصلية لم تكن قد خضعت حتى تاريخ تسليم الشهادة، لما كان ذلك فإن عدم إيداع الطاعنة صورة طبق الأصل من الحكم المظعون فيه وقت التقرير بالظعن كان له ما يبرره. ولا يفتح الباب لتقديم هذه الصورة إلا عند نظر الظعن أمام المحكمة وبعد ثبوت قيام المانع من تقديمها في الميعاد المقرر قانوناً - ومن ثم يتعين رفض الدلع بعدم قبول الظعن شكلاً.

#### الظعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٣ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٣

أوجب القانون في حالات الظعن بالنقض إجراء جوهرياً لازماً هو إيداع الكفالة خزانة المحكمة على أن يكون الإيداع قبل توثيق تقرير الظعن أو خلال الأجل المقرر له ولا يعفى من هذا الإيداع إلا الدولة ومن يعفون من الرسوم القضائية " م ٤٣٠ مرافعات و٨ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ " ويوجب الإعلان على إغفال هذا الإيداع ولكل ذي مصلحة أن يمسك به وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها. ولا يغير من ذلك أن تكون المادة السابعة من قانون العمل الموحد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نصت على أن " تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعاوى التي يرفعها العمال والعمال المتدربون والمستحقون عليهم ونقابات العمال " لأن هذا الإعفاء قاصر على الدعاوى التي ترفع طبقاً لأحكام هذا القانون.

#### الظعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٦

لما كانت المادة ٤٢٩ مرافعات مدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ صريحة في أنه يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير صورة من الحكم المظعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المملنة منه إن كانت أعلنت وصررة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المظعون فيه قد أحال إليه في أسبابه، وكان تقديم صورة طبق الأصل من الحكم الابتدائي في مثل هذه الحالة هو من الإجراءات الجهرية التي يوجب على إغفالها سقوط الظعن وكان يبين من الحكم المظعون فيه أنه أحال إلى الحكم الابتدائي في أسبابه، فقد كان يتعين على الطاعن أن يودع ملف الظعن صورة رسمية من الحكم الابتدائي

الذى أصبح يقتضى الإحالة وكأنه جزء من الحكم المطعون فيه كعمل له، وإن هو لم يجعل فإن الطعن يكون غير مقبول.

للطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٦/٣/١٩٦١

مبدأ إيداع أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة بحسب المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يبدأ إلا من تاريخ إقفاء الميعاد المحدد لإعلان الطعن، فإذا كان للطعن -لحق فنى إضالة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأخير فإن ميعاد الإيداع لا يبدأ فى هذه الحالة إلا عن تاريخ إقفاء الميعاد المحدد أصلاً للإعلان مضافاً إليه ميعاد المسافة.

للطعن رقم ٦١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦١

أوجبت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فنى أسبابه. وإذا لم يمتنع كان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى - الذى أقره - قد أحالاً إلى أسبابهما إلى حكم - لإحالة إلى التحقيق الذى أصدرته المحكمة الابتدائية وتضمن قضاءً قطعياً فى حق من الدعوى حسم به النزاع فى الدفع بعدم قبولها لإنشاء المصلحة وفى أساس مسئولية الطاعن - واعتقفا أسباب هذا الحكم دون أن يبيناً ماهية هذه الأسباب التى تبنهاها، وكانت أسباب الطعن بالنقض موجهة إلى القضاء الذى بنى على تلك الأسباب وأقره الحكم المطعون فيه فإنه يوجب على ذلك وجوب إيداع الطاعن قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن صورة حكم الإحالة إلى التحقيق سالف الذكر. وجزاء إغفال هذا الإجراء الذى كانت تفرغه المادة ٤٢٩ من المرافعات هو عدم قبول الطعن .

للطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٢

سوى الشارع فى المادة ٣/٤٢٩ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والمادة السابعة من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ما بين الصورة المطابقة للأصل والصورة المعلنه عن الحكم المطعون فيه الواجب إيداعها عند التقرير بالطعن بالنقض باعتبار أن كليهما يتوفر به ما هدف الشارع إليه من الإلمتنان إلى مطابقة الصورة للأصل وهو ما يتعلق سواء فى الصورة المعلنه من قلم الكتاب أو من غير الخصوم متى إطمأنات المحكمة إلى مطابقتها للأصل، ذلك أن الشارع - فى المادتين سالفى الذكر - لم يخصص الصورة المعلنه بأى تخصص يتعلق بشخص من قام بإعلانها .



الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٦

لم تخصص المادة ٢/٤٢٩ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الصورة المعلنه من الحكم المطعون فيه الواجب إيداعها عند التقرير بالطعن بأى مخصص يتعلق بشخص من أعلنها أو من أعلنت إليه وقد سوى الشارع - فى هذا الصدد - بين الصورة المطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه والصورة المعلنه منه اعتباراً بأن كليهما يتوافر به الإطمئنان وهو ما يتحقق فى كل صورة معلنه متى إطمأنت المحكمة لمطابقتها للأصل.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٤

لم توجب المادة ٤٢٩ مرافعات فى صورة الحكم المطعون فيه التى يجب على الطاعن إيداعها عند التقرير بالطعن بالنقض، أن تكون معلنه للطاعن من المطعون عليه. ومن ثم فيصح إيداع الصورة المعلنه أياً كان شخص من أعلنها على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٨

توجب المادة ٤٢٩ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه ومن ثم فلم توجب هذه المادة - وهى بصدد بيان إجراءات معينة - تقديم صورة من الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات فى الدعوى كالحكم بتدب غير.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٣ صلحه رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٧

أرجبت المادة السابعة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت التقرير صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه إن كانت أعلنت وصورة من الحكم الابتدائى طبق الأصل إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه. ولما كان هذا الإجراء على ما جرى به قضاء محكمة النقض من الإجراءات الجوهريه فإنه يبنى على إخفاله بطلان الطعن.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٧

أرجبت المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت التقرير صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه إن كانت أعلنت وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى

أسبابه وإلا حكم بطلان الطعن. وإذا أحال الحكم المطعون فيه إلى الحكم الابتدائي في أسبابه، وأصبح الحكم الأخير بمقتضى هذه الإحالة وكأنه جزء من الحكم المطعون فيه مكمل له فقد كان يمتنع على الطاعن أن يودع ملف الطعن وقت التقرير صورة رسمية من الحكم الابتدائي أو صورته المعلنه إن كانت أعلنت ولا يفتى عن ذلك تقديم الطاعن صورة عرفية من الحكم الابتدائي مما يستوجب الحكم بطلان الطعن.

#### الطعن رقم ١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٣

ترحب المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه. وهو إجراء حمى جرى قضاء محكمة النقض على أن إغفاله يوجب عليه بطلان الطعن. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى الحكم الابتدائي في أسبابه وكان هذا الحكم بدوره قد أحال إلى حكمين صدرتا قبل الفصل في الموضوع وفصلًا في شق منه بحث أصبحا بهذه الإحالة وكأنهما جزء من الحكم المطعون فيه مكمل له، فإن عدم تقديم هذين الحكمين يوجب عليه بطلان الطعن.

#### الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٦

لا يصح الإيفات إلى ما يقدمه الطاعن من مستندات بعد إحالة الطعن من دائرة الفحص لعدم تقديم هذه المستندات تقديمًا صحيحًا في المواضع المحددة لذلك.

#### الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٥

سلطة رئيس محكمة النقض في ضم الأوراق مقصورة على ما تقرره المادة ٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على ضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه. ومن ثم فإن ما لم يثبت أنه كان ضمن أوراق هذا الملف لا يجوز الأمر بضمه، وبالتالي فإنه لا يمكن الاستناد إليه أمام محكمة النقض حتى ولو كان قد صدر أمر بضمه وذلك لما هو مقرر من أنه لا يقبل التحدى أمام محكمة النقض بمسند لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع.

#### الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٥٤٩ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٩

وفقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل تعتبر الطعون في قرارات هيئات التحكيم إحالة من محكمة القضاء الإداري " في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض وتجري عليها بعد ذلك أحكام المادة ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون إيداع الأوراق النصوص

عليها في الفقرة الأخيرة من تلك المادة خلال عشرين يوماً من تاريخ إخطار الطاعن من قلم الكتاب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول " وإذا أخطر قلم كتاب المحكمة الطاعنة بالإحالة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ولم تقدم صورة من القرار المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه، فإن عدم تقديم هذه الصورة في الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يوجب عليه بطلان الطعن.

#### الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٨

معي كانت دائرة فحص الطعون قد أحالت الطعن إلى اللجنة المدنية فقام قلم الكتاب بإعلان الوصي على المطعون ضده أثناء سريان القانون ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - فإن هذا الإعلان وإن لم يقع صحيحاً بلوغ المطعون ضده من الرشد وزوال صفة الوصي في مثله قبل ترحيه الإعلان، إلا أنه لا يوجب على ذلك سوى إعادة إعلان المطعون ضده بالطعن إعلاناً صحيحاً ولو بعد فوات الميعاد المحدد له في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، ذلك أن هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لم يعد بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعاداً حتمياً، بل مجرد ميعاد تنظيبي لا يوجب على تجاوزة البطلان.

#### الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٨٧٧ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٠

إجراءات الطعن في الأحكام - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يراض في إيجابها نوع المسألة التي صدر فيها الحكم ولكن نوع الحكم ذاته ومن أية جهة صدر، والذي يحدد نوع المحكمة هو كيفية تشكيلها وفقاً للقانون، وإذا كان الطاعن لم يلتزم في رفع الدعوى أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات ولم تنظرها المحكمة وتصدر حكمها فيها " وهي منتقلة في غرفة المشورة وفقاً للمادة ٨٧١ من هذا القانون بل رفعت بطلب صحة ونفاذ الوصية بالطريق العادي وصحيفة أعلنت إلى المطعون عليه ونظرتها المحكمة بتهيتها العادية فإن إستئناف الحكم الصادر فيها لا يخضع في مواعيد ولا في إجراءاته لما نصت عليه المادتان ٨٧٥، ٨٧٧ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات، وإنما تجري في شأنه الأحكام العامة للإستئناف في هذا القانون أو في اللائحة الشرعية حسب الأحوال.

#### الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٢

مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن القانون لم يرتب البطلان في حالة عدم تقديم الطاعن صورة الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه إن كانت أعلنت وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه - إلا عند عدم وجود هذه الأوراق بملف الطعن فإن وجدت لأي مسبب فلا يكون ثمة جزاء على عدم تقديمها من الطاعن.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤  
وفقاً للمادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلقة منه إن كانت أعلنت وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه، وهو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إجراء جوهري يوجب على إغفاله بطلان الطعن.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٤٨ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٣  
- أوجب المشرع فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ على الطاعن بالنقض أن يستكمل ما لم يتم من الإجراءات ويصحح ما لم يصح منها فى المواعيد المقررة قانوناً وفتح له هذه المواعيد من تاريخ نشر القانون الأخير بالنسبة إلى الطعون التى لم تطرح على المحكمة، أما بالنسبة إلى الطعون المطروحة عليها فيكون هذا التصحيح فى المواعيد التى تحددها المحكمة، ومؤدى ذلك أنه إذا كان الإجراء قد تم صحيحاً فى ذاته قبل نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ولو بعد الميعاد - الذى كان يقتضيه تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ - فإن هذا الإجراء يصح أثره ولو كان الجزء على مخالفة هذا الميعاد بحسب ما كان يقتضيه تطبيق تلك الفقرة هو البطلان أو السقوط لأن هذا الجزء قد رفعه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بما نص عليه فى الفقرة الأولى من المادة الثانية منه ومن ثم فلا يلزم الطاعن بإعادة هذا الإجراء فى الميعاد الذى استعمله ذلك القانون فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة لأن هذا الميعاد إنما شرع ليصحح الطاعن فى خلاله ما لم يكن قد صح من الإجراءات وليستكمل ما لم يكن قد أتم منها قبل العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ أما الإجراء الذى تم صحيحاً ولكن بعد الميعاد فلا يتناوله نص الفقرة الثانية المشار إليها وإنما يحير صحيحاً ومنتجاً لآثاره بغير حاجة لإعادته بعد أن زال الجزء المرتب على مخالفة الميعاد بنص الفقرة الأولى ساقطة الذكر.  
- القول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرأتين القضائية وبإطراح ما ترى إطراحه منها عمله أن تكون قد اطاعت على هذه القرأتين وأخضعها لتقديرها فإذا بان من حكمها أنها لم تطلع عليها وبالنسبة لم تحتها فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يطله.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥  
وفقاً للمادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، يحصل الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض ويشتمل علاوة على البيانات العامة على

بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن، وإذا كان تقرير الطعن قد استوفى هذا البيان فإنه لا يعبه أنه لم يجهد لأسباب الطعن وبيان وقائع الدعوى ومراحلها وما يرى فيها وهي من مشتملات الأحكام وفي ذلك ما يبنى عن بيانها في تقرير الطعن.

#### الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٨

طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات ومقتضاها أن يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يمثلون بالطعن ويحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ويعلن قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل.

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٥

وفقاً للمادتين ٨٨١، ٤٣٢ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض "صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه" وهو إجراء جوهري يوجب على مخالفته - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان الطعن ولا يمنع من ذلك أن تكون النيابة العامة قد قدمت صورة رسمية من الحكم في طعن آخر مرفوع منها - عن ذات الحكم - إذ أن لكل طعن كيانه وأوضاعه.

#### الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٦٨/١/١٨

لم توجب المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وهي بصدد بيان الأوراق التي يجب على الطاعن تقديمها وقت التقرير بالطعن - تقديم صورة من الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات. فإذا كان الحكم الابتدائي قد أحال في بيان وقائع الدعوى وأسائيد الخصوم إلى الحكم الصادر بتدب خبير وكان الحكم المطعون فيه مع ذلك قد أورد في أسبابه بياناً كافيًا لوقائع الدعوى ولأسائيد الخصوم فيها بما يفي عن الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي في خصوص تلك الوقائع والأسائيد، فإن تقديم صورة من الحكم الصادر بتدب الخبير لا يكون لازماً لصحة إجراءات الطعن.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧

إذا كان التقرير بالطعن قد حصل فى يناير سنة ١٩٦٣ وأدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون، فإنه وإن كان الطاعن لم يقيم بإعلان الطعن فى الميعاد إلا أنه وقد صدر القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ وأوجب فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه على الطاعن أن يستكمل ما لم يتم من إجراءات على ما يقتضيه تطبيق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وتصحيح ما لم يصح منها فى الميعاد المقرر وهو خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون فى ١٩٦٧/٥/١١ بالنسبة للطعون التى لم تكن قد طرحت على المحكمة وقتئذ، وقام الطاعن بإعلان الطعون ضده فى ١٩٦٧/٥/٢٤ فإن إعلان الطعن يكون قد تم فى الميعاد.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٩٩ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٧

لا محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلاً للخطأ فى بيان رقم الحكم المطعون فيه متى كان ما ذكره تقرير الطعن من البيانات الأخرى الخاصة برقم الدعوى الابتدائية وأسماء الخصوم فيها وموضوعها وتاريخ صدور الحكم الابتدائي ومنطوق الحكم الاستئنائي وتاريخ صدوره والحكمة التى أصدرته، يتضمن بياناً كافياً للحكم المطعون فيه يرفع عنه كل تجهيل.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢١

إنه وإن كان على الطاعن أن يردع وقت التقرير بالطعن بالنقض صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وصورة من الأحكام السابقة إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليها فى أسبابه، وذلك طبقاً لنص المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والمنطبقة على الطعن، ولئن كان تقديم هذه الأوراق يعد من الإجراءات الجوهرية التى يترتب على إغفالها بطلان الطعن إلا أنه لما كان بين من الحكم المطعون فيه الذى قدم الطاعن صورة منه أنه ضمن أسبابه بياناً لوقائع النزاع ودفاع الطرفين دون أن يحيل فى شأنها إلى الحكم السابق بنسب قسم أبحاث التعريف والتزوير لفحص المستندات المطعون عليها، ووجهت أسباب الطعن إلى الحكم المطعون فيه وحده، فلا تشريب على الطاعن أن هو لم يقدم صورة من ذلك الحكم ويكون الدفع المقدم من النيابة ببطلان الطعن على غير أساس.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٩

إن القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢. وإن جعل سريان مواعيد الطعن من تاريخ الحكم كإصل عام، إلا أنه أمضى من هذا الأصل الأحكام التى لا تعتبر حضورية وفقاً لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها، والأحكام التى افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالحكومة، فهذه الأحكام وتلك ظلت

خاضعة للقاعدة التي كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها والتي تقضى ببدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم. ومن ثم فإن الحكم الذي لا يعتبر حضورياً وفقاً للمادة ٩٢ بعد تعديلها لا يبدأ بمعد الطعن فيه إلا من تاريخ إعلائه ولو كان قد صدر قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ولم يكن قد أعلن حتى هلا التاريخ، وذلك وفقاً للمادة ٣٧٩ مرافعات سواء قبل تعديلها بالقانون آف الذكر أو بعد تعديلها لأن حكم القانون لم يتغير فيما يخص بداية معد الطعن فيها.

#### الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٥٨ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١

أوجبت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥، والمعمول به طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله، وهو إجراء جوهري يتوجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله عند التقرر بالطعن حتى إتقضى الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات وهو عشرون يوماً تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير فإنه يتعين الحكم بطلان الطعن، ولا عبرة بما يقوله الطاعن من أن إستحالة مطلقة حالت دون تقديم صورة الحكم المطعون فيه، وهو إستماع قلم الكتاب عن تسليمها إليه لإستحقاق رسوم قضائية عليها لأن ذلك لا يجعل الإستحالة مطلقة، إذ الطاعن ملزم قانوناً بسداد الرسوم.

#### الطعن رقم ٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٨

وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٨٨٩ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٣٢ منه، يتعين على من يطعن بطريق النقض في الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ميعاد الطعن، صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه، وإنه وإن كان إلزام الطاعن بإبداء هاتين الصورتين قد رفع عن كاهله بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض معدلاً بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢، إلا أن هذا الإلزام قد عاد إليه بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من أنه تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، وهى الإجراءات التي كان معمولاً بها في ظل قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء دوائر محكمة

النقض للنقض الطعون. وهذا الإلزام لم يرتفع بإلغاء القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ذلك أن قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يقضى فى المادة الأولى من قانون إصداره بالعمل بأحكام المواد من ٨٦٨ إلى ١٠٣٢ الخاصة بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ومنها المادة ٨٨١ سالفه البيان، فيبقى إلزام الطاعن بالإيداع قائماً لا يبنى عنه أن يكون رئيس المحكمة قد استعمل الرخصة المخولة بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات، وأمر بضم ملف الدعوى الابتدائية الموجود به أصل الحكم بعد فوات الميعاد القانونى. إذ كان ذلك وكان الطعن قد رفع بعد العمل بأحكام قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، وكان الطاعن لم يودع صورة من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه خلال الميعاد المحدد، فإن الطعن يكون باطلاً.

#### الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٥ مكتب قضى ٢٢ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن إيداع الأوراق المشار إليها فى المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ فى الميعاد المنصوص عليه فى ذات المادة إنما هو إجراء جوهرى يؤتب على تفويته سقوط الحق فى الطعن، وأن هذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة من محل إقامة الطاعن إلى قلم كتاب محكمة النقض، لأنه قد أضيف له ميعاد مسافة على ميعاد تقرير الطعن من قبل، كذلك على ميعاد إعلانه للمطعون عليه، والطاعن بعد أن اختار محاميه وقرّر عنه بالظن وأعلن ورقته خصمه لا يكون له سوى ما يلزم من الوقت لتحضير أوراقه ومستنداته ومذكرته بدفاعه، وإيداعها قلم الكتاب، وقد حدد القانون هذا الوقت بعشرين يوماً تبدأ من تاريخ التقرير بالظن، ولا علة لإعطائه ميعاد مسافة جديداً يضاف إلى هذا الميعاد المحدد، وليس فى المادة ٢١ من قانون المرافعات السابق ما يغير من هذا النظر، وإذ لم يتم إيداع أصل ورقة إعلان الطعن فى الميعاد المبين فى المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ أو فى الميعاد الذى منحه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات التى يقضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقاً لتلك الفقرة، فإنه يعين الحكم بإبطالان الطعن.

#### الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ مكتب قضى ٢٢ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٧١/١/٥

توجب المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق -الذى رفع الطعن فى ظل أحكامه- على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن للخصم، وصورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه من أسبابه، ومذكرة شارحة لأسباب



الطعن المبينة في التقرير، والمستندات المؤيدة، وذلك في ميعاد عشرين يوماً على الأكثر من تاريخ الطعن وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن يبدع هذه الأوراق في الميعاد للنصوص عليه في تلك المادة هو إجراء جوهرى يوجب على تفويته عدم قبول الطعن.

#### الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٧

جرى قضاء هذه المحكمة على أن صورة الحكم المعلقة تعتبر في حكم الصورة المطابقة لأصله اعتباراً بأن كليهما يتوفر بها الإطمئنان، وهو ما يتحقق في الصورة المعلقة من قلم الكتاب. وإذا كانت صورة الحكم المقدمة من الطاعن والمعلقة من قلم الكتاب ليس فيها ما يوجب عدم الإطمئنان إليها. وكان المظنون ضده لم يقدم ما يثبت نقض هذه الصورة أو عدم مطابقتها لأصل الحكم المظنون فيه. فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١١٠٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٣

مضى كانت محكمة الاستئناف قد فصلت في شكل الاستئناف بالحكمين السابقين على الحكم الصادر في الموضوع، وكان النعي على ما ورد في هذين الحكمين من قضاء بصحة الاستئناف من حيث الشكل يستلزم تقديم الصورة الرسمية لكل من هذين الحكمين، وكان الطاعنان لم يقدموا بملف الطعن سوى الصورة الرسمية للحكم الصادر في موضوع الاستئناف، وهي خالية من كل ما تحتاج إليه محكمة النقض للتحقق من صحة الطعن، فإن الطعن يكون عارياً عن الدليل.

#### الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٦

المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والتي أعيد العمل بها بمقتضى المادة ٣/٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧، صريحة في أنه يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة رسمية من الحكم المظنون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلقة منه إن كانت قد أعلنت، وهو إجراء جوهرى يوجب على إغفاله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سقوط الحق في الطعن، ولا يبنى عنه تقديم صورة عرفية من هذا الحكم، أو صدور قرار بالإعفاء من الرسوم القضائية لأن عسر الطاعن الذى أدى إلى هذا الإعفاء لم يكن من شأنه أن يجعل تقديم صورة الحكم الرسمية مستحيلاً إستحالة مطلقة ومن ثم فهو لا يحبر من قبيل القوة القاهرة، ولا يشفع له في التخلف عن إجراء جوهرى يوجب القانون القيام به في وقت معين.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٤

توجب المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه، وذلك لأن أسبابه فى هذه الحالة تعبر متممة لأسباب الحكم المطعون فيه - وإذا كان أمر الأداء يصدر بغير أسباب على إحدى نسختى العريضة المقدمة من الدائن والرفق بها سند الدين، فإنه لا تكون ثمة إحالة إليه فعمله متمماً لأسباب الحكم المطعون فيه وبالتالي فلا يكون ثمة إلزام بإيداع صورة منه لدى الطعن بالنقض.

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٨

أوجب قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فى المادة ٢٥٣ منه على الخصوم أن ينبهوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض فى القيام بالإجراءات وفى المرافعة أمامها، والحكمة فى ذلك أن هذه المحكمة لا تنظر إلا فى المسائل القانونية، فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون إليها والمرافعة فيها إلا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون. وإذا بين من الإخلال على الأوراق أن صحيفة الطعن موقع عليها بإمضاء محام نيابة عن المحامي الوكيل عن الطاعة، وكان الثابت من الشهادة الصادرة من نقابة المحامين أن المحامي الموقع على صحيفة الطعن لم يقبل للمرافعة أمام محكمة النقض حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة فإنه يصح أعمال الجزء المنصوص عليه فى المادة ٢٥٣ مאלفة الذكر، ولا محل لما تقول به الطاعنة من أن الغاية من الإجراء تحققت بتقديم الوكيل الصادر منها غاميتها المقبول أمام محكمة النقض، وأن صحيفة الطعن صدرت منه فلا يحكم بالبطلان طبقاً لما تنص عليه المادة ٢٠ فقرة ثانية من قانون المرافعات، ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تحقق على هذه الصورة، وإذا كان هذا الإجراء الباطل لم يعم تصحيحه فى الميعاد المقرر قانوناً لإختخاذ الإجراء طبقاً لما تنص عليه المادة ٢٣ من قانون المرافعات فإن الطعن يكون باطلاً.

الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥

ولفأً للمادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يوجب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التى رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التى رفعت فى الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فى ١٩٦٧/٥/١١. وإذا كان الطعن قد رفع فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ إلى

تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧، وكان الطاعن قد قدم الأوراق التي أوجب القانون إيداعها في خلال حصة عشر يوماً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يتعين رفض الدلع بعدم القبول.

#### الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٣

إذا كان موضوع الطعن يدور حول بطلان أو صحة حكم مرسى مزاد وإجراءاته، وهو موضوع غير قابل للتجزئة، فإن بطلان الطعن بالنسبة لبعض المطعون عليهم، يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين على ما جرى به قضاء هذه المحكمة.

#### الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٦

إذا كان الثابت أن المطعون ضدهم قدموا في الميعاد القانوني مذكرة بدلعهم فإنه لا يقبل منهم والحاد كذلك التمسك ببطلان الطعن - أياً كان وجه الرأى في الإعلان - إذ أن المادة الأولى من قانون المرافعات الحالى، الذى عمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره فى ١٩٦٨/٥/٩، نصت على صريان أحكامه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى، إلا ما استثنى بذات المادة، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه، إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء. وإذا كان الثابت أن المطعون ضدهم قد علموا بالطعن المقرر به فى الميعاد، وقدموا مذكرة فى الميعاد القانونى بالرد على أسباب الطعن فقد تحققت الغاية التى كان يتعيها المشرع من إعلانهم، ولا عمل بعد ذلك للحكم ببطلان الطعن لهذا السبب.

#### الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٥

يعين على من يطعن بطريق النقض فى الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٣٢ من قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والذى ألغى بموجب المادة ٢/٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ميعاد الطعن صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه، وإذا بين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعنة تقدمت يوم التقرير بالطعن بطلب ضم ملف الدعوى الابتدائى وأصدر السيد رئيس محكمة النقض أمراً فى ذات اليوم - وقبل فوات ميعاد الطعن - بضم هذا الملف إستعمالاً للرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات، وكان ضم ملف الدعوى بناء على أمر من رئيس المحكمة فى الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتيح للخصوم فى الطعن تأييد وجهات نظرهم إستناداً إلى ما حواه من مستندات أو أوراق دون أن يحتاج

الطاعن في هذه الحالة بأنه لم يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة لطلبه لما كان ذلك فإن الدفع بطلان الطعن يكون متعين الرفض.

**الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٣٧٧ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٢**

إنه وإن كان يتعين على من يطعن بطريق النقض في الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية - وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات - رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٣٢ منه قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والذي ألغى بموجب المادة ٢/٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال مهلة الطعن صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه إلا أنه لما كان بين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم يوم التقرير بالطعن بطلب ضم ملف الدعوى وأصدر رئيس محكمة النقض أمراً في ذات اليوم - وقبل فوات مهلة الطعن - بضم هذا الملف إصملاً للرخصة الموقعة له بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات، وكان ضم ملف الدعوى بناء على أمر رئيس المحكمة في الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يبيح للمحكوم في الطعن تأييد وجهات نظرهم إستناداً إلى ما حواه من مستندات أو أوراق، دون أن يحتاج الطاعن في هذه الحالة بأنه لم يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة لطلبه، لما كان ذلك فإن الدفع بطلان الطعن يكون متعين الرفض.

**الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٤٧٩ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٢**

متى كان الثابت من الإطلاع على أوراق الطعن أنه رفع بتقرير، وفق المادتين ٢/٢٨١، ٢/٢٨٢ من قانون المرافعات، وكان يتعين طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف، والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات، أن يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات ومقتضاها أن يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن، ويحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستنداتهم، ويعلن قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل إنقضاءها بثمانية أيام على الأقل، وإذا ألزم قلم الكتاب هذه الإجراءات فإنه يتعين رفض الدفع بطلان الطعن.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٣

إنه وإن كان يعين على من يعطن بطريق النقض في الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٣٢ من قبل تعديلهما بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والذي ألغى بموجب المادة ٣/٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ميعاد الطعن بصورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه أسبابه، إلا أنه لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم يوم التقرير بالطعن بطلب ضم ملف الدعوى وأصدر السيد رئيس محكمة النقض أمراً في ذات اليوم - وقبل فوات ميعاد الطعن - بضم هذا الملف إستعمالاً للترخصة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات، وكان ضم ملف الدعوى بناء على أمر رئيس المحكمة في الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يبيح للخصوم في الطعن تأييد وجهات نظرهم، إستناداً إلى ما حواه من مستندات أو أوراق دون أن يحتاج الطاعن في هذه الحالة بأنه لم يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة لطعنه، فإن الدفع بطلان الطعن - لعدم إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه - يكون معيب الرفض

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٧

لئن كانت دعوى الطلاق من مسائل الأحوال الشخصية إلا أنه يوجب عليها آثار مالية قد تختلف باختلاف الإبقاء على عودة الزوجية أو فصلها بالطلاق، ومن المستقر في قضاء هذه المحكمة - إن العبرة في قيام المصلحة في الطعن بطريق النقض هي بوجودها وقت صدور الحكم المطعون فيه، ولا يحد بانعدامها بعد ذلك، ولما كان لطالب الحلول - محل الطاعة المتوفاة - مصلحة محتملة في الإستمرار في الطعن الموعود، تمثل في كونه أحد ورثة الطاعة، وكانت هذه المصلحة متحققة يوم صدور الحكم المطعون فيه لوجود الطاعة على قيد الحياة حينذاك، فإن وفاتها بعد ذلك لا تأثر لها على تحقق هذه المصلحة وتوافرها في هذا الطعن. لما كان ذلك، فإن طلب الحلول يكون في محله.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٧

العبرة في بيان أسباب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي بما جاء بطريق الطعن وحده وإذا كان سبب التمسك لا يرد إلا في المذكرة الشارحة، فإنه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٧١ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧

تعدد الكفالة التي تصحب التقرير بالطعن بالنقض إذا تكون بتعدد الطعون وليس بتعدد الطاعنين فى الحكم الواحد. وإذا كان الطعن المائل واحداً، إذ يتعد دفاع الطاعنين فى النزاع، كما يتحدث مصلحتهم فى طلب نقض الحكم المطعون فيه، فإنه لا يفرض عليه سوى رسم واحد، ولا يودع عند التقرير به غير كفالة واحدة.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٧٩ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٨

يعين على من يطعن بطريق النقض فى الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية - وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٣٢ منه قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذى أنشأ دوائر فحص الطعون - أن يودع فلم كتاب محكمة النقض خلال مهلة الطعن صورة من الحكم المطعون فيه، وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه وهو إجراء جوهرى يوجب على إغفاله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بطلان الطعن. وإذا كان الثابت من محضر الإيداع أن الطاعنة لم تودع مع تقرير الطعن صورة من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه، وإنما أودعت صورة عرفية منه، فإن الطعن يكون باطلاً. لا يغير من هذا النظر أن فلم كتاب المحكمة الابتدائية إمتنع عن تسليم صورة رسمية من الحكم الابتدائى، لأن الرسوم لم تسدد بسبب عدم ورود التحريات المبينة لقيمة الوصية موضوع الدعوى، ذلك لأن هذا الإمتناع لم يكن من شأنه أن يجعل تقديم صورة الحكم الرسمية وقت التقرير الطعن مستحيلاً إستحالة مطلقة، ومن ثم فلا يعتبر من قبيل القوة القاهرة، لأنه أمر يمكن توقعه ولا يستحيل دفعه. كما أنه لا يبنى عن القيام بهذا الإجراء أن يكون رئيس المحكمة قد إستعمل الرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات، وأمر بضم ملف الدعوى الابتدائية الموجود بها أصل الحكم بعد فوات المهلة. لما كان ذلك فإن الدفع يكون قد صادف محله، ويعين القضاء بطلان الطعن.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٦

جرى قضاء هذه المحكمة بأن المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات الملغى قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والتي تحكم الطعن، وهى بصدد بيان الأوراق التى يجب إيداعها لم تستعرج تقديم صورة من الأحكام الصادرة بإجراءات الإنابات. وإذا كانت الطاعنة قد قدمت صورة رسمية من الحكم الابتدائى وأخرى من الحكم المطعون فيه، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه بياناً كافياً لوقائع الدعوى وأسانيد الخصوم فيها بما يفتيه عن الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى بشأن تلك الوقائع والأسانيد، فإن

تقديم صورة الحكم الصادر بنبذ غير أو صورة التقرير - تقرير الجبر - ليس واجبا لصحة إجراءات الطعن.

#### الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٥٠٦ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣٠

مضى كان البين من مراجعة تقرير الطعن وطلبات الطاعة أن الطعن قد أنصب على ما قضى به الحكم المطعون فيه من إلغاء الحكم الابتدائي وإلزام الطاعة على وجه التضامن مع المطعون ضدها الثانية بأن يدفعا للبك المطعون ضده الأول مبلغ .. والفوائد، وجاءت أسباب الطعن قاصرة على تعيب الحكم المطعون فيه في هذا الشق لما أوردته من أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي، أما الشق الخاص بتسايد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدعوى قبل الخصوم المدخلين والذي أحال فيه الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي فلم يكن محل نعي الطاعة، ولم تتضمن أسباب الطعن أى تعيب له، إذ كان ذلك فلا موجب لتقديم صورة من الحكم الابتدائي.

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٦

ضم ملف الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من شأنه أن يبيح للخصوم تأييد وجهات نظرهم إستناداً إلى ما حواه من مستندات أو أوراق، ولا يعوز على ذلك بأن ضم ملف الدعوى أمر جوازى لأنه إذا رفض رئيس المحكمة الأمر بضمه فإنه يكون على الطاعن فى هذه الحالة أن يقدم فى المواعيد التى حددها القانون المستندات المزیدة لطعنه، وإلا كان الطعن عارياً عن الدليل. إذ كان ذلك وكان الطاعن قد أودع وقت التقرير بالطعن صورة معلنة من الحكم المطعون فيه، وأمر رئيس المحكمة بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣ بضم ملفى الدعوى الابتدائي والإستئنافي اللذين إحتويا على الأوراق التى إستند إليها الطاعن فى طعنه، فإن الدفع - ببطالان الطعن لعدم تقديم الطاعن للمستندات المزیدة لطعنه فى الجهاد- يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٢

إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - الذى رفع الطعن فى ظله - تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، إلا أن هذا التعديل الذى أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن بتقرير حسبما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٢٥٣ ساقطة الذكر إنما قصد به تيسير الإجراءات وحتى لا يتجشم اhamى مشقة الإنفعال بنفسه إلى قلم الكتاب للتقرير بالطعن، فإستحسن المشرع إستعمال عبارة "يرفع الطعن بصحيفة تودع" بدلاً من عبارة "يرفع الطعن بتقرير يودع" منعاً لكل لبس هذا إلى أن العبرة

هي بواخر البيانات التي يطلها القانون في ورقة الطعن، بحيث لا تشرب على الطاعن إن هو أودع قلم الكتاب تقريراً توارث فيه تلك البيانات، لأن الغاية من هذا الأجراء تكون قد تحققت الأمر الذي يكون معه الدفع بطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني في غير محله.

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٧٥ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٤

لا يسمح للخصوم في الطعن بالنقض بتأييد وجهات نظرهم إستناداً إلى ما حواه ملف الدعوى - الابتدائي أو الإستئنافي - من مستندات وأوراق إلا إذا كان أمر رئيس المحكمة بضم الملف إستعمالاً للرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات قد صدر قبل غوات مياد الطعن.

#### الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٥

إذ كان الثابت من الإطلاع على أوراق الطعن أنه رفع بتقرير وفق المادتين ٢/٨٨٢ و ٢/٨٨١ من قانون المرافعات. وكان يعين طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات أن يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لسائل الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات، وقد أتبع في تحضير الطعن هذه الإجراءات. لما كان ذلك، فإنه يعين رفض الدفع - بطلان الطعن بالنقض - لأنه أقيم بتقرير في قلم الكتاب وليس بصحيفة ولأنه أتبع في تحضيره المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات.

#### الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٥

مفاد نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من إصدار قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، أن قانون المرافعات الحالي قد أبقي على المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ اللتين توجبان رفع الطعن بالنقض في قضايا الأحوال الشخصية عن طريق التقرير في قلم الكتاب وبإتخاذ إجراءات مبينة فيهما ولا محل للقول بأن الطعن بطريق التقرير قد نسخ بما أورده المادة الأولى من قانون الإصدار، لأن النص صراحة على عدم إلغاء هاتين المادتين بموجب عليه لزوماً تطبيق حكمهما.

#### الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ٢/٤/١٩٧٥

أبقت المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على المواد من ٨٦٨ إلى ١٠٣٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ومن بينها المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ ويجب وفق



هاتين المادتين أن يكون الطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية بقرير، ولما كان الطاعن قد رفع طعنه بالنقض بقرير فإنه يتعين رفض الدفع بطلان الطعن.

#### الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١

إنه وإن كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن إيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه في المواعيد المقررة هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن، إلا أنه متى كانت أسباب الطعن موجهة إلى الحكم المطعون فيه ولا صلة لها بما أحال فيه على أسباب الحكم الابتدائي ولا يمكن أن يكون الحكم الابتدائي متمماً للحكم المطعون فيه في خصوصها فإنه لا محل للقول بطلان الطعن بالنسبة لتلك الأسباب تأسيساً على عدم قيام الطاعن بإيداع صورة من الحكم الابتدائي في المواعيد المقررة في القانون. لما كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعن لم يودع صورة رسمية من الحكم الابتدائي وكان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن الإحالة على الحكم الابتدائي مقصورة على الحكم الصادر في الموضوع - برفض الدعوى - دون الحكم القاضي برفض الإدعاء بالتزوير، فإن لازم ذلك أن يقتصر البطلان على الشق من الطعن المتعلق بهذا الحكم وحده أى بالفصل في أصل الدعوى وأن يسلّم من البطلان شقه الآخر المتعلق بدعوى التزوير، ويكون الطعن تبعاً لذلك بالنسبة للحكم الذي قضى برفض الاستئناف لتقديعه بعد الميعاد والصادر في الاستئناف الأول الخاص بدعوى التزوير قد استوفى أوجهه الشكلية.

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٩

جرى قضاء هذه المحكمة على أن القانون قد جعل الأصل في الإجراءات التي تتخذ أمامها بما فيها المعارضة في تقدير المصروفات أن تكون بصحيفة تودع قلم الكتاب، وليس بأي طريق آخر.

#### الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠

مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة، أن هذه الإدارة إما تتوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصاً قضائياً وكذلك عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة، ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومية، ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خروجاً بالمرافق التي تتولى تسييرها عن جهود النظم الحكومية، فمُنحت لها شخصية مستقلة لتحقيقاً لفرضها الأساسي وهو أداء خدمة عامة. أما شركات القطاع العام، والتي يكون الفرض الأساسي منها هو

ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى، وتستقل بميزانيات تعد على شط الميزانيات التجارية وتؤول إليها أرباحها بحسب الأصل وتحمل بالخسارة، فإنها لا تعتبر من الأشخاص العامة التى تترب عنها إدارة لقضايا الحكومة وفقاً لنص المادة السادسة من القانون المذكور. وإذا كانت الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام، فإن إدارة لقضايا الحكومة لا تترب عنها أمام القضاء، ومن ثم يكون توقيها على صحيفة الطعن لا يتحقق به الشرط الذى تتطلبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - من وجوب توقيع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض - ويكون للطعن باطلاً، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٣٥ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٥  
استقر قضاء هذه المحكمة على وجوب رفع الطعن بالنقض لى مسائل الأحوال الشخصية بطريق التظهير وفقاً للمادتين ٢/٨٨٦، ٨٨٢ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٣٥ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٥  
إذا كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات قد أبتت على المواد من ٨٦٨ حتى ١٠٣٢ الواردة فى الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وكانت المادة ٨٦٨ معدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن " يجمع فى مسائل الأحوال الشخصية القواعد المقررة فى قانون المرافعات مع مراعاة القواعد التالية " فإن مفاد ذلك أن الطعن بطريق النقض فى المسائل المشار إليها يكون محكوماً بالأصول العامة الواردة فى المواد من ٣٤٨ حتى ٢٧٣ من تفتين المرافعات القائم رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باستثناء ما يتعارض مع هذه النصوص من مواد وأودة فى الكتاب الرابع من قانون المرافعات نص قانون الإصدار صراحة على صريحتها ويقالها.

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٢٥ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٦  
إذا كان الطاعنون لم يقدموا صورة من القرار الموقوف بأنه تضمن قضاء مخالف الحكم المطعون فيه، فإن النعى يكون مفقراً للدليل.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٠٩ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٦  
إذا كان بين من أوراق الطعن أن الأستاذ ..... اغامى قرر بالطعن عن الطاعة الأولى عن نفسها وبصفقتها وكيلة عن الطاعنين الثالث والرابعة، إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر إلى موكلته منهما حتى حجرت الدعوى للحكم، ولا كان لا يبنى عن تقديم هذا التوكيل مجرد ذكر رقمه فى التوكيل الصادر من الطاعة الأولى إلى محامها، إذا أن تقديم التوكيل واجب حتى تحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه

الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن للطاعة الأولى في تركيل الخامين في الطعن بطريق التقض. لما كان ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعتين الثالث والرابعة لرفعه من غير ذى صفة.

#### الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٤

إذ كان مفاد ما تقضى به المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ أن تتبع فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية الواردة فى الكتاب الرابع المقررة فى قانون المرافعات ما لم ينص على ما يغيرها فى هذا الكتاب ذاته، إعتباراً بأنه يحوى طائفة من الأحكام قائمة بذاتها قصد بها أن تحل فيما نصت عليه محل الأحكام العامة وكان يعين طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات أن يكون الطعن بطريق التقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفق الإجراءات المقررة فى المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات، ومقتضى الثانية منهما أن يعين رئيس محكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ويقوم قلم الكتاب بإعلان من يقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بخمائية أيام على الأقل، وكان قلم الكتاب قد إنترم هذه الإجراءات وكان إعلان الطعن قد تم بما يفيد إشعمال الصحيفة على البيانات اللازمة قانوناً، وقدم المعلنون عليهم مذكرة بدفاعهم فى الميعاد القانونى دون أن يبينوا وجه مصلحتهم فى التمسك بالبطان المدعى، لأنه يعين رفض الدفع ببطان صحيفة الطعن.

#### الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢١

إنه وإن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات يكون الطعن بطريق التقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة فى المادتين ٨٨١، ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات، وكان يعين رفع الطعن بتقرير فى قلم كتاب محكمة التقض خلال الميعاد، إلا أنه لما كان بين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات القائم تعلقاً على المادة ٢٥٣ منه أن المشرع إستحسن عبارة رفع الطعن بصحيفة بدلاً من رفعة بتقرير متعاً من اللبس الذى قد يطر بين طريقة رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية وأمام محكمة التقض، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنه يسوى لى واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بتقرير طالما تراثرت البيانات التى يطلها القانون فى ورقة الطعن، إذ كان ذلك وكان ما

استحدثه المشرع بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ومآيره قانون المرافعات الحالى من إجازة رفع الطعن بالنقض فى قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، قصد به تيسير الإجراءات وحتى لا يتجشم ائهامى مشقة الانتقال بنفسه إلى كتاب محكمة النقض، فإنه لا تغريب على الطاعن إذا إستعمل هذه الخبرة وأودع صحيفة الطعن وصور الأحكام والمستندات قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، ما دلم الثابت وصول كافة الأوراق قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد، وهو ما يتحقق به الفرض من الإجراء، وإذ لم يتبين المطعون عليها وجه مصلحتها فى التمسك بدفعها بعدم قبول الطعن لرفعه بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه فإنه يتعين رفضه.

#### الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٣

- إذ أوجبت المادتان ٢٥٥، ٢٥٦ من قانون المرافعات على الطاعن إيداع صورة من صحيفة الطعن بقدر عدد المطعون ضدهم يتم إعلانهم بها، وكانت الصورة مأخوذة من الأصل ونمائه، فليس ثمت حاجة للتأشير بذلك - أى بأنها مطابقة للأصل - على الصور العلنة.

- لا يستلزم القانون إعلان الطاعن مذكرته الشارحة للطعن وفق صحيفته ولا يرتب على عدم إيداع الحضور مذكرات بأسمائهم إلا جزاء واحد هو - على ما جرت به الفقرة من المادة ٥٦٦ من قانون المرافعات " ألا يكون لهم الحق فى أن ينبروا عنهم محامياً فى الجلسة ".

#### للطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذى رفع الطعن فى ظله تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه إلا أن هذا التعديل الذى أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن بقرار حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقاً على المادة ٢٥٣ مألقة الذكر إنما قصد به " تيسير الإجراءات وحتى لا يتجشم ائهامى مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم الكتاب للقرار بالطعن " فاستحسن المشرع استعمال عبارة " يرفع الطعن بصحيفة تودع.... " بدلاً من عبارة " يرفع الطعن بقرار يودع " متناً لكل ليس هذا إلى أن العبرة هى بتوافر البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن بحيث لا تغريب على الطاعن إن هو أودع قلم الكتاب تقريراً توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت، ولما كان تقرير الطعن الذى قدمه الطاعن قد إشتعل على كافة البيانات المنصوص عليها فى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات، فإن الدفع بطلان الطعن لرفعه بقرار يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٤ مكتب فتى ٢٨ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧

يجب على الطاعن طبقاً لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه والأحكام السابقة عليه الصادرة في نفس الدعوى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليها في أسبابه وهو إجراء جوهرى يوجب على إغفاله بطلان الطعن إلا أن إيداع صورة من الأحكام السابقة التى أحال إليها الحكم المطعون فيه عند التقرير بالطعن يضحى لا عمل له إذا كان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه بياناً بوقائع النزاع ووقائع الطرفين ووجهت أسباب الطعن إلى الحكم المطعون فيه وحده، لما كان ذلك وكانت أسباب الطعن قد إنصبت على الحكم المطعون فيه الختاسى لحسب والذى قدمت الطاعنة صورة رسمية منه وكان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه ما يوضح وقائع النزاع ووقائع الطرفين فإن الدلع ببطلان الطعن لهذا السبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١ لسنة ٤٦ مكتب فتى ٢٨ صفحة رقم ١٦٥٣ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩

مفاد المادتين ٢٥٣، ٢٥٥ من قانون المرافعات، أن المشرع أجاز رفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه إيفاء تيسر الإجراءات وحتى لا يتجشم محامى الطاعن مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم كتاب محكمة النقض بالقاهرة لرفع الطعن وأوجب أن يودع في ذات وقت إيداع صحيفة الطعن المستندات المؤيدة للطعن، وهذا التلازم بين إيداع الصحيفة وبين إرفاق المستندات بها قاطع الدلالة في أنه لا يجوز الفصل بين الإجراءين بإيداع أحدهما في قلم كتاب محكمة النقض وإيداع الآخر في قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم. ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن إنتقل إلى قلم كتاب محكمة النقض يوم ١٩٧٦/٣/٢٩ وأودع صحيفة الطعن وأرفق بها صورة رسمية من الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه وحالفة تحوى المستندات التى عاينها مريدة لطعنه مع مذكرة شارحة وبذلك يكون الطعن قد إستقام وإستوفى الإجراءات القانونية، فإذا ما تقدم الطاعن يوم ١٩٧٦/٣/٣٠ إلى قلم كتاب محكمة إستئناف أسبوط " هامورية قنا " التى أصدرت الحكم المطعون فيه وطلب إرسال حافطتين آخرين بمستندات جديدة إلى محكمة النقض، فإن هذا الإجراء لا يظاهره القانون ولا يجوز قبول هذه المستندات ويكون الطلب المقدم معين الرفض.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٤ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨

إن المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ توجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة الملونة من هذا

الحكم إن كانت قد أعلنت وصورة من الحكم الابتدائي إن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ورتبت على مخالفة ذلك بطلان الطعن، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه، وكان لا يفتنى عن ذلك أن يكون هذا الحكم الأخير قد أورد تلخيصاً لأسباب الحكم الابتدائي لما قد يلاص هذا التلخيص من قصور عن الإحاطة بجميع أسباب ذلك الحكم أو عن الإحاطة بجميع نواحي ما لحصه من أسبابه أو إبراز حجته في ذلك، فإن الطعن يكون باطلاً.

#### الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٨

توجب المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات معدلة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة صورة رسمية من الحكم الابتدائي إن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه، ورتبت البطلان جزءاً على مخالفة ذلك، ولما كان الثابت في الأوراق أن الطاعنين من الثانية إلى الخامسة تدخلوا في الدعوى أمام محكمة أول درجة منضمين إلى الطاعن الأول وقضت المحكمة بعدم قبول تدخلهم، ولما استأنفوا هذا الحكم وقضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنوا في هذا القضاء بطريق النقض تأسيساً على مخالفة الحكم المطعون فيه الثابت في الأوراق لما كان ذلك وكان هؤلاء الطاعنون لم يودعوا وقت تقديم صحيفة الطعن صورة رسمية من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في قضائه بتأييد الحكم بعدم قبول التدخل، وكان لا يفتنى عن ذلك أن هذا الحكم المطعون فيه في قضائه بتأييد الحكم بعدم قبول التدخل، وكان لا يفتنى عن ذلك أن هذا الحكم الأخير أورد الدعامة التي أقام عليها الحكم الابتدائي قضاءه في هذا الخصوص فقد يكون فيما لم يرد بالحكم المشار إليه ما يواجه سبب النعى الذي أثاره الطاعنون مالم يفتنى الذكر ومن ثم فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن بالنسبة هؤلاء الطاعنين.

#### الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٩٩ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٧٨

مفاد المادة ١٨٨ من الدستور الصادر في سنة ١٩٧١ أنه يجب العمل بالقوانين بعد مضي شهر يبدأ من اليوم التالي لتاريخ نشرها، ما لم يحدد القانون نفسه معاد آخر أقصر أو أطول من ذلك لكى يصير نافذاً وقد نظم القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر في ١٩٧٣/٣/٢٦ والشور في الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٤/٥ إجراءات الطعن وجب على الكافة إتباعها ابتداء من تاريخ العمل به، ومن بينها وجوب أن يودع الطاعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله والصورة المعلنه منه وقت تقديم الصحيفة وإلا حكم ببطلان الطعن على خلاف ما كان متبعاً قبله من ضم الملفين الابتدائي والاستئنائي بجميع مفرداتهما، فيفتنى هذا الضم بذاته عن تقديم صورة من حكم محكمة

أول درجة أو الحكم المطعون فيه، وتقضى المادة الثالثة من هذا القانون بالعمل به من تاريخ نشره، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين قد رفعوا الطعن في ١٩٧٣/٥/٥ في ظل إنطباق النص المعدل ولم يقدموا وقت تقديم صحيفة الطعن صورة من الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون باطلاً لا يغير من هذا النظر ما ذهب إليه محامي الطاعنين بالجلسة من أنه لم يكن يعلم بالتعديل السالف، وأنه استحال عليه ذلك تبعاً لتقديره صحيفة الطعن في ١٩٧٣/٤/٥ لدى قلم كتاب محكمة إستئناف المنصورة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، وهو ذات اليوم الذي نشر فيه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بالجريدة الرسمية، ذلك لأنه وإن كان إلواض علم الكافة بالإجراءات التي أوجبهها ذلك القانون مرهون بعدم قيام أسباب تحول حصاً دون قيام هذا الإلواض ولئن كان المقصود بالنشر ليس مجرد إدراج التشريع بالجريدة الرسمية أى طبعه فيها ولكن توزيعه بعد ذلك اعتباراً بأن التوزيع هو الذي يبيح لجمهور المواطنين فرصة معرفة القانون ومن لم يسوغ القول بإلواض علمهم به إلا أنه لما كانت هذه المحكمة قد طلبت من الطاعنين تقديم الدليل على أن عدد الجريدة الرسمية التي نشر فيه ذلك القانون لم يصير توزيعه فعلاً في يوم نشره، وكانت الشهادة التي تدرعوا بها صادرة من محكمة إستئناف المنصورة وورد بها أن منشور وزارة العدل بالتبليغ عن صدور القانون لم يرد للمحكمة إلا في ١٩٧٣/٤/١٤ فإن هذه الشهادة غير كافية بذاتها للتدليل على أن القانون المشار إليه لم يصادف توزيعه فعلاً ذات يوم نشره بالجريدة الرسمية ويكون قول الطاعنين في هذا الشأن مرسلاً لا يدرئ إلواض علم الكافة بالإجراءات التي أوجبهها.

#### الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٨٢ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٧

توجب المادة ٢/٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ على الطاعن أن يودع وقت تقديم صحيفة الطعن بالنقض صورة من الحكم الابتدائي إن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه وإلا حكم بإبطال الطعن : إلا أن هذا الوجوب لا يكون له محل متى لم يكن الطعن منصّباً على ما فصل فيه ذلك الحكم الابتدائي إخال إليه، وكان مرجعها إلى أسباب الحكم المطعون فيه وإلى أسباب حكم آخر أصدرته محكمة أول درجة أودعت صورته الرسمية عند تقديم صحيفة الطعن.

#### الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٢٤ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧

الحق في الطعن لا يثبت إلا لمن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفاً بها فيها فإذا زالت عنه تلك الصفة فإن رفعه بها بعد زوالها لا يكون مقبولاً، وإذ كان الثابت من الصور الرسمية لحاضر الجلسات بلوغ الطاعنة الثانية من الرشد أثناء نظر الإستئناف وحضورها فعلاً بوكيل

عنها لباشرة الخصومة، لأن صفة الطاعن الأول في تثيلها قانوناً بوصفه ولياً طبيعياً عليها تكون قد زالت عنه من قبل رفع الطعن بالنقض ويكون الطعن منه غير مقبول.

#### الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧

الدفع بطلان الطعن لرفعه بقرار مردود بأنه يبين من ورقة الطعن أنه رفع بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة النقض وفق ما تقتضي به المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ولم يرفع بقرار، فضلاً عن أن العبرة هي بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن بحيث لا تترتب على الطاعن إن هو أودع قلم الكتاب تقريراً توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت، الأمر الذي يكون معه الدفع بطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني في غير محله.

#### الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢

النص في المواد ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢ من قانون المرافعات يدل على أن القانون قد ناط بقلم كتاب محكمة النقض اختصاصات متعلقة بقبول صحف الطعن بطريق النقض وسندات توكيل المحامين الموكلين من الخصوم والمقبولين أمام هذه المحكمة ومذكراتهم ومستنداتهم في المواعيد المحددة لذلك قانوناً وذلك للضمان مراعاة ما أوجبه القانون في هذا الصدد سواء بشأن إلتزام تلك القواعد أو صفات من يقدمون الأوراق أثناء الذكر من المحامين وحققهم في تمثيل الخصوم أمام محكمة النقض، بحيث يحظر على قلم الكتاب قبول ما يخالف ذلك، الأمر الذي يفضي عليه - في شخص من يمثله وفقاً لتنظيم العمل المتبع في هذه المحكمة - اختصاصاً قانونياً، يوجب عليه إثبات ما يتلقاه من ذوى الشأن في محرمات رسمية لها حجتها في الإثبات قانوناً، إيجابية كانت أو سلبية، ونهض حجة للخصوم أو عليهم، تحت رقابة هذه المحكمة التي تلتزم إعمالاً لحكم القانون بإبطال ما يقع من الإجراءات على خلاف ذلك. لما كان ما تقدم وكانت صورة المذكرة المشار إليها أنها ليست من الأوراق التي إنطوت عليها حافظة المستندات المتقدمة من الطاعن عند رفع طعنه، كما أن ملف الطعن مخلو من محضر محرر من الموظف المخصص بقلم كتاب محكمة النقض لإثبات تقديم صورة تلك المذكرة وفقاً لما يستلزمه القانون فإنه يصح الإنطاط عن هذه المذكرة ويكون النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع على غير أساس.

#### الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكوا به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون - وإذ لم يقدم الطاعن صورة رسمية من محضر جلسة التحقيق - كما لم يقدم ما يثبت تمسكه أمام محكمة



الإستئناف بما يبرره حول صحة إعلانه بحكم الإثبات حتى تستطيع هذه المحكمة التحقق من صحة ما ينعاه على الحكم فإن نفيه يصبح عارياً عن دليله.

#### الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠٠ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٩

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يتعين على من يطعن بطريق النقض في الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية، أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال مهلة الطعن صورة مطابقة لأصله من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان قد أحال إليه في أسبابه وهو إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الطعن، إلا أن ذلك شرط بأن تكون أسباب الطعن قد انصبت على ما أحال إليه الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي.

#### الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠٠ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٩

يجب وفقاً للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ أن يودع الطاعن قلم كتاب محكمة النقض في ذات وقت تقديم صحيفة الطعن " صورة من الحكم المطعون مطابقة لأصله أو الصورة الملونة من هذا الحكم إن كانت قد أعلنت... . فإن لم تودع هذه الأوراق وقت تقديم الصحيفة حكم ببطلان الطعن ". إذ كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعنة لم تودع قلم كتاب المحكمة حتى ذات وقت تقديم صحيفة الطعن المائل صورة رسمية من الحكم الصادر بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٧ فإن الطعن في هذا الحكم يكون باطلاً، ولا يمنع من ذلك أن تكون الطاعنة في قدمت صورة رسمية من الحكم المذكور في طعن آخر مرفوع منها عنه طلبت ضمنه هذا الطعن إذ أن لكل طعن كيانه وأوضاعه. ولما كانت الطاعنة لم توجه أسباباً إلى الحكم الصادر بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٨ على ما يوجه نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات، فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن برمه.

#### الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٢/١/١٩٨٠

ينبغي أن يوقع صحيفة الطعن محام مقبول أمام محكمة النقض وأن يودع سند وكالته وقت تقديم الصحيفة وإذا كان ذلك. وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات لم تستلزم إثبات درجة قيد التهامي بمجدول التهامين أو رقم توكيله بالصحيفة، وكان البين من صحيفة الطعن أنها موقعة من الأستاذ.... التهامي المقبول أمام محكمة النقض، الذي أودع سند وكالته عن الطاعن وقت تقديم تلك الصحيفة فإن الدفع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٠٧ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٠

إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تدوع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، إلا أن هذا التعديل الذى أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن بقرير حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقاً على المادة ٢٥٣ سافلة الذكر إنما قصد به تيسير الإجراءات وحتى لا يتجشم المحامى مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم الكتاب بالطعن لاستحسن المشرع استعمال عبارة " يرفع الطعن بصحيفة تدوع " بدلاً من عبارة " يرفع الطعن بقرير يودع " متعاً لكل لبس، وإذ كانت العبارة بتوافر البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن بحيث لا تثير على الطاعن إن هو أودع قلم الكتاب طلباً توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت الأمر الذى يكون معه الدفع بطلان الطعن لرفضه بغير الطريق القانونى فى غير محله ولا يقدح فى ذلك خلو الطلب من تاريخ إيداعه، لأنه ليس من البيانات التى أوجبتها المادة ٢٥٣ سافلة الذكر ومن ثم لا يوجب على إغفاله بطلان الطعن.

الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٠

تجيز المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إيداع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض والمحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، وبيان إسم الموظف الذى تسلم الصحيفة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس من البيانات الجوهرية التى يوجب على عدم إثباتها البطلان. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن صحيفة الطعن أودعت قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة وأثبت فيها بيان موطن المحامى الموكل عن الطاعنين، وكان هذا الموطن معتبراً فى إعلان الأوراق اللازمة لسير الطعن عملاً بالمادة ٧٤/١ من قانون المرافعات بما يجعله موطناً مختاراً للطاعنين فى كل ما يتعلق بالطعن، يتحقق بذلك الغاية من بيان موطن الطاعنين فى الصحيفة. ومن ثم وبالتطبيق لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات لا تبطل الصحيفة.

للطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٨٢ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٠

مضى كان الواضح من صحيفة الطعن أنه أقيم من الشركة الطاعنة وكان لهذه الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثليها، وكانت هى الأصل المقصود بذاته فى الخصومة دون ممثلها، فإن ذكر إسم الشركة الطاعنة المميز لها فى صحيفة الطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كافياً لصحة الطعن فى هذا الخصوص.

الطنن رقم ٨٨٩ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٤٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٩

الطنن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يظله غلو صورة صحيفته العلنية من بيان التاريخ الذى أودعت فيه قلم الكتاب، لأن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التى يوجب القانون إشتمال ورقة إعلان عليها.

الطنن رقم ١١٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨

إذا كان إيداع صورة من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه من الإجراءات الجوهرية التى يوجب على إغفالها بطلان الطعن بالنقض. إلا أن هذا البطلان لا ينصرف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى أسباب الطعن التى تكون موجهة إلى الحكم المطعون فيه ولا صلة لها بما أحال على أسباب الحكم الابتدائى والتى لا يمكن أن يكون الحكم الابتدائى فى خصوصها متمماً للحكم المطعون فيه.

الطنن رقم ٩٣٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٤١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠

إنه وإن كانت المادة ٢٦١ من قانون المرافعات تنص على أن " المذكرات وحواظ المستندات التى تودع باسم الخصم يجب أن تكون من أصل وصورة بقدر عدد خصومه وأن تكون موقعة من محاميه المقبول أمام محكمة النقض " إلا أنها لم تنص على البطلان عند مخالفة ذلك الوجوب، وإذا كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص فى فقرتها الثانية ألا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء وكان المطعون عليهم الأربعة الأول لم يدعوا أن الغاية التى إستهدفها المشرع من إيداع الصور لم تتحقق فإنه لا يحكم بالبطلان.

الطنن رقم ٦٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٧

جرى قضاء محكمة النقض أن الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية يتم وفق الإجراءات المقررة فى المادتين ٨٨١، ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات، وكان مقتضى أولاهما وجوب رفع الطعن بقرير فى قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد، فإن الطاعة وإذا لم تلزم هذا الإجراء وقامت بإيداع صحيفة الطعن فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، فإن الطعن يقع باطلاً، لا يغير من ذلك أن تكون الصحيفة قد اشتملت على البيانات الواجب توافرها فى التقرير ووردت بالفعل إلى قلم كتاب محكمة النقض طالما أن ورودها جاء لاحقاً لإقتضاء ميعاد الطعن فلا تتحقق به الغاية من الإجراء.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٢  
لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامي الموكل في الطعن، وكان الثابت أن المحامي الذى رفع الطعن عن الطاعنين قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن توكيلاً صادراً إليه من الطاعن الثالث عن نفسه وبصفته وكلياً عن الطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة إلا أنه لم يودع - أو يقدم للمحكمة لدى نظر الطعن وتداوله بالجلسات - أو يقدم للمحكمة لدى نظر الطعن وتداوله بالجلسات - التوكيل المذكور للتحقق من صفة الطاعن الثالث فيه وليبان ما إذا كان هذا التوكيل يميز له توكيل محام للطعن بالنقض، لما كان ذلك فإن الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يضحى - بالنسبة للطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة - غير مقبول لرفسه من غير دى صفة.

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٢  
إذا كان الطاعن لم يرفق بملف الطعن صورة رسمية من الطعن المشار إليه في وجه النعى للدليل على سلامة وجه النعى، فإن النعى في هذا الخصوص يصبح مفتقراً لدليله.

الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٨٢  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والتي كان من شأنها بقاء إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية عاصمة لحكم المادتين ٤٣٢ ٨٨١ من قانون المرافعات القديم وقد ألغيت بقانون السلطة القضائية الحالى رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإن هذه الإجراءات تخضع إعتباراً من تاريخ العمل به لحكم المادة ٨٨١ سائلة الإشارة إليها والتي أبقى عليها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالى والمادة ٢٥٥ منه والتي حلت محل المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم، ولما كان ذلك، وكانت المادة ٢٥٥ المشار إليها بعد تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ لا تلزم الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه، فإن الدفع بطلان الطعن لعدم قيامه بإيداع هذه الصورة رغم التقرير به في تاريخ لاحق للعمل بهذا القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ٥/٥/١٩٨٣  
مناط بطلان الطعن بالنقض لعدم إيداع الطاعن صورة من حكم محكمة أول درجة الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه عملاً بالمادة ٢٥٥ أولاً من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ هو أن يكون الطعن منصفاً على ما فصل فيه ذلك الحكم أو على أسبابه التى أحال إليها الحكم المطعون فيه.

الطنع رقم ٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٨

الذين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات القائم تطبيقاً على المادة ٢٥٣ منه أن المشرع إستحسن عبارة رفع الطعن بصحيفة بدلاً من رفعه بتقرير متعاً لليس الذى قد يفرز بين طريقة رفع الدعوى أمام محكمتى الدرجة الأولى والثانية وأمام محكمة النقض، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يستوى فى واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بتقرير طالما توافرت البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن.

الطنع رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبارة هى بتوافر البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن بحيث لا تقرب على الطاعن إن هو أودع قلم الكتاب تقريراً توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت، ولما كان تقرير الطعن الذى قدمه الطاعن قد إشتمل على كافة البيانات المنصوص عليها فى المادة ٢٥٣، من قانون المرافعات والذى رفع الطعن فى ظله - وكان غلو صورة التقرير الملغى للمطعون ضدها الأولى من بيان تاريخ الطعن والمحكمة التى قدم إليها وإسم الموظف الذى حصل التقرير أمامه هو مما لا يظن الطعن.

الطنع رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٤٠ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٥

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه طبقاً للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٧٣ يجب على الطاعن أن يودع رفق صحيفة الطعن صورة رسمية من الحكم الابتدائى متى كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه وإلا كان الطعن باطلاً. ولا يبنى عن هذا الإبداع مجرد الإشارة إلى أن صورة رسمية من ذلك الحكم مودعة فى طعن آخر.

الطنع رقم ١٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣٠

مفاد نص المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات أن المشرع إكتفى بوجوب إشتمال صحيفة الطعن على طلبات الطاعن ولم يستلزم ورودها فى موطن معين منها.

الطنع رقم ١٧١٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣٠

إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وإلا كان باطلاً، فقد إستهدت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات، ومن ثم فإن كل ما يكفى للدلالة عليها بتحقيق به الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن صحيفة الطعن قد أثبتت بها بيان موطن اذى الموكل عن الطاعنين بمدينة النصورة، وكان هذا الموطن يعد

عملاً مختاراً لها معتبراً في إعلان الأوراق اللازمة للسير في الطعن الموكل فيه وذلك عملاً بنص المادة ١٧/٤ من قانون المرافعات فإنه يغني عن بيان الموطن الأصلي للطاعنين في الصحيفة، إذ تحققت الغاية من إيراد هذا البيان بذكر الموطن المختار هما فلا يوجب البطلان على إغفال البيان المشار إليه وذلك وفقاً لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات.

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٧

مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع منه احصاء بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة " أن الطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية تحكمه القواعد المقررة في قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع " والفقرة الثانية من المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات والمعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ والذي عمل به من ١٩٨٠/١٢/٢٩ تنص على أنه " يجب على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب خلال يومين من إيداع صحيفة الطعن بها أو وصولها إليه ضم ملف القضية بجميع مفرداتها وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أن ترسل الملف .. " وإذ تقرر الطعن بالنقض بصحيفة أودعت في ١٩٨١/٥/٧ فإن هذه المادة هي التي تحكم إجراءاته والتي لا توجب على الطاعن أن يودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه.

#### الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢

النص في المادة ١/٢٥٤ من قانون المرافعات على أنه " يجب على الطاعن أن يودع غرامة المحكمة التي تقدم إليها بصحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ حصة وعشرين جنيهاً إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة إستئناف أو حصة عشر جنيهاً إذا كان صادراً من محكمة إيداعية أو جزئية " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إيداع الكفالة هو إجراء جوهري يؤدي إغفاله إلى بطلان الطعن بطلاناً يجرى لكل ذي مصلحة التمسك به وتقضي به المحكمة من تلقاء نفسها وإذ كان الطاعن لم يودع صحيفة طعنه محكمة النقض مباشرة، بل اختار عملاً بمقتضى المقرر في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إيداعها قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه والتي بها موطنه بما لا يضاف معه لمودع طعنه ميعاد مسافة، وكان إيداع الكفالة الذي قصد إليه المشرع في المادة ٢٥٤ مسافة الذكر لا يتحقق كإجراء جوهري مرعى إلا بتوريدها فعلاً إلى غرامة المحكمة خلال هذا الميعاد بقبولها وتوريدها، لا كان ذلك وكان الثابت من أوراق حافظة إيداع صحيفة الطعن أنه وإن تأخر للطاعن من قلم كتاب محكمة إستئناف طعنًا يوم ١٩٨٣/٣/٥ وهو اليوم الأخير في ميعاد الطعن بقبول الرسم وتوريده في اليوم التالي إلا أن الثابت

أيضاً أن الطاعن لم يودع الكفالة خزانة المحكمة إلا في يوم ١٩٨٣/٣/٦ وهو اليوم التالي لانتهاء مهلة الطعن، فإن الطعن يكون باطلاً ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٠٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢  
مفاد المواد ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٧ من قانون المرافعات أن المشرع وضع طريقاً لتبادل المذكرات والمستندات بين الخصوم في الطعن بالنقض وحدد لكل منهم أجلاً لإيداعها بتعين الإلزام بها تحقيقاً لمعادلة التقاضي أمام هذه المحكمة ومنعاً من تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها بعدم إتاحة الفرصة لأى منهم فى إبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه، فلا يجوز قبول مذكرات أو أوراق من الخصوم إلا بطريق الإيداع وفى خلال الأجل المحدد لكل منهم ما لم تجز المحكمة إستثناءً الرخص لهم بإيداع مذكرات تكميلية عند نظر الطعن بالجلسة، وبعد ما ورد بالمذكرات غير المقبولة من دفاع أو دفع غير مطروح على المحكمة عند نظر الطعن.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٨  
إذ نصت المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم فقد إستهدفت إعلام ذوى الشأن به حتى يتسنى إعلانه بالأوراق المتعلقة بسير الطعن فإذا ما تحققت هذه الغاية التى تنبأها المشرع من الإجراء فلا يحكم بالبطلان تطبيقاً لنص المادة ٢٠ من هذا القانون.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٧  
المقرر أن للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثليها وكانت الشركة الطاعنة هى الأصل المقصود بذاته فى الخصومة دون ممثليها، فإن ذكر إسمها المميز فى صحيفة الطعن بالنقض دون إسم ممثليها الذى أصدر التوكيل للمحامى أن رافع الطعن كاف لقبوله.

الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥  
إذ كانت نصوص قانون المرافعات التى تنظم إجراءات الطعن بطريق النقض قد خلت من نص يوجب بيان تاريخ إيداع صحيفة الطعن بقلم الكتاب فى الصورة الملونة للخصوم، وكان يمكن للتقاضي من تاريخ رفع الطعن أن يكون الموظف المختص بقلم كتاب المحكمة قد أثبت هذا التاريخ بأصل الصحيفة لدى إيداعها أو بتقرير حرره وأرفقه بأوراق الطعن، فإن خلو الصورة الملونة للخصوم من بيان ذلك التاريخ لا يرتب ثمة بطلان.

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٦

لما كان من المقرر أنه لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بدفاع جديد لم يسبق طرحه أو التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا إذا كان منصّباً على سبب قانونى متعلق بالنظام العام، وكانت عناصره الواقعية مطروحة عليها، وكان النص فى المادة ٢٩/ب من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - سالف البيان على أنه إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص بعدم دسورة نص فى قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت الدعوى وحددت إن آثار الدفع مبعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدسورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم تكن. يدل على أن الدفع بعدم دسورة القوانين غير متعلق بالنظام العام ومن ثم لا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها.

للطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٧

لئن كانت المادة ٧٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على أسماء الخصوم وصفاتهم ومواطن عمل كل منهم وإلا كان الطعن باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله إلا أن إثارة المنازعة بشأن حقيقة موطن المظنون ضده الذى أثبته الطاعن بصحيفة الطعن قاصرة على صاحب المصلحة فيه، وليس لغيره من باقى الخصوم المظنون ضدهم التمسك بهذا البطلان ولو كانت الخصومة بما لا تقبل التجزئة.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٩٠/١/١٦

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يشترط فى عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص فيها صراحة على إجازة الطعن بالنقض فى القضايا متى كانت هذه الوكالة مستفادة من أية عبارة وإرادة فيه تنص لتشمل الحق فى النيابة أمام المحاكم على إختلافها وكان الثابت من أوراق الطعن أن محامى الطاعن قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن التوكيل الصادر من الطاعن لأخيه برقم..... بتاريخ..... من كتابة عدل الرياض الثانية بالملكة العربية السعودية لإتحاذ إجراءات التقاضى والمرافعة أمام المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها ومحاكم الأحوال الشخصية فى قضايا الأحوال الشخصية وله الحق فى توكيل المحامين كما قدم التوكيل الصادر من هذا الأخير للأستاذ/..... اhamy برقم..... الذى أناب عنه المحامى الذى وقع صحيفة الطعن. لما كان ذلك وكانت عبارة التوكيل الأول تنص مباشرة التقاضيا أمام محكمة النقض طعنًا وحضوراً ومن ثم يكون الطعن مقدماً من ذى صفة ويكون الدفع بعدم قبوله غير مبدى.



الطنن رقم ٦٣٧ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١١٨٩ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٣

النص فى المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات يدل على أن القانون أوجب فى حالات الطعن بالنقض إجراءً جوهرياً لازماً هو إيداع الكفالة التى حدد مقدارها بجزارة المحكمة التى عينها. وذلك عند تقديم صحيفة الطعن، وإغفال هذا الإجراء يستوجب البطلان ولكل ذى مصلحة أن يطلب توقيعه وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها، ويدل أيضاً على أن المشرع وإن عاجل فى الفقرة الثانية من المادة سائلة الذكر حالات تعدد الطاعنين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة إلا أنه لم يعالج حالة تعدد الأحكام المطعون فيها بصحيفة واحدة إذا كانت صادرة فى دعاوى مستقلة ومن ثم فإنها تخضع للجزاء المشار إليه إذا لم تودع عند تقديم صحيفة الطعن كفالة عن كل من الأحكام المطعون فيها.

الطنن رقم ٥ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٣

محامو الخصوم هم المكلفون بتقديم كافة ما يلزمهم من المستندات المؤيدة لما يدعونه فى الطعن المرفوع وليس على محكمة النقض أن تطلب منهم أية ورقة ولا أن تأمر بضم ملف الدعوى، بل إن وظيفتها تنحصر فى الحكم فى الطعن على مقتضى أوراق الإجراءات الكتابية بعد سماع المحامين والنيابة بالجلسة، على أن الذى أجاز لها إستثناء من حكم المادة ٢٧ للمادة من قبول أوراق أو مذكرات بعد المواعيد إنما هو فقط الترخيص بإيداع مذكرات تكميلية إذا رأت بعد اطلاعها على القضية فى الجلسة أن لا غنى عن تقديمها.

الطنن رقم ٣٦ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٣٢/٣/٣

جرى قضاء محكمة النقض على إعتبار إعلان الطعن فى اغل المعلن صحيحاً قانوناً، إذا كان قد أغفل بيان اغل الأصلي فى إعلان الحكم المطعون فيه، لما فى ذلك من الدلالة على رغبة المعلن للحكم فى قيام اغل المعلن مقام محله الشخصى ليعلم له فيه جميع الأوراق الخاصة به، وذلك فضلاً عن أن البطلان المرتب على عدم الإعلان فى اغل الأصلي غير متعلق بالنظام العام ويكفى لزواله قبول الإعلان فى اغل المختار

الطنن رقم ٤٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٣٤/١/٢٥

إذا توفى أحد طرفى الخصومة بعد إستيفاء جميع إجراءات الدعوى من إيداع المذكرات وتبادله بين الطرفين، فلا تأثير لهذه الوفاة فى نظر الدعوى أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ٤١ لسنة ٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٥

إذا لم يودع الطاعن بقلم الكتاب صورتين مطابقتين للأصل من الحكم المطعون فيه عملاً بنص المادة ١٨ من قانون محكمة النقض، وإنما أودع صورتين مؤشراً من محاميه فقط على كل منهما بمطابقتها للأصل فلا يقبل طعنه.

أما إذا أودع صورة الحكم المعلقة إليه بصورة أخرى مؤشراً عليها من محاميه بأنها طبق الأصل، فإنه يجوز في هذه الحالة - إذا إطمأت محكمة النقض إلى مطابقة الصورة المعلقة للأصل - قبول الطعن شكلاً على أن يلزم الطاعن برسم صورة رسمية من الحكم. ولكن إذا رأت المحكمة أن تلك الصورة - على ما يبدو من حالتها - غير موجهة للإطمئنان فلا يقبل الطعن.

#### الطعن رقم ٤٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٣٧/١/٧

إن المادة ٢٧ من قانون محكمة النقض صريحة في عدم جواز تقديم مذكرات أو أوراق بعد المواعيد التي حددها القانون لذلك. فإذا كان بعض المدعى عليهم في الطعن لم يقدموا مذكرات ولا أوراقاً في ميعاد الثلاثين يوماً المحددة فليس لهم بعد ذلك تقديم أوراق على أساس أنهم هم والبعض الآخر الذين قدموا أوراقهم في الميعاد إنما يخطون هم جميعهم تركه واحدة غير قابلة للتجزئة. وذلك لأن المقام هنا ليس مقام استفاضة طاعن من طعن غيره وإنما تقرير حرمان الخصم الذي لم يقدم أوراقه في الميعاد طبقاً للقانون.

#### الطعن رقم ٧٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٣٧/٣/٤

إذا ادعى الطاعن أن إعلان خصمه بورقة الطعن إلى النجاة لم يكن إلا بسبب عدم الإهتمام إلى محل إقامته ولم يدلل الطاعن عليه على أن هذا الإعلان حصل بسوء نية، وكان فيما قام به الطاعن من الإجراءات لتوصيل ورقة الطعن إلى خصمه ما يكفي للدلالة على أنه عمل كل ما في وسعه لمعرفة محل إقامته فأحضر إلى إعلانه بها بتسليم صورتها للنجاة فإن الإعلان بهذه الطريقة يكون صحيحاً.

#### الطعن رقم ٤١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٤١/٣/٦

إذا كان الطاعن لم يقدم صورة من الحكم الابتدائي الذي أيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، وكانت صورة هذا الحكم مودعة في طعن آخر مرفوع منه عن الحكم ذاته بالنسبة لخصوم آخرين فإن هذا يجزى متى كان بين جميع المحكوم عليهم تضامن أو صلة تكون معها حقوقهم غير قابلة للتجزئة. أما إذا لم تكن بينهم تلك العلاقة بل كانوا قد مجتمعهم دعوى واحدة من باب تبسيط الإجراءات فقط فإن كلا من الطعنين يكون مستغلاً عن الآخر في جميع الإجراءات. على أنه إذا كان النزاع بين طرفي الخصومة دائراً حول مسألة قانونية بحث هي مثلاً تفسير المادة ٢٠ من قانون نزاع الملكية هل بمقتضاها تكون المعارضة المرفوعة عن تقرير الخبير بشأن تقدير الخمن مقبولة شكلاً أم غير مقبولة فإن الحكم المطعون فيه يكون بصره هذه المسألة قد اشتمل هو الآخر على ما تضمنه الحكم الابتدائي بشأنها مما يفنى عن صورة هذا الحكم.

الطن رقم ٤٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٦/١/١٩٤١  
إن تقديم صورة من الحكم الابتدائي عند الطعن بطريق النقض لا يكون لازماً إلا إذا كان الحكم الاستئنافي ليس فيه بذاته من البيانات اللازمة ما يفتى عن الرجوع إلى الحكم الابتدائي.

الطن رقم ٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٤١  
إن المفهوم من لوائح ١٥ و ١٧ و ١٨ و ٢٣ و ٢٧ من قانون محكمة النقض والإبرام أن الطعن يكون باطلاً إذا لم يعلنه الطاعن إلى خصمه في الخمسة عشر يوماً التالية ليوم التقرير في قلم الكتاب، وأن إيداع الطاعن الأوراق المذكورة في المادة ١٨ في الميعاد المعين له في القانون هو من الإجراءات الهامة التي يترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن. ولا يقبل الاعتذار من التأخير بدعوى أن بعض المظعون ضلحهم قد عينا لهم محل إقامة غير حقيقي فتأخر قلم المحضرين في إعلان تقرير الطعن وإعادةه فإن ذلك ليس عذراً قهرياً ومراعاة مواعيد إجراءات الطعن واجبة وجوباً حتمياً. وكان على الطاعن وقد عين له جميع المظعون ضلحهم محل إقامة لهم في إعلان الحكم إليه أن يعلنهم فيه. فإذا هو صرف نظره عن هذا المحل، وأغلد يبحث عن غيره وفوت بملك على نفسه الميعاد، فعليه تبعة تصرفه.

الطن رقم ٣٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤١  
إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد كونت إعطادها في الدعوى بأن السند المتنازع عليه إنما هو إقرار بدين صحيح نافذ، مستخلصة ذلك من عبارات السند ومدلول ألفاظه وظروف تحريره، وما قدمه التمسك به من المستندات المؤيدة لسبب الإلتزام الوارد فيه، فلا مقب عليها، لأن ذلك منها تقدير موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به. وإذا كان هذا الحكم قد جاء فيه أن السند صحيح ولو كان يسو هبة لأنه قد ورد في صيغة عقد آخر صحيح في ذاته، فإن هذا التزيد الذي لم يسبقه الحكم إلا من باب الفرض الجملد تشبهاً مع الطاعنين في دعواهم بعلان السند لصورية سببه على أساس أنه وصية لا يعيب الحكم.

الطن رقم ٧٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٨/٦/١٩٤٢  
— إذا كانت البيانات التي أتيها المحضر في محضر الإعلان دالة على أنه إتبع القواعد المقررة في القانون لضمان وصول الصورة إلى المعلن إليه فإن الإعلان يكون صحيحاً وترتب عليه جميع الآثار القانونية ومنها إفراض وصول الصورة فعلاً إلى المعلن إليه في الميعاد الذي حدده القانون. أما إذا كان الظاهر مما جاء في محضر الإعلان أن المحضر لم يتبع الطريق المرسوم في القانون فإن الإعلان لا يصح معه هذا الإفراض.  
— إنه عملاً بالمادة ٧ من قانون المرافعات يجب على المحضر قبل أن يسلم صورة الإعلان إلى شيخ البلد أن يكون قد توجه إلى محل إقامة المطلوب إعلانه وتحقق من غيابه هو ومن يكون مقيماً معه من خدم أو أقارب

ثم ثبت ذلك كله في محضره. فإذا هو إكتفى في الخضر بما أثبت من أنه أعلن المظعون ضده " مخاطباً مع شيخ البلد .. لفتابه " فإن الإعلان يكون معياً ولا يجوز معه أن يفرض وصول صورة الورقة إلى المطلوب إعلانه بل تجب إقامة الدليل الرسمي على وصولها بالفعل إليه في الميعاد.

#### الظعن رقم ٦٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١

إن المادة ١٨ من القانون الصادر بإنشاء محكمة النقض والإبرام قد أوجبت على الطاعن أن يودع صورتين مطابقين للأصل من الحكم المظعون فيه. لكن هذا لا يشمل الحكم التمهيدي إذا كان الطعن لا يتناوله بأية حال سواء من جهة ما فصل فيه قطعياً أو تمهيدياً. على أن عدم القيام بإيداع صورتى الحكم المظعون فيه في الميعاد الوارد في المادة ١٨ المذكورة لا يوجب عليه قانوناً أى بطلان، إذ هذا الإيداع لا يعدو أن يكون من قبيل تقديم المستندات المؤيدة لموضوع الطعن فقط ما دام القصد منه ليس إلا توفير العناصر اللازمة لجعل القضية صالحة للفصل في موضوعها. ومن ثم فلا علاقة له بالإجراءات الشكائية الواجب توافرها لقبول الطعن وإلا حكم بعدم قبوله.

#### الظعن رقم ١٢٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٤٥/١/١١

إن مدة سقوط الحقوق بعدم إستعمالها لا يصح أن تبدأ إلا من اليوم الذى يكون فيه إستعمال الحق ممكناً للحكم الصادر في ٨ من رمضان سنة ١٣٤٧ الذى لم يحصل إعلانه إذا قرر الطاعن بالطعن فيه في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ الموافق ١٥ من رمضان سنة ١٣٦٢ يكون طعنه مقبولاً شكلاً. إذ أن محكمة النقض لم تنشأ إلا في ١٤ من ذى الحجة سنة ١٣٤٩ ولم يكن الطاعن يستطيع إستعمال حق الطعن إلا ابتداء من هذا التاريخ، وما دام تقريره بالطعن قد حصل قبل مضي خمس عشرة سنة هلالية على اليوم الذى نشأ فيه حقه في الطعن فإن هذا التقرير يكون قد حصل قبل سقوط حقه.

#### الظعن رقم ٤٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٨

إذا دلت وزارة الأوقاف بعدم قبول الطعن شكلاً لتوجيهه إليها من غير تحديد لصفحتها مع أنها كانت مختصة في جميع مراحل الدعوى الصادر فيها الحكم المظعون فيه بصفتها ناطرة على وقفين معينين. ومع أن لها غير صفتها العامة صفات أخرى هي صفات النظر على الأوقاف المتعددة التى تديرها ولا يصح الخلط بين صفتها العامة وصفتها ناطرة على هذا الوقف أو ذاك، فإن هذا الدفع لا يكون له محل متى كانت عبارة الطعن تتم على صفتها المختصة بها بأن كان مشاراً فى أسباب الطعن إلى موضوع النزاع وإجارة المستاجر السابق وإجارة المستاجر اللاحق اللتين كانت الوزارة طرفاً فيهما بصفتها المقبوضة وكان الطاعن قد صرح بهذه الصلة في مذكرته الشارحة لأسباب الطعن.

الظعن رقم ٢٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٢٤  
إن تحصيل فهم الواقع في الدعوى من شأن قاضي الموضوع وحده، ولا رقيب عليه فيما يحصله متى كان قد اعتمد في ذلك على إعتبارات سائفة.

الظعن رقم ٣٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٤٧/١/٣٠  
إذا حضر المظنون عليه في الظعن ولم يعرض على صحة إعلانه في النيابة بتقرير الظعن، فإن ذلك يزيل البطلان إن كان.

الظعن رقم ١٣٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/١٦  
إن إيداع أصل ورقة إعلان الظعن إلى الخصوم في المواعيد المبينة في المادة ١٨ من قانون محكمة النقض هو من الإجراءات الجوهرية التي تلزم مراعاتها وتستوجب مخالفتها الحكم بعدم قبول الظعن. ولا يجدي الطاعن في هذا المقام تدعيه شهادة من قلم المحضرين تدل على أن هذه الصورة أرسلت إليه للإعلان بعد يوم تقرير الظعن بأربعة أيام وأنها لم ترد إليه إلا بعد فوات مهلة الإيداع، فإن تأخر قلم المحضرين في رد صورة التقرير ليس من قبيل القوة القاهرة التي يوجب عليها وقف سريان المواعيد المقرر للإيداع.

الظعن رقم ١٤٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٥  
إذا لم يودع المظنون عليه مذكرة بدفاعه في الظعن فلا حق له في إثابة عماد عنه في جلسة المرافعة، ولو كان حضور إمامي بقصد الدفع بطلان إعلان الظعن.

الظعن رقم ٤٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٢  
إن المادة ١٥ من قانون محكمة النقض إذ أوجبت أن يكون تقرير الظعن مشتملاً على تفصيل الأسباب التي بني عليها الظعن وإلا كان الظعن باطلاً قد أرادت بهذا التفصيل إيضاح الأسباب واحداً واحداً إيراداً يعرف به كل سبب على حدة تعريفاً محدداً له كاشفاً عن المقصود منه كشفاً والياً نالياً عنه القموض والجهالة بحيث يبين منه العوار الذي يمسوه الطاعن إلى الحكم وموضع منه وأثره في قضائه. والعبرة في هذا التفصيل هي بما جاء في التقرير وحده، لا بما جاء في المذكرة الشارحة التي لا تقوم مقامه فيما أوجب القانون أن يشمل هو عليه، فالأسباب التي لا تكون مفصلة على هذا الوجه لا تكون مقبولة، ولا يشفع في قبولها أن يكون الخصم في رده على الظعن أو النيابة في مذكرتها عنه قد أمكنهما تحصيل ما رداً عليه في خصوص هذه الأسباب ما دام ذلك كان إستعداداً من المذكرة الشارحة لا من التقرير نفسه.

## \* الموضوع الفرعي : إجراءات الطعن - إعلان الطعن :

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥

يصح إعلان الطعون عليه في محل عمله. فإذا كان المظنون عليه قد جهل محل إقامته في مراحل التقاضي السابقة فتحرى الطاعن عنه من جهة الإدارة فسلم أنه يعمل مع والده في مكتبته بجهة كذا، ثم لما إنتقل المظنر إلى هذه المكبة علم أن عنوان المراد إعلانه هو جهة كذا فإنتقل من فوره إلى هذا المكان وفيه أجرى الإعلان مخاطباً موظفاً باخل تسلم منه صورة الإعلان، وكان ثابتاً من كتاب الحكمدارية المقدم إلى محكمة النقض ضمن أوراق الطعن أن المظنون عليه يعمل مع والده في المكان الذى أعلن فيه، وكان فضلاً عن ذلك لم يلحق المظنون عليه أى ضرر من إعلانه في المحل المذكور إذ قدم أوراقه في الميعاد القانونى - فإن دفعه بعدم قبول الطعن بسبب هذا الإعلان لا يكون على أساس ويطعن رفضه.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢

إذا لم يعلن تقرير الطعن إلى المظنون عليه بطل الطعن.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٣

إن البطلان الذى ترتبه الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون محكمة النقض منصب على عدم حصول الإعلان للمظنون عليه في الخمسة عشر يوماً التالية ليوم حصول التقرير بالطعن فى قلم كتاب المحكمة فكما تحقق أن هذا الإعلان قد وصل فعلاً إلى المظنون عليه في الميعاد المذكور فالطعن صحيح شكلاً. أما كون الصورة التى وصلت إلى المظنون عليه قد غلّت سهواً من تاريخ التقرير أو إسم الموظف الذى حرره أو إسم الوكيل الذى تاب عن الطاعن فى توقيعه فلا يوجب عليه بطلان التقرير عملاً بالمادة ١٧ المذكورة.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣

إذا كان المظنون عليه لم يبين محله الأصلي بل كان دائماً يتخذ مكتب فلان الخامى محلاً معتبراً له وأثبت ذلك فى إعلان الحكم المظنون فيه، وتم إعلان تقرير الطعن إليه فى هذا المحل دون إصراض منه ووصل إلى علمه فعلاً بدليل تقديمه مذكراته ومستداته فى الميعاد القانونى. فلا يقبل منه أن يدافع ببطلان هذا الطعن تأسيساً على أنه أعلن إليه بمكتب هذا الخامى، ولا يهم بعد أن يكون الخامى المذكور غير مقرر أمام محكمة النقض لأن التقرير أمامها لا دخل له فى تسلم الإعلانات الخاصة بالطعن.

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

إذا لم يحصل إعلان تقرير الطعن فى الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير به لمانع قهرى وثبت أن هذا المانع كان قائماً قبل إنتقال المحضر للإعلان بحيث لو كان قد إنتقل قبل ذلك منذ التقرير بالطعن لإستحالة عليه الإعلان فإنه يكون للطاعن الحق فى الإعلان فى خلال مدة أخرى أى خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ زوال المانع وهى المدة التى قدر الشارع لزومها لإجراء الإعلان فيها فإذا هو لم يقم بالإعلان فى خلالها كان طعنه غير مقبول شكلاً. وإذن لمعى كان الطاعن قد قرر طعنه فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وأثبت المحضر فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أنه تعذر عليه الوصول إلى محل إقامة بعض المظنون عليهم لوجود مياه وأوحال بعد نزول مياه الفيضان ثم تسلم الطاعن صورة من تقرير الطعن لإعلانها وأشر عليها قلم المحضرين فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بزوال المانع وأعلنت فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن الإعلان قد حصل فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ زوال المانع وكان الظاهر أن الحالة التى أنتجت المحضر لا تبقى مانعة من إمكان الوصول إلى محل المظنون عليهم ساقى الذكر من ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨ تاريخ تقرير الطعن إلى ما قبل حصول الإعلان فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بخمسة عشر يوماً دون أن تحف طوال هذه المدة لأن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٠

الإعلان الذى يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن هو الذى يصدر من أحد طرفى الخصومة فى الدعوى. وإذن لإذا كان الإعلان الذى يحتاج به المظنون عليه فى دفعه بعدم قبول الطعن شكلاً لم يصدر بناء على طلبه وإنما كان بناء على طلب قلم كتاب المحكمة فإنه لا يصبح إعتبار تاريخه مبدأ لمعاد الطعن.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٤

إيداع أصل ورقة إعلان الطعن إلى الخصوم فى الميعاد المقرر فى المادة ١٨ من قانون إنشاء محكمة النقض هو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من الإجراءات الجهرية التى تلزم مراعاتها وجزاء مخالفتها عدم قبول الطعن ولا يبدى التحدى فى هذا الخصوص بأن التأخر فى إيداعها راجع إلى توائى قلم المحضرين فى ردعها بعد إعلانها إذ ليس من شأن هذا التوائى أن يبيح مخالفة القانون فى إجراء جوهرى واجب كما أنه لا يعد من قبيل القوى القاهرة التى لا يوجب عليها وقف سريان الميعاد المكرر للإيداع.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٥

جرى قضاء هذه المحكمة - عملاً بالمواد ١/٣ و ٦ و ٧ و ٢٢ من قانون المرافعات القديم - بأنه يعتبر باطلا الإعلان المسلمة وروثه إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر فى محضره الخطوات التى سبقت

تسليم الصورة إليهما والوقت الذي ينتقل فيه إلى محل الطعون عليه. وللمحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها ولو لم يحضر الطعون عليه ليطمسك به عملاً بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات . وإذا كان هذا الطعون عليه هو الخصم الحقيقي في الدعوى لأن من عداه من الطعون عليهم إنما أدخلوا فيها ليصدر الحكم في مواجهتهم ولم يوجه الطاعن إليهم أى طلب فإنه يجب الحكم بما بعدم قبول هذا الطعن بالنسبة إلى هؤلاء الطعون عليهم .

الطعن رقم ١١٦ لسنة ١٩ مكتبة قنى ٢ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩  
الصورة المعلقة من الحكم تحير صورة مطابقة لأصله في معنى المادة ١٨ من قانون إنشاء محكمة النقض ولا يصح أن تكون غير ذلك وهو ذات المعنى الذى قصده الشارع إذ رتب على إعلان الحكم بدأ سريان ميعاد الطعن فيه وإذا أوجب قبل تنفيذه إعلانه للمدين ولا يغير من ذلك القول باحتمال وجود خطأ أو ترك في الصورة المعلقة إذ لحكمة النقض إذا تراءى لها وجود عيب من هذا القبيل في الصورة المعلقة أن تلزم الطاعن بتقديم صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ١٩ مكتبة قنى ٢ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٤  
يعتبر إعلان الطعن في اهل المختار صحيحاً متى تبين أن الطعون عليه قد أغفل ذكر محله الأصلي في إعلان الحكم المطعون فيه، وإذا فُتئ كان الطعون عليهما لم يذكر في إعلان صورة الحكم للطاعنين محل إقامتهما الأصلي بل انحصرا على ذكر محلهما المختار مكتب محام ، فإن الدلع بعدم قبول الطعن شكلاً لبطلان إعلانه تأسيساً على أن المادة ١٧ من قانون محكمة النقض توجب إعلان الطعن إلى الخصوم شخصياً، هذا الدلع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ١٩ مكتبة قنى ٢ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٥١/٦/١٤  
يعتبر باطلاً الإعلان الذى تسلم صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت الحضر في محضره جميع الخطوات التى سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من انتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسليم الإعلان واسم هذا الشخص الذى لا غنى عنه للتثبت من صفته، وإذا فُتئ كان الواضح من صيغة محضر إعلان تقرير الطعن أنه ليس فيها ما يفيد أن الحضر قد خاطب عند انتقاله إلى محل الطعون عليه محام شخصاً له صفة في تسليم الإعلان عنه بعد تأكده من عدم وجوده بمكتبه هذا فضلاً عن أن عبارة ,, امتناع فرائش المكتب عن الاستلام ,, التى يور بها الحضر تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى شيخ البلد جاءت خلوا من بيان اسم هذا الحادم فضلاً عن خلو محضر الإعلان من بيان تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التى خاطب فيها الحضر الحادم الذى امتنع عن الاستلام فإن تقرير الطعن يكون باطلاً.



**الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٠**

إذا كان المطعون عليه لم يعلن بتقرير الطعن كان الطعن بالنسبة إليه باطلاً وفقاً للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات. وإذا كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة كسند مطلات ومنازل فإن بطلان الطعن بالنسبة إلى هذا المطعون عليه يترتب عليه حتماً عدم قبوله بالنسبة إلى باقي المطعون عليهم إذ أن حقه الذى إستقر بحكم حائز قوة الأمر المقضى أولى بالرعاية من أمل الطاعنين فى كسب الطعن.

**الطعن رقم ٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣**

إن المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن للخصوم فى ميعاد عشرين يوماً على الأكثر من تاريخ الطعن. وهذا إجراء جوهري يترتب على عدم القيام به فى حينه عدم قبول الطعن شكلاً، ولا يجدى الطاعن فى هذا الخصوم أن يرجع تأخره عن القيام بهذا الإجراء فى مواعده القانونى إلى إهمال قلم المحضرين لا إلى تقصيره هو، فإن ذلك لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة التى يترتب عليها وقف سريان الميعاد المقرر للإيداع.

**\* الموضوع القرعى : إجراءات الطعن - تقديم الأوراق :**

**الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١**

إذا كان الطاعن يعيب على الحكم أنه لم يتحدث عن طلب التصحيح عن الضرر الأدنى الذى لحقه بسبب حرمانه من الرتب العسكرية العليا التى كان يستحقها لو بقى فى الخدمة ولكنه لم يقدم محكمة النقض ما يدل على أنه تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع لطعنه هذا مردود.

**الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٤**

على الطاعن أن يقدم الأوراق المؤيدة لطعنه. فمن يعنى على حكم أنه قد إشرك فى إصداره أحد أعضاء المحكمة التى أصدرت الحكم السابق صدوره والذى قضى بتقضيه يكون عليه أن يقدم ضمن أوراق الطعن صورة الحكم المنقوض وصورة الحكم الناقض، وإلا كان طعنه من غير دليل معنياً ورفضه.

**الطعن رقم ٧٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٢**

إذا كان الطاعن يعنى على الحكم القصور فى أسبابه لعدم رده على ما جاء بذكرته الختامية من مطاعن على العقد محل الدعوى وكان لم يقدم صورة رسمية من المذكرة المشار إليها لمحكمة النقض فإن مطعنه لا يكون له من سند ويعين ورفضه.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٩

إذا كان الطاعن يعيب على الحكم أنه في مجال إستدلالة بمخالصة عن دين قد نقل منها عبارة تفيد التعميم وأخفل عبارة تفيد التخصيص وكان من شأن هذا البر تحريف مدلولها ومسحها، ولم يكن الطاعن قد قدم إلى محكمة النقض ورقة المخالصة أو صورة معتمدة منها فإن طعنه هذا يكون عارياً عن الدليل، ولا يغنى عن ذلك إلبات الطاعن نصها بمذكرته.

الطعن رقم ٩١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٦

إذا كان الطاعن لم يقدم مع طعنه صورة رسمية من الحكم النهائي السابق الذى يتحدث به كان طعنه عارياً من الدليل مردوداً، فإذا هو قدم صورة غير رسمية فإنها لا تكفى للإستدلال بها على ما يدعيه. ولا يشفع له إدعاؤه أنه قدم صورة رسمية من هذا الحكم النهائي فى طعن آخر عن حكم آخر مماثل للحكم المطعون فيه ومنظور فى نفس الجلسة فإن لكل طعن كيانه المستقل.

الطعن رقم ١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢

كل طعن موضوعي لم يقدم الطاعن ما يثبت أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع لا يلتفت إليه.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢

مادام الطاعن لم يقدم صورة رسمية من التحقيق المشتمل على شهادة الشاهد الذى يقول إن الحكم أخطأ فى تأويلها فلا يلتفت إلى ما يتعاه على الحكم من ذلك.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٦

إن المادة ١٨ من قانون محكمة النقض تنص على أنه يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض فى ميعاد عشرين يوماً على الأكثر من تاريخ الطعن أصل ورقة إعلان الطعن إلى الخصوم. ومقتضى هذا النص هو أن إيداع هذه الورقة فى الميعاد هو من الإجراءات الجوهرية التى تلزم مراعاتها وتستوجب مخالفتها الحكم بعدم قبول الطعن. ولا يجدى فى هذا المقام تقديم الطاعن شهادة من قلم المحضرين دالة على أن عدم إيداع ورقة الطعن سببه نوانى قلم المحضرين فى رد صورة التقرير إليه، فإن هذا التوانى ليس من قبيل القوة القاهرة التى يوجب عليها وقف سريان الميعاد المقرر للإيداع.

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

إذا إستند الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائى بالإضافة إلى أسبابه فإنه يكون بذلك قد صير أسباب الحكم الابتدائى جزءاً لا يتجزأ من أسبابه مما يستوجب تقديم صورة رسمية من الحكم الابتدائى إذ

لا يبنى جزء عن جزء، كما لا يبنى عن تقديم هذه الصورة كون الحكم المطعون فيه قد أورد تلخيصاً لأسباب الحكم الابتدائي لما قد يلبس التلخيص من قصور عن الإحاطة بجميع أسباب الحكم الابتدائي أو عن الإحاطة بجميع نواحي ما خصه من أسبابه أو إبراز حجته على الوجه الذى صورها.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٩

إذا كان الطاعن لم يثبت أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بالدفع بعدم الاختصاص لعدم توافر شرط الاستعجال فلا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض. ولا يقبل منه فى الاستدلال على تمسكه بهذا الدفع ما يقدمه من صور عرفية لما يزعم أنه محاضر جلسات محكمة الموضوع إذ لا إعتداد إلا بالصور الرسمية.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٦

إن النعى على الحكم بأنه أهدر حجية حكم سابق لا يعتد به مادام الطاعن لم يقدم صورة رسمية من ذلك الحكم. ولا يبنى عن هذه الصورة تقديم صورة من مذكرته التى أشار فيها الى هذا الحكم إذ هذه المذكرة هى من قوله المنفرد الذى لا يصلح للمحاجه.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٣

متى كان الحكم المطعون فيه قد جعل أسباب الحكم الابتدائي جزءاً من أسبابه فإنه يصح أن يشمل الإيداع صورة مطابقة للأصل من الحكم المذكور. ذلك أن إيداع هذه الصورة قلم كتاب المحكمة فى مثل هذه الحالة التى يعتبر فيها الحكم الابتدائي متصفاً للحكم الإستئنائي هو من الإجراءات الجوهرية التى أوجبتها المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات والتى يوجب على عدم مراعاتها عدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٤

إذا كان الطاعن يبنى على الحكم المطعون فيه أنه استخلص من التحقيق الثابت بشكاوى إدارية نتائج لا تتفق مع ما جاء فإن هذا النعى يكون غير مقبول متى كان لم يقدم إلى هذه المحكمة صورة رسمية من الشكاوى المذكورة يؤيد فيها ما ينهه على الحكم فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١

متى كان الحكم المطعون فيه قد جعل أسباب الحكمين المستأنفين أسباباً له مما كان يلزم معه أن يودع الطاعنون قلم كتاب المحكمة ضمن أوراق الطعن صورة رسمية مطابقة للأصل لكل الحكمين، وكان الإيداع فى مثل هذه الحالة من الإجراءات الجوهرية التى أوجبتها المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات والتى يوجب

على إغفالها مقوط الحق في الطعن إذ لا سبيل للتحقق من صحة الأسباب التي بنى عليها الطعن بغير إيداع صورتى الحكمين الابتدائيين التسميين للحكم المطعون فيه وكان لا يغير من هذا النظر أن القانون لم ينص صراحة على البطلان جزاء مخالفة هذا الإجراء متى كان قد أوجب إتباعه باعتباره إجراء جوهرياً لا مسيل لمخالفته، لما كان ذلك فإنه يبنى على عدم إيداع الطاعنين صورتى الحكمين السالف ذكرهما على ما جرى به قضاء محكمة النقض، الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٩  
لما كانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض الأوراق النصوص عليها في هذه المادة خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن، وكان إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله هو من الإجراءات الجوهرية التي تلزم مراعاتها والتي تستوجب مخالفتها عدم قبول الطعن شكلاً، وكان الطاعن لم يقم بالإيداع خلال الميعاد المذكور فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٧  
أوجبت المادة ٢/٨٨١ من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ على الطاعن أن يودع خلال ثمانية عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً الأوراق المبينة في البندين التاليين والثالث من المادة ٤٣٢ من المرافعات، وهو إجراء جوهري يوجب على عدم مراعاته بطلان الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٥٩/١/١  
لما كانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات المنطبقة على إجراءات هذا الطعن قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه - وتقديم صورة الحكم الابتدائي في مثل هذه الحالة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الإجراءات الجوهرية التي يوجب على إغفالها مقوط الحق في الطعن لاحتمال أن يكون في أسباب ذلك الحكم التي أحال إليها الحكم المطعون فيه ما يكفى لحمل قضائه، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي واستند إلى هذه الأسباب وإلى ما أورده هو من أسباب أخرى في تأييد الحكم المذكور وكان الطاعن لم يقدم بملف الطعن صورة من الحكم الابتدائي فإن الطعن يكون غير مقبول.

## **\* الموضوع الفرعي : إجراءات الطعن - تقرير الطعن :**

**الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢**

الطعن بالنقض لا يكون إلا لمن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ولا يعتبر الشخص طرفاً في الحكم بتمثيل الغير له إلا إذا كان هذا التمثيل مقطوعاً به، فإن كانت صفة النيابة قد انتقلت أو قد أضفاها الحكم على شخص بلا مرور، فإن هذا لا يكفي لإعتبار الشخص طرفاً في الحكم يصح له فيه بل بعد. رغباً عن ذلك خارجاً عن الخصومة له أن يسلك من السبل القانونية ما شرعه له القانون لفكادى آثار الحكم إذا ما أريد الاحتجاج به قبله أو تنفيذه عليه. فإذا كان الظاهر من وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه أن المدعى لم يختصم ورثة فلان بصفتهم ورثة وإنما اختصمهم لأشخاصهم لأنهم هم الذين وضعوا اليد على المنزل الموهون محل الدعوى وهم الذين إستطلوه، ولذلك طلب الحكم عليهم بأن يدفعوا له بصفتهم الشخصية، لا بصفتهم ورثة، ما إدعاه زائداً على دين مورثهم، وعلى هذا الأساس قضت المحكمة بعدم قبول الإستئناف شكلاً بالنسبة إلى بعضهم لرفعه بعد الميعاد لما إتضح لها من أن الموضوع قابل للتجزئة، ثم سارت الإجراءات بعد ذلك أمام محكمة الإستئناف دون أن يكون هؤلاء البعض طرفاً فيها، ثم صدر الحكم المطعون فيه، وجاء فى أسبابه أنه وإن كان قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً بالنسبة إلى بعض ورثة فلان ذلك إلا أن دعوى المستأنف كانت موجهة لجميع الورثة بصفتهم ممثلين لورثة مورثهم الدائن للمبتهن ويعتبر هذا التمثيل قائماً بالنسبة إلى الورثة الباقين، فإن ما جاء بالحكم من ذلك لا يجعل هؤلاء البعض حقاً فى الطعن بطريق النقض.

**الطعن رقم ١٧٩ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٧**

إذا كان الطاعن قد إستهل تقرير الطعن ببيان مجمل عما يأخذه على الحكم المطعون فيه ثم إنتهى بعد سرد وقائع النزاع إلى حصر أسباب طعنه فى أن الحكم قد أسس قضاءه على فروض غير صحيحة فى ذاتها وغير منتجة فيما أراد القضاء به، ثم سرد على وجه التفصيل مواطن طعنه على الحكم فإنه لا يكون فى ذلك مخالفاً ما تقتضى به المادة ١٥ من قانون محكمة النقض من وجوب إشتمال تقرير الطعن على تفصيل للأسباب التى بنى عليها.

**الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١**

إذا كان الطاعن قد ذكر فى تقرير الطعن أن أسباب طعنه هى الخطأ فى تطبيق القانون والتقصير وبسط هذه الأسباب بشيء من التداخل، فهذا التداخل، وإن كان مما يحسن تجنبه، لا يطل صحيفه الطعن ما دام أنه ليس من شأنه إختلاط الأسباب إختلاطاً يتنبح معالمها ويفقد كلاً منها كيانه.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٥

إن المادة ٥٩٥ من قانون المرافعات القديم إذ نصت على أن تقام دعوى الإستحقاق الفرعية في وجه المدين، فقد أوجبت إختصاصه في جميع مراحل الدعوى وإلا كانت غير مقبولة. وإذن فإذا كان الحكم قد صدر في دعوى إستحقاق فرعية إختصم فيها المدين أمام المحكمة الابتدائية والحكمة الإستئنافية وترتب عليها إيقاف إجراءات البيع، ولم يوجه الطاعن طعنه إلى المدين أيضاً أو ورثته فطعنه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٩

إذا كانت محكمة النقض لم يتيسر لها أن تستظهر مما قاله الطاعن دلائل محدودة تكشف عما يدعيه في طعنه فإنه يتعين عدم قبول هذا الطعن.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٠

إذا طعن في حكم بمخالفته لما هو ثابت بالأوراق ولم يكن الطاعن قد بين في تقرير الطعن أوجه المخالفة التي يدعيها فطعنه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٠

من يطعن في الحكم بالقصور يجب عليه أن يبين في تقرير الطعن على وجه الدقة والتفصيل مواطن القصور المدعى به ولا يبنى عن ذلك إحالة مجملة على ما حوته مذكرة قدمت إلى محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٣٠

إن التي على الحكم بأنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي رغم مخالفتها لما هو ثابت في الأوراق ورغم بيان الطاعن للوقائع الصحيحة لا يقبل إذا كان الطاعن لم يبين في تقرير الطعن أوجه الخطأ في الإسناد. ولا يبنى عن هذا البيان قوله في التقرير إنه يرجي بيان مواطن المخالفة للمذكرة الشارحة.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٦

إذا قرر الطعن بقلم الكتاب محام بالنيابة عن محام آخر بصفته وكيلاً عن الطاعن بتوكيل ملحق بتقرير الطعن، وكانت عبارة هذا التوكيل قاصرة على توكيل الخامي في الطعن بالنقض في القضايا الجنائية فالوکیل المذكور لا يتحول الخامي أن يطعن عن هذا الموكل بطريق النقض في الأحكام المصادرة في المواد المدنية بل الطعن الذي يقرره يكون غير مقبول شكلاً لحصوله من غير ذى صفة.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٠  
إذا كان الطاعن لم يعلن واحداً من الطعون عليهم بتقرير الطعن فالطعن بالنسبة إليه يكون باطلاً بطلاناً  
جوهرياً وفقاً لنص المادة ١٧ من قانون إنشاء محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٥٠  
إذا كان الطاعن لم يبين في تقرير الطعن وجوه الدفاع التي يزعم أن الحكم أغفل الرد عليها فلا يلزم لما  
يتناه من ذلك. ولا يعني عن هذا البيان إيراد تلك الوجوه في المذكرة الشارحة لأسباب الطعن لأن تفصيل  
أسباب الطعن في التقرير مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجوه من حيث إنباء الخصومة.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٠  
إذا صدر حكم من محكمة الاستئناف بآناً في الدفع بعدم قبول دعوى الشفعة غير مستقيم من موضوع هذه  
الدعوى إلا النظر فيما يتعلق بموجبات الشفعة وإتقضى بعد إعلانه معاد الطعن فيه بطريق النقض، فلا يجوز  
الطعن في الحكم الصادر بعد ذلك ترتيباً عليه بأوجه منسوبة على الحكم الأول.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٠  
إذا لم يفصل الطاعن في تقرير الطعن أوجه مخالفة الحكم للواقع في الدعوى ولا المستندات التي يزعم أن  
الحكم خالف دلالتها كان هذا السبب غير مقبول ولا يشفع للطاعن بيانه ذلك في المذكرة الشارحة لأن  
تفصيل أسباب الطعن في تقريره مطلوب على جهة الوجوب تحديداً لها وتعريفاً لوجوه من حيث إنباء  
الخصومة.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٠  
إن المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض توجب أن يكون المسمى  
الذي يقرر الطعن موثقاً عن الطالب. ومن مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقاً على تقرير الطعن  
فإذا كان التوكيل المقدم من محامي الطاعن تالياً في التاريخ لتقرير الطعن كان التقرير باطلاً لصدوره من  
غير ذي صفة. ولا يذلل هذا البطلان أن شخصاً حضر مع المسمى وقت التقرير بالطعن قال إنه الطاعن فإن  
قلم كتاب محكمة النقض ليس مختصاً بإثبات التوكيل في هذه الحالة.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٠  
إذا كان مبنى الطعن أن الحكم أغفل الرد على ما أبداه الطاعن من طعون وملاحظات على تقرير الجير في  
مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف فإنه يجب على الطاعن تحديد هذه الطعون والملاحظات في تقرير

الطعن عملاً بالمادة ١٥ من قانون محكمة النقض. فلا يكفي إذن أن يشير الطاعن إشارة مجملة إلى ورود هذه الطعون والملاحظات في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف دون تحديدها في تقرير الطعن ولا يغنى عن ذلك تقديمه صورة رسمية من هذه المذكرة إلى محكمة النقض.

#### الطعن رقم ١٨٨ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٠

سبب الطعن المبنى على أن الحكم المطعون فيه لم يناقش أدلة التزوير التى تمسك بها الطاعن أمام محكمة الاستئناف فى مذكرته الختامية فى الدعوى لا يقبل ما دام الطاعن لم يبين فى تقرير الطعن الأدلة التى يدعى أن الحكم أغفل الرد عليها. ولا تغنى الإحالة فى مآنها على الصورة الرسمية للمذكرة التى قدمها إلى محكمة الاستئناف إذ هذا البيان واجب فى التقرير.

#### الطعن رقم ١٨٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ٣/٥/١٩٥١

— متى كان الطاعن لم يبين بتقرير الطعن مواضع القصور التى يدعى أن الحكم أغفل مناقشتها والرد عليها كان هذا الوجه من أوجه الطعن غير مقبول ولا يشفع للطاعن فى قبوله أن يكون قد أورد بمذكرته الشارحة هذه المواضع لأن العبرة فى تفصيل الأسباب فى معنى المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض هى بما جاء فى التقرير وحده لا بما جاء فى المذكرة الشارحة التى لا تقوم مقامه فيما أوجب القانون أن يشتمل عليه التقرير.

— متى كان الطاعن لم يبين فى تقرير الطعن المبالغ التى يزعم أن الخبر أقمهما على الدعوى مع إنها عارضة من نطاقها كان هذا السبب غير مقبول ولا يغنى عن ذلك بيان هذه المبالغ فى المذكرة الشارحة إذ التفصيل ابتداء فى تقرير الطعن مطلوب على جهة الوجوب تحديدا للطعن وتعريفاً بوجوهه منذ ابتداء الخصومة.

#### الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٢

إنه وإن كانت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا رفع الطعن عن حكم صادر فى دعوى يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها — كما هو الحال فى دعوى الشفعة — على أحد المخكوم لهم فى المياد وجب إختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم إلا أن هذه المادة مقيدة لى الطعن بطريق النقض بما أوجبه المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات من أن الطعن بالنقض لا يكون إلا بتقرير يحصل فى قلم كتاب المحكمة يبين فيه أسماء جميع الخصوم الواجب إختصاصهم. وإذن فمتى تبين أن تقرير الطعن قد خلا من إختصاص الباتمة فإنه يكون غير مقبول شكلاً.



**\* الموضوع الفرعي : إجراءات الطعن - مواعيد المسافة :**

الطعن رقم ٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١/٦/١٩٥٠

إن الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٨ من قانون محكمة النقض لا يضاف إليه ميعاد مسافة، وهو ميعاد موقوف يترتب على فواته دون مباشرة الإجراء خلاله سقوط الحق في الإجراء وعدم قبول الطعن شكلاً تبعاً لذلك.

**\* الموضوع الفرعي : إجراءات الطعن بالنقض :**

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ٨/٥/١٩٦٨

إيداع صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله في مدة العشرين يوماً التالية للقرار بالطعن وفقاً لحكم المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الطعن شكلاً. وإذا كانت الطاعة لم تودع في الميعاد القانوني صورة رسمية للحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه بل أودعت صورة عريفية أثبت فيها وكيل الطاعة أنها مطابقة للأصل على مسؤوليته، وهي على هذا الوجه لا تفتي عن الصورة التي يطلبها القانون، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ٣١/١/١٩٧٩

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يعين على من يطعن بطريق النقض في الأحكام المتصلة بمسائل الأحوال الشخصية أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ميعاد الطعن صورة مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه من هذا الحكم إن كانت قد أعلنت، وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه، وهو إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الطعن، ولما كان الثابت من محضر الإيداع أن المطاعن لم يودع مع تقرير الطعن صورة الحكم المطعون فيه، فإن الطعن يكون باطلاً عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤١ - والذي أبقى عليه قانون المرافعات القائم - والمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات الحالي معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣. لا كان ذلك، وكان لا يفتي عن تقديم صورة الحكم المطعون فيه صورة من محضر الجلسة التي تضمنت منطوق الحكم آنف البيان وأن سبب التعي أنصب في حقيقة الواقع على ما يقضى به الحكم من اعتبار الاستئناف كان لم يكن، لأن محضر الجلسة لا يعدو أن يكون دليلاً يساند ما يلزم إليه الطاعن في طعنه، يقدمه تقديراً منه لمصلحة في إيداع ما يراه من أدلة تؤيده بغير إلزام من القانون ولا تأثير لعدم إيداعها على شكل الطعن.

الطعن رقم ٩ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٤٦٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩

إنه ولئن جرى قضاء هذه المحكمة على أن إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية وقد أعيدت بمقتضى نص المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ إلى ما كانت عليه قبل إنشاء دوائر فحص الطعون فإن إلزام الطاعن بإيداع الأوراق المالية بالمادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي تحيل إليها المادة ٢/٨٨١ منه يعود ثانية بحيث يترتب على عدم إيداعها بطلان الطعن وإنه لا يغير من ذلك صدور قانون المرافعات الحالي ناصباً في المادة الأولى من قانون إصداره رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ على إلغاء قانون المرافعات القديم طالما أنه أبقى على المواد من ٨٦٨ إلى ١٠٣٢ وخاصة بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية إلا أنه لما كانت مواد قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ومنها المادة الثالثة منه والتي كانت الأساس في العودة بهذه الإجراءات إلى ما كانت عليه قبل استحداث نظام دوائر فحص الطعون قد ألغيت بقانون السلطة القضائية الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والذي غلت نصوصه من حكم مماثل لحكم المادة الثالثة سائلة الإشارة فيعين إخضاع إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية لنسب المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات القديم وللقرواعد العامة المقررة في قانون المرافعات الحالي للطعن في الأحكام بالنسبة لما لم ترد بشأنه أحكام خاصة في هاتين المادتين، لما كان ذلك وكانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم التي تحيل إليها الفقرة الثانية من المادة ٨٨١ سائلة الإشارة في خصوص الأوراق التي يعين إيداعها مع التقرير بالطعن بالنقض قد ألغيت وحلت محلها المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات الحالي، فقد وجب الرجوع إلى هذه المادة في شأن تحديد ما يلتزم الطاعن بإيداعه من أوراق وقت التقرير بالطعن وإذ صدر القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ معدلاً هذه المادة بحيث إنصرت الأوراق التي يلتزم الطاعن بإيداعها مع التقرير بالطعن على صور من الصحيفة بقدر عدد المطعون ضدهم وصورة لقلم الكتاب وسند توكيل المحامي الموكل في الطعن ومذكرة شارحة لأسباب طعنه والمستندات المؤيدة لطلعه ما لم تكن مودعة ملف القضية وكان الطعن قد تقرر به بعد تاريخ العمل بهذا القانون وهو ١٩٨٠/١٢/٢٩ فإن الدفع بطلانه لعدم إيداع الطاعنين صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الإبدائي الذي أحال إليه في أسبابه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والتي كان من شأنها بقاء إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية خاضعة لحكم المادتين ٤٣٢، ٨٨١،

من قانون المرافعات القديم وقد ألغيت بقانون السلطة القضائية الحالي رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإن هذه الإجراءات تخضع اعتباراً من تاريخ العمل به لحكم المادة ٨٨١ مאלلة الإشارة والنسأ أبقى عليها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالي والمادة ٢٥٥ منه واللى حلت محل المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات القديم. لما كان ذلك وكانت المادة ٢٥٥ المشار إليها بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ لا تلزم الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أسال إليه في أسبابه، فإن الدفع بطلان الطعن لعدم قيامه بإيداع هذه الصورة رغم التقرير به في تاريخ لاحق للعمل بهذا القانون يكون على غير أساس.

للمطعن رقم ٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣  
المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ التى كان من شأنها بقاء إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية خاضعة لحكم المادتين ٤٣٢، ٨٨١ من قانون المرافعات القديم وقد ألغيت بقانون السلطة القضائية الحالي رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإن هذه الإجراءات تخضع اعتباراً من تاريخ العمل به لحكم المادة ٨٨١ مאלلة الإشارة والنسأ أبقى عليها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالي والمادة ٢٥٥ منه التى حلت محل المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم لما كان ذلك وكانت المادة ٢٥٥ المشار إليها بعد تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ لا تلزم الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه فإن الدفع بطلان الطعن لعدم قيامه بإيداع هذه الصورة رغم التصريح به فى تاريخ لاحق للعمل بهذا القانون، يكون على غير أساس.

للمطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١  
إذ كان البين من الصورة الرسمية المقدمة من الطاعن أنها صورة من نسخة الحكم الأصلية - القاضي بولف الدعوى المخبة بمحضر الجلسة - فإن الدفع بطلان الطعن لعدم تقديم صورة مطابقة لأصل الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس.

للمطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨  
لئن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١، ٨٢٢ من قانون المرافعات، وكان يعين رفع الطعن بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض خلال المياد، إلا أن البين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الحالي تعليقاً على المادة ٢٥٣ منه أن المشرع أستحسن عبارة رفع الطعن بصحيفة بدلاً من

رلمه بتقرير منعاً للبي الذي قد يثور بين طريقة رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية وأمام محكمة النقض، كما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يستوى في واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بتقرير طالما توافرت البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن، وإذا كانت ورقة الطعن قد توافرت فيها تلك البيانات وتحققت الغاية من هذا الإجراء فإن الدفع بطلان الطعن يكون في غير محله.

#### الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٨

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يجب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض طبقاً للمادتين ٨٨١، ٨٨٢ من قانون المرافعات، وأن رفعه بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه صحيح متى تمت وصول كافة الأوراق إلى قلم كتاب محكمة النقض في خلال الميعاد المحدد للطعن وهو ما يتحقق به الفرض من الإجراء، وكان الثابت بالأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٥/٤/٧ وأن الطاعن طعن فيه بالطعن المذكور بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض ووصلتها في ١٩٨٥/٦/١٠ أي بعد انقضاء ميعاد الطعن مضافاً إليه ميعاد المسافة المقررة بالمادة ١٦ مرافعات وقدره يومان وهو ما لا تتحقق به الغاية من الإجراء فإن الطعن يكون قد وقع باطلاً.

#### الطعن رقم ٢٣ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١١/١٢/١٩٣٢

إن حكم البطلان الوارد في المادة ١٥ من قانون النقض لا ينصب إلا على البيانات الخاصة المتعلقة بموضوع الطعن، لا على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم، إذ لم يكن المشرع بحاجة إلى النص على بطلان الطعن في حالة إغفال بعض تلك البيانات مع قيام المادة ٢٢ من قانون المرافعات.

#### الطعن رقم ٢٧ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٣١

ليس لأي مدعى عليه في الطعن، لم يعين له محامياً يقدم باسمه للقلم الكتاب مذكرة كناية بدفاعه في الميعاد المعطى له قانوناً، أن يطلب من المحكمة الإذن له أو تخام عنه يعين بعد فوات هذا الميعاد بالحضور في جلسة المرافعة ليبدى دفاعه عنه شفاهياً أو بتقديم مذكرة، لأن المواعيد المبينة بالمواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ حتمية، ولأن باب المرافعة الكتابية أمام محكمة النقض يقتضيه متى أبدت النيابة طلباتها في المذكرة التي تضيفها للملف الدعوى قبل الجلسة.

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٣١

— الطعن الموجه إلى حكم إستئنافي مؤيد حكماً ابتدائياً لأسبابه هو في الواقع طعن موجه إلى الحكم الابتدائي، ولذلك فلا يجوز النظر فيه إلا مع تقديم صورة هذا الحكم الابتدائي الذي هو متمم للحكم الإستئنافي ومكون معه كلاً غير قابل للتجزئة، إذ بدون الإطلاع عليه لا يتسنى تحكمة النقض إستعمال ما لها من سلطة الرقابة القانونية.

— إن المفهوم من سياق المواد من ١٨ إلى ٢٧ من قانون محكمة النقض هو أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن، وأن يكون ذلك في المواعيد التي حددها القانون قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن، وإلا كان الطعن على غير أساس معيناً ورفضه.

#### الطعن رقم ٣٨ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٣١

تقديم الطاعن صورتين مطابقين للأصل من الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني، كمقتضى المادة ١٨ من قانون إنشاء محكمة النقض، ليس من الإجراءات الجوهرية التي لا بد من إتخاذها لقبول الطعن شكلاً وإنما هو إجراء قصد به الشارع توفير العناصر اللازمة لجعل القضية صالحة للحكم في موضوع الطعن. وكل ما يترتب على إهمال هذا الإجراء من الأثر هو عدم تمكين محكمة النقض من معرفة مبلغ الطعن من الصحة مما يجعل الطعن بغير دليل معيناً ورفضه.

#### الطعن رقم ٢١ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٣٢

إذا كان الطعن موجهاً إلى حكم إستئنافي، مؤيد حكماً ابتدائياً لأسبابه، فيجب تقديم صورة الحكم الابتدائي الذي تعير أسبابه جزءاً متمماً للحكم الإستئنافي، وإلا فيعير الطعن لا دليل عليه ويرفض.

#### الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩/١/١٩٣٣

إذا كان الطعن موجهاً إلى حكم إستئنافي مؤيد حكماً ابتدائياً لأسبابه فعلى الطاعن تقديم صورة الحكم الابتدائي الذي أدمجته محكمة الإستئناف في حكمها المطعون فيه حتى يتسنى تحكمة النقض إستعمال ما لها من سلطة الرقابة القانونية. فإذا لم تقدم صورته إعتبر الطعن قائماً على غير أساس.

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ٣/٣/١٩٣٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إعتد، في فضائه على الطاعن برفض إستئنائه وتأييد الحكم المستأنف. على ما جاء بالحكم الابتدائي من أسباب، كان على الطاعن أن يقدم صورة هذا الحكم الذي أدمجته محكمة الإستئناف في حكمها المطعون فيه حتى تستطيع محكمة النقض القيام بمراتب تطبيق القانون، فإذا لم يقدم

هذه الصورة فينبغي اعتبار هذا الطعن قائماً على غير أساس. ولا يصح في هذا الصدد الإنصات إلى دفاع الطاعن بأن أسباب الحكم الابتدائي قد أدرجت جميعها في عريضة الاستئناف، لأن عريضة الاستئناف لا تقوم مقام الحكم الابتدائي، إذ يجوز للمستأنف أن يفتل كثيراً من أسباب هذا الحكم على أن يعود إليها عند المراجعة في الاستئناف.

#### الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤٤٤ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٤/٢/١٩٣٥

إذا أخذت محكمة الاستئناف بأسباب الحكم المستأنف الذي أبدته وآتبت هذه الأسباب بأخرى من عندها فقد ألحقت أسباب الحكم المستأنف بأسباب حكمها وأصبح من المتعين على من أراد أن يطعن في هذا الحكم بطريق النقض أن يودع مع صورته الرسمية صورة رسمية كذلك من الحكم المستأنف، خصوصاً إذا كان الخطأ المزعوم وقوعه في تطبيق القانون لم يكن إلا في بعض الأسباب التي زادت بها محكمة الاستئناف لأن مثل هذا الخطأ بما يصح صرف النظر عنه إذا كان الحكم يستقيم على ما يكون له أو بالحكم المستأنف من الأسباب الأخرى الموضوعة للنتيجة لصحته قانوناً، ومحكمة النقض لا تستطيع الاعتماد على الصورة الغير الرسمية التي يقدمها الطاعن من الحكم المستأنف لإحتمال أن تكون لهذا الحكم أسباب أخرى صحيحة. توجب عدم البحث في صحة وقوع الخطأ المدعى به وعدم صحته.

#### الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤٤٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٧/١/١٩٣٥

إذا كانت إجراءات الدعوى كلها قد تمت من تقرير بالطعن وتقديم مذكرات من قبل طرفي الخصوم وإبداء النيابة العامة رأياً فيها، ثم تغيرت صفة أحد الخصوم بعد ذلك، فهذا الغير لا يستوجب إيقاف نظر الطعن والفصل فيه.

#### الطعن رقم ٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤٤٤ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٣٥

إن تقديم الطاعن لكل من الصوريين المطالبين للأصل من الحكم المطعون فيه في الميعاد المبين بنص المادة ١٨ من قانون محكمة النقض ليس من الإجراءات الجوهرية التي تستوجب مخالفتها عدم قبول الطعن شكلاً، وإنما هو إجراء قصد به توفير العناصر اللازمة لجعل القضية صالحة للحكم في موضوع الطعن بحيث إن إحدى الصوريين إذا كانت هي وحدها المقدمة فقط في الميعاد لإلزامه يكون للمحكمة أن تقضي بقبول الطعن شكلاً وتلزم الطاعن بمصاريف صورة أخرى من الحكم إذا أمسك عن تقديم تلك الصورة الأخرى. فإذا هو قدمها فتأخره في تقديمها لا يستوجب جزاء ما.

الطعن رقم ٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٦  
لا يقبل وجه الطعن بتسطة الحكم المطعون فيه إذا كان صدر مؤيداً للحكم المستأنف ولم يكن الطاعن قد قدم صورة من هذا الحكم الأخير لتعرف محكمة النقض منها ومن الحكم المطعون فيه مبلغ الصحة فيما إدعاه الطاعن.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٤٣/١/٢١  
و إذا كان الثابت في محضر الجلسة أن المحكمة قد أجلت الدعوى لآخر الجلسة، ومع ذلك لم يحضر المستأنف بشخصه، ولم يقدم الخامي بما يثبت وكالته عنه بالطريقة القانونية، فإن القضاء في نهاية الجلسة بإبطال المرافعة إجابة لطلب المستأنف ضده يكون متفقاً مع حكم المادة ١٢٤ من قانون المرافعات.

#### \* الموضوع القرعي : إجراءات نظر الطعن :

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٤  
— مفاد نص المادة ١٦٣ من قانون المرافعات أن الطلب الذي تغفله المحكمة يظل بالياً على حالة ومعلقاً أمامها، ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه، ولا يجوز الطعن بالنقض في الحكم بسبب إغفاله الفصل في طلب موضوعي، إذ الطعن بالنقض لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه أما صراحة أو ضمناً، ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول.

— لا يكفي قول الطاعن أن الحكم قد أهقل الرد على دفاعه الذي ضمنه مذكراته، ولم يناقش ما استند إليه من حجج قانونية وأدلة واقعية، دون بيان هذه الأدلة أو الحجج على وجه التحديد، تعريضاً بهواطن العيب في الحكم. ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون مجهلاً.

الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٣٦٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٥  
إذ كانت الأوراق خلوا عما يفيد تمسك الطاعن بطلب إجراء المعانة أو الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يجوز إبداء هذا القول ولأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٨  
معي كان جواز الطعن من علمه يتعلق بالنظام العام، فإنه يعين على هذه المحكمة أن تعرض بالبحث لهذا الأمر من تلقاء نفسها لتقول كلمتها فيه قبل التطرق إلى نظر موضوع الطعن.

الظعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٩

- أوجبت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن في الظعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامي الموكل في الظعن وإذا كان الثابت أن المحامي رافع الظعن عن الطاعنات قد أودع عند تقديم صحيفة الظعن توكيلاً صادراً إليه من الطاعنة الأولى عن نفسها ويصفيتها وصية على أولادها القصر ويصفيتها وكيلة عن الطاعنتين الثانية والثالثة إلا أنه لم يودع مع هذا التوكيل أو يقدم للمحكمة لدى نظر الظعن وتداوله بالجلسات صورة رسمية من قرار الوصاية الصادر للطاعنة الأولى إلثباتاً لصفيتها المذكورة ولا التوكيل الصادر لها من الطاعنتين الأخريتين لبيان ما إذا كان هذا التوكيل يجهز لها توكيل محامي للظعن بالنقض لما كان ذلك فإن الظعن وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ينحصر بالنسبة لمن عدا الطاعنة الأولى عن نفسها غير مقبول لرفعها من غير ذي صفة.

- تنص الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في الشق الأول منها على أنه " إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فات ميعاد الظعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الظعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باعتصامه في الظعن..." ومؤدى هذا قيام ذلك الحق للمحكوم عليه حتى لو كان قد سبق له أن رفع طعناً قضى بطلانه أو بعدم قبوله مما مفاده أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم بطعن واحد رفع صحيحاً من بعضهم وباطلاً من الآخرين فإن ذلك لا يؤثر في شكل الظعن المرفوع صحيحاً من الأولين على أن يكون لأولئك الذين قضى بعدم قبول الظعن بالنسبة قسم أن يدخلوا فيه منضمين إلى زملائهم في طلباتهم إذا قعدوا عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاعنين باعتصامهم فيه. وذلك تقييماً من المشرع لوجبات صحة إجراءات الظعن وإكتمالها على أسباب بطلانها أو قصورها باعتبار أن الغاية من الإجراءات هي وضعها في خدمة الحق وذلك بتسكين الصحيح من الباطل ليصحح لا لتسليط الباطل على الصحيح فيبطله. فإذا ما تم إختصاص بالحق المحكوم عليهم إستقام شكل الظعن وإكتملت له موجبات قبوله.

الظعن رقم ١٧ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٨٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨

جرى قضاء هذه المحكمة أنه لا عبرة في مقام التبدل على أسباب النعي المستندة إلى مجريات الدعوى أمام محكمة الموضوع بغير الصورة الرسمية من الأوراق التي كانت مقدمة إليها، ومن ثم لا يسوغ الإستدلال أمام محكمة النقض بصورة غير رسمية منها، لما كان ذلك. وكان الطاعنان لم يقدموا إلى هذه المحكمة رفق أوراق الظعن صورة من المذكرة التي يذهبان لتقديم الطاعنة الثانية لها إلى محكمة الإستئناف فإنه لا يعينها



بعد ذلك تقديم صورة رسمية منها إلى المحكمة أثناء نظر الطعن لعدم تعلق هذا الوجه من الدلائل بالنظام العام مما لا يميز إثارته في غير صحيفة الطعن.

للطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٠

أوجبت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات - معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ - على الطاعن أن يودع قلم الكتاب - في ذات وقت إيداعه صحيفة الطعن - صورة الحكم الابتدائي، إن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ورتب على غالفه بطلان الطعن، إلا لما كانت علة هذا النص هي تمكين محكمة النقض من فهم وجه النعي على الحكم المطعون فيه على نحو شامل خال من الجهالة، فإنه إذا ما كان الحكم المطعون فيه أحاط بالواقعة محل النعي بما يتيح محكمة النقض إعمال رقابتها عليه في حدود سبب النعي، فإن استلزام تقديم صورة من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه يكون ناقلة، ذلك أن إيداع صورة الحكم الابتدائي هو وسيلة لإلزام القانون لزومها للفصل في الطعن، فإذا إنتفى هذا الغرض بعبث كتابة الحكم المطعون فيه وحده لفهم الطعن، إنتفى هذا الغرض وزال الأثر الذي رتبته القانون عليه، ومن ثم فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا تعددت أسباب الطعن وكان بعضها لا يحتاج الفصل فيه إلى مطالعة الحكم الابتدائي خلافاً لبعضها الآخر، فإنه لا وجه لإبطال الطعن برمته، إذ لا محل لذكر البطلان الجزئي على ما صرح من الإجراءات، إلا إذا كان الجزء الباطل من الطعن يحول بين محكمة النقض وبين الفصل في الجزء الصحيح منه، أو كانت أسباب الطعن تعتبر وحدة واحدة يتصلر تجزئتها، لما كان ذلك وكان الطاعن، وإن لم يودع صورة من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه، إلا أنه متى كان البين من مطالعة صحيفة الطعن أنه قد أليم على سببين إنصراف أوغما والوجه الثالث من ثانيهما إلى قضاء الحكم المطعون فيه فيما لم يحل فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي، بل إقتصرا على تعيب الحكم المطعون فيه في هذا الشق لما أوردته من أسباب مستقلة عن الحكم الابتدائي، بما يكفي معه الحكم المطعون فيه وحده لفهم الطعن في هذا الخصوص، وكانت أوجه الطعن التي سألها الطاعن مما تقبل التجزئة، ومن ثم فقد صحت إجراءات الطعن في هذا الشق وحده، ولما كان ما أوردته الطاعن في الوجهين الأول والثاني من السبب الثاني للطعن وقوامهما النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال بما إستخلصه من الأدلة المقدمة إلى محكمة الموضوع، إنما هو موجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه فيما أحال بشأنه إلى أسباب الحكم الابتدائي على نحو يتحتم معه الرجوع إليها للفصل فيهما، فإنه يتعين إبطال الطعن جزئياً في خصوصهما إعمالاً لما نصت عليه المادة ٢٥٥ من المرات سابقة البيان.

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٨

- النص فى المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات على أن تسرى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد الخاصة بالأحكام فيما لا يتعارض مع النصوص الخاصة بالطعن بطريق النقض، ولما كانت المادة ١٩٣ الواردة بالفصل الثالث من الباب التاسع الخاص بالأحكام تنص على أنه " إذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن عصبه بصحيفة الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " وكانت القواعد المقررة للطعن بطريق النقض هى ما يلزم إتباعه فى صدد الفصل فيما يدعى إغفال الفصل فيه شأنه فى ذلك شأن الطعن بالنقض سواء بسواء فإن هذا الطلب يجب أن يتم بالأوضاع والإجراءات المقررة فى المواد ٢٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات.

- توجب المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض فى ذات وقت إيداع الصحيفة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه من هذا الحكم إن كانت قد أعلنت. فإن لم يودع هذه الأوراق وقت تقديم الصحيفة حكم بطلان الطعن، وإذ يبين من الأوراق أن الطاعن لم يراع ما أوجبه هذه المادة إذ لم يودع صورة من حكم محكمة النقض الصادر فى الطعن السابق ولا صورة من الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الاستئناف، فإن الطعن يكون باطلاً سواء باعتباره طلباً فيما أغفلت محكمة النقض الحكم فيه أو باعتباره طعناً جديداً. ولا يمنع من بطلان الطعن الجديد أن تكون صورة الحكم المطعون فيه قد أودعت فى الطعن السابق، إذ لكل طعن كيانه وأوضاعه.

- إذ كان الطعن بالنقض السابق قد رفع من تركة.... وحدها فيما قضى به ضدها فإن محكمة النقض إذ عرضت للأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا النطاق وانتهت إلى رفضه ولم تعرض للشك الآخر من الحكم الصادر ضد.... فإنها لا تكون قد أغفلت الفصل فى شيء من طلبات التركة والطاعة.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٨٦ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٣

إذ كان الثابت أن الدعوى رفعت ضد الطاعن والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بإخلائهما من العين المؤجرة للأخير لقيامه بتأجيرها من الباطن للأول دون إذن من المالكة وتأجره فى سداد الأجرة والزائهما بالسليم، وحكم فيها ابتدائياً بالطلبات فأقام الطاعن إستئنافاً عن هذا الحكم فى الميعاد ولم يتخصص فيه المحكوم عليه الآخر - المطعون ضده الثانى - ولم تأمر المحكمة بإخصامه إعمالاً - للفقرة الثانية - من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات، وكانت الدعوى بطلب إخلاء عين مؤجرة وتسليمها للمؤجر لا تقبل التجزئة بحسب طبيعة محل فيها، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الحكم المستأنف نهائياً بالنسبة للمطعون ضده المذكور فجرد عدم إقامته إستئنافاً عنه فى الميعاد ورغم توافر حقه فى الطعن عليه بعد فوات الميعاد

تبعاً لإقامة المحكوم عليه الآخر - الطاعن - استثناءً عنه في الجهاد دون أن يختصم فيه وأنه إذا لم يطعن على الحكم أو يتدخل في الطعن منتصباً للطاعن كان على المحكمة أن تأمر الطاعن بإدخاله في الطعن، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وحجب نفسه عن محض أوجه دفاع الطاعن.

#### الطعن رقم ٤١ لسنة ٥ مجموعة ضم ١٤ صالحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٣٥/١١/١٤

إذا كانت المستندات التي اعتمد عليها الحكم تخالف ما نقله عنها مخالفة جوهرية صح الطعن فيه، ولكن يجب على الطاعن أن يقدم تلك المستندات المدعى بمخالفتها. ففي دعوى التعويض إذا كانت قيمة التعويض وتفصيل حسابه هما مما يدخل في اختصاص محكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض إلا أنه إذا طعن على الحكم من جهة هذه التفصيلات بمقولة إن وقائع لا تتسق مع ما هو ثابت في إنذار إعتبره الحكم دليلاً على وقوع الضرر من تاريخ صدوره ولا مع ما هو ثابت في تقرير خبير عين في الدعوى واعتمدت المحكمة على رأيه، فإن الطاعن يجب عليه، تدعيماً لطعنه، أن يقدم صورة ذلك الإنذار الموجه إليه بصورة تقرير الخبير، وإلا فلا سبيل لمحكمة النقض إلى التحقق من صحة المدعى به من مخالذ الحكم في هذا الشأن.

#### \* الموضوع الفرعي : أحكام النقض غير جازم الطعن فيها :

#### الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ صالحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢

الأحكام التي تصدرها محكمة النقض لا تعد من الأحكام التي تعنيها المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - اعتباراً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن محكمة النقض هي خاتمة المطاف وأن أحكامها باتة قاطعة لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية، يؤيد ذلك النظر أن المشرع نص في المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات على أن للناظر العام أن يطعن بطريق النقض لمصلحة القانون في الأحكام الإنتهائية - أي كانت المحكمة التي أصدرتها... " وهي ذات العبارة التي يستند إليها الطاعن في المادة ٢٤٩ آتفة الذكر - مع أن المادة ٢٥٠ استحدثت نظام الطعن لمصلحة القانون دون أن يفيد منها انحصار لمراجعة صجوبات تعرض في العمل وتؤدي إلى تعارض أحكام القضاء في المسائل القانونية الواحدة، وأريد بها أن تعرض هذه المسائل على محكمة النقض لتقول فيها كلمتها لتضع حداً لتضارب الأحكام، ولا يتصور بمقتضاها الطعن في أحكام محكمة النقض بالذات، لما كان ذلك وكان النص في المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن" إنما جاء أقصاها عن هذا المعنى، وعن المشرع بإبرازه في كافة القوانين التي صاحبت إنشاء محكمة النقض وكانت هذه المادة بعمومها وإطلاقها تنصب على كافة الأحكام التي تصدرها محكمة النقض، وتختلف في

نطاقها ومجالها وموضوعها عن الأحكام المشار إليها في المادة ٢٤٩ مرافعات وكان نصها بهذه المثابة باقياً على عمومته لم يدخله التخصيص، بل وأطلق عن قرينة تمنح من إرادة تخصيصه، فإن ما يتلوه به الطاعن من إجازة الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض بدعوى مخالفتها لحكم نهائي حائز قوة الأمر المقضي ينطوي على مجاوزة لمراد الشارع.

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للقضاء النهائي قوة الأمر المقضي فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم ومتى حاز الحكم هذه القوة فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو اثبوت ولم يحسمها الحكم الصادر فيها.

\* الموضوع الفرعي : أحكام جلتز الطعن فيها :

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٧ مكتب قني ١ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٩

المبرة في جواز الطعن بالنقض أو عدم جوازه ليست بما وصف به الحكم بل هي بطبيعة ما قضى به. فإذا هو فصل في مسألة موضوعية في الخصومة كان حكماً قطعياً ولو كان تهديداً في شق آخر منه وجاز الطعن فيه بطريق النقض. وإذا كانت المحكمة - بعد أن قدم الخبير المعين في الدعوى تقريره وصمعت مراعاة الطرفين فيه - قد قضت بإعادة الأمور إلى مكتب الخبراء لأداء ما هو مبين بأسباب الحكم وكانت هذه الأسباب وأرداها أن المحكمة أقرت الخبر على ما إرتأه بالنسبة إلى المصروفات الواجب احتسابها للمطعون عليهما واستبعاد إظهار الأخطاء التي لم تزور وخالفته بالنسبة إلى إظهار الأخطاء وعولت على ما أثبتته عقود الإيجار المقيدة، وقررت تصفية الحساب على أساس ذلك، فإن قضاء المحكمة في هذه المسائل هو قضاء قطعي فاصل في الخصومة بشأنها يبرز أن يكون محلاً للطعن بالنقض على استقلال.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ١٧ مكتب قني ١ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٥

الحكم الصادر غيابياً بالنسبة إلى بعض المحكوم لهم يبرز الطعن فيه بطريق النقض ما دام هؤلاء لا مصلحة لهم في المعارضة فيه لتجنيته برفض دعوى الطاعن قبلهم.

الطعن رقم ١١ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٩

إنه وفقاً لنص المادة الأولى من قانون الرافعات يخضع الحكم من حيث طرق الطعن الجزائية فيه إلى القانون الساري وقت صدوره. فإذا كان الحكم المطعون فيه صادراً في دعوى ملكية من محكمة ابتدائية بهيئة

إستئنائية قبل العمل بقانون المرافعات الجديد فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إلا وفقاً للمادة ١١ من قانون محكمة النقض أى لمخالفته حكماً نهائياً سابقاً صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى.

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٢

المادة التاسعة من قانون إنشاء محكمة النقض لم تحظر إلا الطعن على استقلال فى الأحكام النهائية التحضيرية أو التمهيدية المحض، والمادة ٣٨٧ من قانون المرافعات الجديد مع تحريمها الطعن فوراً - أى قبل الفصل فى الموضوع - فى الأحكام القطعية التى لا تنهى الخصومة أجازات الطعن فوراً فى الحكم الصادر بوقف الدعوى. وإذا فالحكم بوقف السير فى طلب الطرد حتى يفصل فى طلب الحساب هو حكم لابل للطعن بطريق النقض وفقاً لنص المادة التاسعة من قانون إنشاء محكمة النقض لأنه وقد جعل مصير الدعوى معلقاً على ما يظهره الحساب قد بت نهائياً وبصفة قاطعة فى نزاع مردد بين الخصوم ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الطعن فيه استناداً إلى أنه ليس بالنا يكون فى غير محله.

#### الطعن رقم ١٧١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٧

للخصوم وفقاً للقانون أن يعطوا أمام محكمة النقض فى أى حكم إنتهائى قنى على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى وذلك سواء دلى بهذا لدى محكمة الموضوع أو لم يدلى.

#### الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد من محكمة ابتدائية بهشة إستئنائية فإنه يكون قابلاً للطعن بالنقض وفقاً للمادة ٤٢٥ مرافعات ولا يحول دون ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت وحكم فيها ابتدائياً بل وسارت مرحلة من مراحلها أمام محكمة لائى درجة فى ظل قانون المرافعات القديم إذ المادة الأولى من قانون المرافعات صريحة فى أن أحكام القانون الجديد فيما عدا ما إستثنته المادة تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها.

#### الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٧

إن طلب التصويض ليس من المنازعات التى نص قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على تنظيم الفصل فيها وعلى أى الحكم الصادر فيها لا يكون قابلاً لأى طعن ومن ثم يتضح الحكم بالتصويض من حيث جواز الطعن فيه للمادة ٤٢٥ مرافعات وهى تميز الطعن بالنقض فى الأحكام الإنتهائية الصادرة من المحاكم الابتدائية.

الظعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١/٢٩/١٩٥٣

الأحكام التى لا يجوز الظعن فيها إستقلالاً هى التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع، ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها، فإذا كان الحكم قد فصل فى منطوقه أو فى أسبابه المتعلقة بالمنطوق فى بعض الخصومة القائمة بين طرفى النزاع، فإنه يجوز الظعن فيه إستقلالاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات وإذن فمضى كان الحكم المظنون فيه إذ قضى بجواز الإمتثال قد أسس قضاءه فى هذا الخصوص على أن الإيجار المحدد فى العقد لا ينصب على أجرة المكان وحده بل يشمل عملية أخرى متداخلة فيها ولا يمكن الفصل بينهما، لأن فى الفصل بينهما تجزئه لتعاقدهما واحد معترف من الطاعن بوجوده وبجميع عناصره، وإن هذا الإضافى يخرج عن نطاق ما قصده الشارع فى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكان يبين من هذا أن الحكم المظنون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف المرفوع من المظنون عليهما قد ألام قضاءه على تكييف العقد المبرم بين الخصوم تكييفاً أخرجه عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبذلك يكون قد فصل بصفة قطعية فى شق من الموضوع كان مدار النزاع بين الخصوم وبالتالى أنهى الخصومة فى هذا الشأن فيكون الظعن فيه بطريق النقض جائزاً وفقاً للمادتين ٣٧٨، ٤٢٥ من قانون المرافعات.

الظعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١/٢٠/١٩٥١

إن المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات الخاصة بالأحكام الجائز الظعن فيها بطريق النقض يسرى حكمها على الأحكام المشار إليها فيها أياً كان نوع القضايا التى صدرت فيها هذه الأحكام مدنية كانت أو تجارية أو أحوالاً شخصية، وعادية كانت أو مستعجلة، وغير صحيح القول بأن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية فى أحكام قاضى المواد المستعجلة لا تدخل فى متناول المادة المذكورة. وإذن فالحكم الصادر بصفة إنتهائية من محكمة ابتدائية فى إستئناف حكم صادر من محكمة المواد الجزئية يجوز الظعن فيه بطريق النقض وفقاً لنص المادة ٤٢٥ سابقة الذكر. والقول بأن هذا الحكم هو حكم وقضى لا يجوز قوة الأمر المقضى ولا تأثير له على القضاء فى الموضوع فلا يجوز الظعن فيه بطريق النقض - هذا القول مردود بأن المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات الواردة فى باب الأحكام العامة التى تسرى على جميع طرق الظعن فى الأحكام بلا إستثناء أجازت الظعن فى الأحكام الوقية والمستعجلة عموماً وهذا النص يسرى على الظعن فيها بطريق النقض مادام لم يرد فى القانون نص مانع.

الظعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١/٨/١٩٥٣

إنه يبين من نص المادة ٣٧٨ مرافعات أن مناط عدم جواز الظعن هو أن يكون الحكم محل الظعن صادراً قبل الفصل فى الموضوع، ومن ثم إذا كان الحكم فاصلاً فى موضوع الدعوى أو فى شق منه فإنه بذلك

يخرج عن نطاق التحريم، وفي هذه الحالة لا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كانت الخصومة في الدعوى قد انتهت أو لم تنته ما دام هذا الحكم قد حسم النزاع في المسألة الموضوعية التي فصل فيها. وإذا لم يرفع الدافع بسقوط الحق في الشفعة هو دفع موضوعي واردة على ذات الحق المطالب به ويجوز الطعن فيه على استقلالهما كان وجه الحكم فيه قبولاً أو رفضاً، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة قد قضت برفض الدافع بسقوط حق الشفعين في الشفعة وأن الخصومة لم تنته بهذا الحكم وإحتمال أن يقض في آخر الأمر لمصلحة المشتري - إذ مناط منع الطعن في جميع حالاته ألا يكون الحكم صادراً في مسألة موضوعية.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨

مضى كان الحكم إذ قضى بما لم يطلبه الخصوم أقام قضاءه بذلك على قاعدة قانونية خاطئة فإنه يكون جائزاً الطعن فيه بطريق النقض إستناداً إلى خطئه في تطبيق القاعدة المشار إليها ومن ثم يكون في غير محله الدافع بعدم قبول الطعن بطريق النقض تأسيساً على أنه كان يصين الطعن في الحكم بطريق الإلتماس.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٢

مضى كان يبين من الحكم الإبدائي المؤبد بالحكم المطعون فيه أنه قضى - أولاً - برفض الدفع المقدم من المطاعن بسقوط الحق في المطالبة لمضي أكثر من خمس عشرة سنة - وثانياً - بالنسبة للمطعون عليهم عدا الأول برفض الدعوى - وثالثاً - بالنسبة للمطاعن وقبل الفصل في موضوع الدعوى بنسبة لعدا المأمورية المبنية بأسباب ذلك الحكم، ومن ثم فهو فيما قضى فيه من ذلك كله قطعي نهائي يقبل الطعن بطريق النقض إستقلالاً، إذ صدر في ظل قانون المرافعات القديم الذي كان الطعن وفقاً له جائزاً في الأحكام القطعية.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٦

مضى كان أساس النزاع بين الطرفين يركز فيما إذا كان عقد الاتفاق على الشركة يعتبر قانوناً صحيحاً أم باطلاً وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الشق الأول منه بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار عقد الشركة عقداً صحيحاً فإنه يكون قد أنهى الخصومة في هذا الجزء الأصيل من الدعوى ومن ثم يصح الطعن فيه إستقلالاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٥

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت على أنه يسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة للسكن أو لغرض آخر واستتت صراحة الأرض القضاء، وكان النزاع يدور على ما إذا كانت العين المؤجرة بمقتضى العقد الذي تستند إليه الطاعة أرضاً قضاءً كما تلعب الطاعة أو

مكتنا مؤجرا تسرى عليه أحكام القانون المشار إليه كما يقول المطعون عليه، فإن هذا النزاع لا يكون مما تفصل فيه دائرة الإيجارات فصلا لها لئلا عملا بالمادة ١٥ من القانون المذكور، ذلك بأن حكم هذا النص لا يسرى إلا على المنازعات الخاضعة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٠ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٢

إذا كان بين مما أسس عليه الحكم قضاءه، أنه فصل في أسبابه في جزء من الخصومة وهو النزاع في شأن الرصية بعدم نفاذها في حق المطعون عليهما، فإن الطعن فيه بانهقض يكون جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ من المرات.

الطعن رقم ١ لسنة ٢١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٧

معي كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتكليف الخبير أن يجري تصفية الحساب بين الطاعن والمطعون عليه الثاني الذي كان مشمولا بوصاية المطعون عليها الأولى على أساس أن حصة هذا الأخير في رأس مال الشركة تعادل حصة الطاعن وهو الأمر الذي كان مفار نزاع بين الطرفين فإنه يكون بذلك قد أنهى الخصومة في هذا الخصوص ومن ثم يكون قابلا للطعن فيه عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٧

معي كان النزاع بين طرفي الخصومة يدور على ما إذا كانت أذون التعمين الخاصة باللال وطعننا سلمت إلى الطاعن الأولى بصفته الشخصية أم بوصفه مديرا للمطعن، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض وقائع الدعوى ووازن بين حجج طرفي الخصومة انتهى إلى التقرير بأن اللال كانت تصرف إلى المطاعن أو لمن يعزل إدارتها سواء أكان صاحبها أم مديرها، وبأن تسليم التمسح للطاعن الأول كان بصفته مديرا للمطعن، فلما زالت عنه هذه الصفة سلمت الأذون للحارس الذي حل محله في الإدارة ثم قضى الحكم بتكليف الخبير الانتقال إلى المطعن وفحص الدفاتر والحسابات الخاصة بعملية التعمين وبأن نصيب كل من الشركاء في الأرباح الناتجة عنها في مدة إدارة الطاعن الأول على الأساس السابق بيانه، فإن هذا الحكم يكون قد حسم النزاع بصفة نهائية بوضعه الأساس الذي تقوم عليه عملية التعمين فيجوز الطعن فيه بطريق النقض على استقلال وفقا لنص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ المدلل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣ بإنشاء محكمة النقض الذي صدر الحكم في ظله.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢١

لما كان الطاعن قد بنى دعواه على أن المعاملة بينه وبين المطعون عليها رهن تجارى وكانت المطعون عليها تعتبر المعاملة وكالة بالمعولة ورد الطاعن على ذلك بأنه يفرض اعتبارها وكالة بالمعولة فإنه لم يكن يجوز لها



بيع أقطانه دون اللجوء إلى قاضي الأمور الوقفية لاستصدار إذن بالبيع وتمسكت المطعون عليها بأنها كانت مأذونة من الطاعن بالبيع وأنه لذلك لم يكن يجب عليها عملاً بنص المادة ٨٩ من قانون التجارة استصدار إذن من قاضي الأمور الوقفية بالبيع وكان منطوق الحكم المطعون فيه قد جاء صريحاً في اعتبار المعاملة وكالة بالعمولة كما قضى في أسبابه بصحة البيع الصادر من المطعون عليها بصفتها وكيلة بالعمولة عن الطاعن وحدد مأمورية الخبير المنتدب لعمل الحساب على هذا الأساس، لما كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قد حسم النزاع في الأساس الذي بنيت عليه الدعوى ويجوز الطعن فيه استقلاً وفقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

#### الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١

إذا كان المدعي قد أسس دعواه على أن العلاقة بينه وبين المدعى عليها هي علاقة بائع بمشتر وطلب إلزامهما بالبلغ الباقي من ثمن البيع وجعل هذا هو الطلب الأصلي وطلب احتياطياً إذا اعتبرت اشككة التصرف رهناً أن يقضى بفسخ عقد الرهن وتسليم العين المرهونة وبراءة ذمته من دين الرهن لاستهلاكه وكان دافع المدعى عليهما يقوم على أن التصرف كان رهناً لا بيعاً، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتدب خير لإجراء عملية الاستهلاك قد بت في هذا النزاع بأن اعتبر التصرف رهناً لا بيعاً فإنه يكون قد أنهى الخصومة التي قامت على تكيف التصرف الصادر من المدعى إلى المدعى عليهما ويكون الطعن فيه جائزاً على استقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من المرافعات.

#### الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤

إذا كان الحكم المطعون قد قرر أن حق الشفيع في الشفعة أصبح أساسه إقرار المشري له بذلك وأن هذا الإقرار قد تعلق به حق الشفيع ولا يجوز للمشري العدول عنه أو الرجوع فيه، فإن هذا الحكم يكون قد أنهى الخصومة في أساسها إذ حسم النزاع في حق الشفيع في أخذ العين المبيعة بالشفعة مراً من كل مسقطاته وحصر الخصومة في مجرد تحديد الثمن والملحقات وبذلك يصبح الطعن فيه على استقلال وفقاً للمادة ٢٧٨ من قانون المرافعات.

#### الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦

متى كان الحكم إذ قضى بتدب خير لتصفية الحساب وإجراء عملية الاستهلاك قد فصل بملزومية المدعى عليه بتقديم الحساب عن الربع تأسيساً على نفي ملكيته للعين المطالب ببيعها ومنها من جهه إلى أن هذه العين ملك المدعى وأن يد المدعى عليه هي يد عارضة خلافاً لما كان يدعيه من أنها يد مالك لا يصبح أن

يسأل فيها عن تقديم الحساب، فإن هذا الحكم يعتبر حكماً قطعياً من هذه الناحية ومنها الجزء من الخصومة مما يجوز معه الطعن فيه استقلالاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٠  
مضى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالفصل فى طلب الإخلاء المشار إليه وفقاً لقواعد القانون العام فكون مختصة تبعاً بالفصل فيما دلى به المستاجر من أن عقد الإيجار قد إنتهى بشرائه العين المؤجرة. ولما كان الثابت بالأوراق أن قيمة كل من الدعوى وعقد الإيجار الذى دفع بانتهاكه ثقل عن مالبين وحسين جنيهاً فيكون الحكم قد صدر من المحكمة الابتدائية بصفة إنتهائية. ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً وفقاً لنص المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٧  
مضى كان الطعن بالتزوير قد حصل فى ظل قانون المرافعات القديم، وسارت دعوى التزوير الفرعية إلى أن حكم فيها ابتدائياً واستئنافية فإن الحكم الصادر فيها يكون قد أنهى الخصومة فى موضوع التزوير ويكون الطعن فيه استقلالاً جائزاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من المرافعات.

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٩  
مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف ويقول به شكلاً قد استند إلى أن العين المؤجرة هى أرض فضاء لا يخضع النزاع القائم فى شأنها للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، وكان أساس النزاع القائم بين طرفى الخصومة هو ما إذا كانت العين المؤجرة أرضاً فضاء أم أن موضوع عقد الإيجار هو الأرض وما أقيم عليها من المباني التى نص فى العقد على أن تكون مملوكة للمؤجر بمجرد إنشائها، فإن هذا الحكم يكون قد حسم النزاع نهائياً فى جزء من الخصومة وهو الأساس الذى بنيت عليه الدعوى ويكون الطعن فيه جائزاً على استقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١١  
لما كانت المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات تجيز لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه إلى نفس الأمر ولو كانت الدعوى الأصلية قائمة أمام المحكمة ويعتبر قراره فى التظلم حكماً يجوز الطعن فيه بما يجوز الطعن به فى الأحكام التى تصدر على وجه السرعة، وكان الأمر بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير التحفظى قد تظلم منه الطاعن أمام القاضى الأمر، فأصدر حكمه بتأييد الأمر بالحجز، فاستأنف الطاعن هذا الحكم، وقضت محكمة الاستئناف بالتأييد فإن حكمها قد أنهى الخصومة فى خصوص هذا الطلب ويجوز الطعن فيه بطريق

النقض، على أن هذا الحكم يعتبر من ناحية أخرى من الأحكام الوقفية الجائز الطعن فيها استقلالاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦

إنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بتسلم جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين إلا أنه لما كانت المادة ٤٢٦ مرافعات تجيز الطعن بالنقض في أي حكم نهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به سواء أُدفع بهذا الدفع أم لم يدفع، وكان الطعن مقصوداً على خطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم صادر في دعوى كانت قائمة بين نفس الخصوم، فإنه إعمالاً للمادة المذكورة المطلق نصها بحيث يشمل كل حكم إنتهائي صدر على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم أيا كانت المحكمة التي أصدرته يكون الطعن بطريق النقض في هذه الحالة جائزاً حتى ولو كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥

معي كانت غرفة المشورة قد قضت بقبول تدخل الشركة الطاعنة خصماً في الدعوى، وفي موضوع التظلم برفضه وتأيد الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية بمجرد موجودات الشركة الطاعنة التي لها شخصية اعتبارية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها، ولها ذمة مالية منفصلة عن ذمتهم، فإن لقضاءها في هذا الخصوص هو في حقيقته حكم صادر بصفة نهائية في منازعة مدنية يجوز الطعن فيه عملاً بالمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات، وليس قرار مما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز الطعن على غير أساس.

الطعن رقم ١ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٢١٤ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٢

أن المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات أجازت الطعن بطريق النقض في القرارات الصادرة "في الحجر" ولم تقل القرارات الصادرة. "، بالحجر"، على نحو ما جاء بها في خصوص القرارات الصادرة بإستمرار الولاية أو الرصاية على القاصر. وهذه المغايرة في التعبير تقتضي المغايرة في المعنى المقصود. ولما كان المقصود بصريح لفظ هذه المادة هو قصر الحق في الطعن بالنقض على القرارات الصادرة بإستمرار الولاية أو الرصاية على القاصر دون القرارات الصادرة برفض طلب إستمرارها. فإن المعنى المقصود في شأن

القرارات الصادرة " في الحجر " هو لزوماً جواز الطعن بالنقض فيها جميعاً أى سواء أكانت صادرة بتوقيع الحجر أم برفض طلب توقيعه. وهذا المعنى هو وحده الذى يستقيم مع تحويل النيابة العامة حق الطعن بالنقض فى القرارات الصادرة " فى الحجر " ذلك بأنه إذا كان المقصود من هذه العبارة القرارات الصادرة بتوقيع الحجر دون القرارات الصادرة برفض توقيعه لما جاز للنيابة العامة أيضاً أن تطعن بالنقض فى قرار صدر برفض طلب توقيع حجر قدمته هى مباشرة إلى المحكمة وفقاً لنص المادة ٩٩٨ مرافعات ولى هذا تعطيل لحق النيابة فى الطعن بالنقض من غير سند أو علة ظاهرة وعلى الرغم من كون حقها فى الطعن مقررًا بصفة مطلقة، كما أن " من صدر ضده القرار " هو كل من يعتبر محكوماً عليه به. ويعتبر كذلك من رفض القرار طلبه وإلزامه بمصروفاته فله بهذا الوصف حق الطعن فيه وفقاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣٧٧ مرافعات والذى أشارت المادة ١٠١٧ مرافعات بوجود تطبيقه على طرق الطعن فى القرارات الصادرة فى الولاية على المال. وبذلك يكون القرار المطعون فيه والصادر برفض طلب توقيع الحجر على المطعون عليه من القرارات الصادرة " فى الحجر " والذى يصح الطعن فيها بالنقض من الطاعنة باعتبار أن مدلول عبارة " من صدر ضده القرار " يشملها - أما ما جاء بالمذكرة الإيضاحية فى خصوص قصر الطعن بالنقض على القرارات الصادرة بتوقيع الحجر فإنه لا يتفق وعبرة المادة ١٠٢٥ مرافعات ومن شأنه أن يعطل فى بعض الصور بعض الأحكام الواردة بها وكذلك لا يصح التحويل على ما ورد فيها من القول بقصر الطعن بطريق النقض على من صدر ضده القرار كما هو الحال فى المعارضة إذ بين عدم جواز هذا التشبيه من مقارنة نص المادة ١٠٢١ بنص المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات. فالمادة الأولى لم تقتصر على بيان القرارات الغائية الصادرة فى مسائل الولاية على المال التى تجوز فيها المعارضة بل حددت أيضاً الأشخاص الذين تقبل منهم لتقتصر هذا الحق فى مادة الحجر على المطلوب الحجر عليه فى القرارات الصادرة بإجراء من الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٩٨٥ مرافعات أو بتوقيع الحجر فى حين أن المادة ١٠٢٥ وهى تحدد القرارات التى يجوز الطعن فيها بطريق النقض ذكرت القرارات الصادرة فى الحجر وأجازت الطعن فيها للنيابة العامة ولمن صدر ضده القرار. وهو ما يفيد المغايرة بين أحكام المادتين ويمتنع معه قياس الأحوال التى يصح فيها الطعن بطريق النقض والأشخاص الذين يقبل منهم على ما هو مقرر فى مادة المعارضة. ولما تقدم يكون الدلع بعدم جواز الطعن بطريق النقض فى غير عمله ويعين رفضه.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قس ٦ صفحة رقم ١٦١٢ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩

مضى كان التقرير بالطعن فى الحكم الصادر فى دعوى الخرافة من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية قد حصل قبل صدور القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢ الذى عدل المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات التى كانت تجيز

الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية أو في استئناف أحكام المواد الجزئية كما في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ونفس الأسباب المبينة في المادة المذكورة - فإن الطعن يكون جائزاً.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٥

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كان الحكم قد قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائياً في الطعن بالتزوير فإنه يكون قد أنهى الخصومة في موضوع دعوى التزوير التي تعتبر قائمة بذاتها وإن تفرعت عن الدعوى الأصلية، ويجوز الطعن إليه على استقلال.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٣ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١

متى كانت محكمة الاستئناف قد قضت بسقوط الخصومة في الاستئناف واعتبار الحكم الابتدائي المستأنف انتهائياً فإن هذا القضاء ليس إلا تقريراً للأثر الذي رتبته الشارع لسقوط الخصومة في الاستئناف في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٥ مرافعات. فهو ليس قضاء جديداً من محكمة الاستئناف صادراً في موضوع الخصومة يفتح به باب الطعن بالنقض المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ مرافعات باعتباره حكمها صادراً على خلاف حكم سابق صادر بين الخصوم أنفسهم ذلك أن الحكم بسقوط الخصومة ليس في واقع الأمر إلا نوعاً من الإعلان يشوب إجراءات الخصومة متى وقف السير فيها المدة المسقط لها - لا حكماً في الموضوع.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٦

متى كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في ظل المادة ٤٢٥ مرافعات قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ وفي معارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى فإن الحكم يكون قابلاً للطعن عليه بنفس الطرق التي يطعن بها على الحكم الصادر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم باعتباره جزءاً متصلاً له.

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٩

أصبح نص المادة ١٠٢٥ مرافعات بعد تعديلها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ المعمول به من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ مطلقاً يسمح للطعن بالنقض في القرارات الإنتهائية الصادرة في مسائل الولاية على المال المبينة بتلك المادة لجميع الأسباب التي يبيحها القانون بصفة عامة في المادة ٤٢٥ مرافعات دون تمييز بين ما إذا كان الطعن مؤسساً على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه وتاويله أو كان

مؤسماً على سبب آخر كإعلان في القرار أو إعلان في الإجراءات وذلك على خلاف ما كان يقضى به النص القديم لتلك المادة الذي كان يقتصر الطعن على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله.

#### الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أساس المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية وهي غير منطبقة إلا أنه قد صدر صحيحاً في نتيجته ويبرره نص آخر في القانون "م ٣٨ من اللائحة" فلا أهميه بعد ذلك لما ورد في أسباب الحكم من الأخطاء القانونية ما دام منطوقه متفقاً مع التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع للالتية فيه.

#### الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٥٧

إذا كان مبنى الطعن بالنقض في الحكم الصادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية والوقف من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية هو مخالفة القانون والخطأ في تأويله في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية فإن الطعن يكون جائزاً، ذلك أن الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية والوقف يكون جائزاً في الأحكام والقرارات الصادرة فيها من المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات وفي أى حكم إنتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته فى الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٦ من ذلك القانون.

#### الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦١٢ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٥

إذا كان الحكم الصادر في دعوى الحراسة جائزاً الطعن فيه بطريق النقض فإنه لا يجوز التحدى في عدم جواز الطعن بأن تقدير الضرورة الداعية للحراسة وتقدير الخطر وتقرير الطرق المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين هو مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع إذ لا شأن لهذا في جواز الطعن بطريق النقض متى كان الطعن مبنياً على الأسباب المقررة في القانون وإن كان يجوز الاعتراض به في موضوع الطعن.

#### الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٠

إذا كان الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لأنه فصل في النزاع على خلاف ما قرره حكم سابق صدر بين ذات الخصوم وحاز قوة الشيء المقضى، وكان الثابت من الحكم الآخر أن أطيان النزاع ملوكة للطاعن والمطعون عليه مناصفة وأن تعاليل الإضافات بشأنها لم يقصد به إلا أن يتوصل الطاعن إلى بيع نصيبه البالغ النصف فيها تارة للمطعون عليه الأول وحده وتارة له ولآخرين أما النصف الآخر الذى قضى الحكم المطعون فيه للمطعون عليه الأول بتثبيت ملكيته إليه فلم يتناول الطاعن في طلباته ولم يمس الحكم الصادر في هذه الدعوى، فإن النعى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥

إذا كان الحكم الإستئنافى المطعون فيه قد فصل فى موضوع نزاع لا تخص به المحكمة الجزئية بنظره فإنه يتولى على قضاء ضمنى باختصاصها بنظره ومن ثم فيكون الطعن فيه بالنقض جائزاً عملاً بالمادة ٤٢٥ مكرر المرافعات باعتبار أنه صادر فى مسألة اختصاص نوعى متعلق بالنظام العام.

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥

لا يجوز الطعن بالنقض - طبقاً للمادتين ٤٢٥، ٤٢٥ مكرر من قانون المرافعات - فى أحكام المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت صادرة فى قضايا إستئناف أحكام المواد الجزئية فى الأحوال المعينة حصراً فى المادة ٤٢٥ مكرر ومن ثم فالطعن فى الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية باعتبارها درجة أولى وليس باعتبارها هيئة إستئنافية لا يكون جائزاً قانوناً.

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٤

لا يقبل الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية لإغفاله الفصل فى الدلع بعدم قبول الدعى وعدم تحقيق الشروط القانونية لوضع اليد المكسب للملكية إذ أن هذين السببين لا يتدرجان تحت أية حالة من الحالات التى أجازت فيها المادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية.

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٩

تكيف العلاقة بين طرفى النزاع لمعرفة ما إذا كانت " علالة عمل " لتختص محكمة شئون العمال بنظرها أم لا هو بحث فى ذات مسألة الإختصاص. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى باختصاص هذه المحكمة بنظر النزاع بناء على ما انتهى إليه من أن العلاقة القائمة بين الطرفين يحكمها قانون عقد العمل الفردى فإن هذا القضاء يعتبر قضاء فى مسألة إختصاص يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملاً بالمادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١٩٦٤/١١/١١

أخفاً فى أسماء الخصوم لا يصلح سبباً للطعن على الحكم بطريق النقض.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٥  
الحكم الصادر على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه يكون جائزاً الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية وذلك عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٦٥  
منى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفة القانون يكون جائزاً عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض ولا وجه لما يثيره المطعون ضده من أن الطعن فى الحكم بطريق النقض غير جائز وفقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن وارد على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى منازعه ناشئة عن تطبيق هذا القانون.

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٦٥  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطان الإستئناف المرفوع بعريضة لوجوب رفعه بتكليف بالحضور وذلك على خلاف حكم سابق فى إستئناف أصغر عن ذات الحكم المستأنف - قضى نهائياً ببطان الإستئناف لوجوب رفعه بعريضة تودع قلم الكتاب - وكان الحكم الإستئنافى الأول حكماً نهائياً صدر بين الخصوم أنفسهم وقصل فى ذات النزاع وحاز قوة الشيء المحكوم فيه فى خصوص ما قضى به قطعياً فى منطوقه وأسبابه المرتبطة بهذا المنطوق من بطان الإستئناف المرفوع بتكليف بالحضور وصحة الإستئناف المرفوع بعريضة تقدم لقلم الكتاب فإنه يبين إجراءات حجية هذا الحكم النهائى عند نظر الإستئناف الثانى عن ذات الحكم المستأنف ولو كان الحكم الإستئنافى الأول وقد خرج فى قضائه على صحيح القانون أو مخالف قاعدة من قواعد النظام العام لأن قوة الأمر المقضى تسمو - فى هذا المقام - على قواعد النظام العام وتطلى إحقاقاً فى القانون وبالتالى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الثانى الذى ناقض الحكم السابق ولو كان صادراً من محكمة ابتدائية عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وذلك سواء كان الطاعن قد دافع أمام محكمة الموضوع بحجة الحكم السابق أم لم يدافع.



الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٦

عمل تطبيق المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون الطعن وارداً على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون. أما الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بعدم جواز إستئناف حكم المحكمة الابتدائية فإن الطعن فيه بالنقض جائز.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٣٢٣ بتاريخ ٦/٧/١٩٦٦

مضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى في منطوقه بتدب خير لأداء المأمورية الميمنة به، إلا أنه عرض فى أسبابه للدفاع الطاعن الذى إستند فيه إلى أن العقد بين طرفى الخصومة رهين فى نشوئه بتطبيق واقعة إحتمالية هى موافقة المحكمة الشرعية على إستبدال الوقف وأنه عقد خير لازم لا يمكن أن يتولد عنه إلا حق لإحتمال محض لا يصلح أن يكون أساساً لدعوى المطالبة بالتعويض، ورد الحكم على هذا الدفاع بما قرره من أن الالتزامات الناشئة عن العقد علقّت على شرط موقوف هو موافقة هيئة التصرفات بالحكمة الشرعية على البذل، وأن هذا الشرط يعتبر متحققاً وموجباً للتعويض إذا كان الدين "الطاعن" هو الذى حال بفعله دون تحقيقه لما ألحق الضرر بمن صدر الشرط لصالحه. وكان هذا الذى قرره الحكم فى أسبابه المرتبطة بمنطوقه وإن لم يقطع فى إسناد الخطأ إلى الطاعن بالحيلولة بفعله دون تحقيق الشرط، إلا أنه حسم النزاع على تكليف العقد موضوع الدعوى وقطع فى الخصومة المرفوعة على الدفاع الذى أبداه الطاعن فى الموضوع بعدم قبول المطالبة بالتعويض على أساس هذا العقد، وعلى ذلك يكون قد قضى برفض هذا الدفاع وقبول الدعوى باعتبار العقد أساساً لها. وإذ أنهى الحكم على هذا النحو جزءاً من موضوع الخصومة لا تملك المحكمة التى أصدرته إعادة النظر فيه، فإنه يعد حكماً قطعياً فى هذا الشق مما يجوز الطعن فيه إستقلالاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٦٦

ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض فى أى حكم إتهائى أباً كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الإتهائى الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول. فإذا كان الحكم الأول قد صدر لصالح الطاعن بمنع تعرض المطعون ضده فى أرض النزاع وكان لا حجية للحكم الصادر فى دعوى منع العرض فى دعوى النزاع على المالك - المطعون فى حكمها - لإختلاف الموضوع فى الدعويين فإن الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه - والصادر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية - يكون غير جائز قانوناً.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠

تشرط المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لجواز الطعن بالنقض فى الحكم الإنتهاى لفصله فى النزاع على خلاف حكم آخر سابق حائز لقوة الأمر للقضى أن يكون هذا الحكم السابق صادراً لا فى النزاع بعينه فحسب بل أيضاً بين الخصوم أنفسهم ذلك أنه - وعلى مقتضى المادة ٤٠٥ من القانون المدنى - لا تكون للأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى حجية فيما فصلت من الحقوق إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً ومسبباً، ولا يغير من ذلك أن تكون المسألة المقضى فيها مسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية ذلك أن وحدة المسألة فى الدعوى وكونها كلية شاملة لا يجوز - إزاء صراحة نص المادة ٤٠٥ من القانون المدنى - أن تنجم من الدعوى الثانية معنى كان الخصمان فى الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما. فإذا كان الحكم السابق ليس من الأحكام التى تحوز حجية مطلقة ولم يمثل به أحد من المطعون ضدهم فإن الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه بدعى مخالفة ذلك القضاء السابق لا يكون جائزاً لتخلف شرط من شروط المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٣

المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ لا تجيز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية لمخالفة قواعد الإختصاص إلا إذا خالف الحكم قاعدة من قواعد الإختصاص المتعلقة بوظيفة المحاكم، ومن ثم فإذا كان ما يعبه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو مخالفة قواعد الإختصاص بسبب قيمة الدعوى على أساس أن قيمة الدعوى تجاوز النصاب الإبتدائى للقاضى الجزئى فإن طعنه على الحكم بهذا السبب يكون غير جائز.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٧

ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض فى أى حكم إنتهاى أياً كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الإنتهاى الثانى الذى فصل على خلاف الأول. فإذا كان الطاعن قد استند فى جواز طعنه فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية إلى مخالفة الحكم المطعون فيه للحكم الجنائى الإستئنافية الصادر ضده فى غيبته باعتباره مستولاً عن الحقوق المدنية، فإن الطعن يكون غير جائز، ذلك أن الحكم الجنائى صدر غيباً بالنسبة للطاعن ولم يحز

قوة الأمر المقضى، وأنه وإن كان هذا الحكم قد صدر نهائياً بالنسبة للمتهم فى الدعوى، إلا أنه لا يجوز للطاعن - وقد كان خصماً فى الدعوى وعارض فى الحكم - أن يتمسك بمجيبته فى الدعوى الخالية بسبب علم وحدة الخصوم.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٨

إذا كان الحكم الصادر بنذب خير قد حسم النزاع القائم بين الطرفين فى خصوص إنطباق المادة ٩٢٨ من القانون المدنى وقطع بأنها هى الواجبة التطبيق على موضوع النزاع لترافق شروط إعمال أحكامها وأصبح صراحة تبعاً لذلك عن أن حق الطاعن قاصر على تعويض الضرر الذى لحقه من تعدى الطعون ضده على جزء من ملكه بناله فيه، ولم يبق سوى الفصل فى مقدار التعويض حتى يقدم الخير تقريره فى هذا الشأن وإذا بعد هذا من الحكم فصلاً قطعياً فى حق من الموضوع كان مثار نزاع بين الخصوم وأنهى الخصومة فى شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه، فإن هذا الحكم، وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو ما يجوز الطعن فيه على إستقلال لإشتماله على قضاء فى الموضوع.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣

معى كان الحكم قد إنطوى على قضاء قطعى باستحقاق الطعون عليه للمكافأة وإعانة الغلاء وبدل الإنلار والإجازة وقضاء قهيدى بنذب مكب الخراء لبيان قيمة الأجر شاملاً الأجر الأصلى والعمولات والنسخ السنوية التى كان يحصل عليها الطعون عليه، وهو فى الشق الأول منه ما يجوز الطعن فيه فور صدوره وعلى إستقلال وميعاد الطعن وفقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هو ستون يوماً من تاريخ صدوره، وإذا كان الطاعن قد تراضى فى الطعن فيه إلى ما بعد ذلك الميعاد وبعد الحكم فى الموضوع، فإنه يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - غير مقبول.

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

لا يجوز وفقاً للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية إلا إذا كان صادراً فى مسألة إختصاص متعلق بولاية الأحكام ومبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله، أو أن يكون قد صدر خلاف لحكم آخر سبق أن فصل فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز الشئ المحكوم به، فإذا كان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من إختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع مع أنه لا يختص

بنظره لماسه بأصل الحق - وهو نعى بمخالفة قواعد الإختصاص النوعي لا الإختصاص الولائي - فإنه لا يجوز من أجله الطعن في الحكم بطريق النقض.

**الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٧**

إن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ تنص على أن " للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم إنتهائى - أياً كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم به سواء أدفع بهذا أم لم يدفع "، فإن مؤدى هذا النص - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الطعن المبني على تناقض حكمين إنتهائيين يصبح حيث يكون قضاء الحكم للطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة كلية تار حوها النزاع بين طرفي الخصومة واستمرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق. فإذا كان بين أن الحكم الصادر من محكمة الجناح الجزئية قرر مسؤولية مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن الضرر الذى لحق المدعية بالحق المدني بسبب قتل ابنها فى حادث سيارة، وقضى الحكم لها ولوالده القتل بصعوى مؤلت قبل تلك المؤسسة ونفى مسؤولية شركة أخرى عن الحادث ورفض الدعوى المدنية قبلها، ورفضت محكمة الجناح المستأنفة بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم للمستأنف وضمنت أسباب حكمها رفض الدفع بعدم قبول الدعوى الذى كانت المؤسسة المذكورة قد دفعت البدعوى قبلها به، فإن الحكم الصادر فى الدعوى التى رفضتها المدعية بالحق المدني للمطالبة بنال التصريح بعدم قبولها قبل هذه المؤسسة لرفضها على غير ذى صفة يكون قد فصل فى النزاع على خلاف الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم والذى حاز قوة الأمر المقضى.

**الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٨**

النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أن ،، للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم إنتهائى - أياً كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم به سواء دلف بهذا الدفع أم لم يدفع ،، يدل على أنه يشترط لجواز الطعن بالنقض هذا السبب أن يكون الحكمان صادرين بين الخصوم أنفسهم فى النزاع عينه ،، وإذا كان الحكمان المطعون فيهما صادرين من محكمة ابتدائية فى إستئناف عن حكم صادر من محكمة المواد الجزئية والنزاع فيه مردود بين المطعون عليهم وبين شركة شل فى حين أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم إنما صدر فى نزاع مردود بين نقابة عمال

شركة شل وبين الشركة. وكانت دعوى التقاضي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء، وتختلف عنها في موضوعها وفي سببها وفي آثارها وفي الأشخاص فإن شرط جواز الطعن بالنقض في الحكمين المطعون لهما لصدورهما على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به يكون غير متحقق.

#### الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٧

ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض في أي حكم إنتهائي مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته - موضوعاً وسبباً - بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الإنتهائي الذي فصل على خلاف الحكم الأول.

#### الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢١

مضى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الإستئناف " قاضياً بعدم جواز إستئناف حكم مرسى المزاو وإيقاع البيع بعد زيادة المشر " فإنه يجوز - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانوناً.

#### الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٣

ما أجازته المادة ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض في أي حكم إنتهائي أياً كانت المحكمة التي أصدرته، مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الإنتهائي الثاني الذي فصل في النزاع على خلاف الحكم الأول.

#### الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٩

ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض في أي حكم إنتهائي أياً كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون ذلك الحكم قد خالف حكماً آخر أسبق منه صدر في النزاع ذاته وبين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي.

#### الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٤

تشروط المادة ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ معدلاً بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ لجواز الطعن بطريقة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية، في مسألة إختصاص متعلق بولاية المحاكم أن تكون الأحكام المطعون فيها مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله وإذ كان

الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدلع بعدم الاختصاص الولائي لم يخالف القانون ولم يخطئ في تطبيقه أو في تأويله، فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز.

**الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٩**

إذا كان الحكم صادراً من محكمة إستئناف فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفته القانون يكون جائزاً عملاً بالمادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض، ذلك أن محل تطبيق نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ الذى لا يبيح الطعن بالنقض أن يكون الطعن وارداً على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون.

**الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٦٩**

يشترط طبقاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - حتى يطعن بالنقض فى الحكم لمخالفته حكماً سابقاً حاز قوة الأمر المقضى - أن يكون الحكم الثانى قد صدر إنتهائياً وذلك تمسكاً مع الأصل العام القاضى بعدم جواز الطعن بالطرق غير الاعتيادية فى الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو كانت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية قد إنتهت.

**الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٩**

الذى على الحكم المعلن فيه بأنه أعطى فى تطبيق القانون حين قرر أن طيعة النظام القانونى للبنوك تعارض مع الحجر الإدارى وأن المادة الأولى فقرة "أ" من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ التى تنص على إتباع إجراءات الحجر الإدارى بالنسبة للمبالغ المستحقة للبنوك التى تساهم الدولة فى رؤوس أموالها بما يزيد على النصف قد ألغيت ضمناً بصدور قوانين تأميم البنوك مع أنه لم يرد فى هذه القوانين ما يفيد إلغاء المادة المشار إليها ولا يصح أن يستتج الإلغاء من مجرد تنظيم البنوك عن طريق تأميمها، هذا الذى يخرج عن الحالات التى يجوز فيها الطعن بالنقض وفقاً للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهى مخالفة الحكم للقواعد الإختصاص المتعلقة بالولاية أو صدوره على خلاف حكم سابق.

**الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٠**

وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - والذى يحكم هذا الطعن - للخصوص أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى قضايا إستئناف أحكام المحاكم الجزئية، وذلك إذا كانت الأحكام المطعون فيها مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله. إذا كان الحكم صادراً فى مسألة إختصاص متعلق بولاية المحاكم.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢

— متى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الإستئناف، فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً، ولا وجه لما يثيره المطعون عليه من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملاً بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧، إذ أن على تطبيق هذا النص أن يكون الطعن وارداً على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون.

— متى كان الدفع الذي أبداه الطاعن أمام المحكمة الابتدائية بعدم قبول دعوى المطعون عليها لرفضها من غير ذي صفة، يقوم على إنكاره وجود علاقة تجارية بينهما، وكانت المحكمة قد رفضت هذا الدفع استناداً إلى قيام هذه العلاقة التجارية التي أنكرها الطاعن، وكان هذا الذي إستندت إليه المحكمة ليس تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٤٧ وإنما هو تطبيق القواعد العامة فإن الحكم الصادر برفض هذا الدفع يكون مما يجوز إستنائه.

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٢

حناط عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم صادراً قبل الفصل في الموضوع، وبالتالي فإن الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يخرج عن نطاق التحريم المقرر بها، ويجوز الطعن فيه على استقلال طلباً للقواعد العامة للطعن في الأحكام والبين من نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات أن الشارع فرق بين نوعين من الأحكام، أحكام صادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها، وأحكام صادرة في الموضوع، ولم يجز الطعن في الأولى على استقلال ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة، ومقتضاها هو الطعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد القانونية، ويوجب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن، ولا يغير من ذلك ما أشارت إليه للمذكرة الإيضاحية للقانون، من أن المحكمة من تحريم الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها، هي عدم تقطيع أوصال القضية الواحدة، إذ لا علاقة لذلك بالأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها كما لا يجوز الاستناد إلى المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات إذ أن عبارتها إنما تصرف إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها فضلاً عن أن هذه المادة لم ترد في الفصل الأول من الباب الثاني عشر المخصص للأحكام العامة لطرق الطعن في الأحكام وإنما وردت في الفصل الثالث عشر الخاص بالإستئناف ولا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض.

الطنن رقم ٥٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٦

النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، على أن للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهائى، أى كانت المحكمة التى أصدرته فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه يدل على أنه يشترط لجواز الطعن بالنقض لهذا السبب أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل فى النزاع على خلاف ما فصل فيه الحكم السابق والذي يكون قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه.

الطنن رقم ٨٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٣

إذا كان مبنى الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية أنه أعطى فى تطبيق القانون لأنه صادر بتحديد مرتب للطاعن عن عمله بالشركة المطعون عليها وهى من شركات القطاع العام التى يخضع العاملون فيها لقواعد التقييم والتسكين المنصوص عليها فى لائحة الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢، وأن المنازعة فى التقييم من اختصاص لجنة التظلمات بالشركة وقرارها نهائى لا يجوز الطعن فيه، ولا تملك المحكمة ولاية الفصل فيه وهذه أمور تتصل بولاية المحكمة ومن ثم يجوز الطعن فيها بالنقض - وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ - ولو كان الطاعن قد سكت عن إثارها أمام محكمة الموضوع لتعلقها بالنظام العام.

الطنن رقم ١٦٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١١

إذا كان الثابت أن الحكم الصادر فى دعوى الربيع قد حسم النزاع بين الطرفين فى خصوص وضع يد المطعون عليه على الأرض المتنازع عليها، وقطع فى أن العلاقة بينهما علاقة دائن مرتين بمدينه، وكان ذلك لازماً للفصل فى الدعوى فإن هذا الحكم - وهو حكم نهائى - يجوز قوة الأمر المقضى فى شأن تكييف العلاقة بين الطرفين ومنعهما من التنازع فى تلك المسألة بدعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق آثارها فى الدعوى الأولى أو أثبتت ولم يحثها الحكم الصادر فيها، ومن ثم يكون صدور حكم آخر فى هذه المسألة على خلاف الحكم السابق جائزاً الطعن فيه بالنقض ولو كان قد صدر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطنن رقم ١٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٤

و إن كانت المادة ٩١٥ من قانون المرافعات قد قصرت الطعن فى الحكم الصادر فى شأن التصديق على التبنى - بالنسبة للوى الشأن - على الإستئناف، رغبة فى وضع حد للطعن فى حكم لا يتعدى عمل المحكمة فيه التحقق من توفر شروط وأحكام معينة، إلا أن المادة ٩١٨ من القانون المذكور - وعلى ما



أصبحت عنه المذكورة الإيضاحية - أجازت لمن علما المحني، والمبني رفع دعوى بطلان التني، تخضع من حيث الإجراءات والطن في الحكم الذي يصدر فيها إلى القواعد العامة المنصوص عليها في الفصل الثاني من الكتاب الرابع من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١.

#### الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٦/٢/١٩٧١

إنه وإن كان الحكمان المطعون فيهما قد صدرا من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية، إلا أنه وقد صدر أولهما في مسألة إختصاص متعلق بولاية الخاكم وأخطأ في التطبيق القانوني وكان الحكم الثاني - الصادر في الموضوع - موقفاً عليه، فإن الطعن في الحكمين بالنقض يكون جائزاً عملاً بالمادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

#### الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٥/٤/١٩٧١

يشترط لقبول الطعن في الحكم لمخالفته حكماً آخر، أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في نزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته، بين الخصوم أنفسهم، وحاز قوة الشيء المحكوم فيه، وإذا كان الحكم الموقوف به صدور الحكم المطعون فيه على خلافه قد إقتصر على القضاء بصحة التوقيع على عقد البيع، فلا يصدى أثره إلى صحة إلتزامات الطرفين الناشئة عن هذا العقد، وإذا قضى للحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد الصلح والتخارج فإن موضوع كل من الدعويين يكون مختلفاً عن الآخر.

#### الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٠/٦/١٩٧١

جواز الطعن بالنقض في الحكم الإنتهائي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حازز لقوة الأمر المقضى شرطه أن يكون الحكم السابق صادراً بين الخصوم أنفسهم، وتختلف شروط وحدة الخصوم لا يبنى عنه وحدة المسألة في الدعويين وكونها كلية شاملة، إذ أن مناط حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى به، هو وحدة الخصوم ووحدة الموضوع والسبب. وإذا كان الحكم السابق قد صدر في خصومة قامت بين الطاعن " المؤجر " ومستأجر آخر بخصوص تخفيض إيجار الشقة التي يؤجرها الأخير بذات عقار النزاع، ولم يتضمن فيها أحد من المطعون عليهم " مستأجرين لباقي وحدات العقار " فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه، يدعوى مخالفته الحكم السابق لا يكون جائزاً لتخلف أحد شروط المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

#### الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧١

جواز الطعن بالنقض في أي حكم إنتهائي أبناً كانت المحكمة التي أصدرته طبقاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم

أنفسهم، وحاز قوة الأمر المقضى، وأن يكون الحكم الثانى قد فصل فى النزاع على خلاف الحكم الأول. ولما كان الثابت أن الحكم الأول الذى يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه قد خالفه صدر من قاضى الأمور المستعجلة، وهو حكم وقضى لا يقيد محكمة الموضوع التى يعرض عليها أصل الحق، ولذلك لا يمكن أن يقع تناقض بين هذا الحكم الوقضى والحكم الذى يصدر فى موضوع النزاع ومن ثم فإن الطعن فى الحكم المطعون فيه - الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية - بطريق النقض يكون غير جائز.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٧١/٤/٨  
مخالفة الحكم لقواعد الإختصاص الولاىى يحجز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادراً من المحكمة الابتدائية فى إستئناف حكم صادر من المحكمة الجزئية وذلك لنص المادة الثانية من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٩  
ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض فى أى حكم إنتهائى أبداً كانت المحكمة التى أصدرته، مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق فى أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم، وحاز قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١  
لا يجوز وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - الواجبة التطبيق - الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى قضايا إستئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون هذه الأحكام صادرة فى مسألة إختصاص تتعلق بولاية المحاكم، ومبنية على مخالفة القانون أو أخطأ فى تطبيقه أو تأويله وإذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه صادر من محكمة دمايط الابتدائية بهيئة إستئنافية فى دعوى مطالبة بتأخر أجرة، وكان النزاع يدور فيها بين الطرفين حول تطبيق أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فيما يتصل بتخفيض القيمة الإيجارية الواردة بالعقد، وقد إنتهى الحكم المطعون فيه إلى تطبيق أحكام هذا القانون وكان هذا القضاء لا يرد على الإختصاص الولاىى للمحكمة ولا يتصل به، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز قانوناً، ولا وجه لما يثيره الطاعن فى سبب الطعن من أن المحكمة لا إختصاص لها بتقدير القيمة الإيجارية للمسكن موضوع النزاع، وإنما أجرى التخفيض المنصوص عليه فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على القيمة الإيجارية للمسماة فى العقد، والتى إنتهى الحكم فى إستخلاص سائر إلى أنها القيمة المتفق عليها بين الطرفين، وإختصاص المحكمة بذلك لم يكن محل جدل، ولم يعرض له الحكم المطعون فيه وبالتالي لم يتصل به قضاؤه.

**الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٢/١/١٩٧١**

تشرط للمادة ٤٢٦ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لجواز الطعن بالنقض فى الحكم الإنتهاى لفصله فى نزاع على خلاف حكم آخر سابق حاز قوة الأمر المقضى أن يكون هذا الحكم السابق صادراً فى النزاع بعينه وبين الخصوم أنفسهم، ولا يغير من ذلك أن تكون المسألة المقضى فيها مسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية.

**الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٢**

إذا كان بين من الحكم المطعون فيه والحكم السابق عليه أن المسألة المشتركة بينهما، والتي دارت فيها المنازعة بين الطرفين فى أمر قيام صفة المصفى بالطاعن الأول، وكان الحكم السابق بعد أن استظهر هذه المنازعة فصل فيها بقيام صفة المصفى بالطاعن المذكور، فإنه تكون له الحجية فى هذا الخصوص ما دام أن الثابت من الحكمين أن مركز الخصوم والظروف فى كل من الدعوتين هى بعينها لم تتغير، ويكون الحكم المطعون فيه بعدم اعتداده بهذه الصفة قد صدر على خلاف هذا الحكم النهائى بين الخصوم أنفسهم والذي حاز قوة الشيء المحكوم به، ويكون الطعن فيه بالنقض جائزاً رغم صدورده من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية وفقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٢**

- إذا كان السند القانونى للطاعن فى الإنطفاع بتميرات القدر الذى إشتراه يقوم على عقد شرائه المحكوم نهائياً بصحته ونفاذه فى مواجهة المطعون عليها الأولى، وطبقاً للمادة ٤٥٨/٢ من القانون المدنى التى تجعل للمشتري الحق فى ثمار المبيع من وقت تمام البيع، فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزمه ببيع القدر مشروء بوصفه غاصباً، فإنه يكون قد أهدر حجة الحكم السابق الصادر بصحة ونفاذ عقده فى مواجهة المطعون عليها الأولى، وهو بهذا الوصف يكون قد صدر على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه، بما يجيز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

- متى كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية، فإنه لا يجوز الطعن فيه بالنقض إلا لمخالفته للقانون فى مسألة متعلقة بالإختصاص الولاى، أو لمخالفته حكماً سابقاً حاز قوة الشيء المقضى بين الخصوم أنفسهم، عملاً بالمادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، ومن ثم فالتى على مثل هذا الحكم بالنقض فى التسيب يكون غير جائز.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٣٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٩

مضى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية، وكان يجوز وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض في هذا الحكم إذا كان صادراً في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم وميناً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله، وكانت اسباب الطعن الثلاثة مبنية على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه لأنه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى إستناداً إلى أن علاقة المطعون ضدهم بالشركة الطاعنة هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قانون العمل، في حين أن هذه العلاقة هي علاقة تنظيمية لائحية وبالتالي تكون المنازعات الناشئة عنها من اختصاص القضاء الإداري ولا تملك المحاكم ولاية الفصل فيها وكانت هذه الأسباب متعلقة بولاية المحاكم فإنه يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠

إذا كان الثابت أن محكمة الجلبج قد فصلت في موضوع الدعوى الجنائية بإقتضائها بعضى المدة وبراءة لنهم، وإحالة الدعوى بالنسبة للتوضيحات المطلوبة إلى المحكمة المدنية، إستناداً إلى ما قرره من أن الفصل في الدعوى المدنية يستلزم إجراءات تحقيق طويلة، تعطل الفصل في الدعوى الجنائية، وهو منها قضاء ضمنى بأن التوضيحات المطلوبة هي تضمينات مدنية بحتة، تخص المحكمة المدنية بحسب الأصل بنظرها وليست عقوبة جنائية، وإلا لا جاز لها إحالتها للمحكمة المدنية، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - ألغت الحكم الصادر من محكمة المواد الجزئية في موضوع هذه التضمينات، وقضت بعدم اختصاص تلك المحكمة ولائياً بنظر الدعوى إستناداً إلى أن التوضيحات المطلوبة هي بمثابة عقوبة جنائية، فإنه يكون قد صدر على خلاف حكم محكمة الجلبج السابق والذي حاز قوة الشيء المحكوم به بعدم الطعن فيه، ويكون الطعن عليه بالنقض جائزاً.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٨

الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية لا يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض، إلا إذا كانت مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة اختصاص متعلقة بولاية المحاكم، أو كان الحكم قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر القضي وذلك حسبما تقتضيه به المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي رفع الطعن في ظله.

الطنن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩

مضى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف، فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً، ولا وجه لما يثيره المطعون عليهما من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملاً بالمادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧، إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن وارداً على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون، لا على حكم صادر من محكمة الاستئناف.

الطنن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٨

مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمين إنتهائين يصبح حث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد نالضى قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة كلية شاملة ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها لى الحكم السابق. وإذ كان يبين من الحكم الصادر فى الدعوى رقم... مدنى كلى السويس، ومن الحكم الصادر فى الدعوى رقم... مدنى كلى السويس اللذين تحتج بهما الطاعنة أن أولهما صادر بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ... المبرم بينها وبين... مورثها ومورث المطعون عليه وثانيهما قضى بتسليم الأرض موضوع هذا العقد وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد بيع آخر مؤرخ... مبرم بين المورث المذكور وبين المطعون عليه وكان ليس ثمة ما يمنع من صدور عقدي بيع عن عقار واحد على أن تكون المفاضلة بين المتنازعين على ملكيته مؤسسة على أسبقية التسجيل. إذ كان ذلك وكانت المادة ٤٠٥ من القانون المدنى تقضى بالآلا تكون للأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى حجية فيما فصلت فيه من الحقوق إلا لى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تغير صفاتهم، وتعلق بدات الحق محلاً وسبباً فإن الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه بدعوى صدوره على خلاف حكم سابق يكون غير جائز.

الطنن رقم ٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٣

ما تجيزه المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات من الطعن بالنقض فى أى حكم إنتهائى أبأ كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن فصل فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم به حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الإنتهائى الثانى الذى فصل فى النزاع على خلاف الحكم الأول. وإذ كان الثابت أن الأحكام فى الدعوى الابتدائية الشرعية وإستئنافها والإلتماس الذى رفع عنه قد صدرت ضد المطعون عليه الثانى بصفته ناظراً على الوقف، ثم حارماً عليه، ولم يكن المطعون عليهم وهم من المستحقين فى الوقف ممثلين فى هذه الخصومة، فإن الأحكام الصادرة فيها لا تكون حجة عليهم.

لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر، وقضى بعدم تعلية هذه الأحكام، إلى المطعون عليهم، فإنه لا يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم سابق، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله.

#### الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤

- إذ كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية وكان لا يجوز وفقاً للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - الطعن بالنقض في هذا الحكم إلا إذا كان صادراً في مسألة إختصاص تتعلق بولاية المهاكم ومنبأً على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله، أو أن يكون هذا الحكم قد صدر خلافاً لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به. وإذ كان وجه النعى يترجح عن الحائزين صالتي البيان اللتين يجوز فيهما الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية، فإن الطعن في الحكم بالوجهين المذكورين يكون غير جائز.

- مردى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمين إنتهائيين يصبح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضي في مسألة تار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق، وإذ كان بين من وقائع الدعوى أن محكمة العمال الجزئية بالإسكندرية ضمنت أمهات حكماً الصادر في ١٩٦٣/١٢/٢ أن نظام إعانة غلاء المعيشة المقررة بالأوامر العسكرية المختلفة وآخرها الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ يرسى على عمال البحر والملاحين سواء قبل صدور المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ والقرارات الصادرة تنفيذاً له أو بعد صدورهما وأن الإعانة تضاف بالنسبة الواردة بالجداول المرافقة للأوامر العسكرية إلى مرتباتهم التي تحدت في تلك الأوامر وقضت تلك المحكمة بنسب غير لبيان ما يستحقه مورث الطاعن من إعانة الغلاء على هذا الأساس في الخمس سنوات السابقة على.....، وكانت هذه المسألة هي التي تار حولها النزاع بين طرفي الخصومة فإن تلك المحكمة تكون قد حسمت النزاع بشأنها بين مورث الطاعن والمطعون ضدها وقطعت بإستحقاق مورث الطاعن لإعانة غلاء المعيشة بحكم حاز قوة الأمر المقضي لعدم إستئنائه. وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في ١٩٦٥/١/١٩ وباعتبار دعوى الطاعن متتهية إستناداً إلى المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤، فإنه يكون قد حرم مورث الطاعن من إعانة غلاء المعيشة على خلاف ما قضى له

به الحكم السابق صدوره بين المحصور أنفسهم من محكمة العمال الجزئية بالإسكندرية فى ١٩٦٣/١٢/٢ بأحقية تلك الإعانة والذى حاز قوة الأمر القضى، إذ كان ما تقدم فإن الطعن على الحكم المطعون فيه لمخالفة حجية حكم سابق يكون جائزاً وذلك سواء أكان الطاعن قد دلى أمام محكمة الموضوع بتلك الحجة أم لم يدلى.

#### الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨

مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص الولاىى تجيز الطعن فيه بطريق النقض، ولو كان صادراً من المحكمة الابتدائية فى إستئناف حكم صادر من المحكمة الجزئية، وذلك وفقاً لنص المادة الثانية من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والذى تم الطعن فى ظله.

#### الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٩٦ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٦

إذ كان الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء الحكم السابق الذى صدر فى ذات الدعوى بين المحصور أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم فيه، فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهئية إستئنافية عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذى وقع الطعن فى ظله.

#### الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٩٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١

- مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبنى على تناقض حكمين إنتهائين يصبح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الشئ المحكوم به فى مسألة ثار حولها النزاع بين طرفى الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق.

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض دعوى الطاعن " العامل " بأحقية إعانة الغلاء عن مدة تالية للمدة المحكوم بها فى الدعوى السابقة قولاً منه بعدم حجية ذلك الحكم لصدور القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق ومخالف نص المادة الثانية من القانون المشار إليه بعدم إلزامه بحجية ذلك الحكم. ولا عورة باختلاف المدة المطالب بفرق الأجر عنها فى الدعوىين ما دام الأساس فيهما واحداً، ذلك الأساس الذى فصل فيه الحكم الأول بأن أجر الطاعن أجر أساسى غير شامل لإعانة غلاء المعيشة وأنه يستحق بذلك تلك الإعانة، ولا محل كذلك لما جاء بالحكم المطعون فيه من أن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ يعتبر والفة جديدة لم تكن تحت نظر المحكمة فى حكمها الأول إذ أن المادة الثانية من

ذلك القانون قد نصت صراحة على عدم الإخلال بالأحكام النهائية. إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن فإنه يكون قد فصل في النزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى بما يكون معه الطعن بالنقض جائزاً.

#### الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٤

إنه وإن كان الحكم بأكثر مما طلبه الخصم من أوجه التماس إعادة النظر طبقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات المنطبق على الدعوى، ومقتضاه يعاد عرض النزاع على المحكمة التي فصلت فيه لتستدرك ما وقعت فيه من سهو غير متعمد، فتبادر إلى إصلاحه متى تبينت سببه، أما إذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها في النزاع وأظهرت أنها تترك حقيقة ما قدم لها من الطلبات وإنها بقضائها هذا تجاوز ما طلبه الخصم، ومع ذلك أصرت على هذا القضاء مسببة إياه في هذا الخصوص إذا برز هذا الاتجاه واضحاً في الحكم امتنع الطعن عليه بطريق التماس إعادة النظر، وكان سبيل الطعن عليه هو النقض وإذ كان يبين من الحكم المطعون فيه، إن المحكمة لم تكن مدركة نطاق الدعوى ولا طلبات المستأنف فيها، فإنه كان يبين الطعن على الحكم - في هذا الخصوص - بطريق التماس إعادة النظر ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز.

#### الطعن رقم ٥١١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٩

إذ كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية فلا يجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض إلا إذا كان مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم، أو إذا كان قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به وذلك تطبيقاً للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي رفع الطعن في ظله، وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون أو يخطئ في تطبيقه أو في تأويله في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم، ولم يقدم الطاعن دليلاً على مخالفته حكماً حاز قوة الشيء المحكوم به في ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز.

#### الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٨

يشترط للطعن بالنقض في الحكم الإنتهائي فصله في نزاع عل خلاف حكم آخر سابق حاز قوة الأمر المقضى، أن يكون هذا الحكم السابق صادراً بين الخصوم أنفسهم. وإذ كان الثابت في الدعوى أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتقدير قيمة الركة ببلغ ٦١٣٣ جنهما و ٩٢٠ مليماً لم يصبح نهائياً إلا بالنسبة للوراث.... دون الطاعنين - باقي الورثة - بسبب إستئناف مصلحة الضرائب هذا الحكم بالنسبة



هم دون الوارث المذكور. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل قيمة التركة إلى مبلغ ٩٣١٣ جنيهاً و ٩٢٠ مليماً تكون حجته قاصرة على الطاعنين ولا يحجج به على الوارث..... وبالتالي لا يكون هذا الحكم قد ناقض الحكم السابق الصادر من محكمة أول درجة الحائز قوة الأمر المقضى بالنسبة للوارث المذكور، ويكون النفي على الحكم بهذا السبب في غير محله.

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٨٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١

- مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبنى على تناقض حكمين إنتهائين يصبح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاءً سابقاً حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة لار حوفا النزاع بين طرفي الخصومة وإستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها فى منطق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق.

- نص المشرع فى المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بإضافة مادة إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم شئون أفراد أطقم السفن التجارية المصرية على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن البحرية للمطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى مرتباتهم منتهية بمجرد صدور هذا القانون، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دعوى الطاعن - بحرى بشركة الملاحة البحرية، بحقه فى إعانة الغلاء عن مدة تالية للمدة المحكوم بها فى الدعوى رقم... قولاً بعدم حجية ذلك الحكم لصدور القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق، إذ يعودته إلى بحث أجر الطاعن وهل هو أجر أساسى أم شامل لإعانة غلاء المعيشة والإنتهاء إلى أنه شامل لإعانة غلاء المعيشة يكون قد أعاد النظر فى ذات المسألة التى فصل فيها الحكم السابق وناقض هذا الحكم الذى صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى - قبل صدور هذا القانون لعدم إستثائه - ولا عبرة باختلاف المدة المطالب بفرق الأجر عنها فى الدعويين ما دام الأساس فيها واحداً، ذلك الأساس الذى فنل فيه الحكم الأول بأن أجر الطاعن أجر أساسى غير شامل لإعانة غلاء المعيشة وأنه يستحق بذلك تلك الإعانة، لما كان ذلك وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر توجب إحترام الأحكام النهائية فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن يكون قد فصل فى النزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى مما يكون معه الطعن بالنقض جائزاً.

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦

لما كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الإستئناف، فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفة القانون يكون جائزاً وفقاً لنص المادة ١/٢٤٨ من قانون المرافعات، ولا محل - لما أثير من أن الطعن فى الحكم بطريق النقض غير جائز عملاً بنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - إذ أن محل تطبيق هذا النص هو أن يكون الطعن وارداً على حكم صادر من المحكمة الابتدائية فى منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢

إذ كان الحكم المطعون فيه قد ناقض الحكم الذى سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذى رفع الطعن فى ظله ولا ينال من هذا النظر أن المحكمة قد قضت فى طعن آخر - رفع عن الحكم السابق - بنقض هذا الحكم لأن ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يفسر من حقيقة أن هذا الحكم كان جائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه وما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يخالفه كما أن ذلك لا يؤثر على تحقق مصلحة الطاعة وتوافرها فى الطعن لأن الصيغة فى قيام هذه المصلحة هى بوقت صدور الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٥

لما كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الإستئناف، فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفة القانون يكون جائزاً عملاً بالمادة ٢٤٨ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، ولا وجه لما يثيره المطعون عليهم من أن الطعن فى الحكم بطريق النقض غير جائز عملاً بالمادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن وارداً على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى منازعة ناشئة من تطبيق هذا القانون.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٨

رأى الشارع بالسببة للعاملين بشركات القطاع العام إحترام الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم فى خصوص سريان لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ فيما يتعلق بترتيب الحد الأدنى للأجور، وعدم المساس بما قضت به، فنصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن عدم أحقية العاملين بشركات القطاع العام فى تقاضى الحد الأدنى للمرتبات المقررة فى لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس

الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٦١ الإستناد إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة للمطالبة برفع مرتبتهم أو إعادة تسوية حالتهم أو صرف أية فروق عن الماضي، ونصت المادة الثانية من القرار بالقانون المشار إليه على أن يعمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ إذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دعوى الطاعن بأحقته في إقتضاء فروق الأجر عن مدة تالية للمدة المحكوم بها في القضية رقم.... قولاً منه بعدم حجية ذلك الحكم بصور القرار بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨، فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق وخالف ما نص عليه القرار بالقانون المشار إليه بعدم إلزام حجية ذلك الحكم، ولا إعتبار لإختلاف المدة المطالب بفروق الأجر عنها في الدعويين ما دام الأساس فيهما واحد، ذلك الأساس الذي فصل فيه الحكم الأول بإستحقاق الطاعن لفروق الأجر وفقاً للحد الأدنى المقرر بالجدول المرافق بالجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١، ولا محل كذلك لما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه وفقاً للمادة الثانية من القرار بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ فإن تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وأن المدة المطالب بفروق الأجر عنها تدخل في نطاق تطبيق هذا القانون مما يتجنى معه المطالبة بفروق الأجر عنها، إذ أن المادة الأولى من القانون المشار إليه نصت صراحة على عدم الإخلال بالأحكام النهائية، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن فإنه يكون قد فصل في النزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي مما يكون معه الطعن بالنقض جائزاً.

#### الطعن رقم ٦٤ لمئة ٣٩ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٥٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٦

مضى كان سبب الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه وهو صادر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية قضى بقبول الدفع بعدم جواز سماع الدعوى على خلاف حكم نهائي سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم قاضياً برفض ذلك الدفع مما يجوز معه الطعن بطريق النقض، وكان الثابت من الحكم السابق الصادر في ذات النزاع من محكمة الدرجة الأولى وهي محكمة ابتدائية وقبل إحالته إلى المحكمة الجزئية أنه قضى برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى وسماعها، وكان مثل هذا الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تنتهي به الخصومة المرددة بين الطرفين ولا يجوز الطعن فيه على إستقلال ومن ثم فإنه لم يصبح نهائياً ولم يحرز قوة الأمر المقضي، وإذ طعن عليه بالإستئناف عند إستئناف الحكم الصادر في الموضوع من المحكمة الجزئية والذي تضمنت صحيفته صراحة هذا الدفع إنتهت المحكمة الإستئنافية إلى قبوله قاضية بإلغاء الحكم

المستأنف ويعلم جواز سماع الدعوى، إذ كان ذلك، وكانت الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية وعملاً بنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات لا يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض إلا إذا فصلت فى نزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى فإن الطعن - وأياً كان وجه الرأى فى مخالفة الحكم المطعون فيه لنظام التقاضى على درجتين - يكون غير جائز.

#### الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٥

لا محل لما ذهب إليه الطاعن من أن المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق هى الواجبة التطبيق على الحكم المطعون فيه، إستناداً إلى أنه صدر فى إستئناف حكم محكمة أول درجة الصادر فى ظل المادة مسالفة الذكر وهى تجيز الطعن فى الأحكام التى تنهى الخصومة فى شق منها، ذلك أنه وفقاً للمادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يخضع الحكم من حيث جواز الطعن فيه إلى القانون السارى وقت صدوره، وإذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٢ بعد العمل بقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فإنه يسرى عليه حكم المادة ٢١٢ من هذا القانون.

#### الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ٥/٢/١٩٧٥

يشترط لقبول الطعن فى الحكم لمخالفته حكماً آخر أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل فى نزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم، وحاز قوة الأمر المقضى. وإذ كان الحكم السابق المدعى بأن الحكم المطعون فيه قد صدر على خلافه قد قضى برفض طلب الطعون عندها إثراء الطاعن بمبلغ كان منصوباً عليه فى الإثفاق المبرم بينهما، وهو مبلغ آخر خلاف المبلغ موضوع الحكم المنفذ به، ولم يعرض الحكم السابق لمبلغ النفقة موضوع ذلك الحكم. والشار إليه فى الإنفاق المذكور، لأن أمره لم يكن مطروحاً فى الدعوى السابقة، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو إستند إلى ذلك الإنفاق فى شأن نفى التعاضل عن دين النفقة المنفذ به، وبالتالي فإن النعى عليه بمخالفة الحكم السابق يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٦

مقتضى المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف فى الأحكام الإنتهائية أياً كانت المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى لأنها لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض، وإنما يكون الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف موع بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها. لما كان ذلك يكون الطعن فى شقه المنصب على الحكم الصادر من محكمة أول

درجة غير جائز ويتمين على المحكمة القضاء بذلك من تلقاء نفسها ولو لم يكن قد دفع به أحد الخصوم أو النيابة لتعلقه بالنظام العام.

الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٦

معي كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف فإنه يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانوناً، ولما كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف بتفسير حكم مرسوم التزاد وطن فيه بمخالفة القانون فإن الطعن فيه يكون جائزاً، ويكون الدفع بعدم جواز الطعن - لأن حكم مرسوم المراد لا يخضع لطرق الطعن عدا الطعن عليه بالإستئناف للأسباب المحددة بالمادة ٤٥١ من قانون المرافعات - في غير محله.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٢/٤/١٩٧٦

لن كانت المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات قد تضمنت أحكاماً خاصة بالطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال، إلا أنه فيما عدا ما نصت عليه هذه المادة تظل الأحكام العامة في الباب الثاني عشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات هي الواجبة التطبيق على ما تقتضيه المادة ١٠١٧ مرافعات، ولما كانت الأحكام الخاصة التي أوردتها المادة ١٠٢٥ سائفة الذكر لم تعرض لأنواع أحكام التي يجوز الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة منها، فإن ما نصت عليه المادتان ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات من قواعد عامة للطعن بالنقض في أحكام محاكم الإستئناف وأحكام الابتدائية بهيئة إستئنافية تظل هي الواجبة التطبيق في مسائل الولاية على المال، ذلك أن المادة ١٠٢٥ عند صدورها ضمن الكتاب الرابع الذي أضيف إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ قد نصت على أن "النيابة العامة ومن صدر ضده القرار أن يطعن أمام محكمة النقض في القرارات الإنتهائية الصادرة في الحجر أو رفعه وفي إثبات الغيبة أو تقرير المساعدة القضائية أو رفعها أو سلب الولاية أو وقفها أو إلحاد منها أو ردها أو باستمرار الولاية أو الوصاية على القاصر أو الفصل في الحساب، إذا كانت مبنية على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله" ومفاد هذا النص على ما بين من عبارته ومن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ أن الشارع قصد الحد من جواز الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها في هذه المادة دون المسائل الأخرى وأسباب مبنية على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله دون أسباب البطلان في الإجراءات، كما قصر حق الطعن على النيابة العامة وعلى من صدر ضده القرار، ثم تعدلت هذه المادة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ فأصبح نصها "يجوز الطعن بالنقض للنيابة العامة ولمن كان طرفاً في المادة في القرارات الإنتهائية

الصادرة في مواد الحجر والغية والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو اخذ منها أو ردها واستمرار الولاية والحساب " فاطلق الشارع بهذا التعديل حق الطعن لكل من كان طرفاً في المادة أسوة بالنيابة العامة وحذف القيد الخاص بأسباب الطعن فصار جازماً لكل الأسباب التي نصت عليها القواعد العامة في باب النقض مع بقاءه مقيداً بالمسائل المنصوص عليها بنات في المادة المذكورة، وقد ظل نص هذه المادة سواء قبل أو بعد تعديلها واحداً بالنسبة لوصف القرارات التي يجوز الطعن فيها بالنقض وهو " القرارات الإنتهائية " دون أن تشير المادة إلى أنواع المحاكم الصادرة منها هذه القرارات، مما مفاده أن المشرع أراد بالقرارات الإنتهائية التي يجوز الطعن فيها تلك التي تصدر من ذات المحاكم المبينة أنواعها فيما أورده من أحكام عامة عن الطعن بالنقض، وأن الشارع وهو يسبيل النص على أحكام خاصة في المادة ١٠٢٥ لم يقصد أن يتحول بالنسبة لأنواع تلك المحاكم عن القاعدة العامة التي أحال إليها فيما أحال من أحكام بمقتضى المادة ١٠١٢ من المرافعات، لما كان ذلك، وكان ما تجزئه المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات من الطعن بالنقض في أى حكم إنتهائي أبداً كانت المحكمة التي أصدرته مشروطاً بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن فصل النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الإنتهائي الثاني الذي فصل في النزاع على خلاف الحكم الأول، ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه من إحدى المحاكم الابتدائية بجهة إستئنافية في مادة حساب وعزل الوصى، وكان مبنى الطعن بطلان في الإجراءات وقصور في التسبب أى في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٤٩ آتفة الذكر، فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون غير جائز.

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/١١  
مقتضى المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن الطعن بطريق النقض يقتصر على الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف والأحكام الإنتهائية أياً كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض، وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها فإن الطعن ينصرف إلى الحكم الإستئنافية وما أحال عليه من أسباب الحكم الابتدائي واتخذ منها أسباباً له.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢  
قصرت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات الطعن بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف في الأحوال التي يبتنها، وما قررتها المادة ٢٤٩ من ذات القانون من إجازة الطعن بالنقض إستثناء في أى

حكم إنتهائي - أيا كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع سابق خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي يندرج ضمن مخالفة القانون باعتباره مخالفة للقاعدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ويقصد بها الأحكام الخاتمة قوة الأمر المقضي وهي مرتبة يصل إليها الحكم إذا أصبح أثره الملزم نهائياً غير قابل للطعن فيه بطريق من طرق الطعن الاعيادية، وأن ظل قابلاً للطعن فيه بطريق غير عادي.

#### الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٣١٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٠

إذا كان مؤدى نص المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض من الخصوم على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الإنتهائية أياً كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق حاز قوة الأمر المقضي، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة عنها من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بالاعتراض أو بتعديلها.

#### الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٠

- النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات يذلل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن المشرع حد من جواز الطعن بالنقض في القرارات الصادرة في مسائل الولاية على المال وقصره على القرارات التي تصدر في المسائل المبنية بتلك المادة والتي حدها على سبيل الحصر دون المسائل الأخرى لما كان ذلك، وكان القرار المطعون فيه صدر في مادة طلب صرف مبلغ شهري من أموال القصر وهي ليست من بين المسائل الواردة في المادة المذكورة، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

- القرار في مادة الحساب بتأييد القرار الصادر من محكمة أول درجة بإلزام الطاعن -الوصى الخاص - بتقديم كشوف عن مدة إدارته لأموال القصر، هو قرار صادر أثناء السير في نظر تلك المادة فلا يجوز الطعن فيه عملاً بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات إلا بعد صدور القرار النهائي لمادة الحساب.

#### الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٣٥٠ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٠

الأحكام القابلة للتفويض الجبري في مفهوم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هي الأحكام الموضوعية التي تصدر ببعض طلبات الخصوم الموضوعية وإذا كانت الغرامة التي يحكم بها عند رفض الإدعاء بالتزوير تطبيقاً لأحكام المادة ٥٦ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية إنما تحكم بها المحكمة وجوباً على مدعى التزوير كجزاء أوجب القانون توقيعه عليه عند عجزه عن إثبات إدعائه ولصالح الخزانة العامة فإن الحكم بها وقبل الفصل في موضوع الخصومة المرددة بين الطرفين لا يجعل هذا الحكم قابلاً للإستئناف إستقلالاً.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٣٠

-- تقصر المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات الطعن بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى الأحوال التى يبتتها، وما قرره المادة ٢٤٩ من ذات القانون من إجازة الطعن بالنقض إستثناء فى أى حكم إنتهائى - أى كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع سابق خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، ينرج ضمن مخالفة القانون باعتبار الحكم فى هذه الحالة مخالفاً للقاعدة القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٠١ من قانون الإلتهات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فيما نصت عليه من أن الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة، ولكن لا تكون لملك الأحكام هذه الحجة إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً، وتقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها.

- إذ كان بين من الحكم السابق أن المطعون عليه أقام الدعوى ضد الطاعنة بطلب ضم الصغيرة إليه لبلوغها أقصى سن للحضانة وأنها إستغنت عن خدمة النساء فقضى الحكم برفض الدعوى إستناداً إلى أنه ثبت من الكشوف الطبية أن الصغيرة مصابة بمرض التبول اللاإرادى مما يجعلها فى حاجة لخدمة النساء وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يستند فى فضائه إلى سبب إستجد بعد صدور ذلك الحكم، وإنما إستند إلى مجرد إهدار الدليل الذى أقام الحكم السابق قضاءه عليه دون أن تغير الدواعى والظروف التى أدت إلى إصداره، فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق الذى صدر فى نزاع بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً وحاز قوة الأمر المقضى، وهو ما يجيز الطعن رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنائية عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٠

مضى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الإستئناف فإنه يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانوناً، ولما كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الإستئناف برفض الإستئناف وتأييد حكم إيقاع البيع وطعن فيه فى تطبيق القانون وتفسيره، فإن الطعن فيه يكون جائزاً.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٠

إذ كان البين من الحكم الصادر فى الدعوى. .. مستأنف مستعجل القاهرة - الذى قضى بوقف تنفيذ الحكم الموضوعى بإخلاء المساجر - أنه قد حسم الخلاف الذى قام بين الطرفين حول قرار الحفاظ بصفته



بالإستيلاء على عين النزاع، وانتهى إلى أنه يعدّ منذاً جديداً لوضع اليد على العين بغض النظر عما يشوبه من عيوب لا تؤدي إلى إندامه لأنها لا تفقده ركناً من الأركان اللازمة لإنقاده، فإن الحكم المطعون فيه - الذى قضى فى مادة مستعجلة بإخلاء الخافض بصفته من العين - إذ أقام قضاءه على أن قرار الخافض سالف البيان معدوم لا يربط أى أثر قانونى. حالة أن الثالث من ملونات الحكمين أن مركز الخصوم والظروف التى صدر فيها الحكم السابق هى بعينها لم يطرأ عليها تغيير. لما كان ذلك، وكان الأساس المشوك فى الدعويين لم يطرأ الخافض الذى فصل فيها الحكم السابق وناقضه مما يكون العنصر فيه بالتقضى جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٦  
مؤدى نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكيمين إنتهائين، يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٩٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٦  
أن ما قرره المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات من جواز الطعن بالتقضى فى أى حكم إنتهائي - أبداً كانت المحكمة التى أصدرته - مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، وأن يكون الحكم الثانى قد فصل فى النزاع على خلاف الحكم الأول لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه هو حكم صدر من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية وبصفة مستعجلة - عن حكم صدر من قاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة فى إشكال وقنى، ومن ثم فإنه لم يمس أصل الحق ولا يعتبر فاصلاً فيه، ولا يقيد محكمة الموضوع إذا عرض عليها، ومن ثم لا يجوز التحدى بأن الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف الحكم الصادر بطرد المطعون ضده من عين النزاع إذ لا تعارض بين هذا الحكم الوقتى والحكم الذى صدر فى الموضوع، ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن.

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٦  
إذ كانت الأحكام الصادرة فى شق من الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها لا تكون قابلة للطعن إلا بعد صدور الحكم النهي لها، إلا أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد أوردت إستثناءات على تلك القاعدة منها الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء الحكم الابتدائى المشمول

بالنفاذ المعجل ورفض الدعوى فإنه يكون بدوره قابلاً للتنفيذ الجبرى لإزالة آثار الحكم الابتدائى ليكون قابلاً للطعن فيه إستقلالاً.

الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٤  
مؤدى المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف وعلى الأحكام الإنتهائية، أى كانت المحكمة التى أصدرتها إذا أصدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض، إنما يكون الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٤  
النص فى المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع قصر الطعن بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف فى الأحوال التى ينتهائها المادة ٢٤٨ منه، إلا أنه أجاز فى المادة ٢٤٩ الطعن بالنقض فى أى حكم إنتهائى أى كانت المحكمة التى أصدرته فى حالة واحدة على سبيل الإستثناء وهى حالة مخالفة الحكم لحكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، ومن ثم فإنه يلزم لجواز الطعن بالنقض فى هذه الحالة أن يكون مبنى الطعن فى الحكم فصله فى النزاع على خلاف حكم آخر صدر فى ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية وقد قضى فى جزء من النزاع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وهو ما يعنى قضاؤه بالموافقة للحكم السابق وليس بالمخالفة له، فإن هذا القضاء غير جائز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ٩/٥/١٩٨٤  
لا يجوز وفقاً للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية إلا إذا كان قد فصل فى النزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ٧/٦/١٩٨٤  
النص - أى كان وجه الرأى فيه - غير مقبول ذلك أن الطاعة لا تنعى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه خطأ أضر بها بل بأخرين غير ممثلين فى الدعوى ولا صفة لها فى تحليلهم وبالتالي فلا يقبل منها.

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٦  
لما كان الطعن بالنقض قاصراً على الأحكام الاستئنافية دون الأحكام الابتدائية وكان النص ... وارداً على قضاء الحكم الابتدائي دون توجيه ثمة مظن إلى الحكم الاستئنافي في هذا الخصوص، فإن النعي به يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٨٠٣ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٧  
قوة الأمر المقضي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ثبت للحكم النهائي ولا يمنع من ثبوتها أن يكون الحكم بما يجوز الطعن فيه بطريق النقض أو أنه طعن فيه بالفعل.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٧٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٦  
تنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات على أن الخصوم أن - يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم إنتهائي - أيأ كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الحكم السابق قد فصل في مسألة أساسية أو كلية شاملة وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضي فإن ذلك يمنع الخصوم من النزاع في شأن أي حق متوقف ثبوته أو إنقضاؤه على ثبوت تلك المسألة أو إنقائها ويتوالى التناقض إذا ما فصل الحكم الثاني في نفس المسألة خلافاً للحكم أو لقتضائه، حتى ولو كانت الطلبات في الدعويين مختلفة طالما أن المسألة الأساسية فيها واحدة.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٢  
مؤدى نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمين إنتهائين يصح متى كان قضاء الحكم المطعون فيه - سواء قضى في أصل الحق أو في طلب وقضى - قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضي بأن لم يعد قابلاً للطعن فيه بطرق الطعن العادية وحسم مسألة كلية شاملة لار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها في منطق هذا الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق.

الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٧  
تجيز المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات للخصوم أن يطعنوا أمام المحكمة النقض في أي حكم إنتهائي أيأ كانت المحكمة التي أصدرته فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي، وقد جاء النص عاماً مطلقاً بشأن كل حكم إنتهائي صدر على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم حاز قوة الأمر المقضي أيأ كانت المحكمة التي صدر منها الحكم المطعون فيه، فيشمل النص

الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل، ويصبح الطعن وفقاً للمادة المشار إليها حين يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد نافض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة استقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمتلوق.

#### الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٦٨ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٤

الطعن بالنقض هو من طرق الطعن غير العادية، لم يجزه القانون فى أحكام محاكم الاستئناف إلا فى أحوال بينها بيان حصر فى المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات، وترجع كلها إما لمخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو إذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم، لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الطعن، أن الطاعة نعت على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، والخطأ فى تطبيقه وتأويله، والبطلان للفساد فى الإسدال ومخالفة الثابت بالأوراق، فإن الدفع بعدم القبول يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ٣/١٢/١٩٨٥

النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى للخصومة وذلك فيما عدا الحالات التى حددها على سبيل الحصر والتى أجاز فيها إستثناء من تلك القاعدة العامة الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها وهى أ :- الأحكام الوقعية - ب : الأحكام المستعجلة الصادرة بوقف الدعوى - د : الأحكام القابلة للتنفيذ الجسدى - لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعة قد إستصدرت من قاضى الأمور الوقتية بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية الأمر الوقعى رقم..... بمنع تعرض المطعون ضدهم لها فى عمليات شحن وتفريغ السفن التابعة لها... إلخ. وكانت المادة ١٩٩ من قانون المرافعات تجيز لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم عنه، ويحكم القاضى فى التظلم بتأييد الأمر أو بإلغائه، لما كان ذلك وكانت الشركة المطعون ضدها الثانية تظلمت من الأمر الوقعى الصادر لصالح الشركة الطاعنة، فصدر حكم محكمة الدرجة الأولى برفض تظلمها، فاستأنفه الشركان المطعون ضدهما الأولى والثانية، وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف والأمر بالتظلم منه فإن حكمها بذلك يكون من الأحكام الوقتية الجائز الطعن فيها استقلالاً عملاً بالمادة ٢١٢ مرافعات.

الطنع رقم ٩٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧

لما كانت المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات قد أجازت الطعن بالنقض للناية العامة ولمن كان طرفاً في المادة في القرارات الإنتهائية الصادرة في مراد الحساب، وكان الحساب الذى يقدمه الوصى عن إدارته مال القاصر ما هو إلا بيان لعناصر الإيرادات وما يقابلها من عناصر المصروفات مما يقتضى من المحكمة الرقوف عند كل من هذه العناصر وتحقيق أية منازعة بشأنه وصولاً إلى غاية الأمر من ذلك وهو تحديد الباقي في ذمة الوصى والزاعم بأدائه أو إبداعه خزانة المحكمة في ميعاد تحدده طبقاً لنص المادة ١٠١٤ من قانون المرافعات. . فإن الطعن بطريق النقض في هذا الشق من الحكم يكون جائزاً.

الطنع رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤

لئن كان الأصل أن ضم دعوى إلى أخرى للإرتباط لا يفقد أياً منهما إستقلالاً ولو إتحد الخصوم فيهما وبالتالي لا يغير هذا الضم من قابلية الحكم النهى للخصومة في إحداها من الطعن فيه على إستقلال. إلا أنه في الأحوال التى يزيد فيها الضم إلى فقد إستقلال الدعوىين يضحى الطلب المقام به أياً منهما مجرد شق في دعوى واحدة فلا يجوز الطعن على إستقلال في الحكم الذى يفصل في إحداها دون أن تنتهى به الخصومة في الدعوى كلها ما لم يكن من بين الأحكام التى أجازت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - إستثناء - الطعن فيها على إستقلال، ولما كانت الدعوى المقامة من المطعون ضدهم السبعة الأول على الطاعنين بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من مورثهم، تعتبر دافعاً مرجهاً إلى دعوى الطاعنتين الأولى والثانية بطلب حصتهما في ريع ذات العقارات محل الدعوى الأولى على سند من ملكيتهما لخصتهما بالميراث وعدم صحة تصرف مورثهما بالعقد المشار إليه، فإن الضم قد دمج الدعوىين وألغى إستقلالهما وجعل منهما دعوى واحدة، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد رتب على قضائه بصحة ونفاذ عقد البيع المزورخ. .. إلزامه الطاعنتين بتسليم المطعون ضدهم السبعة الأول العقارين محل هذا العقد وهو ما يقبل تنفيذه جبراً فمن ثم يكون القضاء بصحة الصاقد والتسليم مما يجوز فيه الطعن على إستقلال. أما قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الإستئناف ويندب خير في خصوص ما قضى به حكم محكمة أول درجة في طلب الريع، فهو حكم غير منه للخصومة كلها وليس من بين الأحوال المستثناة بالمادة ٢١٢ سالفه الذكر، ومن ثم يكون الطعن بالنسبة له غير جائز.

الطنع رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٨

الحكم الذى يجوز الطعن فيه هو الحكم الختامى الذى ينتهى به موضوع الخصومة برمته وليس الحكم الذى يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها، ولا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى

ولو اختلفت الطلبات في أسبابها وتعدد الخصوم فيها إلا مع الطعن في الحكم المنهى للخصومة كلها ذلك أن الحكم المنهى للخصومة هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى.

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٤  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع القانوني الذي يخالفه واقع لا يقبل أمامها ما لم يكن سبق طرحه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٠  
مزدى نص المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات. أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام الابتدائية لئلا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩  
مفاد نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن جواز الطعن بالنقض في أى حكم إنتهائى أياً كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى. شرطه أن يكون الحكم للطعون فيه قد نافض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضى في مسألة ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق.

الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٨  
مفاد جواز الطعن بالنقض في أحكام أحكام الابتدائية بهيئة إستئنافية وفقاً لنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى - ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الحكم حولها بين الخصوم أنفسهم واستقرت الحقيقة بينهم بشأنها مسألة ثار النزاع حولها بين الخصوم أنفسهم واستقرت بينهم بشأنها بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق، وإذا كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية، وقضى بمجرد تعيين الحدود بين أراضي الطرفين تطبيقاً لمستداتها فحسب، وتأسيساً على أنه لا نزاع بينهما حول الملكية، أما الحكم المقول بصدور الحكم المطعون فيه على خلافه فقد قضى برفض دعوى الحيازة السابقة لمضى أكثر من سنة على وقوع التعرض الدعوى به فيها، وكان مزدى ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يناقض قضاء الحكم السابق فإن الطعن يكون غير جائز.

الطنن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٠

ضم الاستئنافات تسهلاً للإجراءات لا يوجب عليه دمج أحدهما فى الآخر بحيث لا يفقد كل منها استقلاله، ومن ثم فإذا رفعت إستئنافات عن أحكام فى دعاوى تختلف كل منها عن الأخرى موضوعاً أو سبباً فإنه يجوز الطعن فيما فصلت فيه المحكمة من هذه الإستئنافات باعتباره حكماً منبهاً للخصومة فيها ولو صدر قبل الفصل فيها إستمقته المحكمة منها للقضاء فى موضوعه.

الطنن رقم ١٤٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ٥/٢/١٩٩٠

— مفاد نص المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن المشرع قصد الطعن بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف فى الأحوال التى يبينها المادة ٢٤٨ منه إلا أنه أجاز فى المادة ٢٤٩ الطعن بالنقض فى أى حكم إنتهائى أى كانت المحكمة التى أصدرته فى حالة واحدة على سبيل الإستثناء هى حالة مخالفة الحكم لحكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، ومن ثم فإنه يلزم جواز الطعن بالنقض فى هذه الحالة أن يكون مبنى الطعن فى الحكم لصله فى النزاع على خلاف حكم آخر صدر فى ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى.

-- كان البين من الحكم السابق الصادر فى الدعوى رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى المتصورة الذى تمسح به الطاعة أنه صدر بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٠/٢/١٩٧٦ المزمع بينها وبين مورثتها ومورثه المطعون ضده وكان الحكم الإبتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد بيع آخر محرر على ظهر العقد المؤرخ ١٦/٩/١٩٧٠ بين المورثة المذكورة وبين المطعون ضده وكان ليس ثمة ما يمنع من صدور عقدي بيع عن عقار واحد على أن تكون المفاضلة بين المتنازعين على ملكية مؤسسة على أسبقية التسجيل وإلا يجوز الحكم السابق قوة الأمر المقضى، وإذا كان ذلك فإن شرط الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه لصدوره على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم حائز قوة الأمر المقضى يكون غير متحقق ويكون الطعن غير جائز.

الطنن رقم ٢ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١ بتاريخ ١١/١٢/١٩٣١

إن مناط الحق المكتسب على مقتضى قانون محكمة النقض إنما هو كون الحكم الصادر فى عهد القانون القديم قد أعلن وإقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد أو قبل نشره. أما الأحكام الصادرة فى عهد القانون القديم التى لم تعلن لأن التى أعلنت ولم يرض عليها ميعاد الطعن عند وجوب العمل بالقانون الجديد ( قانون محكمة النقض ) أو التى أعلنت بعد العمل بهذا القانون — جميع هذه الأحكام يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض بشروطه وقيدده ومواعيده.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٧٧ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٩

الحكم التمهيدى الذى يفصل ضمناً فى مسألة إختصاص يجوز الطعن فيه بطريق النقض ففى قضية تعويض عن تعطيل جريدة بقرار من مجلس الوزراء أصدره المجلس فى حدود السلطة المخولة له بمقتضى قانون المطبوعات الصادر فى سنة ١٨٨٩ إذا أصدرت محكمة الإستئناف حكماً بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات عدم صحة الأسباب الواردة بقرار التعطيل، فهذا الحكم مع كونه تمهيدياً فيه جانب قطعى من جهة أن المحكمة قضت بإختصاصها بنظر ما إذا كان قرار التعطيل قد صدر بمخالفة على النظام العام أم أن الفرض منه الإنتقام وفيه إنتهاك لحرمة القانون، وهو من هذا الجانب يصح الطعن فيه بطريق النقض.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٧٧ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٩

مجرد قبول تنفيذ مثل هذا الحكم لا يعتبر قبولاً له مانعاً من الطعن عليه فى مسألة الإختصاص بطريق النقض، بل يجب أن يكون التصرف الذى يستتج منه قبول الجانب القطعى من الحكم مفيداً الرضاء به بطريقة لا يتطرق إليها الشك. ففى صورة الدعوى المذكورة إذا دفع صاحب الجريدة بعدم قبول الطعن لإشراك الحكومة الطاعنة فى تنفيذ الحكم بحضور مندوبها جلسة التحقيق وموافقة على إحالة القضية على جلسة المرافعة بعد إتمام التحقيق فهذا الدفع لا يقبل، لأن حضور مندوب الحكومة جلسة التحقيق وموافقة على إحالة القضية على جلسة المرافعة ليس فيه ما يدل، لا صراحة ولا ضمناً، على قبول الجانب القطعى من الحكم وترك حق الطعن فيه.

#### الطعن رقم ٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٧٠ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢

صدر لشخص حكم على آخر بتسليم عقار، ولدى تنفيذه إدهى ثالث أنه مالك العين، وإنتهت معارضة فى التنفيذ باستجاره العين من صدر له الحكم، فإذا رفع المستأجر بعد ذلك على مؤجره دعوى منع التعرض وطلب فيها إلغاء عقد الإجارة، وحكم له بذلك مع منع التعرض، فهذا الحكم كله يعتبر أنه صادر فى قضية من قضايا وضع اليد، ويجوز للمحكوم عليه الطعن فيه أمام محكمة النقض بمقتضى المادة ١٠ من قانون إنشائها، ولا يصح خصمه أن يدفع بعدم جواز الطعن فيما يتعلق بشرط الحكم الخاص بإلغاء عقد الإجارة.

#### الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٣٦ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٧

الأحكام الحضرية أو التمهيدية لا يجوز أن يرفع عنها نقض مستقل. ولكن إذا كان الحكم التمهيدى قد فصل فى دفع فرعى أو موضوعى وقضى فى الوقت نفسه بإجراء تحقيق فيجوز أن يرفع عنه طلب نقض لأنه لا يكون حيثل مجرد حكم تمهيدى بل هو حكم تمهيدى يحوى حكماً قطعياً.



الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٣٤/٢/٢٢  
إذا أيدت محكمة الاستئناف الحكم المستأنف لأسبابه وسكت عن الرد على ما قدم لها من المستندات الجديدة المؤثرة في الدعوى، فإن سكوتها هذا يجعل حكمها معيماً معيماً نقضه. ففى دعوى تعريض عن تعطيل المستاجر من الإنتفاع بالأرض المزجرة إذا دفع المزجر بأن طالب التعريض قد أجر هذه الأطنان من باطنه إلى آخر وحصل جزءاً من قيمة الإيجار واستصدر حكماً بالباقي، وقدم المدعى عليه بالتعريض الأوراق الدالة على ذلك، فلا بد للمحكمة من أن تقول كلمتها في هذا الدفع إلا كان حكمها باطلاً.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٣٥/٧/٧  
إن نص المادة العاشرة من قانون النقص، بينما يضيق في الفقرة الثانية منه فيقرر أن يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بصفة إستئنافية إحتياز الطعن فيه بطريق النقص صادراً في مسألة إختصاص بخصوصها إذا هو في الفقرة الأولى يطلق ميدان الطعن فيجعله شاملاً لجميع صور الأحكام الصادرة فى قضائها وضع اليد، مما يفيد أن الطعن يجوز في كل حكم صادر في قضية وضع يد، سواء أكان مبنياً مخالفة القانون في مسألة من مسائل وضع اليد بخصوصه أم في مسألة أخرى عرضية متصلة بقضية وضع اليد، كمسألة وصف الدعوى وهل هي مستعجلة قصيرة ميعاد الإستئناف أم عادية ميعاد إستئنافها هو الميعاد المعتاد.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٣٥/٤/١١  
إذا كانت محكمة الموضوع ما ثبت لها من وقائع الدعوى المطروحة لديها تكييفاً خاطئاً نقلت به الدعوى عن حقيقتها وأعطتها حكماً قانونياً غير ما يجب إعطاؤه لملها كان إعتبرت التقصير في تنفيذ عقد المقايضة بالتسليم خطأ فعلياً "faute delictuelle" كالإختصاص يوجب التضمن على المقصر من يوم تقصيره لا من يوم التنبيه الرسمى، فإن الحكم الذى تصدره بهذا يكون مخالفاً للقانون ويصين نقضه.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٦  
إذا أيدت محكمة الإستئناف الحكم المستأنف وسكت عن الرد على ما قدم لها من المستندات الجديدة التى يحتمل أن يكون لها تأثير في نتيجة الدعوى فإن سكوتها هذا يجعل حكمها معيماً معيماً نقضه.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٢٠  
من أركان التدليس - على ما عرفته به المادة ١٣٦ من القانون المدني - أن يكون ما إستعمل فى الحدد "حيله" وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً. وكلا هذين الركنين ينبى عن العمد وسوء النية. ومراقبة التكيف في هذين الركنين على الأقل هي من خصائص محكمة النقص. فلمحكمة النقص أن تنقض الحكم المطعون فيه إذا أسس على عدم وجوب توافر سوء النية في التدليس السلبى.

الظعن رقم ٩٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٣١  
إن المادة ٤٨ من لائحة الرسوم وإن كان نصها أن الحكم الصادر من أودة المشورة في المعارضة في الأمر الصادر بتنفيذ قائمة الرسوم والمصاريف يكون إنتهائياً غير قابل للطعن، فإن قصد الشارع من هذا النص هو فقط إعتبار هذا الحكم صادراً من محكمة من محاكم آخر درجة وغير قابل للطعن فيه بطريق الطعن العادية التي كانت معروفة في القانون وقت إصدار تلك اللائحة، أي المعارضة والإستئناف. أما بعد إستحداث نظام الطعن بطريق النقض وإجازة الطعن به في جميع الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف فإن هذا النص لا يمنع من الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض.

الظعن رقم ٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٢٨  
إن الطعن في قضية من قضايا وضع اليد بمخالفة الحكم الصادر فيها للقانون جائز وإن كان غير وارد إلا على الجزء الخاص بالمصاريف والأتعاب من هذا الحكم.

الظعن رقم ١٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٤١/٤/٢٤  
لا حرج على الخبر في أن يستعين على القيام بمهمته بما يرى ضرورة له من المعلومات الفنية التي يستقيها من مصادرها. ومتى كان الرأي الذي إنتهى إليه في تقريره نتيجة أبحاثه الشخصية، وكان - على الأساس الوارد في التقرير - محل مناقشة بين الخصوم، ومحل تقدير موضوعي من المحكمة، فلا يصح الطعن فيه أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ١٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٤١/٦/٥  
إن الشارع إذ نص في المادة العاشرة من قانون محكمة النقض على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة إستئنافية قد قصر ذلك على الأحكام الصادرة في قضايا وضع اليد أو في مسائل الإختصاص بحسب نوع القضية أو بحسب أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وذلك إذا كانت مبنية على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله. فإذا كان الخطأ المدعى به غير متعلق بتصرف الحكم الصحيح في مسألة الإختصاص المطروحة على المحكمة، بل في تكيف واقعة الإكراه التي يسببها حصل المظنون ضده على ورقة المخالصة التي يمسك بها والتي تتضمن قبوله إختصاص المحاكم الأهلية، فإن الطعن بطريق النقض في الحكم لهذا السبب لا يكون جائزاً، لأنه وإن كان الإختصاص موقفاً على صحة الورقة المدعى حصوله بشأنها إلا أن هذا الخطأ غير متعلق بالإختصاص في حد ذاته.

الطعن رقم ٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١١/٦/١٩٤٢

إن المادة ١٣ من قانون الجراء أمام المحاكم الأهلية إذ نصت على " أن للمحكمة أن تحرم الخير من أتعابه ومصاريفه كليهما أو بعضها إذا ألقي تقريره لعيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإعماله أو خطئه. فإذا كانت الأتعاب قد دفعت جاز للمحكمة الحكم بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو إستكمالها بلا أجر جديد، ويكون قرارها في ذلك نهائياً " - إذ نصت على ذلك قد دلت على أن نهاية القرار لا تتحقق إلا في حالة حرمان الخير من أجره ومصرفاته كلها أو بعضها لعيب في الإجراءات التي إتخذها أو لإقوافه خطأ أو تقصيراً في أداء مهمته. وبصرف النظر عما إذا كان وصف هذا القرار بأنه نهائى يمنع من الطعن فيه حتى بطريق النقض فإنه من الحق أن حكم المحكمة بتخفيض الأجر الذى يطلبه الخير لكونه لا يصدر بناء على المادة ١٣ المذكورة يكون خاصاً للأحكام العامة جائزاً الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ٤/٤/١٩٤٣

إن المادة ٩ " من قانون محكمة النقض والإبرام نصها عام مطلق يقضى بأن الخصوم أن يعلما بطريق النقض في جميع الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف. ولذلك فإن الحكم يكون جائزاً الطعن فيه بطريق النقض ولو كان الموضوع في حقيقته من اختصاص المحاكم الابتدائية الفصل فيه.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ٤/٤/١٩٤٣

القضاء بعدم قبول تعجيل الدعوى بناء على أن الحكم الصادر فيها ييطان المرافعة قد صار نهائياً هو حكم قطعى منه للخصومة، فالطعن فيه بطريق النقض جائز طبقاً للمادة التاسعة من قانون محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ٨/٦/١٩٤٤

إذا كان الحكم الإستئنافى قد قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق فيما يخص بطلب الشفعة، وفى ذات الوقت فصل، فى أسبابه وفى منطوقه، فى طلب إسترداد الحصة الشائعة المبيعة بالرفض وبإلغاء الحكم المستأنف الذى صدر بقبوله، فهذا الحكم يكون قطعياً فى هذا الشطر منه، ويكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ٢٥/١/١٩٤٥

إذا صدر حكم قطعى بقبول الإثبات بالبينة والقرائن وإحالة الدعوى إلى التحقيق، وحضر طرفاً الخصومة أمام قاضى التحقيق، وطلب الذى ليس فى مصلحه هذا الحكم التأجيل لإعلان شهوده مع عسكه بإستئناف الحكم فأجل التحقيق إلى يوم معين، وفى هذا اليوم كان قد فصل إستئنافياً بتأييد الحكم فتقدم كل من طرفى الخصومة بشهوده، وسمعهم القاضى دون أن يبدى من رفض إستئنافه أى تحفظ فإن هذا منه

لا يعد قبولاً لحكم الإستئناف مانعاً من الطعن فيه بطريق النقض، إذ أن إستئنافه للحكم الابتدائي وتمسكه بهذا الإستئناف أمام قاضى التحقيق فى أول جلسة حضرها يدلان دلالة واضحة على أنه لم يقبل ما حكم به. وسكوته عن إبداء أى تحفظ فى الجلسة التى سمعت فيها شهادة الشهود بعد الحكم برفض إستئنافه لا يكفى فى الدلالة على أنه قبله بعد ذلك وإرتضاه. لأن الرضا الذى يفيد قبول الحكم يجب أن يكون صادراً عن إختيار لا عن إلزام وهو قد كان من اتهم عليه بعد أن حكم إستئنافاً بالتأييد أن يذعن لتنفيذ الحكم.

#### الطعن رقم ١٢٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٥

الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية بإلغاء حكم قضى بمبلغ معين وبوكلف الدعوى لحين الفصل فى دعوى قائمة بين الخصوم أنفسهم هو فى شقه الأول حكم قطعى يجوز - طبقاً للمادة ١١ من قانون محكمة النقض والإبرام - الطعن فيه بطريق النقض لمخالفته حكماً سابقاً صدر بين الخصوم أنفسهم فى النزاع عينه، وحاز قوة الشيء المحكوم فيه.

#### الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٤٦/١/١٧

إذا كان الثابت بصحيفة الدعوى وبالحكمين الابتدائي والإستئنائي الصادرين فيها يفيد أن الدعوى وإن أشير فيها إلى صدور حكم مرمى مزاد الأقطان التى كان المدعى واضعاً يده عليها بموجب عقد قسمة وإلى محضر تسليم هذه الأقطان تنفيذاً لهذا الحكم، ليست دعوى بإبطال هذا الحكم وإلغاء إجراءات التنفيذ السابقة عليه، بل هى فى حقيقتها دعوى وضع يد يطلب بها المدعى حماية يده ومنع التعرض الواقع له المبني على ذلك الحكم الذى لم يكن مخصصاً فيه، فالحكم الصادر فيها يجوز الطعن فيه وفقاً للمادة ١٠ من قانون محكمة النقض.

#### الطعن رقم ١٣٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١٢

إذا كان الطعن مرفوعاً عن حكم إستئنائي صادر من محكمة ابتدائية فى نزاع على ملكية أرض زراعية كان الطاعن يطلب تثبيت ملكيتها لها على أساس أنها آلت إليه بإعبارها طرح بحر وكان خصومه يدعون ملكيتها لأنفسهم بناءً على عقد بيع مسجل، فهو طعن غير جائز بمقتضى المادة ١٠ من القانون الخاص بإنشاء محكمة النقض والإبرام.

#### الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٥

الحكم الصادر إستئنافاً من المحكمة الابتدائية بعدم قبول الإشكال فى التنفيذ، بناءً على أن التنفيذ إذ كان قد تم لا يختص بنظر الإشكال فيه قاضى الأمور المستعجلة، هو حكم فى مسألة اختصاص نوعى فيجوز الطعن فيه بطريق النقض.

**الطعن رقم ٤٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٩**

إن قسمة المال هي إجراء لا يمس موضوع الحق فيه، والأصل أن تعلق القسمة على الفصل في المنازعة في هذا الحق لا أن تحول دونه. فإذا صدر حكم بإجراء القسمة على أساس حكم بتقسيم الميراث صدر من المحكمة الشرعية في حق بعض الورثة وحكم من محكمة الإستئناف المدنية بالتعويل في حق وارث آخر على حكم المحكمة الشرعية، فإن صيرورة حكم القسمة نهائياً حائزاً قوة الأمر المقضى لا يحول دون الطعن بالنقض في حكم محكمة الإستئناف، لأن مصير هذا الحكم إذ يكون معلقاً بنتيجة الفصل في الطعن فيه فإن حكم القسمة يتعلق بهذا المصير نفسه.

**الطعن رقم ١٥٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٩**

إذا كان الحكم بعد أن سجل على التعاقد على بيع سلعة تقصيره في تسليمها الموجب لتعويض التعاقد معه إنتقل إلى تحرى الضرر لتقدير التعويض لقرر أن الوفاء كان متعيناً في معاد كلنا وأن التقصير يكون والعملاً في هذا الوقت، وأن العبرة في تحرى الضرر وتقدير التعويض هي بسعر السلعة في هذا التاريخ لأن ما قرره الحكم من ذلك هو قضاء لطلبي في هذا الخصوص يتميز عن قضائه التمهيدى بتحقيق السعر ويكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً.

**\* الموضوع الفرعي : أحكام غير جائز الطعن فيها :**

**الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١**

الحكم بتعيين خبير لفحص أرباح الممول ليس حكماً فاصلاً في موضوع الدعوى فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

**الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٥١/٢/٨**

إن ما حرمته الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من قانون إنشاء محكمة النقض إنما هو رفع طعن مستقل عن الأحكام التحضيرية أو التمهيدية انخفض قبل الفصل في الموضوع، أما متى صدر الحكم في الموضوع فللمتظلم من الحكم التحضيرى أو التمهيدى انخفض أن يطعن في هذه الأحكام بطريق النقض مع طعنه في الحكم الصادر في الموضوع.

**الطعن رقم ١٣٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٩**

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدعوى على أن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ منوط بالبدء في التنفيذ وأن التنفيذ لم يكن قد بدئ فيه فقضاؤه في

المطروح برفض الدعوى لا يغير من حقيقة كونه حكماً صادراً في مسألة إختصاص نوعي مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٤ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٤/١/١٩٥١

تقضى المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض والإبرام بأن الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا إستئناف أحكام المحاكم الجزئية في مواد وضع اليد لا يجوز إلا إذا كانت الأحكام المطعون فيها مبنية على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه صادراً في دعوى وضع يد وكان مبني أسباب الطعن فيه هو غموضه وتناقضه وقصوره في التسبيب وخطوه في الإسناد كانت هذه الأسباب جميعاً غير مقبولة، إذ هي ليس مما يجوز التحدى به في الطعن على الحكم.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥١

الأحكام الصادرة من محاكم ابتدائية في قضايا إستئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسألة إختصاص بحسب أحكام المادة ١٥ لا تلتحق ترتيب المحاكم قبل العمل بقانون المرافعات الجديد، لا يجوز الطعن فيها بالنقض إلا فيما قضت به في ذات مسألة الإختصاص، على أن يكون مبني الطعن الحقاً في تطبيق القانون أو تأويله لا لبطان الإسناد.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في نزاع بين طرفي الخصومة قام على تقدير قيمة الدعوى وما إذا كانت تدخل في النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي حكماً إنتهائياً أو لا تدخل فيه وبالتالي ما إذا كان الحكم جائزاً إستئنافه أو غير جائز - مع التسليم بإختصاص القاضي الجزئي بنظر الدعوى في الحالتين - فإنه لا يجوز الطعن في الحكم وفقاً لنص المادة ١٠/٢ من قانون محكمة النقض بإعتباره صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية في مسألة إختصاص بحسب نوع القضية. وإذن فإذا أقام المدعي دعواه أمام المحكمة الجزئية مطالباً بالحكم بقيمة حصته الميراثية في أجرة أطيان كان قد إستأجرها المدعى عليه من مورثيهما وفسخ العقد وتسليم العين المؤجرة لدفع المدعى عليه بأن المؤجرة باعت له العين المؤجرة وتنازلت له عن الأجرة ولقد ورقة بذلك موقفاً عليها منها فطعن المدعي فيها بالتزوير وقضت محكمة الدرجة الأولى برفض دعوى التزوير وبصححة الورقة فلما إستأنف المدعي دفع المستأنف عليه بعلم جواز الإستئناف إستناداً إلى أن دعوى التزوير الفرعية تتبع الدعوى الأصلية في نصابها وأن قيمة هذه الدعوى أقل من النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي حكماً إنتهائياً نقضت محكمة الدرجة الثانية برفض هذا الدفع وبقبول الإستئناف

إستاداً إلى أن العبرة في التقدير هي بقيمة ما ورد في الورقة المطعون فيها وهي بما إشمئلت عليه من تخالص عن الأجرة وإقرار بيع الأطنان الموزجة تزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي لأنه لا يجوز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٩ مكتوب فني ٢ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٥٠

الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لبطلان حتى به بحجة القصور في التسبب عملاً بنص المادة العاشرة من قانون محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ١٩ مكتوب فني ٢ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٥١

المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض لا تجيز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة المواد الجزئية في دعوى وضع اليد إلا لمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله، وإذن لمعي كان الحكم المطعون فيه - وهو صادر من محكمة ابتدائية في استئناف حكم محكمة المواد الجزئية في دعوى منع تعرض - قد صدر قبل العمل بقانون المرافعات " الجديد " فلا تنطبق عليه المادة ٤٢٥ من هذا القانون التي أوجدت سبيلاً للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجوداً من قبل ومن ثم لا يقبل الطعن فيه لحطئه في الإسناد ولقصور أسبابه.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٩ مكتوب فني ٢ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥١

معي كانت الدعوى هي دعوى مستعجلة أقامها المطعون عليه بوصفه مستأجراً على الطاعن - مجلس بلدي - طالبا الحكم بصفة مستعجلة بفض الأختام التي وضعها هذا الأخير على أبواب العين الموزجة - دار للسینما والتمثيل - عند انتهاء مدة العقد المبرم بينهما وإسرداد حيازته لها وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه من قبل وكان الطاعن من جانبها قد أقام دعوى فرعية طالبا الحكم بصفة مستعجلة بطرد المطعون عليه من العين والتسليم استناداً إلى أن العقد المبرم بينهما هو ترخيص في استغلال مرفق عام وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بفض الأختام وبرد الحيازة للمطعون عليه، وفي الدعوى الفرعية بعدم الاختصاص تأسيساً على أن المرافق ذات الصفة التجارية أو الاقتصادية لا تعتبر مرافق عامة وأن العين الموزجة من الطاعن إلى المطعون عليه لا تعتبر مرفقاً عاماً وإن دعوى الطرد إنما تخص بنظرها المحكمة الابتدائية النوط بها تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكانت طلبات المطعون عليه في دعواه من قبيل الإجراءات الوقفية التي يخص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة كان ما ينمى الطاعن على الحكم من خطأ في تكييف العلاقة القانونية بينه وبين المطعون عليه بأنها ناشئة عن عقد إيجار مع أنها في حقيقتها ترخيص في استعمال مرفق عام هذا الخطأ يفرض حصوله ليس إلا خطأ في تقدير وتأي عاجل للنزاع اقتضته ضرورة الفصل في

الإجراء الوقتي المطلوب ولا تأثير له على أصل الحق الذي يبقى سليماً للطرفين أن يناضلا فيه لدى المحكمة المختصة بالفصل فيه ويقع على كاهل من استصدر الحكم بهذا الإجراء المؤقت مسؤولية التنفيذ به أن ثبت فيما بعد أن الحق لم يكن في جانبه ومن ثم لا يكون هذا الخطأ على فرض حصوله سبباً للطعن عملاً بالمادة ٩٥ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض.

#### الطعن رقم ١٤١ لسنة ١٩ مكنب قنى ٢ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٥١/٣/٨

- يشترط لقبول الطعن بطريق النقض في الحكم الإنتهائي لفصله في نزاع خلافاً لحكم سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه وفقاً للمادة ١١ من قانون إنشاء محكمة النقض - يشترط أن يكون موضوع الدعوى وسببها واحداً. وإذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن الحكم الابتدائي إذ قضى بنبوت ملكية المظنون عليه الأول حصته الميراثية في المنزل موضوع النزاع، قد أقام قضاءه على أن هذا المنزل كان مملوكاً لآخر كما لآخر باعته إلى مورثة المظنون عليه الأول والطاعن بمقصد لم يسجل أثبت تاريخه وأنها وضعت اليد عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية فاستأنف الطاعن هذا الحكم، وأنشاء نظراً الاستئناف طعن بالتزوير في الشهادة الرسمية الدالة على تاريخ إثبات عقد البيع المقول بصدوره إلى المورثة، وقضى برد وعلان هذه الشهادة لتزويرها، ثم قضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف - فإن الطعن في هذا الحكم الأخير استناداً إلى أنه مخالف للحكم الصادر في دعوى التزوير يكون على غير أساس متى كان الحكم المظنون فيه لم يقم قضاءه بملكية المورثة على أساس أنها كسبت ملكية المنزل بموجب العقد الذي ثبت في دعوى التزوير أن الشهادة الرسمية الدالة على إثبات تاريخه مزورة، وإنما أقام قضاءه على ما ثبت للمحكمة من التحقيق الذي أجرته من أن المورثة كسبت الملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وكان الثابت من الحكم أنه وإن كان قد أشار إلى الشهادة الرسمية سالفة الذكر وإنما أشار إليها ليعزز ما قرره شهود المظنون عليه الأول في التحقيق من أن وضع يد المورثة كان بنية التملك لشراؤها المنزل بعقد أثبت تاريخه.

- العيب في التسبب لا يصلح سبباً لنقض حكم صدر قبل العمل بقانون المرافعات الجديد من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة جزئية. وإذن فما يكون قد شاب الحكم المظنون فيه من عيب في التسبب لاستناده إلى الشهادة المشار إليها بعد أن قضى بتزويرها، ليس من الأسباب التي تجيز الطعن فيه.



الطعن رقم ١٤٥ لسنة ١٩ لسنة ١٠٣١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١

- المادة ١٠ من قانون إنشاء محكمة النقض لا تجيز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في دعاوى وضع اليد إلا لمخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله، وإذن لمعى كان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد فإن المادة سالفة الذكر هي التي تسرى عليه ومن ثم لا يقبل الطعن فيه استنادا إلى أنه قد أحصل بحق الطاعنة في الدفاع إذ لم يرد على طلبها انتقال المحكمة للمعانية وأنه خالف مؤدى الحكم التمهيدى السابق صدوره من نفس المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق.

- متى كان الحكم السابق صدوره في نفس الدعوى هو حكم تهيدي لم يفصل فصلا قاطعا في أى وجه من أوجه النزاع فيها فإنه لا يجوز التمسك في هذه الحالة بنص المادة ١١ من قانون إنشاء محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٥١

الأحكام الصادرة من محاكم ابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية قبل العمل بقانون المرافعات الجديد، لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض لقصور أسبابها عملا بنص المادة العاشرة من قانون إنشاء محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ٥/٤/١٩٥١

مضى كان الحكم قد صدر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد من محكمة ابتدائية متعقدة بهيئة استئنافية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وفي غير مسألة اختصاص مما نص عليه في المادة العاشرة من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون مقبولا عملا بالمادة المذكورة، وأما التحدى بالمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات الجديد فمردود بأن هذه المادة إذ أجازت الطعن في أحكام المحاكم الابتدائية الصادرة في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة العاشرة من المرسوم سالف الذكر فإنها بذلك تكون قد أوجدت سبيلا للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجودا من قبل ومن ثم يسرى في هذه الحالة حكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد التي استتت من مريان أحكامه ،، القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو متشعبة لطريق من تلك الطرق ،، وينبى على ذلك عدم جواز تطبيق المادة ٤٢٥ من هذا القانون على الطعن لصدور الحكم المطعون فيه تاريخ العمل به ولا عبرة بتاريخ إعلانه.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣١

معى كان الحكم قد صدر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد من محكمة ابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية فى قضية ليست من قضايا وضع اليد ولى غير مسألة اختصاص مما نص عليه فى المادة العاشرة من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون مقبولا عملا بالمادة المذكورة ولا يرد على هذا بأن المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات الجديد أجازت للطعن فى أحكام المحاكم الابتدائية الصادرة فى استئناف أحكام محاكم المراد الجزئية فى غير الأحوال المنصوص عليها فى المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر، ذلك لأن هذه المادة أوجدت سبيلا للطعن فى تلك الأحكام لم يكن موجودا من قبل ومن لم يسرى عليها حكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد التى استتنت من مبران أحكامه ،، القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ،، وينبنى على ذلك عدم جواز تطبيق المادة ٤٢٥ من هذا القانون على الطعن لصدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل به.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٢

إذا كان الحكم المطعون فيه حكما قطعيا فرعيا قضى بعدم جواز إستئناف حكم ابتدائي فصل فى نزاع الغير أثناء نظر الدعوى، وهو ما إذا كان يبرز أو لا يبرز إلزام مصلحة الضرائب بتقديم الملف الفردى للممول وقضى بالإلزام مع غرامة تهديدية فى حالة عدم التنفيذ، فهو - والحالة هذه - لم ينة الخصومة الأصلية أو جزء منها، وإنما قضى بإجراء فيها. واحتواؤه على الغرامة التهديدية ليس من شأنه أن يجعل هو أو الحكم الإستئنالى المطعون فيه حكما وقتيا فى معنى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات، ومن ثم فإنه - وقد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد - لا يبرز، عملا بالمادة المشار إليها، الطعن فيه إستقلا بطريق النقض قبل الحكم فى الموضوع.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٩

الحكم الصادر إنتهائيا من محكمة المواد الجزئية والذى لم يفصل فى نزاع على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم عن نفس الموضوع لا يبرز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٥٢/١/١٠

الحكم القاضى بقبول الإستئناف شكلا، الصادر قبل العمل بقانون المرافعات الجديد من محكمة ابتدائية فى إستئناف رفع عن حكم صدر من محكمة جزئية فى قضية ليست من قضايا وضع اليد ولا فى مسألة اختصاص، لا يبرز الطعن بطريق النقض فيه ولا فى الحكم التمهيدى السابق صدوره، لا إستقلا عملا

بالمادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض ولا تبعاً للحكم النهائي الصادر في أصل الدعوى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد، عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من هذا القانون.

#### الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٧

إنه يبين من نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع رسم إجراءات خاصة للمنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام القانون المذكور من حيث الاختصاص إذ جعله للمحكمة الابتدائية مهما كان نصاب الدعوى ومن حيث إجراءات التقاضي إذ أجاز تقديم الطلب وإبلاغ طرفي الخصومة مضمونه وتاريخ الجلسة بكتاب مسجل يعلم الوصول ومن حيث طرق الطعن إذ قرر أن الحكم الذي يصدر في النزاع يكون نهائياً غير قابل لأي طعن خلافاً للحكم الذي صدر للحكم في غيبته أن يطعن فيه من طريق المعارضة ولا يجوز لأي الخصم أن يستأنف الحكم أو أن يطعن فيه بالنقض ذلك أن الشارع رأى أن الفرض من الأحكام التي سنّها لتخفيف أزمة للسكن لا يتحقق إلا بسرعة حسم المنازعات الناشئة عنها لتستقر الأوضاع على وجه الاستعجال وأن هذا يقتضي أن لا تكون هذه المنازعات خاضعة في إجراءاتها ونظرها وطرق الطعن فيها للقواعد المقررة في قانون المرافعات ومتى كان النص صريحاً في إطلاقه فلا يصح تعديده عن طريق الاجتهاد. أما القول بأن الشارع لم يقصد بالمادة ١٥ من القانون المشار إليه منع الطعن بطريق النقض لأن هذا الطعن لم يكن جائزاً في الأحكام الإنتهائية الصادرة من المحاكم الابتدائية وفقاً لقانون إنشاء محكمة النقض الذي كان معمولاً به وقت صدور قانون إبطال الأماك لم تكن تشمل عبارة " أي طعن " الواردة في المادة ١٥ منه، هذا القول مردود بأنه إذا كان الطعن بطريق النقض غير جائز في جميع الأحكام التي تصدر في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون فإنما يرجع هذا إلى ما نصت عليه المادة ١٥ المشار إليها من جعل الفصل في المنازعات الناشئة عنه من اختصاص إحدى الدوائر بالمحكمة الابتدائية مهما كانت قيمة الدعوى ومن علم جواز الطعن في أحكامها ولولا هذا النص خضعت هذه الأحكام للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيها بكافة طرق الطعن العادية وغير العادية وأما ما يثيره المظان من أن المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ والتي تجيز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بمقتضى إنتهائية قد عدلت أحكام الفقرة الرابعة من المادة ١٥ المشار إليها فمردود بأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إنما هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعبر إستثناء من أحكام قانون المرافعات فلا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا المعنى من المادة ٤٢٥ مرافعات ذلك أن النص العام لا يعلو ضمناً النص الوارد في

قانون خاص. ومن ثم يكون الطعن بطريق النقض فيما قضى به الحكم المطعون فيه من إخلاء العين المزجرة وتسليمها غير جائز.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢١

إن قضاء محكمة النقض قد جرى بأن الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض على أساس أن قانون المرافعات المختلط وهو الذى يحدد ما إذا كان الحكم الذى صدر لى ظلك يجوز الطعن فيه بطريق النقض أم لا. لم يكن يجوز الطعن بالنقض فى الأحكام المدنية الصادرة من المحاكم المختلطة ولا يغير من هذا النظر أن مبنى الطعن هو أن الحكم المختلط المطعون فيه صدر على خلاف حكم نهائى سبق صدوره من محكمة وطنية متى كان الحكم المطعون فيه وقت صدوره غير جائز الطعن فيه بطريق النقض لأى سبب من الأسباب المنصوص عليها فى المادتين ٤٢٥ و ٤٢٦ من قانون المرافعات ولهذا يكون الحكم لهم بملغضى الحكم المطعون فيه قد كسبوا حقاً فى وضع قانونى لا يصح المساس به من غير نص صريح فى قانون المرافعات الذى حل محل قانون المرافعات الملغى ولما كان هذا النص لا وجود لـ فإن الدفع بعدم جواز الطعن يكون فى محله.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز إستئناف الحكمين الابتدائين الصادر أولهما بالإحالة على التحقيق وثانيهما بقبول معارضة مورث المطعون عليهم شكلاً فهو لذلك لا يعتبر منها للخصومة كلها أو بعضها ولما كان هذا الحكم قد صدر فى ظل قانون المرافعات الجديد فإن الطعن فيه بالنقض لا يجوز إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ومن لم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٢

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة ابتدائية فى نزاع نشأ عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز على ما جرى به قضاء محكمة النقض وفقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من هذا القانون.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢١

الحكم برفض وقف دعوى الرىع لأن النزاع الذى أثاره المدعى عليه فى ملكية المدعى للعين نزاع غير جدى هو حكم لا يقبل الطعن استقلاً وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات، ذلك لأن المادة المذكورة إنما استنتت من الأحكام القطعية التى لا تنهى الخصومة كلها أو بعضها الحكم بوقف الدعوى إذ جازت الطعن

ليه استقلالاً، الأمر الذى يفيد سريان المبدأ العام الذى تقرره المادة على الحكم برفض وقف الدعوى، إذ فضلاً عن أن هذا هو مدلول النص، فهو متفق مع حكمته التشريعية، يضاف إلى ذلك أن الحكم الذى يقضى برفض وقف دعوى الربيع لما أثر فيها من نزاع فى ملكية المدعى هو حكم غير منه للخصومة لأن الخصومة التى تشير إليها المادة ٣٧٨ مرافعات ليست هى كل نزاع يثار فى الدعوى بل هى الخصومة الأصلية المرددة بين الخصمين والتى هى فى الدعوى الحالية المطالبة بالربيع وهو طلب لم يس بعد.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٣

لما كان الطعن بالنقض لا يجوز وفقاً للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات إلا فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو من المحاكم الابتدائية بصفة إنتهائية، وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة ابتدائية فى موضوع منالضفة فى توزيع وكان قابلاً للإستئناف وفقاً للمادتين ٧٤٣، ٧٤٤ من قانون المرافعات إذ كان المبلغ المتنازع فيه يزيد على النصاب النهائى للمحكمة الابتدائية ويبدأ معاد إستئنافه من تاريخ صدوره وهذا المعاد هو عشرة أيام وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات التى تنص على أن يكون المعاد عشرة أيام فى المواد المستعجلة والمواد التى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ومنها مواد المناقصات وفقاً للمادة ٧٤٢ من قانون المرافعات وكانت الطاعة لم ترفع إستئنافاً من الحكم بل فوتت معاد إستئنافه وطعن فيه بالنقض - لما كان ذلك فإن الطعن على الحكم المذكور بطريق النقض يكون غير جائز.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ٣/٥/١٩٥٣

الحكم الصادر من محكمة الإستئناف برفض الدفع بعدم قبول دعوى مصلحة الضرائب وبقبولها شكلاً لرفعها فى المعاد هو حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها بل هو مجرد إيدان يافتتاح الخصومة ومماعها وعلى ذلك لا يجوز الطعن فيه إستقلالاً وفقاً لتصريح نص المادة ٣٧٨ مرافعات ولا يعرض على هذا بأن الحكم المذكور ليس حكماً صادراً قبل الفصل فى الموضوع بل هو حكم أنهى الخصومة التى طرحت على محكمة الإستئناف بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى - لا محل لهذا الإعراض لأن الخصومة التى ينظر إلى إنتائها وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات ليست هى الخصومة التى تثار عرضاً بشأن دفع شكلى بل هى الخصومة الأصلية المرددة بين الخصمين، وهى لاشك لم يبدأ بمماعها بعد بل أصبح لطلاب التصجيل - بعد صدور الحكم المطعون فيه - أن يدعوا محكمة أول درجة للبت فيها دون حاجه إلى تصريح محكمة الاستئناف بذلك - كما أن قضاء الحكم المطعون فيه يانزاه من خسر المسألة الفرعية بمصرفات الإستئناف لا يفيد أنه أنهى خصومة موضوعية.

الظعن رقم ١٢٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٥

مى كان الحكم المطعون فيه لم يقض إلا برفض الدلع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير دى صفة و بقبولها لأنه يكون حكما صادرا قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه على إستقلال وذلك وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرات.

الظعن رقم ١٦٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢

لا يجوز الطعن بطريق النقض فى الحكم أو القرار الصادر بتصحيح حكم صدر من محكمة الاستئناف المختلطة، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض تأسيسا على أن قانون المرافعات المختلط لم يكن يحجز هذا الطعن، ولما كانت المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات الجديد تحجز الطعن فى القرار الصادر بالتصحيح بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح امتنع الطعن على القرار أو الحكم الصادر بالتصحيح بطريق النقض تما إذا كان الحكم المصحح قد صدر من محكمة الاستئناف المختلطة.

الظعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٣

مى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٩ من محكمة ابتدائية بصفة نهائية ولم يكن يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملا بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا، ولا محل للتحدى بما جاء بالمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات الجديد والتي كانت سارية عند التقرير بالطعن قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ ذلك أن هذه المادة أوجدت سبيلا جديدا للطعن فى أحكام المحاكم الابتدائية لم يكن موجودا من قبل ومن ثم يسرى فى هذه الحالة حكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد وينبى على ذلك عدم جواز تطبيق المادة ٤٢٥ من هذا القانون على الطعن المذكور لصدر الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل به.

الظعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٣

الحكم الذى يقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبإخصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى وبإحالة الأوراق عليها للفصل فيها هو حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع وغير منه للخصومة ولو فى بعضها، فلا يجوز الطعن فيه على إستقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرات.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢

لما كانت المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات لا تجيز الطعن في القرار الصادر برفض التصحيح على إستقلال وكان الحكم الذي طلب تصحيحه صادراً من محكمة الإستئناف المختلطة فهو غير قابل للطعن فيه بطريق النقض، ومن ثم فلا يجوز تبعاً للطعن بالنقض في القرار الصادر برفض تصحيحه.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٢٥٧ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٣٠

مضى كان الحكم المطعون فيه قد انصرف لقضائه على رفض التظلم المرفوع من الطاعنين عن قضاء محكمة أول درجة بشمول حكمها بالنفاذ للعجل دون أن يتصدى لموضوع النزاع، وكان بهذا الوصف لا يعتبر حكماً منها للخسومة كلها أو بعضها فإنه لا يجوز الطعن فيه استقلاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ولا يغير من هذا النظر أن القانون أجاز في المادة ٤٧١ مرافعات للمحكوم عليه أن يتظلم استقلاً من وصف النفاذ أمام محكمة لاني درجة إذا كانت محكمة أول درجة قد أمرت به في غير حالات وجوبه أو جوازها، ذلك لأن هذا النص قد ورد على خلاف الأصل المقرر بالمادة ٣٧٨ مرافعات فلا يجوز القياس عليه لإجازة الطعن بطريق النقض في الحكم الذي يصدر في التظلم من وصف النفاذ.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤

لما كانت الأحكام الصادرة في موضوع الدعاوى التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ غير قابلة لأي طعن وفقاً لنص المادة ١٥ منه، فإنه لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض ولا في الدفوع المقدمة فيها مثل الدفع بطلان التكاليف بالحضور، إذ يسرى عليها ما يسرى على الأصل.

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٥٥/١/١٣

مناطق جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الكلية وفقاً للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات قبل التعديل الذي صدر به القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ أن تكون هذه الأحكام قد صدرت من المحاكم المذكورة بصفة نهائية أو في استئناف أحكام المواد الجزئية، فإذا كان الحكم قد صدر من المحكمة الكلية بصفة ابتدائية وأصبح نهائياً لقوات معاد استئنافه امتنع على أشكركم عليه الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٤

جوز قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وذلك وفقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من هذا القانون.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٥

مضى كان ما ينمى الطاعن على القرار الصادر برفع الحجر عن المظعون على الأول هو القصور فى التسبب ومخالفة الطابت بالأوراق فإن هذا النعى يكون غير مقبول لأن نص المادة ١٠٢٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الذى كان معمولا به وقت صدور هذا القرار كان يقصر الطعن بطريق النقض على مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه أو تأويله.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٩٧ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٧

مضى كانت محكمة الاستئناف قبل أن تفصل فى موضوع النزاع بالحكم المظعون فيه أصدرت حكما سابقا قضى بجزاء الاستئناف وعدم اختصاص دائرة الإيجارات وبوقف تنفيذ الحكم الابتدائى حتى يفصل فى الموضوع ولم يقرر إحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة أو إلى الدائرة المختصة، وكان تقرير الطعن لا يتضمن طعنا على هذا الحكم، فإنه لا يجوز للطاعن التكلم فيه تطبيقا لنص المادة ٤٢٩ من المرافعات التى توجب أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الحكم المظعون فيه وتاريخه وإلا كان باطلا وليس فى باب النقض فى قانون المرافعات نص مماثل المادة ٤٠٤ التى تقضى بأن استئناف الحكم فى موضوع الدعوى يستتبع حتما إستئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة.

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١١

لما كان الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه وفقا لنص المادة ٣٦٧ من المرافعات متماثا للحكم الذى يفسره ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على عدم جواز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم المختلطة فإن الحكم المظعون فيه إذ صدر من محكمة الاستئناف الوطنية فى دعوى تفسير حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة يكون غير قابل للطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٩٨ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٢

حكم الإحالة إلى محكمة أخرى وإن جاز الطعن فيه بطريق النقض إستقلا ما لم يمنع القانون من ذلك بنص صريح كما هو الشأن فى المادة ٥٠ من المرافعات أو يكون الطعن متماثا لاتفاق الخصوم على الإحالة متى صح هذا الاتفاق وفقا لنص المادة ١٣٦ من المرافعات - إلا أن الأصل فى جواز الطعن فى الحكم الصادر بالإحالة مؤسس على خروج الدعوى من ولاية المحكمة الصادر منها الحكم، ولا يكون لهذا الأصل وجود إذا خرجت الدعوى من ولايتها بقضائها بعدم الاختصاص فإذا أحالت الدعوى مع قضائها بعدم الاختصاص وفقا لنص المادة ١٣٥ من المرافعات فإن الأمر بالإحالة هنا يكون قد ورد على خصومة انتهت فعلا أمام



الحكمة بالحكم بعدم الإختصاص وكل ما تفيد هذه الإحالة أن تستبقى الخصومة بحالتها أمام المحكمة اأصل لها تفاديا من تجديد إجراءات مبتدأة وهذا الأساس مغاير للأساس الذى بنى عليه الأصل فى جواز الطعن فى حكم الإحالة لتعلقه بإجراء غير بات فى الخصومة كلها أو بعضها كما لا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم فى موضوع الدعوى وفقا للمادة ٣٧٨ من المآلات.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦٢٤ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩

مى كان الحكم قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد ومن محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية فهو قابل للطعن بطريق النقض وفقا للمادة ٤٢٥ من المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٢ ولا يحول دون ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت وحكم فيها ابتدائيا واستؤنفت فى ظل قانون المرافعات القديم.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦٤٤ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩

مى كان الحكم المطعون فيه قد التصر على رفض طلب وقف النفاذ دون التصدى لموضوع النزاع فإنه لا يعبر منها للخصومة كلها أو بعضها، ولا يجوز الطعن فيه بطريق النقض استقلا عملا بالمادة ٣٧٨ من المآلات.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٥

مى كان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى نزاع خاص بقرار لجنة التقدير لم يصدر منها بصفة انتهائية بل صدر قابلا للطعن فيه بطريق الاستئناف وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى تجيز استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى النزاع الذى يرد على قرار لجنة التقدير أيا كانت قيمة النزاع فإن الطعن فيه بطريق النقض مباشرة لا يكون غير جائز.

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٥

مى كان الممول قد رفع دعواه بوصفها معارضة فى قرار لجنة التقدير وطلب فيها أصليا الحكم بإبطال الإجراءات واحتياطيا الحكم بأن حساباته صحيحة وأن أرباحه هى كالواردة فى إقراراته، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض طلب البطلان وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للنظر فى موضوع المعارضة يعبر فى خصوص هذه الدعوى حكما صادرا قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى به الخصومة " وهى النزاع فى التقدير " فلا يجوز الطعن فيه على استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ من المآلات.

**الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١**

مضى كان الحكم صادراً فى الإدعاء بالتزوير الذى أثاره الشفيع توصلاً لإثبات ما تمسك به من بطلان الحكم المستأنف القاضى بسقوط حقه فى الشفعة وبالتالي قبول إستئنافه شكلاً وكان هذا النزاع بطبيعته نزاعاً عارضاً لا تنتهى به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها، فإنه لا يجوز الطعن فى الحكم الصادر فى الإدعاء بالتزوير استقلاً إلا عند صدور الحكم فى موضوع الدعوى وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات التى قصدت إلى أن الخصومة التى ينظر إلى إنتهائها وفقاً لهذا النص هى الخصومة الأصلية المتحددة بين طرفيها لا تلك التى تثار عرضاً بشأن دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها.

**الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥**

إغفال محكمة الموضوع سهواً الفصل فى طلب من الطالبات ليس سببا من أسباب الطعن بطريق النقض.

**الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٥**

الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية والوقف يكون جائزاً فى الأحكام والقرارات الصادرة فيها من المحاكم الابتدائية بهتة استئنافية فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات وفى أى حكم نهائى إما كانت المحكمة التى أصدرته فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٤٢٦ من ذلك القانون. فإذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية فى استئناف حكم محكمة جزئية بتقرير نفقة - وليس فى قضية من قضايا وضع اليد ولا صادراً فى مسألة اختصاص ولا فصل فى نزاع خلافاً لحكم سابق - فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز طبقاً للمادتين سابقتي الذكر.

**الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣**

مضى كان القرار المطعون فيه صادراً من إحدى المحاكم الابتدائية بهتة استئنافية فى مادة من مواد الولاية على المال فإن الطعن بالنقض فى هذا القرار يكون غير جائز ذلك أنه وإن كانت المادة ١٠٢٥ مرافعات قد تضمنت أحكاماً خاصة بالطعن بالنقض فى مسائل الولاية على المال إلا أنه فيما عدا ما نصت عليه هذه المادة تظل الأحكام العامة فى الباب الثانى عشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات هى الواجبة الإلتزام على ما تقتضى به المادة ١٠١٧ من هذا القانون ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٤٢٥ والمادة ٤٢٥ مكرراً من قواعد عامة للطعن بالنقض فى أحكام محاكم الإستئناف والمحاكم الابتدائية بهتة استئنافية فإنها تظل هى الواجبة التطبيق فى مسائل الولاية على المال.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧

لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا إستئناف المحاكم الجزئية طبقاً للمادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات بسبب مخالفته القانون في قبالة بما لم يطلبه الخصوم أو مخالفته رأى فقهاء الشريعة الإسلامية عن حكم رجوع الشهود عن شهادتهم وعن حكم شهادة السامع أو لمخالفة الثابت بالأوراق أو لقصوره أو لبنائه على إجراءات مخالفة للقانون بعدم تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤

لما كان الحكم الصادر في الدفع بعدم اختصاص دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية لأن العقد أساس الدعوى ليس في حقيقته عقد إيجار هو حكم صادر في نزاع خارج عن نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، وكان هذا الحكم وفقاً لما جرى عليه قضاء محكمة النقض قابلاً للطعن فيه بطريق الاستئناف، فإنه لا يجوز الطعن فيه ابتداء بطريق النقض وفقاً لنص المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١

قضاء المحكم المطعون فيه - وهو صادر من محكمة ابتدائية في إستئناف حكم جزئى - باستئناف المحكم الجزئية لسلطتها بما يجعل نظر الدعوى أمامها بعد إحادتها إليها غير جائز - هذا القضاء لا يحتر فصلأ في مسألة من مسائل الاختصاص بحسب نوع القضية أو بسبب عدم ولايتها بما يبرر الطعن بالنقض عملاً بالمادة ٤٢٥ مرافعات مكررة.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٦

إذ نص الشارع في المادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات على جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا إستئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد، وقصر هذا الطعن على حالة مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله دون حالتي البطلان في الحكم أو في الإجراءات إنما أراد بذلك التخصيص ما يكون من مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله في خصوص وضع اليد بالذات دون ما يكون متعلقاً بما قد يقع في سائر الدعاوى فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الدعوى دعوى منع التعرض قد بنى قضاءه على أن الطاعن بصفته حارساً ليس له أن يرفع الدعاوى العينية العقارية أياً كان نوعها حتى لو كانت متعلقة بالأموال الموضوعة تحت الحراسة، فإن الطعن على الحكم بالنقض لا يكون متعلقاً بموضوع وضع اليد بالذات ومن ثم - وعلى الطعن ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون الطعن جائزاً قانوناً.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٦

مضى كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على بطلان كل إتفاق على أجرة تجاوز الحد الأعلى الجائز قانوناً، فإن لازم ذلك هو عدم الإعتداد بالشروط الذى يرد فى عقد الإيجار متضمناً الإتفاق على الأجرة التى تزيد عن الحد الأعلى المقرر بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون ٥٥ سنة ١٩٥٨. وإذا طرح الحكم هذا الشرط فى شأن تحديد أجرة العين موضوع النزاع فإنه بذلك يكون قد قضى فى منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين الملحقة به، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون غير قابل للطعن عليه بالإستئناف طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المذكور.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٢٣ بتاريخ ٦/٧/١٩٦٦

مضى كان الحكم المطعون فيه " الصادر بندب خير " لم يقطع فى وقوع الخطأ من جانب الطاعن " المدين " فى تنفيذ التزامه، ولم يتم ضابطاً محدداً يتخذ أساساً لتقدير الضرر. وكان تحقيق عناصر التعويض لا يفيد بذاته إستبعاد مناقشة ركن الخطأ أو رفض ما عسى أن يكون الطاعن قد عرضه من إستعداده للتنفيذ العيني لإستحالة هذا التنفيذ أو لعدم جدية العرض. فإن النعى على الحكم فى ذلك هو مما لا يجوز النظر فيه.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٦

مضى إقتصر الحكم على القضاء برفض الدفع بسقوط الخصومة ولم يمه الخصومة كلها أو بعضها لأنه وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع

للطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٦

لا تجيز المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من أحكام الابتدائية بهيئة إستئنافية لمخالفة قواعد الإختصاص إلا إذا خالف الحكم قاعدة من قواعد الإختصاص المتعلق بوظيفة المحاكم.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٦

النعى بالقصور فى السبب لا يجوز الطعن به أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة من أحكام الابتدائية بهيئة إستئنافية خروجه عن الأحوال المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٧١٥ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٦٦

الحكم الاستثنائي الذي قضى برفض الدفع بسقوط الخصومة وإعادة الدعوى محكمة أول درجة للفصل فيها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها، بل هو مجرد إبدان لإعادة التنازع للخصومة والمسير فيها، وعلى ذلك لا يجوز - على ما جرى به من قضاء محكمة النقض - الطعن فيه على استقلال وفقاً لصريح نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات. ولا يعترض على ذلك بأن هذا الحكم أنهى الخصومة التي طرحت على محكمة الاستئناف بشأن الدفع بسقوطها، لأن الخصومة التي ينظر إلى إنهاؤها وفقاً للمادة ٣٧٨ مرافعات هي الخصومة الأصلية المزدوجة بين الطرفين.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٩٣٨ بتاريخ ١٢/١٥/١٩٦٦

الحكم بعدم اختصاص المحكمة يقوم في أساسه على إنكار سلطة المحكمة في الفصل في نزاع معين، أما الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فإنه يتصل بشروط سماح الدعوى ذاتها ويقوم بإنكار حق الخصم في اللجوء إلى القضاء للفصل فيه بحكم حاز حجية الأمر المقضي حتى ولو كانت المحكمة مختصة بنظر هذا النزاع. فإذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة جزئية وقد قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم صادر من المحكمة الابتدائية فإن الحكم المطعون فيه لا يكون صادراً في مسألة اختصاص ولا في نوعي - حسبما يقول الطاعن - ومن ثم فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز عملاً بالمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ٢/٢٣/١٩٦٦

وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهي واجبة التطبيق في مسائل الولاية على المال - لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون هذه الأحكام صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة القضاة الابتدائية في استئناف مرفوع عن قرار صادر من محكمة مصر القديمة للأحوال الشخصية وقضى " أولاً " بوقف الطاعن وتكليف المعاون بترخيص من يصلح لكي يكون وصياً خاصاً لإدارة نصيب القصر في الغل المخلف عن المورث " ثانياً " باعتماد تقارير مكتب الخبراء واعتبار دفته مشغولة بمبلغ للقصر " ثالثاً " بإحالة الطاعن إلى النيابة الجنائية المختصة " رابعاً " بإحالة حساب سنة ١٩٦٠ إلى مكتب الخبراء وتكليفه بتقديم حساب ضمن سنة ١٩٦١ " خامساً " بإيداع موقوفات القصر فرع بنك مصر وهي أمور لا تتصل بولاية المحكمة، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز، ولا يغير من ذلك قول الطاعن أن محكمة الأحوال الشخصية لا اختصاص

لما في تعيينه مديراً للمحل التجاري، إذ أن القرار الصادر بتعيينه مديراً للمحل هو في جوهره قرار بتعيينه وصياً خاصاً لإدارته، وإختصاص المحكمة به لم يكن محل جدل ولم يعرض له الحكم المطعون فيه وبالتالي لم يتصل به نقضه حتى يقال إنه صادر في مسألة إختصاص متعلق بولاية المحكمة.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٧٧٣ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٦

وفقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الحكم الصادر في الموضوع، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم الإختصاص ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها فإن الطعن فيه بطريق النقض وعلى استقلال - أي كانت أسبابه ووجه الرأي فيها - يكون غير جائز.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٧٦٣ بتاريخ ١/١٢/١٩٦٦

مناط عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيابة وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية قبل تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ هو أن تكون الدعوى التي صدر فيها الحكم محل الطعن من دعاوى الحيابة التي يختص القاضي الجزئي بنظرها والحكم فيها ابتدائياً طبقاً للفقرة "١" من المادة ٤٧ من قانون المرافعات فإذا لم تكن الدعوى في حقيقتها من تلك الدعاوى فإن قضاء محكمة الاستئناف في استئناف الحكم الصادر فيها لا ينطبق عليه الخطر من الطعن الوارد في المادة الخامسة سالفة الذكر.

الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ٤/٢٠/١٩٦٦

وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهي واجبة التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية - لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون هذه الأحكام صادرة في مسألة إختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة الإسكندرية الابتدائية في استئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة باب شرقى الجزئية وقضى "أولاً" بإلغاء الحكم المستأنف فيها قضى به من عدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى نفقة الصغيرة القضاء بوقف السير فيها. "ثانياً" بالنسبة للاستئناف المقدم من والدة الصغيرة بزيادة نفقتها، وهي أمور لا تتصل بولاية المحكمة فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض، ولا يغير من ذلك ما دار في الدعوى من نزاع بشأن اختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى النفقة إذ النزاع متعلق بالإختصاص النوعي لا بولاية المحكمة.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٧

تنص المادة الأولى من المادة ٤٧ من قانون المرافعات على أنه " تختص محكمة المواد الجزائية كذلك بالحكم ابتدائياً في دعاوى الحيازة " وكانت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية - قبل تعديله بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ - تنص على أن " يكون الإختصاص في إستئناف أحكام محكمة المواد الجزائية في الدعاوى الحيازة حكمة الإستئناف ". وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها تنص على أن " جميع الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف في دعاوى الحيازة لا تقبل الطعن بطريق النقض ". فإن مؤدى هذه النصوص هو عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف في دعاوى الحيازة التي يختص قاضي المواد الجزائية بنظرها والحكم فيها ابتدائياً.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١/٣/١٩٦٧

لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا إستئناف الأحكام الجزائية إلا تكون هذه الأحكام صادرة في مسألة إختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة ابتدائية في إستئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة شئون العمال الجزائية وقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لعدم إنطباق قانون عقد العمل الفردي، وهو أمر لا يتصل بولاية المحكمة، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ٥/٧/١٩٦٨

إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية وكان لا يجوز وفقاً للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض في هذا الحكم إلا إذا كان صادراً في مسألة إختصاص تتعلق بولاية المحاكم أو مبنية على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله أو أن يكون هذا الحكم قد صدر خلافاً لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به. وكان ما يعنيه الطاعنان بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للمادة ٣٩٣ من قانون المرافعات لأن السيد رئيس الدائرة الذي أصدر الحكم المطعون فيه سبق أن أبدى رأيه في موضوع النزاع ذاته عند نظره إشكالا بين الخصوم أنفسهم - مما يجعل المحكمة في نظرهما غير مختصة بنظر النزاع - هو نبي متعلق بشخص القاضي وصلاحيته لنظر الدعوى وليس بالإختصاص الولاى للمحكمة التي يرأسها فلا يجوز من أجله الطعن في الحكم بطريق النقض، وكان ما يمامه الطاعنان بالسبب الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بما يطلبه الخصوم كما تناقش في قضائه وهما سببان يترجان عن

الحائزين سالفى البيان اللتين يجوز فيهما الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من أحكام الإبتدائية بهيئة إستئنافية، فإن الطعن فى الحكم المطعون فيه يكون غير جائز.

#### الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٦ مكتب قضاى ١٩ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٨

وفقاً للمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ والمادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ التى تبيح الطعن بالنقض فى القرارات الإنتهائية الصادرة فى مسائل الولاية على المال المبنية فيها، لا يجوز الطعن بالنقض فى الأحكام أو القرارات الصادرة من أحكام الإبتدائية بصفة إبتدائية.

#### الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ مكتب قضاى ٢٠ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١/٧/١٩٦٩

مضى كان ما أورده الحكم المطعون فيه من تبرير لقضائه " بإلغاء الحكم الإبتدائى فيما قضى به من علم قبول الدعوى وبقيوها " لا ينعنى أن يكون تقريراً قانونياً مؤداه أن لصاحب الشأن الذى لم يتم إخطاره بإجراءات نزع الملكية بخطاب موصى عليه يعلم الوصول الحق فى الإلتجاء إلى الأحكام المدنية، وإذا رب الحكم على عدم إخطار المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته قضاؤه بقبول الدعوى دون أن يقطع فى الخصومة الأصلية المتعلقة بذات الحق المطالب به والمردودة بين الطرفين والتى هى فى الدعوى الحالية بيان ما إذا كان الطعون ضده الأول يستحق تمويضا عن نزع ملكية العقار بأكمله أو عن المباني التى أقيمها فقط ومقدار هذا التمريض أو أنه لا يستحق تمويضا أصلا. وإنما رضى بقضائه إلى إعداد الدعوى للفصل فى موضوعها بعد أن يقدم الأخير تقريره، فإنه لا يكون أنهى الخصومة كلها أو فى شق منها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق.

#### الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٥ مكتب قضاى ٢١ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ٢/٤/١٩٧٠

تعديد أجرة المساكن من المسائل التى يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لنصه عليها فى المادة الرابعة منه، وإذا كانت المحكمة الإبتدائية قد قضت بخضوع العقار موضوع النزاع للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وتخفيض الأجرة الواردة فى عقود الطعون عليهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون، فإن حكمها يكون صادراً فى منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالمعنى المقصود فى المادة ١٥ منه، ويكون بالتالى غير قابل لأى طعن وفقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن - المؤجر - قد تمسك بالقرار المستأجرين بقرود الإيجار بأن الأجرة قد تم تخفيضها بنسبة ١٥ ٪ من إيجار المثل تنفيذاً للقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ وأن تكون المحكمة قد عرضت فى أسباب حكمها لهذا الدفاع ورفضت



الاعتداد بما ورد في هذه العقود، لما تبينه من مخالفته لأحكام القانون ذلك أن هذا الدفء لا يعدو أن يكون حجة ساقها الطاعن لتدعيم وجه نظره في انطباق القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ على العين المؤجرة وعدم خضوعها بالتالي للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم فإن بحث المحكمة لهذا الدليل وإطراحها له لا يغير من وصف المنازعة بأنها إجبارية، ولا يعتبر فصل المحكمة في هذا الدفء فصلاً في منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقبل الطعن وفقاً للقواعد العامة بل أنه فصل في صميم المنازعة الإجبارية التي قضت فيها المحكمة.

#### الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٩

مناط عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ هو أن تكون الدعوى التي صدر فيها الحكم على الطعن من دعاوى الحيازة التي كان القاضي الجزئي يخصص بنظرها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ٤٧ من قانون المرافعات السابق، فإذا لم تكن الدعوى في حقيقتها من تلك الدعاوى فإن قضاء محكمة الاستئناف في استئناف الحكم الصادر فيها لا يرد عليه الحظر من الطعن الواردة في المادة الخامسة مאלقة البيان.

#### الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٩

— رفض الدفء بطلان صحيفة تعديل الطلبات، يعتبر من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها، والتي لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

— مؤدى المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف، والأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في حالات وردت على سبيل الحصر وفي الأحكام الإنهائية أياً كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فإنه لا يجوز الطعن فيها بطرق النقض، وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها.

— إذا كان الحكم قد عرض للنزاع بين الطرفين حول اختصاص دائرة الإجراءات بنظر دعوى الطرد وانتهى إلى أن أرض النزاع هي أرض قضاء ولا تخضع للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، فإنه يكون قد قطع في

هذه المنازعة وأنهى الخصومة بشأنها وكان على الطاعنة أن تطعن فيه على استقلال في الميعاد، وإذ طعنت فيه مع الحكم الأخير - بعد الميعاد- فإن الطعن بالنسبة له يكون غير مقبول وكذلك السبب المتعلق به.

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٧١/٥/٤

إذا إتصر قضاء الحكم المطعون فيه على رفض طلب وقف النفاذ المعجل دون أن يقضى في موضوع النزاع، فإنه بهذا الوصف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر حكماً صادراً قبل الفصل في الموضوع، ولا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها، ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إستقلاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق المنطبقة على الطعن.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١٠٥١ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٦

مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع جعل الاختصاص في إستئناف أحكام محكمة المواد الجزئية في دعاوى الحيازة لحاكم الإستئناف ونص على أن جميع الأحكام الصادرة من هذه المحاكم في دعاوى الحيازة لا تقبل الطعن بطريق النقض، وأوجب المشرع على محاكم الإستئناف حين ألحى هذه المادة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣، وحين أصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الإستمرار في نظر قضايا إستئناف أحكام المحاكم الجزئية الصادرة في دعاوى الحيازة التي رفعت إليها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ والتي ترفع إليها من أحكام صادرة قبل العمل به، وذلك حتى يتم الفصل فيها نهائياً، كما نص على أن يكون الحكم الصادر منها غير قابل للطعن بطريق النقض. ولما كان الغائب من الأوراق أن الحكم بمنع تعرض المطعون عليها للطاعنين قد صدر من المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٧ فإن الحكم الصادر في الإستئناف بتاريخ ١٩٦٧/١/٤ يكون غير قابل للطعن فيه.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها مبلغ ١٩٩٧ ج و٧١٠ م دون أن يلفت إلى ما قرره الحاضر عن الشركة المطعون ضدها بالجلسة من أنه يوافق على خصم مبلغ ١١٧ ج و٦١٠ م من المبلغ المحكوم له إبتدائياً، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه هذا يكون قد قضى بأكثر مما طلبته المطعون ضدها، ولما كان ذلك عن سهو من المحكمة إذ لم تشر إليه بشئ فسي أسباب حكمها، فإن الطعن عليه يكون بطريق إلتماس إعادة النظر وليس سبيله الطعن بالنقض.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٢٠٨ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٦

النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات على أنه " يجوز للطعن بالنقض للنيابة العامة ولن كان طرفاً في المادة في القرارات الإنتهائية الصادرة في مواد الحجر والغيبية والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو وقفها

أو اخذ منها أو ردها أو استمرار الولاية أو الوصاية والحساب " يدل على أن المشرع لم يشأ أن يطلق الطعن بالنقض في كافة القرارات الصادرة في مواد الولاية على المال وإنما قصره على القرارات التي تصدر في المسائل المبنية بتلك المادة والتي حددها على سبيل الحصر لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر في مادة طلب صرف مبلغ من أموال الخجور عليه وهي ليست من بين المسائل الواردة في المادة المذكورة، فإن الطعن بالنقض في هذا القرار يكون غير جائز.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٦٣٠ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٠  
مضى كان سبب النعى لا يخرج عن كونه مجادلة فيما حصكه محكمة الموضوع في نطاق سلطتها التقديرية من أن الطاعن - العامل - لا يتساوى مع زميله المقارن بهما في الخبرة وظروف العمل، فإنه لا يقبل أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٠  
إن ما أجازته المادة ٢٢١ من قانون المرافعات من إستئناف الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم، لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إستثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضى بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأى طعن، ذلك أن القانون سالف الذكر، وهو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعبير إستثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات، ذلك أن النص العام لا يلقى حتماً النص الوارد في قانون خاص ولا يفر من هذا النظر ما نصت عليه المادة الأولى من قانون إصدار قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ من إلغاء كل نص آخر يخالف أحكامه، ذلك أن هذا النص، هو نص عام لا يقرر سوى مبدأ الإلغاء الضمني ولا ينصرف إلى إلغاء النص الوارد في قانون خاص، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإستئناف رغم ما تمسك به الطاعن من بطلان الحكم الابتدائي، فإنه يكون قد إلتزم بصحيح القانون.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٦٠٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٠  
مجادلة الطاعنة في جدية الأسباب التي تحول للمطعون ضدهم حق الخبس الباقى من الضمن والوفاء به بطريق الإيداع بمجادلة موضوعية غير مقبولة لأن الحكم المطعون فيه ألام قضاءه في ذلك على أسباب سائلة ولها سندها في الأوراق وتكفي لحمله.

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٧  
مضى كان الحكم الابتدائي قد طبق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة الدعوى وانتهى  
الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى القضاء بعدم جواز الاستئناف فإنه ما كان يجوز لهذا الحكم أن يعرض للدفاع  
الطاعة المتعلق بالموضوع .

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٧  
لما كان الذى أورده الحكم يقوم على استخلاص مبالغ لقيام الإرتباط يكفى لحمله، وكان تقدير المحكمة  
لقيام الإرتباط بين دعويين هو تقدير موضوعى فإن المجادلة فى هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية تنحسر  
عنها رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٤٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١  
- متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدعوى  
الفرعية تأسيساً على صحة ونفاذ عقد التنازل موضوع النزاع، فإن النعى على الحكم المطعون فيه باحطاً  
فى تطبيق القانون، إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن بدفع  
مقابل التنازل، يكون غير منتج، إذ أن القضاء بمقابل التنازل لا يعدو أن يكون نتيجة حتمية لصحته  
ونفاذه، ومن ثم لا تتحقق للطاعن من هذا النعى سوى مصلحة نظرية بحتة لا تنهض قوياً لنقض الحكم.  
- إذا كان لا مصلحة للطاعن من شرط منع المطعون حده من التصرف، وكان الحكم قد انتهى صحيحاً  
إلى رفض طلب الطاعن بإبطال التصرف فإنه يكون قد صادف صحيح القانون، ولا ينال منه أن يكون قد  
استخلص من توجيه الطاعن إلى المطعون حده ميمناً حاسمة على قبضه سمعانة جنبه ما يليد نزول الطاعن عن  
طلب بطلان عقد التنازل ما دام أن هذا الفساد فى الاستدلال لم يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى  
إليها.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١  
يشترط لإعصار الحكم غير قابل لأى طعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم  
١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - صادراً فى منازعة إجبارية  
يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي، فإن لم يتوالت هذا الشرط فإن الحكم  
يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات.

الطن رقم ١٨٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بتأييد الحكم الابتدائى الذى تقضى بقبول الدفع المبدى من بنك القاهرة المطعون عليه ويسقط الدعوى قبله بالتقدم وحددت المحكمة جلسة لنظر الدعوى بالنسبة لباقى المدعى عليهم وهو حكم لا تنتهى به الخصومة كلها وهى إلزام بنك القاهرة المطعون عليه مع باقى المدعى عليهم متضامين بأن يؤدوا للطاعن مبلغ.... كما أنه ليس من الأحكام الأخرى التى حددتها المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على سبيل الحصر وأجازت الطعن فيها على إستقلال. لما كان ذلك فإن الطعن فى الحكم المطعون فيه يكون غير جائز. لا يغير من هذا النظر أن الحكم المطعون فيه قد أنهى الخصومة بالنسبة لبنك القاهرة المطعون عليه لقضائه بسقوط الدعوى قبله بالتقدم ذلك أن نص المادة ٢١٢ سالفة الذكر صريح فى أن الأحكام المشار إليها فى الشق الأول منه، ويجوز الطعن فيها هى الأحكام الختامية التى تنتهى الخصومة كلها، وهى فى الدعوى الحالية إلزام البنك المذكور مع باقى المدعى عليهم متضامين بمبلغ التعويض، وهو ما يتفق مع العلة التى من أجلها وضع المشرع هذا النص.

الطن رقم ١٤٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٧٣ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٩

مؤدى نص المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣، أن قرار المحكمة الصادر فى غرفة مشورة باستثناء بعض أسباب الطعن لعدم قبولها لا يجوز الطعن فيه بأى طريق. لما كان ذلك وكان الدفع المبدى من وكيل الطاعنين بالانعدام قرار المحكمة الصادر فى غرفة مشورة بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٣ باستبعاد ما جاوز السبب الخامس من أسباب الطعن قولاً منه بتجاوز المحكمة لسلطانها المنصوص عليها فى المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات ليس إلا طعنًا فى هذا القرار، وهو غير جائز على أى وجه مفه فى ذلك مثل الحكم الصادر من المحكمة سواء بسواء، فمن ثم يكون الدفع غير مقبول.

الطن رقم ٧٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٩

النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يبدل - وعلى ما أوضحت منه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء الخصومة قبل الحكم الختامى المنتهى لها وذلك فيما عدا الأحكام التى تصدر فى شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منح تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف الأحكام وما يترتب على ذلك أحياناً من تعريق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضى.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٥/١/١٩٨٠

مفاد نص المادة ٢١٢ من المرافعات أن الأصل أن الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى قبل صدور الحكم النهائي للخصومة كلها لا يجوز الطعن فيها إستقلالاً إلا في الحالات المستثناة بنص المادة المذكورة، وكان المقصود بالحكم النهائي للخصومة كلها - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - هو الحكم الختامي النهائي للخصومة. لما كان ذلك، وكانت طلبات الطاعن ومورث الطاعنة الثانية موضوع الخصومة في الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من المظنون عليه الأول وبطلان عقد البيع المسجل الصادر من المظنون عليه المذكور للمظنون عليه الثاني بالنسبة - لمساحة... لما بيع لها بالمقد المطلوب الخبم بصحة ونفاذه والحكم إحباطاً بفسخ عقد البيع الأول وإلزام المظنون عليه الأول بأن يدفع للمدين مبلغ... قيمة الظن والتعويض عن الفسخ، وكان الحكم المظنون فيه إذ قضى تأييد الحكم المستأنف الذي إقتصر على الحكم بإبطال عقد البيع - الأول - ويرفض الدعوى بالنسبة للطلب الأصلي المقدم من المدين عاصماً بالحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور وأعاد الدعوى للمرافعة في الطلب الإحباطي للمدعية لا يكون قد أنهى الخصومة كلها ما لم يكن قد فصل في هذا الطلب نهائياً وهو ما حلت الأوراق من دليل عليه، وكان الحكمان المذكوران لهما من الأحكام التي إستنتها - على سبيل الحصر - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، فإن الطعن في الحكمين المظنون لهما على إستقلال يكون غير جائز.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٠

مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة مفادها عدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة برمتها سواء كانت تلك الأحكام قطعية حسمت جزاء من الخصومة أو أحكاماً متعلقة بالإثبات، وإستثنى المشرع من هذه القاعدة الأحكام الرقعية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى، ورائد المشرع في ذلك - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو الرغبة في منع تقطيع أوصال الدعوى الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مع ما يوجب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فيها، لما كان ذلك، وكان يبين من مدونات الحكم المظنون فيه أن البنك - الطاعن - أقام الدعوى بإلزام الشركة - المظنون ضدهم الأولى - بصلتها مدنية أصلية ومورث المظنون ضدهم ثانياً بصفته كضامناً متضامناً بالمبلغ المطالب به، فأجابته الحكم المظنون فيه بالنسبة للشركة المدنية الأصلية بتسديد دين البنك قبلها وفقاً للأسس المبينة في الحكم وقضى بالنسبة للكتيل المتضامن بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قبله، فإن الحكم المظنون فيه لم يته الخصومة برمتها المرددة فيما بين البنك الطاعن من

جانب والشركة المطعون ضدها الأولى بصفتها مدنية أصلية ومورث المطعون ضدهم لأنها بصفتها كفيلاً متضامناً من جانب آخر كما أنه لا يتدرج تحت نطاق الحالات المستثناة في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات صافقة البيان ما دام لم يسبق الحكم الابتدائي تنفيذاً معجلاً كما قرر بذلك الحاضر عن البنك الطاعن في جلسة المرافعة، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز.

#### الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ مكتوب قضي ٣١ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦

نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الواردة ضمن القواعد العامة للطعن في الأحكام صريح في عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الرقعية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري، وإذ قضي حكم محكمة أول درجة برفض الدعوى بالنسبة لطلب نيلان إسهاد الوفاة والورثة الصادر لصالح المطعون ضدها الرابعة باعتبارها من ورثة المرحوم .... بصفتها ابنة وإعادة القضية إلى المرافعة لتظر بالقي الطلبيات وهي طلب الطاعة لإثبات وفاة المذكور وأنها من ورثته بصفتها زوجته واستحقاقها ربع تركته لعدم وجود الفرع الوارث، لإستأنفته الطاعنة، فقضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف. وإذ كان هذا القضاء قد صدر في حق من موضوع الدعوى ولم ينف الخصومة كلها ولا يعد من قبيل الأحكام التي إستأنفها القانون على سبيل الحصر فإنه لا يجوز الطعن فيه على إستقلال.

#### الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤٧ مكتوب قضي ٣١ صفحة رقم ٢١٢٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٥

- إذ كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية فإنه وفقاً لنص المادة ٢٤٩ من المرافعات لا يجوز الطعن فيه بالنقض إلا إذا كان قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي، وإذ كان ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد خالف القانون بإصدار الحكم الجنائي الصادر في الجلسة رقم ٤٠٤٨ لسنة ١٩٧٢ الساحل وإستأنفها وكان هذا الطعن لا يعد نعيماً بأن الحكم المطعون فيه خالف حجة حكم سابق يتحد معه في الخصوم والموضوع والسبب وحاز قوة الأمر المقضي بل يعد تمهيداً للحكم المطعون فيه بالحط في تطبيق نص المادتين ١٠٢ من قانون الإثبات ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية. فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد عالف حكماً سابقاً صدر في نزاع بين الخصوم أنفسهم.

- إن ما ينهه الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون - لمخالفته حجة حكم جنائي- هو سبب يخرج عن الحالة التي يجوز الطعن فيها بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية

- بهيئة إستئنافية - ومن ثم فإن الطعن في الحكم المطعون فيه غير جائزاً قانوناً وتقضى المحكمة بذلك من تلقاء نفسها لتعلق جواز الطعن بالنقض من عدمه بالنظام العام.

**الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٧٢٥ بتاريخ ١٩٨١/٦/٦**

نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع قد وضع قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة وقبل الحكم الختامي المنهي لها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى، وكذلك التي تصدر في شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري، ورواد الشارع في ذلك هو الرخصة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يوجب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يوجب عليه حصاً من زيادة نفقات التقاضي، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة نظرها بتشكيل قضائي صحيح، وكان هذا القضاء لا ينتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين أطرافها، وهي طلب الطاعن إزالة المبنى على الطعن إلى سطح الأرض، كما أنه ليس حكماً قابلاً للتنفيذ الجبري، وإذ كانت الخصومة بذلك لازالت قائمة ولا يفصل فيها بعد، فإنه لا يكون جائز الطعن في الحكم على إستقلال ويعين على محكمة النقض أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام.

**الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠**

القرار في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض بشيء ضد الطاعن وكان لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه فإن الطعن يكون من غيرهِ غير جائز.

**الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٦**

الحكم المنهي للخصومة في مفهوم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هو الحكم الذي ينهي النزاع برمته بالنسبة لجميع أطرافه ولا يعتد في هذا الخصوص بانتهاء الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الإستئناف وإنما الخصومة التي ينظر إلى إنتهائها إعمالاً لهذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي الخصومة الأصلية المتعقدة بين طرفي التداعي، والحكم الذي يجوز الطعن فيه هو الحكم الختامي الذي ينتهي به موضوع هذه الخصومة برمته وليس الحكم الذي يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها أو فرعية متعلقة بالإثبات فيها. لما كان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ... قد قضى برفض الدعوى قبل المطعون ضدها الثانية وتندب عبر لتحقيق طلبات الطاعن قبل المطعون ضدها الأولى، فإنه لا يكون حكماً منهيّاً للخصومة، ولا يجوز إستئنافه على إستقلال طالما أن الخصومة فيما بين



الطاعن والمطعون ضدهما واحدة، ولا يدخل الحكم ضمن الأحكام المستثناة بموجب المادة ٢١٢ من قانون المرافعات من القاعدة العامة التي أوردتها، ويكون الحكم الصادر بتاريخ... في الاستئناف رقم.... بعدم جواز استئناف ذلك الحكم غير قابل للطعن بطريق النقض إلا مع الحكم المنهي للخصومة برمتها.

#### الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٥

يدل النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أن المشرع لا يميز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي المنهي للخصومة وذلك فيما عدا الأحكام الواردة على سبيل المحصر في المادة ٢١٢ مرافعات الجبري، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى برفض الدفعين بانتفاء حصة القاضي الأمر وعدم الإختصاص الملقى لا يعتبر من الأحكام التي عنها المشرع في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات والتي أجاز الطعن فيها إستقلالاً وإفا يعم الطعن في الحكم الصادر في التظلم من الأمر بالتأييد أو التصديق أو الإلغاء.

#### الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ٥/٧/١٩٨٥

لما كانت المادة ١٠٣٥ من قانون المرافعات قد بينت على سبيل المحصر المواد التي يجوز الطعن بالنقض في القرارات الإنتهائية الصادرة فيها، وكان الحكم بالزام الطاعن بتصديق شروط إستقلال بعض أموال القاصر لم يصدر في مادة من هذه المواد فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز.

#### الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ٥/٢٤/١٩٨٧

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري " يدل على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي المنهي لها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية الصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري، ووالد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه من زيادة نفقات التقاضي.

الظعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٢

مفاد نص المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات أن محكمة النقض هي عاقبة المطاف في مراحل التقاضي وأحكامها باتة ولا سبيل إلى الطعن فيها، وإذ جاء سياق عبارة النص عاماً مطلقاً فقد دل على مراد الشارع في أن يكون منع الطعن منصباً على كافة الأحكام التي تصدرها هذه المحكمة دون قيد أو تخصيص فيما عدا الاستثناء المقرر بصريح نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من ذلك القانون والذي أجاز الشارع بمقتضاه للمعصوم طلب إلغاء الحكم الصادر من محكمة النقض لبطالته إذ قام بأحد القضاء الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ وذلك زيادة في الأخطاء والتحوط لسمعة القضاء.

الظعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب فتى ٤٢ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠

مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وما أوصفت عنه المذكرة الإيضاحية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم اختتامى المنهى لها. وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى، وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري إلا أنه إذا كان قد صدر أثناء سير الخصومة حكمان أحدهما لا يقبل الطعن المباشر طبقاً للقواعد المقررة بالمادة سالفه الذكر والآخر يقبله وفقاً للإستثناءات الواردة بها وكانت بينهما رابطة لا تقبل التجزئة أو أساس مشترك يستلزم حتماً البحث فيه بصدد القضاء القابل للطعن إستثناء فإن الطعن فيهما معاً يكون جائزاً لأن هذا البحث لا يتمثل عند نظر الطعن في الحكم القابل له إلا قولاً واحداً بالنسبة للحكم الآخر وهو ما يتفق مع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات.

الظعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ مكتب فتى ٤٧ صفحة رقم ١٢٥١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠

مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وما أوصفت عنه المذكرة الإيضاحية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم اختتامى المنهى لها. وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى، وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري. إلا إذا كان قد صدر أثناء سير الخصومة حكمان أحدهما لا يقبل الطعن المباشر طبقاً للقاعدة المقررة بالمادة سالفه الذكر والآخر يقبله وفقاً للإستثناءات الواردة بها وكانت بينهما رابطة لا تقبل التجزئة أو أساس مشترك يستلزم حتماً البحث فيه بصدد القضاء القابل للطعن إستثناء فإن الطعن فيهما معاً يكون جائزاً، لأن هذا

البحث لا يحتمل عند نظر الطعن في الحكم القابل له إلا قولاً واحداً بالنسبة للحكم الآخر وهو ما يتسق مع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ١ مجموعة عمر ١٦٤ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٣٢/٤/٢٨

لا يجوز الطعن بطريق النقض في حكم قضى برفض دفع ما إذا كان هذا الدفع سبق أن دفع به لدى دعوى سابقة وقضى فيه نهائياً.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٦٤ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٣٣/١/١٢

الطعن بطريق النقض في الأحكام التمهيدية الصرف استقلالاً غير جائز ولكن يجوز الطعن فيها مع الحكم القطعي الصادر في موضوع الدعوى.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٦٤ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٣٥/١/١٧

إن ما جرى به قضاء محكمة النقض من أن مناط الحق المكتسب المانع من الطعن بطريق النقض هو كون الحكم الصادر في عهد القانون القديم أعلن وإنقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد وأما الأحكام التي صدرت في عهد القانون القديم ولم تعلن للآن أو أعلنت ولم يحض عليها ميعاد الطعن عند وجوب العمل بالقانون الجديد " قانون محكمة النقض " إذا أعلنت بعد العمل به فجميعها يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض - ما جرى به القضاء من ذلك لا يوجب عليه مطلقاً صحة القول بأن الأحكام الإنتهائية التي تكون قد صدرت في عهد القانون القديم ولم تعلن للمحكوم عليهم - جميعها يجوز الطعن فيها بطريق النقض، حتى ولو كان قد قبلها الخصم المحكوم عليه ونفذها برضائه معجازاً عن إعلانها إليه، بل إن المحكوم عليه إذا كان قد قبل الحكم الصادر حده قولاً نهائياً دالاً على استقراء مركزه من خصمه ومركز خصمه منه على الرغم من عدم إعلانه إليه، لقبوله الحكم وتنفيذه بالرضاء على الوجه المتقدم يسقط حقه في الطعن فيه، حتى ولو لم يكن قد أعلن إليه بالطريق المعتاد.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٦٤ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٤

إن الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون إنشاء محكمة النقض لا تبيح الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة إستئنافية إلا إذا كانت صادرة في مسألة إختصاص بحسب نوع القضية أو إختصاص بحسب أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة الترتيب، بحيث إذا لم يكن حكمها صادراً في مسألة الإختصاص بخصوصها، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض مهما تكن مسألة الإختصاص وعدمه متعلقة بالنظام العام. فإذا كان وجه الطعن مبنياً على إختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى وفقاً للمادتين ١٥ و ١٦ المذكورتين، وكان هذا الدفع بعدم الإختصاص قد عرض على المحكمة الجزئية وقضت برفضه

تتصماً عليه، لم لم يطرح على المحكمة الاستئنافية ولم تقضى فيه حتى يكون قضاؤها فيه مسوغاً لإمكان الطعن فى حكمها بذلك الوجه، كان هذا الطعن غير مقبول.

#### الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢٣

متى رضى المحكوم عليه بالحكم الصادر ضده وقبل تنفيذه قبولاً ضمناً دون أى تحفظ فلا يجوز له الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض مجرد عدم إعلانه إليه إلا قبل تقرير هذا الطعن، إذ أن قبوله تنفيذ الحكم يدل على أنه اعتبره حكماً محدداً لملاقته بخصمه تحديداً نهائياً. فإذا تهاوت محكمة النقض إيصالات تدل على أن وزارة الأوقاف قبضت الحكم السنوى عن سبع سنين تنفيذاً للحكم دون أى تحفظ من قبلها للطعن فيه للمحكمة أن تعبر أن فى هذا التصرف قبولاً للحكم، وأن لا تقبل من الوزارة الطعن عليه.

#### الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٣٦/١/١٦

إذا كان الحكم الذى يرد الطعن فيه غير منالض حكم سابق وإنما كان مفسراً له وموضحاً لأغراضه ومراميه فلا يجوز الطعن فيه بدعوى التناقض.

#### الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٢٠

إذا كان ما عيب على الحكم واقعاً فيما ورد فيه نافلة ولا أثر له على الحكم فيما حصله من وقائع صحيحة وما استخرج منها من النتائج ولا على سلامة الترجمة القانونى لذلك لا ينقضه.

#### الطعن رقم ٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٣٨/٥/١٩

إن الشارع عند ما نص فى المادة العاشرة من قانون محكمة النقض على جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية إذا كان الحكم صادراً فى قضية من قضايا وضع اليد إنما عني فقط الدعاوى المبينة فى المادة ٢٦ من قانون المرافعات، ولما كان الحكم الصادر فى دعوى إشكال فى تنفيذ حكم مرسى مزاد بوقف تنفيذه ليس حكماً فى قضية وضع يد بالمعنى المقصود فى المادة المذكورة، فالطعن فيه بطريق النقض غير جائز.

#### الطعن رقم ١٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٩

إذا حكمت المحكمة برفض دعوى المدعى وقضت فى الوقت ذاته برفض دلوغ قدمت من المدعى عليه وطعن المدعى وحده فى الحكم، فإن قبول طعنه يجعل للمدعى عليه أن يتمسك أمام محكمة الإحالة بجميع دلوغه رغم سبق رفضها، لأن حقه فى ذلك يعود إليه بمجرد نقض الحكم الصادر فى موضوع الدعوى.

ولا يصح الإحتجاج عليه بأنه لم يقدم طعناً فرعياً في الحكم لما قضى به من رفض دفعه، فإن هذا الطعن غير جائز لإنعدام المصلحة منه.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٤١/٢/٢٠  
الحكم الصادر من القاضى الجزئى فيما له سلطة القضاء فيه إنتهائياً إذا جاء مخالفاً لحكم سابق لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض والإبرام مباشرة. وذلك لأنه على مقتضى المادة ٣٥٢ من قانون المرافعات يكون قابلاً للإستئناف، وما دام الإستئناف وهو الطريق العادى للطعن فيه جائزاً فلا يصح تجاوزه إلى طريق النقض.

الطعن رقم ١٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٤٣/١/٢١  
ما دام الفرض من دعوى إثبات الحالة هو توفير الدليل وتبنيته للإنتفاع به مستقبلاً، فإنه إذا دفع لدى المحكمة بعدم قبول تبنيته الدليل على يدها، ورأت هى أن الدفع فى عمله لا يتفق عليه الطرفان فى العقد مراعاة لظروف خاصة، كان فصلها فى ذلك قضاء فى دفع موضوعى منهاء الإلتفاق وظروف التعالذ ولا علاقة له بأحكام الولاية والإختصاص. ومثل هذا الحكم إذا صدر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية لا يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً بحكم المادة ١٠ من قانون محكمة النقض.

الطعن رقم ٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٤  
إنه بمقتضى المادة العاشرة من قانون محكمة النقض لا يقبل الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى قضايا وضع اليد إذا كانت مبنية على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله. فالطعن المبنى على أن المحكمة لم تجب الطاعن إلى ما طلبه من حضور الخبير لمناقشته فى تقريره المقدم فى الدعوى هو طعن غير مقبول لأن منهاء ليس إلا وقوع بطلان فى الإجراءات.

الطعن رقم ١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٧  
إذا دفع المظنون ضده بعدم جواز الطعن فى الحكم لكونه صادراً بنفقة فهو لذلك حكم وقضى لا تنطبق به المحكمة ولا يجوز قوة الشيء المقضى به، ورأت محكمة النقض أن المبلغ المقضى به فى هذا الحكم وإن كان قد سمي نفقة إلا أن هذه التسمية كانت من باب التجوز فى التعبير وهو فى الواقع قسط دورى يدفع معجلاً من أصل الربيع المستحق للمحكوم له به حين تصفية الحساب، وأن المحكمة أسست قضاءها به على ما حصله من أن المحكوم له يستحق، بصفته وارثاً، ربع حصته فى أعيان الورثة فحكمت له مؤقلاً بقدر منه يدفع له مشاهرة تحت الحساب، فحكمها بذلك وإن كان قضاءً وقياً إلا أنه قطعى يجوز قوة الشيء المقضى به. ولا يصح العلول عنه ما دامت ظروف الدعوى لم تتغير، وليس هذا الحكم من الأحكام

التحضيرية أو التمهيدية التي تنص المادة التاسعة من قانون محكمة النقض على عدم جواز الطعن فيها. وإذن فالطعن فيه بطريق النقض جائز.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٤  
الحكم الصادر في دعوى وضع اليد لا يصح الطعن فيه بطريق النقض بسبب القصور في السبب إذ المادة العاشرة من قانون محكمة النقض تنص، فيما نصت عليه، على أنه لا يصح الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في دعاوى وضع اليد إلا بناء على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله والقصور في السبب ليس من هذا القبيل.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٨  
الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة إستئنافية في دعاوى وضع اليد لا يصح - بحكم المادة العاشرة من قانون محكمة النقض الطعن فيها بطريق النقض إلا إذا كانت مبنية على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله. وإذن فالطعن في مثل هذا الحكم يخلو من الأسباب أو بقصور أسبابه لا يقبل. إذ هذا الطعن لما يدخل في نطاق الطعن بوقوع بطلان جوهري في الحكم، وهو الحالة الثانية من حالات الطعن الثلاث الواردة في المادة ٩ من ذلك القانون. ولا يرد على ذلك بأن بطلان الحكم لعب في تسميته يقع بمخالفة للقانون، لأن الشارع إذ نص في المادة ١٠ من القانون المذكور على جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام الإستئنافية الصادرة من المحاكم الابتدائية في دعاوى وضع اليد إذا كانت مبنية على مخالفة للقانون، بعد أن أورد في المادة ٩ حالات الطعن الثلاث، لا يكون قد قصد إلا إلى الحالة التي نص عليها بدلتها، وهي الخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى، لا ما يدخل في الحائتين الأخيرتين.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢٤  
معي تبن من أوراق الدعوى أنها رفعت باعتبار أنها دعوى يد وفصلت فيها المحكمة على هذا الاعتبار فإن الحكم الصادر فيها إستئنافياً من المحكمة الابتدائية يكون قابلاً للطعن بطريق النقض طبقاً للمادة ١٠ من قانون محكمة النقض ولو كانت المحكمة قد تعرضت فيه للملكية وأسست عليها لقباعها فخلطت في ذلك بين دعوى اليد ودعوى الملك.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٢٢  
الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة إستئنافية في دعاوى وضع اليد لا يصح الطعن فيها بطريق النقض إلا إذا كانت مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله، كما تقتضي بذلك المادة العاشرة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإبرام. والطعن يخلو الحكم من

الأسباب أو بقصور أسبابه إنما يدخل في نطاق الطعن بوقوع بطلان جوهري في الحكم، وهو الحالة الثانية من حالات الطعن الثلاث الواردة في المادة ٩ من القانون المذكور. ولا يرد على ذلك بأن بطلان الحكم لميب في تسيبه يقع بمخالفة للقانون، لأن الشارع إذ نص على جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام الاستئنافية الصادرة من أحكام الابتدائية في دعاوى وضع اليد إذا كانت مبنية على مخالفة للقانون - إذ نص على ذلك بعد أن أورد حالات الطعن الثلاث لا يكون قد قصد إلا إلى الحالة التي نص عليها بذلك وهي احتفاء في تطبيق القانون على واقعة الدعوى لا ما يدخل في الخاتين الآخرين.

#### الطعن رقم ١٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٩

إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم المطعون فيه مفيدة أن طلب منع التعرض في السالية محل الدعوى وطلب عدم أحقية التعرض في الرى منها، قد بنيا كلاهما على سقوط ما للمعرض من حق على السالية جزاء مخالفته الشروط التي إلزم بها لدعى التعرض، فالدعوى على هذه الصورة ليست إلا دعوى بأصل الحق وليست من دعاوى وضع اليد التي لا تقوم إلا على ثبوت اليد أو نفيها. وإذن فهذا الحكم إذا كان صادراً من المحكمة الابتدائية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

#### الطعن رقم ٣١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٢

إذا كان ما عيب على الحكم الصادر في دعوى وضع اليد يمنع التعرض هو قوله إن التعرض وقع قبل رفع الدعوى به بأقل من سنة، دون بيان العناصر الواقعية التي استخلص منها حصول التعرض في التاريخ الذي عينه، فهذا العيب لا يعدو أن يكون قصوراً في التسيب فلا يصلح، بحكم المادة ١٠ من قانون محكمة النقض، سبباً للطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية. وكذلك لا يجوز الطعن على الحكم بمقولة إنه أهمل دفاع الطاعن المبني على أنه لم يتعرض للمطعون عليهم في الرى من المسقى الثابت لهم استعمالها فيه ولكنه تعرض لهم في تطهيرها وعميقها مما لم يسبق لهم إجراؤه فيها، فهذا الطعن لا يعدو هو الآخر أن يكون طعنًا بالقصور في تسيب الحكم.

#### الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣١

إذا كان الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية بعدم جواز الإستئناف قد بنى على أن عقد الإيجار الذي رفعت به الدعوى صريح في إتفاق طرفيه على أن المحكمة الجزئية هي المختصة نهائياً بالفصل في النزاع فهذا الحكم يكون غير وارد على مسألة إختصاص وإنما هو منصب على مسألة إنتهائية الحكم أو عدم إنتهائيته، ولذلك لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض تطبيقاً للمادة ٢/١٠ من قانون محكمة النقض.

**الطعن رقم ٦٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١**

الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية فى دعوى المستاجر على المؤجر لتمكينه من الإنفصاف بالعين المؤجرة إستناداً إلى الحق الذى حوله إياه عقد الإيجار لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملاً بالمادة ١٠ من قانون محكمة النقض، إذ هذه الدعوى ليست دعوى إسرداد حيازة مبنية على مجرد الحيازة والنقص.

**الطعن رقم ٧٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٤٧/٤/١٧**

الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية فى دعوى ملكية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض. ولا يغير من ذلك أن يكون المدعون قد إستندوا، فيما إستندوا إليه فى دعواهم، إلى وضع يدهم ويد مورثهم من قبل المدة الطويلة المكسبة للملكية، لأن الشارع فى المادة العاشرة من قانون محكمة النقض إنما عنى بدعاوى وضع اليد دعاوى المبنية فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون المرافعات والإستناد إلى التقدام فى دعوى الملكية لا يجعلها دعوى وضع يد.

**الطعن رقم ٧١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢١**

إن لبول الطعن بطريق النقض فى أحكام احكام الابتدائية الصادرة لى قضايا إستئناف أحكام المحاكم الجزئية مشروط - على ما جاء فى المادة ١٠ من قانون محكمة النقض - بأن يكون سبب الطعن مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله. فإذا كان السبب وقوع بطلان جوهرى فى الحكم أو بطلان جوهرى فى الإجراءات أثر فى الحكم كان الطعن غير مقبول.

و إذن فإذا كان الطاعن ينمى على الحكم الصادر فى دعوى منع التعرض بتأييد حكم محكمة الدرجة الأولى أن محكمة الدرجة الأولى بعد أن قضت تمهيدياً بإحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع البينة إثباتاً ونفياً قضت فى الدعوى دون سماع شهوده بالرغم من تمسكه فى أول جلسة بطلب التأجيل لإعلانهم وأن محكمة الدرجة الثانية لم تستجب كذلك إلى طلبه هذا فحرم بذلك من حقه فى الإثبات، فهذا الطعن لا يعد فى عرف قانون محكمة النقض مخالفة للقانون ولا خطأ فى تطبيقه أو تأويله بل هو بطلان جوهرى فى الإجراءات فلا يكون الطعن به مقبولاً.

**الطعن رقم ١٩٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٤**

إذا كان لم يبد من الطاعن منذ صدور الحكم برفض طلبه وقف الدعوى ويتبد غير لأداء عمل معين حتى صدور الحكم فى الموضوع ما يحمل معنى الإصرار على القضاء القطعى الفرعى برفض طلب وقف الدعوى بل كان موقفه قاطعاً فى الدلالة على قبول ذلك القضاء بتنفيذه إياه دون أى تحفظ، سواء أمام



الخبر أم جلسات المرافعة أما فيما قدمه إلى المحكمة من مذكرات، فهذا القبول يتمتع من العلم بطريق النقض في ذلك الجزء القطعي من الحكم.

#### **\* الموضوع الفرعي : إختصاص :**

الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٦  
مفاد نص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات إنه إذا نقض الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الإختصاص فإن المحكمة تقتصر على الفصل في مسألة الإختصاص.

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٤٧ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١/١/١٩٩١  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " تختص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم متى كان مبنى الطعن عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة.. " مفاده أنه يشترط لإختصاص تلك الدوائر بإلغاء القرارات الإدارية النهائية أن تكون متعلقة بشأن من شئون رجال القضاء أو النيابة العامة. والمقصود بشئون هؤلاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي تلك التي تتعلق بصفاتهم أثناء مزاولتهم وظائفهم القضائية دون الشئون السابقة على تعيينهم فيها أو اللاحقة على إنهاء خدمتهم بها.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٤٥  
الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بصفة إستئنافية لا يقبل الطعن فيه بطريق النقض فيما يتعلق بالإختصاص إلا إذا كان الطعن وارداً على الإختصاص بالذات. فإذا كان غير وارد على الإختصاص بل منصباً على تخطة المحكمة في تفسيرها عقد الإنجاز حين رفضت الدلع بعدم الإختصاص وقضت في موضوع الدعوى بانية قضاءها بذلك على أن نية المتعاقدين كانت منصرفة إلى تأجير الأنوال لا إلى تأجير بناء المصنع وأنه معى كان الإنجاز مقفوداً على أنوال وهي منقولة فإنه لا يخضع لأحكام الأمر العسكري رقم ٣١٥ سنة ١٩١٢، فإن هذا الطعن لا يكون مقبولاً.

الطنن رقم ٧٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٨

الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة إختصاص لا يقبل الطعن فيه بطريق النقض إلا لمخالفته القانون أو للخطأ في تطبيقه أو في تأويله. فإذا كان الطعن مبنياً على وقوع بطلان جوهري في الحكم فإنه يكون غير مقبول.

الطنن رقم ١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١٢

إن كون الأحكام المستعجلة مؤقتة بطبيعتها لا يعني أنها ليست أحكاماً، وإذن فإن ما يصدر منها لاصلاً في نزاع على إختصاص نوعي يكون قابلاً للطعن بالنقض عملاً بعموم نص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون محكمة النقض. فإذا كان الخلاف بين طرفي الدعوى على إختصاص القضاء المستعجل إنما نشأ عن خلافهما على نوع الدعوى، إذ يقول أحد طرفيها إنها دعوى إخراج مستأجر من مكان مسكون من نوع الأماكن التي نص عليها الأمر العسكري رقم ٣١٥ فلا تنظرها إلا الهيئة التي عينها هذا الأمر ويقول الطرف الآخر إنها دعوى إخراج مستأجر من عين لا يجوز عقد الإيجار إعدادها للسكنى فلا يتناولها الأمر العسكري المذكور، لم يعتبر الحكم الدعوى دعوى إخراج مستأجر من مكان مسكون ورتب على هذا عدم إختصاص القضاء المستعجل بنظرها، فإنه بذلك يكون قد فصل في إختصاص مبناء نوع القضية فيكون قابلاً للطعن بالنقض.

الطنن رقم ٢١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٦

إذا كان الحكم المطعون فيه - وهو بسبيل تقرير إختصاص القضاء المستعجل في دعوى الطرد المقامة على أساس صيرورة اليد على العين المؤجرة بغير سند من القانون - قد اعتبر بأن هذه العين أرض لضاء فلا تكون المنازعة الناشئة عن طلب طرد المستأجر منها خاضعة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٥ بشأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين الذي جعل الإختصاص للمحكمة الابتدائية، فإن خطأه في هذا الإعتبار لا يكون - بفرض وقوعه - خطأ في ذات مسألة إختصاص، فلا يصلح سبباً للطعن عملاً بالمادة ١٠ من قانون محكمة النقض.

\* الموضوع الفرعي : إختصاص محكمة النقض بمنازعات التحكيم :

الطنن رقم ٢٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٩

تختص محكمة النقض بالفصل في الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ وذلك وفقاً لمؤدى نص المادة ٣ من هذا القانون.

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٦٠

- ليس في المواد ١٧ فقرة ثانية، ١٨، ١٩، ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ما يوجب تقديم الطلب إلى الهيئة العامة للمواد المدنية بحكمة التقض في وقت معين.

- تنص المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على أن الهيئة العامة للمواد المدنية بحكمة التقض تقتص بالفصل في الأمور التالية : "١" في الادعاء الواقع أثناء الدعوى أو بعد صدور الحكم ولو قطعياً بشأن عدم اختصاص محكمة مدنية أو روحية برؤية الدعوى "٢" في مخالفة الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية أو الروحية لقواعد الأصول والقانون وفي قابليتها للتقليد. ومفهوم ذلك أن الشارع لم يقصر اختصاص الهيئة في مسائل الأحوال الشخصية على نظر التراجع السلي أو الإجماعي في الاختصاص بين مختلف محاكم الأحوال الشخصية بالإقليم الشمالي بل جعل لها ولاية الفصل في مخالفة الأحكام الصادرة من تلك المحاكم لقواعد الأصول والقانون، وهي إذ تمارس هذه الولاية إما تكون جهة طعن لا محكمة تنازع.

#### \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن :

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٧ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ٢/٣/١٩٥٠

إن القول بأن هذا الحكم إذ كان لا يصح أن يحسم الذين حكم بعدم قبول الاستئناف بالنسبة إليهم فإنه يكون معيباً نقضه فيما زاد على حصة المحكوم بقبول الاستئناف بالنسبة إليهم، وأنه إذ كانت هذه الحصة غير ظاهرة من الحكم فلذلك يعين نقضه جميعاً - هذا القول مردود : (أولاً) بأنه لا صفة لبالي الطاعنين - بعد استبعاد من لم يقبل الطعن منهم - في التحدى بأن الحكم قضى على هؤلاء دون أن يكونوا ممثلين لدى الدعوى إذ أنهم ليست لهم صفة النيابة عنهم (وثانياً) بأنه إذا طلب من المحكمة أن تقضى على متعددين فلا تلزم ببيان حصة كل واحد منهم فيما تقضى به ما لم يطلب منها ذلك.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ١٧ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٤٩

إذا كان المدعى عليه قد تمسك في دفعه أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم جواز نظر الدعوى المرفوعة عليه لسبق الفصل فيها، ثم صدر الحكم في هذه الدعوى على شطرين أولهما برفض هذا الدفع وبجواز نظر الدعوى، وثانيهما برفض الدعوى، ثم لا استأنف المدعى هذا الحكم لم يدر هو ( أى المدعى عليه ) ذلك الدفع بل اقتصر دفاعه على طلب تأييد الحكم المستأنف لهذا يصح قبولاً منه للحكم الابتدائي بشرطه مانعاً له العودة إلى التمسك بالدفع المذكور أمام محكمة التقض.

الطنن رقم ٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١

الطنن فى الحكم بأنه قضى للمدعى ببيت ملكيته لقدر معين من الأرض شيوعاً فى الأرض المينة بتقرير الحير وهى غير الأرض المينة فى عريضة الدعوى الابتدائية لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ٣٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٧

إذا كانت الوزارة قد طلبت رفض دعوى التعويض بأكملها، فهذا الطلب يشمل الأقل منه وهو إستئزال قيمة المكافأة التى منحتها المصاب من التعويض الذى يدعيه. وإذن فالتمسك أمام محكمة النقض بأن الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون بالبلغ المحكوم به كتعويض دون أن يبين ما إذا كان مبلغ المكافأة التى منحها يخصم منه أو لا يخصم - من ذلك لا يعتبر تمسكاً بسبب لم يسبق إيدأؤه أمام محكمة الموضوع.

الطنن رقم ٨٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٩

إذا كان الحكم قد بنى على دليلين مستقلين فى أولهما ما يكفى لحمله كان الطعن بصحيح الحكم فى الدليل الآخر الذى يصح أن يقوم الحكم بدونه غير منتج.

الطنن رقم ٩٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٤

إذا كان الطاعن قد إقصر فى دفاعه أمام محكمة الإستئناف على طلب تأييد الحكم الابتدائى القاضى برفض دعوى المطعون عليه وكان هذا الحكم يبين منه أن محكمة الدرجة الأولى إعتبرت العقد محل الدعوى بيعاً باتاً لا مجرد وعد بالبيع مصحوب بهربون وأن قضاءها برفض الدعوى إنما كان مبناه عدم دفع المطعون عليه بالى الثمن، فلا يقبل من هذا الطاعن بعد ذلك أن ينمى على محكمة الإستئناف أنها إذ قبضت بصحة التعاقد قد أخطأت فى تكييف العقد، وخصوصاً إذا كان لم يقدم دليلاً على أنه تمسك أمام محكمة الإستئناف بما أورده فى طعنه من دفاع مبنى على عناصر واقعية.

الطنن رقم ١٤٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣

إذا كان الظاهر من وجه الطعن أن الطاعن لا يجادل فى أن تواطؤ زوج البائعة مع المشتري "الطاعن" لو صح لكفى سبباً لإبطال عقد البيع ولو أنه سابق على تقديم طلب الحجر، ولكنه يعيب على الحكم القصور فى هذا الشأن، وكان الظاهر من الحكم أنه قد بين بياناً واضحاً أن التصرف محل الدعوى قد قام على الغش من جانب الطاعن وتواطئه مع زوج البائعة بغية إستغلال حالة غفلتها وسفاهها وتزويها لتسائج حجر كان مرتقباً عليها، فهذا الطعن لا يكون له محل.

**الطنع رقم ١٤٨ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٠**

مضى كان الحكم قد أقام قضاؤه بأحقية زوجة للأسهم والسندات والأموال التى كانت مودعة مصرفاً معيناً باسم زوجها، على إعراف الزوج فى تحقيقات أجرتها النيابة بأن هذه الأموال كانت مودعة مصارف أخرى باسم زوجته ثم محبت وأودعها هذا البنك باسمه كما أودع الأموال الأخرى كالصوغات خزائن فيه مستأجرة باسمه، وأن إدعاءه أن ذلك كان ضماناً لوفائها بمبالغ تسلمتها منه على عدة دفعات قبل زواجهما وبعده لم يقم عليه أى دليل، وكذلك على إعرافه فى التحقيق الذى أجرته النيابة بضيق ذات يده وعجزه عن وفاء أجرة مسكنه بمنزل زوجته قبل الزواج بها مع حثالة هذه الأجرة وعلى وجود فواتير شراء الأوراق المالية وإيصالات إيداعها بالبنك، وكذلك مفاتيح الخزائن تحت يد الزوجة، وعلى أن صلة الزوجية والعلاقة الحسنة بينهما والقة المتبادلة البادية فى الأوراق وفى التحقيقات كانت تطوع له تسلم أموال زوجته بالغة ما بلغت لإيداعها باسمها فى مصرف لتعطى ربحاً أكثر دون إقتضاء حصول الزوجة على مستند كتابى عليه بذلك فهذه أسباب من شأنها أن تير النتيجة التى إنتهى إليها الحكم، ويكون النعى على الحكم بمقولة أن حقيقة وصف ما وقع من الزوج إن صح هو تهديد لا غش غير منتج فى الدعوى.

**الطنع رقم ١٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٥٠/١١/١٦**

إذا كان الحكم الصادر من محكمة الإستئناف قد اكتفى بتأييد حكم محكمة أول درجة لأسبابه دون أن يورد أسباباً جديدة، وكانت أسباب الطعن فى الحكم من بطلان فى الإسناد وإيهام وقضاء بما ليس فى الأوراق واردة كلها على الحكم الصادر من محكمة أول درجة، وكانت الطاعة لم تقدم ما يذل عى أنها عرضت أسباب الطعن هذه على محكمة الإستئناف إذ أن الصورة الرسمية لصحيفة الإستئناف المقدمة منها إلى محكمة النقض لا تدل على سبق تمسكها بها. كانت هذه المطاعن أسباباً جديدة لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، ولا يشفع للطاعة إستنادها إلى صورة من مذكرتها التى قلعتها إلى محكمة الإستئناف إذا كانت هذه الصورة غير رسمية لا يعتد بها.

**الطنع رقم ١٦٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٣**

إذا كان الحكم الإستئنافى إذ قضى برفض دعوى الشفعة إستناداً إلى أن المشوى جاز من حدين تعود على ملكه منفعة أكثر من المنفعة التى تعود على ملك الشفع قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائى وكان قوام ما نعه الطاعن - الشفع - على هذا الحكم من قصور أنه لم يبين فى أسبابه أن المشوى تمسك بأولويته فى شكل طلب فرعى أو دعوى فرعية فضلاً عن أنه عندما فاضل بين المنفعين اعتمد على دليل باطل هو تقرير غير لم تكن مأموريته لتجيز له بحث جوار المشوى وحق إرضائه وكان الطاعن لم يتحد بهذا الدخاع أمام

محكمة الإستئناف - كانت الأسباب التي بنى عليها الطعن غير مقبولة، إذ وهي لا تتصل بالنظام العام بسبب لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١

مضى كان يبين من إظهار الوقف أن الرافقة وإن كانت قد وقفت الأطنان موضوع النزاع على نفسها مدة حياتها إلا أنها إضطررت أن تكون حصة من هذه الأطنان بعد وفاتها وفقاً خيراً على كنيسة وجعلت النظر عليه لتناظر أوقاف هذه الكنيسة أما باقى الأطنان فقد وقفتها رفقاً أهلياً وجعلت النظر عليه لأحد المستحقين وكان المطعون عليه الثانى قد إختصم الطاعن أمام محكمة الموضوع بصفته ناظراً على الوقف الأخرى ومصدر الحكم المطعون فيه بهذه الصفة فإن دفع المطعون عليه الثانى بعدم قبول الطعن شكلاً إستناداً إلى أن الطاعن - الناظر على الوقف الأخرى - قد إنفرد بالطعن فى حين أن المطعون عليه الثالث - الناظر على الوقف الأهلى - لم يطعن فيه كما أن الطاعن لم يقدم ما يثبت صفته هذا الدفع بشقيه يكون على غير أساس إذ للطاعن حق تمثيل الوقف الأخرى منفرداً كذلك لا يقبل من المطعون عليه الثانى أن ينازعه صفته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥١

القول بأن شهادة شاهد صمعية فهي غير مقبولة رغم أخذ الحكم الابتدائى بها- هذا القول لا يصح التمسك به أمام محكمة النقض ما لم يسبق التحدى به لدى محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٠

الطعن بأن الحكم قد بنى على إجراء باطل إذ إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة قد حصل للبائع عن نفسه فقط فى حين أن البيع صدر منه عن نفسه وبصفته وصياً على أولاده لا يجوز التمسك به أمام محكمة النقض لأول مرة.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ٢/٢/١٩٥١

أ القول بأن البائع القاصر قد إستعمل وسائل تدليسية لإيهام المشتري ببلوغه من الرشد لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض. "ب" دفع المشتري دعوى بطلان البيع الصادر له من قاصر لدى محكمة الموضوع بأنه ما كان يعلم بقصر البائع لا يعنى أن هذا المشتري قد تمسك بأن البائع إستعمل وسائل تدليسية لإيهامه ببلوغ من الرشد. نص المادة ١٣١ من القانون المدنى - القديم - صريح فى أن " مجرد عدم الأهلية موجب لبطلان المشاركة ولم لم يكن فيها ضرر " فمجرد قصر البائع كاف لقبول دعوى إبطال

البيع حتى لو تجرد التصرف من أى غبن ومهما كان شأن إفادة البائع بما قبض من ثمن، إذ لكل من الحالين حكم خاص لا يسى دعوى الإبطال ولا يؤثر عليها.

#### الطعن رقم ٢١٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٣٠

إذا كان الحكم الإستئنافى قد أقر ما أورده الحكم الابتدائى من أن العقار المشفوع به الذى ملكه الطاعن بمقد بدلى - وهو على ثلاث قطع - قد ملكه محمداً مفرزاً، وكان الطاعن لم ينع على الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص أمام محكمة الإستئناف، وكان مبنى ما نواه الطاعن على الحكم الإستئنافى هو أنه أخطأ فى الإسناد إذ أثبت أنه ملك العقار المشفوع به بقطعه الثلاث محمداً مفرزاً فى حين أنه ملك إحداهما شائمة - فإنه لا يقبل من الطاعن هذا النعى لأن سبب الطعن يعتبر من الأسباب الجديدة التى لا يصح طرحها لأول مرة أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٥

إن التحدى بأن الدفع ببطان صحيفة الإستئناف لعدم توقيعهما من محام مقرر أمام محكمة الإستئناف إذ التحدى الموقع عليها مستبعد اسمه من جدول المحامين - ذلك محله ألا يكون قد صدر من المحكمة حكم بقبول الإستئناف شكلاً، فإن قوة الأمر المقضى التى اكتسبها حكمها هذا تحول دون جواز التمسك أمامها بدفع جديد خاص بشكل الإستئناف ولو كان ماساً بقواعد النظام العام. كذلك لا تقبل إثارة هذا الدفع لدى محكمة النقض كسبب لتقضى الحكم الأول لأنه يقوم على عنصر واقعى وهو تحقيق ما إذا كان التحدى الموقع على عريضة الإستئناف مقرر أم غير مقرر أمام محكمة الإستئناف فكان واجباً أن يثار لدى محكمة الإستئناف لتحقيق هذا العنصر الواقعى قبل أن تصدر حكمها بقبول الإستئناف شكلاً.

#### الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

إذا كان الحكم قد قضى بالزام المطعون عليهم الأربعة الأولين بقيمة حصتهم فى المبالغ الواردة فى السندات الصادرة إلى أولادهم من مورتهم وإثارة منها إلى الطاعن على أساس أن هذه المبالغ هى فى حقيقتها مال موصى به وأن هؤلاء المطعون عليهم قد ألقوا الوصية فنفذ فى حقهم بقدر حصتهم كما قضى برفض الدعوى بالنسبة لباقي المبالغ على أساس أنه حصة وارث آخر لم يقر الوصية وتوفى أثناء نظر الإستئناف وكان الطاعن لم يثبت أنه تحدى لدى محكمة الموضوع بأن إقرار المطعون عليهم الأربعة الأولين بطلانها يسرى حكمه على ما ورواه من هذا الوارث فإن إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض لا تجوز.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٨/١/١٩٥١

الدفع بطلان تقرير الخبير إمتداداً إلى أنه لم يباشر عملية المضاهاة أمام القاضي المعين للتحقيق وبحضور كاتب المحكمة وفقاً للمادة ٢٦٧ من قانون المرافعات القديم كذلك لأنه لم يجر المضاهاة على بصمة ختم الخصم الموقعة على ورقة ضمن أوراق المضاهاة التي أشار إليها الحكم التمهيدى. ... هذا الدفع بشرطيه ليس معطلاً بالنظام العام ومن ثم لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ٣/٥/١٩٥١

النمي على الحكم الخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه إذ قضى لإحدى المدعيات بإبطال العقد في حين أنه سبق أن قضى بإبطال المرافعة بالنسبة لها يكون قد قضى لمصلحة شخص غير يمثل في الدعوى. هذا النمي لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ١٩ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٥١

إذا كان الحكم مقاماً على دعامين كلتاهما صالحة لإقامة قطبانه عليها وكان الطعن وارداً على إحدى هاتين الدعامين ولا مساس له بالأخرى بحيث إنه مع إرضاء الأخذ بوجهة نظر الطاعن تبقى الدعامة الأخرى قائمة وكافية لحمل الحكم. كان الطعن غير منتج.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٥٠

- كون السبب الوارد في تقرير الطعن هو سبباً جديداً لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع لا يحول دون قبول الطعن في الحكم بطريق النقض متى كان صادراً في مسألة اختصاص بحسب المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم. وإذا كان الحكم المطعون فيه - وهو صادر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية لحكم صادر من محكمة جزئية - قاضي الأمور المستعجلة - قد قضى برفض الدفع بعدم اختصاص قضاء الأمور المستعجلة بتعيين حارس قضائي على أموال كنيسة، وكان مبنى الدفع أن الكنائس من الأموال العامة وأنه لا ولاية للمحاكم في نظر دعاوى الحراسة عليها وفقاً لنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم المدنية، وكان قوام سبب الطعن في الحكم أنه يخالف القانون وذلك بتعرضه للفصل في نزاع ليست له صفة مالية ولا يعتبر مسألة مدنية بل هو متعلق بناحية دينية بجهة هي من شئون العبادات على خلاف ما تقتضي به المادة سالفة الذكر - فإن الدفع بعدم قبول الطعن بمقولة إنه على سبب جديد غير جائز إذ الحكم صادر في مسألة اختصاص متعلق بالنظام العام.

- الدفع بعدم ولاية المحاكم بالنظر في مسألة هي من الشئون الدينية البحتة - تعيين حارس قضائي على كنيسة - وفقاً لأحكام خط كلخانة والخط الهمايوني والتشريعات المنظمة لإختصاصات المجالس المليية



ومنها الأمر العالى الصادر فى ١٤ من مايو ١٨٨٣ والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ بشأن طائفة الأرثوذكس - هذا الدفع متعلق بالنظام العام ومن ثم فإن سماعه لأول مرة أمام محكمة النقض جائز ولو لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣١  
لا يجوز للطاعن أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض فى مقام الاستدلال على أن المبلغ الذى أودعه المطعون عليه الأول لا يفى بشمن حصته هو وزوجته فى المنزل الراسى مزاده عليه. لا يجوز للطاعن أن يتمسك بورقة لم يسبق تقديمها الى محكمة الموضوع تدل على أن قلم الكتاب قد خصم من المبلغ المدوع بالى رسوم دعوى البيع.

الطعن رقم ١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩  
مضى كان الطاعن - الثانى - لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بأن الدين الذى أقرت به مورسه لابتها المطعون عليها وفى بدليل وجود سند له لدى المقررة فلا يجوز له أن يغير هذا الوجه من الدلائل لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥  
إذا كان الممول " الطاعن " قد طلب ضم ملفه الفردى وعارضت مصلحة الضرائب" المطعون عليها " فى ذلك وأهدت استعدادها لتقديم المستندات اللازمة للفصل فى استئنافها ووافقتها النيابة العامة على ذلك وأجلت الدعوى لهذا السبب ولم يقدم الطاعن إلى محكمة النقض ما يثبت أنه اعترض على هذا القرار فى الجلسة التالية فإنه لا يقبل منه التمسك على المحكمة أنها فصلت فى الدعوى دون إجابته الى طلب ضم الملف.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٩  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد أبد قضاء محكمة أول درجة برفض دفع " الدفع بسقوط حق الشفع فى أحد العقار بالشفعة " ولكنه لم يأخذ بأسبابه بل أورد لذلك أسباباً جديدة، وكان سبب الطعن وارداً على الحكم الابتدائى دون الحكم المطعون فيه، فهذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٥  
إدعاء المستأجر أن ما أصاب العين المؤجرة من خلل قد وقع بعد إن عاين العين قبل التوقيع وقبل الوقت المعين لابتداء الإيجار، لا تصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٥٠

الدفع بعدم جواز إثبات المشوى صورية شخص البائع بالبينة لمخالفة ذلك للثابت بالعقد - هذا الدفع يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع وإلا سقط الحق فى التحدى به أمام محكمة النقض.

و إذن لمعى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى الطاعة التى رفعتها تطلب فيها إبطال عقد البيع الصادر من محجورها الى المطعون عليه وتثبيت ملكيته الى الأطيان المبيعة قد أقام قضاؤه على ما استخلصه من القرائن وشهادة الشهود من أن محجور الطاعة لم يكن هو البائع الحقيقى للأطيان موضوع النزاع وإنما كان والده هو البائع لها، وأن تحرير العقد باسم ولده المحجور عليه باعتباره البائع لم يكن إلا وسيلة لإتمام الصفقة نظرا لتكليف الأطيان باسمه، وكانت الطاعة لم تتمسك بعدم جواز إثبات صورية شخص البائع بالبينة فإنه لا يقبل منها الطعن على الحكم بطريق النقض استنادا الى أنه مخالف قواعد الإثبات، ولا يجديها فى هذا الصدد اعتمادها على ما قاله أمام محكمة الموضوع من أنه وقد أقر البائع بأنه تملك الأطيان المبيعة بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فإن لا يجوز لمن وقع على العقد المتضمن هذا الإقرار الصريح أن يأتى بشهود على عكس هذه الواقعة.

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ٣/٦/١٩٥٢

مضى كان الطاعون لم يقدموا ما يثبت أنهم استندوا فى دعواهم لدى محكمة الموضوع إلى أنهم كسبوا ملكية الأرض بوضع اليد مدة خمس سنوات مع السبب الصحيح فإنه لا يجوز لهم إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد مبكت عن بيان ما إذا كان قد أشر على هامش صحيفة دعوى صحة التعاليد بالحكم الصادر فيها، ولم يكن الطاعون قد نموا على الحكم الخطأ فى هذا الخصوص فلا تملك محكمة النقض إثارة هذا من تلقاء نفسها لقيامه على عنصر واقعى كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥١

الذى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون استنادا الى أنه قبل تحقيق الدفع بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخمسى رغم إعدام قرينة الوفاء به بإقرار المدين المطعون عليه الأول - ولأنه قضى بإحالة الدعوى على التحقيق مع أنه متفق بسند الدين على عدم جواز سماع شهادة الشهود حتى فيما تجوز فيه البينة قانونا وهو شرط غير مخالف للنظام العام ولأنه قبل من المطعون عليه الأول دفعه بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخمسى مع أن الطاعن بوضفه محالا إليه حسن النية يعتبر من الغير ومن ثم لا يجوز للمدين المحال

عليه أن يحتج قبله بالدفع التي كان يحق له توجيهها الى الدائن الخيل. هذا النعي بوجوده الثلاثة لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ١٦٨ لسنة ١٩ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١

- لا عمل للنعي على الحكم مخالفته المادة ٢٨٢ من قانون المرافعات (القديم) لقبول دليل على التزوير استمده من خطاب محرر من الطاعن بعد وفاة المورث ينكر فيه أن هذا الأخير تصرف في الحصة موضوع العقدين المقتضى بردهما وبطلانتهما.

- القول بأن ما حواه هذا الخطاب إنما ينصرف الى إنكار التصرف الرسمي لا المرئي هو جدل موضوعي لا سبيل لإثارته أمام محكمة النقض.

- القول بأن مخالفة الإعضاء المطعون فيه لقاعدة كتابة الطاعن ليس معناه التزوير إذ قد يكون مرجعه مسبب آخر. هذا القول هو جدل موضوعي لا سبيل لمناقشته أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ١٧١ لسنة ١٩ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥١

إذا طلب الطاعن في حكم رفض طعن خصمه فيه للأسباب التي أقام عليها طعنه فذلك ليس معناه رضاه بهذا الحكم الذي أسس طعنه فيه على أسباب أخرى.

#### الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٩ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ٣/١/١٩٥٢

إن صحة حل الحكم على غير الأسباب التي أقام عليها الطعن لا تعبر وجهاً لعدم قبوله شكلاً بل هي تكون سبباً لرفضه موضوعاً.

#### الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ٦/١٢/١٩٥١

إن المحكمة إذ تقرر بناء على أسباب ماثلة مستخلصة من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها ومن الأوراق التي قدمت إليها أن الزراعة المحجوز عليها مملوكة لفلان ولفلان اللذين كانا مالكين للأرض القائمة عليها هذه الزراعة قبل بيعها منهما إلى زوجتيهما - إذ تقرر ذلك فإنها تكون قد فصلت في أمر واقعي لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٥٢

منى كان بين من الأوراق أن الطاعن سار في جميع مراحل دعواه على إصهار البيع الذي تم بينه وبين المطعون عليها الأولى وهو بيع مشروط فيه بإزالة المضاريف ورسوم التأمين وأجره النقل على الثمن أي بيع f. i. c. وذلك دون أن يثير أى نزاع في هذا الوصف ودون أن يطالب باعتبار البيع بيعاً تحت التسليم

ركان مسبب طعنه مؤسسا على أن البيع ليس في حقيقته بيع. c. i. e. وألا أتباع ضامن فيه هلاك المبيع حتى تسليمه بم بناء الوضوء. ركان هذا السبب ينطرى على والى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع وإنما لا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٢

إن الدافع بأن الأبطالان التى قضت المحكمة للمدعى بكسب ملكيتها بوضع يده عليها أكثر من خمس عشرة سنة قد آلت إلى مرور المدعى عليهم بطريق الإرث فلا تكسب ملكيتها إلا بوضع اليد عليها مدة ثلاثين سنة هذا الدافع ليس له يعلق بالنظام العام فلا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى على دعائتين. الأولى أن للحكومة الحل المطلق فى فصل القناصل بأمر ملكي بناء على طلب وزير الخارجية وفقا للقانون الصادر فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ دون أن يكون للمحاكم رقابة عليها فى ذلك والثانية أن الطاعن عجز عن إثبات أن فصله كان لسبب لا يتصل بالمصلحة العامة فإن النعى على الحكم فى دعائته الأولى يكون غير منتج متى صح قيامه على الدعامة الثانية وحدها.

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ٣١/١/١٩٥٢

إذا كان سبب الطعن هو رجا جديد للدعوى غير متعلق بالنظام العام فإن التحدى به لأول مرة لدى محكمة النقض غير جائز. وإذا لمضى كان الواقع هو أن الطاعنين أسسا دعواهما على بطلان قرار وزير الزراعة الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٤٠ بجاوزه سلطته فى إصداره وعلى مخالفة الأمر الصادر من وزارة الزراعة بمنع دخول رسالتهما البلاد المصرية للمادة السابعة من القانون رقم ١ لسنة ١٩١٦ التى تجيز إدخال الفواكه والخضر والبدور متى كان يمكن تطهيرها زاعمين أن رسالتهما ينطبق عليها هذا الوصف لما كان يجوز الأمر بمنع دخولها، وكان طعنهما مؤسسا على عدم قيام مكتب الحجر الزراعى بفحص جميع طرود الرسالة وإكفاله بفحص أربعة منها مع أنه كان يجب فحصها جميعا وفرض الطرود السليمة من الطرود المصابة حتى يقتصر منع الدخول على هذه الأخيرة فإن هذا السبب يكون مقبول لعدم تقديم الطاعنين ما يثبت أنهما تمسكا بما تضمنه لدى محكمة الموضوع وأنهما جعلاه منه سببا لدعواهما.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٢

القول بأن البائع لم يكلف المشتري تكليفاً رسمياً بالوفاء قبل الحكم بفسخ البيع لعدم دفع النسيء وفقاً للمادة ٩٨ من القانون المدني "التقديم" لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض متى كان المشتري لم يقدم ما يثبت أنه تمسك به أمام محكمة الموضح.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٢

إذا كان الطاعن يبنى على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ قضى بتعريض للمطعون عليه مع أن هذا الطلب هو من اختصاص جهة القضاء العادى عملاً بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ التى تنص على أن تظل المنازعات المدنية الأخرى التى تنشأ بين المجرر والمستأجر خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث موضوع النزاع والاختصاص القضائى والإجراءات فإن هذا الذى يكون غير مقبول متى كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه سبق أن تحدى به لدى محكمة الموضح ذلك أنه لا يجوز له إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٥٢

متى كان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائى إكتفاء بأسبابه دون أن تضيف إليها الحكمة أسباباً جديدة وكان يبين من الأوراق أن أوجهاً انطعن الى يبنى بها الطاعن على الحكم المقصور فى التسيب والخطأ فى الاستدلال والاستنتاج وارادته جميعاً على أسباب الحكم الابتدائى. وكان الطاعن لم يقدم إلى هذه الحكمة ما يدل على أنه عرض هذه الطاعن على محكمة الدرجة الثانية، من ثم فإنها تكون أسباباً جديدة لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، ولا يفر من ذلك أن يكون الطاعن قد أودع صرورة ومهمة من محضر التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى. لأن هذه الورقة لا تثبت تحديد بمطاعنه على أسباب الحكم الابتدائى لدى محكمة الدرجة الثانية.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ٥/٢/١٩٥٣

الدفع بأن الحكم الصادر فى دعوى صحة التعاقد، سقط بالنسبة لمن صدر عليهم غيابياً لعدم تنفيذه فى خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره لا تجوز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٣

إذا كان الطاعن لم يبين الأوجه التى ضمنها صحيفة إستئنافه والتى يبنى على الحكم إغفال الرد عليها فإن النسيء على الحكم بالمقصور يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٢

مضى كان الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون إذ اعتبر عقد البيع الصادر له فى مرض موت مورثه المطعون عليه باطلاً بأكمله فى حين أن القانون يقضى باحواام فى حدود ثلث الركة وكان المطعون عليه قد رد على هذا النعى بأن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بما تضمنه فهو والحالة هذه سبب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض فإن هذا القول يكون فى غير محله متى كان بين من الأوراق أن الطاعن طلب رفض دعوى المطعون عليه ونفاذ العقد الصادر إليه من المورثة فى كل مال الركة، وهذا الطلب الأعم يشمل الأقل منه وهو نفاذ العقد فى ثلث الركة ومن ثم يكون هذا الدفع بعدم قبول هذا السبب على غير أساس.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ٢٩/١/١٩٥٣

إذا كان ما يعبه الطاعنان على الحكم هو أن المطعون عليها الأولى تنازلت تنازلاً ضمناً عن إستعمال حق الشفعة للإعبارات التى أوضحاها فى طعنها، أو أنها توأطأت مع البائع إليها على إغفال النص على شرط التنازل فى عقد شرائها، وكان لم يثبت أن الطاعنين سبق لهما أن تمسكا بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه يكون وجهاً جديداً يناطله واقع فلا يجوز لهما إثارته لأول مرة لدى هذه المحكمة.

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ٨/١/١٩٥٣

إن القانون قد أوجب بيان سبب الطعن فى تقريره تعريضاً به وتحديدأ له فى مستهل الخصومة. وإذن لمضى كانت الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الإخلال بمحقها فى الدفاع لتأييده الحكم المعارض فيه لأسبابه دون أن يرد على دفاعها الجدى الثابت بمحضر جلسة كذا ، فإن هذا النعى يكون غير مقبول متى كانت لم تبين بتقرير الطعن ذلك الدفاع الجدى الذى لم يرد عليه الحكم، وليس يغنى عن ذلك قولها إنه لابت بمحضر الجلسة التى عيبتها.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥٣

إذا كان الطاعن لم يقدم ما يجب أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن حقيقة التعاقد بينه وبين المطعون عليها كان يعباً بالعربون فلا يقبل منه التمسك بهذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ٩/٤/١٩٥٣

مضى كان الطاعن قد أسى دعواه بطلب المكافأة على القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى تنص المادة ٢٣/١ منه على أنه إذا كان الفصل صادراً من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يبدل للعامل مكافأة. عن مدة خدمته تحسب على النحو المبين فى هذه المادة، فإنه يكون قد تمسك ضمناً بجميع الشروط الواردة

في هذا القانون لإستحقاق هذه المكافأة أو الحرمان منها وبالتالي يكون قد أنكر تحقق أى سبب يسقط إستحقاقه لها ومن ثم لا يعتبر تخديه بعدم توافر الأسباب المبررة لفصله والمسقط لحقه فى المكافأة وفقاً للمادة ٣٠/٣ من القانون الآنف ذكره سبباً جديداً لم يره أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٥  
الدفع بطلان تقرير الخبير لمباشرة المأمورية فى غيبة الخصوم هو طلب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٨  
نفى الحكم تعسف رب العمل فى إستعمال حق فصل العامل هو تقدير موضوعى لا معقب عليه من محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦  
مضى كانت أسباب الطعن كما وردت فى التقرير وإن كانت موجزة غير أنها جاءت بعبارة واضحة محددة كافية للكشف عن المقصود، فإنه يكون فى غير محله الدفع بعدم القبول للطعن شكلاً لمعوض أسبابه.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٠  
- القضاء بما لم يطلبه الخصوم هو سبب للطعن بطريق الالتماس لا الطعن بالنقض.  
- تمسك دائنى الشركة بالتدبئة بعدم جواز الاحتجاج عليهم بواقعة الاندماج لا يصح إيدأؤه فى المرافعة الشفوية متى كانوا لم يتمسكوا به فى مذكرتهم وذلك وفقاً للمادة ٤٤٠ مرافعات.  
- إذا اعترف المطعون عليه فى مذكرته بصفة مدير الشركة الطاعنة كمثل لها، فإنه لا يجوز له الاعتراض على هذه الصفة فى مرافعة الشفوية، ذلك أن هذا الاعتراض فضلاً عن مناقضته للإعتراف الوارد بالمذكرة فهو قول جديد لا يصح إيدأؤه فى المرافعة الشفوية وفقاً للمادة ٤٤٠ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٥  
التحدى بأن الأرض موضوع النزاع هى من أراضي الرزقة التى كان ينعم بها السلاطين على بعض الناس ويمتلكونها ملكية تامة لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض بل كان يصين التمسك به أمام قاضى الموضوع وتقديم أسانيده.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٥  
قيام الطعن على أسباب موضوعية لا يقتضى عدم قبوله شكلاً وإنما يقتضى رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٣/٥/١٩٥٤

عدم صحة إعلان الحكم لا يترتب عليه نقضه لأن المقصود ببطان الإجراء الموجب لنقض الحكم هو البطان التعلق بإجراءات الدعوى والذي من شأنه التأثير فى الحكم وفقا للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٦

إن القانون إذ أوجب تفصيل أسباب الطعن فإن مراده بهذا التفصيل فى معنى المادة ٤٢٩ مرافعات ذكر هذه الأسباب على سبيل البيان والتحديد لإمكان التعرف على المقصود منها وإدراك العيب الذى شاب الحكم - فإذا كان ما ينهه الطاعن فى خصوص القصور فى تسيب الحكم وفى أدلة هذا القصور قد جاء غالبا من بيان وجه العيب ولا موطنه بكيفية واضحة مفصلة كما جاء قاصرا عن بيان أدلة القصور فإن أسباب الطعن تكون غير مقبولة لقصورها عن البيان التفصيلى الواجب قانونا.

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٣

إذا كان الطاعن قد بنى طعنه ببطان إعلانه بالإنذار على عدم تحرير محضر مستقل يتضمن جميع خطوات المحضر الذى قام بالإعلان، وكان لم يتمسك بهذا الدفع لدى محكمة الموضوع بل انحصر دفاعه أمامها فى إنكار صحة ما ورد فى ورقة إعلان الإنذار من إمتناعه عن الإسلام وفى بطلان الإعلان لعدم قيام المحضر بإخباره بمخاطب موسى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة وفقا لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات فإن وجه الطعن يكون سببا قانونيا جديدا يخالطه واقع مما لا يجوز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٢٣٢ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٣

إذا كانت الطاعة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الخبير الذى سمع شهادة الشهود هو غير الخبير الذى قدم التقرير دون انحداب من المحكمة فإنه لا يجوز لها التمسك بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ٢١/٤/١٩٥٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة عقد الرهن الحيازى وحبس العين الموهونة وبإلزام المدين الراهن بقيمة الدين والقوائد من تاريخ التعاقد، وكانت بعض أسباب الطعن فى هذا الحكم واردة على صحة الرهن والبعض الآخر يرد على بعض النتائج الملوية على صحة الرهن وهى المطالبة بالقوائد، فإن عدم إعلان أحد ورقة الدائن المرهون بتقرير الطعن يجعل الطعن غير مقبول بالنسبة إلى جميع الورقة فيما يختص



مجة الرهن ولكنه يكون مقبولا بالنسبة للفوائد، ذلك أن النزاع الخاص بصحة الرهن هو موضوع غير قابل للتجزئة أما النزاع الخاص بالفوائد فإنه لا يمكن القول في صورة الدعوى بأنه غير قابل للتجزئة.

**الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠**

تقدير الدلائل أو المبررات المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات التي تجيز للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده هو نظر موضوعي يتعلق بتقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليه فيه.

**الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣**

التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم قد أخطأ إذ قضى بالفوائد عن مبلغ مطلوب على مسيل التعويض لا يعتبر تمسكا بسبب جديد متى كان المحكوم عليه قد دفع الدعوى بطلب رفض التعويض، ذلك أن سبب الطعن يندرج في عموم ما دفع به وذلك فضلا عن أن هذا السبب لا يبدو أن يكون حجة قانونية بحته يستدل بها على خطأ الحكم في قضائه بالفوائد القانونية.

**الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٠٨ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٧**

انقضاء ميعاد الاستئناف أو عدم انقضائه قبل إعلان الاستئناف هو سبب قانوني يتخلطه واقع فلا يجوز طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦٢٩ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩**

متى كانت الخصومة قد ترددت بين طرفيها أمام محكمة الموضوع على أساس أنها منازعة مدنية وهي رد مقابل شيك باعتباره قرضاً وسلم المدين بقبضه له بعد إنكاره وقصر منازعته على أنه رد المبلغ المطالب به للدائن دون أن يثبت بأوراق الدعوى ما يفيد تعدي المدين بأن المبلغ المطالب به عبارة عن "دوطة" مما يدخل في نطاق المال المشترك بين الزوجين أو أنه يخضع لأحكام قانون الأحوال الشخصية الخاص بالمدين وكان مناط إعتبار المبلغ "دوطة" إنما يتوقف على وقائع وظروف لم يتمسك بها المدين ولم يطرحها على محكمة الموضوع - فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفاع لأول مرة لدى محكمة النقض.

**الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١**

إذا طلب الخصم أمام محكمة الموضوع سماع أقوال شخص معين كشاهد من شهود الإثبات ولم يتمسك أمام تلك المحكمة بأن أقوال هذا الشاهد صدرت عنه بوصفه وكيلًا عن خصمه فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٧

- تمسك المستاجر باتفاق معقود مع المؤجر للإستدلال به على تحميل المؤجر نفقات إحياء الموات بالعين المؤجرة هو دلائع غير مقبول متى كان لم يرد بسبب الطعن.

- تعيب الحكم بالقصور لعدم بيان ما إذا كانت التحسينات التى قام بها المستاجر فى العين المؤجرة داخلة فيما تعهد بحمله أو خارجة عنه - هذا التعيب لا يلغى إليه ما دام لم يرد فى تقرير الطعن.

- نعى الطاعن على الحكم بمخالفة قواعد التفسير يكون قاصر البيان متى كان الطاعن لم يوضح فى تقرير طعنه نصوص العقد الذى أخطأ الحكم فى تفسيره، ولا يعنى عن ذلك تحمله عنه فى مذكرته الشارحة إذ الممول عليه هو ما يرد فى تقرير الطعن ذاته.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٨

إذا كان الطاعن قد طلب إلى محكمة الإستئناف تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة فيعتبر أنه قد عرض عليها جميع الأسباب التى قام عليها الحكم المستأنف ويجوز له أن يتمسك أمام محكمة النقض بكل وجه من وجوه الدلائع التى اعتمدت عليها محكمة الدرجة الأولى فى حكمها المستأنف ولو لم يكن قد تمسك به صراحة أمام محكمة الإستئناف.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧

متى كان النعى مجهلاً لم يفسح الطاعن فيه عن وجه الخطأ القانونى الذى شاب الحكم ولا كيف أن ما قرره الحكم مخالف للعقد لموضوع النزاع - فإن هذا النعى يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٨

لما كان القانون لم يرسم لبيان أسباب الطعن طريقه خاصة بل يكفى إذا كان وجه الطعن مبيناً بإيجاز أن يكون المقصود منه ظاهراً ومحدداً، وكان الطالب قد اكتفى فى تقريره عن تفصيل الأسباب ببيان موجز محدد يخرجها عن الإبهام ويحدها عن الجهالة التامة، فإن الدلع بطلان الطعن لعدم بيان أسبابه بياناً كافياً يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٤

متى كان بين من مراجعة أسباب الطعن أن الطاعن قد بين وجه مخالفته للقانون وحدد المآخذ التى يعيبها على الحكم بتحديد صريحها ووضحها لا غموض ولا تجهيل فيه فإن الدلع بطلان الطعن شكلاً لتجهيل أسبابه يكون على غير أساس، ولا يفيض من هذا عدم إيراد الطاعن عنواناً لكل سبب على حدة ما دام أن المخالفات التى يثيرها والنسب حلت أدلتها ووضحت من سياق أسباب الطعن.

**الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٨**

إنه وإن كان عقد الوكالة لا يجوز إبطائه إلا بالكتابة إذا زاد موضوع التصرف على الوكالة على عشرة جنيهات إلا أنه إذا كان الموكل لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يملك التحدى به أمام هذه المحكمة لأول مرة لأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ولأنه لا يجوز أن ينار أمام هذه المحكمة إلا ما كان معروضاً على محكمة الموضوع من لوجه الدفاع.

**الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٤**

إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بدفاعه الخاص بملكه للزراعة المتنازع عليها أو بالمستندات التي أشار إليها في نعيه وقدمها في ملف الطعن فلا يقبل منه التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٧**

مضى كان الطاعن لم يرفع معارضة في الحكم الذي وصف بأنه حكم حضوري بناء على الإعذار الذي أعلن إليه وبالتالي لم يعرض على محكمة الموضوع الدفع بطلان الاعذار سواء عملاً بنص المادتين ٧٢ و ٨٠ أو المادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات فإنه لا يجوز التحدى بهذا الدفع لأول مرة أمام هذه المحكمة ما دام أن البطلان المدعى به لا يتصل سببه بالنظام العام.

**الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٣٠**

التمسك بعدم جواز أخذ حق إختصاص على عين إنتهى الوقف فيها ضد من آلت إليه ملكيتها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ عن الديون السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون - ذلك لا يعتبر سبباً جديداً ويصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لأن هذا السبب هو من الأسباب القانونية البحتة التي لا يداخلها أى عنصر واقعي جديد ويتعين على محكمة الموضوع وهي تفصل في طلبات المدعى ودفاع المدعى عليه أن تنبه إلى ما يقتضيه بحثها من تغليب الوجوه القانونية التي يصح تأسيس الحكم السليم عليها ولو لم يفتن المدعى عليه إلى التمسك بالحجة القانونية التي تزدرى إلى رفض الدعوى بتطبيق حكم القانون على العناصر الواقعية التي تنتهي إليها محكمة الموضوع.

**الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٤**

مضى كان الطاعن قد نعى على الحكم ما استماه تقريرات خاطئة وكان لا سبيل لإمكان التعرف على المقصود من هذا النعى وأثر هذه التقريرات في الحكم فإن النعى يكون مجهلاً.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٧  
مضى كان قرار هيئة التحكيم يرفض طلب تخفيض ساعات العمل للعمال الذين يعملون ليلاً قد صدر في حدود القانون والإضافات المبرم بين الطرفين ولم تقدم نقابة العمال ما يدل على أنها تمسكت أمام هيئة التحكيم بقيام عرف مخالف فلا يجوز لها التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٥٧  
لا يجوز الطعن على الحكم بطريق النقض بسبب خطئه في حساب ربيع خطأ مادياً حسابياً إذ هذا السبب لا يندرج تحت أسباب الطعن بالنقض التي رسمها القانون.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١١/٧/١٩٥٧  
لا يقبل النعى على شهادة الشهود بأنها مضطربة ومتناقضة متى كان هذا النعى مجهلاً قاصر البيان.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٧  
إذا كان الطعن في الحكم الموضوعى على غير أساس فإن الطعن على الحكم القضائى يوقف تنفيذ الحكم المستأنف مؤقتاً يكون غير منتج.

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ٤/٤/١٩٥٧  
إذا كان العامل قد أقام دعواه واستند في طلب التعويض إلى أن رب العمل منعه من إستلام عمله بعد إيلاله من مرضه حين توجه إلى مقر العمل لهذا الغرض ثم فصله وأنه بذلك يكون قد فسخ العقد المحدد المدة لحق عليه التعويض، فإنه لا يجوز لهذا العامل أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أنه يستند في طلب التعويض إلى أن رب العمل قد أدخل بالتزاماته المخفق عليها في العقد فإمتنع عن دفع مرتب المدة التي كان مريضاً فيها وأن إمتناع رب العمل هذا يميز له الإمتناع عن العمل وفسخ العقد طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمطالبة بالتعويض المنصوص عليه في المادة ٤٠٣ من القانون المدني. ذلك أنه لا يقبل من المدعى ولأول مرة أمام محكمة النقض أن يستند في دعواه إلى سبب جديد لا يتصل بالنظام العام ولم يطرحه هو على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٨  
مضى تبين أن النعى وإن كان لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانونى كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع فيجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

إذا كان الطاعن لم يمتسك فى الإستئناف إلا بأنه لم يزرع مقداراً معيناً من الألبان المؤجرة إليه لعدم صلاحية للزراعة وعدم إمكان ربه وأنه تركه بوراً - ولم يمتسك بعدم مسئولية عما لم يزرعه زيادة عن المساحة الواردة فى عقد إيجاره - فإنه لا يجوز له إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣١

لم يرسم القانون لبيان أسباب الطعن طريقه خاصة بل يكفى أن يكون المقصود منه ظاهراً وعداداً، فإذا كان يبين من الإطلاع على تقرير الطعن أن الطاعن أورد فى صدد الكلام على أسباب الطعن وجوه تعية على الحكم المطعون فيه وحصرها فى مخالفة الحكم الثابت فى الأوراق والتناقص والقصور فى الأسباب والخطأ فى تطبيق القانون ثم أخذ بعد ذلك فى مناقشة أسباب الحكم وتعداد مآخذ على هذه الأسباب فى حدود أوجه النسي مألوفة الذكر بما يجعل هذه المآخذ وأدلتها واضحة ظاهرة فإن الدفع بعلان الطعن خلوه من أسباب الطعن يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧

إغفال الحكم بعض ما طلب الخصوم الحكم به ليس سبباً من أسباب الطعن فى الحكم بطريق النقض.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٧

مضى كان الحكم قد نفى فى أسباب ساقطة عن الأم أهليتها لحضانة ولدها فإن الجدل فى ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الحكم للتصنيات حرمان الأم من الحضانة مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٦

إن المحكمة إذا ما أطرحت أقوال الشهود لعدم إطمئنانها إلى شهادتهم فلا شأن بحكمة النقض بها إذ ذلك من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع لتعلقه بتقدير الدليل.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٥

- النسي على تقرير الخبير بمخالفته للحقيقة الثابتة بالأوراق لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض بل يعين إيدأه أولاً إلى محكمة الموضوع.

- النعي على تقرير الخبير بالبطالان لعدم انتقاله إلى العين موضوع النزاع لمعاتته وضع اليد وسؤال الجيران واكتفائه بإجراء كتابي محض في مكتبه هو جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض دون سبق عرضه على محكمة الموضوع لتقرل كلمتها فيه.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٥٧

مضى كان الطاعن لم يقدم بملف الطعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه طلب إلى خصمه تقديم مستندات لإبان النعي على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدافع تأسيساً على أن المحكمة لم تكلف هذا الخصم بإيداع المستندات وأغفلت في حكمها مناقشة الطلب - هذا النعي يكون عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٥ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٤/١/١٩٦٠

لا محل للقول بأن تطبيق المرسوم بقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٢ يستلزم إستظهار عنصر موضوعي لم يعرض له الحكم المطعون فيه وهو توافر وحدة النشاط فلا يحسنى بحكمة النقض تطبيقه إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن نشاط الممول كان قاصراً في سنة القياس والسنوات المقيسة على أعمال الصيدلة وبذلك تتوافر وحدة النشاط التي أشرطها القانون، ولا عبرة بتعدد الصيدليات، لأن ذلك يعتبر تعدداً في النشاط لا تنوعاً فيه، و ليس في إشماع أرباح السنة المقيسة على أرباح رأسمالية وأرباح تصفية ما يتنافى مع وحدة النشاط، ذلك أن الأرباح الرأسمالية التي تحققها المنشأة من بيع أحد أصولها تدخل في وهاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقاً لنص المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩.

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٢٥ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ٨/١٢/١٩٦٠

إذا كان سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بصحة عقدي الرهن الصادرين من مورث المطعون عليهما الأولين إلى مورث المطعون ضدد الأخير وذلك على الرغم مما هو ثابت من أن الرهن عقد هذين الرهين أثناء قيامه بدور المصلي لأموال الشركة وأنه بوصفه هذا لا يملك أن يرب في ذمة الشركة ديونا أو يقرر على عقاراتها رهونا فإذا جاوز المصلي حدود وكالة وعقد الرهن فإن تصرفه هذا لا يلزم شركاءه طالما أنهم لم يجزوه هذا فضلاً عن إنتفاء المبرر لعقد هذين الرهين وعن أن الوكيل لا يملك رهن عقارات الموكل إلا بتوكيل خاص، فإن هذا السبب يناطله واقع - فإذا كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع ولم يكن في الحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك - فلا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٦١/٦/١

لا عبرة في تطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ التى تقضى بالتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عن السنوات التالية بتغير نوع المنشأة من شركة تضامن إلى شركة توصية بسيطة - متى كانت نشاط الشركة الثانية امتداداً لنشاط الشركة الأولى. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وكان الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بتغير نوع الشركة الممولة فإن هذا الدفاع الذى يناظره واقع لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٦٢/١/١١

تقدير قيام الدليل على التواطؤ مسألة موضوعية ومن ثم لا جاذبة في ذلك لا تعدو أن يكون جديلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١

استخلاص الحكم المطعون فيه - في حدود سلطته التقديرية - من عدم قيد السندات التى تطالب بها الشركة الطاعنة في الحساب الخاص بها وقيدتها في الحساب الخاص بمدير الشركة في دفتر اليومية وفي تاريخ لاحق بنحو عامين على مواعيد إستحقاقها بالإضافة إلى قرائن أخرى، أن تلك السندات لا تمثل ديناً حقيقياً في ذمة من صدرت منه وإنما إنما حررت بقصد التجملة، إستخلاص مائع لا معقب عليه في ذلك لعلقه بأمر موضوعي.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١

معى كانت إستحالة تنفيذ الإلتزام تقوم على أسباب قانونية، فإن البحث في توافرها يعد من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤

لئن كان من الجائز إيداء السبب المعلق بالنظام العام في أى وقت إلا أن التمسك بمثل هذا السبب بعد فوات مهلة الطعن بالنقض لا يكون مجدياً - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما لم تكن عناصر الفصل في الطعن المطروح بناء على هذا السبب مستكملة من واقع المستندات المقدمة بملف الطعن تقديمياً صحيحاً وفي المواعيد التى حددها القانون. فإذا كان الطاعن قد تمسك في طعنه - وبعد أن انتقضت مواعيد الطعن - بإعلان الحكم المطعون فيه بمقولة صلبوره بعد قبول استقالة أحد أعضاء الهيئة التى أصدرته مما تزول به ولايته، دون أن يودع الطاعن حكم الجمعية العمومية بحكمة النقض الذى يستدل به

على صحة السبب الذى أهداه، وذلك فى المياد المحدد بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لإيداع المستندات وهو وقت التقرير بالطعن لأن ذلك السبب، يكون عاريا عن الدليل بما يعين إطراره.

#### الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨

إذا كان المالك "الطاعن" لم ينزع أمام محكمة الموضوع فى حق الحائز لى بقاء الأطنان لى حيازته مدى حياته لاستمرارها مقابل جعل معين أو اجر وفى حق خلفائه فى ذلك حتى يقرضوا، وكان الحكم قد نفى عن اتفاق الطرفين على ذلك وصف " الأفتيز " أو الحكم وأقام قضاءه فى ذلك على صحة هذا الانتفاق وعدم مخالفته للقانون أو النظام العام، فإن نعى الطاعن على الحكم بأن تأييد المنفعة الناشئة عن حيازة الأطنان أمر ياباه القانون مما يعطل ذلك المقد بطلانا مطلقا، يعد منازعة جديدة لم يسبق إيدؤها أمام محكمة الموضوع ولا يصح التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كانت هذه المنازعة متصلة بالنظام العام مادام نطاق الدعوى - وقد كان موضوعها مقصورا على طلب تعديل الجمل دون طلب الإخلاء - لم يكن يتسع لبحث هذه المنازعة.

#### الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٨

ليس للطاعن أن يتمسك بسبب من أسباب الطعن لم يده فى تقرير الطعن.

#### الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٥

يشروط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأى سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجه، فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تنقصها فلا سبيل للدفع بهذا السبب. وإذا فتى كان الثابت أن السبب الذى يتمسك به الطاعن جد بعد صدور الحكم المطعون فيه بحيث لم يكن فى وسع محكمة الموضوع تبينه، فإنه يكون غير مقبول.

#### الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٠

إذا كان الطاعن لم يبين فى تقرير الطعن ماهية الاعراضات التى يدعى بأن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشتها والرد عليها، وكان لا يكفى فى ذلك مجرد القول بأن الحكم لم يرد على الاعراضات التى ذكرها الطاعن فى إستئنافه وأوردها فى مذكراته دون بيان لما فى تقرير الطعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتبريفا بوجهه منذ ابتداء الخصومة، فإن النعى بذلك يكون غير مقبول.



الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٥

قضاء الحكم - عن بيته وإدراك - بما لم يطلب الخصوم يميز الطعن فيه بالنقض لمخالفته للقانون.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٤/٣/١٩٦٥

- إذا كان الطاعن لم يبين أوجه الدفاع التى تمسك بها أمام محكمة الموضوع وكيفية قصور الحكم فى الرد عليها، فإنه لا يبنى عن إيراد هذا البيان فى تقرير الطعن تقديم الطاعن صورة من المذكرة التى تضمنت دفاعه أمام محكمة الموضوع تاركاً حكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور الذى يشوب الحكم، ذلك أن المستندات إنما تقدم حكمة النقض لتكون دليلاً على أسباب الطعن - بعد بيانها بياناً صريحاً فى التقرير - لا لتكون مصدراً تستخرج منه حكمة النقض بنفسها وجه العيب فى الحكم المطعون فيه.

- جواز أو عدم جواز الإستاناف الفرعى أمر متعلق بالنظام العام للقاضى ويتعين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها. ويجوز التمسك بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٥

إذا كان الطاعنون لم يقدموا حكمة النقض ما يفيد سبق تمسكهم بقيام المانع الأدبى أمام حكمة الموضوع وقد خلا الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى مما يشير إلى حصول هذا التمسك فإنه مادام لم يثبت إهمهم أبدوا هذا الدفاع أمام حكمة الموضوع فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام حكمة النقض لما يخالطه من والى.

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٥

جرى قضاء حكمة النقض على أنه يشترط لجواز التمسك أمام حكمة النقض لأول مرة بأى سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر حكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجه فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تنقصها فلا سبيل للدفع بهذا السبب. فإذا كان الثابت أن السبب الذى يتمسك به الطاعن - وهو صدور حكم نهائى من المحكمة الجنائية ببراءته من التزوير الذى إدعى به فى الدعوى المدنية - قد جدد بعد صدور الحكم المطعون فيه بحيث لم يكن فى وسع حكمة الموضوع تبينه فإن هذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ٦١ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٥

إن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام حكمة النقض أوجبت أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً. والمقصود بهذا



الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٥

الذى على الحكم بطلانه لعدم بيان الأسباب التى أقام عليها لفضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على أن واقعها غير واثرت لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض إلا من الطاعن الذى تمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف لما يتخلطه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٣

مضى كان الطاعن لم يمسك أمام محكمة الموضوع بحقه فى حبس ربيع الأرض محل النزاع حتى يستولى المصروفات التى أنفقها فى إصلاحها فإن دفاعه القائم على حقه فى حبس الربيع يكون سبباً جليداً لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتخلطه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

لا يقبل من الطاعين التحدى بعبارة جملة مبهمة بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاعهم الواردة بذكرهم فى الاستئناف دون أن يكشفوا فى تقرير الطعن عن العيب المنسوب إلى الحكم وموضع منه وأثره فى قضائه.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٠٠ بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٥

تمسك الطاعن بأن المطعون ضده قد إضرب حقاً متازعاً عليه هو دفاع يتخلطه واقع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٩٤٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨

مفاد نص المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ معدلاً بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، أن المشرع رسم طريقاً خاصاً لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التى يبنى عليها طعنه فى التقرير بالطعن الذى يحضره ويوقع عليه الموظف المخصص بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة أصدرت الحكم المطعون فيه وحظر المشرع التمسك بعدم حصول هذا التقرير بأى سبب من أسباب الطعن غير التى ذكرت فيه وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل ما يقدم من هذه الأسباب فى ميعاد الطعن أو بعد انقضائه ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها فى أى وقت فإذا كان السبب الذى أبداه الطاعن فى ملحق التقرير الذى أودعه قلم كتاب محكمة النقض غير متعلق بالنظام العام فإنه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥

متى اقتضت المحكمة بكفاية الأبحاث التي أجراها الخبير وبسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه فإن ما يشير به الطاعن بشأن عدم كفاية الخرائط المساحية التي إطلع الخبير عليها يكون جدلاً موضوعياً في كفاية الدليل الذي التفتت به محكمة الموضوع مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٨

إذا كان النعي موجهاً إلى ما ورد في أسباب الحكم الابتدائي مما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه فإن هذا النعي يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٣٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٤

إذا كان الثابت أن الطاعن لم يعرض أمام محكمة الموضوع على سماع شهادة محام ولم يتمسك ببطالان هذه الشهادة أمام تلك المحكمة لأن إثارة هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض يعتبر سبباً جديداً لا يجوز قبوله لما يخالفه من واقع كان يتعين عرضه على محكمة الموضوع وهو معرفة ما إذا كانت الواقعة التي شهد بها هذا المحامي قد علم بها عن طريق مهنته أم لا وما إذا كان عدم إعراض الطاعن على سماع شهادته يعد إذناً ضمنيّاً منه بأداء هذه الشهادة يجوز له أدائها طبقاً لمفهوم المادة ٢٠٨ من قانون المرافعات أولاً يعد كذلك.

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٤٣٢ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٨

متى أرشد المحامي الحاضر عن محل الشركة عن رقم توكيله ولم ينازع الطاعن في ذلك أمام محكمة الموضوع فليس له بعد ذلك أن يشير هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/٣٠

لا يقبل من الطاعن النعي على الحكم المطعون فيه لإغفاله دفاعاً كان قد أبداه خصمه الذي حكم لصالحه طالما أنه لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١١

من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه يكفي لإعتبار السبب المبني عليه الطعن غير جديد حتى تجوز إثارته أمام محكمة النقض، أن يكون داخلياً فيما تمسك به الطاعن وعرضه على محكمة الموضوع بصفة عامة وذلك على أساس أن الطلب الأكبر يشمل الأقل منه. كما يكفي لقبول النعي الذي يتمسك به الطاعن أمام محكمة النقض أن يتعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٨

إذا كان تحقيق قيام الوكالة الظاهرة هو مما يخالفه واقع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٠

مفاد ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ معدلاً للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن المشرع رسم طريقاً لإبداء أسباب الطعن وحظر إبدائها بغير هذا الطريق فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التى بنى عليها طعنه فى التقرير بالطعن الذى يحرمه ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، وحظر المشرع التمسك بعد حصول هذا التقرير بأى سبب من أسباب الطعن غير التى ذكرت فيه، وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل ما تقدم من هذه الأسباب فى معاد الطعن أو بعد إنقضائه ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها فى أى وقت.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩

لا يقبل من الطاعن تعيب الحكم المطعون فيه بسبب إخلاله دفاعاً أو طلباً لم يقدم منه وإثماً من خصومه الذين قضى الحكم لمصلحتهم.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٧

إذا كان النعى موجهاً إلى الحكم الابتدائى-الذى لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض- فإنه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩/١/٧

إذا لم يبين الطاعن فى تقرير الطعن ملاحظاته على تقرير الخبير التى يدعى أن الحكم قد أخطأ مناقشتها فإن نعيه بهذا السبب يكون مجهولاً إذ العبرة فى بيان مواضع القصور بالحكم هو ما جاء بشأنه فى تقرير الطعن.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢

إذا لم يبين الطاعن أوجه الدفاع التى تمسك بها لدى محكمة الاستئناف، وكيفية قصور الحكم فى الرد عليها، مكتفياً بالإشارة فى تقرير الطعن إلى تقديمه مذكرة بدفاعه بحكمة الموضوع تاركاً بحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه لتقصى هى وجوه القصور ومناحى الإخلال بحق الدفاع، ذلك أن هذه الإشارة لا تعدو أن تكون دليلاً على ما كان يجب أن يبينه فى التقرير من مواضع القصور ووجوهه وإذا لم يفعل فإنه لا يصح بحكمة النقض أن تتخذ منها مصدراً تستخرج منه بنفسها وجه العيب فى الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٣

إذ كانت المدة التى تكتسب بها الحقوق العينية، ومنها حق الإرتفاق بالصرف على الوقف الخيرية بالتقادم وإن لم يترها الخصوم أمام محكمة الموضوع، إلا أنه وقد تعلق الأمر بسبب قانونى كانت عناصره الموضوعية مطروحة عليها، مما ورد فى بيانات الحكم ومدونات الواقعية، فإن هذا الأمر يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يجوز إثارته أمامها.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١١

يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأى سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تمكن بها من الإلزام بهذا السبب والحكم فى الدعوى بموجبه فإذا تبين أن هذه العناصر تنقصها فلا سبيل للتحدى بهذا السبب.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٧

لما كان الطاعن لم يبين فى تقرير الطعن أوجه الدلائل التى تقول إن الحكم المطعون فيه قد أهمل الرد عليها وكان لا يبنى عن هذا البيان ما أورده الطاعن عن تلك الأوجه المذكورة الشارحة بأن العبرة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - فى بيان وجه الطعن بما يرد فى التقرير فإن النعى بهذا السبب يكون مجاهلاً.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٢

إذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه، أنه وإن انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى فى منطوقه - برفض طلب بطلان قرار فصل الطاعن - إلا أنه لم يبين الأسباب التى إستند إليها من أن الطاعن أصيب بمرض جعله غير كفء للتدريس وأن قرار الفصل له ما يبرره، بل أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على دعامة مستقلة حاصلها أن المطعون عليها الأولى فصلت الطاعن تطبيقاً لما تقضى به القواعد العامة من جواز إلغاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادة أحد طرفيه، وأنه لا محل لإجابة الطاعن إلى طلبه العودة إلى العمل لأن حاله ليست من الحالات التى يجوز فيها ذلك، ونأى الحكم بنفسه عن بحث مستندات الطرفين وتوافر المبرر لإنهاء العقد، لإتصال هذا الأمر بموضوع طلب التعويض الذى لم يتم الفصل فيه بعد - أمام محكمة أول درجة - لما كان ذلك فإن النعى بأن المستندات المقدمة غير موقع عليها وتتناقض مع المستندات الرسمية الصادرة من المنطقة التعليمية وأن هذا القضاء يفصح مسبقاً عن رأى المحكمة فى موضوع طلب التعويض الذى لم يفصل فيه بعد، يكون موجهاً إلى ما ورد فى الحكم الابتدائى، وهو ما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه، وبالتالي يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧١/١/٦

إذ نعت الطاعة بأن صحيفة الاستئناف قد خلت من بيان موطن المستأنف ولم تقدم هذه المحكمة صورة رسمية من تلك الصحيفة فإن نعيها في هذا الاختصاص يكون عارياً من الدليل.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٨

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يخل في قضائه إلى أسباب الحكم الابتدائي - الذي لفتى بتأييده - وإنما أقام قضاءه على أسباب مستقلة، وهي تكفي لحمل قضائه، فلا يكون للطاعين سوى مصلحة نظرية في بطلان الحكم الابتدائي، وهي لا تصلح سبباً للطعن.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٥

متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القول بعدم وجود إتيان أو نص في القانون يحجز للطاعة - شركة التأمين - الرجوع على الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بدعوى الضمان، ولم تشر الطاعة في تقرير الطعن أو في المذكرة الشارحة إلى المقررات التي تحجز لها مثل هذا الرجوع، فإن النعي يكون غير مقبول لوروده مجاهلاً.

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٧١/٤/١٥

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على الأسباب التي أخذت بها محكمة أول درجة والتي لم تكن محل نعي من الطاعن، وأضاف إليها أقوال شاهدي الطاعن، وكانت هذه الأقوال تتفق مع ما قرره أحدهما في محضر التحقيق فإن خطأ المحكمة في إسناد هذه الأقوال للشاهد الآخر - الذي شهد بأنه لا يعرف شيئاً - لا يؤدي إلى نقض الحكم لقيامه على أدلة أخرى تكفي لحمله.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٩

إذ أوجب القانون تفصيل أسباب الطعن، فإن مراده بهذا التفصيل في معنى المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذكر هذه الأسباب على سبيل البيان والتحديد لإمكان التعرف على المقصود منها وإدراك العيب الذي شاب الحكم. ولما كان ما ينهه الطاعنان من أن الحكم المطعون فيه اقتصر على تلخيص سببين من أسباب الاستئناف وإحار إلى باقيها بإشارة عابرة قد جاء مجاهلاً، لم يوضحا فيه مواطن القصور فيما أغفل الحكم ذكره، وكان لا ينبغي عن ذلك إحالة الطاعنين إلى صحيفة الاستئناف المقدمة ضمن مستدلتاهما، لأن العبرة في تفصيل الأسباب هي بما جاء في تقرير الطعن وحده، لما كان ذلك، فإن النعي على الحكم بالقصور يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٩

لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم المطعون فيه. الإخلال بحق الدفاع إستنادا إلى أن محكمة الموضوع لم تستجب لطلبه بضم محضر حصر العينات الذى قدرت بناء عليه الرسوم التى حصلتها المصلحة، ذلك أن الطاعن لم يد هذا السبب إلا فى مذكرته الشارحة، والممول عليه هو بما يرد فى تقرير الطعن ذاته.

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١٨

لا جدوى فيما يدفع به الطاعن "العامل" الشرط الوارد بالعقد موضوع الدعوى وما يثيره حول إيداع الدفع بعدم الإختصاص من جانب المطعون ضدها "الخطوط الجوية السعودية" إستناداً إلى هذا الشرط لأن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم إختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى لا يقوم على هذا الشرط وتمسك المطعون ضدهما بالدفع الذى يستند إليه، وإنما يقوم على أن موضوع الدعوى يحس سيادة دولة أجنبية أحداً بالدفع المبدى من المطعون ضدهما على هذا الأساس. لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير منتج.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣

إذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صادر فى موضوع الاستئناف وأن الحكم الذى قضى بقبول الاستئناف شكلا هو حكم آخر سابق عليه، وصدر إستقلالاً عنه، وكان الطاعن لم يتضمن تقرير الطعن طلباً بخصوص ذلك الحكم ولم يودع مع التقرير صورة مطابقة لأصله أو صورة معلنة منه، فإن النعى المنصب على إجراءات رفع الاستئناف، والمتجه إلى الحكم المذكور يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل عليه، فى أسبابه، وكان النعى الموجه من الطاعن منصرفاً إلى الحكم الإبتدائى فإنه أياً كان وجه الرأى فيه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٥٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى قضائه برفض دعوى ألتطاعين على أن حيازة مورثهما لأطيان النزاع كانت حيازة عرضية ممانعة من إكتسابهما الملكية بالتقادم، وكانت هذه الدعامة صحيحة وتكفى لحمل قضاء الحكم دون حاجة لآى أساس آخر، فإن النعى على ما أورده الحكم فى تخلف شرط الهدوء فى هذه الحيازة وفى انقطاع مدتها يكون برفض صحته غير منتج.



الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٣

إذا كان الطاعنون لم ينووا فى تقرير الطعن أوجه الوهن والإختلاط التى شابت الحكم، ولم يحددوا أوجه الدفاع التى تمسكوا بها فى مذكرتهم المقدمة إلى محكمة الاستئناف وكيفية قصور الحكم فى الرد عليها فإن النعى عليه بالقصور يكون غير مقبول. ولا يفتى عن ذلك تقديم صورة رسمية من هذه المذكرة وأنهم أشاروا فى تقرير الطعن إلى أنها تضمنت وجهة نظرهم فى تفسير شرط الواقعة، تاركين محكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه، لتتقصى هى وجود القصور ومناحي الإخلال بحق الدفاع، إذ المعول عليه هو ما يرد فى تقرير الطعن.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٨

لما كانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الكتاب المؤرخ ١٩٥٩/١١/٧ الذى ردت به على التيه - الوارد لها من مصلحة الضرائب فى ١٩٥٩/١١/٥ بسداد مبالغ الضريبة - يعد طعنًا فى الربط، فإن هذا الدفاع يحتسب سبباً جديداً لا يجوز لها إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، لما يتألفه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع هو بحث مدى توافق الشروط الشكلية فى الطعن الذى تدعيه الشركة بالتية المشار إليه.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٢

- متى كانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن مذكرة المطعون ضده الأول المشار إليها فى وجه النعى قبلت فى غير ميعادها وأنها لم تعلن بها، فإن نعيها يكون مفقوداً للدليل.  
- النعى على الحكم بأنه قضى للمطعون ضده الأول بأكثر مما طلبه فى إستئنافه هو سبب للطعن فيه بطريق الإلتماس وليس بطريق النقض.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٩

إذا كانت الطاعنة لم تكشف فى نعيها عن موطن القصور الذى تعيه على القرار المطعون فيه، فإن النعى يكون مجهولاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٤

إذا كان وجه النعى يقوم على مخالفة الحكم المطعون فيه لأحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وعدم إستظهاره شروطها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب الطاعنين "العمال" العودة إلى عملهم الأصلى على ما قرره من عدم جواز هذا الطلب وإجبار رب العمل على إعادة الطاعنين إلى عملهم الأصلى لأن ذلك يقتضى تدخلاً فى شئونه الأمر الذى يمتنع على العامل المطالبة به، وليس له

المطالبة بالتعويض إذا توفّر له ما يبرره. وكان هذا القول من الحكم كافيًا لحمل قضائه لأن النعي عليه بعدم إستهتاره ركن الضرورة التي إلتضت تغيير عمل الطاعين أو إختلاف العمل الجديد إختلافًا جوهرياً عن سابقه يكون غير متّج.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٢

مضى كان الطاعن لم يبين أوجه الإعراضات التي تمسك بها أمام محكمة الموضوع، وكيفية قصور الحكم في الرد عليها. كما لم يبين أوجه البطلان الذي يتعاه على الحكمين السابقين عليه، وكان لا يبنى عن إيراد هذا البيان في سبب الطعن تقديم صورة من المذكرة التي تضمنت دفاعه تاركاً حكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور الذي يشوب الحكم، إذ المستندات إنما تقدم حكمة النقض لتكون دليلاً على أسباب الطعن تعدّ بيانها بياناً صريحاً في التقرير، لا لتكون مصدراً تستخرج منه هذه الحكمة بنفسها وجه العيب في الحكم المطعون فيه، لأن النعي بهذين الوجهين يكون مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٣

مضى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى أن الخسارة التي لحقت بالشركة الطاعنة في مدة عمل المطعون ضده لم تنشأ عن خطئه أو قصوره، فإنه لا يجدى الطاعنة تعيب الحكم في إعتبره الشرط الوارد في البند الثالث عشر من العقد شرطاً جزائياً يمنعها من خصم الخسارة تلقائياً من حصة المطعون ضده في الأرباح لم من التأمين، طالما أن هذا الخصم يقتصر طبقاً للعقد على الخسارة الناشئة عن خطأ أو قصير المطعون ضده، ومن لم يكون النعي على الحكم بهذا السبب غير متّج.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/١/٩

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن إقتصر على طلب إستبعاد أقوال الشاهد الثاني للمطعون عليها لوجود خصومة بينهما، وكان الطاعن لم يبين في دفاعه أمام محكمة الموضوع ماهية هذه الخصومة وسببها على نحو ما أثاره بسبب النعي من أن هذا الشاهد سبق أن إتهمه بالإعتداء عليه بالضرب في قضية جنحة، كما حلت أوراق الطعن مما يدل على أنه قدم صورة من هذا الغرض إلى محكمة الموضوع لما كان ذلك لأن النعي بهذا السبب - بأنه لا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة بينهما دنيوية - يكون غير مقبول لما يناطه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٨

من المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون

وإذا لم يقدم الطاعن رفق طعنه صورة رسمية من محاضر جلسات محكمة أول درجة، حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما ينهيه على الحكم المطعون فيه، فإن قوله في هذا الخصوص يصبح عارياً من دليله.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧

إذا كانت الطاعتان لم تبينا في تقرير الطعن مواطن القصور على وجه الدقة والتفصيل فلا تقضى عن ذلك الإحالة الجملة على ما حوته المذكرة المقدمة منهما إلى محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠

— النعي بوجود صلة قرابة تربط الشهود بالطعون عليهم هو جدل موضوعي يتعلق بتقدير الأدلة غير جائز أمام محكمة النقض.

— إحالة الطاعة إلى مواطن النعي على أقوال الشهود التي أوردتها أمام محكمة الاستئناف دون بيان مضمراتها للوقوف على صحة ما تتحدى به يجعل طعنها في هذا الخصوص مجهولاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٤

إغفال الحكم بعض ما طلب الخصوم الحكم به ليس سبباً من أسباب الطعن في الحكم بطريق النقض.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٢

لا يقبل من الطاعنين تعيب الحكم المطعون فيه بسبب إغفاله طلباً لم يقدم منهم وإنما قدم من الطعون ضده.

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٦

لئن كان وجه النعي لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع، إلا أنه متعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة عليها — كما يبين من الحكم المطعون فيه — ومن ثم تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٦٥٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٣

إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها الحيز في تقريره الذي أحله به الحكم المطعون فيه بعدم إسحقاق الطاعن "المشوى" أي تعريضه عن فسح العقد — قد بناها على مجرد احتساب فوائد للطاعن بواقع ٤ ٪ على المبالغ التي دفعها للبائعين مع أن هذه الفوائد هي مقابل ثمرات العين المبيعة التي ألزم الطاعن بردها ولا تحول دون تعريضه عما يكون قد أصابه من أضرار نتيجة فسح العقد فضلاً عن تناقض هذه النتيجة مع ما قطع فيه الحكم الاستئنافي الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠ — بأن البائعين هما اللذان قصرا في تنفيذ التزامهما وإذا رتب الحيز على ذلك عدم إسحقاق الطاعن لمبلغ التعريض الذي قضى به الحكم المستأنف مع أن هذه

مسألة قانونية كان يعين على الحكم أن يقول كلمته فيها، ولا يغني عن ذلك إحالته إلى تقرير الخبير الذي تقتصر مهمته على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء رأيه في المسائل الفنية التي يصعب على القاضي إسقاطها عنها بنفسه، وكان الحكم قد أعجز بذلك بحكمة النقض عن ممارسة وظيفتها في مراقبة صحة تطبيقه للقانون، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٦٥ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٧

متى كان الطاعن لم يوجه إلى المطعون ضدها الثانية أية طلبات ولم يقضى لها بشيء عليه وكانت أسباب الطعن لا تتعلق بها. فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في إختصاصها في هذا الطعن ويعين عدم قبوله بالنسبة لها.

#### الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٨٠ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٧

أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان باطلاً وقد فصلت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتفرغه تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذي يمزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً وأن تقدم معه بحكمة النقض المستندات الدالة عليه وإلا كان النعي به غير مقبول.

#### الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٢

إذ أثارت النيابة بملكوها أن الطاعة - مصلحة الضرائب - قد فوتت ميعاد إستئناف الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٥ - الذي قضى بسقوط حقها في المطالبة بما هو مستحق لها من ضرائب حتى يوم ١٩٦٠/٥/٨ - وأنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ بقضائه بقبول الإستئناف شكلاً، ولما كان شكل الإستئناف من النظام العام فإن بحكمة النقض أن تعرض له من تلقاء نفسها ويكون الطعن غير مجد لأن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٥ أصبح إنتهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى وهو أيضاً من النظام العام في ظل قانون المرافعات الحالي وانتهت من ذلك إلى طلب عدم قبول الطعن، وإذا كان ما أثارت النيابة غير مقبول لأنه وإن كان يجوز للنهابة كما يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن تشير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم، ولما كان شكل الإستئناف لم يرد عليه طعن فيكون ما قضت به بحكمة الإستئناف من قبول الإستئناف شكلاً قد حاز قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٦  
مضى كان الثابت أن الإجراءات المدعى قد نمت أمام محكمة أول درجة، ولم تتمسك الطاعنة بهذا البطلان أمام محكمة الاستئناف، وكان هذا البطلان ليس مما يتعلق بالنظام العام، فإنه لا يقبل من الطاعنة أن تتحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٧٦  
مضى كان الثابت من الأوراق أن دفاع الطاعن " العامل " أمام محكمة الاستئناف قام على أنه نقل إلى عمل يتحقق فيه مناط إستحقاق العمولة طبقاً لما ذهب إليه الحكم الابتدائي وهو البيع، دون أن يتمسك بأن لقسم الإطارات لائحة تعطى الحق في العمولة، فإن ما يتعاه في هذا الخصوص يعتبر سبباً جديداً لما يناط به من واقع بحث لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٥٤ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٦  
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تكيف التعديلات بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجعله في حكم المنشأ في تاريخها أو بسيطة لا تحدث به مثل هذا التغير وإن كان يعتبر تكيفاً قانونياً إلا أنه يستند إلى تقرير والى، فإنه لا يجوز للطاعن إنشاء هذا الدواع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يناط به من واقع كان يجب عرضه بداية على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ٣/٣/١٩٧٦  
مضى كان الطاعن لم يتر أمام محكمة الموضوع أى طعن على بطاقة التهجير المقدمة من المعلن عليه، فإنه لا يقبل منه تعييبها والمجادلة في الدليل المستمد منها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ٤/٦/١٩٧٦  
إذ كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن المستند المقدم منه أمام محكمة النقض قد عرض على محكمة أول درجة قبل أن تصدر حكمها في الدعوى، وهو حكم نهائى غير جائز إستئنافه لأنه صدر بناء على يمين حاسمة نكل عنها الطاعن طبقاً للقانون لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه - بالإخلال بحق الدفاع - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٦  
إذ كان ما يثيره الطاعن من قيام عداوة دنيوية بينه وبين شهودى المظنون عليهما لم يفته في دفاعه أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز له إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يناط به من واقع.

الطنن رقم ٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٦

مضى كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من محضر التوفيق ليعتني بحكمة النقص ما يزعمه من أن أحد الشاهدين لم يجرم باسم إحدى المورثات إلا بعد أن لقتنه المدعون عليه إياه، فيكون الطنن في هذا الخصوص بلا سند.

الطنن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٠٧ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٦

النقطة الذى يرد على الحكم الابتدائى ولا يصادف عللاً فى قضاء الحكم الإستئنافى المطعون فيه. وألذى قضى بقبول ترك الخصومة فى الإستئناف الأصيل وبإبطال الإستئناف الفرعى المقام من الشركة الطاعنة دون أن يتعرض لموضوع الإستئناف، نعم غير مقبول.

الطنن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ٦/٣/١٩٧٧

- إذ كان الذى خلص إليه الحكم المطعون فيه يشف عن أن المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية استخلصت قيام علاقة العمل بين الطعون بنده وبين المالك الأصيل للصيدلية موضوع الدعاوى وإعداد هذه العلاقة إلى الحراسة العامة ثم إلى الشركة الطاعنة - المشيرة للصيدلية - واستندت فى كل ذلك إلى أسباب سائفة لها أصلها الثابت فى الأوراق، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يضى فى غير محله ولا يعدل أن يكون جدلاً موضوعياً غير جائز إيداله أمام هذه المحكمة.

- تحدى الشركة الطاعنة - المشيرة للصيدلية - بعدم إمكان تعيين الطعون بنده مديراً للصيدلية لأنه ليس صيدلياً فمردود بأنه دفاع جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٧

- لما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى القضاء بقبول ملكية الطعون بندهم لما زاد عن ٧٧,٣٥ م على الثابت فى أوراق الدعوى ومستندات الخصوم وتقرير الخبر واستخلص منها سائفاً - فى حدود سلطته الموضوعية - أن حيازة الطعون بندهم للساحة المحكوم بها هى حيازة كاملة إسعفت عنصرها المادى والمعنوى واستطاعت لأكثر من خمسة عشر عاماً، وكان ما أورده الحكم فى هذا الشأن كافياً لحمل قضائه فإن ما يثيره الطاعنون بعد ذلك فى هذا الوجه لا يعدل أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدلائل لا يقبل أمام هذه المحكمة.

- عدم قبول النعى لوروده في عبارة عامة غير محددة لم يبين فيها الطاعنون مواضع استدلالهم بما حوته أوراق الجنابة رقم ١٢٨ سنة ٤٦ الجيزة من معاناة أو شهادة لصالحهم ولا بما ورد بالشكاوى الإدارية من وقائع محددة تزعمهم حتى يمكن الوقوف على ما شاب الحكم من لساد يدعون.

الطنين رقم ٥٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢  
لما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى بأسباب متافئة إلى عدم توافر عناصر المساواة فيما بين الطاعنين وزملائهم المقارنين بهم، فإن النعى عليه لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير موضوعي مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطنين رقم ٦٨٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٣٠  
إذ كان القانون لم يرسم لبيان أسباب الطعن - بالنقض طريقة خاصة، بل يكفى أن المقصود منه جلياً ومحدد، فإنه لا يعض منه عدم إيراد الطاعن كل وجه من تلك الأوجه على حدة.

الطنين رقم ١٥٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٣  
النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور - على أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الجنائي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتفصيل الجزري، وإذ كان الحكم الصادر من محكمة الإستئناف بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٣ قد قضى أولاً : - بعمل أرباح المظنون ضده عن سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ٢٠١ جنيه، ثانياً : - بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إعتبار أرباح سنة ١٩٥٥ أساساً للربط في سنتي ١٩٥٦، ١٩٥٧ وقرر في أسبابه المرتبطة بالنطاق إعادة الأوراق إلى مأمورية الضرائب لحاسبة الممول عن أرباحه الفعلية في هاتين السنتين، وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة كلها، كما أن الشق الثاني منه - الذي ورد عليه الطعن - ليس من الأحكام التي إستثنائها المشرع على سبيل الحصر فإن الطعن في هذا الشق يكون غير جائز.

الطنين رقم ٤٥٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٥٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٠  
مضى كانت الطاعة - شركة الملاحة. لم تقدم ما يدل على تمسكها أمام محكمة الموضوع بأنها كانت وكالة عن الناقل البحري فلا يجوز الرجوع عليها لإنصراف آثار المسؤولية إلى الأصل وهو الناقل فيكون وجه النعى دافعاً جليداً لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٧  
مضى كان الطاعون لم يرضحوا في صحيفة الطعن أوجه دفاعهم التي أخفل الحكم المطعون فيه الرد عليها  
فإن النعي عليه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٢٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٧  
إذ كان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن وجوه الدفاع التي ضمنها مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف  
والتي ينعي على الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليها، وكان لا يبنى عن ذلك تقديم صورة رسمية من هذه  
المذكرة إلى محكمة النقض، ومن ثم فإن النعي يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠  
إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعة لم تتر أمام محكمة الموضوع في دعوى صحة التعاقد أمر الخلاف بين  
طول الحدين الواردين بعد البيع وطولهما المبين بصحيفة الدعوى فلا يقبل منها التمسك بهذا الدفاع  
الجديد لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤  
إذ كانت الطاعة لم تبين في صحيفة الطعن القرائن السميكة من أوراق الدعوى والتي ترى أنها مكروبة  
لشاهد المطعون عليه الثاني فإن ما أورده سبب النعي يكون مجهلاً غير مقبول.

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٣٦١ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٤  
إذ لم تقدم الطاعة - الشركة - ما يدل على اختلاف حالة المطعون ضده - العامل - عن حالة زميله  
المقارن ضده، مما يجعل نعيها بغير دليل.

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩  
إذ كان الطاعن لم يبين الخطوات التي أخفل المحضر إثباتها بإعلان الإنذار الموجه له من المطعون ضدهم فإن  
النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير مقبول لوروده مجهلاً.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٦  
أنه وإن كان يجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأي سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام  
العام، إلا أنه لا كان ما أضافه الطاعن بالجلسة منصب على ما جاء بحكم محكمة أول درجة، وكان الحكم  
المطعون فيه لم يعرض لموضوع تخفيض الأجرة عمل النعي، وإنما قضى بعدم جواز الاستئناف فإن النعي يكون  
وارداً على غير محل.



الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣٠

- أنه وإن كان الأصل أن للدائن طلب تنفيذ التزام مدينة عيناً، وكان يرد على هذا الأصل استثناء من حق القاضى إعماله يقتضى به الفقرة الثانية من المادة ٢٠٣ من القانون المدنى أساسه إلا يكون هذا التنفيذ مرحلاً للمدين فيجوز فى هذه الحالة أن يقتصر على دفع مئبىض عقدى متى كان ذلك لا يلحق بالدائن ضرراً جسيماً، إلا أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يتضمن ما يفيد أن الطاعن الأول دفع الدهوى بأن تنفيذ الوعد بالإيجار عيناً يتطوى على رهن له وأبدى إسمعاده للتنفيذ بمقابل - وكان الطاعنان لم يقدموا ما يدل على تمسكهما بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، وهو أمر يخالطه عناصر والقصة ويقتضى تحقيق إعتبارات موضوعية، فإنه لا يجوز لها إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى غير مقبول.

- قول الطاعنين إن الطاعن الثانى وأخوته سبقوا المطعون عليه الأول فى وضع اليد على شقة النزاع فيقبلون عليه، دفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠

- إذ كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت بما يفيد تمسك الطاعنة بإعمال أحكام القانونين رقمي ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦، ٢٣ لسنة ١٩٦٨ فإنه لا يقلل منها التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لإستواء هذا الدفاع على سبب جديد، ولا يوهن من ذلك أن القانون الذى يفرض ضريبة معينة يعتبر قانوناً آمراً فيما يتعلق بفرضها، لأنه لا يعتبر كذلك فيما يتعلق بتصنيفه الشخص الذى يلزم بها فيجوز الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على مخالفة هذا التصنيف وهو المستفاد من حكم المادة ٥٦٧ من القانون المدنى، وذلك طالما يعارض مع نص القانون أو قاعدة تعين حدا أقصى للأجرة القانونية.

- إذ كان سبب النعى وارداً على أسباب الحكم الابتدائى، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا من هذا الدفاع، ولم تقدم الطاعنة ما يدل على أنها عرضت هذه الطاعن على محكمة الإستئناف، فإنه بذلك يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٠٨ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧

حضور حمادى إدارة قضايا الحكومة بصفته نائباً فى قضية عن إحدى الجهات لا يقتضى عليه صفة بالنسبة لباقى الجهات التى لم تختصم فى الدهوى إختصاصاً صحيحاً إذ هو لا يمثل إلا من صرح بقبول قبيله وقبل هو أن يمثله وأثبت هذه الوكالة عنه أمام المحكمة.

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٨

جرى قضاء هذه المحكمة - على أن عدم إصاح الطاعن عن بيان الدفوع الذي تمسك به أمام محكمة الاستئناف على وجه التحديد والبيان الفصل لإدراك العيب الذي شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه - يحمل النعي على هذه الصورة نعيًا مجملًا وغير مقبول.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٧٢٤ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٠

إله وإن كان النعي لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعة مطروحة على محكمة الموضوع، وبالتالي يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٢٢٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦

نصت الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانون السلطة القضائية رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه يجوز تأليف دائرة إستئنافية بصورة دائمة في أحد مراكز المحاكم الابتدائية بقرار يصدر من وزير العدل بعد أخذ رأي الجمعية العامة لمحكمة الإستئناف وإذ أصدر الوزير قراراً بإنشاء دائرة إستئنافية في مقر محكمة سوهاج الابتدائية فإنها تظل دائرة من دوائر محكمة إستئناف أسبوط، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صادراً من الدائرة المدنية والتجارية بأمورية إستئناف سوهاج التابعة لمحكمة إستئناف أسبوط، فإن إيداع صحيفة الطعن بالنقض في قلم كتاب المحكمة الأخيرة لا يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢

- الطعن بالنقض طريق غير عادي لم يجزه القانون للطعن في الأحكام الإنتهائية إلا في أحوال بينها بيان حصر في المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات. وترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله، أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه، ويقصد به في واقع الأمر عاصمة الحكم النهائي الذي يطعن عليه بهذا الطريق، فيصين أن يلجأ بصدده إلى محكمة مغايرة لتلك التي أصدرته على أن تكون أعلى منها، حددها المشرع أنها محكمة النقض التي تعتبر قمة السلطة القضائية في سلم ترتيب المحاكم.

- عند الإلحاح إلى القضاء وكيفية الفصل في الدعوى وتوابع إصدار الأحكام والطعن فيها وتنفيذها لا شأن لها بمجهر الحقوق الموضوعية ولا بالنصوص القانونية المنظمة لها، وكان المصدر الوحيد لهذه القوانين هو التشريع المتمثل أساساً في مجموعة المرافعات المدنية والتجارية الصادر بها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، والتشريعات المكملة دون ما إعتداد بأية مصادر أخرى، فإنه لا محل للحاجة في هذا المجال بما تلقى به المادة الأولى من التقنين المدني من إستناد إلى بعض المصادر عند تخلف النص التشريعي باعتباره

القانون الأخير من القوانين الموضوعية المقررة للحقوق التي تبينها وتحدد كيفية نشوئها وطريقة إنقضاءها بينما قانون المرافعات يقرر الوسيلة التي بمقتضاها تزدي هذه الحقوق، بحيث تلزم الشكلية كي يطمئن الأفراد إلى المحافظة على حقوقهم متى اتخذوا الأوضاع التي نص عليها القانون ضماناً لسير القضاء ومنعاً من أن يولك الأمر فيه لمطلق التقدير.

- لم يخلو المشرع حق السحب بحكمة التقض بصريح نص المادة ١٤٧ من قانون المرافعات القائم. والمقابلة للمادة ٣١٤ من قانون المرافعات السابق - إلا في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضائتها الذين أصدروا الحكم وأوردت المذكرة الإيضاحية إنه "زيادة في الإطمئنان والتعويض لسمعة القضاء نص على أنه إذا وقع هذا الإعلان في حكم صدر من محكمة التقض جاز للمصمم أن يطلب منها سحب الحكم وإعادة نظر الطعن وهي إستثناء من الأصل العام الذي يجعل أحكام محكمة التقض تنجى من الطعن"، مما مفاده أن هذه هي الحالة الوحيدة التي يحق فيها للدائرة المدنية بالحكمة أن ترجع عن قضائتها وتسحب فيها. ولئن ذهبت الدائرة الجنائية بحكمة التقض إلى سحب الأحكام الصادرة فيها إذا وقع فيها خطأ مادي بناء على تعظم المحكوم عليه، فإن القضاء الجنائي يتعلق في صميمه بالأرواح والحريات وللنيابة العامة دور هام فيها باعتبارها الممثلة للمجتمع، بخلاف القضاء المدني الذي تعرض عليه خصومات مرددة بين الأفراد وتتصل بأمورهم، ويدعى كل خصم فيها حقاً يناهض حق الآخر، ويوازن القاضي بين دفاع كل منهما ويرجع أحدهما، الأمر الذي يستلزم طبيعة الحال إستقرار المراكز القانونية وعدم قلقها، فلا تجوز الحاجة بما درجت عليه الدائرة الجنائية للمحكمة في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢

إذا كانت الطاعنة لم تبين أوجه إعراضها على الرأي الفقهي الذي تبناه الحكم من بين الآراء الشرعية والتي إستطاعت من فقه الحنفية، فإن النعي بهذه المثابة يكون مجهلاً وبالتالي غير مقبول.

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤١١ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧

إذا كان سبب - الطعن بالنقض - يدخل في نطاق ما رفع عنه الطعن ويتعلق بالنظام العام، إذ يطوى قضاء الحكم المطعون فيه على إخلال بمبدأ التقاضي على درجتين وهو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها فإنه يجوز للنيابة إلثاره لأول مرة أمام محكمة التقض.

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٠

إذا كان الطاعن لم يبين المستندات التى ينص على الحكم المطعون فيه إغفالها رغم أنها تقطع بمحصل خسارة بالمبلغ الذى إنتهى إليه تقرير مكتب الخبراء ولم يبين دلالة تلك المستندات وأثرها فى قضاء الحكم كما لم يقدم صورة رسمية من هذا التقرير فإن النقص فى هذا الصدد يكون مجهلاً وعارياً عن الدليل وغير مقبول.

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠

يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلزام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجه، فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تنقصها فلا سبيل للتمسك بهذا السبب ذلك أن مهمة محكمة النقض مقصورة على القضاء فى صحة الأحكام فيما يكون قد عرض على محكمة الموضوع من الطلبات وأوجه الدفاع، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٩٧٣/٤/١٠ وكان الحكم الذى يتمسك المطعون عليهم الأربعة الأول بحجته قد صدر فى الاستئناف رقم.... بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤ بعد صدور الحكم المطعون فيه بحيث لم يكن فى وسع محكمة الموضوع أن تبينه، فإن الدفع بعدم جواز نظر الطعن بالنقض يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩

طرق الطعن فى الأحكام هى وسائل التظلم التى رسمها القانون ليتمكن المحكوم عليه من الاعتراض على الحكم الصادر بقصد الوصول إلى إبطاله أو إلغائه أو تعديله لمصلحته، بما مفاده وجوب أن تطلع المحكمة المفروغ إليها الطعن على الحكم المطعون فيه حتى ييسر لها أداء ما ناطه بها القانون، وكان المشرع قد حدد وسيلة ذلك فى صدد الطعن بطريق الاستئناف بأن أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٢٣١ من قانون المرافعات على قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف أن ترسل ملف الدعوى إلى محكمة الاستئناف خلال المدة المحددة بما تحويه من مسودة الحكم المستأنف ونسخته الأصلية لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون لم يوجب إبطال الملف كاملاً إلى محكمة الاستئناف، وكان سبب الطعن لم يبين المواطن التى كانت تتضمنها الصحيفة الناقصة والتى كان من شأنها تغيير وجه الرأى، والتصر على قوله أنه لو إطلعت المحكمة الاستئنافية على الجزء المبور فى الحكم لكان له أثره فى قضائه وهى عبارة مجملة لا تحدد أثر التقرير الخاطى فى قضاء الحكم ووجه العيب فيه وسداد النقص عليه، فإن ما تسوقه الطاعنة يكون غير مقبول لقصوره عن البيان التفصيلى الواجب قانوناً.

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٦

لئن كان يجوز للمطعون عليه كما يجوز للتبابة العامة وحكمة النقض أن يدير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على ما رفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه، فإن قضى بحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً ثم قضى في الموضوع وكانت صحيفة الطعن لم تحو إلا نعيماً على ما قضى به الحكم في موضوع الاستئناف فلا يجوز للمطعون عليهم أن يتمسكوا في دفاعهم أمام محكمة النقض بعدم جواز الاستئناف بناء على تعلقه بالنظام العام. ذلك لأن ما قضى به من قبول الاستئناف شكلاً هو قضاء قطعى لم يكن محلاً للطعن فحاز قوة الأمر المقضى وهي تسموا على قواعد النظام العام، وإذا كان الحكم المطعون فيه - الصادر في النظم من أمر الحجز التحفظي - هو حكم وقى بجواز الطعن فيه على استقلال أعمالاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات فإن الدلع - بعدم جواز الطعن - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٤٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٨

الطعن بالنقض في الحكم الابتدائي غير جائز ذلك أن المادتين ٢٤٨ - ٢٤٩ من قانون المرافعات قصرنا الطعن بالنقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وأى حكم إنتهائي - أبداً كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ومن ثم فإن الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية كمحكمة أول درجة لا يجوز أن تكون محلاً للطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف، لما كان ذلك وإذا كان الحكم الابتدائي موضوع الشق الأول من هذا الطعن - طعن فيه باستئناف قضى فيه بسقوط حق الطاعن فيه - فإن الطعن عليه بالنقض يكون غير جائز ويعين على هذه المحكمة القضاء بذلك من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٧

النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة ومع ذلك للأبواب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أى وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها يدل على أن محكمة النقض أن تقرر من تلقاء نفسها الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم ترد في الصحيفة.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٩

إذا كان النص في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أنه " إذا أبدى الطاعن مسبباً للطعن بالنقض فيما يتعلق بحكم سابق على صدور الحكم المطعون فيه في ذات الدعوى اعتبر الطعن شاملاً للحكم السابق ما لم يكن قد قبل صراحة" وكان الطاعنون قد أبدوا بين أسباب طعنهم نعيّاً على مبدأ المسؤولية الذي فصل فيه الحكم الصادر من محكمة أول درجة بجلسته ١٩٦٧/١٢/١٣ وتأييد إستئنافياً في ١٩٧١/١/٢٥ بالحكم الصادر بالإستئناف رقم ٩٤ منه ٨٥ ق ولم يقبل الطاعنون هذا الحكم صراحة بل نازعوا في إثبات هذا الطعن في مسؤوليتهم ومن ثم يعتبر طعنهم شاملاً للحكم المشار إليه.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٧

إذا كانت الأوراق قد غلت مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بمرجعها بأحقية في الإستئناف بعين النزاع باعتبارها مستعلاً تجارياً للمورث، وأنه أقدر من باقي الورثة على الإضطلاع به طبقاً لنص المادة ٩٠٦ من القانون المدني، فإنه لا يجوز إثارة هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ١٩١٠ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٨

خلو بعض أسباب الطعن من إيضاح مواطن العيب في الحكم المطعون فيه يؤثر على باقي أسباب الطعن ولا يترتب بطلان الطعن برمته.

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٤ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ١٩٢٨ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد أسند قضاءه برفض دعوى الطاعن إلى أساس صحيح قانوناً، وكان من المقرر أنه لا أساس لطلب المساواة فيما يناهض حكم القانون فإن النعي بهذا السبب يكون غير منتج.

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٤ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣

إذا أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف ترميزاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً والياً تالياً عنها العموض والجهالة بحيث يبين منها وجه العيب الذي يعيبه الطاعن على الحكم وموضع منه وأثره في قضائه. ومن ثم فإن كل سبب يراود التحدى به يجب أن يكون مبرئاً بياناً دقيقاً وأن تقدم معه المستندات الدالة عليه وإلا كان النعي به غير مقبول.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧  
إذ كانت الطاعنة لم تقدم ما يثبت التصريح لما بتقديم مذكرة تكميلية وأنها قدمتها لى الجهاد وتضمنت الدافع الذى يعيب الحكم عدم الرد عليه مما يكن معه النعى عارياً عن دليله.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥  
إنه ولئن كان هذا الطعن موجهاً إلى الحكم الأخير الذى أنهى الخصومة إلا أنه لما كان النعى مصلفاً بالحكم الصادر فى ١٩٧٢/٤/٣ الذى قضى بقبول الإستئناف شكلاً وبجوازه سابقاً على الحكم المطعون فيه والذى لم يكن يقبل الطعن فيه على إستقلال قبل صدور الحكم المنهى للخصومة فإن الطعن يعتبر شاملاً لذلك الحكم وذلك تطبيقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ مرافعات.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٥  
قبول السبب المعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بالألا يتخلطه عنصر والنعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع، إذ يجب أن يكون تحت نظرها عند إصدار الحكم المطعون فيه جميع العناصر الواقعية التى تتمكن بها من الإحاطة والإلمام بهذا السبب والحكم فى الدعوى بوجهه، فإن تبين أن أحد هذه العناصر تنقصها وكان الوقوف عليها يستلزم تحقيقاً وتحصيماً، فإنه يمتنع عرض السبب لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٧  
المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً واقعياً تالياً عنها الفموض والجهالة ويحث بين فيها العيب الذى يمسوه الطاعن إلى الحكم وموجهه منه وأثره فى قضائه. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد ساق النعى بمخالفة الحكم المطعون فيه للثابت فى الأوراق بعبارة مبهمة غامضة لا تكشف بجلاء ووضوح عن الأمور تثبت بالأوراق ووجه مخالفة الحكم لما وموضوع هذه المخالفة وأثرها فى قضائه فإن النعى بهذا السبب يكون ناعياً مجهلاً غير مقبول.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٩١ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢  
إذ كان النعى - وإن لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع - إلا أنه متعلق بسبب قانونى مصدره نصوص الإنفاذ الدولية الخاصة بالإستيراد المؤقت للسيارات سنة ١٩٥٤ وكانت عناصره الموضوعية مطروحة على المحكمة، ومن لم يجوز للطاعن إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨١

إذ كان الحكم الابتدائي قد أجاب الطاعن إلى قيمة حصته في الإدخار وصار قضاءه في هذا الخصوص نهائياً بعدم الطعن عليه، فإنه لا يقبل من الطاعن تعيب الحكم لإغفاله الإشارة إلى طلب لم يكن مطروحاً عليه.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٨٢ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١

إذا جاء النفي في عبارة عامة ودون أن يبين مواطن العيب في هذا التوزيع فإنه يكون نمياً مجهولاً غير مقبول.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٤/٣/١٩٨١

المرة في تفصيل أسباب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي بما جاء بصحيفة الطعن وحدها، ذلك أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض بذاتها على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن فصبحت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تعريفاً واضحاً كادخاً عن المقصود منها كشفاً والياً نائياً عنها الغموض والجهالة، وأن يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضوعه منه وأثره في قضائه، ومن ثم فإن كل سبب يراد به التصدي به يجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً، ولا غناء عن ذلك حتى لو أحال الطاعن إلى ورقة أخرى قدمت في الطعن ذاته، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يورد في صحيفة طعنه بالنقض مواطن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون، كما لم يفصح عن ذلك الدفاع الذي يجب على الحكم أنه أغفل الرد عليه، فإن النفي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون مجهولاً وبالتالي غير مقبول.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٤٦ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨١

إذ كان الطاعنان لم يقدموا رفق طعنهما صورة رسمية من المحضر الإداري الذي يقولان أن الحكم المطعون فيه استخلص منه نتائج لا تتفق مع ما جاء به حتى تستطيع المحكمة أن تتحقق من صحة هذا النفي على الحكم المطعون فيه، فإن قولهما في هذا الخصوص يكون عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٨٢ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨١

إذ كان الحكم المطعون فيه خلواً من بيان تاريخ تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب بعد صدور أمر الرفض ولم يقدم الطاعنون دليل تاريخ هذا التقديم للوقوف على مدى مخالفة نص المادة رقم ٧٠ من قانون المرافعات، فإن النفي بهذا السبب يكون غير مقبول لإفقاره إلى دليل ويكون تعيب الحكم في تقديراته القانونية الحاطة غير منتج.



الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٦٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢١

(١) نظم المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الإجراءات التى يتم بمقتضاها تقدير القيمة الإيجارية السنوية للأراضى الزراعية والتى تتخذ أسماً لربط ضريبة الأطنان، فنص فى المادة الثانية منه بتشكيل لجان التقسيم التى تتولى معاينة الأراضى ومبانى مذى قائل حصصها، وفى المادة الثالثة على تشكيل لجان التقدير التى ينام بها تقدير إيجارها، وفى المادة السابعة - المعدلة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ والقرار بقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦١ - على تشكيل لجان الاستئناف التى أجاز للملاك أن يستأنفوا أمامها قرارات لجان التقدير خلال الثلاثون يوماً التالية لتاريخ الإعلان عنها فى الوقائع المصرية ويظل معمولاً بالتقدير لمدة عشر سنوات ثم يعاد إجراؤه، علماً أنه بالنسبة للأراضى التى تصبح قابلة للزراعة والأراضى الواقعة فى منطقة تنفيذ أعمال ذات منفعة عامة تزيد أو تنقص قيمتها الإيجارية السنوية بدرجة محسوسة فقد أجازت المادتان الرابعة والخامسة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ إعادة تقدير قيمتها الإيجارية قبل مضى العشر سنوات، ونصت المادة ١٢ منه على أن تعرض طلبات رفع الضريبة بعد تحقيقها بواسطة لجان المساحة على اللجان المشار إليها بالمادتين الثانية والثالثة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ للفصل فيها وكانت المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ تنص على أنه لا يجوز الطعن أمام المحاكم فى قرارات لجان التقدير ولجان الاستئناف، كما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ تحظر على المحاكم النظر فى أى طعن يتعلق بضريبة الأطنان، غير أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء مواعيق التقاضى فى بعض القوانين نص على إلغاء هاتين المادتين فأنفتح للملك طريق الطعن فى قرارات لجان الاستئناف والذى يعتمد الإختصاص بنظره بإصدارها قرارات إدارية نهائية صادرة عن جهات إدارية ذات إختصاص قضائى -و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة- مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره عملاً بمفهوم المادتين ١٠، ١٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

(٢) إذا كانت الدعوى الماثلة - بطلب براءة ذمة - لا تعدو أن تكون فى حقيقتها طلب رفع ضريبة أطنان يؤسس الطاعنون طلب رفعها على أن الأرض بور وغير قابلة للزراعة فإنه كان يتعين عليهم أن يطعنوا عليها أمام لجنة الاستئناف المشكلة وفقاً للمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ ثم يكون لهم - بعد أن تصدر اللجنة قرارها - حق الطعن فيه أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى.

الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢١٤٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١  
المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجهرية في الطعن بطريق النقض أن ينادى  
بالخصوم أنفسهم بتقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون فإذا  
تخلفوا عن اتخاذ هذا الإجراء كان طعنهم في هذا الخصوص بلا سند.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨١  
لن أوجب المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى  
عليها الطعن وإلا كان باطلاً، إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً  
والياً تالياً عنها الغموض والجهالة حيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره  
في لقضائه، لما كان ذلك وكان الطاعنان قد ساقا التعمي بمخالفة الحكم المطعون فيه للثابت بالأوراق  
والقصور بمباراة مهمة غامضة لا تكشف بجلاء ووضوح عن الأمور التي ثبتت بالأوراق ووجه مخالفة  
الحكم لها وموضع هذه المخالفة ومواضع القصور في الحكم فإن التعمي يكون نمياً مجهلاً غير مقبول.

الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٦٤٩ بتاريخ ٥/٣/١٩٨١  
إذ أوجب المادة ٢٥٣/٢ من قانون المرافعات أن تشمل صحيفة الطعن إلى بيان الأسباب التي بنى عليها  
الطعن وإلا كان باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه، فإنها تقصد بهذا البيان أن تحدد أسباب  
الطعن بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في لقضائه وإذا كان الطعن  
قد بنى على سبب واحد يتعلق بالطاعن الثاني وحده وبحقه في البقاء بالعين المؤجرة لإقامته المستقرة مع  
عائلته التي توفيت في إجازة دواسية بالخارج، وإذا لم تتضمن الصحيفة الأسباب التي تبنى عليها الطاعة  
الأولى طعنها، فإن الطعن يكون باطلاً بالنسبة لها.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ٩/٤/١٩٨١  
لما كانت المجادلة في جدية الأسباب التي تقول المطعون عليه الأول الحق في حبس الباقي من الثمن والوفاء  
به، بطريق الإيداع بمجادلة موضوعية غير مقبولة لأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب  
ساقلة ولما سندها في الأوراق وتكفي حملته وبحسبه أن يكون قد تبين الحقيقة الواقعية التي إطمأن إليها  
وساق عليها دليلها وأقر عليها حكم القانون الصحيح.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ٢/٤/١٩٨١  
رسم المشرع طريقاً خاصاً لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق فأوجب على الطاعن أن  
يبين جميع الأسباب التي يبنى عليها طعنه في صحيفة الطعن الذي يحرره ويقوم عليه الموظف المختص بقلم

كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، وحظر التمسك بعد تقديم هذه الصحيفة بأي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيه وهذا الخطر عام ومطلق بحيث يشمل ما يقدم من هذه الأسباب في معاد الطعن أو بعد إنقضائه، ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها في أي وقت - ولما كان الدلع بعدم قبول الدعوى لإعدام صفة أحد الخصوم فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير متعلق بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من وضع حمايته فلا يجوز للمحكمة أن تقضي فيه من تلقاء نفسها ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بإغفاله الرد على هذا الدلع غير المتعلق بالنظام العام لا يجوز التمسك به بعد تقديم صحيفة الطعن ويكون غير مقبول.

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٦٠٢ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦

إذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أن الطاعن لم يقدم دليلاً على ملكيتهما للأرض المجاورة للحصة المراد أخذها بالشفعة، وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم، ومن ثم فإن النعي عليه فيما استعرد إليه بشأن تجزئة الصنف - أي كان وجه الرأي فيه - يكون لغياً غير منتج.

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٠٢٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٢

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان التقرير محل النعي قد جاء زائداً عن حاجة الدعوى ويستقيم قضاء الحكم بدونه فإن النعي عليه وأياً كان وجه الرأي فيه يكون غير منتج.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٤

إذا كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن الطاعن وإن أسس دعواه ابتداء على استحكام الثغور بينه وبين زوجته المطعون ضدها واستداعه لأكثر من ثلاث سنوات إلا أنه أضاف أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة سبب آخر للتطليق هو سوء سلوك هذه الزوجة، واستدل على ذلك بمحضرها المنبئة رفقة ابن عم لها ومبيتها سوياً في أحد الفنادق، وقد أقرت المطعون ضدها بهذه الواقعة وعولت عليها المحكمة في قضائها بالتطليق، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا طرح هذا السبب على مندم من عدم جواز إثارة لأول مرة في الاستئناف رغم سبق طرحه أمام محكمة أول درجة يكون قد خالف الثابت بالأوراق وحجب نفسه عن تحييص أوجه التذليل عليه مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٣

إذا كان ما ينهيه الطاعن بسبب الطعن وإن كان لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة عليها - كما بين من الحكم المطعون فيه - ومن ثم تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٤٧ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨١

إن الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ١ - عد من الإجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصومة أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون، وإذ لم يقدم الطاعن وفق طعنه صورة من صحيفة الاستئناف حتى تستطيع المحكمة أن تتحقق من صحة ما ينهه على الحكم المطعون فيه، ومن ثم ليصبح نية فى هذا الخصوص عارياً عن دليله.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨١٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يجوز للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بالأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام بشرط أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلزام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجه.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٢

جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم إصاح الطاعن عن بيان الدفاع الذى تمسك به أمام محكمة الاستئناف على وجه التحديد والبيان المفصل لإدراك السبب الذى شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه يجعل النعى - على هذه الصورة - نياً مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٢

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون. وإذ لم يقدم الطاعن وفق طعنه صورة لأصل صحيفة الاستئناف المعلنه إليه ليدلل بها على بطلان الإعلان حتى تستطيع محكمة النقض التحقق من صحة ما ينهه على الحكم المطعون فيه فإن النعى يضحى عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٢

لئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ مكن المطعون ضدها من شقة النزاع تغلياً لحقتها كحاضنة على حق الطاعن كمستأجر مع أن قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها وقت صدور الحكم المطعون فيه لا يلزم المطلق بالتخلي عن مسكن الزوجية لمطلقته الحاضنة، إلا أنه لما كان القانون ٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية الذى صدر فى تاريخ لاحق للحكم المطعون فيه قد نص فى المادة الرابعة منه على أن " للمطلقة الحاضنة بعد طلالها لإستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر ما لم يهيه لها المطلق سكناً آخر مناسباً وكان هذا النص - والغاية منه رعاية جانب الصغار حماية للأسرة -

معلقاً بالنظام العام، فينطبق على واقعة الدعوى باثر فوري، لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يتحد بأنه هباً للخاصة المطعون ضدها مسكناً، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسليم شقة النزاع إليها يكون قد إلتقى مع نص المادة المذكورة مما يضحى معه الظن غير منتج.

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣١

— حيث إن الطاعنين لم يوضحوا ما هو الدفاع الذي أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه وأثره في قضائه فهو نعى مجهول. ومن ثم غير مقبول.

— إذ كان الدعامة الثانية وحدها كافية لحمل قضاء الحكم المطعون فيه، فإن تعييه بشأن الدعامة الأولى أيضاً كان وجه الرأي فيها يكون غير منتج.

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٨

— المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا أقيم على دعامات متعددة وكانت إحدى هذه الدعامات كافية لحمل الحكم فإن تعييه في باقي الدعامات الأخرى — يفرض صحته — يكون غير منتج.

— إذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ما استخلصه بالأسباب الموضوعية التي أوردها من ثبوت واقعة التاجر مفروضاً في مدد مختلفة، ورتب على ذلك إلزام الطاعنين بالأجرة الإضافية للمسحقة وفقاً للمادة ٢٨ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سائلة البيان مقابل هذا التاجر، وإذا كان ما استخلصه الحكم له أصله الثابت في الأوراق ومسالماً وكافياً للرد على ما يتره الطاعنان في هذا الشأن فإن النعي عليه لما جاء بهذين الوجهين يكون جديلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

— إذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب عاصية به دون أن يحيل عليه لى أسبابه، ولما كان النعي بهذا السبب منصرفاً إلى الحكم الابتدائي فإنه — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١١

أن الطاعن إذ اقتصر في بيانه على إيراد ما رآه وجهاً ليطالان إجراءات التنفيذ دون بيان موطن العيب بالحكم المطعون فيه وأثره في قضائه فإن النعي بهذا السبب يكون مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠

إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن هذا التاريخ الأخير — تاريخ إعادة البنك بالرجوع على الساحب — سابق على تاريخ التنبية بالوفاء الذي إعتد به الحكم خطأ لسريان الفوائد، وكان تصحيح هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا تصح له أسباب الطعن، ومن شأنه أن يؤدي إلى الإساءة إلى الطاعن الذي

طعن وحده في الحكم. وكان من المقرر أن الطاعن إذا لم يستند من طعنه فلا يجوز أن يعطسار به، فإن هذا الخطأ لا يصلح سبباً لنقض الحكم.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن السبب الموضوعي هو الذي يقوم على إعادة الجدل فيما فصلت فيه محكمة الموضوع مما يدخل في سلطتها في فهم الواقع وتقدير الأدلة في الدعوى، ومن ثم يكون سبباً موضوعياً غير مقبول للجدل في الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي انتهى إليها الحكم.

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣٠  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به ولا أصح النعي مفترأ إلى دليله.

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٠  
إذا كان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد. بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باعتبار شقة النزاع مزجرة مفروشة على لوله ".... أنه بين من مطالمة قائمة المنقولات المرفقة بعد الإيجار والموقع عليها من المستاجر بالإسلام ومن أقوال شاهدي الطعون ضده الأول التي تطعن إليها المحكمة أن شقة النزاع تقوى منقولات ومفروشات وأدوات ترى المحكمة أنها كاثية ومغيدة في الإنصاف بها وأن منفعيتها تغلب على منفعة المكان خالياً... مما تنفي معه شبهة التحايل على القانون...، لما كان ذلك وكان من المقرر أن عكسة الموضوع سلطة تقدير جدية الفرش أو صوريته في ضوء ظروف الدعوى وملابستها فإن ما إستخلصته المحكمة في هذا الشأن وفي حدود سلطتها التقديرية في فهم الواقع وتقدير الدليل هو إستخلاص نتائج يكتفى حمل قضائها ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها، ولا يجب الحكم ما إستطرد إليه تزييداً من أن قيمة المنقولات تتناسب مع الفرق بين الأجرة القانونية للعين عالية وبين الأجرة المفق عليها في المقدر.

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٥١ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢١  
لما كانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات قد وردت ضمن الأحكام العامة في الطعن المنصوص عليها بالفصل الأول من الباب الثاني الذي أورد فيه القانون المذكور طرق الطعن في الأحكام وكان الأصل هو إنطباق تلك الأحكام العامة على كافة طرق الطعن إلا ما يكون قد ورد بشأنه نص مغاير مما مؤداه إنطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على الطعن بطريق التقض وذلك بالنسبة للشق الأول منها سالف الذكر فقط الذي يواجه حاله تعدد المحكوم عليهم دون شقها الأخير المتعلق بحالة تعدد

الحكوم لهم إذ ورد بشأنها في الفصل الخاص بالطعن بطريق النقض حكم مغاير هو ما نصت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨  
إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه إذا خلت أوراق الطعن بما يفيد أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بطلان عمل الخبير بسبب مخالفته لمنطوق الحكم الصادر بتدبيه فإنه لا يقبل منه التحدي بهذا البطلان أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩  
خطأ الحكم في إسناد صورة خطاب إلى الجهة الصادر عنها الخبر لا تأثير له على ما انتهى إليه من إسقاط قيمة هذه الصورة في الإثبات إذ يستوي بالنسبة للطاعة أن تكون هذه الصورة لأصل مصادر عن الإدارة الهندسية التابعة للشهر العقاري أو صادر عن مصلحة الأملاك - ويكون نعيها في هذا الصدد غير منتج.

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١  
إذ كان الواضح أن محكمة الموضوع قد إقتضت بكفاية الأبحاث التي أجراها الخبير وسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه فإن ما يثيره الطاعن بصدد عدم كفاية هذه الأبحاث يكون جديلاً موضوعياً في كفاية الدليل الذي إقتضت به تلك المحكمة مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

للطعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٣٦٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٥  
للمقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجب على الطاعن أن يبين في سبب الطعن الخطأ الذي يمزوه إلى الحكم وموضوعه منه وآثره في قضائه، وكان الطاعن لم يبين في وجه النعي الأمر الذي ترتب على إعتبار الحكم للواقعة تعيناً وليست ترقية فإن النعي بهذا الوجه يكون غير مقبول.

للطعن رقم ١٤ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧  
أن الطاعنين لم يوردوا في سبب النعي بيان المطاعن التي يوجهونها إلى تقرير الخبير ووجه قصور الحكم من الرد عليها واكتفوا بالقول إن الحكم المطعون فيه أصدر إعتراضاتهم على تقرير الخبير دون تلك الإعتراضات ووجه قصور الحكم عن الرد عليها بما يكون معه هذا النعي غير مقبول.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٣

- لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً الى القانون الى أن تأميم شركة الطاعنين تأميماً كلياً ينقل ملكيتها الى الدولة بعناصرها المادية والمنعوية كالاسم التجارى والعلامات التجارية، فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون لا يعتبره اسم " بريزولين " علامة تجارية وليس اسماً تجارياً يكون غير منتج.

- اغفال الحكم المطعون فيه الرد على الدفع بعدم دستورية المادة ٢/٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١، نعى غير مقبول طالما أن الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً الى أن التأميم الكلى ينقل الى الدولة ملكية المشرع للزعم بعناصره المادية والمنعوية، بما مفاده أنه لا يحول على قرار لجنة التقييم فى تحديد عناصر المشروع التى يرد عليها التأميم وإنما يرجع بشأنه الى القانون، ومن ثم فلا جدوى من القول بنهاية قرار لجنة التقييم أو لمقابلته للطعن فى هذا الصدد.

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٣

لا يهذى الطاعن التحدى بحكم لا تتوالى به شروط الحجة فى هذا النزاع من وحدة الخصوم والموضوع والسبب.

الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٠١ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٣

إنه وإن كان النعى لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانونى كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع وبالتالي يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٣٠ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٣

إن النعى غير مقبول لوروده على غير محل من الحكم المطعون فيه، ذلك أن الحكم لم يقض بفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٩/٥/١ ولم يعتبر هذا العقد نائلاً للملكية الأرض موضوع النزاع وما كان للمحكمة أن تعرض لذلك وهى بعدد الفصل فى النزاع المعروض عليها والذي يدور حول مدى اختصاص مأمور الطلعة فى إصدار أمر ولائى بتسليم أرض فى حيازة الغير إلى وكيل الدائنين بمقولة أنها مملوكة للشركة المفلسة إذ أنه نزاع لا يستلزم الفصل فى مسألة الملكية التى إستبقاها الحكم المطعون فيه ليتنازل فيها الطرفان أمام المحاكم المختصة ولم ينكر على الطاعن حقه فى رفع دعوى بشأنها بالطريق العادى أو السير فى دعوى ثبوت الملكية إن كانت قد رفعت حقا ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب باطلاً فى تطبيق القانون على غير أساس.



الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٠٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٨

لما كان الشارع بما نص عليه فى المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ قد عد من الإجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون، وإذا لم تقدم الطاعنتان رفق طعنهما صورة رسمية من محاضر جلسات محكمة الإستئناف التى نظرت فيها الدعوى فإن قولنا فى هذه الخصوص يكون عارياً عن دليله.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٥

إذا كان الحكم المطعون فيه خلص إلى أن قيام المطعون ضده بالوفاء بعدة أقساط من فتن النزاع بعد اعتماد التقسيم وتوالى قبول الطاعن منه هذا الوفاء يدل على تلاقى إرادتى الطرفين على إبرام البيع مرة أخرى بذات الشروط فإنه قد بذلك بينهما عقد جديد توافرت له أركانه وشروط صحته، وهو إستخلاص صالح له سنده من الواقع المعروض ويكفى حملة قضاء فى هذا الخصوص فإن النعى عليه بالفساد فى الإستدلال لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً تتحسر عنه رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً، إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن ومعرفة تعريفه واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وإثباتاً نالاً عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها الميب الذى يزعمه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وآثره فى قضائه وإلا كان النعى غير مقبول.

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٧

لما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه وصحيفة الإستئناف المقدمة صورتها الرسمية فى هذا الطعن - أن الطاعن تمسك بأن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تنظر بالعقد الذى أبرمه الشخصين الآخرين وأن هذا العقد ظل قائماً بين طرفيه ضماناً لحقوق كل طرف وكان الحكم المطعون فيه قد واجه هذا الدلائل بأنه لا صلة إطلاقاً بين الباعث على تماقد الطاعن مع الشخصين الآخرين وبين العلاقة التى تربطه بالشركة المطعون ضدها الأولى وفى هذا ما يكفى رداً على الدلائل المشار إليه ومن ثم يكون النعى على الحكم بالقصور فى التسبب على غير أساس. ... ولما كان الحكم المطعون فيه قد جاء صحيحاً فى النتيجة التى

أنتهى إليها... فإن تعييبه فيما استورد إليه من أن الطاعن قد عاب على الشركة المطعون ضدها في صحيفة إستئنافه ليأمرها بالتعالم مع آخرين في الكويت - وأياً كان وجه الرأي فيه يكون غير منتج.

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً والياً نالياً عنها الموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموجده منه وأثره في قضائه.

الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ١٢٠٥ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٣

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجب.

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ١٢١٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٣

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يناط بالخصم تقديم الدليل على ما يمسكون به من أوجه الطعن في الواعيد التي حددها القانون حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة النعي الموجه إلى الحكم المطعون فيه، وكان الطاعن لم يقدم رفق طعنه الإقرار الذي عسك به في سبب النعي أو صورة رسمية منه لأن نعيه يكون عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ١٨٩٣ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٣

إذ كان مؤدى ما إنتهت إليه المحكمة الإستئنافية من أن إدعاء الشركة الطاعنة بوجود تلك المستندات تحت يد المطعون ضدها غير جدي فلا على الحكم المطعون فيه إن لم يعمل الفقرة الثانية من المدة ٢٣ من قانون الإثبات والتي توجب أن يحلف التكر يميناً بأن المخر لا وجود له أو أنه لا يعلم وجوده ولا مكانه وإنه لم يلقه أو لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الإستدلال به طالتا خلصت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية إلى عدم وجود هذه المستندات تحت يد المطعون ضدها.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ١٦٣٣ بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٣

إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه وقف عند القضاء بسقوط حق الطاعن في الإستئناف لعدم إنطباق نص المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات ولم يعرض ليهاد إعلان صحيفة الإستئناف أو لموضوع النزاع

فإن النعى عليه بالشق الثاني من السبب الثاني والسبب الثالث بالتقصير في التسيب والإخلال بحق الدفاع يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٣  
إذ كان الحكم في الإختصاص قد تضمنه الحكم الصادر من محكمة الإستئناف في ١٩٧٥/١/٣٠ ولم يعلن عليه بالنقض في شأنه ومن ثم فلم يكن مطروحاً على محكمة الإستئناف بعد النقض والإحالة ولم يصدر منها قضاء فيه ويتمين عدم قبول النعى المأوس عليه.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٣  
من المقرر أنه لا يقبل النعى ما لم يكن من تمسك به مصلحة فيه، وإذا كان سبب النعى يتعلق بمسئولية الطاعنين في الطعن الثاني باعتبارهما متبرعين وكانت مسئولية الطاعن الأول كاتع لا تتأثر بكون الطاعنين الملتزمين أو غورهما هو التبرع ومن ثم فإنه لا مصلحة للطاعن في الطعن الأول ولا صلة له في نعيه على الحكم بتقرير مسئولية باقي الطاعنين كمتبرعين حال أنه يتبع متبرعاً آخر ويتمين عدم قبوله

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٣١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٨  
النعى غير مقبول ذلك أنه يقوم على دفاع يتلالت واقع وإذا لم يقدم الطاعن دليلاً على سبق تمسكه به أمام محكمة الموضوع وعلت مدونات الحكم المطعون فيه مما يدل على ذلك فإنه لا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٩٨ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧  
مفاد نص المادتين ٢٥٣/٢ - ٤ و ٢٧١ من قانون المرافعات أنه إذا إشتعل الطعن على حكمين صادرين في دعوى واحدة وكان أحدهما هو الأساس الذي قام عليه قضاء الحكم الآخر، فإنه يكفى خصبة الطعن أن ترد أسبابه على ذلك الحكم الأول لأن نقض هذا الحكم يوجب إلغاء الحكم الثاني بقوة القانون ما دام أنه نتيجة لازمة مترتبة على الحكم السابق عليه لما كان ذلك وكان الطعن على ما جاء بصحته قد شمل الحكمين معاً وتعلقت أسبابه بالحكم السابق صدوره في ١٩٨٢/٢/٢٧، فإنه لا يطل الطعن على صحيفته من أسباب خاصة بالحكم المنهى للخصومة الذي جاء نتيجة مترتبة على ذلك الحكم السابق ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن في غير محله معيباً ورفضه.

الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٢

لما كان الطعون ضد الأول - المتنازل إليه عن شقة النزاع - طياً يمارس مهنة الطب، فإنه عملاً بأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ آتفة البيان يضحى التنازل إليه عن إيجار هذه الشقة بمناسبة شرائه الميادنة الطبية التى أنشأها فيها الطبيب المستأجر مورث الطعون ضدها الثانية تنازلاً مشروعاً رغم عدم الإذن الكتابى به من المأجرة الطاعة فلا يصلح سبباً للحكم بإخلاء عين النزاع وهو ما سوف تلزم به محكمة الاستئناف مكررة به من جديد قضاءها بالحكم بالطعون فيه إذا ما نقض الأخير وأحيلت إليها الدعوى ومن لم كان الطعن الخالى - لما سبق لا يحقق للطاعة إلا مصلحة نظرية بحث لا يقوم عليها طعن ما.

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٤

إذا كان الطاعون لم يقدموا ما يدل على أن مذكرة النيابة قدمت بعد إقفال باب المرافعة فى الاستئناف كما لم يودعوا ملف الطعن مذكرة النيابة سواء المقدمة بحكمة الدرجة الأولى أو بحكمة الاستئناف لإثبات أن مذكرتها الأخيرة لم تعرض لبعض نقاط الدعوى التى لم تبد الرأى فيها بمذكرتها الأولى، فإن النعى بشقيه يكون عارياً عن الدليل

الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٩

إنه وإن كان يجوز للنيابة كما هو الشأن بالنسبة للمطعون ضده وبحكمة النقض أن تثير فى الطعن ما يتعلق بالنظام العام، إلا أن ذلك مشروط وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب، والحكم فى الدعوى على موجه فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تنقصها فلا سبيل للعسك بهذا السبب ذلك أن مهمة محكمة النقض مقصورة على القضاء فى صحة الأحكام فيما يكون قد عرض على محكمة الموضوع من الطلبات وأوجه الدفاع، ولما كان الثابت من أوراق الطعن أن الطعون ضده أقام دعوى فرعية بطلب الحكم بالزام الطاعن بأن يجر له عقد إيجار عن عين النزاع خاليه، وكان الثابت من مستندات الطعون ضده أنه أنذر الطاعن فى ٣٠/١٠/١٩٧٦ بالمبادرة بإستلام الموقوفات التى شملها القائمة الملحقة بعقد الإيجار وذلك فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه وإلا قام الطعون ضده بتخزين الموقوفات بمخزن مستقل على نفقة الطاعن لحقه فى إستئجار عين النزاع خالية بالمأجرة القانونية، وثبت من الحكمين الابتدائى والمطعون فيه أن الطعون ضده أصر على دفاعه سالف الذكر حتى بعد أن لحق القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ الدعوى فى درجتى القاضى، فإن جميع العناصر التى كانت مطروحة على محكمة الموضوع بترجيها قاطعة فى أن الطعون ضده لم يتمسك بالإستمرار فى إستئجار عين النزاع مفروضة، وحقه فى

هذا الإمتمرار - وعلى ما بين من نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مرهون بإرادته فيعين أن يتمسك به للنظر في إعماله فلا عمل لتمسك النيابة بهذا السبب لأن عناصره لم تكن مطروحة على محكمة الموضوع ولا يجوز لها أن تثير أمام هذه المحكمة تطبيق المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على سند من أن حكمها متعلق بالنظام العام.

الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٧  
إذ حجت الطاعة هذه الولاية - عن الطاعن - وذهبت في الطعن المائل إلى أنه لم يسوف شروطها بغیر أن تقدم وفق طعنها الدليل الذى يصلح سنداً لدعاها في هذا الخصوص مما يجعل النعى بصدده مفقراً لدليله غیر مقبول لیکون تصرفها المتوہ عنه معيماً بإساءة إستعمال السلطة.

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٣  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النعى للوجه إلى الحكم الابتدائى ولا يصادف عملاً في قضاء الحكم الإستئنافى يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٩٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٦  
من المقرر بقضاء هذه المحكمة أنه متى كان وجه النعى قد تضمن دفاعاً جديداً يقدم على الواقع لم يبت بدأؤه أمام محكمة الموضوع فإنه لا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٨  
إن الطاعن لم يبين المستندات التى يعزو إلى الحكم عدم إيرادها ودلالة كل منها والره في قضاء الحكم المطعون في بما يكون معه النعى مجهلاً ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩  
الثابت من الحكم المطعون فيه أنه عرض لتقرير الخیر المقدم إلى محكمة أول درجة وأخذ بما يطق فيه مع غير ثاني درجة في خصوص تحديد المساحات والمواقف مما يفيد أنه أخضع تقرير خبر أول درجة لتقديره ومن ثم فإن النعى بإستبعاد الحكم التمهيدى لهذا التقرير - أبى كان وجه الرأى فيه - لا يحقق أية فائدة للطاعن ... ويكون غير منتج.

الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٢٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٧  
- أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً، وإنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف ترميزاً واحداً كافياً

عن المقصود منها كشفاً والياً تالياً عنها الغموض ولجهالة وبحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون ميبناً بياناً دقيقاً وأن يقدم معه محكمة النقص بالمستندات الدالة عليه وإلا كان النقص به غير مقبول.

– الثابت أن مدونات الحكمين الابتدائي والإستئنافي خلت مما يفيد سبق تمسك الطاعن بدفاعه الوارد بسبب النقص، كما لم يقدّر وفق طعنه دليل إثارة لهذا الدفاع القانوني الذى يناط به واقع محكمة الموضوع فلا يجوز له إثارة لأول مرة أمام محكمة النقص.

#### الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٦

– لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن أن الطاعنة لم تملك أمام محكمة الموضوع بأعمال نص البند السادس من ملحق العقد المأرخ ١٩٦٨/٥/٤ وإثما جرى دفاعها – من بين ما جرى به – على أن تلف الجبن المخزون كان مرجعه سوء التصنيع وليس سوء التخزين. وهو دفاع يماير ما جاء بوجه الطعن. فإن النقص بهذا السبب على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس.

– إنصاه الحكم إلى أن إلزام الشركة الطاعنة بحفظ الجبن المودع لديها فى ثلاجتها من الإلتزامات الجوهرية وأنه إلزام يبدل عناية هى عناية الشخص العادى – لأن الشركة مأجورة على هذا الإلتزام موداه أنه كيف المقد بأنه عقد ودية مأجورة متفقاً فى ذلك مع عبارات المقد ودون أن تجادل الطاعنة فى هذا التكيف لما كان ذلك وكان مقتضى عقد الودية أن يلتزم المودع لديه – أساساً – بالمحافظة على الشيء المودع لديه وأن يبدل فى سبيل ذلك – إذا كان مأجوراً – عناية الشخص العادى – ويعبر عدم تنفيذه لهذا الإلتزام خطأ فى حد ذاته يوجب مسئولية التى لا يدراها عنها إلا أن يثبت السبب الأجنبى الذى تنطى به علاقة السببية وكان الأخير المتسبب بعد أن عاين الفلاجة والجبن المخزون فيها وإطلع على دفاتر الفلاجة المعدة لإثبات درجات الحرارة وأطرحها لعدم سلامتها ولعدم مطابقتها الواقع ورجع من واقع فحصه للجبن المخزون ومعاينته الفلاجة من الداخل – أن تلف الجبن يرجع إلى الإرتفاع الكبير والمتكرر فى درجات الحرارة – إستناداً إلى ما لاحظته من تكثف الماء على سطح الجبن والأجولة التى تحويه ومن تراب الجبن المبلل على أرضية الفلاجة، وإذ إطمأن محكمة الموضوع إلى تقرير الخبر – فى هذا الشأن – لسلامة أسسه وإستخلصت منه فى حدود سلطتها التقديرية أن الشركة الطاعنة لم تبدل العناية الواجب إتضاؤها من مغلها فى حفظ الجبن المودع لديها بما أدى إلى تلفه ووربت على ذلك مسئولياتها عن هذا التلف – لإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك، بالرد إستقلالاً على الطعون التى وجهتها الشركة الطاعنة إلى ذلك التقرير لأن

فى أخذها به محمولاً على أسبابه السائفة ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير

- تقدير التعويض الجابر للضرر من سلطة قاضى الموضوع ما دام لا يوجد نص فى القانون أو العقد يلزمه بإتباع معايير فى خصوصه.

- البين من ملحق العقد المؤرخ أنه نص فى البند الخامس منه على أنه..... ومفاد هذا النص أن الطرفين إتفقا مقدماً على مقدار التعويض الذى تلتزم به الشركة الطاعة - وحدداه بـمئ مائة ألف جنيه - مما مؤداه أن تلتزم محكمة الموضوع بالقضاء به عند ثبوت مسئولية الشركة الطاعة عن التلف الذى أصاب الجبن - ما لم تثبت عدم وقوع ضرر للمطعون ضده الأول - أو - أن التعويض الملتزم عليه كان مبالغاً فيه، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الشركة الطاعة قد أخلت بالتزامها بالحفظ ولم تبذل فى سبيل ذلك عناية الشخص العادى واعتبرها مستقلة عن التعويض فإنه كان يصح عليه عند تقديره التعويض - عن الجبن التالف - أن يلتزم فى ذلك بالنص الذى دفعه الأخير للحصول عليه بحساب التعويض الملتزم عليه مقدماً. وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك رغم إشارته فى مدوناته إلى نص البند الخاص - فإنه يكون فضلاً عن تناقضه قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٩ مكتب قضاى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧

المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً، وقد قصدت بهذا البيان - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كاشفاً والياً تالياً عنها النصوص والجهالة ويبحث بين منها العيب الذى ينسب إلى الحكم وموضوعه منه وأثره فى قضائه، ومن ثم فإن كل سبب يراد التصدى به يجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً. لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يحدد العيب المنسوب إلى الحكم المطعون فيه وموضوعه منه وأثره فى قضائه، ولم يحدد الرقابة الموضوعية والقانونية التى قصر الحكم فى إتخاذها نحو حكم محكمة أول درجة، ومن ثم يكون النعى مجهلاً غير مقبول.

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ مكتب قضاى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٢٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٦

لا يعتبر سبباً للنقض فى حكم المادتين ٢٤٧، ٢٤٩ من قانون المرافعات ما يشوب الحكم من عيوب متعلقة بتقدير الواقع ويعتبر من مسائل الواقع تقدير المستندات والأدلة المقدمة من الخصوم والرجوع بينها وأستخلاص ثبوت الواقعة منها ومدى كفايتها لثبوت هذه الواقعة.

الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٤٩ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤  
المقرر أن للقضاء النهائي قوة الأمر القضى فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم، ومتى حاز الحكم هذه القوة فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى مناقشة المسألة التى فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثرت ولم يحثها الحكم الصادر فيها.

الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٠٠ بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٤  
عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من إعادة إعلان المدعى بتوجيهه إليه فى محله المختار على ما توجبه المادة ٢٢٥ ثانياً من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ الذى رفع الطعن فى ظله حتى تقف المحكمة على صحة ما يدعيه بشأن ذلك الإعلان مما يكون مع النemy بهذا الشق بغير دليل.

الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٤  
- وإن كان الثابت من الأوراق أن الحكم رقم... ..القاضى بالشفعة قد تأيد بالحكم رقم..... الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧ وليس ١٩٧٧/٥/١٧ على ما أورد خطأً الحكم المطعون فيه إلا أنه لا جدوى من النemy على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت فى الأوراق فى هذا الصدد ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد به أثبت بمكوناته أن عقد الإيجار الصادر من المطعون ضده الأول - المشرى - إلى المطعون ضده الثانى قد تمحور بتاريخ ١٩٧٦/٧/١ أى قبل صدور ذلك الحكم النهائي بالشفعة، ويكون خطأً الحكم المطعون فيه فى بيان تاريخ صدور ذلك الحكم وارداً على ما لا وجه للدعوى به ولا تأثير له على سلامة قضائه ويكون النemy بهذا السبب غير مجد ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٤  
١) لا يكفى ليمن يختصم فى الطعن أن يكون خصماً للطاعنين فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يوجهوا أية طلبات للمطعون ضده الثالث بصفته أمام محكمة الموضوع وأنه وقف من الخصومة مولفلاً سلباً دون أن يبدى دفاعاً موضوعياً فيها ولم يحكم عليه بشيء وكانت أسباب الطعن لا تتعلق به فإن إخصامه يكون غير مقبول.

٢) المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لئن كان حق الشفعى فى طلب الأخذ بالشفعة إنما ينشأ بالبيع من قيام المسوخ إلا أن العين المشفوعة لا تعبر على ملك الشفعى - فى غير حالة الرضى - إلا بالحكم النهائي للقاضى بالشفعة - إذ أن المشرع عندما نظم أحكام الشفعة فى التقنين اللدنى الحالى إنتهى إلى ترك الأمر فى تحديد بدء تاريخ ملكية الشفعى إلى ما كان عليه الحكم قبل صدور هذا التشريع فجاء نص المادة ٩٤٤ منه



مطابقاً في هذا الصدد لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم، وهو إذ كان ينص في هذه المادة على أن حكم الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفعية إما أراد بالسند السبب القانوني المنشئ لحق الملكية لا دليل للملكية أو حبتها. ومقتضى هذا النظر ولزامه أن العقار المشفوع فيه لا يصير إلى ملك الشفع إلا بعد هذا الحكم أما قبله فلا، لأن المسبب لا يوجد قبل سببه ولأن ما جعله المشرع من الأحكام منشأ للحقوق لا ينسحب على الماضي. ولا يفيد أن حكم الشفعة أثرأ رجعيأ ما جاء في المادة ٩٤٦ من القانون المدني من أن للمشوى الحق في البناء والفراس في العين المشفوعة، ولا ما جاء في المادة ٩٤٧ من أنه لا يسرى في حق الشفع أى رهن رضى أو أى حق إختصاص أخذ ضد المشوى ولا أى بيع صدر من المشوى ولا أى حق عينى رتبته أو ترتب ضده إذا كان كل ذلك قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة، لأن المشرع إنما أخذ أحكام هاتين المادتين جملة من فقه الخفية وهى عرجة فيه لا على فكرة الأثر الرجعى بل على فكرة العدل والبعد عن الجور والتفريق بالقدر المستطاع بين ما تعارض من مصلحة المشوى والشفع، وكذلك، لا يعارض القول بملك الشفع من وقت الحكم بالشفعة مع ما نص عليه في المادة ١/٩٤٥ من حلول الشفع محل المشوى في جميع حقوقه والتزاماته بالنسبة إلى البائع ولا مع ما نص عليه في فقرتها الثالثة من أن الشفع ليس له في حالة إستحقاق المقار للمعبر بعد أخذه بالشفعة أن يرجع إلا على البائع - فإن هذا لا يدل على أن الشفع يحل محل المشوى من وقت طلب الشفعة.

٣) وإن كان الثابت من الأوراق أن الحكم رقم. .. القاضى بالشفعة قد تأيد بالحكم رقم ..... الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧ وليس ١٩٧٧/٥/١٧ على ما أورد خطأ الحكم المطعون فيه إلا أنه لا جدوى من النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت في الأوراق في هذا الصدد ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد به أثبت بجدولاته أن عقد الإيجار الصادر من المطعون ضده الأول - المشوى - إلى المطعون ضده الثاني قد تحرر بتاريخ ١٩٧٦/٧/١ أى قبل صدور ذلك الحكم النهائي بالشفعة، ويكون خطأ الحكم المطعون فيه في بيان تاريخ صدور ذلك الحكم وارداً على ما لا وجه للدعوى به ولا تأثير له على سلامة قضائه، ويكون النعى بهذا السبب غير مجد ومن ثم غير مقبول.

٤) إذ كان القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ الذى أكرم عقد الإيجار محل النزاع في ظله لم يكن يستلزم لبوت التاريخ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ - التى تحكم آثار هذا العقد - تنص صراحة على أنه " إستثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدني تسرى أحكام عقود الإيجار القائمة على المالك الجديد للعقار ولو لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت برجه رضى سابق على إنتقال الملكية "، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول - المشوى - أبرم مع المطعون ضده الثاني عقد الإيجار محل النزاع بتاريخ ١٩٧٦/٧/١ إبان أن كان مالكاً للمعين المؤجرة بموجب عقد بيع مسجل فإن هذا الإيجار

يسرى على الطاعنين - الشفعاء - ولو لم يكن له تاريخ ثابت مسبق على حكم الشفعة النهائي الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٧.

٥) إذ كان الطاعنون لم يبينوا المستندات وأوجه الدفاع التي يتعون على الحكم المطعون فيه إغفالها ولم يبينوا دلالتها وأثرها في قضاء الحكم فإن النعي في هذا الصدد يكون مجاهلاً ومن ثم غير مقبول.

للطنن رقم ٢٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٨

عدم تقديم الطاعن الدليل على ما تمسك به من أوجه الطعن، يعد سبباً مفقوراً إلى دليله غير مقبول.

للطنن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٩٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٩

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز التمسك أمامها بدفاع غير متعلق بالنظام العام يقوم على واقع لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع.

للطنن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٢٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٤

لما كانت الطاعة لم تتمسك في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضدها لا تستحق التأمين الإضافي أو أنها لم تستوف شروط استحقاق المعاش والتأمين الإضافي فإن هذا الدفاع وإن تعلق بسبب قانوني إلا أن تحقيقه يقوم على إحصاءات ويختلط فيها الواقع بالقانون أو يستلزم تحقيق ما إذا كان العامل المتوفى قد عين قبل وفاته مستفيدين آخرين للتأمين الإضافي وما إذا كانت المطعونة ضدها والدة العامل المتوفى قد تزوجت من غير والد المتوفى وما إذا كان لها دخل خاص يعادل قيمة ما تستحقه في المعاش أو يزيد عليها أو ينقص عنها ما لا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.

للطنن رقم ٤٨١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩

لا يقبل من الطاعنين القول بأن عدم تمسك المطعون ضدها بالاطلاع في عقد تعديل الشركة ينطوي على تنازها ضمناً عن المطالبة به - ذلك أن هذا الدفاع - أيّاً كان وجه الرأي فيه - يعتبر دفاعاً جديداً لم يعبث أنهما تمسكا به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يقبل منهما إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

للطنن رقم ٦١٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١

لما كان الطاعن لم يقدم ضمن مستنداته في هذا الطعن صورة من محضر إستجواب محكمة الاستئناف له الذي يستند إليه في هذا السبب أو ما يدل على أن الصرف المراد إثباته يعتبر تجارياً بالنسبة لموثر المطعون ضدهم فإن النعي... يكون عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٤  
لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة ودون أن يحيل عليه في أسبابه، وكان النعى الموجه من الطاعن منصرفاً إلى الحكم الابتدائي فإنه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٣٤ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٤  
لا يجوز التمسك أمام - محكمة النقض - بأسباب والنية أو موضوعية لم تكن قد أبدت أمام محكمة الموضوع ما لم تكن متعلقة بالنظام العام.

الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ٧/٦/١٩٨٤  
إذا كانت الطاعة لم تقدم صورة رسمية من التحقيق المشتل على شهادة الشهود التي تقرر أن الحكم أعطى في تأويلها وعخال الثابت فيها، ومن ثم يكون نعيها في هذا الخصوص مجرداً عن الدليل.

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٧٣ بتاريخ ٧/٦/١٩٨٤  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل النعى الموجه إلى الحكم الابتدائي متى كان الحكم الاستثنائي قد قضى بتأييده على أسباب خاصة دون أن يحيل إليه في أسبابه.

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٧٨ بتاريخ ٦/١٢/١٩٨٤  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة، أنه لا يقبل النعى الوارد على حكم لم يقدم الطاعن صورة رسمية منه أو ذلك الوارد على الحكم الابتدائي متى كان الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسباباً خاصة.

الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٣٨ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٤  
إذا كان الطاعن لم يبين بقرير الطعن أوجه دفاعه التي ضمنها السبب الرابع من أسباب المخاصمة والمستندات ودلائلها التي ينص على الحكم المطعون فيه إغفالها وأثرها في قضاء الحكم فإن النعى في هذا الخصوص يكون مجهلاً وبالتالي غير مقبول.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٣٣ بتاريخ ٣١/٥/١٩٨٤  
إذا كانت الجمعية الطاعنة لم تبين في صحيفة الطعن وجوه الدفاع التي ضمنها مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف والتي تنص على الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليه، وكان لا ينفي عن ذلك تقديم صورة رسمية من هذه المذكرة إلى محكمة النقض فإن النعى يكون مجهلاً، ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٣٩ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١  
لما كان الطاعن لم يبين - فى سبب الطعن - أوجه الدفاع التى تمسك بها أمام محكمة الإستئناف والتى يقول أن الحكم أغفل الرد عليها فإن النعى به يكون مجاهلاً ومن لم غير مقبول.

الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٩٠ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥  
من المقرر فى قضاء النقض أنه إذا إقتضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل إليه فى أسبابه وكان النعى الموجه من الطاعنين منصرفاً إلى الحكم الابتدائى فإنه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إتياء الحكم على ما له أصله الثابت بالأوراق يتضمن رداً ضمنياً مسقطاً لما سألته الطاعنون من أوجه دفاع وتضحي المنازعة فى ذلك جدلاً موضوعياً للأدلة لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١١  
١) النص فى المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ المقابلة للمادة ٣١ الواردة فى الفصل الثالث من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ على أنه " لا يجوز للمؤجر أن يطلب إعلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتية..... أ..... ب..... ج - إذا ثبت أن المستأجر قد تنازل عن المكان المؤجر أو أجره من الباطن بغر إذن كتابى صريح من المالك للمستأجر الأصلى..... " وفى المادة ٤٠ الواردة فى الفصل الرابع من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه لا يجوز للمستأجر فى غير المصايف والمشااتى المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشاً أو خالياً إلا فى حالات حددها " . يدل على أنه إذا أذن المؤجر بالتأجير من الباطن مفروشاً، أو أجاز القانون ذلك للمستأجر - رغم عدم موافقة المؤجر - لإعتبارات رآها المشرع، فإن النص فى المادة ١/٤٨ الواردة بالفصل الرابع من القانون المذكور على أنه " لا يفيد من أحكام هذا الفصل سوى الملاك والمستأجرين المصريين " يدل على أن المشرع إنما أراد تعهد جسيمة من يرخس له بالتأجير مفروشاً فى الحالات سالفة البيان سواء كان مالكا أو مستأجراً، وسواء كانت هذه الرخصة مقررّة للمستأجر بنص القانون فى الفصل الرابع منه أو بموافقة المؤجر المنصوص عليها فى المادة ٣١ منه المقابلة للمادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يؤكد صواب ذلك أن نص المادة ٤٨ سوى بين المالك الأجنبى والمستأجر الأجنبى لا يستساغ عقلاً أن يكون لهذا الأخير أكثر مما للأول إذ علة هذا الخطر أنه ليس للأجنبى مالكاً أو مستأجراً، الإستثمار فى تأجير

الأماكن مفروشة في تلك الحالات وهو ما أوضحت عنه مناقشة مشروع هذا القانون في مجلس الشعب وما دام الأمر كذلك فإن علة منع المستأجر الأجنبي من التأجير مفروشة بمرار في جميع الحالات الواردة بالمادة ٤٠ مقدمة البيان وهي الحالات التي يستمد الحق فيها من القانون مباشرة ولو أجاز هذا التأجير أو أذن به.

٢) إذا كان قصد المشرع من القاعدة القانونية تحقيق مصلحة عامة سياسية أو إجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتسمو على مصلحة الأفراد فإنها تعتبر من قواعد النظام العام، لا يجوز للأفراد أن يناهضوها باتفاقات فيما بينهم حتى لو حققت لهم هذه الإتفاقات مصالح فردية.

الطنع رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦

ثبيل جهة الإدارة في الطعن أمراً أوجبه القانون للمصلحة العامة فلا يجوز للمحكمة أن تقبل تنازل الخصوم عن تخيلها ويكون حكمة النقض وللنيابة العامة أن تثير ذلك من تلقاء نفسها لتصلقه بالنظام العام ولوروده على جزء مطعون عليه من الحكم.

الطنع رقم ٨٩ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٠٦٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢

القرار في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق إسناده أمام محكمة الموضوع، يستوى في ذلك ما يتصل منه بأصل الحق موضوع الدعوى أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الإثبات أو بإجراءات الخصومة التي سبقت إصدار الحكم المطعون فيه، وإذا كانت الطاعتان لم يسبق لهما التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف في مذكرتها الختامية المقدمة منهما أمامها ومن ثم فلا يجوز لها التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنع رقم ٩٠٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٢

— المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يساط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون وإذا لم تقدم الطاعة رفق طعنها الدليل الذي يصلح سنداً لما ذهبت إليه من أن القانون به لم يرق إلى الفسة محل التداعي في ١٩٧٧/١٢/٢٧ وإنما رقى بقرار وزير الصناعة الصادر في ١٩٧٨/٥/١٤ وأنها لم تجر حركة تريات في التاريخ الأول، وكان حكم الاستجواب المشار إليه بوجه النعي خلوا مما يدل على أنه صحيح في الواقع ما ادعته في هذا الخصوص فإن ما أثارته بهذا الوجه يكون مفضداً لدليله غير مقبول.

— أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بطريق النقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً، فقد قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً

واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً واثماً نالياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها وجه العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضوعه منه وآثره فى قضائه، ومن ثم لكل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبنياً بياناً دقيقاً وإلا أضحي غير مقبول.

الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٦  
إنه وإن كان الطاعنون لم يسبق لهم التمسك بالنسبة أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانونى كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع، وبالتالي يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢  
لا يقبل من الطاعن.... النسبة على الحكم المطعون فيه إغفاله دلالة علم المطعون ضده بالتنازل المستعمل من سكناه بذات المقار الذى به محل النزاع، إذ لم يسبق له إيداع هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٧  
حيث أن هذا النسبة - أيها كان وجه الرأى فيه - موجه إلى الحكم الابتدائى السابق على الفصل فى الموضوع دون الحكم المطعون فيه الذى أقام قضاءه على أسباب مستقلة ومغايرة لتلك التى اعتصمها الحكم الابتدائى الصادر فى الموضوع بتاريخ... ومن ثم يكون النسبة غير مقبول.

الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة عدم قبول النسبة التى يرد على الحكم الابتدائى ولا يصادف محلاً فى قضاء الحكم الاستئنائى المطعون فيه.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١  
المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً وإنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً واثماً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضوعه منه وآثره فى قضائه.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١١/٢١/١٩٨٥

إذ كان وجه النعي منصباً على قضاء محكمة الدرجة الأولى بالنفاذ المبجل ومن ثم فهو موجه إلى الحكم الابتدائي الذى لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض، ولا يصادف عملاً فى قضاء الحكم الاستثنائى المطعون فيه ومن ثم يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نعيّاً غير مقبول.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ٣/١٢/١٩٨٥

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العمرة فى بيان أسباب الطعن بالنقض هى بما إشتملت عليه صحيفة الطعن وحدها بما لا يفنى عنه الإحالة فى هذا البيان إلى أوراق أخرى  
- يجب طبقاً للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل الصحيفة ذاتها على بيان - أسباب الطعن بالنقض - بياناً دقيقاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً والياً نالاً عنه الغموض والجهالة بحيث يبين السبب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضوعه منه وأثوره فى قضائه. - الطاعن إذ لم يبين أوجه الدفاع التى يعيب على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد عليها، مما لا يفنى عنه إحالته فى هذا الشأن إلى مذكرته المقدمة أمام محكمة الاستئناف. فإن النعي يكون مجهلاً ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ٣/٣١/١٩٨٦

النعي على الحكم فيما انتهى إليه من إستيفاء الطاعة المبالغ المثبتة بالكمياتين والحوالات المقدمة من المطعون ضدها الأولى، جدل موضوعى، مما لا يقبل آثاره أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٦/١٩/١٩٨٦

إذ كان الثابت أن الطعن رفع بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢، وفى ظل العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ - الذى عد فيه الشارع من الإجراءات الجهرية فى الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواضع التى حددها القانون، وكان الطاعن لم يقدم عقد الإيهار المبرم بينه وبين المطعون ضدهم حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما يذهب إليه الطاعن من تضمنه اتفاقاً على تحميل المؤجر وحده بكافة أنواع الضرائب المستحقة على الشقق مدار النزاع فإن نعيه بهذا السبب يكون عارياً عن الدليل، ومن ثم فهو غير مقبول.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٦/١٩/١٩٨٦

إذ كان ما ينهيه الطاعن من أن الخير إحسب الضريبة الأصلية على الشقق التى تتراوح الحجرية فيها بين خمسة إلى ثمانية جنيهات بسعر ١٦٪ بينما كان يصين إحسابها بسعر ١٠٪ إنما ينطوى على التمسك بأن هذه الشقق قد أنشئت لإستعمالها فى أغراض خلاف السكنى، وكان هذا الدلاع القانونى يتألفه واقع لم

يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو ضرورة التعرف على ما أثبت بدلائل الحصر والتقدير عن الغرض الذي أنشئت من أجله هذه الشق، فإن التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض يكون غير جائز ومن ثم فهو غير مقبول.

الطنن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢  
من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يباط بالحصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون.

الطنن رقم ١٩٤٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٩  
لما كان البنى غير مقبول، ذلك إنه يتضمن دفاعاً قانونياً مخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولم يقدم الطاعن الدليل على تمسكه به أمامها ومن ثم يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٩  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يباط بالحصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون.

الطنن رقم ٦٧٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٧  
لما كان البين من أوراق الطعن أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن المدة التي قضاها المطعون ضده في عمدة الإحتياط بالقوات المسلحة لم تكن في وظيفة أو عمل مما يكسبه خبرة في وظيفته الحالية وأنه لم يتقدم خلال الميعاد بطلب إلى لجنة شئون العاملين لإحتسابها وهو سبب جديد لما عايطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع، فإنه لا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٦  
الدفاع الموضوعي الذي لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٧  
- إذ كان الحكم المطعون فيه قد رفض الطعن بعلان عقد البيع محل الدعوى على سند من أن الخطر المرفوض بموجب أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ٧٦ بتملك غير المصرين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء



لا يخل بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة يكون صحيح النتيجة، لا ينال من ذلك قصوره في الإصلاح عن منته القانوني فهذه المحكمة أن تستكمل ما قصر في بيانه، ويكون النتي عليه فيما استطرده إليه تزيداً في أسبابه - أيماً كان وجهه الرأي فيه - غير منتج.

- إذ كانت الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من التوكيل المشار إليه بسبب الطعن لتسنى غشمة النقص مرابطة صحة ما تزعمه من إن وكيلها غير مفوض بقبض الباقي من الثمن والإقرار بالتخايل فإن النتي عليه بهذا السبب يكون عارياً من دليله.

- لئن كان قبول مذكرات وأوراق من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها جزاءه البطلان إلا أن هذا البطلان لا يصلح سبباً للطعن بالنقض وفقاً لنص المادة ٣/١٤٨ من قانون المرافعات إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم.

#### الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٧

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الشارع عدّد من الإجراءات الجهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم تقديم الدليل على ما يعمسون به من أوجه الطعن في الموايد التي حددها القانون، وإذا لم يقدم الطاعنان رفق طعنهما صورة رسمية من إعلام الورثة ولم يكن من ضمن مفردات القضية حتى تستطيع هذه المحكمة أن تتحقق من صحة ما يثيرانه بوجه النتي على الحكم المطعون فيه لفيكون هذا النتي عارياً عن الدليل غير مقبول.

#### الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٨

التدليس هو استعمال طرق إحيائية من شأنها أن تدفع المتعاقد إلى إبرام التصرف الذي صرفت إرادته إلى أحداث إثره القانوني فيعيب هذه الإرادة، أما الحصول على توقيع شخص على عمر مثبت لتصرف لم تصرف إرادته أصلاً إلى إبرامه فإنه يعد تزويراً تنمّد فيه هذه الإرادة ولو كان الحصول على هذا التوقيع وليد طرق إحيائية. لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنة أمام محكمة الموضوع قد قام على أن المظنون عندها فتكت في غفلة منها من الحصول على توقيعها على الشرر المتضمن للعقد موضوع الدعوى بعد أن أوهمتها أنه إحدى أوراق تسجيل عقد آخر كانت قد أبرمته معها، فإن هذا الدفاع في تكييفه الصحيح يكون إدعاء تزوير معنوي. وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأطرح هذا الدفاع لعدم إيدائه بالطريق المرسوم له قانوناً فإنه يكون قد إلترم صحيح القانون.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧

إذ كان الغائب من الأوراق أن الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من الحكم رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ جزئى الإسكندرية والذي تمسكت بأن الحكم المطعون فيه قد فصل فى النزاع خلافاً له فإن النعى بهذا السبب يكون عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٧

لا يجوز التمسك بسبب قانونى للطعن لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا إذا كان الواقع المتعلق به قد سبق طرحه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦

مضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل عليه فى أسبابه، فإن النعى الموجه إلى هذا الحكم يكون غير مقبول، لما كان ذلك، وكان النعى الموجه من الطاعن منصرفاً إلى أسباب الحكم الابتدائى التى لا تصادف عمل من قضاء الحكم المطعون فيه الذى أقام قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى الحكم الابتدائى، فإن النعى - أياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٨

إذ كان البين من الأوراق أن دفاع الطاعنين المشار إليه بسبب النعى لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ولم يقدموا ما يثبت أنهم تمسكوا أمامها فإنه يكون سبباً جديداً لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤

إذ أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً، إنما قصدت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفًا واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً والياً نالياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وآثره فى فضله.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٣

يشترط لقبول سبب الطعن أن يكون منتجاً وهو لا يكون كذلك إلا إذا أنصب على ما طعن عليه من قضاء الحكم وتناول دعائه الأساسية التى لا يقوم قضاءه بدونها، وإذ كان الحكم المطعون فيه فى معرض

رفضه لطلب الطاعنة بإعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم فيها قد عرض لاستدانتها المقدمة مبرراً لهذا الطلب ونافس بعضها وأعرض عن البعض الآخر دون أن يتخذ من ذلك دعامة لقضائه في موضوع الدعوى فإن النتي عليه في هذا الخصوص أيّاً كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج.

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٢

لما كان الثابت أن الطاعن أقام دعواه إبداء مطالباً بمبلغ ٦١٩٣٦ جنيه ٩٣٨ قرشاً قيمة تعبيه في الأرباح عن فورة التأميم التصفي وفي احتياطي المشروعات المستقبلية وفي حصص الضرائب التي تم تجنبها ولم تكن مستحقة عليه فأجابته محكمة أول درجة إلى طلباته إلا أن محكمة الإستئناف لغت بتأريخ ١٩٧٩/٦/٢٤ بالنسبة للشق الخاص بالأرباح واحتياطي المشروعات المستقبلية بتأييد الحكم المسالف وبالنسبة لمبلغ ٢٨٢, ١١٧٢٦ جنيه قيمة مخصص الضرائب نذبت خيراً وبعد أن قدم تقريره لغت بالقضاء بالحكم المسالف بالنسبة لهذا الشق ورفض الدعوى بالنسبة له، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على ما جاء بتقرير الخبير الذي أدخلت به المحكمة من أن مخصص الضرائب الذي تم احتجازه من الأرباح في قرار التقسيم بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٣ قيمته ٥٦٥, ٢٣١٥٢ جنيه في حين أن الضرائب التي ربطت على الشركة في المدة ١٩٦٢ و ١٩٦٣ بلغت ٥٥٨, ٢٥٣٥٤ جنيه هو ما يزيد عن المخصص المحتجز للضرائب والذي يطالب الطاعن بتعبيه فيه، وكانت هذه الدعامة لم تعيب وكافية وحدها لحمل قضاء الحكم فإن النتي عليه بإغفال الرد على الدفع بالمقاصة أيّاً وجه الرأي فيه - يكون غير منتج.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦

عدم إصباح الطاعن عن بيان الدفاع الذي تمسك به أمام محكمة الإستئناف في مذكرته على وجه التحديد يعتذر معه إدراك العيب الذي شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه بما يجعل النتي مجهولاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٢

مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه يجوز للمطعون ضده - كما هو الشأن بالنسبة للنيابة العامة وعكسمة النقض - أن يثير في الطعن ما تعلق بالنظام العام، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٢

لما كان الطعن بالنقض هو طريق غير عادي لم يجزه القانون للطعن في الأحكام الإنهائية إلا في أحوال بينها بيان حصر في المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات، وترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو خطأ في

تطبيقه أو تأويله، أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه. ويقصد به في واقع الأمر خصاصة الحكم النهائي، بما لا يزمه أن تكون أسباب الطعن من الحالات الواردة بالمدتين سالفتي الذكر وأن توجه إلى هذا الحكم وكان ما أورده الطاعن بهذا السبب لا ينتج تحت أي من الحالات المنصوص عليها في المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات، ولا يتضمن تعييباً لما أقام عليه الحكم قضائه. .. فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦  
حيث إن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت إشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان باطلاً وقد قصد بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً نالياً نالياً عنها القموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه، ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبنياً بياناً دقيقاً.

الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٥  
لما كان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن أوجه الدلائل التي يعيب على الحكم المطعون فيه عدم إيرادها والرد عليها، وكان لا يكفي في ذلك مجرد القول بأن الحكم لم يبين أو يرد على الأسباب التي ذكرها في صحيفة الاستئناف دون بيان لها في صحيفة الطعن مع إن ذلك مطلوب على وجه الوجوب لتحديد الطعن وتعريفاً بوجوهه منذ ابتداء الخصومة، فإن النعي بهذا السبب يكون مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩  
من المقرر أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذا أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان الطعن باطلاً إذا قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً نالياً نالياً عنها القموض والجهالة بحيث يبين منها أوجه العيب الذي يعنيه الطاعن على الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه. لما كان ذلك. ... وكان الطاعن لم يبين المستندات التي ينمي على الحكم إغفالها الرد عليها رغم كفايتها في ثبوت هذا الخطأ ولم يفسح عن دلالة تلك المستندات وأثر إغفالها في قضاء الحكم، فإن النعي بهذا الوجه يكون مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٢٢٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥  
- أسباب الطعن يجب أن تعرف تعريفاً واضحاً نالياً نالياً عنها القموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزى للحكم وموضعه منه وأثره في قضائه.

- إذ كان مناط التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بدفاع متعلق بالنظام العام أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع، وكان ما أثاره الطاعن بهذا الوجه ولأول مرة أمام هذه المحكمة - من أن القرار المبيع مخصص للمنفعة العامة وإن تعلق بالنظام العام إلا أن الثابت من الأوراق أنها لم تتضمن ما يدل على تخصيص الأرض المشفوع فيها للمنفعة العامة ومن ثم لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع لأن النعي به يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٦

إذ لم يسبق للطاعنة التمسك أمام محكمة الموضوع باكتسابها الحق العيني في الحكر بالتقادم، وبالتالي لأنه وأياً كان وجه الرأي فيه - يعد سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٩

إنهاء الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب صورية القصد المقرر بموجبه حق الإمتياز على الألدنة المبيعة من المطعون ضده الثاني للمطعون ضده الأول وهو ما يحقق هدف الطاعن من النعي بما تنطى معه مصلحته في الطعن بهذين السببين على قضاء الحكم فيه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤

المقرر وفقاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات وجوب أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على الأسباب التي بني عليها، ولما كان بيان سبب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً والياً نالياً عنه المموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذي يعزوه الطعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضاءه، وإذ لم يبين الطاعن في صحيفة الطعن ماهية الدلوع الجوهرية التي تمسك بها والتي أغفل الحكم المطعون فيه بحثها أورد عليها رداً خاطئاً ولم يكشف عن الطعون التي وجهها إلى تقرير الخير وأثر كل ذلك في قضاء الحكم، ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون نوعياً مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٠

محكمة النقض من تلقاء نفسها ولكل من الخصوم والنيابة إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء منه أو حكم سابق عليه لا يشملها الطعن واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه.

الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦

القرر فى قضاء هذه المحكمة - عدم قبول الطعن الذى لم يبين فى أسبابه وجه العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وآثره فى قضائه - وإذا كان الطاعن لم يبين فى شق نعيه وجه مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية الحكم السابق - فإن النعى يكون مجهلاً، ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢

- عدم بيان الطاعنين فى دفاعهم أمام محكمة الاستئناف أدلتهم على إدعائهم بالصورية على نحو ما أثاروه بوجه النعى فإن هذا الوجه يكون غير مقبول لما يخالفه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه.  
- عدم قبول النعى إذا كان وارداً على الحكم الابتدائى وتكفل الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييده بالرد عليه بأسباب خاصة.

الطعن رقم ٨ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٧

إذا كانت الطاعة لم تبين فى أسباب النعى ماهية ما تزوره إلى الحكم المطعون فيه من خطأ فى تطبيق القانون وموضع هذا العيب منه وآثره فى قضائه، فإن النعى بها يكون مجهلاً ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١

- وحيث إن هذا النعى غير مقبول، ذلك أنه وإن كان الحكم الابتدائى قد أقام قضاءه بالإعلاء على ما انتهى إليه من تحقيق إحتجاز الطاعن لأكثر من مسكن فى بلد واحد بغير مقتضى، إلا أن الحكم المطعون فيه استند فى قضائه بتأييد منطوق الحكم الابتدائى إلى ثبوت قيام الطاعن بتأجير عين النزاع من الباطن بغير إذن كتابى من المالك، معرضاً عن أسباب الحكم الابتدائى غير محيل إليها، ومن ثم يكون النعى موجه إلى قضاء الحكم الابتدائى - ولما كان مرمى الطعن بالنقض هو مخاصمة الحكم النهائى الصادر من محاكم الاستئناف، ومن ثم يكون النعى وقد إنصرف إلى قضاء الحكم الابتدائى غير مقبول.

- وحيث إن النعى فى شقه الأول غير مقبول، ذلك أنه لما كانت الأوراق غلو مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن قيامه بتأجير شقة النزاع مفروضة إلى شقيقه المطعون ضده الثانى كان حفاظاً على حقوقه فيها، وكان هذا الدفع الذى ينطوى على إدعاء بصورية العقد يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

- أن الطاعن لم يبين العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وآثره فى قضائه مكتفياً بالإحالة إلى ما تضمنته صحيفة إستئنافه ومذكرته المقدمة أمام محكمة الاستئناف من دفاع، فجاء نعيه مجهلاً والنعى فى شقه الثانى بدوره غير مقبول إذ لم يسبق للطاعن التمسك أمام محكمة الموضوع بإعداد العقد بعد الدرك

وهو دفاع قانوني يخالفه واقع لا تغفل إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض. وحيث إنه لا تقدم بعين رخص الطعن.

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٤٠٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢  
إذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لواقعة بيع المكدك - الذي كان الحكم الابتدائي قد تناوله وإثا أسس قضاءه على ما ورد بأسبابه من قيام شركة بين المظعون ضده الأول وحقيقة المظعون ضده الثاني وآخر وحصل التنازل للمظعون ضده الثاني من شقيقة عن نصيها في الشركة وأصبح هو المستاجر للمعين محل النزاع ومن ثم فإن النعي يكون غير مقبول لوروده، على غير عمل من الحكم المظعون فيه.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٤  
إذا لم يقدم الطاعن إلى محكمة الموضوع التوكيل المشار إليه بوجه النعي فإن دفاعه في هذا الشأن يكون عارياً عن الدليل ولا على الحكم المظعون فيه إن أنقضت عن مناقشته أو الرد عليه.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٩  
ما ورد بالنهي من عدم إحصاء العنوان الذي أعلن فيه الطاعن بتقصير الجلسة موطناً آخر له يجوز إعلانه فيه لا بعد أن يكون جديلاً موضوعياً لا يجوز التحدي به أمام محكمة التقض.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩  
الحكم المظعون فيه إذ أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على سند مما استخلص من بينة المظعون ضدها الأول من أنها عند زواجها بشقيقه في ١٩٧١/١/١٤ لم تكن زوجة للمظعون ضده الثاني الذي طلقت منه طلاقاً باتاً سنة ١٩٦١ وإذ كان هذا من الحكم دعامة كالية لحمل قضااله فإن النعي عليها بما أورده تزيداً بشأن الإقرارين المتسويين للمظعون ضده الثاني بمحصل الطلاق منه - وأيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير متج.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢  
المقرر في قضاء هذه المحكمة - إنه إذا كان النعي لا يحق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحة ولا يعود عليه منه أية فائدة إذا ما نقض الحكم فإن النعي يكون غير مقبول، لما كان ذلك وكان مقصد الطاعنين من طعنهم على الحكم المظعون فيه الصادر بوقف الإستئناف هو الإستمرار في نظره والقضاء في موضوعه وكان البين من الأوراق أن المظعون ضده قام بتسجيل نظر هذا الإستئناف من الإيقاف وقضت المحكمة في موضوع الإستئناف بإلغاء الحكم المسأنف وبعدم جواز نظر الدعوى. ومن ثم فقد أضحى النعي بعد

الفصل في موضوع الإمتثال - أيًا كان وجه الرأي فيه - لا يحقق للطاعين سوى مصلحة نظرية محضة ومن ثم فهو غير مقبول.

الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٥١ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تخلف عن حضور جميع الجلسات أمام محكمة الإمتثال ولم يقدم مذكرة بدفاعه. ومن ثم لم يكن في مكانه الإعراض على إجراءات التحقيق التي أمرت بها لئيبات إنطاء حصول ضرر بالمؤجر من تغيير إستعمال العين المؤجرة إلى مكتب لتعليم قيادة السيارات وبحق له من ثم الإعراض عليها - ولو لأول مرة - أمام هذه المحكمة وإذ كان الحكم للطعون فيه قد أقام قضاءه بالإعلاء إستناداً إلى الإوضاع وقوع ضرر بالمؤجر من مجرد عجز الطاعن - المستاجر - عن إلبات إنطاء حصول الضرر حال أن المؤجر - وهو المكلف بإثبات الضرر - لم يقدم دليلاً على حصوله فإنه يكون قد خالف القانون بنقله عبء الإثبات.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٤

- إذ كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه غلص سائلاً إلى توافر شروط البيع بالجلدك في التصرف الحاصل للمطعون ضده الثاني فلا يعيه ما تريد به في أسبابه من أن طلب الطاعن - على سبيل الإحباط الكلي - إعمال نص المادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ينطوي على إقراره الضمني للبيع بالجلدك إذ لم تكن هذه الأسباب لازمة لقضائه لأن موافقة المؤجر على البيع وعلى ما هو مقدر في قضاء هذه المحكمة صريحة كانت أو ضمنية ليست شرطاً من شروط بيع الجلدك، ومن ثم يكون النعي - غير منتج.

- النعي - من أن الحكم المطعون فيه قد إضطر لإعمال نص المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني أن يكون المستاجر قد إستأذن المؤجر في النزول عن الإيجار إلى مشرى الجلدك - غير مقبول إذ لا يصادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه ذلك أنه وإن كان الحكم الابتدائي قد أورد ضمن شروط بيع الجلدك أعمالاً للمادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني شرط يقضي بأن يكون المستاجر صاحب الجلدك قد إستأذن المؤجر في النزول عن الإجازة إلى مشرى الجلدك وأثبت عليه رفعه الأذن بذلك، إلا أن الحكم المطعون فيه قد أهمل صحيح القانون إذ إلتفت عن هذا الشرط بما أورده في مدوناته من أن شرط إستئذان المؤجر قبل حصول البيع بالجلدك غير لازم لإعمال المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني ولا ينال من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها، إذ المقرر أن الإحالة لا تصرف إلا إلى



الأسباب التي تنفق مع أسباب الحكم المسانف دون تلك التي تتناقض معها ، ومن ثم فإن النعمى يكون موجهاً إلى أسباب الحكم الابتدائي وبالتالي غير مقبول.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٩

إذا كان سبب الطعن لا يبين منه العيب الذى يعزوه الطاعنان إلى الحكم الطعونى فيه على وجه محدد لمجهداً واحداً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً وإلياً نالياً عنه الغموض الجهالة فإنه يكون مجهولاً وغير مقبول.

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٣/٥/١٩٨٩

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المادة ٧٥٣ من قانون المرافعات أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وإلياً نالياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها وجه العيب الذى يعزوه إلى الحكم وموضوعه وأثره فى قضائه ومن ثم فإن سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبنياً بياناً دقيقاً وإلا كان غير مقبول - لما كان ذلك وكان الطاعنان لم يفصحا عن العيب الذى يعزوه إلى الحكم وموضوعه منه وأثره فى قضائه فإن النعمى يكون مجهولاً وبالتالي غير مقبول.

الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٨٩

إذا كانت الطاعة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بأن الوجدتين محل النزاع تصيران من املاك الدولة الخاصة - ومن ثم لا يجوز تأجيرها إلا بطريق الممارسة أو المزاو العلنى على ما تقتضى به أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، وكان هذا الدفاع دفاعاً قانونياً يناطله واقع يقتضى بحث ملكية العقار الكائنة به الوجدتين سالفى الذكر فإنه لا يقبل من الطاعة التحدى بهذا الشق من النص لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يجوز شككة النقض أن تتر فى الطعن من الأسباب القانونية ما يتعلق بالنظام العام إذا ثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع فى الدعوى جميع العناصر التي تمكن بها من تلقاء نفسها من الإلزام بهذه الأسباب والحكم فى الدعوى على موجهها.

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٤

— إذا أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض بذاتها على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن — قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وإلياً تالياً عنها الغموض والجهالة وأن يبين فيها العيب الذي يحزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه، ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبنياً بياناً دقيقاً ولا غناء عن ذلك حتى لو أحال الطاعن إلى ورقة قدمت في الطعن ذاته.

— المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع عد من الإجراءات الجهرية في الطعن بالنقض أن يباط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون فإذا تفلقوا عن إتخاذ هذا الإجراء كان طعنهم في هذا الخصوص مفطراً إلى دليله.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠

الدفع بعدم جواز الاستئناف وإن تعلق بالنظام العام لتعلقه بإجراءات التقاضي إلا أن إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن تكون عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع. ولما كانت طلبات المطعون ضده بفسخ عقد الإنجاز وتسليم العين بمقتولياتها ناشئة عن عقد الإنجاز فتقدر قيمة الدعوى بمجموع هذه الطلبات وإذا غلت الأوراق عما يفيد أن قيمة تلك المقتولات كانت تحت نظر محكمة الاستئناف عند إصدار الحكم المطعون فيه وكان يستلزم الوقوف عليها تحقيقاً وتحصيماً فإنه يتبع إثارة هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٣٠

مجادلة الطاعن في جدية الأسباب التي تخول للمطعون ضده حبس باقي الثمن إنما هي مجادلة موضوعية غير مقبولة لأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب سائلة ولما سندها في الأوراق وتكفي لحمله مما يكون النعي بهذه الأسباب على غير أساس.

الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٨

مخالفة الثابت بالأوراق التي تبطل الحكم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي أن يكون قد بنى على تحصيل خاطئ لما هو ثابت بالأوراق، أو على تعريف للثابت مادياً ببعض هذه الأوراق.

الطعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٦

إذ كان ما يثيره الطاعن بوجه النعي لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً فلا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ويضحي غير مقبول.

**الطنن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٩**

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإخلاء الشقة محل النزاع على سند من أن المستاجر الأصلي بعد أن إستعملها كقيادة طبية بدلاً من مسكن خاص لم يكن يقيم فيها أحد قبل وفاته سنة ١٩٧٩ وإن أحد من الورثة لم يطلب الإستمرار في النشاط المهني الذي كان يزاوله فإنه يكون قد خالف قاعدة أمره في القانون متعلقة بالنظام العام عناصرها الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع مما كان يوجب عليها الحكم في الدعوى من تلقاء نفسها على موجبها وأنه وإن كان الطاعن قد تأسكا بهذا السبب تطبيق أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ الخاص بالنشآت الطبية بجلسة المرافعة أمام محكمة النقض إلا أنه ولكونه متعلقاً بالنظام العام ووارد على ما رفع عنه الطعن فإنه يتعين قبوله ونقض الحكم لهذا السبب.

**الطنن رقم ٣٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٦/٧/١٩٨٩**

يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب المتعلقة بالنظام العام أن يكون نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى العناصر التي تتمكن بها من الإلزام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجهه فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تنقصها فلا سبيل للتمسك بهذا السبب؛ ذلك أن مهمة محكمة النقض مقصورة على القضاء في صحة الأحكام فيما يكون قد عرض على محكمة الموضوع من الطلبات وأوجه الدفاع.

**الطنن رقم ١١٧ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ٦/٢٠/١٩٨٩**

— لما كان الحكم المطعون فيه أورد في مدوناته عن الدلع بسقوط الخصومة لإنقضاء أكثر من خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها قوله : فإن البادي من مطالعة الأوراق أن المستأنف عليها أقامت دعوى جديدة هي موضوع الإستئناف غير الدعوى السابق إقامتها برقم. ... أحوال شخصية والتي تم خطبها ولم تجدها المستأنف عليها بل أقامت دعوى جديدة هي الدعوى الماثلة ومن ثم يكون الدلع في غير محله ومحكمة أول درجة فصلت في الدعوى على أسباب تضمنت رفض هذا الدلع وإذ أورد الطاعن نفيه على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه فإن النفي يكون غير مقبول.

— المقرر في قضاء هذه المحكمة - وجوب إيراد سبب النفي على الدعامة التي أقام عليها قضاءه والتي لا يقوم له قضاء بغيرها وإذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المزيد بالحكم المطعون فيه أنه لم يؤسس قضاءه بالطريق على ما أثر في الأوراق من أن الطاعن مسجل غطر وأنه إرتكب العديد من الجرائم، وإنما قضى بالتطبيق إستناداً إلى ما إسماه من يتيها فإن نفي الطاعن بسقوط حق الطعون عليها في طلب الطريق

بعض سنة من تاريخ علمها بقيام الضرر الموجب للضرع يكون وارداً على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفهها على غير ذى كامل صفة لا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض لكونه سبباً قانونياً يتناطله واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٧

إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى النتيجة الصحيحة فإن النعى عليه فيما أورده من تقارير قانونية خاطئة يكون غير منتج ولا جدوى منه وحسب محكمة النقض تصحيح ما شاب أسباب الحكم من أخطاء.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٨

إذ أوجبت المادة ١١٠ من قانون المرافعات على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بمحالها إلى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقاً بالولاية، وكانت المعارضة فى صلاحية المطعون ضدهم وبحسب الغاية منها هى بطلان تشكيل المحكمة للمعرض عليها فى الدعوى الجنائية المتهم فيها مورث الطاعتين الأولى والثانية وأوجبت المادة ٦٢ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تقديمها إلى ذات المحكمة قبل إبداء أى دفع أو دفاع فيها وإثبات ذلك فى محضر الجلسة ورتبت جزاء السقوط على مخالفة ذلك، وإذ كان البين من أوراق الطعن أن التقرير برد المطعون ضدهم بقلم كتاب محكمة إستئناف القاهرة وهى غير مختصة بنظره قد تم بعد حجز الدعوى الجنائية للحكم وسقوط حق الطاعتين فيه وقد صدر الحكم المطعون فيه بعد صدور الحكم المنهى الدعوى الجنائية فى ١٩٧٧/١١/٣٠ وإنهاء ولاية المحكمة العسكرية التى أصدرته والمشكلة من المطعون ضدهم والمختصة بالفصل فى طلب الرد عملاً بأحكام القانون سالف الذكر ومن ثم يتضح النعى أى كان وجه الرأى فيه غير منتج.

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١

لا يتقبل من الطاعن النعى بأن موافقة وزير الإسكان والتعمير على تخصيص شقة النزاع له تلزم الشركة المطعون ضدها الأولى بالتعاقد على بيعها له طبقاً للسلطات المخولة للوزير وفقاً للقواعد التى وضعها رئيس مجلس الوزراء فى أول فبراير سنة ١٩٧٨ والكتاب الذى تضمن القواعد الصادرة من المؤسسة المصرية

العامة للإسكان والتعمير طالما لم يقدم دليله بشأن تلك القواعد برمتها. مما يضحى لعيه بذلك مجرداً عن الدليل.

**الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٨**

لما كان البين من الأوراق وتقرير الخبير المتدب أن أرض النزاع كانت ضمن أعيان وقف المرحوم.....  
المبينة بمقد إظهار إلغاء الوقف والبيع المسجل رقم ٣٧٧٩ الزقازيق بتاريخ ١٩٦٥/٧/١٧ المقدم في  
الدعوى وأشار إليه الخبير في تقريره والذي يتضح منه أن هذه الأعيان تشتمل على حصة شائعة للوقف  
الآخرى مقدارها عشرة أفدنة، وأن مورث الطاعن الأول باعتباره أحد المستحقين في الوقف الأعلى الملغى  
يختص بأرض النزاع بموجب الحكم الصادر من لجنة قسمة الوقف في المادة ١٣٨٠ بتاريخ  
١٩٦١/٢/٢٠، وكان الطعون ضده قد ذهب في دفاعه إلى أنه إشرى هذه الأرض من المرحوم..... في  
سنة ١٩٤٨ ووضع يده عليها ثم عاد لإشواها مرة أخرى من ولدى البالغ المذكور.....  
بالتقيد ١٩٥٨/٧/٢٢ وأدعى تملكها بالتقادم الطويل المدة، وإذ أخذ الحكم الطعون فيه بما سجله الخبير المتدب  
في تقريره من وقائع سند لقضائه ومن ثم أحضى الوقائع الذي تعلق به سبب الطعن مطروحاً على محكمة  
الموضوع فيجوز للطاعين وإن لم يتمسكوا به أمامها أن يبروه لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلق الأمر  
بسبب قانوني كانت عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة النقض.

**الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٨**

لما كان الطاعون لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بدفاعهم الوارد، يوجه النفي - أن الحكم قضى بإزالة  
المباني على سند من نص المادة ٩٢٤ مدني حال أن هذه المادة توجب على الطعون ضدهما أن يطلبوا  
الإزالة في معاد سنة من يوم علمهما بإقامتها وأنشأت من محاضر أعمال الخبراء المقدمة لتأريخهم في  
الدعوى أن علم الطعون ضدهما بإقامة تلك المباني سابقة على رفع الدعوى بأكثر من سنة - مع أنه دفاع  
قانوني يقوم على واقع يقتضي تحقق تلك المحكمة من كيفية توافر علم الطعون ضدهما بإقامة المباني  
المطلوب الحكم بإزالتها وتاريخ هذا العلم فإنه لا يقبل من الطاعين التحدي بهذا الدفاع لأول مرة أمام  
محكمة النقض.

**الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨**

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يضاف  
بالخصوص أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون. وإذا  
لم يقدم الطاعن الدليل الذي يؤيد نفيه فإن النفي يكون عارياً عن الدليل ويضحي غير مقبول.

**الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١**

بيان سبب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً والياً تالياً عنه الغموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وآثره فى قضائه، فمن ثم يصح أن يرد هذا البيان الواضح فى ذات صحيفة الطعن ولا يفتى عن ذلك ذكر سبب الطعن مجهلاً بالصحيفة والإحالة فى بيانه إلى صحيفة الاستئناف.

**الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٩**

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يقبل التحدى أمام محكمة النقض بمستند لم يثبت أنه قد سبق عرضه على محكمة الموضوع، لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن محضرى اللجنة رقم..... لسنة ١٩٨٣ أمن دولة المادى المحررين فى ٣، ١٩٨٢/١١/٧ المؤدعين من الطاعن بملف الطعن لم يثبت من الأوراق سبق تقديمها لمحكمة الموضوع، ومن ثم فلا يقبل التحدى بهذا المستند لأول مرة أمام هذه المحكمة.

**الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥**

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى أقام الحكم لقضاءه على دعامين وكانت إحداهما كاتبة لحمله، فإن النعى عليه فى الأخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج.

**الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٧**

- ما يقول به الطاعن من أن الحكم لم يفتن إلى أن العين المؤجرة للمطعون ضده قد هلكت وانتهى عقد إجارها بصدد قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط المختصة بإزالة العقار حتى سطح الأرض - والمقدم منه ذلك أنه ولئن كان الطاعن قد قدم صورة من هذا القرار الصادر بتاريخ / / ١٩ إلا أنه لم يقدم دليلاً على ما يفيد إحلاته للمطعون ضده قانوناً وأنه قد صار نهائياً واجب التنفيذ وأنه طلب إخلاء العين المؤجرة تنفيذاً له فيضحي دفاعه فى هذا الشأن عارياً عن الدليل لا على المحكمة أن تفتت عنه.

- ما يتناه الطاعن بشأن تعميل الحكم على شهادة شاهدى المطعون ضده دون شهادة شاهديه وأخذ الحكم بدفاع المطعون ضده من أن المبلغ الثابت بالسند محل النزاع هو بالى ثمن حصه فى عقار باعها أبى المطعون ضده لوالده الطاعن فإن هذا النعى لا يصادف محلاً من الحكم المطعون فيه إذ البين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بدفاع الطاعن وأقوال شاهديه ولم يأخذ بدفاع المطعون ضده وجهوده.

الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٩٠  
القرار أنه متى أقيم الحكم على دعامين وكانت إحداها تكفى لحمل قضاءه فإن تعينه لى الأخرى يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١/١٦/١٩٩٠  
القرار - فى قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع سلطة تقدير أقوال الشهود والقرائن واستخلاص ما تقتنع به منها متى كان استخلاصها سائفاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق، وأنها ليست ملزمة بتبعية مناحى دفاع الخصوم إذ فى الحقيقة التى استخلصتها وأوردت دليلها الرد الكافى المسقط لكل حجة مخالفة، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم السنانى على سند من إطمئناؤه إلى بينة المظنون ضدها من توافر المضاربة الموجبة للتطبيق، وهو من الحكم استخلاص موضوعى سائغ له أصله الثابت لى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها، وكان النعى بهذا السبب لا يبدو أن يكون جديلاً فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة التى إقتضت بها بما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ٧/٣١/١٩٩٠  
القرار - فى قضاء هذه المحكمة - أن قبول الطعن فى الحكم لوقوع بطلان فى الإجراءات منوط بأن يكون هذا البطلان قد أثر فى الحكم وكان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تجر تحقيقاً فى الدعوى بما مؤداه عدم استناد الحكم فى قضائه إلى هذا المحضر فإن النعى على الحكم بالبطلان لعدم إشتمال محضر جلسة..... على توقيع القاضى المتدرب للتحقيق يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١/٢٨/١٩٩٠  
القرار فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم على دعامين مستقلين وكانت إحداها كاثية لحمل لقضائه فإن تعيينه فى الدعامة الأخرى يفرض صحته - يكون غير منتج.

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ٢/٢٨/١٩٩٠  
إذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلتزام الطاعن بطلنى ثمار الحديقة إستناداً إلى تقرير الخبير الذى إنتهى إلى وجود عقد مزارعة محرر بين الطاعن والمطعون ضده وهى أسباب كاثية لحمل لقضائه وكان النعى منصّباً على أسباب زائدة لا حاجة بالحكم إليها فإنه يكون نعى غير منتج.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٧  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة إعمالاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه يجب أن تكون أسباب الطعن واضحة وأن تعرف تعريفاً كافياً عن المقصود منها كشفاً وإلياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضوعه منه وأثره فى قضائه.

الطعن رقم ٣٦٥٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٥  
إذ كان الطاعن لم يبين فى صحيفة الطعن ماهية الدفاع الجوهرى الذى يعزو إلى الحكم المطعون فيه إغفال مناقشته والرد عليه، وأوجه مخالفته للأثر الناقل للإستئناف تحديداً لأسباب الطعن وتعريفها تعريفاً واضحاً كافياً عن المقصود منها كشفاً وإلياً نائياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضوعه منه وأثره فى قضائه، فمن ثم يكون التمسك بهذا السبب وقد اكتشف الغموض والتجهيل غير مقبول.

الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٩١/٣/١٤  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يسلط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون وإذا لم يقدم الطاعنون وفق صحيفة الطعن صورة رسمية من الحكم الصادر فى الإستئناف رقم ٢٧٦ لسنة ١٤ ق طعناً - بعد أن تم سحب الصورة السابق تقديمها إلى محكمة الموضوع حتى يكون للمحكمة التحقق من صحة ما يعمونه على الحكم المطعون فيه بمخالفته الثابت فى الحكم، ومن ثم فإن نصيهم فى هذا الشأن يكون عارياً من الدليل وبالتالى غير مقبول.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٩١/٣/٦  
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بدفاع قانونى يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ما دامت عناصره لم تكن مطروحة عليها، وإذا خلت الأوراق مما يبعد سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجوه الطعن ضد الأول شقة النزاع لتزوج المطعون ضدها الثانية وأن عناصره الموضوعية كانت مطروحة عليها فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.



الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٥

إذ كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلص إلى نتيجة تنفق وأعمال القانون على وجهه الصحيح فإن نعى الشركة الطاعنة على الأخير فيما يتخذ من أمانيد لقضائه يكون - أياً كان وجه الرأى فيه - غير منتج.

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٢

المقرر أنه يجوز للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بالأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام بشرط أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن فيها من تلقاء نفسها من الإلام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجه.

الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٠

المقرر فى قضاء المحكمة أن السبب القانونى الذى يخالطه واقع ولم يسبق عرضه على محكمة الموضوع لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض، لما كان ذلك وكان الوفاء بالتمسك فى الوقت المناسب وقاعدة أن الخليات تقوم مقام البعض فى الوفاء هو من الأسباب القانونية إلا أن التمييز بين المال الملقى والمال القيمى يقوم على عناصر واقعية وإذ خلت الأوراق مما يدل على تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإن ما تضمنته النعى يكون سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام هذه المحكمة ويضحي غير مقبول.

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٩١/١/٣

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان وجه النعى قد تضمن دفاعاً جديداً يخالطه واقع لم يسبق إيدأؤه أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولما كان دفاع الطاعن يتعلبه عن حيازة المصنع إلى وكيل المطعون حده هو دفاع يخالطه واقع، وخلت الأوراق مما يفيد سبق تمسكه به أمام درجتي التقاضى فمن ثم ما تضمنته وجه النعى سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النعى الذى لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن، غير منتج.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٥١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠  
إذ لم تبن الطاعة أوجه دلائلها بشأن تقرير الخبير السابق لديه التى أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها  
وإنها فى قضائه فإن تعيها بذلك يكون مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٥  
يعين لقبول سبب الطعن أن يكون مبنياً بياناً دقيقاً واضحاً ينفي عنه العموض والجهالة.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣  
- إذا كان النعى قد ورد على الحكم الابتدائى دون أن يعمد إلى قضاء الحكم المطعون فيه لأنه يكون غير  
مقبول.

- مودى نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تكون صحيفة الطعن بالنقض والية بذاتها للتصرف على  
أسباب الطعن بحيث تكشف من المقصود منها كشفاً نائلاً للجهالة والعموض وأن يبين فيها العيب الذى  
يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن  
يكون مبنياً بها بياناً دقيقاً ولا غناء عن ذلك ولو أحال الطاعن فيها إلى أوراق الطعن وإلا كان النعى به غير  
مقبول.

- التسيب لا يعلم أن يكون بياناً والياً لأوجه الطلب أو الدعوى تتمكن به المحكمة من التعرف على  
موضع العيب الذى يعزوه الطالب إلى الحكم أو الأمر يسعى فى ذلك أن يكون التسيب موجزاً أو  
مفصلاً طالما كان كلاهما والياً بالفرض ولا على المحكمة إن انفتحت عن هذا الدواعى متى رأت أن حكمها  
إستند فى أسباب واضحة قامت بالرد عليه. ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس.  
- إذا كان الطاعنون لم يقدموا رفق طعنهم دليله كما لم يحددوا فى وضوح هذا الدليل من بين الحاضر  
الرسمية التى أشاروا إليها فى أوجه النعى فإنه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل النعى على الحكم بدواعى لا صفة للطعن فى إيدائه.

الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٧  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المشرع أوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التى بنى عليها طعنه فى  
صحيفة الطعن وإلا كانت غير مقبولة.

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إعمالاً لحكم المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات يجب أن تكون أسباب الطعن واضحة وأن تعرف تعريفاً كاشفاً عن المقصود منها كاشفاً والياً تالياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وآثره في قضائه وإلا كان النعي غير مقبول.

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٩١/٣/١٣

إذ كان الدفاع الولد بوجه النعي هو سب قانوني يخاطله والعم لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٩١/٢/٥

لما كان الطاعن قد اقتصر في بيانه لسبب النعي على القول بأنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بدفع ودفع جوهرى يعتبر به وجه الرأى في الدعوى وضمنه مذكرتيه ومستنداته دون أن يبين مناعية وكيفية قصور الحكم في الرد عليها ولا يبنى عن ذلك إحاطته أو تقديعه مذكرات أمام محكمة الموضوع تاركاً محكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور الذى يشوب الحكم ذلك أن المستندات يجب أن تبين بياناً صريحاً في التقرير بالطعن لا تكون مصدراً تستخرج منه محكمة النقض بنفسها وجه العيب في الحكم المطعون فيه ويكون النعي بهذا السب غير مقبول.

الطعن رقم ٢١ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٣٢/١/١٤

لا يجوز إبداء أسباب شغورية في الجلسة غير الأسباب التي أدلى بها الخصوم في المذكرات الكتابية المودعة في القضية ما لم تكن تلك الأسباب متعلقة بالنظام العام فهذه يمكن التمسك بها في أى وقت. وإذن فإذا دفع المدعى عليه في النقض شغوراً في الجلسة فقط بطلان تقرير الطعن لعدم إشتماله على بيان محل إقامته الأصلية كصص المادة ١٥ من قانون النقض لدفعه هذا غير مقبول لأنه غير متعلق بالنظام العام.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٣٢/١/٢٨

إن الغرض من عبارة " تفصيل الأسباب " الواردة في المادة ١٥ من قانون النقض هو تعيين هذه الأسباب بكل دقة بحيث يكون كل سبب منها قائماً بذاته ومستقلاً بنفسه، حتى لا يتسنى للطاعن - بعد فوات معاد التقرير بالطعن - أن يتمسك بغيرها مما لا يتعلق بالنظام العام بدعوى إندماجه في سبب من الأسباب المذكورة.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٣٢/٤/٧

إن لفظ " أسباب " الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٧٦ من القانون الصادر بإنشاء محكمة النقض والإبرام ونصها: " ولا يجوز إيداع أسباب شفهية في الجلسة غير الأسباب التي أدلى بها الخصوم في المذكرات الكتابية المودعة في القضية " لا ينصرف فقط إلى الأسباب التي يبنى عليها الطعن دون غيرها بل هو ينصرف أيضاً إلى أي دافع يراد إيداعه.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٠

إذا طعن طاعن على حكم بمصطلح خطأ في تطبيق القانون، ولم يقدم صورة الحكم المطعون فيه، كان طعنه متعين الرفض لقيامه على غير أساس.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢٦

- يكفي لإعتبار السبب المبني عليه الطعن غير جديد وقبوله أمام محكمة النقض أن يكون قد عرجه صاحبه على محكمة الاستئناف ولو بصيغة عامة.

- سبب الطعن إذا كان قوامه البحث قاعدة قانونية كانت قائمة في الخصومة وتعرضت لها محكمة الاستئناف لم تحت بعض نواحيها لمخالفت فيها حكم محكمة الدرجة الأولى الذي طلب الطاعن تأييده لأسبابه، فهذا السبب لا يعتبر جديداً.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٢

مخالفة القانون الموجبة لنقض الحكم هي المخالفة الحاصلة في منطوقه. ولا أهمية لما يرد في أسبابه من الأخطاء القانونية، ما دام منطوقه مطبقاً مع التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع الثابتة فيه.

لذا رفع إستئناف عن حكم محكمين، وكان هذا الإستئناف مبنياً على أن مشاركة إمتداد التحكيم وحكم المحكمين بإعلان لعدم وجود توكيل خاص من ذوى الشأن غيابههم بإجراء هذا الإمتداد ويجعل حكم المحكمين نهائياً، وقضت محكمة الإستئناف بعدم جواز إستئناف هذا الحكم، مستندة إلى أسباب غير صحيحة قانوناً نفت بها وجه هذا البطلان المدعى به، كان حكمها مع ذلك صحيحاً إنطباقه على نص المادة ٧٢٤ من قانون المرافعات التي تقضى بعدم جواز إستئناف حكم المحكمين متى كان مشروطاً فيه أن هذا الحكم يكون نهائياً غير جائز إستئنافه.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٢٢

إن قانون إنشاء محكمة النقض لم يحتم على الطاعن عند تقريره بالطعن أن يورد النص القانوني المزعومة مخالفته أو القول بمصطلح الخطأ في تطبيقه أو في تأويله. وهو لم يرب جزء ما على غلو التقرير من ذكر

هذا النص، بل كل الذى أوجبه هو تفصيل الأسباب. ومراده من تفصيلها هو تبينها نوع بيان يلهمها ويكشف عن المقصود منها ويعمدنا عن الفرارة والجهالة، ويمكن المدعى عليه من تحضير دفاعه منذ إعلانه بصورة تقرير الطعن.

#### الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٣٤/١/٢٥

إذا كان السبب الذى يتمسك به الطاعن لأول مرة أمام محكمة النقض داخلاً فى عموم ما دفع به لدى محكمة الموضوع، وكانت عناصره الواقعية لا تخرج عما كان معروضاً على تلك المحكمة، وكان فوق ذلك متزجراً من أسباب الحكم المطعون فيه، فلا يعتبر سبباً جديداً. فإذا تمسك المشرى بسقوط حق الشفع لعلمه بالبيع فى تاريخ معين، ودفع الشفع بعلمه العلم التفصيلي بالبيع، وقضت المحكمة باعتباره عالماً من ذلك التاريخ المين ورفضت دعوى الشفعة، ثم طعن الشفع فى هذا الحكم بوجه أنه أعطى فى تطبيق القانون فى احتساب ميعاد الخمسة عشر يوماً المقررة قانوناً لإبداء الرغبة فى الإستشفاع وتبين محكمة النقض أن محكمة الموضوع أخطأت فى احتساب هذا الميعاد على مقتضى القانون إذ لم تعدد اليوم العالى للمعلة ولم تصنف إليه ميعاد المسافة، تبين على محكمة النقض أن تقبل هذا الدلع لدخوله فى عموم ما دفع به الطاعن أمام محكمة الموضوع.

#### الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٣٥/٢/٢٨

مجرد وضع يد أولاد الواقف على المين بنية الملك عقب قسمة أجروها بينهم ثم مجرد تصرفهم بالبيع لأولادهم المستحقين بعدهم فى الوقف، لا شئ فيهما يمكن قانوناً إعتباره مغيراً لسبب وضع يدهم الذى لا يخرج عن الورثة أو عن الإستحقاق فى الوقف. فإذا أدخلت محكمة الموضوع مدة وضع يد أولاد الواقف فى مدة الثلاث والثلاثين سنة بغير أن يكون فى الدعوى ما يصح إعتباره قانوناً أنه قد غير وضع يدهم الأصلى الذى كان هو الورثة أو الإستحقاق فى الوقف فإنها تكون قد أعطت فى تطبيق المادة ٧٩ من القانون المدنى، ويكون حكمها متعين النقض.

#### الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٢٨

إذا كان الطعن مبنياً على أن الحكم لم يستوف وقائع الدعوى ولا أسباب قضائه بما قضى به فلا بد من تبين النقطة الموضوعية أو القانونية المهمة فى الدعوى التى يكون الحكم قصر لى إلتهاها وتخريج قضائه عليها وإلا كان غير مقبول.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٥

إن المادة ١٥ من قانون محكمة النقض توجب تفصيل أسباب الطعن لدى التقرير ( articulation precise de moyens ) فيجب أن يكون كل سبب مراد التحدى به مذكوراً في هذا التقرير ذكراً إستقلالياً بكيفية دقيقة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطئه في تطبيقه أو في تأويله أو موطن البطالان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذى يكون أثر فيه. وكل طعن لا يكون على هذا الوجه التفصيلى الدقيق يكون باطلاً.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٣٥

إن غرض الشارع من إيجاب إشتغال تقرير الطعن فى الحكم على تفصيل الأسباب التى بنى عليها الطعن إنما هو تمكين المظنون ضده من الوقوف على حدود الطعن ومابهية وجوهه حتى يتيسر له الإسراع فى تحضير دفاعه وجميع المستندات التى يراها لازمة لتأييد هذا الدفاع.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٣٥

إذا نقضت المحكمة حكماً فى بعض أجزائه خلوه من الأسباب فإنها ترفض بغير بحث وجوه الطعن الأخرى المبنية على مخالفة القانون المنصبة على هذا الجزء إكتفاءً بنقضه للسبب الأول.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ٧/٥/١٩٣٦

الطعن على الحكم بمخالفته للقانون أو بمخالفة الوقائع المدونة به لا هو ثابت بالأوراق المقدمة فى الدعوى يجب أن توضح فيه وجوه المخالفة توضيحاً معيئاً لها. وكل طعن يكون مبهم المدلول لا يكشف عن وجه المخالفة يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٣٧

إن القانون إذ أوجب على الطاعن أن يودع بقلم كتاب محكمة النقض مذكرة مكتوبة بشرح أسباب طعنه إنما قصد هذا الإيجاب فى الحالة التى يكون فيها تقرير الطعن غير مشتمل على شرح الأوجه شرحاً واضحاً. فإذا كان التقرير كافيّاً فى ذلك فإن إيداع مذكرة تتضمن مجرد الإحالة إليه ما يكفى لتحقيق غرض الشارع. والدليل بأن مذكرة الشرح مقتضية أمر يتعلق بموضوع الطعن لا بشكله، فلا يجوز التمسك بذلك لطلب عدم قبول الطعن شكلاً.

#### الطعن رقم ٦١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٩

إذا كان ما ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يمسد الوقائع الإجرائية في الدعوى (proceduriaux faits) للمحكمة النقض أن تستظهر وجه الحقيقة من الأوراق المكتوبة فيها. فإذا كان مزى الطعن أن الدعوى بنيت على الطعن بالضرورة في العقد، وأن محكمة الاستئناف اعتبرتها مؤسسة أولاً على الدعوى البوليسية ثم تطورت إلى الدعوى بالضرورة، فالمحكمة النقض أن ترجع إلى صفحة الدعوى والمذكرات المقدمة، فإن وجدت فيها ما يشهد للطاعن بصحة مدعاه نقضت الحكم للفصل في الدعوى على غير الأساس الذي ألتمت عليه.

#### الطعن رقم ٦٢ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٣٨/٢/١٧

إن المادة السابعة عشرة من قانون محكمة النقض إذ نصت على وجوب إعلان التقرير بالطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن ضدهم في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً ليس المراد من نصها وجوب صدور حكم بهذا البطلان إلا إذا كان أمره موضوع خصومة بين الطاعن وخصمه. وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان تقرير الطعن قد أعلن، وحضر الطاعن وفتح إجراءات التحضير بإيداع ورقة الإعلان ومذكرة بدفاعه متضمنة طلب الحكم بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه موضوعاً، ثم دفع خصمه رداً عليه بعدم صحة هذا الإعلان أو بعدم حصوله في الميعاد. في هذه الصورة يكون الطعن قد مر في جميع مراحل التحضير والتحقيق، فيحدد رئيس المحكمة الجلسة التي ينظر بها لتحكم المحكمة في الطعن من حيث الشكل والموضوع، أما إذا كان الطاعن قد قرر بالطعن واقتضت خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ التقرير ولم يودع في قلم الكتاب أصل ورقة الإعلان في الميعاد فلعنه يعتبر كأنه لم يكن. ذلك بأن المفهوم من نصوص المواد ١٥ وما يليها لغاية المادة ٢٨ من قانون محكمة النقض أن هذه المحكمة لا تتصل بالطعون بمجرد التقرير بها في قلم الكتاب فيكون أن قرر بالطعن وخصمه أن يكلف أيهما الآخر بالحضور أمام المحكمة للمرافعة ويكون للمحكمة أن تحكم بشطب الطعن عند غياب الطرفين أو بطلان المرافعة إذا طعن المدعى عليه في حجية الطاعن كما يحصل مثل ذلك أمام محاكم الموضوع العادية، بل هي إنما تتصل بالطعن بإيداع الطاعن في قلم الكتاب صورة تقرير الطعن المعلن إلى خصومه. ثم بعد مروره في مراحل التحضير والتحقيق الكتابي وإيداع الأوراق والمستندات وتبادل المذكرات بقلم الكتاب تحكم فيه المحكمة بموجب الأوراق الكتابية بحضور محامي الخصوم أو بغير حضورهم.

#### الطعن رقم ٦٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٤/٤/١٩٣٨

إن الدلوغ القانونية وإن كان يصح التمسك بها لأول مرة لدى محكمة النقض إلا أنه يشترط لذلك أن يكون الحكم قد تناول العناصر الواقعية التي تمكن محكمة النقض من الفصل في الدلوغ. وإذن فلا يجوز التمسك بمخالفة حكم لا يقتضي به القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ الخاص بالإجراءات الزراعية ما دام الحكم خالياً من بيان الأسس الواقعية التي يمكن معها الوقوف على مدى هذا الدلوغ من الصحة.

#### الطعن رقم ٢٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٣٨

إن الطلب الأساسي الذي يتقدم به الطاعن بحكمة النقض هو أولاً وبالذات نقض الحكم المطعون فيه أما ما يصحب ذلك من طلب تأييد الحكم المستأنف بعد نقض الحكم المطعون فيه أو إعادة القضية لدائرة أخرى لتصل فيها من جديد فإنه ليس من شأنه أن يتقيد به الطاعن أو بحكمة النقض. فإن هذه المحكمة إنما تنظر أولاً في وجوه الطعن لتقضي فيها إما بالرفض وإما بالقبول ونقض الحكم، ثم إذا كانت الدعوى صالحة لأن تنصل هي فيها " في صورة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه " لأنها تحكم في موضوعها بالحالة التي هي عليها بما تراه أما بتأييد الحكم الابتدائي أو بتبديله وأما بالغاء ورفض الدعوى غير معدة في ذلك بما قدم لها من الطلبات سواء من الطاعن أو من خصمه.

و إذن فالدلوغ المقدم من الطعون حده بعدم قبول الطعن شكلاً إستناداً إلى أن الحكم عليه قد طلب إلى محكمة النقض في الطعن المرفوع منه أن تقضي بأمر لا حق له ولا صفة في طلب الحكم به هو دفع لا أساس له معين رفضه.

#### الطعن رقم ٥٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٣٨

إذا كان منطوق الحكم صحيحاً لإقامته على ما ورد في أسبابه من تقارير قانونية صحيحة فلا يعيب الحكم حياً يوجب نقضه أن يكون قد أعطى في وصف قانوني لم يكن له تأثير فيما قضى به، بل يكفي بأن تصبح محكمة النقض هذا الوصف الخطأ وتستبدل به الوصف الصحيح. فإذا وصف المدين في مستهل الحكم المطعون فيه بأنه مالك للبقار موضوع الدعوى بمقتضى عقد البيع الصادر له، ولم يكن هذا العقد في الحقيقة نالاً للملكية لعدم تسجيله، ولكن ذلك لم يكن له أثر على الحكم في صحته إذ من الممكن الإستعاضة عما ذكر به في هذا الصدد بمجرد القول بأن المدين المتزوجة ملكته من ذلك البقار قد إشراه بمقتضى عقد البيع الصادر له، وبهذا يستقيم الحكم ويبقى منطوقه كما هو صحيحاً فذلك لا يقتضي نقض الحكم.



**الطعن رقم ٥٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٣٨**

إذا بنى الطعن على أن محكمة الاستئناف قد عدلت عن تنفيذ شرط من الحكم التمهيدى الصادر منها باستجواب المستأنف عليه عن مستند قدمه خصمه للتدليل به على قيام شركة بينهما فى إيجار أطماع متعللة فى ذلك بحرضه، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الاستجواب لم يتم لمرض المطلوب مناقشته وعدم إدراكه، وأن الطرفين إتفقا على إحالة القضية إلى المحكمة للحكم فى موضوعها بمجانها ثم حكم فيها بإثبات قيام الشركة، فإن هذا الطعن لا يقبل لأنه، فضلاً عن أنه غير صحيح، لا مصلحة من ورائه للطاعن، إذ أن التنفيذ الذى يشكو عدم إجرائه لم يكن ليفيده بأكثر مما أفاد من الحكم المطعون فيه الذى أثبت قيام الشركة.

**الطعن رقم ٦٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ٣/٩/١٩٣٩**

إذا كان الحكم قد قضى فى أسبابه فى دفع موضوعى وفى ذات الوقت بإحالة الدعوى إلى التحقيق فإنه يكون قطعياً بالنسبة لما قضى به فى الدفع وتجهيداً بالنسبة لإجراء التحقيق. وهو فى شقه القطعى يجوز الطعن فيه إستقلالاً بطريق النقض، ولا يعتبر تنفيذه فى شقه التمهيدى يحضور جلسات التحقيق قبولاً مانعاً من الطعن عليه فيما بعد فى شقه الأول مع الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى، لأن التصرف الذى يصح الإستدلال به على قبول هذا الشق هو الذى يكون مفيداً الرضاء به بطريقة لا يتطرق إليها الشك.

**الطعن رقم ٨٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ٢/١٦/١٩٣٩**

إن مراد القانون بتفصيل الأسباب فى تقرير الطعن هو أن يذكر كل سبب إيضاح وبيان بحيث ييسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو غير ذلك. فإذا كان الطاعن قد اكتفى فى بيان وجه طعنه بما أورده من عناوين بعض النقط التى يعيبها على الحكم دون أى إيضاح عنها وما قاله من أنه تكلم فى صحيفة الإستئناف وفى المذكرة التى قدمها إلى محكمة الإستئناف عن الأسباب التى يعطى بها الحكم الابتدائى وأن محكمة الإستئناف لم ترد على شئ مما تكلم فيه بل إكتفت بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه، فى هذا من الإبهام ما يجعل النقض غير مقبول شكلاً.

**الطعن رقم ٤١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٢/١٤/١٩٣٩**

إذا كان الحكم قد قضى فى منطوقه بإحالة الدعوى إلى التحقيق، وفى ذات الوقت لفصل فى أسبابه فى بعض الدفوع الموضوعة التى أثارها طرفاً الخصومة، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون جائزاً. ولا يعتبر حضور جلسات التحقيق تنفيذاً لشقه التمهيدى قبولاً للشق القطعى مانعاً فيما بعد من الطعن فيه.

**الطعن رقم ٢ لسنة ١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٤٠**

إن الشارع إذ أوجب في المادة ١٨ من قانون محكمة النقض والإبرام على الطاعن أن يودع بقلم الكتاب في ميعاد عشرين يوماً على الأكثر من تاريخ الطعن مذكرة مكتوبة بشرح أسباب طعنه إنما قصد أن يفسح للطاعن الأمد ليشرح أوجه الطعن التي أوردها في تقريره ببيان أولي، ولم يقصد أن يوجب أن تكون هذه المذكرة متضمنة دائماً شرحاً لهذه الأوجه. فإذا كان الطاعن قد شرح في تقريره الأوجه التي بينها، ثم إكتفى في مذكرته بالإحالة إلى التقرير فإنه يكون قد قام بكل ما يوجب عليه القانون في هذا الصدد.

**الطعن رقم ٥٣ لسنة ١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١/٢/١٩٤١**

إذا كان الحكم وهو يستعرض أدلة الدعوى قد استنتج صورية العقد المتنازع عليه من عدم دفع ثمن المبيع في العقد وعدم وضع يد المشتري على العين وصلة البائع بالمشتري فذلك لا يقبل الطعن بناء عليه لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى.

**الطعن رقم ٣١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤١**

إذا كان الطاعن يستند في طعنه إلى ورقة رسمية فيجب أن تكون الصورة التي يقدمها منها إلى محكمة النقض رسمية وإلا فلا يعتد بها. وإذا طلب الطاعن من محكمة النقض إعطائه مهلة لتقديم صورة رسمية فلا تصح إجابته إلى طلبه، لأن القانون قد حدد لتقديم الأوراق المتعلقة بالطعن مواعيد معينة يجب تقديمها فيها.

**الطعن رقم ٤٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ٣/١٢/١٩٤٢**

الطاعن التي توجه إلى تقرير الخبير يجب - لتعلقها بالقوة التدليلية لأسانيد الدعوى - أن تبدي شككته الموضوع لتقول فيها كلمتها وإلا فلا تصح إثارتها لدى محكمة النقض.

**الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ٨/٦/١٩٤٤**

إذا كان وجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد قضى بما لم يطلبه الخصم، إذ الخصم إنما طلب أن يقضى له بالمبلغ الذي عينه على أنه عربون الصفقة الذي دفعه عند تحرير العقد الابتدائي، ولم يطلبه كتعويض له عما لحقه من الضرر من جراء عدم تنفيذ شروط العقد، كما ذهب إليه الحكم، فإن هذا الوجه لا يقبل إذ هو سبب من أسباب إلعاس إعادة النظر.

**الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ٤/٧/١٩٤٤**

الدفع بسقوط الحق في الفوائد لمضى أكثر من خمس سنين هو من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى فلا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

### الطعن رقم ٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١١/١/١٩٤٥

إذا كان الحكم المطعون فيه مؤيداً للحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى، وكان الطاعن قد أودع صورتين من الحكم المطعون فيه فإن تقديم صورة واحدة من محكمة الدرجة الأولى لا يطلعه. إذ الحكم الذى هو مطالب بمقتضى المادة ١٨ من قانون محكمة النقض بأن يودع صورتين مطابقتين لأصله هو الحكم المطعون فيه. على أن مخالفة ذلك بإيداع صورة واحدة من الحكم المطعون فيه ليست معتبرة مخالفة لإجراء جوهرى مما يوجب عليه البطلان.

### الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٣/١/١٩٤٦

إذا كان ما نواه الطاعن على الحكم المطعون فيه غير وارد إلا فى المذكرة الشارحة لا فى تقرير الطعن فلا يؤبه لهذا الطعن.

### الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٥

إذا أخطأ الحكم فى تكييف ورقة من أوراق الدعوى ولكن كانت الأسباب الأخرى التى أقيم عليها تبرر القضاء الذى انتهى إليه فذلك الخطأ لا يقتضى نقضه.

### الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ٧/٢/١٩٤٦

الدليل الذى يراد تحدى الحكم به لا يمكن أن يكون مجرد قول الطاعن أو ما هو فى حكم مجرد قوله. فإذا هو إستند فى طعنه إلى مذكرة قال إن خصمه قدمها إلى محكمة الاستئناف وجب عليه أن يقدم مع طعنه صورة رسمية منها، لأن لم يفعل كان الطعن لا دليل عليه متنبأاً رفضه.

### الطعن رقم ٧٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٤٦

إذا إستأنف الخصم الحكم الصادر عليه وطلب إلغاءه بالنسبة إلى جزء منه وتأييده فيما عداه، ثم عدل من موقفه فعمل على تنفيذ الحكم، وطلب فى المذكرة الاحتامية تأييده بـ بلا قيد ولا تحفظ، ولقضت المحكمة بالتأييد، فلا يقبل من هذا الخصم طعنه فى الحكم بطريق النقض.

### الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٣/٣/١٩٤٧

إذا كان وجه الطعن أن الحكم قد أخطأ إذ إعتمد فى إثبات التقابل على لرائن الأحوال وحلها مع كون التقابل الذى دار النزاع عليه هو فى عقد بيع أطيان لا ريب فى أن قيمتها تزيد على نصاب البينة والقرائن، لهذا السبب ليس من الأسباب القانونية الصرف التى يجوز قبولها لأول مرة أمام محكمة النقض بل هو سبب يختلط فيه الواقع بالقانون، فلا يقبل إلا إذا كان قد سبق عرضه على محكمة المرحوع.

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٦

إذا لم يقدم الطاعن صورة رسمية من صحيفة الإستئناف التي هي دليل سبب الطعن فلا يسمع إليه.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٤٧

قاضى الموضوع هو وحده صاحب الحق في تقدير ما يقدم إليه في الدعوى من بينات وفي فهم ما يقوم لها من قرائن، فلا تترتب على المحكمة إذا هي أطرحت شهادة الشهود في التحقيق الذي أمرت به لعدم إقتناعها بصدق أقوالهم. وهذا منها لا يمد تحلاً من نتيجة التحقيق الذي أجرى تنقيلاً لحكمها التمهيدى وإنما هو تقدير لشهادة الشهود قامت به في حدود سلطتها. على أن المحكمة غير مقيدة بالنتيجة التي يسفر عنها تنفيذ حكمها التمهيدى، بل إن لها الحرية التامة في تقدير أهمية الوقائع التي أمرت بتحقيقها وفي الحكم في الدعوى على حسب ما يرتاح إليه ضميرها وعليه عليها إقتناعها.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٤٧

لا يقبل التحدى أمام محكمة النقض بمسند لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٦/١/١٩٤٧

إذا كان الطاعن ينعى على الحكم أنه أخفل دفاعاً جوهرياً تقدم به إلى المحكمة، وكان لم يقدم إلى محكمة النقض صورة رسمية من المذكرة التي يقول إنها تضمنت دفاعه هذا، فإن طعنه لا يكون له من مسند وبعين ولفظ.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٤٧

إن تقديم الطاعن صورة عرفية من مذكرة قال إنه قدمها إلى محكمة الإستئناف للدليل على تمسكه بما نوه عنه في طعنه على حكمها - ذلك لا يجدي لأنه لا بد في الإستناد إلى ذلك من تقديم صورة رسمية من هذه المذكرة.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٤٧

إن دليل الدعوى يجب أن يقدم إلى محكمة الموضوع، أما محكمة النقض فهي إنما تنظر في مخالفة محكمة الموضوع للقانون فيما كان معروضاً عليها لا فيما لم يعرض. وعلى ذلك فلا تترتب على محكمة الموضوع إذا هي لم تأخذ بقول عار عن الدليل. تقديم هذا الدليل فيما بعد إلى محكمة النقض لا يجدي.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٣٠

إذا كان السؤال الذى وجهه القاضى اخفق إلى الشهود مبنياً على واقعة لا أصل لها، ولكن كان الثابت من محضر التحقيق أن الشهود جميعاً لم يتأثروا بهذا السؤال، فلا يصح التحدى بهذا العبأ أمام محكمة النقض لإعدام الفائدة منه.

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٦

إذا كان الطاعن ينهى على الحكم أن ما أخذ به من شهادة الشهود مخالف لما أدلوا به ولم يقدم مع طعنه صورة رسمية من محضر التحقيق الواردة فيه أقوال أولئك الشهود فإن طعنه لا يكون له من سند.

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٤٨/١/١

إذا كان الطاعن ينهى على الحكم أنه جاء قاصر الأسباب إذ لم يرد على ما أورده من وجوه الدفاع فى مذكرة التنبى قدمها إلى المحكمة الابتدائية ولا فى صحيفة الاستئناف المرفوع منه، ولكنه لم يقدم إلى محكمة النقض صورة رسمية من هذه المذكرة ولا من تلك الصحيفة، فإنه يصح الرجوع فى إثبات ما ينهأه على الحكم إلى الصورة الرسمية المودعة من بخصه للمذكرة قدمها هذا الخصم إلى محكمة الاستئناف لزيد مطاعنه.

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٥

إذا كان وجه الطعن وارداً على فصله فى الحكم، لا على الأساس الذى أقيم عليه، فإنه لا يكون متجعاً.

الطعن رقم ٤١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٢

إذا كان الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ اعتبر الحكم الصادر بصحة عقد البيع المتنازع عليه حائزاً لقوة الأمر المقضى فيما طلب فى الدعوى من إعتبار هذا العقد باطلاً لصوريته، فى حين أن ذلك الحكم السابق بموجب أسبابه لا يعدو أن يكون حكماً بصحة التوقيع وفى حين أنه لم يفصل فى وجه البطلان المتار فى الدعوى، وكان لم يقدم مع طعنه صورة رسمية من ذلك الحكم، فإنه يتعين الإعتداد بما هو ثابت فى هذا الصدد بالحكم المطعون فيه. وإذا كان الذى يبين من هذا الثابت بالحكم المطعون فيه أن الدعوى الأولى كانت بصحة عقد البيع محل دعوى الصورية الحالية وأن المدعى عليه فى تلك الدعوى هو المدعى فى هذه الدعوى وأنه أبدى فيها نفس دلائله الخالى الخاص بصورية الثمن وأن المحكمة حكمت للمدعى، وهو المدعى عليه فى الدعوى الحالية، بطلان أى بصحة العقد لا بصحة التوقيع عليه فحسب وأشارت فى أسباب حكمها إلى توافر أركان البيع، فإن الخصوم فى الدعوى الأولى وموضوع الخصومة فيها وسببها يكونون هم نفس الخصوم ونفس الموضوع ونفس السبب فى الدعوى الحالية، ولا يكون

الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر طلب بطلان العقد مقتضياً فيه بالحكم السابق وإذ امتنع - بناءً على ذلك - عن أن يحقق البينة أو بالإستجواب صورية العقد أو عدم قيامه لتختلف شرطه.

#### \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن - أسباب متعلقة بالنظام العام :

##### الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٦

إنه وإن كان يجوز للنبابة كما يجوز محكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنظر في الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم، فإذا كان شكل الإستئناف لم يرد عليه طعن فيكون ما قضت به محكمة الإستئناف شكلاً قد حاز قوة الأمر المقضى، ويكون غير مقبول ما تثيره النبابة في خصوص شكل الإستئناف من أن الإستئناف كان غير جائز.

##### الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ٥/٨/١٩٥٨

إن جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض في المرافعة الشفوية بالأسباب المتعلقة بالنظام العام مشروط أن تكون تلك الأسباب واردة على ما رفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه، فإذا قضى هذا الحكم بقبول الإستئناف شكلاً لم قضى قضاءه في الموضوع وكان تقرير الطعن لم يجر إلا ناعياً على ما قضى به الحكم في موضوع الإستئناف فلا يجوز للطعن في مرافعته أمام محكمة النقض أن يتمسك بأن الإستئناف لم يكن جائزاً بقوله بمقولة إن جواز الإستئناف من المسائل المتعلقة بالنظام العام ذلك لأن ما قضى به من قبول الإستئناف شكلاً هو قضاء قطعى لم يكن محلاً للطعن فحاز قوة الأمر المقضى وهي تسمو على قواعد النظام العام.

##### الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ٥/٨/١٩٧٨

التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الإلزام بهذا السبب وإذا كان سبب النعى وإن لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع إلا أنه سبب متعلق بالنظام العام بعد أن أصبحت حجة الأحكام من النظام العام وكان لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الإلزام بهذا السبب فإنه يكون مقبولاً لإثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

##### الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧ بتاريخ ٥/١٥/١٩٩٠

مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إنه يجوز للخصوم - كما هو الشأن بالنسبة للنبابة العامة محكمة النقض - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة

الطعن متى توالت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المظنون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمل الطعن.

الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٣  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز للنزاع كما يجوز محكمة النقض من تلقاء نفسها أو المحكوم إثارة المسائل المتعلقة بالنظام العام متى كانت واردة على الشق المظنون عليه من الحكم، وكانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع ولو لم يسبق التمسك بها أمامها.

الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣  
ولئن كان السبب المتعلق بالنظام العام يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أن شرط ذلك أن تكون عناصره مطروحة أمام محكمة الموضوع ذلك أن الأمر يستلزم في شأنه التحقق من مدى إنباط القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ على المظنون ضده ومدى دخول المصنف في نطاق الحظر القانوني.

**\* للموضوع الفرعي : أسباب للطعن - أسباب موضوعية :**

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣١  
مناقشة أقوال الشهود للوصول إلى مجادلة الحكم المظنون فيه في تقديره هذه الأقوال غير جائزة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٨  
إذا كان يبين من أسباب القرار المظنون فيه أن هيئة التحكيم اعتبرت نزاع الشركة الطاعنة في محض مقدار المنحة نزاعاً غير جدي فإن النعي على القرار تقريره حق العمال في منحة سنوية توازي أجر شهرين لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الهيئة للأدلة المقدمة إليها.

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٨  
إذا كان الحكم المظنون فيه قد نال الشك الأدلة التي ساقها الطاعن للتدليل على ضرورة عقدي الرهن وخلص من المناقشة إلى أن هذه الأدلة لا تكفي لإثبات الصورية المدعاة، وكان هذا الاستخلاص سائلاً لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق، فإن النعي عليه بالخطأ في فهم الواقع بشأن أدلة الصورية لا يبعد أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة كما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٧ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧  
لا يعتبر الطلب مقدماً للمحكمة إلا إذا كان قد تمسك به صاحبه في صورة الطلب الصريح الجازم فإذا كان الطاعن لم يتمسك بطلبه أمام محكمة الموضوع على هذا النحو فلا يجوز إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة إلا إذا يجوز إنشاء الطعن على أسباب واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ١٣٩٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠  
ما دام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تمثيل والده له في الخصومة بعد بلوغه سن الرشد فلا سبيل إلى إثارة هذا الجدل لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٠  
متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف - بأن حصة الحيراث لم تفرز وأن جهات البر الموقوف عليها هذه الحصة تعتبر مكملة على الشيوع في جميع أعيان الوقف ولي مال البدل وأنه يعين أن تستوفي هذه الجهات تعويضها بالأولوية من جميع أعيان الوقف، ما تزعت ملكيتها وما بقي منها - ولم يطعن على الحكم فيما أثبت من ذلك، فإنه لا يجوز له أن يعود ليتحدى به أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٥٣٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٨  
بحث دلالة إيداع عقد البيع لدى أمين وبيان أثر الإيداع في إتمام عقد البيع أو في قيام شرط صريح فاسخ يوجب إبقاء العقد عند المودع لديه حتى يسدد ثمن المبيع بالكامل، هو بحث يتناول واقع، فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٥٤٣ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٨  
متى كان ما يقوله الطاعن - من أن الشرط الذي قبله بموجبه بيانات الشركة المطعون ضدها كوسيلة للإثبات هو من قبيل شروط الإذعان - هو دلاء غلت الأوراق مما يدل على سبق التمسك به أمام محكمة الموضوع، وإذا كانت محكمة الموضوع هي التي تملك حق تقدير ما إذا كان الشرط تعسفياً، فإنه لا يجوز للطاعن أن يبدى هذا الدلاء لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٦٧/١/٧  
تقدير ما إذا كان الشرط الوارد بالعقد تعسفياً أم غير تعسفياً هو أمر يختلط فيه الواقع بالقانون، فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.



الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١١/٥/١٩٦٧

غيراء قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لا يمتنون إلا بعد التحقق من كتابتهم وصلاحياتهم لأعمال القسم الذى يمتنون فيه وذلك طبقاً لما تضى به المادتين ١٨ و ٣٥ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخيرة أمام القضاء فإذا اطمانت محكمة الموضوع إلى تقرير خبر قسم أبحاث التزيف والتزوير فإن النعى على الحكم بأن هذا الخبر لا خيرة له فى تحقيق الخطوط لا يصدو أن يكون جدلاً فى تقدير المحكمة لعمل الخبر وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٩

لا يكفى لإعبار الدفاع متضمناً الطعن فى التصرف بصدوره من المورثة فى مرض الموت مجرد الإشارة ليه إلى أن المورثة كانت مريضة بمرض ما، بل يجب أن يبدى هذا الطعن فى صحة صريحة جازمة تدل على تمسك صاحبه بأن التصرف صدر فى مرض الموت ومقصوداً به التبرع ففسرى عليه أحكام الوصية وطالما أن الطاعن لم يتمسك بهذا الطعن أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٩

النعى بطلان صحيفة الإمتثال لعدم العرقيع عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محاكم الإمتثال يقوم على عنصر واقعى هو تحقيق ما إذا كان الغامى الموقوف على صحيفة الإمتثال مقررراً أو غير مقرر أمام محكمة الإمتثال عند توقيعه عليها، ومن ثم فإنه يتحيز سبباً جنهيداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتناطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ٣/٧/١٩٦٩

إذا كان الطاعن لم يسبق له التمسك لدى محكمة الموضوع باستحقاقه المبالغ المطالب بها على أساس الفضالة فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٨٠ بتاريخ ٤/٦/١٩٦٩

تقدير ما يخرج الزوج من قول صدر عن زوجته وما لا يخرجه من ذلك مسألة موضوعية وما يستغل به قاضى الموضوع.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٤

متى كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أقام لقضاءه يرفض الدعوى على أن فصل الطاعن كان بسبب إخلاله بالتزاماته الجوهرية طبقاً للفقرة السادسة من المادة ٧٦ من قانون العمل، وأن الحكم قد خلص بأسباب ساقطة لها أصلها الثابت فى الأوراق إلى توافر هذا الإخلال فى جانب الطاعن، فإن هذا النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى قيام سبب الفصل وتوافره لما يستقل قاضى الموضوع بتقديره ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٠٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٥

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى للطاعنة بطلب الفوائد فقط دون بالى الثمن، وكان إيداعه غزينة المحكمة - وعلى ما يسلم به المطعون ضدهم - إيداعاً مشروطاً بتقديم مستندات - الملكية - فإنه بهذا الوصف لا يحقق ما ابتغته الطاعنة من دعواها فتتألف المصلحة من الطعن ويتمين رفض الدلع بعدم قبول الطعن.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٠٠ بتاريخ ١٢/١١/١٩٧٥

إذا كان - ما يثيره الطاعن - لا يعدو أن يكون جدلاً متصلاً بصميم واقع الدعوى لا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض، فإنه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٧٦ بتاريخ ٥/١١/١٩٧٥

إذا كانت الطاعنة لم توضح فى تقرير الطعن ماهية الإعراضات التى ساقطها أمام محكمة أول درجة على شهادة تغير الملة والتى ترفعهم أن الحكم قد قصر فى تحقيقها أو الرد عليها للوقوف على صحة ما تصدى به فى هذا الخصوص، فإن النعى يكون جهلاً وبالتالى غير مقبول.

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٤٦ بتاريخ ١/١١/١٩٧٨

القرار أنه يفرض إقامة الطعن على أسباب موضوعية فإن ذلك ليس من شأنه أن يقضى إلى القضاء بعدم قبول الطعن وإنما إلى رفضه موضوعاً، ولا تأثر لما استحدثه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ من تعديل جرى على المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات، ناط بموجبه الدوائر المدنية بمحكمة النقض - وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية - مراجعة وتصنيف الطعون ائحالة إليها قبل نظرها وعولها أن تسبعد بقرار يصدر من غرفة مشورة ما كان منها ظاهر الرفض لإقامته على أسباب موضوعية محنة وأن تأمر بعدم قبول الطعن تيسراً على المحكمة وتخفيفاً من جهدها ووقتها الذى ينتهى صرفه إلى الجوهرى من الأسباب، لأن قرار عدم

القول الذى تصدره غرفة المشورة مذوك لتنفيذها، وهو فى حقيقته رفض للطعن حال إقامته على أسباب موضوعية.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩

إذا كان قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها جزأؤه البطلان إلا أن هذا البطلان لا يصلح سبباً للطعن بالنقض وفقاً لنص المادة ٢٤٨/٣ من قانون المرافعات إلا إذا كان من شأنه التأثير فى الحكم، وإذا كان الطاعن العامل لم يبين فى مسبب النعى ما إحتوته مذكرة الهيئة المظنون ضدها الأولى من دفاع حرم من مناقشته وكان له أثر فى الحكم المظنون فيه فإن نعيه يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٣

لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد أُلغى لقضائه بعدم مسئولية الجمعية عن قيمة الشيك والسندات الإذنية - موضوع النزاع - على ما خلص إليه فى مدوناته من " أن البنك هو أقدم على تسوية صورية مريبة كشف عنها الجبر فى تقريره قوامها مبلغ ١١٨٩١ ج ٥١١ م بموجب الكمبيالات الست والشيك السالف الإشارة إليه، وكان هذا الدين سابقاً على عقد فتح الاعتماد المطروح النزاع بشأنه على المحكمة وكانت هذه السندات الإذنية والشيك تحمل توقيع..... فقط دون كشف عن صفة له أو بيان لمن يمثله فى أمر هذا الدين وفى الساعات السابقة على عقد الإنفاق بالنسبة للسندات الإذنية وفى ذات يوم توقيعها بالنسبة للشيك فأدرجها فى حساب الدائن بالنسبة للجمعية قبل عقد الإنفاق وأدرجها فى حساب المدين فى الجمعية بعد سريان عقد الإنفاق أى أنها حملت الإنفاق المذكور ديوناً للبنك بموجب السندات الإذنية والشيك الصادر من..... هذا يشخصه بعيداً عن صفته.... ومؤدى هذه الحقيقة وجوب إستزلال هذه المبالغ من جانب المديونية بالنسبة للجمعية الصاروية المتولية للبنك وشأنه فى إقتضاها من المدين بها " وإذا كان هذا الذى خلص إليه الحكم سائفاً وكالياً لحمل قضائه فإن ما يحرمه الطاعن فى هذا المقام لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٣

إذا كان من المقرر أن الشريك التضامن مسئول فى ماله الخاص عن ديون الشركة، وكانت محكمة الإستئناف قد إستخلصت من الحكم رقم ١٩١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جوب القاهرة المشار إليه ومن الشهادة المقدمة بعدم حصول إستئناف عنه ومن عدم منازعة الطاعن فيما قضى به ذلك الحكم أن الدين

المحكوم به على شركة.... دين محقق الوجود وحال الأداء، وكان ما إستخلصته المحكمة في هذا الشأن يدخل في حدود سلطتها التقديرية وله أصل ثابت في الأوراق فإن معادلة الطاعن في صحة ذلك الدين وبقوته لا يبعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فيما غكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض.

**\* الموضوع الفرعى : أسباب الطعن - أسباب واقعية :**

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٦٣/١/١٧

مضى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر - بمصد الدليل على غلك المطعون عليه بالتقدم المكسب الطويل المدة - أركان وضع اليد المملك من حيث الظهور والاستمرار والمعدوء ونية التملك وأثبت توافرها وكان استخلاصه هذا سالفاً من شأنه أن يؤدي في مجموعة إلى النتيجة التى انتهى إليها فلا سبيل للجدل في ذلك أمام محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعى. ولا عبرة بما يشوره الطاعن من بطلان عقد رهن الأعيان محل النزاع الذى اتخذ الحكم من حصوله قرينة على وضع اليد الظاهر بنية التملك على تلك الأعيان ذلك أن الحكم لم يكن بمصد مسألة تتعلق بصحة العقد أو بطلانه، كما أن بطلان العقد يفرض تحققه - ليس بذى أثر في قيام هذه القرينة وصحة الاستدلال بها في هذا المقام.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٦٤/١/٩

استخلاص الإجازة الضمنية وعدمها من المسائل الموضوعية التى تستغل بها محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٥

المشكر هو المكلف بإثبات الحالة القدية للأرض المشكرة إن ادعى أنها لم تكن وقت تحكيرها أرضاً فضاء - كما اعتبرتها المحكمة عند تصحيح الحكم بل كانت بركة وأصلحها على نفقته. إذ هذه من قبله دعوى مخالفة للظاهر من الأمر، وإذا لم يدع المشكر هذه الدعوى أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز له أن يتحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتناطله من واقع.

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢

عدم تمسك الطاعن لدى محكمة الموضوع ببطلان النموذج رقم ١٩ خلوه من بعض بياناته هو دفاع موضوعى لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤  
كون الشيء والفاعل فعلاً فى حوزة من يدعى حيازته أو غير واقع فيها هو من الأمور الواقعية التى يستقل بها قاضى الموضوع.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٨٦ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧  
مضى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بطلب التعريض عن ضرر أدنى، وكان ما يشي به فى هذا الشأن يطوى على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا يصح تقديمه لأول مرة أمام محكمة النقض، لأنه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٢٠ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢١  
إذا كان الطعن لم يجعل إعمال الدلائل فى إنفاذ الإجراءات ضد المدعى أساساً لدعواه الفرعية أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه النعى على الحكم المطعون فيه إذا لم يقض له فى الدعوى على هذا الأساس.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٣  
مضى كان دفاع الطاعنين من بقاء رهن حيازى على أصله بالنسبة لأرض النزاع رغم إبرام صلح بين المتهن والمدعى بشأنها هو دفاع يتخلطه واقع لم يجب أن الطاعنين شككوا به أمام محكمة الموضوع لأنه لا يجوز لهم إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٩  
الجدل فى أن المطعون عليها من ذوات الجيوش المنتظم هو جدل موضوعى لا يتسع له نطاق الطعن بطريق النقض.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٦  
إذا كان سبب الطعن يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع، فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢  
إذا كان الطاعن لم يقدم ما يفيد سبق إثارة الدفاع الذى يتخلطه واقع أمام محكمة الموضوع، فإن النعى به يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧١

تقدير ما إذا كان تعديل الطعون عليه لطلباته أمام المحكمة الابتدائية في آخر مراحل الدعوى - تعديل قيمة الريع المطالب به من ٦٠٠ جنيه إلى ٢١٦ جنياً - بعد تحايلاً على القانون أو لا يعد كذلك - بقصد دخول الدعوى في حدود النصاب النهائي للمحكمة - هو من الأمور الواقعية التي يتعين التمسك بها أمام محكمة الموضوع لقول كلمتها فيها، يستوى في ذلك أن تكون القواعد القانونية التي قصد تعديل الطلبات الإحتيال عليها تتعلق بالنظام العام أو لا تتعلق به، وإذا كان الثابت أن الطاعين لم يمسكوا بهذا الدافع أمام محكمة الموضوع فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١/٦/١٩٧١

إذا كان ما يثوره الطاعن من أن المكان الذي وقع فيه الحادث هو غرفة أعدت للراحة وليست غرفة للميكانيكا، هو مسألة واقع لم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع، فإن النعي على الحكم باطلاً في القانون والقصور في السبب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٧٢

إن تعيب المستندات المقدمة بحكمة الموضوع والطعن عليها والمجادلة في الدليل المستعمل منها، لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٢

إذا كان بين ما أورده الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال عليه أنه استخلص من أوراق الدعوى ومستنداتها أن الأرض المبيعة هي أرض فضاء مقسمة - تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - وكان هذا الاستخلاص مسالماً، فإن الجدل فيه لا يصد أن يكون جديلاً موضوعياً لا يصح التحدى به أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١/٣/١٩٧٢

إذا كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بما أثاروه بسبب النعي - من أن قلم الكتاب قرر رسوم الوصاية على أساس ما ورد بتقرير الخبير عن جود التركة، في حين أن المحكمة الحسية لم تعتمد قائمة الجرد، وأن الرسوم يجب إحسابها على أساس ضريبة الأموال والمعواد، وأن تقرير الخبير بالغ في تقدير عناصر التركة - فليس لهم أن يثروه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٧٢  
مضى كان النعى يقوم على أمور واقعية لم تقدم الطاعة ما يثبت أنها تمسكت بها أمام محكمة الموضوع، فلا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١/٣١/١٩٧٤  
إذا كان ما قرره الحكم مانعاً وله أصله الثابت في الأوراق، ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ويتضمن الرد الضمني المسقط لما ساقه الطاعنون من أوجه دفاع وكان ما يشوره هؤلاء بسبب النعى لا يبدو أن يكون جدلاً في تقدير المحكمة للأدلة وتوجيه بينة على أخرى. فإنه لا يجوز التحدي به أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ٢/١٨/١٩٧٤  
إذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الطعون ضده الثاني كان ردياً وقت أن صدر منه العقد المتنازع فيه - فإن ما يشوره الطاعن من ذلك يعتبر دافعاً موضوعياً جديداً، لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ٤/٢٠/١٩٧٨  
لما كانت الطاعة لم تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز إستئناف الحكم الإحتالي الصادر في دعوى حيازة الشقة موضوع النزاع، فإنه لا يجوز لها إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتألفه من واقع يقتضي عرضه على محكمة الموضوع.

#### \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن - أسباب مخالطها واقع :

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ٥/٢٣/١٩٥٧  
إذا كان المشتري لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما ينهض على الحكم إذ قضى بالسسخ عقد البيع من أنه أخفق بحث ما إذا كان البائع قد تقدم بنفسه أو بوكيل عنه إلى محله لإستيفاء الباقي في ذمته من الثمن وفوائده طبقاً للمادة ٣٢٩ مدني قديم فإن هذا النعى يكون غير مقبول لأنه يتضمن سبباً جديداً يتألفه واقع فلا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ٦/٢٧/١٩٥٧  
مضى كانت الحكومة لم تتر في دافعها أمام محكمة الموضوع عدم مراعاة الخبر والحكمة من بعده ما طرأ على الأرض المنزوع ملكيتها من زيادة في القيمة بسبب نزاع الملكية فإنه مهما كان هذا الدفع متعلقاً بقاعدة قانونية إلا أنه نظراً لأن تحقيقها يتألفه واقع هو تحقيق ما عاد على الأرض من منفعة نتيجة الإستيلاء

على بعضها - مما تستغل به محكمة الموضوع - فإنه يعتبر دفاعاً جليداً يمتنع عرضه لأول مرة على محكمة النقض.

الطنن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٥

متى تبين أن الدعوى رفعت بطلب قيمة التأمين البحرى المستحق عن تلف البضاعة بسبب إحراقها بعد تفريقها فى الصنادل فدلها المزمّن لديه بعدم قبولها طبقاً لنص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجارى بحرى لعدم الاحتجاج خلال ثمان وأربعين ساعة من استلام البضاعة ورفع الدعوى فى ٣١ يوماً من تاريخ الاحتجاج وأن الدعوى لم ترفع إلا بعد حوالى عشرة شهور من تاريخ انتهاء المفاوضة. وكان الحكم لم يمن بحث تاريخ التقاطع المفاوضة وتحقيق وقوعه بصورة جازمة صريحة مستمدة من أوراق الدعوى وهى واقعة لها أهميتها كشرط أساسى من شروط تقادم الدعوى وسقوطها المستفاد من نص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى وكذلك من معاهدة بروكسل الصادرة فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤. فإن ذلك مما يعجز محكمة النقض عن الفصل فى الدلع لعدم وضوح تلك العناصر أمامها.

الطنن رقم ٢١٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤

تمسك المدين ببطان إقرار الدين الصادر منه أو ببطان إقرار تنازله عن الدعوى التى رفعها ببطان هذا الإقرار للنش ولإنعدام الإرادة بسبب فقد الأهلية - هذه الدلوع يتألفها واقع يعود الفصل فيها إلى محكمة الموضوع وحدها.

الطنن رقم ٣٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٦

لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتطبيق المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على الديون المستحقة للوكة والمتنازع على استبعادها من قيمة الوكة عند تقديرها لأن هذا الدلع يتألفه واقع.

الطنن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨

إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه اعتزل التجارة وأنه لم يكن مترقفاً عن الدلع وقت اعتزاله فليس له أن يثير ذلك - وهو دفاع يتألفه واقع - لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ١٣٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢

إذا كانت الشركة الطاعنة قد حصرت أساس دفعها بعدم قبول الدعوى أمام محكمة الموضوع فى أن واقع الدعوى ليس لديه توكيل خاص بالتقاضى ولم تعرض لواقعة الحراسة المدهى - فى سبب الطعن - بفرضها



على المركل وأثرها على هذا التركيب فإنه لا يقبل من الشركة الطاعة أن تثير هذا الدلاع - وهو ما يخالفه واقع - لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٨  
مضى كان الطاعن " الحارس العام " لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بطلان الدين المطالب به طبقاً للمادة ١٢ من الأمر رقم لسنة ١٩٥٦ لعدم تقديم الطعون ضده " الدائن " إقراراً به في المهاد وإثباتاً بمسك بطلان عقد البيع المطالب بالمسرة عنه على أساس صدور قرار من الحارس العام بإبطاله وكان تقديم إقرار أو عدم تقديمه في المهاد أمر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فإن النعي بطلان الدين يكون سبباً جديداً لا يجوز قبوله لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع.

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ٢٦/١/١٩٧١  
لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٦٢ - والذي يقضي بحظر ما يعهد به من الأعمال إلى المقاول الواحد في السنة بأكثر من مائة ألف جنيه - لأن هذا الدلاع يخالفه واقع، وهو تقدير قيمة العمل المسند إلى المضمون ضده المقاول ، ولم يقدم الطاعن ما يدل على أن عناصره الواقعية كانت مطروحة على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ٥/١٧/١٩٧٣  
إذ كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن القانون السعودي لا يجيز إثبات الوكالة ببيع العقار الذي تريد قيمته على عشرة جنيهات إلا بالكتابة، لأن نية في هذا السبب يكون عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٥  
النعي على الحكم بأن بعض الأسئلة - الموجهة للشاهد أثناء التحقيق كانت إيجابية وتقنية هو دلاع يخالفه واقع، ولم يثبت تمسك الطاعن به أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز له إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٥  
لا وجه لما يقوله الطاعن الثالث من أن كماله قد انقضت لتأخر الدائن في إتخاذ الإجراءات ضد المدين ذلك لأن قوام هذا النعي التمسك بتطبيق المادة ٧٨٥ من القانون المدني وهو دلاع قانوني يخالفه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ولم تكن عناصره الواقعية مطروحة عليها ومن ثم فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤

وإن كان الإختصاص التقى فى خصوص واقعة الدعوى أصبح من النظام العام إلا أن من المقرر أنه لى يمكن المسك أمام محكمة النقض لأول مرة يسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام يجب أن يثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من تلقاء نفسها من الإلزام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجه، فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تعوزها فلا سبيل لا إلى الدفع بهذا السبب ولا لإثارته من محكمة النقض نفسها، وإذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن أياً من الطرفين - لم يقدم محكمة الموضوع ما يدل على أن قيمة الدعوى تزيد على ما هو ثابت عنها بمقد البيع وهو ٢٥٠ ج مائتان وخمسون جنهما بل تمسكت الطاعة نفسها بهذه القيمة أمام محكمة الإستئناف تدعيماً لطلبها إلغاء الحكم المستأنف لصدوره من محكمة الابتدائية وهى غير مختصة بنظر النزاع قيماً، وقد علت الأوراق من عناصر تقدير الدعوى على خلاف ما ذكر عنها فى العقد، فإنه لا يقبل من الطاعة إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه سبب قانونى يتألفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٨٢ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٦

إن ما يثيره الطاعنون بشأن ما أعلنت به محكمة أول درجة بما أورده الخبير من قيام حالة الشيوع دون أن تبين العناصر التى استندت إليها فى قيامها والتفات محكمة الدرجة الثانية عن طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن ملكية مورث المظنون جندهم الخمسة الأول كانت محددة ومفزة لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى كتابة الدليل الذى إقتضت به محكمة الموضوع لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢

لما كان الطاعن لم يورد فى سبب النعى بيان المطاعن التى وجهها إلى تقرير الخبير ووجه قصور الحكم فى الرد عليها واكتفى بالإشارة إلى مذكوراته أمام محكمة الإستئناف فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٥٧ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١

إذا كانت الطاعة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بأن عقد الوكالة - المصادرة منها للمحامى - تم بناء على وساطة مسار فلا يقبل منها أن تنير هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه سبب قانونى يتألفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع حتى يتسنى لها أن تحققه وأن تقدره.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥

إذا كان ما ساقه الطاعن من وجود خصومه بينه وبين الشاهد الثاني من شهود المظنون عليها في أمر دنوي أخذاً بمسلكه في دعوى الطرد لم يقدم ما يدل على تمسكه به أمام محكمة الموضوع. فيكون غير مقبول لما يخالفه من واقع قصر سلطة محكمة النقض من تحقيقه.

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١

إذا خلت الأوراق مما يثبت سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن التعديلات التي أجراها في العين المؤجرة لا تصيب المظنون عليه الأول بأى ضرر، ولا بأن الجزء محل النزاع يعتبر ملحقه بأهل الذي يستأجره من المظنون عليه الثاني وهو دفاع موضوعي، فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع.

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٣ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢١

إذا كان بين من مدونات الحكيم الإبداعي والإستغالي أن الشركة الطاعنة لم تشر أمام محكمة الموضوع دفاعها الوارد بسبب النقص كما إنها لم تقدم في ضمنها المائل الدليل على عرضة لدى تلك المحكمة، ولكن تعلق هذا الدفاع بسبب قانوني يستند إلى المادة ١٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي تنص على أنه " لا يجوز الوقية إلا لوظيفة خالية بأهكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانيتها " إلا أن تحقيقه يلزم على إعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون إذ يستلزم تحقيق ما إذا كانت الوظيفة موضوع التذاهي غير مدرجة بميزانية الشركة الطاعنة فإنه لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٦

من المقرر أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بسبب واقعي أو قانوني يخالفه واقع - لم يسبق إيدأؤه أمام محكمة الموضوع. وكان الطاعن لم يرفق بطعنه ما يثبت سبق إثارته أمام تلك المحكمة أمر إعتبار سكوت المظنون عليه عن إستعمال حقه في طلب الإخلاء مدة من الزمن من قبيل التعبير الضمني عن الإرادة في إسقاط الحق في ذلك، فإن التمسك بهذا الوجه من الدفاع أمام هذه المحكمة لأول مرة يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢

إذا لم يثبت من الأوراق أن الطاعنة - المالكة - تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المضرورة كان تابعاً للمظنون عليها الأخيرة - المستأجرة - التي تربطها بها علاقة إيجارية وأن مسئوليتها لذلك تكون عقدية

وليست تقصيرية، ومن لم لا يقبل منها التحدى بهذا الدفاع الذى يخالطه واقع الأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٠٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٠  
إذا كانت التقارير الواردة بالحكم المستأنف سائفة ولما أصلها الشابت بالأوراق تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها وتضمن الرد الضمنى المسقط لما ساقه الطاعن من أوجه دفاع فإن ما يقيره فى هذا الشأن لا يعلو أن يكون جدلاً فى تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بينة على أخرى مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٢٢ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨١  
إذا كان ما يقيره الطاعن - من أن حق المطعون عليه الأول فى الدفع بعدم التنفيذ قد سقط - إنما هو دفاع يخالطه واقع، ولم يسبق طرحه على محكمة الموضوع، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨١  
إذا كان الشابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة طلبت أخذ المبيع كله بالشفعة بما فى ذلك الجزء الذى بيع إلى المشتري الذى يختصم فى الدعوى، فإن النعى على الحكم بأنه لم يبحث مدى أحقية الطاعنة فى الأخذ بالشفعة بالنسبة لأجزاء العقار المشفوع فيه التى بيعت لمن اختصمهم فى الدعوى يكون دافعاً جديداً يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع، وبالتالي لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٣  
ما يقيره الطاعنان من أنه لا يجوز للوكيل أن يستأثر لنفسه بما وكل فيه وأن محاولة ذلك تتطوى على غش يفسد التصرف، ومن أن التزام الشركة بعدم المنافسة لا يجوز لها عزل الوكيل أو خلفائه بإرادتها المنفردة هو لى حقيقته دفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ومن ثم لا يقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٢/١/١٩٨٣  
الدفاع القانونى الذى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٨٧ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٨٣**

إذ كان الثابت من حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه إلى ما استخلصه من أوراق الدعوى ومن قبض الطائنين مبلغ ١٠٠٠ جنيه من مؤجل الثمن بعد الميعاد المتفق عليه تنازله عن الشرط الصريح الفاسخ وأن المطعون ضدّهما أوفيا بإثبات الثمن وكانت هذه الأسباب سائغة وتكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه لأن المجادلة فى هذا الصدد تعتبر مجادلة موضوعية لما تستقل بتقديرها محكمة الموضوع تنحصر عنها رقابة محكمة النقض.

**الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠١٠ بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٤**

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدّفاع القانونى الذى يثالبه واقع لا تغل إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٦/٧/١٩٨٩**

إذ كان سبب التّعى يتطرق على دفاع يثالبه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع لما لا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يضى التّعى بهذا السبب غير مقبول.

**الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤٢ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٦/١/١٩٣٦**

حكمه النقض أن تلغى عن وجوه الطعن الواردة على الأسباب الثالثة التى يصح إقرارها صالحة أم خاطئة دون أن يمس إقرارها جوهر الحكم.

**• الموضوع القرعى : أسباب الطعن - السبب الجديد :**

**للطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ٣/١٧/١٩٦٠**

التّعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإعادة الصيدلية وغزن الأدوية إلى المطعون عليه مقابل رد الثمن إلى الطاعن قد خالف قانون الصيدليات رقم ٥ لسنة ١٩٤١، ذلك لأن هذا القانون لا يحظر على غير الصيدل إقتناء مخازن الأدوية.. يكون غير مقبول أمام محكمة النقض إذا لم يثبت سبق إثارة الطاعن له من قبل أمام محكمة الموضوع.

**الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ٢/٢٥/١٩٦٠**

التمسك بأن ليرد البناء الواردة فى عقد البيع الصادر من الشركة المطعون عليها يعتبر من شروط الإذعان التى لا سبيل للمشوى عند توليقه إلى المناقشة فيها، لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يسبق طرحه من قبل أمام محكمة الموضوع.

الطنن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢١

إذا كان الواقع فى الدعوى قد إستخلصته محكمة الموضوع فى حدود ما أبدته وزارة الصحة الطاعنة أمامها من أوجه الدفاع يتعلق بالفقرة "٤" من البند "ج" من القسم العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ - بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي - وهى تقوم على أساس واقعى يختلف عن الأساس الواقعى الذى يتطلبه تطبيق الفقرة "٢" من نفس البند "ج" السالف الذكر، فإن إدعاء الطاعنة أمام محكمة النقض بأن سبب إلتزام المظنون عليها بالرسوم التى أجرت تحصيلها منها هو الفقرة "٢" وليس الفقرة "٤" يعد إثارة لسبب جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ٣٤٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٤

التمسك بأن عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المظنون عليها تقاضى عند إنتهاء عمله حصة من صندوق الإذخار بحكم أنه مساهم فيه - فى صدد القول بأن لائحة صندوق الشركة خالى من النص على أن ما يؤديه صاحب العمل فى الصندوق لحساب مستخدمها وعمالها يردى مقابل إلتزامه القانونى بمكافأة نهاية الخدمة - يعتبر دافعا جديدا لا يصبح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يطرح من قبل أمام محكمة الموضوع.

الطنن رقم ٣٧٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٢

- إذا كان الطاعنان لم يعرضا على محكمة الموضوع أية دلالة على إجازة الوكيل وورثته للتصرف الحاصل من الوكيل إليهما - مستمدة مما أثبت فى محضر جرد تركة المورث من ذكر تصرفه لدى الأطيان موضوع النزاع الذى أشارا إليه فى تقرير الطعن - فإن ليهما على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير مقبول إذ لم تسبق لهما إثارته أمام محكمة الموضوع.

- إذا كان الطاعنان يتمان على الحكم المظنون فيه قضاءه بتثبيت ملكية المظنون عليهم الفلاحة الأولين للأطيان محل النزاع جميعها - والمتصرف فيها لهما من وكيل مورثهم - مع أن الدعوى لم تكن مرفوعة من جميع الورثة وأن البطلان المدعى به - خروج الوكيل عن حدود وراثته - نسى ولم يتمسك به باقى الورثة مما يفيد إجازتهم للتصرف، وكان الطاعنان لم يسبق لهما التحدى بما ورد فى هذا النعى أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يجوز لهما إثارته لدى محكمة النقض لأول مرة.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨

لا محل للتحدى أمام محكمة النقض بالمادة ١٤ من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ إذا كان الطاعنون لم يثيروا في دلائلهم الموضوعي عدم مراعاة الحكم المطعون فيه ما طرأ على الأرض الباقية من زيادة في قيمتها بنزع الملكية، وكان ما أثاروه هو التحدى بزيادة قيمة الأرض المنزوع ملكيتها بسبب ما طرأ عليها عقب قرار الإستيلاء وقبل صدور مرسوم نزع الملكية، إذ لا صلة لهذا الدلائل بما نصت عليه المادة ١٤ سالفة الذكر.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٨ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٥

إذا كان ما نعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه - في خصوص عدم بيان أسماء الشهود ومدلول شهادتهم ولى إعداره حجية الحكم الصادر بحوزة نسبة المطعون عليه لمورث الطاعن - يعتبر لى واقع الأمر وارد على الحكم الابتدائي، وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يدل على إنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية، فإنه لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٨ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٩

انتهى على الحكم المطعون فيه لأول مرة أمام محكمة النقض عدم مراعاته فى تفسير شرط الواقف بالنسبة لحصة أخريات ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ومخالفته مفهوم المادة ٣٦ من نفس القانون وما يفهم من المادة الأولى من القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ - غير مقبول إذ لم يسبق التمسك بهذا الدافع أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٣

متى كان الطاعنون لم يتمسكوا لدى محكمة الموضوع بوجود مانع أدبى يبرر الإثبات بغير الكتابة فلا يجوز لهم أن يثيروا هذا الدافع الجديد لأول مرة أمام المحكمة.

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٦١/٢/٩

إذا كانت الدعوى قد رفعت أصلاً بطلب إلزام المطعون عليه وآخر بقيمة سند إذنى محول من المطعون عليه لمورث الطاعنين ومن باب الاحتياط إلزام المطعون عليه وحده بالمبلغ - واستمر هذا الوضع قائماً فيها ملازماً لها إلى أن صدر الحكم المطعون فيه، فإن النعى على الحكم بمخالفة الواقع والقانون فيما قضى به من إعتبار المطالبة على ورقة تجارية ناشئة عن معاملات تجارية وسقوط الحق فيها تماً لذلك بينما أساس المطالبة هو دعوى الرجوع على المحيل لأنه أخل بالتزامه وإرتكب فشاً أو شبه جمعة يقضي قيمة السند من المدين بعد أن كان قد حوله إلى مورث الطاعنين ويقضى قيمته منه - هذا النعى لا يجوز التحدى به لأول مرة

أمام محكمة النقض ذلك أن نطاق الدعوى يتحدد بموضوعه وبالسبب الذي بنيت عليه أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٢  
مضى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بمسند كدليل على صحة ورقة الضمان المدعى بتزويرها لا باعتباره سنداً مستقلاً يقضى بذاته عن تلك الورقة، فإن النعى على الحكم عدم أخذه به كمسند مستقل لى الدعوى، يعد سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٣  
إذا كان المشرى قد أقام مطالبته بالتعويض على أساس إخلال البائع بالتزامه بضمان التعرض والاستحقاق. دون أن يؤسسها على إخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع ولم يتمسك بهذا الدفاع الأخير أمام محكمة الموضوع، فإن النعى على الحكم بأنه لم يبحث الدعوى على أساس إخلال البائع بهذا الإلتزام يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ٦/١٣/١٩٦٣  
مضى كان يبين من مذكرة الطاعن المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتي رفع بها استئنافه القرعى أن هذا الاستئناف لم يتضمن طعناً على قضاء محكمة أول درجة برفض طلب الطاعن الفوائد عن المبالغ المحكوم له بها، ولم يقدم الطاعن إلى محكمة النقض ما يدل على أنه عرض هذا الوجه من أوجه طعنه على محكمة الاستئناف، فإن هذا الوجه يحتر سبباً جديداً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ٦/٢٠/١٩٦٣  
النعى على الحكم بخلو أوراق الدعوى من توكيل للحاضر عن المظعون عليه مع عدم التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع يحتر سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٢٠٢ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٦٣  
مضى كان المظعون عليه لم يؤسس اعراضه أمام محكمة الموضوع على أساس أنه بوصفه مديناً بالتضامن مع الشركة المقضى بإفلاسها يحق له الاعراض على حكم الإفلاس استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٥٠ مرافعات، وإنما أسسه على أساس وقع خطأ جسيم من كان يظله فى دعوى الإفلاس وهو الأمر الذى تشير إليه الفقرة الأولى من المادة المذكورة وكان دفاعه فى دعوى الاعراض كما كان فى دعوى الإفلاس التى



صدر فيها الحكم الموعود عليه يقوم على إنكار أنه شريك متضامن في الشركة المفلسة فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما قطع به في أسبابه من أنه ليس للمطعون عليها الأولى إلا موطن واحد يبلده بنى قاسم وأن المنزل الكائن بيندر بنى سوف والذى وجه إليها فيه إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لا يعتبر موطناً لها لأنها لا تقيم فيه عادة، وكان الطاعنون طالبوا بالشفعة لم يقدموا حكمه النقض ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بما ورد بقصد البيع خاصاً باتخاذ المطعون عليها الأولى ذلك المنزل موطناً لها بمقتضى هذا العقد فإنه لا يصح ضم إيداع هذا الدافع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٦٤/١/٣٠

مضى كان الطعن في الإجراءات وارداً على الحكم الابتدائي القاضي بتعيين غير وعلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى وعمل الخير فإنه كان يتعين على الطاعن أن يتمسك بهذا الطعن لدى محكمة الموضوع فإذا سكت عن ذلك ليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١٤

مضى كان الطاعن قد أقام الدعوى أمام المحكمة الابتدائية على الجمعية المطعون عليها بوصفها شخصاً اعتبارياً، وكانت الجمعية قد استأنفت بوصفها هذا الحكم الصادر حذفاً وقد صدر الحكم النهائي في الدعوى على ذلك الأساس، وكان ما ينمى الطاعن من عدم ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية وبالتالي عدم أهليتها للتقاضى واكتساب الحقوق يقوم على عنصر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع هو التثبت مما إذا كانت الجمعية قد سجلت وفقاً لأحكام القانون أو لم تسجل فإنه لا يجوز التحدى بهذا الدافع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٥

مضى كان الحكم المطعون فيه خلواً مما يدل على أن الطاعنتين "طالبتي نزاع الملكية" قدما إلى محكمة الموضوع ما يفيد قيامهما بالإيداع وفقاً لما يقتضيه نص المادة ١٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ كما أنهما لم تقدما إلى محكمة النقض ما يفيد تقديمهما هذا الدليل إلى محكمة الموضوع، فإنه لا يكون لهما وجه في التمسك بما رتبته القانون سالف الذكر على هذا الإيداع من أثر في خصوص سريان الفوائد.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٤  
الإعذار قد شرع لمصلحة المدين وله أن يتنازل عنه، فإذا لم يتمسك المدين أمام محكمة الاستئناف بأن الدائن لم يعذره قبل رفع الدعوى بفسخ العقد فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٦٤  
لا يقبل النعى على الحكم المطعون فيه لسبب لم يرد ذكره فى تقرير الطعن.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٥  
إذا لم يقدم الطاعن إلى محكمة النقض ما يثبت إنه تمسك لدى محكمة الموضوع أثناء إجراء التحقيق أو فى جلسات المرافعة التالية له بالاطلاق الناشئ عن عدم إعلان المظنون بصدقه بمنطوق حكم الإحالة إلى التحقيق فلا يقبل منه التحدى بهذا الطلاق لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٥  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألبت فى تقريراته أن الطاعن لم يبد إضرافاً ما على تقرير الخبر ولم يقدم الطاعن من جانبه إلى محكمة النقض ما ينقض قول الحكم فى هذا الشأن ويدل على إنه تمسك إسام محكمة الموضوع بخروج الخبر عن المأمورية التى حددتها له المحكمة فإن كل ما يثيره الطاعن فى سبب الطعن خاصاً بهذا الخروج يكون سبباً جديداً لا يقبل الطعن به على الحكم.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٦٦  
مضى كانت أوجه النعى واردة على إجراءات محكمة الدرجة الأولى وأسباب الحكم الابتدائى وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى إكتفاء بأسبابه دون أن يضيف إليها أسباباً جديدة ولم يقلم الطاعن ما يدل على أنه تمسك بهذه الأوجه أمام محكمة الدرجة الثانية فإنها تعد بذلك أسباباً جديدة لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٦  
مضى كان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع بأن موث المطعون عليهم لم يكن تاجراً فلا يقبل منه هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٦  
مضى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بدفاعه الخاص بتقادم الدعوى فإن النعى بذلك يعد سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤

إذا كان الثابت أن الطاعن قد حضر أمام محكمة الاستئناف بالجلسة التالية لصدور الحكم بسندب الخبر ولم يتر أمام محكمة الموضوع بطلان الذى يدعيه لعدم إعلانه بهذا الحكم فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٧

مضى كان ما يشتره الطاعن - من بطلان عمل الخبر - لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع، فإنه يعتبر سبياً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠

إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بسقوط دعوى المسؤولية التقصيرية بالتقادم الثلاثى لبأن إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض يعتبر سبياً جديداً مما لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٦

مضى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع فى دعوى تبييت ملكية بالتقضاء الخصومة فى دعوى أخرى "دعوى قسمة" فإنه لا يجوز له التحدى بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١١

- متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز عدول محكمة أول درجة عن إستكتاب المطعون ضده بالتزوير أمامها والتصريح للغير المتدب بإجراء هذا الاستكتاب وكان الثمى بذلك موجهاً إلى إجراء إنقضته محكمة أول درجة فإنه لا يقبل من الطاعن التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.  
- إذ لم يتر الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلان عمل الخبر لعدم دعوته إياه، فإنه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٧٩٠ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠

الدفع بطلان أعمال الخبر هو مما يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لأن لم يبد أمامها فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٧

لا يقبل التحدى أمام محكمة النقض بأن وضع اليد على أحيان النزاع كان بسبب وثقى معلوم غير أسباب التملك ذلك أن هذا الدفاع يقوم على أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٩٦٨/٧/٣  
إذا لم يطلب الطاعن " المشرى " أمام محكمة الموضوع تطبيق نظرية الظروف الطارئة فلا يجوز له إبداء هذا الطلب لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩  
- إذا كان الطاعن لم يعرض على عدول محكمة الدرجة الأولى عن حكم التحقيق الذى أصدرته وذلك عند الطعن على الحكم الابتدائى بطريق الاستئناف فإن النعى بذلك يعتبر سبباً جديداً مما لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض.

- إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بسقوط الدعوى البوليسية بالتقدم الثلاثى المخصوص عليه فى المادة ٢٤٣ من القانون المدنى فإنه لا يجوز له التحدى بهذا التقدم لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٢٠ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٦  
مضى كان الطعون ضده لم يدع أمام محكمة الموضوع بوجود عرف تجارى يقضى بصرهان القوائد من تاريخ المطالبة القضائية بالدين الأصلى فإنه لا يجوز له أن يتحدى بهذا العرف لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٩  
مضى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بالانعدام صفة المظنون ضده فى رفع الدعوى لكونه غير مالك أو بالانعدام مصلحته فيها لزوال حق الإرتفاق الذى يطالب به فإن هذا الدفاع يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٥٤ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٤  
لما كانت قواعد الإثبات ليست من النظام العام - فى ظل قانون المرافعات السابق - يجوز الإتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً فإنه لا يجوز إثارة النعى بمخالفة قواعد الإثبات لأول مرة لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٥٤ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٤  
إذا كان الطاعنان لم يتنازعا فى صحة البيانات الخاصة بتاريخ تقديم طلب الحجر التى صدر الحكم الابتدائى على أساسها ولم يعلنا فى صحتها أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يجوز هما التذليل عل عدم صحة هذه البيانات أمام محكمة النقض مستند لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع.

**الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٤ مكتب فني، ١٩ صفحة رقم ١٥٨٨ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٦**

إذا كان ما يثيره الطاعن من بطلان الإجراءات والإعلانات بسبب عدم اتباع المحضر أحكام المادة ١٢ من قانون المرافعات هو دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع. هذا إلى أن البطلان المردف على مخالفة المادة ١٢ مخالفة البيان لا يتعلق بالنظام العام.

**الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٣٤ مكتب فني، ١٩ صفحة رقم ١٤٩٠ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٥**

إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم استحقاق التصريح الإضافي "الشرط الجزائي" لتختلف شرط الإعتذار فلا يجوز له التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بهذا السبب الذي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع.

**الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ مكتب فني، ٢٠ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٣**

إذا غلت أوراق الدعوى مما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بنص المادة ٦٠٨ من القانون المدني على أساس أن تنفيذ عقد الإيجار كان مرهقاً له بسبب منع السلطات المصرية للعمال من دخول المساكن البريطانية، فإنه لا يجوز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٥ مكتب فني، ٢٠ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٣**

إذا غلت أوراق الدعوى مما يفيد سبق تمسك الطاعن بمبدأ الثبوت بالكتابة أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٥ مكتب فني، ٢٠ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣**

إذا كان الطاعن قد اختصم المظنون ضدهما أمام المحكمة الابتدائية وأمام محكمة الاستئناف بصفتهما الشخصية لا بوصفهما شريكين في شركة تضامن، فإن استاده في وجوب القضاء بالتضامن إلى قيام شركة تضامن بين المظنون ضدهما يكون سبباً جديداً لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع وهو لما يخالفه من واقع لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ مكتب فني، ٢١ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٦**

مضى كان الدافع باعتبار الاستئناف كان لم يكن - لعدم إعلان صحيفة الاستئناف إعلاناً صحيحاً محال ثلاثين يوماً طبقاً للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق - يفرم على عنصر واقعي هو تقدير كفاية

التحريات التي تسبق تسليم الإعلان للنيابة، مما يرجع فيه لظروف كل مسألة على حدة، فقد كان يجب أن تارة لدى محكمة الاستئناف شكلاً أما وهذا لم يحصل فلا تقبل آثاره أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٥

- متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بطلان تقرير الحبير لقصور أسبابه وفساد استدلاله بل أنهى في مذكرته المقدمة محكمة أول درجة إلى أن الحبير قد أصاب الحقيقة فيما قرره، فإن النعى يكون سبباً جديداً، لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

- إذا كان الثابت أن الطاعن لم يسبق له التحدى أمام محكمة الموضوع بأنه غير تاجر وعدم جواز الإحتجاج عليه بدلائر المطعون عليه التجارية، فإنه لا يجوز له إثارة هذا النعى لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٤

الاستناد إلى قانون أجنبي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - والقاعدة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها. ولما كانت الطاعة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت بهذا الدواع - القائم على القانون الأجنبي - أمام محكمة الموضوع، فإنه يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٣

إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإقرار المطعون عليه بعدم وفاء الدين المطالب به، فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١٣٠٥ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١

التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بعدم جواز تفسير وثيقة التأمين بما يعرض بمصلحة الطرف المذعن طبقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني غير مقبول، ذلك أنه يتضمن دفاعاً جديداً لم يسبق طرحه أو التمسك به أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١١٤٨ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٤

شرط الإزهاق الذي يهدف بحساسة فادحة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمر تخالطه عناصر واقعية ويتقضى تحقيق اعتبارات موضوعية متعلقة بالصفة ذاتها، وإذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بهذا الدواع الذي أنشأه بسبب الطعن، فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٦ مكتب قنى، ٢١ صفحة رقم ١٣١٩ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٠  
إذ كان بين أن الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن الخير قد أخطأ في إحصاء مقدار الأطنان المورثة، فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى، ٢١ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ٤/٩/١٩٧٠  
- إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع، بأن أحد الخصوم تولى قبل رفع الدعوى، فإن ذلك يكون سبباً جديداً يخالفه واقع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

- الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالدين بالتقدم هو من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى وإذا لم يتمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى، ٢١ صفحة رقم ١١٨٩ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٠  
إذا لم يثر الطاعن أمام محكمة الموضوع البطلان الذى يدعيه في عمل الخبر فإنه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى، ٢١ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٢/١٧/١٩٧٠  
- لما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع، بأن المطعون عليها أساءت استعمال حقها المقرر في البند السادس من دلو الشروط، أو أن ما تضمنه هذا البند هو من شروط الإذعان يجوز للقاضى تعديله أو الإعفاء منه، ولم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه أمامها بهذا الدافع، فإن ما جاء بهذا النعى يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.  
- إذا كان ما يناه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مخالف أحكام المادتين ٨ و ١٠ من القانون رقم ٢٣٦ سنة ١٩٥٤، فهو نعى غير مقبول لعدم ذكره في تقرير الطعن.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى، ٢٢ صفحة رقم ١٠٢١ بتاريخ ١٢/١٥/١٩٧١  
إذا كان الطاعنون لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن الطعن في قرار اللجنة يعتبر مرفوعاً من الشركاء إستناداً منهم إلى دلالة ما أشاروا إليه في سبب النعى فلا يجوز لهم التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٧

لا وجه للتحدى بسقوط حق الطعن عليها - مصلحة الضرائب - في التمسك ببطان صحيفة الطعن في قرار اللجنة، لأنه دفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٧١/١/٦

لا يقبل من الطاعن التحدى بأن محكمة الموضوع لم تطلع على عقد الالتزام أو قرار إسقاطه لأنه دفاع موضوعي لم يسبق له التمسك به.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٨

مضى كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أنهم قسكوا أمام محكمة الاستئناف ببطان الإجراءات التي بنى عليها الحكم الابتدائي فلا يقبل منهم التمسك بهذا البطان لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٥

- قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام، فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يقدم بذلك محكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود، فإذا سكت عن ذلك عد سكوتة تنازلاً منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يجوز له التحدى بالدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

- إنه وإن كان الطاعن قد أثار في دفاعه أمام محكمة أول درجة النعى على تقرير الخبير بالبطان لأنه لم يظفره للخصم عند مباحثته مهمته ليقدم ما لديه من مستندات، ولأنه لم يحقق دفاعه، إلا أنه لم يتمسك بذلك أمام محكمة الاستئناف، مما يعتبر منه نزولاً عنه، فلا يجديه التحدى به أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩

إذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن علم المشوى بعنه الباعلة لا يصرف إليه باعتبارها دائماً مرتبناً حسن النية وهو دفاع مخالفته واقع، فإن النعى بهذا السبب لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.



الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٥

إذ لم يثبت من الحكم أو من الأوراق أن الطاعة سبق لها التمسك أمام محكمة الموضوع بعلان الإعلان استناداً إلى عدم ذكر المحضر أن المخاطب معها تقيم مع المراد إعلانه، فإن النعى بذلك أمام محكمة النقض يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٨

إذ كان الثابت أن الطاعة لم تقدم إلى محكمة الموضوع، المقعد ومحضر اللجنة - اللذين إستأملت بهما في وجه النعى - فإن التمسك بالدلالة المستمدة منهما. يعتبر من الأسباب الجديدة التي لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٧١/٣/١١

النعى بأن ما دفعته شركة التأمين - لورقة العامل المضرور - هو تكملة للتصريح الذى دفعه رب العمل طبقاً لقانون إصابات العمل، هو واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٥

إذ كان الثابت أن الطاعن لم يمسك أمام محكمة الموضوع بأن العقد إنطوى على غش، فإن النعى بذلك يعد سبباً جديداً لا يجوز إيداعه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٧١/١١/٩

- إذا كان الطاعن لم يقدم عقد البيع محل الدعوى الذى يقول أن الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت به فإن النعى على الحكم بمخالفة الثابت فى الأوراق يكون حارياً عن الدليل.  
- إذا كان النعى وارداً على أسباب الحكم الابتدائى، وكان الحكم المطعون فيه قد لقى بتأييد ذلك الحكم إكتفاء بأسبابه دون أن يضيف إليها أسباباً جديدة فى هذا الخصوص ولم يثبت أن الطاعن عرض مطاعنه على محكمة الدرجة الثانية، فإنها بذلك تكون أسباباً جديدة لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢

مضى كان الطاعن - العامل - لم يمسك أمام محكمة الموضوع بأحكام المادة ٤٤ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ التى تجيز للعامل بعد إعلانه صاحب العمل، أن يستقيل من عمله بعد

مضى خمس سنوات مع أحقيته في نصف المكافأة، وهو سبب جديد لما يناطه من واقع، كان يجب عرضه على محكمة الموضوع، فلا يجوز للطاعن أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢

بطلان عقد العمل بالإستناد إلى الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ للأسباب الواقعة التي يثيرها الطاعن وإن كان من النظام العام، إلا أنه لا يجوز الدلع به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يناطه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من مدة عقد العمل السابق وقدر الأجر الذي حدده للطاعن وشروط هذا العقد والظروف التي أحاطت بإنهائه، وإذا خلت الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإن التحدى به أمام هذه المحكمة يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥

تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق، والذي يعبر سببا لوقف التقادم عملا بالمادة ٣٨٢ من القانون المدني يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها، ولا يجوز عرضها إبداءً على محكمة النقض. وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يسبق أن تمسك بأي سبب من أسباب وقف التقادم أو إنقطاعه، وكان الطاعن لم يقدم من جانبه ما يثبت أنه أثار هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٠

إذا كان النعي وارداً على حكم محكمة أول درجة فيما إنتهى إليه من إحصار الأجر الذي كان يتقاضاه الموظفون منده مبلغ... وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي بعد أن أحال إليه في أسبابه ولم يقدم الطاعنان إلى هذه المحكمة ما يدل على أنهما تمسكا بالدفاع الذي اتبنا عليه هذا النعي لدى محكمة الدرجة الثانية فإن ما ينهه الطاعنان يكون بذلك سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٠

إذا كانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد أن الطاعة "النقابة" تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن مصدر المنفعة التي تطالب بصرفها لعمال النادى الموظفون منده هو توافق إرادتي صاحب العمل وعمله على مساواتهم بعمال الحكومة والمؤسسات والشركات العامة. فإن هذا الدفاع يكون سبباً جديداً لا يجوز

التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما تضمنته من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع هو التحقق من قيام ذلك الإلتفاق ومذاه ومن ثم يكون النتي على القرار المطعون فيه بهذا السبب غير مقبول.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٠٧٥ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٨

إذا كان الدفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع، فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٤١٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦

القول بأن المطعون ضده " العامل " ألأم دعوى بعد صدور الحكم المطعون فيه، وأنه ذكر في صحيفة أنه أنشأ مصنعاً لحسابه، قول غير مقبول، لأنه دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يحل للطاعة إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

إذا كان الطاعن قد طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يتألف العقد المكتوب بغير الكتابة إستنادا إلى وجود مانع أدبي حال بينه وبين الحصول على ورقة ضد من المطعون عليها، ولم يستد في ذلك إلى التحاليل على القانون أو قيام الصورية الأدلسية، ورفض الحكم المطعون فيه إحالة الدعوى إلى التحقيق لعدم وجود المانع، فإن تمسك الطاعن بهذا الدفاع - التحاليل على القانون أو قيام الصورية الأدلسية - يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٥٠٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣٠

تمسك الطاعن " العامل " ببطان تشكيل اللجنة الثلاثية وطلان قرارها، هو دفاع يخلطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم فهو غير مقبول.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

معي كان بين من الأوراق أن الطاعن لم يعرض أمام محكمة الموضوع على الطلبات التي تقدم بها المطعون عليه في التظلم عن أمر الأداء الصادر لصالحه بأنها غير مرتبطة بالطلب الأصلي بما يمنع قبولها فإن النعي بذلك يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٥

يسقط الحق في إبطال العقد بالتقادم إذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات عملاً بالمادة ١٤٠/١ من القانون المدني. و لما كان من المقرر أن التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة

الموضوع. فإنه إذا ثبت أنه لم يثبت أن الطاعنين قد تمسكوا أمامها بتقديم دعوى البطلان، فلا يقبل منهم التمسك بالتقدم لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

التي بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفضها بعد الميعاد هو دفع مخالطة الواقع. وإذا لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع، فإنه لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١

إذا كان ما أثاره الطاعن أمام محكمة الاستئناف - من أنه قدم للغير إغراضات مكتوبة تشير الشك في تقريره من بينها أنه لم يخطره بما يقوم به من إجراءات ومناقشات وسماعه شهود خصمه دون شهوده وعدم إلفاته إلى ما ذكره خاصاً بإشتراك مورث الباعين للمطعون عليه الأول في المزاو المشهر عن أرض النزاع - لا يعتبر دفلاً صريحاً بطلان عمل الغير، فإنه يكون قد أسقط حقه في هذا الدفع بعدم التمسك به في الوقت المناسب، وبالتالي فإن نفيه بطلان الحكم لإبتيانه على تقرير غير منى على إجراءات باطلة لا يلتفت إليه لقيامه على سبب لا يصح عرضه ابتداء على محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٤

إذا كان سبب النعي وارداً على قضاء محكمة الدرجة الأولى وأسباب الحكم الابتدائي وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء مخالفاً من هذا الدفاع ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية فإنه بذلك يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢

إذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بأن تاريخ المعلنين محل النزاع تاريخ غير صحيح، فإن ما يثيره بشأن عدم صحة هذا التاريخ يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٦

إذا كان ما يتمسك به الطاعن - من دفاع - في سبب النعي لم يثبت طرحه على محكمة الموضوع فإنه لا يكون ثمة وجه للتحدى به أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٧ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ١٢٢٥ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٢**

— لما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع ببطالان عمل الخير بسبب عدم دعوته له أثناء المأينة أو مخالفته لشروط الحكم الصادر بتدبئه لإثباته لا يقبل منه التحدى بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض.

— لما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف وصورة رسمية من تقرير الخير للتدليل على تمسكه بذلك الدفاع أمام محكمة الموضوع وعلى ما ورد بتقرير الخير خاصة به فإن نفيه يكون مجرداً من الدليل.

**الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ٢١/٤/١٩٧٣**

متى كان وجه النعي يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٧ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ٦/٢/١٩٧٣**

— إذ كان الدفاع الذي تشير إليه الطاعة يقوم على أمور موضوعية، وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يدل على أن الطاعة قد تمسكت أمام هيئة التحكيم بهذا الدفاع، فإنه لا يقبل منها التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

— إن الممول عليه في بيان أسباب الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ما جاء بتقرير الطعن وحده، ولما كان سبب النعي غير متعلق بالنظام العام ولم يرد إلا في المذكرة الشارحة، فإنه يكون غير مقبول.

**الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٧ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٣**

إذ كانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بإنصراف أثر العقد إلى شركة... طبقاً لأحكام المادة ١٠٦ من القانون المدني باعتبار أن المظنون ضدها الثالثة كانت تعلم بأنه يتعاقد معها بصفته نائباً عن هذه الشركة، فإنه لا يجوز للطاعن إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

**الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ٣/٣/١٩٧٣**

— متى كانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن الطاعة سبق لها التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان إعلان الاستئناف إستناداً إلى أن صورته لم تسلم إلى ممثلها القانوني، وكان لا يقبل منها التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس.

- إذ كانت الطاعة لم تمسك أمام محكمة الموضوع بحقها في حبس التأمين - الدفوع لها من العامل بمقتضى عقد العمل - تبعاً للرهن الحيازي المقرر لها عليه حتى تبرا ذمة المطعون ضده العامل من المسحوبات، فإن هذا الدفاع يكون سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض لما ينالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

للمطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٦

(١) عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه البطلان لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا يبنى عليه بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة. وإذ تقضى المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بأن تسعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أداء الرسم. فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قلم الكتاب لا يكون معيباً بالبطلان.

(٢) لا مجال لإعمال الأسبقية في التسجيل إذ كان أحد العالدين صورياً صورية مطلقة. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سالفة إلى أن عقد الطاعة صوري صورية مطلقة فإنه لا يكون ثمة محل للمفاضلة بينه وبين عقد المطعون عليه إستناداً إلى أسبقية تسجيل صحيفة دعواها.

(٣) متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام لقضاه بصورية عقد الطاعة على أقوال الشهود وقرائن الأحوال التي إستخلصها من وقائع الدعوى وعناصرها وهي أدلة وقرائن تكفى لحمل النتيجة التي إنتهت إليها، فلا على الحكم إن هو لم يتحدث عن الشهادة الصادرة من الجمعية الزراعية - التي قدمتها الطاعة للتدليل على عدم صحة شهادة الشهود لأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجب الحكم أنه لم يتحدث عن بعض القرائن التي ساقها الخصم لتجريح شهادة الشهود التي أخذت بها المحكمة بعد أن إطمأنت إليها، ما دامت هذه القرائن غير قاطعة فيما أريد الاستدلال بها عليه، وما دام تقديرها خاضعاً لسلطة محكمة الموضوع.

(٤) إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعة قد تنازلت ضمناً في الإستئناف المرفوع منها عن الحكم الابتدائي عن دفاعها الذي سبق أن أنارته أمام محكمة أول درجة بأن عقدتها بفضل عقد المطعون عليه لأسبقية تسجيل صحيفة دعواها، فإن هذا الدفاع منها أمام محكمة النقض يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة.

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٧٣/١/٩

لما كان ذلك وكان الشرط الفاسخ لا يقضى الفسخ حتماً بمجرد حصول الإخلال بالإلتزام إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه، وكانت عبارة الشرط الواردة فى العقد موضوع الدعوى أنه " إذا لم يدفع بالى الثمن فى المدة المحددة به يعتبر البيع لاغياً " فإن هذا الشرط لا يمدو أن يكون ترديداً للشرط الفاسخ الضمنى المقرر بحكم القانون فى العقود الملزمة للجائين، ولما كانت محكمة الموضوع قد رأت فى حدود سلطتها التقديرية ألا تقضى بالفسخ إستناداً إلى الشرط الفاسخ الضمنى الوارد بالعقد لما تبينه من أن البالى من الثمن بعد إستزال قيمة العجز قليل الأهمية بالنسبة إلى الإلتزام فى حكمه، فإنها لا تكون قد خالفت القانون، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون فى غير محله.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٨٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٩

مضى كان وجه النعى قد تضمن دفاعاً جديداً بخالفه وألغى لم يثبت إيدأؤه أمام محكمة الموضوع فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٤٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١١

إذا كانت محكمة الموضوع قد طبقت خطأ أحكام المسؤولية التضمرية دون قواعد المسؤولية الواجبة التطبيق فإنه يجوز أن تكون له مصلحة من الخصوم فى إعمال هذه القواعد أن يظن فى الحكم بطريق النقض على أساس مخالفته للقانون، ولو لم يكن قد نه محكمة الموضوع إلى وجوب تطبيق تلك القواعد لإلتزامها هى بأعمال أحكامها من تلقاء نفسها، ولا يعتبر النعى على الحكم بذلك إيدأء لسبب جديد مما لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، ذلك أن تحديد طبيعة المسؤولية التى يتولد عنها حق الضرر فى طلب التعويض يعتبر مطروحاً على محكمة الموضوع، ولو لم تتناوله بالبحث فعلاً.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٦٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧

لا يعاب على الحكم إن هو لم يأخذ أو يرد على بعض القرائن التى إستند إليها الطاعن ما دام قد ألام قضاءه على أدلة تحمله وتتضمن الرد المسقط لما خالفها.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٣١ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٠

إذا كان النعى موجهاً إلى الحكم الابتدائى، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن - الطاعنة لم تتمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية، كما أنها لم تقدم الدليل على سبق تمسكها به أمام تلك المحكمة، فإنه يكون سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٣

من المقرر قانوناً أنه لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير ما ورد بالتقرير ما دام غير مصلح بالنظام العام.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٣

متى كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن طلبات الطاعن - المستاجر - أمام محكمة أول درجة قد انحصرت في طلب وقف سريان عقد الإيجار بالنسبة لإلتزاماته وحدها، وبسقوط حق المطعون عليه في الأجرة اعتباراً من..... وبالزامه برد ما استولى عليه وما يستجد، وبالكف عن المطالبة بشئ من الأجرة اعتباراً من..... وبتوضيحه عما ناله من ضرر، ولم يكن من بينها طلب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعرض، الذي طلبه لأول مرة عند نظر الاستئناف، وكان موضوع هذا الطلب يختلف عن موضوع باقي طلبات الطاعن التي نظرتها محكمة أول درجة، ولا يتدرج في مضمونها، فإنه بذلك يعتبر طلباً جديداً لا يجوز إيدأؤه في الاستئناف، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملاً بنص المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق الذي نظر الاستئناف في ظله، وإذ إنتم الحكم الملعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه باطلاً في تطبيق القانون وفي فهم الواقع في الدعوى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٣٧١ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٣

إذ كانت الأوراق قد خلّت بما يفيد سبق تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بأن الورقة الثانية من العقد الموقعة من المطعون عليهم - تعبر مبدأ ثبوت الكتابة يجعل ما ثبت بالورقة الأولى منه - غير الموقعة - قريب الاحتمال، وكانت محكمة أول درجة قد اعتبرت ورقة العقد معاً دليلاً كاملاً، فإنه لا يقبل من الطاعنين التعدي بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧٤

إذ كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بطلان التصديق الذي أجرته لجنة الطعن في رقم الأرباح فإنه لا يقبل منه التعدي به، لأنه سبب جديد لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ٣١/١/١٩٧٤

متى كانت الأوراق قد خلّت بما يذلل على تمسك الطاعنين في الاستئناف بما ورد بوجه النعي من دفاع فإنه لا يجوز لهم إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.



الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٨ مكتب فني، ٢٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٤

إذ كان النعي ينطوي على دفاع موضوعي جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٨ مكتب فني، ٢٥ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٩

إذ كانت الأوراق قد خلت مما يدل على تمسك الطاعن ببيان إعلان صحيفة الإشتغال لعدم إلبات ساعة توجيه الخطاب بأصل الإعلان فإن ما يشهده الطاعن في هذا الخصوص يكون دفاعاً جديداً لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ مكتب فني، ٢٥ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢١

منى كان الطاعن لم يقدم ما يدل على سبق تمسكه - بدفاع معين - أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز له التحدي به أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٨ مكتب فني، ٢٥ صفحة رقم ١٤٨٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١

إذ كانت الأوراق قد خلت مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بدرجتها بسبيل معين من سبل التحقيق أو طلب إلزام خصمه بتقديم أوراق تحت يده، فإن لعمري - على الحكم المطعون بالقصور والإخلال بحق الدفاع - لعدم تحقيقه ذلك يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ مكتب فني، ٢٥ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٦

لما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن لم يسبق له الدفع أمام محكمة الموضوع ببيان تضامنه مع المدعى في الوفاء بالدين المطالب به، فإنه لا يجوز له إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٩ مكتب فني، ٢٥ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٦

النعي ببيان محضر الخطبة - عند المصريين غير المسلمين - غير مقبول، ذلك إنه لما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يصح له إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٩ مكتب فني، ٢٥ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٦

إذ كانت الأوراق قد خلت مما يدل على سبق تمسك الطاعن بدفاع أمام محكمة الموضوع، فإن ما تضمنه وجه النعي - بشأن هذا الدفاع - يكون سبباً جديداً لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٤  
مضى كان سبب الطعن متعلقاً بالواقع لم يسبق طرحه على محكمة الاستئناف فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٤  
إذ بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يتمسك فى الاستئناف المقام منه بأنه لم يمثل بشخصه فى أية مرحلة من مراحل التقاضى، وأن الحكم الابتدائى صادر غيابياً فى حقه، فإنه يتسع عليه إثارة ذلك لدى محكمة النقض لجدة السبب.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ٥/٢/١٩٧٥  
مضى كان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بوجود عرف يمنع أن يتقاضى ابن لواتد من والدته و شقيقته فإنه لا يجوز التحدى بهذا العرف لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٥  
إذ كان ما يثيره الطاعنون المشورون بشأن مدى حق المطعون عليها الأولى - الموصى لها ببيع العين المبيعة - وهل هو حق عيني أو شخصي، ومدى الإلتزام الذى تحملت به ذمة الموصى وتحميص شروط دعوى إبطال التصرفات، يعتبر سبباً جديداً لما لا يجوز إيداعه لأول مرة أمام محكمة النقض، فإن النعى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٠٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٥  
لا يقبل من الطاعنة ما أثارته لأول مرة فى النقض من أن البنك لم يحدد قيد رهنه فى المهاد لذلك سبب جديد لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٥  
إذا كانت الأوراق قد خلت بما يفيد أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بما أورثته من مطاعن على تقرير الخبر أو أنها قدمت إلى تلك المحكمة الخطاب - الذى تحجج به - فإن التمسك بتلك المطاعن والتمسك بالدلالة المستمدة من ذلك الخطاب يعتبر من الأسباب الجديدة التى لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤١ مكتب فني، ٢٦ صفحة رقم ١٤٧٧ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٥

إذ كان بين من الأوراق أن الطاعة لم تمسك أمام محكمة الموضوع بأن تقدم دعوى البطلان قد أوقف بالنسبة لولديها القاصرين في الفترة بين وفاة مورثهما حتى تعيينها وصية عليهما عملاً بما تقتضيه المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني من أن التقدم الذي تزيد مدته على خمس سنوات لا يسرى لى حق من لا تنوار فيه الأهلية إذا لم يكن له نائب يحلله قانوناً، وكان هذا الدفاع يقوم على أمور واقعية يصعب طرحها على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها هي تحديد الفترة التي تفصل بين وفاة المورث وتعيين الطاعة وصية على ولديها القاصرين، وما إذا كانت هذه الفترة قد انقضت دون تعيين نائب آخر عنهما، فإن هذا الدفاع يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ مكتب فني، ٢٦ صفحة رقم ١٦٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٠

التي بأن الملعون عليه قد ترك دعواه قبل الطعن أمام محكمة الموضوع يتضمن دلاءً يخالفه واقع لم يسبق للطعن التحدى به أمام محكمة الموضوع وهو بهذه المثابة سبب جديد لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ مكتب فني، ٢٦ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٩

مضى كانت الأوراق خلواً مما يفيد تمسك الطاعة أمام محكمة الموضوع بأنها كانت مكرمة على التوقيع على الإقرار، فإنه لا يجوز إبداء هذا القول ولأول مرة أمام محكمة النقض لما تضمنه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع للتحقق من قيام ذلك الإكراه.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٤ مكتب فني، ٢٦ صفحة رقم ١٥٤٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣

مضى كانت الأوراق خالية مما يفيد تمسك الطاعن بقيام صلة مانعة من الشهادة أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٥ مكتب فني، ٢٧ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٠

تعيين الطاعن - المدين - للدين الذي يريد الوفاء به عملاً بنص المادة ٣٤٤ من القانون المدني يقوم على واقع يصعب طرحه على محكمة الموضوع، لا كان ذلك فإن هذا الدفاع يكون سبباً جديداً لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٤٩٥ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٧٦  
التي من الشركة الطاعة بأن ترقية زملاء المطعون عليه - العامل - قد تمت في نطاق نسبة الاختيار  
المحددة بـ ٢٥٪ غير مقبول لأنه دفاع موضوعي جديد لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ٣/٣١/١٩٧٦  
إذا كان الطاعن - المؤجر - لم ينازع أمام محكمة الموضوع في تقدير الأجرة الحقيقية للمعين المؤجرة وفقاً  
لإيصالي السداد الصادرين من المالك الأصلي للطائر، فإنه يتمتع إثارة ذلك الجدل ولأول مرة أمام محكمة  
النقض.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٥٥٤ بتاريخ ١١/١٠/١٩٧٦  
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا بدأ لأحد خصوم الدعوى إعراض على شخص الغير أو على  
عمله فعليه أن يثبت هذا الإعراض عند مباشرة الغير عمله فإن فاته ذلك فعليه أن يبيده لدى محكمة  
الموضوع، فإن أخفق ذلك أيضاً فلا يجلبه الطعن بذلك أمام محكمة النقض باعتباره سبباً جديداً غير جدير  
بالإثبات إليه.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٥٨٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٦  
مضى كان الطاعنون لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بسقوط الدين المفاد به التادم وكان تحقيقه يتألفه  
واقع فإنه يكون سبباً جديداً لا قبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٤٥٤ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٧٦  
لما كان ما يثيره الطاعة - المدعى عليها في دعوى المستولية التصديرية - بشأن خطأ مجلس مدينة.... خطأ  
الغير - هو دفاع لم تتمسك به أمام محكمة الاستئناف فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة  
أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٦  
إذا كان الطاعنان لم يثيرا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع أن المعين المؤجرة تخضع لأحكام التشريعات  
الإستثنائية بانبجار الأمكن، ومهما تعلق هذا الدفاع بسبب قانوني إلا أن تحقيقه يقوم على إعتبارات يختلط  
فيها الواقع بالقانون، ومن ثم لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١  
الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالدين بالتقادم هو من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يتسكروا بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع، فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٠  
لا تجيز الفقرة الأولى من المادة ٢١ من قانون المرافعات التمسك بالبطالان إلا لمن شرع لمصلحته، وإذا كان الثابت من محضر جلسة التحقيق أمام محكمة أول درجة أن الطاعن الثاني لم يتسكك بعدم إعلانه بحكم الإحالة للتحقيق. وإنما أبداه غيره، فإن تحديه بذلك يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٢٦٢ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢  
معي كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يضيف إليها أسباباً أخرى وكان وجه الطعن منصّباً على أسباب الحكم الابتدائي، ولم يقدم الطاعن لهذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكمة الدرجة الثانية، ومن ثم فإنه يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٥٣٥ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٨  
إذا كان الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم دفاعاً يخالطه واقع، وكان لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع - فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٧  
القول - في دعوى المطعون عليه بالإرث بسبب البتة - بأن والدة المطعون عليه كانت زوجاً لآخر وانها ظلت في عصمته حتى وفاته أو أن ليد المطعون عليه بدلائل المواليد بأمر من النيابة العامة، هو دفاع يقوم على واقع لم يثبت سبق طرحه على محكمة الموضوع، فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٧٢١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٨  
إذا كان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن مهلة الشهرين المحددة لتحرير قائمة بالانقضاء لم تكن قد انقضت منذ تاريخ أبولولة المال إليه فلا يجوز له إثارة هذا الأمر ولأول مرة أمام محكمة النقض لما يخلطه من واقع كان يبين عرضه على قضاء الموضوع.

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن المحكمة لا تعمل على ما دفع به الطاعنان من أن زيادة الأجرة في عقد الإيجار المطعون عليه مردها إلى إصلاحات أو تحسينات أجريت في الشقة لعدم قيام الدليل على حصولها، ولأنها لو كانت روعيت عند تحديد الأجرة لما فأت المؤجر - الطاعن الأول - النص عليها عند تحرير العقد كمبرر للزيادة، واستدل أيضاً على عدم جدية هذا الإدعاء بعدم التناسب بين الزيادة وبين نوع الإصلاحات المدعى بإجرائها خاصة وأنها من أعمال الصيانة المقصود بها المحافظة على سلامة العين ويلزم بها المؤجر قانوناً، وكان الحكم قد أبرز أنه لم يقيم في الأوراق دليل تلمنن إليه المحكمة على أن الطاعنين - المؤجرين - كانوا يتقاضيان من المستأجر السابق أجرة تقل عن الأجرة القانونية على سبيل الجمالة، وكان ما أورده الحكم على النحو السابق يتضمن الرد الكافى على كل ما آتاه الطاعنان - المؤجران - من أوجه دفاع وما ساقاه من حجج وما استدلا به من قرائن الأحوال، فإن ما جاء بسبب النعى لا يمدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩

إذ كانت الأوراق قد غلت ما يفيد أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه قد تم الواضى بين الطرفين على أخذ المقار المبيع بالشفعة، فلا يجوز للطاعن إبداء هذا الدواع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتلطفه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

النمى - بأن المحكمة لم تتحقق من أقوال شاهد الطاعن بوجود صلة قرابة بينه وبين المطعون عليهما الأولين - يقوم على واقع، وإذ لم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢١٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦

لما كان ما يثيره الطاعن من أن العرف جرى على قيام الجهات الإدارية بمثل التسهيلات الواردة بسببى النعى عار من الدليل لعدم تقديمه دليلاً على قيام هذا العرف ولعدم إشارة الخبير إليه فى تقريره كما لم يرد فى مدونات الحكم المطعون فيه ما يدل على أن الطاعن سبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز عرضه لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى، ٢٨ صفحة رقم ١٣٢٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠

إذا لم يقدم الطاعن ما يفيد تمسكه أمام محكمة الموضوع بطلب توجيهه اليمين - للمدين الذى تمسك بالنقضاء الدين بالتقادم الصرلى - وخلت الأوراق مما يفيد ذلك فإن هذا الدفاع الجديد لا سبيل إلى التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى به غير مقبول.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى، ٢٩ صفحة رقم ١٧٦٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٧

إذا كان الطاعن الأول لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يدل على سبق تمسكه أمام محكمة الموضوع بأن الإقرار بمديونيته لمدى تنفيذه العقد قد صدر منه تحت تأثير تدليس من جانب الشركة المظنون ضدها الأولى، فلا تقبل منه إثارة هذا الدفاع الذى يتطالع والى أمام هذه المحكمة لأول مرة.

الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٤ مكتب قنى، ٢٩ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣١

إذا خللت الأوراق مما يفيد تمسك الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بوقوع غش من المظنون عليهما المذكورين أدى إلى عدم إعلانهما بورقة التكليف بالحضور فى الميعاد، فلا يقبل من الطاعنة التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى، ٢٩ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٥

إذا كان البين من حكم محكمة أول درجة أن الطاعن تنازل عن طلب بطلان عقد الإيجار الذى أبرمه وكيله واقتصر على طلب المأخر من الأجرة، فإن إثارة هذا الدفاع يصير سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى، ٢٩ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة مناط جواز إثارة الدفاع المتعلق بسبب قانونى متصل بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض أن تكون العناصر التى يمكن منها الإلزام به موجودة تحت نظر محكمة الموضوع. لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المظنون فيه أن لم يقدم محكمة الاستئناف الدليل على أنه صار إعلان حكم محكمة أول درجة إلى المظنون عليها وهو الإجراء الذى يقتضيه بفتح معاد الطعن بطريق الاستئناف، وكان الطاعن وإن أثار الدلع بسقوط الحق فى الاستئناف إلا أنه لا يدعى أن الصورة التفضيلية للحكم الابتدائى والتى تم إعلانها للمظنون عليها طرحت على محكمة الاستئناف وكانت تحت بصرها فإن الحكم المظنون فيه يكون قد إلتزم صحيح القانون بالنظر إلى الواقع المطروح عليه ويكون النعى عليه على سند لم يسبق عرضه على محكمة فإنه يعد سبباً جديداً لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧

إذ كان الطاعن لم يقدم ما يفيد أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم نهائية الحكم الجنائي القاضي بإدانته فإنه لا يجوز له أن يصعدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٩

إدعاء الطاعن بولادة مورث المطعون ضدهم السنة الأولى قبل إعلان صحيفة الاستئناف يعتبر دفاعاً مخالطه واقع لا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام هذه المحكمة ولو كان قد تحلف عن الشول أمام محكمة الاستئناف طالما كان تحلفه راجعاً إلى قصوره بعد أن ثبت صحة إعلانه.

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠

المنازعة الموضوعية في تقدير شن الأخطاء المشفوع فيها، وإذا لم يسبق للطاعن إبداء هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤

إذ كانت الهيئة الطاعنة لم تجادل أمام محكمة الدرجة الأولى أو المحكمة الاستئنافية في حجة العقود التي قدمها المطعون ضدها " مالكة المقار " للتدليل بها على أنها ههدت بإقامة البناء إلى مقاولين متعددين - وكان الدفاع الذى تصعدى به الهيئة في هذا الشأن يعد سبباً جديداً - لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤

الطعن بطريق النقض لا ينقل الدعوى إلى محكمة النقض بمآنها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه وي طرح عليها الخصومة بكامل عناصرها كما هو الشأن في الاستئناف وإنما يقتصر ما يطرح على هذه المحكمة على المواضع التي ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه وفي حدود الأسباب التي يوردها في صحيفة طعنه وفي نطاق ما يميز القانون إثارته أمام محكمة النقض من ذلك، مما يتأتى معه القول بعدم جواز التمسك أمامها بوجه من أوجه الدفاع لم يسبق إيدأؤه أمام محكمة الموضوع ما لم يكن متعلقاً بالنظام العام بشروطه، لما كان ذلك وكان ما أورده الطاعن في تقرير الإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض لا يعدو جديلاً موضوعياً في صحة دليل سبق تقديمه في الدعوى وغير متعلق بالنظام العام. فإنه يكون غير مقبول.



الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤

إذ كان البين من الإطلاع على الصورة الرسمية خاضر جلسات المحكمة الابتدائية أن المظنون عليه حضر عنه محام رقم عن رقم توكيله، وأن أياً من الطاعنين لم ينازع في صحة هذا الحضور حتى صدور الحكم فى الدعوى، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى أرشد الخاضع الحاضر عن أحد الخصوم عن رقم توكيله ولم ينازع خصمه فى ذلك أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثير هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٧

تجيز المادة ١٢٣ من قانون المرافعات لطرق الخصومة تقديم طلباتهم المعارضة إلى ما قبل إقفال باب المرافعة وبينت المواد التالية الأحوال التى يجوز تقديمها فيها، وناطت بالمحكمة الفصل فى كل نزاع يتعلق بقبولها وإذا كان تقديم المظنون عليه طلباً عارضاً بطرد الطاعن قبل قفل باب المرافعة أمام محكمة أول درجة وفصلها فيه ينطوى على قضاء بقبوله، فإن الطاعن إذ لم ينازع فى قبول هذا الطلب أمام محكمة أول درجة ولم يتمسك بذلك أمام محكمة الاستئناف فلا تجوز له إثارة هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤

لا يلزم العامل بالتوسيع - وفقاً للمادة ١٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إلا إذا أحل بالتزامه بالعمل لدى الشركة المدة التى تحددها بعد انتهاء تدريبه كما أن الاستناد إلى قاعدة الإنراء بلا سبب يتطلب إثبات ما عدا من منفعة على المظنون ضده بسبب تدريبه، وكلا الأمرين خروج على واقع الدعوى الذى كان معروضاً على محكمة الموضوع بواقع جديد فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩١٠ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٨

إذ كان الطاعنان الثانى والثالث لم يسبقهما التمسك بإعلان إعلاتهما بصحيفة الاستئناف أمام المحكمة الاستئنافية، أو يعرضا صحيفة الطعن بالنقض التى على الحكم المظنون فيه بالاطلاق لإبتائه على إجراء باطل، فلا يقبل منها إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض لدفعها باعتبار الاستئناف كان لم يكن.

الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٥

إنه وإن كانت الطاعنة قد تمسكت فى مذكرتها المقدمة إلى محكمة أول درجة جلسة ١٩٧٣/٥/٢٣ - والتى استبعدت لتقديمها بعد الإبعاد اتحد خلال فترة حجز الدعوى للحكم - بالدفاع الوارد بوجه النعى غير أنها لم تتمسك بهذا الدفاع بصحيفة الاستئناف ولم تقدم ما يدل على تمسكها به أمام محكمة

الإستئناف، ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هي قضت بتأييد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لأسبابه دون أن تضيف إليه أسباباً أخرى، وإذا كان ذلك، فإن ما تثيره بهذين السجين يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٠  
إذ خلت الأوراق مما يدل على سبق الطاعن أمام محكمة الموضوع بصورية عقد القسمة أو عقد البيع فإنه لا يقل منه التمسك بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٠  
إذ كان ما ينهه الطاعنون - المستأجرون - على الحكم المطعون فيه من إعتداد بهذا الإضاق رغم وروده ضمن الشروط المطبوعة بما لا يفيد قبولهم به، ينطوى على دفاع خلت أوراق الدعوى مما يدل على سبق تمسكهم به أمام محكمة الموضوع فلا يقلل منهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٠  
تنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى على أنه " لا تقبل الطلبات الجديدة في الإستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها، وفي فقرتها الثانية عن أنه " ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي الأجور والفوائد والمرتبات ونسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التصحيضات بعد تقديم هذه الطلبات ". ومؤدى هذا النص أنه بعد طلباً جديداً الطلب الذى يزيد أو يختلف عن الطلب السابق لإدائه أمام محكمة أول درجة في الموضوع أو الخصوم كان يجاوزه في مقداره ما لم تكن الزيادة مما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة سائلة الذكر، وإذا كان ذلك. وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم قد طلبوا الحكم بالتأمين الإضافى لأول مرة أمام محكمة الإستئناف - بعد تقديم الخبر تقريره - وهذا طلب جديد يختلف عن الطلبات الأصلية وهي المعاش والمعونة التي كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى، ولا يدخل هذا الطلب ضمن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات وبذلك يكون طلباً جديداً لا يجوز إدائه لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية وكان يصين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ٣/٤/١٩٨٠  
إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الإستئناف بأن أوراق الدعوى المطروحة عليها خلو من نسخة الحكم الابتدائي فإن ما يخبره من نعى بالاطلاق في هذا الصدد يكون قائماً على أمور واقعية لا يسبق عرضها على محكمة الموضوع فلا يقبل منه التحدى به أمام محكمة النقض، وإذا كان الأصل في الإجراءات أن

تكون قد روعيت وكان ما تضمنته الورقة المقدمة من الطاعن والتي تحمل إرادة قلم كتاب محكمة الاستئناف لاصرة عن إثبات أن مفردات الدعوى طرحت على المحكمة وفصلت فيها دون أن تكون مشتملة على نسخة رسمية من الحكم الابتدائي، لأن النسخة على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالأوراق، يكون غير مقبول لإلغائه إلى الدليل الذي يدحض ما أثبت به من إطلاع المحكمة على ذلك الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٩٢٣ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٠  
إذ كان ما تثيره الطاعة بشأن توافر مبدأ ثبوت بالكتابة إستناداً إلى قيام مورث المطعون عليهما الأول والثانية بتحرير صلب العقد يعتبر سبباً جديداً يناط به واقع لم يسبق للطاعة التحدى به أمام محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز إيداعه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٢٥٢ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٨  
النص في المادة ٣/٢٥٣ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة باستثناء الأسباب المبينة على النظام العام " وكان ما تمسكت به الطاعة في مذكرتها الشارحة من أن الضرر الذي لحق بالشحنة يرجع إلى سبب أجنبي لا تسأل عنه طبقاً لنص المادة ١٦٥ من القانون المدني يعتبر سبباً جديداً يناط به واقع لم يسبق للطاعة ذكره في صحيفة طعنها، فإنه لا يقبل منها التمسك به في مذكرتها.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١  
إذ كانت لواحد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام، وكان الطاعنون لم يسبق لهم التمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاحتجاج قبلهم بالصورة الفوتوغرافية للعقد - المقدمة من المطعون ضده الأول - ولم يطعنوا على هذا العقد أو صورته بأي معتن ولم يطلبوا من المحكمة تكليف المطعون ضده بتقديم أصل العقد، فإنه لا يقبل من الطاعنين المنازعة في العقد أو صورته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٣  
من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان وجه النسخة يقوم على واقع لم يسبق على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن لم يتمسك ببطلان إعلان جلسة .... أمام محكمة الاستئناف بخلاف بيانات الإعلان لإقامته خارج البلاد ومن ثم لا يجوز التحدى له لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٠١ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨١

من المقرر عدم التحدى أمام محكمة النقض لأول مرة بدفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه صراحة على محكمة الموضوع وإذا كان الطاعن قد أسس دعواه على أساس إلزام المؤجر بالإصلاحات إستناداً إلى البند الثالث عشر من عقد الإيجار على ما بين من صحيفة الدعوى ومذكرة دفاعه أمام محكمة الإستئناف واستطرد إلى أن القول بغير ذلك يؤدي إلى إثراء المستأنف بغير سبب وإلى حرمان المستأجر حائز العقار من إسروداد نفقات الصيانة بما مفاده أن ما أورده كان تأييداً لسنده في الدعوى إعمال الإلتزام العقدي ودون طلب إعمال قاعدتي الإثراء بلا سبب وإسروداد الحائز نفقات الإصلاح على نحو صريح جازم تلزم المحكمة التصدي لبحته بآناً حكم القانون فيهما، فلا على المحكمة إذ التصرت في بعضها أساس الدعوى وركزتها المظلة في إعمال القوة الملزمة للعقد ويكون النعى لأغفال الحكم للدفاع جوهرى على غير أساس.

الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ٤/٧/١٩٨١

مضى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع برجوع الموصية في الوصية التى سورها عقد النزاع بالوصية الرسمية اللاحقة، ومن ثم لا يقبل منه التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض، ولا بغير من هذا قول الطاعن بأن عناصر الرجوع كانت مطروحة على محكمة الموضوع ذلك أن تكييف التصرف وإن كان من مسائل القانون، إلا أنه يستلزم بداءة تححيص عناصره. وأركانها واستخلاص نية المتعاقدين فيه، مما يتصل بعناصر الدعوى التى يتعين طرحها تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى حتى يستنى لها تحقيقها وتقديرها.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٥٤ بتاريخ ٢١/٢/١٩٨١

إذا كان الثابت أن الطاعنة أسست دعوها على الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٩ والتي تعطي للمستأجر فى حالة هدم العقار طبقاً لحكام الباب الثانى من هذا القانون الحق فى شغل وحدة بالعقار المنشأ، وإلى قرار وزير الإسكان رقم ٤١٨ الصادر بقواعد وإجراءات إستعمال هذا الحق وكان إستنادها إلى الإقرار سالف الذكر على أنه يفيد علم المطعون عليهم الأربعة الأول برغبتها فى شغل وحدة بالعقار المنشأ بغنى عن إخطارهم بهذه الرغبة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول، ولم يتمسك به كمتصرف قانونى ولم تطلب إعمال أثره كأساس لدعوها، ومن ثم فما تثيره فى الطعن من وجوب إعمال أثر الإقرار المذكور كأساس للحكم بطلانها، يعد سبباً جديداً لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٤٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١  
إذ لم يطلب الطاعن أمام محكمة الموضوع تطبيق نظرية الظروف الطارئة التى نصت عليها المادة ٧/١٤٧ من القانون المدنى فلا يجوز له إيداء هذا الطلب لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٥١ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥  
النص فى المادة ٦٩ من قانون الإثبات على " الإذن لأحد الخصوم إثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق فى نفيها بهذا الطريق " يدل على أن لهذا الخصم رغم سكوت الحكم عن الإذن أن ينفى ما أذن خصمه وإثباته وأن يطلب إلى المحكمة سماع شهوده فى هذا الخصوص، ولما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد طلب الطاعن من محكمة الاستئناف سماع شهوده عن واقعة التاجر للأعرين خلاف. ... فلا يجوز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٨  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم يقدم الطاعن دليلاً على أنه مستدأ بعينه كان معروضاً على محكمة الاستئناف وأنه تمسك به وبدلالته أمامها فإنه لا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٤  
إذا كانت الأجرة التى غول المشرع المستأجر والوفاء بها حتى إقفال باب المرافعة فى نص المادة ١/٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سائلة الذكر، هى الأجرة المستحقة فى التكليف بالوفاء وفوائدها والمصاريف الرسمية بكافة أنواعها، وكان البين من تكليف بالوفاء أنه تضمن التنبيه على المطعون عليه بسداد مبلغ ٨٠٠ مليون و ٢٤٤ جنيه قيمة الأجرة المستحقة من يولييه سنة ١٩٧٠ حتى يولييه سنة ١٩٧٤ وما يستجد لحسب، ولم يرد به تكليفه بسداد قيمة الموائد المستحقة عليه، هذا إلى أن الأوراق إذ خلت مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بمقدار الموائد المستحقة على المطعون عليه لأن ما أثاره الطاعن يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧  
لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يضيف إليها، وكان وجه النعى منصباً على أسباب الحكم الأخرى، ولم يقدم الطاعن ما يدل على أنه عرض هذا الدلائل على محكمة الدرجة الثانية، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣  
لا محل للتحدى بأن التوكيل الصادر من المظنون عليه الأول إلى المورثة توكيل صوري لأن الطاعين لم يقدموا ما يدل على تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٨  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان سبب النعى ينطوى على دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض، وكان البين من ملونات الحكم المظنون فيه أن الطاعين لم يتمسكوا بأن ملكية المظنون ضده الأول للمعار المشفوع به ملكية مفرزة وليست شائعة كما لم يقدموا ما يدل على سبق تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، وإذا كان هذا النعى ينطوى على دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٢  
إذا كان من المقرر أن الدفاع الذى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع يعتبر من الأسباب الجديدة التى لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض، وكان يبين من أوراق الطعن أن الشركة الطاعنة لم تتمسك بدفاعها - بأن وثيقة التأمين لا تغطي سوى ما يخص براكين اثنين فقط - أمام محكمة الموضوع حتى تتحقق من أن مورثة المظنون عليها الأولى ليست من الركاب الذين يعطيهم التأمين الإجبارى. فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٥٧ بتاريخ ١٩٨١/٦/٩  
إذا كانت الطاعنة - البالغة - لم تقدم ما يفيد تمسكها بما جاء بالنعى من عدم الوفاء إطلاقاً بالتمن الوارد بالمعد، وهو دفاع يخالطه واقع فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٦١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٩  
إذا كانت الطاعنة لم تتمسك بدفاعها - كون الخير الذى أخذت بتقريره محكمة الموضوع لم ينتقل إلى عمار النزاع لمأبنته على الطبيعة - مما يعتبر معه سبباً جديداً لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٤٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨١**

مضى كانت الأوراق خلواً مما يفيد أن الطاعن سبق له التمسك أمام محكمة الموضوع بأن مورث المظعون عليها كان محمياً تحت التمرين مما لا يستحق معه أنساباً طبقاً لقانون الحمامة، فإن وجه العى يكون دلاءً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٤٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨١**

نعم الطاعن على الحكم المظعون فيه مخالفة القانون - بمقولة أنه تمسك أمام مجلس نقابة المحامين بشأن مورث المظعون عليها الأولى لم يوقع على الطلب المقدم منه مجلس النقابة لتقدير أنسابه مما يرتب بطلانه، وإن تطوع أحد المحامين بالحلقة بالتوقيع على أصل الطلب أثناء نظره لا يصححه - غير مقبول، ذلك أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بهذا البطلان ولا يبين ذلك من الحكم المظعون فيه الذى أورد أسباب الطعن فى قرار مجلس النقابة التى تتعلق بحق مورث المظعون عليها الأولى فى الحصول على الأعباء وتقديرها والحكم بالزام الطاعن بها بل وتثبيت الحجز التحفظى الموقع ولقاء لها - إذ كان ذلك وكان من المقرر أن ما يوجب على رفع الاستئناف هو نقل موضوع النزاع فى حدود طلبات المستأنف فلا يطرح على المحكمة الاستئنافية إلا ما رفع عنه الاستئناف فقط باعتبار أن ما لم يرفع عنه الاستئناف قد إرضاه الخصوم، فإنه لا يقبل من الطاعن العودة إلى التحدى بهذا البطلان من جديد - أباً كان وجه الرأى فيه - أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٣٨ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨١**

نعم الطاعنين - بأن الحبر أغفل إقضاء الرهن ببيع العين المرهونة لورثتهم يبعاً صحيحاً، وعدم تجديد عقود الرهن فى الميعاد، ولم يبين من تسلم تعويض نزع الملكية الأول حتى يظهر ما إذا كان من حق الورثة المدينين الراهنين استلام مقابل التعويض أم لا - غير مقبول ذلك أن الطاعنين لم يقدموا ما يفيد أنهم تمسكوا بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، ومن ثم فإنه يعتبر سبباً جديداً، لا يجوز لهم التحدى به أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٩٤ بتاريخ ٨/١١/١٩٨١**

إذا كان الطاعن لم يسلك السبل الذى حدده القانون للإدعاء بالتزوير على الإقرار آف البيان والمقدم إلى محكمة الاستئناف إذ لم يثر ذلك الدفاع أمامها - فإن إيداعه أمام محكمة النقض يكون سبباً جديداً مما لا يجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٢

لئن كانت المدة المنصوص عليها في المادة ٩٤٠ من القانون المدني لا تبدأ إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه البالغ أو المشري للشفيع ما لم يكن عقد البيع قد سجل، إلا أنه لا يقبل من الطاعنين - المشري - التمسك بالإنذار المقدم ضمن حافظة مستنداتهم هذه المحكمة لعدم ثبوت تقديمه إلى محكمة الموضوع، لأن التمسك بالدلالة المستمدة منه تعتبر من الأسباب الجديدة التي لا يجوز التحدي بها لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١٤١٤ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٠

ما تثيره الطاعة ولئن تعلق بسبب قانوني إلا أن تحقيقه يقوم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون إذ يستلزم الأمر تحقيق ما إذا كان هناك وريثة آخرون للموتفة من عدمه، وتحقيق سنهائها وقت الوفاة، وإذا لم يسبق للطاعة إثارة هذا الدافع أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يجوز لها التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١٦٦٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢

إثارة الطاعن أنه لم يختصم بصفته رئيساً مجلس إدارة المؤسسة الصحفية الذي يعد مسؤولاً وحده عن الإنزاعات المالية الموثقة على مسؤولية رئيس التحرير أو أي محرر في الجريدة التي تصدرها - هو سبب جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع مما لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١٣٨٢ بتاريخ ١٩٨١/٥/٥

إذ كانت الطاعة لم تملك أمام محكمة الاستئناف بطلان تقرير الحبر لعدم إخطارها بإيداعه، ومن ثم لا يقبل منها أن تبدي هذا الدافع لأول مرة أمام محكمة النقض لكونه سبباً جديداً لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٣

إذ خلعت أوراق الطعن مما يفيد أن الطاعن تملك أمام محكمة الموضوع بإنعدام مصلحة المظنون عليهما الثاني والثالث في رفع الدعوى، كما لم يقدم ما يدل على تمسكه أمامها بهذا الدافع فإنه يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة الموضوع.



الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٢

لما كان سبب النعي وارداً على قضاء محكمة الدرجة الأولى، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه جاء عالياً من هذا الدفاع، وهو دفاع يخالطه واقع لما يستلزم من مقارنة ما تناوله قضاء محكمة الدرجة الأولى لطبقات المدعي الاتهامية أمامها لبيان ما بينها من تطابق واختلاف، ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكمة الدرجة الثانية، فإنه يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٤

إذا كانت الأوراق خلواً مما يفيد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يجوز له إيداعه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتضمنه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٣

إذا كانت مدونات الحكم المطعون فيه جاءت خلواً من الإشارة إلى تمسك الطاعن بالحكم الصادر لي الدعوى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٧٣ مسجل القاهرة وأنه وإن كان الطاعن قد أرفق صورة هذا الحكم ضمن مستندات هذا الطعن إلا أن هذه الصورة لا تحمل ما يفيد أنها كانت تحت نظر محكمة الاستئناف فلا يصح الاستناد إليه أمام محكمة النقض إذ لا يقبل التحدى أمام محكمة النقض بمسند لم يثبت أنه سبق عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٢/١/٩

إذا خلت الأوراق مما يدل على سبق قيام الطاعن بإبداء الدفع بطلان القرار سند الدين بمقولة صدره بعد وفاة المدين أو التمسك به أمام محكمة الموضوع، وهو دفاع قانوني يخالطه واقع لما لا يجوز إيداعه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١١٧٨ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠

النعي غير مقبول لأنه دفاع لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع، وبذلك يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن بطلان أعمال الخير هو بطلان نسبي تحكم به المحكمة بناء على طلب من له مصلحة فيه من الخصوم، إذ أنه ليس متعلقاً بالنظام العام فإذا بدأ أحد الخصوم ثمة

إعراض على شخص الخير أو على عمله بتعين إيداعه عند مباشرة الخير عمله فإن فاتته ذلك فعليه أن يديه لدى محكمة الموضوع فإن أغفل ذلك فلا يجديه الطعن به أمام محكمة النقض باعتباره سبباً جديداً.

الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٤١ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠

لما كان الطاعن لم يقدم ما يثبت سبق منازعته في تقدير قيمة طلب لسخ عقد إيجار المخير موضوع النزاع وتحسكه بعدم إختصاص المحكمة قيماً بنظره، وكان ما يثيره الطاعن بشأن الإختصاص في هذا الصدد على الرغم من تعلقه بالنظام العام عملاً بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات، مختلط بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو تحقيق مدة عقد الإيجار السارية مداها وبالتالي تقدير المقابل التقدي عنها فلا يجوز من ثم إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢

تقديم الطاعنين مستندات إلى هذه المحكمة للتدليل على خطأ الحكم المطعون فيه خالية مما يفيد أنها هي بذاتها كانت مطروحة على محكمة الموضوع يجعلها غير مقبولة.

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٩

إذ خلت الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعن بدفاعه أمام محكمة الموضوع فإن ما تضمنه وجه النعي يكون سبباً جديداً لا يجوز إيداعه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٧

إذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بدفاع غير متعلق بالنظام العام يقوم على واقع. وكان ما أثاره الطاعنون من تجزئة المبيع على المشترين - إذ تضمن البيع المشفوع فيه حصتين إلى شخصين مستقلين - واقعاً غير متعلق بالنظام العام لم يسبق لهم التمسك به أمام محكمة الموضوع فإن النعي يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٦٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع أو كان قد سبق طرحه أمام محكمة أول درجة ثم تنازل عنه صاحبه صراحة أو ضمناً أمام محكمة الدرجة الثانية.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المبلغ المحكوم به هو تعويض للمطعون ضده عن غصب هيئة الأوقاف لأطيان النزاع في المدة المطالب برميها مما تكون به المنازعة في

تغيير صفة وضع اليد التي لم يسبق إثارتها أمام محكمة الاستئناف ميباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٩٣٦ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧  
المقرر أنه لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق إيداعه أمام محكمة الموضوع، وإذا خلت أوراق الطعن بما يفيد سبق تمسك الطاعن بما ورد بسبب النعي لدى محكمة الموضوع فإن نفيه بذلك يضحى غير مقبول.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٩٠٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦  
إذ ينطوي نعي الطاعنة على دفاع جديد لم تقدم ما يدل على أنها أثارته أمام محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز لها التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة، فإنه يكون نعيها غير مقبول.

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٧  
ما يحتره الطاعن بشأن تزوير التوكيل الذي حضر به محامي الطعون عندها الثانية بجلسة ١٩٧٥/٥/٢٤ فإنه - فضلاً عن إفقاده للدليل - دفاع يتناطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٩  
النعي غير مقبول ذلك أنه دفاع يقوم على واقع لم يثبت أن البنك الطاعن تمسك به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذي يتناطه واقع لا يجوز إيداعه أمام محكمة النقض ما لم يكن قد سبق طرحه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٤١٧ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٧  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير المبرر وقبوله في تأخر المستاجر في سداد الأجرة أو إمتناعه عن سدادها من مسائل الواقع التي تستلزم بها محكمة الموضوع، ولما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بوجود المبرر المذكور لتأخره في سداد الأجرة، فإنه لا يجوز له إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦  
قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بألا يتخلطه عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣  
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الدفوع الذي يتخلطه واقع لا يجوز واقع لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة الموضوع - لما كان ذلك وكان الطاعن لم يسبق أن تمسك بدفاعه الوارد بسبب النعسي أمام محكمة الموضوع فإنه يعد سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٦  
إذ خلت الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بمخالفة المضمون ضدها لعقد الإيجار أحكام القانون بتأجير عين النزاع من الباطن وهو دفاع قانوني يتخلطه واقع، فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦  
لما كان التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الإلمام بهذا السبب.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٥  
تمسك الطاعن بمزاويله ذات النشاط بعد شرايته عين النزاع بالحدك، وأنه ظل يمارسه لفترة من الزمن قبل تبنيه هذا النشاط، هو دفاع يتخلطه واقع، وقد خلت الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن به أمام محكمة الموضوع. فلا يجوز له إثارة لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٨  
إذ كانت أوراق الطعن قد خلت مما يدل على سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقصور تقرير الخبير المتدب عن إمتطاش نشاطه ومجمل ربحه وإغفال كثرة مصروفاته، فلا يجوز له أن يبدى هذا الدفوع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠  
إذ كان النعي يتضمن دفاعاً جديداً يتخلطه واقع لم يسبق تمسك الطاعن به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز له إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩

ما أثرة الطاعن عن عدم صدور عقد وكالة منه للمحامى الذى حضر عنه أمام محكمة أول درجة بعد سبباً جديداً محمولاً على واقع لم يسبق له أن تمسك به أمام محكمة الاستئناف ولا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الجديد الذى يخالطه واقع والذى لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

إذا كان النعى يقوم على عنصر واقعى يقتضى تحقيق مدى صحته فيعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة ويكون النعى به على الحكم غير مقبول.

الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥١ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الذى يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٣

النعى بسبب جديد يخالطه واقع لم يسبق للطاعنين التحدى به أمام محكمة الموضوع لا يجوز لها إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠

إذ لم يسبق للطاعن أن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مدينة الإسكندرية تعتبر من المصالح التى يجوز فيها التأجير بغير موافقة المؤجر - وهو دفاع يخالطه واقع مما لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٣

إذ كانت الأوراق قد خلعت مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بسقوط حق المطعون ضدهما فى التمسك بطلان الحكم الابتدائى لإبنتائه على إجراء باطل هو تخلف إعلانهما بإعادة الدعوى للمرافعة لإبدائه بعد التحدث فى الموضوع ومن ثم فإن النعى فى هذا الخصوص يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥

(١) نص الفقرة ١ من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - المقابلة لذات الفقرة من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ - والتي حلت محلها الفقرة ب من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخر فى الوفاء بالأجرة، فإذا حلت منه الدعوى أو وقع باطلاً تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ويشترط أن يبين فى التكليف بالوفاء بالأجرة المتأخرة التى يطالب بها المؤجر حتى يتبين المستأجر حقيقة المطلوب منه بمجرد وصول التكليف إليه، ويتعين ألا تتجاوز الأجرة المطلوبة ما هو مستحق فعلاً فى ذمة المستأجر إلا إذا كان إدعاء المؤجر فى التكليف بأجرة متنازع عليها يستند إلى أساس من الواقع أو القانون

(٢) نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يدل - وطبقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الإصلاحات والتحسينات التى يدخلها المؤجر فى العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف ما يقابل إنضاع المستأجر بها إلى الأجرة التى تحدد على الأسس التى قررها القانون، وقد ينطق على ذلك بين المؤجر والمستأجر فى عقد الإيجار ذاته أو فى إتفاق لاحق. ويعبر فى حكم التحسينات كل ميزة جديدة يوليها المؤجر للمستأجر كما لو كان محروماً من حق التأجير من الباطن لم يرخص له المؤجر بذلك، فإن هذه الميزة تقوم وتضاف قيمتها إلى الأجرة المحددة فى شهر أبريل سنة ١٩٤١. وتتكون من مجموعهما أجرة الأساس على أن يُلغى هذا التضمين لرقابة المحكمة.

(٣) إذ تحددت أجرة الأساس وجب تعيين الحد الأقصى لأجور الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ زيادة الأجرة بنسب متويزة تختلف باختلاف وجوه إستعمال الأماكن والطريقة التى تستغل بها وقد جعلها القانون بنسبة ٣٠٪ لأصحاب المهن غير التجارية ما لم تكن الأماكن مؤجرة بقصد إستغلالها مفروشة أو أجرت مفروشة فإنه يحضى فى هاتين الحالتين بزيادة الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل إلى ٧٠٪ ولا يجوز الجمع بين هذه الزيادة وزيادة الـ ٣٠٪ آتفة الذكر.

(٤) المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تحديد أجرة الأماكن طبقاً للقوانين المحددة للإيجارات من مسائل النظام العام التى لا يجوز الإتفاق على ما يخالفها، وأن الإتفاق على تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونى يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لا يعتد به ويؤخذ بالأجرة القانونية، ويسعى أن يكون الإتفاق على هذه الزيادة قد ورد فى عقد الإيجار أو أثناء سريانه وإنضاع المستأجر بالعين المؤجرة.

(٥) إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لبطلان التكليف بالوفاء على دعامة أساسية هى جمع الطاعن فى مطالبته بالأجرة بين الزيادة المقررة على أصحاب المهن غير التجارية من

المستأجرين بنسبة ٣٠٪ وتلك القابلة لتأجير العين مفروضة. الأمر الذي حظره المشرع وذلك سواء كان هذا التأجير كلياً أو جزئياً، فإن مجادلة الحكم فيما قرره من أن الجبر المستند في الدعوى لم يحسم في تقريره مسألة ورود الإجابة على العين محل النزاع أو على جزء منها تكون - أياً ما كان وجه الرأي فيها - غير منتجة إذ كان الثابت بالأوراق أن محامي المطعون ضده الأول قد قرر أمام محكمة الاستئناف بحضوره عنه بتوكيل خاص، ولم يتنازع الطاعن في ذلك أمام المحكمة فإن إثارة هذه المنازعة أمام محكمة النقض يعتبر سبباً جديداً غير مقبول.

#### الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٤

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقيم قضاء بالزام الطاعنين بضمان منع تعرضهما للمطعون ضدهما في الانتفاع بالعين المؤجرة على ما أقر به أمام محكمة أول درجة من أنهما تملك العين المؤجرة بالشراء من مالكيها السابقين فإن ما يقولان به من إقصاء الملكية على أوصهما، وصولاً إلى نفى صلتها في الدعوى إنما هو دفاع جديد مما لا يجوز إثارة لأول مرة أمام هذه المحكمة.

#### الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٤

إذ غلت الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع باستناد إقامتها بالشفقة محل النزاع إلى المشاركة السكنية للمطعون ضده الثاني موافقة المطعون ضده الأول الضمنية على هذه الإقامة مما لا يجوز لها معه التحدي بهذا الدافع لأول مرة أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٩

إذا كان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع إجراء المقاصة القضائية بين المصروفات التي يرى استحقاقه لها والأجرة التي تأخر في الوفاء بها ولم يتمسك بالمقاصة القانونية أو بالحق في حبس العين المؤجرة فإن هذا الدافع يكون سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يناظره من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

#### الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٠

الإدعاء بأن المطعون ضدهن المسفيدات من إمتداد عقد الإيجار من أماكن أخرى للإقامة فيها مجدية الإسكندرية هو ادعاء قائم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٨

الطلان الموب على عدم إخطار تباة الأحوال الشخصية بالقضايا الخاصة بالقصر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتعلق بالنظام العام وهو بطلان نسي مقرر لمصلحة القصر يتعين التمسك به أمام محكمة الموضوع فإذا فاتتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكانت الطاعة الأولى بصفتها وصية على إبتها القاصرين لم تملك بهذا الطلان أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لها إداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥

إذا كانت الأوراق قد عمت ما يدل على فسك الطاعتين فى الإستئناف مما ورد بوجه النعى من دفاع فإنه لا يجوز لهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٦

لما كان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع وكانت الطاعة لم تملك بهذا الدفاع أمام هيئة التحكيم فإنه لا يجوز إداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٣

النمى - بإنتافات الحكم المطعون فيه عما تمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع من أن تقاسم المظعون عليهم عن تجديد المنقولات والأدوات المزود بها العين محل النزاع وقيامه بذلك ينطوى على موافقتهم الضمنية على تعديل العلاقة الإجبارية التى تربطه بهم وانصراف هذه العلاقة إلى تأجير العين خالية - غير مقبول إذ ينطوى على دفاع جديد يخالف الواقع فى الدعوى لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ومن ثم لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣

إن ما يثيره الطاعن من أن المظعون ضدهما الأولين قد ارتكبا خطأ وإخفاء واقعة وفاة مورثتهما عنه بسوء نية، وهو دفاع يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع مما لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.



**الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨**

إذ كان ما يتنازع الطاعنون على الحكم بأنه قضى على ما لم يطرح عليه من مستندات أو لم يقدم المظنون ضدهم سند ملكيته الطاعنين لأرض النزاع وسند ملكية الجمعية لها غير مقبول، إذ لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع باعتباره سبباً جديداً يخالفه والى لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٨**

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن حصول مرض الموت متوالفة فيه شروط وألما تستخلصه محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائفاً وإذا كان الحكم المظنون فيه قد أُلهم قضاءه بأن المتوفى مات في مرض الموت على سند من أن دورة الأمراض أصابته منذ عام..... واستمرت حتى وفاته في..... بالمستشفى واشتدت عليه بعد خروجه من مستشفى لندن في..... بحيث أصجرته عن القيام بمصالحه وقضاء حاجاته خارج المنزل، ونقله إلى مستشفى..... حيث وافاه الأجل، وإن الطلاق المزمع..... الواقع منه للمظنون ضدها الأولى بطلقة مكملة للثلاث قد بانت منه بهذه الطلقة وهو في مرض الموت، وكان ذلك بغير رضاها وهو من الحكم إستخلاص سائغ أصله الغابت في الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها، وأن الجدل حول تعيب هذا الإستخلاص لا يعدل أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٥**

عدم تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بأن الصبارة التى استعملت بها الوصية لا تفيد الإيصاء وأن المظنون ضدها لا تتميز زوجة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، غير مقبول هذا أن الطاعنين لم يعمسكا بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز لها إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١١**

دفاع الطاعنة القائم على حقها في عدم تنفيذ إلتزامها بالتسليم وحسب العين المبيعة حتى ينفذ المظنون عليه إلتزامه بسداد كامل الثمن - يخالفه واقع وخلت الأوراق بما يدل على سبق تمسكها به أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٢٧٥٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦**

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان وجه النعى قد يضمن دفاعاً جديداً لم يثبت إيدأؤه أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٩٠

تقدير كفاية قرائن الصورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يقع على عاتق من يدعيه وتستقل به محكمة الموضوع، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض صورية عقد الإيجار على ما أورده. من خلو الأوراق من دليل يساند قوهم المرسل في هذا الشأن وهو ما يكفى لحصل هذا القضاء فإن النعي لا يعد وأن يكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١/٢٤/١٩٩٠

إذا كان ما يثيره الطاعن بشأن الاختصاص - مخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد الاختصاص القيمي - على الرغم من تعلقه بالنظام العام عملاً بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات مخلط بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو تحقيق مدة عقد الإيجار السارية ومداهما وبالتالي تقديراً لمقابل النقدي عنها فإنه يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٠

إذا كان ما إثاره الطاعنون أمام - محكمة النقض - لأول مرة من أن الحكم بإسعمرار إليهم في مساكن الشركة المطعون ضدها إلى حين تدبير مساكن مناسبة لهم يعتبر من قبيل الأجل الذي يمنحه القاضي لتنفيذ الالتزام طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ من القانون المدني ذلك أن هذا الدفاع الجديد - بالذات سداذه قانوناً - يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من مدى توافر شروط تطبيق هذا النص - التي تتطلب التحقق من تأثر حالة المدين بالتنفيذ وعدم إلحاق ضرر جسيم بالدائن من إرجائه. ومن ثم فلا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٩٠

المقرر أن وجوب التمسك بطلب ضم مدة وضع يد السلف إلى مدة وضع يد الخلف أمام محكمة الموضوع لقيامه على أمور تتعلق بالواقع، وإذا خلت الأوراق من التمسك به أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٩٠

خلو الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعن بدفاعه أمام محكمة الموضوع فإن ما تضمنه وجه النعي يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٠

إذا كان بين من الأوراق أن الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بمقهم فى ضم مدة حيازة البالعة لمورثتهم للعين محل النزاع إلى مدة حيازتهم ومورثتهم لها، وكان هذا الدفاع يقوم على أمور واقعية يصعب طرحها على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها وهى بحث مدى جواز ضم حيازة السلف إلى مورثتهم - الخلف - وثبوت وضع يد السلف ومدته، فإن هذا الدفاع يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٤/٢/١٩٩١

إذا كان لا يبنى الطاعنين ما ألغا إليه فى سبب الطعن من أن بيت المال مجرد أمين على الوكالات الشاغرة منوط به حفظها إلى أن يظهر للمعولى وارث أو تنقضى المدة المقررة لسقوط الحق فى دعوى الإرث ذلك أن الأوراق خللت بما يليد سبق تمسكها بهذا الدفاع الذى يناطه واقع أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٢٢ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٣٢

لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بأسباب لم تكن أهديت محكمة الموضوع، ما لم تكن متعلقة بالنظام العام.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢ مجموعة صر ١٦٠ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩/١/١٩٣٣

إذا طعن فى حكم لإبتائه على تقرير غير منى على إجراءات باطلة ولم يظهر من بيانات هذا الحكم أن الطاعن كان قد دفع بطلان أعمال الخبير فى الوقت المناسب أمام محكمة الموضوع، فمحل هذا الطعن لا يلتفت إليه للقيامه على سبب جديد لا يصح عرضه ابتداء على محكمة النقض.

الطعن رقم ٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٦١ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ٢/٣/١٩٣٣

من طلب إبطال عقد بيع بدعى أنه هبة محررة بعقد عرفى لا يجوز له - بعد أن سلم له خصمه بالبطلان متمسكاً بوضع اليد المدة الطويلة وناقشه هو فى ذلك - أن يبنى طعنه أمام محكمة النقض على ضرورة هذا العقد : (أولاً) لأن الصورية دفع جليلد مغاير كل المغايرة لطلب البطلان بسبب شكل العقد، فلا سبيل لطرحه لأول مرة أمام محكمة النقض، (و ثانياً) لأن هذا الدفع حتى لو لم يكن جديداً فإنه لا فائدة فيه ما دام الحكم منبأ على كون المطعون ضده كسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٣٥

إذا كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بعنصر حصوله على دليل كتابي بسبب قرابة يدعيها فلا يقبل منه الطعن في حكمها بأنه أخطأ إذ لم يعتبر هذه القرابة مانعة من الحصول على الدليل الكتابي.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ٣١/١/١٩٣٥

لا يجوز التمسك لدى محكمة النقض بأسباب لم تكن أبدت بحكمة الموضوع ما لم تكن متعلقة بالنظام العام بشروطه. وإذا لم يرفض الطعن إذا لم يكن بالحكم المطعون فيه ما يدل على أن الطاعن قد إعرض على طلب إبداء خصمه لأول مرة لدى محكمة الدرجة الثانية، ولم يقدم الطاعن بحكمة النقض مذكرة أو محضر جلسة يدل أيهما على أنه كان قد إعرض أمام محكمة الاستئناف على الطلب الجديد، وأن هذه المحكمة - مع إضطلاعها بهذا الإعراض - قد أغفلت ذكره والرد عليه.

الطعن رقم ١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٣٥

التمسك باكتساب الملك بالمدة الطويلة أو القصيرة لأول مرة أمام محكمة النقض هو من الأسباب الجديدة التي لا تقبلها هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ٢/٥/١٩٣٥

إذا ادعى الطاعن أن علة تأخره في دلع باقي الثمن هي وجود عجز في الأتيان المبعة وأن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاعه هذا، ثم تبين أن هذا الحكم لم يثبت به مثل هذا الإدعاء، ولم يقدم الطاعن من جانبه بحكمة النقض أي دليل على حصول إدعائه بذلك لدى محكمة الاستئناف، فإدعائه هذا يكون من الأسباب الجديدة التي لا تقبل.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٤/١١/١٩٣٥

إذا لم يقدم الطاعن بحكمة النقض ما يدل على أنه تحدى لدى محكمة الاستئناف بالدفع الذي ينسب إليه طعنه، إعتبر وجه الطعن من الأسباب الجديدة التي لا يجوز عرضها بحكمة النقض.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ٢١/٥/١٩٣٦

لكي يمكن التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام يجب أن يثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تمكن بها من تلقاء نفسها من الإلام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجه. فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تعوزها فلا سبيل لا إلى الدفع بهذا السبب ولا لإثارته من محكمة النقض نفسها.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٣٩/١/١٢  
إذا كان قد دفع أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول دعوى التزوير لسبق الفصل فيها من المحكمة الجنائية فقصت برفض هذا الدفع، وقبلت دعوى التزوير ورفضتها موضوعاً، فاستأنف مدعى التزوير هذا الحكم ولم يستأنفه مقدم الدفع بل طلب إلى المحكمة الإستئنافية تأييد الحكم المستأنف، وضمن مذكرته الخصامية المقدمة لها أنه يعتبر هذا الدفع قائماً، ثم حكمت هذه المحكمة بإلغاء الحكم ورد وبطلان العقد المدعى بتزويره، فطلعه بالنقض في هذا الحكم لهذا السبب ليس فيه تمسك بسبب جديد.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٤٠/٢/٢٩  
إذا كانت محكمة الإستئناف قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي وفي ذات الوقت نصت في أسباب حكمها على وجوب إستبعاد مبلغ من المبالغ المحكوم بها ابتدائياً فلا يجوز التحدى بذلك أمام محكمة النقض إذ هو من أسباب الإلتماس.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٣٠  
إذا كان سبب الطعن قائماً على إعتبارات غلطت فيها الواقع بالقانون لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

#### **\* الموضوع الفرعي : أسباب للطعن - السبب المجهول :**

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٧٠/١/٨  
إذا كانت الطاعة لم تبين في تقرير الطعن أوجه الدفاع التي تقول بأن الحكم أغفل الرد عليها فإن النعى في هذا السبب يكون مجهولاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٢  
إذا كان الطاعن لم يبين بوجهي الطعن ماهية الإعراضات التي قدمها على تقرير الخير، وماهية المستندات التي تمسك بها وأغفل الحكم الرد على كل منها، ولا يكفى في ذلك القول بأن الحكم لم يرد على الإعراضات على تقرير الخير والمستندات التي قدمها الطاعن دون بيان لها بتقرير الطعن، مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتبريراً بوجوهه منذ ابتداء الخصومة لأن النعى بهذين الوجهين يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧١

مضى كان الطاعنون قد إكتفوا فى تقرير الطعن ببيان أن الخطأ فى فهم الواقعة -المشار إليها فيه - كان له أثره فى تقدير الحكم للدعوى، وهى عبارة عملة لا تحدد أثر التقدير الخطأ فى قضاء الحكم، ووجه العيب فى تقديره، فإن النعى يكون غير مقبول للقصوره عن البيان التفصيلى الواجب قانوناً.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧١

إذا كانت الوزارة الطاعة - فى تعينها بأن الحكم أهدر دماغها بحجة أنها لم تقدم الأدلة له فى حين أنها قدمت مستداتها - لم تحدد المستندات والوقائع المراد الإستدلال بها وإنما سألت تعينها بشكل عام دون بيان مفردات تلك المستندات، ودلالة كل منها، وأثر ما نسبته للحكم من القصور فى قضائه، فإن النعى يكون مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧١

إذا كان الطاعن لم يبين أوجه الدفوع التى أغفل الحكم مناقشتها فإن النعى فى هذا الخصوص يعد مجهلاً.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٠/٦/١٩٧١

مضى كان الطاعنون لم يبينوا أوجه الدفوع التى يقولون إن الحكم المطعون فيه قصر فى الرد عليها وإكتفوا بالإحالة فى ذلك إلى ما جاء بالمذكرة المقدمة منهم فى الملف الإستئنافى، دون بيان مضمونها للوقوف على صحة ما يتحدون به فإن النعى يكون مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٧/٣/١٩٧٢

مضى كان الطاعنون لم يوردوا فى سبب النعى بيان المطاعن التى وجهوها إلى تقارير الخبراء ووجه قصور الحكم فى الرد عليها، وإكتفوا بتقديم صورة من صحيفة إستئنافهم للحكم الابتدائى، وصورة من مذكراتهم أمام محكمة الإستئناف تاركين شكامة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه لنصف على وجه القصور الذى يشوب الحكم فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول، ذلك أن المستندات إنما تقدم هذه المحكمة - وعلى ما جرى به قضاؤها - لتكون دليلاً على أسباب الطعن بعد بيانها بياناً صريحاً فى التقرير.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٢

مضى كانت الطاعتان لم تبينا فى تقرير الطعن أوجه الدفوع التى تقولان أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها، فإن النعى بهذا الشق يكون مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٢

أوجب القانون بيان سبب الطعن بالنقض فى تقريره تعريضاً به وتحديداً له لإمكان التعرف على المقصود منه وإدراك العيب الذى شاب الحكم وإذ كان الطاعنان لم يبيئا وجوه الدفعا التى أغفل الحكم المظنون فيه الرد عليها فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون غير مقبول لوروده مجهلاً.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٩٠ بتاريخ ٥/١١/١٩٧٤

مضى كان الطاعن لم يبين مواطن القصور التى يتعلها على الحكم ولا الأوراق التى يدعى أن الحكم مخالف للثابت فيها ولا مواضع الخطأ فى الحكم فإن النعى بهذا السبب يكون مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٢٨ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٦

إذ كان القانون قد أوجب بيان سبب الطعن بالنقض فى صحيفته تعريضاً به وتحديداً له لإمكان التعرف على المقصود منه وإدراك العيب الذى شاب الحكم، وكان الطاعنان لم يكشفيا فى صحيفة الطعن عن وجوه الدفعا الجديدة التى أثارها فى صحيفة الإستئناف وأغفل الحكم المظنون فيه الرد عليها فإن الطعن فى هذا الشق لا يقبل لوروده مجهلاً.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٠٩ بتاريخ ٣/١١/١٩٧٦

علو تقرير الطعن من المواطن التى تتعاهها الطاعة على التأويلات التى لجأت إليها عكسة الموضوع توصلاً لنفى النسب المدعى أو أوجه الإحتيال التى يمكن الركون إليها فى إثباته وغفل الحكم المظنون فيه، فإن النعى يكون مجهلاً وبالتالى غير مقبول.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن صحيفة الطعن بالنقض يجب أن تشمل على الأسباب التى بنى عليها مبيئة بياناً دقيقاً واضحاً ينفى عنها الغموض والجهالة، كما يجب بيان أسباب الطعن بالتفصيل مع تحديد العيب المنسوب إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى فضائه، وإلا كان النعى مجهلاً غير مقبول، لما كان ذلك وكان سبب النعى هو بطلان إجراءات الحكم المظنون فيه دون بيان تلك الإجراءات التى شابها البطلان وأثرها الذى يرتب ذلك البطلان فإن النعى يكون مجهلاً غير مقبول.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ٢٦/١/١٩٨١

إذ كانت الطاعة قد اكتفت بالقول بعدم تجزئة بيانات كشف الحساب المورخ.... ووجوب الأخذ بجميع بياناته من دائنية ومديونية ولم تبن لحوى هذا الكشف وما به من دائنية ومديونية ولا ما تتطلب إضافته أو

حصته منها ولا مائة التجزئة التي لحقت الحساب الذي تضمنه حتى يتسنى الوقوف على مدى صحة ما تتحدى به ولا يقنى عن ذلك الإحالة المجلدة على ما حوته المذكرة المقدمة منها بحكمة الدرجة الثانية فإن نيتها هذا يكون مجهلاً ومن ثم فهو غير مقبول.

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨  
إذ أوجب المشرع بيان سبب الطعن بالنقض في صحيفته تعريفاً به وتحديداً له لإمكان التعرف على المقصود منه وإدراك العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين فى صحيفته الطعن سبب الاستئناف ووجوه الدفاع التى يقول أنه ضمنها مذكراته المقدمة إلى محكمة الاستئناف والنسبى يعنى على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد عليها، فإن النسبى بهذا السبب يكون غير مقبول لوروده مجهلاً.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢  
عدم بيان الطاعنة بصحيفة الطعن وجه المسخ فى أقوال شاهدى المطعون عليه، يجعل نيتها فى هذا الخصوص مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١  
نسبى الطاعن بأنه تسلك أمام محكمة الاستئناف بقصور أعمال الخير مردود بأن الطاعن لم يفسح عن أثر العيب فى قضاء الحكم المطعون فيه والنسبى بهذه المثابة يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مجهلاً وبالتالي غير مقبول.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٥٧ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١  
إذا قصر الطاعنان فى بيان النسبى على ما نسباه إلى الحكم من قصور دون بيان أثر ذلك فى قضائه فإنه يكون مجهلاً ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٠٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦  
١) مفاد نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية والمادة الأولى من قرار وزير الصناعة رقم ١٤٤ - الصادر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٦٢ بتحديد ساعات العمل فى بعض الشركات والمصانع وبتزايده عدد العاملين فيها - هو تحديد الحد الأقصى لساعات العمل فى الشركات الخاضعة لأحكامه - بسبع ساعات يومياً أو ٤٢ ساعة فى الأسبوع والبرية فى هذا الخصوص بساعات التشغيل الفعلية فى العمل الذى يؤديه العامل



حساب صاحب العمل فلا تدخل فيها القوات المخصصة لتناول الطعام والراحة أو ما ينفقه العامل من أوقات الإنتظار بمكان العمل قبل بدئه.

٢) إذ كان البين من أوراق الدعوى أن الطاعن يعمل لدى المطعون ضدها سائق سيارة مخصصة لنقل عمالها وموظفيها من منازلهم بالإسكندرية إلى مقرها بالطالبة في فترة صباحية تمتد من الساعة السابعة حتى الثامنة والنصف ثم يعود بعد إنصرافهم في فترة مسائية تستغرق ساعة واحدة من الثالثة والنصف ويقضى الوقت بين الفترتين بدون عمل في مكان للإنتظار والراحة أعدته المطعون ضدها له ولأقاربه وغيرهم من العاملين بمكان إيواء السيارات ولازم ذلك أن ساعات التشغيل الفعلي للطاعن لا تتجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً فلا يسوغ له المطالبة بمقابل ساعات عمل زائدة عليه ولا وجه للتحدى في هذا الشأن بواجده يومياً بمقر المطعون ضدها خلال الوقت الفاصل ما بين فترتي عمله طالما أنه لم يكن يؤدي عملاً لحسابها يجاوز الحد الأقصى المقرر لتشغيله.

٣) تنص المادة الأولى من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه على الدائن إثبات الإلتزام وعلى المدعى إثبات التخليص منه فالأصل هو براءة الذمة وإنشائها عارض ويقع عبء الإثبات على هاتين من يدعى خلاف الثابت أصلاً مدعياً كان أو مدعى عليه.

٤) من المقرر في قضاء هذه المحكمة لقاضى الموضوع سلطة تحصيل لهم الواقع طالما له سنده وكان لا خروج فيه على الثابت بالأوراق وبحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائلة تكفى لحمله ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد إستقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام أن قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣

إن الطاعة إذ لم تبين على وجه الدقة مواطن القصور أو مواضع الخطأ في تقرير الجبر وأثره في الحكم المطعون فيه، فإن النسي يكون مجهلاً وغير مقبول ولا يبنى عن ذلك إلا حالة الجملة على ما حوته مذكرتها المقدمة بحكمة الموضوع.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٣٦ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧

يعين لقبول سبب الطعن أن يكون مبنياً دقيقاً واضحاً يبنى عنه القموض والجهالة، لما كان ذلك وكان الطاعن قد إقتصصر في نفيه - على القول بأن حدود أحيان القطعية الأولى للأرض موضوع النزاع

ومساحتها لمادتين تختلف عن حدود الفئتين المذكورين بتقدير الخير دون بيان أوجه هذا الاختلاف فإن النعي على الحكم بهذا الوجه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٥  
إذ كان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن أوجه البطلان ومخالفة القانون التي أثارها أمام محكمة الموضوع وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها وأثر ذلك في قضائه ومن ثم يكون نعيه مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٦  
المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النعي الذي لا يتضمن بيان العوار الذي يعزوه الطاعن للحكم المطعون فيه وموجبه منه وأثره في قضائه نعي مجهل غير مقبول.

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٤٠ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٨  
جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم إصاح الطاعن عن بيان الدفاع الذي قسك به أمام محكمة الاستئناف على وجه التحديد، والبيان المفصل لإدراك العيب الذي شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه يجعل النعي على هذه الصورة نعيًا مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ٥/١٢/١٩٨٨  
لما كانت الطاعة لم ترد في سبب النعي بياناً بالطاعن التي وجهها إلى تقرير الخير ووجه قصور الحكم في الرد عليها وإكتفت بالإشارة في قول يحمل إلى دفاعها أمام محكمة الموضوع بدرجةها، فإن النعي بهذا السبب يكون مجهلاً غير مقبول.

الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ٣/٢/١٩٨٨  
المقرر في قضاء النقض أن عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن ماهية الطلبات التي أغفل الحكم الرد عليها وموجبها منه وأثرها في قضائه يجعل النعي في خصوصها مجهلاً غير مقبول.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٩  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه متى كان الطاعن لم يورد في سبب النعي بيان الطاعن التي وجهها إلى تقرير الخير ووجه قصور الحكم في الرد عليها وإكتفى بالإشارة إلى مذكرته أمام محكمة الاستئناف فإن النعي بهذا السبب يكون مجهلاً وبالتالي غير مقبول.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٩  
المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عدم بيان الطاعن للمستندات التى يعنى على الحكم إهداره لما ودلائلها وأثرها فى التصور المدعى به يكون نمياً مجهولاً.

الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥  
المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات توجب أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على الأسباب التى بنى عليها الطعن، وكان بيان سبب الطعن، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بالتعرف به تعريضاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً وإلياً نالاً عنه الغموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذى يعوزه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه..... وكانت الطاعنة لم تبين فى هذا الوجه من سبب الطعن العيب الذى تمزوه إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره قضائه لأن النعى به يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٤  
إذ يقتصر الطاعن فى بيانه على ما نسبته إلى الحكم المطعون فيه من لساد فى الاستدلال دون بيان أثر ذلك فى قضائه لأن النعى يكون مجهولاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٨  
إذ كان الطاعنون لم يبينوا فى صحيفة طعنهم نطاق عدم فهم محكمة الموضوع بترجيحها لواقع الدعوى ولا أوجه الدفاع التى يقولون أن الحكم المطعون فيه أهدرها ولم يرد عليها ومن ثم فإن هذا النعى يكون مجهولاً وبالتالى غير مقبول.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٨  
أوجب القانون بيان سبب الطعن بالنقض فى صحيفته تعريضاً به وتحديداً لإمكان الصرف على المقصود منه وإدراكه العيب الذى شاب الحكم وكان الطاعنون لم يكشفوا عن وجوه الدفاع التى أثاروها فى مذكرتهم المقدمة محكمة الاستئناف فى خلال فترة حيز الدعوى للحكم وأغلل الحكم المطعون فيه الرد عليها معهم بذلك لا يقبل لوروده مجهولاً.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٥  
لما كانت الطاعنة لم تبين بصحيفة الطعن أسباب استنائها التى تمزوه إلى الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليها تحديداً لموضع العيب فيه وأثره فى قضائه لأن نعيها بهذا الصدد يكون مجهولاً وغير مقبول.

**• الموضوع الفرعي : أسباب الطعن - السبب المفكر للدليل :**

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٢

إذا كانت الطاعة لم تقدم صورة طبق الأصل من محضر التحقيق الذى تدعى بأن الحكم مسخ أحوال الشهود فيه فإن النى بهذا الوجه يكون عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ٥١١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ٩/٢/١٩٧٤

إذا كان الطاعن لم يودع ملف الطعن صورة من حكم المحكمة التأديبية الذى يستند إليه، فإن نفيه هذا - أيًا كان وجه الرأى فيه - يكون مجرداً عن الدليل.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ٤/١٨/١٩٧٤

إذا كان الطاعن لم يقدم هذه المحكمة صورة رسمية من الحكم الصادر بين الخصوم أنفسهم، والذى تمسك بأن الحكم المطعون فيه قد فصل فى النزاع خلافاً له، فإن النى بهذا السبب يكون عارياً من الدليل.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٨٩ بتاريخ ٤/١١/١٩٨١

إذا كان الطعن قد رفع بتاريخ ١٢-٤-١٩٧٨ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ سنة ٨٠ الذى أوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ولا كانت الطاعة لم تقدم رفق طعنها صورة رسمية من صحيفة الدعوى ومن إيصال إيداع الفمن حتى تستطيع هذه المحكمة التحقيق من صحة ما تنص على الحكم المطعون فيه فإن نفيها فى هذا الخصوص يكون عارياً من الدليل.

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٩٤ بتاريخ ٨/١١/١٩٨١

إذا أن الطاعن لم يقدم الدليل على صحة إدعائه بأنه لم يتم إعادة إعلانه فيكون منعه فى هذا الصدد عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٦٠ بتاريخ ٥/٦/١٩٨٣

لما كان الطاعن لم يقدم صورة من صحيفة الاستئناف التى يقرر بوزود دفاعه بها لظف المحكمة على سبق تمسكه به فإن النى بهذا السبب يكون عارياً من الدليل.

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٣

لنقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يتعين طبقاً لنص المادة ٢٥٥ من المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ والذى رفع الطعن فى ظلها صوراً رسمية من المستندات المؤيدة لطقه وأن يكون تقديمها بالطريق الذى رسمه القانون، وإن كانت صورة ورقة التسجيل التى إستدل بها الطاعن على إتمام الإعلان

خلال هذا الميعاد فضلاً عن أنها صورة غير رسمية لم تقدم على الوجه السابق بيانه فإن النعي يضحى ولا دليل عليه.

الطنن رقم ٦٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجهرية في الطعن بطريق النقض أن يسلط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون وإذا لم تقدم الطاعة وفق طعتها صورة من الإلتحاق المشار إليه بسبب النعي حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما تنهه على الحكم المطعون فيه، فإن النعي يكون عارياً عن دليله وغير مقبول.

الطنن رقم ١٢٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٧١ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢

إن الطاعة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بسقوط دين الضريبة بالتضام الخمسى ولا بسقوط دعوى نفاذ التصرف بالتضام الثلاثى المنصوص عليه في المادة ٢٤٣ من القانون المدني - ولا يبين ذلك من مدونات الحكم المطعون فيه أو غيره من أوراق الطعن ومن ثم فإن النعي عليه بالتقصير في السبب لإلغائه عن مناقشة هذا الدافع يكون عارياً عن دليله.

الطنن رقم ١٥٤٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع عد من الإجراءات الجهرية في الطعن بطريق النقض أن يسلط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه النعي في المواعيد التي حددها القانون وإذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بملف المستندات التي أمرت المحكمة بتقديمها فإن النعي على الحكم المطعون فيه بعدم تحقيق واقعة ضياع المستندات يكون عارياً عن الدليل ومن ثم غير مقبول.

الطنن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٣٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٥

إذا كان الطاعنون لم يودعوا ملف الطعن - الذي رفع قبل العمل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ المعدل للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات - صورة رسمية من الحكم محل النعي فإنه لا يقبل منهم النعي عليه.

الطنن رقم ٧٠٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٩٢ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

إذا لم يقدم الطاعن صورة رسمية من محضر جلسة ١٩٧٩/٤/٢٤ اخذت لإستجواب الخصوم فإن ما يثيره بشأن عدم تنفيذ الحكم المطعون فيه للإستجواب وعدم الإصلاح عن مسبب عدم تنفيذه يكون عارياً عن الدليل ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٧

حيث أن الطاعة لم تقدم ما يثبت التصريح لها بتقديم مذكرة تكميلية فى لوه حجز الدعوى للحكم وأنها قدمت فى اليماد الذى ضربته لها محكمة الإستئناف وأطلع عليها الخصم، مما يكون معه النعى عارياً من دليله.

للطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يياط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون وإذ لم تقدم الطاعة ما يؤيد ما أبدته بوجه النعى حتى يمكن التحقق من صحة ما تنهه الطاعة على الحكم المطعون فيه فإن النعى يكون - مفقراً لدليله ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٢

عد الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الإجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يياط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون، وإذ لم يقدم الطاعن رفق طعنه صورة من الإنذار المؤرخ... المعلن له من المظعون ضده بتكليفه بالوفاء حتى تستطيع المحكمة أن تتحقق من صحة ما يناه على الحكم المطعون فيه لخلو الأوراق من هذا الإنذار، فإن نعيه فى هذا الخصوص يصبح عارياً عن دليله.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٨

لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب على الطاعن أن يقدم المستندات الدالة على طعنه وإلا كان غير مقبول لإفقاره إلى الدليل، وكان الطاعنون من الثالث للأخير لم يقدموا ما يفيد طلب قبول تدخلهم فى الدعوى متضمنين الطاعتين الأولى والثانية فى طلباتهما أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يثبت ذلك من محاضر الجلسات ومن ثم يكون نعيمهم على الحكم المطعون فيه لما تضمنه سبب الطعن مفقراً إلى الدليل.

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٤

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يتعين على الخصوم فى الطعن بطريق النقض أن يقدموا الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون.

**\* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن - السبب غير المنتج :**

**الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٩٣٣ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٣**  
إذ كان الطلبان الأصلي والإحتياطي اللذان ضمنهما الطاعن دعواه يجمعهما أساس واحد هو أن المطعون ضدها أخطأت في تسكين الطاعن على الفئة المالية التاسعة، وكان الحكم رقم ٦٥ لسنة ٦ ق إستئناف المنصورة الصادر في ١٩٧٥/١/٩ حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى أسس لقضائه على أن تسكين الطاعن على الفئة المالية التاسعة إعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ قد تم صحيحاً وفق أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وأنه لا يحق له التسكين على الفئة المالية الثامنة لعدم توافر شروط شغلها فيه بما ينفي الخطأ عن المطعون ضدها. لما كان ذلك، فإن النعي على الحكم المطعون فيه لعدم إعادة الطلب الإحتياطي إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة لا يعتد بها، إذ لو صح والفتنى نقض الحكم طرح الطلب الإحتياطي على المحكمة الابتدائية لكان مآله حتماً كالطلب الأصلي هو الرفض مما يكون معه هذا النعي غير منتج.

**الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٧**  
ما أضافه الطاعنة بجملة المرافعة - من أن العقد الذي كلفه الحكم المطعون فيه بأنه وصية لم يسوف الأركان الشكلية المطلوبة للإعتداد به كوصية غير منتج، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد ألام لقضائه على أن الوصية مسعورة في عقد بيع والعمرة عندئذ يشكل العقد السائر لا العقد المسعور.

**الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٩٤٢ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧**  
لما كان المشرع في المادتين ٤٧٧، ٩١٦ من التقنين المدني لم يستلزم لإعتبار التصرف وصية سوى أن يصدر في مرض الموت وإن يكون مقصوداً به التصرع ولم يستوجب المشرع في هذه الحالة أن يحفظ المتصرف بمجازة المبيع والإنشاع به طوال حياته على نحو ما إشرط في المادة ٩١٧ من التقنين المدني وإذ غلب الحكم المطعون فيه سالفاً. . إلى أن تصرف المورثة للطاعن بموجب العقدين صدر في مرض الموت فإن ما إستطرد إليه الحكم بعد ذلك في التدليل على إحضار المورثة بالمجازة وبحقها في الإنشاع طوال حياتها هي أسباب ناقلة ويكون النعي عليها غير منتج.

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/٦  
مضى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صائباً فى قضائه إلى أن القرار المطلوب الحكم بإعدامه يعتبر من أعمال السيادة الممتنع على القضاء نظرها فإن النعى الذى يثيره الطاعن بشأن ما ورد بأسباب نائلة من هذا الحكم تملت بمفهوم قول صدر فيه يفتو غير منتج.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٦٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩  
إذ كان ما أبدته الطاعنات من نعى بالوجه الأول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه لقضائه بسقوط حقهم فى التمسك بإعلان إجراءات التنفيذ - بفرض صحته - لا يحقق لمن سوى مصلحة نظرية فإنها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكفى لنقض الحكم.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩١٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦  
مجرد التواجد أو الإقامة فى مسكن ما لا يكتفى بذاته لإعتبار التواجد أو التقيم محتجراً بالمعنى الذى لصده القانون طالما أنه ليس مالكا أو مستأجراً ويكون ما أضافه الحكم المطعون فيه من أنه ليس فى أقوال الشهود دليلاً على احتجاز المطعون ضده أكثر من مسكن فى المدينة الواحدة صحيحاً لا مخالفة فيه للثابت بأقوال الشهود - ويكون نصيبه فى تأييد الحكم الابتدائى فيما قرره من احتجاز المطعون ضده لشقة النزاع فى حدود مقتضياته - أيأ كان وجه الراى فيه - غير منتج.

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠  
وإذ كانت هذه الدعامة كالية لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فلا يعيبه ما استورد إليه تأييداً لوجهة نظره من عدم أحقية مصلحة الجمارك فى المطالبة بالرسوم عن المعز إذا كانت هذه الرسوم قد سددت دون نظر إلى شخص الموفى إذ أن النعى عليه فى ذلك - أيأ كان وجه الراى فيه يكون غير منتج لوروده على أسباب زائدة يصح الحكم بدونها.

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٩٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢  
إذ كان الثابت من أن الحكم المطعون فيه قد غلص إلى عدم وجود دلائل تكفى للقول بوجود المستندات تحت يد المطعون ضدها فإن مجادلة الشركة الطاعنة فى ذلك تملو جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض.



الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢  
جرى قضاء هذه المحكمة بأنه إذا أقيم الحكم على دعائمين وكانت إحداهما كالفية لحمله، فإن تعييبه فى الدعامة الأخرى يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢  
لما كان ما خلص إليه الحكم من أن المطعون ضده الأول قد وضع يده على العقار كله بنية ثقله مدة جاوزت ١٥ سنة يكفى وحده لحمل قضائه بتثبيت ملكيته، فإن ما إستطرد إليه الحكم بعد ذلك من تقريرات - محل النعى بهذا السبب - يكون منه إستطراد زائداً عن حاجة الدعوى إذ يقوم الحكم بدولته ومن ثم فإن النعى عليه بهذا السبب يكون - أياً كان وجه الرأى فيه - غير منتج.

الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٨٧ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤  
إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى براءة ذمة المطعون ضدهما من باقى النمن على سند من أن العرض المؤرخ ١٩٧٩/١/١٨ والإيداع الذى أتبعه فى ١٩٧٩/١/٢٠ لهما وفقاً للقانون فإن النعى الموجه إلى إعلان إنذار العرض المؤرخ ١٩٧٧/٣/٣١ أياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٤٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٥  
لن كان يجب على المحكمة إعطاء طرفى الخصومة للاتصال بالدعوى بعد تأجيلها إدارياً وأن هذا الإعطاف لا يعم إلا بعد إعلانهما قانوناً أو ثبوت حضورهما بعد التأجيل الإدارى، إلا أنه - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - فإن الطاعن لا ينفذ من بطلان الحكم الابتدائى المستند إلى هذا الأساس إذا كانت الأسباب التى أوردتها الحكم المطعون فيه مستقلة عن أسباب ذلك الحكم وكافية فى حد ذاتها لحمل قضائه، لما كان ذلك وكان بين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى فيما خلص إليه من تثبيت ملكية المطعون ضدهم عدا السابعة لأطيان النزاع وتسليمها إليهم على قوله بأن ملكية هذه الأطيان ثابتة للمطعون ضدهم عدا الأخيرة بموجب عقد بيع مسجل - وهى أسباب كافية بذاتها لحمل قضائه ومستقلة عن أسباب الحكم الابتدائى فإن التمسك بخطأ الحكم المطعون فيه فيما أوردته بمنطوقه من تأييد هذا الحكم الذى بنى على إجراءات باطلة لا يحقق سوى مصلحة نظرية صرف ويكون النعى عليه غير مجد ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٤  
إذا كان الحكم الابتدائى - المأيد بالحكم المطعون فيه - قد خلص إلى أن للمطعون ضدها أن تهى عمل الطاعن إذا تبين عدم صلاحيته للعمل خلال فترة الإختبار وفقاً لحكم المادة السادسة من نظام العاملين

بالتطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وكان هذا الحكم تطبيقاً صحيحاً لحكم القانون، وكان كافياً لحمل قضائه لأن تحدى الطاعن بمحالات إنتهاء خدمة العامل الواردة بالمادة ٦٤ من هذا النظام - والتي ليس من بينها ثبوت عدم صلاحية العامل خلال فترة الإختبار - يكون غير منتج.

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٩  
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم على دعاءات متعددة وكانت إحدى هذه الدعاءات كافية وحدها لحمل قضائه فإن تعيبه فى باقى الدعاءات الأخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١١  
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم إذا أقيم على دعائتين وكانت إحداهما تكفى وحدها لحمله فإن تعيبه فى الدعامة الأخرى التى يصح أن يقوم بلونها، يكون تعيماً غير منتج.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦  
إذا أقيم الحكم لقضائه على دعائتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى وكانت إحداهما كافية لحمل الحكم فإن النعى عليه فيما تضمنه من الدعامة الأخرى يفرض صحته يكون غير مؤثر وغير منتج.

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤  
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم إذا أقيم لقضائه على دعاءات متعددة وكانت إحداها كافية بمفردها لحمله فإن تعيبه فى أية دعامة أخرى - أيأ كان وجه الرأسى فيه - غير منتج.

الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢  
إذا كان النعى غير منتج ذلك أنه أيأ كان وجه الرأى فى التقريرات التى أوردها الحكم المطعون فيه فى أسبابه، فإنها لا ترتبط بمنطوقه فيما قضى به وتمدد أسباباً ناقلة وتعيب الحكم فيها غير منتج.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٧  
إذا إنتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى رفض الدفع بعدم قبول لدعوى لرفضها بغير الطريق القانونى فإن تعيبه فيما أقيم عليه لقضائه فى هذا الخصوص يكون غير منتج.

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٧  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم على دعائتين مستقلتين وكانت إحداهما كافية لحمل لقضائه فإن النعى عليه فى الدعامة الأخرى أيأ كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج.

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣  
لا عبرة بما ورد بملونات الحكم المطعون فيه إذا كان تقريراً زائلاً يستقيم قضاؤه بدونه ويكون النعى عليه  
فى هذا الشأن غير منتج.

الطعن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٣٠  
إذا أقام الحكم قضاؤه على دعامة كاثلة لحمله لأن تعييه على ما تريد فيه أباً كان وجه الرأى فيه يكون غير  
منتج.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٦  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن سبب النعى يجب أن يكون وارداً على الدعامة التى أقام الحكم المطعون فيه  
قضاؤه عليها والتى لا يقوم له قضاء إلا بها، لما كان ذلك الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بالماء حكم  
محكمة أول درجة وبعدم الإعتداد بالندار الطاعة واعتباره كأن لم يكن على سند من أن الإعلان الذى  
وجهه الطاعن للمطعون ضدهما ورد غير مقروء بما يفقده الصلاحية وذلك دون التعرض لموضوع الإعلان،  
وكان ما يثيره الطاعن بسبب النعى لم يرد على ما أقام الحكم قضاؤه عليه فإنه يكون غير منتج ومن ثم غير  
مقبول.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٩  
مؤدى نص المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ونص الفقرة السابعة من المادة  
٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد تطبيق  
أحكام الشريعة الإسلامية فى منازعات الأحوال الشخصية التى تقوم بين الزوجين غير المسلمين إذا ما  
اختلفا طائفة أو ملة وأن دعوى الطلاق لا تسمح من إحداهما على الآخر إلا إذا كانا يدينان بولوع  
الطلاق - أى يكون الطلاق مشروعاً فى ملة كل من الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم القاضى  
فإن إستخلاص الحكم المطعون فيه أن الشهادة المقدمة من الطاعن لا تفيد إنضمامه إلى طائفة الكاثوليك  
وهى لا تدلن بولوع الطلاق - أى كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج ويكون النعى بهذا السبب على  
أساس.

الطعن رقم ٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩٣٦/٦/٤  
إذا كان وجه الطعن غير منتج تعين رفضه بغير بحث. فإذا إعتمدت محكمة الموضوع فى إبتات روكية بين  
عم وأولاد أخيه على غير الإقرار الصادر من العم، التنازع على تكيفه، فلا محل لبحث ما إذا كان هذا

الإقرار هو إقرار حكاية عن الروكية المدعى بها أو بدء تملك بهبة باطلة أو بوصية غير نافذة لأن ذلك غير مجد في الدعوى.

**\* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن - القصور في بيان وجه الخطأ :**

الطعن رقم ٣٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٨/١١/١٩٤٣  
إذا أبدت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي القاضي بإلزام المدعى عليهما متضامتين بضمن الصفقة محل الدعوى أخذاً بأسبابه فإنه يجب على الطاعن في هذا الحكم أن يقدم بحكمة النقض صورة من الحكم الابتدائي لكي تستطيع هذه المحكمة أن تشرف على صحة تطبيق القانون، وإلا فإن الطعن يكون قاصراً عن بيان وجه الخطأ الذي يزعم الطاعن أن المحكمة وقعت فيه.

**\* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن - تقديم الأوراق :**

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ٣/٤/١٩٤٧  
لا يعتد في الطعن بالنقض إلا بالصور الرسمية للمستندات المراد مؤاخذة الحكم بمقتضاها. ومن ثم يجب على الطاعن الذي ينسب على الحكم أنه لم يعن بالرد على دفاع أدلى به أن يقدم صورة رسمية مثبتة لهذا الدفاع، فإذا هو لم يفعل مكفياً بتقديم صورة غير رسمية فإن طعنه لا يكون مستنداً إلا إلى مجرد قوله ومجرد قوله لا يمكن أن يقبل دليلاً على ما ينسب على الحكم.

**\* الموضوع الفرعي : أسباب جديدة :**

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ٩/٢/١٩٥٦  
حتى كان لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن التصرف الصادر من المورث إلى ورثته كان في حقيقته وصية مسعرة في عقد بيع فإنه لا يقبل التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض. ولا يشير من ذلك القول بأن تكييف التصرف بحسب وصفه القانوني هو من مسائل القانون مادام أن الوصف الذي ينسب إليه القانون على التصرف لا يستلزم إلا بتحقيق عناصره وأركانه واستخلاص نية المتعاقدين فيه وهو مما يتصل بوقائع الدعوى التي يجب أن يطرحها الخصم على المحكمة.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٧/٦/١٩٥٦  
لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن صورية عقد البيع محل النزاع هي صورية نسبية ولا تعمل سلب التبرع الذي كان مقصوداً بهذا العقد.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٥٧

مضى كانت الواقعة محل الدعوى مجرد تقدير فمن بضاعة تم الاستيلاء عليها وليست جريمة جنائية مطلوباً عقاب صاحب البضاعة عنها فلا يقبل التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم إذ قدر ثمنها قد طبق السعر الجبرى بأثر رجعى لأن هذا النعى لا يعدو أن يكون دافعاً جديداً متى كان لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٣ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٧/٦/١٩٥٦

مضى كان حائز البضاعة المهرية لم يسبق له التمسك أمام محكمة الموضوع بمحصل تلاعب فى البضاعة بتقديم غير ما ضبط منها معه للمحكمة فإن ذلك يكون دافعاً واقعياً جديداً لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ٥/١٦/١٩٥٧

مضى كان النزاع قد دار بين الطرفين أمام محكمة الموضوع على أمر واحد هو مقدار كمية الحديد التى تم عليها التعاقد ولم يتمسك المشتري صراحة لدى تلك المحكمة بالمطالبة بقيمة العجز الذى يذهب فإنه لا يكون هناك محل لإثارة الجدل بشأنه أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٥٧

مضى كان لم يسبق التمسك أمام محكمة الموضوع بأن الموكل قد أجاز التصرف الذى صدر من وكيله بعد القضاء وكالته فإن النعى بذلك أمام محكمة النقض يكون غير مقبول لأنه يتضمن سبياً جديداً.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٧

مضى كان لم يرد فى تقرير الطعن النعى بأن الحكم مخالف للثابت بالأوراق فيما أورده عن تقرير الجبر بمقولة إن التقرير غلو من ذلك لأن هذا النعى يكون نوعاً جديداً لا يجوز إثارة أو التمسك به أمام محكمة النقض ويعين الالفاظ عنه.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٣ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١/٢٣/١٩٥٨

إذا كان المدعى قد عدل فى أساس دعواه فى مرحلتها الابتدائية وهى دعوى حساب إلى المطالبة بمبلغ معين - وسكت المدعى عليه عن الدفع بطلان هذا الإجراء أمام محكمة الدرجة الأولى ولم يتمسك بهذا الدفع فى الاستئناف فلا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٩ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٨

لا يجوز القياس على حالات الإحالة على المعاش الواردة في المادة الرابعة عشرة من لائحة طائلة رؤساء البوغاز بالإسكندرية لأن القول بجواز القياس يتعارض مع ثبوت ورود هذه الحالات على مسيل الحصر.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٩ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٨

حتى كان الوارث لم يتمسك أمام محكمة الموضوع إلا باعتبار الأرض موضوع النزاع من الأملاك الخاضعة لعوائد المباني وتقدر قيمتها على أساس الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون رسم الأيلولة وأنه طلب رد فرق رسم الأيلولة على هذا الأساس ولم يتمسك باعتبارها من الأطنان الزراعية وتقدر قيمتها على أساس الفقرة الأولى من تلك المادة فإن النتي بذلك أمام محكمة النقض يكون جديداً.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٩ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٨

لا يقبل التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه لا يحق لأحد طرفي مشاركة التحكيم أن يتمسك باقتضائها لعنى الأجل المحدد في القانون لإصدار الحكم في خلاله إذا كان قد عمل على تعطيل المحكمين عن أداء وظيفتهم.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٩ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ٥/٦/١٩٥٨

لا يجوز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض ببطالان الإجراءات المؤسس على عدم مراعاة ما أوجبه المادتان ٩٦ و ١٦٤ مرافعات أمام محكمة الاستئناف من إعادة إعلان من لم يحضر وإصداره، ولا بالبطلان المؤسس على القول بأنه يجب أن يتصمم في الاستئناف كل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة استناداً إلى المادتين ٤٠٩ و ١٢٤ مرافعات - لأن هذا البطلان مما لا يصل بالنظام العام.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٣ مكتب فتى ٩ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ٢٣/١/١٩٥٨

لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بسقوط الحق في طلب الربيع بمضى خمس عشرة سنة، ولا بأن الربيع لا يستحق إلا من تاريخ رفع دعوى الملكية عن الأعيان المطالب بربيعها إذا كانت الدعوى قد أوقفت حتى يت في النزاع القائم حول الملكية.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ٢٣/١/١٩٦٩

إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بحقه في حبس أطيان الوكة موضوع النزاع حتى تصم تصفية الوكة أو حتى يسري ما دله عن المطعون ضده من الديون فإنه لا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

**\* الموضوع الفرعي : أسباب لا يلتفت إليها :**

الظعن رقم ١١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٤  
إذا كانت أوجه الظعن الواردة على الحكم الابتدائي دون الحكم الاستئنائي الذي لم يأخذ بأسبابها، فلا يلتفت إليها.

**\* الموضوع الفرعي : أسباب يخالطها واقع لم يسبق طرحه :**

الظعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٠٥٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢  
وإن كانت المسائل الجنائية تتعلق بالنظام العام إلا أنه يشترط لقبول الأسباب المتعلقة بها لأول مرة أمام محكمة النقض أن تكون عناصرها مستفادة من الحكم المطعون فيه أو من أوراق الظعن السابق عرضها على المحكمة التي أصدرته وإلا يخالطها عنصر واقعي لم يسبق طرحه عليها.

**\* الموضوع الفرعي : إعادة الدعوى لمحكمة الاستئناف :**

الظعن رقم ١١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢٣  
إذا سعت محكمة الموضوع فقالت عن ورقة قدمها خصم ليستدل بها على تعهد صادر له من خصمه إنها ورقة غير موقع عليها من الخصم المنسوبة هي إليه، ولاحظت محكمة النقض أن تلك الورقة - ولقد قدمها لها المتمسك بها (الطاعن) - عليها توقيع من خصمه، فنظراً من جهة لعدم اختصاص محكمة النقض بتقدير قيمة هذه الورقة موضوعاً ومن جهة أخرى لإحتمال أن محكمة الموضوع ربما كان وجه رأيها يظهر لو أنها اعتمدت حصول توقيع الخصم على تلك الورقة يتعين أن يتقضى الحكم وتعاد الدعوى لمحكمة الاستئناف لنظرها من جديد.

الظعن رقم ١٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٣  
إذا كان الحكم المطعون فيه إعتبر أن الاستئناف المرفوع في الدعوى لا يتناول الحكم الصادر في مسألة فرعية فيها لعدم رفع استئناف عنه وإنما يتناول فقط الحكم الصادر في الموضوع، وكان هذا الحكم الأخير مؤسساً على الحكم الأول، ورات محكمة النقض أن الاستئناف يشمل الحكمين معاً، كان لها - مع نقض الحكم على أساس أن الاستئناف قد رفع عن الحكمين - أن تهيد القضية برمتها إلى محكمة الاستئناف لفصل من جديد في موضوع الاستئناف دائرة أخرى.

#### • الموضوع الفرعي : إعلان التقرير بالطعن :

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٤٥/١/١١  
إذا كان الطاعن قد أعلن تقرير الطعن إلى المظنون ضدها في منزل موروثها بالإسكندرية فالتبث المحضر في ورقة الإعلان أنه لغياب المعلن إليها سلم الصورة إلى عاين المنزل فلان الذي قرر أنه مرخص له في الاستلام بناء على أمرها، وثبت من أوراق القضية أن الطاعن كان قد وجه إلى المظنون ضدها إنذاراً في ذلك المثل فالتبث المحضر أنها غائبة مسافرة، وأنه لا كان أعلن إليها صحيفة دعواه الابتدائية باخل المذكور التبت المحضر في ورقة هذا الإعلان أيضاً أنها غائبة ثم دفعت هي فيما بعد بيطان صحيفة الدعوى، ثم ثبت أن محل إقامتها الثابت بصدر الحكم هو بالقاهرة وأنها هي كانت أعلنت إلى الطاعن إنذاراً ذكرت في صدره محل إقامتها بمصر وعينت فيه محلها المختار بالإسكندرية وهو مكتب عام هنالك، كما سبق للطاعن أن أعلن إليها حكماً في قضية معارضة مرفوعة منها في محلها المختار بالإسكندرية وفضلاً عن ذلك كله فإن الطاعن لم يستطع أن يقيم الدليل على إقامتها في المثل الذي أعلنها فيه بتقرير الطعن - فهذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً وبسبب القضاء بيطان الطعن.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢٦  
إن إيداع أصل ورقة إعلان الطعن للم الكتاب في معاد عشرين يوماً على الأكثر من تاريخ الطعن هو من الإجراءات الجوهرية التي يوجب على إطفائها عدم قبول الطعن. ولا يشفع للطاعن في مخالفة هذا الإجراء قوله إن تأخير الإيداع إنما كان مشوّه إعمال قلم المحضرين لا تقصيره هو.

#### • الموضوع الفرعي : إعلان الحكم إلى المحكوم عليه بمكتب للمحامي :

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١  
إذا كان المظنون ضده قد أخفق ذكر محله الأصلي في إعلان الحكم المظنون فيه، وذكر أنه إتخذ مكتب محام محلاً مختاراً له، فإن إعلان تقرير الطعن إليه في هذا المكتب يكون صحيحاً. إذ أن إخطاله ببيان محله الأصلي في إعلان الحكم يدل على رغبته في قيام المثل المعين مقام محله الشخصي لصلن إليه فيه جميع الأوراق الخاصة به، فإن إتخاذ مكتب هذا المحامي محلاً مختاراً يستتبع بطبيعة الحال الترخيص منه للمحامي في تسليم الأوراق القضائية المرفوعة على هذا الإعلان بالنيابة عنه. وإذا فلا يؤثر في صحة الإعلان إلى هذا المحامي إمتناعه عن قبوله بحجة أن مكانه مقصورة على القضية أمام محكمة الاستئناف، بل لا يؤثر في صحة الإعلان إلى المحامي إحتجاجه بأنه ليس مقررراً أمام محكمة النقض، لأن تقريره أمام هذه المحكمة لا دخل له في تسليم الإعلانات الخاصة بالطعن.



#### الطعن رقم ٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٤٧/١/٣٠

إن المادة ٧٥ من قانون المرافعات قد نصت على أنه بمجرد صدور التوكيل من أحد الأخصام يكون محل الوكيل هو المعترف في أحوال الإعلان وما يفرع عنها. ونصت المادة ٣٨٤ على علم جواز الشروع في التنفيذ " قبل إعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ إلى نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالإجراء ". ونصت المادة ٤٠٤ على أن " الإعلانات الحاصلة إلى أجل المعلن في مدة المرافعة تعتبر صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ". وبين من هذه النصوص أنه علاوة على الحالة المذكورة في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات قد أجاز الشارع إعلان أوراق الدعوى قبل الوكيل في الخصومة واعتبرها محلاً مختاراً لموكله بمجرد صدور التوكيل منه، وبقي لذلك أجل هذا الاعتبار بالنسبة إلى إعلان الخصم بالحكم الصادر في الدعوى وبأوراق التنفيذ مدة ستة شهور من تاريخ صدور الحكم. فإذا كان الحكم قد أعلن إلى المحكوم عليه يكتب المعلن الذي كان وكيلاً عنه في الاستئناف قبل إنقضاء ستة شهور من تاريخ صدوره، لهذا الإعلان يكون قد وقع صحيحاً، فإذا كان التقرير بالطعن في هذا الحكم قد حصل بعد الميعاد محسوباً من تاريخ هذا الإعلان، فإن الطعن لا يكون مقبولاً. ولا يشفع للطاعن في هذا أن يكون قد صدر منه توكيل جديد عام آخر للطعن بالنقض ولقائه بسحب صور من المحكمين الابتدائي والاستئنافي تمهيداً لهذا الطعن، فإن هذا بذاته لا يفيد التنازل عن التوكيل السابق، إذ التنازل الضمني لا يستفاد إلا من تصرف لا يمكن أن يشك في إصراره إلى هذا المعنى دون غيره، وليس هذا شأن التصرف الذي صدر من الطاعن.

#### \* الموضوع الفرعي : إعلان الطعن :

#### الطعن رقم ٧٦ لسنة ١٩ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٢

جرى قضاء هذه المحكمة بأنه يجب على المخطر إذا توجه إلى موطن المعلن إليه فلم يجده لا هو ولا من يصح أن يتسلم الإعلان نيابة عنه أو وجد محله مطلقاً أن يثبت تفصيل ذلك بوضوح في الورقة المراد إعلانها. قبل تسليم صورتها للجهة الإدارية ولا كان الإعلان باطلاً، وبأن للمحكمة أن تقضي بهذا البطلان من تلقاء نفسها في حالة غياب المظنون عليه وإذن فإذا كان إعلان التقرير بالنقض لم يجر شيئاً من البيان الذي كان يجب على المخطر إبلاغه قبل تسليم صورة الإعلان للجهة الإدارية كان باطلاً. ولا ينزل هذا البطلان مجرد حضور عمامي المظنون عليه في قلم كتاب محكمة النقض وتسليمه صورة من حافظة الطاعن ومذكرته. ذلك بأن إعلان التقرير بالطعن بالنقض للمظنون عليه ليس تكليفاً بالضرورة أمام المحكمة بالمعنى المقصود في المادة ١٣٨ من قانون المرافعات القديم التي تقابلها المادة ١٤٠ من قانون المرافعات الجديد حتى يسقط

حضور الطعون عليه ما يسقط حضور المدعى من ضروب البطلان التي يجوبها التكليف وإنما هو إجراء من الإجراءات يجوز للمطعون عليه، رغم حضوره الذي يتحقق بتقديم مذكرة بطلانه في الميدان لا بمجرد حضور محام عنه في قلم الكتاب وتسلمه صورته من مذكرة الطاعن ومستداته، أن يتمسك ببطلانه ولا يسقط حقه في ذلك إلا إذا تنازل عنه صراحة أو ضمنا أو لم تكن له مصلحة في التمسك به.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٥٧/٧/٧

بطلان إعلان تقرير الطعن بطريق النقص بالنسبة إلى أحد الخصوم الواجب اختصاصهم في موضوع غير قابل للتجزئة يوجب عليه عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للجمع.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٥

مضى كان الثابت بصحيفة الاستئناف أن المطعون عليها قد رفعت الاستئناف بأمرها شخصيا على أساس أنها كانت قد بلغت من الرشد ولم يعرض الطاعن على قبول الاستئناف بهذه الصفة، فإن إعلانه الطعن إلى والدتها بصفتها وصية عليها - ذلك يجعل طعنه غير مقبول بالنسبة إليها. وإذا كان الثابت بصحيفة الاستئناف أنه قد أقيم على أساس أن أحد المطعون عليهم ما زال قاصرا مشغولا بوصاية والدته وصدر الحكم بهذه الصفة، ثم لم يقدم هذا المطعون عليه بعد صدور الحكم - مع منازعة الطاعن في بلوغه سن الرشد - ما يدل على أنه قد بلغ هذه السن سوى التوكيل الرسمي الصادر منه خامسه، وهو لا يعد دليلا حاسما في هذا الخصوص، فلا يقبل منه الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة إليه بمقتضى أنه أعان للموصى عليه.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٩

إن المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات تنص على أن إعلان الطعن يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم وعلى ذلك لا يكون إعلان الطعن في محل المختار صحيحا إلا بشرط أن يتخلله الخصم عملا مختارا في ورقة إعلان الحكم إذ بذلك يكون قد أفصح عن رغبته في قيام محل المختار مقام موطنه في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن. فإذا كان الطاعنون لم يقدموا ما يثبت أن المطعون عليهم قد اتخذوا في ورقة إعلان الحكم عملا مختارا فهم فإن إعلان الطعن الحاصل لهم في مكتب محام على أنه معلوم المختار يكون باطلا، وللمحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٢

لما كان الثابت من إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليها الثالثة أنه قد أجيب بوفاتها ولم يثبت إعلان من عدا المطعون عليه الأول من وولتها في خلال خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وفقا للمادة ٤٣١

مرامعات، وكان لا يفتى عن ذلك إعلان ورثتها جملة دون ذكر اسمائهم وصفاتهم في آخر موطن لمورثتهم تطبيقاً للمادة ٣٨٣ مرامعات ذلك أن هذه المادة إنما أجازت خصم اغتكم له، في حالة وفاة هذا الأخير أثناء معاد الطعن في الحكم، أن يعلن الطعن إلى ورثته جملة دون ذكر اسمائهم وصفاتهم في آخر موطن كان لمورثهم ولم تكن المظنون عليها الثالثة في خصوصية الدعوى محكوماً لها حتى يصبح إعلان ورثتها جملة كما أن المادة ٣٨٣ مرامعات أوجبت بعد إتمام الإعلان على الوجه المتقدم إعادة إعلان الورثة باسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن كل منهم وهو لم يحصل في الدعوى، وكان يجب على الطاعن أن يراقب ما يطراً على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم وإعلانهم بالطعن لئلا من يصح اختصاصه قانوناً بصفته التي يجب أن يتصف بها فإن وجد أن خصمه قد توفي كان عليه إعلان ورثته بتقرير الطعن في الميعاد المقرر في القانون - لما كان ذلك يكون إعلان تقرير الطعن لم عدا المظنون عليه الأول من ورثة المظنون عليها الثالثة غير صحيح وبالتالي يكون الطعن بالنسبة إليهم غير مقبول شكلاً عملاً بالمادة ٤٣١ مرامعات.

#### الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٥

مضى كان إعلان تقرير الطعن المشار إليه قد وقع باطلاً فإن المحكمة النقض - على ما استقر عليه قضائاًها - أن تحكم بهذا البطلان من تلقاء نفسها في حالة عدم حضور المظنون عليه وطلب خصمه الحكم عليه في هيئته كما هو الحال في الطعن وذلك عملاً بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات ولا يغير من ذلك حضور ممثل إدارة قضايا الحكومة بقلم كتاب المحكمة وإيداع رغبته في إيداع مذكرة تدفع لها المظنون عليها ببطلان إعلانها بتقرير الطعن، ذلك أن هذا الحضور فضلاً عن أنه لم يقع إلا بعد إنتضاء الميعاد الذي حددته المادة ٤٣٣ مرامعات لتقديم دفاع المظنون عليه، فإنه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس هو الحضور الذي يزيل بطلان إعلان التقرير، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً.

#### الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦

استقر قضاء هذه المحكمة على أن مناط البطلان المخصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات إنما هو عدم حصول إعلان الطعن في الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير به فكلماً تحقق أن هذا الإعلان تم في الواقع في ميعاده مشتملاً على البيانات الواجب استيفائها طبقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات فهو مقبول شكلاً ولا يبطله خلل الصورة الملزمة من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به واسم الموظف المختص الذي حصل أمامه.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٣

إن المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات صريحة في النص على أن يكون الإعلان بالطعن لنفس الخصم أو لدى موطنه الأصلي أو المختار المين في ورقة إعلان الحكم لما في تعيين هذا المين من الدلالة على رغبة معلن الحكم في قيام المين المختار بموطنه الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن فيه. وليس ثمة تعارض بين حكمي المادتين ٣٨٠، ٤٦٠ أو المادتين ٨٣، ٣٨٠ من قانون المرافعات لأن عبارة " في درجة الطعنى الموكل هو فيها " الواردة في المادة ٨٣ قد أضيفت بقصد بيان أن الطعن لدى الحكم الذى يصدر فى الدعوى لا يصح إعلانه فى محل وكيل من يراد توجيه الطعن إليه إعتباراً بأن هذه الوكالة تعد متجهة بصدر الحكم فى الدعوى، إلا إذا إتخذ المحكوم له هذا المين فى ورقة إعلان الحكم كما هو الحال فى الدعوى، فهنئذ يصح إعلانه فيه بالطعن فى الحكم إعتباراً بأن إتخاذ ذلك المين قرينه قانونية على أنه قابل لإعلانه بالطعن فيه وتقوم هذه القرينة ولو لم يصرح المعلنون عليه بذلك ولا يهم بعد أن يكون المخاصم الذى عين مكتبه مقرراً أم غير مقرر أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٥٣

لما كانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطاعن على أن يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المخصرين وبالأوضاع العادية وكانت المادة ١٢ مرافعات توجب على المخصر قبل أن يسلم الإعلان إلى شيخ البلد أن يكون قد توجه إلى محل إقامة المطلوب لإعلانه وتحقق من غيابيه هو ومن عساه يكون مقيماً معه، وكان المخصر قد اكفى بأن أثبت فى أصل الإعلان وصورته أن المعلنون عليه لا يعرف له محل إقامة ولم ينتقل إلى منزله ولم يثبت فى محضره باقى الخطوات التى أوجبها قانون المرافعات فى المادة ١٢ المشار إليها، فإن هذا الإعلان يكون باطلاً وبالتالي يكون الطعن غير مقبول شكلاً لعدم إعلانه فى الميعاد وفقاً للمادة ٤٣١ - مرافعات.

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٨٦ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٢

مضى كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض ولكنه لم يعلن المعلنون عليها بتقرير الطعن وكل ما فعله أنه حاول إعلانه فى محل الإقامة الذى ذكره فى الإعلان فاجب بعدم الإستدلال عليها فلم يعقب على هذا باى إجراء آخر. فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً وفقاً لنص المادة ٤٣١ مرافعات.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩٥١ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٠

لما كان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعة قررت طعنها عتصمة فيه المظعون عليه وقرر اغضفر الذي توجه لإعلان ورقة الطعن أنه أعلن بها المذكور محتاطاً مع تابعه المقيم معه لنفايه إلا أن أحد ورثة المحكوم له وجه إنذاراً إلى الطاعة وإلى قلم كتاب هذه المحكمة تمسك فيه بطلان إعلان الطعن إستناداً إلى ما ورد في إنذاره من أن مورفه قد توفي قبل حصول الإعلان على الوجه السابق بيانه، وكانت الطاعة لم تعرض على ما ورد في هذا الإنذار بل اعتبرته صحيحاً إذ ظلت إستلام صورة رسمية طبق الأصل من ورقة الطعن لإعلان الورثة تطبيقاً للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات مؤسسة طلبها هذا على ما ورد في الإنذار الملن إليها بناء على طلب الوراث وإلى نص المادة المشار إليها وبعد إستلامها صورة ورقة الطعن أعلنت بها الورثة على الوجه المبين بالأوراق، ولما كان على من يريد توجيه الطعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة قبل إختصاصهم ليعلم بالطعن من يصح إختصاصهم قانوناً فإنه كان يصين على الطاعة قبل التقرير بالطعن أو قبل تقديم ورقته للإعلان أن تتحرى عما إذا كان عصبها قد توفي أو أنه على قيد الحياة، على أنه إذا جاز القول بأن الطاعة قامت بما يوجب عليها القانون من تحريات ولم ثبت لديها وفاة المحكوم له إلا يوم أن أعلنت بوفاته بالإنذار المتوه عنه فيما سبق فإنه كان يصين عليها وفقاً للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات أن تعلن ورقة الطعن إلى الورثة حملة بلا حاجة للذكر أسمائهم أو أوصالهم في آخر موطن كان لمورثهم وذلك في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لهذا الإنذار أما وأنها لم تسم بهذا الإعلان إلا بعد مضي مدة تزيد على السنة من تاريخ الإنذار فإن الطعن يكون باطلاً عملاً بالمادة ٤٣١ مرافعات ولا يرد على هذا ما قالته الطاعة من أن ميعاد الطعن ما زال قائماً لأنها لم تعلن بعد بالحكم المظعون فيه ذلك لأن القانون أوجب إعلان الطعن عقب التقرير به في المدة التي حددها للإعلان ورتب جزاء البطلان على إغفال هذا الإجراء في المدة المحددة وحسم على المحكمة الحكم بالبطلان عند عدم مراعاتها بعض النظر عما إذا كان ميعاد الطعن قد إنتهى أو لا يزال قائماً.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٩

أوجب القانون في المادة ٤٣١ مرافعات إعلان المظعون عليه في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً. وإذا نمتى كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه قام بهذا الإجراء فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الظمن رقم ١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٠

جرى قضاء هذه المحكمة على أن البطان الذى تقرر المادة ٤٣١ مرافعات إذا يتصب على عدم حصول إعلان التقرير للمطعون عليه فى خمسة عشر يوما التالية للتقرير بالظمن فى قلم كتاب المحكمة فكلما تحقق أن هذا الإعلان قد وصل فعلا للمطعون عليه فى الميعاد المذكور فالظمن صحيح شكلا أما كون الصورة قد غلت سهوا من بيان تاريخ التقرير أو أسم الموظف الذى حرره أو اسم المخاصم الذى باشر الظمن فإن هذا لا يوجب عليه بطلان التقرير.

الظمن رقم ١٢٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

تعيين المانع موطأ له فى عقد البيع لإعلانه فيه بكل ما يتعلق بتلفه العقد لا يمنع المشرى من إعلانه بتقرير ظمن بالنقض فى حكم صادر فى نزاع متعلق بالعقد المشار إليه فى موطن آخر يكون قد اتخذ بعد تعيين الموطن الأول وذلك وفقا للمادة ٤٠ من القانون المدنى والمادة ١١ من قانون المرافعات.

الظمن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦٣٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩

إذا كان بين من أصل إعلان تقرير الظمن أن المطعون عليه قد أعلن مخاطبا مع شيخ القسم. أو الضابط المتوب لغيابه وإغلاق مسكنه، وأن المضر لم يثبت فى محضره عند تسليم صورة الإعلان الخطوات التى سبقت هذا التسليم ومنها أنه توجه قبل المطعون عليه وتحقق من إغلاق مسكنه لغيابه أو غياب من يقيم معه عن يقوم مقامه فى الاستلام، وكان لاغنى عن إثبات ذلك لصحة الإعلان - فإن الإعلان يكون باطلا طبقا للمواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٤٣١ و ٤٣٢ من قانون المرافعات.

الظمن رقم ٣١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٢

متى ثبت أن المطعون عليه عندما أعلن الحكم المطعون فيه قد إتخذ له محلا مختاراً هو مكتب المخاصم الذى تسلم بنفسه صورة تقرير الظمن فإنه لا يكون هناك محل للدفع ببطلان الظمن لعدم إعلانه للمطعون عليه شخصياً بمحل إقامته الى إنتقل إليه والمعروف للطاعن قبل الظمن، ولا يهم أن يكون المخاصم المذكور غير مقرر أمام محكمة النقض لأن التقرير أمانها لا شأن له فى تسلم الإعلانات الخاصة بالظمن.

الظمن رقم ١٦٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٧

إذا تبين من صورة تقرير الظمن أن أحد الخبراء أجاب المضر الذى قام بإجراء الإعلان بأن المطعون عليه تولى ولم يقم الطاعن بتوجيه الظمن إلى ورثة المطعون عليه فإن الظمن يكون باطلا.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٤

مضى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر عندما توجه لإعلان المظنون عليه في المسكن المقول بأنه مقیم به اجب بأنه تركه من مدة كما تبين أن الطاعن لم يعلن المظنون عليه بعد ذلك سواء في مسكنه الذى انتقل إليه أو في مواجهة النيابة فإن المظنون عليه لا يكون قد أعلن بتقرير الطعن.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢

جرى قضاء محكمة النقض بأنه يجب على من يعلن خصمه بتقرير الطعن في موطن مختار أن يثبت أن هذا الخصم قد اختار هذا الموطن في إعلان الحكم وذلك بإبداءه قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في خلال العشرين يوما التالية لتاريخ الطعن صورة الحكم المظنون فيه المعلقة إليه فإن لم يفعل كان الطعن باطلا وتقتضى المحكمة بذلك في خيبة المظنون عليهم.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٣

مضى كانت صحيفة الطعن بالنقض الموجه إلى أحد المجالس البلدية بالأقاليم قد أعلنت إلى إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة وسلمت إليها صورة الإعلان لأن الإعلان يكون صحيحا طبقا للفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ ولا عمل للدفع بإعلان الإعلان بمقولة إنه كان يجب تسليم الصورة إلى مأمورية القضايا صاحبة الاختصاص اأعلى الذى يوجه المجلس البلدى المذكور.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٢

إن بطلان الطعن بالنسبة لمن لم يعلن من المظنون عليهم لا يصدى أثره إلى من أعلن منهم الطعن متى كانت الدعوى ليست من الدعاوى التى يوجب فيها القانون اختصاص خصوم معينين ولا تربط المظنون عليه الذى لم يعلن بالطاعن صلة بعائرها طعنه.

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٥

مضى تبين من مراجعة إعلان تقرير الطعن أن المحضر لم يسلم صورة الإعلان للمظنون عليه شخصيا بل سلمها لشخص ذكر أنه قريبه ولكنه لم يثبت أنه يقدم معه لأن الإعلان يكون باطلا طبقا لنص المادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥

مضى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر انتقل إلى محال إقامة المظنون عليهم فاعتاب زوجة أحدهم المقيمة معه وسلمها صورة من ورقة الإعلان ولما لم يجد بالى المظنون عليهم ولم يجد من يستلم عنهم الصور

الخاصة بهم إلى شيخ البلد وأثبت أنه أخطأهم بذلك فندح المظعون عليهم جميعا بطلان الطعن لبطالان إعلان التقرير إليهم إذ لم تتضمن ورقة الإعلان اسم من سلمت إليه الورقة واستدلوا على ذلك بصورة من الصور التي سلمت إلى شيخ البلد وكان من وجهت إليه تلك الورقة غير معلوم على وجه التحديد فإن هذا الدفع يكون مجهول المصدر بمهالة صاحب الحق فيه منهم.

للتعريض رقم ٢٢٨ لسنة ٢٤ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

الأصل وفقاً لنص المادتين ١١، ١٢ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوبة إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه وأنه لا يصح تسليم صورة هذه الأوراق إلى الوكيل إلا إذا عين المحضر في محضر الإعلان انتقاله إلى موطن المطلوب إعلانته وأثبت أنه لم يكن موجوداً به، وإذا كان عين من مطالعة أصل ورقة إعلان تقرير الطعن أن المحضر لم يسلم صورة الإعلان للمطعون عليه الأول شخصياً بل لشخص ذكر أنه وكيله دون أن عين في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة للمخاطب معه المذكور من توجهه إلى محل إقامة المراد إعلانته وأثبت ضايفه عنه فإن إعلانته بتقرير الطعن يكون وقع باطلاً.

للتعريض رقم ٣٢٥ لسنة ٢٤ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٢

إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعن قد أعلن المطعون عليه الثالث بتقرير الطعن بالنقض في مكتب محام - فهو يفرض وكأنه عنه لا يكون صحيحاً قانوناً ذلك لأن الإعلان لمكتب الوكيل عن أحد الخصوم لا يكون معياراً قانوناً بحسب نص المادة ٨٣ من قانون المرافعات إلا بالنسبة للأوراق اللازمة لسير الدعوى وفي درجة التقاضي الموكل هو فيها، وكذلك لا يكون هذا الإعلان صحيحاً أيضاً بفرض إعجاز مكتب انجاس المذكور موطن مختاراً للمطعون عليه الثالث - ذلك أن المشرع وإن أجاز إعلان الطعن في الموطن المختار إلا أن شرط ذلك - طبقاً لنص المادة ٣٨٠ من المرافعات أن يكون الخصم قد اختار ذلك الموطن في إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه - وإذا كان الطاعن لم يودع بملف الطعن صورة الحكم الملغى إليه التي تبين أن المطعون عليه المذكور قد عين المكتب الذي أعلن فيه تقرير الطعن موطناً مختاراً له، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً.

للتعريض رقم ٣٤٨ لسنة ٢٤ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢

إنه وإن كان يصح على من يعلن خصمه بتقرير الطعن بالنقض في موطن مختار أن يثبت أن الخصم قد اختار هذا الموطن في إعلان الحكم - وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في المعاد الذي حدده القانون صورة الحكم المطعون فيه الملغى إليه - وإلا كان الطعن باطلاً وتقضى المحكمة بذلك في غيبة المطعون عليه، إلا أنه إذا تبين من الأوراق أن المطعون عليه قد قدم بعد إعلانته مستداته



ومذكراته الواردة وقصر دفاعه فيها على مناقشة موضوع الطعن فإن هذا يعتبر تنازلاً منه عن التمسك بهذا البطلان ويجعل الطعن صحيحاً ولقائماً في مواجهته.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

إذا كان بين من أصل ورقة إعلان الطعن أن صورته قد سلمت في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق إلى (الموظف المخصص) خلافاً لما يقتضى به نص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قانون المرافعات - من وجوب تسليم صحف الطعون التي تتعلق بالدولة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم وكانت المادة ٢٤ من ذلك القانون تنص على أنه يوجب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المواد الواردة فيها ومنها المادة ٤١ الآنف ذكرها فإن إعلان تقرير الطعن للمطعون عليه التالى (الأسمين العام لمصلحة الشهر العقاري) يكون قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٧

إذا كان الطعون عليه قد بين في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه موطنه الأصيل كما بين مكتب أحد المحامين بعبارة محلاً مختاراً له، فإن إعلانه بالطعن في هذا المحل يكون إعلاناً صحيحاً عملاً بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢٤

إذا كان الغائب بأصل ورقة إعلان الطعن أن المطعون عليه - وهو محام - أعلن مخاطباً مع شيخ القسم لعيابه وخلق مكتبه وخلا محضر الإعلان من بيان انتقال المحضر إلى مكتب المطعون عليه وتحققه من خلق المكتب فإن إغفال مثل هذا البيان يوجب عليه بطلان الإعلان - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - عملاً بنص المادتين ١٢ و ٢٤ من المرافعات.

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٢

مضى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر أثبت في محضر الإعلان أنه أعلن المطلوب إعلانه مع أحد أقربائه لغيابه دون أن يثبت إقامة المخاطب مع المطلوب إعلانه فإن إغفال هذا البيان في محضر الإعلان يوجب عليه بطلان الإعلان عملاً بالمادتين ١٢ و ٢٤ من المرافعات.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

إذا كان بين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذا توجه إلى موطن المطعون عليه السادس لإعلانه أعلنه مخاطباً مع زوجته التي تسلمت صورة الإعلان ولم يثبت في محضره عدم وجود

المطلوب إعلانه، وكان الأصل في إعلان أوراق المحضرين وفقاً للمادة ١١ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجده المحضر في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكناً معه من الأقارب أو أصحابه وفقاً للمادة ١٢ من ذلك القانون، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه كمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون المرافعات فإنه يوجب على ذلك بطلان ورقة الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من ذلك القانون، لما كان ذلك فإن إعلان المظنون عليه السادس بقرار الطعن يكون باطلاً.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٦٠/٢/١١  
إذا كان بين من أصل إعلان تقرير الطعن إنه أعلن للمظنون عليه في مكتب المحامي الذي ألقده المظنون عليه في إعلان الحكم المظنون فيه للطاعن محلاً مختاراً له، وكان لا يؤثر في صحة الإعلان أن يكون المحامي الذي ألقده مكتبه محلاً مختاراً غير مقرر أمام محكمة النقض، فإن تقرير الطعن يكون قد أعلن إعلاناً صحيحاً.

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/١١  
مفاد نص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن جواز إعلان الطعن بالنقض في الموطن المختار مناطه أن يكون المظنون عليه قد اختار فعلاً ذلك الموطن في إعلان الحكم المظنون فيه إلى خصمه، وأن يقيم الطاعن الدليل على ذلك بالطريق الذي رسمه القانون، بأن يودع قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في خلال العشرين يوماً التالية لتاريخ الطعن صورة الحكم المظنون فيه المعلقة إليه، فإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة لم تقدم في الميعاد المقدم الذكر صورة الحكم المعلقة إليها والتي تثبت أن المظنون عليها قد عينت مكتب المحامي الذي أعلن فيه تقرير الطعن موطناً مختاراً لها، فإن إعلان المظنون عليها على هذا النحو يكون قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٠  
إذا كان الواقع أن طعننا رفع قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - ولم تكن قد حددت جلسة نظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بهذا القانون، فإنه إعمالاً لحكم المادة الخامسة من مواد إصداره تسمى عليه أحكام المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى منه، ولما كانت المادة ١١ من القانون المشار إليه توجب على الطاعن إذا ما صدر قرار من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة، كما توجب عليه أيضاً أن يودع خلال خمسة الأيام التالية لإنتهاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن، فإن مقتضى هذا النص أن

إيداع ورقة إعلان الطعن في الميعاد المحدد في هذه المادة هو من الإجراءات الجهرية الحتمية التي يترتب على إغفالها عدم قبول الطعن ذلك أنه بغير هذا الإيداع لا يتسنى محكمة النقض التحقق من صحة إعلان الطعن في الميعاد المنصوص عليه في القانون.

**الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٢٥ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٠**

إذا كان الواقع أن طعن عرض على دائرة فحص الطعون بملسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية، فإنه إعمالاً لحكم المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - تسرى أحكام المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى من هذا القانون على هذا الطعن إذا لم تكن قد حددت بعد جلسة نظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بالقانون المشار إليه، ولما كانت المادة ١١ من القانون المشار إليه تنص على إنه "إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر بقلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك في خمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة ويكون هذا الإعلان بورقة من أوراق الخصمين وبالأوضاع العادية وعلى الطاعن أيضاً أن يودع خلال خمسة الأيام التالية لإنقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن..." وكان بين أن الطاعن لم يعلن طعنه إلى الخصم الذي وجه إليه. وبالتالي لم يودع خلال الأجل المعتبر لذلك أصل ورقة إعلان الطعن فإن تحلفه عن القيام بهلحين الإجراءات الجهرية يستتبع بطلان الطعن.

**الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٥ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ٨/١٢/١٩٦٠**

إذا كان الواقع أن النقابة الطاعنة تقدمت بطلب إلى مكتب العمل للسعي في حسم النزاع القائم بينها وبين شركة "ماركوني" ولم يتمكن مكتب العمل ولا لجنة التوفيق من تسويته أحيل إلى هيئة التحكيم التي أصدرت قراراً فيه. طعنت النقابة فيه بدعوى أمام محكمة القضاء الإداري فأصدرت قرارها بإحالتها إلى محكمة النقض لإختصاصها بها، وكان من بين ما دلت به النيابة العامة بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للمطعون عليهم الثلاثة الآخر - وزير المواصلات ومدير عام هيئة المواصلات بصفتها وإدارات العام على أموال الرعايا البريطانيين - لأنه لم يسبق إختصاصهم في مريضة الطعن وقت تقديمها إلى محكمة القضاء الإداري فلا يجوز إختصاصهم في المرحلة التالية لصدر قرار الإحالة من دائرة فحص الطعون فإن هذا الدفع يكون في غير محله ذلك أن المطعون عليه الأخير أعلن بمريضة الطعن بوصفه حارساً على أموال الرعايا البريطانيين ومنهم شركة ماركوني وأن المطعون عليهما الثالث والرابع - وزير المواصلات ومدير عام هيئة المواصلات بصفتها - أعلن بالمریضة بوصفهما حاليين محل الشركة - ولا بغير من هذا النظر أن

الشركة لم يسبق إختصاصها أمام محكمة القضاء الإدارى ذلك لأن إعلان ذوى الشأن فى القرار الإدارى بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ - إختصاص بمجلس الدولة - أو بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - إختصاص بمجلس الدولة لم يكن يسعرب البطلان على ما جرى به قضاء ذلك المجلس، ومن ثم فإن إختصاصهم كان جائزاً لى أى وقت ولم يمنع منه - فى خصوص النزاع المعروض إلا إحالة الطعن إلى محكمة النقض ويتعين أن يستمر كذلك إلى أن يفتح باب الإعلان بصدور قرار دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى الدائرة المدنية والتجارية أو دائرة الأحوال الشخصية.

#### الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣

إذ نصت المادة الخامسة من مواد إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أن الطعون المرفوعة أمام محكمة النقض عند العمل بهذا القانون يسرى فى شأنها النصوص التى كانت سارية قبل العمل به - قد استنتجت من ذلك الطعون غير الجزائية التى لم تكن عند العمل بهذا القانون فى ١٩٥٩/٢/٢١ - قد حددت جلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية فصمت على إنه يسرى بالنسبة لهذه الطعون أحكام المواد من ١ إلى ١/١٧ من القانون الجديد. ولما كانت المادة ١/١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه " إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر لقم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك فى الخامسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة " فإن مفهوم هذا النص الأخير فى حدود ما ورد بالمادة الخامسة من مواد إصدار القانون المذكور بالنسبة للطعون التى كانت قائمة وقت صدوره هو أن الفصل فى هذا الخصوص هو ما إذا كانت قد حددت أو لم تحدد جلسة لنظر الطعن أمام دائرة المواد المدنية أو التجارية ومسائل الأحوال الشخصية قبل صدور القانون ٥٩/٥٧ - فإذا كان الثابت أن الطعن يتعلق بمادة غير جزائية وأن دائرة فحص الطعون قررت بجملة ٥٨/٢/٣١ إحالته إلى دائرة مواد الأحوال الشخصية وأنه حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى ١٩٥٩/٢/٢١ لم تكن قد حددت لنظر الطعن جلسة أمام هذه الدائرة الأخيرة فإنه يتعين عملاً بالمادة ١/١١ من هذا القانون أن يقوم الطاعن بإعلان التقرير إلى الطعون عليه عملاً بالحمسة عشر يوماً التالية لنفاذ القانون.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣

إذا كان بين أن المظنون عليه لم يعلن بقرير الطعن بناء على طلب الطاعن في الميعاد المحدد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ وكان إعلان الطعن في الميعاد هو من الإجراءات الحتمية التي يعين على المحكمة من تلقاء نفسها التحقق من حصولها، فإن إغفال هذا الإجراء يوجب عليه عدم قبول الطعن - ولا يمر من هذا النظر ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٩/٥٧ من أن الشارع تعمد بإغفاله النص على البطلان في المادة ١ من القانون إحصاءه - البطلان - للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون الرفعات، ذلك أن ما عتبه المذكرة هو البطلان الذي قد يشوب الإعلان الحاصل في الميعاد.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣

١) إذ نصت المادة الخامسة من مواد إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أن الطعون المرفوعة أمام محكمة النقض عند العمل بهذا القانون يسرى في شأنها النصوص التي كانت سارية قبل العمل به - قد استنتت من ذلك الطعون غير الجزائية التي لم تكن عند العمل بهذا القانون في ١٩٥٩/٢/٢١ - قد حددت جلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية فصمت على إنه يسرى بالنسبة لهذه الطعون أحكام المواد من ١ إلى ١/١٧ من القانون الجديد. ولما كانت المادة ١/١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه "إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك في الخامسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة" فإن مفهوم هذا النص الأخير في حدود ما ورد بالمادة الخامسة من مواد إصدار القانون المذكور بالنسبة للطعون التي كانت قائمة وقت صدوره هو أن الفصيل في هذا الخصوص هو ما إذا كانت قد حددت أو لم تحدد جلسة لنظر الطعن أمام دائرة المواد المدنية أو التجارية ومسائل الأحوال الشخصية قبل صدور القانون ٥٩/٥٧ - فإذا كان النابت أن الطعن يتعلق بمادة غير جزائية وأن دائرة فحص الطعون قررت بملزمة ٥٨/٢/٣١ إحالته إلى دائرة مواد الأحوال الشخصية وأنه حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في ١٩٥٩/٢/٢١ لم تكن قد حددت لنظر الطعن جلسة أمام هذه الدائرة الأخيرة، فإنه يعين عملاً بالمادة ١/١١ من هذا القانون أن يقوم الطاعن بإعلان التقرير إلى المظنون عليه خلال الخامسة عشر يوماً التالية لنفاذ القانون.

٢) إذا كان بين أن المظنون عليه لم يعلن بقرير الطعن بناء على طلب الطاعن في الميعاد المحدد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ وكان إعلان الطعن في الميعاد هو من الإجراءات الحتمية التي يعين على المحكمة من

تلقاه نفسها التحق من حصولها، فإن إغفال هذا الإجراء يترتب عليه عدم قبول الطعن - ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٩/٥٧ من أن الشارع تعمد بإغفاله النص على البطلان في المادة ١ من القانون إخضاعه - البطلان - للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون المرافعات، ذلك أن ما عتبه المذكرة هو البطلان الذي قد يشوب الإعلان الحاصل في الميعاد.

#### الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣

نصت الفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه " إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخامسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة " فإذا كان بين أن تقرير الطعن قد أعلن بعد إنقضاء الميعاد القانوني الذي نصت عليه المادة السالفة الذكر، وكان إعلان الطعن في الميعاد المذكور من الإجراءات الحتمية التي يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها التحق من حصولها فإن إغفال هذا الإجراء يترتب عليه عدم قبول الطعن ولا يغير من هذا النظر ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أن الشارع قد تعمد بإغفاله النص على البطلان في المادة ١١ منه إخضاعه للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون المرافعات ذلك أن ما عتبه المذكرة هو البطلان الذي قد يشوب الإعلان الحاصل في الميعاد.

#### الطعن رقم ١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٠

إذا كان الواقع أن طعنا عرض على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية، فإنه إعمالا لحكم المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٧ في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - تسرى أحكام المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى منه على هذا الطعن إذ لم تكن قد حددت بعد جلسته لنظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية عن العمل بالقانون المشار إليه، ولما كانت المادة ١١ من القانون المذكور تنص على أنه " إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطاعن وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخامسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ويكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وعلى الطاعن أيضا أن يدع خلال خمسة الأيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن....." وكان هذان الإجراءان جوهرين

يصين اتخاذهما خلال مواعيدهما الختمين المقررين لهما عملاً بالمادة السادسة من قانون المرافعات، لما كان ذلك، وكان بين من الأوراق أن الطاعين لم يدعوا في خلال العشرين يوماً التالية لتاريخ صدور قرار الإحالة ما يدل على أنهم قاموا بإعلان المطعون عليهما بالطعن في التبعاد المبين بالمادة ١١ المشار إليها، فإن ذلك يستتبع بطلان الطعن مما يوجب عليه عدم قبوله.

#### الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٦١/١/٥

إذا كان الواقع أن طعناً رفع قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - ولم تكن قد حددت جلسة لنظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بهذا القانون في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩، فإنه إعمالاً لحكم المادة الخامسة من مواد إصداره تسرى عليه أحكام المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى منه، ولما كانت المادة ١١ من القانون المشار إليه توجب على الطاعن إذا ما صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم اللذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة خلال الخمسة عشر يوماً التالية لهذا القرار وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على إختيار هذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية التي يصين على الطاعن إلتزامها لتسلفه بمعاملة خصمى بعمل بإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، وكان الثابت أن الطاعن لم يعلن مؤشراً عليه بقرار الإحالة إلى الخصوم اللذين وجه إليهم فإن ذلك يسوجب الحكم بعدم قبوله - ولا يغير من هذا النظر أن يكون الطعن قد تم التقرير به قبل العمل بالقانون رقم ٤٥١ الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٥ بإنشاء دوائر بمحكمة النقض لفحص الطعون في المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية، وأن يكون هذا الطعن قد أعلن للمطعون عليهما في ١٥، ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وفقاً للقانون الذي رفع في ظله - ذلك أن المادة الخامسة من مواد إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أطلقت حكمها الذي قررت بوجبه سريان المواد من ٩ إلى ١٧/١ من هذا القانون بالنسبة لجميع الطعون المرفوعة في الإقليم المصري في المواد غير الجزائية إذا لم تكن قد حددت نظرها جلسة أمام دائرة المواد المدنية والتجارية أو دائرة مواد الأحوال الشخصية - مما يفيد وجوب إعمال حكم المادة ١١ بالنسبة لجميع الطعون التي لم تكن قد حددت لها جلسة ولو كانت قد رفعت قبل العمل بالقانون ٤٥١ لسنة ١٩٥٥، ومن ثم فإن إعلان الطعن إلى المطعون عليهما خلال الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير به طبقاً للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٥، لا يفنى عن الإعلان طبقاً للمادة ١١ السابقة الذكر بعد صدور قرار دائرة لفحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية.

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢

لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك فى الخامسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن إعلان الطعن فى الميعاد المحدد له هو من الإجراءات الحتمية التى يوجب على إخطافها البطلان وبالتالى عدم قبول الطعن شكلاً ولا يزول هذا البطلان بحضور المطعون عليهم وإيداعهم مذكرة بدفاعهم تمسكوا فيها ببطلان الطعن لعدم إعلانهم به فى الميعاد، وكان الثابت أن قرار الإحالة صدر من دائرة فحص الطعون فى ١٦ مارس سنة ١٩٦٠ ولم يعلن الطاعن طعنه إلى المطعون عليهم إلا فى ٤ من إبريل سنة ١٩٦٠ أى بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان - فإن هذا الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٦١/١١/٣٠

على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير فى الصفة قبل إجراء الإعلان ليعلم من يجب إعلانه به قانوناً، فإذا كان المطعون عليه قد تولى قبل إعلان تقرير الطعن فإن على الطاعن أن يقوم بالتحرى عن وفاته وأن يوجه الإعلان إلى ورثته فى الميعاد. وإذن فعلى كان الطاعن لم يتخذ أى إجراء لإعلان هؤلاء الورثة طبقاً للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات وكان إعلان الطعن فى الميعاد إجراء صحيحاً يوجب على إخطافه البطلان الذى لا يزول بحضور ورثة المطعون عليه وإيداعهم مذكرة تمسكوا فيها بهذا البطلان على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٦١/١١/١

بيان صلة من استلم صورة إعلان تقرير الطعن إجراء جوهري أوجب القانون يوجب على إخطافه بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات ومن ثم فيكون الطعن باطلاً.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢

توجب المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على الطاعن إذا ما صدر قرار من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك فى الخامسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة، كما توجب أيضاً أن يودع خلال خمسة أيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ومن ثم فإذا تخلف الطاعن عن القيام بهذين الإجرائين الجوهريين أو أيهما فإن ذلك يستتبع بطلان الطعن.



الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٠

على الطاعن إذا ما صدر قرار بإحالة الطعن بالنقض إلى الدائرة المختصة أن يعلن خصومه بصورة من تقرير الطعن مؤشراً عليها بقرار الإحالة خلال خمسة عشر يوماً التالية لهذا القرار - وإغفال هذا الإجراء - وهو من الإجراءات الجوهرية التي يتعين على الطاعن إتخاذها لتعلقه بمبدأ حتمى - يستوجب الحكم بعدم قبول الطعن.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٣

إن كل ما تشوطة المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لصحة إعلان الطعن أن يعلن تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن، وأن يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المضرين والأوضاع العادية، وأن يسم هذا الإعلان فى خمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة، ومن لم فكلما تحقق أن الإعلان قد تم فى ميعاده على هذا النحو واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب استيفائها طبقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات فإنه يكون صحيحاً ولا يخلط خلط الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن بقلم الكاتب أو وقوع خطأ فيه إذ أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التي يوجبها القانون فى ورقة الإعلان.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧

على الطاعن مرالبة ما بطراً على خصومه من وفاة أو تغير فى الصفة أو الحالة وإعلان الطعن إلى ورثة المحكوم عليه بعد وفاته واختصاص من يبلغ من الرشد منهم دون من كان يظلمهم وهم قاصر. فتمس كان الطاعن لم يعلن خصومه الذين بلغوا سن الرشد بتقرير الطعن، وهو من الإجراءات الجوهرية فإنه يردب على إغفال هذا الإجراء بطلان الطعن.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٦١/٣/٩

إذا كان الطاعن لم يودع قلم الكتاب محكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون عليه خلال الأجل المحدد لذلك فى المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - فإن تخلفه عن القيام بهذا الإجراء الجوهري يستتبع عدم قبول الطعن - ولا يفر من ذلك وصول أصل ورقة الإعلان إلى قلم الكتاب بالبريد فى الميعاد - ذلك أن مراد الشارع هو أن يتم الإبداء بمضور الطاعن أو من ينييه عنه قانوناً أمام الموظف المخصص بقلم كتاب محكمة النقض حيابة لإجراءات الطعن من الميث وإعداداً لها من المظان والشبهات.

**الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٦١/١/١٢**

إذا كان الطعن لم يودع قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن إلى المظنون عليها فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وهو إجراء جوهري يصين التزامه ولا يقضى عنه إرسال أصل ورقة الإعلان إلى قلم الكتاب عن طريق البريد - وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن إيداع الطعن أصل ورقة إعلان الطعن للمصمم بقلم كتاب المحكمة فى الميعاد المحدد قانوناً هو من الإجراءات الهامة التى يوجب على انقضاء المواعيد المحددة لها سقوط الحق فى الإجراء وعدم قبول الطعن، فإن ذلك يستوجب الحكم بعدم قبول الطعن.

**الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٦١/٥/١٨**

توجب المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم وذلك بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية.

**الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٦١/١١/١٥**

لقصد الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم فى الطعن هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كاملاً بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم وإن كل ما يكفى للدلالة على ذلك يحقق الغرض الذى يقصده القانون. فإذا كان الثابت من إعلان الطعن أنه تم بناء على طلب وزير المالية بصفحه الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب بينما كانت هذه المصلحة فى تاريخ الإعلان تابعة لوزارة الخزانة فإن إعلان تقرير الطعن بالوصف المشار إليه يكفى للدلالة على أن مصلحة الضرائب هى الطاعنة.

**الطعن رقم ٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٦١/٦/٨**

إخفال إسم محامى الطاعن فى الصورة المعلقة من تقرير الطعن لا يوجب عليه البطلان متى كان موقعاً عليها منه إذ فى ذلك ما يكفى للتعرف به.

**الطعن رقم ٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٦١/٦/١**

جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان إخفال المحضر إثباتية الطعون عليه وإقامة من تسلّم ورقة الإعلان معه مما يوجب عليه بطلان الإعلان عملاً بالمادتين ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات إلا أنه متى كان إعلان تقرير الطعن قد تم فى الميعاد وكان المظنون عليه قد قدم دفاعه فى الميعاد القانونى فإنه لا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته فى التمسك به.

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٦١/٦/١

إذا كان الثابت بتقرير الطعن أن الطاعين قد أوردوا به بيان محل إلزامهم مشتملاً على إسم البلدة والشارع فإن هذا البيان يكون وإلّا بالفرض المقصود منه ولا يغير من ذلك أن تكون صورة تقرير الطعن المعلنة إلى الطعون عليها " بعد صدور قرار الإحالة " قد غلت من ذكر إسم البلدة وإسم الشارع لأن هذا الإغفال ليس من شأنه أن يجهل لدى الطعون عليهما موطن الطاعنين.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٩

توجب المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المعار المبين في ورقة إعلان الحكم، ولما كانت مرحلة التقض تعتبر مستقلة في إجراءاتها من مرحلة دعوى الموضوع وكان إعلان الطعن قد تم في مكتب محام باعتباره موطناً مختاراً للطعون عليه مع أن إعلان الحكم للطعون فيه قد خلا من إتخاذ هذا المكتب موطناً مختاراً له فإن إعلان الطعن يكون عتاقاً للقانون.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠

تعهد المشرع عدم النص صراحة في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - على ما يبين من مذكرته الإيضاحية - على البطلان جزاء مخالفة الإجراءات المبينة فيها وذلك كي يكون خاصاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات، ومن ثم إسقط قضاء محكمة التقض على أنه إذا كان الطعون عليه الذي وقع إعلانه باطلاً قد حضر وقدم مذكرته في الميعاد القانوني فلا يصح له أن يمسك بالبطلان إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به، فإذا كان الثابت من ورقة إعلان الطعن أن الإعلان قد تم في الميعاد القانوني إلى مدير الشركة الطعون عليها وقد سلمت صورته في مركز إدارتها إلى محامي إدارة القضايا التي لها صفة في النيابة عنها في تسلم الإعلانات الخاصة بها، وكانت الشركة الطعون عليها قد قدمت مذكرتها في الميعاد القانوني ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان الإعلان - بفرض تخلفه - ولم يثبت من جهة أخرى أن ضرراً قد لحقها من هذا البطلان المدعى بوقوعه فإنه يعين رفض الدفع المبدي من هذه الشركة بعدم قبول الطعن لبطلان الإعلان .

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٤

معي كان الطعن بالتقض قد رفع قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة التقض ثم تكن قد حددت جلسة للنظر أمام الدائرة المختصة عند العمل بهذا القانون فإنه يسرى على حكم المواد من ٩ إلى ١/١٧ من القانون المذكور إصملاً للمادة الخامسة من مواد إصداره. ولما كانت المادة ١١ من هذا القانون توجب على الطاعن إذا ما صدر لقرار بإحالة الطعن إلى

الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم اللذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك في الخامسة عشر يوماً التالية لهذا القرار وأن يودع خلال الخامسة أيام التالية لإنقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن فإنه ينتهي على إغفال هذين الإجرائين بإعلان الطعن.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٢

- إذا كان الطاعن قد وجه إعلان الطعن إلى موطن وكيل المطعون عليها باعتباره موطناً مختصراً وإمتنع الوكيل عن إسلام صورة الإعلان، ولم يثبت الطاعة أنها إختارت هذا الموطن في إعلان الحكم وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض - مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الميعاد الذى حدده القانون - صورة الحكم المطعون فيه المعلقة إليه، فإن هذا الإعلان يكون وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض باطلاً وللمحكمة أن تقضى بهذا البطلان في شية المطعون عليها.

- متى كان إعلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها وهى الخصم المحكوم لمصلحته لم يصح فإن الطعن يكون قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٣

تعتمد المشرع عدم النص صراحة في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على ما يبين من مذكرته الإيضاحية على البطلان جزاء مخالفة الإجراءات المبينة فيها حتى يكون عاجزاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات، وأخذاً بقضاء محكمة النقض من أن المطعون عليه الذى وقع إعلانه باطلاً إذا حضر وقدم مذكرته في الميعاد القانوني لا يصح له أن يتمسك بإعلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به فإذا كان الإعلان قد تم في الميعاد القانوني ووجه إلى الشريك المتضامن وسلمت صورته في المركز الرئيسى للشركة المطعون عليها وكانت تلك الشركة قد قدمت مذكرتها في الميعاد ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك بإعلان الإعلان - بفرض تحققه - لم يثبت من جهة أخرى أن ضرراً ما قد لحقها منه فإن الدفع بإعلان الإعلان يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٣

متى كان المطعون عليه حضر في الطعن وقدم مذكرة بدفاعه في الميعاد دون أن يبين وجه مصلحته في التمسك بإعلان إعلانه بقرير الطعن - فإنه على فرض قيام هذا البطلان - فلا يكون الدفع به مقبولا.

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٠/١/١٩٦٣

إذا كان إغفال المحضر إثبات بعض البيانات اللازمة في صورة الإعلان مما يوجب عليه بطلانه عملاً بالمواد ١٠ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات إلا أنه متى كان تقرير الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه قد

قدم دفاعه في الميعاد القانوني فإنه لا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

**الطنن رقم ٣٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤**

كل ما تشروحه المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض لصحة إعلان الطنن هو أن يعلن تقرير الطنن مؤشرا عليه بقرار الإحالة إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطنن وأن يكون الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية في الخامسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة فكلما تحقق أن الإعلان قد تم في ميعاده على هذا النحو واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب استيفائها طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات فإنه يكون صحيحا ولا يطله خلل الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطنن بقلم الكاتب أو اسم الموظف الذي قرر بالطنن أمامه إذ أن هذا البيان ليس من البيانات التي يوجب القانون استعمال ورقة الإعلان عليها. ولا يؤثر في صحة الإعلان كذلك الادعاء بعدم استعمال صورة تقرير الطنن المعلنة من التأشير عليها بقرار الإحالة ما دامت صورة الإعلان المقدمة بملف الطنن قد اشتملت على بيان المحضر أن المطنن عليه قد أعلن بصورة مطابقة للأصل من تقرير الطنن مؤشرا عليه بقرار الإحالة متى كان ذلك ليس محل نفي من المطنن عليه.

**الطنن رقم ١٨ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٣**

إعلان الطنن في الميعاد إجراء حتمي يتوجب على إطفائه البطلان. وإذا كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطنن فيه وهو أحقية الشركة للمحل التجاري المتنازع عليه دون القس - أو عدم أحقيتها له هو موضوع غير قابل للتجزئة فإن إطفاء إعلان بعض ورثة المطنن عليه يستصحب بطلان الطنن بالنسبة لهم جميعا. وإذا كانت الشركة لم تنقض بوفاء المورث طبقا لنص في عقد الشركة فقد وجب في هذه الحالة توجيه الإعلان إلى محل الشركة وعلى الوجه الذي تتطلبه المادة ١٤/٤ من المرافعات .

**الطنن رقم ١٨ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٣**

تجيز المادة ٣٨٣ من المرافعات للمحكوم عليه إعلان الطنن إلى ورثة المحكوم له جملة دون بيان أصحابهم وصفتهم إذا حصلت وفاة المحكوم له أثناء ميعاد إعلان الطنن حتى لا يسفد التحري من الورثة هذا الميعاد المحدود. ومن ثم فإن مجال تطبيق هذه المادة أن تكون وفاة المحكوم له قد وقعت خلال الميعاد الذي يجب أن يتم إعلان الطنن فيه.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٧٠ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٣  
إعلان الطعن في المهاد اُخذ له هو من الإجراءات الختمية التي يوجب على إغفالها سقوط الحق فيه وبالتالي عدم قبول الطعن

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٣  
مضى كان إعلان تقرير الطعن قد تم في المهاد وكان المظنون عليه قد قدم دفاعه في المهاد القانوني لأنه لا يجوز له التمسك بإعلان الإعلان بدعوى وجود عيب فيه طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في ذلك .

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ٣/٥/١٩٦٤  
مضى كان الطاعن بعد أن تحقق من بلوغ إحدى المظنون عليهم سن الرشد قد إختصمها في الطعن في شخص الوصى السابق عليها بعد زوال صفته في قفلها وطلب إعلانها بالطعن في شخصه، وقد وقع الوصى - وهو أحد المظنون عليهم - على أصل ورقة إعلان الطعن بما يفيد إستلامه الصورة عن نفسه فقط بما يدل على أنه رفض إستلام الصورة عنها بعد أن زالت صفته في قفلها - وعلى الرغم من ذلك فإن الطاعن لم يعلن هذه المظنون عليها بالطعن في خمسة عشرة يوما التالية لقرار الإحالة كمقتضى نص المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن الذى يحكم إجراءات الإعلان في هذا الطعن، فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة للمظنون عليها ساقطة الذكر.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ٣/١٢/١٩٦٤  
رفع القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بصيحه المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض عن كاهل الطاعن عبء إعلان الطعن وألقاه على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان - على ما صرحته به المذكرة الإيضاحية للقانون - ومن ثم فإنه فى حالة وقوع بطلان فى إعلان أحد المدعى عليهم فى الطعن فإنه يجوز تصحيح هذا البطلان بإعادة إعلانه إعلانا صحيحا ولا يؤثر فى ذلك أن يكون المهاد اُخذ فى المادة ١١ للإعلان قد إنتضى، ذلك أن هذا المهاد لم يعد بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعادا حتميا وإنما مجرد مهاد تنظيمى لا يوجب على تجاوز البطلان.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ٢٨/١/١٩٦٥  
إذا كان إعلان الطعن قد تم بمعرفة قلم الكتاب فى ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى رفع عن كامل الطاعن عبء إعلان الطعن وألقاه على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان فى التشريع - على ما صرحته به المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - فإن وقوع بطلان فى

إعلان بعض المظنون ضلعم لا يوجب عليه سوى ضرورة إعادة إعلانهم الظعن إعلاناً صحيحاً ولو بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان في المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض ذلك أن هذا الميعاد لم يعد بعد صدور القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ معاداً حتمياً بل مجرد معاد تنظيمي لا يوجب على تجاوزة البطالان.

الظعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٥  
مضى كان الطاعنون قد نبهوا قلم الكتاب - بعد إحالة الظعن من دائرة فحص الطعون - إلى وجوب إعلان التقرير إلى ورثة أحد المظنون عليهم بعد أن علموا بوفاته وقد تم الإعلان على هذا النحو طبقاً للقانون وكان جهل الخصم بوفاته خصمه بعد علناً من قبل القصة القاضية، فإن الخصومة في الظعن تكون قد استندت بين الطاعنين وبين الورثة كما يسوجب رفض الدفع بطلان الظعن.

الظعن رقم ٢١ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٦  
رفع القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ عن كاهل الطاعن عبء إعلان الظعن وإلقاءه على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطالان في التشريع على ما صرح به المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ومن ثم فإن إغفال الميعاد المحدد لإعلان الظعن في المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - لا يوجب عليه البطالان إذ لم يعد هذا الميعاد معاداً حتمياً بل مجرد معاد تنظيمي لا يوجب على تجاوزة البطالان.

الظعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٦  
لا يوجب على بطلان إعلان الظعن الذي تم بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ قبل العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ سوى إعادة إعلان إعلاناً صحيحاً ولو بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان في المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض لأن هذا الميعاد لم يعد بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ معاداً حتمياً وإنما أصبح على ما جرى به قضاء محكمة النقض معاد تنظيمي لا يوجب على تجاوزة بطلان الظعن.

الظعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٣٥٠ بتاريخ ٦/٩/١٩٦٦  
جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل للمادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن بالنقض قد رفع عن كاهل الطاعن عبء إعلان الظعن وإلقاءه على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطالان.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٦

رفع القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - بصيقل بعض أحكام قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - عن الطاعن عبء إعلان الطعن وألقاه على قلم الكتاب بقصد التيسر والحد من حالات البطالان وجرى قضاء محكمة النقض على أن ميعاد إعلان الطعن لم يعد - بعد صدور هذا القانون - ميعاداً حتماً بما يعين إلتخاذ الإجراء خلاله، كما جرى ومن ناحية أخرى على أن عيوب الإعلان يجوز تصحيحها ولو بعد فوات الميعاد.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٧

إذا كان الثابت بالأوراق أن دائرة فحص الطعون لقررت إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية، وأن قلم كتاب محكمة النقض أعلن تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة إلى ورثة الطعون عليهما جملة، فإن قيام قلم الكتاب بالإعلان قد إنقذ عملاً بأحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢، ولا يوتب - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - البطالان على تجاوز الميعاد المحدد لإعلان الطعن. فإذا كان هذا الإجراء قد تم صحيحاً طبقاً للقانون المعمول به وقتذاك، ونص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية والذي أصبح نافذاً المعمول من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٦٥ على إتباع الإجراءات التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص للطعون، ومقتضى هذا النص أن القانون رفع عن قلم الكتاب عبء إعلان الطعن، وأوجب على الطاعن من وقت العمل به القيام بإجراءات الإعلان، فإن ذلك ليس من شأنه أن يمس إجراءات الإعلان التى قام بها قلم الكتاب فى ظل القانون الملغى طبقاً له فبقى هذه الإجراءات صحيحة ولا يجب على الطاعن إلا استكمال ما لم يتم ومنها.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٧

لما أجازت المادة ٣٨٣ من المرافعات فى فقرتها الأولى إعلان الطعن عند موت المحكوم له أثناء ميعاد الطعن إلى ورثته جملة، وأوجبت فى فقرتها الثانية إعادة الإعلان الذى تم على الوجه المقدم لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم قبل الجلسة المحددة لت نظر الطعن فى الميعاد الذى تحدده المحكمة لذلك، فإنها تكون بذلك قد جعلت إعادة إعلان الطعن إلى الورثة إجراء منفصلاً عن رفع الطعن لا يتقيد بميعاد إعلانه حتى لا يفوت هذا الميعاد - على ما أوضحته المذكرة التفسيرية - بسبب التحرى عن ورثة خصمه وموطن كل منهم. وإذا قام قلم كتاب هذه المحكمة بإعلان الورثة جملة وتم هذا الإجراء صحيحاً، كما قام الطاعن بإعادة الإعلان إلى باقى الورثة نفاذاً لقرار المحكمة بذلك، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس.



**الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٥٥٧ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٧**

معي كان الطعن بالنقض قد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون. وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله، وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن يعاد الخمسة عشر يوماً الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فإذا كانت أوراق الطعن قد حلت ما ثبت قيام الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد أو في خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحح ما لم يصح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة. وهذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان هذا الطعن هو - طبقاً لما يقتضيه به نص الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ - خمسة عشر يوماً تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير، إذا كان ذلك، فإنه يعين إعمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات والقضاء بإعلان الطعن.

**الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٧**

إعلان تقرير الطعن إلى الخصم لا يقتضي عمل توكيل إلى المحامي الذي يعزل هذا الإعلان.

**الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٥٤٧ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٧**

البطلان الذي ترتبه المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ وهي المادة الواجبة التطبيق بعد صدور قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ لتنام الإعلان في ظله - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مقصور على عدم حصول الإعلان للمطعون عليه في الخمسة عشر يوماً التالية للطعن فإذا تحقق أن الإعلان قد تم بالأوضاع العادية في الميعاد المذكور وإشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب استيفائها في أوراق الخصمين طبقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات، فإن الطعن يكون صحيحاً شكلاً ولا يطله خلوه الصورة من بيان تاريخ

القرار أو إسم الموظف الذي قرر بالظعن أمامه إذ أن هذا البيان ليس من البيانات التي يوجب القانون اشتغال ورقة الإعلان عليها.

الظعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٥٢ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٥  
مضى كان تقرير الظعن قد أعلن إلى المظعون عليها فى الميعاد وقدمت مذكرة بدفاعها ولم تبين وجه مصلحتها فى التمسك بظعان الإعلان، فإن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون غير مقبول.

الظعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٦٨ بتاريخ ١٩٣٧/١١/١٤  
إذا كان الثابت من أصل ورقة إعلان الظعن أن هذا الإعلان وجه من رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان والتعمير التى حلت محل شركة أراضى الدلتا المصرية والمصايد ومن رئيس مجلس إدارة مؤسسة ضاحية المصايد، فإن هذا البيان لا يدع مجالاً للشك فى أن الشركة محطلة برئيس الإدارة فى هاتين المؤسستين من التصوردة بذاتها فى الخصومة دون تعليلها. ويكون الإعلان على هذا النحو صحيحاً ولا إعتداد فى هذا الخصوص بما يكون قد وقع من خطأ فى إسم محطلها.

الظعن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣١  
ميعاد إعلان الظعن لم يعد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ميعاداً حتمياً يوجب البطلان على مجاوزته.

الظعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٥  
وفقاً للمادة ٨٨٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالظعن ويحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستداتهم وبعد إنتهاء الأجل يحدد جلسة لنظر الظعن وله عند الاقتضاء الأمر بضم ملف المادة الصادر فيها الحكم المظعون فيه ويعلم قلم الكتاب من تقرير إعلانهم بالظعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل إنقضاءها بخمسة أيام على الأقل، وإذا كان الثابت أنه بعد العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ عين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالظعن وحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستداتهم وبعد إنتهائه أعلن قلم الكتاب المظعون عليه بالظعن فإن الدفع بظعان الظعن يكون معيّن الرافض.

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٦٨/١/٣١

مضى كان إعلان الطعن قد تم فى الميعاد بمعرفة قلم الكتاب وفى ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ وكان الطعون عليه قد قلم مذكرة بدفاعة فى الميعاد القانونى، لأنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يجوز له التمسك بالبطالان لمب شاب إجراء الإعلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته فى التمسك به.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣

- يستفاد من نص المادة الثانية من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ الذى أصدره المشرع بتعديل أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وما ورد بشأنها فى المذكرة الإيضاحية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه إذا كان الإجراء قد تم صحيحاً فى ذاته قبل نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ولو كان بعد الميعاد الذى كان يقتضيه تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فإن هذا الإجراء ينتج أثره ولو كان الجزء على مخالفة هذا الميعاد بحسب ما كان يقتضيه تطبيق تلك الفقرة هو البطلان أو السقوط لأن هذا الجزء قد رفعه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بما نص عليه فى الفقرة الأولى من المادة الثانية منه. ومن ثم فلا يلتزم الطاعن بإعادة هذا الإجراء فى الميعاد الذى استعمله ذلك القانون فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة، لأن هذا الميعاد إنما شرع ليصحح الطاعن فى خلاله ما لم يكن قد صحح من الإجراءات وليستكمل ما لم يكن قد أقمه منها قبل العمل بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧.

- الإجراء الذى تم صحيحاً ولكن بعد الميعاد لا يتناول نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، وإنما يصير صحيحاً ومنتجاً لأثاره بغير حاجة لإعادته بعد أن زال الجزء المردب على مخالفة الميعاد بنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٣٠

مضى كان الطعن قد رفع فى ١٩٦٣/٤/١٧ وأدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون، وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذى عمل به من تاريخ نشره فى ١٩٦٥/٧/٢٢ قد نصت فى فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٥ الذى أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى خمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه، وكان مقتضى ونص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد خمسة عشر يوماً الذى يجب على

الطاعن إعلان الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٥ وهو تاريخ ونشر القانون ٤ لسنة ١٩٦٥، وإذا خلت أوراق الطعن بما يدل على قيام الطاعنات بإعلان المطعون ضدها الثانية خلال هذا الميعاد، وكانت الأوراق حالية أيضاً مما يثبت أن الطاعنات قمن بإعلان الطعن إلى المطعون ضدها المذكورة في الميعاد الذي افتتح بعد ذلك بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ ولتصحح ما لم يصح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة، وكان هذا الميعاد الجديد طبقاً لما يقضى من نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه هو خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون في ١١ مايو سنة ١٩٦٧ بالنسبة للمطعون التي لم تكن قد طرحت وقتئذ على المحكمة ومنها هذا الطعن الذي طرح على المحكمة لأول مرة بمجلس ١٩/٣/١٩٦٨، فإنه يتعين معه - وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات والقضاء بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الثالثة.

#### الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٦٨

لما كانت المادة الثالثة من القانون ٤ لسنة ١٩٦٥ الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢/٧/١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص المطعون وكانت المادة ٣٤١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص المطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه. وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢/٧/١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ وإذا خلت أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعن بإعلان المطعون عليه خلال هذا الميعاد أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ٤ لسنة ١٩٦٥ ولتصحح ما لم يصح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة وهذا الميعاد بالنسبة للمطعون التي لم تكن قد طرحت على المحكمة هو طبقاً لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ خمسة عشر يوماً تبدأ من ١١/٥/١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير. لما كان ذلك فإنه يتعين - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من المرافعات السالف الإشارة إليه والقضاء بطلان الطعن.

#### الطنعن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٣٤١ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٢

مضى كان الطعن قد رفع في ١٩٦٣/٧/١٣ وأدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٩٦٥/٧/٢٢ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، وكانت ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخامسة عشر يوماً التالية لتقدير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإطلاقه. وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن مهاد الخامسة عشر يوماً الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٥ بتاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وإذا كانت أوراق الطعن قد دخلت مما يثبت قيام الطاعن بإعلان الطعون عليه الأول وإعلان..... من الفريق الثاني من الطعون عليهم " لورثة المرحوم... " خلال هذا المهاد أو خلال المهاد الذي منحه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وتنصيح ما لم يصبح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة، وكان هذا المهاد الجديد بالنسبة لإعلان هذا الطعن هو طبقاً لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ خمسة عشر يوماً تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ بتاريخ نشر القانون الأخير.

#### الطنعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠

إذا كان إعلان الطعن الذي تم في المهاد قد وقع باطلاً، وعملت أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعنة بتصحيح هذا البطلان خلال المهاد الذي منحه لها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ وتنصيح ما لم يصبح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة. وهذا المهاد الجديد طبقاً لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ هو خمسة عشر يوماً تبدأ من ١٩٦٧/٥/١١ بتاريخ نشر هذا القانون وذلك بالنسبة للطعون التي لم تكن قد طرحت وقتئذ على المحكمة ومنها هذا الطعن الذي طرح على المحكمة لأول مرة بعد هذا المهاد فإنه يتعين إعمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والقضاء بإطلاق الطعن.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥

أوجبت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذى أنشأ دوائر فحص الطعون، على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى الخامسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله فإذا خلت أوراق الطعن ما يثبت قيام الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد وحتى ينقضى الميعاد الذى منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يضمن إعمال أجزاء الموضوع عليه فى المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها والقضاء بطلان الطعن ولا يمنع من إعمال هذا الجزء أن يودع المظنون ضده مذكرة بدفاعه إذ يجب على محكمة النقض - طبقاً للمادة ٤٣١ مرافعات - أن تتحقق من أن إعلان المظنون ضده بالطعن قد تم فى الميعاد القانونى وأن تحكم من تلقاء نفسها بإبطاله إذا تبين لها إجراء هذا الإعلان بعد فوات ذلك الميعاد فإذا لم يودع الطاعن أصل ورقة إعلان الطعن وفقاً لما توجه عليه المادة ٤٣٢ مرافعات وذلك لإثبات أن الإعلان قد تم فى الميعاد فإنه يضمن الحكم بطلان الطعن.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٥

من مقتضى نص المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات - وهى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون إعلان الطعن بالنقض إلى ورقة المحكوم له - المرفوعة أثناء ميعاد الطعن - جملة صحيحاً طبقاً للرقصة التى أجازها المشرع فى هذه المادة بإعلان الطعن إلى ورقة المحكوم له جملة إذا وقعت وفاته خلال الميعاد الذى يجب أن يتم إعلان الطعن فيه. ولا محل - وقد جاء هذا النص صريحاً - للبحث وراء المحكمة التى أمدهه والقول بطلان هذا الإعلان بدعى أن الطاعة علمت بوفاة المظنون عليه بمناسبة نظر طلب وقف التنفيذ وأنه كانت لديها الفرصة كافية للتصريح عن محل إقامة جميع الورثة وإعلامهم بأسمائهم وصفتهم لأشخاصهم أو فى موطن كل منهم قبل صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية الذى عمل به فى ١٩٦٥/٧/٢٢ ونص على إتباع الإجراءات التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٤

مضى كانت الطاعة قد أعادت إعلان تقرير الطعن إلى المظنون عليها فى ٢٧/٥/١٩٦٨ وإشتمل التقرير للمعلن إليها فى هذا اليوم على بيان الحكم المظنون فيه وتاريخه. وكان هذا الإعلان الجليل قد تم فى الميعاد الذى ألتحق بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها وهو خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون بالنسبة للمظنون ألقى لم تكن قد طرحت على المحكمة عند إلغاء دوائر الفحص بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - ومنها هذا الطعن الذى طرح

لأول مرة على المحكمة بجلسة ١٩٦٨/٤/٩ - فإن العيب الذي شاب الإعلان الأول لتقرير الطعن خلوه من بعض البيانات يكون قد زال بتصحيحه في الإعلان الثاني الذي تم في الموعد مشتملا عليها ولم يعد بعد محل للتمسك بالإعلان.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٥٥١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٨  
كل ما تشترطه المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تمثيلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ لصحة إعلان الطعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن وأن يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المخبرين وبالأوضاع العادية وأن يتم هذا الإعلان في خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن فكلما تحقق أن الإعلان قد تم في مهاده على هذا النحو وإشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب إستيفائها طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات فإنه يكون صحيحا ولا يطله غلو الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن بقلم الكاتب أو وقوع خطأ مادي فيه بطلب الصورة إذ أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التي يوجب القانون إشتمال ورقة الإعلان عليها.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٨  
إذ نصت المادة ٧/٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ على أنه ,, يجب على الطاعن أن يستكمل ما لم يتم من تلك الإجراءات ويصحح ما لم يصح منها وفقاً لحكم هذه الفقرة وفي المواعيد المقررة قانوناً وذلك ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون أو في المواعيد التي تحددها المحكمة فقد فُوتت بين الطاعن التي لم تكن مطروحة على محكمة النقض وقت نشر هذا القانون وبين الطاعن التي كانت مطروحة عليها في ذلك الوقت فأوجب على الطاعن في الحالة الأولى أن يستكمل ويصحح الإجراءات في الموعد الذي قرره القانون المذكور وهو خمسة عشر يوما تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ وأوجب عليه في الحالة الثانية القيام بذلك في المواعيد التي تحددها المحكمة ومن ثم فإنه إذا لم يكن الطعن مطروحاً على المحكمة في تاريخ نشر هذا القانون فإنه كان يجب على الطاعن إعلان الطعن قبل إنتضاء خمسة عشر يوما من هذا التاريخ فإذا إنتضى وهذا الموعد دون إعلان الطاعن ضلعهما بالطعن فإنه لا يكون للطاعن الحق في أن تمنحه المحكمة أجلا آخر لإعلان الطعن.

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢١

الطعن بالنقض لا يطله - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تكون المصورة التى وصلت إلى المطعون عليه من التقرير بالطعن قد علت سهوا من بيان التاريخ الذى حصل فيه هذا التقرير بقلم كاتب المحكمة أو وقع خطأ فيه. ذلك أن هذا البيان ليس من البيانات التى يوجب القانون إشتغال ورقة الإعلان عليها.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١١

مضى كان الموضوع الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه هو سقوط الخصومة، فإن هذا الموضوع غير قابل للتجزئة لأن القانون يحظر الخصومة فيما يتعلق بسقوطها وحده لا تنجزاً، وعلى ذلك فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الأول والثانى لعدم إعلانهما بالطعن فى الميعاد القانونى يستتبع حتماً بطلانه بالنسبة للمطعون عليهما الثالث.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩

إذا كان الثابت أن شركة الشرق للتأمين قدمت فى الميعاد القانونى مذكرة بدفاعها باعتبارها الشركة الداعية لشركة النيل " المطعون عليها " والتى علفتها بعد إنقضائها، فإنه لا يقبل منها وإحال كذلك التمسك ببطلان الطعن بدعى أن إعلان التقرير بالطعن وجه إلى الشركة المندجة ولم يوجه إليها هى بحسبانها الشركة الداعية، ذلك أن المادة الأولى من قانون المرافعات المعمول به من ١٩٦٨/١١/٩ نصت على سريان أحكامه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى إلا ما إستثنى بذات المادة، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء، وإذا كان الثابت على ما سلف البيان أن شركة الشرق للتأمين الداعية لشركة النيل للتأمين "المطعون عليها" قد علمت بالطعن المقرر به فى الميعاد ولقدعت بصفتها الشركة الداعية مذكرة فى الميعاد القانونى بالرد على أسباب الطعن، ومن ثم فقد تحققت الغاية التى كان يعطيها المشرع من إعلانها، ولا محل بعد ذلك للحكم ببطلان الطعن لهذا السبب.

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٠٣ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٣

لا يجدى المطعون ضده التمسك بعدم ذكر الساعة فى ورقة إعلان الطعن طالما أنه لم يدع حصوله فى ساعة لا يجوز إجراؤه فيها.



الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢  
مضى كان إعلان الطعن قد تم في المهاد، وكان المظنون عليه قد حضر وقدم مذكرته خلال الأجل الممنوح له، فإنه لا يصبح له التمسك بإعلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٦  
إذا كان الثابت إن المظنون عليه قد حضر وقدم مذكرته بنفاذه في المهاد القانوني فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز له التمسك بالإعلان لمجرد شاب إجراء الإعلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٠  
مضى كان يبين من إعلان تقرير الطعن أنه وجه إلى بنك القاهرة بمركزه الرئيسي وأن صورة الإعلان قد تسلمها الموظف المختص بالبنك، وكان للبنك شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المدير، وكان الإعلان موجهًا إلى البنك المظنون عليه باعتباره الأصل المقصود بذاته في الخصومة دون محله، فإن ذكر اسم البنك في إعلان التقرير بالطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - كافيًا لصحة وثقا للمادة ٤/١٤ من قانون المرافعات السابق دون اعتماد بما يكون قد وقع فيه من خطأ في اسم للمحل له.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٣١٩ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١  
توجب المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والتي أهد العمل بها بمقتضى قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥، على الطاعن أن يعلن تقرير الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن، وإلا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله، وإذا كانت أوراق الطعن قد عثت بما يثبت قيام الطاعن بإعلان المظنون عليهم بتقرير الطعن خلال هذا المهاد أو في خلال المهاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات ولتصحح ما لم يصبح منها، فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة لمن لم يتم إعلانه ولا يغير من ذلك حضور محامي عن اثنين منهم إلى قلم الكتاب وتقديمه مذكرته بدفاعهما خلال المهاد المحدد للإدعاء، لأن تقرير الطعن - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعتبر تكليفا بالحضور يزول بالإعلان الذي يلحقه بحضور المظنون عليه الذي لم يعلن وذلك بالمعنى الذي يتأدى من مفهوم نص المادة ١٤٠ مرافعات قديم، بل هو إجراء من إجراءات الطعن التي يصحح مراعاتها، وإلا كان الطعن باطلا.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٧٠

مفاد نص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للطاعن أن يعلن خصمه في الوطن المختار، إلا إذا أثبت أن هذا الخصم قد أخرج هذا الإختيار في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه. وإذا خلت الأوراق مما يدل على أن المطعون عليهم السبعة الأول قد اتخذوا موطناً..... موطناً مختاراً لهم في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه، فإنه لا يصح إعلانهم بالطعن في موطنه.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١٣٤٤ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٠

معي كان الثابت أن تقرير الطعن قد أعلن في الميعاد وقدم المطعون عليه مذكرة بدفاعه، ولم يبين فيها وجه مصلحته في التمسك ببطان إعلان الطعن، فإن الدفع ببطان الطعن يكون - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - غير مقبول.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٣ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧١

بطان إعلان تقرير الطعن هو بطان نسي غير متعلق بالنظام العام ولا يملك الفسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للعجرفة.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٧١

إذا كان الطاعن قد رفع في.... وأدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون. وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في..... قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون. كما أوجبت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون، على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير بالطعن وإلا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانته، إذ كان ذلك وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد، وحتى إنقضى الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يصح إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق الإشارة إليه. والقضاء ببطان الطعن، ولا يمنع من إعمال هذا الجزاء أن المطعون ضده الثالث قد أودع مذكرة بدفاعه، إذ يجب على هذه المحكمة طبقاً للمادة ٣١١ من مرافعات السالف الإشارة إليها أن تتحقق من أن إعلان هذا المطعون ضده بالطعن قد تم في الميعاد القانوني، وأن تحكم من تلقاء نفسها بطلانته إذا تبين لها إجراء هذا الإعلان بعد انقضاء ذلك الميعاد.

#### الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧١/٣/٣١

مضى كان الطعن قد رفع في ١٩٦٥/٦/٢٨ وأدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون، وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٩٦٥/٧/٢٢ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر لفحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه. وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ٢٢ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن معاد الخمسة عشرة يوماً الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥. وإذا كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بإعلان الطعن عليها خلال هذا المعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ ولتصحح ما لم يصح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة، وكان هذا المعاد الجديد بالنسبة لإعلان هذا الطعن هو طبقاً لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ خمسة عشر يوماً تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ١- يعين أعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات المشار إليه والقضاء بطلان الطعن.

#### الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩

مضى كان إعلان الطعن قد تم في المعاد، وكانت الشركة المطعون عليها قد حضرت في هذا الطعن وقدمت مذكرة بدفاعها في المعاد، ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك بإعلان إعلانها، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وبفرض قيام هذا البطلان لا يكون الدلع به مقبولاً.

#### الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٧١/٣/١١

مضى كان الثابت من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن، أن الطاعين حاولوا إعلان الطعون عليه في محل إقامته فأجبروا بأنه قد توفي قبل صدور الحكم المطعون فيه، فقاموا بإعلان ورجعه مجلة في آخر موطن له، ولما كان القانون يوجب على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغير في الصفة قبل إجراء الإعلان ليعلن من يجب إعلانه قانوناً. فقد كان على الطاعين القيام بالتحري اللازم وتوجيه الإعلان

إلى كل من ورثة ذلك الخصم على حدة في الميعاد، ولا يجوز التحدي في هذا الخصوص بنص المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات السابق، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة أن تكون وفاة الخصم المحكوم له قد وقعت خلال الميعاد الذي يجب إعلان الطعن فيه؛ وهو ما لم يتحقق في صورة هذا الطعن، ومن ثم يكون الطعن باطلاً بالنسبة لورثة الخصم المذكور.

#### الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٧١/١/٧

إذا كان الطعن قد أدركه القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية قبل عرضه على دائرة فحص الطعون، وكانت المادة ٢/٣ من ذلك القانون قد نصت على أن تصح الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في خمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً، وإذا كانت الأوراق قد غلّت مما يثبت قيام الطعن بإعلان الطعون عليه إعلاناً صحيحاً خلال الميعاد المقرر بالمادة سالفة الذكر أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات أو لتصبح ما لم يصح منها فإنه يتعين إعمال الجزء المنصوص عليه بالمادة ٤٣١ آتفة البيان والقضاء بطلان الطعن.

#### الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٦

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يطل الطعن بالنقض على الصورة المعلنة - من تقرير الطعن - من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به.

#### الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٦

جرى قضاء هذه المحكمة - على أن بطلان إعلان تقرير الطعن لخلو صهيته من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها هو بطلان نسي لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته، وهو ما لا يصح معه للمطعون عليهم الخمسة الأولين التمسك بما يدونه بشأن خلو ورقة إعلان الطعن من البيانات المتعلقة بإعلان الطعون عليه السادس.

#### الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٧١/١١/٣٠

إذا كان الثابت أن المطعون ضده قد قدم في الميعاد القانوني مذكرة بدفاعه فإنه لا يقبل منه وإحال كذلك التمسك بطلان الطعن أيما كان وجه الرأي في طريقة إعلانه، إذ أن المادة الأولى من قانون المرافعات الحالي المعمول به من ١٩٦٨/١١/١٠ نصت على سرية أحكامه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى إلا ما إستثنى بذات المادة، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أنه لا يحكم

بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء، وإذا كان الثابت - على ما سلف البيان - أن المظنون ضده قد علم بالطعن المقرر به في الميعاد وقدم مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن فقد تحققت الغاية التي كان يعطيها المشرع من إعلانه، ولا محل بعد ذلك للحكم ببطلان الطعن لهذا السبب.

#### الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٧١/١١/٣٠

إنه وإن كان الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية - وعلى ما قضى به قضاء هذه المحكمة - هو أن تصل إلى علم المعلن إليه علماً يقينياً بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه، إلا أن المشرع يكفي بالعلم الظني في بعض الحالات بإعلانه في موطنه، وبمجرد العلم بالحكمي في البعض الآخر المقيم خارج البلاد في موطن معلوم أن الإجراءات التي يتم بها تسليم الصورة في الخارج لا تجري بواسطة المحضر ولا سبيل للمعلن عليها ولا لمساواة القانونين بها، فأكفي بالعلم بالحكمي بتسليم الصورة للنيابة في إعلان صحف الدعاوى أو الطعون إستثناء من الأصل، فينتج الإعلان آثاره من تاريخ تسلم المعلن إليه لها. وإذا كانت صورة إعلان التقرير بالطعن قد تم تسليمها للنيابة العامة في ١٩٦٦/١٢/١٠ أي قبل إنتهاء خمسة عشر يوماً التالية للتقرير بالطعن الحاصل في ١٩٦٦/١٢/٦، فإن إعلان المظنون ضده بتقرير الطعن يكون قد تم في الميعاد المحدد في القانون.

#### الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٧١/١١/٣٠

مضى كان إعلان تقرير الطعن إلى المظنون ضده - المقيم خارج البلاد في موطن معلوم - يتم وينتج آثاره من تاريخ تسليم صورته إلى النيابة لا من تاريخ تسلمه هو له، فإن إيداع الطاهين لأصل تلك الصورة المسلمة للنيابة يقوم مقام إيداع أصل ورقة إعلان الطعن إلى المظنون ضده، ويحقق الغرض الذي ابتغاه الشارع من وجوب إيداع أصل الإعلان.

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٢

مضى كان إعلان الطعن قد تم بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي رفع عن كامل الطاعن عبء إعلان الطعن وألقاه على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسر على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان في التشريع فإنه - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يفرض وقوع البطلان المذمى به في إعلان بعض المظنون عليهم فذلك لا يوجب عليه سوى إعادة إعلانهم بالطعن إعلاناً صحيحاً ولو بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات

الطعن أمام محكمة النقض ذلك أن هذا الميعاد بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ لم يعد ميعاداً حتمياً بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يوجب على تجاوزة البطلان.

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٢

مضى كان المطعون عليهم المدعى بوقوع بطلان في إعلاتهم بالطعن قد أودعوا مذكرة بدفاعهم في الميعاد القانوني وحضر محام عنهم أمام هذه المحكمة، ولم يثبت بذلك وقوع ضرر لهم ولم يمتد وجه مصلحتهم في التمسك بالبطلان فإنه لا محل بعد ذلك لإعلاتهم بالطعن ويكون الدفع - بطلان الطعن - على غير أساس معنياً رفضه.

#### الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١

إنه وإن كان إغفال الحضر إثبات بعض البيانات اللازمة في ورقة الإعلان يوجب عليه بطلانه عملاً بالمواد ١٠، ١٢، ٢٤ من قانون المرافعات الذي تم الإعلان في ظله إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يصح للمطعون عليه الذي لم يعلن إعلاناً صحيحاً، وحضر وقدم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني أن يمسك ببطلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به. وإذا كان يبين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن الإعلان في الميعاد القانوني، وأنه وجه إلى المطعون عليها في موطنها الذي لا تتنازع في إقامتها به، وكانت قد قدمت مذكرتها في الميعاد القانوني، ولم يبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان الإعلان - بغرض تحقيق البطلان الذي تدعيه - كما لم يثبت أن ضرراً قد لحقها من هذا البطلان، فإنه لا يجوز لها التمسك به.

#### الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٢

ولفأ للمادة ٨٨٢ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستدعاتهم، وبعد انتهاء الأجل يحدد جلسة لنظر الطعن، وله عند الإقتضاء الأمر بضم ملف المادة الصادر فيها الحكم المطعون فيه ويعلمن قلم الكتاب من تقرر إعلاتهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بمهاتمة أيام على الأقل، وإذا كان الثابت في الأوراق أنه بعد العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، عين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن، وحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستدعاتهم، وبعد إنتهائه أعلن قلم الكتاب المطعون عليها بالطعن قبل انعقاد الجلسة بأكثر من ثمانية أيام، لما كان ذلك فإنه يعين رفض الدفع " الدفع ببطلان الطعن لعدم إعلاته للمطعون عليهم في الخامسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وفقاً للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق ".

**الطنع رقم ١٤١ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٩**

مناط البطالان المصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق المنطبقة على الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو عدم حصول إعلان الطعن في الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير به فكلمنا نحقق أن هذا الإعلان تم في الواقع في: معاده، مشتملاً على البيانات الواجب استيفائها طبقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات فهو مقبول شكلاً، ولا يطله غلب الصورة المعلنه من بيان رقم الطعن وتاريخه وساعة التقرير به.

**الطنع رقم ٢١٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٣**

مفاد المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض معدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢، والتي تم الطعن في ظلها والمواد ١٠، ٧٠، ٣٨٣ من قانون المرافعات السابق، أنه على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على عرصه من وفاة أو تغيير في الصفة، ليعلم بالطنع من يصح إخصامه قانوناً بصفته، فإن وجد أن خصمه قد توفي - قبل إنشاح معاد الطعن - كان عليه إعلان ورثه بتقرير الطعن في المعاد المقرر قانوناً، وهو طبقاً للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق - قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون والمنطقة على الطعن الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن، وهذا الإجراء هو من الإجراءات الجوهرية التي يوجب على إظهارها بطلان الطعن.

**الطنع رقم ٣٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٤٧٩ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٧**

مضى كان إعلان الطعن قد تم، وقدم المظنون عليه مذكرة بدفاعه في المعاد القانوني، دون أن يبين وجه مصلحته في التمسك بطلان الإعلان، فإنه يعين رفض الدفع بطلان الطعن.

**الطنع رقم ٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٧**

مضى كان الثابت أن المظنون عليه قدم مذكرة بدفاعه في المعاد القانوني، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز له التمسك بالبطالان لئب شاب إجراء الإعلان أيما كان وجه الرأي فيه، طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في ذلك.

**الطنع رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٧**

مضى كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن مذكرة المظنون عليها التي ضمنها دفاعها الذي ألحح إليه بسبب النسي لم تعلن إليه إعلاناً قانونياً، وأنها أرسلت إليه بطريق البريد، فإن النسي يكون عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢

إذ كان بين من الأوراق أن الأستاذ... الخاى أودع مذكرة أبدى فيها الدفع بطلان إعلان الطعون ضده عن نفسه وأرفق بها التوكيل رقم... الثابت به أنه صادر إليه من الطعون ضده بصفته رئيسا وعضوا متدبها مجلس إدارة الشركة الشرقية للدخان فى جميع القضايا التى ترفع من الشركة أو عليها أمام جميع المحاكم. مما مفاده أنه غير موكل من الطعون ضده بصفته الشخصية لما كان ذلك وكان بطلان إعلان التقرير بالطعن هو بطلان غير متصل بالنظام العام ولا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته فإنه يمين لذلك عدم قبول هذا الدفع.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢

معى كان الثابت أن الطعون ضده بصفته رئيسا مجلس إدارة الشركة قد أودع فى المحاد القانونى مذكرة بدفاعه، فإنه لا يقبل منه التمسك بطلان إعلانه، ذلك أن المادة الأولى من قانون المواعاة الحالى المعمول به من ١٩٦٨/١١/١٠ قد نصت على سريان أحكامه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدهاوى إلا ما استثنى ذات المادة، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أنه لا يحكم بالبطالان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء. وإذ كان الثابت أن الطعون ضده علم بالطعن وقدم مذكرة فى المحاد القانونى بالرد على أسباب الطعن، فإن الغاية التى يبعها المشرع من الإجراء تكون قد تحققت ويكون الدفع على غير أساس.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢

معى كان إعلان الطعن قد تم فى المحاد، وكان الطعون ضده قد حضر فى هذا الطعن وقدم مذكرة بدفاعه ولم يبين وجه مصلحته فى التمسك بطلان إعلانه، فإن هذا الدفع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وأيا كان وجه الرأى فى الإعلان لا يكون مقبولا.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٩

يكفى تسليم صورة واحدة من أصل الإعلان لمن كان له أكثر من صفة من المعلن إليهم - وإذ - كان الثابت من أصل ورقة تقرير الطعن المعلقة فى ١٩٦٦/٨/٣ أن المحضر سلم إلى تابع الطعون عليهم صوريين من التقرير إحداهما للطعون عليه الأول بصفته والأخرى للطعون عليها الثالثة، فإن الإعلان على هذا النحو يكون صحيحا، ويكون الدفع بطلان الإعلان الحاصل من بعد - فى ١٩٦٨/٨/٦ - بغيره صحيحه غير منتج.



الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢١

مفاد نص المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات السابق - والذي تم الطعن في ظله - أن على الطاعن أن يراى ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة ليعلن بالطعن من يصح إخصامه قانوناً بصفته فإن وجد أن خصمه قد توفي كان عليه إعلان ورثته جملة بتقرير الطعن في الميعاد المقرر قانوناً. وهو طبقاً للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق ، والمنطقة على الطعن الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن، وهذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية التى يوجب على إغفالها بطلان الطعن. وإذا كان يبين من صورة تقرير الطعن المملنة للمطعون عليهم أن المطعون عليه الثالث أجنب الخصم الذى قام بإجراء الإعلان بأن والده المطعون عليه الرابع توفي منذ شهرين سابقين على الإعلان، ولم تلم الطاعة بوجهه الطعن إلى ورثة المطعون عليه جملة فإن الطعن يكون باطلاً بالنسبة له دون باقى المطعون عليهم لأن موضوع الدعوى قابل للعجزة.

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٥

إذا كان إعلان صحيفة الطعن جرى بمعرفة قلم الكتاب في ظل قانون المرافعات الحالى وكانت المادة ٢٥٦ من هذا القانون تنص على أن عدم مراعاة الميعاد الذى حدده لإعلان صحيفة الطعن لا يربط البطلان وكان مودى ذلك أن هذا الميعاد لم يعد ميعاداً حتمياً بل أصبح مجرد ميعاد تنظيمى ومن لم يجرز تصحيح إعلان الطعن بإعادة إعلانه إعلاناً صحيحاً ولو بعد فوات ذلك الميعاد، لما كان ذلك وكان الغابت أن إعلان المطعون ضدها بصحيفة الطعن وإن وقع باطلاً لتوجيهه في غير موطنها إلا أن قلم الكتاب قام - نقاذاً لقرار المحكمة - بإعادة إعلانها بهذه الصحيفة إعلاناً صحيحاً، فإن الدفع - بعدم قبول الطعن - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٦

مضى كان قد أثبت في صحيفة الطعن بيان موطن الخصامين الموكل أحدهما عن الطاعن الأول. والمركل ثانيهما عن الطاعة الثانية وكان هذا الموطن معيّراً في إعلان الأوراق اللازمة لسير الطعن عملاً بالمادة ١/٧٤ من قانون المرافعات، فإن تعينه في صحيفة الطعن يجعل منه موطناً مختاراً للطاعنين يكون هو الموطن بالنسبة لهما في كل ما يتعلق بالطعن وفقاً لما تقتضى به المادة ٣/٤٣ من القانون المدنى، وتحقيقاً بذلك الغاية من ذكر موطن الطاعنين في صحيفة الطعن، وهى إعلام ذوى الشأن به، حتى يمكنهم إعلان الطاعنين فيه بالأوراق اللازمة لسير الطعن، وطبقاً لما تقتضى به المادة ٢/٢٠ من قانون المرافعات فإنه لا يمكن بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٣٠

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات بأن عدم مراعاة الميعاد المحدد فيها لإعلان صحيفة الطعن لا يوجب عليه بطلان هذه الصحيفة ومن ثم فإن الدفع ببطلان الطعن إستناداً إلى إعلان المطعون عليهم بصحيفته، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليمها إلى قلم المحضرين يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٤

مضى كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على أنه " لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء " وكان الثابت أن الشركة المطعون ضدها علمت بالطعن وأودعت مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسبابه فإن الغاية التي تنفيها المشرع من الإعلان تكون قد تحققت ويكون الدفع ببطلان الإعلان " و منه أن الشركة المطعون ضدها أعلنت بالطعن في فروعها بالإسكندرية لا بمركز إدارتها الرئيسى بالقاهرة وأن الإعلان سلم لأحد العاملين ممن لم يرد ذكرهم بالمادة ١٣/٣ مرافعات " على غير أساس.

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٨٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٢

أن الميعاد المحدد لإعلان الطعن بالنقض بعد صدور قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - الذى رفع الطعن في ظله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يعد ميعاداً حتمياً بل مجرد ميعاد تنظيمى لا يوجب على تجاوزوه البطلان بعد أن رفع هذا القانون عن كاهل الطاعن عبء إعلان الطعن وألقاه على عاتق قلم الكتاب بقصد التسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان فى التشريع.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٨٣ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٦

المادة ٧٠ من قانون المرافعات بشأن إعتبار الدعوى كأن لم تكن، لا محل لإعمال حكمها سواء قبل أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ على قضايا الطعون أمام محكمة النقض، ذلك أن الفصل الخاص بالنقض من ذلك القانون قد خلا من الإحالة إلى حكم هذه المادة، وذلك على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات فيما يتعلق بالإستئناف، بل نظمت المادة ٣/٢٥٦ من القانون المذكور كيفية إعلان صحيفة الطعن بالنقض، فنصت على أنه " وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوماً على الأكثر ومن تاريخ تسليمها إليه - من قلم كتاب محكمة النقض - ولا يوجب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن " مما مفاده " أن الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقاً لهذه المادة ليس ميعاداً حتمياً بل مجرد ميعاد تنظيمى، لا يوجب على تجاوزوه البطلان.

الظعن رقم ٣٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٩٨ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٧٦

إذا كان إعلان الظعن قد تم بمعرفة قلم الكتاب فى ظل قانون المرافعات الخالى وكان ميعاد إعلان الظعن لم يعد ميعاداً حتمياً بل مجرد ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه الإبطال وفقاً للمادة ٦٥٦/٣ من قانون المرافعات فإن الدفع بإعلان الظعن المقدم من المظنون ضده لعدم إعلانه بصحيفته فى المواعيد القانونية يكون على أساس.

الظعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ٢٣/٢٣/١٩٧٧

وفقاً للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات " يرفع الظعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المظنون فيه " ومن ثم فلا يجب الظعن تضمنين صحيفته المودعة قلم الكتاب البيانات اللازمة لإعلانها لأن هذه الإحالة لا تعارض وما يستهدفه القانون.

الظعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ٣/٢٣/١٩٧٩

النص فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ على أنه " تعبر الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور فى خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب " يدل على أن هذا الجزء لا يمتنع إلا فى حالة عدم تكليف الخصم بالحضور فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب. ولما كان إيداع صحيفة الظعن بالنقض لا يقتضى مغل هذا التكليف، إذ لا يتم تحديد جلسة لنظر الظعن إلا بعد فوات المواعيد المنصوص عليها فى المادتين ٢٥٨، ٢٥٩ من قانون المرافعات، وإرسال ملف الظعن إلى النيابة العامة لتودع مذكرة بالرفاها وتعين رئيس المحكمة للمستشار المقرر وعرض الظعن على المحكمة فى غرفة المشورة التى تحدد جلسة لنظره إذا رآه جديراً بالنظر، تم إخطار محامى الخصوم بها طبقاً لما تنص عليه المادتان ٢٦٣، ٢٦٤ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣، فإنه لا وجه لتطبيق حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات على الظعن بالنقض.

الظعن رقم ١٠١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ٩/١٢/١٩٧٩

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات على أنه " لا يحكم بالإعلان بها رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء ". وإذا كان المظنون جندهم قد علموا بالظعن وأودعوا مذكرتهم بالرد على أسبابه فى المواعيد القانونية فإن ما تنياه الشارع من إعلان صحيفة الظعن لأشخاصهم أو فى موطنهم يكون قد تحقق ومنتج الحكم بإطلانه و يكون الدفع - بإعلان الظعن لإعلان صحيفته للمظنون ضدهم فى محلهم المختار - غير مفيد.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٥

مؤدى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أن إعلان الطعن فى الوطن المختار لا يكون إلا فى حدود إحدى حالتين : ١- إذا كان الوطن المختار - للمطعون عليه - مينا فى ورقة إعلان الحكم. ٢- إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلى، وفى غير هاتين الحالتين لا يصح إعلان الطعن فى الوطن المختار لأن الأصل - وعلى ما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة - أن يكون إعلان الطعن لشخص الخصم أو فى موطنه الأصلى.

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤

تنص المادة ٣/٢٥٦ من قانون المرافعات على أنه " وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه - من قلم كتاب محكمة النقض - ولا يوجب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن ". مما مفاده أن الميعاد المقرر لإعلانه صحيفة الطعن بالنقض طبقاً لهذه المادة ليس ميعاداً حتمياً، بل مجرد ميعاد تنظيى لا يوجب على تجاوزه البطلان. لما كان ذلك، وكان الفصل الخاص بالنقض فى قانون المرافعات قد خلا من نص مماثل لنص المادة ٢٤٠ فى فصل الاستئناف يحيل إلى المادة " ٧٠ " من قانون المرافعات، سواء قبل أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٦، فإن الدفع يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٤١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠

لما كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات قد نصت فى فقرتها الثانية على أنه " لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذ ثبت تحقق الغاية من الإجراء " وكان الثابت أن المطعون عليهم الأربعة الأول قد علموا بالطعن وقدموا مذكرة فى الميعاد القانونى بالرد على أسبابه فإن الغاية التى كان يعطيها المشرع من إعلانهم تكون قد تحققت، ولا يقبل منهم التمسك ببطلان إعلان الطعن أياً كان وجه الرأى فى طريقة الإعلان.

الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٨

المقرر أنه ليس فى نصوص القانون ما يوجب توقيع الخاضع على الصورة المعلقة من صحيفة الطاعن إكتفاء بتوقيعه على أصل الصحيفة المودع قلم الكتاب شأنها فى ذلك شأن صور الأوراق الرمسية، إذ أن التوقيع على الصحيفة من مقام مقبول أمام محكمة النقض هو وحده الذى يتضمن جدية الطعن كما يتضمن كتابة أسبابه على نحو يتفق مع الأسباب التى يعرض عليها القانون.

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٧

لما كانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات تنص على أنه : " ولا يحكم بالبطالان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء، وكان الثابت أن الشركة المطعون ضدها الأولى قد علمت بالطعن وأودعت مذكرة بالرد على أسبابه في الميعاد القانوني لأن الغاية التي ينشأها المشروع من الإعلان تكون قد تحققت بما يجتنب معه الحكم ببطلانه.

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٧

إذا كان ما وقع في صحيفة الطعن من خطأ في إسم الشركة المطعون ضدها الأولى يتمثل في توجيه الإعلان إليها باسم " الشركة المصرية للجيباسات والناجر " بدلاً من " الشركة المصرية للجيباسات والناجر والرخام " فليس من شأن هذا الخطأ مع ما حوته الورقة الملغية من بيانات أخرى التجهيل - بالمطعون ضدها الأولى واتصالها بالخصومة ولا يؤدي بالتالي. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى بطلان هذه الورقة.... وأنه وإن كانت المادة ٩ من قانون المرافعات لم ترتب البطلان كتقاعدا عامة كجزاء على عدم بيان موطن طالب الإعلان في أوراق المحضرين ما دام بقية البيانات لا تترك مجالاً للشك في معرفة شخصية الطالب، فإن المادة ٢/٢٥٣ من القانون ذاته لم ترتب البطلان على عدم إشتعال صحيفة الطعن بالنقض على بيان موطن الطاعن.

الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٢٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على أن " لا يحكم بالبطالان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء، وكان المطعون ضدهم قد علموا بالطعن وأودعوا مذكرتهم بالرد على أسبابه في الميعاد القانوني، فإن ما تنفيه الشارع من إعلان صحيفة الطعن لأشخاصهم أو في موطنهم قد تحقق وعتب الحكم ببطلانه.

الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١١٦٤ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠

ميعاد إعلان الطعن المنصوص عليه في المادة ٣/٢٥٦ من قانون المرافعات هو ميعاد تنطسي لا يرتب على مخالفته البطلان.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٩

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا عمل لإعمال حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات بشأن إعتبار الدعوى كأن لم تكن على قضايا الطعون أمام محكمة النقض. ذلك أن الفصل الخاص بالنقض من ذلك القانون قد خلا من الإجابة إلى حكم هذه المادة وذلك على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات

فيما يتعلق بالإستئناف بل نظمت المادة ٣/٢٥٦ من القانون المذكور كيفية إعلان صحيفة الطعن بالنقض فخصت على أنه " وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه من قلم كتاب محكمة النقض ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن ". أما مفاده أن الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض ليس ميعاداً حتمياً بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان.

#### الطعن رقم ٢١ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٣٢/١/١٤

الطعن بطريق النقض، كما يمكن إعتباره دعوى جديدة من جهة أن موضوعه خلاف موضوع الدعوى الأصلية لإختصاصه في إظهار العيوب القانونية التي لا يست الحكم، وهذا بلا شك خلاف الحق المتنازع فيه فكذلك يمكن إعتباره إستمراراً للدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه من جهة أنه طريق لا يعطش الخصوم على حقوقهم إلا بعد سلوكه، خصوصاً إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى وإذن فلا يصح للمدعى عليه في النقض، إستناداً على مجرد إمكان القول بمجدة دعوى النقض وإستقلالها عن دعوى الموضوع، أن يتمسك بطلان إعلان الطعن شكلاً لحصوله في أجل المختار دون إخلل الأصل على أنه متى إتضح من ظروف القضية أن إعلان الطعن الحاصل في أجل المختار قد وصل المعلن إليهم فلا بطلان في الإعلان.

#### الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٣٥/١١/٧

إن البطلان الذي ترتبه الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون محكمة النقض منسب على عدم حصول الإعلان للمطعون ضده في الخمسة عشر يوماً التالية ليوم حصول التقرير بالطعن في قلم كتاب المحكمة. وهذا هو الحكم الجوهري المسوقه تلك المادة لبيان. فكلمنا تحقق في الواقع أن هذا الإعلان قد وصل فعلاً للمطعون ضده في الميعاد المذكور فالطعن صحيح شكلاً، وكلمنا تحقق في الواقع أنه لم يصله إلا بعد مضي هذا الميعاد فالطعن باطل شكلاً. لإذا كان الواقع أن التقرير بالطعن تم بقلم الكتاب في الميعاد وأن إعلانه للمطعون ضده حصل في الميعاد كذلك، ولكن هذا الإعلان مع إستيفاء أصله وصورته المسلمة للمطعون ضده لكافة البيانات الواجب ذكرها في أوراق المحضرين قد وقع في صورته سهو عن ذكر تاريخ تحرير التقرير بقلم الكتاب، فلا بطلان في الطعن.

#### الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٣٧/٤/١٥

من يكون مقيماً خارج القطر إذا أعلن بالطعن في عمله الأصلي كان إعلانه صحيحاً. فلا إعلان الحاصل له في أجل الذي له فيه أملاك ومقر عمل ووكيل يقوم على أعماله ويمثله في دعاويه ينتج آثاره القانونية ولو

كان عمله في الخارج معلوماً. وهذا الإعلان يتم تسليم صورته لوكيله شخصياً أو لمن يتسلمها عنه وفقاً للقانون في حالة غيابه أو لشيخ القسم إذا لم يوجد من هؤلاء من تسلم إليه.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٤٠/١/٤

إذا كان الطعن قد أعلن إلى المطعون ضده في مكتب المحامي عنه في الدعوى الاستئنافية باعتباره محلاً مختاراً له في إجراءات التقض، ولم يعلن إليه في محل إقامة المدين صراحة في الحكم المطعون فيه، مع أن المطعون ضده لم يخطر مكتب المحامي صراحة ولم يد منه ما يفيد أنه اعتبره محلاً مختاراً لتسليم أوراق الطعن فيه، فإن هذا الإعلان يكون باطلاً، خصوصاً إذا كان هذا المحامي غير مقرر لدى محكمة التقض.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢٨

إذا كان الطاعن لم يعلن بالحكم في محل إقامته بالقاهرة وإنما أعلن به في مكتب وكيله المحامي بالمنصورة فإنه يكون من المعين محاسبته عن معاد الطعن على أساس حصول الإعلان بالمنصورة، إذ أن وكيله لا شأن له بعمل التقض الذي حصل الإعلان قهزداً له بل الشأن له هو دون وكيله.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٤٢/٦/١٨

إن المادة ١٧ من قانون محكمة التقض والإبرام تنص على أنه في الخامسة عشر يوماً التالية للتقرير بالطعن يجب على الطاعن أن يعلن طعنه إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن ضدهم وإلا كان الطعن باطلاً. كما تنص بعد ذلك على أن الإعلان يكون بورقة من أوراق الخصمين والأوضاع العادية والبطان المنصوص عليه في هذه المادة مطبق بالنظام العام لأنه ينصب على وجوب حصول إعلان التقرير بالطعن في المحاد المعين، فلمحكمة التقض - عند عدم حضور المعلن إليه - أن تقضى به من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٤٣/٣/١١

إذا دفع المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن لأن إعلان هذا الطعن إلى المطعون ضده الثاني قد ذكرت فيه صفة له غير الصفة التي أدخل بها في دعوى الموضع، وكان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول هو الذي أدخل المطعون ضده الثاني في الدعوى ليصدر فيها الحكم على الطاعن في مواجهته لأن ملكيته للأطيان المرفوعة بها الدعوى والتي يتازعها فيها الطاعن آلت إليه بطريق الشراء من هذا المطعون ضده الثاني بصفته، وكان الحكم قد تضمن بيان تلك الصفة - إذا كان ذلك، وكان الطاعن لم يوجه إليه طلبات ما في الدعوى، فإن هذا الدفع لا يكون له من أساس.

الظعن رقم ٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢

إذا كان المحكوم له، عقب صدور الحكم، لم يصدر منه إلا أنه أعلنه إلى المحكوم عليهم، ثم أرسل إليهم وكيله الخاص كتاباً يدعوهم فيه إلى تنفيذ الطريق الودى ويدفع المبالغ المحكوم بها، فهذا منه لا يدل على أنه قبل الحكم ورضيه وتنازل بذلك عن حقه في الظعن عليه بطريق النقض. وعصماً إذا كان الوكيل قد حرص على أن يذكر في المخالصة التي ألتها على الصورة التنفيذية للحكم : " وذلك مع حفظ كافة الحقوق الأخرى " فإن حق الظعن بطريق النقض يدخل في مدلول تلك الحقوق.

الظعن رقم ١٤٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٥

إن بطلان الإعلان الذي لم تراخ فيه الإجراءات المرسومة في المادتين السادسة والسابعة من قانون المرافعات غير متعلق بالنظام العام - كما هو المستفاد من المادتين ١٣٨ و ١٣٩ من قانون المرافعات - فلا يجوز لغير الخصم الدفع به، ولا فلك المحكمة إثارته من تلقاء نفسها إذا حضر الخصم ولم يدفع بالبطلان. أما إذا لم يحضر وطلب خصمه الحكم عليه في هيئته فحينئذ يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم ببطلان الإعلان، إذ المادة ١١٩ من قانون المرافعات تشترط للحكم في غيبة المدعى عليه أن يكون قد أعلن إعلاناً صحيحاً. وإذا كان إعلان بعض المظنون عليهم بقرار الظعن وقع باطلاً وكان هؤلاء لم يحضروا لإيداع مذكراتهم ومستنداتهم، فإنه يكون محكمة النقض - من تلقاء نفسها - أن تعيد إعلانهم بقرار الظعن باطلاً وأن ترتب على ذلك بطلان الظعن ذاته في حقهم عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون محكمة النقض.

الظعن رقم ١٥٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٣

إن قانون إنشاء محكمة النقض إذ أوجب في المادة ١٧ منه على الطاعن إعلان الخصوم بالظعن في الميعاد المقرر لذلك ولا كان الظعن باطلاً يكون قد أوجب أيضاً على الطاعن، كي يتعاضى بطلان الظعن، أن يثبت قيامه بهذا الإجراء، ولما كان سبيله إلى هذا الإثبات إنما هو إيداع أصل ورقة الإعلان، وكانت المادة ١٨ من القانون حددت له ميعاداً لهذا الإيداع، والمادة ٢٧ حرمت قبول أوراق بعد فوات مواعيد الإيداع - لما كان ذلك كذلك كان إيداع أصل ورقة إعلان الخصوم بالظعن في الميعاد المقرر إجراءً ضرورياً لتعاضى بطلان الظعن، وكان فواته موجباً عدم قبول الظعن.



## \*الموضوع الفرعي : إعلان تقرير الطعن :

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨  
البلان الذي تترتب المادة ٣٦١ من قانون المرافعات مقصور على عدم حصول الإعلان للطعون عليه في الخامسة عشر يوماً التالية للطعن فإذا تحقق أن الإعلان قد وصل فعلاً للطعون عليه في الميعاد المذكور لبان الطعن يكون صحيحاً شكلاً ولا يغير من هذا النظر أن تكون صورة إعلان التقرير المسلمة للطعون عليه قد حلت سهواً من تاريخ الشهر الذي حصل فيه الإعلان متى كان الثابت من التقرير أنه أعلن في الميعاد القانوني وأن الصورة قد إحتملت على جميع البيانات التي أوجبت المادة العاشرة من قانون المرافعات أن تشمل عليها عدا بيان الشهر الذي ترك سهواً والذي يمكن كشفه من البيانات الأخرى.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٢٠٨ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥  
إذا كان تقرير الطعن قد أعلن إلى المطعون عليه الثاني في مكتب أحد المحامين وكانت الطاعة لم تقدم ما يدل على أن المطعون عليه قد عين هذا المكتب عملاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم فيكون إعلان التقرير قد وقع باطلاً لأنه لم يعلن لنفس الخصم ولا في موطنه الأصلي وفقاً لما تقضي به المادة ٣٨٠ مرافعات.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٣  
لما كانت الطاعة قد أعلنت المطعون عليه بتقرير الطعن في موطنه بالاسم الذي إعادته مخاطبته به دون إعراض منه حتى بعد التاريخ الذي يزعم أنه إنقطعت فيه صلته باخل المالكور، وكان قد ثبت وصول إعلان تقرير الطعن إليه باعوائه في الميعاد القانوني، وكان فوق ذلك لم يلحقه أي ضرر من جراء إعلانه في هذا اخل إذ قدم أوراقه في الميعاد القانوني، وكان القانون لا يلزم الطاعة بإعلان المطعون عليه في اخل المختار بالحكم المطعون فيه، بل ترك لها الخيار في الإعلان لشخص المطعون عليه أو موطنه الأصلي أو اخل المختار عملاً بالمادة ٣٨٠ مرافعات. لما كان ذلك فإن الدلع بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم إعلان المطعون عليه بتقرير الطعن إعلاناً صحيحاً يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢١ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢  
لا يجوز إعلان الطعن في اخل المختار إلا إذا كان المطعون عليه قد ذكر هذا الاختيار في إعلان الحكم طبقاً للمادة ٧٨٠ مرافعات - فإذا كان الطاعن قد أعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليه في محله المختار بمكتب عام فإن الإعلان يكون باطلاً متى كان لم يثبت أن الخصم قد اتخذ في إعلان الحكم مكتب هذا المحامي عملاً مختاراً له.

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٣٠  
العلان الذى تقررره المادة ٤٣١ من قانون المرافعات إنما يتصب - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على عدم حصول إعلان التقرير للمطعون عليه فى خمسة عشر يوماً التالية ليوم التقرير بالطعن فى قلم كتاب المحكمة لكلمة تحقق أن هذا الإعلان قد وصل فعلاً للمطعون عليه فى الميعاد المذكور فالطعن صحيح شكلاً، أما كون الصورة قد حلت سهواً من تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذى حرره فإن هذا لا يوجب عليه بطلان التقرير عملاً بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٦  
مضى كان إعلان تقرير الطعن للنسبة باطلاً فلا محل للإعتداد بأن المطعون عليه علم بتدليل ما أخأله فى ورقة الإعلان وحكم عليه بالعقوبة من أجله إذ هذا العلم لا يصحح الإعلان ولا يزيل البطلان.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٧٨ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٨  
مضى كان المطعون عليه الذى لم يصح إعلانه بتقرير الطعن هو الخصم الحقيقى فى النزاع، فإن بطلان إعلانه يوجب عليه بطلان الطعن بالنسبة إلى باقى المطعون عليهم.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٧  
مضى تبين من أصل إعلان تقرير الطعن أن المحضر أثبت أنه خاطب المطعون عليه شخصياً ولكن أصل الإعلان خلا من توقيع المطعون عليه فإن الإعلان يكون قد وقع باطلاً وفقاً لأحكام المادتين ١٠/٥ و ٢٤ من المرافعات والمادة ٤٣١ من المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٥٦/١/٥  
مضى تبين من مراجعة صورة إعلان تقرير الطعن المقدمة من المطعون عليه أنها غالية من أى بيان مما ورد ذكره بالمادة العاشرة من قانون المرافعات وأنها مجرد مشروع إعلان لم يتم، وتبين من مقارنتها بأصل إعلان التقرير المقدم بملف الطعن وجود تماثل بين الأصل والصورة من حيث صياغتهما وكتابتهم على الآلة الكاتبة وأخط المحضر باليد فى كل منهما - وهو ما سلمت به الطاعنة وبصدور هذا الصورة عنها فإن الطاعنة تكون بحاجة بهذه الصورة الغالية ويكون الإعلان باطلاً وفقاً للمواد ١٠ و ٢٤ و ٤٣١ من المرافعات.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢  
لا يكون الإعلان للنسبة إلا بعد أن يثبت طالب الإعلان أنه قد معنى جاهدًا فى تصرف محل إقامة المراد إعلانه وأن هذا الجهد لم يتم وإلا كان الإعلان باطلاً - وإذن فمضى تبين من إعلان تقرير الطعن أن المحضر

لم توجه الإعلان المطعون عليه حوز محضراً بأنه لم يعلنه وأثبت إجابة لأحد السكان المقيمين بالملك الذي أريد إعلانه فيه بأنه انتقل من هذا الملك ولا يعرف له محل إقامة - فقام الطاعن بإعلانه مباشرة إلى النيابة العمومية دون أن يبذل أى مجهود في تعرف محل إقامة المراد إعلانه الذى انتقل إليه فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً.

للطنع رقم ٢٠٨ لسنة ٢٣ مكتب قننى ٨ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢١

إذا كان المحضر قد أعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليه مخاطباً مع شيخ البلد وقام بإخطار المعلن إليه بتسليم الصورة لجهة الإدارة بمخاطب موسى عليه في اليوم التالي للمطلة الرسمية التى تلت هذا الإعلان فبان وجود المطلة الرسمية يوجب عليه امتداد مهلة الأربع والعشرين ساعة التى نصت عليها المادة ١٢ من المراتع ويتحقق معه حصول هذا الإخبار فى المياد القانوني طبقاً للمادة ٢٣ مراتع.

للطنع رقم ٢٦٠ لسنة ٢١ مكتب قننى ٥ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٧

إذا كان العقد الذى طعن فيه الطاعن بالدعوى البوليمية وطلب إبطاله صادراً إلى المطعون عليها الأولى دون غيرها، وكانت هى الخصم الحقيقي الذى لا تصح الدعوى إلا باختمامه فإن بطلان إعلانها بتقرير الطعن يوجب عليه بطلان الطعن بالنسبة إلى باقى المطعون عليهم.

للطنع رقم ١٦ لسنة ٣٣ مكتب قننى ١٦ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣

إذا عدل المشرع المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ وألقى على قلم كتاب المحكمة عبء إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن فى الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة بقصد التيسر على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان فى التشريع خاصة وأن الطعن بعد تعميمه من دائرة فحص الطعون وإحالته إلى الدائرة المختصة يكون قد خطا مرحلة أصبح معها جديراً بالعرض عليها، فإنه يكون قد دل على أن الشارع لم يشأ أن يوجب البطلان على عدم مراعاة مواعيد إعلان تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة.

للطنع رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ مكتب قننى ١٧ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٧

لما كان إنقطاع سير الخصومة لا يرد إلا على خصومة متقدمة وكانت الخصومة أمام محكمة النقض لا تعقد - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا بإعلان تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة فإنه لا يصح القول بإنقطاع سير الخصومة فى حالة تغير الصفة قبل إعلان التقرير .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٠ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١١/٥/١٩٣٦  
إن مناط البطلان الذي جاءت به المادة ١٧ من قانون محكمة النقض إنما هو عدم حصول إعلان المدعى عليه بالطعن في الخمسة عشر يوماً التالية للقرار به. فكلما تحقق أن هذا الإعلان قد تم في الواقع للطعن مقبول وإلا فهو باطل. وإذاً فلا يطل الطعن علو صورة ورقة إعلانه المسلمة للمدعى عليه من بيان تاريخ القرار به إذ أن هذا التاريخ لا علاقة له بالبطلان الوارد في المادة المذكورة.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٢٠ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١١/٦/١٩٤١  
إذا كان الظاهر من الإطلاع على تقرير الطعن المعان للخصم أن المحامي إنما قرر به بالنهاية عن موكله بصفته لهماً على المحجور عليه، وكانت هذه الصفة قد ذكرت في ذلك التقرير عند الإشارة إلى الحكم المطعون فيه لعدم إيرادها في دياجة الإعلان لا يجب الطعن.

**\* الموضوع الفرعي : الإثبات في الطعن بالنقض :**

الطعن رقم ١٨ لسنة ١ مجموعة عمر ١٠ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٣١  
إن محكمة النقض ليست بحكم قانونها مكلفة بأن تبحث للطاعن عن مستندات يبره الإستفادة منها، بل هو الذي عليه أن يقدم ما يلزم من المستندات لتأييد ما يدعيه في طعنه.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ٣/٦/١٩٤٧  
إذا أراد الطاعن أن يقدم إثباتاً لطلعه صورة من مذكرة قدمها بحكمة الموضوع وجب أن تكون هذه الصورة رسمية، فإن هو لم يقدم إلا صورة غير رسمية كان طعنه بلا سند وعين رفضه.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ٥/١/١٩٤٧  
الصور غير الرسمية لأوراق الدعوى التي يقدمها الطاعن تأييداً لطلعه لا يحد بها في تميم الحكم.

الطعن رقم ١٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١/٩/١٩٤٧  
إذا كان قوام الطعن أن الحكم قاصر في التسيب إذ هو لم يرد على ما أورده الطاعن بصحيفة الإستئناف من مطاعن على تقرير الخير ومن أدلة على ثبوت وضع يده على الأرض المتنازع عليها، وكان الطاعن لم يقدم مع طعنه صورة رسمية من صحيفة الإستئناف، فطلعه يكون لا سند له.

الطعن رقم ١٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١/٦/١٩٤٩  
الصور غير الرسمية لمستندات الطعن لا يحد بها في تأييد الطعن.

#### \* الموضوع الفرعي : التقرير بالطعن :

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١/١١/١٩٦٢  
أوجبت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يشمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن  
وإلا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله، فإذا عملا تقرير الطعن بالنقض من أسباب  
للطعن فإنه يكون قد وقع باطلاً مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ٣/٢١/١٩٦٣  
يحصل الطعن بالنقض - طبقاً للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات - بتقرير يكتب في لقم كتاب محكمة  
النقض ويوقعه ائمامى المقبول أمامها الموكل عن الطاعن، فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً  
وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ٤/٦/١٩٦٦  
النص في المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - على أن " يحصل الطعن بتقرير يكتب في لقم  
كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه ائمامى المقبول أمامها الموكل عن الطالب...  
فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله " يدل - وعلى ما جرى به  
قضاء محكمة النقض - على وجوب أن يكون التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن  
نفسه وهو إجراء جوهري يوجب على إطفاله بطلان الطعن، وإذا كان التقرير بالطعن لم يحصل من محام  
موكل عن الطاعن ولكن من الطاعن شخصياً فإنه يكون باطلاً، ولا يغير من ذلك كونه محاماً مقبولا أمام  
محكمة النقض، لإطلاق النص، ولأن عبارة " ائمامى الموكل عن الطالب " تقتضى الفرية بين الطاعن  
ووكيله الحاصل منه التقرير وهو ما لم يتحقق وما لا عمل معه للبحث في حكمة الشريع ودواعيه.

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٩  
مؤدى نص المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ أنه يجب أن يكون التقرير بالطعن بالنقض من محام  
موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه، وأن هذا الإجراء جوهري يوجب على إطفاله بطلان الطعن. ولا  
يغير من هذا النظر ما طرأ على هذه المادة من تعديل بمقتضى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والنص فيها على  
أن يرفع الطعن بتقرير يودع لقم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول  
أمام محكمة النقض، ذلك أن هذا التعديل - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور -

إنما أريد به " إلغاء ما كانت تشترطه من ضرورة حصول اغامى المقرر على توكيل سابق على التقرير " وعلمته " أن اغامى قد يضطر لى. كثير من الأحيان إلى المبادرة بالتقرير بالظعن قبل إتمام إجراءات التوكيل على أن ذلك بطبيعة الحال لا يعفى اغامى من إبراز التوكيل فيما بعد " ولم يجاوز به المشروع هذا النطاق ولأن ما ورد بهذا التعديل من أن تقرير الظعن " يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض " يدل بمفهومه ويتضمن هو الآخر المفايزة بين الطاعن واغامى الحاصل منه التقرير بالظعن. فإذا كان التقرير بالظعن بالنقض لم يحصل من محام موكل عن الطاعن فإن مقتضى ذلك هو بطلان الظعن، ولا عبرة بكون اغامى الذى قرر بالظعن مقبولا أمام محكمة النقض أو أنه لم يقرر بالظعن شخصيا وإنما بوصفه حارسا ومصليا لوقف أهلى انتهى بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ ذلك أن تحقق المفايزة فى الظعن بالنقض تستوجب ألا يعزى الخصوم بأنفسهم التقرير بالظعن، وإنما يجب عليهم أن يتبنوا عنهم فى هذا الخصوص من يتنازلونه من اهامين القبولين أمام محكمة النقض.

#### الظعن رقم ٤٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠

توجب المادة ٢٩ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - والتي أهد العمل بها بمقتضى المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - أن يكون اغامى الذى يقرر بالظعن بالنقض وكيلًا عن الطالب وإلا كان الظعن باطلاً، وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه.

#### الظعن رقم ١١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٣٥ بتاريخ ١٩٧٥/١٠/١٥

إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب بيان الأسباب التى بنى عليها الظعن وإلا كان باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه، وكانت الفقرة الثالثة من ذات المادة لا تجزئ التمسك بسبب من أسباب الظعن غير التى ذكرت فى الصحيفة فيما عدا الأسباب المبينة على النظام العام وكان المقصود من ذلك أن تحدد أسباب الظعن وتعرف تعريفًا واضحًا كاشفًا عن المقصود منها كشفاً والياً نالياً عنها العموض والجهالة بحيث يبين منها وجه العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموجبه منه وأثره فى قضائه، وكان لا يبنى عن ذلك أن تذكر أوجه الظعن فى المذكرة الشارحة وكان الكتاب الرابع من قانون المرافعات - قد خلا من تهظيم خاص - بيان أسباب الظعن بالنقض، وكان السابى من تقرير الظعن أنه يقتصر على سرد المراحل التى مرت بها الدعوى أمام المحكمتين الابتدائية والإستئنافية، وعلا تتماماً من إيراد أى سبب من أسباب التنبى على الحكم المظنون فيه، فإن الظعن يكون باطلاً ويصين القضاء بعدم قبوله.

الظعن رقم ١٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٩

يعين على من يعلن بطريق النقص في الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي أبقى عليها قانون المرافعات القائم، والمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات معدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت تقديم التقرير وخلال مهلة الظعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه أن كانت قد أعلنت، إلا أنه لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعة تقدمت يوم التقرير بالظعن بطلب ضم ملف الدعوى الابتدائية والإستئنافية وأصدر السيد نائب رئيس محكمة النقض أمراً في ذات اليوم وقبل فوات مهلة الظعن بضم هذين الملفين إستعمالاً للرععة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات، وكان ضم ملف الدعوى بناء على أمر رئيس المحكمة في الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية من شأله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتيح للمصوم في الظعن تأييد وجهات نظرهم إستناداً إلى ما حواه من مستندات أو أوراق دون أن يحتاج الطاعن في هذه الحالة بأنه لم يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات اللازمة، فإن الدفع بإعلان الظعن يكون معين الرضى.

الظعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٩

المقرر - أن المشرع رسم طريقاً خاصاً لإبداء أسباب الظعن بالنقض وحظر إبدائها بغير هذا الطريق فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي بني عليه طعنه في التقرير بالظعن الذي يمرره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وحظر المشرع التمسك بعد حصول هذا التقرير بأي سبب من أسباب الظعن غير التي ذكرت فيه وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل ما تقدم من هذه الأسباب في مهلة الظعن أو بعد إنتقائها ولم يستثن من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها في أي وقت لما كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعن أورد هذا السبب غير المتعلق بالنظام العام في مذكرته الشارحة دون أن يورده في تقرير الظعن فإنه يكون غير مقبول.

الظعن رقم ٣٩ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩/٥/١٩٣٢

ليس للطاعن أن يتحصن في مراعاته أمام محكمة النقض بأن التماسه المنسوب إليه الإغواء أمام المحكمة الابتدائية لم يكن لديه إذن خاص يميز له ذلك إذا لم يكن ورد لهذا الوجه ذكر في تقرير الظعن.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤٠ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٠

إن غرض الشارع من إيجاب تفصيل أسباب الطعن في التقرير إنما هو تمكين المظنون حده من الوقوف على ماهية وجوه الطعن حتى يتيسر له الإسراع في تحضير دفاعه وجمع المستندات التي يراها لازمة لتأييد هذا الدفاع. ولئن كان من المستحسن - تحقيقاً لهذا الغرض - أن يتضمن التقرير كل تفصيل يمكن لأسباب الطعن فإنه يكفي قانوناً أن يذكر الطاعن في تقريره أسباب الطعن على وجه التبيين والتحديد. أما الإقتصار على ذكر عبارات عامة غامضة، كأن يقال أن الحكم المظنون فيه قد خالف القانون، أو إنه قد وقع فيه بطلان جوهري، من غير تفصيل لتلك المخالفة أو ذلك البطلان تفصيلاً يخرجهما من التصميم إلى التخصيص فهذا لا يؤدي غرض القانون، والطعن بهذا هذا العبارات يكون باطلاً.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤٠ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٣٤/٥/١٧

إن المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام قد أوجبت على الطاعن أن يفصل في طعنه الأسباب التي يبني عليها، وإلا كان باطلاً. والتفصيل المراد بهذا النص هو البيان المحدد للسبب لتحديد يتيسر معه للمطلع أن يفهم الموضوع الواقع فيه الخطأ القانوني والقواعد القانونية التي عولت فجرت مخالفتها إلى هذا الخطأ. فوضع الأسباب في صيغة عامة مبهمه أو تحديدها تحديداً نوعياً عاماً يجعل الطعن غير مقبول. ولا يقع في البيان التحديدي لحل هذه الأسباب أن يقدم الطاعن مذكرة دفاعه التي قدمها لمحكمة الاستئناف نستخرج محكمة النقض منها تفصيل وجوه طعنه.

\* الموضوع الفرعي : لتقاريرات القانونية الخاطئة :

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١

لا يطل الحكم ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية لا تؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهت إليها إذ محكمة النقض في هذه الحالة أن تصحح هذه الأخطاء دون أن تنقضه.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

وصف الأعمال بأنها خاطئة أم غير خاطئة هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦

لا تترتب على المحكمة إن هي أحالت على أسباب حكم آخر صدر في ذات الدعوى بين نفس الخصوم وأودع ملفها وأصبح من ضمن مستنداتها وعصراً من عناصر الإثبات لها يتنازل الخصوم في دلالته.



الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦  
لا يجب الحكم إغفال ذكر ونصوص المستندات التي اعتمد عليها ما دامت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم بما يكفي معه مجرد الإشارة إليها.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى ما ورد بحكم محكمة أول درجة الصادر بجلسته..... - بطلب غير - وهو صادر بين نفس الخصوم ومودع ملف الدعوى كمستند من مستنداتها وعنصراً من عناصر الإثبات فيها فإنه يكفي الحكم المطعون فيه الإشارة إلى ما ورد بذلك الحكم الابتدائي تدليلاً على لقائه القطعي فيما تنازل فيه الخصوم بشأن أحقية المطعون ضدهم الأربعة في خصم كل المبالغ المستحقة للضرائب وقدرها.... من الدين المستحق للطاعن قبلهم دون ذكر نص ما ورد به.

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم سليماً فإنه لا يطله ما يكون قد اشتمل عليه من أعطاء قانونية إذ محكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه.

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٧٥١ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٥  
لا يطل الحكم ما اشتمل عليه من تقارير قانونية خاطئة لا تؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها إذ هذه المحكمة أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه.

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٤٠٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢  
لا يجب الحكم ما تضمنه من تقارير قانونية خاطئة باعتبار الشركاء في الشركة مساهمين أصليين للعين المؤجرة. فللهذه المحكمة أن تصحح هذه التقارير دون أن تنقض الحكم إذ لا يعتبر الشرك مستأجراً إلا إذا استمر عقد الإيجار إليه بتنازل المستأجر الأصلي أو تركه للعين المؤجرة والزم المؤجر بمصرير عقد إيجار له طبقاً للقانون.

الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٧  
لا يؤثر في سلامة الحكم ما يكون قد اشتمل عليه أسبابه من تقارير قانونية خاطئة مفادها أن الطاعن وقد ألزم بسداد الفمن بالدولار الأمر يكفي فقد تعين إلزامه بذلك. إذ محكمة النقض تصحح هذه الأعطاء دون أن تنقض الحكم.

#### الطعن رقم ٣١ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٥

إذا كان الطاعن قد أسس طلباته الخامية لدى محكمة الموضوع على إعتبار دعواه دعوى منع تعرض en {complainte}، ولم يطلب قط من المحكمة إعبارها دعوى إسرداد حيازة {reintegrande}، وفصلت فيها المحكمة على ذلك الإعتبار الأول، فلا يلتفت لما ينمى على الحكم بما عساه يكون قد أخطأ فيه من التقريرات الخاصة بأحكام دعوى إسرداد الحيازة، التي أوردتها المحكمة في حكمها إستطراداً منها لإستيفاء البحث لأن كل كلام منه في دعوى إسرداد الحيازة يكون غير ماس بسلامة الحكم من جهة ما قرره من الأحكام القانونية في ذات دعوى منع تعرض التي هي دعواه.

#### الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٣٥/١١/١٤

الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية في قضايا وضع اليد هي مما لا يجوز الطعن فيها بالطلان خلوه من الأسباب، لأن المادة العاشرة من قانون محكمة النقض قد قصرت حالات الطعن في هذه الأحكام على حالة مخالفة القانون فقط.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٣٧/٥/١٣

لا يقبل الطعن في الحكم بوقوع أعطائه في بعض التقريرات القانونية الواردة بأسبابه ما دامت النتيجة التي إنتهى إليها صحيحة.

#### \* الموضوع الفرعي : التنازل عن الطعن :

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٦

التنازل عن الطعن يجب أن يكون صريحاً واضحاً فهو لا يؤخذ بالظن ولا يقبل التأويل، ورفع النزاع إلى القضاء من جديد مع قيام الطعن لا يعتبر تنازلاً عنه.

#### الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٥٠ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٩

مضى كان إقرار الطاعن المصدق عليه بمكبب التوفيق والمقدم للمحكمة قد تضمن بياناً صريحاً بتركه الخصومة في الطعن لأن هذا الإقرار يقوم مقام المذكرة الموقع عليها منه التي تجيز المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات إيداء ترك الخصومة ببيان صريح فيها كما يعتبر تقديم المظنون جند هذا الإقرار وتكسكه بما جاء به إقرار منه بإطلاعه عليه وقبولاً منه للدرك ومن ثم يعين القضاء بقبول ترك الخصومة في الطعن على هذا الأساس.

**الطنن رقم ٢٢ لسنة ٣٧ مكتب فني، ١٨ صفحة رقم ١٩٥٤ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٦٧**

النزول عن الطنن أو ترك الخصومة فيه - حسب تعبير قانون المرافعات - متى حصل الطنن بعد إنقضاء مهاد الطنن يتضمن بالضرورة نزولاً من الطاعن عن حقه في الطنن إذ هو لا يستطيع ممارسة هذا الحق مادام مهاد الطنن قد انقضى. وإذا كان النزول عن الحق في الطنن يتم وتحقق آثاره بمجرد حصوله وبغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه فإن ترك الخصومة الحاصل بعد فوات مهاد الطنن لا يجوز الرجوع فيه اعتباراً بأنه يتضمن تنازلاً عن الحق في الطنن ملزماً لصاحبه بغير حاجة إلى قبول يصدر من المتنازل إليه.

**الطنن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٨ مكتب فني، ٢٤ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ٥/٢٢/١٩٧٣**

النزول عن الطنن - أو ترك الخصومة فيه حسب تعبير قانون المرافعات متى حصل بعد إنقضاء مهاد الطنن، فإنه يتضمن بالضرورة نزولاً من الطاعن عن حقه في الطنن، إذ هو لا يستطيع ممارسة هذا الحق ما دام الطنن قد انقضى.

**الطنن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٨ مكتب فني، ٢٤ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ٥/٢٢/١٩٧٣**

إذ كان النزول عن الحق في الطنن يتم وتحقق آثاره بمجرد حصوله وبغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه، فإن ترك الخصومة بعد فوات مهاد الطنن لا يجوز الرجوع فيه، إعتباراً بأنه يتضمن تنازلاً عن الحق في الطنن ملزماً لصاحبه بغير حاجة إلى قبول يصدر عن المتنازل إليه.

**الطنن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٨ مكتب فني، ٢٤ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ٥/٢٢/١٩٧٣**

متى كان الطاعن لم يقدم دليلاً على أن الراك - المتنازل عن الطنن - الحاصل منه كان نتيجة إكراه مبطل للرضا، فإنه يعين عدم الإعتداد برجوعه فيه وإثبات هذا التنازل.

**الطنن رقم ١٦٤٨ لسنة ٥٠ مكتب فني، ٣٩ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٨**

إذ كان الثابت بالصورة الرسمية من المحضر رقم ٢٨٨ باش محضر بندر الترافيق قسم أول المسروق ١٩٨٠/٧/١٢ المقدمة من المظنون ضده أن الطرفين قد تصالحا في النزاع الخالي على قيام الطاعن بإعلاء العين محل النزاع مقابل تنازل المظنون ضده عن الأجرة المستحقة في ذمة الطاعن، وقد أثبت المحضر أن الصلح تم بين الطرفين بمقتضى إقرارين قام بردهما إليهما وإذا لم يبين الطاعن ثمة منازعة بشأن هذا الصلح الذي تم بعد رفع الطعن في ( .. ) عن ذات الموضوع المطروح على المحكمة، فإن الخصومة في الطنن تكون قد انقضت بالتصالح بين الطرفين.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٠ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٣١  
للطعن مطلق الحرية في التنازل عن طعنه إذا لم يكن تعلق خصمه حق بهذا الطعن. ويلزم الطاعن بالمصاريف التي إموجبها طعنه.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٣٢/٢/١٨  
يجوز لكل شخص، بمقتضى المادتين ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون المرافعات، أن يتنازل عن إجراءات دعواه وأن يترك المرافعة فيها ما لم يتعلق حق خصمه فيها برفعه دعوى فرعية تنضم إلى الدعوى الأصلية. فللطاعن الذي لم يطعن خصمه بطريق النقض أيضاً في الحكم المطعون فيه أن يتنازل عن الإجراءات التي اتخذت في الطعن بما فيها تقرير النقض نفسه وأن يترك المرافعة فيه مع إحفاظه بحقه في رفع النقض لأنه رفع نقضاً جديلاً في المعاد القانوني.

**\* الموضوع الفرعي : التوقيع على تقرير الطعن :**

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٢  
مضى كان تركيل الخامي المقرر بالطعن بطريق النقض مقصوراً على إنبائه في الحضور عن الطاعن أمام محكمة الاستئناف في الاستئناف المرفوع منه على المطعون عليه الأول ولا يحوله الوكالة عنه في التقرير بالطعن - بالنقض، فإن طعن الخامي المذكور بالنقض لئابة عن موكله يكون غير مقبول شكلاً لتقريره من غير ذي صفة.

الطعن رقم ٤ لسنة ٣١ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٦٤/٣/١١  
ليس منصوص القانون ما يوجب توقيع الخامي على الصورة المعلنه من تقرير الطعن أو أصلها إكتفاء بتوقيعه على أصل التقرير المقدم لقلم الكتاب شأنها في ذلك شأن صور الأوراق الرسمية.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٤  
- إن المشرع إذ قضى في كل من المواد ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة نقض وإبرام و ٤٢٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ و ٧ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بأن يوقع تقرير الطعن الخامي المقبول أمام محكمة النقض الموكل عن الطالب فقد أفصح في المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون المشار إليه عما تنهيه من ذلك بقوله " أن القاعدة التي ترخص لجميع اخصامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف بالحضور عن الخصوم أمام محكمة النقض والإبرام يجب إستبعادها لأنه لا إختيار فيها ولكي يأتى

إنشاء محكمة النقض والإبرام بالتأجيل التي تنتظرها منها البلاد، فإنه من الضروري جداً أن يكون المحامون الذين سيشاركون مع محكمة النقض في درس مشكلات المسائل القانونية العريضة مختصين بقدر ما حتى تكون الدعوى قبل رفع النقض قد درست بواسطة لائحة ذي خبرة بحثاً عن يد أعلى هيئة قضائية في البلاد وهذا البحث الدقيق - المرغوب فيه جداً قبل رفع النقض لكي لا تزدحم جداول المحكمة بالطعون التي لا فائدة منها أو التي ترفع دون ترو - لا يكون ممكناً إلا إذا حتم القانون على الخصوم ألا يبيسوا عنهم أمام محكمة النقض إلا عماداً من ذوي الخبرة القانونية التي تسمح لها بالقيام بهذه المهمة غير قيام " وبذلك يكون المشرع بنصه في كل من القوانين سائلة الذكر على أن "يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب " لم يقصد سوى أن تكون وكالة المحامي سابقة على حصول التقرير بالطعن فيما لو لم يكن الطاعن نفسه محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض، وآية ذلك أن المشرع حين إصطناع ما في إستلزام أسبقية التوكيل من عنت، عمد بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ إلى تعديل نص المادة السابعة من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بإسبغها بعبارة "و يوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب" عبارة " ويوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض ملغياً بذلك عبارة "الموكل عن الطالب" وميناً في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما دعاه إلى ذلك بقوله "ألقى المشروع ما كانت تشترطه - المادة السابعة - من ضرورة حصول المحامي المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير، وقد إستهدف الإلغاء تبسيط الإجراءات والتخفيف من العسك بالشكليات إذ أن المحامي قد ينتظر في كثير من الأحيان إلى المبادرة بالتقرير بالطعن قبل إتمام إجراءات التوكيل، على أن ذلك بطبيعة الحال لا يعنى المحامي من إبراز التوكيل فيما بعد " وأخيراً أحمّل قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في المادة ٢٥٣ منه بالتعديل الذي أدخله القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ على المادة السابعة آتية الذكر وفي ذلك كله ما يدل على أن عبارة "الموكل عن الطاعن" - المفعلة - لم تكن تمنى منذ وضعها إلزام الخصم المحامي المقبول أمام محكمة النقض بأن ينيب عنه محامياً للتقرير بالطعن. لما كان ذلك وكانت الإيعازات التي من أجلها أوجب المشرع على الخصوم أن يبيسوا عنهم أمام محكمة النقض محامين مقبولين لديها متحققة في الخصم - وهو الأصل - إذا كان هو نفسه محامياً مقبولاً أمام هذه المحكمة، فإن ما ذهبت إليه الأحكام السابق صدورها من دوائر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها، من إستلزام الفعوية بين الخصم وبين المحامي الحاصل منه التقرير بالطعن بالنقض، وما يستتبعه ذلك من إلزام الخصم على الرغم من كونه محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض بتوكيل محام النيابة عنه في ذلك، وطلان الطعن الذي يوقع هذا الخصم المحامي تقريره بنفسه، يكون غير سليم ومن أجل ذلك

لأن هذه الهيئة تقضى - بإجماع الآراء - بالمدول عن المبدأ الذى قرره الأحكام السابقة بالمخالفة لهذا النظر.

الطنن رقم ٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٧٦/١/٦

إذا كان النائب من الخطاب المؤرخ ١٩٧١/٧/٦ المقدم من الطاعة - شركة الفنادق - أن رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق عملاً بنص المادة ٢١ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ السارى وقت رفع الطعن - أصدر قراراً بنذب الأستاذ.... المحامى للقيام بأعمال رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للفنادق والسياسة لبدء من التاريخ المذكور وكان الأستاذ.... بصفه رئيساً لمجلس إدارة الشركة وهو الذى يمثلها أمام للقضاء طبقاً لما تنص عليه المادة ٥٨ من القانون سالف الذكر وهو من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض قد وقع على صحيفة الطعن المرفوع من الشركة، لأن اللطع بطلان الطعن لوفيه من غير ذى صفة يكون على غير أساس.

الطنن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٠٥٨ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٢

فى كانت صحيفة الطعن المقدمة لقلم الكتاب قد وقعها محام مقبول أمام محكمة النقض فإنه لا يؤثر فى صحة الطعن عدم إشتمال الصورة المعلقة على أسم المحامى الموقع على أصل الصحيفة.

الطنن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٣

جوى قضاء هذه المحكمة على أنه ليس فى نصوص القانون ما يوجب توقيع المحامى على الصورة المعلقة من صحيفة الطعن إكتفاء بتوقيعه على أصلها المودع قلم الكتاب وأن غلو هذه الصورة من بيان تاريخ إيداع الصحيفة لا يبطل الطعن.

الطنن رقم ٣٢ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٣٢/١/١٤

لا يجوز الطعن إستقلالاً بطريق النقض فى حكم مؤبد لحكم هو، بحسب ظاهره تمهيدى، ما دام الطاعن لم يقدم صورة الحكم الابتدائى لكى تستعين محكمة النقض حقيقة وصفه القانونى.

الطنن رقم ٢٧ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٣١/١/١٤

لا بطلان إذا جاز بالطنن عن إحدى مصالح الحكومة نائب من ألقام القضاء لأن هذا النائب وإن لم يكن محامياً مفزراً أمام محكمة النقض إلا أن صلاحية تمثيل الحكومة والنيابة عنها مستفادة من نص المادة ٥٥ من قانون المحاماة الأهلية.

الظعن رقم ٨٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٤٠/٥/٢

— إن التوكيل الذي يقرر للمحامي ليقدر بالظعن ليس من المستندات المعنية في المادة ١٨ من قانون محكمة النقض لعدم تعلقه بالظعن ذاته إذ الفرض منه ليس إلا مجرد إثبات صحة القرار بالظعن. ولذلك فإن هذا التوكيل إذا لم يكن قد تم وقت التقرير بالظعن يجوز تقديمه عند الإعراض على الصفة.

— إذا لم يكن التوكيل صريحاً في تحويل المحامي أن يعطى نيابة عن الموكل بطريق النقض للمحكمة أن تحصل ذلك من عبارة التوكيل والملابس التي حذر فيها.

• الموضوع الفرعي : التوكيل بالظعن :

الظعن رقم ٤٤ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٧

إذا كان المقرر بالظعن بطريق النقض لم يقدم ما يثبت وكأنه عن باقي الطاعين ومدى هذه الوكالة فإنهم لا يكونون محليين في الظعن.

الظعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٧

لا يشترط ليمين يقرر بالظعن بطريق النقض إلا أن يكون محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض موكلاً من الطاعين بتوكيل سابق على التقرير ولا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة، ولا النص صراحة على الظعن بالنقض في القضايا المدنية، متى كان هذا مستفاداً من أية عبارة واردة في التوكيل وتوسع لتشمّل الظعن بالنقض في القضايا المدنية، مثل تقرير الموكل أنه يوكل المحامي في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام المحاكم على اختلاف درجاتها، ولا يؤثر على شمول هذه العبارة في دلالتها للنقض في القضايا المدنية أن يكون قد ورد بعدها في التوكيل مرد لبعض ما يصح أن يدخل في هذا المصنوع مثل المعارضة والإستئناف والظعن بالنقض في المسائل الجنائية.

الظعن رقم ٦١ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٥

متى كان المحامي الذي قرر بالظعن لم يقدم توكيلاً عن الطاعين فإن هذا الظعن يكون باطلاً ولذا لا يقضى به صريح نص المادة ٤٢٩ مرافعات التي توجب أن يحصل الظعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب فإذا لم يحصل الظعن على هذا الوجه كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٤

مضى كان الطاعت من مند التوكيل أنه بعد أن حول الوكيل حق الطعن بالمعارضة والاستئناف أحصاف عبارة "بكل طريق آخر من طرق الطعن" فإن هذه العبارة المطلقة تجيز له الطعن بطريق النقض دون حاجة للنص على ذلك صراحة في التوكيل.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٨

مضى كان التوكيل الصادر من الطاعن قد صدر لعدة محامين لأنه يجوز لافراد أحدهم بالتقرير بالطعن لأن قانون المرافعات قد خرج في الوكالة بالخصومة عن القاعدة العامة التي قررتها المادة ٧٠٧ من القانون المدني فنص في المادة ٨٥ من قانون المرافعات على أنه إذا تعدد الوكلاء جاز لأحدهم الافراد بالعمل في القضية ما لم يكن ممنوعاً من ذلك بنص التوكيل ولا محل لتخصيص عموم نص هذه المادة وقصره على السير في الدعوى بعد إقامتها.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٧

مضى تبين من تقرير الطعن أنه قرر به من المحامي عن مورث الطاعنين بمقتضى توكيل سبق صدوره منه هذا المحامي ثم أشر على تقرير الطعن وصورته التي أعلنت إلى المطعون عليه بعد ذكر اسم الطاعن بما يفيد وفاته وحلول ورثته عليه ثم أعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليه بناء على طلب ورثة الطاعن وقد علقت الأوراق من بيان تاريخ وفاة الطاعن كما تبين أنه ليس في الأوراق ما ينفي أن الطعن قرر به في قلم كتاب هذه المحكمة في حياة الطاعن ولم يدع المطعون عليه عكس ذلك فإنه أخذاً بظاهر الأوراق يكون الطعن قد قرر به في حياة الطاعن.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ٧/٢/١٩٥٧

إذا كان محامي الطاعن قد قرر بالطعن في قلم كتاب هذه المحكمة بصفته وكيلاً عن وكيل الطاعن دون أن يقدم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ٦/١٢/١٩٥٦

إذا صدر التوكيل بالطعن من الطاعن إلى عدد من المحامين وصرح لهم بالتصام بما نص عليه عقد التوكيل مجتمعين أو مفتردين فإنه يجوز لأحدهم الافراد بالتقرير بالطعن بطريق النقض.



الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٧

مضى كان احمى الذى قرر الطعن لم يقدم توكيلا عن الطاعن لأن الطعن يكون باطلا وفقا لما يقضى به صريح نص المادة ٤٢٩ مرافعات التي توجب أن يحصل الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه احمى المقبول أمامها الموكل عن الطالب - فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٥٩/٦/١١

توجب المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يكون احمى الذى يقرر الطعن بالنقض موكلا عن الطالب وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه - فإذا كان الثابت أن احمى المقرر بالطعن بطريق النقض لم يقدم ما يثبت وكالته عن إحدى الطاعتين فإن التقرير بالطعن عنها يكون باطلا لصدوره من غير ذى صفة.

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

لما كان كل ما تقتضيه المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يوقع تقرير الطعن بالنقض محام مقبول أمام محكمة النقض بوصفه وكيلاً عن الطاعن مفاد ذلك هو وجوب تحقق هذا الشرط ولت التقرير بالطعن بالنقض ولو لم يكن احمى الذى قرر به مقبولاً أمام محكمة النقض ولت صدور التوكيل له - ذلك لأن العبرة فى تحديد نطاق التوكيل وبما سلطات الموكل بالوقت الذى يجرى إسماعال التوكيل فيه بتفديد العمل المشار إليه به. فإذا كان احمى الذى قرر بالطعن بطريق النقض - ولت صدور التوكيل - مفيداً بجدول احمين لدى احماكم الشرعية ولم يكن مقبولاً أمام محكمة النقض ، وكان الثابت أن عبارة التوكيل تقول له حق التقرير بالطعن بطريق النقض ولم يحدد التوكيل بقيد زمنى ولم يعدل عنه فهو ينصرف إلى الحال والإستقبال على السواء - لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تجهز المرافعة أمام محكمة النقض للمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية بالنسبة للدعوى التى كانت أصلا من اختصاصها، وكان النزاع فى الدعوى الواقعة لما إختصت به احماكم الشرعية أصلاً وأحيل بعد إلغائها إلى احماكم الوطنية، وكان احمى الذى تقدم من الطاعتين بالتقرير بالطعن بالنقض بموجب التوكيل المشار إليه هو نفسه الذى كان يحضر عنها أمام المحكمة العليا الشرعية عند نظر الدعوى أمامها - فإن التقرير بالطعن يكون قد قدم من ذى صفة.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٧

مضى تبين أن المظنون عليه لم يتمسك في المذكرة المقدمة منه بعد جواز انفراد اخصائى الذى قرر بالطعن لصدور التوكيل من الطاعن لعدة محامين فإنه لا يقبل منه أن يبدى ذلك لأول مرة بالجلسة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٦٠/٤/١٤

إذا كان التوكيل المقدم من الطاعن هو صورة من توكيل رسمى عام نص فيه صراحة على توكيل اخصائى توكيلا عاما فى جميع القضايا أمام جميع المحاكم ونص فيه بوجه التخصيص على حق اخصائى فى الطعن بالنقض، فإن ما يحضره المظنون عليهم من إعراض على الصورة الرسمية للتوكيل بمقولة إنه لا يتحقق بها قيام الطعن شكلا لأنها ليست توكيلا موقفا ولكنها صورة لتوكيل عرقى لا يحمل إلا الإمضاء المصدق عليه من الموكل وقد استغل غرضه الذى حرر من أجله بتقديره إلى الجهة التى استعمل فيها وأودع بها على ما نصده المواد ٧٠٢ مدنى، ٢٥ و ٢٦ من قانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤ يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٦

نصت المادة ٤٢٩ من قانون الموامعات على أن الطعن بطريق النقض يحصل بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه اخصائى القبول أمامها الموكل عن الطالب - و مؤدى ذلك أن التوكيل بالطعن يعتبر من الإجراءات المتعلقة بالطعن -، كما نصت المادة ٢٢ من القانون المدنى على أن يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تباشر فيه تلك الإجراءات، فإذا كان يبين من الإطلاع على التوكيل الصادر إلى اخصائى المقرر بالطعن أنه حرر فى مصر وصدر من الموكل لإتحاد إجراءات الطعن الحالى بوجبه فإن هذا التوكيل يتعين أن يتم وفقا لما يتطلبه القانون المصرى، ولا كانت المادة ٢٧ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أوجبت أن يتم التوكيل إما بورقة رسمية أو بورقة عرقية بشرط أن يصدق فيها على الإمتضاء، وكانت المادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ تمنى على أن تصلى المكاتب توليق جميع المحررات عدا ما كان منها متعلقا بالحقوق الشخصية بما يفيد أنه متى كان التوكيل محررا فى مصر فإنه يتعين أن يكون موقفا من أحد هذه المكاتب، وكان يبين من الإطلاع على التوكيل أنه لم يصدق عليه من أى مكتب من مكاتب التوليق فى مصر، فإنه لا يحضر توكيلا موقفا وفقا لأحكام القانون المصرى - وعلى ذلك فلا محل للاعتداد فى هذا الخصوص بما ذيل به هذا التوكيل من اعتماد القائم بأعمال السفارة اليونانية لإمضاء الموكل عليه، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن.

**الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦١**

جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط فيمن يقرر بالطعن بطريق النقض إلا أن يكون محامياً مقبولا أمام محكمة النقض موكلًا عن الطاعن بتوكيل سابق على التقرير. ولا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص صراحة على الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كانت عبارات التوكيل تسمح لتشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية، وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد حول لمحامي في التوكيل حق الطعن بالنقض في القضايا المدنية فيعين لذلك رفض الدلع بطلان الطعن بدعوى أن سند التوكيل الصادر إلى محامي الطاعن لم يحدد به إسم المطعون عليها ولا الحكم المطعون فيه.

**الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٤/١/١٩٦٢**

إذا كان نظام تأسيس بنك الأراضي المصري يتولى مجلس إدارته سلطة مباشرة حق التقاضي مدياً أو مدعى عليه مباشرة أو بطريق التفويض وتقديم ما يلزم من الطعون. وكان توكيل محامى البنك بالتقرير بالطعن بالنقض قد صدر من رئيس مجلس إدارة البنك - الذى يمثل قانوناً - فإن تغير رئيس مجلس الإدارة في مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل لا يؤثر في صحة التوكيل ولا يوجب إصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الإدارة الجديد للتقرير بالطعن.

**الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦٢**

إذا نصت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على أن يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم محكمة النقض يوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطاعن، ورقت على عدم حصول الطعن على الوجه المبين فيه البطلان وأوجبت على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها ، فإن من مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقاً على التقرير بالطعن أما إن كان لاحقاً فإن الطعن يكون باطلاً للتقرير به من غير ذى صفة ولا يصح ذلك البطلان بالنسبة للطعن الذى تحكمه المادة ٤٢٩ مرافعات صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى لم يوجب أن يكون التوكيل سابقاً على التقرير بالطعن، متى كان الإجراء قد تم باطلاً في ظل القانون المعمول به وقت حصوله.

**الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٣**

متى كان التوكيل قد صدر صحيحاً من الحارس الخاص على الشركة بما له من صفة فى تحملها وقت صدوره، فإن انتهاء الحراسة وزوال صفة الحارس فى مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل لا يؤثر فى صحته لأنه يعتبر صادراً للتوكيل من الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً. ولا يطل الإعلان كونه قد تضمن

اسم الحارس كممثل للشركة طالبة الإعلان بعد زوال صفته في تمثيلها برفع الحراسة عنها ذلك أن الإعلان متى وجه من الشركة فإنه لا يعيه ما وقع فيه من الخطأ في اسم الممثل الحقيقي لها وقت إجرائه.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٧

تخضع أشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذى أبرمت فيه. فإذا كان التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة قد وُقِعَ بمعرفة السلطة الرسمية يوغسلافيا وصدقت عليه وزارة الخارجية بها والقنصلية المصرية ببلغراد عملاً بالمادة ١٤/٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - وإعتمدت السفارة اليوغسلافية بالقاهرة ترجمة التوكيل إلى اللغة العربية بما يطابق اللغتين الأجنبية اللتين حرر بهما ثم صدقت وزارة الخارجية المصرية على إضفاء سكرتير السفارة المذكورة، وكانت المعلنون عليها لم تبد أى اعتراض على إجراءات توثيق التوكيل فى الخارج أو على ما يتضمنه هذا التوكيل أو على الترجمة الرسمية المدونة به فإن هذا التوكيل وقد استكمل شرائطه الشكلية والقانون يكون حجة فى إسباغ صفة الوكالة للمحامى الذى قرر بالطعن.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤

إذا كان محامى الطاعن الذى قرر بالطعن أودع وقت التقرير به التوكيل الصادر إليه من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقى الطاعنين وكان توكيل الآخرين إلى الطاعن الأول يتسع للتصريح له فى توكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عنهم فإن الطعن بالنسبة لهم يكون مقررًا به من ذى صفة.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٧٥ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٦

إذا لم يقدم الطاعن سند توكيله للمحامى الذى قرر بالطعن بالنقض فإن الطعن يكون قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣٠

إن المشرع وإن ألقى ما كانت تشترطه المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض - من ضرورة حصول المحامى المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير - إلا أن هذا الإلغاء الذى قرره المشرع بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - على ما جاء بالمذكورة الإيضاحية لهذا القانون - يستهدف مجرد تبسيط الإجراءات والتخفيف من التمسك بالشكليات فلا يعفى المحامى الذى قرر بالطعن من إبراز التوكيل فيما بعد. فإذا كان يبين من الإطلاع على الأوراق أنه لم يقدم توكيل المحامى الذى قرر بالطعن من بعض الطاعنين فإنه يعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم.

**الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣١**

النص فى المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - على أن " يحصل الطعون بقرار يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه ائضى المقبول امامها الموكل عن الطالب.... فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه " يدل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على وجوب أن يكون التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه وهو إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الطعن، ولا يغير من هذا النظر ما طرأ عليها من تعديل بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والنص فيها على أن " يرفع الطعن بقرار يوقعه قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض " لأن هذا التعديل - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - إنما أريد به " إلغاء ما كانت تشترطه من ضرورة حصول ائضى المقرر بالطعون على توكيل سابق على التقرير " وعلمته " أن ائضى قد يحضر قسى كثير من الأحيان إلى المبادرة بالتقرير بالطعن قبل إتمام إجراءات التوكيل " على أن ذلك وطبيعة الحال " لا يفى ائضى من إبراز التوكيل " ولم يجاوز به الشارع هذا النطاق، وإذا كان التقرير بالطعن لم يحصل من محام موكل عن الطاعن ولكن من الطاعن شخصياً، فإنه يكون باطلاً وللمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بطلانه ولا يمنع من ذلك كونه عاماً مقبولاً أمام محكمة النقض لأن النص على أن تقرير الطعن " يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض " يدل بمفهومه ويقضى هو الآخر بالمبادرة بين الطاعن وائضى الحاصل منه التقرير وهو ما لم يحقق.

**الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٣**

لا يشترط فى عبارة التوكيل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صيغة خاصة ولا النص بها صراحة على أن التوكيل يشمل الطعن بالنقض فى القضايا المدنية متى كان هذا التوكيل مستفاداً من أية عبارة وارادة فيه تسمح لتشمل النقض فى القضايا المدنية. فإذا كان سند التوكيل الصادر من إحدى الطاعنات ضامها الذى قرر بهذا الطعن قد تضمن أنها وكلته عنها أمام جميع ائضاكم بأنواعها وتباين درجاتها، كما تضمن سند التوكيل الصادر من طاعة أخرى لنفس ائضى أنها وكلته عنها توكيلاً عاماً أمام جميع ائضاكم بسائر أنواعها وتباين درجاتها وفى الطعن فى الأحكام بكافة الطرق القانونية، فإن هاتين العبارتين تسمحان لتشمل الطعن بالنقض فى القضايا المدنية، ولا يؤثر على شمول أى من العبارتين فى دلالتها هذه أن يكون قد ورد بعد كل منهما سرد لبعض ما يصح أن يدخل فى هذا المصوم مثل المعارضة والإستئناف.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٩٢٢ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨

وإن كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - الذى رفع الطعن فى ظله - قد ألقى ما كانت تشترطه المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من ضرورة حصول اخصامى المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير، إلا أن هذا الإلغاء - كما جاء بالمذكرة الإيضاحية بهذا القانون - لا يعنى بطبيعة الحال اخصامى من واجب تقديم التوكيل فيما بعد وقبل الفصل فى الطعن. فإذا كان اخصامى المقرر بهذا الطعن لم يقدم سند توكيله عن الطاعن حتى حيزت الدعوى للحكم وكان لا يبنى عن تقديم التوكيل المذكور مجرد ذكر رقمه فى التقرير بالطعن إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود الوكالة. وما إذا كانت تشتمل الإذن للمحامى الموكل فى الطعن بطريق النقص، فإن الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذى صلة.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٥

ولفأ للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات يحصل الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه محام مقبول أمامها، يستوى بعد ذلك أن يكون موكلًا عن الطاعن أو متعديًا من لجنة المساعدة القضائية أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٤

مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب أن يكون التقرير بالطعن بالنقض من محام موكل عن الطاعن، لا من الطاعن نفسه، وأن هذا الإجراء جوهرى يوجب على إغفاله بطلان الطعن. ولا يغير من هذا النظر ما طرأ على هذه المادة من تعديل يقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والنص فيها على أن يرفع الطعن بتقرير يودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض، ذلك أن هذا التعديل - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه - إنما أريد به إلغاء ما كانت تشترطه من ضرورة حصول اخصامى المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير، وما ورد بهذا التعديل من أن تقرير الطعن يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض، يدل بلفهوه ويقضى هو الآخر المغايرة بين الطاعن واخصامى الحاصل منه التقرير بالطعن، ولا عبرة بكون الطاعن الذى قرر بالطعن محاميا مقبولا أمام محكمة النقض، ذلك أن تحقيق المغايرة فى الطعن بالنقض يستوجب ألا يعزى الخصوم بأنفسهم التقرير بالطعن، وإذا يجب عليهم أن يبنوا دعوتهم فى هذا الخصوص من غثارونه من اخصامى القبولين أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢

إذا كان البين من مراجعة التوكيل المقدم بملف الطعن أنه غير صادر من الطاعن إلى الخامي المقرر بالطعن بل صدر إلى هذا الأخير من وكيل الطاعن، وكان هذا التوكيل الأخير لم يودع بملف الطعن حتى تستطيع محكمة النقض التصرف على حدود وكالة وكيل الطاعن، وما إذا كانت تشمل الإذن في توكيل الخامين في الطعن بالنقض أو لا تشمل هذا الإذن فإنه يصين الحكم بعدم قبول الطعن.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٩

كل ما تشترطه المادة ٧ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أن يوقع على تقرير الطعن بالنقض محام مقبول أمام محكمة النقض وموكل عن الطاعن، ولم يشترط أن يصدر التوكيل إلى هذا الخامي من الطاعن مباشرة أو من محام آخر مقبول أمام محكمة النقض وعلى ذلك فإنه يكفي أن يصدر التوكيل للمحامي من وكيل الطاعن المصرح له بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عن موكله.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢١

مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض معدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب أن يكون التقرير بالطعن موقعاً من محام موكل عن الطاعن، وهو إجراء جوهري يوجب على إخطاله بعلان الطعن. وإذا كان التقرير بالطعن موقعاً من محام لم يثبت وكالته على إخطاله بعلان الطعن. وإذا كان التقرير بالطعن موقعاً من محام لم يثبت وكالته عن الطاعن فإن الطعن يكون باطلاً.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٨

إذا كان بين من أوراق الطعن أن الأستاذ... الخامي قرر بالطعن عن الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الطاعة الثانية، ولم يقدم التوكيل الصادر إلى موكله من الطاعة الثانية حتى حجرت الدهوى للحكم، وكان لا يفتى عن تقديم هذا التوكيل مجرد ذكر رقمه في التوكيل الصادر من الطاعن الأول إلى محاميه، إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن للطاعن الأول في توكيل الخامين في الطعن بطريق النقض فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعة الثانية للتقرير به من غير ذي صفة.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٣٨٨ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٧٣  
إذ كان المحامي المقرر بالطعن قد قدم توكيلاً صادراً إليه من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الطاعن الثاني، دون أن يقدم التوكيل الصادر من الأخير إلى الطاعن الأول، فإن الطعن بالنسبة للطاعن الثاني يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٧٣  
إذ كان بين من الأوراق أن التوكيل المودع بملف الطعن لم يصدر من الطاعنين إلى المحامي الذي قرر به بل صدر إليه من والدتهما بصفتها وكيلة عنهما دون تقديم ذلك التوكيل للتصرف على حدود وكنائها وما إذا كانت تشمل الإذن لها في توكيل المحامين في الطعن بالنقض أو لا تشمل هذا الإذن، فإن الدفع بعدم قبول الطعن للتقرير به من غير ذي صفة يكون في محله.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٣/١٢/١٩٧٤  
لا إلزام على المحامي المقرر بالطعن بالنقض بأن يقدم سند وكالته عن طالب الطعن عند تقريره به إذ حسب تقديم هذا السند عند نظر الطعن.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ٢/١٩/١٩٧٤  
إذ كان المحامي الذي قرّر بالطعن، لم يقدم سند وكالته عن الطاعنين الثاني والعاشر، كما لم يقدم التوكيل الصادر من الطاعنين الحامسة والسادسة إلى الطاعن الأول الذي وكل المحامي بهذه الصفة، فإن الطعن يكون باطلاً بالنسبة إليهم وفقاً لما تقتضيه المادة ٤٢٩ من قانون المرافعة السابق - الذي تم الطعن في ظله - والتي توجب أن يحصل الطعن بتقرير يوقعه المحامي القبول أمام محكمة النقض الموكل عن الطاعن فإذا لم يحصل على هذا الوجه كان باطلاً وحسبمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله.

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ٣/١٣/١٩٧٥  
لا يشترط أن يكون التوكيل صادراً مباشرة من الطاعن إلى المحامي الذي رفع الطعن بالنقض، وإنما يكفي صدوره إلى هذا المحامي من وكيل الطاعن، ما دامت هذه الوكالة تسمح بوكيل المحامين بالطعن بالنقض.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ٤/٣٠/١٩٧٥  
أنه وإن كان لا يلزم وفقاً للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات حصول المحامي الموقع على صحيفة الطعن على توكيل سابق إلا أنه يتعين وفقاً للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات إصدار سند توكيل المحامي وقت تقديم



الصحيفة، لما كان ذلك، وكان الثابت أن الغامى الذى وقع على صحيفة الطعن لم يقدم سند وكالته وقت تقديم صحيفة الطعن أو بعده، فإنه يتعين الحكم بإعلان الطعن لرقعه من غير دى صفة.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٤

— إذ كان غامى الطاعين الذى رفع الطعن أودع وقت تقديم الصحيفة التوكيل الصادر إليه من الطاعين الثالث عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الرابع والخامس وإذا كانت عبارة توكيل الأخيرة إلى الطاعين الثالث وتوكيل السادس إلى الخامس اللذين قدما، ما يتسع كل منهما للتصريح للموكل فى توكيل محامين للطعن بالنقض لباية عنهم فإن الطعن بالنسبة لهم يكون مقرراً به من دى صفة.

— النص فى المادة ٢٥٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٧٣ والتي رفع الطعن فى ظلها وإن أوجبت إيداع سند توكيل الغامى الموكل فى الطعن فلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة إلا أنه لم ينص على إعلان الإجراء فى حالة المخالفة ومن لم فلا يحكم به إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء ولقى المادة ٢٠ مرافعات، وإذا كانت علة وجوب تقديم التوكيل هى تحقق المحكمة من وجوده ومدى حدوده وما إذا كانت تشمل الأذن فى الطعن بطريق النقض وكانت تلك الغاية قد تحققت بتقديم غامى هذه التوكيلات أثناء نظر الدعوى فإن الدفع — بعدم قبول الطعن — يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨١٠ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٥

إذ كان بين من أوراق الطعن أن الغامى الذى رفعه قدم التوكيل الصادر له من والدة الطاعنة العاشرة إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر من تلك الطاعنة لوالدها حتى حيزت الدعوى للمحكم، ولما كان لا يبنى عن تقديم التوكيل الأخير مجرد ذكر رقبه فى التوكيل الصادر من والدة الطاعنة العاشرة للمحامى إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الأذن لوالدة الطاعنة العاشرة فى توكيل المحامين فى الطعن بالنقض، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعنة العاشرة لرقعه من غير دى صفة.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٢

إذ كان من المقرر أنه يجب أن يكون الغامى الموقع على صحيفة الطعن موكلًا عن الطاعن عند رفع الطعن وإن يرفع الطعن بذات الصفة التى كان متصلًا بها فى الخصومة التى صدر بها الحكم للطعن فيه ولا يلزم تقديم التوكيل عند إيداع الصحيفة، إلا أنه يجب إبراز التوكيل قبل حيز الطعن للمحكم، وكان الثابت من التوكيل الذى استند إليه غامى الطاعين فى وكالته عنهم أنه موكل من الطاعن الثانى بصفته ولياً طبيعياً عن الطاعن الرابع، وكان هذا الأخير قد طعن فى الحكم بشخصه ولم يخله الطاعن الثانى فيه بصفته ولياً

عليه وقد كان مخصصاً في الإمتتاف - في الحكم المطعون فيه - بشخصه بإعتباره بالغا فإن هذا التوكيل لم يصدر من الطاعن الرابع بعد أن زالت عن الطاعن صفة الولاية عليه وقبيلته في التوكيل عنه، وإذ لم يقدم محاميه وكالة عنه بعد بلوغه من الرشد، فإن الطعن يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٧

مؤدى نص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات الذى أوجب على الطاعن إيداع سند توكيل المحامي الموكل في الطعن أنه إذا لم يودع هذا السند إلى ما قبل حجز الطعن للحكم فإن الطعن يكون باطلاً إذ يصدر على المحكمة الوقوف على ما إذا كان توكيل المحامي يتوله الطعن أم لا يتوله ذلك. لما كان ذلك وكان الطاعنون من الثالثة إلى الأخير لم يودعوا سند توكيل المحامي الموكل في الطعن فإن الطعن بالنسبة لهم يكون باطلاً. ولا يقدح في ذلك أن يكون موضوع الطعن هو بطلان عقد الصلح على بيع صادر لهم مع بائى الطاعنين ذلك أن العقد يتجزأ بالنسبة للمشتريين فيعتبر كل منهم مشترياً للجزء المبيع الخاص به مستقلاً عن سائرهم ويعين الحكم بطلان الطعن بالنسبة للطاعنين من الثالثة إلى الأخير.

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٧٥١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣٠

الذين من الأوراق أن المحامي الذى رفع الطعن قدم سند وكالة عن الطاعن الثانى عن نفسه وبصفته وكيلاً عن الطاعن الأول بتوكيل ذكر رقمه إلا أنه لم يقدم هذا التوكيل حتى حجز الطعن للحكم، لما كان ذلك وكان لا يعنى عن تقديم التوكيل المذكور مجرد ذكر رقمه إذ أن تقديمه واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة صدور وكالة الطاعن الثانى عن الطاعن الأول وما إذا كانت تشمل الأذن له في توكيل المحامين في الطعن بطريق النقض ومن لم يكون الطعن بالنسبة للطاعن الأول غير مقبول لرغمه من غير ذي صفة.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٨٦٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١

نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع للم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها أمام محكمة النقض، مما مؤداه أن التوكيل بالظعن بطريق النقض يعتبر من الإجراءات المتعلقة بهذا الطعن، ولما كانت المادة ٢٢ من القانون المدلى تقضى بأن تسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى يتأخر فيه تلك الإجراءات وكان الذين من التوكيل الصادر من الطاعن إلى المحامي الذى رفع الطعن أنه حرر في دولة قطر وتم التصديق على إعطاء الطاعن بتفصيلية مصر بالدوحة، فإن هذا التوكيل يعتبر أن يتم وفقاً لما يتطلبه القانون المصرى، لما كان ذلك وكانت المادة ٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلكين

الدبلوماسى والقنصلى - قبل إلغائه بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢. قد ناطت بأعضاء بعثات المصطفى القنصلى بعض الإختصاصات، من بينها التصديق على توليات المصريين، وإشروطت أن يتم ذلك بإتباع أحكام القوانين واللوائح المصرية، وكان قرار وزير الخارجية المصرية الصادر فى يوليو سنة ١٩٧٧ بناء على القانون سالف الذكر والقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم وزارة الخارجية - قد حدد الإجراءات التى يتم بها التصديق على الشروعات الموقع عليها من المصريين المواجهين بالخارج ويترهون فى تقديمها إلى السلطات الرسمية المصرية أو الأجنبية وأوجب على أعضاء البعثات المصطفى حق مباشرة الأعمال القنصلية بصفة عامة والتصديق على الشروعات بصفة خاصة - موافقة وزارة الخارجية بثلاث صور من نماذج تولياتهم باللغتين العربية والأجنبية مقرونة بالحافى المستعمل للتصديق على النموذج المعد لهذا الغرض، حتى تقوم وزارة الخارجية باعتماد التصديقات التى تقوم بها تلك البعثات فى الخارج للتحقق من سلامة إجراءات التصديق وحق من يشره فى إجراءاته، مما مفاده ضرورة اعتماد وزارة الخارجية لتوقيع من يشر إجراءات التصديق خارج مصر حتى تسولى هذه الإجراءات الشكل القانونى لها ويمكن الإحتجاج بها، لما كان التوكيل آففى الذكر قد خلا من اعتماد وزارة الخارجية المصرية لتوقيع القنصل المصرى الذى صدق على توقيع الطاعن خارج مصر فإنه لا يعبر توكيلاً موقفاً وفقاً لأحكام القانون المصرى.

الطن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٧

لما كان حامى الطاعة الثانية لم يقدم سند وكالته عنها حتى قفل باب المرافعة فإن الطعن فيها يكون غير مقبول.

الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٥

لما كانت الطاعة الثالثة لم تقدم - حتى قفل باب المرافعة فى الطعن سند التوكيل الصادر منها إلى الطاعة الأولى التى وكلت الحامى الذى رفع هذا الطعن، فمن ثم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعين عدم قبول الطعن من الطاعة الثالثة.

الطن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٦

أوجب المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن بالنقض أن يودع سند توكيله بحاميه الموكل فى الطعن، وإلا كان الطعن غير مقبول. ولما كان الطعن المائل قد أقيم من الطاعة عن نفسها وبصفها وصية على أولادها، بما لزمه، أن يكون التوكيل صادراً منها عن نفسها وبصفها إلى حاميه، ولا يعنى عن ذلك تقديمها توكيلاً صادراً منها شخصياً إلى ذلك الحامى.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٦

المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت تقديم صحيفة الطعن سند توكيل المحامي الموكل فى الطعن - وكان بين من الأوراق أن الأستاذ..... الذى رفع الطعن قد وقع على صحيفته وبصفته وكيلاً عن الطاعنين بالتوكيلين رقمى ٣٥٢ لسنة ١٩٨١ ٤٨٨ لسنة ١٩٧١ توثيق عام قصر النيل، وكان الثابت من التوكيل الأول أنه صدر إلى المحامى رافع الطعن من الطاعن الثانى عن نفسه وبصفته وكيلاً عن الطاعنة الأولى بالتوكيل الثانى وكان هذا التوكيل الأخير وإن كانت غفلاته تسمح بهذه الوكالة إلا أنه ذيل بما يفيد إلغاء ما بين قوسين رغم خلوها منها وكان وكيل الطعن حيدم الأربعة الأول قد قدم صورة رسمية من هذا التوكيل موضح بها ما لم إلغاه بين القوسين وإن التوكيل قاصر على دفع أجرة الشقة محل النزاع وبمع النقولات الموجودة بها ولا يسمح بتوكيل المحامين فى الطعن بالنقض إذ أن مدوناته التى كانت تسمح بذلك مؤخر عليها بما يفيد إلغائها، وكانت المحكمة لإزاء منازعة المحامى رافع الطعن فى هذه الصورة الرسمية للتوكيل قد كلفتها بأن تقدم شهادة من الشهر العقارى بأن التوكيل رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧١ عام قصر النيل الصادر من الطاعنة الأولى إلى الطاعن الثانى يسمح للأخير بتوكيل المحامين فى الطعن بالنقض وكذلك صورة رسمية أخرى من التوكيل المذكور، إلا أنه لم يقدمها حتى حجز الطعن للحكم ومن ثم فإن الطعن - بالنسبة للطاعنة الأولى - يكون غير مقبول لرفعه من غير دى صفة.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يصير على الطاعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامى الموكل فى الطعن وذلك وفقاً لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات وأنه وإن كان لا يشترط أن يكون التوكيل صادراً مباشرة من الطاعن إلى المحامى الذى رفع الطعن وإنما يكفى صدوره إليه من وكيل الطاعن إلا أنه يلزم أن تكون هذه الوكالة تسمح بتوكيل المحامين بالطعن بالنقض، لما كان ذلك وكان الثابت أن التوكيل المودع بالأوراق "....." توثيق عام مصر الجديدة صادر من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلاً عن الطاعنة الثالثة بتوكيل عام رقم "....." الإسكندرية مضمناً توكيل المحامى فى رفع الطعن بالنقض إلا أنه لم يودع عند تقديم الصحيفة أو لدى نظر الطعن وتداوله بالجلسات التوكيل الأخير الصادر من الطاعنة الثالثة إلى الطاعن الأول للتحقق من صفته وما إذا كان يحيز له توكيل محام للطعن بالنقض وكان لا يفنى عن تقديمه مجرد ذكر رقمه فى التوكيل الصادر من الطاعن الأول للمحامى الذى رفع الطعن، ومن ثم فإن الطعن بالنسبة الثالثة يكون غير مقبول لرفعه من غير دى صفة.

**الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٠**

إذا كان اغمى المقرر بالطعن قد قدم توكيلاً من الطاعين وكذلك التوكيلات الصادرة من الطاعين للأخير ما عدا التوكيلين الصادرين من الطاعن الثانى والطاعة الأخيرة حتى جلسة المرافعة فإن الطعن بالنسبة لهما يكون غير مقبول.

**الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٨**

لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن أن يودع سند توكيله بحاميه الموكل فى الطعن وإلا كان غير مقبول، وكان الطعن المائل قد أقيم من الطاعن عن نفسه وبصفته قيماً على ولده الميجوز عليه بما لا يزمه أن يكون التوكيل صادراً منه بصفته قيماً، وإذا لم يقدم الطاعن - وحتى قبل باب المرافعة سوى التوكيل رقم .... تولى اليوم الصادر منه بصفته قيماً إلى اغمى الذى أودع صحيفة الطعن، فإن الطعن بالنسبة لشخصه يكون غير مقبول.

**الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٥**

إذا كان الثابت من الأوراق أن التوكيلين المودعين بملف الطعن بالنسبة للطاعين الأول والرابعة لم يصدر منهما إلى اغمى الذى رفع الطعن بل صدر أولهما إليه من الطاعن الثانى بصفته وكياً عن الطاعن الأول وصدر لانيهما من الطاعة الثالثة عن نفسها وبصفتها وكلية عن الطاعة الرابعة دون تقديم سند وكالتهما للسرف على حدود هذه الوكالة، وما إذا كانت تشمل الأذن لهما فى توكيل اغمين فى الطعن بالنقض أو لا تشمل هذا الإذن، فإن الدلع بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعين الأول والرابعة للظير به من غير دى صفة يكون فى محله.

**الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٩١/٣/٥**

لما كان يعين طبقاً للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات أن يودع الطاعن سند توكيل اغمى الذى قرر بالطعن بالنقض. وكان الثابت بالأوراق أن - اغمى الذى وقع على تقرير الطعن وإن قدم التوكيل الصادر له من الوكيل عن الطاعة إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر للأخير عن الطاعة لتتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن له فى توكيل غيره من اغمين فى الطعن بالنقض ولا يبنى عن ذلك مجرد ذكر رقم توكيل الطاعة فى توكيل وكيلها الذى بموجبه أوكل اغمى الذى قرر بالطعن، ومن ثم يعين الحكم بعدم قبول الطعن لرلعه من غير دى صفة.

#### الطعن رقم ٢١ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٣٦

إذا كان نص التوكيل مقصوداً على القضايا التي ترفع أمام احكام الأهلية والشريعة والمخططة بسائر أنواعها ودرجاتها ورات محكمة النقض من ظروف تحرير هذا التوكيل في بلد أجنبي أنه يتوّل حق التقرير بالطعن بطريق النقض أيضاً كان لها أن تعتبر الطعن المقرر به بمقتضى هذا التوكيل حاصلاً من ذى صلة ومقبولاً شكلاً.

#### \* الموضوع للفرعي : الخصوم في الطعن :

#### الطعن رقم ١٧ لسنة ١٩ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١١/١٦/١٩٥٠

إن القانون قد كفل لرافع الطعن الحرية في إعلان من يختارهم من الخصوم إلا في حالات معينة أوجب فيها إختصاص أشخاص مخصوصين والقول بوجود إختصاص جميع المحكوم عليهم بالتضامن في الطعن المرفوع من أحدهم ليس من بين هذه الحالات. "ب" إن صيرورة الحكم نهائياً بالنسبة لأحد المحكوم عليهم بالتضامن سواء بقوله الحكم أو بتفريغه بمعاد الطعن فيه لا يحول دون قبول طعن إستعفي أو ضاعه الشكلية رفع عن نفس الحكم من سائر المحكوم عليهم. وإذن فإذا كان مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المرفوع من المحكوم عليهم هو أنهما لم يخصما آخر فعنى الحكم بالزامه معهما بالصويص بطريق التضامن وأن هذا الأخير قبل الحكم كان الدفع بشقيه على غير أساس.

#### الطعن رقم ١٦٥ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥١

الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وإذن لمضى كان الطاعن الشفع قد أعلن جميع هؤلاء الخصوم لأن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً الى أن الطاعن كان يعلم قبل رفع الدعوى أن المطعون عليه الأول المشفوع منه ليس هو وحده المشرى للعقار المبيع له بل أن له شريكاً على الشيوع في الشراء فكان يصعب عليه إختصاصه في الطعن. هذا الدفع يكون على غير أساس متى كان الشريك المشار إليه لم يسبق إختصاصه أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه.

#### الطعن رقم ١٨٦ لسنة ١٩ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ٢/٧/١٩٥٢

الطعن بطريق النقض وفقاً للمادة ٢٩ من قانون المرافعات لا يكون إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب المحكمة ولا يفى من هذا الإجراء الجوهري ما ورد في المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات في الفصل الأول من الباب الثاني عشر الخاص بالأحكام العامة لطرق الطعن في الأحكام من أنه إذا رفع طعن عن حكم صادر في موضوع غير قابل للتجزئة على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب إختصاص الباقيين ولو بعد فوات

المعاد بالنسبة إليهم ذلك أن هذا النص مفيد في الطعن بطريق النقض بما تفرجه المادة ٢٩ الآتية ذكرها من إشتغال تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم فيه مما يبنى عليه أنه وإن كان الطعن بطريق النقض في موضوع غير قابل للتجزئة يكون مقبولا متى قرر في معاده بالنسبة إلى أحد المحكوم لهم ولو كان هذا المعاد قد فات بالنسبة إلى الباقيين إلا أنه يجب في هذه الحالة إختصاص هؤلاء الباقيين في ذات التقرير بالطعن وإعلانهم به جميعا في المعاد المنصوص عليه في المادة ٣١ من قانون المرافعات وإلا كان الطعن باطلا.

#### الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٤

إذا كان المشتري لم يختصم في طعنه بطريق النقض البائع إليه في العقد المحكوم بصوريته والذي كان مختصما في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا، ذلك أن البائع هو خصم أصيل في الدعوى ولا يصح البت في النزاع على صحة العقد الصادر منه في غير مواجهته إذ لا يستطيع أن يكون العقد صحيحا بالنسبة لأحد عاقديه وباطلا بالنسبة إلى العاقد الآخر.

#### الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٤/١/١٩٥٤

لما كانت الطاعن هو المدين الذى تزعت ملكيته ويعتبر بهذا الوصف بائعا ويعتبر المظعون عليه الذى رسا عليه المزداد مشعرا، وكان النزاع على ما إذا كان البيع يشمل المقولات موضوع الدعوى أو لا يشملها محصورا بين الطرفين في الطعن، ولا مصلحة فيه للدائنين اللذين انتقلت حقوقهم بحكم راس المزداد إلى من المقار المبيع، فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لعدم اختصاص هؤلاء الدائنين يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٥

الأصل فحين يختصم في الطعن أن يكون اختصاصه بالصلة التي كان متصفا بها في الدعوى الأصلية التي صدر فيها الحكم المظعون فيه، وإذا كانت المادة ٢٩ من قانون المرافعات قد نصت على أن يشتمل التقرير بالطعن على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم فإن الفرض المقصود من هذه المادة إنما هو إعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات، وكل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق به الفرض الذى وضعت هذه المادة من أجله. وإذن فمتى كان النابت من الحكم المظعون فيه أن المظعون عليهم اختصاصا أمام محكمة الموضوع كورقة للشفع وكان المفهوم بجلاء مما جاء بهذا الحكم وما جاء بتقرير الطعن - وإن لم تذكر فيه صفة المظعون عليهم صراحة كورقة - أن الطعن موجه إليهم بهذه الصفة وهى نفس الصلة التي كانوا مختصمين بها أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المظعون فيه فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لا اختصاص المظعون عليهم في الطعن بصفتهم الشخصية يكون على غير أساس.

الطنن رقم ١٨٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١١/٢١/١٩٥٣

إذا قضى بطلان الطنن بالنسبة لأحد دائى الغليسة لعدم إعلانه فإن أثر هذا البطلان لا يصدى إلى بقية الدائنين الذين استوفى الطنن أوضاعه الشكلية بالنسبة إليهم لأن لكل منهم حقا ماليا خاصا به قابلا للتجزئة من مجموع ديونهم.

الطنن رقم ٢١٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ٣/١٠/١٩٥٥

إذا اندجت شركة تضامن فى شركة مساهمة انلماجا كليا تتمعى به شخصيتها وتزول له بمالها وما عليها للشركة المساهمة، فإن الشركة الداخلة تكون قد خلفت الشركة النديجة فى ذمتها المالية خلافة عامة تبيح لها حق الطنن فى الأحكام الصادرة باسم الشركة النديجة سواء تحققت هذه الخلافة قبل أو بعد صدور تلك الأحكام، وليس ثمت ما يمنع محكمة النقض فى هذه الحالة أن تبحث لأول مرة فى صفة هذا الخلف وما يقدم من أوراق لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع إثباتا لهذه الخلافة.

الطنن رقم ٣٣٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ٣/١٢/١٩٥٣

الخسومة فى الطنن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه. وإذا لمعى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة إذ قضى فى الطلبات الموجهة من المطعون عليه الأول إلى الطاعن قد قضى بفصل دعوى الضمان الموجهة من الطاعن إلى المطعون عليه الثانى وكان الطاعن قد طلب من محكمة ثانى درجة إستبعاد طلباته الموجهة إلى المطعون عليه الثانى واحفظ بحقه فى مقاضاته يدعوى مستقلة وبذلك لم تعد له طلبات قبله ولم يفصل الحكم المطعون فيه فى النزاع الذى كان قائما بينهما، فإن الطنن فى هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول بالنسبة إلى المطعون عليه الثانى.

الطنن رقم ٩٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ٥/٥/١٩٥٥

معى كان الواقع فى الدعوى هو أن أحد شركاء البائع لتسببه فى ملك مشترك قد نازع وروثة هذا البائع فى مقدار ما يملكه مورثهم ثم صدر الحكم لصالح الورثة بإثبات تعاقد المورث ونفاذه فى جميع المقدار الذى باعه، وكان هذا الشريك لم يخصص فى طعنه بطريق النقض بعض الورثة، فإن طعنه يكون غير مقبول، ذلك أن النزاع فى حق الورثة على هذه الصورة هو موضوع غير قابل للتجزئة إذ لا يتأتى أن يكون الحكم بإثبات التعاقد صحيحا نافذا بالنسبة لبعض الورثة دون البعض، ولا يغير من ذلك أن يكون المشرى الذى اخصم فى الطنن هو أحد وروثة البائع ذلك أنه لا يمكن اعتبار هذا الوارث تابا عن الركة فى هذا الخصوص لأن الورثة جميعا كانوا ممثلين فى الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه فلا ينوب جاضر فى



الخصومة عن حاضر مثله كما أن القول بهذا التمثيل لا تحتمله وقائع النزاع إذ الوارث المتخصص في الطعن قد خاصم الورثة بوصفه مشترياً من المورث طالباً الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لمصلحته بالقدر الوارد في عقد البيع.

#### الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٤٤٦ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بطلان إجراءات نزع الملكية وبطلان حكم مرسى المزاى الذى انتهت به تلك الإجراءات لعدم اتخاذها فى مواجهة الحائزين الذين يعلم بهم الدائن المرتهن المباشر للإجراءات فإن النزاع على هذه الصورة هو موضوع غير قابل للتجزئة ويجب لكى يكون الطعن مقبولاً شكلاً أن يتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم فيه إجراءات الطعن التى أوجبهها القانون فإذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائياً بالنسبة إليه بطل بما بالنسبة للجميع.

#### الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٣

لا محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم إعلان جميع أطراف الخصومة فى دعوى موضوعها إقرار بدين وبيع صادريين من المورث ذلك أن هذه الدعوى ليست من قبيل الدعاوى التى أوجب القانون فيها إخصام أشخاص معينين كدعاوى الشفعة والإسداد والإستحقاق وغيرها أو كالدعاوى التى يكون موضوعها غير قابل للتجزئة أو حالة التضامن فلا محل للقياس فيها على هذا النوع من الدعاوى بل فيه تخصيص بغير مخصص وتقييد للجواز الذى أطلقه القانون بترك حق الطعن خالصاً لمن يريده من الخصوم فى الدعوى على من يشاء منهم وفقاً لحكم المادة ١/٣٨٤ من المقات.

#### الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٩

إذا تعلق إعلان تقرير الطعن بدعوى شفعة مما يوجب القانون إخصام أشخاص معينين فيها وهم البائع والمشتري والشفيع فى جميع مراحل الخصومة ومنها النقض وكان إعلان البائع قد وقع باطلاً، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة لباقي المطعون عليهم.

#### الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٨

لما كانت دعوى الشفعة كى تكون مقبولة يتعين رفعها على البائع والمشتري وإن تعددوا وكان أحد المطعون عليهم هو أحد أوصياء الورثة الباتعين وقد إخصم فى الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الإستئناف فإنه يتعين لقبول الطعن أن يعلن به المطعون عليه المذكور ولا يغير من ذلك أن يكون الورثة ممثلين فى الطعن أو أن يكفى فيه إعلان باقى أوصياء الورثة.

#### الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤

إذا كان سبب الطعن هو قصور الحكم لعدم رده على ما طلبه الحاجز من عدم الالتفات إلى المستندات التي قدمها المسرد لمصوريها، فإن علم اختصاص المدعى في الطعن بالنقض لا يترتب عليه أن يكون الطعن غير مقبول شكلاً ذلك لأن الطلب المشار إليه هو مجرد دفاع يهدف به إلى عدم الاعتداد بهذه الأوراق التي يراد بها دعم مزاعم المسرد للوصول بذلك إلى الحكم برفض الدعوى لعدم جديتها ولا يعتبر دعوى بطلب إلغاء هذه العقود لمصوريها حتى كان يتحتم عليه اختصاص جميع أطراف العقد في الدعوى، على أن الحكم لم يقض في الصورية، والطاعن لا يطلب من هذه المحكمة أن تقضى بصورية هذه العقود.

#### الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٧

إن المادة ٤٢٥ مرافعات إذ نصت على أن ,, للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة...، قصدت إلى أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن تنازعه مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه خصماً أصلياً أو ضامناً خصم أصلي أو مدخلاً في الدعوى أو مدخلاً فيها للإختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها.

#### الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

مضى كان موضوع الخصومة يدور حول صحة عقد إيجار كما يدور حول حق المستأجر الطاعن في حبس المبنى المؤجر إليه حتى يستوفى ما أنفق في إنشائه ومنع تعرض المطعون عليهم له، فإن هذه كلها أمور لا تقلل التجزئة ويترتب على عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لبعض المطعون عليهم عدم قبوله شكلاً بالنسبة للباقين.

#### الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

إذا كان السند المدهى بتزويره منسوباً إلى شخص واحد يعتبر المطعون عليهم خلفاءه وكان قد حكم ابتدائياً واستئنالياً برده وبطلانه فإن موضوع الطعن يكون غير قابل للتجزئة ويترتب على عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لبعض المطعون عليهم عدم قبوله شكلاً بالنسبة للباقين.

#### الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١

(١) لا يوجب قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على وزير العدل ترقية كل أو بعض من وضحهم لجنة الترقية بالامتياز، بل أن كل ما أوجبه عليه أنه إذا ما رأى الاختيار من ذوي الكفايات

المتنازعة أن يكون المختارون من أمضوا ثلاث سنوات على الأقل في درجتهم وأن لا يزيد عددهم عن ثلث المرشحين جميعاً.

٢) عبارة " تجرى الوقيات من واقع الكشفين المذكورين " الواردة بالمادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ لا يخرج مفادها عن كونه توجيهاً للوزير - إذا ما رأى وجهاً لصالح الرخصة المخولة له - من مقتضاه أنه يعين عليه عند النظر في ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز أن يكون اختيارهم مقصوراً على من أدرج اسمه في الكشف الخاص بذوى الكفائية الممتازة.

#### الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣

متى كان أحد المحكوم عليهم لم يرفع طعناً عن حكم الإستئناف في دعوى الملكية التي كان قد رفعها هو وأخوه بجوت ملكيتهما إلى نصيبهما في منزل موروث ولم يتدخل في الطعن الذي رفع من أخيه فلا يقبل منه الإدعاء بأن أخاه كان يمثله أو ينوب عنه في الطعن الذي قضى فيه بتنقض الحكم وبوقف الدعوى أمام محكمة الإستئناف حتى يفصل من المحكمة الشرعية في مسألة هي من أصل الوقف.

#### الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٧

متى تبين أن أحد المطعون عليهم قد إختصم بادى الأمر في دعوى الشفعة أمام محكمة الموضوع على أساس أنه من بين الباتعين ولما تبين أنه لم يوقع على عقد البيع وأنكر هو من ناحيته صدور البيع منه قصر الشفع الدعوى على طلب أخذ القدر الذي باعه من وقع على عقد البيع بالشفعة كما إلتصرت منازعة المطعون عليه المذكور أمام محكمة الموضوع على تحديد القدر الوارد بعقد البيع فأخذت تلك المحكمة بوجهة نظره فإن بطلان الطعن بالنسبة له لا يمتد أثره إلى الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم.

#### الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٢

متى كانت صفة النظر على الوقف ثابتة للنظر في الوقت الذي أقام فيه الدعوى وعندما رفع إستئنافه عن الحكم الابتدائي الصادر فيها كما أعلنه الطاعن بالنقض على أساس أنه كان خصماً له في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومصلحته في الدفاع عنه ظاهرة - فإنه لا يقبل النemy أمام محكمة النقض بأن ذلك الناظر لم تعد له صفة في تمثيل الوقف طبقاً للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى نظام الوقف على غير الخيرات متى كان هذا النemy لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع - ولا يشفع للطاعن في قبوله القول بأن أحكام هذا القانون لها صفة النظام العام إذ لا شأن لأحكام هذا القانون بالنظام العام في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١١

لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض إلا من كان خصماً فى النزاع الذى لفصل فيه الحكم المطعون فيه عملاً بمفهوم المخالفة للمادتين ٤٣٤ و ٤٣٥ من قانون المرافعات، فإذا تبين أن أحد الطعون عليهم لم يكن مختصماً أمام هيئة التحكيم فى النزاع الذى صدر فيه القرار المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة له.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٧

إذا كان الطعون عليه بصفته وصياً قدم - دون وساطة محاميه - طلباً بعد حجز القضية للحكم بفتح باب المرافعة فيها بمقولة إنه قد زالت صفته فى تمثيل بعض القصر المشمولين بوصايجه ولم يقدم الدليل على أن زوال الصفة كان قبل أن تها القضية للحكم فإنه لا عمل للإعتداد بهذا الطلب.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٣

لا يكفى لقبول الطعن فى الأحكام بالنقض أن يكون الطاعن طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه فى مزاعمه هو وطلباته، وأنه بقى على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه. وإذا لم يبين أن الدعوى رفعت بطلب الحكم على المدعى عليهما متضامين بصويص ولما صدر الحكم الابتدائى ضدتهما أستأنفهما أحدهما واختصم الآخر فى الاستئناف كما يبين أنه لم تبد من هذا الآخر منازعة ما لخصمه فى مزاعمه وطلباته سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف كما أنه لم يرفع استئنافاً عن الحكم الابتدائى الصادر فى هذه الخصومة فإن الطعن بالنقض منه فى صورة هذه الدعوى يكون غير مقبول - ولا يجديه قسكه بأنه لم ينازع خصمه أنه لم يعلن فى الإجراءات إعلاناً صحيحاً إذ سبيل اعراضه على هذا لا يكون بالطعن بطريق النقض بل بالمعارضة أمام محكمة الموضوع وتخطى المعارضة للطعن بالنقض لا يتحقق معه فى صورة هذه الدعوى ثبوت توافر شرط منازعته خصمه أمام محكمة الموضوع فى طلباته.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١١

مضى كان الطاعن قد رفع الدعوى ابتداءً باسمه خاصة وباعتباره عملاً بسند الدين موضوع النزاع من صدر له هذا السند ثم رفع الاستئناف باسمه أيضاً عن الحكم الابتدائى الذى قضى برفض دعواه، ثم قرر الطعن بالنقض باسمه أيضاً فى الحكم الاستئنافى فإن طعنه يكون جائزاً ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد صرح فى مذكرته الشارحة بأن طعنه هو لحساب ورقة الدائن المغيل أو أن تكون الحوالة قد إرتدت إلى

أخيل باتفاق لاحق أو ألا يكون الطعن قد قدم نص الإضاق المعقود بينه وبين ورثة أخيل لإجراء الطعن لأن هذا كله لا يبدو أن يكون تقريراً لأمر مشروع في ذاته قد تضمنه الإضاق بين الطرفين على إعاره الطعن إسمه في الطعن باستمراراً للخصومة التي تولاها باسمه أيضاً في مراحلها السابقة. وليس في القانون ما يلزم الطعن أن يقدم نص الإضاق المعقود بينه وبين أخيل على التقرير بالطعن أسوة بما قدمه من الإضاق على رفع الاستئناف لأن الأصل أن مثل هذا الإضاق هو من شأن طرفيه وحدهما.

#### الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٧

مضى تبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه وعلى الحكم الابتدائي أن أحد المدعى عليهم لم يختصم إلا أمام محكمة الدرجة الأولى وأن المدعى قد تنازل عن خصامته في تلك الدرجة وأثبتت المحكمة الابتدائية تنازله عن خصامته كما أنه لم يختصم في المرحلة الاستئنافية فلا عمل لتوجيه الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه إليه ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له ذلك أن الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً في النزاع الذي فصل فيه بالحكم المطعون فيه وأن المطعون عليه المذكور كان بمنأى عن الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم.

#### الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥

مضى كان الثابت أن وزارة الأوقاف تكرر على ناظر الوقف تبعية أعيان النزاع للوقف الأملي الذي يملكه وأن الطرفين يختلفان حول طبيعة وصفة هذه الأعيان وما إذا كانت تعتبر وقلها خيراً أو أنها من الأموال العامة أو أن لها كياناً مستقلاً يخرجها عن هذين الوصفين وأن الناظر ينسب لوزارة الأوقاف اعتدائها على أعيان النزاع وقلها من مكانها واغتصابها قطعة أرض فضاء محيطة بها لتقيم على الفراغ الذي تخلف عن كل ذلك نتيجة لهذا الغصب عمارتين سكنيتين تستعملهما لجنة الوقف فإن قيام النزاع على هذه الصورة يقول للناظر بإعياره مخالفاً لجهة الوقف خصامة الوزارة للبت في أمر هذا الخلاف الذي يتصل بكيان وصفة هذه الأعيان. ولا يكون ثقت عمل للدفع بعدم قبول الطعن من ناظر الوقف لرفعه من غير ذي صفة تأسيساً على أن الوقف يخبر النظر فيه لوزارة الأوقاف طبقاً للقانون ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣.

#### الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٣

إذا كان المدعى قد رفع الدعوى ضد المدعى عليه وطلب بحكم في مواجهة ضامن أدخله في الدعوى بتبني ملكيته إلى أعيان متنازع عليها فطعن المدعى عليه على الحكم الصادر ضده فلا عليه إن قصر طعنه

على خصمه الأصيل الذي رفع عليه الدعوى دون الضامن الذي أدخله المدعى في الدعوى إذ الشأن في اختصاصه إنما يرجع إلى المدعى.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٨

جرى قضاء محكمة النقض بأن الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه. فإذا تبين أن المطعون عليه لم يكن طرفا في الخصومة التي صدر فيها ذلك الحكم فإن الطعن لا يكون مقبولا بالنسبة له.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٩

الفرض من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام قوى الشأن بمن رفع الطعن علماً كائناً وكل تبيان من شأنه أن يعنى بذلك يتحقق به هذا الفرض متى كانت عبارة الطعن تتم عن صفته المختص بها أو كان مشاراً في أسباب الطعن إلى موضوع النزاع أو صرح الطاعن بهذه الصفة في مذكرته الشارحة. وعلى ذلك فإذا تبين من مطالعة أوراق الطعن أن الطاعن كان مثلاً في الدعوى الابتدائية والإستئنافية باعباره محلاً للشركة المسماة باسمه وشركاه وبصفته مديراً لها وأنه أصدر توكيل الطعن إلى محاميه وأشار في تقرير طعنه إلى موضوع النزاع مما يكشف عن قصده الطعن في الحكم المطعون فيه والصادر عليه بصفته المذكورة ويجعل هذا البيان كائناً لتحقيق الفرض الذي قصده الشارع في المادتين ٤٢٩ و١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض فإنه لا يكون ثمة عمل للدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذى صفة باعتبار أن الطعن مرفوع من الطاعن بصفته مديراً للشركة لا بصفته محلاً لها.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٥

مؤدى المادتين ٤٣٤ و٣٥ أنه لا يجوز أن يكون خصماً في الطعن بالنقض من لم يكن خصماً في الحكم المطعون فيه. فمتى تبين أن أحد المطعون عليهم لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة الاستئناف وإن كان قد اختصم أمام محكمة أول درجة فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة له.

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

تنص المادة ٧٣٣ من القانون المدني على أنه "يحدد الإتيان أو الحكم القاضي بالحراسة ما على الحارس من التزامات وما له من حقوق وسلطة وإلا فطبق أحكام الوديعة وأحكام الوكالة...". كما أن مؤدى نص المادة ٢/٧٠٢ من ذات القانون أن الحراس إذا كانوا متعددين ولم يرخص في إنفادهم بالعمل كان عليهم أن يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه إلى تبادل رأى - فإذا كانت الخصومة قد انقضت بين

الطاعين والمطعون عليهما في النزاع المائل بوصف هذين الآخرين حارمين على ملجج وكانت المحكمة قد كلفتها بتقديم صورة من سند الحراسة للوقف على مدى سلطة كل منهما ولكنها لم يقدمها ما يدل على جواز إنفراد أى منهما بالعمل، وكان إختصاص أحد الحارمين دون الآخر لا يعتبر إختصاصاً صحيحاً للمحكوم له، فإن إعلان المطعون عليه الأول في الطعن بصفته حارساً على الملجج يكون لازماً لقبول الطعن - وإذا كان إعلانه بتقرير الطعن قد وقع باطلاً - فإن ذلك يستتبع بطلان تقرير الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثاني ومن ثم يكون الدلع بعدم قبول الطعن في محله.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٢

صدر حكم إظهار الإفلاس يستتبع قانوناً غل يد المفسر عن إدارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال حتى لا تضار كتلة دائنيه من نشاطه القانوني فيما يحسم من حقوق إلا أن يكون ما يمارسه المفسر من نواحي هذا النشاط قاصراً على نطاق الإجراءات التحفظية التي قد يفيد البدار فيها دائنيه ولا ضرر منها على حقوقهم أما ما يجاوز هذا النطاق من النشاط القانوني في إدارة أمواله التي تعلق بها حقوق لجماعة دائنيه فمحظور عليه ممارسته لما كان ذلك وكان الطعن في الأحكام بطريق النقض يستلزم إستيفاء أوضاع شكلية خاصة يتحدد بها دفاع الطاعن في موضوع الطعن وكان التقرير بالطعن أعمق أثراً وأبعد مدى من أن يعتبر من مجرد الإجراءات التحفظية المستتة من هذا الخطر، فإن الطعن بالنقض في الحكم القاضي بتحديد أرباح المفسر - وقد حصل التقرير به منه دون وكيل الدائنين يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢

إنه وإن كانت دعوى الشفعة من الدعاوى التي يوجب القانون توجيه الطعن فيها إلى جميع الخصوم الذين كانوا مائلين في الخصومة أمام محكمة الموضوع، وكان المطعون عليه الأخير الذي إختصم في النزاع في جميع مراحل التقاضى قد وقع إعلانه بتقرير الطعن بالنقض باطلاً، إلا أنه إذ يبين من أسباب الحكم الابتدائي أن إختصاصه كان باعتباره مشرياً للأطيان المشفوعة وأنه ثبت لحكمة الموضوع أن هذا البيع قد فسخ وإشترى الطاعنان هذه الأطيان بدلا عنه كما يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن أحداً من الخصوم لم يوجه أى مطعن لقضاء الحكم الابتدائي في هذا الصدد فحاز بذلك هذا القضاء قوة الأمر المقضى وأصبحت الخصومة في حقيقتها معقودة بين الطاعين - كمشرين - والمطعون عليه الأول - كمشرين - والمطعون عليه الأول - كشفيح - ومورث باقي المطعون عليهم - كبائع -، وإذا كان الثابت أن إعلان

المطعون عليهم هذا الأخير بتقرير الطعن قد تم صحيحاً - فإن بطلان الطعن بالنسبة له لا يمتد أثره إلى الباقين.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩  
لا تقوم الخصومة أمام محكمة النقض إلا بين من كانوا خصوماً في النزاع أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، ومن ثم لا يجوز توجيه الطعن بالنقض لمن لم يختصم لدى محكمة الاستئناف.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٩  
لا يجوز أن يكون خصماً في الطعن بالنقض من لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة الاستئناف وإن كان قد اختصم أمام محكمة أول درجة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلاً بالنسبة له على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٦/٢٥/١٩٥٩  
بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحكوم لهم في نزاع غير قابل للتجزئة يوجب عليه بطلان الطعن بالنسبة لباقي المحكوم لهم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٥٩  
لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بالنقض - طبقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته وأنه بقى على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه، فإذا كان الطاعن الثاني قد اختصم في الدعوى الابتدائية باعتباره المدعى المتزوع ملكيته ولم يد منه أى دفاع أو أية منازعة خصمه فيها ولما صدر الحكم المستأنف لم يستأنفه وظل في الدعوى الاستئنافية على موقفه السلي هذا حتى صدر الحكم فيه فإن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٦/٧/١٩٥٦  
متى كان الطاعن الأول قد اختصم أمام المحكمة الابتدائية كمدعى عليه باعتباره باتماً لكل من المدعى (المطعون عليه) والطاعنين الثاني والثالث اللذين كانا مدعى عليهما بالتواطؤ سوياً فخلق عقد البيع الصادر منه إليهما بطريقة صورية وكان الحكم الابتدائي قد حكم فعلاً بثبوت هذه الصورية وطلبات المطعون عليه قبل الطاعنين الثلاثة فاستأنفه الطاعنان الثاني والثالث واختصما الطاعن الأول في الاستئناف فإنه يكون في



اللع خصماً أصلياً في الحكم الاستثنائي المطعون فيه. ولا يغير من ذلك ألا يكون قد استأنفت الحكم ابتدائياً أو لم توجه إليه بالذات طلبات معينة أو لم يحضر لإبداء دفاعه في الاستئناف ما دام مائلاً في زاع أمام المحكمة الاستئنافية ولم يتدخل عن منازعته مع خصمه المطعون عليه وصدر الحكم المطعون فيه بسلطة المطعون عليه جنده في هذه المنازعة، ومن ثم يكون الطعن المرفوع منه جائزاً.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٨

حي كانت وزارة الأوقاف لم تعرض على صفة ناظر الوقف رغم صدور القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ العمل به أثناء نظر الدعوى ولم تقدم أمام محكمة الموضوع بما تدفع به من أن الأوقاف الأهلية حلت بتقضى القانون المذكور وأصبحت ملكاً للمستحقين وأن الناظر أصبح حارساً للإدارة فقط كما كان يصعب معه رفع الطعن من المستحقين - فإنه ليس لها أن تثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١/٧/١٩٦٠

ليس على الطاعن عند توجيهه للطعن إلا أن يقتصر فيه خصومه المحكوم لهم، فإذا كان الواقع في الدعوى أن ورثة الدائن غير محكوم لهم بل محكوموا عليهم هم والطاعن بإبطال إجراءات نزاع الملكية والتسليم فإنه لا يكون على الطاعن إختصاصهم.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٦٠

إذا كانت صفة رافع الطعن كرئيس مجلس إدارة الجمعية الزراعية الطاعة لثابتة من ذات محضر جلسة مجلس إدارة الجمعية المذكورة - وهي تلك الجلسة التي صدر فيها القرار الذي عرض على هيئة التحكيم فأصدرت في شأنه القرار المطعون فيه، فإنه لا محل لما أثير من أنه لم يوفق بأوراق الطعن قرار مجلس إدارة الجمعية الذي يسبق عليه هذه الصفة.

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ٨/١٢/١٩٦٠

إختصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفاً في النزاع الذي فصل فيه - فإذا كان بين من الأوراق أن المطعون عليه الأول - وزير الشؤون الإجتماعية - لم يكن مختصاً في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه وأن المطعون عليه الثاني هو رئيس الهيئة التي أصدرت القرار فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة لهما.

**الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٠**

الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما فى النزاع الذى فصل فيه فإذا كان بينى من الأوراق أن المطعون عليه الثانى - وزير الشئون الإجتماعية - لم يكن مختصصا فى النزاع الذى صدر فيه القرار المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة إليه.

**الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٠**

الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفاً فى النزاع الذى فصل فيه - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الثانى - وزير الشئون الإجتماعية - لم يكن مختصصاً فى النزاع الذى صدر فيه القرار المطعون فيه وأن المطعون عليه الأول هو رئيس الهيئة التى أصدرت ذلك القرار فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة لهما.

**الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٦٠**

جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز أن يختصم فى الطعن أمام محكمة النقض إلا من كان خصماً فى النزاع أمام محكمة الموضوع - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهما الأول والثانى - وزير الشئون الإجتماعية ووزير العدل - لم يكونا مختصمين أمام هيئة التحكيم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة لهما.

**الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١/٢٦/١٩٦١**

الاختصاص فى الطعن بالنقض وفقاً للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لا يكون إلا بقرار يحصل فى قلم كتاب المحكمة شامل لأسماء الخصوم جميعاً ويجب إعلانه إليهم وفقاً للمادة ١١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ ولا يعنى ذلك - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما ورد فى المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات من أنه إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم فى الميعاد وجب إختصاص الباقي ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة لهم. ذلك لأن نص المادة ٣٨٤ المشار إليه مفيد فى الطعن بطريق النقض بما تفرضه المادة ٤٢٩ من المرافعات من وجود إشتمال ذات تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب إختصاصهم، وبما تفرضه المادة ٣١١ من المرافعات التى حلت محلها المادة ١١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ من وجوب إعلان الخصوم جميعاً فى الميعاد وإلا كان الطعن باطلاً.

الطنن رقم ٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٦١/١١/١

الخصومة في الطنن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفاً في النزاع الذي حسمه الحكم المطعون فيه بحيث إذا إختصم في الطنن من لم يكن خصماً في النزاع أمام المحكمة التي أصدرته كان الطنن بالنقض بالنسبة له غير مقبول شكلاً.

الطنن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٦١/١١/٨

جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز أن يتنصم أمام هذه المحكمة من لم يكن خصماً في النزاع أمام محكمة الموضوع.

الطنن رقم ١١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٦١/١١/٩

الخصومة في الطنن أمام محكمة النقض لا تكون إلا من بين من كانوا خصوماً في النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه.

الطنن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٦١/٥/١٨

لا يجوز أن يتنصم في الطنن بالنقض إلا من كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه عملاً بمفهوم المخالفة للمادتين ٤٣٤ و ٤٣٥ مرافعات إذ قد أباحت أولاهما للمدعي عليهم في الطنن أن يدخلوا أى خصم في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يعلن بالطنن من رافعه، وأباحت الثانية لكل من كان خصماً في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يعلنه رافع الطنن بطلانه أن يتدخل فيه طالبا رفضه ويتأدى من ذلك أنه لا يجوز أن يتنصم في الطنن بالنقض من لم يكن خصماً في النزاع أمام محكمة الموضوع.

الطنن رقم ٣٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٠

لا تكون الخصومة في الطنن أمام محكمة النقض إلا بين من كانوا طرفاً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه بحيث إذا إختصم في الطنن من لم يكن خصماً في النزاع أمام المحكمة التي أصدرته، كان الطنن بالنسبة له غير قبول شكلاً.

الطنن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٢

الحكم الصادر ضد ملزم المرفق العام والحراسة الإدارية التي كانت مفروضة عليه لا ينسحب اثره إلى المرفق ذاته بعد إسقاط الالتزام، إذ أن إسقاط الالتزام يضع حداً فاصلاً بين إدارة الملزم والحراسة الإدارية

وبين إدارة المرفق، ومن ثم فإن الطعن المرفوع من الإدارة الحكومية للمرفق على الحكم المذكور يكون غير منتج متعباً ولفظه.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٦ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١١/٥/١٩٦١

قصد الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعين وموطنهم وصفاتهم إنما هو إعلام ذوى الشأن فى الطعن بمن رفعه من خصومهم فى الدعوى وصفته وعمله علماً كالتالى لكل بيان من شأنه أن يلقى بذلك، يتحقق به غرض الشارع. وإذن فمتى كان إعلان الطعن إلى المطعون عليه قد تم بورقة من أوراق المحضرين ذكرت فيها صفة الطاعن مطابقة للصفة التى اختصم بها فى الدعوى ورفع بها الطعن فإن ذكر اسم الوزارة التى يعطىها فى ورقة الإعلان على أنها وزارة المالية بدلاً من وزارة الخزانة التى أنشئت بعد ذلك ليس من شأنه أن يجهل المطعون عليها بشخصية الطاعن وصفته وبالتالى فإن الدفع بطلان الطعن بطلان ورقة الإعلان لهذا السبب يكون على غير أساس من القانون.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٦ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦١

— صفة الحراسة على الوقف لا تورث عن الحارس، وبالتالى فلا يقبل من ورثته — بالنسبة للطعن بالنقض المرفوع منه بهذه الصفة — السير فى الإجراءات التالية لإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلاً.

— متى كان الطاعن لم يختصم بصفته الشخصية فى الدعوى فلا يقبل منه الطعن بالنقض — فى الحكم الصادر فيها — بهذه الصفة.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ٤/٢٩/١٩٦١

لا يجوز أن يختصم فى الطعن إلا من كان خصماً فى الدعوى فإذا كان الثابت من الحكم الاستئنافية المطعون فيه أن المستأنف تنازل عن خصامة أحد المطعون عليهم وقضت محكمة الاستئناف بقبول التنازل فإن الطعن بالنقض يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة له.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١/٣/١٩٦٢

لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم أو القرار المطعون فيه فإذا اختصم فى الطعن ما لم يكن خصماً فى النزاع أمام المحكمة التى أصدرته كان الطعن بالنسبة له غير مقبول.

#### الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٦٢/١/٣١

— تعتبر منحلة متى أدرکہا آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ما لم تكن النقابة العامة قد شكلت قبل هذا التاريخ—لا تعتمد الخصومة أمام محكمة النقض إلا بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه مؤشراً عليه بقرار الإحالة، وهى لا تعتمد صحيحة إلا إذا وجه الإعلان بمن له صفة فى الخصومة. فإذا كان الثابت من إعلان تقرير الطعن للمطعون عليه أنه أعلن بعد زوال صفة النقابة الطاعنة وإحلالها فإن الإعلان يكون باطلاً مما يستتبع عدم قبول الطعن.

#### الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٢

لا يقبل الطعن إلا ممن كان طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التى كان متصفاً بها، ومن ثم فإذا كانت الطاعنة لم تخاصم فى الدعوى بصفته الشخصية كما أن صفته كناشطة وقف لد زالت بالقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ الذى أحفى عليها صفة الحراسة على الوقف وكان الحكم المطعون فيه قد صدر عليها بهذه الصفة الأخيرة فإنه لا يقبل منها الطعن بصفته الشخصية أو بصفته ناطرة وقف ويكون الطعن مقبولاً منها بصفته حارساً على الوقف.

#### الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٥

إذا كان النزاع — فى الطعن بالنقض — يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثانى للمطعون عليه الأول تأسيساً على أن العقد قد تضمن شرطاً مانعاً من التصرف، وكان النزاع على هذه الصورة غير قابل للتجزئة إذ لا يتصور أن يكون عقد البيع صحيحاً بالنسبة للبائع وباطلاً بالنسبة للمشتري فإن بطلان الطعن بالنسبة للأول لعدم صحة إعلانه يستتبع بطلانه بالنسبة للثانى مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن.

#### الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠

الموضوع فى دعوى تبييت الملكية والمطالبة بالرابع موضوع قابل للتجزئة ولو انصبت الدعوى على مال شائع كما أن هذه الدعوى ليست من الدعاوى التى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين إذ لم يشترط القانون فى تلك الدعوى إختصاص جميع المالك على الشيوع، وكل ما يقرب على عدم إختصاص من لم يتخصص منهم هو أن الحكم الذى يصدر فيها لا يكون حجه عليه، ومن ثم يكون طلب التدخل الإلزامى المبذولى بجلسة المرافعة أمام محكمة النقض من بعض الطاعنين الذين بطل الطعن منهم ، إستناداً إلى نص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات على غير أصلى.

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن شروط الوكف جاءت خصصة لمعموم إنشائه ومقتضاها تخصيص المنزل الموقوف لسكنى الموقوف عليهم دون إستغلاله وإن شرط حرمان الأئني من السكن بزواجها من أجنبي يقتضى على أى حال حرمانها من حق الإستغلال، وروبت انكحة على هذا النظر رفض دعوى الطاعة إستحقاقها لشئ في المنزل المذكور فإن موضوع النزاع على هذه الصورة وبصرف النظر عن موضوع الطلب وعمله - وهو فرع من أصل الحق - يكون غير قابل للتجزئة لتعلقه بأوصاف الإستحقاق الذي يتلقاه المستحق عن الواقف ونطاقه ومده وهو لا يحتمل المغايرة بحيث لا يتأتى اعتبار المستحق محروماً من الإستغلال في مواجهة فريق من المستحقين دون فريق، ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٣١

إذا كان الطالب قد قصد من طلب تحديد أقدميته وأحقية في درجة مستشار ومربيها، أعمال آثار حكم سابق صادر لمصلحته من الهيئة العامة للمواد المدنية بحكمة التقض بالإعراض على تنفيذه على النحو الذي أراده وزارة العدل إذ أوقفت أثره عند حد ترقبه إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادها فإن هذا الطلب يدخل في إخصاص هذه الهيئة.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٤

إثبات حصول الطلاق موضوع غير قابل للتجزئة، ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة للزوج المطعون عليه الثاني يستتبع بطلانه بالنسبة للزوجة المطعون عليها الأولى.

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١

لا يجوز التدخل في الطعن بالنقض - طبقاً للمادة ١٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تقابل المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات - بالانضمام إلى المطعون عليهم المختصين فيه إلا أن كان خصماً في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم فلا يقبل طلب التدخل من دائن إستعمالاً لحق مدينة المطعون عليه طبقاً للمادة ٢٣٥ من القانون المدني.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١٢٠٢ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٦

اختصاص الشركة التي صدر حكم الإللاس بناء على طلبها في دعوى الاعراض التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لا يستلزم - طبقاً للقواعد العامة - اختصاصها في الطعن المرفوع من السنديك عن هذا الحكم متى كان الحكم المذكور لم يقض لها بشيء ولم تقد هي منه ولم يكن للطاعن في تلك الدعوى طلبات قبلها

أو كانت لها هي طلبات قبله وكان كل منهما مختصا باعتباره مدعى عليه وكانت مصلحتهما في الدعوى واحدة هي أن يقضى برفضها.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٦٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٣

مضى كان الموضوع الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه هو بطلان التيد الذى أجرته الشركة سلف الطاعن على العين محل النزاع وبطلان إجراءات نزاع الملكية التى تعالبا فيها ضد مدينتهما المطعون عليه السادس والعاشر ما انتهت به تلك الإجراءات من الحكم ببيع تلك العين إلى المطعون عليه الثالث الراسى عليه المزايد مع تثبيت ملكية المطعون عليه الأول للعين المذكورة بما لذلك وبالاستناد إلى عقد البيع المسجل الصادر له من المطعون عليه الثانى فإن النزاع فى هذه الصورة يكون غير قابل للتجزئة، ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة إلى وروثة المطعون عليه الثانى يستتبع بطلانه بالنسبة إلى باقى الخصوم.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١/٢٣/١٩٦٤

مضى كان قد حكم ابتدائيا بإخراج خصم من الدعوى بغير مصروفات، ثم اختصم فى الاستئناف إلا أنه لم توجه إليه فيه أية طلبات ولم يحكم له بشيء، فإن اختصاصه فى الطعن لم يكن له محل وبالتالي لا يكون إعلانه به لازما.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ٣/٥/١٩٦٤

يكفى لاعتبار الطعن برمته باطلا تحقّق البطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم ما دام الموضوع غير قابل للتجزئة. وإذن فعلى كان موضوع النزاع الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه يدور حول صحة عقد أو بطلانه فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم يستتبع حتما بطلانه بالنسبة للجميع.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ٢/٢٠/١٩٦٤

يشترط لانطباق القاعدة الواردة فى المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات والى تقضى - فى حالتى التضامن وعدم التجزئة - بأنه إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم فى الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم - يشترط لذلك أن يقوم التضامن بين المحكوم لهم المرفوع عليهم الطعن أو أن يكون محكوما لهم فى موضوع غير قابل للتجزئة. وإذن فعلى كان التضامن قائما بين المحكوم عليهم رافعى الاستئناف وليس بين المحكوم لهم وكان الموضوع الذى صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة فإنه لا محل للاستئناف إلى القاعدة السابقة للقول بأنه يترتب على بطلان الاستئناف بالنسبة لمن لم يستأنف فى الميعاد بطلانه بالنسبة لغيره من المستأنفين الذين رفعوا استئنافهم فى الميعاد.

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٠  
منى حضر من قام مقام من زالت صفته - بعد أن تهيأت الدعوى للحكم فى موضوعها - فى الجلسة التى كانت محددة لظفرها وبأمر السير فيها فإن تغير صفة من كان يباشر الخصومة يكون عديم الأثر على سير الطعن.

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣١٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢  
الطعن بالنقض لا يكون مقبولا إلا من كان طرفاً فى الحكم المطعون فيه ولا يكفى لإعتباره كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم فى الاستئناف بل بعد رغم ذلك خارجاً عن الخصومة له أن يسلك من السبل القانونية ما شرعه القانون لحادى آثار الأحكام إذا ما أريد الاحتجاج بها قبله أو تنفيها عليه.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٦  
لا يكفى ليمين يختصم فى الطعن أن يكون خصماً للطاعن فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره فإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد اختصم مورث المطعون ضدهم عند الأول أمام محكمة الموضوع ليصدر الحكم فى مواجهته وأن المورث المذكور وورثته من بعده قد وقعوا من الخصومة موقعاً سليماً ولم يبدوا دفاعاً فيها ولم يحكم بشيء ضدهم وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب لا تعلق لها إلا بالمطعون ضده الأول ومن ثم فيكون اختصاصهم فى الطعن غير مقبول.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٩٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠  
الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً فى النزاع الذى فصل فيه فلا يقبل الطعن إلا من كان طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التى كان متصفاً بها. فإذا كان الثابت أن الطاعن الأول لم يكن مختصماً فى النزاع الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه بصفته الشخصية وإنما كان مختصماً فيه بصفته ولياً فرعياً على ابنه فإن الطعن وقد رفع منه بصفته الشخصية يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٧  
لئن كانت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم صادراً فى التزام بالتضامن جاز لمن فوت معاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضمّاً إليه فى طلباته إلا أن ما ورد فى تلك المادة مفيد بالنسبة للطعن بالنقض بما تستلزمه المادة السابعة



من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أن يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٧  
مفاد ما تنص به الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات أن المشرع أجاز - خروجاً على مبدأ نسبية الأثر المطلوب على إجراءات المرافعات - أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في الميعاد في حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطعن بالوسيلة التي يبتها المادة المذكورة ولما كانت هذه الرخصة قد أجازها الشارع في هذه الحالة لن قبل الحكم أو لن لم يطعن عليه في الميعاد فحول له أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعن المقام في الميعاد من أحد المحكوم عليهم أو يتدخل فيه منضمّاً إليه في طلباته، فإن هو قعد عن استعمال هذه الرخصة لم يؤثر ذلك في شكل الطعن متى كان قد أقيم من باقى المحكوم عليهم صحيحاً في الميعاد، وإن كان الحكم قد صدر في موضوع غير قابل للتجزئة.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٨٣٠ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٨  
متى كان الطعن قد وجه للمطعون ضده باعتباره ممثلاً لشرکاء متضامين فإنه يكون موجهاً إلى الشركة باعتبارها شركة تضامن لها شخصية مستقلة عن شخصية مديرها وما دامت الشركة هي الأصلية المقصودة بذاتها في الخصومة دون تمثيلها وقد ذكر إسمها للميز لها عن غيرها في التقرير بالطعن وأعلنت به في مركز إدارتها في شخص تمثيلها الحقيقي فإن الطعن يكون صحيحاً وفقاً لما نصت عليه المادة ١٤ فقرة رابعة من قانون المرافعات دون إعتداد بما يكون قد وقع في تقرير الطعن من خطأ في أسماء الأشخاص الطبيعيين الممثلين للشركة.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣  
مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يجوز الطعن من كان من طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن تنازعه مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه خصماً أصلاً أو ضمناً خصم أصيل.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١  
لا يكفي الطعن في الأحكام بطريق النقض أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون قد نازع خصمه

أمامها في مزاعمة وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمة هو وطلباته، وبقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتغل عنها حتى صدر الحكم المطعون فيه.

#### الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

إذا رفع الطاعون استئنافاً عن الحكم الابتدائي، وقضى استئنافياً بتأييده، وكان ضمن من رفع عليهم الاستئناف وصدر الحكم لمصلحتهم جميع وروثة أحد المحكوم لمصلحتهم، وكان بين أن الطاعنين لم يختصموا بعض هؤلاء الورثة في الطعن، وكان موضوع الدعوى - وهو الإدعاء بتزوير عقد الرهن الصادر من المورث - غير قابل للتجزئة إذ لا يتصور أن عقد الرهن المنسوب صدوره إلى شخص واحد موزراً بالنسبة لمن يختصم في الطعن من خلفائه لأن الحكم يرد ويطالان هذا العقد أصبح نهائياً بالنسبة لهم وأنه يعتبر ذات العقد صحيحاً بالنسبة للآخرين من خلفائه، فإن الطعن يكون غير مقبول. ولا يصح في صورة الدعوى المطروحة اعتبار المطعون عليهم تالين عن الورثة الذين لم يختصموا في الطعن باعتبارهم جميعاً من الورثة ذلك أن هؤلاء الورثة كانوا مائلين في الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه لمصلحتهم، ولا ينوب حاضر في الطعن عن من كان حاضراً مثله في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه.

#### للطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٨

الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً في النزاع الذي فصل فيه بالحكم المطعون فيه لمضى كان أحد المستأنف عليهم لم يختصم إلا ليصدر الحكم في مواجهته فاصدرت المحكمة حكمها في مواجهته دون أن تقضى بشيء ضده، وإذا بين من ذلك أن هذا الخصم لم توجه إليه طلبات أمام محكمة الاستئناف ولم يقضى بشيء في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، فلا على الطاعنين إن قصروا طعنهم على خصومهم الأصليين وما كان عليهم بعد ذلك أن يذكروا إسم ذلك الخصم - المحكوم في مواجهته - في بيانات الحكم المطعون فيه بقرار الطعن.

#### للطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٩٠١ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨

الطعن بالنقض لا تنقل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض كما هو الشأن في الاستئناف بل هو طعن لم يجره القانون في الأحكام الإنتهائية إلا في أحوال بينها بيان حصر وهي ترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ولا تنظر محكمة النقض إلا في الأسباب التي ذكرها الطاعن في تقرير الطعن مما يتعلق بهذه الوجوه من المسائل القانونية البحتة ومن ثم فالأمر الذي يعرض على محكمة النقض ليس هو الخصومة التي كانت مرددة بين الطرفين أمام محكمة الموضوع وإنما هو في الواقع مخاصمة الحكم النهائي الذي صدر فيها.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٢٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٦

مضى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها وكان إعلان تقرير الطعن موجهاً إليها باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بملاتها في الخصومة دون مثلها، فإن ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في طلب التقرير بالطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - كالإشارة لصحة في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢

إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعة قد اختصت أحد المطعون عليهم في الإمتثال ثم عادت وتنازلت عن اختصاصه، فليس للطاعة أن توجه طعنها بالنقض إلى هذا الخصم، إذ أن الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٠٣ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٦

إذا كان الثابت بالأوراق أن الحكم الابتدائي قد صدر لصالح الطاعن ضد المطعون عليه الأول وحده دون باقي المطعون عليهم، ولم يرفع الطاعن استئنافاً عن هذا الحكم، كما لم يوجه أى طعن لقضائه برفض دعواه قبل هؤلاء في الإمتثال الذي رفعه عنه المطعون عليه الأول، فإن لازم ذلك أن يعد هذا القضاء بالنسبة لباقي المطعون عليهم قد حاز قوة الأمر المقضى. وإذا أصبحت الخصومة بذلك في حقيقتها معقودة في الإمتثال بين الطاعن والمطعون عليه الأول دون باقي المطعون عليهم فإن الطعن لا يكون غير مقبول بالنسبة لهم.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢

الخصومة في الطعن إنما تكون بين من كانوا خصوماً أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإذا كان الطاعن قد أدخل أحد المطعون ضدهم أمام محكمة الإمتثال فقد صار خصماً له أمامها وإذا صدر الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإمتثال الموجه إليه فإنه يكون قد صدر لصالحه ويكون الطعن بالنقض الموجه إليه من الطاعن طعناً مقبولاً.

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٦٨/١/٣١

الأصل فمن يختص في الطعن أن يكون إختصاصه بالصفة التي كان متصلاً بها في الدعوى الأصلية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٥  
إذا كان موثوث لريق من المطعون عليهم لم يرفع إستئنافا عن حكم محكمة أول درجة ولم يقض له أو عليه بالحكم المطعون فيه فإنه لا يكون بذلك خصما حقيقيا في الإستئناف ولا محل لإختصاص ورنه في الطعن. ويكون الطعن - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - غير مقبول بالنسبة لهم.

للطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٧  
متى كان الحكم المطعون فيه الصادر في إستئناف الطاعن الأول، لم يقض بالنسبة لباقي الطاعنين مما قضى به الحكم الابتدائي الذي قبلوه ولم يستأنفوه، فإن الطعن منهم على الحكم المطعون فيه بطريق النقض يكون غير مقبول بالنسبة لهم.

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٣١٩ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٧  
إذا كان الطعون ضده الذي لم يعلن بالعلن هو أحد الدائنين مباشري الإجراءات والذين إسروليا جميع دينهما وفوائده قبل حكم مرسى للزاد الثاني وطلبا لذلك عدم السر فيها وبذلك لم يعد طرفا فيما تلا ذلك من إجراءات، فإن إختصاصه في الطعن الذي يحصر النزاع فيه بين المدين والراسي عليهما المزاد الثاني " الطاعنين " لا يكون لازما ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة لهذا المطعون ضده يقتصر عليه ولا يستتبع بطلانه بالنسبة لباقي المطعون ضدهم الذين صح إعلانهم.

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٦٩/١/٣٠  
لا يجوز أن يختص أمام محكمة النقض من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ولا يكفي لإعتباره كذلك أن يكون مختصا أمام محكمة أول درجة. وإذا كان الثابت أن محكمة الإستئناف قد قضت بحكم سابق على الحكم المطعون فيه، ببطلان الإستئناف بالنسبة للمطعون عليه الثالث وبذلك لم يعد خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فإن الطعن بالنقض يكون غير مقبول بالنسبة له.

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١٢٩٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٣  
إذا كان الطاعن الثاني قد قبل الحكم الابتدائي ولم يستأنفه، وإنما إستأنفه الطاعن الأول ولم تقض محكمة الإستئناف على الطاعن الثاني بشيء أكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائي، فإن الطعن على الحكم الإستئنافي بطريق النقض يكون غير مقبول بالنسبة له.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١١١٢ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣

لا يجوز - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يختصم في الطعن إلا من كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٧٠/١/٨

لم يضع القانون التجاري قواعد خاصة في بيان من يوجه إليه الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس بما يوجب الرجوع إلى القواعد العامة في قانون المرافعات في هذا الخصوص، وهي توجب توجيه الطعن إلى المحكوم له، ولازم ذلك أن الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس يجب أن يوجه إلى الدائن طالب إشهار الإفلاس، لأنه من المحكوم لهم بإشهار إفلاس مدبتهم كما يجب توجيهه أيضاً إلى وكيل الدائنين باعتباره ممثل جماعة الدائنين. وإذا كان الطاعن قد أقصر على توجيه الطعن إلى الشركة الدائنة طالبة إشهار الإفلاس، ولم يختصم وكيل الدائنين فإن الطعن يكون باطلاً ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات، من أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة، أو في التزام بالتضامن، أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين، ووقع الطعن على أحد المحكوم بهم في المصاد وجب اختصاص الباقين ولو بعد فواته بالنسبة لهم، ذلك أنه وإن كانت دعوى الإفلاس من الدعاوى التي لا تقبل التجزئة إلا أن حكم هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مفيد في الطعن بطريق النقض بما أوجبه المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من وجوب إضمار تقرير الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه.

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣

الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يرفع إلا على من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ولا يكفي لاعتبار الشخص طرفاً في الحكم أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم في الاستئناف، بل يعد خارجاً عن الخصومة.

الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٩

إذا كان الطاعنون قد وصفوا المطعون عليه في تقرير الطعن بأنه قاصر ووجهوا إليه الطعن في شخص والدته على الرغم من أن صفحتها كانت قد زالت في قتيله لإنهاء الوصاية عليه ببلوغ سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه إذ اختصمه الطاعنون أنفسهم في شخصه بوصفه بالغا عند رفع الاستئناف وصدر الحكم لمصلحة هذه الصفة، وكان الطاعنون لم يتداركوا هذا البطلان عند إعلان الطعن، كما أنهم

لم يصححوا هذا الإعلان في المبدأ الذي انتقح بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ وهو خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا القانون في ١٩٦٧/٥/١١، فإن هذا الطعن يكون باطلا بالنسبة له.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٣٤٤ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١  
مضى كان المطعون عليه الأول قد أقام الدعوى ضد الطاعن دون أن يوجه إلى وزير التربية والتعليم أية طلبات ولم يحكم عليه بشيء ما، وكانت أسباب الطعن لا تتعلق به، وكان لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصماً للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم، فإنه يعمى الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لوزير التربية والتعليم.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٩  
الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً بعضهم لبعض في النزاع الذي فصل فيه، وإذا كان بين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الثامن والتاسع لم يختصما في هذا النزاع، فإن الطعن جدهما بالنقض يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٧١/٥/١٨  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يبرز الطعن بالنقض من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه. ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم حده سواء كان مستأنفاً أصلياً أو مستأنفاً عليه، خصماً أصلياً أو مدخلاً في الدعوى أو مدخلاً فيها للإختصاص أو الإنضمام لأحد طرفي الخصومة.

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٧١/٥/٤  
الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض تقوم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بين من كانوا خصوماً في النزاع الذي فصل فيه، فيقبل الطعن من كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، وبصلته التي كان مصلاً بها.

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٥  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجب على الطاعن عند توجيه طعنه إلا أن يختصم فيه خصومه انحكم لهم ما لم يكن إختصاص باقي الخصوم واجباً بنص القانون. وإذا كان الواقع في الدعوى أن الفريق الثاني من المطعون عليهم غير محكوم لصالحهم بل محكوم عليهم هم والطاعنون، فإنه لا يكون على الطاعنين إختصاصهم، ويكون الدفع بطلان الطعن - على فرض عدم إعلاتهم - على غير أساس.

**الظعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧١**

يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الظعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، ولم يتخل عن تنازعه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه، خصماً أصلاً أو ضامناً خصم أصيل، مدخلاً في الدعوى أو متدخلها فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها، وأن الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم المطعون فيه لا يكون خصماً حقيقياً فلا يقبل اختصاصه في الظعن. وإذا كان ذلك وكان الظعن من الخصم المحكوم عليه في الاستئناف، فإن الدلع بعدم قبول الظعن لرفعه من غير ذي صفة يكون على غير أساس.

**الظعن رقم ١٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٢**

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإعراج الشركة التي يملها المطعون ضده الثاني من الدعوى لأنها لا صلة لها بالنزاع إذا لم تكن هي التي وجهت الدعوى الابتدائية ضد الطاعن ولم تكن خصماً فيها وما كان يجوز إدخالها خصماً في الاستئناف وكان الطاعن لم يوجه أي طلبات ضد هذه الشركة وأسس طعنه على أسباب لا تعلق لها إلا بالمطعون ضده الأول، فإنه لا يكون هناك محل لاختصاص المطعون ضده الثاني بصفته في الظعن ويكون الظعن غير مقبول بالنسبة له.

**الظعن رقم ٤٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ٢٠/١/١٩٧٢**

لا يجوز - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن مختصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه. وإذا كانت الدعوى الأصلية المرفوعة من المطعون عليه الثاني لم توجه إلا للمطعون عليه الأول وقضى فيها إستقلاً. وكان المطعون عليه الثاني لم يختصم في دعوى الضمان التي وجهها المطعون عليه الأول للطاعنين، والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه، فإن الظعن بالنسبة له يكون غير مقبول.

**الظعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٣١٧ بتاريخ ٥/١٢/١٩٧٢**

إذا كان الظعن في الحكم لا يجوز إلا من المحكوم عليه وكانت الخصومة في الظعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا من بين من كانوا عصباً حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فإنه إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الاستئناف ألهم من بعض الطاعنين دون سواهم من المحكوم عليهم الذين يكونون بذلك قد قبلوا الحكم الابتدائي فحاز قوة الأمر المقضي في حقهم فإنه لا يكون لمن عداهم الحق في الظعن بطريق النقض.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٧

ولما أحد طرفى الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها، لا يمنع وفقاً لما يقتضى به المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات السابق من الحكم فى موضوعها على موجب الأقوال والطلبات الختامية. والدعوى تعتبر مهية للحكم أمام محكمة النقض - على مقتضى المادتين ٢٩٦، ٤٤١ من ذات القانون - بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من إيداع المذكرات وبادءها بين الطرفين. لما كان ذلك فلا تأثير لوفاء الطاعة بعد تمام ذلك فى نظر الدعوى أمامها.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢١

إذا كان الثابت فى الدعوى أن مورث الطاعة عين ابن أخيه - مورث المظنون عليه الأول بصفته والمظنون عليها الثانية عشرة - منفذاً للوصية، وهى على جهات ير ومسجد، وأقامت الطاعة دعوها ضد ورثة منفذ الوصية، وبالقى ورثة معها - الوارث الآخر للموصى - تطلب الحكم بحيث ملكيتها إلى نصيبها فى القدر الموصى به تأسيساً على بطلان هذه الوصية، ونازعها المظنون عليه الأول بصفته وصياً على قصر منفذ الوصية، طالباً رفض دعوها، وإذا قام النزاع فى الخصومة حول صحة الوصية وهو - فى صورة الدعوى - موضوع غير قابل للتجزئة، وصدر الحكم الابتدائى بطلبات الطاعة، دون أن يقضى بشى على ورثة معها بل إنه صدر فى حقيقة الأمر فى صالحهم، لما لا يعتبرون معه خصوصاً حقيقين فى الدعوى، وإذا رفع المظنون عليه الأول بصفته وصياً على قصر منفذ الوصية استئنافاً عن هذا الحكم، ولم تنازع الطاعة فى هذه الصفة، وكان ورثة منفذ الوصية هم الخصوم الحقيقيون فى النزاع المطروح، وقضى الحكم المظنون فيه برفض دعوى الطاعة، تأسيساً على صحة الوصية، فإن هذا القضاء يتصرف إلى رفض الدعوى برمتها ويكون فى غير محله، ما تحييه الطاعة على الحكم من أنه لم يقصر قضاءه على حصص المستأنف - المظنون عليه الأول بصفته.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١

إذا نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم واقعة الدعوى على أنه إذا كان الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوّت ميعاد الطعن من احكامهم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضمّاً إليه فى طلباته، فقد دلت على أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبة الأثر المرتب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره فى الميعاد فى حالة الحكم فى موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل فى الطعن بالوسيلة التى بينها فى المادة المذكورة. وإذا كانت هذه رخصة أجازها الشارع فى هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن لم



يعطى عليه في الجهاد، فإن قعوده عن استعمال هذه الرخصة لا يؤثر في شكل الطعن - وعلى ما جرى به من قضاء هذه المحكمة - متى أقيم من باقى المحكوم عليهم صحيحاً في الجهاد. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر ضد الطاعين وأخرى بوضع المدرسة تحت الحراسة القضائية، فإنه لا يجوز للطاعين وحدهم الطعن في هذا الحكم وإن صدر في موضوع غير قابل للتجزئة، ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم قبول الطعن.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٣

مضى كان الطاعن قد تنازل عن خصامة المطعون ضده الثالث أمام محكمة الاستئناف وأثبتت المحكمة هذا التنازل، وإذا كان لا يجوز - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يختصم في الطعن إلا من كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثالث.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١/٣/١٩٧٣

تنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أن تشمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم، والفرص المقصود من هذا النص، هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كاملاً بهذه البيانات، وكل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق به الفرض الذى وضعت هذه المادة من أجله. ولئن كان الثابت في القرار المطعون فيه - الصادر من دائرة الأحوال الشخصية الولاية على المال - وفي تقرير الطعن أن المطعون عليه الأول " الولي الشرعي على القاصر " ورد اسمه مجرداً دون ذكر لصفته إلا أنه يبين بجلاء من الأوراق أنه إختصم في الاستئناف وفي تقرير الطعن بصفته ولياً شرعياً على القاصر ومن ثم يكون الدفع - بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة - في غير محله معيناً ورفضه.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٤

مضى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأول لم توجه أى طلبات إلى المطعون ضده الثانى ولم يقض له أو عليه بشيء وقضى الحكم بإخراجه من الدعوى بلا مصاريف فإن إختصاصه في الطعن لم يكن له محل ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٥٠٦ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٤

الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً في النزاع الذى فصل فيه بالحكم المطعون فيه. وإذا كان الثابت إنه لم يطلب من محكمة أول درجة الحكم على المطعون ضدهما التاسع والعاشر بشيء، وقضت تلك المحكمة بإخراجهما من الدعوى. وأمام محكمة ثاني درجة لم يطلب الاستئناف " المطعون ضده الأول " سوى الحكم في مواجهتهما ، ثم لم تقض تلك المحكمة شياً أو عليهما

بشيء، وبالتالي فإنهما ليسا من الخصوم الحقيقيين في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه إخصامهما في الطعن يكون في غير محله.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٤  
إذ بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحكم بشيء على الطاعن الثاني، فإن الطعن منه بالنقض يكون غير جائز عمل بالمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات السابق.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ١٤٩٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٨  
ليس يكفي ليمين يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو، وإذا كان الغائب من الأوراق أن المظنون جده الثالث بصفته قد وقف من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يكن للطاعة أي طلبات قبله ولم يحكم بشيء عليه، وكانت الطاعة قد أسست طعنها على أسباب لا تتعلق به فإنه لا يقبل من الطاعة إخصامه في الطعن.

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٢  
توجب المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وإلا كان الطعن باطلاً، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإطلاله وقد رمى المشرع من ذكر هذه البيانات إلى إعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته وموطنه علماً كالياً. وإذ بين من الإطلاع على الصورة المعلقة إلى المظنون عليها الأولى من تقرير الطعن أن ورقة الإعلان إضعلت على بيان بإسم الطاعة الأولى، أما بالنسبة للطاعنين الآخرين فإنه بين من تقرير الطعن أنه قد أثبت به أن الطعن رفع من الأسعد... المحامي نائباً عن السيدة... الطاعة الأولى - وآخرين بتركيبات ذكرت أرقامها - دون أن يشتمل التقرير ذاته على بيان بأسماء هؤلاء الطاعنين الآخرين أو يرد به ما يتحدد به أشخاصهم الأمر الذي لا تتحقق به الغاية التي قصدتها المشرع من إيراد البيان الخاص بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على النحو سالف الذكر، ولا يفتى عن ذلك ورود أسمائهم في التركيبات الصادرة منهم إلى محامي الطاعة الأولى لأنها أوراق مستقلة التقرير، لما كان ذلك لأن الطعن يكون باطلاً بالنسبة لمن عدا الطاعة الأولى.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٥

مضى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز إستئناف الطاعن بالنسبة للمطعون عليه السادس لأنه لم يختصم أمام محكمة أول درجة وبذلك لم يعد خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه فإن الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون غير مقبول بالنسبة له.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ٥/٢/١٩٧٥

الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يرفع إلا على من كان طرفاً فى الحكم المطعون فيه، ولا يكفى لإعتبار الشخص طرفاً فى الحكم أن يكون له إختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم فى الإستئناف بل يعد خارجاً عن الخصومة، ولما كان الثابت أن المطعون عليه الثانى إختصم فقط أمام المحكمة الابتدائية ولم يخل فى الخصومة بمرحلة الإستئناف، فإن الدلع بعدم قبول الطعن بالنسبة له يكون فى محله.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١/٢/١٩٧٥

مضى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها الثانية - رب العمل المطلوب صلور الحكم فى مواجهتها - لم تلقف من الخصومة موقفاً سليماً، وإنما طلبت رفض دعوى الطاعن التى رفعها بمستحقاقه قبل هيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بقرار أنها وإن أخطرت به فصله فى ٦/٧/١٩٦٤ إلا أن إنهاء خدمته يرجع إلى تاريخ وقعه من العمل فى ١٨/٩/١٩٥٨، وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب تتعلق بتحديد تاريخ هذا الفصل الذى نازعته بشأنه المطعون ضدها الثانية، فإن الطاعن تكون له مصلحة فى إختصامها فى الطعن.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٥

إذ كان لا يجوز إختصام من لم يكن خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه وكان الثابت من الأوراق أن المدعين تنازلوا أمام محكمة الدرجة الأولى عن إختصام شركة..... ورفضت المحكمة بإثبات هذا التنازل لأن هذه الشركة تكون قد عرجت عن الخصومة، ولا يغير من ذلك إختصامها أمام محكمة الإستئناف إذ لم يقضى الحكم المطعون فيه لها أو عليها بشيء مما يكون معه إختصامها فى الطعن غير مقبول.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٥

إذ كان المحكوم له بالتسويض قد حول إلى بنك مصر الحكم الذى صدر لمصلحته فى القضية رقم..... جنح مسانقة القاهرة قاضياً بالزام..... " الطاعن " بأن يدفع له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه، فقد إنتقل الحق المقضى له إلى البنك إخال إليه وإنتقل إليه أيضاً الحق فى تنفيذ الحكم ائحال، وقد قام البنك فعلاً - بصرفته خالفاً

خاصاً للمحكوم له - وعلى ما هو ثابت بالأوراق يقتضاء مبلغ التعويض من المحكوم عليه "....." ولما كان هذا الأخير قد طعن بالنقض في حكم التعويض سالف الذكر في مواجهة خصمه المحكوم له بالتعويض، ولم يختصم - وما كان له أن يختصم - بنك مصر في هذا الطعن وكانت حوالة حكم التعويض واقتضاء قيمته لا تجعل البنك ممثلاً في الخصومة التي قامت أمام محكمة النقض، فإن الحكم الصادر فيها بنقض الحكم بالتعويض لا يكون حجة عليه لأنه لم يكن طرفاً في الطعن المشار إليه لا حقيقة ولا حكماً ومن ثم فلا يصح إلتفاد ضده بحكم النقض لإسداد ما كان قد قبضه - باعتباره ممثلاً إليه - نفاذاً لحكم التعويض المنقوض. وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر وكان النزاع في هذه الدعوى لا يفر حول حق الطاعن في إسداد ما دفعه لبنك مصر " المطعون عليه " نفاذاً لحكم التعويض وإنما يفر حول ما إذا كان الحكم بنقض حكم التعويض يصلح أداة للتفاد به قبل ذلك البنك، فإن إستناد الطاعن إلى قواعد حوالة الحق وإلى أحقية الطاعن في إسداد ما دفعه يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٠

لا يكفى ليرى يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن اختصم المطعون عليه الثالث أمام محكمة الاستئناف ليصدر الحكم في مواجهته، وأنه وقف من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم عليه بشيء ما، وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب لا تعلق لها إلا بالمطعون عليهما الأولين، فإنه لا يقبل اختصاصه في الطعن، ويعين لذلك قبول الدفع، وعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الثالث.

#### الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٢٠ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١

إذ بين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بقبول ترك الخصومة في الاستئناف بالنسبة للمطعون عليها الثانية فلم تعد بذلك خصماً في النزاع أمام محكمة الاستئناف، وكان لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض إلا من كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه، ولما كان المطعون عليه الأول قد اختصم المطعون عليهم من الثالث إلى السادسة ليصدر الحكم في مواجهتهم دون أن توجه إليهم أية طلبات، وقد وقف المطعون عليهم المذكورون من الخصومة موقفاً سلبياً وطلبوا إخراجهم من الدعوى ولم يحكم عليهم بشيء وكانت أسباب الطعن لا تتعلق بهم، وكان لا يكفى ليرى يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره، لما كان ذلك. فإنه يعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهم من الثانية إلى السادسة.

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢

مضى كان الطاعن قد رأى أن يجب المطعون عليه في تقرير الطعن بالنقض باسمه الوارد في شهادة ميلاده وكذلك باسمه الذي تسمى به في الدعوى - وهي دعوى ثبوت نسب - فإن الطعن بالنقض يكون قد وجه إلى ذات المستأنف عليه الذي كان طرفاً في الحكم المطعون فيه، ويتعين لذلك رفض الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذي صفة.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩

يجب لكل من المطعون عليه والنيابة العامة ومحكمة النقض أن تثير في الطعن مسألة تتعلق بالنظام العام تكون واردة على ما رفع عنه الطعن، شريطة توافر جميع العناصر التي تتيح الإلزام بها لدى محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٠

إذا كانت الهيئة العامة للأمنيات الإجتماعية قد اختصت في مراحل الدعوى السابقة مع المطعون ضدهما الأولين بطلب الحكم في مواجهتها ولم يحكم عليها بشيء كما أن أسباب الطعن لا تعلق لها بها، فإن إختصاصها أمام محكمة النقض يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٠

لا يكفي ليمين يختصم في الطعن أو يكون خصماً للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره، وإذ كان الثابت أنه لم يحكم بشيء على المطعون عليهما الرابع والخامس وكانت أسباب الطعن لا تتعلق إلا بالمطعون عليهما الثلاثة الأول، فإنه يتعين عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الرابع والخامس.

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٤٩٩ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢

لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بطريق النقض أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته، أو نازعه خصمه في مزاعمه وطلباته وبقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم المطعون فيه لما كان ذلك وكانت المطعون عليها الأولى عن نفسها والمطعون عليه التاسع قد قررا بترك الخصومة في الاستئناف، ونقض الحكم المطعون فيه في أسبابه بقبول هذا الترك لما مفاده أنهما قد تخليا عن تنازعتهما مع الطاعنين قبل صدور الحكم المطعون فيه لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأولى عن نفسها والمطعون عليه التاسع.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣٠

إذا كان الثابت أن الدعوى رفعت أمام محكمة أول درجة من الطاعة وباقي الورثة ضد المطعون عليه يطلب الحكم ببراءة ذمة المورثة من مبلغ... وحكم إعادياً بطلبات المدعين، فأقام المطعون عليه إستئنافاً عن هذا الحكم وإختصم جميع الورثة المحكوم لهم وحكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قطعت الطاعة عن نفسها وبصفحتها بمخلة لورثة المورثة في هذا الحكم، وكان لا يصلح إعتبار الطاعة ناتية عن الورثة الذين لم يرفعوا الطعن لأنهم كانوا ماثلين في الدعوى حتى صدر الحكم المطعون فيه ولا ينوب حاضر في الطعن عن من كان حاضراً مثله في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، لما كان ذلك فإن الطاعة لا تعتبر بمخلة لورثة مورثها أو ناتية عن باقي الورثة في هذا الطعن، ومن ثم فإن الطعن المرفوع منها بصفحتها بمخلة الطاعة يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٢

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإخراج المطعون ضده الأخير من الدعوى لأنه لا صلة له بالنزاع وكان الطاعن لم يوجه إليه أى طلبات وأسس طعنه على أسباب لا تتعلق به فإنه لا يكون هناك محل لإختصاصه في هذا الطعن ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩

المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات إذ نصت على أن " للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف.... " قصدت بمفهوم المخالفة أنه لا يجوز الطعن بالنقض إلا من كان خصماً في النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يكفي لقبول الطعن أن يكون المطعون عليه مجرد طرف في الخصومة التي إنتهت بصور الحكم المطعون فيه، بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أو نازعه خصمه في طلباته وإذا كان الحكم الإبدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى بتثبيت ملكية كل من المطعون ضدهما الأول والثانية لتلقى الفندق ورفض ما عدا ذلك من الطلبات، وكان المطعون ضده الثالث - المقضى برفض طلبه ملكية بالي الفندق - لم يستأنف الحكم فأصبح نهائياً في حقه، كما لم يكن للمطعون ضده الرابع ثمة طلبات في مواجهة الطاعة، فإن إختصاصها في الطعن - بالنقض - لا يكون مقبولاً.

**الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٠**

الخصومة في الطعن بالنقض تكون بين من كانوا خصوماً بعضهم لبعض في النزاع الذي فصل فيه. وإن كان الثابت من الحكم المطعون فيه، وسائر أوراق الدعوى أن المطعون عليه الأخير كان مختصماً أمام محكمة الاستئناف يصحفة بمثلها للبائع للطاعتين وأبدى دليلاً بعدم قبول الاستئناف لرفضه على غير ذي صفة ويسقط الخصومة لعدم تعجيلها بالنسبة له تسجيلاً صحيحاً في المعاد، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة له يكون في غير محله.

**الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١**

— إذ كان لا يوجد في القانون ما يحول دون توجيه الدعوى للخصم في شخص وكيله وبكفي في ذلك أن يقرن اسم الوكيل باسم الموكل، وكان الأصل فيمن يختصم في الطعن أن يكون اختصاصه بالصفة التي كان متصفاً بها في الدعوى الأصلية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، وكان الثابت أن.... قد اختصم في الدعوى في درجتي التقاضي بصفته ممثلاً لأولاده، وصدر الحكم المطعون فيه بهذه الصفة، فإن اختصاصه في الطعن — بالنقض — بهذه الصفة يكون صحيحاً في القانون.

— مفاد نص المادة ٤ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع جعل اجرة الأساس للمباي التي أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ أجرتها الفعلية في شهر أبريل سنة ١٩٤١، كما جعل بدلاً عن هذه الاجرة اجرة مثلها في الشهر ذاته وإذا كان الأصل في اجرة المثل أنها اجرة بناء قائم فعلاً بمثل عين النزاع من كافة الوجود بقدر الإمكان، وكان مؤدى ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الاختلاف بين عين النزاع وعين المقارنة بعدم التماثل بين العقارين استعاداً إلى رجحان ميزة الموقع التي تتمتع بها عين النزاع على عين المقارنة، وكان توافر التماثل أو إنعدامه لا يعدو أن يكون من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائفاً ومؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها، وكان ما قرره الحكم له سند من الأوراق لأن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

— صعب إثبات الاجرة الأساسية يقع على من يدعي أن الاجرة الحالية تخلف عن الاجرة القانونية زيادة أو نقصاً، ويكون ذلك بكافة طرق الإثبات.

— طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم، وإنما هو من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها دون أن تلزم بيان سبب الرفض..

الطنن رقم ٥٩٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٦

لا يكفى فيمن يختصم فى الطنن أن يكون طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون قد نازع فى طلبات خصمه أمام المحكمة التى أصدرته أو نازعه خصمه فى طلباته أمامها، وإذا كان البين من الحكم أن المطعون عليه النازع لم ينازع فى طلبات الطاعين ولم يواجه إليهما طلبات ما، فإن مصلحتهما فى اختصاصه أمام محكمة التقض تكون منصفة مما يوجب الحكم بعدم قبول الطنن بالنسبة إليه.

الطنن رقم ٢٥٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٦

يشترط لقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع القاضى حتى على المدعى منفعه من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطله، ولا يخرج الطنن بالتقضى على هذا الأصل فلا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه فى طلباته، وإذا كان البين من وقائع الدعوى أنه لم تبت من المطعون ضدها الثانية والثالثة أية منازعة للطاعن أمام محكمة الموضوع كما أن محكمة أول درجة قضت بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية وإخراج المطعون ضدها الثالثة من الدعوى، ولم يوجه الطاعن طلبات ما لأى منهما أمام محكمة الاستئناف، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة فى اختصاصهما أمام محكمة التقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطنن بالنسبة إليهما.

الطنن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ٧/٤/١٩٧٦

مضى كان بين من الحكم المطعون فيه أن كلا من المطعون عليهما الثانية والثالثة لم ترفع إستئنافاً عن حكم محكمة أول درجة ولم يقض لهما أو عليهما بشيء بالحكم المطعون فيه، لإنهما لا تكونان بذلك محصمين حقيقين فى الإستئناف، ويكون الطنن بالتقضى غير مقبول بالنسبة لهما، لا يفر من ذلك أن المطعون عليهما الثانية شاركت الطاعين فى الدفع بعدم الإختصاص الولائى أمام محكمة أول درجة لأنها قبلت الحكم الصادر برفضه " ولم تستأنفه " ولم تبد دفاعاً فى الدعوى.

الطنن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٦

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى فيمن يختصم فى الطنن أن يكون خصماً للطاعن فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعين لم يوجها أى طلبات للمطعون عليه الثالث أمام محكمة الموضوع وأنه وقف من الخصومة موقفاً سلبياً طالبا إخراجها من الدعوى دون أن يبدى دفاعاً موضوعياً ولم يحكم عليه



بشيء، وكانت الطاعتان قد أمستا طعنها على أسباب لا تعلق لها بالطعون الأول والثاني، إذ كان ذلك فإن إختصاص الطعون عليه الثالث في الطعن بالنقض يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٢

الناط في توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة في إختصاصه بأن يكون لأي منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونزاع أي منهما الآخر في طلباته، وإذا كان الطعون ضده الثاني قد إختصم أمام محكمة الاستئناف دون أن توجه إليه طلبات وكان موقفه في الخصومة سلبياً ولم تصدر منه منازعة أو بيت له دفاع ولم يحكم له أو عليه بشيء فإن إختصاصه في الطعن - بالنقض - يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٣

لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها إختصاص من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة الاستئناف. وإذا كان الثابت أن محكمة الاستئناف لم تفصل في طلب المؤسفة صراحة ولا ضمناً ففصل خارجة عن الخصومة ولا تعتبر طرفاً فيها. فإن إختصاصها في الطعن بالنقض يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض بشيء ضد - الطاعن الأول - وكان لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من اضكوم عليه، فإن الطعن يكون غير جائز منه.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٢

الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون إلا عن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه، فإذا كان الثابت أن الطاعن التاسع لم يكن خصماً في النزاع سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف، فإنه يصين عدم قبول الطعن بالنسبة له.

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩

إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطعون عليه الأخير طلب قبول تدخله أمام محكمة الاستئناف وإزاء عدم إعلائته طلبه للعائب من الخصوم فقد أطرحته المحكمة، مما مفاده أنها لم تقبل تدخله ولا يعتبر طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، ولما كان لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها إختصاص من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة الاستئنافية فإن إختصاص الطعون عليه السادس يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٩٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨  
إذ كان المقرر طبقاً للمادة ٢١١ من قانون المرافعات أن الطعن في الحكم لا يجوز إلا من المحكوم عليه وكانت الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه، وكان الثابت أن الاستئناف رفع من الطاعة الأولى وحدها دون الطاعن الثاني الذي قبل الحكم الابتدائي فحاز قوة الأمر المقضي في حقه، فإنه لا يكون لمن عدا الطاعة الأولى الحق في الطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨  
إذ بين من مطالعة الأوراق أن المطعون ضده الثاني لم يتخصم في الدعوى سواء أمام محكمة أول درجة أو محكمة الاستئناف، وكان لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتخصم في الطعن إلا من كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه. فإنه يصح القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة له.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢١  
إذ كانت الخصومة في الطعن لا تقوم إلا بين من كانوا خصوماً حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه، الحكم المطعون فيه وكان لا يمكن لقبول الطعن - أن يكون المطعون طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته هو، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه، أن الطاعة إختصمت المطعون عليهما الثالث والرابع أمام محكمة الموضوع ليصدر الحكم في مواجهتهما، وأنهما لم ينازعا في طلباتها ولم توجه هي إليهما طلبات ما، فإنه لا تكون لما مصلحة في إختصاصهما أمام محكمة النقض، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهما.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٢٦ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٨  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يمكن لقبول الطعن في الأحكام بالنقض ضد المطعون عليه أن يكون طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه وطلباته هو وأن يكون قد بقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتدخل عنها صدور الحكم عليه.

**الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٩٢ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١**

إذ بين من الإطلاع على الأوراق أن المظنون عليهم السمة الأول تركوا الخصومة بالنسبة للمظنون عليه الثامن، ولما كان لا يجوز أن يختصم في الطعن إلا من كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المظنون فيه، فإنه يصح قبول الدلع - المبدى من النيابة العامة - وعدم قبول الطعن بالنسبة للمظنون عليه الثامن.

**الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٤**

شرط قبول الخصومة أمام القضاء، قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من إختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه، لما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون، والطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل ولا يحكى خروجه مجرد أن يكون المظنون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المظنون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو، وإذ كان البين من وقائع الدعوى في خصوص موقف المظنون ضده الثاني من الطاعة في هذه الخصومة أنه لم يبد منه منازعة لها أمام محكمة الموضوع كما لم توجه إليه طلبات ما فإنه لا يكون للطاعة مصلحة في إختصاصه أمام محكمة النقض، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليه دون أن يغير من هذا النظر أن يكون المظنون ضده الأول قد طلب الحكم على الطاعة والمظنون ضده الثاني متضامين، إذ لا ينال التضامن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من استقلال كل من المتضامين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن وفي الحكم الصادر فيها.

**الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٤**

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المظنون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه، خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل، مدخلاً في الدعوى أو متدخللاً فيها للإختصاص أو الإلتزام لأحد طرفي الخصومة فيها. وإذ كان الثالث من مدونات الحكم المظنون فيه أن الطاعين تدخلوا في الدعوى أمام محكمة أول درجة وطلبوا رفضها فيما زاد على ستة ألدنة، فلما قضت المحكمة بطلبات المظنون عليهم الخمسة الأول، إستأنف الطاعون هذا الحكم، إذ كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد قضى برفض إستئنافهم فإنه يجوز لهم الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى لمن يختصم فى الطعن أن يكون خصماً للطاعن فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن يكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعة قد إختصت المطعون عليه الثالث أمام محكمة الموضوع ليصدر الحكم فى مواجهته وأنه وقف من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يبد أى دفاع كما لم يحكم بشئ ضده لما كان ذلك وكانت الطاعة قد أسست طعنها على أسباب لا تعلق لها بالمطعون عليه الثالث فلا يقبل منها إختصاصه فى الطعن.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٧٨/١/٤

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة، أنه لا يكفى لقبول الطعن أن يكون المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو، وإذ كان البين من وثائق الحكم أن الطاعن وإن إختصم المطعون عليه الثانى لدى تظلمه من أمر الأداء الصادر ضده لصالح المطعون عليه الأول إلا أنه لم يوجه إليه أية طلبات ولم تبد من المذكور أية منازعة أمام محكمة الموضوع، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة فى إختصاصه ويكون الطعن عليه غير مقبول.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٩

شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من إختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التى يقرها القانون والطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل فلا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته هو، وإذ بين من وقائع الدعوى أن المطعون عليهما الثانى والثالث لم ينازعا الطاعن كما لم يوجه الطاعن لهما أى طلب فلا تكون للطاعن مصلحة فى إختصاصهما أمام محكمة النقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما دون أن يغير من هذا النظر أن يكون للمطعون عليه الأول قد طلب الحكم على الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث متضامين إذ لا ينال التضامن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من إستقلال كل من المتضامين عن الآخر فى الخصومة وفى الطعن فى الحكم الصادر فيها.

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٥

لا يجوز الطعن إلا من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، ولو لم يكن خصماً أمام محكمة الدرجة الأولى، ويجوز لمن أدخل في الدعوى أمام محكمة الاستئناف الطعن على حكمها طالما طعن فيه بصفته القانونية التي كان قد إنصف بها أمام تلك المحكمة. ومناط المصلحة الحقة إنما هي كون الحكم المطعون فيه قد أضر الطاعن إذا كان مدعي عليه أو مستأنفاً عليه وقضى عليه خصمه بما طلب كله أو بعضه. لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أنه وإن قضى حكم محكمة أول درجة وإثبات ترك الخصومة في الدعوى بالنسبة للطاعن الأول، إلا أنه وقد أعيد إختصاصه في الإستئناف وإعباره أحد ورثة المستأنفة الأولى - أرملة المسافر الأصلي - وصدر الحكم قبله في الإستئناف بهذه الصفة، فإنه بهذه المثابة يعتبر خصماً حقيقياً في الخصومة التي إنتهت بالحكم المطعون فيه. لما كان ما تقدم وكان هذا الحكم الأخير بتأييده الحكم الابتدائي صار ملزماً للطاعن الأول بمحاسبة المطعون عليه على أساس الأجرة المخفضة المحكوم بها، فإنه تتوافر لديه المصلحة المعتبرة قانوناً للطعن عليه ويكون الدفع بعدم قبول الطاعن على غير صند.

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٩٥٦ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٩

الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعة بعد أن عجلت الإستئناف قبل الطعون عليهما الأول والثاني عادت وصححت شكله بأن قصرته على المطعون عليهما الثالث والرابع اللذين صدر الحكم قبلهما ولما كانت الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فليس للطاعة أن توجه طعنهما بالنقض إلى المطعون عليهما الأول والثاني وبصين عدم قبول الطعن بالنسبة لهما.

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٥

الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه، فإذا كان ثابت أن الخصومة أمام محكمة الاستئناف كانت مردودة بين الطاعة والمطعون ضده الأول ولم توجه لها أية طلبات إلى أو من المطعون ضدهم من الثانية للأخيرة فإنهم لا يحثرون من اخصوم الحقيقيين في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ويكون إختصاصهم في هذا الطعن غير مقبول.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يكفى لمن يختصم فى الطعن أن يكون طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المصطفى وقف من الخصومة موقفاً سلبياً، ولم يوجه للطاعن طلبات ولم يكن للأخير أى طلبات قبله فمن ثم لا تقوم ثمة مصلحة فى اختصاصه أمام هذه المحكمة، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن لعدم اختصاصه على غير أساس.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧

لما كان من المقرر أن الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض تقوم بين من كانوا خصوماً فى النزاع الذى فصل فيه فيقبل الطعن من كان طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التى كان متصفاً بها. وكان البين من الحكم المطعون فيه وتقرير الطعن أن الطعن موجه إلى المطعون ضدهم من الطاعن بصفته ممثلاً لحكومة الجمهورية التركية وهى ذات الصفة التى كان متصفاً بها أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه - وأن الطعن قد رفع من محامى الطاعن نيابة عن حكومة الجمهورية التركية بمقتضى التوكيل الصادر له من سفيرها فى جمهورية مصر العربية السيد /..... وهذا بيان كاف فى تعيين شخص الطاعن ومن ثم فلا عبرة بتغيير شخص السفير الممثل لها فى الطعن عنه فى الدعوى المطعون فى حكمها إذ يكفى ذكر وظيفة من يمثل الطاعة وهو سفيرها فى مصر لتعيين شخص الحكومة المتقاضية وهى الخصم الخفى فى الدعوى وما السفير بها كان شخصه إلا الممثل القانونى لها.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤

إنه وإن كان الطاعن مدعى عليه فى الدعوى بداءة مع المطعون ضده إلا أنه وقد قدم إقرار منه نسب صدوره إلى المطعون ضده يقر فيه بأن البيع الصادر منه فى العقود الثلاثة هى عقود بيع وفاتى بإدعى المطعون ضده بتزويره لأنه يعد بذلك خصماً له فى هذا الإدعاء بالتزوير، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ألقى الحكم الابتدائى القاضى بصحة ذلك الإقرار وخلص فى مدوناته إلى القضاء بتزويره فإن الطاعن يكون مجسماً عليه فى موضوع التزوير بما يحجز له الطعن على الحكم بالنقض.

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٧

- الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يرفع إلا على من كان طرفاً فى الحكم المطعون فيه ولا يكفى لإعتبار الشخص طرفاً فى الحكم أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم فى الاستئناف بل يعد خارجاً عن الخصومة، ولما كان الثابت أن المطعون عليه الثانى اختصم فقط

أمام المحكمة الابتدائية ولم يخل في الخصومة بمرحلة الاستئناف لأن الطعن بالنقض بالنسبة له يكون غير مقبول.

— إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى أن يعاد الاستئناف في هذه الدعوى يبدأ من تاريخ إعلان الطعون عليها — انكروم جندها — بالحكم الابتدائي بسبب تخلفها عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى وعدم تقديمها مذكرة بدفاعها، قرر أن إعلانها بالحكم في المنزل.... لا يفتح به معاد الاستئناف لأن هذا المكان لا يعتبر وطناً لها، وقد استند الحكم في ذلك إلى شهادة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية تفيد أن الطعون عليها المذكورة وزوجها اعتبرا مهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية وأنها لم تحضر إلى مصر طوال سنة ١٩٧٣ وهي السنة التي رفعت فيه الدعوى الابتدائية وتم خلالها إعلان الحكم الصادر فيها، ثم أوضح الحكم أنه لا يغير من ذلك ما جاء بتلك الشهادة من أن الطعون عليها تقسم لدى محاميتها بالمثل مالف الذكر عن ما تحضر إلى مصر، إذ هي ملومة قانوناً بالإبلاغ عن محل إقامتها إبان وجودها بالأراضي المصرية. ولما كانت هذه الأسباب سائفة لها أصلها الثابت في الأوراق وفيها الرد الضمني على ما أثارته الطاعة من منازعة في هذا الخصوص، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً، وموضوعياً بنية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي انتهى إليها الحكم مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض.

— إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت حجز الدعوى للحكم بسقوط الاستئناف والدفع بعدم قبول تدخل الحكومة وحررت بتقديم مذكرات خلال عشرة أيام، وقد عرضت المحكمة في أسباب الحكم للدفع الأول وبعد أن انتهت إلى رفضه تناولت إجراءات رفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية وخلصت إلى بطلان إعلان صحيفة الدعوى وبالتالي بطلان الحكم الابتدائي وإذ كان مؤدى ذلك أن المحكمة رغم حجز الدعوى للحكم في الدفنين مضت في قضائها وفصلت في موضوع الاستئناف دون أن تتمكن الطاعة من إبداء دفاعها فيه، فإن قضائها هذا يكون معيأ بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢١

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بإثبات تنازل الطعون جنده الأول عن خصامة الطعون جندها الثانية إلى الاستئناف، فلم تعد بذلك خصماً في النزاع أمام محكمة الاستئناف، ولا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض إلا من كان خصماً في النزاع الذي يفصل فيه الحكم المطعون فيه، وإذ كان ذلك وكان الطعون جنده الأول قد اختصم الطعون جندها الثالث والرابع ليصدر الحكم في مواجهتهما دون أن

يوجه إليهما أية طلبات وقد وقفنا من الخصومة موقفًا سلبياً أمام محكمة الإستئناف، وكانت منازعتهم أمام محكمة أول درجة لصالح الهيئة الطاعنة ولم يحكم عليهما بشيء، وكانت أسباب الطعن لا تتعلق بهما وكان لا يكفى فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره. لما كان ذلك، فإنه يصعب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من الثانية إلى الأخير.

#### الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤

- إذا كان الين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الثاني بصفته - وزير المالية - إختصم وبك ناصر الإجتماعى المطعون عليه الثالث باعتبارهما يمثلان بيت المال لوفاء المستاجر الأصلي دون وارث، وطلب المطعون عليه الثاني بصفته إخراجاً من الدعوى لأنه لا يمثل بيت المال، وكان بنك ناصر الإجتماعى - المطعون عليه الثالث - هو الممثل القانوني له، فإن الدفع - المبدى من المطعون عليه الثاني بصفته بعدم قبول الطعن إستناداً إلى أنه ليس خصماً حقيقياً في النزاع - يكون في محله.

- الخصومة لا تقوم إلا بين طرفين من الأحياء، فلا تمتد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ولا كانت معدومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق، وعلى من يريد عقد خصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل إختصاصهم ومن ثم فإن الدفع المتعلق بإعتقاد الخصومة بين أطرافها الواجب إختصاصهم قانوناً لا يعتبر بذلك من الدفوع المنصوص عليه في المادة ١٠٨ من قانون المرافعات التي يسقط حق الطاعن فيها إذا لم يلهما في صحيفة الطعن.

#### الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٧

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن يختصم في الطعن إلا من كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه، وأن الخصم الذي لم يقضى له أو عليه في الحكم المطعون فيه لا يكون خصماً حقيقياً فلا يقبل إختصاصه في الطعن. لما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع عل الأوراق أنه وإن كان المطعون عليه الثالث قد تدخل في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى منتصباً إلى المطعون عليها الأولى، إلا أنه لم يستأنف الحكم الإبدائي الذي قضى برفض طلباتها، وأثبت الحكم المطعون فيه بمعدوناته أن المطعون عليه الثالث لم يعنم إلى المطعون عليها الأولى في طلباتها في الإستئناف، مما لا يعتبر معه طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للمطعون عليه المذكور.

#### الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٤

المدين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر ممثلاً لدائنه العادى في الخصومات التي يكون المدين طرفاً فيها ليقض الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه كما يعتبر الحكم على المدين حجة على دائنه



في حدود ما يتأثر به حق الضمان العام المقرر للدائن على أموال مدينه، والدائن ولو لم يكن طرفاً في الخصومة بنفسه أن يطعن في الحكم الصادر فيها بطريق الطعن العادية وغير العادية.

**الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٩**

— وردت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات ضمن الأحكام العامة في الطعن المنصوص عليها بالفصل الأول من الباب الثاني عشر الذي أورد فيه القانون المذكور طرق الطعن في الأحكام. والأمس في الأحكام. والأصل هو إنطباق تلك الأحكام العامة على كافة طرق الطعن إلا ما يكون قد ورد بشأنه نص خاص مغاير لما مؤده إنطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ على الطعن بطريق النقض وذلك بالنسبة للشق الأول منها فقط الذي يواجه حالة تعدد المحكوم عليهم دون شقها الأخير لتعلق بمالة تعدد المحكوم لهم إذ ورد بشأنها في الفصل الخاص بالطعن بطريق النقض حكم مغاير هو ما نصت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من وجوب إشتمال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب إختصاصهم بما مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا أغفل الطاعن إختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلاً ومن ثم غير مقبول.

— إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه صادر في موضوع قوامه فسخ عقد الإيجار الصادر لمورث الطاعنات عن المخير له من المطعون عليهم ومن ثم يعبر الورقة للطاعنات بهذه المثابة طرفاً واحداً في تلك الخصومة التي لا يحتمل الفصل فيها إلا حلاً واحداً بعينه بما لا زمة أن يكون الحكم واحداً بالنسبة لهم ومن ثم يكون موضوعه غير قابل للتجزئة. ولما كانت عكمة النقض قد خلصت إلى أن الطعن المقام من الطاعنات عن الحكم المطعون فيه قد رفع صحيحاً من الطاعنة الأولى عن نفسها وباطلاً عن عداها وهو ما إنتهت منه إلى عدم قبول الطعن بالنسبة هؤلاء الآخرين فإنه يكون من المصين إزاء ذلك إختصاصهم في الطعن.

**الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨**

من المقرر أن الخصومة لا تنقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ومن ثم فإنها في مواجهة الخصم المتوفي تكون معدومة ولا ترتب أثراً. وكان الثابت من ورقة إعلان المطعون ضده الأول بصحيفة الطعن أنه قد تولى بتاريخ ١٩٧٥/٨/٨ قبل رفع الطعن بالنقض فإنه يصين الحكم باعتباره الخصومة في الطعن بالنسبة له معدومة.

**الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٩**

- النص في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات. يذل على أنه وإن كان الأصل أنه لا يفيد من الطعن إلا والعه، غير أنه إزاء عدم استساغة تناظر المواقف بين المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة لا يحتمل بطبيعته سوى حل واحد يسرى عليهم جميعاً أجاز القانون أن لم يستعمل من المحكوم عليهم حقه في الطعن أن ينضم فيه إلى من طعن منهم في الميعاد، جماً ليشمل المحكوم عليهم بما يحقق وحدة موقفهم جميعاً فيما ينتهي إليه أمر ذلك الحكم، بل وأوجب القانون على المحكمة المنظر أمامها الطعن أن تأمر الطاعن في حالة تخلف سواه من المحكوم عليهم من استعمال حقهم بأن يدخلهم في الطعن بطريقة اختصاصهم ليستكمل صورته الجامعة التي لا معدى عنها لصدر حكم واحد في أمر يتأى على تعدد الأحكام.

- إذ كان طلب إنهاء عقد إيجار الأرض القضاء التي كان يسأجرها مورت الطاعن والمطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة والذي آل حل إيجارها إلى هؤلاء بطريق الميراث أمر لا يقبل بذاته تجزئه لما مؤداه أنه وقد أفراد الطاعن - دون سواه من الورثة - بالطعن على الحكم الصادر في الدعوى فقد كان واجباً على الطاعن بناء على أمر المحكمة من رفع الطعن وقبل نظره اختصاصهم فيه وإذا باذر الطاعن إلى ذلك من تلقاء نفسه فإنه يكون قد حقق مراد القانون كاملاً ولا يكون ثمة وجه للإحتجاج عليه بأن المطعون عليه إنما هو المحكوم له بالحكم المطعون فيه وصاحب المصلحة في الدفاع عنه إذ لا يعارض هذا النظر وبين إعمال ما أوجبه القانون من إخصام زملاء الطاعن في الموضوع غير قابل للتجزئة، ذلك الإخصام الذي لا يتأى إلا باعتبارهم مطعوناً عليهم للإتضمام إلى الطاعن، لما كان ما تقدم، فإن الدلع المبدي من المطعون عليه الأول - بعدم قبول الطعن الموجه في اللواد لباقي الورثة - يكون على غير أساس.

**الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ١٥٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٧**

إذ كانت الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات - قد إختصمت أما محكمة الموضوع ليصدر الحكم في مواجهتها إلا أنه لما كان من شأن الحكم المطعون فيه أن ينشئ إلتزامات عليها فإنه تتوالى لها مصلحة في الطعن، فضلاً عن أن الطاعنة وقد إستأنفت الحكم الابتدائي طالبة القضاء بإلغائه ورفض دعوى المطعون ضدها الأولى حاملة لواء هذه المنازعة أمام محكمة الإستئناف ورفض إستئنافها لإنها تكون محكوماً عليها ويحق لها بالتالى الطعن في الحكم.

**الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٧**

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن بالتقضى من كل من كان طرفاً في الخصومة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً

عليه خصماً أصيلاً أو ضامناً خصم أصيل مدخلاً في الدعوى أو متدخلًا فيها. وإذا كان ذلك وكان الطعن قد رفع من خصمين أصليين في المنازعة الدائرة حول طلب بطلان سند شرعتهما بالزاد وكانا مستأنفاً ضدّهما ومحكوماً عليهما بالحكم المطعون فيه فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صلة يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١١٨٦ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٢

تقضي الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات بأنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه متضمناً إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن بإختصاصه في الطعن ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن المشرع أوجب - حتى لا يصدر حكم قد يتعارض مع الحكم المطعون فيه والذي صار نهائياً لأن لم يطعن عليه في الميعاد أو طعن ثم ترك الخصومة في طعن أو قبل الحكم - تحييله في الطعن المرفوع سواء يقبل الطعن منه بعد الميعاد أو يقبل تدخله متضمناً للطاعن في طعنه أو يادخله خصماً به بواسطة الطاعن على ألا يكون له أن يطلب من الطلابة ما يخالف ما طلبه الطاعن في الطعن المنظور أو يزيد عليها، وإلا كان الطعن غير مقبول.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٥٢١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٧

إذا كانت الطاعنة قد إختصمت أمام محكمة أول درجة ليصدر الحكم في مواجهتها بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى والطلبات المعدلة إلا أنه لما كان من شأن الحكم المطعون فيه أن ينشئ إلتزامات عليها فإنه تنوّر لها مصلحة في الطعن فيه فضلاً عن أنها وقد إستأنفت الحكم الإبتدائي طالبة القضاء بإلغائه ورفض دعوى المطعون ضدهم من الأول إلى الحادى عشر حاملة لواء المنازعة أمام محكمة الإستئناف وقضى برفض إستئنافها، فإنها تكون محكوماً عليها ويحق لها بالتالي الطعن في الحكم.

الطعن رقم ٠٣١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٩٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٥

المناط في توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة في إختصاصه لأى منها طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع وتنازع أى منها الآخر في طلباته. وإذا كان المطعون عليهم المذكورون قد إختصموا في الدعوى دون أن توجه إليهم طلبات من الطاعن، كان موقفهم من الخصومة سلبياً، ولم تصدر عنهم منازعة أو يثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم أو عليهم بشيء قبل الطاعن، فإن إختصاصهم في الطعن يكون غير مقبول.

الظعن رقم ٠٤٢٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦  
لا يكفى فيمن يختصم فى الظعن أن يكون خصماً للطاعن فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم، وإذا كان الحكم لم يقض المطعون ضدهما بشئ وأسس الطاعنون طعنهم على أسباب لا تعلق لها بهما، فيكون اختصاصهما فى الطعن غير مقبول.

الظعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٥٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٠  
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المناط فى توجيه الطعن إلى خصم معين أن يكون للطاعن مصلحة فى اختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونزاع أى منهما الآخر فى طلباته وإذا كان المطعون ضده الأخير قد اختصم أمام محكمة الاستئناف دون أن توجه إليه طلبات وكان موقفه من الخصومة سلبياً ولم تصدر عنه منازعة أو ثبت له دفاع ولم يحكم له أو عليه بشئ فإن اختصاصه فى الطعن يكون غير مقبول.

الظعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٥  
إذا كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للطاعن أن يختصم فى الظعن من كان طرفاً فى الدعوى أمام محكمة الموضوع وقت صدور الحكم المطعون فيه وبذات الوضع الذى كان مختصماً به، وكان الثابت أن المطعون ضده الثانية - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - كانت خصماً فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، وكان للطاعن عن مصلحة ظاهرة فى اختصاصها فى الظعن، فإن ما ذهب إليه النيابة من عدم قبول الظعن بالنسبة لها يكون فى غير محله.

الظعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٦٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١  
إذا كان يشترط فيمن يختصم فى الظعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فضلاً عن كونه طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن اختصم المطعون ضده الرابعة أمام محكمة الاستئناف ليصدر الحكم فى مواجهتها وأنها ولقت من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم عليها بشئ، وقد أسس الطاعن طعنه على أسباب لا تتعلق بها، فإنه لا يقبل اختصاصها فى الظعن وبمعنى لذلك عدم قبول الظعن بالنسبة لها.

الظعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٨٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤  
إذا أقام الطاعنون دعواهم ولم يوجهوا إلى المطعون ضدهما الخامس والسادس بصفتهما أى طلبات كما لم يحكم عليهم بشئ ما، وإذا كان ذلك وكانت أسباب الظعن لا تتعلق بهما وكان لا يكفى فيمن يختصم فى الظعن أو يكون خصماً للطاعن فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن تكون له

مصلحة في الدفاع عن الحكم، فإنه يصين القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الخامس والسادس بصفتيهما.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١/٢٦/١٩٨١

الناط في توجيه الطعن إلى خصم معين، أن يكون للطاعن مصلحة في إخصامه، بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أى منهما الآخر لدى طلباته، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه - أن المطعون ضدهم عدا الأول إخصموا أمام محكمة الاستئناف دون أن توجه إليهم طلبات، وكان موقفهم في الخصومة سلبياً، ولم تصدر عنهم منازعة ولم يثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم أو عليهم بشيء، فإن إخصامهم في الطعن المائل يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨١

إذا كان بشرط فيمن يوجه إليه الطعن طرفاً في الخصومة التي صدر بشأنها الحكم المطعون فيه وأن تكون له مصلحة في الدفاع عن ذلك الحكم، وكان البين من الأوراق أن الشركة المصرية للطباعة والنشر قدمت أمام محكمة الدرجة الأولى مستندات موجهة إليها من شركة الإعلانات الشرقية باسم دار الكتاب العربي (الدار القومية للطباعة والنشر سابقاً) بما يدل على أن تلك الدار هي بذاتها الشركة المصرية للطباعة والنشر، وإذا كانت هذه الشركة قد إختصمت أمام محكمة الاستئناف وكانت أوراق الطعن خلواً مما يبيء عن إختلاف الشخص المعنوي الذي وجه إليه الطعن عن ذلك الذي سبق إخصامه في الإستئناف الصادر بشأنه الحكم المطعون فيه فإن إخصام الطاعن للشركة المصرية للطباعة والنشر في الطعن المائل يكون صحيحاً لا ينال منه تدوينها خطأ في صحيفته باسم دار الكتاب العربي (الدار القومية للطباعة والنشر سابقاً) ومن ثم يفتح الدافع في غير محله وصين رفضه.

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٢٩٥ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١

لا يكفي فيمن إختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه هو. ولا كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه الثاني قد وقف من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يكن للطاعن أية طلبات قبله وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب لا تتعلق به فإنه لا يقبل منه إخصامه في الطعن.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٠٨٠ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٨١

- إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بترك الخصومة في الإستئناف بالنسبة للمطعون عليه السادس وبذلك لم يعد خصماً في النزاع أمام محكمة الإستئناف ولما كان لا يجوز أن يختصم في الطعن

بالنقض إلا من كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فإنه يصين عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه السادس.

- توجب المادة ٢١٨ من قانون المرافعات والتي وردت ضمن الأحكام العامة لطرق الطعن على الطاعن إختصاص جميع المحكوم لهم إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في النزاع بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين إذ مقصود المشرع بهذه القاعدة والتي تخرج على مبدأ نسبية أثر الطعن - تفادي تضارب الأحكام بصدور حكم في الطعن يتعارض مع الحكم المطعون فيه إذ لم يكن الحكم في الطعن نافذاً في حق الجميع، وما يوجب على هذا التضارب من إستحقاق التنفيذ وبالتالي فإن هذه القاعدة تستهدف حسن سير العدالة وتعتبر من ثم من قواعد النظام العام والتي يتعين على المحكمة إصفاها من تلقاء نفسها.

- لا يسوغ القول بأن المطعون عليهما السابع والثامن يعتبران ناقلين قانونيين عن المطعون عليه السادس الذي تركت الخصومة بالنسبة له، إذ أن ذلك مردود بأنه طالما تم إختصاص المذكور في صحيفة الإستئناف فقد أصبح خصماً فيه فلا يعتبر باقي الورقة عطلاً له.

#### الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٨١/١/١٣

الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يرفع إلا من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ولا يكفي لإعتبار الشخص طرفاً في الحكم أن يكون قد إختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم في الإستئناف.

#### الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢١٧٣ بتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠

إذ كان يشترط فيمن يختصم في الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فضلاً عن كونه طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره وكان الثابت من الأوراق أن المطعون جميعاً الثالفة لم توجه لها طلبات ما وقد وقتت من الدعوى موقفاً سلبياً ولم يحكم عليها بشيء وقد أسست الطاعتان طعنهما على أسباب لا تتعلق بها، فإنه لا يقبل إختصاصهما في الطعن ويتبين لذلك عدم قبول الطعن بالنسبة لها.

#### الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٤١١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٤

الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوصاً حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه، وإذا كان البين أن موقف المطعون جميعهم الثاني والثالث والرابع من الخصومة كان سلبياً فلم تصدر منهم منازعة أو يثبت لهم دفاع، فإن إختصاصهم في الطعن بالنقض يكون غير مقبول.

**الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢١٧٩ بتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠**

الناط في توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة في إختصاصه بأن تكون لأي منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونزاع أي منهما الآخر في طلباته، وإذا كان الطعن قد ورد على ما قضى به الحكم المطعون فيه في الدعوى الأصلية وكانت المطعون عليها الثانية ليست طرفاً في هذه الدعوى وبالتالي لم تنزع الطاعن في طلباته الموجهة له فيها، فلا تكون للطاعن مصلحة في إختصاصها في الطعن ويكون الطعن بالنسبة لها غير مقبول.

**الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٨١/١١/١١**

إذا كان البين في خصوص الطعن المائل أن النقابة المطعون ضدها الأولى حينما قامت منازعة التحكيم ابتداء، إختصت فيها الشركات المطعون ضدها من الثانية إلى الأخيرة ليحكم للمعاملين بها بالطلبات المرفوعة بها هذه المنازعة المتقدم بياتها، وكانت الطاعة إذا إختصت تلك الشركات في هذا الطعن قد إنزلت نطاق الطلبات المبدأة أمام هيئة التحكيم، ولما كانت لها مصلحة في هذا الإختصاص ظاهرة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للطاعن أن يختص في الطعن من يرى إختصاصه من سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق إختصاصهم به، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للشركات المطعون ضدها من الثانية إلى الأخيرة، يكون في غير محله ويتعين رفضه.

**الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٠٨٥ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٣**

مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أغفل الطاعن إختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه غير مقبول.

**الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٩**

لا يكفي فيمن يختص في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، وإنما يجب أن يكون قد أفاد من الرفع القانوني الناشئ عن هذا الحكم، بحيث تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره.

**الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٢٤٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨**

مضى كان الطاعن لم يوجهوا إلى المطعون عليها الأخيرة طلبات ما، ولم يقض لها بشيء عليهم كما لم تنزعهم في طلباتهم قبل باقي المطعون عليهم، وكانت أسباب الطعن لا تتعلق بها فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في إختصاصها في هذا الطعن ويتعين عدم قبوله بالنسبة لها.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٠٣ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨١

لا يكفى ليمين يختصم فى الطعن أن يكون خصماً للطاعن فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم وإذ لم يكن المطعون ضدهم الثلاثة الأول خصوصاً للطاعنة فى دعوى الضمان الفرعية المطعون على الحكم الصادر فيها فإن اختصاصهم فى الطعن بالنقض يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٩٤ بتاريخ ٨/١١/١٩٨١

لئن كان لا يكفى لقبول الطعن فى الأحكام بطريق النقض أن يكون الطاعن طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه - بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى مزاعمه وطلباته - وأنه بقى على هذه المنازعة ولم يتخل عنها حتى صدور الحكم عليه - وإذ كان الثابت أن المطعون ضده هو الذى رفع الإستئناف ضد الطاعن وآخرين بطلب إلغاء الحكم الصادر فى الدعويين..... مدنى كلى جنوب القاهرة بفسخ عقد ٥-١٩٦٦ واختصم الطاعن فى إستئنافه، وكان الطاعن لم ينزع خصمه المطعون ضده فى مزاعمه وطلباته أمام محكمة الإستئناف حيث قدم الأخير الإقرار المتضمن مصادقة الطاعن على العقد سالف البيان والتنازل عن الحكم الصادر فى الدعويين الإبتدائيين، وأقامت محكمة الإستئناف حكمها بإلغاء الحكم المستأنف وإجابة طلب المستأنف بصحة ونفاذ العقد على الأخذ بذلك الإقرار الذى لم يعرض الطاعن عليه - إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه رعى فى قضائه وبحسب صريح أسبابه إلى رفض دعوى الطاعن وآخرين موضوعاً، وكان الإقرار المتضمن تنازله عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو بذاته مدار النعى فى الطعن المائل فإنه يكون له مصلحة فى النعى على الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٥٦ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨١

يشترط لقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى ومن ثم فلا يكفى لقبول الطعن بالنقض أن يكون المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه - بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه فى طلباته هو.

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٤٧ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨١

لا يكفى ليمين يختصم فى الطعن أن يكون طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره. وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم - من السادس إلى الثامن - قد اختصموا فى الدعوى ليصدر الحكم فى مراجعتهم وأنهم وقتوا من



الخصومة موقفاً سلبياً، وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب لا تتعلق بهم فإنه لا يقبل إختصاصهم في الطعن.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٨

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجب على الطاعن عند توجيهه طعنه إلا أن يختصم فيه خصومة المحكوم لهم، ما لم يكن إختصاص باقي الخصوم واجباً بنص القانون.

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦

لا يكفي لمن يختصم في الطعن بالنقض أن يكون خصماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدلاع عن الحكم حين صدوره، وإذا كان الثابت أن المصرون ضدها الرابعة لم توجه إليها طلبات ولم يحكم عليها أو على المطعون ضدها الثانية والثالثة بشئ، وكانت الطاعة قد أسست طعنها على أسباب تتعلق بالمطعون ضدها الأولى وحدها، فإنه يتعين عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم الثانية والثالث والرابعة، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المطعون ضدها الأولى قد طلبت الحكم على الطاعة والمطعون ضدها الثانية والثالثة متضامين.

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠

لا يكفي لقبول الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المطعون ضده طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو - ولما كان البين من وقائع الدعوى أن المطعون ضدها الثانية إختصمت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لتقدم ما لديها من مستندات ولم توجه إليها أية طلبات ولم تد من جانبها طلبات ووقفت من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يقضى لها أو عليها بشئ لأنها لا تعتبر خصماً حقيقياً في الدعوى - ويكون إختصاصها في هذا الطعن غير مقبول.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٢

يشترط لقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي، ومن ثم لا يكفي لقبول الطعن بالنقض مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه في طلباته هو، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الخصومة وجهت إلى المطعون ضدهما الثاني والثالث ليصدر الحكم في مواجهةهما، ولم يكن للطاعن طلبات قلهما ولم يكن لهما طلبات قبله، بل وقفا من الخصومة موقفاً سلبياً

ولم يحكم بشئ عليهما، ومن ثم لا يكون للطاعن مصلحة في إختصاصهما أمام محكمة النقض، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن الموجه إليهما.

#### الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩

لا يكفى ليمين يختصم فى الطعن أن يكون طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدّفاع عن الحكم حين صدوره. ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثانى إختصما المطعون ضدهما الثالث والرابع ليصدر الحكم فى مواجهتهما الأول والثانى إختصما المطعون ضدهما الثالث والرابع ليصدر الحكم فى مواجهتهما وأنهما وقفاً من الخصومة موقفاً سلبياً ولم تحكم عليهما بشئ ما، وكانت الطاعنة قد أسست طعنهما على أسباب لا تعلق لها إلا بىافى المطعون ضدهم، فإنه لا يقبل إختصاصهما فى الطعن.

#### الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٥

لا يكفى لقبول الطعن أن يكون المطعون ضده طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو.

#### الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٦٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٦

لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع الدّعاى حتى تعود على المدعى منفعة من إختصاص المدعى عليه للحكم له بطلباته بما وصفه المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التى يقرها القانون، وكان الطعن بالنقض لا يخرج عن هذا الأصل فلا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون ضده طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهما الأولى إختصمت المطعون ضدهما الثانى والثالث ليصدر الحكم فى مواجهتهما، وأن الأخيرين وقفاً من الخصومة موقفاً سلبياً، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة فى إختصاصهما أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٨٢/١/١١

إذا كان لا قضاء إلا فى خصومة بشأن حق متنازع فيه وكان الإحتكام إلى القضاء أمراً متعلقاً بالوظيفة العامة للسلطة القضائية وتنظيم القواعد القانونية العامة ومن أجل ذلك جرى قضاء هذه المحكمة على أن الطعن لديها لا يكون مقبولاً إلا إذا كان بين خصوم حقيقيين فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه بأن تنازعوا الحق المدعى به بينهم وظلوا كذلك حتى صدور ذلك الحكم، لما كان ذلك، وكان البين من

أوراق الطعن أن أحداً من الخصوم لم يطلب إلى محكمة الموضوع الحكم على المظنون عليه الثاني بشئ ما وكان موقفه من الخصومة سلبياً ولم يقض الحكم المظنون فيه بشئ عليه، فإنه لا يكون من ثم من الخصوم الحقيقتين في الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم ويكون إختصاصه في هذا الطعن في غير محله.

الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي لِمَن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الدعوى التي صدر فيها الحكم المظنون فيه، بل يجب أن تكون له مصلحة في التمسك بذلك الحكم وأن تكون بينه وبين الطاعن منازعة بشأنه تبرر إختصاصه وإلا كان الطعن الموجه إليه غير مقبول.

الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٥

لما كان المظنون ضدهم من الثاني للآخر إختصموا في الإستئناف المرفوع من الطاعنين دون أن توجه لهم طلبات وإلتزموا من الخصومة موقفاً سلبياً فلم تصدر عنهم منازعة أو يثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم أو عليهم بشئ ومن ثم فإن إختصاصهم في الطعن يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٧١ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣٠

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي لقبول الطعن أن يكون المظنون ضده طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المظنون فيه، بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو، وكان البين من مدونات الحكم أن الطاعنة لم توجه للمظنون ضده الثالث أى طلبات ولم ينازعها الأخير في طلباتها أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يكون لها مصلحة في إختصاصه.

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٥١ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢١

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم بطعن واحد رفع صحيحاً من بعضهم وباطلاً من الآخرين فإن ذلك لا يؤثر في شكل الطعن المرفوع صحيحاً من الأولين على أن يكون لأولئك الذين قضى بهم قبول الطعن بالنسبة لهم أن يدخلوا فيه منضمين إلى زلاتهم في طلباتهم لأن لقدوا عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاعن بإختصاصهم فيه وذلك تغلياً من المشرع لوجبات صحة الطعن وإكتمالها على أسباب بطلانها وقصورها بإعتبار أن الغاية من الإجراءات هي وضعها في خدمة الحق وذلك بتمكين الصحيح من الباطل بتصحيحه لا بتسليط الباطل على الصحيح فيطله.

الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

لما كان شرط الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى يعود على المدعى منفعة من إختصاص المدعى عليه بالحكم عليه بطلباته مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة التى يقرها القانون، وكان الطعن بالنقض لا يخرج عن هذا الأصل فلا يكتفى لقبوله بمجرد أن يكون المطعون ضده طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو، ولما كان البين من الأوراق أنه لم تبد من المطعون ضدهما الثانى والثالث ثمة منازعة للطاعة أمام محكمة الموضوع كما لم يوجها إلى أى من طرفى الخصومة - الطاعة - والمطعون ضدها الأولى - طلباً ما. فإنه لا يكون للطاعة مصلحة فى إختصاصها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧

لئن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الخصم الذى لم يقض له أو عليه فى الحكم المطعون فيه لا يكون خصماً حقيقياً فلا يقبل إختصاصه فى الطعن، إلا أنه لما كان البين من الأوراق أن المطعون ضده الثالث قد إختصم أمام محكمة الموضوع بدرجيتها ونازع المطعون ضدهما الأول والثانية فى طلباتهما، كما إستأنف الحكم الابتدائى الصادر لصالحهما. هذا إلى أن أسباب الطعن تتعلق به فإنه يكون خصماً حقيقياً ويكون الدفع بعدم قبول الطعن على غير أساس.

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٥

طلب الطاعنين نحو ما تم بشأن عقد شراء المطعون ضده من تسجيلات إنما هو موجه لمصلحة الشهر العقارى التى قامت أصلاً بإجراء تلك التسجيلات وهى المتوط بها تنفيذ الحكم بمحوها بما يحمل المطعون ضده الأول وزير العدل بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقارى خصماً حقيقياً فى الدعوى يصح إختصاصه فى هذا الطعن.

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٧

مفاد نص المادتين ٣٣٤ و ٣٣٥ من قانون المرافعات - يدل على أن للدائن الحاجز مصلحة فى إختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة إجراءات الحجز ليحاجه بالحكم الصادر فيها كما أن للمحجوز عليه مصلحة فى إختصاص المحجوز لديه فى دعوى طلب رفع الحجز ليمتنع من الوفاء بما تحت يده للحاجز ومن ثم فإنه إذا ما إختصم المحجوز لديه فى أى من هاتين الدعويتين يصبح خصماً ذا صفة يحاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز أو رفعه ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد، لما كان ذلك وكان

الطاعن قد إختصم البنك المطعون ضده الثاني في دعوى صحة الحجز وفي الإمتتاف المرفوع عن الحكم الصادر فيها بصفته محجوزاً لديه وباعتباره المخوط به تنفيذ الحكم الذى يصدر فى هذا الشأن فإن الدلع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة له يصبح على غير أساس.

**الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٣**

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط ليمن يخصم فى الطعن بالنقض أن يكون قد قضى لصالحه بشئ قبل الطاعن.

**الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٣**

مؤدى نص المادة ٢١٨ من قانون الرافعات - وعلى ما استقر عليهم قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان أحد المحكوم عليه فى موضوع لا يقبل التجزئة قد فوت على نفسه مهلة الطعن أو قبل الحكم أو كان قد رفع طعناً لقضى بطلانه أو بعدم قبوله، فإن ذلك لا يؤثر على شكل الطعن المرفوع صحيحاً من أحد زملائه المحكوم عليهم معه، بل يكون له أن يتدخل فى الطعن الصحيح متنعماً إلى زميله فى طلباته، فإذا قد من ذلك وجب على محكمة الطعن أن تأمر بإختصاصه فيه تعلقاً من المشرع لوجبات صحة إجراءات الطعن على أسباب بطلانه باعتبار أن الغاية من الإجراءات هى وضعها فى خدمة الحق ويكون ذلك يتمكين الصحيح من الباطل ليصححه لا تسليط الباطل على الصحيح ليظله.

**الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٦٧ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٣**

إذ كان البين من أوراق الطعن أن أحداً من المطعون ضدهما السادس والسابع لم تكن له طلبات فى الدعوى - ولم يطلب الحكم عليهما بشئ - وكان موقفهما من الخصومة سلبياً، ولم يقضى الحكم المطعون فيه بشئ عليهما، فإنهما لا يكونان من ثم من الخصوم الحقيقيين فى الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم ويكون إختصاصهما فى هذا الطعن فى غير محله، لما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما.

**الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ٤/١٠/١٩٨٣**

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى لقبول الطعن أن يكون المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه. بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه فى خصمه فى طلباته هو، وكان البين من الحكم أن الطاعن لم يوجه إلى المطعون عليهما الثانى والثالث أية طلبات، وهما لم يبديا أية منازعة أمام محكمة الموضوع ولم يقض لهما بشئ ولا تعلق أسباب الطعن بأى منهما فإنه لا تكون للطاعن مصلحة فى إختصاصها ويكون الطعن بالنسبة لهما غير مقبول.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

و حيث أن هذا الدلع فى عملة إذ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الطعن بالنقض لا يكون إلا ممن كان طرفاً فى الحكم المطعون فيه ولما كان الثابت أن الإستئناف قد شطب بالنسبة للطاعن الثانى دون أن يقوم بتجديده ثم صدر الحكم المطعون فيه ضد الطاعن الأول وحده ومن ثم يكون الطعن غير مقبول بالنسبة للطاعن الثانى.

الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣١

أنه وإن كان المطعون ضده الثانى لم يكن خصماً فى الدعوى أمام محكمة الموضوع بدرجتها وإنما قضى بالحكم المطعون فيه بتعيينه وكيلاً للدائنين بعد إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بإشهار إفلاس الطاعن وكان من المقرر أن حكم إشهار الإفلاس ينشئ حالة قانونية جديدة هى إعتبار التاجر الذى توقف عن سداد ديونه التجارية فى حالة إفلاس مع ما يترتب للقانون على ذلك من حل يده عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وقد أهله فى التقاضى بشأنها وحل عمله فى مباشرة تلك الأمور وكيل للدائنين تعينه المحكمة فى حكم إشهار الإفلاس وهو يعتبر وكيلاً عن المخلص وعن جماعة الدائنين فى ذات الوقت وعليه مباشرة سلطاته التى خولها له القانون نتيجة إصباغ تلك الصفة عليه بموجب حكم إشهار الإفلاس ومن ثم فإن الطعن فى الحكم بإشهار الإفلاس يجب - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يوجه إلى وكيل الدائنين باعتباره ممثلاً لجماعة الدائنين وإلا كان الطعن باطلاً.

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

مفاد المادتان ٢١١، ٢٤٨ من قانون المرافعات - يدل على أنه يشترط فى الطاعن بطريق النقض أن يكون طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم الإستئنافى المطعون فيه، ومناط تحديد ذلك هو بتوجه الطلبات منه أو إليه فى الإستئناف فإذا لم يكن طرفاً فيها فلا يهوز له الطعن فى الحكم ولو كان قد أضر به، وإنما حسب أن ينكر حجته كلما أريد الإحتجاج به أو تنفيذه عليه.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٩

- لما كان الثابت فى الدعوى أن النزاع يدور فيها حول ما إذا كان مبلغ ١/٥٦٩/٣٦٩١ جنيه - قيمة نشاط قطاع التجارة فى الشركة الشرقية للنقل والتجارة يدخل ضمن عناصرها المؤمة - وكان الثابت أن هذه الشركة هى شركة توصية بالأسهم وأن الطاعنين المذكورين شركاء مساهمون فيها وقد إختصمهم الطاعنة الأولى بصفتها فى الدعوى ليصدر الحكم فى مواجهتهم بالزام المطعون ضدها الأولى - التمس آلت إليها الشركة المؤمة - بالمبلغ المشار إليه وفوائده، وإذا أجابها الحكم الابتدائى إلى طلباتها فقد إستأنفته

الشركة المطعون ضدها الأولى مختصة في إستاتها هؤلاء الطاعنين الذين إتصلوا إلى الطاعة الأولى في طلب تأييد الحكم المستأنف. وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى مؤمساً قضاءه على أن تأميم الشركة المذكورة ينصرف إلى حقوقها وأموالها سواء ما تعلق منها بشاغلها في النقل أو بشاغلها في التجارة - وكانت هذه الأسباب مرتبطة بالنطق بإرتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم غيرها وتتضمن قضاء من شأنه المساس بحقوق الشركاء في الشركة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أضر بحقوق الطاعنين المشار إليهم ووضعهم في مركز المحكوم عليهم بما توالر لهم المصلحة في الطعن عليه بالنقض - ويكون الدفع المبدى من النيابة بعدم جواز الطعن بالنسبة لهم على غير أساس.

- إذ كان إعتصام الطاعة للمطعون ضده في الدعوى ليكون الحكم في مواجهته إذ أنه نازعها في طلباتها ودفع الدعوى بأكثر من دفع ولم يقف من الخصومة موقفاً سليماً حتى صدر الحكم المطعون فيه لصالحه ومن ثم يكون للطاعنين مصلحة من إعتصامه.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦

إذا كان الطاعن قد أعلن طعنه للمطعون ضدهم من الثالث إلى الخامس لبلوغهم من الرشد وقد حضر وكيل عنهم مباشرة الخصومة لدى نظر طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه فلا محل لإعتصام النائب عنهم - وهو المطعون ضده الثاني - لزوال صفته بإنهاء ولايته عليهم بالبلوغ فيكون الطعن غير مقبول في حقه لرفعه على غير ذي صفة.

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٢١٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٦

- لا كان من المقرر أن الطعن يوجه إلى من حكم لمصلحته بمن يكون له مصلحة تسوغ له الدفاع عن الحكم، ولا يجوز أن يوجه إلى غيره من الخصوم طالما أن موضوع الحق يقبل التجزئة، وكان الثابت أن الإستئناف رفع من المطعون ضدهما الأولين وهدما دون المطعون ضده الرابع الذي قبل الحكم الابتدائي القاضي بإخلائه من الدكان المتنازل عنها، لحاز قوة الأمر المقضي في حقه. وإذ كان الواقع في الدعوى أن موضوع الخصومة يدور حول إخلاء المطعون ضدهم من الدكاكين المبينة بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٢/٥/٢ لتنازل المستاجر المطعون ضده الثالث، عن دكاكين منها إلى المطعون ضده الأول الذي تنازل بدوره عنهما للمطعون ضده الثاني ولتنازله عن الدكان الثالث للمطعون ضده الرابع وذلك بالمخالفة لشروط عقد الإيجار وأحكام القانون، وإذ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف في شبهة الخصام بإخلاء المطعون ضده الرابع فإنه لا مصلحة للطاعنين في إعتصام هذا الأخير إذ صدر الحكم فيها عمقاً لطلبهم قبله، ولا يغير من ذلك القول بأن دعوى الإخلاء تقبل التجزئة، ذلك أن هذه القاعدة ليست مطلقة في

كل الأحوال، إنما المناط فيها ما إذا كان الفصل فيها يحتمل حلاً واحداً بعينه والبيّن من الأوراق أن الموضوع يقبل التجزئة أو أن الفصل غير مقبول بالنسبة للمطعون ضده الرابع الذى إستقر مركز نهائياً بصور حكم بإخلائه من الدكان الذى يشغله وأصبح نهائياً وباتاً بالنسبة له لعدم الطعن عليه.

... إنه وإن كانت المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى تشترط للحكم بإبقاء عقد الإيجار فى حالة بيع المتجر قيام ضرورة تقتضى أن يبيع مالك المتجر متجره ولكن كان تقدير الضرورة التى تسوغ التنازل عن الإيجار بالرغم من الشرط المانع موزك لقاضى الموضوع يستخلصه من ظروف البيع مسوهداً فى ذلك بالأسباب الباطنة إليه، إلا أنه ينبغى أن يكون إستخلاص الحكم سابقاً وله أصله الثابت بالأوراق، لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد لا يؤدى بذاته إلى توافر حالة الضرورة التى تسوغ بيع الصيدلية إذ أن مجرد حسن إستغلالها لا يؤدى بطريق اللازم إلى ضرورة بيعها إذ لى مكتبة المطعون ضده الأول أن يعهد بإدارتها فنياً إلى ابنه الصيدلى المطعون ضده الثانى دون حاجة إلى بيعها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٠٨ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٩

من المقرر ألا يقبل الطعن - بالنقض - من غير المحكوم عليه بالحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى لقبول الطعن بالنقض أن يكون المطعون ضده طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، وإنما يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو.

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٢١ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٦

للمناط فى توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة فى إختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أى - منهما الآخر فى طلباته، وإذا كان المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد إختصموا أمام محكمة الموضوع دون أن توجه لهم طلبات وكان موقفهم فى الخصومة سلبياً ولم تصدر عنهم منازعة أو ثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم أو عليهم بشى فإن إختصاصهم فى الطعن يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠

إذ كان المطعون ضده الثانى قد زالت صفته كوكيل لدائى نفليسة الطاعن قبل صدور الحكم الابتدائى ولم يقض له أو عليه بشى فلا يكون ثمة محل لإختصاصه فى الطعن ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له.



الطنع رقم ٧٨٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٤  
يشترط في توجيه الطعن إلى خصم معين أن يكون طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وأن يكون قد نازع خصمه في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو.

الطنع رقم ٨٨٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٥٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٤  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي ليمين يختصم في الطعن أن يكون خصماً للطاعن في الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو، وأن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه حين صدوره، فإذا كان لم توجه إليه طلبات، ولم يقض عليه بشيء، فإن الطعن بالنسبة له يكون غير مقبول.

الطنع رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٤  
لا يكفي ليمين يختصم في الطعن أن يكون خصماً للطاعنين في الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يوجهوا أية طلبات للمطعون ضده الثالث بصفته أمام محكمة الموضوع وأنه وقف من الخصومة موقفاً سلبياً دون أن يبدى دفاعاً موضوعياً فيها ولم يحكم عليه بشيء وكانت أسباب الطعن لا تتعلق به فإن اختصاصه يكون غير مقبول.

الطنع رقم ٨٢٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١  
لئن كان الأصل ليمين يختصم في الطعن أن يكون اختصاصه بالصفة التى كان متصفاً بها فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، إلا أنه لما كان القانون لم يشترط فى بيان هذه الصفة موضعاً معيناً فى صحيفة الطعن، فإنه يكفي لصحته أن يرد عنها بصحيفته فى أى موضع منها ما يفيد اختصاص الطعون عليه بذات الصفة، لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الطعن أن الطاعن وإن لم يشر فى صدرها إلى صفة المطعون عليه الثانى كرئيس للجمعية الصناعية لبناء المساكن بكفر صقر، إلا أنه ردد تلك الصفة فى مواضع متعددة من الصحيفة مما يدل على أنه يلتزم فى طعنه الصفة التى أقيمت بها الدعوى بالنسبة للمطعون عليه الثانى وصدر على أساسها الحكم المطعون فيه.

الطنع رقم ١٢٤٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١١٠٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦  
لا يكفي لقبول الطعن بالنقض أن يكون المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون خصماً حقيقياً وجهت إليه طلبات من خصمه أو وجه هو طلبات إليه وإذا

كان المطعون ضده الرابع قد إختصم في الإستئناف ليقدم ما لديه من مستندات وقد وقف من الخصومة موقفاً سليماً ولم يقض له أو عليه بشئ لأن الطعن بالنسبة له يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٥٣٣ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١

شرط قبول الخصومة أمام القضاء هو قيام نزاع بين أطرافها على الحق محل التداعى حتى تعود على المدعى منفعة من إختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلباته كما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون، ولما كان الطعن بالنقض لا يخرج عن هذا الأصل فإنه لا يكفي لقبوله أن يكون المطعون ضده طرفاً في الخصومة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو.

الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٥٣٩ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما يوجب عليه البطلان المنصوص عليه في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣٠

الخصومة في الطعن لا تقوم إلا بين من كانوا خصوماً حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فلا يكفي لقبول الطعن أن يكون المطعون ضده طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون للطاعن مصلحة في إختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع أو نازع أى منهما الآخر في طلباته.

الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٠١٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٩

لا يكفي لقبول الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المطعون ضده طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون خصماً حقيقياً وجهت إليه طلبات من خصمه أو وجه هو طلبات إليه.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٠٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٠

لا يكفي لقبول الطعن مجرد أن يكون المطعون ضده طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو.

**الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٣**

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدور الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه، خصماً أصلياً أو ضامناً خصم أصلي مدخلاً في الدعوى أو متدخلأً لها للإختصاص أو الإلتزام لأحد طرفي الخصومة فيها، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعين قد تدخلوا هجوماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة وطلبوا رخصتها، فلما قضت المحكمة بطلبات الطعون ضدهما الأول والثاني إسئناف الطاعنون هذا الحكم إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض إسئنافهم فإنه يجوز لهم الطعن فيه بطريق النقض.

**الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٢**

للطاعن أن يختصم في الطعن - بالنقض - من يرى إختصاصهم من سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذاات الوضع السابق إختصاصهم به.

**الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨**

للطاعن أن يختصم في الطعن بالنقض من يرى إختصاصهم من سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذاات الوضع السابق إختصاصهم به.

**الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٣٥١ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٧**

لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي حتى تعود على المدعي منفعة من إختصاص المدعي عليه للحكم عليه بطلبه مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل، فإنه لا يكفي لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو، وكان البين من وقائع الدعوى أن المطعون ضدها الثانية قد وفقت موقفاً سليماً من الخصومة ولم توجه إليها أية طلبات ولم يقض لها أو عليها في الحكم المطعون فيه لأنها لا تكون خصماً حقيقياً ويكون إختصاصها في الطعن لذلك غير مقبول.

**الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨**

لما كان الطاعن قد سبق له إختصاص المطعون ضدهما الثاني والثالث أمام محكمة الموضوع، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للطاعن أن يختصم أمام محكمة النقض من يرى إختصاصه من سبق وجودهم أمام

محكمة الموضوع بذات الوضع السابق إختصاصهم به في الدعوى، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٩  
الناط في توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاغن مصلحة في إختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونزاع أى منهما الآخر في طلباته.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٣  
العين من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها الثانية قبلت مذكرة أمام محكمة الإستئناف طلبت فيها رفض الإستئناف ومن ثم فهي لم تقف من الخصومة موقفاً سليماً وإنما أبدت فيها طلبات أوجب إليها في الإستئناف المرفوع من المطعون ضدها الأولى ولم تجب إليها في الإستئناف المرفوع من الطاعة - محل الطعن - ومن ثم يكون إختصاصها فيه مقبولا.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٣  
لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التداعى حتى تعود على المدعي منفعة من إختصاص المدعي عليه للحكم عليه بطلباته مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل فلا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون ضده طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو.

الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٦  
لما كان الطلب الأصلي للطاعين أمام محكمة أول درجة قد وجه للمطعون ضدهما الثاني والثالث إذ طلبوا الحكم فيها في مواجهة المطعون ضده الأول وآخر بأحقيتهم في صرف حصتهم في المبلغ المحكوم به في الدعوى رقم. ... وهو الطلب الذي رفضته المحكمة وأجابت الطاعين إلى طلبهم الإحتياطي الموجه إلى المطعون ضده الأول بتثبيت ملكيتهم حصتهم في المصنع وكان الموقف السلسلي للمطعون ضدهما الثاني والثالث في خصومة إستئناف ما حكم به في هذا الطلب الإحتياطي لأنه لم يوجه إلى أى منهما، لا بنفى أنهما مازالا خصمين حقيقيين في موضوع الطلب الأصلي الذي اعتبرته محكمة الإستئناف غير مطروح عليها وكان قضاؤها في خصوص هذا الطلب الأخير محل نعي من الطاعين فإن إختصاصهم للمطعون ضدهما الثاني والثالث في الطعن يكون في محله.

الطنن رقم ١٦٢٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٣  
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى لقبول الطعن أن يكون الطاعن أو المظنون ضده طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المظنون فيه بل يجب أن يكون خصماً حقيقياً وجهت إليه طلبات من خصمه أو وجه هو طلبات إليه أو حكم عليه بشىء أو نازع فى الخصومة المرددة .

الطنن رقم ٧٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٧  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن يختصم فى الطعن بالنقض إلا من كان خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المظنون فيه أنه لا يكفى فىمن يختصم فى الطعن أن يكون طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم بل يجب أن يكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره. وكان المظنون ضدهم من الأول إلى الثامن قد اختصموا المظنون ضدهم من التاسع إلى الثانى عشر ولم توجه إليهم أية طلبات ولم يدفع المظنون ضدهم بأى دفع أو دفاع ولم يحكم عليهم بشىء ولم تتعلق أسباب الطعن بهم ومن ثم فإنه لا يجوز قبولهم فى الطعن بالنقض.

الطنن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦  
إذ كان المظنون ضده الأول لم يستأنف الحكم الابتدائى الصادر عليه لصالح الطاعن، وكان الحكم المظنون فيه لم يقض بشىء على الطاعن لصالح المظنون ضده المذكور فإن إختصاص هذا الأخير فى الطعن يكون غير مقبول.

الطنن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٦  
المنافى فى توجيه الطعن إلى خصم معين أن يكون للطاعن مصلحة فى إختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر تنازهاً فيها أمام محكمة الموضوع.

الطنن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٧  
إذ كان البين من مدونات الحكم المظنون فيه أنه صادر فى موضوع قوامه صحة ونفاذ الوصية الصادرة من مورث الطاعين والذين يعدون جميعاً سواء فى المركز القانونى ماداموا يستعملونه من مصدر واحد هو حقهم فى الميراث ولا يحتفل الفصل فى طعنهم على تصرف مورثهم غير حل واحد لىكون الموضوع - فى صورة الدعوى - غير قابل للتجزئة، وكان لا يلزم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فى حالة تعدد الخكوم عليهم أن يرفع الطعن منهم جميعاً، بل يصح رفعه من بعضهم ولو كان الموضوع الذى يدور حوله الطعن غير قابل للتجزئة أو إنتراماً بالتضامن أو كانت الدعوى مما يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين وإن جاز لمن فوت ميعاد الطعن من هؤلاء أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره أو أن

يتدخل فيه منضمّاً إليه ولكونه إن لم يفعل فلا يؤثر ذلك على شكل الطعن الذى أقيم من غيره صحيحاً فى المعاد بما يبنى عليه أن بطلان الطعن من واحد أو أكثر من الطاعنين لا يحول دون قيامه متى صح بالنسبة لطاعن آخر أو أكثر، ومن ثم يكون من غير المنتج البحث فيما أبدته النيابة بشأن عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الأول والثالث لعدم إبداء الخامى التوكيد الصادر منهما عند تقديم صحيفة الطعن أو أثناء نظره بالجلسات طالما يكفى أن الطعن قد رفع صحيحاً من الطاعن الثانى.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦  
من المقرر أنه لا يجب على الطاعن عند توجيه الطعن إلا أن يختصم فيه خصومة المحكوم فهم ما لم يكن إخصام بالى إخصوم واجباً بقوة القانون.

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١  
لا يكفى ليمن يختصم فى الطعن أن يكون طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره، والثابت أن المطعون ضده الخامس بصفته محلاً لمصلحة الشهر المكارى قد إختصم فى الدعوى من قبل المطعون ضدها الأول وأنه وقف من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم عليهم بشيء وقد أسس الطاعنان طعنهما على أسباب لا تتعلق به، فمن ثم لا يكون خصماً حقيقياً فما ولا يقبل إخصامه فى الطعن.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٧  
الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون غير مقبول بالنسبة إلى من إختصموا فيه وكانوا من المحكوم عليهم شأنهم شأن الطاعنين، وبالنسبة إلى من إختصمهم الطاعنون ولم يكن لأى طرف منها طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ولم يتنازع أى منهما الآخر فى طلباته.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥  
المناط فى توجيه الطعن إلى إخصم معين أن يكون للطاعن مصلحة فى إخصامه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ولنازع أى منهما الآخر فى طلباته.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٤١ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨  
يجوز الطعن من كل من كان طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده وكان البين من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها الثانية - المستأجر من الباطن - طرف فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، ولم يتخل عن منازعتها للطاعنين والمطعون

جده الثاني إلى أن قضى ضدها في الدعوى رقم "....." شمال القاهرة الابتدائية وإحلالها من المعين المزعجة والتسليم وفي الدعوى رقم "....." شمال القاهرة الابتدائية برفض طلباتها ومن لم فإنها تكون خصماً حقيقياً وتوافر لها المصلحة في الطعن بالإستئناف على الحكم الصادر في الدعويين سالفى الإشارة ولو لم يبادر المظنون ضده الثاني - المستأجر الأصلي - بالطعن فيه.

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٥  
لا يكفي لقبول الطعن بالنقض مجرد أن يكون المظنون ضده طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المظنون فيه، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣  
- توجب المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إشتمال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب إخصامهم فإذا أخل الطاعن إخصام بعض المحكوم لهم في الحكم المظنون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلاً غير مقبول.  
- إذ كان الثابت من شهادة قيد الوفاة المقدمة بمحافظة مستندات المظنون ضدهما الأول والثالث أن المظنون ضده الثاني الذي كان خصماً للطاعة ومحكوماً له في الإستئناف قد توفي بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٣ قبل إقامة الطعن المائل بتاريخ ١٩٨٢/٨/٨ ولم تخصص الطاعة وروته في خلال الميعاد المقرر للطعن بالنقض كما أنها لم تخصص في صحيفة طعنها أيضاً أحد المحكوم لهم بالحكم المظنون فيه وهو... حالة أن البين من الأوراق أن الحكم المظنون فيه صادر في موضوع غير قابل للتجزئة لأن النزاع الذي فصل فيه هو طعن على القرار صادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط المختصة لا يحتمل الفصل فيه غير حل واحد بصفته ويستلزم أن يكون الحكم واحداً بالنسبة لجميع الخصوم فيه مما يضحى معه الطعن باطلاً لإندامه بالنسبة للمظنون ضده الثاني ولمع إخصام الطاعة معه المحكوم لهم ويرتب حتماً على بطلان الطعن هذين السبين بطلانه أيضاً بالنسبة لباقي الطعن ضدهم.

الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨  
يشترط لقبول الطاعن أن يكون في الخصومة التي صدر فيها الحكم المظنون فيه وبلمات صيته التي كان مصفاً بها، وإن العبرة في توافر الصفة في الطعن بحقيقة الواقع.

الطنن رقم ٣٤٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٥٢ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٩  
لما كان الطاعن قد أقام طعنه المائل بصفته وارثاً للمرحومة..... ولم يودع مع التوكيل أو يقدم لدى  
نظر الطعن ما يدل على ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول.

الطنن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٣  
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يكفى لقبول الطعن بالنقض أن يكون المَطعون عليه مجرد طرف فى  
الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المَطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعة  
خصمه فى طلباته هو.

الطنن رقم ١٣٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٥  
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن بالنقض من كان طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى  
أصدرت الحكم المَطعون فيه ولم يتخل عن متابعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده، لما كان ذلك وكان  
الطاعن قد طعن بطريق الاستئناف فى الحكم الصادر من محكمة أول درجة وقضى الحكم المَطعون فيه بعدم  
جواز الاستئناف المرفوع منه مع إلزامه بالمصاريف ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة، فإنه يحق له  
واعتباره خصماً " مستأنفاً " محكوماً عليه بالحكم المَطعون فيه أن يطعن بطريق النقض فى هذا الحكم.

الطنن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٦  
المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات إذ نصت على أن  
"للمحكوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة....." فقد قصدت أنه يجوز الطعن من كل  
من كان طرفاً فى الخصومة حتى صدور الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه خصماً أصلياً أو  
ضامناً لخصم أصلي أو مَدْخِلاً فى الدعوى أو مَدْخِلاً فيها للإختصاص أو الانضمام لأحد طرفى الخصومة  
فيها.

الطنن رقم ١٨٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٧  
الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا من كانوا خصوماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم  
المَطعون فيه وأن الخصم الذى لم يطلب سوى الحكم فى مواجهته ولم يقض له أو عليه بشئ ليس خصماً  
حقيقياً وإذ كان الثابت من الأوراق أن ثمة طلبات لم توجه إلى المَطعون ضده الخامس كما أن الحكم  
المَطعون فيه لم يقض له أو عليه بشئ ومن ثم فإنه ليس خصماً حقيقياً فى النزاع ليعين عدم قبول الطعن  
بالنسبة له.



الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦

إن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - إنه لا يكفى لمن يختصم فى الطعن بالنقض أن يكون خصماً فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره، وإذا كان البين أن المطعون ضده الثانى بصفته لم توجه إليه أية طلبات ولم يتنازع خصمه فى طلباته بل وقف من الخصومة موقفاً سلبياً لم يقض له أو عليه بشئ، وإذا أسس الطاعنون طعنهم على أسباب لا تتعلق به ومن ثم فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة له.

الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/١/١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يكفى لقبول الطعن أن يكون المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون خصماً حقيقياً وجهت إليه طلبات من خصمه أو وجه هو طلبات إليه.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٤

المقرر أنه لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفاً فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد وفاة مورث المطعون ضدهم السدة الأولين وتمجيل الخصومة أمام محكمة الاستئناف لم تختصم فيها زوجته..... وإنته..... باعتبارهما من ورثته إلى أن صدر الحكم المطعون فيه، ولذا فإنهما تظلمان خارجتين عن الخصومة ولا تعبران طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها هذا الحكم، ولا يقبل اختصاصهما فى الطعن المرفوع عنه، فلا يكون صحيحاً فى القانون تعيب الطعن لعدم اختصاصهما فيه.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢

لا يكفى لمن يختصم فى الطعن بالنقض أن يكون خصماً فى الدعوى الذى فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لمن يختصم فى الطعن بالنقض أن يكون قد قضى لصالحه بشئ قبل الطاعن.

الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢  
المناط في توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة في إخصامه بأن يكون لأى منهما طلبات  
قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ولزاع أى منهما الآخر في طلباته.

الطعن رقم ٢٣٩٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦  
لا يكفى ليمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه  
بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٠  
إذا كان الطاعن ما عدا الورثة المرحوم..... لم يطعنوا في الحكم الاستئنافي الصادر بجملة  
١٩٧٥/١/٣٠ ولم يكونوا خصوماً في الطعن بالنقض ومن ثم فإن تعجيل الاستئناف منهم بعد نقض  
الحكم يكون غير مقبول. ولا يخفى لم بالتالي الطعن بالنقض في هذا الاستئناف باعتباره خصوماً غير  
حقيقيين.

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٥  
لما كان النزاع يدور أصلاً حول صحة عقد البيع الأول أو بطلانه ولا يتحمل الفصل فيه غير حل واحد إذ  
لا يتصور أن يكون هذا التصرف باطلاً بالنسبة للطاعن وصحيحاً بالنسبة لباقي الورثة المدخلين في الطعن  
فإن نقض الحكم لصالحه يستتبع نقضه لم ولو لم يطعنوا فيه.

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥  
القرار - في قضاء هذه المحكمة - أنه يجب على الطاعن أن يقتصر عند توجيه طعنه على خصومة المحكوم  
فم دون المحكوم عليهم مثله ما لم يكن إخصام هؤلاء واجباً بنص القانون.

الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩  
الحق في الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة جازر لكل من كان خصماً حقيقياً في النزاع الذي  
صدر فيه الحكم المطعون فيه وبذات الصفة التي كان مختصماً فيها أمام المحكمة التي أصدرت الحكم لما كان  
ذلك، وكان المطعون ضده قد إختصم الطاعنة أمام محكمة أول درجة عن نفسها وبصفتها حاضنة لابنها  
القاصر وذلك بالإعلان الموجه إليها بتاريخ "....." كما إختصمها في الإستئناف الذي أقامه بذات  
الصفة وصدر الحكم المطعون فيه على هذا الأساس بعد رفض منازعتها للمطعون ضده وقضى بإلزامها  
بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أنصاب إخماعة وإذا طعنت الطاعنة المحكوم عليها في

هذا الحكم بصفتها حاضنة للقاصر وهي ذات الصفة التي كانت متصفة بها بمرحلى التقاضي فإن الطعن يكون قد رفع من صاحب الحق فيه ولا يغير من ذلك ما يقول به المطعون ضده من أنها لا تحتل القاصر قانوناً طالما أنها محكوم عليها بالصفة التي أقامت بها الطعن.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٠

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الناطق في توجيه الطعن إلى خصم معين أن يكون للطاعن مصلحة في اختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونزاع أى منهما الآخر، وإذا لم يوجه الطاعن إلى المطعون ضده من السادسة وحتى الثامنة ومن العاشرة إلى الأخيرة أية طلبات أمام محكمة الموضوع، كما لم تتعلق أسباب الطعن بأى منهم لأن اختصاصهم في الطعن يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ٣١/٧/١٩٩٠

يشترط بقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي، ومن ثم لا يكفى لقبول الطعن بالنقض مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه في طلباته هو.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ٣٠/١/١٩٩٠

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الطاعن قد قبل الحكم الابتدائي ولم يستأنفه وإنما أصر من الخصوم، ولم يقضى الحكم الاستئنائي على الطاعن بشئ أكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائي فلا يقبل منه الطعن على الحكم الاستئنائي بطريق النقض، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن - الاستئناف ورفع من الهيئة الطاعنة دون سواها من المحكوم عليهم، فإن الطاعن يكون بذلك قد قبل الحكم الابتدائي، فحاز قوة الأمر المقضى في حقه، فلا يكون له الحق في الطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٠

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يكفى أن يكون المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أن يكون خصماً حقيقياً وجهت إليه طلبات من خصمه أو وجه هو طلبات إليه، وإذ بقي على تنازعه معه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم لصالحه فيها، لما كان ذلك وكان المدين من الأوراق أن المطعون ضده الثاني الممثل القانوني لشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير قد إختصمته المطعون ضدها الأولى أمام درجتي التقاضي دون أن توجه منه أو إليه أى طلبات وأنه ولف من الخصومة موقفاً سليماً، ولم يحكم له أو عليه بشئ، وإذا أقام الطاعنان طعنهما على أسباب لا تتعلق به، ومن ثم فإنه لا يقبل إختصاصه في الطعن بالنقض، ويتعين لذلك عدم قبول الطعن بالنسبة له.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥

لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن خصماً في النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك المطعون ضده الأخير لم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه وإذ إختصمه الطاعنون في الطعن بالنقض فإنه يعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده المذكور.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٥

لما كان طلب الشركة الطاعة في الدعوى رقم..... نحو التسجيلات التي تمت بموجب الحكم رقم..... موجه إلى مصلحة الشهر العقاري التي قامت أصلاً بإجراء تلك التسجيلات والنوط بها تنفيذ الحكم بموجبها بما يجعلها خصماً حقيقياً في الدعوى فيصبح إختصاصها في الطعن.

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٢

لما كانت المحكمة قد كللت الطاعن الثاني بإختصاص الطاعة الأولى بصفتها وصية على ولديها القاصرين أولى شخص من يمثلها قانوناً لعدم عن إقتاد هذا الإجراء فإنه يعين القضاء بعدم قبول الطعن.

الطعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣١

لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ولا يكفي لإعتباره كذلك أن يكون خصماً أمام محكمة أول درجة. لما كان ذلك، وكان البين من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه أن الطعون ضده الثاني "محافظ القليوبية" ولئن كان الطاعنون قد إختصموا في دعواهم أمام محكمة أول درجة إلا أن الطعون ضده الأول - لم يختصم في إستئنافه الذي أقامه طعنًا على الحكم الابتدائي والذي صدر فيه الحكم المطعون فيه ومن ثم فإنه لا يكون محكوماً عليه بهذا الحكم ويضحي إختصاصهم له في الطعن المائل غير مقبول.

الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٤

المقرر في قضاء المحكمة - أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون قد سبق إختصاصه في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يوجهوا في دعواهم ثمة طلبات إلى الطعون ضدهما الأول والثاني اللذين ولقا من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم للآخرين أو عليهما بشيء ولم يؤسس الطاعنون طعنهم على أسباب تتعلق بها فإن الطعن بالنسبة لهم يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٣/٣/١٩٩١

إذ كان لا يجوز وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة، أن يختصم فى الطعن بالنقض من لم يكن خصماً فى النزاع الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه، وكان للطعون ضده الأول قد اختصم المطعون ضده العاشر فى دعوى تبت الملكية ليصدر الحكم فى مواجهته ولم يكن خصماً فى دعوى الشفعة التى صدر فيها الحكم المطعون فإن اختصاصه فى هذا الطعن يضحى غير مقبول.

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٩١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز أن يختصم فى الطعن إلا من كان خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه وأن الخصم الذى لم يقضى له أو عليه بشيء لا يكون خصماً حقيقياً ولا يقبل اختصاصه فى الطعن.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٥١ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٩١

إذ كان الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون إلا من كان طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، وأن المناط فى تحديد الخصم هو بترجيح الطلبات منه أو إليه وكان البين من الأحكام المطعون فيها إن الطاعن لم يختصم أمام محكمة أول درجة وإنما اختصم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ليقدم ما لديه من مستندات ولم يقضى عليه بشيء فى الأحكام المطعون فيها، فمن ثم يكون طعنه غير مقبول.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٥١ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٩١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - إنه لا يجوز أن يختصم فى الطعن إلا من كان خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه، وأن الخصم الذى لم يقضى له أو عليه بشيء خصماً حقيقياً ولا يقبل اختصاصه فى الطعن، وإذ كان الثابت أن المطعون ضده الأخير قد اختصم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ليقدم ما لديه من مستندات ولم يقضى له أو عليه بشيء فلا يعتبر طرفاً فى الخصومة التى صدرت فيها الأحكام المطعون فيها ومن ثم تعين عدم قبول اختصاصه فى الطعن.

الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٠/١/١٩٩١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يختصم فى الطعن أمام محكمة النقض من لم يكن خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه، ولا يكفى لإعتباره كذلك أن يكون مختصماً أمام محكمة أول درجة. وإذا كان الثابت أن المطعون ضده الخامس كان من بين فريق المدخلين فى الدعوى أمام محكمة أول درجة ولم

يطعن معهم بالإستئناف على الحكم الصادر فيها فلم يعد بذلك خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون غير مقبول بالنسبة له.

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ مكتب قتي ٤٧ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض تقوم بين من كانوا خصوماً في النزاع الذي فصل فيه، فيقبل الطعن ممن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصلته التي كان متصفاً بها، إلا أن القانون لم يشترط في بيان هذه الصفة موضوعاً معيناً في صحيفة الطعن فإنه يكفي لصحته أن يرد عنها بصحيفته في أي موضع منها ما يفيد اختصاص الطاعنين والمطعون عليهم بذات الصحيفة.

- مزود نص المادة ٢٥٣ من المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم فإن الغرض المقصود من هذا النص إنما هو إعلام ذوي الشأن أعلاماً كالياً بهذه البيانات وإن كل ما يكفي للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذي وضعت هذه المادة من أجله.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٣٢/٤/٧

كلمة "الخصوم" الواردة في الفقرة المقدمة الذكر تشتمل الطاعن والمطعون ضده، كما تشتمل النيابة العمومية التي هي خصم متعتم في الدعوى.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٧

الخصوم المكلفون بتقديم ما يروونه لازماً من المستندات لتأييد ما يدعونه في الطعن. وليس على محكمة النقض أن تطلب منهم أية ورقة، ولا أن تأمر بضم أوراق إلى الدعوى، بل إن وظيفتها تنحصر في الحكم في الطعن على مقتضى المذكرات والمستندات الكتابية المقدمة لها في المواعيد المحددة قانوناً بعد سماع أقوال الخصامين والنيابة في الجلسة.

الطعن رقم ٩ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٤٠/٥/٢٣

إن الغرض الذي رمى إليه الشارع لما أورده في المادة ١٥ من قانون محكمة النقض عن ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته وعمله علمياً كالياً. فكل بيان من شأنه أن يفي بذلك يتحقق به الغرض. وإذا كان الوارد في تقرير الطعن أن فلاناً نائب قسم القضايا الأهلية بالنيابة عن وزارة الأشغال العمومية هو الذي قرر بالطن، وكان إعلان التقرير إلى المطعون ضده مصدره صيغته بأنه بناء على طلب

وزير الأشغال اتخذ له عللاً مختاراً يقسم القضايا الأهلية بشارع كذا ورقم كذا، فلا يكون هذا التقرير باطلاً.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٦  
للناية العامة أن تطلب الحكم بعدم قبول الطعن بسبب عدم صحة إختصاص من لا يصح الطعن إلا بإختصاصه.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٢  
الحصوم المضمون إلى المستأنف في طلبه رفض الدعوى - إستناداً إلى دفاعه المبني على سبق تصرف مورث المستأنف عليهم في الأعيان التي طلبوا الحكم بتثبيت ملكيتها لهم إلى مورث الحصوم المضمين - لهم، باعتبارهم طرفاً في الحكم الصادر برفض الإستئناف، أن ينضموا إلى المستأنف في الطعن على هذا الحكم متى كان طعنه عليه مقاماً على أسباب متعلقة بهذا الدفاع، وذلك إستمراراً في إستعمال حقهم في التدخل، والطعن من جانبهم لا يتجاوز نطاق التدخل الإنضمامي، وهو مقبول منهم قانوناً.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٥  
إن المستأنف من المادتين ١٨ و ١٩ من قانون محكمة النقض أن المستندات المبتعة للطعن يجب أن تودع في الميعاد الأول، وأنه لا يقبل من الطاعن مستندات جديدة في الميعاد الثاني ما لم يكن المطعون عليه قد أودع مذكرة بدفاعه لفتح بذلك للطاعن باب الرد، وما لم تكن المستندات من شأنها تأكيد الرد لا الطعن. فإذا كان المطعون عليهم لم يودعوا مذكرة بدفاعهم اللهم إلا واحداً أودع ورقة قال فيها إنه يحتفظ بدفاعه إلى جلسة المرافعة، وكانت هذه الورقة لا تجزئ في حكم القانون عن مذكرة بالدفاع وكان رد الطاعن على تلك الورقة لا يعدو القول بأنها لا تعد مذكرة تبيح لصاحبها أن ينيب عنه محامياً بالجلسة، فإن ما يودعه الطاعن من المستندات مع هذا الرد لإثبات سبب الطعن يكون واجباً إستعماله.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٤  
القول بأن أحداً من يجب إختصاصهم في الطعن لم يكن ممثلاً في الحكم المطعون فيه قتيلاً صحيحاً ولهذا لم يعلن بالطعن إذ الطعن لا يعلن إلا إلى من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه - هذا لا يعد به ما دام الحكم المطعون فيه قد قضى في مواجهة هذا الخصم بصحة تثمينه في الخصومة. ولا يغير من ذلك أن يكون القضاء بصحة تثمين الخصم موضوع أحد أسباب الطعن في الحكم، فإن النظر في هذا الطعن إنما يكون بعد قبول الطعن شكلاً، وهو غير مقبول - من أول الأمر - لكونه لم يخصم فيه كل من يجب إختصاصهم.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢  
إذا كان إختصام شخص معين في الطعن بالنقض لازماً لقبوله " كما هي الحال في دعوى الشفعة التي يجب قيامها بين أطرافها الثلاثة " ، وإختصمه الطاعن في تقرير الطعن ولكنه لم يعلنه إليه إلا بعد فوات الميعاد المعين لذلك، كان الطعن باطلاً بالنسبة إليه، وكان إذن غير مقبول لعدم إختصامه.

\* الموضوع الفرعي : السبب الجديد :

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥  
لا يجوز للمشوى أن يمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتنازل الشفيع عن حقه في الشفعة لتهنته له بالصفقة.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٦  
نعى الطاعن على التحقيق لحضور أحد الخصوم فيه بعد انتهاء خصومته في الدعوى وكذلك ما يعنيه على الحكم من خطأ في حساب نصيب الورثة المحكوم لهم به - هذا النعى يكون جديداً متى كان لم يرد بتقرير الطعن. ولا يجوز للطاعن التمسك به بعد ذلك في مذكرته الشارحة.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢١  
مضى كان أحد الخصوم قد قدم إلى محكمة الموضوع مذكرة بدفاعه فإن الكلمة في شأن الاعتداد بهذه المذكرة أو استبعادها إنما هو بحكمة الموضوع التي قدمت إليها تلك المذكرة وأودعت ملف الدعوى المنظورة أمامها. وطالما أن تلك المحكمة - إلى أن صدر الحكم - لم تأمر باستبعادها فهي قائمة قانوناً أمامها باعتبارها ورقة من أوراق الدعوى ويعتبر الدفاع الوارد فيها مطروحاً عليها - ومن ثم لا يكون التمسك بهذا الدفاع جديداً أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨١٠ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٥  
مضى كان الطاعنون قد إستندوا في إجازة الطعون عليها الأولين للمقد موضوع الدعوى على حضورهما في الدعوى رقم.... وتقديمها لمذكرة فيها وعدم منازعتها في صحة البيع، وكان الحكم الطعون قد إنتهى إلى عدم حصول تلك الإجازة تأسيساً على ما قدمه الطعون عليهما الأولين من مستندات رسمية تدل على عدم حضورهما في تلك الدعوى وعدم تقديمها لأية مذكرات فيها، وكانت أوراق الطعن قد خلست مما يفيد تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بأن سكوت الطعون عليهما وعدم حضورهما يعتبر إجازة ضمنية لأن ما يتناه الطاعنون يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.



**الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٩١١ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٩**

إذ كان الطعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يوقع على المستند بصمته لأنه يوقع يامضائه فإن ذلك يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٤**

إذ كان الطعن لم يقدم ما يدل على تمسكه بوجود المانع الأدنى أمام محكمة الموضوع فلا يحق له إثارة أمام هذه المحكمة.

**الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤**

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للتمسك أمامها بأسباب لم يوردها الطاعن فى صحيفة طعنه أن تكون متعلقة بالنظام العام وألا يتطالها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع.

**الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧**

النمى - المؤسس على إنتقاء صفة الطاعة فى الدعوى - غير مقبول ذلك أنه يقوم على دلاع يتطالعه واقع لم تقدم الطاعة الدليل على سبق تمسكها به أمام محكمة الموضوع - قبل صدور الحكم المطعون فيه والذى قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذى صفة وقبولها - كما خلت مدونات هذا الحكم على الطعن مما يدل على ذلك، ومن ثم لا يجوز للشركة الطاعة التحدى بهذا الدلاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٩**

- الطعن بالنقض لا ينتقل الدعوى إلى محكمة النقض بمخالها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه ولا يطرح عليها الخصومة بكامل عناصرها كما هو الشأن فى الإمتتاف، وإنما يقتصر ما يطرح على هذه المحكمة على المواضع التى ينص بها الطاعن على الحكم المطعون فيه وفى حدود الأسباب التى يوردها فى صحيفة طعنه وما يميز القانون لإثارته من أسباب تتعلق بالنظام العام مما يتأدى معه القول - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بعدم جواز الإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض على الأوراق والمستندات التى سبق تقديمها فى الموضوع ولم يكن قد طعن فيها بالتزوير أمامها باعتبارها سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

- إذا بنى الطعن على وقوع بطلان جوهرى فى الحكم المطعون فيه وإدعى بتزوير ورقبه بعد النطق به وتعلن الفصل فى صحة سبب الطعن على ثبوت هذا التزوير من عدمه فإن الإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض فى هذه الحالة يكون جائزاً. لما كان ذلك، وكان الإدعاء بالتزوير قد انصب على حدوث تغيير

مادى به دياجاجة نسخة الحكم الأصلية المطعون فيه وعلى محضر جلسة النطق به بكشط كلمة " علناً " من دياجاجة نسخة الحكم الأصلية وكتابة عبارة " فى غير علانية " وتعديل كلمة علناً بمحضر جلسة النطق بالحكم إلى عبارة " فى غير علانية " مما يجعل النطق بالحكم قد تم فى جلسة غير علنية، وتعلق السبب الأول من مسي الطعن بذلك لأن مباء الطعن على الحكم المطعون فيه بالاطلاق للنطق به فى جلسة غير علنية فإن الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة يكون جائزاً إبداءه لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٤٧ مكتوب قسنى ٣٣ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥

إن القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ وقد صدر بشأن العفو عن المخرج عنهم صحياً عن باقى العقوبات المحكوم بها عليهم فى قضايا سياسية وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة حتى ١٥ مايو ١٩٧١ وبجوار إعادة بعض الموظفين العموميين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية فى القضايا السياسية إلى خدمة الدولة لم يجعل الإعادة إلى العمل نتيجة لازمة وحتمية بصنوده وإنما هى جوازية لجهة العمل - بصريح نص المادة الثانية منه والى صدرت بعبارة " يجوز أن يعاد... " كما زلت تلك المادة بعبارة " ويعتبر العفو من العقوبة فى حكم هذا النص بمثابة إستيفاء لها " كما نصت المادة الثالثة من ذلك القرار على أن " كل موظف أعيد إلى الخدمة وفقاً للمادة السابقة يكون تحت الإختيار مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ إعادته ويجوز لأسباب تتعلق بالأمن يقررها وزير الداخلية أن يفصل الموظف خلال فترة الإختيار " وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار المذكور أن غالبية من تقدم ذكرهم والمحكوم عليهم فى قضايا الأخوان المسلمون بعقوبة الجنائية وكانوا عاملين سابقين بالحكومة والقطاع العام وفصلوا من عملهم قانوناً للحكم عليهم بعقوبة الجنائية وبدون عمل حالياً ليس فهم مورد خلاف وظائفهم كما أنهم أرباب أسر وليس لديهم حالياً ما يكفلهم حياة شريفة، وقد باءت بالفشل جميع المحاولات التى بذلوها فى عودتهم إلى أعمالهم السابقة أو أى عمل مناسب. وذلك عل غرار أحكام القانون ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن المحكوم عليهم من محكمة الشعب سنة ١٩٥٥. وإذا كان ذلك فلا محل للقول بأن صدور هذا القرار يعنى حتماً وتزامناً استمرار علاقة العمل قائمة أو إعتبار واقعة الفصل كان لم تكن. وإذا كانت واقعة الحبس الإحتياطى على ذمة الإتهام الذى إنتهت بإدانة الطاعن بالحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات فى المدة من ١٩٦٥/٣/٢٣ حتى ١٩٦٦/٨/١٦ قد وقعت فى ظل أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر بلاحقة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ولم يرد به نص يعالج حالة العامل الذى يحبس إحتياطياً من حيث مدى حقه فى تقاضى أجره مثلاً تناولته المادة ٦٩ من القرار الجمهورى ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وهى لا تحكم واقعة الدعوى بإعتبار أنه لم يعمل به بالتطبيق للمادة

الثالثة من مواد إصداره إلا اعتباراً من تاريخ نشره في ١٩٦٦/٨/٢٨، ومن ثم تعيين الرجوع إلى أحكام قانون العمل في هذا الشأن إعمالاً للمادة الأولى من لائحة النظام الأول، وفي ذلك لا تخول المادة ٦٧ من قانون العمل حق العامل في إقتضاء كامل أجره عن مدة الوقف إلا في حالة ما إذا ثبت أن إتهام العامل في إقتضاء كامل أجره عن مدة الوقف إلا في حالة ما إذا ثبت أن إتهام العامل كان بتدبير من صاحب العمل أو وكيله المستول - وهو ما لم يتم على أساس منه دعوى الطاعن - ومعنى كان ذلك، فإن النعى على المحكم المطعون فيه - فيما قضى به من رفض إجابة الطاعن إلى طلب النصف الآخر من الأجر عن فترة الحبس الإحتياطي - بمخالفة القانون وإخطأ في تطبيقه يضحى على غير أساس.

الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢١  
لما كان ما أثاره الطاعن في شأن طلب تدب غير ليسان ما إذا كانت آلات ومباني المطبخ قد هلكت وتفاقت مما يؤدي إلى زوال حالة الإندماج في الشركة هو دفاع جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٢٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٠  
إثارة الطاعن أن حق المطعون ضده الأول يتحول إلى التعويض في حالة تعلو رد الأخطان إليه. نأياً كان وجه الرأي فيه - هو دفاع يختلط بواقع ولم يثبت سبق عرضه على محكمة الموضوع فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢١٣ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٨  
المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بسبب قانوني يخالطه واقع لم يسبق إثارته لدى محكمة الموضوع أو كانت عناصره غير مطروحة عليها، ولما كانت الطاعتان لم تقدمتا رفق طعنهما ما يدل على سبق غسكهما أمام محكمة الموضوع بالنفع بسقوط الحق في رفع الدعوى وعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي كامل صفة، كما حلت الأوراق مما يفيد ذلك، فإن النعي بذلك يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩  
سقوط دعوى التعويض عن الإثراء بلا سبب بالتقدم التلافي لا يتعلق بالنظام العام وإن لم يثبت أن الطاعنة تمسكت به أمام محكمة الموضوع فإن ما تثيره بشأنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨

لما كان المطعون ضده الأول قد أبدى - الدفع بعدم قبول الطعن - مرسلاً بغير دليل يسانده فيه على نحو ما أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٥٨ من قانون المرافعات، وكان قوله مناط الدفع بخالف الناهى بالأوراق، فإن دفعه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٦

إذ كان الواقع فى الدعوى أن البيع شمل عقارين مستقلين وأن إنتظيمهما عقد واحد وقضى الحكم المطعون فيه بالشفعة فى أحدهما لتوافر سببها بملاصقة هذا العقار للعقار المشفوع به وعلت الأوراق بما يفيد تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بأن المقارين الميعين رغم انفصالهما عن حصصهما لعمل واحد ولطريقة إستغلال واحدة وأن إستعمال حق الشفعة بالنسبة إلى أحدهما يجعل العقار الآخر لا يصلح للإنتفاع المعد له، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بتجزئته للشفعة يكون بذلك سبباً جديداً لا تقبل آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤

القرار فى قضاء هذه المحكمة - عدم قبول النعى غير المتعلق بالنظام العام المؤسس على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع وإذا كانت مخالفة المواد ٣١ - ٣٤ من قانون الإثبات - التى لم يوجب المشرع جزاءً عليها - لا تتعلق بالنظام العام - وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الإستئناف بما أثاره بوجه النعى، فإن النعى به يكون سبباً جديداً، ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٨

مضى كان النعى على الحكم المطعون فيه يتضمن دفاعاً جديداً يخالطه واقع لم يثبت إيدأؤه أمام محكمة الموضوع فلا يجوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣٠

إذ كان ما أثاره الطاعنان بوجه النعى من عدم صحة إعلانهما بصحيفة الدعوى فى موطنهما لا يتعلق بالنظام العام ويطرأ على دفاع يخالطه واقع لم يثبت أنها تمسكا به أمام محكمة الموضوع، ومن ثم فلا يقبل منهما آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣٠

إذ كان الطاعن لم يقدم ما يفيد سبق تمسكه أمام محكمة الموضوع بعدم شغل المطعون ضدها الأولى للعين المزعجة قبل سفرها للخارج وتأجيرها في ١٧٣/٩/٢٩ فإن النسي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص أيًا كان وجه الرأي فيه - يكون دافعاً جديداً يخالطه والي لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٥

- إذا كان الدافع بالانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير متعلق بالنظام العام، وكان الطاعن لم يسبق له التمسك أمام محكمة الموضوع بالانعدام صفة في الدعوى فإن إثارته لهذا الدافع أمام محكمة النقض لأول مرة يكون غير مقبول.

- لن كان النص في المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن للمشرع إصدار المستأجر بإعادة الحال إلى ما كانت عليه شرطاً لقبول دعوى الإخلاء إلا أنه لما كان دافع الطاعن إلى حكم المادة ٣١/ج سائفة الذكر هو دفاع قانوني يقوم على والي يتطلب التحقق من حصول الإخلال مسبقاً لشرايطه أو عدم حصوله، وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع حتى يتسنى محكمة النقض مراقبة الحكم المطعون فيه في خصوصه، فإنه لا يقبل من الطاعن التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.

- إذ كان من المقرر أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بسبب والي أو قانوني يخالطه والي لم يسبق إبدائه أمام محكمة الموضوع، وكان الطاعن لم يسبق له التمسك أمام هذه المحكمة بأمر اعتبار سكوت المطعون ضدهم عن استعمال حقهم في طلب الإخلاء مدة من الزمن من قبيل التعبير الضمني عن الإرادة في إسقاط الحق في ذلك، فإن التمسك بهذا الوجه من الدفاع أمام محكمة النقض لأول مرة يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٧/١٨

إذ كان الثابت بمذونات الحكم المطعون فيه أن مدة عقد الإيجار موضوع الدعوى مشاهرة مقابل أجره شهرية قدرها مائتي قرش، وكانت عين التداي باعتبارها من الأراضي القضاء لا تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن فإنه وفقاً للمقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٣٧/أ تكون قيمة الدعوى في شقها الخاص بإنهاء العقد هي مما يدخل في حدود الاختصاص النهائي للمحكمة الابتدائية لما لا يجوز معه الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق الاستئناف.

الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩  
لما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن لم يعرض على محكمة الموضوع المستندات التي إستدل بها على أن أيام غيابه كان قد تحدّد فيها جلسات لنظر الدعاوى التي أقامها على المَطعون ضدها، فإن التمسك بالدلالة المستمدة منها يعتبر من الأسباب الجديدة التي لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٥  
الدفاع القانوني الذي يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨  
ما أثاره الطاعن من أن جنون زوجها مقطوع وليس مطبقاً وأنه تزوجها حال إفاقته هو دفاع يقوم على عنصر والى هو تحقيق ما إذا كان الجنون مطبقاً أو مقطوعاً وما إذا كان الزواج قد عقد أو لم يعقد في حالة الإفلاقة، وكانت الطاعنة لم تتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الإستئناف، فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع يجب طرحه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦  
إذا كان التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع فإن ما أثاره الطاعن بسبب النعي من إقتضاء حق المَطعون ضدها الأولى في رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة على تاريخ سلب الحياة - يكون دفاعاً جديداً لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٨٧/١/١  
لئن كان بطلان التكليف بالوفاء أمراً متعلقاً بالنظام العام إلا أن شرط قبول الأسباب المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يخالطها أى عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣١  
ما قرره الطاعنان بأن الباني القديمة تبلغ مسطحاتها ٢٠٠م بما لا زمة أن تكون المسطحات الجديدة ٢٨٠٠م ٢٠٠م دفاع جديد يخالطه واقع، ولم يسبق لهما التمسك به أمام محكمة الموضوع، ومن ثم لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٤١٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٢

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأسباب القانونية وإن تعلقت بالنظام العام إذا خالطها واقع لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض ولا كانت الأوراق قد خلت مما يفيد سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإعمال نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مع إصالحها بواقع كان يجب طرحه عليها لقول كلمتها فيه. فإنه لا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٥١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩

لما كانت المواد المنظمة لإجراءات التسوية الودية والواردة بالفصل الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ لم تقرر البطلان عن مخالفة الإجراءات التى يجب إتخاذها قبل إحالة النزاع إلى هيئة التحكيم فإن البطلان لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن أن يتحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٤

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها باستجواره كحرفي جزء من العين محل النزاع مقابل نصف أجرها طبقاً لنص المادة ٤٠ فقرة ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، وإذ لم يقدم دليلاً على سبق تمسكه بهذا الدافع الذى يخالطه واقع فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨

لئن كان التكليف بالوفاء أمر متعلق بالنظام العام، إلا أنه يشترط لقبول الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا خالطها واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع وإذا خلت الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان التكليف بالوفاء لإشتماله على المطالبة بقيمة إستهلاك المياه بما يتجاوز القيمة التى يلزم بها المستاجر قانوناً وهو واقع لم يسبق عرضه عليها ومن ثم فإن التمسك ببطلان التكليف بالوفاء على هذا الأساس يكون سبباً جديداً مما لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠

إذ كان وجه التمسك على نطاق قانونى يخالطه واقع لم يتمسك به الطاعنة أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٩١/١/٢

إذا كان ما يثيره الطاعن من أن عدم إعلان صحيفة الاستئناف في الموعد مرده إلى سوء نية المطعون عليها الثانية هو دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٥٧٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٨

خلو الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعنة بصفتها بدفاع يخالطه واقع أمام محكمة الموضوع فإن ذلك يعتبر سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٠

نرى الطاعن بأخذ الحكم المطعون بتقرير الخبر الخطأ وتأسيس قضاءه عليه يقوم على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فإنه يحير سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان سبب النعى قد تضمن دفاعاً جديداً يخالطه واقع لم يسبق التمسك بإدائه أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣

إذا لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن الإقرار الصادر من المقرر لا يقطع التقادم لصدوره منه أثناء العه فلا يجوز التمسك بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٤٦/١/١٧

إذا رفع المدين دعواه ببراءة ذمته من الدين لانقضائه بالتقادم ولم تكن مدة التقادم قد اكتملت، ثم طلب المدعى من محكمة الاستئناف إعتبار مدة التقادم مازية إلى يوم صدور الحكم فلم يعرض المدعى عليه على هذا الطلب، وقضت المحكمة بالقضاء الدين، فلا يقبل من المدعى عليه الطعن في هذا الحكم بقوله إنه أضاف إلى مدة التقادم السابقة على تاريخ رفع الدعوى المدة من هذا التاريخ إلى حين صدوره لأن ذلك السبب ينطوى على دفع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض.



الطعن رقم ١٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٤٥  
إذا رفضت المحكمة الابتدائية طلب الكفيل الزعير له في إدخال المدين حائماً بعد أن قضت بإثبات تنازل الدائن عن مخصصته " أي المدين "، ولم يكن في حكم محكمة الاستئناف ما يدل على أن الكفيل قد تمسك أمامها بهذا الدفع، ولم يقدم الكفيل إلى محكمة النقض ما يدل على أنه أثاره أمام محكمة الاستئناف فلا يجوز له الإدلاء به أمام محكمة النقض مدعياً وقوع إخلال بحقوقه في الدفاع.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١١/١٤/١٩٤٦  
إذا كان سبب النقض قائماً على أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع فإنه لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ٣/٦/١٩٤٧  
لا يقبل التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بسبب مبنى على تحصيل المحكمة للواقع من العقد محل النزاع. فإذا رفع المدعي دعوى بمطالبة المدعي عليه بمبلغ ما كان يستحقه بمقتضى العقد الذي فوض به في بيع منزله وبقيمة ما قبل المشتري دفعه له كاتعاب في حالة إنجام الصفقة، فلم يدفع المدعي عليه الدعوى إلا بأنها كيدية، ثم لما صدر الحكم الابتدائي بالقضاء للمدعي بطلباته على أساس أنه أجبر - لا وكيل - لم يظن المدعي عليه على هذا الأساس في الاستئناف الذي رفعه عن الحكم، فلا يقبل منه بعد ذلك أن يظن أمام محكمة النقض في الحكم الاستئنافي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه بأنه قد أخطأ في تكييف ذلك العقد إذ اعتبره عقد إجارة خدمات لا عقد وكالة.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ٥/٢٢/١٩٤٧  
لا يقبل من أسباب الطعن بالنقض ما يثير به الطاعن دفاعاً متعلقاً بامر موضوعي لم يثبت أنه أبداه أمام محكمة الموضوع. وعلى ذلك فإذا لم يثبت الطاعن أنه احتج أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول طلب جديد أبداه خصمه أمامها، وهو جعل المدينين متضامين في الدين المطلوب، فلا يجوز له الطعن في حكمها بمقولة إنه قضى في طلب لم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ١١١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٠/١١/١٩٤٨  
لا يقبل التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم قد خالف المادة ٣٥١ من قانون المرافعات إذ قضى بقبول الاستئناف شكلاً في حين أن الحكم المستأنف صدر حضورياً بالنسبة إلى بعض المستأنفين وغائباً بالنسبة إلى بعض. فإن هذا الدفع وإن كان متعلقاً بالنظام العام إلا أن الفصل فيه يستلزم تحقيق عنصر واقعي هو جل ظل الطعن بطريق المعارضة جائزاً لم أنه أصبح غير جائز إما لقبول الحكم وإما لإنقضاء ميعاد المعارضة فيه وإما لغير ذلك.

الظعن رقم ٥٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٨  
إذا كان الطاعن قد تمسك بسبب أمام محكمة الدرجة الأولى ولم يتمسك به أمام محكمة الاستئناف، فلا يقبل منه التحدى به في النقض وهو طعن في حكم الاستئناف لا في الحكم الابتدائي.

الظعن رقم ١٣٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ٧/٤/١٩٤٩  
لا يجوز للطاعن أن يقدم طعنه على وجه دفاع لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع، كان ينبغي على المحكمة أنها استندت في حكمها إلى قرار حكم باطل لم يسبق له التمسك أمامها بطلانه.

**\* الموضوع للقرعي : للسوابق القضائية إسترشادية :**

الظعن رقم ٣٤١٢ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٨  
تقديم صور من أحكام محكمة النقض للإرشاد بها لا يعد من قبيل المستندات في الدعوى لأن السوابق القضائية تكون مطروحة على المحكمة للإرشاد بها ولو لم يطلب منها الخصوم ذلك. ولما كان ما قدم من المعلومين عندهما الأولى التالي خلال، فوة حيز الدعوى للحكم هو صورة خطية حكم محكمة النقض في الظعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ قضائية فلا يعد مستنداً في الدعوى ومن ثم فإن النعي يكون على غير أساس.

**\* الموضوع للقرعي : الصفة في الظعن :**

الظعن رقم ١٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٢  
الظعن بطريق النقض لا يجوز إلا أن كان طرفاً في الحكم المعلوم فيه وإذن فتمتى كان الواقع أن محكمة أول درجة قد رفضت تدخل الطاعن في الدعوى كما أخرجه محكمة ثاني درجة والفضة إقحامه في خصومة لم يكن طرفاً فيها أمام محكمة أول درجة فإن طعنه بطريق النقض يكون غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٦٠٢ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٥  
إذا عين المورث إثنين من ورثته منفصلين لوصيته فإنه يجوز لأحدهما أن يمثل الآخر إجراء في المهاد المعين له بما يدفع ضرراً عن التركة وهو ما لا يحتاج الأمر فيه إلى تبادل الرأي. وإذن فمعي كان أحد منفذي الوصية قد طعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضد مصلحة التركة فإن الدفع بعدم قبول هذا الطعن لإنفراد أحد الممثلين بالتقرير به دون الآخر يكون على غير أساس.

الظعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٥٦  
معي كان المعلوم عليه قد رفع الدعوى باستحقاق اغل الذي إشره من المفسس في فترة الريه واختصم الطاعن في الدعوى باعتباره الدائن طالب الإفلاس الذي إستصدر الأمر بوضع الأختام على ذلك اغل

لدفع الطاعن بصورة عقد البيع ولكنه أخفق في دفاعه ولم يتابع وكيل الدائنين السير في الدعوى ولم يطن في الحكم، فإنه يكون للطاعن وهو أحد الدائنين أن يطن فيه إذ لكل صاحب مصلحة أن يطن بالمسوية وهي مغايرة لدعوى البطلان المنصوص عليها في المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ تجارى والدعوى البوليسية. ولا محل للإحتجاج في دعوى الإستحقاق المذكورة بعدم تحقيق دين الطاعن وعدم جواز إشراكه في أى عملية من عمليات التغطية إذ الطاعن لم يرد الإستثمار بمال من التغطية بل قصد إبقاء العقار ضمن مال المفلس لصورية عقد البيع وذلك لصالح جميع الدائنين.

الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

لا صفة للطاعن فيما يدعيه من أن المظنون عليهم لم يحضروا شخصياً في الدعوى أمام محكمة أول درجة ومحكمة لاني درجة ولم يقدم الحاضر عنهم توكيلات تثبت وكالته.

الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٣

إذا كان كل من الطاعن والمظنون عليه يتنازع صفة رئاسة مجلس إدارة الجمعية ويدعيها كل منهما لنفسه وينكرها على خصمه وهي بالذات مدار الخصومة القائمة بينهما فإن تجاهل الطاعن لها في توجيه الطعن هو أمر تقضي طبيعة الخصومة، ولا محل للدفع بعدم قبول الطعن بقوله إنه وجه إلى غير ذي صفة.

الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٠

متى تبين من الإطلاع على الحكم المظنون فيه أن الطاعن كان مختصاً بصفته صاحب شركة فكانت صفته هذه ملحوظة في كل مراحل التقاضي ولم يرد بأسباب الحكم ما يشير إلى أن المحكمة قد إستعملتها كما أنه لم يرد في منطوقه ما يشير إلى صدوره عليه بصفته الشخصية فإن مفهوم ذلك أن الحكم صدر على الطاعن بالصفة التي إختصم بها مما يجيز له الطعن بهذه الصفة.

الطن رقم ٣١١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٧

- بيان إن كان الخصم وارثاً لغيره ليس مما قصدت المادة ٤٢٩ مرافعات إلى بيانه في تقرير الطعن فيما أشارت إليه من البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم متى كانت صفة الخصم كوارث لغيره من الأشخاص قد تقرر قبل صدور الحكم المظنون فيه واسطرت ضمن واقعات هذا الحكم، ومن ثم فلا يقبل من المظنون عليه إبداء الدفع بذلك شفوياً بالجلسة عملاً بالمادة ٤٤٠ من قانون المرافعات.

- متى تبين أن الطاعن كان ممثلاً بشخصه في الدعوى أمام محكمة الموضوع وأن الحكم صدر في مواجهته وذكر به وقد تقرر بالطعن منه باعتباره بالفاء على ما كان يقول به نفس المظنون عليه في دعواه ولم يدفع

المطعون عليه بقصر الطاعن فيما قدمه من دفاع في مذكرته فلا يجوز له إساءة هذا الدلح شفوياً بالجلسة لأنه لا يقوم على سبب من النظام العام.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٣

على الطاعن أن يراقب ما يطراً على خصمه من وفاة أو تغير في الصفة قبل إجراء الإعلان ليعلم بالطعن من يجب إعلانه به قانوناً. فإذا كان الثابت أن المطعون عليه توفي قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة فقد كان على الطاعن أن يقوم بالتحري وتوجيه الإعلان إلى جميع الورقة في الميعاد.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٣

مضى كان الثابت من أصل ورقة إعلان الطعن أن الإعلان وجه من الحارس على الشركة وهو ما لا يدع مجالاً للشك في أن طالب الإعلان هو الشركة بمطلة في هذا الحارس لأن الإعلان على هذا النحو يكون صحيحاً ولا اعتداد في هذا الخصوص بما يكون قد وقع من خطأ في اسم يمثل الشركة ذلك أن الشركة هي المتصدرة بذاتها في الخصومة دون ممثلها.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٦٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٣

على الطاعن أن يراقب ما يطراً على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة ليعلم بالطعن من يصح اختصاصه قانوناً بصفه فإن وجد أن خصمه قد توفي كان عليه إعلان ورقته بتقرير الطعن في الميعاد المقرر بالقانون. وإذا كان إعلان الطعن في الميعاد من الإجراءات الجوهرية التي يوجب على عدم مراعاتها البطلان وكان الثابت أن المطعون عليه الثاني قد توفي قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة فاعلم الطاعن بتقرير الطعن إلى ورقته بعد الميعاد لأن الطعن يكون باطلاً بالنسبة إلى ورقة المطعون عليه المذكور.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ٣/٥/١٩٦٤

إذا كان الواقع هو أن الطاعن وإن وصف المطعون عليهما في تقرير الطعن بأنهما قاصران ووجه إليهما الطعن في شخص أخيهما المطعون عليه الأول بوصفه وصياً عليهما، وذلك بعد زوال صفته في تمثيلهما لبلوغهما سن الرشد ورفع الوصاية عنهما قبل صدور الحكم المطعون فيه، إلا أنه تدارك هذا الخطأ قبل إعلان الطعن فيه فلم الكتاب إلى توجيه الإعلان إلى كل من المطعون عليهما المذكورين في شخصه بوصفه بالغاً وقد تم إعلانهما بالطعن على هذا الوجه وسلمت صورة إعلان التقرير إلى كل منهما في موطنه، فإن في توجيه الإعلان إليهما على هذا الوجه ما يكفي لتعريفهما بالصفة الصحيحة التي إختصما بها في الطعن مما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب ذكر البيان المتعلق بصفتهما في تقرير الطعن.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٤

إذا كان الواقع هو أن الطاعة وإن وصفت المظنون عليه فى تقرير الطعن بأنه قاصر ووجهت إليه الطعن فى شخص والدته بوصفها وصيا عليه وذلك بعد زوال صفته فى تثيله لبووجه من الرشد ورفع الوصاية عنه قبل صدور الحكم المظنون فيه، إلا أنه قد تم إعلانه بالطعن بعد ذلك فى شخصه بوصفه بالغا وسلمت صورة إعلان التقرير إليه فى موطنه، فإن فى توجيه الإعلان إليه على هذا الوجه ما يكفى لصرفه بالصفة الصحيحة التى إختصم بها فى الطعن مما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب ذكر البيان الملتق بصفته فى تقرير الطعن. ولا يؤثر على صحة الإعلان حصوله بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ذلك أنه بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل له لم يعد هذا الميعاد ميعادا حتما بل أضحى مجرد ميعاد تنظيمى لا يوجب على تجاوزه بطلان.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٢٠ بتاريخ ٣/١٢/١٩٦٤

— إذا كان الواقع هو أن الطاعن وإن وصف إحدى المظنون ضدهم فى تقرير الطعن بأنها قاصر ووجه إليها الطعن فى شخص الوصى عليها وكان ذلك بعد زوال صفته فى تثيلها لبووجه من الرشد ورفع الوصاية عنها قبل صدور الحكم المظنون فيه، إلا أنه تدارك هذا الخطأ قبل إعلان الطعن فيه قلم الكتاب إلى توجيه الإعلان إلى المظنون ضدها المذكورة فى شخصها بوصفها بالغا وقد تم إعلانها إعلانا قانونيا بالطعن، فإن فى توجيه الإعلان إليها على هذه الصورة ما يكفى لصرفها بالصفة الصحيحة التى إختصمت بها فى الطعن مما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب ذكر البيان الملتق بصفته فى تقرير الطعن.

— متى كان الثابت أن المظنون ضدهم القصر قد بلغ بعضهم من الرشد بعد التقرير بالطعن فإن الطعن إذا وجه إليهم فى شخص الوصى عليهم يكون صحيحا متى كان قلم الكتاب قد قام بعد ذلك بإعلان كل منهم بالطعن بوصفه بالغا ولا يؤثر على صحة الإعلان أن يكون بعض هؤلاء المظنون ضدهم قد تم إعلانه بعد الميعاد المحدد للإعلان لأن هذا الميعاد لم يعد بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعادا حتما بل مجرد ميعاد تنظيمى لا يوجب على تجاوزه بطلان.

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٣٧ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٠

إن إذاعة الجمهورية العربية المتحدة كانت طبقا للقرار الجمهورى رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ مؤسسة عامة وكان يمثلها فى النقاضى مديرها العام ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم هيئة الإذاعة لجعل منها هيئة عامة، ونص فى المادة الخامسة منه على أن يمثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة أمام القضاء وقد عمل بهذا القرار منذ صدوره فى ٣ يناير سنة ١٩٦٦، ومن ثم فقد زالت عن المدير العام

صفته في تحمل هيئة الإذاعة، وأصبح رئيس مجلس إدارتها هو وحده صاحب الصفة في تحملها في الدعاوى التي ترفع منها أو عليها، وإذا كان الثابت أن الطعن قد قرر به المدير العام للهيئة بصفته مختلاً لها، فإنه يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة.

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩

إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن ينكر صفة كشرهك متضامن في شركة الواقع...، وكان تجاهل الطاعن لهذه الصفة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما تقتضيه طبيعة الخصومة التي يعد الطاعن طرفاً فيها ويؤدي إلى أن للطاعن مصلحة شخصية في الطعن على الحكم الصادر بإشهار إفلاس

لأن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٧١/٢/١٦

إذا كان الطعن قد اقتصر على الشك من الحكم المطعون فيه الذي قضى برفض دعوى على سند من صحة حكم المحكمين بالنسبة له، وكان ما يدعيه الطاعن من تناقض يمتد إلى الشك من الحكم الذي اعتبر مشاركة التعكيم غير نافذة في حق باقي الورثة اللذين لم يكونوا أطرافاً لها، واللذين لم يطعنوا عليه فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول من الطاعن لأنه لا صفة له في إبدائه.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤

إذا كانت المطعون عليها لم تقدم الحكم الصادر بإشهار إفلاس الطاعن فإن الدفع - بعدم قبول الطعن بالنقض لرفعه من غير ذي صفة إستناداً إلى صدور حكم بإشهار إفلاس الطاعن - يكون عارياً عن الدليل

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٠٩ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٦

إذ نصت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم فإن الفرض المقصود من هذا النص إنما هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كاملاً بهذه البيانات وأن كل ما يكفي للدلالة عليها يتحقق به الفرض الذي وضعت هذه المادة من أجله ولئن كان الثابت في تقرير الطعن أن الطاعنين هم ورثة المرحوم.... وكان غلو صحيفة الطعن من ذكر قرابة الطاعنين للمورث ليس من شأنه التشكيك في حقيقة صفتهم كخصوم وإتصافهم بالخصومة المرددة في الدعوى فإن الدفع بالبطان للتجهيل بالصفة يكون في غير محله.

**الطنن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦١٩ بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٦**

إذ كان الثابت أن الدعوى وقعت ابتداء من الطعون عليهم ومن بينهم المظنون عليه الأخير بصفته ولياً طبعياً على ابنه القاصر، وأن الطاعة إخصمته في الإشتاف بهذه الصفة فلم يمسك بلوغ القاصر سن الرشد وظل يحضر عنه إلى أن صدر الحكم المظنون فيه ولم يقدم بعد صدور هذا الحكم - مع عدم تسليم الطاعة بلوغ القاصر سن الرشد - ما يدل على بلوغ القاصر هذه السن سوى التوكيل الرسمي الصادر منه شاميه، وهو ما لا يعد دليلاً حاسماً في هذا الخصوص لما كان ذلك لأنه يمين وليس الدلع بطلان الطعن بالنسبة إلى المظنون عليه الأخير.

**الطنن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٩**

إذ كان البين من الإخلال على الأوراق أن الذي قرر بالطنن بالتقضى لم كتاب المحكمة - تطبيقاً للمادة ٢٥٠ من المقات - هو أحد رؤساء إشتاف القاهرة للأحوال الشخصية وهو الذي وقع على تقرير الطعن بتوكيل خاص موقع عليه من المحامي العام الأول لدى نيابة إشتاف القاهرة للأحوال الشخصية، وكانت الأوراق خلوا من توقيع النائب العام على تقرير الطعن بما ينسب عن إحصاده له، ومن ثم فإن التقرير بالطنن يكون قد صدر من غير ذي صفة ويعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً.

**الطنن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ٣/١٢/١٩٧٩**

البين من مدونات الحكم المظنون فيه، أن طلبات المظنون ضدها الأولى تضمنت طلب الحكم بشلط كالة التأشيرات والتسجيلات التي أجزتها الشركة الطاعة في شأن موضوع النزاع، وقد أجابها إلى هذا الطلب الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المظنون فيه. وكان المظنون ضده الثاني قد إخصم في الدعوى بصفته ممثلاً لمصلحة التسجيل التجاري التي تتمها مراقبة الملامات التجارية، والتي قامت أصلاً بإجراء التأشيرات والتسجيلات الخاصة بالعلامة التجارية موضوع النزاع، فإن طلب شلط تلك التأشيرات والتسجيلات لا يكون موجهاً لحسب ضد الطاعة بل يحتر موجهاً أيضاً إلى المظنون ضده الثاني بصفته المنوط به تنفيذ هذا الشلط بما يجعله خصماً حقيقياً في الدعوى ويتوالى لدى الطاعة مصلحة في إخصمته في هذا الطعن.

**الطنن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩١٠ بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٠**

لا يقبل الطعن إلا بمن كانوا طرفاً في الخصومة التي صدر لها الحكم المظنون فيه وبصفته التي كان متصفاً بها. وإذن فإذا كان الحكمان المظنون لهما قد صدرا ضد الطاعة الأولى عن نفسها وبصفتها وكيلة عن الطاعتين الثاني والثالثة بصفتهما الشخصية ومثلهما في الخصومة، فإن الحكمين المظنون لهما يكونان قد

صدراً ضد الطاعنين بصفاتهم الشخصية. وإذا أقيم الطعن منهم بهذا الصفة، فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذوى صفة يكون في غير محله.

#### الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٠

الحق في الطعن مستقل عن الحق في رفع الدعوى، ولا يقبل إلا لمن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفاً بها في الخصومة التي صدر فيها الحكم. لما كان ذلك وكانت الصفة في الطعن تثبت لمن كان خصماً وليس لممثل الخصم في الخصومة الصادرة فيها الحكم المطعون فيه وكانت الدعوى قد أقيمت من الطاعن بصفته حارساً وصدر عليه الحكم الابتدائي بهذه الصفة. ثم زالت عنه هذه الصفة قبل رفع الاستئناف، فلا تقبل منه لأنه لم يعد ممثلاً للحراسة المحكوم عليها، كما لا يقبل منه بصفته الشخصية لأنه لم يختصم أو يختصم بهذه الصفة في الدعوى الصادر فيها الحكم.

#### الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ٤/٣/١٩٨٠

الطعن في الحكم - وعلى ما جرى به نص المادة ٢١١ من قانون المرافعات - لا يجوز إلا من المحكوم عليه وهو ما يقتضي أن يكون المحكوم عليه موجوداً على قيد الحياة في وقت رفع الطعن وإلا كانت الخصومة في الطعن معدومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق إذ العبرة في الخصومة إنما هي بشخص الخصم لا بشأن من يمثله، فإذا تبين موت الخصم المحكوم عليه قبل رفع الطعن، فإنه لا يكون لمن كان يمثله ثمة صفة الطعن في الحكم، فإذا طعن فيه كان الطعن باطلاً لرفعه ممن لا صفة له فيه، لما كان ذلك، وكان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر في القضية رقم... المقدمة من الأستاذ..... المحامي الذي رفع الطعن ووقع على صحيفته بصفته قياً على المحكوم عليها.. أنها كانت متوفاة قبل رفع الطعن، فإنه لا تكون له صفة في رفعه لوفاته من يمثله قبل رفع الطعن، ومن ثم يكون الطعن باطلاً.

#### الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٢٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨١

المقرر وفقاً لنص المادة ٢١١ مرافعات. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة. أن الطعن في الحكم لا يقبل إلا لمن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والصفة في الطعن من النظام العام تصدى لها المحكمة من تلقاء نفسها. وإذا كان الحكم الابتدائي قد صدر في خصومة قائمة بين وزير الإسكان بصفته الممثل القانوني لمصلحة الأملاك فإن الطعن في الحكم، بالاستئناف كان يتعين أن يكون من وزير الإسكان بصفته وإذا أقيم هذا الاستئناف من مدير عام مصلحة الأملاك فإنه يكون من غير ذوى صفة.



**الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١**

من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن الإختصاص فى الطعن بالنقض شرطه ثبوت أن الشخص المعنوى المختصم فى الطعن هو بذاته السابق إختصاصه فى الإستئناف وأنه وإذ نصت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم فإن الغرض المقصود من هذا النص إنما هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات وأن كل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله، لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الطعن أن الطاعنة - المدرسة العميدية - هى ذات المستأنفة المحكوم عليها فى الحكم المطعون فيه أن الهامى الذى قام بالتقرير - نيابة عنها - بالطعن والتوقيع على صحيفته وإيداعها بقلم الكتاب موكل عنها بموجب التوكيل رقم ٢٧٠٠ سنة ١٩٦٩ توثيق القاهرة - المرفق صورته بملف الطعن الصادر له من رئيس مجلس إدارة المدرسة الطاعنة النائب عنها والممثل لها أمام القضاء وإذ كان فى ذلك ما يكفى للتعريف بالطاعنة والتحقق من يمثلها قانوناً فى الطعن والوقوف على صفة النائب عنها فيه، فإن إغفال ذكر بيان رئيس مجلس إدارتها قرين اسمها بصحيفة الطعن بطريق النقض لا يكون من شأنه - مع الثابت فيما سلف - تسرب البطلان إلى الصحيفة أو المساس بشكل الطعن بمد أن تحققت الغاية التى إستهدفها القانون من هذا البيان.

**الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٦٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٧**

لما كان الثابت بالأوراق أن الخصومة إنقضت أمام محكمة الموضوع بترجيها بناء على طلب وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك، كما تضمنت صحيفة الطعن بيان الحكمين المطعون فيهما وأسماء الخصوم وصفاتهم وإذ كان ما ورد بصحيفة الطعن من بيان صفة الطاعن كرئيس أعلى لمصلحة الضرائب بدلاً من مصلحة الجمارك لا يمدو أن يكون عطلاً مادياً ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الجهة الطاعنة - وهى مصلحة الجمارك التى يمثلها الطاعن بصفته - فإن الدلع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة يكون على غير أساس.

**الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٤٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٥**

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لرافع الدعوى مطلق الحرية فى تحديد نطاق الخصومة من حيث من يختصم بها ما لم يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فى دعواه، وكان لا يقبل التمس على الحكم بدفاع لا صفة للطاعن فى إيداعه، لا كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد إختصم أمام محكمة أول درجة بصفته الشخصية دون أن يكون أولاده القصر مختصمين فى الدعوى وصدر الحكم الابتدائى ضده على هذا الإعتبار لإستأنفه بوصفه المحكوم ضده شخصياً وإذ صدر الحكم المطعون

فيه بتأييد الحكم المستأنف فقد طعن فيه بالنقض بحسبانه اخكوم حنده شخصياً أيضاً، ولما كان الطاعن لا يدعى أنه تملك شخصياً عين النزاع بالقادم للكسب ولا ينهى على الحكم المطعون فيه خطأً أخذ به هو ومن ثم لا تكون له مصلحة شخصية فوتهما هذا الحكم ويكون النعى عليه بهذين السببين غير مقبول.

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨

لما كان الخات من بيانات صحيفة الطعن - بالنقض - أنه أقيم من.... بصفته رئيساً مجلس إدارة الشركة المصرية لتسويق الأسماك وكان رئيس مجلس الوزراء أصدر.... قراره الرقيم ٨٦٥ لسنة ١٩٧٨ بتشكيل مجلس إدارة هذه الشركة وتعيين الطاعن رئيساً لمجلس الإدارة ونشر هذا القرار في الوقائع الرسمية قبل رفع الطعن... بصحيفة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة محام مقبول أمامها ليكون الدفع - ببطالان الطعن المؤسس على عدم تقديم هذا القرار - على غير أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٩

جوى - قضاء هذه المحكمة - على أن جهاز تصفية الحراسات الذى حل محل إدارة الأموال والممتلكات التى آلت إلى الدولة. يعد بحسب طبيعته وبحكم الغرض الذى أنشئ من أجله أحد الأجهزة الإدارية للدولة ومن ثم تتوب عنه وفقاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة، تلك الإدارة فيما يرفع منه أو عليه من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٢

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل فىمن يختصم فى الطعن أن يكون إخصامه بالصفة التى كان متصفاً بها فى الدعوى الأصلية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، وإذا كان الخات من مدونات الحكم الأخير أن المطعون حنده الأول قد إخصم فى الدعوى فى درجتى التقاضى عن نفسه وبصفته وصياً على شقيقته المذكورة وصدر الحكم المطعون فيه بهذه الصفة، فإن إخصامه فى الطعن بذات الصلة يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٧

لئن كان يلزم فىمن يختصم فى الطعن أن يكون إخصامه بذات الصلة التى كان متصفاً بها فى ذات الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا أنه لما كان القانون لم يشترط فى هذه الصلة موضعاً معيناً من صحيفة الطعن فإنه يكفى لصحة الطعن أن يرد عنها فى صحيفته فى أى موضوع منها ما يفيد إقامة الطاعن له بذات الصلة التى إخصم بها المطعون حنده.

#### الظعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٩١/٢/٥

يشترط فى الخصم الذى يوجه إليه الظعن أن تكون له مصلحة فى الدلاع عن الحكم المطعون فيه وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأربى إختصت المطعون ضدهم من الثانى للأخير بصفتهم ورتبة المرحوم...، المطلوب ثبوت النسب إليها وليكون الحكم حجة عليهم ومن ثم يكون لهم صفه فى الظعن.

#### الظعن رقم ٢٧ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٣١/١/١٤

يكلى لصعين شخصية المصلحة المتقاضية أن تذكر فى الورقة وظيفة من يمثل هذه المصلحة. وإذن فلا بطلان إذا اقتصر فى إعلان الظعن المرفوع من مصلحة ما على ذكر وظيفة يمثل هذه المصلحة دون اسمه.

#### الظعن رقم ٧٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٣

من أدخلت فى الدعوى أمام محكمة الإستئناف بصفتها وازلة لزوجها ووصياً على ابنها القاصر وتوافها الحكم بقضائه لى حق شخصى لما تم طعن بهذا الوجه فى الحكم بصفتها وصياً فلا يقبل منها هذا الوجه لإختصاصه بها بصفتها الشخصية ولرفعهما الظعن بصفتها وصياً.

#### الظعن رقم ١٤٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٥

ما دامت وكالة الطاعن عن المحكوم عليه بصفته ثابتة بالحكم الذى يظعن فيه، ولم يقدم الطعون عليه ما يدل على أن هذه الوكالة قد إنتقضت، وما دامت وكالة المحامى الذى قرر بالظعن عن الطاعن بإعباره وكيلاً عن المحكوم عليه بصفته، مستفادة من عمل التوكيل له بعد صدور الحكم المطعون فيه وإستعمال المحامى التوكيل بعد صدوره يومين فى تقرير الظعن بالنقض فى هذا الحكم - فلا يقبل الدلاع بعدم قبول هذا الظعن شكلاً قولاً بأن التوكيل الصادر من وكيل المحكوم عليه إلى المحامى إنما صدر منه بصفه وكيلاً عن المحكوم عليه بصفته الشخصية لا بصفته المحكوم عليه بها إذ هو خال عن الإشارة إلى هذه الصفة.

#### \* الموضوع الفرعى : للظعن بالنقض :

#### الظعن رقم ١٤٢ لسنة ١٦ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٢

إن قصر ولاية المجالس المالية فى مسائل وصايا غير المسلمين على الحالة التى يراضى فيها ورتبة الموصى على حسب الشريعة الإسلامية على الإحتكام إليها هو الملذهب السليم قانوناً. ومتى كان الأمر كذلك فإن هذا الملذهب يحتر أنه هو مقصود الشارع منذ أن نظم إختصاص المجالس المالية بالنسبة إلى وصايا غير المسلمين. وإذن فلا يصح النعى على الحكم بمقولة أنه إذ أخذ بهذا الملذهب قد عااى ما كان القضاء مستقراً عليه وقت صدوره. ولا يجدى فى الإحتجاج براضى ورتبة الموصى على الإحتكام إلى المجلس الملى أن يكون

لرقيق المتنازعين من الورثة قد تدخلوا في الدعوى أمام المجلس متى كان تدخلهم لا يقصد موافقتهم على الاحتكام إليه في شأن الوصية بل للدفع بعدم اختصاصه.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٣

إن خطأ هذا الحكم في تقريره أن الحق تمت بتحرير السند وتسليمه في حين أنه اعتبر تحرير السند إيجاباً للجهة للقاصرين، وهذا الإيجاب وحده كاف لإتمامها دون حاجة إلى إجراء آخر - ذلك لا يقدح في صحته مادام أنه قضى باعتبار السند هبة تامة.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٠

إذا قضى بصحة عرض الشفع للتمن ولم يطن في هذا الحكم ثم قضى بعد ذلك بالشفعة لطالبيها وكان الحكم القاضي بذلك قد ورد فيه كلام عن صحة العرض، فهذا يزيد في مسألة فصل فيها بحكم قطعى سابق فلا يقبل الطعن في الحكم بناء عليه.

الطعن رقم ١١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٩

إذا كان الحكم الذى يتحدى الطاعن بأن الحكم المطعون فيه صدر على خلافه لم يست فى ملكية المساحة موضوع الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وإنما قضى براءة الطاعن من تهمة هدم السور المحيط بهذه المساحة لإنشاء القصد الجنائى لديه، فهذا الحكم لا يعتبر حائزاً قوة الأمر المقضى فى موضوع دعوى الملكية الصادر فيها الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٩

إذا صدر الحكم بصحة توقيع البائع على عقد لم صدر حكم آخر فى موضوع هذا العقد ورد فيه أن العقد المذكور موقع من البائع والمشتري وأربعة شهود إثنين منهم لا تمكن قراءة بصمتى ختميهما، فلا يصح الطعن فى الحكم الأخير بمقولة إنه خالف الحكم السابق ما دام هذا الذى ورد فيه لم يعد كونه وصلاً عابراً للعقد ولم يرتب عليه الحكم أثراً ولم يتعرض فيه لصحة توقيع البائع عليه.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٤

إن من شروط اعتبار الحكم قد صدر على خلاف أحكام سابقة وحدة الموضوع فيها جميعاً، وإذن لمضى كان الواقع على ما قرره خبير الدعوى واعتمده الحكم المطعون فيه أن الأحكام السابقة جاءت خالية من الحدود والأحواض بحيث تملز تطبيقها على الطيبة وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى شأن قدر مئين الحدود والمعلم فالنقض على هذا الحكم أنه صدر على خلاف الأحكام السابقة يكون غير مقبول.

الطنن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٤ .  
القبول المستقط للحق في الطنن يجب أن يكون دالا على ترك هذا الحق دلالة لا تختمل الشك، ولا يدل على ذلك مجرد سكوت المحكوم عليه عن الطنن مدة طالت أو قصرت طالما كان معاد الطنن مفتوحا.

الطنن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٩  
إيداع الكفالة المقررة للطنن بالنقض عند التقرير به غير لازم في الطنن التي رفعت عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ أما الطنن التي تقدم بعد العمل به فيجب إيداع الكفالة فيها، ذلك أنه في الصورة الأولى وإن كانت المادة ٤٣٠ مرافعات توجب على الطاعن إيداع الكفالة قبل التقرير بالطنن إلا أن لزوم هذا الإجراء مقصور على حالة الطنن في الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة، أما إذا كان الطنن في غير حكم من هذه الأحكام كما هو الحال في قرارات هيئات التحكيم المطعون فيها قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ فإن إيداع الكفالة ليس لازماً فيها لأن هذه القرارات لم تكن معبرة بمثابة حكم من هذه الأحكام بل كان الشارع يعتبرها قرارات إدارية لا أحكاماً صادرة من محاكم الاستئناف ويقتصر على التقرير بأن فاق قوة الأحكام النهائية، أما في الصورة الثانية فالكفالة واجبة لأن التعديل الذي أجراه هذا القانون في المادة ١٦/٧ و ٣ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ نص على اعتبار قرار هيئة التحكيم بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف وعلى إتباع الأحكام الواردة في قانون المرافعات عند الطنن بالنقض وهذا يقتضي إيداع الكفالة المقررة للطنن في أحكام محاكم الاستئناف.

الطنن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨  
عدم التجزئة الذي تعنيه المادة ٣٨٤/٣ من قانون المرافعات هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه أن الفصل في النزاع لا يحتمل غير حل واحد بعينه. وإذا كان النزاع الذي فصل الحكم فيه قابلاً للتجزئة في شق منه وغير قابل لها في شقه الآخر فإن الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم عن الشق القابل للتجزئة لا يفيد منه زملاؤه الذين فوتوا معاد الطنن أو قبلوا بالحكم

الطنن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٣٤١ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٢  
مضى كان الطاعن قد نسب إلى كل من المطعون عليهم نوعاً من الخطأ يستغل فيه عن الآخرين وفقاً للقانون النظامي للشركة فإنه يوجب على ذلك أن يكون موضوع النزاع بالنسبة إليهم قابلاً للتجزئة.

الطنن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٥

الطلب الأساسي أمام محكمة النقض هو نقض الحكم بعد قبول الطعن شكلاً، وأما ما يصحب ذلك من طلب الفصل في موضوع الدعوى أو إعادة القضية إلى دائرة أخرى لفصل فيها من جديد، فإن المحكمة تنظر في ذلك من تلقاء نفسها وتنزل في شأنه حكم القانون غير مقيدة بطلبات طرفي الخصومة في هذا الخصوص.

الطنن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٣٠

لما كانت المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات تنص على أنه "لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن" فقد أُلغيت بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن محكمة النقض هي عاقبة المطاف في مراحل الطعني، وأحكامها باتة ولا سبيل إلى الطعن فيها، وإن المشرع اغتنى عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن العادية أو غير العادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على أحكام هذه المحكمة، ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما ورد في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضايا الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا القانون، وذلك زيادة في الأصطيان والتحوط لسمعة القضاء. لما كان ما تقدم وكان الطالب لا يستند في دعواه إلى سبب يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سائلة البيان فإن دعواه تكون غير مقبولة.

الطنن رقم ٥ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٣

إذ تضمنت المادة ٣٤١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ - الملقاة بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - قاعدة من قواعد المرافعات، تنظم طريقاً من طرق الطعن - الطعن من غير المحكوم عليه إذا تعدى إليه الحكم - فإن حكمها يبقى سارياً في شأن الطعن على الأحكام التي صدرت في ظلها إعمالاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨.

الطنن رقم ١٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨

إذا كان الطاعن قد وجه دفعه بصورة عقد البيع الصادر لورث الميعون عليهم وصدر الحكم الميعون فيه مقرراً رفض هذا الدفع في مواجهة هؤلاء الخصوم جميعاً، وكان موضوع الصورية بهذا الوضع الذي انتهت به الدعوى غير قابل للتجزئة، وكان مناط النعي على الحكم الميعون فيه هو موضوع الصورية الآتية

ذكره، فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الخمسة الأولين يتبع بطلانه بالنسبة للمطعون عليه السادس مما يتعين معه بطلان الطعن برمته.

#### الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٥

مضى كان الطاعن قد نعى على الحكم المطعون فيه إنه لم يعمل حكم المادة ١٠٢٩ من القانون المدني الذى تجيز لمالك العقار المرتفق به أن يجر عقاره من الإرتفاق إذا فقد منفعته، أو لم تبق له غير منفعة محدودة لا تتناسب البتة مع العبء الواقع على العقار المرتفق به، وكانت أوراق الدعوى قد علت بما يفيد أن الطاعن طلب ذلك من محكمة الموضوع حتى تحقق هذا الطلب، وتقضى فيه، وهى لا تملك أن تقضى به من تلقاء نفسها، فإن نية يكون غير مقبول.

#### الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٦

الطلب الأساسى أمام محكمة النقض - وعلى ما جرى به لتناؤها - هو نقض الحكم بعد لبول الطعن شكلاً. ولما كان الثابت أن الطاعن ذكر بصحيفة الطعن أن مصاد الطعن فى الحكم المطعون فيه ما زال قائماً، كما أورد فى كل من أسباب الطعن الثلاثة أن الحكم المذكور قد أخطأ بما يسوجب نقضه، فإن هذا فى ذاته كاف للإلصاح عن قصده وهو طلب نقض الحكم، ومن ثم يكون الدلع - ببطلان الطعن خلوه من طلبات الطعن - فى غير محله.

#### الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٦٠ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٧٨

الطعن بالنقض - فى الأحكام الجنائية - طريق غير عادى لا يفتح بابه إلا بعد أن تكون الدعوى قد إستنفدت جميع طرق الطعن العادية وصدر فيها حكم ينهى الخصومة فى موضوع الدعوى الجنائية، أما ما يسبق ذلك من ضروب أخطأ أو وجوه التظلم فقد ينتهى الحكم فى الموضوع لصالح الخصم فلا تكون له مصلحة فى الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه، فإذا لم يرفع الحكم النهائى أخطأ الذى يتمسك به الخصم فعندئذ يجوز له القانون الطعن فيه من يوم صدوره لإصلاح كل خطأ سواء فى ذلك ما وقع فى الحكم ذاته أو ما بنى عليه واتصل به، ولا إستثناء من هذه القاعدة إلا فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن الإجراءات أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ٢٤/١/١٩٧٨

من المقرر فى قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة أن الطعن بطريق النقض طريق غير عادى لا يفتح بابه إلا بعد أن تكون الدعوى قد إستنفدت جميع طرق الطعن العادية وصدر فيها حكم ينهى الخصومة فى موضوع الدعوى الجنائية أما ما يسبق ذلك من ضروب أخطأ أو وجوه التظلم فقد ينتهى الحكم فى

الموضوع لصالح الخصم فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه فإذا لم يرفع الحكم النهائي الخطأ الذي يتمسك به الخصم لفندد بغير له القانون الطعن فيه لإصلاح كل خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم ذاته أو ما بنى عليه واتصل به، ولا إستثناء من هذه القاعدة إلا فيما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض في المواد الجنائية.

#### الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١١٥٥ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢

الطلب الأساسي الذي يقدم به الطاعن شكمة النقض هو نقض الحكم المطعون فيه أما ما يصحب ذلك من طلب الفصل في موضوع الدعوى فإنه ليس من شأنه أن تنفيده به محكمة النقض، ذلك أن هذه المحكمة إنما تنظر أولاً في وجوه الطعن لفقضي فيها إما بالرفض أو بالقبول ونقض الحكم، ثم إذا كانت الدعوى صالحة لأن تفصل هي فيها لأنها تحكم في موضوعها إعمالاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات غير مفيدة في ذلك بما قدم لها من طلبات، لما كان ذلك وكانت الطاعة قد طلبت في صحيفة الطعن نقض الحكم المطعون فيه، فإن الدفع المبدي بعدم جواز الطعن إستناداً إلى أنها طلبت بعد ذلك تعديل مبلغ التعويض المقضي به يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٩٥٦ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٩

توجب المادة ٢٦٩/٤ من قانون المرافعات على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمرة الثانية أن تحكم في الموضوع، إلا أن التصدي لموضوع الدعوى يقتصر على ما إذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى، ولما كان النابت من الأوراق أن الطعن الأول كان على ما قضى به في الموضوع وورد الطعن الثاني على القضاء بسقوط الخصومة في الإستئناف وهو ما لم يكن معروضاً أصلاً في الطعن الأول، فإنه يصح أن يكون مع النقض الإحالة.

#### الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٧

توجب المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات والمادة ٨٨٩ الواردة بالكتاب الرابع المضاف إليه على من يطعن بالنقض في الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن صورة طبق الأصل من الحكم الإحتدائي متى أحال الحكم المطعون فيه إليه في أسبابه، وهو إجراء جوهري يوجب على إخطاله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان الطعن، إلا أنه لا محل لإعمال هذا الجزء المرتب على الإمتناع عن إتخاذ إجراء معين، متى ثبت أن عنصر الإرادة الذي يمكن بمقتضاه تحقيق القول بالإمتناع السلبي غير متوافر، فإذا إستحال الحصول على صورة مطابقة للأصل من حكم



الواجب تقديمها فإن الأثر القانوني وهو البطلان لا يتحقق إذ لا تكليف إلا بميسور، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الملف الابتدائي لقد قبل نظر الدعوى بمعرفة المحكمة الإستئنافية مما دعاها إلى الاستعاضة عنه بالصورة الرسمية من الحكم الابتدائي المقدمة من المطعون عليه، وبما قدمه الطرفان من صور المستندات السابق عرضها على محكمة أول درجة، ومن ثم فقد إستحال على الطاعنة الحصول على صورة طبق الأصل من الحكم الابتدائي فلا يوجب البطلان على عدم تقديمها وقت التقرير بالطعن بالنقض.

#### الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦

إذ كان قضاء المحكمة الإستئنافية قد صدر في شق من موضوع الدعوى ولم يته الخصومة كلها ولا بعد من قبيل الأحكام التي إستأنها القانون على سبيل الحصر فإنه لا يجوز الطعن فيه على إستقلال، ولا يغير من هذه النتيجة قضاؤه بالزام الطاعنة بأتماب انضمام رغم عدم حضور عماد عن المطعون ضدهم أمام محكمة الإستئناف ذلك أن الإستثناء الراود في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات والخاص بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبري مقرر - وعلى ما بين من المذكرة الإيضاحية - على الأحكام الصادرة في شق من موضوع الخصومة متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري.

#### الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٦

إذ كان نقض الحكم لا يحقق سوى مصلحة نظرية محضة لأن الطاعن إستأنف الحكم بعدم جواز المعارضة - الصادر في دعوى أحوال شخصية - وهو حكم لا يجوز إستئناله بحيث إذا نقضت المحكمة الحكم - نقضاتها باعتبار الإستئناف كان لم يكن على خلاف القانون - وأحالت القضية محكمة الإستئناف، فإن قضاءها فيه يكون بعدم جواز الإستئناف بما لا يليد الطاعن ومن ثم يكون الطعن غير منتج.

#### الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٣

إذ كان الطلب الذي أبداه المطعون ضده - المستأنف عليه - بتأييد الحكم المستأنف يعتبر قبولاً منه لذلك الحكم، فإن هذا القبول ينجمه من رفع إستئناف فرعي يطلب تعديل الحكم المستأنف. ذلك أنه وإن جاز الشارح بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات - إستثناء من القواعد العامة - للمستأنف عليه أن يرفع إستئنافاً فرعياً في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي مهلة الإستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف فقد قصر حالة القبول على تلك التي تتم قبل رفع الإستئناف الأصلي لا بعده لأن علة جواز الإستئناف الفرعي - وهي أن المستأنف عليه ما فوت على نفسه مهلة الطعن أو قبل الحكم إلا لإعتقاده رضاه خصمه بالحكم الصادر - هذه المهلة تنقضي إذا ما قبل المستأنف عليه الحكم بعد رفع

الإستئناف الأصلي، لما كان ما تقدم. فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الإستئناف الفرعي المرفوع من المطعون ضده على الرغم من أن واقعته قبل الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلي، قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢١٦٩ بتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠  
في حالة الحكم بإنهاء الخصومة في الطعن صلحاً لا عمل لمصادرة الكفالة، لأن الحكم قاصر على أحوال عدم قبول الطعن أو عدم جواز نظره طبقاً للمادة ٢٧٠ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣  
من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم للمطعون فيه، ولم يتخلل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده، لما كان ذلك وكان الطعن قد رفع من حكم ضدهم في الإستئناف فإن الدفع - بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهم - يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٣٠٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤  
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن رفع الطعن في مسائل الأحوال الشخصية بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه صحيح، متى ثبت وصول كافة الأوراق قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد، وإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة إستئناف أسبوط ١٣-٥-٧٩ وأنه بعد التقرير بالطعن فيه أمام قلم كتابها أرسلت الأوراق إلى قلم كتاب محكمة النقض موصلته لسي التقرير ١٩٧٩/٧/١٦ أي قبل إقضاء ميعاد الطعن مضافاً إليه ميعاد المسافة المقرر بالمادة ١٦ مرافعات وقدره أربعة أيام، فإن الطعن يكون قد تقرر به في الميعاد.

الطعن رقم ١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٢٠٥ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢١  
إذ كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديمه صحيفة الطعن صورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه أو صورته المملنة وصورة من الحكم الابتدائي إن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه وترتب البطلان على عدم إيداع هذه الأوراق دون غيرها فإنه لا يلزم لصحة إجراءات الطعن بالنقض للمرة الثانية أن يودع الطاعن صورة من حكم النقض في الطعن الأول لأن الطعن لا يرد على هذا الحكم حتى تصدق في شأنه صفة الحكم المطعون فيه الواجب تقديم صورته، ومن ثم لا يترتب البطلان على عدم تقديمها، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أودعت وقت تقديم صحيفة الطعن صورتى الحكمين المطعون ليهما فإن الدفع ببطلان الطعن يكون على غير أساس.

**الطنن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٣١٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩**

يشترط في القبول للمانع من الطنن في الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطنن فيه دون شك أو تأويل.

**الطنن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥**

مقتضى المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطنن بطريق التقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وفي الأحكام الإتهائية أي كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فإنه لا يجوز الطنن فيها بطريق التقض، وإنما يكون الطنن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بتعديلها، لما كان ذلك، فإن طلب الطاعة لتقض الحكم الصادر من محكمة أول درجة يكون غير جائز.

**الطنن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥**

مفاد نص المادة ٢١٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها لا يجوز الطنن فيها إلا مع الطنن في الحكم النهائي للخصومة، سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات، ولم يستثنى من ذلك إلا الأحكام التي بينها بيان حصر وهي الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتفويض الجبري....، ولما كان البين من الأوراق أن الدعوى أقيمت أمام محكمة أول درجة بطلب العمولة المستحقة لمورث المظنون ضدهم عن مبيعاته من مبيعات الشركة الطاعة و.... وكان الحكم الاستئنائي المظنون فيه قد قضى بسقوط حق الشركة الطاعة في الاستئناف بالنسبة للشق الخاص بالعمولة وقلوها ٣ ٪ من إجمالي مبيعات الغاز المقضى به قطعياً بالحكم الصادر من محكمة أول درجة وبالنسبة لباقي النزاع ناط بتقديرها أحد الخبراء، وكان هذا الحكم على هذا النحو لم يته الخصومة كلها طالما أن مقدار العمولات والمزبقات لا زالت معلقة أمام المحكمة الاستئنائية لم تفصل فيها، وكان هذا الحكم لا يعتبر من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري في معنى المادة المشار إليها، طالما أنه لا يقرر إلزام المحكوم عليه بشيء يمكن للسلطة العامة تنفيذه قهراً عنه باستعمال القوة الجبرية، إذ يقتصر على إنشاء مركز قانوني جديد ولا يتضمن إلزاماً بسأء معين، ولما لم يكن منهاياً للخصومة كلها، فإن الطنن عليه بالتقض على استقلاله يكون غير جائز، ولا يغير من الأمر المتقدم صدور الحكم الاستئنائي النهائي للخصومة كلها في تاريخ لاحق لرفع الطنن المائل، ذلك أن البين من نص المادة ٢١٢ مرافعات سالفة الذكر أن ميعاد الطنن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة لا يجري إلا بعد صدور الحكم النهائي لهذه الخصومة وعلى ذلك فإذا طعن في هذه الأحكام على

استقلال قبل صدور الحكم النهي لها، فإن الطعن على هذا الوجه يكون غير جائز ولو صدر قبل الفصل فيه الحكم النهي للمصومة.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢

إنه ولئن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً للمادة الثامنة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات وكان يتعين رفع الطعن بقرار في قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد، إلا أن البين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الحالي تعليقاً على المادة ٢٥٣ منه أن المشرع إستحسن عبارة رفع الطعن بصحيفة بدلاً من رفعه بقرار معاً للبس الذي قد يور من طريقة رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية وأمام محكمة النقض، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يسعى في واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بقرار طالما توافرت البيانات التي يطلبها القانون في ورقة الطعن. وإذا كان ما إستحدثه المشرع بالمادة ٢٥٣ سالفة الإشارة من إجازة رفع الطعن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قصد به تيسر الإجراءات، فإنه لا تشريه على الطاعن إذا إستعمل هذه الخيرة وأودع صحيفة الطعن قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ما دام الثابت وصول كافة الأوراق قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد وهو ما يتحقق به الفرض من الإجراءات.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٦٩ بتاريخ ٦/٥/١٩٨٣

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يبرز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه. ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يقضى بشئ على الطاعن الثالث ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن منه.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١/٢٣/١٩٨٣

قاعدة أن الطاعن لا يضار بطلعه المستفادة من مفهوم ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات هي قاعدة لا إستثناء فيها وأن الإستثناءات التي أوردتها المشرع في الفقرة الثانية من المادة المذكورة قاصرة على أحوال تصدى الإفادة من الطعن إلى غير من رفعه ولا تتناول أية حالات يمكن أن يضار فيها الطاعن بطلعه ومن ثم فإن قاعدة أن لا يضار الطاعن بطلعه ومن ثم فإن قاعدة مطلقة تطبق في جميع الأحوال وقد وردت في القواعد العامة للطعن في الأحكام فتسرى على جميع الطعون بما فيها الطعن بالنقض وعلى أساسها يتحدد أثر نقض الحكم نقضاً كلياً أو جزئياً فلا ينتقض الحكم إلا فيما يضر الطاعن لا فيما يفعه.

الطعن رقم ١٥١٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠  
المادة ٤/٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه للمرة الثانية أو تحكم فى الموضوع إلا أن التصدى لموضوع الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يقتصر على ما إذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه فى المرة الأولى.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٩  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يتعين على الطاعن عند توجيه طعنه أن يقتصر على إختصاص المحكوم هم دون المحكوم عليهم مثله.

الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٣٣ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٦  
إذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض بشئ ضد الطاعن الثانى، وكان الطعن فى الأحكام لا يجوز إلا من المحكوم عليه، فإن الطعن من الطاعن الثانى يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥  
مفاد المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمين إنتهائين يصح حيث يكون لقضاء الحكم المطعون فيه ناقض لقضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضى فى مسألةثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة وإستقرت حقيقتها بينهما بالفضل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق، وكان بين من وقائع الدعويين رقمى ١١٢ لسنة ١٩٧٩ و٤٩ لسنة ١٩٨٠ جزئى أحوال شخصية كرم أمبو.. أن السبب فى كل من الدعويين يختلف عنه فى الدعوى الأخرى، فإن الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية إذ قضى بضم الصغير للمطعون عليها لا يكون قد ناقض الحكم السابق صدوره فى الدعوى رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٩ جزئى كرم أمبو ومن ثم فإن الطعن فيه بالنقض على سند من نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات بدعوى صدوره على خلاف ذلك الحكم السابق يكون غير جائز.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧  
الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية. وجوب رفعه بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض ٨٨١ و٨٨٢ مرافعات. رفع الطعن بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وورودها إلى قلم كتاب محكمة النقض بعد الميعاد. أثره بطلان الطعن.

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٣٣ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨٥  
لما كان القرار المطعون فيه لم يحول على تقرير الخبير فى صدد المسألة القانونية التى أورد لها اسباباً مستقلة  
تكنى حمل قضائه ومن لم يكون النemy بهذا السبب غير منتج.

الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨٥  
النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات على أنه لا تقبل الطلبات الجديدة فى  
الإستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها إثمًا يتعلق بنظر موضوع الاستئناف.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨٩  
من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن بالنقض لكل محكوم عليه من كان طرفاً فى الخصومة  
أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، ولم يتدخل عن منازعته سواء كان خصماً أصيلاً أو ضامناً  
خصم أصيل، مدخلاً فى الدعوى أو متدخلأً لها أو الإنضمام لأحد طرفى الخصومة فيها ومن ثم فإنه يحق  
للطاعن الثانى بوصفه أحد وريثة الخصيمه المتدخله التى فصل فى الإستئناف لغير مصلحتها مع من إنتضمت  
إليها الطعن على ذلك الحكم.

الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٨٩  
لما كان النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢١٧ من قانون المرافعات على أنه " إذا تولى المحكوم له أثناء  
ميعاد الطعن جاز خصمه رفع الطعن وإعلانه إلى وريثه جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك فى آخر  
موطن كان لموئتهم " يدل على أن مناط جواز رفع الطعن على وريثة المحكوم له جملة دون ذكر أسمائهم  
وصفاتهم أن تكون الوفاة قد وقعت أثناء ميعاد الطعن فإن وقعت قبل صدور الحكم وجب - وفقاً لنص  
المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - أن تشمل صحيفة الطعن على أسمائهم وصفاتهم وموطن كل منهم وإلا  
كان الطعن باطلاً تحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه، لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أقام هذا الطعن  
على وريثة الباتمة جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وموطن كل منهم رغم وفاتها قبل صدور الحكم المطعون  
فيه - حسبما تدل عليه المذكرة المقدمة من الطعون ضده الأول بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٢ المسلمة صورته  
إليها يومئذ فإن طعنه بالنسبة لهم يكون باطلاً.

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٩  
من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه ليس فى نصوص قانون المرافعات ما يحول دون - أن يوقع  
الطاعنون بالنقض طعنأً آخر عن ذات الحكم ليعتدروا ما فاتهم من أوجه الطعن طالما كان الميعاد ممتدأً  
وكان ذلك يسبق الفصل فى موضوع الطعن الأول.

**الطنن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٢**

نص المادة ٥٠٠ من قانون المرافعات مؤداه أن إجازة الطنن بطريق النقص إنما يتصرف إلى الأحكام التى تصدر من محاكم الإستئناف فى دعاوى مختصة القضاة دون تلك التى تصدرها محكمة النقض التزاماً بالخطر العام المقرر بالمادة ٢٧٢ من هذا القانون.

**الطنن رقم ١٥٥ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣٠**

لما كان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات، يكون الطنن بطريق النقص بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة فى المادتين ٨٨١، ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات، وكان يتعين رفع الطنن بقرير لى قلم كتاب محكمة النقض خلال المهاد، إلا أنه لما كان الين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات القائل: تطبيقاً على المادة ٢٥٣ منه أن المشرع إستحسن عبارة رفع الطنن بصحيفة بدلاً من رفعه بقرير متناً للين الذى قد يفر بين طريقة رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية وأمام محكمة النقض، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يسوى فى والق الأمر رفع الطنن بصحيفة أو بقرير طالما توافرت الينانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطنن.

**الطنن رقم ١٢١ لسنة ٥٩ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٩**

توجب المادة ٢٦٩/٤ من قانون المرافعات على محكمة النقض عند نقص الحكم المطعون فيه - وكان الطنن للمرة الثانية - أن تحكم فى الموضوع، إلا أن التصدى لموضوع الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتصر على ما إذا كان الطنن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه فى المرة الأولى.

**الطنن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ مكتب قضى ٤١ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧**

- بصدر القانون رقم ١٩٥٥/٦٢٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً فى قضايا الأحوال الشخصية التى تخص بها انحكام الإبتدائية والتى أوجب القانون تدخلها فيها وخوفها ما لخصوم من حق الطنن فى الأحكام الصادرة فيها بطريق الإستئناف والنقض. لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن " يرفع الطنن بصحيفة تودع للسلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، ويوكلها بمهام مقبول أمام محكمة النقض.... فإذا كان مرفوعاً من النيابة العامة وجب أن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل..... فإذا لم يحصل الطنن على هذا الوجه كان باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه " مفاده أن النيابة العامة حيث يكون لها حق

الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية أن ترفع هي الطعن وأن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل ولا يكون لغيرها أن يتوب عنها في ذلك لما كان ذلك وكان السات من صحيفة الطاعن أن الحكم المطعون فيه صادر في دعوى من دعاوى الأحوال الشخصية التي تخص بها أحكام الابتدائية وأوجب القانون تدخل النيابة العامة فيها وخولها وحدها حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة فيها وأن هيئة قضايا الدولة قامت بالتوقيع عليها وأودعتها قلم كتاب محكمة النقض نيابة عن النيابة العامة وهو ما لا يتحقق به الشرط الوارد في المادة ٢٥٣ سالفه الذكر من وجوب توقيع صحيفة الطعن من رئيس نيابة على الأقل ويكون الطعن بالنسبة للمطعون حده الأول قد وقع باطلاً.

- لا يقبل من الطاعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - النعي على الحكم المطعون فيه لإطراحه أو عطله في الرد على دفاع لم يبد منه وإنما أبداه غيره من الخصوم طالما أنه لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع.

#### الطعن رقم ٣٤ لسنة ١ مجموعة عمر ١٠٠ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٣٢/٣/١٠

إن اتفاق طرفي الخصوم على أن الحكم المطعون فيه واجب النقض لا يلزم المحكمة بتحقيق رغبتهما، إذ مأمورية المحكمة هي البحث في الحكم المطعون فيه لمعرفة إن كان فيه مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو كان قد وقع فيه بطلان جوهري أو وقع في إجراءاته بطلان أثر في الحكم. فإذا هي لم تجد في الحكم عيباً من هذه العيوب موجباً لنقضه فيصين رفض الطعن الموجه إليه.

#### الطعن رقم ١٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٠٠ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢

لأجل قبول الطعن المبني على أن الحكم المطعون فيه فصل في نزاع ما خلافاً لحكم سابق - طبقاً للمادة ١١ من قانون إنشاء محكمة النقض - يجب أن يكون الموضوع الذي فصل فيه الحكمين واحداً.

لذا كان الحكم الموجه إليه الطعن صادراً فيما إلتصمه رافع النقض من إعادة النظر في حكم آخر لا إدعاه من وقوع غش من جانب المتمسس حده أدى إلى التأثير في رأى القضاة وكان ذلك الحكم المطعون فيه قد إقتص على رفض الإلتماس بناء على أنه لا أثر للغش فيما إدعاه المتمسس حده من أن العين هي التي كانت محل النزاع القديم فالموضوع الذي فصل فيه حكم الإلتماس يباير تماماً موضوع الأحكام السابقة، وإذن فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض. ولا يمكن القول بأن الطعن الموجه إليه يمتد أثره إلى الحكم الذي رفع عنه الإلتماس وأصبح غير قابل للطعن بطريق النقض.



#### الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٨٤ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٩

إذا كان الحكم المطعون فيه مقيداً حكماً ابتدائياً لأسبابه، وكان الحكم الابتدائي مبنياً على حكم سابق صادر بالإيقاف قطعي في عدم الاختصاص، وكان الطاعن قد قبل حكم الإيقاف فلم يستأنفه ولم يطعن فيه بالنقض، فكل وجوه الطعن المنسوبة على مسألة الاختصاص وعدمه يتعين رفضها لسبق صيرورة الحكم فيها نهائياً وغير قابل للطعن.

#### الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢ مجموعة صر ١٧٦ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٩

بطلان الحكم الناشئ عن أن أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة لم يحضر النطق به ولم يوقع على مسودته بل الذي حضر تلاوته وأمضى مسودته هو قاض آخر هو بطلان معلق بأس النظام القضائي، أي بالنظام العام. فالطعن بهذا البطلان جائز في أي وقت، بل أن على المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها.

#### الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٨٤ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٣

التمسك بتطبيق قاعدة قانونية هو سبب قانوني محض فيجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض. وهو لا يعتبر سبباً جديداً لما تنطبق عليه المادة ١٥ من قانون محكمة النقض، لأن الخصوم بطرحهم موضوع دعواهم أمام القضاء إنما يطلبون الفصل فيه طبقاً لأحكام القانون، فمن الواجب على القاضي أن يبحث من تلقاء نفسه عن الحكم القانوني المنطبق على الواقعة المطروحة عليه وأن يتزل هذا الحكم عليها.

#### الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٨٤ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٣٥/٥/١٦

الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إلا إذا وقعت فيه مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله وكان قاضياً في مسألة من مسائل وضع اليد أو في مسألة اختصاص أو إلا إذا كان صادراً على خلاف حكم سابق حائز للقوة النهائية.

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٨٤ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٩٣٥/١٠/٢٤

إذا كان الحكم المطعون فيه يقضي لمصلحة الطاعنين ببعض طلباتهم ويقضي عليهم بخصومهم ببعض طلباتهم، وكانت الطلبات التي قضى فيها تميزاً بعضها عن البعض ومسئلة الواحد عن الآخر فصدور مثل هذا الحكم على مثل ما صدر به بجمله متعدد الأجزاء من جهة تطبيق أحكام جواز الطعن أو تطبيق أحكام عدم جوازه لإقتضاء الميعاد أو لقبول الحكم. فإذا قام بعض الخصوم - الصادر هذا الحكم لمصلحتهم ولغير مصلحتهم - بإعلانه لجميع الخصوم وتبنيهم إلى وجوب تنفيذه، وكانوا عند تنفيذ هذا الحكم في بعض أجزائه المحكوم فيها لصالحهم قد قبلوا هذا التنفيذ من خصومهم المعلن إليهم مع احتفاظهم

بمقتهم في الطعن بطريق النقض في الأجزاء الأخرى الصادرة في غير مصلحتهم، فإن ذلك الإعلان أو هذا القول لا يمنعهم من الطعن فيما حكم فيه لغیر مصلحتهم.

#### الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١١/٧/١٩٣٥

قبول الحكم صراحة أو ضمناً يمنع من الطعن فيه بطريق النقض. فإذا كان الثابت من المكاتيب المتبادلة بين المحكوم له والمحكوم عليه أن المحكوم عليه إستعمل المحكوم له ورجاه في عدم إتخاذ إجراءات جبرية ضده ثم قام هو بتسديد المقتضى عليه به كله على دفعات، ثم إستلم صورة الحكم التنفيذية مؤشراً عليها من المحكوم له بالتخالف، وأعطاه إيصالاً بإستلامها قرر فيه أنه دفع كل المحكوم به من أصل وفائدة ومصاريف بدون تحفظ ما، فذلك يدل على أن المحكوم عليه قد قبل الحكم الصادر ضده قبولاً نهائياً ونفذه راضياً به، وهذا القول يمنع من بعد من الطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

#### الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ٥/٢١/١٩٣٦

إن المواعيد المحددة في القانون للطعن في الأحكام هي من النظام العام لم تقي النقض سقط الحق في الطعن وهذا السقوط يمكن التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى. فالدفع بأن الإستئناف المرفوع عن حكم صادر في دعوى إستحقاق فريضة غير مقبول شكلاً لرفعه بعد فوات العشرة الأيام المحددة مهادداً له هو دفع جائز إيدأذه لأول مرة أمام محكمة النقض، بل يجوز محكمة النقض إلثارته من تلقاء نفسها أو الحكم بمرجعه.

#### الطعن رقم ٧٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٧/٢/١٩٣٨

إذا أهدت القضية بعد نقض الحكم الصادر فيها لفصل فيها دائرة أخرى فإنه يجب عند الطعن في الحكم الثاني أن يقدم الطاعن إلى محكمة النقض مع مستندات الطعن صورة من الحكم الذى سبق صدوره منها لتعرف منه سبب نقض الحكم الأول، والمسألة القانونية التى أسست عليها حكمها ففقف على ما إذا كان الحكم الثاني لم يتألف قضاءها في هذه المسألة. فإذا لم يقدم الطاعن بذلك فإنه يكون محكمة النقض أن ترفض الطعن أو أن تبحث موضوع الطعن على أساس ما أورده المدعى عليه في مذكرته نقلاً عن الحكم المذكور إذا كان الطاعن لا ينازع فيه.

#### الطعن رقم ٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ٢٥/١/١٩٤٠

إنه طبقاً للمادة ١١ من قانون محكمة النقض يجب لقبول الطعن المبني على أن الحكم المطعون فيه فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه أن يكون الموضوع واحداً في الحكمين. فإذا كانت الأحكام المدعى بوقوع التناقض بينها هي الحكم الصادر بالبلغ المقتضى به

والحكم المطعون فيه الذي ألقى ذلك الحكم وحل محله، والحكم الصادر برفض تفسير ذلك الحكم الذي ألقى، والحكم الصادر بقوائد المبلغ المقضى به، فإن ما قد يكون بين هذه الأحكام من تناقض لا يصح معه الطعن. وذلك لأن الحكم الأول لم يعد له وجود، والحكم الصادر في دعوى التفسير لم يقضى إلا بالرفض وحتى لو أنه كان قد فسر الحكم على وجه معين لأدى إلغاء ذلك الحكم إلى إلغائه بالتبعية. أما الحكم الصادر بالقوائد فموضوعه مختلف لأنه ليس فيه قضاء بأصل المبلغ.

#### الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٤

إن المادة العاشرة من قانون محكمة النقض لا تجيز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا إستئناف أحكام أحكام الجزئية في الحالات التي ذكرتها إلا إذا كانت تلك الأحكام مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله. ومؤدى ذلك، فيما يخص بدعاوى وضع اليد، أن يكون الخطأ الموجه إلى الحكم منسباً على القواعد القانونية الخاصة بوضع اليد ذاته. وإذن فإذا كان ما ينهض الطاعن في طعنه على الحكم أنه إذ قضى برد الحيازة قد تناول أرضاً غير التي يجب القضاء بها على حسب سند المدعى وعلى حسب ما هو مبين بعريضة دعواه، فإن ذلك لا يصلح أساساً للطعن فيه.

#### الطعن رقم ٢٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٤

إذا كان وجه الطعن أن المحكمة الابتدائية إستندت في حكمها الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسمائه إلى ما جاء في سند تنازل صاحبه عن التمسك به على إثر ما أبداه الطاعن بالجلسة من الإستعداد للطعن فيه بالتزوير، وكان الطاعن لم يقدم صورة محضر الجلسة التي زعم حصول ذلك فيها، وكانت محاضر جلسات محكمة الإستئناف المقدمة خالية من أية إشارة إلى هذا التنازل أو أى إعراض من الطاعن على الحكم الابتدائي في هذا الشأن، فإن ذلك يفيد أنه لم يتمسك بما يثيره في هذا الوجه أمام محكمة الموضوع التي أصدرت الحكم المطعون فيه، ويكون وجه الطعن غير مقبول لتقدمه لأول مرة أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٤٤/٦/٨

و إذا طعن في الحكم بطريق الإلتماس لهذا السبب لرفض الإلتماس، وكان الطاعن من الحكم الصادر برفض الإلتماس أن التوضيح قد أثير أمام محكمة الإستئناف وكان محل مناقشة بين الخصمين ولم يقتصر الكلام بينهما على مسألة العيوب - إذا كان ذلك وكان الطاعن في طعنه على هذا الحكم بطريق النقض لم يقدم محاضر جلسات محكمة الإستئناف، فإن ما قاله الحكم بهذا الشأن يجب أن يعتبر صحيحاً ما دام الطاعن لم يثبت العكس، وعلى هذا لا تكون ثمة مخالفة للقانون.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٥

إذا كان الظاهر من صحيفة الدعوى ومن إعلان إستئناف الحكم الصادر فيها أنها دعوى وضع يد وليست من الدعاوى المستعجلة التي ليس للفصل فيها تأثير في أصل الحق، فإنه لا يغير من حقيقة الأمر فيها أن يكون الحكم الذي فصل فيها على اعتبار أنها دعوى يد قد ذكر عنها أنها مستعجلة، لأن هذا منه ليس إلا حشواً لا تأثير له في الواقع. ومثل هذا الحكم يصح الطعن فيه بطريق النقض طبقاً للمادة العاشرة من قانون محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٩

إذا دلع المستأنف عليه أمام محكمة الإستئناف بعدم قبول الإستئناف على أساس أن المستأنف، بعد أن كان يعمسك أمام المحكمة الابتدائية بأن الورقة أساس الدعوى هي عقد بيع، قد تمسك في إستئنافه بأنها وصية وأن هذا منه يعتبر طلباً جديداً في الإستئناف، فقضت المحكمة برفض هذا الدلع ونظر الدعوى على أساس أن الورقة وصية، فهذا يكون حكماً قطعياً في الدلع. فإذا لم يكن قد طعن فيه بطريق النقض فلا يجوز الكلام عنه في الطعن على الحكم الصادر بعد ذلك في الموضوع.

الطعن رقم ٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٧

إن المادة ٩١ من قانون محكمة النقض إذ أجازت الطعن في الحكم إذا صدر على خلاف حكم سابق فإنما أريد بها إحرام الأحكام النهائية الحاتزة قوة الشيء الملقى به الصادرة من أية جهة قضائية معترف بها قانوناً. وإذن فلا يشترط أن يكون الحكم السابق صادراً من محكمة أهلية.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٣

إن الشارع إذ نص في المادة ١٠ من قانون محكمة النقض على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا إستئناف أحكام المحاكم الجزئية في قضايا وضع اليد وفي مسائل الإختصاص دون غيرها، وإذا قصر هذا الطعن على حالة مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله دون حائتي البطلان في الحكم أو في الإجراءات، إنما أراد بذلك التخصيص وهذا النص ما يكون من مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله في خصوص وضع اليد أو الإختصاص دون ما يكون من ذلك في المسائل العرضية، مما قد يقع في سائر الدعاوى. والقول بغير ذلك لا يتفق وحكمة التخصيص والقصر الظاهرة في المادة ١٠ المذكورة وفي المذكرة التفسيرية للمرسوم بقانون الصادر بإنشاء محكمة النقض. وإذن فإذا كانت أسباب الطعن في الحكم الصادر في قضية وضع يد متعلقة بمخالفة قانون الغاماة في قبول الإستئناف

شكلاً، وبالعيب في السبب، وبمخالفة قواعد الإثبات كما يقع في جميع الدعاوى ولا يتعلق بمسألة وضع اليد بالذات، فإن الطعن بها لا يكون جائزاً.

#### الطعن رقم ٩٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢٦

إذا كان المدعون قد ضمنوا دعواهم طليين : أحدهما لسخ عقد إيجار الأتوال المؤجرة منهم مع التسليم والآخر تعيينهم حراساً على هذه الأتوال لتشغيلها حتى يفصل نهائياً في الدعوى، وصرح المدعون في صحيفة الدعوى بأن طلب الحراسة مستعجل بطبيعته وبأنهم يطلبون الحكم بصفة مستعجلة بتعيينهم حراساً، وفيما يتعلق بطلب لسخ عقد الإيجار قالوا إنهم يطلبون الفصل فيه على وجه الاستعجال، أى على وجه السرعة لا بصفة مستعجلة، ثم تنازلوا عن طلب الحراسة فسارت الدعوى أمام القاضي بوصفه قاضي الأمور الجزئية، إذ دارت المناقشة بين طرفي الخصومة على الطلب الموضوعي، وقدمت منهما مذكرات مطولة فيه، دون أن يدفع المدعي عليه بصدم الإخصاص، ثم صدر الحكم بفسخ عقد الإيجار وتسليم الأعيان المؤجرة وكان صريحاً في أنه من القاضي الجزئي، لإستانفه المدعي عليه ولم يذكر في دلائله شيئاً عن إخصاص قاضي الأمور المستعجلة - إذا كان ذلك كله كذلك فلا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الاستثنائي بمقولة إنه قد تعرض لأصل الدعوى فجاء مخالفاً لحكم المادة ٢٨ مرافعات.

#### الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٨

لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم المطعون فيه قد قضى ببطان المرافعة حالة أن المطعون ضده لم يوجه الدعوى إلى جميع الخصوم في الاستئناف، وإقطاع المرافعة لم يكن نتيجة إهمال من جانب الطاعن بل كان بناء على سبب قهري يقطع مدة بطان المرافعة، وهو وفاة محامي الذي كان يتولى تحريك الدعوى والذي لم يعلم هو بوفاته، فإن كل هذه الدفوع كما يجب التمسك به إنشاءً أمام محكمة الموضوع.

#### الطعن رقم ٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٤

إذا كان النزاع بين الطرفين قد دار على الأساس الذي يجب أن يراعى عند تصفية الحساب بينهما فلو أن الحكم بين إدعاءات كل طرف، وخرج من هذه الموازنة إلى الأخذ برأى أحدهما، وألزم الخبير الذي ندبه لتصفية الحساب بأن يجريها على أساس ذلك الرأي، فهذا الحكم ليس تهديداً صرفاً بل هو حكم قطعي من حيث وضعه أساس التصفية، ومن ثم يجوز الطعن فيه بالنقض على استقلال.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣١

الطعن المبني على تناقض حكمين عملاً بالمادة ١١ من قانون محكمة النقض لا يصح إلا حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء حاز قوة الأمر المقضي سبقه إلى الفصل في ذات ما فصل فيه. فإذا اختلف موضع الفصل في الحكمين استمع الطعن بالتناقض

الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٤

إذا كان الطاعن قد طعن في الحكم قبل دفعه المبلغ المحكوم عليه به دون تحفظ، فهذا الدفع المراد به تجنب التنفيذ الجبري لا يفيد حتماً معنى قبوله الحكم ولا تنازله عن الطعن.

الطعن رقم ٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٨

من إدهي على الحكم خطأ في الإسناد فعليه أن يقدم دليله. فإذا كانت المحكمة قد قررت أمراً استناداً إلى إعراف قالت إنه ثابت في إحدى المذكرات فلا عليها إذا لم تعين في أسباب حكمها المذكرة التي تضمنت ذلك الإعراف. ومن يزعم أن الإعراف غير موجود أو مخالف لما أخذه فليدل ببديله فإذا هو لم يفعل فإن دعواه لا يكون لها من سند.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٠

القضاء بشئ لم يطلبه الخصم ليس في عرف القانون حالة من حالات الطعن بطريق النقض بل هو سبب من أسباب الطعن بطريق التماس إعادة النظر المبينة في المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات. فالطعن بمخالفة الحكم للقانون مجرد أنه قضى بما لم يطلبه الخصم لا يكون مقبولاً.

\* الموضوع الفرعي : المصلحة في الطعن :

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩

مضى كان الطاعن لا ينص على الحكم خطأ أضر به هو بل بأخيه الذي لا صلة له في تمثيله فلا يقبل منه الطعن عليه لإتقاء مصلحته منه.

الطعن رقم ٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٥٠/١/٥

يكفى لتحقق المصلحة في الطعن أن تكون قائمة وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يمنع من قبوله زوالها بعد ذلك. فإذا كان حكم المجلس الملى محل النزاع المتعقد بين الطاعن والمطعون عليها لم يصبح نهائياً إلا بعد تاريخ التقرير بالطعن في الحكم الصادر بإيقاف تنفيذ حكم الطاعة الصادر للطاعن على المطعون عليها كان الدفع بعدم قبول هذا الطعن على غير أساس.

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٥٠

لا مصلحة للطاعين في التمسك بتنظا حكم قضى بعدم قبول دعواهم وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ متى كانت الدعوى على ما تجرى به أسباب الحكم مصينة الرفض لإتمام سببها القانوني إذ تعتبر مصلحة الطاعين نظرية في نعيمهم على الحكم أنه قضى بعدم قبول الدعوى في حين أنه كان يجب أن يقضى برفضها.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ٥/٤/١٩٥٠

ما دام المحكوم عليه قد قبل الحكم فلا يقبل منه الدفع بعدم قبول الطعن المرفوع عنه لإنشاء المصلحة فيه إستناداً إلى أنه ألقي على أساس خاطيء إذ قضى للطاعن بالتعويض في حين كان يجب أن يقضى بعدم جواز سماع دعواه عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥. ولا يغير من ذلك القول بأن هذا الدفع يعتبر متعلقاً بالنظام العام ما دام قد أثير لدى محكمة الاستئناف وفصل فيه الحكم المطعون فيه وحاز قضاؤه فيه قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ٤/٢٠/١٩٥٠

العبارة في معرفة ما إذا كان للطاعن مصلحة في طعنه إنما هي بوقت صدور الحكم المطعون فيه. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل إلغاء الأحكام المخطئة وطعن فيه بطريق النقض قبل إلغائها كذلك لعدم اختصاص الأحكام الوطنية بإصداره لأن الطاعن أجنى فلا يصح الدفع بعدم قبوله لإنشاء المصلحة منه بعد إلغاء الأحكام المخطئة، وخصوصاً إذا كان هذا الحكم قد قضى بالزامه بمصروفات الدعوى، فإنه تكون له مصلحة في الطعن عليه لصدوره من جهة قضائية لا ولاية لها بنظر الخصومة. فإذا ما قضى له سقط عنه هذا الإلتزام.

الطعن رقم ١٤ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ٥/٤/١٩٥١

متى كان الحكم المطعون فيه بطريق النقض قد عدل لمصلحة المطعون عليه في الإلتزام المرفوع عنه منه فإن الحكم يصبح بذلك غير قائم ويكون الطعن المرفوع عنه غير مقبول.

الطنن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٣

مضى كان الحكم المطعون فيه قد ناقش أسباب الاستئناف المقدم من الطاعن ورد عليها جميعا وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي بعدم صحة توقيع والدته المطعون عليها الأولى فإنه لا تكون للطاعن مصلحة فى نفيه على ذلك الحكم بقريره أن الحكم المستأنف أصبح نهائيا بالنسبة إلى المطعون عليه الثانى.

الطنن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

لما كان البائع ملزما للمشوى بضمان صحة البيع ونقل الملكية إليه وعدم التعرض له وملزما قانونا بالتضمينات فى حالة الحكم نهائيا بعدم ثبوت ملكيته للمقدار المباع منه كله أو بعضه، وكان له بحكم هذا الضمان مصلحة محققة فى الدفاع عن حقوق المشوى منه، لما كان ذلك يكون للطاعنين التمسك بأن عقد المشوى منهما المسجل بغير عقد الطعون عليهما الأولى والثانية غير المسجل والصادر لهما من مورث الطاعنين عن نفس العقار وإن كان المشوى لم يتمسك بهذا الدفاع.

الطنن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦

لما كان سبب الطعن غير موجه إلى الحكم المطعون فيه وإنما ينصب على حكم سابق يندب بخير بت فى أن الضريبة تستحق على ما نتج من ربح بسبب بيع المصنع بعد خصم تكاليفه وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم يستق من موضوع الدعوى إلا تقدير صافى الربح بعد خصم التكاليف، وكان الحكم المشار إليه منهايا للخصومة فيما فصل فيما فصل قطعياً وبهذه المثابة كان الطعن فيه بطريق النقض - جائزاً وفقاً لقانون المرافعات القديم الذى صدر الحكم وقت سريانه، وكان الطاعن لم يطعن فيه بطريق النقض بل قصر طعنه على الحكم الأخير فيما قرره من إستحقاق الضريبة لما كان ذلك كان الطعن فى هذا الحكم الموقوف على الحكم السابق غير مجد فى خصوص سبب الطعن ولا يغير من هذا النظر أن الحكم المطعون فيه تعرض فى أسبابه لأسباب الحكم السابق وقومها بأسباب جديدة لأن المحكمة بعد أن إستفدت ولايتها فى الفصل فى أصل إستحقاق الضريبة بحكمها السابق ما كانت تملك تعديل أسبابه ومن ثم يكون ما ورد بالحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص تزيدها غير منتج النعى عليه .

الطنن رقم ١٤٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٨

لا يقبل من الطاعة النعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية قد خالف القانون متى كان هذا الحكم قد صدر لمصلحتها برفض الدفع الذى أدلى به خصومها.



الظعن رقم ١٥٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٣

لا مصلحة للطاعتين في التحدى ببطان الإستاد في خصوص ما قرره الحكم المطعون فيه من إغفال المصنف المكلف بالإعلان تحوير إخطار بتسلم الصورة إلى شيخ البلدة متى كان الإعلان باطلا لسبب آخر.

الظعن رقم ٣٧٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٣

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بطرد الطاعن من الأبطال المزعجة والتي إنتهت مدة إجارتها عند رفع الظعن قد ألزمه بمصروفات التقاضى عن المراجعين ومقابل أتعاب اخاماة عنهما فإن مصلحة في الظعن في الحكم تكون قائمة.

الظعن رقم ٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ٣/٥/١٩٥٣

مصلحة المطعون عليه في اعتبار أن الاجراءات التي اتخذت أمام المحكمة القنصلية اليونانية غير صحيحة وأن الحكم الصادر منها بالتصديق على التبنى وقع باطلا، هذه المصلحة معروفة متى كان هذا الحكم من شأنه أن ينشئ حقوقا للطاعن قبل المضمون عليه مقررة بمقتضى المواد ١٥٧٩ - ١٥٨٦ من القانون اليوناني الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤١.

الظعن رقم ٥٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٤

يكفى لتحقيق المصلحة في الظعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يحول دون قبوله، زوالها بعد ذلك.

الظعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط حق الطاعن في استئناف الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول طلب تدخله في الدعوى مع إلزامه بالمصروفات وأتعاب اخاماة فإن هذا القضاء يكون ضارا به وله مصلحة في دفعه بالظعن فيه بطريق النقض.

الظعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ٤/٢/١٩٥٤

لما كان من شأن المحجز التحققي الذي توفقه مصلحة الضرائب قبل توقيع المحجز التنفيذي أن يجس أموال المحجز عليه من وقت توقيعه فإن مصلحة الطاعة تكون محققة في التقرير بالظعن في الحكم الذي يصدر بعدم الاعتداد بهذا المحجز، ولا يصح القول بأن استعمال الطاعة خلفها في الظعن بالنقض يصير استعمالاً غير مشروع.

الطنن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢

الدفع بإنعدام مصلحة الطاعن في الطعن تأسيساً على عدم تقديمه طلبات في الإستئناف ولا مذكرات وعدم إعراضه على طلب إنهاء التظليمة - هذا الدفع يكون في غير محله متى كان الطاعن لم يتنازل عن حقه في الطعن صراحة وما دام قد قضى إستئنافاً بإلغاء حكم إشهار الإفلاس ذلك أن عدم تقديمه طلبات في الإستئناف أو مذكرات لا يعتبر بمثابة تمسك منه بطلبه إشهار إفلاس المظنون عليه، كما أنه ما كان له الإعراض على دعوى إنهاء التظليمة لأن الطلب المذكور إنما هو أثر من آثار إلغاء حكم إشهار الإفلاس فهو حكم واجب النفاذ.

الطنن رقم ٢٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٣

المرة في قيام المصلحة في الطعن بطريق النقض هي بقيامها وقت صدور الحكم المظنون فيه فلا يستد يانعدامها بعد ذلك، كما أنه لا قيمة لإنعدامها قبل الحكم المظنون فيه إذا لم يمسك بذلك المظنون عليه أمام محكمة الموضوع.

الطنن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٤

متى كان مقتضى أسباب الحكم المظنون فيه الصحيحة أن يكون منطوق الحكم رفض دعوى الشفعة فإنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بالنقض على أن منطوق الحكم هو عدم جواز الشفعة إذ سيان بالنسبة له أن يكون منطوق الحكم عدم جواز الشفعة أو رفض الحكم بها.

الطنن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٥

متى كان الحكم القاضي بأن قرار اللجنة الجمركية بالمصادرة يعتبر قائماً حتى تستوفي الرسوم إنما قصد به حبس البضاعة حتى تستوفي مصلحة الجمارك الرسم الذي تستحقه فإنه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بمخالفة القانون تأسيساً على أن المصادرة عقوبة لا يتوقف الحكم بها على سداد الرسم أو عدم سداذه.

الطنن رقم ٧٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٧

إذا كان الحكم قد قضى بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها بدلاً من الحكم برفضها فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص لا يخلو أن يكون تعيباً نظرياً لا مصلحة في الطعن فيه وخطأ في القانون يمكن محكمة النقض أن تصححه وترده إلى الأساس السليم.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٩

المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساساً للطعن. فإذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب بطلان مشاركة تحكم لم يشترط فيها معاد للحكم وأسس المدعى دعواه على معنى الثلاثة الشهور المحددة قانوناً دون أن يصدر المحكمون أحكاماً في المنازعات الموط بهم إنهاؤها قضى الحكم في منطوقه بطلان المشاركة وتبين من أسابه أنه يقوم في حقيقة الواقع على أساس من المادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم وأن المحكمة وإن كانت قد عبرت في منطوق حكمها بلفظ البطلان إلا أنها لم ترد به إلا انقضاء المشاركة بانقضاء الأجل الذي حدده القانون ليصدر المحكمون حكمهم في خلاله، وهذا هو بالذات ما قصد إليه المدعى من دعواه، ولم يرد في أسباب الحكم إشارة ما إلى أن ثبت بطلاناً لاصفاً بالمشاركة تاشاً عن فقدان ركن من أركان انعقادها أو شرط من شرائط صحتها. فإن النسي على الحكم فيما قضى به في منطوقه من بطلان المشاركة دون انقضائها يكون موجهاً إلى عبارة لفظية أعطت المحكمة في التعبير بها عن مرادها وليست مقصودة لذاتها ولا تتحقق بهذا النسي للطاعن إلا مصلحة نظرية بحتة وهي لا تصلح أساساً للطعن ذلك أن البطلان المؤسس على انقضاء المشاركة ليس من شأنه أن يمس ما يكون قد صدر من المحكمين من أحكام قطعية في فترة قيام المشاركة.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٩

إذا كان القرار المطعون فيه قد قضى في منطوقه بتقرير حق العمال الشاكين ضد المفاوض في المساواة بينهم وبين العمال الذين يقومون بمثل عملهم من القليين بسجلات الشركة في الأجور وغيرها من الزايب والمنصوص عليها في نظام الشركة الصادر في سنة ١٩١٩ وذلك بالر رجى من تأريخ إلحاق كل منهم بالعمل وأن تكون الشركة متضامنة مع المفاوض في ذلك، وكانت الطاعة تسمى على القرار المطعون فيه مخالفة للقانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم، وكان هذا الدفع الذي تسمك به الطاعة وارداً على طلب العمال إعتبارهم تابعين رأساً للشركة وكان القرار المطعون فيه لم يتعرض في منطوقه لهذا الطلب - فإن النسي على قرار هيئة التحكيم فيما قضى به من رفض الدفع يكون وارداً على غير مطعن، ولا يكون للطاعة مصلحة فورتها القرار المطعون فيه.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣١

إذا كان لما يعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يبين ما إذا كان الخطأ الموجب للتضييع جسيماً أو غير جسيم حتى تتمكن محكمة النقض من الموازنة بين خطأ المطعون عليها ومبلغ التضييع، وكان ما نسبته الطاعن للشركة المطعون عليها من خطأ هو على ما ورد في تقرير الطعن تسميها في استعمال حقها في

فصله بسبب محاولته المطالبة بما يعتقد أنه من حق - وهو ما ألزمه عليه الحكم المطعون فيه وقضى بالتعويض على أساسه، فإن هذا التمسك يكون غير منتج.

#### الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩

إذا كان الثابت من الصور الرسمية خاضع جلسات القضية أمام محكمة الاستئناف المقعدة من الطاعتين أن الخاضع عنهما قرر أن إعلان المستأنف عليها الثانية "المطعون عليها الثانية" تم بعد المعاد القانوني وأنه يعتبر الاستئناف مقصوداً على المستأنف عليه الأول "المطعون عليه الأول"، وأن الطاعتين ظلوا فى الدعوى على هذا الموقف حتى صدر الحكم المطعون فيه، فإن نعيمهما على قضاء الحكم المطعون فيه بطلان الاستئناف بالنسبة للمطعون عليها الثانية يكون نعيماً غير مقبول لإنتفاء مصلحتها من إثارة هذا التمسك.

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٨

قيام المصلحة فى الطعن بالنقض أو عدم قيامها إذا يرجع فيه إلى وقت صدور الحكم المطعون فيه وما تلاه الدعوى إذ ذاك من ظروف ووقائع يشهد الحكم وتكون تحت نظره وعليها يرتكز قضاءه بحيث يقتصر بحث الطعن فيه فى مختلف وجوهه القانونية على هذا النطاق. فإذا كان المطلوب الحجر عليه على قيد الحياة يوم صدور الحكم المطعون فيه فإن وفاته بعد ذلك لا يكون لها تأثير على تحقق مصلحة طالب الحجر وتوارفها فى الطعن على ذلك الحكم.

#### الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ٨/٥/١٩٥٢

متى كان الحكم لم يقض بالزام البائمين فى دعوى الشفعة بشيء من طلبات الشافع بل أنه قضى برفض طلب إلزامهم بمصرفات الدعوى بالتضامن مع المشركين فإن طعن البائمين فى هذا الحكم يكون غير مقبول لإنتفاء المصلحة منه أما تحديدهم بأن الحكم إذ قضى بصورية الذم المسمى فى عقد البيع فقد مس بكرامتهم وإن هذا يعتبر ضرراً أدنياً يميز هم الطعن فى الحكم بطريق النقض - هذا التحدى مردود بأن الحكم لم يرتب على هذا التقرير أثراً فى قضائه بالنسبة إلى الطاعتين بل قضى برفض طلب الشافع قبلهم ومن ثم لا يكون هم مصلحة يعد بها فى الطعن بالنقض على الحكم المذكور.

#### الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٠

من غير المنتج تعيب الحكم بالخطأ فى الإستناد إلى الفقرة الثانية من المادة ٢١٧ من التقنين المدنى التى تنص على أنه "يجوز للمدين أن يشروط عدم مسئولية عن الفش أو خطأ الجسم الذى يقع من أشخاص يستخدمهم فى تنفيذ التزامه" طالما كان الحكم معمولاً فى قضائه بالمسئولية محددة على أحكام معاهدة سندات الشحن.

الطنن رقم ١٢٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٠

غير منتج النى على الحكم الابتدائى إشارته فى أمبائه إلى وزن الصندوق عند شحنته ونقص هذا الوزن عند تسلمه فى الجمرک، فى حين إنه لم يكون فى مند الشحن وزن هذا الصندوق بالذات، إذا كان الحكم الطنون فيه لم يعتمد على أسباب الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص، وإنما أقام نقضه بفقد عتوبات الصندوق على أسباب أخرى خلاف نقص وزنه كاليه حمله.

الطنن رقم ٢٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٠

إذا كان الحكم الطنون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بإزالة المبانى التى إستحدثها فى المنطقة المخطورة البناء عليها فإنه لا يجدى نفعه بنص الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ من القانون المدنى الجديد طالما أن هذا النص يجعل الحكم بالإزالة أو التعويض أمرا تقديريا بحكمة الموضوع.

الطنن رقم ٤١٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ٢٦/١/١٩٦٠

إذا كان تطبيق أحكام عقود بيع القطن تحت القطع يؤدى إلى قطع سعر القطن المبيع من الطاعة إلى الطعون عليها على أساس سعر التعامل الفعلى على عقود ماير فى أول يوم يجرى فيه التعامل عليها بورصة العقود وكانت هذه الأسعار على ما بين من أوراق الدعوى أقل من السعر الذى حدده قرار بورصة ميناء البصل الصادر فى ١٤ ماير سنة ١٩٥٢، فإنه لا يكون للطاعة نفع فى النى على هذا القرار بأنه باطل ولا حجة له.

الطنن رقم ١٠٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ٧/٢/١٩٦١

مناط المصلحة فى الطعن أن يكون الحكم الطنون فيه قد أضر بالطاعن والميرة فى قيام المصلحة بوقت صدور الحكم محل الطعن.

الطنن رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٦١

مى كان الحكم الطنون قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع المقود بين الطعون عليها الأولى والطعون عليه الثانى قبل أن يؤدى الأخير بالنم عزالة الشككة فإنه لا يكون للطاعن نمت مصلحة فى النى عليه باخفا فى تطبيق القانون لهذا السبب إذ أن المطالبة ببالى الثمن من شأن البائع وحده.

الطنن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٣

مى كان الدفع بالتقادم المسقط نمما قانونا فإن النى على الحكم خطاه فيما اعتبره قاطعا للتقادم يكون غير منتج إذ لم يكن الحكم بحاجة إلى البحث فى انقطاع التقادم مادام الدفع بالتقادم لا تجاوز إثارته أصلا.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢  
إذا لم يكن الطاعن طرفاً في دعوى الضمان ولم يلزمه الحكم الصادر فيها بشيء ما، فإنه لا تكون له مصلحة في النسي على الحكم في تلك الدعوى.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٧  
يكفى لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه، ولا يحول دون قبول الطعن زوال هذه المصلحة بعد ذلك متى كان الطاعن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١١  
مضى كانت محكمة النقض قد أقامت النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه على أساس قانوني مغاير للأساس الذي أقيم عليه فإن النسي بوجود تصور وتناقض في أسبابه التي استبدلت بها هذه المحكمة غيرها يكون - بفرض صحته - غير منتج.

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٧  
يكفى لتحقيق المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه، فلا يحول دون قبول الطعن زوالها بعد ذلك.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١١  
إذا كان بين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إنه وهو بسبيل تقدير ما يستحقه المطعون ضده من تعويض، إبع المعايير التي تتطلبها المسؤولية العقدية، وكان تقدير التعويض على هذا الأساس أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية ذلك إنه طبقاً لنص المادة ٢٢١ من القانون المدني يقتصر التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المباشر موقوف الحصول أما في المسؤولية التقصيرية فيكون التعويض عن أى ضرر مباشر سواء كان متوقعاً أو غير متوقع. وكان الطاعن لم يبين وجه تضرره من خطأ الحكم في تقدير التعويض والذي ألزمه به على أساس المسؤولية العقدية دون التقصيرية فإن هذا النسي - بفرض صحته - يكون غير منتج إذ لا يتحقق به للطاعن إلا مصلحة نظرية بحته لا تصلح أساساً للطعن

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢  
مضى كان الحكم الابتدائي قد صدر في منازعة متعلقة بالضرائب وخلافاً يدل على تقبل النيابة في الدعوى وكانت محكمة الاستئناف لم تنبه أو تنبه إلى ما شاب هذا الحكم من نقص في بياناته ومضت في نظر

الدعوى وانتهت إلى تأييده بأسباب مستقلة تكفي لحمله، فإن النعي على حكمها بالاطلاق لا يكون من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية صرف لا يعتد بها ما دامت محكمة الإستئناف قد حققت غرض الشارع.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٥  
مضى كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يقضى بشيء قبل الطعن ولم يلحقه لذلك ضرر منه فإنه لا مصلحة له في الطعن فيه ومن ثم يمين الحكم بعدم قبوله.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٦٥  
يكفى لتحقيق المصلحة في الطعن أن تكون قائمة وقت رفعه فلا يحول دون قبوله زوالها بعد ذلك. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعة المصروفات وانصاب اغصابه فإن هذا القضاء يكون ضاراً به ولها مصلحة في دفعه بالطعن فيه بطرق التقضى.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١١/٩/١٩٦٥  
سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو ما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمناً فإذا بدأ من الخصم الذى شرع السقوط لمصلحته ما يدل على إنه قد نزل عن التمسك به فلا يجوز له بعد ذلك أن يعود فيما أسقط حقه فيه. وإذا كان الثابت أن الطاعن قد وافق على وقف الدعوى لمدة ستة شهور للصلح طبقاً للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات وكان ذلك مما يستفاد منه إنه اعتبر الخصومة قائمة ومنتجة لآثارها فلا محل للطعن بعد ذلك التمسك بسقوط الخصومة.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٦  
مضى كان المشتري - المرسل إليه - لم يستد في طلب التحويل إلى تلف طراً على البضاعة بعد شحنها وإنما استند في ذلك إلى أن البضاعة سلمت إليه بحالة تغاير وصفها في سند الشحن وهو ما يشمل ضمان الطاعن " الشاحن " بموجب خطاب الضمان، فإن نعى الطاعن بأن البيع الذى تم بينه وبين المشتري بيع "فوب" وان تلف البضاعة يرجع إلى سوء "التستيف" فلا يتحمل بالتالى التلف الذى لحقها يكون غير منتج

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٥٥٨ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٦  
يكفى لتحقيق المصلحة في الطعن - على ما جرى به قضاء محكمة التقضى - قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه، ولا يحول دون قبول الطعن زوال المصلحة بعد ذلك.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٦٢٤ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٣

المعيرة في قيام المصلحة في الطعن بالنقض هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يعد باتخاذها بعد ذلك كما أن الحكم المطعون فيه وقد ألزم الطاعن بمصروفات الدعوى وأصاب الخماصة، فإن له مصلحة قائمة وعققة في الطعن في هذا الحكم.

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠

مضى كانت محكمة الاستئناف قد أسست قضاءها - بعدم الإختصاص الولائي - في الدعوى الفرعية المرفوعة من الطاعن على ما فصلت فيه قطعياً في الدعوى الأصلية من إنقضاء عقد توريد بينه وبين وزارة الصحة والتزام الطاعن به، وكان الطاعن لم يطعن في هذا القضاء القطعي الذي أنهى الخصومة في خصوص هذا الشق من النزاع وقصر طعنه بالنقض على قضاء محكمة الاستئناف في الدعوى الفرعية وبذلك أصبح الأساس الذي بنى عليه الحكم المطعون فيه نهائياً وحائزاً قوة الأمر المقضى في الدعوى الأصلية ولا تملك محكمة الاستئناف أن تعيد النظر فيه بعد ذلك الدعوى ولم يبق أمامها إلا أن تقدر المبالغ المستحقة للوزارة على مقضي عقد التوريد لأن الدعوى الفرعية من الطاعن - بقيمة ما ورده - تصبح غير ذات موضوع بعد أن حسم الحكم الصادر في الدعوى الأصلية المسألة المتنازع عليها فيهما ومن ثم يكون الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الفرعية وحده غير منتج متيناً ورفضه.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٥

مضى كان الحكم الاستئنافي قد قضى على الطاعن بألّا ما قضى به الحكم الابتدائي الذي إرضاه ولم يستألفه فإن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول لإنشاء مصلحة فيه ولا يغير من ذلك إرضائه مع باقي الطاعنين المصروفات متى كان طعنه لم يتناول هذا الشق من الحكم ولم يتعرض له أسباب الطعن.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن القضاء ضد مورث الطاعنين بطلان حكم رسو المزاود بعد حجة على خلفائه من بعده مانعاً لهم من الإدعاء بالملكية دون حاجة إلى تسجيل حكم البطلان، وكان ما رتبته الحكم على ذلك من رفض إدعاء الطاعنين ملكية الأفيان موضوع حكم رسو المزاود هو تطبيق صحيح للقانون، فإن مصلحة الطاعنين في التمسك بخطأ الحكم في قضائه بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهم ضد المطعون عليه النهائي تكون مصلحة نظرية بحتة، إذ لو أن هذا الاستئناف قد قبل لكان ماله حملاً كالإستئناف المرفوع ضد المطعون عليهما الأول والثالث هو الرفض موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف.



**الطعن رقم ٩ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣٠**

اخفاً في القانون الذي يعيب الحكم ويؤدى إلى نقضه هو ما يؤثر فى النتيجة التى إنتهى إليها فإذا كان التكييف القانونى لواقعة الدعوى الذى أورده الحكم - أيا كان وجه الرأى فيه - لا يؤثر فى قضائه برفض دعوى الضمان فإن التمس عليه بمخالفة القانون يكون غير منتج.

**الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٨**

مضى كان الطاعن لم يبين وجه المصلحة فى الأوراق التى طلب من محكمة أول درجة ضمها ومدى تأثير إغفال هذا الطلب على جوهر ما قضى به الحكم، فإن التمس بعدم إجابة المحكمة طلبه ضم تلك الأوراق وإغفال بحث دفاعه ينحى غير منتج.

**الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣**

إذا كانت الأسباب التى أوردها الحكم المطعون فيه تكفى لحمله، فإن تعيب هذا الحكم فى قضائه بتأيد الحكم الابتدائى لا يكون بفرض بطلان هذا الحكم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية لا يعتد بها.

**الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠**

لا محل لتعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به بالنسبة لأحد المطعون عليهم متى كان الطعن قد وقع باطلاً بالنسبة له لأنه لم يعلن إعلاناً صحيحاً.

**الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٣**

الخصومة التى ينظر إلى إنتهايتها وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هى الخصومة الأصلية المتعقدة بين الطرفين لا تلك التى تثار عرضاً فى خصوص مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها. وإذا كان قضاء الحكم المستأنف يرد ويعلن عقد البيع لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها، وهى ملكية المطعون ضده الأول بطريق المراث حصه فى تركه مورثه وإستحقاقه بعضها، بل إنه لا زال تخضع للدرجة الأولى بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر فى نظر ذلك الموضوع وهو مطروح عليها برمه ولما تفصل فيه، فإن الحكم المستأنف ما كان يجوز الطعن فيه بالإستئناف إستقلالاً. وإذا كان ذلك فإن الطعن فى الحكم الإستئنافى الصادر بإعبار الإستئناف كان لم يكن يكون غير منتج لإنتفاء مصلحة الطاعن فيه، ذلك أنه بفرض صحة هذا الطعن فإن مآل إستئناف الطاعن حتماً بعد قبول الطعن ونقض الحكم هو القضاء بعدم جواز الإستئناف ومن ثم فلن يفيد

الطاعن شيئاً من هذا الإستئناف إلى حالة قبول طعنه، هذا ومتى كان الطعن لا يعود منه نفع على رافعه ولا يحقق سوى مصلحة نظرية صرف فإنه يتعين رفضه.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٠

لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بطرق النقض أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه وطلباته، وأن يكون قد بقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدور الحكم عليه.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٠

لا يكفي لِمَن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن يكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن اختصم المطعون عليهما اللاتعة والتاسعة " وزارة الإصلاح الزراعي وإدارة الأموال المصادرة " أمام محكمة الموضوع لمصدر الحكم في مواجهتهما، وأن المطعون عليهما سألتي الذكر قد وقتتا من الخصومة موقفاً سليماً، وقررتا أنه لا صلة لما يعين النزاع، وطلبتا إخراجهما من الدعوى ولم يحكم بشيء عليهما، وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب لا تعلق لها إلا بالمطعون عليه السبعة الأول والأخير فإنه لا يقبل اختصاصهما في الطعن.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧١

الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقاً على لائحة ترتيب وإختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسيين العمومي، والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧، يعمل من إختصاصات هذا المجلس وفقاً لنص المادة الثامنة، النظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط الأرثوذكس عموماً وكذا ما يتعلق بمدارسهم وكنائسهم وقرائهم ومطبخاتهم وكافة المواد المعتادة نظرها بالبطريركخانة. وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعنين - ورثة راعي إحدى الكنائس - قد إختصموا فيها المطعون عليه الثالث بمفحه وكيل المجلس الملى العام لطائفة الأقباط الأرثوذكس ولم يقتصر على إختصاص البطريركخانة، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الخصومة مع المجلس، فإن النى في الحكم فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون عليه الأول بطريرك الطائفة والمطعون عليه الثاني الوكيل العام للبطريركية يكون بغير جدوى، ولا يحقق للطاعنين سوى مصلحة نظرية محضة، وهي لا تصلح أساساً للطعن إذ الحكم برفض

الدفع لا يلحق بهم في هذه الصورة ضرراً ما، ولا تعود عليهم من نقض الحكم في هذا الخصوص أية فائدة.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧١/١/٦

يكفى لتحقيق المصلحة في الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يحول دون قبوله زوالها بعد ذلك. وإذا كان القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩ - الذى ألقى القرارات الخاصة بمنح بدل طبيعة العمل ومنع المطالبة بصرفه عن القوة السابقة على صدوره - قد صدر فى تاريخ لاحق للقرار المطعون فيه - الذى صدر من هيئة التحكيم برفض طلب الإستمرار فى صرف هذا البدل - فإنه يتعين رفض الدفع بعدم قبول الطعن لإنشاء المصلحة.

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٧١/٣/١١

مضى كان إعلان الطعن بالنقض قد تم للمطعون عليه فى المبدأ وحضر فى الطعن وقدم مذكرة بدلاعه فى الأجل المحدد قانوناً، فإنه لا يجوز له التمسك بإعلان الإعلان طالما لم يبين وجه مصلحته فى التمسك به.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٧١/٦/١

إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي أنه ألزم الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعن - الخبير المظلم - باقى أتعابه ومصاريفه، مما مفاده أن للطاعن أن يتخذ ضدها بالبلغ للقضى به، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم قبول الإستئناف تأسيساً على هذا، وعلى أن للشركة المطعون عليها مصلحة احتمالية، إذ قد لا يوجد لدى المحكوم عليهم فى دعوى الموضوع من الأموال ما يمكن معه للشركة المذكورة الرجوع عليهم بأتعاب الطاعن وكانت المصلحة المحتملة تكفى لرفع الطعن، فإن التمسك على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الإستدلال بهذا السبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٤

تمسب الطاعنين للحكم لقضائه برفض الإستئناف القرعى، دون الحكم بعدم جوازها، غير مقبول لأن المصلحة فى هذه الصورة مصلحة نظرية بحتة.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٢٩ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠

إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أنه يتعين إقامة الطعن فى قرار اللجنة - الصادر فى شأن الضريبة العامة على الإيراد - بورقة تكليف بالحضور لا بعريضة تودع قلم الكتاب على الرغم من أن هذه المسألة لم يفرضها أحد من الخصوم، إلا أنه لم يكن هذا القول من أثر على قضائه، إذ انتهى إلى تأييد الحكم

المستأنف - الذى قضى بصفة إقامة الطعن بطريق إيداع العريضة - عملاً بقاعدة عدم مضارة المستأنف باستئنافه، ومن ثم يكون النعى غير منتج لإنطوائه على مصلحة نظرية محضة.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

مضى كان الحكم المطعون فيه قد رفض الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائى، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة فى التمسك بما جاء فى سبب النعى - من خطأ الحكم لعدم قضائه بسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد - إذ هى لا تعدو أن تكون مصلحة نظرية محضة.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الأرض موضوع النزاع تدخل فى عقدي شراء المظعون عليه الأول، وأنها تغاير تلك التى إدعت الحكومة ملكيتها، ورتب على ذلك قضاءه فى الدعوى الأصلية بخصم ملكية المظعون عليه الأول لها، فإن لازم ذلك ومقتضاه هو رفض الدعوى الفرعية التى رفعتها الحكومة ضد المظعون عليه الأول بطلب تلييت ملكيتها هذه الأرض، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالتناقص - لما أورده فى الأسباب من عدم الإلتفات إلى الدعوى الفرعية لعدم مداد الرسم عنها ثم القضاء فى المنطوق برفضها - يكون غير منتج ولا جدوى فيه.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٧

إذا كان النزاع فى الدعوى يدخل فى نطاق المادة ١٥/٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، والحكم الصادر فيه غير قابل لأى طعن، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على دفاع الطاعنين بشأن تاريخ إنشاء المقار بفرض صحته يكون غير منتج.

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٦

إذا كان البين من وقائع الدعوى أنه لم تبد من إحدى المظعون عليهما أية منازعة للطاعن أمام محكمة الموضوع، كما لم يوجه هو إليها طلبات ما، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة فى اختصاصها أمام محكمة النقض، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليها، دون أن يغير من هذا النظر أن يكون المظعون عليه الآخر قد طلب الحكم على الطاعن وتلك المظعون عليها معضمين.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٦

مضى كانت محكمة الموضوع قد انتهت إلى أن الطاعن الأول قد باع مباني الكاينة بالعقد الصادر منه للطعنة الثانية وكان لازم ذلك أنها اعتبرت المباني قائمة وأنه صاحب الحق فى التصرف فيها وقت البيع

فإن تعيب الحكم فيما ورد بأسمائه عن رفض طلب الطعن الأول إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات إقامته المبنى من ماله الخاص يكون غير منتج ولا جدوى له.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٢

مضى كان النعى يتمصرف إلى قضاء الحكم المطعون فيه في دعوى المطعون عليه الثالث وباتى إخوته برفض إستحقاقهم لى الوقف، فلا مصلحة للطاعن بالطعن فيه، لأنه لم يقضى عليه بشيء، ولا يزال طلبه بالإستحقاق فى الوقف عن، والدته وأخيه مصرولاً على محكمة الموضوع ولم يفصل فيه بعد، ويكون النعى غير مقبول.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٢

مضى كان الحكم الابتدائي قد قضى برفض دعوى مورثة الطاعين، تأسيساً على أن الوقف لا وجود له وبالتالي فلا محل للقول بتحويله إلى وصية، فإن مصلحة الطاعين فى النعى على الحكم المطعون فيه لقضائه بطلان الحكم الابتدائي لإخفاله ذكر أسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية، تكون مصلحة نظرية بحته، إذ لو صحت أسباب الطعن وإقتضت نقض الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص فإنه لا يعود على الطاعين أية فائدة، ومن لم يكون النعى على الحكم بهذا السبب غير مقبول.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ٣/٢٨/١٩٧٤

لا يكفى لمن يختصم فى الطعن أن يكون طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الرابع بصفته قد اختصم فى الدعوى دون أن توجه طلبات إليه، وإنه وقف من الخصومة موقفاً سلبياً وطلب إخراجاً من الدعوى ولم يحكم بشيء عليه، وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب تتعلق بالمطعون عليهم الثلاثة الأول وحدهم، فإن إختصاص المطعون عليه الرابع فى الطعن يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤١٧ بتاريخ ١٢/١١/١٩٧٤

لا مصلحة للطاعن فى تمسكه بسبب النعى - من بطلان إستئناف النيابة للحكم لعدم تقرير أسباب الإستئناف قبل إنقضاء مهلة الطعن - لأنه طالما لا مطنع لديه على الإستئناف المطعون عليه الأول - لذات الحكم الذى إستأنفته النيابة - من ناحية الشكل، فإن قيام هذا الإستئناف بذاته مؤد إلى نفس النتيجة التى يستهدفها إستئناف النيابة.

الظعن رقم ٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٣٧ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣  
مناط المصلحة في الظعن أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم والزمه الحكم بشيء ما، وإذا حكم على الطاعن  
بإقصاص الأجرة فقد توافرت مصلحته في الظعن.

الظعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٦٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٩  
مضى كان ما أورده الحكم المطعون فيه قاطع في أنه تأييد حكم الفسخ - في دعوى أخرى - سيكون مآل  
الإستئناف حتماً هو تأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى، ومن ثم فإن مصلحة الطاعن في التمسك بخطأ  
الحكم في قضائه بعدم قبول الدعوى بدلا من الحكم برفضها تكون مصلحة نظرية بحتة ويكون النعى بأن  
الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفضها قبل الإعلان على ما توهمه من عدم الفصل في  
إستئناف حكم الفسخ رغم أنه قضى بتأييده - غير مقبول.

الظعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٧  
مضى كان الطاعن لم يوجه إلى المطعون ضدها الثانية طلبات ما ولم يقضى لها شيء عليه كما أنها لم تنازعه  
في طلباته قبل الشركة المطعون ضدها الأولى، وكانت أسباب الظعن لا تتعلق بها فإنه لا تكون للطاعنة  
مصلحة في إخصامها في هذا الظعن، يصح عدم قبوله بالنسبة لها.

الظعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٩  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد رمى بقضائه وبحسب صريح أسبابه إلى رفض الدعوى الطاعنين موضوعاً  
وكان الإلتفات المتضمن تنازلهما عن الدعوى الابتدائية هو بذاته مدار الخصومة القائمة بين الطرفين، فإنه  
يكون للطاعنين مصلحة في النعي على قبض الحكم المطعون فيه ومن ثم يصح رفض الدفع " المبدى من  
المطعون ضدهما بدعوى إنتفاء مصلحة الطاعنين فيه نسق تنازلهما كتابة عن الدعوى الابتدائية " .

الظعن رقم ١٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣  
إن الطاعن - وزير التموين بصفته - وقد الزمه الحكم المطعون فيه بالمبلغ المحكوم به جزاء على عدم إعطاء  
شهادة تقوم مقام التقرير بما في الذمة فضلاً عن مصروفات الدعوى، ومقابل أسباب الإحاطة عن درجتي  
التقاضى، فإن مصلحته في الظعن في الحكم تكون قائمة.

الظعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٠  
الدفع المبدى من المطعون عليه بعدم قبول الظعن لإنعدام المصلحة لأنه يباشر التنفيذ بتعريض سندات تنفيذية  
نهائية ولن يعرض المدين على التنفيذ لما تعدم معه مصلحة الطاعن في الظعن، هذا الدفع مردود بأن

الطاعن وقد ألزمه الحكم المطعون فيه بالتعريض فضلاً عن مصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضى فإن مصلحته فى الطعن فى الحكم تكون قائمة.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٢ مكتب قضاى ٢٧ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٤

مناط المصلحة فى الطعن - وعلى ما جرى به قضاء التقضى - هو بتحقيقها وقت صدور الحكم المطعون فيه ولا عبرة بزوالها بعد ذلك.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٢ مكتب قضاى ٢٧ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٨

إذا كان النص على خطأ الحكم المطعون فيه لا يتحقق سوى مصلحة نظرية بحتة، ولا يعود على الطاعن منه أية فائدة، وكان حكمه التقضى أن تصحح الخطأ فى القانون وترده إلى الأساس السليم فإن النعى يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ مكتب قضاى ٢٧ صفحة رقم ١٤٠٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٣

قيام المصلحة فى الطعن أو عدم قيامها إنما يرجع فيه إلى وقت صدور الحكم المطعون فيه وما يلابس الدعوى إذ ذاك من ظروف ووقائع يفتحها الحكم وتكون تحت نظره وعليها يرتكز قضاءه، بحيث يقتصر الطعن فيه بمختلف وجوهه القانونية على هذا النطاق دون الإعتداد بزوالها بعد ذلك. وإذا كان الواقع فى الدعوى أن النزاع المطروح كان يدور أمام محكمة أول درجة حول تكييف العقد الصادر للمطعون عليه الأول، وما إذا كان بعد مجرد تنازل عن الإنكار أو بيع للمتجر، وكان قبول إصهاره مثلاً للجدة يعمل له حقاً مباشراً فى مواجهة الطاعن للزجر ولو غير زحالة إذا ما تحققت الشروط التى يسلزمها القانون، فإن قضاء الحكم الابتدائى برفض إجازة البيع يعمل له حقاً فى إستئنافه حتى ولو تراخى البائع له - الطاعن عليه الثانى - عن الطعن عليه.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ مكتب قضاى ٢٧ صفحة رقم ١٦١٢ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٧

أنه وإن كان الحكم الابتدائى قد خلا من الإشارة إلى أن النيابة قد أبدت رأيها، إلا أن لما كانت محكمة الإستئناف أبقت فى حكمها أن النيابة أبدت رأيها ومضت فى نظر الدعوى وإنتهت إلى تأييد الحكم الابتدائى بأسباب مستقلة تكفى لحمله، فإن النعى على حكمها بالطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون من شأنه سوى مصلحة نظرية لا يحد بها.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣٠

- قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض كما تطبق فى الدعوى حال ولها وعند إستئناف الحكم الذى يصدر فيها، ومعيار المصلحة الحقة سواء كانت حالة أو محتملة إنما هو كون الحكم المظنون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى يرفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون البعض الآخر، فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محققاً لمقصوده منها، والبررة فى قيام المصلحة وعدم قيامها بوقت صدور الحكم محل الطعن بالنقض والنظر وقتل إلى جميع وقائع الدعوى وظروفها الثابتة بالحكم وتقدير ما إذا كان ما يمكن النعى عليه من غملاً فى القانون أضر بالطاعن أو لم يضر به بصرف النظر عما قد يطرأ بعد ذلك، وتعليل ذلك أن محكمة النقض إنما تنظر فى الطعن بالحالة التى كان عليها عند صدور الحكم المظنون فيه بحيث لا يكون لأية ظروف طارئة أى أثر فى الطعن ولا فى مراكز أطراف الخصومة.

- إذ كان الثابت أن الطاعن أقام دعواه بممكنه من إحدى الشقتين رقم ٨ أو رقم ١٢ تأسيساً على أنه يستمد حقه فى هذا الطلب من وعد بالإيجار توافرت شروط تنفيذه بالنسبة لأى واحدة من هاتين الشقتين وكان الحكم المظنون فيه قد قضى بممكنه من الشقة رقم ١٢ وقطع فى أسبابه بعدم أحقيته فى المطالبة بممكنه من الشقة رقم ٨، فإنه يكون قد قضى للطاعن بكل مطلوبه وحقق مقصوده من مدعاة بممكنه من إحدى الشقتين وفق تحديده لطلباته التى أقام على أساسها دعواه وأضر عليها طيلة مراحل التقاضى أمام المحكمتين الابتدائية والإستئنافية، لما كان ما تقدم وكان الطاعن حسبما بين من صحيفة طعنه أرتضى ذلك القضاء من الحكم المظنون فيه لأنه يسوى عبده الحكم له بأى من الشقتين، وكان لا مصلحة له بهذه المطالبة وقت صدور الحكم المظنون فيه، وكان الطاعن لم يشر لرفع طعنه إلا عندما أقام المحكوم عليهما - المظنون عليها الأول والرابع - طعناً على الحكم من جانبهما، فإنه لا يسوغ له القول بأن مصلحته المحتملة تستند إلى هذا الظرف الذى جاء لاحقاً لتصور الحكم المظنون فيه، إذ أنه إنما يحتاط عشية نقض الحكم فى الطعن الآخر، لأنه طالما إنضت المصلحة فى الطعن وقت صدور الحكم فليس من شأن أى ظرف لاحق أن يعطى إلى الوجود.

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١١٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٣

قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض، كما تطبق الدعوى خلال رفضها وعند إستئناف الحكم الذى يصدر فيها، ومعيار المصلحة الحقة، سواء كانت حالة أو محتملة، إنما هو كون الحكم المظنون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى يرفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها



دون البعض الآخر، فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محققاً لمقصوده منها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر محققاً لمقصود الطاعنين، مما تضي معه مصلحتهما في الطعن، ويتعين من أجل ذلك القضاء بعدم جواز الطعن.

#### الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٨١/١/١٩

أساس المصلحة في الطعن، يكون في الضرر الذي يجمعه الحكم في مواجهة الطاعن سواء في قضاء الحكم على الطاعن بشيء ما، أو برفض كل أو بعض طلباته، أو في عدم أخذ الحكم بدفاعه، وذلك أبداً كان مركز المحكوم عليه في الدعوى سواء كان مدعياً أو مدعى عليه، أو متدخلأً أو متدخلأً بأى صفة كانت.

#### الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٧

لما كانت قاعدة المصلحة منوط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض كما تطبق في الدعوى حال رفضها، ومعار المصلحة الخفية سواء كانت حالة أو محتملة إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون البعض الآخر فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفقاً لطلباته أو محققاً لمقصوده منها.

#### الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧

توجب المادة ٢١٨ من قانون المرافعات إذا كان الموضوع إلزاماً بالتضامن إخصام المتضامنين في الطعن المرفوع من أحدهم لكي ينضم إليه في طلباته ويستفيد تلقائياً من الحكم الذي يصدر لصالحه في الطعن ومن ثم فإنه يكفي لكي يستفيد مجلس الشعب من الطعن أن يكون خصماً فيه بصرف النظر عن وجود من يتوب عنه في ذلك وتكون مصلحة المظنون ضده في الدفع نظرية صرف، ولا يقبل دفع لا تكون لمبدئه مصلحة حقيقية فيه.

#### الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن تنازعه مع خصمه حتى صدر الحكم ضده، كما تتوافر مصلحة الطاعن إذا كان من شأن الحكم المطعون فيه أن يجرمه من حق يدعيه، وكان البين من الحكم المستأنف أن المظنون ضدهم الخمسة الأول أقاموا الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى بطلب إلزام الشركة المظنون ضدها الأخيرة وفي مواجهة الطاعة بأن تدفع لهم ما استطاعت من مرتباتهم وما لي حكمها مقابل ضريبتين الدفاع والأمن القومي باعتبار أنهم يستطيعون من الإعفاء المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ بشأن هاتين الضريبتين وأن الطاعة تازعهم في طلباتهم هذه وقدمت مذكرة بملزمة بملزمة ١٩٧٦/١١/١٨ طلبت

ليها رفض الدعوى تأسيساً على أنهم لا يعتبرون من المكلفين في حكم المادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ وبالتالي فإن مرتباتهم يسرى عليها حكم الإستقطاع المقرر بشأن ضريبة الدفاع والأمن القومي، وإذ صدر الحكم المستأنف بإجابة المطعون ضدّهم الخمسة الأول إلى طلباتهم فإنه يكون قد إنتوى على قضاء حتمى يعلم خضوع مرتباتهم وما في حكمها لضريبة الدفاع والأمن القومي المقررين بمقتضى القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٦ و٢٣ لسنة ١٩٦٧ وعدم أحقية الطاعة في إقتضائهما وكانت الطاعة هى الملزمة أصلاً وقانوناً برد قيمة الضرائب المستقطعة بدون وجه حق لإنها تغدو محكوماً عليها وتعتبر خصماً حقيقياً فى الدعوى توافرت له المصلحة فى الطعن على هذا الحكم بالإستئناف. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز إستئناف الطاعة، فإنه يكون قد خالف القانون وحجب نفسه بذلك عن مواجهة دفاع الطاعة فى الموضوع.

#### الطعن رقم ١١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن - الشريك - ليس مستأجراً أصلياً لعين النزاع بل للمستأجر لما هو مورث المطعون ضدها الثانية بمقتضى عقد الإيجار... ويانتفاء صفة الطاعن وحقه فى طلب تحرير عقد إيجار مستقل باسمه، وإذ لم يبين الطاعن وجه مصلحته فى الإدعاء بقصور الحكم فى تبيان أساس قضائه بتطبيق أحكام القانون المدنى قبل ورثة المستأجر الأصيل بعد أن أقصاه عن نطاق العلاقة الإيجارية المباشرة بينهما، فإن النemy يكون غير مقبول.

#### الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٤١ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٣

لما كان المستقر فى قضاء هذه المحكمة أنه يجوز الطعن فى الحكم من كل من كان طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخلل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده، وكان يكفى لتحقيق المصلحة فى الطعن قيامها وقت صدور الحكم ولا عبرة بزوالها من بعد، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى قد قضى برفض دعوى المطعون ضده وإلزامه بمصاريفها، فإنه يعضى سديداً ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من أن له صفة ومصلحة فى طعنه عليه بطريق الإستئناف وإستمراره فى مباشرته حتى يقضى فيه.

#### الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٢٦ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٤

إذ كان حكم النص فى المادة ٥٥ القانون رقم ١٧/١٩٨٣ أمراً ومتعلقاً بالنظام العام باعتباره من أحكام قوانين إيجار الأماكن الإستثنائية فإنه يسرى بأثر مباشر وفورى من تاريخ العمل به على المراكز القانونية القائمة ولو كانت ناشئة فى تاريخ سابق على نفاذه لما كان ذلك وكان الثابت أن المستأجر التنازل عن

شقة النزاع يعمل عامياً فإنه عملاً بأحكام الفقرة الثانية من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ ساقطة الذكر يضحى التنازل الصادر منه عن إنجاز هذه الشقة للمطعون عليه الأول - الخامي بمناسبة شراؤه مكتب الخامة الذى أعده فيها المستاجر - تنازلاً مشروغاً وصحيحاً فى نظر القانون رغم عدم الإذن الكتابى به من المجرى الطاعن وبالتالي فلا يصلح سبباً للحكم بإخلاء عين النزاع.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٠  
مناط المصلحة فى الطعن هو قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يعتد بإعدامها بعد ذلك.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣  
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المصلحة فى الطعن سواء كانت حالة أو محتملة مناطها أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن إما برفض كل طلباته أو القضاء له ببعضها دون البعض الآخر، أو لم يمتش مع المركز القانونى الذى يدعيه بما يترتب عليه من آثار. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى الاستئناف رقم ٧٦٧ لسنة ١٠٠ ق - المرفوع من المطعون ضده برفضه وتأييد الحكم المستأنف والذى قضى بالزام الطاعنة بأن تدفع له - علاوة على مبلغ الترضى عن الفصل التصفى والمرفوع عنه الاستئناف المذكور بطلب زيادة مبلغ... مقابل بدل الإلذار ومبلغ... مقابل بدل اجازة وهو قضاء ببعض طلبات الطاعنة دون البعض الآخر فإنه يكون قد أضر بها ويكون لها مصلحة فى الطعن فيه.

الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٢  
لما كان موضوع دعوى الطاعن قبل المطعون ضدها الثانية هو المطالبة بزيادة معاشه، فإن هذه الدعوى تكون غير خاضعة للتقادم الحولى المشار إليه، وإذ عاين الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، إلا أنه لما كان نقض الحكم فى هذا الشق لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية لما تبين سلفاً من تقادم دعوى المطالبة بالزيادة فى الأجر التى أسس عليها طلب الزيادة فى المعاش، فإن النوى على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢  
المقرر أنه لا يكفى فيمن يختصم فى الطعن أن يكون خصماً للطاعن فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة فى اللعاق عن الحكم، لما كان ذلك وكان المطعون ضدهما قد إختصما فى الدعوى ولم ينازعا فى شئ ووفقاً من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم على أى منهما بشئ فإن إختصاصهما فى الطعن يكون غير مقبول ويعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٧

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان النعى قائماً على مصلحة نظرية بحته فإنه لا يؤدي إلى نقض الحكم، وكان الحكم قد قضى بإعلاء الطاعة من شقعي النزاع لمخالفتها الحظر المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ السالف بيانه بما يسرى معه لدى الطاعنة بعد ذلك القضاء بتسليمها إلى المأزجر المطعون ضده الثالث أو إلى المستأجرين لها - المطعون ضدهما الأول والثانية فإن ما تثيره الطاعنة بسبب النعي - أيّاً كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج لأنه يفرض نقض الحكم من أجله فإن ذلك لا يحقق لها سوى مصلحة نظرية بحته.

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٧

إذ كان تمسك الطاعن بمقتضى الحكم في قضائه بعدم جواز الاستئناف الفرعي المقام منه لا يحقق له أن صح تمسكه بجواز هذا الاستئناف سوى مصلحة نظرية بحته لا تصلح أساساً للطعن، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨

النعي على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٧ بوقف النفاذ المعجل المشمول به الحكم المستأنف لوروده على غير محل من الحكم الابتدائي الذي قضى برفض الدعوى - غير مقبول ذلك إنه لو اقتضى الأمر نقض الحكم - المشار إليه - لما عاد على الطاعن أية فائدة ولا يحقق من ذلك سوى مصلحة نظرية بحته.

الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٨

قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حين الطعن بالنقض كما تطبق في الدعوى حال رفضها وعند استئناف الحكم الذي يصدر فيها ومعار المصلحة الحقة سواء كانت حالة أو محتمة إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن عندما قضى له ببعضها دون البعض الآخر، والمبرة في قيام المصلحة وعدم قيامها بوقت صدور الحكم محل الطعن بالنقض وبالنظر وتلك إلى جميع وقائع الدعوى وظروفها الثابتة بالحكم وتقدير ما إذا كان ما يمكن النعي عليه من خطأ في القانون أضر بالطاعن أو لم يضر به، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن رفع دعوى عدم نفاذ التصرف المرفوعة عليه بعدم قبولها وطلب الحكم بذلك أو برفضها لعدم تحقق شروطها المقررة في القانون فصدر الحكم المطعون فيه الذي إستجاب في أقباله لطلبات المطعون ضده الأول فقضى بعدم نفاذ عقد شراء الطاعن في حقه فإن الحكم يكون قد أضر بالطاعن المحكوم عليه

وتوافرت له مصلحة قائمة بقراءة القانون في الطعن عليه بطريق النقض ويكون الدلع المبدى من المظنون ضده الأول بعدم قبول الطعن على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٩  
النمى على خطأ الحكم المظنون فيه قضاء بعدم جواز إدخال المظنون بينهم من الشالى إلى الأخير أمام محكمة الإستئناف لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحث ولا يعود على الطاعن منه أية فائدة وحكمة النقض أن تصحح خطأ فى القانون الذى تردى فيه الحكم وترده إلى الأساس السليم دون أن تنقضه ويكون النمى غير مقبول.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٩  
المقرر أنه لا يقبل من الطاعن أن يمسك فى طعنه بدفاع تمسك به خصم آخر لم يظن فى الحكم لإنعدام المصلحة ومن ثم فمن باب أولى لا يجوز له القول بأنه كان مستفيد من دفاع ومستعبدات الخصوم الذين أغفل الحكم قبول تدخلهم فى الدعوى إذ لا يعتبر هؤلاء خصوماً - إلا بقبول تدخلهم.

الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٩  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المصلحة كما هى مناه الدعوى فهى مناه الطعن فى الحكم، فبشروط لقبول الطعن فى الحكم أن يكون الطاعن محكوماً عليه بشىء خصمه أو أن يكون قضاء الحكم قد أضر به بأن رتب آثار من شأنها إنشاء إلتزامات جديدة على الطاعن أو الإبقاء على إلتزامات يريد التحلل منها أو حرمانه من حق يدهيه، ولا يكفى لقبول الطعن قيام المصلحة النظرية البسته متى كان الطاعن لا يحقق أى نفع من ورائها.

الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ٣١/٥/١٩٨٩  
المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يكفى ليمن يختصم فى الطعن بالنقض أن يكون طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المظنون فيه بل - يجب أن يكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٩  
مناط المصلحة فى الطعن أن يكون الحكم المظنون فيه قد أضر بالطاعن والميرة فى قيام المصلحة هى بوقت صدور الحكم المظنون فيه.

الطعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٦  
إذ كان البطلان المخصوص عليه بالمادة السادسة من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد شرع لمصلحة العمال  
فليس لغرضهم التمسك به، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فى التمسك بوجه النعى على الحكم المطعون فيه  
الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٢١ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٨  
لا يجب الحكم بالتقصير إغفاله الرد على دفاع الخصم غير منتج فى النزاع ولا يحقق له أية مصلحة أو  
يعود عليه منه أية فائدة.

الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٤  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن النعى الذى لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بجهة لا يصلح سبباً  
للطعن، وإذا كان يسعى للطاعنين - وقد إنتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى توافر شروط تملك  
المطعون حده الأول للمسكن موضوع النزاع أن يجرى منطوقه بنبوت ملكية هذا المسكن أو بالزوال  
الطاعنين بتحرير عقد تملك له فإن النعى لا يحقق لهما سوى مصلحة نظرية بجهة ويكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨  
لئن كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تكيف الدعوى بأنها قسمة لأعيان الوقف وقضى بعدم اختصاص  
الحكمة والياً بنظرها وإحالتها إلى لجنة القسمة بوزارة الأوقاف إلا أن نقض الحكم لا يحقق للطاعنين  
سوى مصلحة نظرية بجهة ولا يعود عليهم منه أية فائدة وبالتالي فإن النعى عليه بأسباب الطعن يكون غير  
مقبول.

الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧  
المقرر فى قضاء هذه المحكمة إنه لا يقبل نعى لا يكون للطاعن مصلحة فيه وأن الدفاع الذى يخالطه واقع لا  
يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٤  
إذ كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المصلحة هى مناط الطعن فإذا لم يبين الطاعنون وجه مصلحتهم فى  
سبب النعى فإنه أياً كان وجه الرأى فيه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٣  
إن ما أوجبه قانون محكمة النقض من تقديم صورتين مطابقتين للأصل من الحكم المطعون فيه فى معاد معين  
ليس شرطاً لقبول الطعن وصحته، بل هو أمر روعيت فيه مصلحة الدفاع فى الطعن حتى لا يفاجأ بتقديم

مستندات بعد إنقضاء الميعاد القانوني. فإذا كان للدعي عليه لم يهد أي إعراض في مذكرته على تقديم هاتين الصورتين بعد الميعاد، بل قبلهما صراحة بالجلسة، فلا يجوز له من بعد أن يطلب إستعادتهما بدعوى تقديمهما بعد الميعاد القانوني.

#### الطنع رقم ٧٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٣٣/١/١٩

لا يجوز الطعن من غير ذي مصلحة. فالشخص الذي أخرجه المحكمة الابتدائية من الدعوى، ولم يكن ممن إستأنفوا حكمها، وإنما إختصم في الإستئناف الذي رفعه غيره، ولم يلزمه الحكم الإستئنافي بشئ - هذا الشخص لا يقبل منه الطعن على هذا الحكم لأنه لا مصلحة له في طعنه. وكذلك لا يقبل ممن لم يوجه أمام محكمة الموضوع طلباً ما ضد بعض الخصوم الذين أخرجوا من الدعوى بناء على إستئنافهم أن يطعن في الحكم صائباً نلده على ما جاء بأسبابه خاصاً بإستئنافهم.

#### الطنع رقم ٦٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٣٥/٤/١١

مضى كانت أسباب الحكم المطعون فيه الصادر بعدم إختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعوى الصريح الموتبة على مخالفة إجراء إداري للقانون، تصلح في واقع الأمر لأن تكون أسباباً للحكم برفض الدعوى موضوعاً لأن مصلحة الطاعن في طعنه على هذا الحكم تصبح نظرية صرفاً لا يعا بها قانوناً، ويتعين رفض الطعن لعدم المصلحة.

#### الطنع رقم ٩٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ١٠٩٦ بتاريخ ١٩٣٦/٤/١٦

لا يقبل من الطاعن نعيه على محكمة الموضوع أنها إعتبرت المادة مستعجلة وهي ليست كذلك إذا كان هذا الإعتبار لم يفوت عليه مصلحة وكان هو قد أمتأنف الحكم الصادر في الدعوى في القصر المواعيد لأن مصلحته في هذه الصورة تكون مصلحة نظرية صرفاً.

#### الطنع رقم ٢٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٣٧/١/١٤

لا يقبل الطعن إذا كان لا يمتنى من ورائه إلا تحقيق مصلحة نظرية صرف. فإذا دلغ لدى محكمة الإستئناف بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالنسبة لقطعة من الأرض، وأعطت المحكمة في قبولها هذا الدلغ، فإن الطعن في الحكم خطئه في قبول الدلغ لا يهدى الطاعن إذا كان مآل دعوها حتماً هو رفضها موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف لأن مصلحته في الطعن عندئذ تكون نظرية لا يؤمها.

الظعن رقم ٦٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٤٢/٥/١٤

إذا كانت المظعون ضدها هي التي رفعت الدعوى على الطاعين وآخرين وطلبت الحكم عليهم بنسبت ملكيتها لمقار دون أن تعين مقدار ما يتنازع فيه كل منهم، ثم صدر الحكم ضد المدعى عليهم على الأساس المرفوعة به الدعوى، فلا يكون لها، وقد اعتبرتهم أصحاب مصلحة، أن تكرر عليهم مصلحتهم في الدعوى بعد صدور الحكم، ثم تطلب بناء على ذلك رفض الظعن المرفوع منهم.

الظعن رقم ٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢١

إذا رفعت الدعوى بطلب أصلي وآخر احتياطي فرفضت المحكمة الطلب الأصلي وقضت بالطلب الاحتياطي كاملاً، ولم يظعن المحكوم له فيما قضى به الحكم من رفض الطلب الأصلي، فلا يقبل منه الظعن على الحكم فيما قضى به في الطلب الاحتياطي لإنعدام المصلحة من هذا الظعن.

الظعن رقم ٨٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٩

متى كان الحكم المظعون فيه غير ملائم الطاعن بشئ فإن طعنه عليه يكون غير مقبول لإنعدام مصلحته.

الظعن رقم ٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٢٤

إن قضاء محكمة النقض بتقضي الحكم الأول في ذات اليوم الذي قضت فيه في الظعن في الحكم الأخير الذي جاء على نقضه - ذلك لا يعبر من حقيقة أن الحكم الأول كان حائزاً قوة الأمر المقضي، فما كان يجوز أن يبي الحكم الأخير على خلافه. وإذا نقض الحكم الأول لا يحول دون القضاء بتقضي الحكم الأخير، إذ لا يصح القول بأن الطاعن في هذا الحكم لم تعد له مصلحة من الظعن عليه بعد نقض الحكم الأول الذي هو أساس طعنه، فإن العبرة في تحري هذه المصلحة هي بوقت صدور الحكم المظعون فيه.

الظعن رقم ٢١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٦

لا يمنع من قيام مصلحة الطاعن في طلب نقض الحكم الصادر من القضاء المستعجل أن الأرض القضاء التي قضى بطرده منها قد تغيرت معالمها إذ أقيم بها بناء ضخم، أو أن الطاعن بعد أن رفع دعوى الموضوع عاد فلو كما رفضت المحكمة بشطبها، فإن الظعن بالنقض من شأنه إذا ما قبل أن يزيل الآثار التي ترتبت على الحكم المنقوض، وشطب دعوى الموضوع لا يمنع قانوناً من تعديدها.



**\* الموضوع الفرعي : النقص والإحالة :**

**الظعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦**

مفاد نص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات أنه إذا نقص الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم فإنه يتحمل على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تبص حكم محكمة النقص في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة.

**\* الموضوع الفرعي : تسبيب الأحكام :**

**الظعن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧**

إن ما أجازته المادة ٤٢٦ مرافعات من الظعن بالنقض في أى حكم إنتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الظعن بالنقض في الحكم الإنتهائى الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول. فإذا لم يتحقق ذلك بأن كان التناقض في ذات منطق الحكم المطعون فيه مما يجوز أن يكون من أحوال التماس إعادة النظر فإن الظعن بالنقض في هذا الحكم يكون غير جائز.

**الظعن رقم ١٩٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦**

متى كان الطاعن لم يبين في تقرير طعنه أوجه الدفاع التي يجب على الحكم للطعون فيه قصوره في الرد عليها وكان لا يكفى في ذلك مجرد القول بأن الحكم لم يرد على أوجه الدفاع التي ذكرها الطاعن في عريضة استئنافه دون بيان ما في تقرير الظعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتبريقاً بوجهه منذ إنشاء الخصومة - متى كان ذلك، فإن النسي بهذا السبب يكون غير مقبول.

**الظعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٧**

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز محكمة الموضوع عند قضائها بعدم قبول الإدعاء بالإنكار أن تقضى في موضوع الدعوى، بل يجب عليها أن تجعل حكمها مقصوداً على الدفع حتى لا تقوض على صاحب المصلحة من الخصوم سلوك طريق الإدعاء بالتزوير إذا أريد. إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم قبول الدلع بالجهالة، وهو صورة من صور الإنكار، وفي الموضوع بتأييد أمر الأداء بحكم واحد، دون أن يتج للورثة " الطاعنين " فرصة الإدعاء بالتزوير على السند أن أرادوا، وكان لا يحول دون ذلك قول الحكم بأن مورثهم قد سبقهم إلى هذا الإدعاء، ذلك أنه يجب على مدعي التزوير أن يسلك في الإدعاء به الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٨١ وما بعدها من قانون المرافعات السابق لكي يتج

الإدعاء أثره القانوني، وهو ما لم يسلكه مورث الطاعنين، وبذلك يكون ما صغر منه لا يعدو أن يكون إنكاراً للواقع تابعه ورثته فيه، وليس إدعاء بالتزوير يعتنه القانوني. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخل بحق الطاعنين في الدفء بما يستوجب نقضه.

**الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٥**

مضى كانت المطعون عليها قد أسست دعواها على عقد البيع الابتدائي الصادر لها، والذي ينقل إليها - ولو لم يكن مشهوراً - جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعوى المرتبطة به بما في ذلك طلب نفي حق الارتفاق الذي تدعيه الطاعة، فإن الدعوى تكون من الدعوى المتعلقة بأصل الحق، وليست من دعوى الحيازة ويكون قضاء الحكم المطعون فيه بتسليم العين وطرد الطاعة منها إستناداً إلى أن العقد العرفي يمنح المشوى الحق في إستلام المبيع لأنه من الآثار التي تنشأ من عقد البيع صحيحاً في القانون ولا عبرة بما تنهيه الطاعة على الحكم المطعون فيه من أنه قضى بتسليم العين رغم سبق القضاء به في دعوى صحة التعاقد المرفوعة على البالغة طالما أن الطاعة لم تكن طرفاً فيها.

**الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١**

إذ كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استند قضاءه بصحة إعلان الطاعن بقرار لجنة الطعن المسلم بمحل تجارته إلى..... - ابن الطاعن - مما هو ما وارد بالملف الفردي وكان الجدول حول وجود نشاط للممول في مكان وجود الإعلان من عدمه هو جدول في تقرير موضوعي بحسب الحكم المطعون فيه أن يورد الأدلة المسوغة له فإن النسي على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون يكون على غير أساس.

**الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٣**

إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الصورة التفضيلية الأولى موجودة في حيازة المؤسسة العامة للنقل البري ولم تفقد من الطاعن وإنما سلمها هو إليها مقابل إعادة عمله فعلاً بإحدى وظائفها بعد تنازله عن الحكم فإن وجود الصورة التفضيلية الأولى لدى المؤسسة مع علم الطاعن بذلك يخرج الواقعة من نطاق الفقد والضائع الذي يميز المطالبة بتسليم صورة تفضيلية ثانية في حكم المادة ١٨٣ من قانون المرافعات ويحصر النزاع بشأنها في مدى أحقية الطاعن في المطالبة القضائية بإستردادها، وإذ كانت هذه الدعامة الصحيحة التي أسس عليها الحكم قضاءه كافية بذاتها لحمله. فإن ما ينهيه الطاعن من أنه سلم الصورة التفضيلية الأولى خطأ إلى المؤسسة أو أن الحكم أعطى في تفسير ورقه التنازل - أيما كان وجه الرأي فيه - يكون نوعاً غير منتج ولا جلدوى منه.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠

مفاد نصوص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ والمواد الثالثة والرابعة والخامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وجوب الطرفة بين مدة إستعمال الرخيص بالإستيراد المينة فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩، ومدة سريان مفعول الرخيص المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون المذكور وهى المدة التى يجرز مدحا إلى مدد أخرى، وذلك على خلاف مدة الإستعمال التى لا يرد عليها المد، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد عطل بين المدتين معترفاً الرخصين موضوع النزاع لاثمين لمدة سريانتها ومرتباً على ذلك براءة ذمة المطعون عليهما لقيام السبب الأجنبى المنع لهما من الإستيراد وذلك دون أن يبين ما إذا كان الرخيصان قد تم إستعمالهما خلال مدة الستين يوماً وبالطريقة المحددة فى المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩، فإنه يكون فضلاً عن مخالفته للقانون قد شابه القصور.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٠

إذ كان الطاعن لم يحدد الوقائع والمستندات المراد الإستدلال بها وإلغا ساقى نعيه بشكل عام دون بيان لما ودلالة كل منها وآثره بالنسبة للحكم من قصور فى قضائه لما يجعله ناعاً مجهلاً غير مقبول.

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

مضى كان الطاعن لم يبين فى صحيفة الطعن أوجه الدفاع التى يجب على الحكم المطعون فيه قصوره فى الرد عليها وكان لا يكفى فى ذلك مجرد القول بأن الحكم لم يرد على أوجه الدفاع التى ذكرها فى مريضة إستئنافه دون بيان لما فى صحيفة الطعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعريضاً بوجهه منذ ابتداء الخصومة. لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥١٩ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧

إذا لم تبين الطاعة فى سبب طعننا مناحى الدفاع التى تتطلب الرد عليها وغفل عنها الحكم المطعون فيه. ووجه مخالفته للشايت بالأوراق وآثر ذلك فى قضائه فإن النعى عليه فى هذا الشأن يكون مجهلاً ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣

لا يجب الحكم إغفالها مناقشة دفاع غير جوهرى ورد بمذكرة قلنها أحد الخصوم وهو ما يقتضى بيان الدفاع الذى أورده الطاعن - المتنازل له عن الإيجار - بمذكرته، ونعى على الحكم المطعون عليه عدم الرد

عليه بصحيفة الطعن حتى يتبين ما إذا كان دافعاً جوهرياً من عدله. وإذا جاء النعي مجهلاً في هذا الخصوص فإنه يكون غير مقبول.

للطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٨١/١/١  
مؤدى نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمن إنتهائين يصح حين يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الشيء المحكوم به في مسألة تار حولها النزاع بين طرفي الخصومة وإستقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة ارتباطاً وثيقاً.

للطعن رقم ٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٢١ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة إنتدائية بهيئة - إستئنافية فلا يجوز الطعن فيه بالنقض إلا أن يكون قد فصل في النزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى لأن الطعن يكون غير جائز.

للطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٧  
التناقض الذى يفسد الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تنحاحى به الأسباب بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه.

للطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٥  
- مفاد نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن إلزام الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - بمقتضى القانون المشار إليه بأن تصرف المؤمن عليه أو المستحقين عنه قيمة الزيادة بين ما كان يتحمله أصحاب الأعمال في أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإيداع الأفضل ومكافأة نهاية الخدمة عند إستحقاق صرف المعاش أو الصويض موزب أنماضاً على إلزام أصحاب الأعمال بقيمة هذه الزيادة بمقتضى رابطة العمل وإلزامهم بموجب القانون بأدائها إلى الهيئة كاملة دون إجراء تخفيض عند إنتهاء خدمة العامل. ولما كان إلزام أصحاب الأعمال - وهو الأساس - ناشئاً عن عقد العمل، فإنه يسرى في شأنه حكم المادة ٦٩٨ من القانون المدلى الذى يقضى بسقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة من وقت إنتهاء العقد إلا ما استثنى بالنص. مما مؤداه أن إلزام أصحاب الأعمال بقيمة الزيادة على مكافأة مدة الخدمة القانونية وهو إلزام لا يتناوله الإستثناء المذكور يقضى - إذا عا. ع. ع. صاحب العمل في مواجهة المؤمن عليه أو المستحقين عنه بسقوط المطالبة بالحق الناشئ عن عقد العمل بانقضاء سنة من وقت إنتهاء العقد وقضت به

بالذك - وبالتالي يتقاضى إلزام الهيئة الطاعة الموثق عليه أساساً وحينئذ لا يكون للمؤمن عليه أو المستحقين عنه الحق في أية زيادة بعقبتها، إذ لم تعد هناك رابطة تلزم صاحب العمل بقيمة الزيادة قبل آخر يوليو ١٩٦١ ومن ثم فلا حق للعامل المؤمن عليه أو المستحقين عنه في مطالبة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بعرفها.

- لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يؤدي إلى نقض الحكم أن يكون النعي عليه قائماً على مصلحة نظرية بحتة. كما لا يؤدي إلى نقضه ما أورده تزيلاً في أسبابه من إلزام الهيئة للمطعون ضدها الثانية بأداء المكافأة الإضافية مشروط بإيداع رب العمل لها، ذلك أن تقرير الحكم بذلك، أيّاً كان وجه الرأى في شأنه لم يكن لازماً لقضائه. ومن ثم يكون النعي برمته على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٤

- لا يجب الحكم عطفه في تقريراته القانونية طالما قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة إذ حكمه النقض أن تصحح ما وقع بأسباب الحكم من أخطاء قانونية.

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق المؤجر في طلب إخلاء العين المؤجرة لتغيير المسافر وجه استعمالها المنق عليه، طبقاً لنص المادة ٣١/ح من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنطبق على الدعوى لا يقوم بمجرد تغيير وجه الإستعمال بل يشترط أن يقع عنه ضرر للمؤجر بحيث إذا إنتفى الضرر إمتنع الحكم بالإخلاء باعتبار أن طلب الحكم بالإخلاء مع عدم توافر الضرر ينطوى على تصف في إستعمال الحق لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين لم يتمسكوا في دفاعهم بأن ضرراً وقع عليهم لهم عن تغيير إستعمال العين المؤجرة من مسكن إلى معرض للبضائع بل اعتبروا أن الضرر يتمثل بإجراء هذا التصور في ذاته مما لا يتيح لهم الحق في طلب الإخلاء فإن النعي على الحكم المطعون فيه عدم بحث مستندات الطاعنين للتدليل على أن تغيير وجه إستعمال العين المؤجرة من السكنى إلى معرض البضائع أيّاً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج.

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٤

إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة في القانون فإنه لا يؤدي إلى نقضه - عدم إصفاحه في أسبابه - عن الأساس القانونى لتقسيم الدين المحكوم به - ذلك أن حكمه النقض - وعلى ما جرى به قضاءها - أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليماً في النتيجة التى إنتهت إليها ومن ثم يكون النعي على غير أساس.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٧١١ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٤  
لما كان الطاعن لم يبين ماهية ما يزوره إلى الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه وموضوع هذا العيب منه وآثره في قضائه فإن النتي بها يكون مجهلاً غير مقبول.

الطعن رقم ٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٤١ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٨٧  
إذ انتهى الحكم صحيحاً في قضائه بالإخلاء إستناداً إلى ما استخلصه في حدود سلطته الموضوعية من ثبوت الضرر على ما جاء بالرد على السبب الثاني من أسباب الطعن، فإن تعييه فيما أقام عليه قضاءه في هذا الخصوص يكون غير منتج، ذلك أنه متى انتهى الحكم صحيحاً في قضائه فإنه لا يطلعه ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بإعماله القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى لا ينطبق على الدعوى لإلغائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، إذ تحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقض.

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٧  
لا يعيب الحكم ما ورد في أسبابه من تقرير قانونى خاطئ إذ تحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم ما دام أنه لا يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها.

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٧  
نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه " يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها " إلا أنه لما كان المقصود بالمسألة القانونية في هذا المجال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد وبهر فأكسب حكمها قوة الشيء المحكوم فيه في حدود المسألة أو المسائل التي تكون قد بتت فيها بحيث يتمتع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية أما ما عدا ذلك فعرد الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض وتحكمة الإحالة بهذه المثابة أن تبنى حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحمله حرة من جميع عناصرها.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ٤/٥/١٩٩٠  
المعيرة في تضيير انصرم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي بالمقاصد والمعايير لا بالألفاظ والمباي. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى على ما أورده من أن الأوراق خللت بما يفيد أن البنى الذى أقامه المستاجر مملوكاً له، وأن هذه الملكية آلت إليه بسبب من أسباب كسب الملكية التي نص عليها القانون " فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ عن بحث وتقدير ما انطوى عليه ترخيص البناء، والكشف الرسمى، وتقدير الحبير، واخصر الإدارى -

المقدمة في الدعوى - والتي دلت بها الطاعن على أن المطعون جده أقام ذلك المبنى الجديد لحسابه وإنشع  
به بما يجعل الحكم أيضاً مشوباً بقصور في التسبيب.

الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١١/١١/١٩٩٠  
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن التحقق من إستيفاء الحيازة التي تصلح أساساً لتملك العقار بالتقدم  
للشروط التي يتطلبها القانون أن نفى ذلك من مسائل الواقع التي يستغل بها قاضى الموضوع دون رقابة  
عليه في ذلك من محكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سالفة.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٩١/٣/٧  
إذا كان خطأ الذى وقع فيه الحكم المطعون فيه - قد حجه عن بحث ما إذا كان المستند المقدم من الطاعن  
هو ذات صورة الإعلان التي قام اخضر بتسليمها إليه واعتبرها الحكم في صورة الإعلان دون أن يبين  
سند في ذلك مما يبيح بالقصور في التسبيب.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤٦ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/١  
إذا كان وجه الطعن مبنياً في ظاهره على الإدعاء بوقوع تناقض بين الحكم المطعون فيه وبين حكم آخر  
يعتمده هذا الحكم، وراث محكمة النقض أن وجه الطعن يؤزل إلى إدعاء بوقوع خطأ في تفسير الحكم  
المعتمد، المدعى بتناقضه مع الحكم المطعون فيه، كان لما أن تبحث هذا الوجه على اعتبار ما له، لا على  
إعتبار ظاهره كما صورته الطاعن.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ١٦١ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٩  
إذا تعددت وجوه النزاع الناشئة عن عقد في دعوى، وكان لكل وجه منها حكم خاص في ذلك العقد  
ورفضتها المحكمة جميعاً، مستندة إلى الحكم الوارد بشأن أحدها في العقد، فإن قضاءها فيما يتعلق بغير هذا  
الوجه يكون مصين للنقض خلوه من الأسباب التي بنى عليها.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٣٤/١/٢٥  
متى كانت المحكمة قد حددت موضوع النزاع وأصاب في وزن الحجج التي تقدمت لها في الدعوى  
وخرجت من ذلك بحكم سديد في منطوقه كاف في أسبابه لا لبس فيه ولا غموض، فليس يظن على هذا  
الحكم أن يكون قد أخطأ في ذكر عدد الشهود أو في ذكر علاقة أحدهم بأحد طرفي الخصومة أو أخطأ  
في ذكر أن أحد الخصوم حلف اليمين في دعوى أمام المحكمة الشرعية وهو لم يخلعها، إلى غير ذلك مما لا  
يتصل بجوهر النزاع ولا يؤثر في سلامة الحكم فيما قضى به.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٣٤

إنه إذا كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة له وفي وزن هذه الأدلة وتقديرها وترجيح بعضها على البعض الآخر فإن خضوعه لرقابة محكمة النقض في تكوين هذا الفهم وفي تطبيق ما ينبغي تطبيقه من أحكام القانون يحتم عليه أن يسبب حكمه التسيب الكافي لتمكين محكمة النقض من إجراء هذه الرقابة. فإن قصر حكمه عن ذلك لمعزرت هذه المحكمة عن التقرير بصحة أو عدم صحة المدعى به من مخالفة القانون أو من الخطأ في تطبيقه أو في تأويله نقضت الحكم لحلوله من الأسباب الموضوعية أو لعدم قيامه على أساس قانوني صحيح.

الطعن رقم ٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٣٤

إذا خلا الحكم من أسباب خاصة بمضمون مبلغ من المبالغ المدعى بها تمين نقضه، فيما يتعلق بهذا المبلغ المضمون فقط، وإعادة الدعوى حكماً الاستئناف للفصل في هذه النقطة وحدها.

الطعن رقم ٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ٦/٢٠/١٩٣٥

إن قانون محكمة النقض يصرح لها بأنها متى ألفت حكماً لمخالفة قانونية فإن لها الحق في أن تفصل في الموضوع - أي الموضوع الذي ولقت فيه المخالفة - ما دام صالحاً. فإذا كان الموضوع المطروح لديها هو هل سقط حق الأخذ بالشفعة أم لم يسقط، وهي بعد أن قررت بوقوع الخطأ في التطبيق على الوقائع الثابتة فصلت ضمناً في هذا الموضوع بأن حق طلب الشفعة لم يسقط، وعلى هذا الأساس وحده أصدرت حكمها بإعادة الدعوى حكماً الموضوع، فإن حكم محكمة النقض هذا هو حكم نهائي في هذا الموضوع واجب الإحرام أكسب الشفيع حقاً لا يستطيع أحد سلبه. حتى لو كانت هذه المحكمة أخطأت في حساب المدة فإن قوة الشيء المحكوم فيه تمنع محكمة الموضوع - عند إعادة نظر الدعوى - من المساس بهذا الحق، ويصين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى على اعتبار أن حق طلب الشفعة لم يسقط.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢/٣/١٩٣٨

إذا كان المدعى - على حسب ما ورد في عرضة الدعوى وفي صحيفة الاستئناف المرفوع فيها - قد طلب مع الحكم له بمنع التعرض الأمر من قاضي الأمور المستعجلة بإجراء عمل وقضى هو سد النوافذ والفتحات، فإن دعواه هذه ليست إلا دعوى واحدة شملت طليين : أحدهما من اختصاص المحكمة الجزئية وهو منع التعرض، والآخر - وهو مؤسس على الطلب الأول - من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة. فإذا كان المدعى عليه قد تمسك لدى المحكمة الاستئنافية بعدم قبولها لمضى أكثر من ستة على فعل التعرض



المدعى به ومع ذلك حكمت المحكمة في الموضوع دون أن تلتفت للدفع المذكور، فإن حكمها يكون قابلاً للطعن بطريق النقض ومعيناً نقضه.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٣٧/٤/٢٢

لا يقبل الطعن في الحكم بوجود تناقض في أسبابه إذا كان التناقض المدعى به واقعاً في أسباب أو أطرحت ليلى الحكم قائماً على أسباب أخرى فيه تبرر ما قضى به.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٣٧/١١/١١

إذا أدمجت محكمة الاستئناف الحكم المستأنف في حكمها فلم تعن بإيراد وقائع الدعوى، ولا بشرح الدفوع التي دفع بها، ولا بذكر المستندات التي قدمت لتأييد هذه الدفوع، ولا بتقيل ما جاء بذلك الحكم من الأسباب التي إعتمدت عليها المحكمة الابتدائية في قضائها، بل أبدت الحكم المستأنف أخلاً بالأسباب الواردة فيه وما استكملته به من الأسباب التي وضعتها، فإنه يجب على من يطعن في حكمها هذا أن يقدم صورة الحكم المستأنف أيضاً حتى يتسنى محكمة النقض أن تحقق صحة وجوه الطعن، ما تعلق منها بالتصور في أسباب الحكم وما تعلق بالخطأ في القانون، فإذا هو لم يفعل وجب رفض طعنه.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٣٠

الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بصفة إستئنافية في قضية من قضايا وضع اليد لا يصح الطعن فيه إلا بناء على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله. فالطعن فيه لتصور أسبابه أو خلوه من الأسباب لا يجوز. ومع ذلك إذا كان وجه الطعن قد صدر بيانه بعبارة "علو الحكم من أسباب صحيحة منسجمة له وإعتماده على أسباب غير صحيحة تجعله معدوم الأساس" ثم جاء في تفصيله ما يفيد أن الطاعن قصد تعيب الحكم لحثه في تطبيق القانون وفي تأويله، وتجهل هذا القصد بوضوح في المذكرة الشارحة لأسباب الطعن، فهذا الطعن يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٢

إذا كانت محكمة الموضوع لم تتعرف في حكمها كل عناصر الدعوى، وكان المستند الذي من شأنه أن يكشف عن حقيقة النزاع لم يقدم إلا إلى محكمة النقض، فإن هذه المحكمة مع تقصيرها للحكم لمعجزها عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى تعد التقصير إلى محكمة الموضوع لتفعل فيها دائرة أخرى.

الظعن رقم ١٠٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٨

إذا كان الحكم صحيحاً فيما قضى به من رفض تثبيت ملكية الطاعن للأعيان المتنازع عليها فلا فائدة من بحث وجوه الظعن الموجهة إلى إجراءات نزع الملكية والبيع وعمر التسجيلات، لأن هذه المطاعن لا تقوم إلا على ثبوت الملك للطاعن والقضاء به له.

الظعن رقم ٢٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٥

لا يصح الظعن في الحكم إلا للخطأ الذي يرد في الأسباب التي تكون مرتبطة بالنطق ويكون مؤسساً عليها القضاء بما حكم به، لا في الأسباب التي يستقيم الحكم بدونها. فإذا كان موضوع الدعوى هو الصلح الذي انعقد بين طرفيه وقضت المحكمة في شأنه وإسقاط قضاؤها على أسباب مؤدية إليه، فلا يجدي النعي على الحكم بأنه قد أعطي في تطبيق القانون إذ تعرض في أسبابه للقول بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بالنظر في صحة الوقف، الأمر الذي لم يكن هو موضوع النزاع.

الظعن رقم ٢٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/١٠

إذا كان الحكم بعد أن استعرض الأدلة والقرائن التي تمسك بها الخصم تأييداً لدفاعه قد أورد عليها رداً متيناً بعدم درس الأوراق المقدمة لتأييد الدفع فإنه لا يكون مسبباً للتسبب الذي يتطلبه القانون، ويكون باطلاً نصياً نقضه.

الظعن رقم ١٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٤٣/٦/١٧

إذا رفعت الدعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة بطلب وقف أعمال مستعجلة دواءً للخطر الحال الذي لا يمكن تداركه أو يخشى إسقاطه إذا فات عليه الوقت، فالحكم الذي يصدر فيها من المحكمة الابتدائية بصفة استئنافية بوقف أعمال البناء حتى يفصل في النزاع القائم بشأن إلزاقه هو حكم في طلب إجراء مستعجل وليس قضاء في دعوى وضع يد، ولذلك لا يجوز الظعن فيه بطريق النقض.

الظعن رقم ٦٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٤٤/٣/٩

إن الظعن في الحكم للقصور أو تناقض في أسبابه الموضوعية لا يندرج تحت حالة الظعن بمخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله، لأنه لا يقوم على علاقة معينة للقانون يمكن تبنيها من الحكم نفسه، بل هو استناد عيب إلى الحكم في أوصافه من ناحية تسمية، وهذا يدخل تحت حالة بطلان الحكم بطلاناً جوهرياً. ومثل هذا الظعن لا يصح توجيهه إلى الأحكام الصادرة في قضايا إستئناف أحكام أحكام الجزية في مسائل وضع اليد.

الطنن رقم ٩٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٢٢  
إذا كانت وقائع الدعوى التى سردها الحكم ليس فيها ما يصح أن يستخلص منه ما قال به فإنه يكون  
معيناً نقضه.

الطنن رقم ٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٤  
إذا لم تأخذ المحكمة بظاهر مدلول عبارة وردت فى ورقة من أوراق الدعوى وأوردت لى أسباب حكمها  
الإعبارات التى دعمتها إلى ذلك، وكانت هذه الإعبارات مقبولة عقلاً، فلا يصح النقي على حكمها أنها  
مسخت الورقة التى تصدت لتفسيرها أو أنها حرلت منها.

الطنن رقم ٣١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٢  
إذا كان الحكم قد أُلغى قضاءه بمنع الترضى فى تطهير مسقى وتعميقها على ما ثبت لدى المحكمة من تقرير  
الخبر المعين فى الدعوى من أن المدعين يملكون نصف المسقى تجاه أرضهم، وأن هذا النصف يدخل فى  
الأرض المكلّفة بأسمائهم، وأن ريعهم من المسقى يرجع إلى ما قبل سنة كذا " أى من مدة تزيد على سنة  
سابقة على الترضى "، فإن إستناد هذا الحكم إلى سابقة إستعمال المدعين المسقى للرى - ذلك يكفى لأن  
يقام عليه القضاء بمنع الترضى. أما ما جاء به عن الملكية فإنه ليس إلا من قبيل التزيد فلا يصح أن يؤمس  
عليه الطنن فى الحكم.

الطنن رقم ٥٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٤٦/٣/١٤  
إذا أقيم الحكم على واقعة لا مند لها فى أوراق الدعوى تعين نقضه. وإذا فُازت المحكمة بالإلزام  
الراغب فى البيع بدفع السمسرة إلى السمسار، وبتت حكمها على أن السمسار قام بما كلفه به المدعى  
عليه وقدم له شخصاً قبل الشراء بالشروط الواردة فى التفويض الصادر من المدعى عليه، وكان الثابت فى  
أوراق الدعوى - على خلاف ذلك - أن التفويض الصادر إلى السمسار من الراغب فى الشراء قد خلا  
عن شرطين من الشروط المنصوص عليها فى التفويض بالبيع، وهما دفع معجل الثمن وترك المهمات  
والواشئ للبايع، فإن هذا الحكم يكون معيناً نقضه لإلغائه على واقعة لا مند لها فى أوراق الدعوى.

الطنن رقم ٦٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٤٦/٤/١١  
إذا طعن فى الحكم بقصور أسبابه عن الرد على أسباب الحكم الابتدائى الذى قضى بالالفائه، ولم يقدم  
الطاعن صورة هذا الحكم فإن الطعن لا يكون له من سند وبتين رفضه.

**الطنن رقم ٨٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٤٦**

إذا كان الحكم الإستتالي قد أقام قضاءه على الأسباب التي أوردتها الحكم الابتدائي وعلى أسباب أخرى أوردتها هو، وكان سبب الطعن أن المحكمين الابتدائية والإستتالية قد عاقلتا القانون بالإعتماد على تقرير باطل وخير وأنهما لم تردا على ما دفع به من بطلان التقرير، وكان الطاعن لم يقدم للإبانات طعنه هذا صورة رسمية من الحكم الابتدائي ولا من تقرير الخبير اللذين هما أساس تحقيق الطعن، كان الطعن لا سند له وبمعين رفضه. وليس يبريء عن تقديم هاتين الصورتين تقديم صورة من صحيفة الإستئناف التي أورد فيها الطاعن هذا القول، فإن هذه الصحيفة هي من قوله هو وعمره قوله لا يحاج به الحكم.

**الطنن رقم ١٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ٣/٦/١٩٤٧**

- إذا كان هذا الحكم حين قضي بهذين المبلغين قد أقام ذلك لا على اعتبار أنهما الأجر المستحق للمدعى في مقابل المهمة التي أداها للمدعى عليه بل على أساس أنهما تعويض عن الضرر الذي أصابه من جراء عدم إتمام الصفقة بسبب نكول المدعى عليه عن تنفيذها تطبيقاً للمادتين ١٢١ و ١٢٣ من القانون المدني فلا محل للطعن على هذا الحكم بأنه أعطى في تطبيق المادة ٥١٤ مدني التي لم تكن محل بحث.

- إذا كان في معنى الحكم خطأ في القانون لم يضمنه الطاعن أسباب طعنه فلا تنظر فيه محكمة النقض كما إذا قرر الحكم أن المبلغين المحكوم بهما هما تعويض متفق عليه فلا يمكن للمحكمة تعديله، مع كون الفهم الصحيح غير ذلك.

**الطنن رقم ٤٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١/٥/١٩٤٧**

إذا كان الحكم مقاماً على أساس من الواقع أصلي وعلى آخر من القانون احتياطي فكل ما يوجه من المطاعن إليه من ناحية الأساس الاحتياطي لا يكون منفعلاً مادام هو مستقيماً على الأساس الأصلي وحده. وعلى ذلك إذا قدم المدعى عليه الحساب ونذبت المحكمة بخيراً لتصفيفه، ولما قدم تقريره طعن فيه المدعى عليه بأنه أغفل إقرار المدعى في مجلس القضاء بقبول نتيجة الحساب المقدم من المدعى عليه لقصبت المحكمة باعتماد تقرير الخبير، واستندت من حيث الواقع إلى أن قبول المدعى للحساب لم يكن مطلقاً وإنما ورد مقيداً بالتقيد التي واعاها الخبير، واستندت من حيث القانون إلى أن تقديم الحساب والموافقة عليه هو ضرب من التعاقد يفسد الرضاء به بالغلط والتدليس، فهذا الحكم متى أمكن حله على الأساس الأول وكانت العبارة المستفاد منها قبول المدعى لحساب المدعى عليه تحتل المعنى الذي فسرتها به المحكمة، فلا يجدي الطعن في أساسه الثاني بمثل قصور الأسباب عن بيان وقائع التدليس القصد بقبول الحساب.

الطنن رقم ١٠٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٦  
لا رقابة محكمة النقض على قاضي الموضوع في تقديره لقرينة من شأنها أن تؤدي إلى الدلالة التي استخلصها هو منها. فإذا اتخذت المحكمة من دفع رسوم الحضر وعوائد الملك قرينة مؤيدة لما شهد به الشهود على وجه اليد فلا سبيل عليها بحكمة النقض.

الطنن رقم ١٢٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥  
إذا كان الطنن بالنقض في الحكم القاضي بالشفعة لم يبن إلا على أساس الطنن من نفس الطاعن في الحكم الصادر في مواجهته بملكية الشفع للعين المشفوع بها، فإن القضاء برفض الطنن في حكم الملكية يستتبع القضاء برفض الطنن في حكم الشفعة.

الطنن رقم ٤٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٠  
إذا كان منطوق الحكم موافقاً للتطبيق الصحيح للقانون على واقع الدعوى فلا يؤثر في سلامته إشتمال أسبابه على تقرير ينطوي على خطأ في فهم القانون. وعلى ذلك فإذا كان الحكم قد جاء في أسبابه أن الأصل في إختيار الأرض معدة للبناء أو غير معدة له هو الاعتداد بنية المالكين، فهذا الخطأ لا يغير لقضاء متى كان قد أثبت أن الأرض بمآثلها الواقعية غير معدة للبناء.

الطنن رقم ١٠١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٩  
إذا كان المحكوم عليهم في الشفعة عندما نفذ المحكوم له بالشفعة الحكم بتسليم الأطنان المشفوع فيها منهم قد احتفظوا بحقوقهم في الطنن في الحكم بطريق النقض، فإن قبضهم ثمن هذه الأطنان نتيجة للتفصيل الجبري عليهم لا يؤثر فيما احتفظوا به من حق الطنن.

الطنن رقم ١٩٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٤٩/٣/١٧  
إن عدم صحة الرقم المقتضى به متى كان مرجعه مجرد خطأ حسابي لسبيل إصلاحه هو الإلتجاء إلى محكمة الموضوع لا الطنن في الحكم بطريق النقض.

الطنن رقم ١٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٩  
إن القول بانتفاء التواطؤ المبطل لنصرف المدين في حق الدائن كلما كان التصرف صادراً إلى دائن توفية لدينه غير صحيح على إطلاقه، إذ هو، إن صح في حالة تعادل مبلغ الدين وقيمة المبيع، لا يصبح في حالة تفاوتهما تفاوتاً من شأنه أن يفيد أن التصرف لم يكن مجرد توفية دين لمعسب. فإذا كان الثابت بالحكم أن الثمن الوارد بعقد شراء الدائن هو ثلاثمائة جنيه في حين أن أصل دينه مائتا جنيه وأحيل على دائنين آخرين

بمبلغ ١٠٧ جنيهاً و ٥٠٠ مليم منه فلدفعوا بموجب وصولات مبلغ ٥٥ جنيهاً، وأن الدائنين الآخرين تسكروا بأن مبلغ دين المشرى لا يزيد على ٤٨ جنيهاً و ٥٠٠ مليم عندما إشرى الألبان المتنازع عليها لأنه يكون على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع وأن تعرف بمقدار الدين الذي تقول إن التصرف المظنون فيه صدر توفية له حتى يستين تعادل الدين وقيمة المبيع أو تفاوتهما؛ وفي الحالة الأخيرة يكون عليها أن تبين عدم توافر أركان دعوى عدم نفاذ التصرف، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قد عاره بطلان جوهرى وتعين نقضه.

الطن رقم ١٨٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٠/٢/١٩٤٩  
الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في إستئناف حكم صادر من قاضى المواد الجزئية في إشكال في تنفيذ حكم نهائى بوقف تنفيذ هذا الحكم مؤقتاً لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض، لا بحسب المادة ١٠ من قانون محكمة النقض لأنه ليس حكماً صادراً في مسألة اختصاص نوعى، ولا بحسب المادة ١١ لأنه حكم وقضى ليس له أثر في أصل الحق بنص المادة ٢٨ من قانون المرافعات.

#### \* الموضوع الفرعى : تصحيح الأحكام :

الطن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٩ مكتب قلى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٤٧ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨١  
- لا يكلى لمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المظنون فيه، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره. وإذا كان الثابت من الأوراق أن المظنون جندهم - من السادس إلى الثامن - قد إختصموا في الدعوى ليصدر الحكم في مواجهتهم وأنهم وقفوا من الخصومة مؤقتاً سلباً، وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب لا تتعلق بهم فإنه لا يقبل إختصاصهم في الطعن.

- إن الشارح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ١- عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصومة أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون، وإذا لم يقدم الطاعن وفق طعنه صورة من صحيفة الإستئناف حتى تستطيع المحكمة أن تتحقق من صحة ما ينهه على الحكم المظنون فيه، ومن ثم ليضبح نعيه في هذا الخصوص عارياً عن دليله.  
- الشخصية المعنوية تثبت لجميع الشركات المدنية والتجارية على السواء أياً كان الشكل الذي تتخذه فيما عدا شركات الخاصة.

- لما كان الشريك لا يحتر مالكاً على الشيوع إلا إذا كانت الشركة ليست لها شخصية معنوية أو كانت لها شخصيتها ثم إلتصقت وكانت الشركة الفعلية تحتفظ بالشخصية المعنوية وكان الثابت في الدعوى -

على ما حصله الحكم المطعون فيه - أن الشركة القائمة بين المطعون ضدهم الخمسة الأول هي شركة تضامن لم تشهر ومن ثم فهي شركة فعلية وبالتالي فإن الشخصية المعنوية كتبت لها بمجرد تكوينها وتكون حصة الشريك في مالها غير شائعة.

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٠  
لا يفسد الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مجرد القصور في الزد على دفاع قانون للمصمم إذ بحسب محكمة الموضوع أن يكون حكمها صحيح النتيجة قانوناً وحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى إستكمالها بها.

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٣٦٩ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٥  
من المقرر أنه لا يطل الحكم ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أعطاء قانونية إذ حكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقذه.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٥٨٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٣  
من المقرر أنه متى إنتهى الحكم صحيحاً في فضائه فإنه لا يطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أعطاء قانونية إذ حكمة النقض تصحح هذه الأسباب دون أن تنقذه.

الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥  
إذ خلص الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة، فإنه لا يعيه ما وقع في أسبابه من تفريرات قانونية خاطئة إذ حكمة النقض تصحح ما وقع فيه من أعطاء.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٧  
إذ إنتهى الحكم صحيحاً في فضائه فإنه لا يعيه ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أعطاء قانونية إذ حكمة النقض تصحح هذه الأسباب دون أن تنقذه.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٩  
لا يفسد الحكم ما تضمنه من تفريرات قانونية خاطئة، إذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها صحيح النتيجة قانوناً وحكمة النقض أن تستكمل وتصحح أسبابه القانونية بما تراه مطلقاً وصحيح القانون.

الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣٠  
المقرر أنه متى إنتهى الحكم صحيحاً في فضائه فإنه لا يطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أعطاء قانونية، إذ حكمة النقض تصحح هذه الأسباب دون أن تنقذه.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣٠

لما كان الثابت بالأوراق أن محكمة الإستئناف بعد أن قضت بطلان الحكم المستأنف بسبب عيب فى تشكيل الهيئة التى أصدرته تصدت للموضوع للفصل فيه بحكم جديد وأحالت الدعوى إلى التحقيق لإبانت عناصرها وانتهت بأسباب مسئلة ومسئلة إلى إستحقاق الطعون جديدا معاً قبل الطعن وفى خصوص تقدير النعمة وراعت مدة الزوجة بين طرفى الدعوى وحالة يسار الطاعن وقدرتها ببلغ يزيد عما كان قد قضى به الحكم المستأنف المحكوم بطلانه إلا أن المحكمة بدلاً من أن تحكم بالزوم أوردت فى نهاية الحكم أن ما إنتهت إليه يقتضى تعديل الحكم المستأنف وهو تقرير خاطئ لأن التعديل لا يرد على حكم مقضى بطلانه، إذ كان هذا الخطأ لا أثر له على كيان الحكم.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٩

لا يجب الحكم ما يكون قد أوردته من تقريرات قانونية إذ حسب محكمة الموضوع أن ينتهى حكمها إلى نتيجة صحيحة وعلمكة النقض أن تتدارك بالتصحیح عطاءه فى القانون.

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧

لا يجب الحكم أو يفسده القصور فى بعض أسبابه القانونية إذ حكمكة النقض أن تتولى هذا القصور متى كان غير مؤثر فى النتيجة التى إستقام عليها قضاؤه.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٣٤/٦/١٤

إذا أعطت محكمة الموضوع فى تطبيق القانون على الوقائع الثابتة فى حكمها ومع ذلك لم تحظى فى نتيجة حكمها الذى قضت به كان حكمكة النقض أن تصحح هذا التطبيق من غير أن تنقض الحكم.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٧٥ بتاريخ ١٩٣٦/٣/١٩

لا يصح الطعن فى حكم لوقوع خطأ مادى فى حساب الأرقام الواردة فيه فإن مثل هذا الخطأ تصححه محكمة الموضوع إذا ما رفع أمره إليها.

**\* الموضوع الفرعى : تقرير الطعن :**

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٧٠ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٢

متى كان سبب الطعن هو أن الحكم قدعالف الثابت بالأوراق دون بيان وجه المخالفة بتقرير الطعن مما تفرضه المادة ٤٢٩ من المبادئ فإن هذا السبب يكون غير مقبول.



الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨

إذا رُفِع طعن بطريق النقض عن حكم صادر لى موضوع غير قابل للتجزئة أو يلزم إختصاص أشخاص معينين فيه فإنه يجب فى هذه الحالة وفقاً للمادة ٣٨٤ مرافعات إختصاص جميع خصوم الدعوى فى التقرير بالطعن كما أوجبت المادة ٤٣١ مرافعات إعلان جميع الخصوم الواجب إختصاصهم فى الطعن فى المبدأ المنصوص عليه فيها وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإطلاله. وإذا فُتئى كان الطعن مرفوعاً عن حكم لقئى بإبطال التنازل الصادر من المَطعون عليه الآخر إلى الطاعة عن ديونه قبل الفير وكان المَطعون عليه الآخر لم يعلن بالطعن. وهو خصم أصيل فى الدعوى ولا يصح البت فى مصير التنازل الصادر منه للطاعة فى غير مواجهته، إذ لا يستقيم أن يكون التنازل صحيحاً بالنسبة لأحد طرفيه وباطلاً بالنسبة للطرف الآخر، فإن هذا الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة إلى جميع المَطعون عليهم.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢١

مضى كان الطاعن قد بين فى تقرير طعنه مواطن القصور التى يعيها على الحكم المَطعون فيه وإنما اكتفى بقول يجعل هو أن الحكم لم يرد على دفاعه الذى أورده فى المذكرات دون بيان هذا الدفاع الذى أغفل فإن هذا التعى يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٧

مضى كان الطاعن قد طلب فى تقرير طعنه قبول الطعن شكلاً وفى الموضوع نقض الحكم وتطبيق القانون فإن مفاد ذلك أنه طلب نقض الحكم المَطعون فيه فى خصوص الأسباب الواردة بتقرير الطعن، وهو الطلب الأساسى الذى يتقدم به الطاعن لدى محكمة النقض، وهو لى ذاته كاف للإفصاح عن قصده وأما ما يصحب ذلك من طلب الفصل فى موضوع الدعوى أو إعادة القضية إلى دائرة أخرى لفصل فيها من جديد، فإن المحكمة تنظر فيه من تلقاء نفسها وتنزل فى شأنه حكم القانون غير مقيدة بطلبات طرفى الخصومة فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤

إذا كانت صورة إعلان تقرير الطعن قد حلت من تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة اللاتى حصل فيها الإعلان واسم المخضر والحكمة التى يعمل بها واسم الشخص الذى سلمت إليه ورقة الإعلان وتوقيع المخضر عليها مع أن هذه البيانات جوهرية لصحة الورقة باعتبارها محرراً رسمياً، فإنه يجب على علم مراعاتها البطلان وفقاً لنص المادتين ٢٤، ٣١ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢

العبرة في تفصيل أسباب الطعن - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي بما جاء بتقرير الطعن وحده - فإذا كان الطاعن فيما ينهيه في خصوص القصور في تسيب الحكم قد اكتفى في تقرير الطعن بالإحالة في ذلك على بعض بنود عقد مريم بين الطعون عليهما بأن أرقامها دون بيان محتواها وألغى إلى ما جاء بمذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف دون إشارة معبرة عن مضمونها لبيان صحة ما يتحدى به فإن هذه الإحالة المضملة المبهمة وكذلك ما يورده الطاعن بمذكرته الشارحة عن هذا البيان لا يفنى عن وجوب تفصيله في تقرير الطعن.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٤

مضى كان يبين من تقرير الطعن أن الذي قرر بالطعن هو المستشار الملكي المساعد بإدارة قضايا الحكومة نائباً عن وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب وأن الطعون عليه هو مدير أحد البنوك المعروفة في مصر، وكانت هذه البيانات هي بذاتها الواردة في الحكمين الابتدائي والاستئنافي المطعون فيهما وتدل على أن الطعن رفع من وزير المالية بالصفة التي كان مصعباً بها أمام محكمة الموضوع فإنه ليس في عدم ذكر اسمي وزير المالية ومدير البنك ما يؤدي إلى تجهيلهما مما يستوجب بطلان التقرير.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢

لا يبرز للطاعن التمسك بسبب من أسباب الطعن خلاف ما جاء في تقرير الطعن ما دام غير متعلق بالنظام العام. فإذا كان الطاعن لم يبين في التقرير مواضع العيب التي ينهها على الحكم بشأن إجازة الورقة لوصية صادرة من مورثهم فإنه لا يلتفت إلى ما يذكره الطاعن في مذكرته من تفصيل لهذا العيب.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٦

مضى كان الطاعن لم يتمسك في تقرير الطعن بما ينهيه على الحكم خلوه من بيان ،، مكان المحكمة ،، التي أصدرته فلا يبرز له التمسك به بعد ذلك في مذكرته الشارحة عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ مرافعات، كما أنه لا يوجب البطلان على إغفال هذا البيان في الحكم الصادر في الدعوى متى كان قد ذكر فيه اسم المحكمة التي أصدرته.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٨

إذا كان تقرير الطعن قد خلا من بيان وجه النعي على الحكم في خصوص الخطأ في فهم الواقعة من الوقائع فإن سبب الطعن يكون مجهلاً.

الظعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٥٧

إذا انقصر الطاعن في تقرير الظعن على بيان حكم ذكر أنه الحكم المطعون فيه وهو وحده الذي انتهى إلى طلب نقضه وكانت أسباب الظعن قد وردت عن أحكام سابقة صدرت استقلا عن الحكم المطعون فيه ولم يرد بهذا الحكم ما يوضح أن يكون محلا للنقض عليه بتلك الأسباب وأن ما ينتهه الطاعن إنما يرد على تلك الأحكام السابقة والتي لم يرد في تقرير الظعن طلب بخصوصها لأن تقرير الظعن يكون قد جاء خاليا من بيان أسباب الظعن على الحكم المطعون فيه ويكون قد وقع باطلا عملا بنص المادة ٤٢٩ من المرافعات.

الظعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٥٨

إذا كانت وجوه النفي لا ترد على الحكم محل الظعن وإنما تنصب على حكم آخر سابق على الحكم المطعون فيه ولم يشر الطاعن في تقرير ظعنه إلى أنه يظعن على ذلك الحكم السابق فإنه لا يملك الكلام في هذه الوجوه تطبيقا لنص المادة ٤٢٩ من المرافعات، وليس في باب النقض في قانون المرافعات نص بمائل المادة ٤٠٤ التي تقضي بأن استئناف الحكم في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قد قبلت صراحة.

الظعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ٥/٨/١٩٥٨

لا يجوز للطاعن التحدى بدفع يقوم على تعيب للحكم لم يرد في تقريره فمضى كان الحكم قد قرر أن الدعوى رفعت بوصفها دعوى عادية لا بوصفها دعوى معارضة في تقدير لجنة الإنجازات طبقا للمادة ٤٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولم يرد من الطاعن نص في تقريره على هذا فليس له تعيب الحكم في ذلك.

الظعن رقم ٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٣١ بتاريخ ٦/٧/١٩٥٥

جرى قضاء هذه المحكمة بأن الفرض الذي رعى إليه الشارع في المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض المقابلة للمادة ٤٢٩ من المرافعات من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الظعن إنما هو إعلام ذوى الشأن بمن رفع الظعن من خصومهم في الدعوى وصفته وموطنه علما كاليا، وكل بيان من شأنه أن يفي بذلك يتحقق به الفرض.

الظعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٩

ذكر رقم الاستئناف الصادر فيه الحكم المطعون فيه وتاريخ ذلك الحكم والحكمة التي أصدرته في تقرير الظعن يعتبر بياناً كافياً في تعيين ذلك الحكم طبقاً لنص المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٩

إذا كان ما نعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه غير وارد فى تقرير الطعن فلا اعتداد بمحدثه عنه بمذكرته الشارحة على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٨

إن كل ما يتطلبه القانون فى تقرير الطعن هو أن يشتمل علالة على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن. فمضى تبين من مطالعة تقرير الطعن أنه جاء شاملاً لجميع تلك البيانات فإنه لا يكون ثمة أساس للدفع بطلانه لعدم استيفائه ما يتطلبه القانون بمقولة إنه جاء قاصراً مقتضباً ومختصراً اختصاراً محلاً لحلوه من شرح النزاع وأسبابه بالتفصيل الواجب.

الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٦

طلب الطاعن فى تقرير الطعن استبقاء الدعوى لدى محكمة النقض والفصل فيها دون إحالتها إلى محكمة الاستئناف إن رأت نقض الحكم المطعون فيه، هذا الطلب إنما يرجع لتقدير المحكمة دون توقف على إرادة الخصوم إن هى رأت بعد نقض الحكم وصلاحيه للموضوع للفصل فيه دون إحالة إلى محكمة الموضوع. ومن ثم فإن الاعتراض والرد على هذا الطلب لا يكون موجهاً لا إلى شكل الطعن ولا إلى موضوع أسبابه ويكون غير جدير بالاعتبار كدفع مانع من قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ٥/٥/١٩٦٠

إذا كان تقرير الطعن بالنقض قد وضح به رقم الحكم المطعون فيه وتاريخ صدوره كما اشتمل على ما قضت به المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف فإن فى ذلك بياناً كافٍ بالحكم المطعون فيه كما تقتضيه المادة ٤٢٩ من المرافعات مما يفي عنه أى تجهيل.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٦١

لا يجوز للطاعن بشخصه أن يقوم بإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى نصت عليها المواد ٤٢٩ و ٤٣١ من المرافعات و ٩٧ و ٥٧ من سنة ١٩٥٩ وإنما يقوم بها عامه المقرر أمام محكمة النقض بوكالته عنه فإذا ما عين محامى الطاعن موطنه فى تقرير الطعن فإنه يكون على علم بأن هذا الموطن هو المحل المختار لموكله توجه إليه فيه كل الأوراق المتعلقة بسير الطعن ومن بينها الإخبار بالجلسة المحددة لنظره أمام دائرة فحص الطعون. فإذا كان محامى الطاعن رغم تغير موطنه المبين بتقرير الطعن قد قصر فى إخطار قلم

الكتاب بذلك وكان قلم الكتاب قد وجه إليه الإخبار في هذا الموطن فلم يسلم إليه وكان المشرع لم يأذن لقلم الكتاب في توجيه الإخبار إلى الطاعن لأن قلم الكتاب يكون قد قام بالإجراء الذي قرره القانون.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٦١/٦/٨

ليس في نصوص القانون ما يوجب توقيع الموظف الذى حصل تقرير الطعن بالنقض أمامه على الصورة الرسمية المطابقة للأصل أو الصورة المعلقة منه شأنها فى ذلك شأن سائر صور الأوراق الرسمية.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٦٣/١/١٧

مضى كان الطعن موجهاً إلى الشركة المساهمة - وهى ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها - باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها فى الخصومة دون تمثيلها لأن ذكر اسمها المميز لها عن غيرها فى تقرير الطعن بالنقض يكون كافياً لصحته فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٦٣/١/٣١

جرى قضاء محكمة النقض على أن مقصود الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم فى الطعن هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم وأن كل منهم ما يكفى للدلالة على ذلك يحقق الغاية التى يهدف إليها القانون. فإذا كان بين من الأوراق أن الطاعن قد اختصم وزير الأشغال بالحكومة المصرية فى مرحلتى التقاضى قبل أن تعدد وزارات الأشغال فى عهد الوحدة بين إقليمي مصر وسوريا فإن توجيه إعلان الطعن إلى وزير الأشغال دون تحديد لوزير الأشغال المقصود بإعلانه، كافياً فى الدلالة على أن المقصود بالإعلان هو وزير الأشغال التنفيدى بالإقليم المصرى.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥

مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن المشرع رسم طريقاً خاصاً لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق، فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التى بنى عليها طعنه فى التقرير الذى يحضره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وحظر المشرع التمسك بعد حصول هذا التقرير بأى سبب من أسباب الطعن غير التى ذكرت فيه وهذا الحظر عام مطلق بحيث يشمل ما يقدم من هذه الأسباب فى مهاد الطعن أو بعد إنقضائه، ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تنقيحها فى أى وقت.

**الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٥**

إذ وصف أحد المظنون عليهم فى تقرير الطعن بأنه قاصر مشمول بالوصاية حال أن الوصاية قد رفعت عنه من قبل لبلوغه سن الرشد ثم تدارك الطاعن هذا الخطأ بعد ذلك ونبه قلم الكتاب - بعد إحالة الطعن - من دائرة فحص الطعون - إلى وجوب توجيه إعلان الطعن إلى المظنون عليه بوصفه بالغاً وقد تم إعلانه بالطعن على هذا الوجه إعلاناً قانونياً وكان توجيه الإعلان على هذا النحو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكتفى لتعريف الشخص المعن بالصفة الصحيحة التى إختصم بها فى الطعن مما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب ذكر البيان المتعلق بالصفة فى تقرير الطعن فإن الدلع ببطلان تقرير الطعن وإعلانه يكون فى غير محله معيناً وفضه.

**الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٨**

إذ نصت المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ على أن يشتمل التقرير بالطعن على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم، فإن الفرض المقصود من هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إنما هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كالياً بهذه البيانات، وكل ما يكتفى للدلالة عليها يتحقق به الفرض الذى وضعت هذه المادة من أجله. وإذا كان الثابت من الحكم المظنون فيه أن المظنون عليه إختصم أمام محكمة الموضوع بصفته الشخصية وكان القهوم بجلاء مما جاء بهذا الحكم ومما جاء بتقرير الطعن - وإن ذكرت فيه صفة المظنون عليه كوارث - أن الطعن موجه إليه بصفته الشخصية وهى نفس الصفة التى كان مختصماً بها أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المظنون فيه، فإن الدلع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة يكون على غير أساس.

**الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٠**

مضى كان الثابت أن الطاعن قد طلب فى تقرير طعنه قبول الطعن شكلاً وفى الموضوع نقض الحكم وتطبيق القانون، فإن مفاد ذلك أنه طلب نقض الحكم المظنون فيه فى خصوص الأسباب الواردة بتقرير الطعن وهو الطلب الأساسى الذى يتقدم به الطاعن لدى محكمة النقض وهو فى ذاته كاف للإصلاح عن قصده.

**الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٠**

إذ كان إعلان تقرير الطعن بالنقض قد تم فى ميعاده على النحو المبين بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥، واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب استيفاؤها طبقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات السابق والذى حصل فى ظله الطعن، فإنه يكون

صحيحاً، ولا يطله خلو الصورة المسلمة للخصم من بيان تاريخ التقرير بالظعن بقلم الكتاب واليوم والساعة للذين حصل فيها أو اسم الموظف الذي تلقاه، إذ أن هذه البيانات ليست من البيانات الجهرية التي يوجب القانون اشتماله ورقة الإعلان أو صورتها عليها.

#### الظعن رقم ٢٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٤

مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - فى شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض - أن الشارع رسم طريقاً خاصاً لإبداء أسباب الظعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق، فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التى يبنى عليها طعنه فى التقرير الذى يمرره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، وحظر المشرع التمسك بعد حصول هذا التقرير بأى سبب من أسباب الظعن غير التى ذكرت فى معاد الظعن أو بعد انقضائه، ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها فى أى وقت.

#### الظعن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٨

مفاد نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الإدارات القانونية فى المؤسسات العامة - الذى رفع الظعن أثناء سريانه وقبل إلغائه بالقرار الجمهورى رقم ٤٢٤٧ لسنة ١٩٦٦ - أن المشرع قد أنشأ فى كل مؤسسة من المؤسسات العامة التى يسرى فى شأنها القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - وهى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية - إدارة قانونية تتوب عنها وعن الشركات التابعة لها فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم كلفة بما فيها محكمة النقض. وإذ كان الثابت أن مرأى الشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للأدوية هو الذى قرر بالظعن نيابة عن الشركة الطاعنة - وهى تابعة للمؤسسة المذكورة - فإن الظعن يكون قد قرر به من ذى صفة يكون الدافع بطلان الظعن على غير أساس.

#### الظعن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٨

إذا كان ما نعت الطاعنة على الحكم المطعون فيه لم يرد فى تقرير الظعن فلا يحد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتحملها عنه فى مذكرتها الشارحة.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٦/٢/١٩٧١

إذا كانت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات السابق المطبقة على الطعن الحال لم تستلزم أن يشتمل تقرير الطعن بالنقض على إسم الموظف الذى يحصل التقرير أمامه، وإنما أشارت بصفة عامة إلى وجوب أن يتم ذلك فى قلم كتاب محكمة النقض، وكان الثابت من أصل التقرير وصورة أنه حذر فعلاً فى قلم كتاب تلك المحكمة، وأن الصورة المعلنه منه هى صورة رسمية مطابقة للأصل، فإنه لا يطل إعلان غلبو صورة التقرير من بيان إسم موظف كتاب المحكمة الذى حصل التقرير بالطعن أمامه، لأن ذلك ليس من البيانات التى يتعمد ذكرها فى التقرير.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧١

العبرة فى تفصيل أسباب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى بما جاء بتقرير الطعن وحده، ولما كانت الطاعة فيما تنهه فى خصوص القصور فى سبب الحكم قد اكتفت فى تقرير الطعن بالقول بأن الحكم أغفل الرد على جميع أوجه دلائلها التى استخلصها فى المذكرة الشارحة والتى سجلتها بأسباب إستئنافها، دون أن تبين مواضع القصور التى تدعى أن الحكم أغفل الرد عليها، وكان ما تورده بمذكرتها الشارحة فى هذا البيان، لا يفى عن وجوب تفصيله فى تقرير الطعن فإن هذا النعى يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٧١

جرى قضاء هذه المحكمة - على أن بيان تاريخ الطعن ورقمه أو إسم الموظف الذى حصل التقرير بالطعن أمامه ليس من البيانات الجوهرية التى يترتب على عدم إثباتها البطلان وليس ثمة ما يوجب لدى القانون توقيع الموظف الذى حصل التقرير بالطعن أمامه، كما أنه يكفى توقيع الخامى الذى قرر بالطعن على أصل التقرير المقدم لقلم الكتاب، ودون ما حاجة لتوقيعه على الصور المعلنه منه .

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٢

لا يقبل من الطاعن التحدى بعبارة مهمة بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دلائله، دون أن يكشف فى تقرير الطعن عن العيب المنسوب إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ٩/٤/١٩٧٤

توجب المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات السابق أن يحصل الطعن بالنقض بتقرير يوقعه الخامى الموكل عن الطالب فإذا لم يحصل على هذا الوجه كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه.



الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٠

مضى كانت الطاعة لم تبين فى تقرير الطعن أوجه الدلائل التى تضمنتها صحيفة استئنافها، والنسب تنسب على الحكم إغفال الرد عليها، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٢

خلو صورة التقرير المعلن من بيان تاريخ الطعن واسم الموظف الذى حصل أمامه هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما لا يطل الطعن.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٣٠

إذا كان الطاعن جهة من جهات الحكومة فلا يجب تقرير الطعن أو إعلانه ألا يبين لهما اسم محل هذه الجهة ومحل إقامة بجانب وظيفته، لأن الغرض من هذا البيان هو تعيين شخصية المتقاضى، وبكفى لتعيين جهة الحكومة ذكر وظيفته من يطلعها فى الدعوى.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٣٩/٣/١٦

إن كل ما تقتضيه المادة ١٥ من قانون محكمة النقض هو أن يوقع تقرير الطعن محام من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض يكون وكيلاً عن الطاعن. وقد جرت محكمة النقض على قبول نيابة المحامين بعضهم عن بعض فى أعمال النيابة أمامها ما دام ذو الصلة لم ينازع فى هذه النيابة. فإذا دلع بعدم قبول الطعن شكلاً لأن المحامى الذى وقع على تقريره بالنيابة عن المحامى الموكل عن الطاعن لم يقدم لكاتب المحكمة وتقدم توكيلاً صادراً له من المحامى الموكل يقول له ذلك، فإن هذا الدلع لا يقبل متى كانت وكالة هذا المحامى ثابتة قبل عمل تقرير الطعن، وكان له بمقتضى عقد الوكالة أن ييب عنه من يخاضه من زملائه وقرر هو ومن إعتاره أمام محكمة النقض حصول هذه الإنابة.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٤

إن المادة ١٥ من قانون محكمة النقض والإبرام قد أوجبت على الطاعن أن يذكر أسباب الطعن على الحكم مفصلة فى تقرير الطعن، وذلك ليتمكن المظنون منه من تحضير دفاعه من وقت إعلانه به ولتتمكن النيابة العامة من درس الطعن. فإذا كان التقرير مهماً بحيث لا يكشف عن أوجه الطعن كان الطعن باطلاً. ومع ذلك فإذا كان وجه الطعن مبيناً بآثار ولكن كان المقصود منه ظاهراً ومعدداً، ثم شرحه الطاعن فى مذكرته، فإنه لا يكون ثمة مسوغ للقضاء بطلانه.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٣/١/١٩٤٤

إن المادة ٦ من قانون المرافعات تنص على وجوب إعلان الأوراق لنفس الخصم أو غله " والمراد باخل هو اخل الأصلي ". فطبقاً لهذه القاعدة العامة يجب إعلان تقرير الطعن بالنقض ضد الطعون ضده لشخصه أو له في محله الأصلي، ولا يصح إعلانه في اخل المختار الذي عينه في الدعوى الموضوعية لتسلم إليه الإعلانات الخاصة بها فيه، إلا إذا كان هو قد اختاره أيضاً لإعلانه فيه بإجراءات النقض. وذلك لأن الطعن بطريق النقض يعتبر دعوى مستقلة عن دعوى الموضوع وله إجراءات خاصة به. فإلتخاذ الخصم، عند نظر دعوى الموضوع، مكتب احمى محلاً مختاراً له ليعلم فيه لا يكفي لصحة إعلانه فيه بإجراءات دعوى النقض. فإذا كان الظاهر من إعلان تقرير الطعن أن احمض إنتقل إلى مكتب أحد احمين إعلان الطعون ضدهم جميعاً فيه باعتبار أنه اخل المختار لهم، فرفض احمى قبول الإعلان لتسلم احمض تقرير الطعن في نفس اليوم إلى شيخ البلد لإمتناع احمى عن تسليم الإعلان، فإن هذا الإعلان يكون باطلاً. ولا يصححه أن اثنين من الطعون ضدهم قد وكلا عتهما بعد ذلك نفس احمى في إجراءات الطعن بالنقض ما دام لم يكن وكيلاً وقت الإعلان.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٨/١/١٩٤٥

إذا كان الطاعن قد عين في تقرير الطعن المحكمة التي أصدرت الحكم الطعون فيه ورفض الدعوى الصادر فيها وتاريخ إعلان الحكم إليه بناء على طلب أحد الطعون ضدهم، فإن هذا الطعن يكون فيه البيان الكافي الذي ينفي عنه التجهيل بالنسبة إلى الحكم الطعون فيه. والدفع بعدم قبوله بمقولة خلوه من البيان الكافي من الحكم الطعون فيه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٤٥

- ذا تبين أن أحد الطعون عليهم كان قد تولى قبل إعلان تقرير الطعن، وأعلن الوصى على القصر من ورضه بالتقرير مع أنهم كانوا قد بلغوا الرشد قبل ذلك، فإنه يتعين عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إليهم.  
- يشترط في القبول الضمني للحكم أن يكون بقول أو عمل أو إجراء يدل دلالة لا تحتمل الشك على ترك الحق في الطعن فيه. فلا يصح أن يستخلص قبول اشمكوم عليه للحكم من أنه قد حضر حضورياً وصكت هو عن الطعن فيه زمناً طويلاً ما دامت المدة المسقطه للطعن لم تكتمل.

**الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٦**

إذا كان الطاعن قد أعلن بقرير الطعن والدة إحدى المظنون عليهم بصفته وصية عليها لى حين أن هذه الوصاية كانت قد إنتهت بالبلوغ، وأن هذه المظنون عليها هى نفسها التى أعلنت الطاعن بالحكم فهذا الطعن يكون غير مقبول لى حقها.

**الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٤٧**

إذا دلف بعدم قبول الطعن شكلاً بمقولة إن تقرير الطعن حاصل من الطاعن، وأعلن به المظنون عليه بصفته الشخصية إذ التوكيل الصادر منه إلى ائامى مقرر الطعن إنما صدر بهذه الصفة الشخصية لى حين أنه يطعن فى حكم كان هو خصماً ليه بصفته ناظراً على وقف، فهذا الدلف لا يكون له محل إذا كان الثابت بالتوكيل أنه صادر من الطاعن إلى ائامى فى جميع القضايا والموايد المرفوعة والتي ترفع منه أو عليه باى حق ضد أى شخص أمام جميع ائاحكم وأمام محكمة النقض، إذ هذا التعميم لا يمكن حمله على أن التوكيل صادر بصفته الشخصية فقط بل هو يتضمن كل صفة تكون للموكل فى التقاضى وخصوصاً إذا كان تقرير الطعن ثابتاً به أن الطاعن كان مدعياً أصلاً ثم مستأنفاً عليه وأن ائامى يقرر الطعن عن موكله هذا، أى بالصفة التى كان مخصصاً بها فى الدعوى الابتدائية والإستئنافية.

**\* الموضوع الفرعى : جواز إبطال المرافعة :**

**الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١/١١/١٩٤٣**

إن المادة ١٢٤ من قانون المرافعات المعدلة فى ٩ مايو سنة ١٨٩٥ إذ كانت سابقة، حق فى تعديلها على قانون محكمة النقض، فإن ما ورد فيها من منع الطعن فى حكم إبطال المرافعة " باى طريقة كانت " لا يمكن أن يتناول الطعن بطريق النقض - ذلك الطريق الإستثنائى الذى لم يقرر إلا بعدها. والقول بغير ذلك يؤدى إلى حرمان المستأنف المحكوم ضده بإبطال المرافعة من الإستفادة من طريق طعن تقررت أخيراً لطائفة من الأحكام لا وجه لإستثناء حكم إبطال المرافعة منها، إذ المادة التاسعة من قانون محكمة النقض حين نصت على جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف لم تستثن منها إلا الأحكام التحضيرية والتمهيدية، وحكم إبطال المرافعة ليس تحضيرياً ولا تمهيدياً، بل هو حكم تنهى به إجراءات الخصومة، وقد يكون له تأثير فى ذات الحق موضوع الدعوى وإن كان لا يفصل فى موضوع الدعوى بالذات.

**\* الموضوع الفرعي : حالات الطعن - الخطأ في تطبيق القانون :**

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ١٧ مكتب قني ١ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٩

لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون، وهو بسبيل تقرير موضوعي لحسن نية المشتري المطلوب إبطال التصرف الصادر له، أورد عبارة قد يستفاد منها أنه اعتبر المشتري حائزاً واجباً إعلانه بإجراءات التنفيذ الجبري، مما هو غير صحيح في القانون، مادام الحكم لم يقرر ذلك للقول ببطال إجراءات التنفيذ بل لإظهار حسن نية المشتري وكونه لم يعلن بإجراءات البيع فلا يكون له بها علم.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٣

معي كان دفاع الطاعة أمام محكمة الموضوع هو رفض دعوى التصويض القائمة من المظنون عليها بشقيها من أصل وفوائد فإنها إذا نعت في طعنها على الحكم الصادر في الدعوى خطأ في القضاء بالفوائد عن مبلغ تقول إنه غير معلوم المقدار عند الطلب لا تكون قد تمسكت بسبب جديد لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، ذلك أن هذا السبب يتدرج في عموم ما دلت به الدعوى كما أنه لا يعدو أن يكون حجة قانونية بمته مستدل بها على خطأ الحكم في القضاء بالفوائد القانونية.

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٤ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ٣/٥/١٩٥٩

إذا كان من بين ما أقيم عليه الطعن أن الحكم المظنون فيه أعطى تطبيق القانون إذ قضى برفض الدلع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، وكان في هذا البيان ما يفيد أن الطاعن يستند إلى نص المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات التي تجيز الطعن في أي حكم انتهائي صدر على خلاف حكم سابق أيا كانت المحكمة التي أصدرته وإن لم يذكر الطاعن صراحة في التقرير نص المادة المشار إليها، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى بأن نص هذه المادة يشمل الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالتطبيق لنصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - فإن الدلع بعدم جواز الطعن بمقولة أن الحكم المظنون فيه قد صدر تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يكون على غير أسس.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٩

إذا كان الحكم قد انتهى لما أورده من أسباب مستخلصة من واقع التحقيق الذي أجرته المحكمة إلى أنه لم يثبت وجود عرف يقضي بمنح من يتقلد وظيفة رئيس الاستعلامات بالفندق ٦٠ بنطا من حصيللة النسبة المثوية التي يدفعها نزلاء الفندق ورواده وأن ما كان يتقاضاه آخر من هذه الحصيللة ومقداره ٦٠ بنطا إنما كان استثناءً وحيداً خاصاً به هو فقط فلا يتكون من هذه الحالة الاستثنائية الوحيدة عرف يعسد به وأنه على العكس من ذلك فقد ثبت من أقوال شهود الشركة المظنون عليها - الذين أولتهم المحكمة قتها

والذى لم ينف الطاعن ألزامهم أو يجرحها بشئ - أن العقد الذى كان مبرما بين الشركة المطعون عليها والطاعن وكذا لائحة الفندق كانتا يتضمنان أن نصيب الطاعن من هذه الحصة ٥٠ بنطا فقط لا ٦٠ بنطا - ولذا فثبتت استحكمة برفض طلب الطاعن فرق هذه الحصة - فإن هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه هو استخلاص مبالغ حصلته بحكمة المودوع لى حدود سلطتها التنفيذية فلا محل للنعى عليه بمخالفة القانون.

#### الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٨/٢/١٩٦٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضائه برفض الدعوى على التفرقة فى شأن التأمين على الحريق بين حالتين : حالة التأمين على شئ حسب الظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون العيوب التى به واضحة للمعاقدين. وحالة التأمين على الشئ الذى له طبيعة معينة هى لى ذاتها مصدر خطر مستقل للشئ المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه للحريق معلومة للمعاقدين. ففى الحالة الأولى يكون مسئولا عن ضمان أضرار الحريق باعتباره خطر مؤمن ضده بصرف النظر عن العيوب الخفية فى ذات الشئ التى أدت إلى الحريق أو ساعدت عليه، أما فى الحالة الثانية للمؤمن أن يستثنى من التأمين حالات معينة تزدى إلى الخطر المؤمن ضده كحالة التخمر والقرور والإشعال الذاتى لأنها حالات موقعة ومعروفة فبا وتنتج من طبيعة الشئ ويعتبر كل منها خطرا مستقلا فى حد ذاته له أثره فى تحديد لسط التأمين، فإن هذا الذى قرره الحكم يكون غير صحيح فى القانون ذلك لأن هذه التفرقة الذى أوردتها نقلا عن الفقه الفرنسى لا محل لها فى التشريع المصرى الذى لمحا فى شأن التأمين على الحريق منعى آخر. ذلك أنه كان قد ورد فى المادة ١١١٢ من مشروع القانون المدنى نص على أنه " لا يكون المؤمن مسئولا عن هلاك الشئ المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه " إلا أن هذا النص عدل فى لجنة المراجعة ووضعت قاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مدنى التى نصت على أنه يضمن المؤمن تعريض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب فى الشئ المؤمن عليه، ومعنى كان ذلك وكان هذا النص مطلقا يتناول كل عيب فى الشئ المؤمن عليه أيا كان هذا العيب - ومواء كان ناجما عن طبيعة الشئ أو عرضيا - وكان القانون فى المادة ٧٥٣ مدنى صريحا فى بطلان كل إتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة فى عقد التأمين إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد، فإن الشرط الوارد فى وثيقة التأمين موضوع التلغى والذى ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الخسائر والأضرار التى تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب تخمرها أو سكونها الطبيعية أو إحراقها الذاتى يكون قد وقع باطلا، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أجرى حكم هذا الشرط قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

**الطنن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣**

إذا كان بين من الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية أنه صدر في نزاع قام بين وزارة الأوقاف وسيدتين حول تفسير شرط الوافق في خصوص أبولة نصيب سيدة توليت عقيما، وكان النزاع في الخصومة الرامنة بدور بين الطاعة ووزارة الأوقاف وآخر حول أبولة نصيب عقيم آخر، وكان من شرط إعمال حكم المادة ٤٢٦ مرافعات أن يكون الحكمان صادرين بين الخصوم أنفسهم في النزاع عنه وهو ما لم يتحقق في واقعة الطعن لإختلاف الموضوع والخصوم - فإن النعى على الحكم المطعون فيه أنه فصل في النزاع الخالي على خلاف الحكم السابق عليه الصادر من المحكمة العليا الشرعية يكون على غير أساس.

**الطنن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٧**

إذا كان حكم الإحالة إلى التحقيق الذي أصدرته المحكمة الاستئنافية قد حسم النزاع القائم بين الطرفين حول تحديد كمية الخنيد المتعاقد عليه ولم يعول في تحديدها على ما جاء بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما لما ذكره في أسبابه من أن التحديد الوارد في هذا العقد كان على وجه التقريب، واعتبر أن الكمية المتعاقد عليها هي كل الخنيد الذي استخرج من السفن الفارقة التي كانت لدى البائع وقت التعاقد وأمر لذلك بالتحقيق لإلزام تسليم هذه الكمية المبيعة للمطعون عليها "المشوية" وكان الحكم المطعون فيه قد حدد كمية الخنيد محل التعاقد على أساس معايير مستندا فيه ما استخلصه من عبارات العقد فإنه يكون بذلك قد أهمل حجية ما فصل فيه الحكم السابق في هذا الخصوص بصفة قطعية وبالتالي قد خالف القانون.

**الطنن رقم ٤٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٦٣/١/١٦**

منى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن لزوجة الوافق حق تكرار استعمال الشروط العشرة بحسب ما استخلصه من عبارات إيهادى الوافق والتغير، فإنه لا يكون قد خالف حكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي توجب صدور الأحكام طبقا لأرجح الآراء من مذهب أبى حنيفة، ولا حكم المادتين ١٢ و ٥٦ من قانون الوافق رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ مادام أن إيهاد التغير الصادر من زوجة الوافق قد تم ضبطه قبل صدور القانون المذكور الذي لم يجر الشروط العشرة لغیر الوافق.

**الطنن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٦٤/١/٩**

قصر المشرع في المادة ٢٥ من قانون المرافعات جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله دون حالتي البطلان في الحكم أو في الإجراءات، وقد أراد الشارع بهذا التخصيص ما يكون من مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في خصوص وضع اليد بالذات.

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨

إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفة القانون يكون جائزاً عملاً بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن وارداً على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية وفي منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢١

متى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على وجود عرف يقضي بأن يكون تاريخ استحقاق الأجرة سابقاً على تاريخ انتهاء الإيجار دون أن تثبت المحكمة من قيام ذلك العرف أو تبين مصدره وذلك على الرغم من تمسك الطاعن بوجود عرف يقضي باستحقاق الأجرة عند انتهاء الإيجار وبعد جمع الحصول فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢١

لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بضم مدة الخدمة موضوع النزاع إلى العدد الكلية المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون ١١ سنة ١٩٧٥ المشار إليه وتسوية حالة الطعون ضده طبقاً لأحكامه على أن شهادة الخبرة بهذه المدة معتمدة من مدير عام الشركة بكفر الزيات وذلك بغير الرد على دفاع الطاعنة الذي تمسكت به في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٨١/٤/٤ من أن المخصص يعتمد مدة الخبرة هو لجنة شئون العاملين وليس مدير عام المصنع حالة أنه دفاع جوهري قد يغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٨

إن صدور الحكم مؤسساً على حكم آخر مطعون فيه بطريق النقض ليس من حالات الطعن المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٩ من قانون محكمة النقض. بل هذه الحالة قد تكتفل القانون المذكور بعلاجها بنصه في المادة ٣١ منه على أنه " يوجب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها ". وإذن فلا يقبل الطعن المقصود منه مجرد نقض الحكم تبعاً لنقض حكم سابق مطعون فيه بطريق النقض.

**\* الموضوع الفرعي : حالات الطعن - الطعن بمخالفة حكم سابق :**

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٢١٩٠ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨١

مؤدى نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن الطعن المبني على تناقض حكيمين إنتهائين يصبح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد نافض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة كلية شاملة تار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها يتجها بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق. فإذا كان البين من الحكم الصادر فى الإستئناف ٣٥٨ لسنة ١٩٧٨ مدني مستأنف المنيا بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٥ بين الخصوم أنه قضى إنتهائياً بإعتبار الطاعن الأول مستأجراً أصلياً لأطيان النزاع مع أخيه الطاعن الثانى وليس مستأجراً من باطنه ولا مجرد ضامن له فحسب، وإنتهى إلى رفض الدعوى التى رفعها ضدتهما المطعون عليه بطلب الحكم بإخلائهما لعدم إنذاره قبل رفعهما، وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٢ قد أسس قضاءه برفض دفع الطاعنين بعدم قبول الدعوى بين خلوهما من التنبه على الطاعن الأول بالوفاء بالشكل القانونى، وبالإعلاء إستناداً إلى ما جاء فى أسبابه (...) فإنه يكون قد نافض قضاء الحكم السابق الذى صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى وحكم نهائياً فى المسألة الكلية الشاملة المتنازع عليها بأن الطاعن الأول مستأجر أصلي للأطيان المؤجرة للطاعن الثانى وليس ضامناً له، ولا عبرة بإختلاف السنة المقول بالتخلف عن الوفاء بأجرتها. ولا بأن الحكم الأول لم يصبح إنتهائياً فيما أسبغته من صفة المستأجر الأصلي على الطاعن الأول إلا فى تاريخ لاحق للدعويين ٧٥٦ لسنة ١٩٧٨، ١٤٦ لسنة ١٩٧٩ مملوطة الجزئية المطروحتين لما هو مقرر فى هذا الخصوص من أن الأحكام كاشفة وليست منشئة ليقوض فى المطعون حده العلم بصفة الطاعن الأول كمستأجر أصلي منذ تحرير عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٢/١١/١٠ مزار النزاع، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الممدلة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ لا تجيز للمؤجر طلب إخلاء الأطيان المؤجرة إلا بعد إنذار المستأجر بوفاء الأجرة المستحقة. وكان الحكم المطعون فيه قضى برفض دفع الطاعنين بعدم قبول الدعويين على أساس أن الطاعن الثانى غير مستأجر فلا ضرورة لإنذاره قبل غناصته بدعوى الإعلاء، فإنه يكون قد فصل فى النزاع عملاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى مما يكون معه الطعن بالنقض جائزاً.



الطنن رقم ٢١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١/٢٠/١٩٨٧

- إذ كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية وكان لا يجوز وفقاً لنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن في هذا الحكم إلا إذا كان قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى وكان الطاعن قد أقام طعنه إستناداً إلى ذلك النص على سند من القول أن الحكم المطعون فيه قد خالف حجية حكم جنائى نهائى سابق بين ذات الخصوم وهو الحكم الصادر فى الجلسة رقم... . قسم شين الكوم والقاضى ببراءته من إتهامه بتبديد أعيان جهاز المظنون ضدها وبذلك يكون قد خالف القانون بإهدار حجية ذلك الحكم الجنائى النهائى وكان هذا المظنون لا يعد نعيماً بأن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم سابق إتحده معه الخصوم والموضوع والسبب وحاز قوة الأمر المقضى، بل يعد تعصياً للحكم المطعون فيه بالحلفا فى تطبيق نص المادتين ١٠٢ من قانون الإلبيات، ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكماً سابقاً صدر فى نزاع بين الخصوم أنفسهم.

- النعى بأن الحكم المطعون فيه وقع باطلاً بسبب نظر الدهوى فى جلسات علنية هو سبب يخرج من الحالة التى يجوز الطعن فيها بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية.

الطنن رقم ٣٧٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٨٩

الطنن بالنقض يرد أصلاً طبقاً للمادة ٢٤٨ من قانون المرافعات على الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف فى الأحوال المثبتة بها ويرد إستثناءً طبقاً للمادة ٢٤٩ من ذات القانون على أى حكم إنتهاى أياً كانت المحكمة الذى أصدرته إذا كان قد فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى.

الطنن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات أن الطعن المنى على تناقض حكمين إنتهائيين يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة تار حولها النزاع بين الخصوم أنفسهم واستقرت حقيقتها بينهم بالفصل فيها لى منطق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالنطق.

الطنن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بالنقض طريق غير عادى لم يجزه القانون للطعن فى الأحكام الإنتهائية إلا فى أحوال بينهما بيان حضر فى المادتين ٢٤٧، ٢٤٩ من قانون المرافعات، وترجع كلها إما

إلى مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله، أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه ويقصد به في واقع الأمر مخالفة الحكم النهائي الذي يظعن عليه بهذا الطريق، بما يستوجب اللجوء بصدده إلى محكمة مغايرة لتلك التي أصدرته على أن تكون أعلى منها، حددها الشارع أنها محكمة النقض التي تحتل قمة السلطة القضائية في سلم ترتيب المحاكم.

#### "الموضوع الفرعي : حالات اللطعن - بطلان الحكم :

اللطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٥٧  
متى كان الحكم قد أقيم على دعوات متعددة وكانت إحدى هذه الدعايات لم يوجه إليها أي تعقيب وكافية وحدها لحمل الحكم، فإن تعييه في باقي الدعايات الأخرى - بفرض صحة - يكون غير منتج.

اللطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٩  
إذا كانت محكمة الاستئناف قد أشارت في أسباب حكمها إلى الحكمين الصادرين من محكمة الدرجة الأولى وما قضى به كل منهما وأوضحت أن الاستئناف مرفوع عنهما معا - وبعد أن عرضت للدفاع المستأنفين - الطاعين - قالت " وحيث أنه لا تقدم ولا جاء بأسباب الحكمين المستأنفين من أسباب لا تعارض معها يكون الحكمان المستأنفان في مجملهما ويصين رفض الاستئناف موضوعا " ثم ورد في منطوقه بعد ذلك قضاءه " برفض الاستئناف موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف " - وكان يبين من ذلك أن ما ورد بالمعطوق في شطره الأخير لم يكن سوى خطأ مادي تؤدي أسباب الحكم ذاته إلى تصحيحه فضلا عن أنه كان بحسب محكمة الاستئناف أن يكون منطوق حكمها مقصورا على رفض الاستئناف موضوعا مما يستتبع بطبيعته تأييد قضاء محكمة الدرجة الأولى فيما رفع الاستئناف عنه - فإن النفي بوقوع بطلان جوهرى في الحكم لأنه قضى في منطوقه بتأييد الحكم المستأنف في حين أن الاستئناف كان مرفوعا عن حكمين لا عن حكم واحد يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٩  
لا يجوز التحدي أمام محكمة النقض بالبطلان إذا كان مؤسسا على عدم مراعاة الإجراءات التي أوجهاها قانون المرافعات من إعادة إعلان من لم يحضر من الخصوم في الدعوى وإعذاره - طالما إنه لم يجر التمسك بهذا السبب أمام محكمة الموضوع لأن البطلان المدعى به لا يتصل بالنظام العام - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة.

**الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٥ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٥٩**

إذا ثبت صحة إخطار الطاعن بالجلسة التي حددت للمرافعة في الدعوى بعد إحالتها من التخصيص فإن النعي بعدم تنفيذ قرار المحكمة تكليف قلم الكتاب بإعادة إعلانه لجلسة تالية لا يؤثر على الحكم لأنه إجراء غير لازم وهذا القرار منها يكون تزيدي لا يؤثر على الحكم عدم تنفيذه.

**الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٨/١٨/١٩٦٥**

إنه وإن كان قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو أكثر مما طلبوه يعتبر وجهاً من وجوه التماس إعادة النظر، إلا أنه إذا لم يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء فإنه يكون باطلاً عملاً بالمادة ٣٤٧ من قانون المرافعات ويجوز الطعن فيه بالنقض لوقوع هذا البطلان فيه.

**الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١/٤/١٩٦٧**

الطعن في الحكم لوقوع بطلان في الإجراءات منوط بأن يكون هذا البطلان قد أثر في الحكم.

**\* للموضوع الفرعي : حالات الطعن - مخالفة قواعد الاختصاص :**

**الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٤**

لا تجيز المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من أحكام الابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة قواعد الاختصاص إلا إذا خالف الحكم قاعدة من قواعد الاختصاص المتعلقة بوظيفة المحاكم، فإذا كان ما تبيته الطاعة على الحكم المطعون فيه هو مخالفة قواعد الاختصاص الترضي فإن طعننا بهذا السبب يكون غير جائز.

**الطعن رقم ٨٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ٤/٧/١٩٣٨**

إذا أورد الطاعن طلب نقض الحكم بطلب رفض دعوى متمسكاً ببطلان هذا الحكم خروج المحكمة فيه عن حدود ولاية القضاء لتعلق الدعوى بأصل الوقف فذلك يتضمن في الواقع الدلع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى، ومحكمة النقض إذن أن تفعل في الطعن على هذا الأساس.

**الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٨/١٨/١٩٤٥**

لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من أحكام الابتدائية في قضايا استئناف أحكام أحكام الجزئية في وضع اليد أو في الاختصاص بمخالفة القانون فيما تقتضي به في موضوع الدعوى، بل يجب - بمقتضى المادة العاشرة من قانون محكمة النقض - أن يكون هذا الطعن موجهاً إلى ما تقتضي به في وضع اليد ذاته أو في الاختصاص ذاته. فالحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بإلغاء الحكم الصادر من قاضي الأمور

المستعجلة بعدم اختصاصه بنظر الدعوى وبإختصاصه بنظرها وطرد المستاجر " مثلاً " لا يجوز الطعن فيه من جهة أنه لم يقتصر على الفصل في مسألة الإختصاص بل قضى في موضوع الدعوى ففوت على المحكوم عليه درجة من درجات التقاضي، إذ هذا الطعن إنما يتعلق بما قضت به المحكمة في موضوع الدعوى بناء على طلبات الخصوم فيها ولا تعلق له بالإختصاص ذاته وهو الذي يجب أن يكون الطعن موجهاً إليه.

الطعن رقم ١١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٥  
الحكم الصادر من القضاء المستعجل في مسألة اختصاصه هو حكم صادر في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية فيجوز الطعن فيه بطريق النقض.

#### \* للموضوع الفرعى : حالات الطعن - مسائل للولاية على المال :

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٤  
لئن تضمنت المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات أحكاماً خاصة بالطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال إلا أنه فيما عدا ما نصت عليه تظل الأحكام العامة في قانون المرافعات هي الواجبة الإتيان بالتطبيق للمادة ١٠١٧ من ذات القانون ومن ذلك ما تقضى به المادة ٢٤٩ من قواعد عامة للطعن بالنقض في أحكام محاكم الاستئناف أملاً بأنها هي الواجبة التطبيق في مسائل الولاية على المال، وتجيز هذه المادة للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أى حكم إنتهائى لها كانت المحكمة التى أصدرته فصل فى نزاع خلافاً لحكم سبق آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، والنص مطلق يشمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كل حكم إنتهائى صدر على خلاف حكم سابق بين ذات الخصوم وأياً كانت المحكمة التى صدر عنها ولما كان شرط هذه المادة غير متوافر في الحالة المعروضة فإن الطعن بالنقض يكون غير جائز.

#### \* للموضوع الفرعى : حجية للحكم بوقف للتنفيذ :

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٩  
أجازت المادة الرابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لدائرة فحص الطعون بمحكمة النقض " أن تامر بوقف التنفيذ مؤقتاً إذا طلب الطاعن ذلك فى تقرير الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يصعب تداركه " وهى بذلك قد أصبحت عن أن مناط وقف التنفيذ هو خشية وقوع ضرر جسيم يصعب تداركه إذا ما ألقى الحكم بعد ذلك، ولهذا كان حكم وقف التنفيذ حكماً وقتياً مرهوناً بالظروف التى صدر فيها ولا تتناول فيه محكمة النقض موضوع الطعن وإنما يقتصر بحثها فيه على الضرر الذى يترتب على

تنفيذ الحكم وما إذا كان مما يعتبر تداركه في حالة نقض الحكم أو لا يعتبر، ومن ثم فإن قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين لا تكون له حجية إلا بالنسبة لهذا القسط فقط ولا تتعداه إلى أى قسط آخر يستحق بعد ذلك، والقول بأن الحكم بوقف التنفيذ بالقسط الأول قد تضمن فصلاً في مسألة كلية شاملة لا محل له إذ أن مجال الاحتجاج بذلك إنما يكون عندما تفصل المحكمة في الموضوع.

**\* للموضوع الفرعي : حجية القرار الصادر في غرفة المشورة :**

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥  
إذ كان قرار محكمة النقض الصادر في غرفة مشورة وهو قرار قضائي نهائي صادر بموجب سلطتها القضائية فاصل في خصومة الطعن بالنقض. شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة من هذه المحكمة، قد حاز قوة الأمر المقضي، إذ لا يجوز في جميع الأحوال الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن وذلك عملاً بحكم المادة ٦/٢٦٣ من قانون المرافعات، ومن ثم فإن المحكمة تلتزم من تلقاء نفسها بحجية ما فصل فيه القرار المذكور.

**\* للموضوع الفرعي : حق الطعن بالنقض :**

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده.

**\* الموضوع الفرعي : حق النائب العام في الطعن بالنقض :**

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣  
أجازت المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات للنائب العام الطعن بطريق النقض - بصحيفة مرفقة منه. في الأحكام الإنهائية - أي كانت المحكمة التي أصدرتها - التي لا يجوز القانون للخصوم الطعن فيها وكذلك الأحكام التي فوت الخصوم معاد الطعن فيها أو نزلوا عنه، متى كانت هذه الأحكام مبنية على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله، لأن الطعن بهذا السبيل إنما يراد به تحقيق مصلحة عليا هي مصلحة القانون، لإرساء المبادئ القانونية الصحيحة على أساس سليم كما تتوحد أحكام القضاء فيها بما مقتضاه الأخذ في كل حالة تتحقق فيها هذه المصلحة وعدم قصرها على الحالة التي يكون الحكم فيها قابلاً

للطن بطريق النقص، وبما مؤداه ألا يفيد الخصوم من هذا الطعن حتى يخلص لوجه القانون، وهو ما يعنى  
إختلاف مجال تطبيق هذه المادة عن حالة الطعن المرفوع من النيابة فى مسائل الأحوال الشخصية.

**\* الموضوع الفرعى : حق الوصى فى الطعن بالنقض :**

الطن رقم ٢٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٣٩

لوصى القاصر أن يرفع الدعاوى التى يرى أن له مصلحة فى رفعها وأن يطن فى الأحكام الصادرة فيها  
بكافة طرق الطعن الإعتيادية وغير الإعتيادية. وإذا تعارضت مصلحته الشخصية مع مصلحة القاصر عين  
المجلس الحسى مأذوناً بالخصومة فى حق القاصر يكون له للوصى فى رفع الدعاوى عن القاصر، لأن  
المجلس الحسى بتعيينه هذا المأذون إنما يجعل محل الوصى الذى يتمتع عليه أن يباشر قضايا القاصر بسبب  
تعارض مصلحته هو مع مصلحة القاصر. وإذن فللمأذون بالخصومة، عند وجود مصلحة للقاصر، أن يطن  
بطريق النقص فى الأحكام الصادرة فى الدعوى التى أذن له فى رفعها من غير حاجة فى ذلك إلى إذن  
عاص من المجلس. كما أن له أن يطن بالنقض فى كل حكم صدر قبل الإذن له بالخصومة متى كان بين  
هذا الحكم والحكم الصادر فى الدعوى المأذون له فى رفعها من الصلة ما يجعل نقضه مصححاً عند نقض  
الحكم الصادر فى هذه الدعوى.

**\* الموضوع الفرعى : حكم تمهيدى :**

الطن رقم ٧٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ٤/٧/١٩٣٨

إذا كان نص تقرير الطعن مصححاً على الحكم القطعى وكانت أوجهه قد تناولت مع هذا الحكم التمهيدى  
السابق صدوره فى الدعوى فإنه يكون من المتيقن إعتبار الطعن موجهاً إلى الحكمين معاً.

الطن رقم ٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ٣/٨/١٩٤٥

إن قضاء المحكمة ليس هو منطوق الحكم وحده وإنما هو ذات القول الفصل فى الدعوى أبداً كان موجهه  
سواء فى الأسباب أو فى المنطوق. فإذا كان الحكم قد فصل فى أسبابه فى مسألة ما، وفى الوقت ذاته  
قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق، فإنه يكون قطعياً بالنسبة إلى ما قضى به فى تلك المسألة وتقيدياً بالنسبة  
إلى ما أمر به من إجراء التحقيق، ويجوز الطعن فيه إستقلالاً بطريق النقص من جهة شقه القطعى وإذن  
فالحكم الذى يقصر فى منطوقه على إحالة الدعوى إلى التحقيق ولكنه فى أسبابه قضى بإعتبار العقد  
المتنازع عليه وصية يجوز الطعن فيه بطريق النقص من جهة ما قضى به فى أسبابه.

الظعن رقم ٢٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٧

إن شطب الإستئناف لا يجعل الحكم الابتدائي إنتهائياً، لأنه ليس بحكم فى الخصومة، بل بحيز الإستئناف قائماً حتى يقضى فيه، ولكل من طرفى الخصومة دفع الرسوم المستحقة وطلب الفصل فيه. وإذن فإنه لا يكون من الأحوال التى يجوز لها الظعن بالنقض صدور حكم إنتهائى من المحكمة الابتدائية على خلاف حكم سابق شطب الإستئناف المرفوع عنه ولو كان الحكمان صدرأ بين الخصوم أنفسهم وفى نزاع بعنه.

الظعن رقم ٧١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١

الحكم التمهيدى الصادر بالإحالة إلى التحقيق يعتبر قطعياً فيما تضمنته أسبابه من القضاء برفض الدفوعين المتقدمين فى الدعوى بعدم جواز الإثبات بالبينة وعدم قبول الدعوى المدنية تبعاً لسقوط الدعوى العمومية ولذلك يجوز الظعن فيه بطريق النقض.

الظعن رقم ١٠١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٤٧/٥/٢٢

إذا تضمن الحكم التمهيدى، الصادر بإعادة الأمور إلى الخير وبندب غير آخر، قضاءً قطعياً باعتبار حكم سابق متروكاً كله بحكم محكمة النقض واعتماد تقرير غير عن حساب مدة معينة وعدم اعتماد تقريره عن حساب مدة أخرى، فهذا الحكم يجوز الظعن فيه بالنقض. ويلحق أثر هذا الظعن بالحكم التمهيدى الذى صدر مؤسماً عليه بإبدال أحد الخبراء.

الظعن رقم ١٠٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥

الحكم التمهيدى وإن كان لا يجوز الظعن فيه بطريق النقض على إستقلال فإنه يجوز الظعن فيه بهذا الطريق وبسبب خاص به مع الظعن فى الحكم القطعى الصادر بعنه فى موضوع الدعوى.

الظعن رقم ١٤٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١١

إذا أقام وارث حصة فى شركة على شريك مورثه دعوى بطلب ندب غير لعمل الجرد ولعمل حساب الأرباح وبيان نصيبه فيها، ثم واجه المدعى عليه هذه الدعوى بدعوى أخرى أقامها على هذا المدعى مدعياً فيها إنتهاء الشركة بعد وفاة شريكه وطالباً بالحكم بقسمة موجودات الشركة وندب غير لتعيين الخصص وتقويمها وتصفية نصيب الوارث، فضمت المحكمة الدفوعين إحداهما إلى الأخرى وقضت بندب غير لتقص حسابات الشركة وتصفيتها وبيان مقدار أرباحها وتعين صافى نصيب كل من الشريكين فيه، ثم قضت باعتبار الشركة منتهية وبإلزام الشريك بأن يدفع إلى وارث شريكه مبلغاً معيناً، ثم حكمت بمحكمة الإستئناف بندب غير لإعادة تقدير موجودات الشركة على أساس غناها فى الوقت الذى حصل فيه الجرد، لا على أساس الزمن الأساسى المتفق عليه بين الشريكين، وهو ما كانت إعتدته المحكمة الابتدائية

وصرحت في أسباب حكمها بأن المحكمة الابتدائية أصابت في قضائها بإنهاء الشركة، فهذا الحكم إذ أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من إنهاء الشركة وتصفيها يكون قد قضى باعتماد الأسس التي قامت عليها التصفية التي أجراها الخبير الذي نددته المحكمة الابتدائية عدا أمراً واحداً هو تقدير موجودات الشركة على اعتبار ثمنها الاسمي المنق عليه، وهذا قضاء قطعي يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

#### **"الموضوع الفرعي : حكم غيابي :**

#### **الطعن رقم ٦٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٢/١/١٩٣٩**

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً بالنسبة لأحد الخصوم بالزامه بجميع طلبات الطاعن وحضوراً بالنسبة لباقيهم برفض الدعوى قبلهم، فالطعن في هذا الحكم ضد هؤلاء الباقيين يجب وقفه حتى يصبح الحكم إنتهائياً بالنسبة للخصم المحكوم عليه للطاعن.

#### **الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٤٧**

إن المادة ١٢ من قانون محكمة النقض إذ نصت على أنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في حكم غيابي ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً فقد أضافت بهذا العموم أن حكمها جار في حق جميع الخصوم الغائب منهم والحاضر. ولئن كان نفع الغائب من الطعن بالنقض في الحكم الغيابي قبل إنقضاء مهلة المعارضة فيه عنه هي أن النقض إذ كان طريق طعن غير إعيادي فإنه لا يصح الإلتجاء إليه قبل إستفاة المعارضة، فإن نفع الحاضر من هذا الطعن كذلك عنه هي تفادي تعارض الأحكام أو تطويت المعارضة على صاحب الحق فيها.

#### **الطعن رقم ٨١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ٩/٦/١٩٤٩**

— إن المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض إذ قالت : " لا يقبل الطعن بطريق النقض في حكم غيابي ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً " فنصها هذا بحكم عموم صيرته وعلة تشريعه كما يسرى على من صدر الحكم في فيته وعلى خصمه الحاضر، مما جرى به قضاء هذه المحكمة، يسرى أيضاً على من شهد الخصومة من زملاء المحكوم في غيبته متى كان مركز كل منهم في الخصومة متأثراً بمركز زملائه وغير مستقل عنه، كما هو الشأن في أحوال عدم التجزئة أو التضامن أو الضمان.

لإذا طالبت وزارة الأوقاف الورثة جميعاً دون تخصيص بتسليم الأعيان الموقوفة بناءً على وصية حررها مورثهم، فإناز الورثة في صحة الوصية بالوقف وفي أن المورث مات مصرراً عليها، فقضت المحكمة الابتدائية بوقف السير في الدعوى حتى يبت نهائياً من المحكمة الشرعية المختصة في هذا النزاع لإستأنف



وزارة الأوقاف فقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها، وصدر هذا الحكم حتمورياً لبعض الورثة وغيباً لبعض، فظن بعض الأولين في هذا الحكم بطريق النقض فإنه لا يتأتى البت في هذا الظن قبل أن يصحح الحكم المطعون فيه نهائياً غير قابل للمعارضة بالنسبة إلى من صدر غيباً لهم.

— إن نص المادة ١٢ من قانون محكمة النقض وإن كان في ظاهره يقضي بوجوب الحكم بعدم قبول الظعن الذي يرفع قبل صيرورة الحكم غير قابل للمعارضة لأن هذا مقصور على الحالة التي يكون فيها الظعن مرفوعاً ممن صدر الحكم في غيبته أو من خصمه الحاضر. أما إذا كان الظعن مرفوعاً ممن شهد الخصومة من زملاء الغائب فيكون من المتعين وقف السير فيه لا الحكم بعدم قبوله. ذلك أن صيرورة الحكم غير قابل للمعارضة إنما تنجم بإجراءات وأمر لا دخل فيها للطاعن فلا هو يملك توجيهها ولا هي توجه إليه ولا من المفروض أنه يعلم بها.

#### **\* الموضوع الفرعي : خطأ الحكم في منطوقه :**

الظعن رقم ٦٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٣  
إذا كان الحكم قد أخطأ في منطوقه بأن قضى برفض الاستئناف في خصوص شق من الحكم الابتدائي في حين أن المستأنفين لم يرفعوا استئنافاً عن هذا الشق لأنه قضى فيه لمصلحتهم بل كان الاستئناف مرفوعاً عنه من خصومهم، فلا مصلحة هؤلاء المستأنفين في التمسك بهذا الخطأ في طعنهم إذ هو لم يوجب عليه أي ضرر لهم، ما دام الحكم ألزمهم بالمصروفات المناسبة لما قضى عليهم به ولم يلزمهم بمصاريف استئناف لم يرفع منهم.

#### **\* للموضوع الفرعي : دفاع جديد لم يسبق التمسك به :**

الظعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٧٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١  
النمي على الحكم بأن علزاً منع الطاعن وشهوده من حضور جلسة التحقيق، دفاع جديد لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إذ لم يقدم الطاعن ما يفيد سبق تمسكه به أمام محكمة الموضوع.

#### **\* الموضوع الفرعي : رقابة محكمة النقض على تفسير للقانون :**

الظعن رقم ٩٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٨  
إن الشريعة الإسلامية لا تعبر من القانون الواجب على المحاكم الأهلية تطبيقه إلا في خاصة العلاقات المدنية التي نشأت في ظلها قبل ترتيب هذه المحاكم وفي المسائل التي أحالها القانون إليها كالميراث والحكر.

أما ما أخذه الشارع عنها وأدجمه في القوانين كاحكام بيع المريض مرض الموت واحكام الشفعة وحقوق زوجات التجار فإنه من القوانين التي تطبيقها احكام وتفسيرها غير متقيدة برأى الأئمة وشكمة النقض الرقابة عليها في ذلك.

**\* الموضوع الفرعي : منيب الطعن :**

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٥  
مضى كان الحكم المطعون فيه قد ناقش ما جاء بالحكمين المرفوع عنهما الاستئناف وانتهى إلى الأخذ بما ورد ليهما من أسباب لم ذكر سهواً في منطوقة عبارة تأييد الحكم المستأنف بدلاً من تأييد الحكمين المستأنفين فإن هذا لا يعدو أن يكون خطأ مادياً بحثاً لا يصلح سبباً للطعن بطريق النقض والشأن في تصحيحه إنما هو للمحكمة التي أصدرت الحكم وفقاً للمادة ٣٦٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٥٤  
إغفال محكمة الموضوع سهواً الفصل في طلب من الطالبات ليس سبباً من أسباب الطعن بطريق النقض.

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ٢١/٦/١٩٨٢  
عائلة الثابت في الأوراق التي تبطل الحكم هي تحريف محكمة الموضوع للثابت مادياً ببعض المستندات أو إبقاء الحكم على فهم حصلته المحكمة عتالفاً لما هو ثابت بأوراق الدعوى من وقائع لم تكن محل منازلة من الخصوم.

الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٢  
لما كان دفاع الطاعة بأن هناك أدلة أخرى صحيحة تعتمد عليها الربط بخلاف الطعن الباطل لم يعرض لها الحكم المطعون فيه هو دفاع عتالفه واقع ويخالف ما جاء بمذونات الحكم نقلاً عن صحيفة إستئناف المصلحة الطاعة من أن الطعن قد أسفر عن ضبط الأوراق والمستندات والملفات التي استقت منها المعلومات التي كانت أساس تقدير الضريبة، وكانت الطاعة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت بهذا الدفاع لدى محكمة الموضوع وليس في الحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك، فإن ما تتره الطاعة في وجه التمسك يعتبر سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٩٦ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٤  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل عليه في أسبابه فإن النعى الموجه إلى الحكم الابتدائي يكون غير مقبول، لما كان ذلك وكان

الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أسباب مستقلة دون أن يحيل في قضائه إلى أسباب الحكم الابتدائي لأن النعى الموجه إلى الحكم الابتدائي يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٧٣ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٧  
النعى غير مقبول، ذلك لأنه دفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا يجوز طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠  
لما كان الطاعن لم يبين مواضع الخطأ في تحصيل لهم الواقع في الدعوى ومواطن القصور الذي ينسب إليه الحكم، لأن النعى بهذا السبب يكون مجهلاً ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦  
المقرر في قضاء هذه المحكمة إن عدم إصباح الطاعن عن بيان المستند الذي تمسك به أمام محكمة الموضوع ودلالته وأثره في مدى سلامة الحكم يجعل النعى مجهلاً غير مقبول.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٢٨/١/١٣  
إن سبب الطعن لا يكون من الأسباب الجديدة التي لا يقبل الطعن بها متى كان من الممكن إدخاله في عموم ما قدمه الطاعن من طلبات غمكة الموضوع لأنه يحصر في هذه الحالة من الحجج القانونية التي للطاعن أن يضفيها إلى الحجج السابق الإدلاء لدى محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٢٢  
لا يجوز بناء الطعن على أسباب جديدة لم تكن عرضت على محكمة الموضوع. فإذا استند الطاعن في طعنه إلى أن وزارة الحرية قد أصابت استعمال حقها في إحالته إلى الاستيداع لأن ذلك لم يكن إلا بمعنى أحد موظفيها لضفائين شخصية، وقدم مستندات لتأييد دعواه، وعارضت المظنون ضدها في قبول هذا المظنون لعدم عرض أمره على محكمة الموضوع، وعجز الطاعن عن إثبات إدلائه به أمام قاضي الموضوع ولم يكن في الحكمين الابتدائي والاستئنافي ما يدل على أنه أثار ذلك، وتبين من الصورتين الرسميتين من المحافظة أن المستندات المقدمة منه إلى محكمة النقض لم تكن من المستندات التي سبق له تقديمها إلى محكمة الموضوع فهذا المظنون لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ويصير رفضه لجذته.

الطن رقم ٤١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢١  
إذا كان سبب الطعن مؤسساً على مسخ المحكمة لمدلول ورقة من أوراق الدعوى فهذا الطعن لا يكون إلا  
نمياً على الحكم يوقع بطلان جوهري فيه، وهو لذلك لا يصلح سبباً للطعن بالنقض فى قضايا وضع اليد.

الطن رقم ٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٧  
إذا كانت المحكمة بعد أن أسست قضاءها برفض الدعوى على شرط الإعفاء من المسؤولية قد إستطردت  
فرضت للظروف التالية للخطأ، فإن الطعن فيما إستطردت إليه زائداً على حاجة الحكم يكون غير متصح  
معيماً رفضه.

#### \* الموضوع الفرعى : سقوط الحق فى الطعن :

الطن رقم ٤٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٣٦/١١/١٩  
إذا دلف الخصم بعدم قبول الإستئناف شكلاً فقتضت المحكمة بقوله وأمرت بفتح باب المرافعة، ثم حضر  
هذا الخصم وتراجع فى الموضوع دون أن يبدى أى تحفظ بشأن الطعن فى الحكم الصادر بقبول الإستئناف  
لهذا يلزم بقوله إياه ويسقط حقه فى الطعن فيه بطريق النقض.

الطن رقم ١٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٢/١١/١٢  
إذا كان الظاهر من المكاتبات المتبادلة بين المحكوم له والمحكوم عليه أن هذا الأخير إذا أذعن لتفليد الحكم  
الصادر ضده لم يقف عند هذا الحد، بل تجاوز ذلك فاعتبر تولية المبالغ المقتضى بها تسوية نهائية للنزاع فهذا  
منه يدل على قبوله للحكم، ولا يكون له بعده حق الطعن فيه بطريق النقض.

#### \* الموضوع الفرعى : سلطة المحكمة المحال إليها :

الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦  
إذا كانت محكمة النقض قد نقضت حكماً قاصراً فى التسيب لمدلوله عن المعنى الظاهر لأحد مستندات  
الدعوى كشروط وفائى اعتبره وعدا بالبيع دون أن يورد فى أسبابه ما يبرر هذا العدول، فإنه ليس فى هذا  
الذى نقض الحكم من أجله ما يمنع المحكمة المخالفة إليها الدعوى من المودة إلى بحث الموضوع من جديد  
ويكون الدفع بعدم قبول الطعن لسبق الفصل فيه على غير أساس.

الطن رقم ٧٩٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣  
إذا كان قضاء محكمة النقض بإعتراف الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٦ ملغياً عملاً بنص المادة  
١/٢٧١ من قانون المرافعات لإنهيار الأساس الذى بنى عليه ذلك الحكم - مؤداة نقض الحكم المطعون فيه

دون الفصل في الموضوع ١٤ يصين معه على محكمة الاستئناف عند طرح الاستئناف عليها أن تفصل في موضوعه، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولقي باعتباره الاستئناف منتهياً وحجب الحكم لنفسه عن الفصل في موضوع الاستئناف وتحقيق دفاع الطاعن بشأن ملكية الأرض محل النزاع فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً باحتمال في تطبيق القانون.

#### \* الموضوع للفرعي : سلطة محكمة النقض :

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٥

مضى كان النزاع المشار إليه صالحاً للفصل فيه، وكان بين من الأوراق أن ما قرره المحكمة. في تقديرها الوقي للحق المتنازع عليه من أن المستشكل غير مسؤول عن الدين المحجوز من أجله. هو تقرير مؤداه أن يكون حقه أكثر رجحاناً وجديراً بحماية القضاء المستعجل، وكان الإجراء الوقي الذي يصح القضاء به في مثل حالة الدعوى هو وقف البيع المستشكل فيه حتى يفصل نهائياً في النزاع من الجهة المختصة فإنه يصين الحكم بهذا الإجراء.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٧

محكمة النقض أن تعمل رقابتها للتحقق ١٤ إذا كان سبب الدعوى هو سبب حقيقي تتحقق به المدايرة في سبب الدعوى أو أنه مجرد سبب ظاهري ليريد به الحيلولة دون الدفع بحجة الأمر المقضي فلا تقوم به هذه المدايرة.

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٠

— متى كان منطوق الحكم موافق للقانون فإنه لا يطله قصوره في الإصلاح عن السند القانوني لقضائه أو عطشه فيه إذ محكمة النقض أن تستكمل ما لصر الحكم في بيانه من ذلك وأن صحح ما وقع في تقريراته القانونية من خطأ.

— محكمة النقض أن تعطى الوقائع الثابتة في الحكم المطعون فيه — كيفها القانوني الصحيح ما دامت لا تعتمد في هذا التكيف على غير ما حصلته محكمة الموضوع من هذه الوقائع.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٠

وصف الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ هو من المسائل القانونية التي يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض. أما قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر فهو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير منقوب إلا أن يشوب حكمها عيب في التسيب.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٩٩ بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٧  
وان كان تحقيق حصول الفعل أو الورك أو عدم حصوله هو من الأمور الواقعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه في تقديره إلا أن وصف ذلك الفعل أو الورك بأنه خطأ أو غير خطأ هو من المسائل التي يخضع قاضي الموضوع في حلها لرقابة محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ٣/٧/١٩٦٩  
محكمة النقض أن ترأب محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الورك بأنه خطأ مما يستوجب المسؤولية المدنية أو غير خطأ.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٩  
مضى كان الحكم سليماً في نتيجته التي إنتهى إليها فإنه لا يطله ما يكون قد إحتملت عليه أسبابه من أعطى قانونية، إذ محكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقضه.

الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٠  
يعين على محكمة الموضوع أن تفصل في حكمها - الصادر بالإفلاس - الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع حتى تستطيع محكمة النقض أن ترأبها في تكييفها القانوني لهذه الوقائع باعتبار أن التوقف عن الدفع هو أحد الشروط التي يتطلبها القانون لشهر الإفلاس. فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التي استند إليها في ذلك مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تكييف الوقائع وإنزال حكم القانون عليها في هذا الخصوص، فإنه يكون مشوباً بالقصور في السبب بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧٠  
تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض يعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ٩/٦/١٩٧٠  
الفصل في جواز الطعن أو عدم جوازه - في الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة - إنما يعرف على التكييف الصحيح للدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، ومحكمة النقض في سبيل الفصل في هذه المسألة الأولية أن ترأب محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى، وأن تعطيها ما ترى أنه وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح، غير متقيدة في ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالوصف الذي أسبغته عليها محكمة الاستئناف، إذ أن الأخذ بهذا التكييف على علته قد يؤدي إلى حرمان المحكوم

عليه من حقه في الطعن بالنقض في حالة خطأ محكمة الاستئناف في تكيف الدعوى واعتبارها من دعاوى الحيازة.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٢٠٨ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٨  
تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض يعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٧١/٢/٤  
إنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضى الموضوع إلا أن تعيين عناصر الضرر التي يجب أن تدخل في حساب التعويض هو من المسائل القانونية التي تخضع فيها لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١  
محكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في وصلها للعمل أو الدوك بأنه خطأ مما يستوجب المسؤولية المدنية.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦  
- إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نتيجة صحيحة - سقوط الحق في الإمتناع لرفعه بعد الميعاد - فإنه لا يؤثر فيه أن يكون قد طبق المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بدلاً من إعمال القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات، إذ يكون خطأ محكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ وأن تردده إلى الأساس السليم.

- لا يفسد الحكم مجرد القصور في الرد على دفاع قانوني للخصوم، إذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها صحيح النتيجة قانوناً، وخطأ محكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى إستكمالها به إذا ما شابها خطأ أو قصور.

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٩  
إذا كان الحكم قد انتهى صحيحاً إلى القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع فإنه لا يطله ما وقع في أسبابه من خطأ في تطبيق القانون بقريره وجود تضامن بين الباتمين في العقد، ما دام هذا الخطأ لم يؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها، وخطأ محكمة النقض تصحيح ما وقع لدى قرارات الحكم القانونية من خطأ وأن

تعطى الوقائع الناتجة تكييفها القانوني الصحيح ما دامت لا تعمد في هذا التكييف على غير ما حصلته محكمة الموضوع من هذه الوقائع.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٥

غكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في تكييفها للأفعال الصادرة من المدعى عليه بأنها خطأ أو غير خطأ، وإذ كانت التعليمات الصحية المدرسية - وعلى ما أورده الحكم المطعون فيه - تقتضى بأن يكون استعمال محلول النشادر عن طريق تحريك قطعة قطن مبللة بالقرب من فتحة الأنف عند اللزوم قبل الإغماء، وأن المطعون ضده الثاني - ناظر المدرسة - قد خالف هذه التعليمات حسبما سجله هذا الحكم وذلك بأن سلم زجاجة محلول النشادر مكشوفة بعد أن نزع سداتها إلى الطاعن - فرائس المدرسة - ليقرب بها من أنف التلميذ المغمى عليه، وكانت هذه المخالفة قد تسببت في تآثر المحلول من الزجاجة مما أدى إلى إصابة الطاعن، فإن هذا المسلك من جانب المطعون ضده الثاني يعد إنحرافاً عن السلوك الواجب يتحقق به ركن الخطأ في جانبه، وإذ نفى الحكم المطعون فيه الخطأ عنه ولم يعتبر أن ما وقع منه في الظروف التي وقع فيها الحادث يعد كذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٩

تنص المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات السابق على أنه "إذا لم تودع الأمانة من الخصم المكلف بإبداها ولا من غيره من الخصوم كان الخبير غير ملزم بأداء المأمورية. وتقرر المحكمة سقوط حق الخصم الذي لم يقدم بدفع الأمانة في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير إذا وجدت أن الأضرار التي أبداها لذلك غير مقبولة". وإذ كان تقدير صدف الأضرار ومدى جديتها من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها دون محقق عليها من محكمة النقض، وكان ما ساقه الحكم في هذا الخصوص كافياً للقول بأن المحكمة لم تجد فيما أثاره الطاعن من أسباب علراً مروراً لعدم دفع الأمانة، فإن الجدل في ذلك أمام محكمة النقض يكون غير مقبول لتعلقه بأمر موضوعي.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٦

محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاؤها - أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليماً في نتيجته التي إنتهى إليها.



الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢

تقدير كون الأعمال التي وقع بها الإكراه مشروعة أو غير مشروعة هو مما يدخل تحت رقابة محكمة النقض متى كانت تلك الأعمال مبنية في الحكم، لأن هذا التقدير يكون هو الوصف القانوني المعطى لواقعة معينة يربط على ما قد يقع من الخطأ فيه الخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٥٠٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٨

لا يطل الحكم متى كان سليماً في نتيجة بتقادم الدعوى العمالية ما يكون قد ورد في أسبابه من خطأ في الاستناد إلى المادة ١/٣٨٧ من القانون المدني - والصحيح أنها المادة ١/٦٩٨ من ذات القانون - إذ حكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦

إذ كان الحكم المطعون فيه سليماً في نتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يطل ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من إعطاء قانونية إذ حكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغیر أن تقعه.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٧

لا يفسد الحكم مجرد القصور في الرد على دفاع قانوني للمصم إذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها صحيح النتيجة قانوناً وحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما تری إستكمال به إذا ما شابهها عفاً أو لقصور.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠

متى انتهى الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة فحسب حكمة النقض أن تین التطبيق القانوني السليم مقومة الحكم على أساسه.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٧

متى كان الحكم المطعون فيه لهما انتهى إليه من القضاء برفض طلبى التمييز ومقابل مهلة الإخطار المؤسسين على إجراء الفصل فإن النقص عليه يخلطه في الأسباب التي ألام عليها لقضاه يكون غير منتج ما دام منطوقه جاء موافقاً للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه وما دام حكمة النقض أن تسولي ما قصر فيه الحكم من أسباب قانونية.

الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٧

الحكم لا يعطل مجرد القصور في أسبابه القانونية، بل عظمة النقض أن تستكمل ما فسر الحكم في بيانه من هذه الأسباب، لما كان ذلك فإن النسي على الحكم بالقصور لعدم رده على دفاع الطاعن بشأن حجية قرار النيابة - بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية - يكون غير منتج.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣

تنص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفته قواعد الاختصاص، تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص، وعند الإقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة، وإذا كان الاستئناف صالحاً للفصل فيه، ولما سلف من ثبوت أن الحكم قد خالف قواعد الاختصاص النوى - فإنه يتعين إلغاء الحكم - المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية بنظر الدعوى واختصاص قاضى التفهيد بمحكمة القاهرة الابتدائية بنظرها.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٦

تنص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص، تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الإقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة، ومن لم يعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى ولاتيا بنظر الدعوى واختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٨٤ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٦

تنص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الإقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة، ومن لم يعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى ولاتيا بنظر الدعوى واختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظرها.

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١

إنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر لا يسقط به قاضى الموضوع أما تعين عناصر الضرر الداخلة في حساب التعويض فإنه لا يخضع لرأية محكمة النقض.

الطنن رقم ١٦١ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢١  
من المقرر أن الحكم لا يطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية، إذ غكمة النقض أن  
تصح هذه الأسباب بغير أن تنقضه.

الطنن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢  
من المقرر أنه متى إنتهى الحكم صحيحاً في قضائه فإنه لا يطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من  
أخطاء قانونية إذ غكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه.

الطنن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم المعلوم فيه متى كان قد أصاب صحيح القانون في نتيجته فلا  
يطله قصوره في الإصلاح عن سنده القانوني، إذ غكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم لى بيانه من  
ذلك، كما أن لما أن تعطى الوقائع التابعة كلها القانوني الصحيح ما دامت لا تعتمد فيه على غير ما  
حصلته محكمة الموضوع منها.

الطنن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٨١/١/٨  
لا يجب الحكم القصور في بعض أسبابه القانونية متى إنتهى إلى النتيجة السليمة، وحسب محكمة النقض  
أن تستولي هذا القصور ولئن لم يعرض الحكم المعلوم فيه لحكم المادة ٣٤ من قرار وزير الإقتصاد رقم  
٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد، فإن عوجه لها لم يكن من شأنه أن يغير وجه  
الرأى في الدعوى.

الطنن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٧  
غكمة النقض أن تثير من تلقاء نفسها في الطعن مسألة متعلقة بالنظام العام تكون واردة على ما دفع عنه  
الطعن شريطة توفر جميع العناصر التي تبيح الإلزام بها لدى محكمة الموضوع.

الطنن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٠  
من المقرر وإعمالاً للمادة التاسعة من القانون المدني ما يبين الأدلة التي تعد مقدماً لإثبات النظريات  
القانونية، تخضع في إثباتها للقانون الساري وقت إعداد الدليل أو في الوقت الذي كان ينبغي فيه إعداده  
ولما كانت العلاقة الإيجابية المدعى بها قد نشأت في سنة ١٩٤٥، ١٩٤٦ أى في ظل القانون المدني الملغى  
لأنها تخضع في إثباتها لحكم المادة ٢٦٣ منه التي تنص على أن عقد الإيجار الحاصل بغير الكتابة لا يجوز  
إثباته إلا بإقرار المدعى عليه أو إستااعه عن اليمين، فلا يجوز الإعتماد في إثباته على البينة أو القرائن

وكانت محكمة الاستئناف قد أجازت رغم إعراض الطاعن - إثبات العلاقة التجارية بكافة الطرق بما فيها البيئة، وأقامت قضاءها المطعون فيه على ما استخلصه من أقوال الشهود ومن القرائن، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، ولا يصح هذا الخطأ استناد الحكم إلى المادة ١١٣ من قانون الإثبات التي تجيز للمحكمة أن تقبل الإثبات بالبيئة والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك متى تخلف الخصم عن حضور جلسة الاستعجواب بمسير علر مقبول أو امتنع عن الإجابة ذلك أن الإحالة إلى التحقيق جاءت سابقة على حكم الإستجواب الموجه للمطعون ضده الأول دون الطاعن.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٧٣ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٢  
جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا كان الحكم سليماً في نتیجه التي إنتهى إليها، فإنه لا يطله ما يكون قد إحتملت عليه أسبابه من أعطاء قانونية، إذ محكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب من غير أن تنقض ويكون النعى غير منتج.

الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠  
المقرر أنه لا يجب الحكم المطعون فيه ما يكون قد إحتملت عليه أسبابه من أعطاء قانونية إذ محكمة النقض تصحح هذه الأسباب دون أن تنقض.

الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٣٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٧  
إذ كان تقدير مدى جسامه الخطأ الموجب استوالية الخصام ضدهم من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص - في حدود سلطته التقديرية - أن الطعون الموجهة إلى القضاء الصادر بوقف تنفيذ الحكم الملتزم فيه محل الخصامة طعون موضوعية ولا ترقى إلى الخطأ المهني الجسيم فإن النعى على هذا الحكم والمنازعة في مدى جسامه الخطأ المنسوب إلى الطعون ضدهم يكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تحسرها رغبة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣٠  
إنه وإن كانت المادة ٢٦٩/٤ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض إذا حكمت بنقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمرة الثانية أن تحكم في الموضوع، إلا أن التصدى لموضوع الدخوى يقتصر على ما إذا كان الطاعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى وإذا كان الطعن الثانى قد انصب على النعى بهطلان التحقيق الذى أجرته محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٨٤/١/٢١ بعد إحالة القضية إليها من محكمة النقض وهو ما لم يكن معروفاً أصلاً في الطعن الأول فإنه يمين أن يكون مع النقض بالإحالة.

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥

لا يعيب الحكم ما ينص به الطاعنان عليه من لصور، ذلك أن حكمة النقض - وعلى ما جرى به لضاؤها - أن تصحيح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تقضه متى كان سليماً في نتيجته التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢

إذ جاء الحكم المطعون فيه صحيح النتيجة فلا يعيبه ما ورد ببعض أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة للمحكمة النقض تصحيحها دون أن تقضه.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٧

جرى قضاء هذه الحكمة على أن تكيف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من مسائل القانون التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرعاية حكمة النقض.

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣

إذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة قانوناً فإن النعي على ما أورده في مدوناته من تقريرات خاطئة يكون غير منتج إذ حكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية إذا ما شابها خطأ أو لصور.

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٩

إذ كان الحكم سليماً في النتيجة التي إنتهى إليها فإنه لا يطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من خطأ قانوني، إذ حكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ورده إلى الأساس السديد دون نقض الحكم.

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٢

إذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى إجابة المطعون ضدها إلى طلباتها فلا يطله لما قام عليه قضاءه من تطبيق للمادة ٥٧٣ من القانون المدني حال تخلف الإقتضاء لإعمالها إذ حكمة النقض تصحيح لما إشتملت عليه الحكم من تقرير قانوني خاطئ دون أن تقضه.

الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٨

النعي على ما ورد بأسباب - الحكم المطعون فيه - من تقريرات بشأن توافر القضيض ضده مسكناً آخر لأسرته - أي كان وجه الرأي فيها غير منتج - طالما خلص الحكم إلى النتيجة الصحيحة بأحقته في إعتداد عقد إيجار العين محل النزاع لصالحه إذ حكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من أسباب قانونية مسندة من ذات الوقائع المطروحة على حكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦

لا يفسد الحكم مجرد القصور في الرد على وجه دفاع قانوني الخصم إذ يحسب الحكمة أن يكون حكمها صحيح النتيجة قانوناً وحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما تراه إذا ما شابها خطأ أو قصور.

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٩

حسب محكمة الموضوع أن يكون حكمها صحيح النتيجة قانوناً وحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى إستكمالها.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨

مضى غلص الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة لأنه لا يطله قصوره في الإصلاح عن سنده من القانون إذ حكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك.

الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٣٠

لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نتيجة صحيحة هي - رفض الدفع بالتقادم الخمسى - فإنه لا يؤثر فيه ما قد يكون وارداً في أسبابه من إعطاء قانونية إذ حكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه.

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٨

نص الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدني صريح في أن للبائع الفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن متى كان قد سلم المبيع للمشترى وكان هذا المبيع قابلاً لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى. ونجب هذه الفوائد بغير حاجة إلى وجود إتفاق عليها، ولا يعفى المشترى منها إلا إذا وجد إتفاق أو عرف يقتضى بهذا الإعفاء، ولم تفرق هذه المادة بين ما إذا كان الثمن الذي لم يدفع حال الأداء أو مؤجلاً وحكم هذه المادة يقوم على أساس من العدل الذي يأبى أن يجمع المشترى بين ثمره البديلين المبيع والثمن و يحتر إستهائه من القاعدة المقررة في المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي تقتضى بأن الفوائد القانونية لا تستحق إلا عن دين حل أداؤه وتأمير الدين في الوفاء به ومن تاريخ المطالبة القضائية بها وكان عقد بيع الشقة موضوع الدين قد خلا من إتفاق الطرفين على عدم إستحقاق البائع لفوائد عما لم يدفع من الثمن لأنها يمكن أن تركا أمر هذه الفوائد لما تقتضى به المادة ٤٥٨ من القانون المدني وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإستحقاق البائع لفوائد الثمن المؤجل إعمالاً للنص السالف فإنه يكون قد إلزم صحيح القانون، ولا يجدى الطاعن ما تمسك به من أن الشقة يستعملها سكناً خاصاً له وأنها لا تنتج إيرادات إذ أن مناط إستحقاق البائع لفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن هو تسليمه المبيع للمشترى قابلاً أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى ولو لم

ينتج ذلك بالفعل على النحو الذى أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي للقانون المدني بما لا محل معه لتعيين مقدارها وكان المطعون عليه قد تسلم الشقة ووضع يده عليها من تاريخ عقد البيع فإنها تكون قابلة لأن تدبر عليه - بما فى إستطاعته الحصول عليه حتى ولو كان يستعملها سكناً خاصاً له.

الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٤

إذا أصاب الحكم فى النتيجة التى إنتهى إليها فلا يميده أو يفسده ما شابه من خطأ فى بعض أسبابه القانونية إذ محكمة النقض أن تدارك هذا الخطأ متى كان غير مؤثر فى النتيجة الصحيحة التى إستقام عليها قضاؤه.

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة فلا يميده أو يفسده ما ورد فى أسبابه من أخطاء قانونية ما دامت هذه النتيجة قد جاءت متفقة مع التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع الناتجة فيه.

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢١٥ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٨

إن تكليف الفعل المؤسس عليه طلب التبريض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع فيها قضاء محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢٣

قاضى الموضوع حر فى تقدير الوقائع الناتجة لديه، ولكن محكمة النقض أن تتدخل فى صورة ما إذا كانت النتيجة التى إستخلصها من تلك الوقائع لا تتفق مع موجب هذه الوقائع قانوناً. فإذا هو قضى بأن قطعة ما من الأرض تعتبر من أملاك الحكومة الخاصة، ورأت محكمة النقض أن الوقائع التى تغلدها أساساً لحكمه توجب اعتبار هذه القطعة مخصصة للمنفعة العامة، كان حكمه خاطئاً فى تطبيق القانون وتعين نقضه.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢٦

إذا حكمت المحكمة فى دعوى، أنكر فيها الختم والتوقيع به، بعدم صحة الورقة وبرفض موضوع الدعوى ونقضت محكمة النقض هذا الحكم لمخالفته للقانون إعتباراً بأن الختم صحيح لإعراف التكر بصحة بصمته، ورأت لذلك أن دعوى الإنكار صالحة وحدها للفصل فيها، كان لها أن تحكم فيها بصحة الورقة وتحيل الدعوى الأصلية إلى محكمة الموضوع للحكم فيها من جديد.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٢

من حق محكمة النقض أن تشرف على محكمة الموضوع فيما تعطيه من التكييف القانوني لم يتبته فى حكمها من الوقائع. وذلك لتصرفها إذا كان هذا التكييف قد جاء موافقاً للقانون أم بخلافه له. كما أن من حقها

أن ترأب ما إذا كانت عكمة الموضوع قد أخفقت الأخذ بالنصوص الواردة بالمستندات المقدمة التي لها تأثير في مصير الدعوى. فإذا ادعى بائع قطعة من الأرض إلى زوجته بعقد مسجل بتمن معين أقر بقبضه أن هذا البيع هو في الحقيقة وصية، واستدل على ذلك بإقرار قلمه صادر له من المشربة، بعد تاريخ تسجيل عقد البيع، يبيح له فيه الإنفعا باليمن المبيعة مدة حياته، وتصرح فيه بأنه في حالة وفاته قبله تعود ملكية القدر المبيع إليه، وتسلم ورثها في دفع هذه الدعوى بورقة صادرة لها من البائع بعد تاريخ الإقرار الصادر منها بمدة طويلة يتنازل لها فيها عن ريع الأرض المبيعة، وإعتبرت المحكمة هذا التنازل ملغياً للقيد المعلق بالملكية الوارد في إقرار المشربة وتممماً لعقد البيع بجميع أركانه، زعما بأنه بعد هذا التنازل تكون قد نقلت ملكية الرقبة والمنفعة معاً إلى المشربة - لهذا الإقرار لا يمكن حسابه تفسيراً لعقد البيع ولا لإقرار المشربة أو تنازل البائع، وإما هو وصف وتكييف للعقد أخفقت المحكمة فيه عنصراً هاماً هو ما نص عليه في إقرار المشربة من عودة الملكية إلى البائع إذا ما توليت هي قبله. وبمحكمة النقض أن تصحح تكييف هذا العقد على موجب قيام هذا العنصر الذي لا خلاف على ثبوته ولا على دلالة قضيته وصية من البائع لا يماً صحيحاً.

#### \* الموضوع الفرعي : شروط قبول الطعن :

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٤  
إذا كان الثالث من أوراق الدعوى أن المطعون عليها الأولى، وحدها هي التي إستأنفت الحكم الصادر من محكمة أول درجة دون باقي المطعون عليهم، وأنهم وإن مثلوا في الإستئناف، إلا أنه لم يكن لهم طلبات فيه، ولم توجه إليهم طلبات من أي من الخصوم، فإن الخصومة في الإستئناف تكون في حقيقتها مقفولة بين الطاعن والمطعون عليها الأولى وحدها. وبالتالي يكون الطعن بالنقض غير مقبول بالنسبة لباقي المطعون عليهم.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٢  
لما كان الحكم المطعون فيه لم يقض للمطعون ضده الثاني بشيء ما على الطاعنة وكانت هذه الأخيرة لم توجه إليه أي طلبات كما أسست طعنها على أسباب لا تتعلق به فإنه لا تكون له مصلحة من إختصاصه فيه ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له.

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧  
إدعاء المطعون ضده بأن الإخطار بتسليم صورة إعلان صحيفة الإستئناف لجهة الإدارة - باطل لعدم إشماتل الكتاب المسجل على موطنه، وأنه لم يتسلمه، وهو ما أثاره بذكرته المقدمة رداً على سبب الطعن



وتأيد بالشهادتين الصادرتين من هيئة الريد وللم محضري المحكمة والمقدمين شكمة التقضى مردود بأن بطلان إجراءات الإعلان لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للمطعون ضده أن يتحدى بهذا الدواع الذى يتأمله واقع لأول مرة أمام محكمة التقضى.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١١/١/١٩٨٣

الثابت من الإعلان الموجه من المطعون ضدن الثلاثة الأول إلى ورقة . الطاعة الأولى إنها توليت قبل صدور الحكم المطعون فيه، ولبت من ذات الحكم أنه صادر فى الإستئناف المرفوع من الطاعن الثانى عن نفسه وبصفته هو المطعون ضده الخامس الوارثين للمرحومة. الطاعة الأولى - ومن لم يكون الطعن المرفوع، لاسمها بعد وفاتها من وكيلها السابق باطلاً وهو ما يعين القضاء به - لما كان ذلك وكان الطعن المائل لما يقبل التجزئة باعتبار أن الحكم المطعون فيه صادر فى دعوى صحة وثلاذ عقد يسح عن أطيان زراعية قابلة بطبيعتها للتجزئة فضلاً عن تحديد نصيب كل من :البايعين فيها وكان كل من.. والطاعن الثانى وباقى البايعين المطعون ضدهم من الرابعة للأخيرة - قد اختصم فى الدعوى باعتباره بالماً حصته فى تلك الأطنان ومن لم فلا يكون من شأن القضاء بطلان الطعن المرفوع من أحدهم - الطاعة الأولى - أى أثر بالنسبة للطعن المرفوع من الآخر - الطاعن الثانى - بصفته الشخصية وباعتباره بالماً حصته الميئة بالمقد موضوع التداعى.

الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٨

إذ كان الطاعن لم يودع صورة رسمية من الحكم الصادر بعيينه مصلماً لركة المرحومة.... ولم يقدم هذه الصورة حتى حجز الطعن للحكم، وكان لا يبنى عن ذلك مجرد الإشارة إلى رقمه أو تقديم صورة عرفية منه حتى تحقق المحكمة من وجوده وتستطيع أن تقف على مدى صحة الطاعن فى النيابة عن الزكة وتقبلها فى هذا الطعن وفقاً للمادة ١/٨٨٥ من القانون المدنى لأن الطعن يكون غير مقبول لرقعة من غير ذى صلة.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١١/١/١٩٣٧

الطعن فى الحكم لمخالفته حكم آخر يشوط لقبوله أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل فى نزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر فى هذا النزاع عنه بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه. فإذا رفعت أمام المحكمة المختلطة دعوى إبطال تصرف لعدم أهلية من صدر عنه هذا التصرف، ولم يكن المتصرف خصماً فى الدعوى لحكمت المحكمة بصحة التصرف، لم صدر بعد ذلك حكم من المحكمة الأهلية فى مواجهة المتصرف بإبطال تصرف آخر، كان قد صدر عنه قبل التصرف المتضى بصحته من

الحكمة المختلطة، لعدم أهليته، فلا يصح الطعن في هذا الحكم الآخر بمقولة أنه صدر خلافاً للحكم الأول لأن حجة كل من الحكيمين نسية لا تملو الخصوم فيها إلى غيرهم.

**\* الموضوع للقرعي : صحيفة الطعن :**

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٤  
الطعن بالنقض لا يطله خلو الصورة المعلنه من بيان التاريخ الذى أودعت فيه هذه الصحيفة وما إذا كان هو قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت المظنون فيه لأن هذه البيانات ليست من البيانات الجوهرية التى يوجب القانون إشتمال ورقة الإعلان عليها ولما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن صحيفة الطعن أودعت قلم كتاب محكمة الإستئناف التى أصدرت الحكم المظنون فيه وأن صحيفة الطعن التى أعلنت إلى المظنون عليه الثانى قد إشتملت على كافة البيانات الواجب إستيفائها أوراق المحضرين طبقاً للقانون فإنه لا يطل الطعن خلو صورة الصحيفة المعلنه إلى المظنون عليه الثانى من بيان تاريخ إيداع هذه الصحيفة أو بيان قلم كتاب المحكمة الذى أودعت فيه.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧  
هدف المشرع من ذكر تاريخ الحكم المظنون فيه فى صحيفة الطعن هو تحديد الحكم الوارد عليه الطعن بما لا يدع مجالاً للشك، وكان الطاعن قد بين فى صحيفة الطعن المحكمة التى أصدرت الحكم المظنون فيه ورقم الدعوى التى صدر فيها وما قضى به وأسماء الخصوم، ومن ثم فإن صحيفة الطعن يكون فيها البيان الكافى الذى ينفى التجهيل بالنسبة للحكم المظنون فيه ويكون الدفع بطلان الطعن بمقولة خلو الصحيفة من تاريخ الحكم المظنون فيه فى غير محله.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٠٦ بتاريخ ١٩٨١/٦/٤  
الطعن بالنقض لا يطله خلو الصورة المعلنه من بيان التاريخ الذى أودعت فيه الصحيفة أو رقم الطعن كما لا يلزم أن تكون الصورة المعلنه موقعة من محامى الطاعنين لأن هذه البيانات ليست من البيانات الجوهرية التى يوجب القانون إشتمال ورقة الإعلان عليها، ولم يتطلب القانون إرفاق صورتى الحكم الابتدائى والحكم الإستئنافى بورقة الإعلان إذ أوجب إيداعهما قلم الكتاب فقط عملاً بنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ٨٢، كما أوجب طبقاً للمادة ٢٥٦ من قانون المرافعات تسليم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانيها دون غيرها من الأوراق التى أوجب إيداعها قلم الكتاب وفقاً لأحكام المادة السابقة.

**الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤**

إذ نصت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم فقد استهدفت إعلام ذوى الشأن به حتى يصنى إعلانه بالأوراق المتعلقة بسير الطعن فإذا ما تحققت هذه الغاية التى تليها المشرع من الإجراء فلا يحكم بالبطالان تطبيقاً لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات، لما كان ذلك، وكان الثابت من صحيفة الطعن أنه قد ورد بها بيان موطن المظنون ضدها الأولى مشعراً رقم المنزل الذى تقيم به والى ودائرة قسم الشرطة المكانين بهما دون إثبات إسم الشارع فقدم محامى الطاعنين إلى قلم كتاب المحكمة بطلب تضمن ما سقط سهواً إثباته من بيان هذا الموطن فسم إعلانها به وأودعت مذكرةها فى المعاد القانونى بالرد على أسباب الطعن فإن فى ذلك ما يحقق الغاية التى ينشدها القانون ويكون الدفع بطلان الطعن على غير أساس.

**الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٩**

لئن كان المقصود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من إشتغال صحيفة على البيانات التى عدتها الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ مرافعات إنما هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كالياً بهذه البيانات ورببت البطلان على إغفال إيراد أى من تلك البيانات ولم يوجد فى الأوراق ما يكفى للدلالة عليه ليمتحق الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله، إلا أن هذا البطلان نسي غير متعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجيزة.

**الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٤٢ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٩**

إذ كان مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تلك الإدارة إنما تتوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى الخفاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها وكانت نصوص هذا القانون لا توجب فيمن يوقع بصحف الطعن بالنقض من أعضاء إدارة قضايا الحكومة أن يكون بدرجة معينة، فإن ما يتطلبه الطاعن من إشراط درجة بذاتها فيمن يوقع صحيفة الطعن بالنقض من أعضاء إدارة قضايا الحكومة لا يكون له سد من القانون، ولا يغير من ذلك ما أوجبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن بالنقض، إذ أن هذا الوصف - وقد ورد فى قانون عام - لا ينطبق إلا على المحامين المقيدين فى جداول المحامين المقيدين أمام جهات القضاء المختلفة، أما بالنسبة لأعضاء إدارة قضايا الحكومة فإنهم لا يقيمون بجداول المحامين وإنما ينظم أعضائهم قانون خاص أولى بالإتباع.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٦

يجوز للطاعين طبقاً للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يودعا صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعين يقمان بمدينة أسوان وكانت المسافة بين هذه المدينة والقاهرة تجاوز ٨٠٠ كم فإنه يتعين وقد اختار الطاعنان أن يودعا صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أن يضاف إلى معاد الطعن معاد مسافة قدره أربعة أيام عملاً بنص المادة ١٦ من قانون المرافعات وإذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦ وأودعت صحيفة الطعن يوم ١٩٨٣/٢/٢٧ فإن الطعن يكون رفع في المعاد القانوني.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٧

إذ أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليه الطعن، قصدت بهذا البيان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تصريحاً وادعاءً كاشفاً عن المقصود منها كشافاً والياً نالياً عنها الغموض والجهالة، وأن يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموجبه منه وأثره في قضائه.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع رسم طريقاً خاصاً لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق لما وجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي ينسب عليها طعنه في صحيفة الطعن وحظر التمسك بعد تقديم هذه الصحيفة بأي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيها وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل جميع ما يقدم من هذه الأسباب في معاد الطعن أو بعد إنقضائه، ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام، فأجاز التمسك بها في أي وقت بشرط أن ترد على الجزء المطعون فيه من الحكم ولا يتأطلها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ٥/٥/١٩٨٨

إذا كانت المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات توجب أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على الأسباب التي بنى عليها الطعن، وكان يبين سبب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يحقق إلا بالتعريف به تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشافاً والياً نالياً عنه الغموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم فيه وموجبه منه وأثره في قضائه، وكانت الطاعنة لم تحدد العيب الذي تزوره على الحكم في قضائه، بعدم قبول إدعائها بالتزوير لعدم جدواه وموجبه منه وأثره في قضائه واكتفت بقولها أنها كانت جادة في هذا الإدعاء، فإن نعيها يكون مجاهلاً غير مقبول.

**الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٣**

النص في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أنه "يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض..... وتشتمل الصحيفة علاوة على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه" يدل على أن المشرع أوجب لصحة الطعن فضلاً عن توقيع صحيفته من محام مقبول أمام محكمة النقض أن تشتمل على بيانات وردت على سبيل الحصر ليس من بينها رقم التوكيل الصادر من الطاعن إلى محاميه الذي رفع الطعن وكل ما أوجبه المادة ٢٥٥ من ذات القانون هو إيداع سند توكيل المحامي الموكل في الطعن.

**الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤**

مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب على الخصوم أن ينشروا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض في القيام بالإجراءات والمرافعة أمامها والحكم في ذلك أن المحكمة لا تنظر إلا في المسائل القانونية، فلا يصح أن يعزى تقديم الطعون إليها أو التوقيع عليها والمرافعة فيها إلا لمحامين المؤهلين لمبحث مسائل القانون ويرتب على مخالفة هذا الحكم بطلان الطعن. لما كان ذلك، وكان الثابت في الأوراق أن صحيفة الطعن وإن صدرت باسم الأستاذ..... المحامي والوكيل عن الطاعنين بموجب التوكيلين ولعى..... إلا أن التوقيع للملجل به صحيفة الطعن مسوق بمبارة عنه بما يقطع بأن التوكيل المذكور ليس هو صاحب التوقيع وكان التوقيع لا يقرأ ولا يمكن الاستدلال منه على صاحبه وصفته فإن الطعن يكون باطلاً، ولا يغير من ذلك إيداع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل من الطاعنين ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة لأن هذا التوقيع هو وحده الذي يضمن جدية الطعن وكتابة أسبابه على النحو الذي يتطلبه القانون.

**الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٩١/٤/١١**

لئن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب أن يوقع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه إلا أنه يلزم أن يكون هذا التوقيع هو آخر البيانات التي يتجسم بها الصحيفة إذ تتحقق الغاية من هذا الإجراء بمجرد حصول التوقيع أيما كان موقعه من الصحيفة، لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الطعن أن المحامي وكيل الطاعن قام بالتوقيع

على هامش الصفحة الأولى تحت عبارة تفيد أنه رافع الطعن ومقدمه. ومن ثم فإن الطعن يكون قد استعفى  
أوضاعه الشكلية.

الطعن رقم ٣٤٧٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١١/٤/١٩٩١  
من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جواز توقيع صحيفة الطعن بالنقض من نفس الخصم  
الطاعن إذا كان محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض.

\* للموضوع القرعى : طعن غير منتج :

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٢٦ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥  
إذ كان الحكم قد أصاب في النتيجة وأن تكب الوسيلة، فلا يعبه ما ورد به من تقارير قانونية خاطئة إذ  
ذكر مادة في القانون غير منطبقة على واقعة الدعوى ويضحى النعى عليه لهذا السبب غير منتج.

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ٨/٢/١٩٧٧  
- النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، يدل وعلى ما أوضحت منه المذكرة الإيضاحية على أن  
المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير  
الخصومة قبل الحكم الختامى النهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف  
الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتشديد الجبرى، ورائد المشرع  
فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على  
ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضى.

- إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد قضاء محكمة أول درجة برد وبطلان عقد الترخار والإقرار  
المؤرخين..... ويرفض الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ هذا العقد تأسيساً على أنه حكم برده وبطلانه  
وقضى بنسب مكتب الجبراء لبيان مقدار الأطنان الزراعية التى تركها المورث الأصلى وهو حكم لا تنهى  
به الخصومة الأصلية كلها المرددة بين الطرفين، وهى القضاء بتثبيت ملكية مورثة المطعون عليهم من الأول  
إلى السابعة إلى نصيبها فى الزكاة وتسليمه لها، وبإلزام باقى الورثة بأداء الربع المستحق لها، ولإزالة شككة  
الإستئناف بعد صدور حكم المطعون فيه أن تستمر فى نظر الموضوع وهو مطروح عليها ولم تفصل فيه  
بعد برمته، ولا محل لما يثيره الطاعن من أن الدعويين رقمى..... يحتفلان موضوعاً وسبباً عجيباً بأن  
الأولى رفعت بطلب تثبيت ملكية المورثة لخصمتها المرافية ورفعت الثانية بصحة ونفاذ عقد الترخار وأن  
القرار الصادر من محكمة الإستئناف بضمها ليس من شأنه أن يفقد كلا منهما إستقلالها عن الأخرى أو  
تحدى الطاعن بأن الفصل فى دعوى صحة ونفاذ عقد الترخار هو فصل فى مسألة أولية يترتب عليه مصير

دعوى تثبيت الملكية، ذلك أن الدعوى الثانية بصحة ونفاذ عقد التنازع لا تمدو أن تكون دافعاً في الدعوى الأولى وهي الدعوى الأصلية بتثبيت الملكية - وقد قررت المحكمة ضم الإستئناف المرفوعين عن المحكمين الصادرين في الدعويين المشار إليهما - مما ينهى عليه أن تندمج دعوى صحة ونفاذ عقد التنازع في دعوى تثبيت الملكية وينتفي مع القول باستقلال كل منهما عن الأخرى، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون غير منه للخصومة كلها، كما أنه ليس من الأحكام التي إستثنائها المشرع على سبيل الحصر وأجاز الطعن فيها على إستقلال ومن لم يكون الطعن غير جائز.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤

التناقض الذي يفسد الأحكام هو الذي تتماحي به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً في الأسباب بحيث لا يأتي معه فهم الأساس الذي أقيم عليه الحكم، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى في الدعوى على أساس من ثبوت إستعارة المطعون ضده الأول لأسم زوجته الطاعنة في إبرام عقد البيع فكانت وكالتها عنه مستورة في الشراء، وهذا الذي قال به الحكم هو بعينه ما كان محلاً لإدعاء المطعون ضده الأول مما يعتبر معه الصورية التي عنانها الحكم هي الصورية في شخص المشوي وهي الوكالة المستورة وهذه الصورية النسبية بطريق التسخير عن الصورية التي تصرف إلى العائد ذاته إذ هي تفرض قيام العقد وجديته، ومن لم فلا يكون تحت تناقض إحدى أسباب الحكم.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٠

إذا كان المستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الإستئناف قد إطلعت على عقد البيع سند الدعوى قبل إصدار حكمها المطعون فيه، وكان هذا العقد المدعى بتزويره أمام محكمة الدرجة الأولى لا يعد أن يكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمه والإطلاع عليه إجراء من الإجراءات التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة أمام محكمة الإستئناف أو في أي محضر آخر، ومن لم يكون النعى على الحكم المطعون فيه - بالبطلان، إذ لم تطلع المحكمة على العقد - على غير أساس.

الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٥

أسباب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تحوز حجية الأمر المقضي إلا إذا كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمنطوقه ولازمة للنتيجة التي إنتهى إليها وتكون مع منطوقه وحده لا تقبل التجزئة. لما كان ذلك وكان منطوق الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ... إذ جرى بوقف السير في الدعوى لحين الفصل في الطعن بالنقض المرفوع عن الحكم النهائي رقم... مستأنف أسوان - فإن حجية هذا الحكم تقف عند حد النتيجة التي إنتهى إليها من حيث تعليق الفصل في الدعوى على الفصل في الطعن بالنقض المشار

إليه لحسب، وما ذكره الحكم - في معرض تسييه لقضائه بالوقف من أن الإلتزام بالوفاء بقيمة الوفاء بقيمة الشيك - هو الأساس المشترك في الدعويين الجنائية والمدنية أياً كان وجه الرأى فيه - لا يعتبر قضاء فيه في موضوع الدعوى وبالتالي فلا تحوز تلك الأسباب حجية الأمر المقضى.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/١٢  
الطعن فيما تكون محكمة الموضوع قد بحثته على سبيل الإلزام زائداً عما يلزم لصحة الحكم هو طعن غير منتج.

#### \* الموضوع الفرعى : طعن لا يجوز سماعه :

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠  
لما كان القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر من مجلس قيادة الثورة قد قضى بمصادرة أموال أسرة محمد على وجعل الاختصاص في المنازعات الخاصة بهذه الأموال إلى اللجنة المخصوص عليها فى المادة ٩ منه، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى نزاع متعلق بأموال أحد أفراد هذه الأسرة - فإنه لا يجوز سماع الطعن عملاً بالمادة ١٤ من القانون المذكور.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٥٦/١/٥  
مضى كان بين من وقائع الدعوى أن النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد على التى صدر قرار مجلس قيادة الثورة فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها وكان القانون رقم ٥٩٨ سنة ١٩٥٣ قد منع اتحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها من سماع الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال بما فى ذلك الدعاوى المنظورة وقت العمل بهذا القانون ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوما فيها فإنه يتعين الحكم بعدم جواز سماع الطعن.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٠١ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٣  
مضى كان بين من وقائع الدعوى أن النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد على التى صدر قرار مجلس قيادة الثورة فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها، وكان القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ قد منع اتحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها من سماع الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال بما فى ذلك الدعاوى المنظورة وقت العمل بهذا القانون ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوما فيها، فإنه يتعين القضاء بعدم جواز سماع الطعن.



الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٧

متى كان النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد على التى صدر قرار مجلس قيادة الثورة فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها فإنه لا يجوز سماع الدعوى طبقاً لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ٥٢٨ سنة ١٩٥٣ ومن لم يكون الطعن فى الحكم الصادر فيها غير جائز سماعه.

**\* للموضوع الفرعى : طلب وقف التنفيذ :**

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٥١/٢/١

يشترط لقبول طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وفقاً للمادة ٤٢٧ من قانون المرافعات أن يقدمه الطاعن فى تقرير طعنه، فإذا هو لم يقدم فى هذا التقرير كان غير مقبول.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٦

مادام الحكم قد أعلن بعد نفاذ قانون المرافعات الجديد فإن إجراءات الطعن فيه تكون على وفق ما رسمه هذا القانون، ويكون للطاعن فيه بطريق النقض أن يطلب إستعمال الرخصة المنصوص عليها فى المادة ٤٢٧ منه، فيكون له وفقاً لهذا النص أن يطلب فى تقرير الطعن إلى محكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً متى كان يئشى من تنفيذه وقوع ضرر جسيم يتعلم تداركه.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٩

إذا كان الطاعن قد بنى طلبه وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه على أن المطعون عليهم معدمون لا جدوى من الرجوع عليهم إذا ما نفذ الحكم ثم نقض، مستنداً على ذلك بعجزهم عن دفع باقى الرسوم المستعقة عليهم لقلم الكتاب، وكان المطعون عليهم لم يبتعوا ملامتهم بل اكتفوا بالقول بأنهم موافقون على وقف التنفيذ إذا أودع الطاعن المبلغ المحكوم به غرامة المحكمة، فذلك ظروف فيها ما يبرر وقف تنفيذ الحكم عملاً بالمادة ٤٢٧ من قانون المرافعات.

**\* للموضوع الفرعى : عدم قبول الطعن :**

الطعن رقم ٤٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٨

ما دامت الدعوى الأصلية المرفوعة من المستأجر الجديد يطلب تعويضه عن عدم تمكنه من الإنتفاع بالعين المؤجرة لم توجه إلا إلى المؤجر وقد قضى فيها إستقلالاً فإنه لا يكون بين هذا المستأجر والمستأجر السابق الذى أدخله المؤجر فى الدعوى أية علاقة قانونية تسمح لهذا الأخير بتوجيه طعنه إليه، لأنه لم يكن خصماً

في دعواه. فإذا كان المؤجر قد رضى بالحكم ونقله ولم يظن فيه فإن الطعن المرفوع من المستأجر السابق يعتبر عدم قبوله بالنسبة إلى المستأجر الجديد.

#### الطعن رقم ١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٤٧/٢/٦

إذا كان الطعن الموجه إلى حكم صادر من المحكمة الابتدائية في استئناف حكم محكمة جزئية في موضوع الدعوى وفي اختصاص المحكمة بها مبنياً على الخطأ في تطبيق القانون، ولكن كان منصفاً على موضوع الدعوى لا على مسألة الاختصاص ذاتها، فإنه بحكم المادة ١٠ من قانون محكمة النقض لا يكون مقبولاً.

#### الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٥

إذا كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة فإن بطلان الطعن بالنسبة إلى بعض المطعون عليهم يترتب عليه حكماً عدم قبوله بالنسبة إلى البعض الآخر، لأن حق الأولين، وقد استقر بحكم حائز لقوة الأمر القضي أولى بالرعاية من أمل الطاعين في كسب الطعن

#### الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٢

إذا طلب الحكم على المدعى عليهما بالتضامن لدفع أحدهما بعدم قبول الدعوى وانضم إليه الآخر في هذا الدفع ونقضت المحكمة برفضه وقبول الدعوى وطعن أحدهما في الحكم جاز له أن يدخل الآخر في الطعن.

#### الطعن رقم ١٦٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٧

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أسباب الاستئناف ورد عليها قد قال : " وحيث إنه لما تقدم وللأسباب الأخرى التي سردها محكمة أول درجة ولا تتعارض مع هذه الأسباب يعتبر رفض الاستئناف موضوعاً وتأييد الحكم المسألف "، فذلك الأسباب من الحكم الابتدائي تصير أسباباً للحكم المطعون فيه وإذا كان لا يكفي لنقض الحكم أن يثبت الطاعن صحة طعنه بل يلزمه أن يثبت أيضاً أن هذا الطعن يسوجب نقض الحكم، وإذا كان الحكم لا يضره، وبالتالي لا يوجب نقضه، أن يكون خطأ في بعض أسبابه متى كان قضاؤه مستقيماً على أسبابه الأخرى المنتجة لصحة قانوناً، كان لزاماً على الطاعن أن يثبت أن ليس للحكم أسباب صحيحة أخرى غير المنصب عليها الطعن تقيم قضاؤه. وإذا كان سبيله إلى ذلك هو إطلاع محكمة النقض على كل أسباب الحكم المطعون فيه ومنها الأسباب المبالغ عليها في الحكم الابتدائي كان عدم تقديم صورة رسمية من هذا الحكم في دعوى الطعن قاطعاً على سبيل الإثبات ولم يكن ثمة محل لنقض الحكم ويكون الطعن غير منتج ولا جدوى من النظر في أسبابه ومن ثم يصح عدم قبوله. ولا يخفى عن تقديم الصورة الرسمية وتقديم ورقة يقول الطاعن إنها نسخة من الحكم، فإن مثل هذه لا يؤيدها إذ مجرد قول الطاعن لا يعتمد.

**\* الموضوع الفرعي : عدم قبول الطعن شكلاً :**

**الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٩**

إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة وهو حق الشفعة في عقار يبيع لشخصين مشاعاً بينهما بحيث لا تجوز الشفعة إلا في تمامه كملتبني المادة ١١ من قانون الشفعة القديم الذي يحكم النزاع، لأن للطاعن الأول وهو أحد المحكوم عليهما والذي قرر طعنه بعد الميعاد القانوني أن يفيد من الطعن المرفوع من الطاعة الثانية متى كان منضمّاً إليها في طلباتها كما هو الحال في الدعوى عملاً بنص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول طعن الطاعن الأول شكلاً في غير محله.

**الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢**

الدفع بعدم قبول الطعن بمقولة إن معظم مستندات الطاعن هي صور فوتوغرافية وبعضها بلغات أجنبية يسوّر ترجمة أو بوجهة غير رسمية، هذا الدفع لا يرد على شكل الطعن متى كانت الأوراق التي يلزم تقديمها مسوّفة.

**الطعن رقم ٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤٥ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/١**

الحكم الصادر برفض دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً وبإحالة الدعوى إلى التحقيق هو حكم قطعي في المسألة الفرعية وتجهيذ في موضوع الدعوى. وهو وإن كان من جهة أنه حكم تجهيذي واجب التنفيذ بنص المادة ٣٩٤ من المرافعات إلا أن تنفيذه فيه أيضاً تنفيذ لشفقة القطعي، فينبغي - إذا ما أريد الطعن فيه بطريق النقض من جهة كونه حكماً قطعياً - أن يتعوط لذلك عند تنفيذ شفقة التمهيدى، فإن لم يحصل الاحتفاظ وقت هذا التنفيذ بحق الطعن في الشق القطعي أمكن الاستدلال بهذا على أن من صدر حده الحكم قد قبله من جهة كونه حكماً قطعياً واستع عليه أن يظن فيه من بعد بطريق النقض من هذه الجهة.

**الطعن رقم ٤٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٣٦/١١/١٩**

إذا طعن في الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً وفي الحكم الصادر في الموضوع بتأييد الحكم المستأنف، وكان الطعن في الحكم الأول غير مقبول، فإن الطعن في الحكم الثاني يكون غير مقبول أيضاً إذا لم يكن مبنياً على أسباب خاصة به بل كان مؤسساً على الطعن في الحكم الأول.

**الطعن رقم ٦ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٣٨/٤/١٤**

إذا قدم الطاعن في الميعاد القانوني صورة من الحكم المطعون فيه ثم قدم الصورة الأخرى بعد فوات الميعاد فإن هذا لا يقتضى عدم قبول الطعن شكلاً.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٧

إذا أخطأ الطاعن في طعنه في ذكر رقم من تاريخ السنة التي صدر فيها الحكم فذكر سنة ١٩٤٢ بدلاً من سنة ١٩٤١ فإن هذا الخطأ الذي لم يكن ليخفى أمره على المظعون ضده لتقديم الطاعن صورة الحكم والذي لم يكن إلا من قبيل السهو لا يوجب عليه عدم قبول الطعن شكلاً.

#### الطعن رقم ١٠٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٩

إذا صدر حكم بالإحالة على التحقيق ونفذ، لم طعن فيه من صدر هذا الحكم بناء على طلبه مع طعنه على الحكم الصادر في الموضوع، فدفع المظعون ضده بعدم قبول هذا الطعن شكلاً لصدور الحكم المظعون فيه بناء على طلب الطاعن، فإن هذا الدفع لا يكون له وجه لكونه لا يتعلق بالإجراءات الشكلية الخاصة بالطعن بل يتعلق بموضوعه إذ أن الطاعن قد بنى طعنه فيه على أنه قد جاء حين صدر وحين نفذ مخالفاً للقواعد الشرعية وهي في نظره من النظام العام. إلا أنه من جهة الموضوع لا يكون هذا الطعن مقبولاً لكون الحكم المظعون فيه قد صدر بناء على طلب الطاعن.

#### الطعن رقم ١٦١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٧

إنه لما كان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الصادر بإنشاء محكمة النقض قد قصر الطعن بطريق النقض على بعض الأحكام دون بعض كان كون الحكم من الأحكام القابلة للطعن شرطاً لقبول الطعن شكلاً وكان لزاماً على الطاعن أن يبت توافر هذا الشرط في الحكم الذي يطعن فيه وإلا كان طعنه غير مقبول شكلاً. ولما كان سبيله في الإثبات هو تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم إلى محكمة النقض وكانت المادة ١٨ من القانون المذكور أوجبت عليه أن يقدم أوراقه ومنها تلك الصورة في ميعاد معين والمادة ٢٧ حرمت قبول أوراق منه بعده، كان فوات هذا الإجراء معجزاً الطاعن عن ذلك الإثبات. ومن ثم يكون تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم المظعون فيه في الميعاد المقرر بالمادة ١٨ هو من الإجراءات الجوهرية اللازمة لقبول الطعن شكلاً.

#### \* الموضوع الفرعي : قائمة تقدير المصاريف :

#### الطعن رقم ٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٥

إنه ولو إن المادة ١١٨ الواردة في الباب الرابع من قانون المرافعات تحت عنوان "الأحكام" توجب نظر المعارضة في تقدير المصاريف أمام المحكمة بأودة المشورة بناء على طلب أحد الخصام حضور الآخر في ميعاد أربع وعشرين ساعة، إلا أنه وفقاً للمادة ٢٨ من قانون محكمة النقض، لا تطبق قواعد قانون المرافعات الخاصة بالأحكام في القضايا المرفوعة إلى محكمة النقض إلا بقدر ما تكون هذه القواعد متفقة مع

نصوص قانون محكمة النقض. والفهوم من هذا، مضافاً إليه عدم إيراد المادة ٢٨ المذكورة لشيء مما عرض له النص في القانون الفرنسي من الأحكام الكثيرة الخاصة بكيفية تقديم المسائل القرعية التي تعرض أمام محكمة النقض من قطع الرافعة ووصلها ودعوى التزوير القرعية وغير ذلك، أن الشارع المصري أراد أن يتج في هذه المسائل ما رسمه لرفع الطعن من التقرير به في كل مسألة بقلم الكتاب وتبلغ ذلك المحصور كلما اقتضى الحال، وتحقيقها بينهم في المذكرات الكتابية ما أمكن ذلك. لهذا وجب أن يكون تحضير المعارضة أمام محكمة النقض في تقدير قائمة الرسوم بنفس الطريقة المرسومة للطعن ذاته من حيث التقرير بها في قلم الكتاب وإعلائها وتبادل المذكرات بشأنها وإرسالها إلى النيابة لتقديم مذكرتها فيها مع مراعاة المواعيد، ثم بعد ذلك يستصدر أمر من رئيس المحكمة بتحديد يوم لنظرها أمام أودة المشورة. وإذا كان المعارض قد قرر بالمعارضة في قلم الكتاب ثم أمسك عن إعلانها وعن تقديم مذكرة فيها كان للمعارض ضده ( قلم الكتاب ) - إذا أراد الفصل في المعارضة - أن يفتح هو تحضيرها بإبداء ضرورة من تقرير المعارضة ومذكرة بدفاعه فيها والحصول فيها على مذكرة النيابة.

#### \* للموضوع الفرعي : قاعدة شرعية :

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٣٧/٣/١١  
 متى كان العمل على مقتضى قاعدة من القواعد الشرعية واجباً فعلى المحكمة الأهلية - إذا رأت أن ترتب على هذه القاعدة حكماً في النزاع المروض عليها - أن تعبت من أنها قد أخذ بها على وجهها الصحيح في موطن تطبيقها، وحكمة النقض الرقابة عليها في ذلك.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٣٧/٤/٢٢  
 إذا خالفت المحكمة حكماً من أحكام الشرع كان من الواجب الأخذ به في الدعوى فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون معيباً نقضه.

#### \* للموضوع الفرعي : لا يفيد بالطعن إلا من رفعه :

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٦٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٣  
 إذا كان الثابت أن المدعين أقاموا الدعوى بجنون ملكيتهم إلى الأفيان الزراعية وبطلان عقدي البيع المسجلين - الصادرين عن ذات الأفيان - وهو موضوع قابل للتجزئة ولا كان لا يفيد من الطعن إلا من رفعه عملاً بما تقتضيه المادة ٢١٨ من قانون المرافعات وكان الطعن بالنقض لم يرفع إلا من بعض المدعين

الذين قضى برفض دعواهم، وتأييد هذا القضاء إستثنائياً، لما كان ذلك فإن نقض الحكم يقتصر أثره على  
اتصبة الطاعنين في الأخطاء المبيعة بالعقدين سالفى الذكر دون باقى المدعين.

**\* الموضوع الفرعى : ما لا يجوز للطعن فيه :**

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٦٠

تتقيد الهيئة العامة للمواد المدنية بوصفها محكمة نقض متعقدة بهيئة عامة في نظر الطعون المقدمة لها  
بالقواعد التى وضعها قانون المرافعات فى بيان ما يجوز الطعن فيه من الأحكام وما لا يجوز، ولما كان قانون  
السلطة القضائية لم يتضمن أحكاماً خاصة فى هذا الشأن تخرجه عن نطاق القاعدة العامة، وكان الحكم  
المطعون فيه غير منه للمقصومة كلاً أو بعضاً وإنما صدر برفض وقف السير فى الدعوى لدى منازعة الثبوت  
فى شأن صحة تشكيل المحكمة التى أصدرته مع التسليم باختصاصها - وهو إن تخسنت به الخصومة لدى  
شأن التشكيل إلا أن الخصومة الأصلية ما زالت قائمة موزدة بين الطرفين - فإنه لا يقبل الطعن استقلالاً  
وفقاً لنص المادتين ٢٢٠ من قانون أصول المحاكمات، ٣٧٨ من قانون المرافعات التى لم تستثن من الأحكام  
القطعية التى لا يجوز الطعن فيها استقلالاً إلا الحكم بوقف الدعوى الأمر الذى يفيد سريان المبدأ العام  
الذى تقررته اللادتان على الحكم برفض وقف الدعوى إذ فضلاً عن أن ذلك هو مدلول النص فهو يتفق مع  
حكمته التشريعية.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٣٦

إن القانون إذ نص على جواز الطعن فى الأحكام بطريق النقض والإبرام إنما قصد منطوق الأحكام دون  
أسبابها، ولكن إذا كانت الأسباب متصلة أيضاً حتمياً بالمنطوق فإن الطعن فى المنطوق يتناولها، وإذن فلا  
يجوز الطعن فى الأسباب استقلالاً.

**\* الموضوع الفرعى : مصروفات قضائية :**

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٦

جرى قضاء محكمة النقض على أن المعارضة فى أمر تقدير المصروفات الذى يصدر من رئيس الدائرة المدنية  
بمحكمة النقض يجب أن تحصل بقرار فى قلم كتابها وأن تحضر كما تحضر الطعون التى ترفع إليها.  
فالمعارضة التى يقرر بها فى قلم كتاب محكمة أخرى لا تكون مقبولة. ولا يغير من هذا أن يكون قلم كتاب  
محكمة النقض قد أقر فى الدفتر بمصروف المعارضة حيث حصلت، ولا أن يكون رئيس هذه المحكمة قد عين  
جلسة نظرها، فإن هذه إجراءات إدارية لا تصلح بذاتها سبباً لقيام المعارضة أمامها.

#### الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٧

إن القانون قد جعل الأصل في الإجراءات التي تتخذ أمام محكمة النقض أن تكون بتقرير في قلم الكتاب الأمر الذي يستفاد منه أن المعارضة في تقدير المصروفات، وهي لا تخرج عن كونها إجراء من الإجراءات يجب أن تحصل بتقرير في قلم الكتاب أيضاً، لا بإعلان يوجه إلى الخصم.

#### \* الموضوع للقرعي : مواعيد الطعن :

#### الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦

إن مهلة الثلاثين يوماً المقرر للطعن بطريق النقض وفقاً للمادة ٤٢٨ مرافعات يبدأ من اليوم التالي لإعلان الحكم المطعون فيه وإذا صادف آخر هذا الميعاد عطلة رسمية فإنه يمتد إلى اليوم التالي وفقاً لنص المادة ٧٣ مرافعات.

#### الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ١١٥٢ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٥

مضى كان الحكم المطعون فيه القاضي بتثبيت ملكية المطعون عليهم للأطيان موضوع النزاع مؤسسا على حكم سابق قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وكان مهلة الطعن بطريق النقض في الحكم الأول القاضي برفض هذا الدفع قد فات لأنه لا يقبل الطعن في الحكم الثاني بمجة أنه صدر على خلاف الحكم السابق للحكم الصادر برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى.

#### الطعن رقم ١٦ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١١

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قد نصت على أن مهلة الطعن يجري في حق من أعلن الحكم ومن أعلن إليه بخلاف ما كان عليه الحال في ظل القانون القديم، إذ كانت القاعدة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الميعاد يجري من تاريخ إعلان الحكم في حق من أعلن إليه فقط أما من أعلن الحكم فلا يجري بالنسبة إليه إلا من تاريخ إعلانه من الطرف الآخر اعتباراً بأن الشخص لا يسقط حق لسه بإجراء يباشره من جانبه، وكانت القوانين المنظمة لطرق الطعن والمعلقة لمواحيده بالنسبة لما صدر من الأحكام في ظلها مستثاة من سريان قانون المرافعات الجديد عليها وفقاً للفرقتين الثانية والثالثة من المادة الأولى من القانون المذكور، وكانت المادة ٣٧٩ المشار إليها إنما تحدد أثر إعلان الحكم الذي يحصل في ظل القانون الجديد فإنه يبقى خاضعاً للقاعدة التي كان معمولاً بها من قبل وتبعا لا يسرى عليه حكم المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات الجديد، بل يطبق عليه القانون الذي أعلن الحكم تحت سلطانه - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أعلن من جانب الطاعن إلى المطعون عليه في ظل قانون المرافعات

التقديم ولم يعلن من أحد طرفيه للآخر بعد صدور القانون الجديد فإن باب الطعن يبقى مفتوحاً للطاعن ويكون الدلع بعدم قبوله شكلاً على غير أساس.

#### الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٣٠

إذا صادف آخر مياد الطعن بطريق النقض يوم عطلة رسمية فإنه عملاً بنص المادة ٢٣ من قانون المرافعات يمتد هذا المياد إلى اليوم التالي.

#### الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦

جرى قضاء هذه المحكمة بأن للطاعن بطريق النقض الحق في أن يضيف على مياد الثلاثين يوماً المقررة بالمادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض للقرار بالطعن في قلم الكتاب مياد مسافة بين محل إقامته الذى أعلن إليه فيه الحكم المطعون فيه وبين محل محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

جرى قضاء هذه المحكمة على أن للطاعن بطريق النقض أن يضيف على مياد الخمسة عشر يوماً الذى أعطى له بنص المادة ٤٣١ مرافعات لإعلان الطعن مياد مسافة بين قلم كتاب محكمة النقض وبين محل المطعون عليه.

#### الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦

مضى كانت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه هى دعوى رفعت بوصفها دعوى مدنية طلبت فيها المطعون عليها تثبيت ملكيتها لأعيان يبتها كما طلبت قسمة هذه الأعيان وصدر الحكم فيها على هذا الوصف وكانت قد أثبتت أثناء نظرها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب مما يخص بنظرة المحكمة المدنية عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٨٦٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ففصلت فيها وبتت على نتيجة هذا الفصل قضاءها في الدعوى المدنية لأن الحكم الصادر فيها يكون خاضعاً من حيث إجراءات الطعن لما تخضع له الأحكام المدنية من نصوص مينة في الباب الثانى عشر من الكتاب الأول من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية إذ الفرع يتبع الأصل وتبعاً يسرى على الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها المياد المتصوص عليه في المادة ٤٧٨ مرافعات لا المياد الذى حدته المادة ٨٨١ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب.



الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢١

ميعاد الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية وفقاً لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات هو ثمانية عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم الحضورى، فإذا لم يحصل التقرير بالطعن فى هذا الميعاد كان الطعن غير مقبول شكلاً، ولا يغير من ذلك أن يكون النزاع الذى تردد بين الخصمين أسماء محكمة الأحوال الشخصية دائراً على جنسية المتوفى إذ يسرى على الحكم فى المسائل الأولية ما يسرى على الحكم فى الموضوع.

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢

مضى قرر الطاعن بطعنه فى الميعاد محسباً من إعلانه بالحكم فى موطنه الأصلى لأنه لا يجوز التحدى بالإعلان الذى تم له فى محله المختار ذلك أن مواعيد الطعن لا تبدأ فى السريان إلا من إعلان الحكم للخصم نفسه أو موطنه الأصلى طبقاً لنص المادة ٣٧٩ من المرافعات

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٧

العبارة الواردة فى تقرير الطعن بشأن تاريخ إعلان الطاعن بالحكم المطعون فيه سواء أصبحت ياناً من الطاعن لواقعة من وقائع الدعوى أو إقراراً لى الخاين غير ملزمة له إلزاماً لا يستطيع دفعه، إذ أن الطاعن فى الصورة الأولى يستطيع أن يصححها بمجرد قوله، وإن أصبحت إلزاماً لزم أن يكون المقرر بها مفروضاً بالإقرار، فإذا تبين من التوكيل الصادر من الطاعن إلى الخاضع الذى قرر بالطعن أنه لم يرد به تفويض بالإقرار فلا يكون هناك محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفضه بعد الميعاد استناداً إلى هذه العبارة مادام محامى الطاعن الحاضر بمجلسة المرافعة نفى حصول الإعلان لوكله فى ذلك التاريخ.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٠

مفاد نص المادة ٣٧٩ من المرافعات أن بدء جريان ميعاد الطعن لا يكون إلا من تاريخ إعلان الحكم من جانب من يتمسك بمجرى الميعاد أو من جانب من يتمسك به ضده، فإذا تبين من صورة الحكم المقدمة من الطاعن أن إعلانها كان حاصلًا بناء على طلب قلم الكتاب وقد أعلنها مباشرة للنيابة العامة ثم قام قائد السجون الحرية بإعلانها إلى الطعن شخصياً فإن للطعون عليه لا يفيد من هذا الإعلان - كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٤

الإعلان الذى يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن هو الذى يصدر من أحد طرفى الخصومة فى الدعوى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإذا تبين من الأوراق أن الملعون عليه لم يعلن الحكم الملعون فيه للطاعن

وان الإعلان الذي تم كان بناء على طلب قلم كتاب المحكمة فإنه يصح رفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به بعدم المعاد.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٥

معاد الثلاثين يوماً الذي حددته المادة ٤٢٨ مرافعات للطعن بالنقض هو من المواعيد التي تحسب بالأيام لا بالساعات ويبدأ هذا المعاد من اليوم التالي لحصول إعلان الحكم ولا يحسب اليوم الذي تم فيه الإعلان طبقاً للمادة ٢٠ مرافعات.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٦

لا يبدأ معاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة وأمر تقديم رسوم الدعوى - وفقاً للمادة ٣٧٩ مرافعات - إلا من تاريخ إعلانه ولا يكون هذا الإعلان إلا بالطريق الذي رصده القانون أى بورقة من أوراق المخبرين تسلم لنفس المحكوم عليه أو لمن يستطيع الاستلام نيابة عنه في موطنه الأصلي ولا يبنى عن ذلك إطلاع المحكوم عليه على الحكم أو علمه به أو تقديمه كمستند في قضية كان مختصماً فيها أو رفعه طعناً خاطئاً عن هذا الحكم قبل إعلانه إليه ومن ثم فإن قيام الطاعن برفع إستئناف عن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز له لا يقوم مقام إعلان الحكم ولا يمنع الطاعن من الطعن عليه بالنقض في المعاد القانوني الذي ينتفع من تاريخ إعلانه به.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٤

للطاعن بطريق النقض الحق في أن يضيف على معاد الثلاثين يوماً المقررة بالمادة ٤٢٨ من قانون المرافعات للطعن بالنقض معاد مسافة بين محل إقامة الذي أعلن إليه فيه الحكم المطعون فيه وبين مقر قلم كتاب هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٩

نص القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ على أن يتبع في إجراءات الطعن بالنقض في قرارات هيئات التحكيم الأحكام الواردة في قانون المرافعات - فإذا كان المطعون عليه قد دفع الطعن بأنه غير مقبول لأن الطاعة قبلت القرار المطعون فيه وقررات معاد الطعن الذي بدأ في ١١ فبراير سنة ١٩٤٥ تاريخ القرار الصادر في النزاع رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٣، وكان لم يتم أى دليل يستفاد منه قبول الطاعة للقرار المطعون فيه، وكان قرار ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ غير منه للخصومة لأنه إقتصار على إحالة الطلبات الجديدة للعمال إلى مكتب العمل، وكان لم ينقض عند التقرير بهذا الطعن ثلاثون يوماً على إعلان القرار المطعون فيه بسل على تاريخ صدوره. فإن الطعن يكون مقدماً في معاده ومقبولاً.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤

يوم صدور الحكم الحضورى فى مسائل الأحوال الشخصية لا يحسب ضمن ميعاد الثمانية عشر يوماً المحددة فى المادة ٨٨١ مرافعات للطعن فى الحكم وذلك وفقاً لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٥

تنص أحكام القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقوف على أن للمحكوم وللنيابة العامة الطعن بالنقض فى الأحكام والقرارات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقوف طبقاً للمادة ٨٨١ من قانون المرافعات التى تقرر أن ميعاد الطعن بالنقض ثمانية عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩

إذ نص المشرع فى المادة السادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أن ميعاد الطعن بالنقض يبدأ من تاريخ الحكم إذا كان حضورياً فقد كان ذلك على تقدير منه أن الخصم الذى صدر حده الحكم على علم بالخصومة وما أتخذ فيها من إجراءات فإذا ثبت أنه لم يغير بالجلسة التى حددت لنظر الاستئناف المرفوع حده فلم يحضر فيها وصدر الحكم فى الاستئناف بغير علمه فإن ميعاد الطعن فى هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ علمه به.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٦٦/١/١١

لا يلزم التمسك بعدم قبول الطعن بالنقض من أحد الخصوم - لفوات ميعاده - إذ يحكمه النقض أن تنبذ من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢١٥ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢

وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لا يترتب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى المطعون التى رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التى رفعت فى الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر هذا القانون فى ١١ من مايو سنة ١٩٦٧. وإذا كان الطعن قد رفع فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإن الدفع بعدم قبول الطعن للتقرير به بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٨١ من قانون المرافعات وهو ثمانية عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم، يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٨

متى كان الطعن قد رفع ثم أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٦ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون، وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت فى فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذى أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإطلاله، وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن مهلة خمسة عشر يوماً الذى يجب على الطاعن - ورثته - من بعده - إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، وإذ حلت أوراق الطعن عما يثبت قيام الطاعن أو ورثته بإعلان بعض المطعون عليهم بتقرير الطعن خلال هذا المهلة أو فى خلال المهلة الذى منحه لهم القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات التى يقتضيها تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحیح ما لم يصح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة وهذا المهلة الجديد بالنسبة لإعلان هذا الطعن، هو - طبقاً لما تقتضى به الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ - خمسة عشر يوماً تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر هذا القانون الأخير، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يصير إعمال الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٤٣١ من قانون المرافعات واعتبار الطعن باطلاً بالنسبة لمن لم يعلن من المطعون عليهم.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٥٧ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٨

للطاعن أن يضيف إلى المهلة اضداد للطعن بالنقض مهلة مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التى قرر بالطعن فى قلم كتابها لما يقتضيه هذا التقرير من حضوره فى شخص محاميه إلى هذه القلم.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٨٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٩

لا يرتب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التى رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التى رفعت فى القوة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فى ١١/٥/١٩٦٧.

**الطنن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٥**

تنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى على أنه إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو الشهور أو السنين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجزئاً للميعاد، ووفقاً لهذا النص الصريح فإن صدور الحكم المطعون فيه لا يحسب ضمن ميعاد الطعن في الحكم، ولم يغير القانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ من هذه القاعدة وإن غير الواقعة التي يبدأ بها سريان ميعاد الطعن فبدلاً من أن يبدأ إحساب الميعاد من وقت إعلان الحكم جعل ذلك يبدأ من تاريخ النطق بالحكم دون أن يمس كيفية إحساب هذا الميعاد وهو ما قرره المادة ٢٠ من قانون المرافعات التي تحكم كافة المواعيد المقررة للطعن في الأحكام بما في ذلك الطعن بطريق النقض على ما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

**الطنن رقم ٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠**

وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لا يوجب الطعن أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التي رفعت في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر هذا القانون في ١١ مايو سنة ١٩٦٧.

**الطنن رقم ١ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٩**

لما كان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ يقضي في مادته الأولى بأن ميعاد الطعن بطريق النقض مسنون يوماً ويقضى في مادته الثالثة بأن يعمل بالمادة السابقة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في ١٩٦٥/٧/٢٢، وكانت المادة ١/٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره كأصل عام، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٨، وطعن الطاعنون فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٩ فإن هذا الطعن يكون قد رفع في الميعاد.

**الطنن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٦**

إذا كان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ يقضي في مادته الأولى بأن ميعاد الطعن بطريق النقض مسنون يوماً ويقضى في مادته الثالثة بأن يعمل بالمادة السابقة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في ١٩٦٥/٧/٢٢، وكانت المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره كأصل عام، وإذا كان الحكم المطعون فيه

قد صدر بتاريخ ١٩٦٦/١/١٣ وطعنت فيه الطاعة بطريق النقض في ١٩٦٦/٣/١، فإن الطعن يكون قد رفع في المعاد القانوني.

**الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٠**  
لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ قد عدلت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقررت بأن معاد الطعن بالنقض يبقى سعين يوماً، وأشارت المادة الثالثة منه بأن يعمل بهذه المادة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وهو ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٥، فإن مؤدى ذلك هو أن العودة إلى النصوص الخاصة بالإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها أمام محكمة النقض قبل إنشاء دوائر فحص الطعون بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ لا يمتد إلى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فيبقى معاد الطعن بالنقض وهو سعون يوماً سارياً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه.

**الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٧**  
لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ قد عدلت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقررت أن معاد الطعن بالنقض يبقى سعين يوماً، وأشارت المادة الثالثة منه بأن يعمل بهذه المادة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وهو ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٥، فإن مؤدى ذلك أن العودة إلى النصوص الخاصة بالإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها أمام محكمة النقض قبل إنشاء دوائر فحص الطعون بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ لا يمتد إلى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فيبقى معاد الطعن بالنقض وهو سعون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه.

**الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٢**  
مؤدى نص المادتين الأولى والثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ أن العود إلى النصوص الخاصة بالإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها أمام محكمة النقض قبل إنشاء دوائر فحص الطعون بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٥، لا يمتد إلى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وإنما يبقى معاد الطعن بالنقض وهو سعون يوماً سارياً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١١٤٣ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٩  
مضى صادق آخر معاد للطعن - وهو ١١ من مايو سنة ١٩٦٢ - يوم جمعة وهو عطلة رسمية، فإن المعاد  
يمتد إلى اليوم التالي، وإذا حصل التقرير بالطعن فى ١٢ من مايو سنة ١٩٦٢ فإن الطعن يكون قد تم فى  
الميعاد.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٤  
وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لا يحزب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة  
الإجراءات والمواعيد التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر القضاة، سواء بالنسبة إلى الطعون التى رفعت  
قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التى رفعت فى الفترة  
من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فى ١١/٥/١٩٦٧.

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٥  
حددت الفقرة التالية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية معدلة  
بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ معاد رفع الطعن بالنقض بستين يوماً، وقضت بإتباع الإجراءات والمواعيد  
الواردة فى قانون المرافعات السابق، والتى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون. وإذا كانت  
المادة ٣٧٩ من ذلك القانون الأخير معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جمعت الأصل أن يبدأ معاد  
الطعن فى الأحكام من تاريخ صدورها ما لم يكن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور إلى جميع الجلسات  
المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه، فيبدأ الميعاد فى هذه الحالة من تاريخ إعلان الحكم إليه.  
وكان الثابت من الصورة الرسمية شاطر الجلسات أمام محكمة الاستئناف ومن الحكم المطعون فيه أن  
الطاعين لم يحضروا أمام محكمة الاستئناف ولم يقدموا مذكرة بدفاعهما، فإن الطعن بالنقض إذ رُفع بتاريخ  
١٩٦٦/١٢/٣ ودون أن يثبت أن الحكم المطعون فيه قد أعلن للطاعين قبل هذا التاريخ يكون مرفوعاً فى  
الميعاد القانونى.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٧  
تقضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية معدلة  
بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بأن معاد الطعن بالنقض ستون يوماً، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر  
بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٦٨ ولم يطعن الطاعن فيه بطريق النقض إلا فى ٦ يوليو سنة ١٩٦٨ ينمى الميعاد  
كان قد انتهى يوم ٤ يوليو سنة ١٩٦٨، فإن الحق فى الطعن يكون قد سقط. ولا يغير من ذلك ما قرره  
الطاعن بالجلسة من أنه يقيم بتأخيه... لإتضاء إضالة معاد مسالة بين موطنه بهذه التأخيه وبين مقر محكمة

التقضى بالقاهرة طالما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن حدد موطنه في جميع مراحل التقاضى في مدينة القاهرة.

**الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٢**

إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين جميعاً يقيمون بتاحية أبار مركز كفر الزيات وإذا كان من الجائز أن يكون للشخص أكثر من موطن وكان للطاعنين أن يضيفوا معاد مسافة بين موطنهم التابع لورثتهم - كفر الزيات - وبين مقر محكمة التقضى في القاهرة التى قرروا بالطعن فى قلم كتابها لما يقتضيه هذا التقرير من حضورهم فى شخص محامهم إلى قلم كتاب هذه المحكمة وإذا كانت المسافة من كفر الزيات إلى القاهرة تزيد على مائة كيلومتر فإنه يتعين إضافة معاد مسافة يرمين طبقاً لما تقتضى به المادة ٢١ من قانون المرافعات السابق الذى حصل التقرير بالطعن فى ظل أحكامه إلى معاد الطعن.

**الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١/٦/١٩٧٣**

عملت المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقررت بأن معاد الطعن بالتقضى يبقى ٦٠ يوماً، وأشارت المادة الثالثة منه بأن يعمل بهذه المادة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وهو ٢٢ من يولييه سنة ١٩٦٥ ومؤدى ذلك هو أن العودة إلى النصوص الخاصة بالإجراءات والمواعيد التى كان معمولاً بها أمام محكمة التقضى قبل إنشاء دوائر فحص الطعون بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ لا تمتد إلى نص المادة ٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانونين رقمى ٥٧ لسنة ١٩٥٩، ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فيبقى معاد الطعن بالتقضى وهو سترن يوماً صارياً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه.

**الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ٨/٦/١٩٧٤**

حتى كان بين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن يقيم بمدينة الإسكندرية، وكان يجوز أن يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن طبقاً للمادة ٤٠/٢ من القانون المدنى وكان للطاعن أن يضيف إلى المعاد المحدد للطعن بالتقضى معاد مسافة بين موطنه بالإسكندرية وبين مقر محكمة التقضى فى القاهرة التى قرر بالطعن فى قلم كتابها ، وكانت المسافة بين الإسكندرية والقاهرة تزيد على مائتى كيلو متر مما يجب معه إضافة معاد مسافة قدره أربعة أيام طبقاً لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات السابق الذى تم الإجراء فى ظله، فإن الطعن يكون بعد إضافة هذا المعاد إلى معاد الطعن قد رفع فى المعاد ومن ثم يتعين رفض الدلع بسقوط الحق فى الطعن بالتقضى للتقرير به بعد فوات ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم بمقولة أنه لا يحق للطاعن إضافة معاد مسافة طالما ثبت من إعلان الطعن أنه يقيم بمدينة الجيزة.



الطنين رقم ٤٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٨٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١

إذ كان اليوم الذى ينتهى به ميعاد الطنين قد وافق آخر أيام عطلة عيد الفطر وكان لإسداء صحيفة الطنين قد تم فى اليوم التالى له مباشرة الذى يمتد إليه ميعاد الطنين لنص المادة ١٨ من قانون المرافعات، فإن الطنين يكون قد تم فى الميعاد القانونى.

الطنين رقم ١٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٦

لما كان قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قد أبهى على المواد من ٨٦٨ إلى ١٠٣٢ من قانون المرافعات السابق الخاصة بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ومنها المادة ٨٨١، وكان ميعاد الطنين بالنقض طبقاً لهذه المادة معدلة بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ هو ستون يوماً، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ وطنين الطاعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢١ فإن الطنين يكون قد رفع فى الميعاد القانونى.

الطنين رقم ٣٩٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٩

لما كان يجوز للشركة الطاعنة طبقاً للمادة ٢٥٣ مرافعات أن تودع صحيفة الطنين قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، وكان بين من الحكم المطعون فيه أن مقر هذه الشركة بمدينة الإسكندرية، فإنه يجوز لها وقد اعتبرت أن تودع صحيفة الطنين قلم كتاب محكمة النقض أن تنضيف إلى الميعاد المحدد للطنين بالنقض ميعاد مسافة مقرها بالإسكندرية ومقر محكمة النقض بالقاهرة ولما كانت المسافة بين مدينتي الإسكندرية والقاهرة تزيد على مائتى كيلو متر مما يعين معه إضافة ميعاد مسافة قدره أربعة أيام طبقاً لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات. فيكون الطنين بعد إضافة هذا الميعاد قد رفع فى الميعاد القانونى.

الطنين رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣٠

للطاعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن ينضيف إلى الميعاد المحدد للطنين بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التى يودع بقلم كتابها صحيفة الطنين لما يقتضيه هذا الإيذان من حضور الطاعن فى شخص محاميه إلى هذا القلم وإذ كانت المسافة بين مدينة الإسكندرية وموطن الطاعنة ومقر محكمة النقض التى أودعت صحيفة الطنين قلم كتابها، تزيد على مائتى كيلو متر، فإنه يزداد على ميعاد الطنين ميعاد مسافة قدره أربعة أيام وفقاً لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٤

لما كان الطاعن يقيم بمدينة المنصورة وطعن بطريق النقض فى الحكم بصحيفة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة، وكان الثابت من دليل مصلحة السكة الحديد المقدم من الطاعن أن المسافة بين مدينتى المنصورة والقاهرة هى ١٤٠ كيلو متراً، فإنه يسمي تطبيقاً لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات أن يضاف إلى معاد الطعن معاد مسافة قدره ثلاثة أيام وإذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٦٩/١١/٩ وأودعت صحيفة الطعن يوم ١٩٧٠/١/١١ فإن الطعن يكون مقدماً فى المعاد.

الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٦٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٥

إذ كان المقصود بإلغاء التشريع ونسخه هو رفع حكم قانونى بحكم قانونى آخر متأخر عنه مما يحوب عليه إبطال العمل بالتشريع الأول وتجريده من قوته الملزمة، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن يتم ذلك بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمناً بأن يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده، وكان من الجائز أن يتم إلغاء التشريع إما من طريق إسبدال نصوص أخرى بتصوره أو بالإقتصار على إبطال مفعول دون من تشريع جديد بمعنى أنه لا يلزم أن يشتمل النص الناسخ على بديل للحكم المنسوخ، وكان ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المضافة بموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ - قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - من أن معاد الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية ثمانية عشر يوماً قد صدر إلغاؤه صراحة بموجب المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض وقررت المادة ٢٩ منه إزالة التفرقة فى معاد الطعن بالنقض وفى إجراءاته بين المسائل المدنية والتجارية وبين مواد الأحوال الشخصية، وكان ما جرت به الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من العودة إلى الأحكام المنظمة للطعن بطريق النقض التى كان معمولاً بها قبل صدور القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذى إستحدث دوائر فحص الطعون ومن بينها حكم الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات قد صاحبه صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ الذى جعل معاد الطعن بالنقض فى كافة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ستين يوماً منذ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، مما يدل على أن الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات ظلت منسوخة ضمناً إعتباراً بوجود تعارض بين نصين وردا على محل واحد مما يستحيل معه إعمالهما معاً فيعتبر النص الجديد ناسخاً للنص القديم وملغياً له. لما كان ذلك، وكان بقاء المادة ٨٨١ من قانون المرافعات بمقتضى المادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات القائمة لا يستطيل إلى الفقرة الأولى

منها لأنه لم يكن لها وجود عند صدوره إذ ظلت هذه الفقرة منسوخة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ على نحو ما سلف، وبقي معاد الطعن بالنقض في كافة المسائل ومن بينها مواد الأحوال الشخصية موحداً. لما كان ما تقدم، وكان إلغاء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته بموجب قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليس من شأنه أن يمتح من جديد نص الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات الملغاة ظالماً نص المشرع صراحة على العودة إليها، وكان مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والتي إستبقاها قانون المرافعات الحالي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية تحكمه القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات تنص على أن معاد الطعن بالنقض سبعة يوماً، فإن هذه المادة هي التي تحكم معاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية كما هو الحال في سائر المواد المدنية والتجارية.

#### الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ مكتب قمر، ٢٦ صفحة رقم ١٣٧٦ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٥

إذ كان المقصود بإلغاء التشريع ونسخه هو رفع حكم قانوني بحكم قانوني آخر متأخر عنه بما يوجب عليه بطلان العمل بالتشريع الأول وتجريده من قوته الملزمة، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن يتم ذلك بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل ضمناً، بأن يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده، وكان من الجائز أن يتم إلغاء التشريع إما عن طريق استبدال نصوص أخرى بنصوصه أو الإقتصار على إبطال مفعوله دون من تشريع جديد، بمعنى أنه لا يلزم أن يشتمل النص الناسخ على دليل للحكم المنسوخ، وكان ما تقتضيه به الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المضافة بموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ - قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - من أن معاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية ثمانية عشر يوماً قد صار إلغائه صراحة بموجب المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض، وقررت المادة ٢٩ منه إزالة التفرقة - في معاد الطعن وإجراءاته - بين المسائل المدنية والتجارية وبين مواد الأحوال الشخصية، وكان ما جرت به الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من العودة إلى الأحكام المنظمة للطعن بطريق النقض التي كان معمولاً بها قبل صدور القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي إستحدث دوائر فحص الطعون ومن بينها حكم المادة ١/٨٨١ من قانون المرافعات قد صاحبه صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ الذي جعل

ميعاد الطعن بالنقض في كافة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ستين يوماً منذ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، كما يدل على أن الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات قد ظلت منسوخة ضمناً لوجود تعارض بين نصين وردا على محل واحد، كما يستحيل معه إعمالهما معاً فيعتبر النص الجديد ناسخاً للنص القديم وملغياً له. لما كان ذلك، وكان بقاء المادة ٨٨١ من قانون المرافعات بمقتضى المادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات القائم لا يستلزم إلى الفقرة الأولى منها لأنه لم يكن لها وجود عند صدوره وظلت هذه الفقرة منسوخة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ على نحو ما سلف، وبقي ميعاد الطعن بالنقض في كافة المسائل ومن بينها مواد الأحوال الشخصية موحداً، لما كان ما تقدم، وكان إلغاء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته بموجب قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليس من شأنه أن يبعث من جديد نص الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات الملغاة طالما لم ينص المشرع صراحة على العودة إليها، وكان مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والتي استبقاها قانون المرافعات الحالي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بطريق النقض تحكمه القواعد العامة في قانون المرافعات فيما لا يعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع، وكانت المادة ١/٢٥٢ من قانون المرافعات تنص على أن ميعاد الطعن ستون يوماً فإن هذه المادة هي التي تحكم ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية كما هو الحال في سائر المواد المدنية والتجارية.

#### الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

- علو صورة التقرير بالطعن المعلنه للطعون عليه من بيان تاريخ الطعن والمحكمة التي قدم إليها واسم الموظف الذي حصل التقرير امامه لا يطل الطعن.
- إذ كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون مرفوعاً في تاريخ هذا الإيداع، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٢/١٢/٢٣. وكان الثابت من محضر الإيداع أن تقرير الطعن أودع في ١٩٧٣/٢/٢٠ قلم كتاب محكمة إستئناف المنصورة التي أصدرت الحكم، فإن الطعن يكون قد - رفع في الميعاد، ويكون الدفع بعدم قبوله - لعدم بيان تاريخ إيداع التقرير في الصورة المعلنه للطعون عليه قائماً على غير أساس.

#### الطنن رقم ٢ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٦

مفاد نصوص المواد ٣١ و ٣٣ و ٥٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن رقابة المهنة الصليبية وجوب أن يتم الطنن في تشكيل مجلس إدارة اللجنة النقابية وفق الإجراءات التي رسمها القانون وفي الموعد الذي حدده وهو خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنقاذ. ولما كان الثابت من صورة الكتاب الدوري رقم ٦ التي قدمها الطاعون أن تشكيل مجالس إدارات اللجان النقابية قد تم بالانتخاب الذي أجرى في يوم في ١٩٧٤/٧/٢٨ وكان ما يثيره الطاعون بأسباب التي ينصرف إلى الطنن في عضوية وتشكيل مجالس إدارة اللجان النقابية وإذ رفع الطنن المائل في ١٩٧٤/٤/١١ لأن الطنن على تشكيل مجالس إدارة اللجان النقابية المشار إليها يكون قد تم بعد المصادق المقرر في القانون ويكون الطنن بهذه الأسباب غير مقبول.

#### الطنن رقم ٩٢ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٩٤٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٨

مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل سريان مواعيد الطنن في الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام إلا أنه إستثنى من هذا الأصل الأحكام التي افرض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها فجعل مواعيد الطنن فيها لا تسري إلا من تاريخ إعلانها وقد أورد المشرع في المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من الأصل العام. ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعة قد مثلت أمام المحكمة الابتدائية في بعض الجلسات السابقة على قضائها بنذب خير وإنه لم يتقطع تسلسل الجلسات في الدعوى، فإن الحكم المطعون إذا احتسب ميعاد الطنن في الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيساً على أن الحكم بنذب خير في الدعوى لا يندرج تحت نطاق الاستثناءات التي أوردتها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يكون قد إلتزم صحيح القانون.

#### الطنن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٣

النص في المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات على أنه " يقيد قلم كتاب محكمة النقض الطنن في يوم تقديم الصحيفة ... .. وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطنن خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطنن " يدل على أن الميعاد المحدد لإعلان صحيفة الطنن بالنقض ميعاد تنظيمي لا يوجب على تجاوزة البطلان.

#### الطنن رقم ٣٩٢ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٥

النص في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات يحيز إيداع صحيفة الطنن بالنقض إما بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وإختيار بينهما مسروق للطاعن، فإذا ما إختار الإيداع بقلم

كتاب محكمة النقض فإنه يعين طبقاً لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضاف إلى ميعاد الطعن مسافة، ولما كان موطن الطاعنين على النحو الثابت بإحكام المطعون فيه وما قرره المطعون ضدها هو مدينة طنطا والمسافة بينها وبين القاهرة تزيد على ٨٠ كيلو متراً فيضاف إلى ميعاد الطعن يومان كميعاد مسافة ويكون الطعن قد رفع في الميعاد.

للطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٣٠

ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوماً تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حسبما تقتضى به المادتان ٢٥٣ و ٢١٣ من قانون المرافعات ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للطاعن أن يضيف إلى ذلك الميعاد ميعاد مسافة بين وطنه - الذى يجب عليه الانتقال منه - وبين مقر المحكمة التى يودع قلم كتابها صحيفة طعنه - والتى عليه الانتقال إليها، وذلك فى الحدود المبينة فى المادة ١٦ من ذلك القانون والعبرة فى تحديد الموطن فى هذا المقام هى بالوطن الذى يخذه الطاعن لنفسه فى مراحل التقاضى السابقة على الطعن ولو كان له موطن آخر فى مقر المحكمة المودع بها الطعن، ولما كان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعنين الأول والثانية قد اتخذتا من مدينة طنطا موطناً لهما حتى فى مراحل التقاضى، وكان هذا الموطن يبعد عن مقر محكمة النقض بمدينة القاهرة بأكثر من ثمانين كيلو متراً فإنه يضاف إلى ميعاد الطعن بالنقض يومان على ما تقتضى به المادة ١٦ من قانون المرافعات، ولما كانت صحيفة الطعن قد تم إيداعها قلم كتاب هذه المحكمة فى اليوم الثانى والستين من صدور الحكم المطعون فيه فإن طعنهما يكون فى الميعاد المقرر قانوناً.

للطعن رقم ١٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧

إذا كان الطعن المرفوع أولاً لا يفصل فيه بعد، وكان الطعن الثانى قد أودع التقرير به قبل إنقضاء ميعاد الطعن بطريق النقض، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ليس فى نصوص قانون المرافعات ما يحول دون أن يرفع الطاعن بالنقض طعناً آخر عن ذات الحكم ليستدرك ما فاتته من أوجه الطعن طالما كان ميعاد الطعن ممتداً، وكان لم يسبق الفصل فى موضوع الطعن الأول. لا كان ذلك. وكان الثابت أن الطاعنة فاتها فى الطعن الأول طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه، وأنها عوجزت ما فاتها بالطعن الثانى وأضافت به أسباباً أخرى، وكان الميعاد لا يزال موسعاً فيه، وقررت محكمة النقض ضم الطعنين لإرتباطهما، فإنه لا محل للقضاء بعدم قبول الطعن اللاحق إستناداً إلى قاعدة " لا يرد نقض على نقض " .

للطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٠

إن ما شاب إجراء الإعلان من حوار خلو الصورة الملونة من إسم التاجر خلافاً للأصل هو غير ذى أثر. ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يحكم بالبطالان رغم النص عليه

إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء. وإذا كان الثابت أن المظنون ضدها قد علمت بالطعن المقرر به في الميعاد وقدمت عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مذكورة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن مما يتحقق به الغاية التي يبتناها المشرع من إعلائها فلا يجوز معه التمسك بالبطان الناشئ عن هذا العوار.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٨٠/١/١

يجوز للطاعة طبقاً للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المظنون فيه، وإذا بين من الحكم المظنون فيه أن الطاعة تقيم بتاحية ديسط مركز طلخا، ولما كانت المسافة بين هذه المدينة والقاهرة تجاوز ١٤٠ كيلو متراً، فإنه يصح وقد إختارت الطاعة أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أن يضاف إلى ميعاد الطعن ميعاد مسافة قدره ثلاثة أيام عملاً بنص المادة ١٦ من قانون المرافعات، وإذا صدر الحكم المظنون فيه بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩ وأودعت صحيفة الطعن يوم ١٩٧٤/٦/١٠. فإن الطعن يكون قد رفع في حدود الميعاد القانوني.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٨٣٢ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٣

للطاعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضيف إلى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التي يودع بقلم كتابها صحيفة الطعن، وطبقاً لنص المادة ١/١٦ من قانون المرافعات فإن ميعاد المسافة سبعون يوماً لمن يكون موطنه بالخارج، وإذا كان البين من الأوراق أن الطاعة شركة تأمين فرنسية موطنها الأصلي مدينة "باريس" بفرنسا ولم يثبت أنها تراول لشاطئ تجارياً في مصر أو أن لها فرعاً أو وكيلاً فيها فإن ميعاد المسافة الواجب إضافته إلى ميعاد الطعن بالنقض الحالي هو سبعون يوماً وإذا كان الحكم المظنون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨ وكانت الطاعة قد أودعت صحيفة الطعن في ١٩٧٤/٦/٢٤ فإنه بإضافة ميعاد المسافة سالف البيان يكون الطعن قد أقيم في الميعاد القانوني.

الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٢٠ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩

مفاد نص المادة ١٦ من قانون المرافعات أنه إذا كان الميعاد معيّن في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء ما فاته يضاف إلى الميعاد الأصلي ميعاد مسافة بين المكان الذي يجب إنتقال الشخص - أو بمثله - منه والمكان الذي يجب عليه الحضور فيه أو القيام فيه بعمل إجرائي ما خلال هذا الميعاد - ويجب لإضافة ميعاد مسافة لمن يكن موطنه في مصر أن تكون المسافة السابق ذكرها خمسون كيلوا متراً على الأقل حيث يضاف يوم واحد عنها كما يزداد يوم على ما يزيد من الكسور على الثلاثين متراً على ألا يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام.

الطنين رقم ٨٤٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٢٠ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٠

مبدأ المسافة بالنسبة لمن يكون موطنه في مناطق الحدود خمسة عشر يوماً بصرف النظر عن بعد هذا الموطن بالكيلو مترات، وإذ خلت نصوص قانون المرافعات من بيان المقصود بمناطق الحدود في نطاق تطبيقه فإنه يصح الاستدعاء بقواعد القانون الدولي والحكمة التي تفيها المشرع من إضافة مبدأ المسافة وتفاوت مدته وعلى هدى ذلك تكون مناطق الحدود هي المناطق النائية التي تقع بالقرب من الحدود السياسية بين جمهورية مصر العربية والدول المجاورة لها ولا تربطها بالمدن الرئيسية بالجمهورية وسائل مواصلات منتظمة وذلك بصرف النظر عن مدى بعدها بالكيلو مترات. لما كان ذلك، وكانت مدينة مرسى مطروح - التي يقيم بها الطاعن - هي عاصمة محافظة مطروح وتربطها بالمدن الرئيسية مواصلات منتظمة فإنها لا تعبر من مناطق الحدود فلا يحق للطاعن سوى الاستفادة من مبدأ المسافة المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون المرافعات.

الطنين رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٧٣ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٠

مؤدى نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن الشارع جعل الأصل في إيداع صحيفة الطعن بالنقض أن يتم بقلم كاتب هذه المحكمة، وأنه أباح إيداعها قلم كاتب المحكمة التي أصدرت الحكم دون التزام بذلك لأن إتبع الطاعن الأصل المقرر بإيداع الصحيفة قلم كاتب محكمة النقض تعين أن يزيد المبدأ المحدد لتدعيمها يوماً لكل مسافة قدرها خمسين كيلو متراً بين المكان الذى يجب الانتقال منه ومدينة القاهرة - مقر محكمة النقض - وكذلك يوماً لا يزيد من المكسور على ثلاثين كيلو متراً وما لا يجاوز أربعة أيام عملاً بالمادة ١٦ من قانون المرافعات.

الطنين رقم ٣١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٤٦ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٠

إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات الملغى الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ وهي من المواد التي أبهى عليها قانون المرافعات القائم تحدد مبدأ الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بشمانية عشر يوماً إلا أن هذه المادة وقد ألغيت بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذى جعل مبدأ الطعن في هذه المسائل ستين يوماً ثم لدى إلغاء هذا القانون بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والعودة إلى القواعد المنظمة للطعن بالنقض التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ومنها ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ السابقة الإشارة، صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ منسحباً من هذه القواعد مبدأ الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بأن نص على بقائه ستين يوماً، فإن تشديد



ميعاد الطعن المقرر بالفقرة الأولى من المادة ٨٨١ المذكورة يكون قد نسخ ضمناً لتعارضه مع نص جديد ورد على ذات الخلل مما يستحيل معه إعمالهما معاً فيحيز النص الجديد ناسخاً للأول. لما كان ذلك، وكان إلغاء القانون الأخير بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليس من شأنه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يبعث من جديد ما نسخ من نص الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ كما لا يعضد المشرع عليها بمقتضى المادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات القائم طالما ينص صراحة على العودة إلى ما تم نسخه منها، وكانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية باعتبارها القانون الأساسى للإجراءات الواجبة الإتباع فى منازعات الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قد علت من أية قواعد تنظم طريق الطعن بالنقض، فإنه يتعين الرجوع فى عدد تحديد ميعاد الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى هذه المنازعات إلى القواعد المقررة فى قانون المرافعات إعمالاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والجلسة التى توجب إتباع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها، وإذا كان ميعاد الطعن بالنقض على ما تقتضى به المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات سعيين يوماً وكان الطعن وإن تقرر به فى اليوم التالى لإنتضاء هذا الميعاد، إلا أن اليوم الأخير منه إذا صادف عطلة رسمية فإنه يكون قد تم فى الميعاد.

#### الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١

لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده يقيم بمدينة طنطا، وكان للمطعون ضده أن يضيف ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر محكمة النقض فى القاهرة التى أودع صحيفة الطعن فى قلم كتابها وكانت المسافة من مدينة طنطا إلى القاهرة تزيد على ثمانين كيلو متراً بما يتعين معه إضافة ميعاد مسافة يومين طبقاً لما تقتضى به المادة ١٦ من قانون المرافعات.

#### الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٣

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الجهل بوفاء الخصم بعد قوة قاهرة توقف سريان الميعاد فى حق الخصم الآخر على أن يبدأ سريانه من جديد من تاريخ علمه بالوفاء.

#### الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٨

مؤدى نص ١٦ من قانون المرافعات يدل على أن للطاعن أن يضيف إلى الميعاد المحدد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التى يودع بقلم كتابها صحيفة الطعن ويجب لإحالة ميعاد المسافة أن تكون المسافة

المقدم ذكرها حسين كيلو مؤأ على الأقل، فإن قلت عن هذا فلا يضاف أى معاد مسافة وعلى أية حال لا يزيد معاد المسافة لمن كان موطنه فى مصر - باستثناء مناطق الحدود - عن أربعة أيام وإذا تعلق الأمر بمعاد يتعلق بالنظام العام - كمعاد طعن فى الحكم - فإنه يجب على المحكمة مراعاة معاد المسافة من تلقاء نفسها إذ هو جزء من المعاد.

#### الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

معاد الطعن بطريق النقض ستون يوماً تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حسبما تقضى بذلك المادتان ٢٥٢، ٢١٣ من قانون المرافعات، ولما كانت العبرة فى تحديد الموطن فى هذا المقام هى بالموطن الذى يتخذ الطاعن لنفسه فى مراحل التقاضى السابقة على الطعن فلا يجديده تغييره فى صحيفة الطعن إلى موطن آخر ليتوصل إلى إضافة معاد مسافة.

#### الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

الطاعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضيف إلى المعاد المحدد للطعن بالنقض معاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التى يودع قلم كتابها صحيفة الطعن لما يقتضيه هذا الإيداع من حضور الطاعن فى شخص محاميه إلى هذا القلم.

#### الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٦

إذا كان الثابت أن المطعون ضده علم بالطعن المودعة صحيفته فى المعاد وقدم مذكرة فى المعاد القانونى بالرد على أسباب الطعن مما يتحقق به الغاية التى يبتغيها المشرع من إعلانه، وكان لا محل لإعمال حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات على قضايا الطعون أمام محكمة النقض لأن الفصل الخاص بالنقض من هذا القانون خلا من الإحالة إلى حكم هذه المادة على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات فيما يتعلق بالإستئناف بل نظمت المادة ٢/٢٥٦ من القانون المذكور كيفية إعلان صحيفة الطعن بالنقض.. مما مفاده أن المعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقاً لهذه المادة ليس معاداً حتمياً بل مجرد معاد تنظيمى لا يوجب على تجاوزة البطالان.

#### الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٥

يدل نص الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبية الأثر المرتب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره فى المعاد فيصد له فوراً إذا صدر الحكم فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن فأتاح له سبيل الطعن فى الحكم منضمّاً لزميله الطاعن فى المعاد ولو سبق له قبول الحكم أو لم يطعن عليه فى المعاد. لما كان ذلك وكان

الحكم المطعون فيه صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة - مطالبة بقية مالية - فإنه يجوز للطاعن الأول والذي فوت على نفسه معاد الطعن أن يطعن فيه بعد المعاد مستفيداً من طعن الثاني الذي تم في المعاد. ولا يغير من صفته كطاعن منضم للطاعن الثاني وفي طلباته طعنهما في الحكم بصحيفة واحدة ما دام ليست له طلبات مستقلة عن طلبات الأخير ولا طعنهما معاً خلال المعاد المقرر للشأن لأن القانون قد أتاح له الطعن في الحكم أثناء نظر الطعن المرفوع من الطاعن الثاني في المعاد فيجوز له الطعن مع هذا الأخير بصحيفة واحدة خلال ذلك المعاد.

الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢١٤٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤  
لما كان يجوز للطاعن طبقاً للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن يودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة التقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، وكان بين من الحكم المطعون فيه أن عمل إقامة الطاعن مدينة كفر الشيخ فإنه يجوز له وقد اختار أن يودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة التقض أن يضيف إلى المعاد المحدد للطعن بالتقضي معاد مسافة بين عمل إقامته بكفر الشيخ ومقر محكمة التقض بالقاهرة، ولما كانت المسافة بين مدينتي كفر الشيخ والقاهرة تزيد على مائة وثلاثين كيلومتراً مما يعين معه إضافة معاد مسافة لا يقل عن ثلاثة أيام عملاً بالمادة ١٦ من قانون المرافعات فيكون الطعن بعد إضافة هذا المعاد قد رفع في المعاد القانوني.

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ٣/٧/١٩٨٤  
- معاد المسافة يعتبر زيادة على أصل المعاد ومن ثم فإنه يتصل به مباشرة بحيث يكونان معاً معاداً واحداً متواصل الأيام.

- المقرر وفقاً للمادة ١٨ من قانون العقوبات - إذا صادف آخر المعاد عطلة رسمية إمتد المعاد إلى أول يوم عمل بعدها بما مفاده أنه إذا وقعت العطلة - مهما استطالت - خلال المعاد ولم يكن اليوم الأخير فيه يوم عطلة فإن المعاد لا يمتد أما إذا وقعت الأيام الأخيرة من المعاد في أيام عطلة فلا يمتد المعاد إلا يوم واحد هو اليوم التالي للعطلة.

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١/٣/١٩٨٤  
مفاد نص المادة ٢١٥ من قانون المرافعات أن المشرع جعل جزءاً عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط الحق في الطعن وتطعنى به المحكمة من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٨٣١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٢  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس في نصوص قانون المرافعات ما يحول دون أن يرفع الطاعن بالنقض طعناً آخر عن ذات الحكم ليستدرك ما فاتته من أوجه الطعن طالما كان معاد الطعن ممتداً وكان لم يسبق الفصل في موضوع الطعن الأول.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٤  
لما كان الثابت أن موطن الطاعن يقع في مدينة جرجا وهي تبعد عن مقر محكمة النقض التي أودعت صحيفة الطعن قلم كتابها بما يزيد على مائتي كيلو متراً مما يوجب إضافة معاد مسافة مقداره أربعة أيام إلى معاد الطعن بالنقض عملاً بالمادة ١٦ من قانون المرافعات وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٩/١٢/٣ وأودعت صحيفة الطعن فيه بالنقض بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢ فإن الطعن يكون قد رفع في المعاد.

الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٧١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢  
لما كان للطاعن التقيم بالخارج - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضيف إلى معاد الستين يوماً المحدد للطعن بالنقض معاد مسافة مقداره ستون يوماً أخرى، وكان البين من الأوراق أن الطاعنين تقيمان في لبنان وقد أودعا صحيفة الطعن في اليوم الأخير من معاد الطعن مضافاً إليه معاد المسافة المشار إليه فإن الطعن يكون قد أقيم في المعاد ويكون الدفع المبدى بسقوطه على غير أساس.

الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠  
إذا كان معاد الطعن في الحكم يبدأ سريانه إعمالاً للمادة ٢١٣ من قانون المرافعات من تاريخ صدور الحكم محل الطعن إلا أن هذا المعاد يبدأ سريانه من تاريخ إعلان الحكم في أحوال معينة وردت على سبيل الحصر منها تخلف المحكوم عليه عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الاستئناف دون أن يقدم مذكرة بدفاعه. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الاستئناف دون أن يقدم مذكرة بدفاعه فإن معاد الطعن يظل مفترقاً أمامه رغم انقضاء مدة تقيده على ستين يوماً على تاريخ صدور الحكم.

الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩  
معاد الطعن بالنقض وفقاً لنص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات هو ستون يوماً والأصل أن يبدأ معاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره إلا أنه متى تخلف المحكوم عليه عن الحضور في جميع الجلسات المحددة

لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعة فإن معاد الطعن في هذه الحالة يبدأ من تاريخ إعلانه بالحكم مع شخصه أو في موطنه الأصلي وذلك حسب ما تنص به المادة ٢١٣ من القانون المذكور.

#### الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٩

معاد الطعن بطريق النقض وفقاً للمادتين ٢٥٢، ٢١٣ من قانون المرافعات مسون يوماً تبدأ بحسب الأصل من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه، وإذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعن حدد موطنه منذ بدء الخصومة بدمهور ولم يعلن المطعون ضده حتى صدور الحكم المطعون فيه بتغير هذا الموطن ولم يقدم دليلاً على إقامته بالأوراق من قبل صدور الحكم المطعون فيه وحتى تقريره بالطعن في هذا الحكم، فلا يحق له إضافة معاد مسافة إلى معاد الطعن بطريق النقض إذ قرر به بأمورية محكمة إستئناف الإسكندرية بدمهور حيث يقع محل إقامته، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الإسكندرية " بأمورية دمههور " بتاريخ ١٩٨٥/١/١٩ ولم يقرر الطاعن بطعنه عليه بطريق النقض إلا في ١٩٨٥/٥/١٨ فإن الطعن يكون غير مقبول للتقرير به بعد المعاد.

#### الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن معاد الطعن بطريق النقض مسون يوماً تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه بحسب ما تنص به المادتان ٢٥٢، ٢١٣ من قانون المرافعات، وأن للطاعن أن يضيف إلى ذلك المعاد معاد مسافة بين موطنه الذي يجب عليه الانتقال منه، وبين مقر المحكمة التي يودع لزم كتابها صحيفة طعنه، والتي يجب عليه الانتقال إليها، وذلك في الحدود المبينة في المادة ١٦ من ذات القانون. وأن العمر في تحديد الموطن في هذا المقام هي بالموطن الذي إنقذه الطاعن لنفسه في مراحل التقاضي السابقة على الطعن. لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الإستئناف رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق المقام من المينة الطاعنة أنها إنقذت لها من مدينة الإسكندرية موطناً لها في هذه المرحلة وحتى صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ من محكمة إستئناف الإسكندرية، وأودعت صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب تلك المحكمة بتاريخ ٥ فبراير ١٩٨٥ وهو اليوم الحادى والسعين وكان اليوم الأخير لا يصادف عطلة رسمية، فإن الطعن يكون قد رفع بعد المعاد القانوني. وهو ما يصح معه القضاء بسقوط الحق فيه لرفعه بعد المعاد.

#### الطعن رقم ٣٥ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٣٠

الحكم المنصوص في متطوقه على أن المحكمة اعتبرت النطق به إعلاناً للخصوم لا يبدأ معاد الطعن فيه من يوم صدوره، بل هو كغيره من الأحكام يبدأ معاد الطعن فيه من تاريخ إعلانه.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٣٤

- إن معاد العشرين يوماً الذي يجب فيه على الطاعن إيداع أوراقه ومستداته ومذكرة دفاعه بقلم الكتاب لا يضاف إليه معاد مسافة.

- إيداع الطاعن ورقة إعلان الطعن للمخصم في قلم كتاب المحكمة في هذا المعاد المحدد له قانوناً هو من الإجراءات المهمة التي يترتب على إنقضاء المواعيد المحددة لها سقوط الحق في الإجراء.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٣٥

لا يسرى معاد الطعن إلا في حق من يعلن إليه الحكم دون معناه، وقد جرى بذلك قضاء محكمة النقض والإبرام. ويوم إعلان الحكم لا يحسب في عداد المدة المحددة قانوناً للطهر بالطعن فيه، أما يوم التقرير نفسه فإنه يدخل في عدادها.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١١/٥/١٩٣٩

إن المعاد المحدد في القانون ليقدم فيه المدعى عليه في الطعن أوراقه ومذكرة دفاعه هو معاد حتى يترتب على إنقضائه سقوط الحق في تقديم هذه الأوراق، مما يستتبع ألا يكون للمدعى عليه الحق في أن ينيب عنه محامياً بالجلسة.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ٦/٢٢/١٩٣٩

إن مجرد إعلان الحكم، بناء على طلب قلم الكتاب وفقاً للمنشور الوزاري المؤرخ في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩١٧ بتحويل أرقام الكتاب القيام بتنفيذ الأحكام التي يكون القضاء فيها للحكومة مقصوراً على الرسوم وأتعاب المحاماة، لا يثير تاريخه مبدأ لسريان معاد الطعن. وذلك لأن قلم الكتاب لم يكن خصماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم. ومن جهة أخرى لا يمكن إعتباره نائباً عن الحكومة في قيامه بالإعلان إذ أن إدارة قسم القضايا هي التي تنوب عن الحكومة والمصالح العمومية. لا سيما إذا كان لم يرد في المظهر الإعلان أن قلم الكتاب كان فيما أجراه وكيلاً عن الحكومة بمقتضى سند مثبت لذلك.

الطعن رقم ٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ٨/٢/١٩٤٠

إن يوم إعلان الحكم لا يدخل في حساب مدة الثلاثين يوماً المقررة للطعن بطريق النقض. ويضاف إلى هذا المعاد معاد المسافة بين محل الإقامة الذي أعلن فيه الحكم الطاعن ومقر محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٤ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٦/١/١٩٤١

مضى كان الخلاف بين الخصوم على من تقع عليهم المسؤولية أهم الباتون المضامون لتقصيرهم - بعد أن إسفروا ثمن البيع - في سداد دين البنك الذي نزع الملكية من المشرى، أم هم المشرىون لتقصيرهم في دفع الدين المذكور، وكان الحكم قد قضى بأن التقصير في ذلك كان من جانب الباتين، فإن رفع الطعن في المهاد من أحد هؤلاء يكون معه طعن الباتين منهم مقبولا، ولا يلتفت إلى التاريخ الذي رفع فيه.

#### الطعن رقم ١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٤١

إن إعلان الحكم لا يجعل معاد الطعن يسرى إلا في حق من أعلن إليه الحكم لا في حق من أعلنه. وذلك عملاً بقاعدة أنه لا يتصور في الإنسان أن يسد بنفسه الطريق على نفسه *Nul ne se forçot soi meme*.

#### الطعن رقم ٥٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ٢١/٥/١٩٤٢

إن المادة ١٤ من قانون محكمة النقض والإبرام إذ جعلت معاد الطعن ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الحكم فقد قصدت أن يكون حساب هذا المهاد بالأيام. فإذا كان الطاعن قد أعلن بالحكم في يوم ٢٠ يولييه فإنه يكون من حقه أن يطعن فيه حتى نهاية يوم ١٩ أغسطس بصرف النظر عن الساعة التي حصل إعلانها فيها.

#### الطعن رقم ٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١١/١/١٩٤٥

إن المادة ١٧ من قانون المرافعات التي جاءت في باب القواعد العامة قد نصت على أنه إذا كان المهاد معيناً في القانون فيزداد عليه معاد مسافة بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التخصيص وبين محل المقتضى حضوره إليه. وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن هذا النص يسرى على معاد الثلاثين يوماً المعين لإجراء التقرير بالطعن بطريق النقض المنصوص عليه في المادة ١٤ من قانون محكمة النقض.

#### \* الموضوع الفرعي : تطابق الطعن :

#### الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١/٤/١٩٦٢

تطابق الطعن بطريق النقض لا يتسع لغير الحكم الذي يطعن فيه. وليس في باب النقض في قانون المرافعات ولا في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن، نص يمثّل نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات التي تقضي بأن إستئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة ومن ثم فلا يقبل من الطاعن تعيب الحكم المطعون فيه بمعب موجه إلى حكم آخر لم يطعن عليه.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٥

نطاق الطعن بطرق النقض لا يتسع لغير الحكم الذى يطعن فيه. وليس فى باب النقض نص يماثل المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات التى تقضى بأن إستئناف الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها ما لم تكن قد قبلت صراحة، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن تعيب الحكم المطعون فيه بسبب موجه إلى حكم آخر لم يطعن فيه.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٥

نطاق الطعن بالنقض لا يتسع لغير الخصومة التى كانت مطروحة على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢١

إيه وإن كان يجوز للمطعون عليه كما يجوز للنيابة العامة وحكمة النقض أن تثير فى الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على ما رفع عنه الطعن فى الحكم المطعون فيه، فإذا قضى الحكم المطعون فيه بقبول الإستئناف شكلاً ثم قضى قضاءه فى الموضوع وكان تقرير الطعن لم يمس إلا نعيماً على ما قضى به الحكم فى موضوع الإستئناف فلا يجوز للمطعون عليه أن يتمسك فى دفاعه أمام محكمة النقض ببطالان الإستئناف بناء على تعلقه بالنظام العام ذلك لأن ما قضى به من قبول الإستئناف شكلاً هو قضاء قطعى لم يكن محلاً للطعن فحاز قوة الأمر المقضى وهى تسو على قواعد النظام العام.

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٨

نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة التى كانت مطروحة على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١

الطعن بالنقض يتصرف إلى الحكم الصادر من محكمة الإستئناف، وما أحال عليه من أسباب الحكم الابتدائى ويقتل منه أسباباً له.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٩

إيه وإن كان يجوز للمطعون عليه، كما هو الشأن بالنسبة للنيابة العامة وحكمة النقض، أن يثير فى الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم وإذا كان الثابت أن تقرير الطعن يقتصر على ما قضى به الحكم فى الموضوع، ولم يمس نعيماً على ما قضى به فى شأن الإختصاص، فلا يجوز للمطعون عليها أن تتمسك فى دفاعها أمام هذه المحكمة بعدم ولاءة الأحكام بنظر الدعوى. بناء على تعلقه بالنظام العام.



**الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٩**

الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تنتقل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض كما هو الشأن في الاستئناف، بل هو طعن لم يجزه القانون في الأحكام الإنتهائية إلا في أحوال يبينها بيان حصص، وهي ترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله، أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه، ولا تنظر محكمة النقض إلا في الأسباب التي ذكرها الطاعن في تقرير الطعن مما يتعلق بهذه الوجوه من المسائل القانونية البحتة، ومن ثم فالأمر الذي يعرض على محكمة النقض ليس هو الخصومة التي كانت مرددة بين الطرفين أما محكمة الموضوع، وإنما هو في الواقع خصامة الحكم النهائي الذي صدر فيها، ولذلك فإن النقض لا يتناول من الحكم الملعون فيه إلا ما تناوله منه أسباب الطعن التي حكم بقولها، وبني النقض على أساسها، وليست المحكمة ملزمة يبحث جميع أسباب الطعن إذا ما رأت في أحد الأسباب ما يكفي لنقض الحكم.

**الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٧**

إذ كان يبين من الحكم الملعون فيه أنه قضى برفض الدلع بالتقادم الثلاثي الذي تقررته المادة ١٧٢ من القانون المدني إستانداً إلى ما قام عليه قضاء الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ..... باختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى، من أن التصريح المطالب به مناه المسؤولية المقدية وليس الفعل الضار فإن النفي بهذا السبب يكون موجهاً إلى الحكم الأخير، ولما كان الطاعنون لم يوجهوا طعنهم إلى هذا الحكم ولم يضمّنوا تقرير الطعن طلباً بخصوصه، إذ حددوا في هذا التقرير الحكم الملعون فيه بأنه هو الحكم الصادر في موضوع الدعوى بتاريخ.....، وكان نطاق الطعن بطريق النقض لا يتسع لغير الحكم الذي يطعن فيه إذ ليس في باب النقض في قانون المرافعات السابق الذي رفع الطعن في ظله نص بمائل المادة ٤٠٤ منه التي تقضي بأن إستاناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتماً إستاناف جميع الأحكام التي سبق صدورهما ما لم تكن قد قبلت صراحة، فإنه لا يقلل من الطاعنين تمييز الحكم الملعون فيه لعب موجه إلى حكم آخر لم يطعن عليه.

**الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٨**

مؤدى نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمين إنتهائين يصح حين يكون قضاء الحكم الملعون فيه قد نافذ قضاء سابقاً حاز قوة الشيء المحكوم به في مسألة تثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فيها في منطق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق.

الطنن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤

يشروط للطنن بالنقض فى الحكم لمخالفته حكماً سابقاً - وفقاً لنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - أن يكون الحكم السابق حائزاً لقوة الأمر المقتضى. وإذا كان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى يرفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يعتبر من الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع التى لا تقبل الطعن على استقلال وإغا تعتبر مستأنفة مع الحكم الصادر فى الموضوع. فلا تشريب على محكمة الاستئناف إن هى عاقلت هذا الحكم الذى يعتبر مطروحاً عليها مع إستئناف الحكم فى الموضوع.

الطنن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤

إفحال محكمة الموضوع الفصل فى طلبات الخصوم لا يجوز أن يكون محلاً للطعن بالنقض لأن الطعن لا يكون إلا عن الطلبات التى فعل فيها الحكم المطعون فيه صراحة أو ضمناً.

الطنن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩

إذا كانت وظيفة محكمة النقض هى النظر فى الطعون التى ترفع إليها فى أحوال بينها القانون بيان حصر ترجع كلها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما إلى مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه وتأويله أو إلى وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه، وكانت المحكمة وهى تقوم بوظيفتها هذه تحقق فرضاً أساسياً هو تقويم ما يقع فى الأحكام من خلل أو فى تطبيق القانون وتقرير القواعد الصحيحة فيما يختلف فيه من المسائل ويبت القضاء فيها، وكان ما يعرض عليها بهذه المناسبة هو فى الواقع مخاصمة الحكم النهائى الذى صدر فيها، وكان مفادها تقدم أن نطاق الطعن بالنقض لا يقتصر أن يتسع لغير الخصومة التى كانت مطروحة على محكمة الموضوع، فلا يجوز أن يضمن الطاعن صحيفة طعنه نمياً يخرج عن نطاق الخصومة المعروضة، كما لا يقبل من المطعون عليه أن يقدم دفعا أو دفاعاً يكون من شأنه توسيع هذا النطاق المحدد بما لم يسبق له إبداؤه أمام المحكمة المطعون فى حكمها.

الطنن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١

مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه يجوز للمطعون عليه - كما هو الشأن بالنسبة للنيابة العامة وحكمة النقض - أن يقر فى الطعن ما يتعلق بالنظام العام، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم، فإذا كانت محكمة الاستئناف قد قضت برفض الدفع بعدم جواز الإستئناف وبقبوله شكلاً لم تحكم بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٢ فى الموضوع وكان الثابت أن صحيفة الطعن لم تحو إلا نمياً على القضاء الموضوعى فى الإستئناف، فلا يسوغ للمطعون عليهم العود إلى التمسك فى دفاعهم أمام محكمة النقض بعدم جواز الإستئناف بناء على تعلقه بالنظام العام لأن الحكم الصادر فى الدفع - أياً كان

وجه الرأي فيه - خارج عن نطاق الطعن المائل، لا يغير من ذلك سبق إقامة المطعون عليهم طعناً بطريق النقض على الحكم الصادر في الدلع بعدم جواز الاستئناف طالما صدر القضاء الموضوعي لصالحهم.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١  
إذا صدر الحكم برفض موضوع الاستئناف - الأصلي والفرعي - وطعن فيه أحد الطرفين دون الآخر بطريق النقض. فإنه لا يفيد من الطعن إلا رالعه ولا يتناول النقض مهما تكن صيغة الحكم الصادر به إلا موضوع الاستئناف المطعون فيه، ما لم تكن المسألة التي نقض الحكم بسببها أساساً للموضوع الآخر أو غير قابلة للتجزئة.

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٧  
من المقرر أنه وإن كان يجوز للنابئة - كما هو الشأن بالنسبة للمطعون عليه وخكمة النقض - أن تغير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم وإذا كان الثابت أن الطعن اقتصر على قضاء الحكم المطعون فيه بطلان أمر تقدير الرسوم ولم يجر لياً على ما قضى به في شأن الإختصاص، فلا يجوز للنابئة العامة أن تتمسك أمام محكمة النقض بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى بناء على تعلقه النظام العام.

الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٠  
مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من أن الطعن بالنقض يرفع بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، أن أصل صحيفة الطعن المودعة هي الصورة قانوناً في تحديد نطاق الطعن من حيث موضوعه والخصومة فيه. أما إختلاف الصورة المعلقة إلى الخصوم عن ذلك الأصل فهو عوار لا يمتد إلى أصل الصحيفة وإنما قد يلحق إجراء الإعلان. وإذا كان الثابت من الإطلاع على أصل صحيفة الطعن إنها تضمنت إسم القاصر... مع باقي القصر المشمولين برعاية المطعون ضدها كما ورد إسمه أيضاً في أصل محضر إعلان الصحيفة وأن المطعون ضدها إستلمت الصورة عن نفسها و بصفتها وصية على أولادها القصر..... ومن لم يكون القاصر... مختصاً في هذا الطعن كما ضله إعلان الصحيفة.

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٠  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع غير قابل للتجزئة هو بطلان إجراءات البيع الجبري فإن نقضه بالنسبة للطاعن يستتبع نقضه بالنسبة لباقي الخصوم دون حاجة لبحث الأسباب التي بنى عليها الطعن الآخر.

**الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٠**

المناف في توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة في إختصامه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ولزاع أى منهما الآخر في طلباته. وإذا كان المطعون ضده الثالث عشر قد إختصم أمام محكمة الموضوع بدرجيتها دون أن توجه إليه طلبات وكان موقفه من الخصومة سلبياً ولم تصدر منه منازعة أو بيت له دفاع ولم يحكم له أو عليه بشيء فإن إختصامه في الطعن بالنقض يكون غير مقبول.

**الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨١**

أياً ما كان وجه الرأى فيما يشيره الطاعن من عدم إستحقاق المطعون ضده للتعرض قبله فإن الحكم الابتدائى الذى قضى بالزام الطاعن بتعرض قدره مائتى جنيه هو حكم نهائى في هذا الخصوص بالنسبة له إذ لم يستأنفه سوى المطعون ضده طالباً زيادة التعرض، وهو ما كان مطروحاً على محكمة الإستئناف مع غيره من طلبات المستأنف - المطعون ضده ومن ثم يكون الحكم قد حاز حجية الشيء المقضى فيه في شأن ثبوت أركان المستولية قبل الطاعن يتحقق معه عليه أن يعود إلى التمسك بعد أحقية المطعون ضده للتعرض الذى فصل فيه الحكم الابتدائى وأصبح حجة على الطاعن في هذا الخصوص لعدم إستأنافه من جانبه، لما كان ذلك وكان نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة التى كانت مطروحة على محكمة الإستئناف، فإن النى في هذا الشأن يكون قد إنصب على الحكم الابتدائى ولا يصادف عملاً في قضاء الحكم المطعون فيه ومن ثم فهو غير مقبول.

**الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٠٣ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨١**

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز للمطعون ضده - كما هو الشأن بالنسبة للنهابة العامة ومخكمة النقض - أن يثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام متى كان وارداً على الجزء المطعون فيه من الحكم وكان الثابت أن الدعوى المرددة بين الطاعنة والمطعون ضدها الرابعة - وهما من شركات القطاع العام - أمام محكمة الموضوع لا تعدو أن تكون دعوى ضمان فرعية وهى بذلك تعبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مستقلة بذاتها عن الدعوى الأصلية إذ لا تعد دليلاً أو دليلاً فيها وبالتالي تحكمها قواعد الإختصاص الولائى المعلق بالنظام العام فتخصص بنظرها هيئة التحكيم دون غيرها عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٦٠ من القرار بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام، وأن عناصر الفصل في الدلع بعدم إختصاص جهة القضاء كانت مطروحة على محكمة الموضوع، إلا أن البين أن صحيفة الطعن إقتصرت على ما قضى به الحكم لى موضوع دعوى الضمان

ومن ثم فإن قضاءه في الإختصاص بنظر تلك الدعوى يكون قد حاز قوة الأمر المقضي مما يطلو على إعتبارات النظام العام، فلا يجوز للمطعون ضدها الرابعة أن تتمسك في دفاعها أمام هذه المحكمة بعدم ولاية الأحكام بناء على تعلقه بالنظام العام.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠

لما كان نطاق الطعن بالنقض لا يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الموضوع، وكان يسين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الإستئناف لم تنفذ الحكم الصادر منها بإحالة الدعوى إلى التحقيق لمدونها عنه طبقاً للمادة ٩ من قانون الإلابات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨... وكان مؤدى المدلول عن ذلك الحكم خروجُه عن نطاق الخصومة، فإن نعى الطاعن بطلان إعلانه به يكون على غير مورد من الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٣٠

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناوله أسباب النقض المقبولة، أما ما عدا ذلك منه فإنه يجوز قوة الأمر المقضي ويتعين على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر فيه وإذا كان الحكم السابق نقضه قد قبله الطاعنان ولم يطعنا فيه وطعت فيه المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها بطريق النقض وذلك في خصوص قضائه ضدها بصحة ولفاظ عقد البيع المزمع ١٩٧٢/١/١٥ ورفض القضاء لها بتسليم مساحة ١ لدان و١٢ قيراط المينة بالعقدين المزمعين ١٩٦٣/٣١٥، ١٩٦٩/٨/٩ ثم قضى بقبول الطعن ونقض الحكم والإحالة فإن هذا النقض لا يتناول ما كان الحكم قد قضى به ضد الطاعنين وأضحى قضاؤه فيه باتاً حازراً قوة الأمر المقضي فيه بقبولهما له وعدم طعنهما عليه ويقتصر نطاق النقض على ما أثير أمامه من أسباب الطعن المقبولة. ومن ثم لا يجوز محكمة الإحالة أن تعيد النظر فيما قضى به ضد الطاعنين.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نطاق الطعن بالنقض لا يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الإستئناف.

**\* الموضوع الفرعي : نظر الطعن بالنقض :**

الطعن رقم ١٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٣٥  
إذا كان الحكم المطعون فيه متعدد الأجزاء وكان وجه الطعن متعلقاً بجزء منه بعينه، ورأت محكمة النقض قبول هذا الوجه، فهذا القبول لا يسع لأكثر مما شمله وجه الطعن.

**\* الموضوع الفرعي : تعني غير منتج :**

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٩٠  
القرار في قضاء هذه المحكمة أن النعي إذا كان وارداً على ما استورد إليه الحكم تزييداً لتأييد وجهة نظره وفيما يستقيم الحكم ببلوته فإنه يكون - أيهاً كان وجه الرأي فيه. غير منتج.

**\* الموضوع الفرعي : نقض الحكم :**

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ٤/٣/١٩٥٢  
مضى كان التقرير بالطعن قد حصل بعد فوات الميعاد الذي حددته المادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض، فإن هذا الطعن يكون غير مقبول لسقوط حق الطاعن في مباشرته. أما القول بأن الطعن في الحكم وإن كان قد قرر بعد الميعاد إلا أنه جائز القبول، إذ يعتبر طعنًا فرعيًا للطعن المرفوع من المطعون عليها عن نفس الحكم، فإن هذا القول مردود بأن الميعاد الذي حدده القانون للطعن بطريق النقض هو ميعاد واجب المراعاة في جميع الأحوال. ويؤتب على تضييقه سقوط الحق فيه حتماً، وعلى المحكمة أن تقتضي بذلك من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٣٨١ مرافعات. وإذا كان الشارع قد خالف الأصل الذي يقوم عليه هذا النص في خصوص الاستئناف الفرعي إذ أجاز للمستأنف عليه أن يرفع استئنافاً فرعياً بعد مضي ميعاد الاستئناف فإن ذلك إنما جاء على سبيل الاستثناء ونص صريح في القانون مما لا يجوز معه القياس في حالة الطعن بطريق النقض. وما يؤكد أن الشارع قصد عدم إجازة الطعن الفرعي أمام محكمة النقض ما أورده في المذكرة الإيضاحية لمشروع الموسوم بقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض إذ جاء فيها " ولم ينص في المشرع على النقض الفرعي إذ رؤى أنه ليس من المرغوب فيه أن يسهل الخصم الذي لم ير لزوماً للطعن في الحكم من تلقاء نفسه طريقه الطعن فيه بصفة فرعية متناسبة طعن رفعه غيره " ولم يرد في قانون المرافعات الجديد ما يعاير هذا النظر ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً لقوات ميعاده.

**الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٦**

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الميعاد الذي حدده القانون للطعن بالنقض هو ميعاد واجب المراعاة في جميع الأحوال، ويؤثر على توقيته سقوط الحق في الطعن حتماً وعلى المحكمة أن تقضي بذلك من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٣٨١ من قانون المرافعات، وإذا كان الشارع قد خالف الأصل الذي يقوم عليه هذا النص في خصوص الاستئناف الفرعي، فلجأ في المادة ٤١٣ مرافعات للمساند عليه إلى ما قبل إقبال باب المرافعة أن يرفع استئنافاً فرعياً بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي، فإن ذلك إنما جاء على سبيل الاستثناء وينص صريح في القانون بما لا يجوز معه القياس في حالة الطعن بطريق النقض.

**الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٥٥٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٠**

لئن كانت المادة ٤/٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمرة الثانية أن تحكم في الموضوع إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التصدي لموضوع الدعوى يقتصر على ما إذا كان الطعن للمرة الثانية يتصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى.

**الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٠**

النقطة بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه عن سني ١٩٦١ و ١٩٦٣ غير مقبول ذلك أن لقرار اللجنة الذي أيده الحكم لأسبابه قدر إرادات الطاعة عن سنة ١٩٦١ بلا شيء وعن سنة ١٩٦٣ بما جعلها دون حد الإعفاء، ومن ثم فلا مصلحة للطاعة في الطعن في هذا الشق من قضاء الحكم.

**الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩**

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يوجب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام أي كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها وتعود الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض كما يعود الخصوم إلى مراكزهم الأولى بما كانوا قد أبدوه من دفاع وما تمسكوا به من مستندات إلا ما يكون منها قد سقط الحق فيه - ويكون محكمة ثاني درجة - أن كانت الإحالة إليها السلطة الكاملة في نظر القضية من جميع جوانبها في حدود ما كان قد رفع عنه الاستئناف من قبل دون تقيد بما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة كما يكون لها تأكيد ذلك الحكم لأسبابه أو لأسباب أخرى خاصة بها على أن تلزم برأي محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٣٧/٣/٢٥

نقض الحكم يوجب عليه طرح الدعوى أمام محكمة الإعادة بالدفع التى كانت فيها والدفع التى تستجد إلا ما يكون منها قد سقط الحق فيه.

إذا كان الطاعن قد إستعرض فى وجود طعنه أسباباً عدة لتفنيد تقرير الخبير الذى إعتدته محكمة الإستئناف بحكمها المطعون فيه، ولم يكن فى هذا الحكم ولا فى الحكم الإبتدائى رد على هذه الأسباب فإن محكمة النقض إذا اكتفت فى نقض الحكم بأخذ الوجوه المقدمة لا تعتبر أنها قد حكمت برفض ما لم تر محلاً لبحثه من المطاعن الأخرى التى وجهت إلى تقرير الخبير.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٣٧/١/١٤

يوجب على نقض الحكم نقض ما أسس عليه من الأحكام من غير حصول طعن فيها.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٣٨/١/١٣

إذا كان الحكم المطعون فيه متعدد الأجزاء فنقضه فى أحد أجزائه لبطالان فيه يوجب عليه نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من الأجزاء الأخرى.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٤٧/٥/٢٢

إذا كان الحكم قد فعنى قطعياً فى عدة مسائل، لم طعن فيه بالنقض، وكانت أسباب الطعن منصبة كلها على مسألة بعينها من تلك المسائل ثم نقض الحكم، فإن نقضه يكون مقصوداً على هذه المسألة وحدها، فيبقى قائماً فيما قضى به فى سواها من المسائل. وبذلك يتمتع على محكمة الإستئناف عند إعادته إليها أن تعود إلى تلك المسائل فتنظر فيها من جديد، فإن هى فعلت كان حكمها مخالفاً للقانون.



## نيابة عامة

\* الموضوع الفرعي : إيداع الرأي في دعاوى الجنسية :

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٥ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٧

إذا كانت الدعوى متعلقة بالجنسية وطعن على الحكم بأن المحكمة لم تتبع الإجراء الذي ينص عليه المادتان ٩٩، ١٠٧ من المرافعات من وجوب أن تكون النيابة العامة آخر من يتكلم فإنه لا جدوى من بحث ما يدعى به من بطلان لعدم إتباع هذا الإجراء متى كانت النيابة لم تطلب الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٣

توجب المادة ٩٩ من قانون المرافعات تدخل النيابة في كل دعوى تتعلق بالجنسية وإلا كان الحكم باطلا وإذا كانت هذه المادة لم تفرق بين حالة وأخرى بل أطلقت النص، فيسعى في هذا أن تكون الدعوى رفعت أصلا بوصفها دعوى جنسية أو رفعت بوصفها دعوى مدنية متى كانت قد أثرت فيها مسألة أولية من مسائل الجنسية تقتضي تدخل النيابة في الدعوى.

\* الموضوع الفرعي : إيداع الرأي في دعاوى الوفاق :

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٤

توجب المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي تخص بها أحكام بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تدخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالوقف وإلا كان الحكم باطلا، يسعى في هذا الشأن أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوفاق أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف. وإذا كان هذا البطلان مما يتعلق بالنظام العام فإن حكمة التقضي أن تقتضي به من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٩٩٦ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٦

-- تصميم عضو النيابة الذي حضر جلسة المرافعة الأخيرة على رأى النيابة السابق إيداعه فبعد أنه قد أقر هذا الرأى وتبناه وأنه لم يجد في دفاع الخصوم ما يدعو إلى إيداع رأى جديد ويعبر أنه صاحب هذا الرأى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد تضمن " أن النيابة العامة مخطة في شخص الأستاذ إبراهيم النجار رئيس النيابة أصرت على رأياها السابق إيداعه في مذكرتها للوديعين بالملف وهو الرأى القاتل بالغاء ما قضت به

محكمة الدرجة الأولى وبإستحقاق المستأجرين في الوقفين " فإن في هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه البيان الكافي لرأى النيابة العامة واسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأي بما تتحقق به الغاية التي يهدف إليها المشرع.

- لم يوجب القانون إبداء النيابة رأياها في كل خطوة من خطوات الدعوى ولا في كل وجه دفاع أو مستند يقدم فيها إذ يجعل سكوتها على الرد على المستدات وأوجه الدفاع الجديدة على أنها لم تر فيها ما يغير رأياها الذي سبق أن أبدته.

#### الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٦

لما كان القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ينص في مادته الأولى على أنه ،، يجوز للنابة العامة أن تدخل في قضايا الأحوال الشخصية التي تخص بها الأحكام الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وعليها أن تدخل في كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف وإلا كان الحكم باطلاً ،،. فإن مفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه مما كانت تختص به الأحكام الشرعية، وأصبح الإختصاص ينظره للمعاهم عملاً بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء الأحكام الشرعية، فإن تدخل النيابة يكون واجباً عند نظر هذا النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً، يسرى في ذلك أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف. .. فإذا كان النزاع يدور حول ما إذا كان الوقف قد حرم نفسه وخبرته من الإستحقاق ومن الشروط العشرة وما إذا كان الوقف قد أنشئ مقابل عوض مالى أو لضمان حق ثابت قبل الوقف وذلك لتحديد ما إذا كان للواقف حق الرجوع في الوقف من عدمه ويبان شخص المستحق الذي تزول إليه ملكية ما انتهى فيه الوقف تبعاً لطبيعة إستحقاقه وتحديد صفته فيه، فإن النزاع في هذه المسائل كلها يحتر متعلقاً بالوقف من حيث إنشائه وشروطه التي يستوجب بحثها الخوض في تفسير عبارات كتاب الوقف ويطبق في شأنها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ويكون تدخل النيابة العامة واجباً عند نظر هذا النزاع وإلا كان الحكم باطلاً.

#### الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٨

مضى كانت الدعوى قد رفعت بطلب تثبيت ملكية المدعية لجزء من الأطنان الموقوفة يعادل نصيبها الميراثي في حصة والداها في الوقف إستناد إلى المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى تجعل ما ينتهى فيه الوقف المرتب الطبقات ملكاً للمستحقين الحاليين وللذرية من مات من ذوى الإستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله في الإستحقاق وقولا من المدعية بأن مورثها كان يستحق حصة

الخمس في غلة الوقف وأنه من طبقة المستحقين الحاليين وعلى ذلك تصبح هذه الحصة ملكاً لها ولباقي ذريته وقد نازعها في ذلك المدعى عليهما وهما ولدا الوقف وأنكرا عليها إستحقاقها في الوقف وبمسكناً بأنها لا تعتبر من ذرية من مات من ذوى الإستحقاق الذين تزول إليهم ملكية الوقف بمقتضى المادة الثالثة سائلة الذكر، وكان الفصل في الدعوى قد إنتهى من محكمة الموضوع العرض لتفسير كتاب الوقف وشروطه وتحديد الذرية التي تزول إليها ملكية الوقف طبقاً للمادة الثالثة من المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات والتعرض أيضاً لتفسير بعض أحكام قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ واستجلاء قصد الواقف وهذه كلها مسائل تتعلق بالوقف والإستحقاق فيه لأن الدعوى على هذه الصورة تكون من القضايا المتعلقة بالوقف بالمعنى المقصود في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ والتي يجب أن تتدخل فيها النيابة العامة وإلا كان الحكم باطلاً.

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٠٢ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٦٨  
مقاد نصوص المواد الأولى من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ والثانية والفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين ٣٩٩ لسنة ١٩٦٣ و٢٧٧ لسنة ١٩٤٤ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية في عصوص الوقف وأصبح الإختصاص منظره للمحاكم عملاً بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية وأحال الدعاوى التي تكون منظرة أمامها إلى المحاكم الوطنية، لأن تدخل النيابة العامة يكون واجباً عند نظر هذا النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً. يسعى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى ملكية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف.

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ٥/٢٣/١٩٦٨  
البطلان المرتب على عدم تدخل النيابة العامة في دعوى متعلقة بالوقف، من النظام العام ومن ثم فإن محكمة النقض أن تقضى به على الرغم من عدم تمسك الطاعن به في تقرير الطعن.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢/٤/١٩٦٩  
أجاز المشرع - بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات السابق - أن تتدخل النيابة العامة أمام محاكم الإستئناف والمحاكم الابتدائية في قضايا حدها من بينها القضايا الخاصة بالقصر وأوجب في المادة ١٠٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة أخبار النيابة كتابة في هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى فقد دل بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه يصح إبلاغ النيابة بقيام الدعوى في هذه الحالات حتى

تاح لها فرصة العلم بالنزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيه وذلك تحقيقاً لمصلحة إستهدفها المشرع وألصق عنها في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات بقوله " أن هذه المنازعات تمس مصالح جدية بحماية خاصة من جانب المشرع للإستثناء عن سماع رأى النيابة في هذه الأحوال يحرم القضاء من عون ضروري أو مفيد " الأمر الذى يكون معه إخبار النيابة بهذه الدعاوى أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الإستئناف إجراء جوهرياً يلزم على إيفاله بطلان الحكم ولا يغير من ذلك أن للنيابة بعد إخبارها بالدعوى أن توخض في التدخل إذا فى علم إخبارها بتقويت الفرصة عليها للعلم بالنزاع ومنعاً من إستعمال حقها فى تقرير موجب التدخل وحرمان القصر - إذا ما رأت أن تتدخل - من ضمان مقرر لمصلحتهم هو أن تبتدى رأيها فى النزاع مما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣١٢ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٣

كلما كان النزاع مصلاً بإنشاء الوقف أو بصلته أو بالإستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بمصوله فى مرض الموت وفق الفقرة الأولى من المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء مما كانت تخص به المحاكم الشرعية وأصبح الإختصاص بنظره للمحاكم عملاً بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء تلك المحاكم، فإن تدخل النيابة يكون واجباً عند نظر هذا النزاع - عملاً بالمادة ٢/١ من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ - وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً دون تفرقه بين ما إذا كانت الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو كانت قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثرت فيها مسألة متعلقة بالوقف. وإذا كان ما قرره الحكم المطعون فيه من إنحسار صفة الوقف عن أرض النزاع إنما ينطوى على تفسير نية الواقف وتعرف لمقصوده ويبان مدى قيام حق الواقف فى الرجوع فى وقفه طبقاً للمادة ١١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وهى مسائل تتعلق جميعها بالوقف من حيث إنشائه وشروطه وتسوجب الخوض فى تفسير عبارات كتاب الوقف وفى توافر شروط الرجوع عن الوقف من الواقف أم أن الوقف ملزم له، إذ كان ذلك فإنه يعين تدخل النيابة فى الدعوى لإبداء رأيها فيها حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن بعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى تخص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحاكم - أنه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه، مما كانت تخص به المحاكم الشرعية فى خصوص الوقف. وأصبح الإختصاص بنظره للمحاكم عملاً بالقانون

رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء الأحكام الشرعية والمالية، فإن تدخل النيابة العامة يكون واجباً عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً، يسعى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية، وأثير فيها مسألة متعلقة بالوقف. وإذا كان يبين بما أورده الحكم المطعون فيه أن النزاع بين الطاعن والمطعون عليها الأولي كان يدور في أساسه حول صحة القرار الصادر بإستبدال الأعيان موضوع الدعوى بالأعيان التي كانت موقوفة على المطعون عليها الأولي وكانت هذه المسألة تتعلق بأصل الوقف، بما كانت تخص الأحكام الشرعية بنظرها، ثم صارت بعد إلغاء تلك الأحكام من إختصاص دوائر الأحوال الشخصية في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة، فإنه يتعين طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ مألقة الذكر أن تدخل النيابة في الدعوى لإبداء رأيها فيها حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية وإلا كان الحكم باطلاً. وإذا كان هذا البطلان هو مما تجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة لتعلقه بالنظام العام. وكان الثابت أن النيابة العامة لم تدخل في الدعوى لإبداء الرأي فيها إلى أن صدر الحكم المطعون فيه، فإن هذا الحكم يكون باطلاً.

#### الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٣

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه كانت تخص به الأحكام الشرعية في خصوص الوقف وأصبح الإختصاص بنظره للمحاكم عملاً بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء الأحكام الشرعية والمالية، فإن تدخل النيابة العامة يكون واجباً عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً، ويسعى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف، أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية، وأثير فيها مسألة متعلقة بالوقف. وإذا كان مما دار حوله النزاع أمام محكمة الإستئناف هو ما إذا كان الوقف الصادر من جدة طرفي النزاع قد أنشئ لضمان حق ثابت قبلها وذلك لتحديد ما إذا كان حق الرجوع فيه من عدمه، وبما يخص المستحق الذي تؤول إليه ملكية ما انتهى فيه الوقف تبعاً لطبيعة إستحقاقه وتحديد صفته فيه، وكانت هذه المسائل كلها متعلقة بالوقف من حيث إنشائه وشروطه ويستوجب بحثها الخوض في تفسير عبارات كتاب الوقف، ويطبق في شأنها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف، وهي مما كانت تخص الأحكام الشرعية بنظرها، ثم صارت بعد إلغاء تلك الأحكام من إختصاص دوائر الأحوال الشخصية في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة، فإنه يتعين أن تدخل النيابة العامة في الدعوى لإبداء رأيها فيها وإلا كان الحكم باطلاً.

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٧٢٩ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٧٧

القول بأن المادة ٨٩ من قانون المرافعات القائم والمعمول به اعتباراً من ١٩٦٨/١١/١٠ الذي أدرج الدعوى أمام محكمة أول درجة - جعلت تدخل النيابة العامة جوازياً في الدعاوى المتعلقة بالأوقاف الخيرية وأنها بهذه المادة تعد ناسخة للقانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ في هذا الخصوص بحيث يصبح تدخلها في القضايا المتعلقة بالوقف الخيري جوازياً ويستمر وجوباً فيما عداه من الأحوال التي نص عليها فيه مردود بأن مودى المادة الثانية من القانون المدني أنه وإن كان الأصل في نسخ التشريع أن يتسم بنص صريح ينظمه تشريع لاحق إلا أن النسخ قد يكون ضمناً أما بصدر تشريع جديد يشتمل على نص يتعارض تعارضاً تاماً ومطلقاً مع نص في التشريع القديم، وفي هذه الحالة يقتصر النسخ على الحدود التي يتحقق فيها هذا التعارض، وإما بصدر تشريع جديد ينظم تنظيمًا كاملاً وجمعاً من الأوضاع التي أورد لها تشريع سابق، وفي هذه الحالة يعتبر التشريع السابق منسوخاً جملة وتفصيلاً ولو انتهى التعارض بين نصوص هذا التشريع ونصوص التشريع الذي تلاه. ولما كانت المادة ٨٩ وردت في قانون المرافعات وهو قانون عام وكان القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ قانوناً خاصاً قصد به مواجهة حالة معينة نتجت عن إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المحلية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فإنها لا تؤدي إلى إلغاء القواعد المعمول بها في شأن هذه الحالة الخاصة باستثناء من المبدأ العام الذي نص عليه التشريع العام خاصة وأنه لم يشر صراحة إلى هذه الحالة بالذات ولم يجرى عبارته قاطعة على مريان حكمه في جميع الأحوال وأنه يمكن التوفيق بين نصوصه ونصوص التشريع الخاص السابق عليه، ذلك أن المراحل التشريعية قاطعة في أن لكل من المادة ٨٩ من قانون المرافعات والمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ نطاقه الذي يتحدد به لا يتداخلان ولا يهيان، إذ أن المادة ٨٩ تقابل المادة ١٠٠ من قانون المرافعات الملغى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ التي كانت تنص هي الأخرى على أن تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالأوقاف الخيرية جوازياً وكان هذا التدخل الجوازى له مجاله في دعاوى الأوقاف الخيرية التي تعرض على المحاكم الابتدائية فيما يخرج عن اختصاص المحاكم الشرعية التي كانت قائمة وقتذاك وهي تلك التي لا تتعلق بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه أو شخص المستحق فيه، فلما صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء وألغيت بمقتضاه المحاكم الشرعية والمجالس المحلية وأحيلت الدعاوى المنظورة أمامها إلى المحاكم المدنية عمد المشرع إلى إصدار القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ وأوجبت الفقرة الثانية من مادته الأولى تدخل النيابة في كل قضية متعلقة بالأحوال الشخصية أو بالوقف مما كان يندرج ضمن اختصاص المحاكم الشرعية الملغاة، وهذا الوضع قائم وبالي على ما هو عليه ومن ثم فإن القول بأن المادة ٨٩ من قانون المرافعات الحالي نسخت جزئياً حكم المادة الأولى من القانون

رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ في صدد الوقف الخيري فيه مجاوزة المرد المشرع يساعد ذلك أن كلا من المادتين ٨٨، ٨٩ من قانون المرافعات اللتين حددتا مواضع تدخل النيابة وجوباً وجوازاً لم تعرضا للقضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية خلافاً لما يجري به نص المادة ٩٩ من قانون المرافعات الملغى، فتقديرأ من المشرع بأن القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بين الأحوال التي يكون فيها تدخل النيابة جوازياً أو وجوباً مما مفاده بقاء هذا القانون بكافة أحكامه، بل وإكفى المشرع بما أوردته الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ والفقرة السابعة من المادة ٨٩ من إشارة إلى الحالات التي تلغى القوانين الخاصة على وجوب التدخل أو جوازه مما يعنى أنه ما كان يستهدف تجويز التدخل في صدد قضايا الأوقاف الخيرية التي كانت تخص بها المحاكم الشرعية وإنما قصد إلى وجوب تدخل النيابة فيها إحتفاءً منه بهذا النوع من الدعاوى وإعتداداً بأهميتها الخاصة، يظهر هذا الرأي أن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أنه بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي لا تخص بها المحاكم الجزئية مما مرّدها وفقاً للمادة ٨٧ من قانون المرافعات أن لها كل ما للخصوم من حقوق وعليها كل ما عليهم من إلتزامات والقول بأن تدخلها أصبح جوازياً في قضايا الوقف الخيري يتجالى مع هذا الإحتياز.

#### الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٤

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه طالما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو بإنشائه أو توافر أركانه التي لا يتحقق إلا بها أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه عما كانت تخص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص ينظره للمحاكم المدنية عملاً بالقانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية فإن تدخل النيابة يكون واجباً عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر باطلاً يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو أن تكون رفعت باعتبارها دعوى مدنية أثرت فيها مسألة متعلقة بالوقف بالمعنى السابق لتجليته. لما كان ذلك وكان الثابت أن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على وقف . . أقام الدعوى على المعلنون منهم بطلب زيادة قيمة الحكر وقد دفع المعلنون ضدهم الدعوى بأن عقار النزاع مملوك لهم وغير محل بحكر كما نازعوا في تاريخ إنشاء الوقف وكيفية إنشائه وتكون هذه المسائل الأخيرة وإن أثرت في دعوى تصحيح قيمة الحكر عن أرض موقوفة وزيادته مما يتعلق بالوقف من حيث أصله وإنشائه ويستوجب بحثها بالتطرق لأمور كانت تخص المحاكم الشرعية بنظرها قبل إلغائها فإنه يتعين أن تدخل النيابة العامة في الدعوى لإبداء رأيها فيها وإلا كان الحكم باطلاً.

الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٠١ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٨  
القرار فى قضاء هذه المحكمة أن تدخل النيابة العامة وجوباً فى المسائل المتعلقة بالوقف أملاً كان أو غيراً طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ مروهون بأن يكون النزاع متعلقاً بإنشاء الوقف أو بالإستحقاق فيه أو بساتر مسأله كما كان الإختصاص بنظرها للمحاكم الشرعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٥٥.

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢١  
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن بعض الإجراءات فى قضائى الأحوال الشخصية والوقف والمادة ٣/٨٨ من قانون المرافعات أن تدخل النيابة فى قضائى الوقف لا يكون وجوباً إلا إذا كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو بصحته أو بالإستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه مما كانت تخص به إحاكم الشرعية أما فى غير ذلك فإن تدخلها يكون جوازياً على ما جرى به نص المادة ٢/٨٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٢  
مناط وجوب تدخل النيابة العامة عند نظر المسائل المتعلقة بالوقف - وفقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو إنشائه أو توالى أركانه التى لا يحقق إلا بها شخص المستحق فيه أو تفسر شروطه أو الولاية عليه وكان البين من الحكم المطعون فيه أن النزاع موضوع الدعوى يتعلق بملكية جهة الوقف للمعار المبيع ولا يتعلق بمسألة من المسائل المشار إليها، فإن تدخل النيابة العامة فى هذا النزاع لا يكون واجباً.

الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٦  
مفاد نص المادة الأولى من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات فى قضائى الأحوال الشخصية والوقف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسر شروطه أو الولاية عليه مما كانت تخص به إحاكم الشرعية وأصبح الإختصاص بنظرها للمحاكم المدنية عملاً بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء إحاكم الشرعية فإن تدخل النيابة يكون واجباً عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً، وكان البين من الأوراق أن الدعوى أقيمت من المطعون ضده بطلب ثبوت ملكية وقف..... الذى تنظر عليه - للأرض موضوع النزاع ثم أعضتها الطاعنون وأقاموا عليها منشآت، وكان النزاع على هذه الصورة يتعلق بملكية جهة الوقف فذه



الأرض ولا يتصل بأصل الوقف ولا بأى من مسأله المشار إليها والتي كانت تختص بها المحاكم الشرعية ومن ثم فلا يلزم تدخل النيابة العامة فى هذه الدعوى.

**\* الموضوع الفرعى : إشراف النيابة على الخزانة :**

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

إن إشراف النيابة العامة على الخزانة ليس من شأنه إضافة ما يودع بها للمتها.

**\* الموضوع الفرعى : إعتبار للنيابة خصصاً فى دعوى النقض :**

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٦٦ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٢

إن إعتبار النيابة خصصاً متضمناً فى دعوى النقض ليس معناه أنه يجب عليها دائماً الإنضمام فى طلباتها إلى طلبات أحد الخصمين، وإنما معناه ألا يكون لها حق رفع الطعن إدعاء [ VOIE D' ACTION PAR ] ومن وظيفتها كخصم منضم فى الطعون المرفوعة أن تبدي رأيها فيها [ PAR VOIE DE REQUISITION ]، وأن تلتف محكمة النقض إلى الأخذ بالأسباب التى تراها مصلحة بالنظام العام.

**\* الموضوع الفرعى : القرارات الصادرة من سلطات التحقيق :**

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

من المقرر أن القرارات الصادرة من سلطات التحقيق لا تفصل فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة وإنما تفصل فى توافر أو عدم توافر الظروف التى تجعل الدعوى صالحة لإحالتها إلى المحكمة للفصل فى موضوعها، ومن ثم فلا تكسب تلك القرارات أية حجية أمام القاضى المدنى.

**\* الموضوع الفرعى : جواز إثارتها لمسألة تتعلق بالنظام العامة :**

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠

تحديد الحد الأقصى للفوائد من النظام العام وكان للنيابة أن تثير المسائل المتعلقة بالنظام العام ما دامت تنصب على الجزء المطعون فيه من الحكم متى كانت جميع العناصر التى يمكن من الإلزام بها مطروحة على محكمة الموضوع.

**\* الموضوع الفرعي : حجية قرارات الحفظ الصادرة منها :**

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢  
قرارات الحفظ الصادرة من النيابة أياً كان سببها - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا تحوز قوة الأمر القضى وكان رأى اللجنة الثلاثية استشارياً فإن ذلك لا يحول دون إستبطاق قاضى الموضوع منها القرائن المؤدية إلى ثبوت الواقعة المنسوبة للعامل. وإذن فعنى كان الحكم المطعون فيه إستد فى ثبوت تهمة الإعتلاص المنسوبة للطاعن إلى أقوال الشهود الذين سمعهم النيابة العامة فى التحقيقات المنسوبة للطاعن إلى أقوال الشهود الذين سمعهم النيابة العامة فى التحقيقات وموافقة اللجنة الثلاثية على الفصل - وهى من واقع الدعوى والأوراق المقدمة فيها - تؤدى إلى ما إنتهى إليه فإن هذا النعى يكون على غير أساس.

**\* الموضوع الفرعي : حق النيابة فى الطعن بالنقض :**

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٥  
النص فى المادة ٩٠١ من قانون المرافعات على أن " لا يقبل الطعن من النيابة العامة فى مسائل الزوجية إلا فى الأحكام الصادرة فى بطلان الزواج ". يدل على أن الشارع قصر حق النيابة فى الطعن فى مسائل الزوجية الخاصة بالأجانب على الأحكام الصادرة فى بطلان الزواج. إذ كان ذلك، وكسات الدعوى محل النزاع هى دعوى تطليق للفة والإعصار - أحد طرفيها أجنبى - وهى بطبيعتها لا تدخل فى نطاق ما نصت عليه المادة المشار إليها. فإن الطعن من النيابة العامة يكون غير مقبول.

**\* الموضوع الفرعي : حلول المحامى العام محل التقلب العام فى غيابه :**

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣٠  
النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه " وفى حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله اعمام العام الأول ويكون له جميع إختصاصاته " يدل على أن الإختصاص الشامل للمحامى العام الأول والذي يحل بمقتضاه محل النائب العام ويمارس كافة حقوقه وإختصاصاته لا يكون إلا عند تحقق حالة مادية تمثل فى غياب النائب العام أو حالة قانونية تبعاً لخلو منصبه، أو حالة حكمية عند قيام مانع لديه، وكان مؤدى ما تقضى به المادة من ذات القانون من أن يكون لدى كل محكمة إستئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه وإختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين، أنها حددت للمحامى العامين إختصاصاً قضائياً يستند إلى أساس قانونى يجعل تصرفاتهم القضائية فى مأن من الطعن، فخلول كلا منهم فى دائرة إختصاصه الإقليمى

أو البرعى كافة الحقوق القضائية التي للنائب العام، دون أن تمتد سلطاتهم إلى حق ممارسة الإختصاصات الإستثنائية التي خص القانون بها النائب العام وحده وأقره بها حكمه نهائيا، ومن ذلك القبول الطعن بالنقض وفق المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات، ولا يباشرها عنه تحقق إحدى الحالات الثلاث السالف بيانها إلا المحامي العام الأول الذي يلي النائب العام طبقاً للتجربة التشريعية في النيابة العامة وليس أى محام عام أول سواه.

#### **\* الموضوع الفرعى : قواعد رد أعضاء النيابة :**

الطعن رقم ١١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٣  
المستطد من نص المادة ١٦٣ من قانون المرافعات أن قواعد رد أعضاء النيابة، لا تسرى إذا كانت النيابة طرفاً أصلياً.

#### **\* الموضوع الفرعى : وجوب إخبار النيابة بدعوى القصر :**

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٠٣ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١/٢٤/١٩٥٢  
- إن تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالقصر وفقاً لنص المادة ١٠٠ من قانون المرافعات جوازى ومن لم لا يوجب على عدم حصول هذا التدخل بطلان في إجراءات التقاضى.  
- تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر إنما يكون لرعاية مصلحة هؤلاء القصر مما يبنى عليه أن التمسك بالبطلان على فرض وجوده مقصور على أصحاب المصلحة فيه فلا يجوز لغير القصر من الخصوم التحدى بعدم إخبار كاتب المحكمة النيابة كتابة بقيام الدعوى لكي يتسنى لها التدخل فيها.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٦  
تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر إنما يكون لرعاية مصلحة هؤلاء القصر مما يبنى عليه أن التمسك بالبطلان مقصور على أصحاب المصلحة فيه فلا يجوز لغير القصر من الخصوم التحدى بعدم إخبار كاتب المحكمة الابتدائية النيابة بقيام الدعوى، هذا فضلاً عن أن تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالقصر وفقاً للمادة ١٠٠ من قانون المرافعات جوازى ومن لم لا يوجب على عدم حصول هذا التدخل بطلان في إجراءات التقاضى.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٤

تدخل النيابة فى القضايا الخاصة بالقصر إنما يكون لرعاية مصلحة القصر مما يبنى عليه أن التمسك بالبطان على فرض وجوده مقصور على أصحاب المصلحة فيه فلا يجوز لغير القصر من الخصوم التحدى بعدم إخبار كاتب المحكمة الابتدائية النيابة بقيام الدعوى.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٧

إذ كان هدف الشارع من تدخل النيابة فى القضايا الخاصة بالقصر إنما هو رعاية مصالحهم فإن البطان الموثب على إظهار كاتب المحكمة إخبار النيابة بهذه القضايا يكون بطلاناً نسبياً مقررأ لمصلحة القصر ومن لم يتبين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع فإذا فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٦٧

أجاز المشرع بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات أن تدخل النيابة العامة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية فى قضايا حدها من بينها القضايا الخاصة بالقصر، وأوجب فى المادة ١٠٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة كتابة فى هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى، وقد دل المشرع بذلك على أنه يعمى إبلاغ النيابة بقيام الدعوى فى هذه الحالات حتى تتاح لها فرصة العلم بالنزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها، وإبداء رأيها فيه وذلك تحقيقاً لمصلحة إستيفها المشرع وألصق عنها فى المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات بقوله " إن هذه النزاعات تمس مصالح جدية بحماية خاصة من جانب المشرع فالإستغناء عن سماح رأى النيابة فى هذه الأحوال يجرم القضاء من عون ضرورى أو مفيد " الأمر الذى يكون معه إخبار النيابة بهذه الدعوى أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف إجراء جوهرياً يوجب على إظهاره بطلان الحكم، ولا يغير من ذلك أن النيابة بعد إخبارها بالدعوى أن توخص فى التدخل، إذ فى عدم إخبارها تفويت الفرصة عليها للعلم بالنزاع ومنعها من إستعمال حقها فى تقدير موجب التدخل وحرمان القصر - إذا ما رأت أن تدخل - من ضمان مقرر لمصلحتهم هو أن تبدى النيابة رأيها فى النزاع مما قد يغير به وجه الرأى فى الدعوى، لعمى كان مورث الطاعنين قد تولى أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة عن ورثة من بينهم قصر وفصلت المحكمة فى الدعوى دون أن يتم إخبار النيابة العامة حتى تدخل فيها، وإذا استأنف القصر هذا الحكم ونسكوا أمام محكمة الاستئناف بالبطان المقرر لمصلحتهم لعدم إتخاذ هذا الإجراء، أصدرت المحكمة مع ذلك حكمها دون أن يتم إخبار النيابة بقيام الدعوى، فإن الحكم يكون وقع باطلا بالنسبة للقصر من الطاعنين.

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٠٢ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٠

هدف الشارع من تدخل النيابة فى القضايا الخاصة بالقصر إنما هو رعاية مصلحتهم وعلى ذلك فإن البطلان الموبى على إغفال كاتب المحكمة إخبار النيابة بهذه القضايا يكون بطلاناً نسبياً مقررراً لمصلحة القصر ومن لم يتعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع فإن لاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لأن عدم تمسكهم به أمام محكمة الموضوع يعتبر تنازلاً منهم عن حقهم فيه.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٨

هدف الشارع من تدخل النيابة فى القضايا الخاصة بالقصر، إنما هو رعاية مصلحتهم، ومن ثم فإن البطلان الموبى على إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بهذه القضايا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلاناً نسبياً مقررراً لمصلحة القصر، وبالتالي يتعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع وإذا فاتهم ذلك فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٠

لئن أجاز المشرع بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات السابق أن تدخل النيابة العامة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية فى قضايا حدها من بينها القضايا الخاصة بالقصر، وأوجب لى المادة ١٠٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة العامة فى هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى حتى تصاح لها فرصة العلم بالتزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإيداء رأيها فيه وأنه يوجب على إغفال هذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم، إلا أن هذا البطلان مقصور على أصحاب المصلحة فيه دون غيرهم من الخصوم وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الوصية على القاصر لم تترك بالبطلان فإنه لا يجوز للطاعة التحدى بعدم إخبار النيابة بقيام الدعوى.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٧

لما كان المشرع قد أجاز بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات السابق، أن تدخل النيابة العامة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية فى قضايا حدها من بينها القضايا الخاصة بالقصر، وأوجب لى المادة ١٠٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة كتابة فى هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى فقد دل بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه يتعين إبلاغ النيابة بقيام الدعوى فى هذه الحالات حتى تصاح لها فرصة العلم بالتزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإيداء رأيها فيه وذلك تحقيقاً لمصلحة إستهدفها المشرع، وأصبحت عنها المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات السابق. لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعة الأولى إختصت بصفتها وصية على القاصر، ودفعت أمام محكمة أول درجة

بإعلان الإجراءات لعدم إخبار النيابة العامة بوجود قاصر في الدعوى حتى تتدخل فيها غير أن المحكمة فصلت في الدعوى دون أن تأمر بإغلاق هذا الإجراء فإنه يوجب على ذلك بطلان الحكم الابتدائي بالنسبة للقاصر.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩

مفاد ما أوجبه المادة ١٠٢ من قانون المرافعات السابق على كاتب المحكمة من إخبار النيابة كتابة بمجرد قيد الدعوى في الأحوال المبينة في المادتين ٩٩، ١٠٠ منه وما أجازته هذه المادة الأخيرة للنيابة من التدخل أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في القضايا الخاصة بالقاصر أن المشرع استعجب هذا الإخبار لتأخر النيابة فرصة العلم بالتزاع المطروح على المحكمة المدنية أو التجارية وتقدر مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيه، وذلك تحقيقاً لمصلحة استهدها المشرع وألصق عنها في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات السابق لمصلحة بقوله "إن هذه المنازعات تمس مصالح جديرة بحماية خاصة من جانب المشرع فلا استثناء عن سماح رأى النيابة في هذه الأحوال حتى لا يجرم القضاء من عون ضروري أو مفيد مما مفاده أن هذه الإخبار يعتبر إجراء جوهرياً يوجب على إغفاله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان الحكم ولا يغير من ذلك أن يكون للنيابة - بعد إخبارها بالدعوى أن تخصص في التدخل إذ في عدم إخبارها تلويت لفرصة علمها بالتزاع ومنع لها من استعمال حقها في تقدير موجب التدخل وحرمان للقاصر - إذا ما رأت أن تتدخل - من ضمان مقرر لمصلحتهم هو أن تبتدى رأيها الذي قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩

إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن بصفته وصى غصومة على شقيقته القاصرتين قد تمسك ببطلان الحكم المستأنف لعدم إخبار النيابة بالتدخل في الدعوى وكان ما رد به الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع من القول بأن هذا التدخل اختياري وأنه لا يوجب على عدم تدخل النيابة أى بطلان لا يواجه ذلك الدفاع الجوهري ولا يصلح رداً عليه وكان قد ترتب عليه أن حجت محكمة الاستئناف نفسها عن تحقيق ما إذا كان قد تم إخبار النيابة أم لم يتم مع ما لذلك من أثر قد يتغير به وجه الرأى في الحكم في الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شاب قصور في النسيب.

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦

لما كان المشرع قد أجاز للنيابة العامة بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات السابق أن تتدخل في القضايا الخاصة بالقاصر وأوجب في المادة ١٠٢ من ذلك القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة بها كتابة

بمجرد قيدها، ومفاد ذلك أن إخبارها بهذه الدعاوى إجراء جوهري، وحضورها جوازى وكانت محاضر الجلسات المقدمة صورها من الطاعن، وإن دلت على عدم حضور النيابة جلسات نظر الدعوى إلا أنها لا تدل على عدم قيام قلم الكتاب بإخبارها بالدعوى، فإن النى على الحكم المطعون فيه بالطلاق يكون عارياً عن الدليل.

**الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٥٦ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٥**

لئن كان عدم إخبار النيابة العامة بالدعاوى الخاصة بالقصر وفقاً للمادة ٩٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر لإجراءات الجهورية التى يترتب على إغفالها بطلان الحكم إلا أن هذا البطلان من النوع النسبى مما لا يجوز معه تغير القصر أو من يقوم مقامهم التمسك به ولا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة التقضى.

**الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧**

أجاز المشرع بمقتضى المادة ٨٩ من قانون المرافعات أن تدخل النيابة العامة فى قضايا حددها من بينها القضايا الخاصة بالقصر، وأوجب فى المادة ٩٢ من هذا القانون على قلم كتاب المحكمة أخبار النيابة كتابة فى هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى حتى تتاح لها فرصة العلم بالتزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيه، وهدف المشرع من تدخل النيابة فى القضايا الخاصة بالقصر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو رعاية مصلحتهم، ومن ثم فإن البطلان المترتب على إغفال قلم كتاب المحكمة إعطاف النيابة بهذه القضايا يكون بطلاً نسبياً مقررأ لمصلحة القصر يتمسكون به أمام محكمة الموضوع ولا يجوز لغيرهم من الخصوم التمسك به، وإذا كان الثابت أن المطعون عليه هو الذى حاصم وعوصم عن نفسه وبصفته ولياً على أولاده القصر فلا يجوز لغيره التمسك بهذا البطلان.

**الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٠**

إذا كان هدف الشارع من تدخل النيابة العامة فى القضايا الخاصة بالقصر هو رعاية مصلحتهم، فإن البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة إخبار النيابة بهذه القضايا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون بطلاً نسبياً مقررأ لمصلحة القصر، فبمعن التمسك به أمام محكمة الموضوع، فإذا فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به أمام محكمة التقضى.

**الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥**

أجاز المشرع للنيابة العامة فى المادة ٨٩ من قانون المرافعات التدخل فى قضايا حددها من بينها القضايا الخاصة بالقصر، وأوجب فى المادة ٩٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة أخبار النيابة العامة فى هذه

الحالات بمجرد قيد الدعوى حتى تناح لها فرصة العلم بالتزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيه، ويوجب على إغفال هذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم، إلا أن هذا البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لمصلحة القصر دون غيرهم من الخصوم، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الولي الشرعي على القصر رغم موثله أمام المحكمة أول درجة لم يتمسك بوجود أخطار النيابة العامة إلا في المذكرة التي قدمها بعد قليل باب المرافعة هو حيز الدعوى للحكم والتي إنتمس فيها بفتح باب المرافعة لإخطار النيابة العامة، فإنه لا تترتب على تلك المحكمة أن إلتفتت عن إجابة هذا الطلب.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥

التي على الحكم المطعون فيه، بإغفال محكمة الاستئناف إخطار النيابة العامة هو نبي عار من الدليل إذ لم يقدم الطاعن شهادة رسمية تفيد تخلف قلم كتاب تلك المحكمة عن القيام بهذا الإخطار عقب قيد الاستئناف.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٦

عدم إخبار النيابة العامة بالدعوى الخاصة بالقصر وفقاً للمادة ٩٢ من قانون المرافعات يعتبر من الإجراءات الجوهري التي يوجب على إغفالها بطلان الحكم، إلا أن هذا البطلان من النوع النسبي مما لا يجوز معه لغو القصر أو من يقوم مقامهم التمسك به ولا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩

هدف المشرع من تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالقصر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو رعاية مصالحهم، ومن ثم فإن البطلان الموجب على إغفال إخطار النيابة بهذه القضايا يكون بطلاً نسبياً مقررأ لمصلحتهم، وبالتالي يتعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع، وإذا ما فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن القصر الذين تمثلهم الطاعنة السابعة لم يثيروا هذا البطلان أمام محكمة الموضوع، ولا يقبل من الطاعنين التمسك بالبطلان المقرر لمصلحة غيرهم من القصر المطعون عليهم، فإن التي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٣٩١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٣

إذا كان هدف الشارع من تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر إنما هو رعاية مصالحهم وعلى ذلك فإن البطلان الموجب على إغفال قلم كتاب المحكمة إخبار النيابة بهذه القضايا يكون بطلاً نسبياً مقررأ لمصلحة



القصر، ومن ثم يعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع لأن فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لأن عدم تمسكهم به أمام محكمة الموضوع يعتبر تنازلاً منهم عن حقهم فيه.

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/٨

أنه وإن أجاز المشرع بمقتضى المادة ٨٩ من قانون المرافعات أن تتدخل النيابة العامة أمام محاكم الإستئناف والمحاكم الابتدائية فى قضايا حددها من بينها القضايا الخاصة بالقصر وأوجب فى المادة ٩٢ من ذات القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة العامة كتابة فى هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى حتى يتاح لها فرصة العلم بالنزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيا فيه وأنه يجب على إغفال هذا الإجراء بطلان الحكم - إلا أن ذلك مقصور على أصحاب المصلحة فيه دون غيرهم من الخصوم - وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٧

مضى كان هدف الشارع من تدخل النيابة فى القضايا الخاصة بالقصر إنما هو رعاية مصالحهم. ومن ثم فإن البطلان الموقوف على إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بهذه القضايا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلاناً نسبياً لمصلحة القصر وبالتالي يعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

**\* الموضوع الفرعى : وجوب تدخل النيابة فى دعاوى الأحوال الشخصية :**

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٠٤ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦

لما كان المرجع فى تكيف ما إذا كانت المسألة المروضة على المحكمة هى من مسائل الأحوال الشخصية أم هى ليست كذلك هو القانون المصرى وفقاً للمادة ١٠ من القانون المدنى، وكان يبين من المادة ١٣ من القانون المدنى والمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ بإصدار قانون نظام القضاء أن المنازعات المتعلقة بالنظام المالى بين الزوجين هى من مسائل الأحوال الشخصية، وكانت المادة ٩٩ من قانون المرافعات إذ أوجبت على النيابة العامة أن تتدخل فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلاً لم تفرق بين حالة وأخرى بل أطلقت النص، ومن ثم لا تكون المحكمة إذ قضت من تلقاء نفسها ببطلان الحكم الابتدائى لعدم تدخل النيابة فى هذه المسألة إستناداً إلى المادة ٩٩ مرافعات قد أعطت فى تطبيق القانون، كما يكون فى غير محله إستناد الطاعنين إلى القانون السورى فى تكيف النظام المالى بين الزوجين تكيفاً يخرج مسأله عن متناول نص المادة ٩٩ المشار إليها. ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى رفعت أصلاً بوصفها دعوى مدنية يطلب ملكية حصّة معينة وطلب قسمتها متى كانت قد أثبتت

فيها مسألة أولية من مسائل الأحوال الشخصية تقتضي تدخل النيابة في الدعوى. أما القول بأن المسألة تركزت في عيوب الرضا الخاصة بالإتفاق على النظام المالي بين الزوجين من حيث وجود الرضا أو إنعدامه ومن حيث تقادم دعوى الإبطال في هذا الخصوص أو عدم تقادمها وبأن الحكم شابه قصور إذ أغفل الواقعة الجهرية التي أثارها الطاعنون وهي أن نظام إقصاد الأموال قد استبدل به غيره بمقتضى الإتفاق المشار إليه، كل هذه الاعتراضات لا تخرج المسألة المتنازع عليها من حيزها القانوني الصحيح وهو أن النظام المالي الذي يخضع له الزوجان هو مسألة أولية متعلقة بصميم الأحوال الشخصية.

#### الطعن رقم ٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

مضى كانت المحكمة الإستئنافية إذ قضت بطلان قرار مستأنف صادر في دعوى حجر قد استندت إلى عدم إبداء النيابة رايها في الدعوى أمام محكمة أول درجة، فإن النعي على الحكم بطلانه لبطلان الإجراءات التي بنى عليها أمام المحكمة الاستئنافية إذ استند في قضائه إلى مذكرة للنياحة لم تعلن للمعصوم قدمت بعد إتمام المرافعة في القضية وحجزها للحكم - هذا النعي يكون في غير محله، ذلك أن البطلان الموقوف على عدم تدخل أو إبداء رايها في كل دعوى تتعلق بالأحوال الشخصية ولفقاً للمادة ٩٩ مرافعات إنما هو بطلان حتمي يقتضي به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه النيابة نفسها أو أحد الخصوم.

#### الطعن رقم ٧ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١٢٣١ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢

إن الشارع إذ أوجب بمقتضى المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإذ أوجب أيضاً في المادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجه من بيانات اسم عضو النيابة الذي أبدى رايه في القضية ومراحل الدعوى ورأى النيابة فقد دل بذلك على أن سماع رأى النيابة في دعاوى الأحوال الشخصية وإثبات هذا الرأي ضمن بيانات الحكم هو من البيانات الجهرية التي يوجب على إغفالها بطلان الحكم.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٠٨ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٤

مضى كان يبين من الحكم أنه خلا من ذكر رأى النيابة العامة في دعوى إستئنافية من دعاوى الأحوال الشخصية فإن الحكم يكون باطلاً - ولا يفتنى عن هذا البيان إشارة الحكم إلى رأى النيابة في مرحلة الدعوى الابتدائية.

#### الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧

إذا كان الحكم صادراً من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإنه لا يجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض بالبطلان لإغفال اسم عضو النيابة الذي أبدى رايه في القضية في جميع

مراحل الدعوى ولعدم بيانه رأى النيابة فيها - خروج هذا السبب عن الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٥ مكتب قضى ١٠ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٩

تنص المادة ٩٩ من قانون المرافعات على وجوب تدخل النيابة فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلاً، كما أوجبت المادة ٣٤٩ من هذا القانون أن يكون من بيانات الحكم رأى النيابة - فى أحوال تدخلها - ومفاد ذلك أن سماع رأى النيابة فى الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية واليات هذا الرأى ضمن بيانات الحكم هو من الإجراءات الجوهرية التى يوجب على إغفالها البطلان - حتى ولو كانت الدعوى قد رفعت أصلاً بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية تتعلق بالأحوال الشخصية.

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ مكتب قضى ١٣ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٢

مضى كان موضوع الدعوى مطالبة بقيمة سندات اذنية باعتبارها قرضاً وكان النزاع فيها يدور حول حقيقة هذه السندات أو وصفها القانونى من حيث كونها تمثل قرضاً أو هبة أو وصية، ولم يقم النزاع فى الدعوى على صحة التصرف ذاته باعتباره هبة أو وصية فإن الدعوى - على هذه الصورة - لا تكون متعلقة بالأحوال الشخصية وبالتالي فلا محل للنمى على الحكم الصادر فيها أو الحكم الصادر بتفسيره وتصحيحه بالبطلان لعدم تدخل النيابة العامة طبقاً للمادة ٩٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ مكتب قضى ١٤ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٣

تدخل النيابة العامة عملاً بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ إذا بكون فى دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التى تخص بها المحاكم طبقاً للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وهى الدعاوى التى كانت منظورة أمام المحاكم الشرعية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ لم أحيلت إلى المحاكم الشرعية وأصبحت من اختصاص المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ ومن لم يعمى كان الطاعن قد أقام دعواه أمام المحاكم الوطنية فى تاريخ سابق على إلغاء المحاكم الشرعية يطلب الحكم باعتبار حصته ٨ فرائط شيوخاً فى كامل أرض وبناء المقارنات المينة بمرضىة الدعوى تأسيساً على أن هذه الحصص ملكه وأن ملكيته له ثابتة من اشهاد الوقف وهى بهذا الوضع دعوى ملكية فإنه لا يجرى عليها حكم التدخل سالف الذكر.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ مكتب قضى ١٤ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ٦/٦/١٩٦٣

لم يوجب القانون أن تبدى النيابة رأياً فى كل خطوة من خطوات الدعوى. ومضى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية فإنه لا يعيه عدم إبداء النيابة رأياً فى المرحلة

اللاحقة على إعادة القضية إلى المرافعة لأن ذلك محمول على أنها لم تجد ما يدعوها لتغيير رأيها السابق وإبداء رأى جديد. ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٠٧ من المرافعات من أنه "يجوز للمحكمة في الأحوال الاستثنائية التي ترى فيها قبول تقديم مستندات جديدة أو مذكرات تكميلية أن تأذن في تقديمها و في إعادة المرافعة وتكون النيابة آخر من يتكلم".

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣  
أوجب المشرع بالمادة ٩٩ مرافعات على النيابة العامة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية كما أوجب بالمادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجه من بيانات اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ورأى النيابة، ورتب الإعلان على مخالفة كل من النصين وهو بطلان مطلق مصلح بالنظام العام يجوز الدلع به في أية مرحلة كانت عليها الدعوى، وخكمة النقض أن تنيره من تلقاء نفسها، يستوى في ذلك أن تكون الدعوى رفعت أصلاً باعتبارها من دعاوى الأحوال الشخصية أو أن تكون قد رفعت بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٩٠٠ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٤  
علو الحكم من " بيان " رأى النيابة لا يوجب عليه بطلانه.

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٢ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٣٠  
- بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ومن تاريخ العمل به أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية، حيث أوجب القانون تدخلها فيها وعرضها ما للمختص من حق الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة فيها.

- متى كان يبين من الحكم الابتدائي أن النيابة العامة فوضت الرأي للمحكمة لجميع أى الجانبين من الشهود وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنها قدمت مذكرة قالت فيها إن المستأنف لم يقدم أوراقاً تؤيد دعواه وتساند بينته وقد يكون لديه من الأوراق ما يفيد الدعوى وطلبت فتح باب المرافعة لتكليف المستأنف بتقديم أوراق رسمية تؤيد دعواه، فإنها بذلك تكون قد أبدت رأيها في القضية بما مؤداه تفويض الرأي للمحكمة في تقدير أقوال الشهود والوجه بينها وأن الطاعن لم يقدم أوراقاً تؤيد دعواه وتساند بينته، وبما يحقق غرض الشارع من وجوب تدخلها وإبداء الرأي في قضايا الأحوال الشخصية.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٣  
بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تخص بها أحكام الجزئية، ومن ثم فلا تسرى في شأنها أحكام المادة ١٠٦ من قانون

المرافعات فيما نصت عليه من أنه " في جميع الدعاوى التي لا تكون النيابة فيها إلا طرفاً متنعماً لا يجوز للخصوم بعد تقديم أقرانها وطلباتها أن يطلبوا الكلام ولا أن يقدموا مذكرات جديدة وإنما يجوز لهم أن يقدموا للمحكمة بياناً كتابياً لتصحیح الوقائع التي ذكرتها النيابة " إلا هي لا تسرى، وعلى ما يبين من عبارتها، إلا حيث تكون النيابة طرفاً متنعماً.

#### الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٦

متى كانت النيابة العامة قد قدمت مذكرة بالرائى موقفاً عليها من مملتها إنتهت فيها إلى أنها ترى إرجاء رايها فى الإستئناف حتى يفصل فى دعوى ألامها المظنون ضده، فإنها تكون قد أبدت رايها بتعليق الحكم فى الدعوى على الحكم الذى يصدر فى الدعوى الأخرى، وهو ما يتحقق به غرض الشارع من وجوب تدخل النيابة وإبداء الرأى فى قضايا الأحوال الشخصية.

#### الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٨

متى كان محل النيابة قد قدم مذكرة برأيها طلب فيها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات النسب المدعى به ثم فوض الرأى للمحكمة بعد سماع الشهود، فإن النيابة بذلك تكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - قد أبدت رأيها فى القضية بما مؤداه تفويض الرأى للمحكمة فى تقدير أحوال الشهود والرجح بينهما بما يحقق غرض الشارع من وجوب تدخل النيابة وإبداء الرأى فى قضايا الأحوال الشخصية تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٥.

#### الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٧

توجب المادة ٩٩ من قانون المرافعات السابق على النيابة أن تتدخل فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلاً والمقصود بالتدخل على ما يبين من مفهوم المخالفة للمادة ١٠١ من ذلك القانون والثى تقضى بأنه فى غير الأحوال المبينة فى المادة ٩٩ المتقدمة الذكر والمادة ١٠٠ التى تليها " لا يعين حضور النيابة فى الجلسات المدنية " هو حضور ممثل للنيابة العامة جلسات المحكمة فى الحالات الواردة ذكرها فى المادتين المشار إليهما وذلك حتى يتحقق ما قصده المشرع من أن تزدى النيابة وظيفتها بإعتبارها نائبة عن المجتمع فى هذا النوع من القضايا، والقول بغير هذا معناه حرمان النيابة من أن تكون آخراً من يتكلم فى هذه القضايا بما يودى إلى الإخلال بوظيفتها فى هذا الخصوص. فإذا كان يبين من الحكم المظنون فيه أن النيابة العامة إكتفت بإرسال مذكرة برأيها فى دعوى تتعلق بالأحوال الشخصية إلى محكمة الإستئناف ولم يحضر من يمثلها جلسات المحكمة لأن الحكم المظنون فيه يكون باطلاً عملاً باختراء المنصوص عليه فى المادة ٩٩ سالفة الذكر.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٩

الأصل في تدخل النيابة العامة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب أنها تتدخل فيها باعتبارها طرفاً منتظماً تقتصر مهمته على إبداء الرأي في الخصومة القائمة بين طرفيها ما لم يخونها القانون حقاً خاصاً يحيل منها خصماً أصلياً في النزاع. فإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول ميراث أجنبي، ولا تعتبر النيابة العامة فيه خصماً أصلياً بل طرفاً منتظماً ولم يخونها المشرع حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة فيه فإن الطعن يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٢٤ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٦

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥، أنه كلما كانت القضية تتعلق بالأحوال الشخصية لما يخص به احكام الابتدائية بنظرها طبقاً للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥، فإن تدخل النيابة العامة يكون واجباً عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً. يسعى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الأحوال الشخصية التي تخص بها احكام الابتدائية أو أن تكون قد رفعت لإبصارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٩

— متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن " النيابة العامة ممثلة في شخص وكيلها الأستاذ... قدمت مذكرة برأيها بتوقيعه وانتهت في ختامها إلى إعادة القضية للمرافعة لضم تقرير إستئناف و مسودة الحكم المستأنف وترجيء إبداء رأيها في الموضوع حتى يتم ذلك ". فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لتحقيق غرض الشارع من وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف.

— علو الحكم من بيان رأى النيابة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يوجب عليه بطلانه.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣

أصبحت النيابة العامة بعد صدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تخص بها احكام الجزئية، فيكون لها ما للخصوم من حقوق وعليها ما عليهم من واجبات، فلها أن تبدي الطلبات والدفع وتباشر كافة الإجراءات التي يباشرها الخصوم، ولا تسرى عليها قواعد رد أعضاء النيابة، وهو ما يجوز معه أن يكون عضو النيابة الذي يبدى رأيه أمام محكمة أول درجة هو نفسه الذي يبدى رأيه أمام محكمة الإستئناف.

**الطعن رقم ١١ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٩**

أصبحت النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ومن ثم فلا تسرى في شأنها أحكام المادة ١/٩٥ من قانون المرافعات فيما نصت عليه من أنه " في جميع الدعاوى التي تكون فيها النيابة طرفاً منضماً لا يجوز للأخصوم بعد تقديم أقرانها وطلباتها أن يطلبوا الكلام، ولا أن يقدموا مذكرات جديدة، وإنما يجوز لهم أن يقدموا للمحكمة بياناً كتابياً لتصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة " إذ هي لا تسرى وعلى ما بين من عباراتها إلا حيث تكون النيابة طرفاً منضماً.

**الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١**

هدف الشارع من تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصور - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو رعاية مصلحتهم ومن ثم فإن البطلان الموثب على إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بهذه القضايا يكون بطلاناً نسبياً مقررأ لمصلحة القصر وبالتالي يصح عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع وإذا فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن القصر الذين يمثلهم الطاعن لم يثيروا هذا البطلان أمام محكمة الموضوع، فإن إبداءه أمام محكمة النقض يكون غير مقبول.

**الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٨**

- إذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن المحكمة نظرت طلب الحجر بمنحور أحد أعضاء النيابة العامة وأن النيابة العامة طلبت نذب مدير مستشفى الأمراض العقلية بالمعاصرة لتوقيع الكشف الطبي على المطلوب الحجر عليها ليان حاتها العقلية. مما مفاده أن النيابة رأت طلبات الطاعنة غير مقبولة بمآنتها وطلبت النيابة أيضاً الحكم برفض طلب إصدار الأمر بالتحفظ على المال السائل بمنزل المطلوب الحجر عليها، ولما كان الحكم حينما عرض لبحث الموضوع قد انتهى إلى رفض هذين الطلبين، فإن عرض الشارع من وجوب تدخل النيابة وإبداء الرأي في قضية الحجر يكون قد تحقق ويضحي الذي - بأن النيابة لم تبد رأيها في الموضوع - على غير أساس.

- النعى على الحكم بأن النيابة لم تكن آخر من يتكلم، ليس من شأنه إبطال الحكم، إذ أن البطلان هنا لا يكون إلا إذا طلبت النيابة العامة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩

لئن كانت النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفاً أصلياً فى قضايا الأحوال الشخصية التى لا تخص بها أحكام الجزئية، إلا أن القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يوجب على النيابة إبداء رأياها فى كل خطوة من خطوات الدعوى ولا فى كل جزئية من جزئيات النزاع وإنما أوجب إبداء رأياها فى القضية على أى وجه. وإذا كان الطاعنان لا يجادلان فى أن النيابة قد أبدت رأياها فى الدعوى قبل صدور الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق أمام محكمة الاستئناف فإن عدم إبدائها رأياها عقب سماع الشهود يكون محمولاً على أنها لم تقبل فى الدعوى ما يدعوها لتغيير رأياها السابق أو الإدلاء بقول جديد. لما كان ما تقدم، وكان لا محل للقول بأن مذكرة النيابة كانت من بين العمد التى أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه لأن مورها فى هذا اتجال لا يفرج عن المعاونة بإبداء الرأى للمحكمة من وجهة نظر القانون المجردة دون أن يكون مقيداً لها، فإن النقيض - بالبطان - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥١٦ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣

بصدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً فى قضايا الأحوال الشخصية التى لا تخص بها أحكام الجزئية، ومن ثم فإنها تكون فى مركز الخصم العادى ويحق للخصم أن يعقب عليها ولا يسرى فى شأنها حكم المادة ٩٥ من قانون المرافعات القائم فيما نصت عليه من أنه " فى جميع الدعاوى التى تكون فيها النيابة طرفاً منضماً لا يجوز للخصوم بعد تقديم أقرانها وطلباتها أن يطلبوا الكلام ولا أن يقدموا مذكرات جديدة وإنما يجوز لهم أن يقدموا للمحكمة بياناً كتابياً لتصحيح الوقائع التى ذكرتها النيابة " إذ هى لا تسرى - وعلى ما بين من عبارتها - إلا حيث تكون النيابة طرفاً منضماً.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه بعد صدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة طرفاً أصلياً فى قضايا الأحوال الشخصية التى لا تخص بها أحكام الجزئية، ومن ثم فلا تسرى فى شأنها المادة ٩٥ من قانون المرافعات - التى تجيز للخصوم تصحيح الوقائع التى ذكرتها النيابة - إذ هى لا تسرى - وعلى ما بين من عبارتها - إلا حيث تكون النيابة طرفاً منضماً.

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٢٩ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٠

إذ كان الثابت أن النيابة العامة لم تتدخل فى الدعوى الماثلة لإبداء الرأى فيها حتى صدر الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم يكون باطلاً، وإذا يصلح هذا البطان بالنظام العام فإن حكمة النقض أن تقضى به من تلقاء



نفسها وعلى الرغم من عدم التمسك به في صحيفة الطعن عملاً بالمخول لها في المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات.

#### الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٨

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ من قانون المرافعات أنه يترتب على وفاة أحد الخصوم قبل أن تنهى الدعوى للحكم فى موضوعها إنقطاع سير الخصومة بقوة القانون بغير حاجة لصدور حكم به ودون توقف على علم الخصم الآخر بحصول هذه الوفاة وينتج عن ذلك بطلان كافة الإجراءات التى تتخذ فى الدعوى بعد تاريخ قيام سبب الإنقطاع بما فيها ما قد يصدر من حكم فى الدعوى، وبطلان الإجراءات المشار إليها هو بطلان نسبي قرر لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته من خلفاء المولى فلا يجوز لغيرهم التمسك به لما كان ذلك وكان الثابت من المستندات المقدمة بملف الطعن أن محكمة أول درجة حددت جلسة ١٩٧٥/٢/١٦ لنظر الموضوع بعد إنتهاء التحقيق وأنه فى هذه الجلسة حضرت المطعون عليها الأولى وقدمت حافظة مستندات بدفاعها فأجبتها المحكمة بملف الطعن ١٩٧٥/٣/٢ لتبدي النيابة رأياها فى الدعوى، ثم صدر الحكم الابتدائي بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦ وكانت النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفاً أصلياً فى قضايا الأحوال الشخصية التى لا تخص بها الأحكام الجزئية لها ما للخصوم من حقوق وعليها ما عليهم من واجبات فلها أن تبدي الطلبات والدفع وتباشر كافة الإجراءات التى يحق للخصوم مباشرتها، فإذا كان الثابت أن مورثة الطاهين قد توفيت بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٦ فإن سبب الإنقطاع يكون قد حصل قبل أن تنهى الدعوى للحكم فى موضوعها ولذا للمادة ١٣١ من قانون المرافعات، ويترتب على ذلك بطلان كافة الإجراءات التى اتخذت فى الدعوى بعد ذلك التاريخ بما فى ذلك الحكم الابتدائي، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييده رغم بطلانه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٨٢

- مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو تشائه أو توأله أو كانه التى لا يتحقق إلا بها شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه مما كانت تختص به الأحكام الشرعية وأصبح الإختصاص بنظره للمحاكم المدنية عملاً بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء أحكام الشرعية، فإن تدخل النيابة العامة يكون واجباً عند نظر هذا النزاع وإلا كان

الحكم الصادر باطلاً يسعى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو أن تكون رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسائل متعلقة بالوقف.

— إذ كان البين من الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول أقام دعواه على المطعون ضدها الثانية والثالثة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي الصادر إليه منهما ببعضهما مساحة من الأرض آلت الملكية فيها للبائعين عن طريق الإستحقاق في وقف أهلي يوجد فيه نصيب الخيرات. وإذا كان النزاع على هذا النحو لا يحصل بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه، فإن تدخل النيابة العامة في هذا النزاع لا يكون واجباً عند نظره.

#### الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٢٨٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤

لئن أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية الكلية بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ مما يجز للخصوم أن يطعنوا على رأيها، إلا أن ذلك مقيداً بأن تكون النيابة العامة قد أبدت دفعاً أو أوجه دفاع جديرة لن يسبق إثارتها.

#### الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تدخل النيابة العامة في المسائل المتعلقة بالوقف أهلياً كان أو غيراً وجوباً طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ وإن هذا التدخل مرسوم بأن يكون النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو إنشائه أو الإستحقاق فيه مما كانت تخص به المحاكم الشرعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وأنه يسعى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف.

#### الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٧

إذا فرضت النيابة الرأي حكمة الإستئناف بعد أن قدم طرفاً الخصومة أدلتها على ثبوت ونفي الحجر كسب للمضاربة المبيحة للطريق بينهما، فإن النيابة تكون بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد أبدت رأيها في القضية، بما مؤداه تفويض الرأي للمحكمة في تقدير أقوال الشهود ومآثر الأدلة والوجوب بينهما بما يحقق غرض الشارع من وجوب تدخلها وإبداء الرأي في قضايا الأحوال الشخصية.

#### الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٤

حتى كان موضوع الدعوى يدور حول حقيقة العقد وصفه القانوني باعتباره يماً منجزاً أو تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت إعمالاً للقريبة التي أقامتها المادة ٩١٧ من القانون المدني فإنها على هذه الصورة لا تتعلق بمسائل الأحوال الشخصية ذلك أن نطاق النزاع لا يتعدى إلى بحث صحة الوصية أو نفاذها ولا يقتضى

تطبيق نص قانون الوصية وإنما يرد الحكم فيه إلى القانون المدني، أما النزاع حول رجوع المورث عن الوصية فإن لازمه أن تتحقق محكمة الموضوع من صحة الوصية وفاعدها في حق الورثة أو من رجوع المورث عنها طبقاً للأحكام المصوص عليهما في قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وهو ما كان يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذي نقل اختصاصها إلى المحاكم الابتدائية ومن ثم يكون من الدعاوى التي أوجب المشرع على النيابة العامة أن تدخل فيها بموجب نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ وإلا كان الحكم باطلاً.

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٧ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أن تدخل النيابة العامة يكون واجباً في قضايا الأحوال الشخصية كما كان النزاع متصلاً بتطبيق الأحكام الشرعية في مسائل الزواج والطلاق والنسب وقواعد الإرث وإشهارات الزالة فإذا كانت المسائل المطروحة بالدعوى الماثلة لا تتعلق بمسائل الأحوال الشخصية على النحو السالف بيانه فإنه لا يلزم عند نظرها التدخل الوجوبي للنيابة العامة ويكون النصي بطلان الحكم على غير أساس.

• الموضوع الفرعي : وجوب تمثيل النيابة العامة في دعاوى الضرائب :

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦

— لا يطل إجراءات المحكمة ولا يجب الحكم الصادر منها في نزاع ناشئ عن تطبيق قانون الضرائب عدم ذكر اسم وكيل النيابة سهواً في أحد محاضر الجلسات متى كان الثابت أن النيابة العامة كانت ممثلة في تلك الجلسة وأن محاضر الجلسات التالية والحكم ومحضر جلسته قد تضمنت جميعاً ذكر اسم وكيل النيابة الذي كان حاضراً في الدعوى.

— لما كانت المادة ٨٨ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ توجب تمثيل النيابة في الدعاوى النافسة عن تطبيق هذا القانون بحيث يترتب على إغفال هذا الإجراء بطلان الأحكام الصادرة فيها بطلاً بمجرد التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الأسباب القانونية الصرف المتعلقة بالنظام العام فإن النص بهذا السبب يكون مقبولاً من حيث الشكل حتى ولو كان الطاعن لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا في أسباب طعنه مادام قد أثير أثناء نظر الطعن.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٦٥/١/٣٠

وإن نصت المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تكون النيابة العامة ممثلة في قضايا الضرائب إلا إنها لا توجب عليها إبداء الرأي فيها.

**الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٦٦ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٦٦**

وفقاً للمادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتعين تقييد النيابة العامة فى الدعوى الناشئة عن تطبيق أحكامه وإغفال هذا الإجراء - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يوجب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها وهو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض، وإذا كان النزاع فى الدعوى يدور حول مسئولية الطاعنين عن دين الضريبة المستحقة على الممول وإعداد أحكام الضامن المنصوص عليها فى المادة ٥٩ من القانون إليهم، وتعتبر بذلك منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكامه ويتعين تقييد النيابة فيها، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن النيابة لم تفتل فى الإستماف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه البطلان.

**الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ٢/٢٨/١٩٦٨**

وإن أوجب القانون أن تكون النيابة العامة مخطئة فى دعوى الضرائب إلا أنه لم يستلزم إبداء رأيها فى النزاع.

**الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ٢/٢٣/١٩٧٢**

إنه وإن كانت المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أوجبت تقييد النيابة العامة فى المنازعات الضريبية الناشئة عن تطبيق أحكامه وإلا ترتب على إغفال هذا الإجراء بطلان الأحكام الصادرة فيها إلا أن هذه المادة لا توجب على النيابة العامة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إبداء الرأى فيها وإذا كان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أثبت فى ديباجته إسم عضو النيابة الذى مهل فى الدعوى، لذلك حسبه، ويكون النعى عليه بالبطلان على غير أساس.

**الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ٥/١٧/١٩٧٢**

وفقاً للمادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتعين تقييد النيابة العامة فى الدعوى الناشئة عن تطبيق أحكامه، وإغفال هذا الإجراء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يوجب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها، وهو بطلان متعلق بالنظام العام، ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض. وإذا تدور المنازعة فى الدعوى حول تقديرات مصلحة الضرائب لأرباح المطعون عليها ولرأس المال المستمر وهى منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويتعين تقييد النيابة فيها وكان الثابت أن الدعوى كانت قد نظرت أمام دائرة الضرائب بمحكمة الإستماف ثم أحالتها إلى الدائرة التجارية لعدم صلاحية الهيئة، وظلت الدعوى تنظر أمام تلك الدائرة دون أن تقييد النيابة فيها إلى أن صدر

الحكم المطعون فيه، والذي ثبت من بياناته أن النيابة لم تمثل في الإمتثال لأن الحكم المطعون فيه يكون قد  
شابه البطلان.

## هيئة قضايا الدولة

### \* الموضوع الفرعي : النيابة القانونية :

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٤  
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تمثيل الدولة فى التقاضى هو فرع من النيابة القانونية عنها وهى نيابة المرد فى تعيين مداها وبيان حدودها إما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون.

الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ٢/١٢/١٩٩٠  
إذ كان قانون إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقرار بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديله بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ينص على أن "توب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى اتحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها..... وفى المادة السابعة على أن "إذا أبدت إدارة القضايا رأياً بعدم رفع الدعوى أو الطعن فلا يجوز للجهة الإدارية صاحبة الشأن مخالفة هذا الرأى إلا بقرار مسبب من الوزير المختص، وكان مفاد هذين النصين أن الجهات المنصوص عليها فى المادة السادسة هى صاحبة الحق الأصل فى رفعه من دعاوى وأن إدارة قضايا الحكومة هى النافذة عنها قانوناً فى ذلك. ولم يورد المشرع ثمة قيود على هذه النيابة، كما لم يضع تنظيمًا معيناً لها إلا ما نص عليه فى المادة السابعة تاركاً ما عدا ذلك لما يراه الأصل ونائبه فى هذا الشأن حسب مقتضيات الظروف والأحوال.. الأمر الذى يحول لإدارة قضايا الحكومة رفع الدعاوى نيابة عن تلك الجهات دون ما حاجة إلى طلب أو تفويض خاص منها فى كل دعوى على حدة ما دام أن هذه الأخيرة لم تعرض على ذلك.

الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٠  
تمثيل الدولة فى التقاضى هو فرع من النيابة القانونية عنها وتعيين فى بيان مداها ونطاقها أن يرجع إلى مصدرها وهو القانون، وإذا كانت لائحة مجلس الشعب تقضى بأن رئيس المجلس هو الذى يخله ويتكلم باسمه -- ومن ثم فهو صاحب الصفة دون غيره فى تمثيل المجلس ولجانه بما فى ذلك رئيس اللجنة التشريعية.

### \* الموضوع الفرعي : تمثيل الدولة فى التقاضى :

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ٢/٢/١٩٧٧  
تمثيل الدولة فى التقاضى وهو فرع من النيابة القانونية عنها، وهى نيابة المرد فى تعيين مداها وبيان حدودها إما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون، والأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة

بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته المسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها، إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير فيكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي بينها القانون، لما كان ما تقدم وكان كل من الهيئات الطاعنة - مراقب منطقة التعليم بينها رئيس قلم الودائع بمحكمة المنصورة الابتدائية وكاتب أو محكمة ميت غمر الجزئية - لا تعتبر شخصاً من الأشخاص الاعتبارية العامة، بل هي في تقسيمات الدولة مصالح أو فروع تابعة لوزارات معينة ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تحول مديروها النيابة عنها قانوناً وتحتلها في التقاضي، وكان الحكم المطعون فيه إذ بنى قضاءه برفض الدافع بعدم القبول على سند من أن الطاعنين قد إرتضوا تمثيل الجهات الحكومية التي يرأسونها قد حجب نفسه بذلك عن تقصي المحلل القانوني لها.

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٤

الأصل أن الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته المسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها، إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير فيكون له عندئذ هذه الصلة بالمدى وفي الحدود التي بينها القانون، ولما كانت المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن إصدار قانون نظام الحكم المحلي بعد تعديلها بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٨١ تحولت الحافظ جميع السلطات والإختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ورئاسة جميع الأجهزة والمرافق المحلية، بما مؤداه أنه ليس للمحافظ من سلطة أكثر مما هو محول للوزير بالنسبة للهيئة التي تتبعه، ولما كانت المادة ٥٣ من القانون المدني تحول للأشخاص الاعتبارية حق التقاضي عن طريق نائب يعبر عن إرادتها والمرجع في ذلك هو القانون الذي ينظم أحكامها ويعين النائب عنها وحدود هذه النيابة وعما، لما كان ذلك، تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة على أن لكل هيئة عامة - يصدر بإنشائها قرار من رئيس الجمهورية لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة - الشخصية الاعتبارية، كما أنه ولئن كانت المادة الخامسة من ذات القانون تنص على أن للوزير المختص سلطة التوجيه والإشراف والرقابة على الهيئات العامة التابعة له إلا أن المادة التاسعة منه قد ناطت برئيس مجلس إدارة الهيئة تحتلها في صلاتها بالهيئات والأشخاص الأخرى وأمام القضاء.

**الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٦**

تمثيل الدولة في التقاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو نوع من النيابة القانونية عنها وهى نيابة المرد في تعيين مدعاها وبيان حدودها إما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون. والأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشؤون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة بإعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها، إلا إذا أسند القانون صفة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير فيكون له حينئذ هذه الصفة بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون.

**الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٩٠**

مردى النص فى المواد السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ والرابعة من مواد إصدار القانون الأخير والمادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أن إدارة قضايا الحكومة - التى تعبر إسمها إلى هيئة لقضايا الدولة بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ - أصبحت لا تنوب عن الهيئة أو المؤسسة أو إحدى الوحدات الاقتصادية لها إلا بناء على تفويض يصدر لها بذلك من مجلس إدارتها.

**الطعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٩٠**

إذ كانت الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان، طبقاً لنص المادة ١٦ من قانون التعاون الإسكانى رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ - المنطبق على الوعة النزاع - منظمات جماهيرية تعمل على توفير المساكن لأعضائها وتضع لنفسها خطة نشاطها عن كل سنة مالية تحدد هى وسيلة تنفيذها وفقاً لنص الفقرة السابعة من المادة ١٨ من هذا القانون. فإن هذه الجمعيات تكتسب بمجرد شهرها الشخصية الاعتبارية وطبقاً لنص المادة ٣٩ منه يكون لكل جمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويمثلها لدى الغير ومفاد هذا كله أن الجمعية المطعون ضدها التالية لها شخصيتها الاعتبارية وتمثلها فى تصريف شئونها رئيس مجلس إدارتها وأنها تعمل بحساب نفسها وليس بحساب الهيئة الطاعنة وأنها المسئولة عن التزاماتها وتعهداتها قبل الغير وعلى ذلك فلا يمكن القول بوجود أية سلطة فعلية للهيئة الطاعنة فى رقابة وتوجيه على تلك الجمعية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ تقوم بها علاقة التبعية بينهما بالمعنى المقصود بالمادة ١٧٤ من القانون المدنى، ولا يغير من ذلك أن تكون نصوص قانون التعاون الإسكانى قد منحت الهيئة الطاعنة قسماً من الرقابة على تلك الجمعيات بأن جعلت لها سلطة متابعة خططها من خلال التقارير التى يقدمها الاتحاد التعاونى لها وجعلت لها حق التفويض والتوجيه ومراجعة القرارات الصادرة منها، وغرلت لها بقرار مسبب أن توقف ما يصدر منها



من قرارات مخالفة لأحكام القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذاً له وأبحاث لها أن تقترح على الاتحاد الصاوي وإسقاط العضوية عن أحد أعضاء مجلس الإدارة في حالات محددة وذلك على نحو ما ورد بنصوص المواد ٨٥، ٨٦، ٨٧ من القانون آنف الذكر لأن المشرع لم يستهدف من هذه الرقابة سوى التحقق من مراعاة تلك الجماعات للإجراءات التي يتطلبها قانون إنشائها وعدم خروجها عن الغرض الذي أنشأت من أجله لحسب.

#### الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٩١/٣/٦

تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة القانونية عنها، والمرد في تعيين مداها وحدودها يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو حكم القانون والأصل أن الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته باعتباره القائم على تنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية معينة إلى الغير فيكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي يبينها القانون

#### الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٩١/٣/١٣

القرار - في قضاء هذه المحكمة - أن تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة القانونية عنها ويعين في مداها ونطاقها المرجع إلى مصدرها وهو القانون.

#### \* للموضوع للفرعي : نيابة إدارة قضائيا الحكومة :

#### الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٨

مفاد المواد ٢٨، ٣٢، ٥٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام التي رددت حكم المواد ٣٢، ٣٦، ٥٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أن شركات القطاع العام وحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروعات اقتصادية ولكل منها شخصية اعتبارية بدءاً من شهر نظامها في السجل التجاري، ويطلبها رئيس مجلس إدارتها أمام القضاء وفي صلتها بالغير، وكانت الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام، وكان مؤدى الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات والمادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضائيا الحكومة أن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معبرة في القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومة لم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خروجاً بالمرافق التي تتولى تسييرها عن وجود النظم الحكومية لمحتها شخصية مستقلة تخضع لغرضها الأساسي وهو أداء خدمة عامة

أما شركات القطاع العام التي يكون الغرض الأساسي منها هو ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي وتستغل امتيازات تمتد على غلط الميزات التجارية وتزول إليها أرباحها بحسب الأصل وتتحمل بالخسارة، فإنها لا تعتبر من الأشخاص العامة ومن ثم لا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات ولا حكم المادة السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ لما كان ما تقدم وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والمهيات العامة والوحدات التابعة لها تجيز مجلس إدارة الهيئة أو المؤسسات العامة أو الوحدة التابعة لها إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها وكان الثابت من كتاب رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعة المورخ ١٩٧٤/٤/٥ أن مجلس إدارتها قد فرض إدارة قضايا الحكومة في الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه لأن بابها عن الشركة الطاعة في إقامة هذا الطعن وتوقيع مستشار مساعد بها على صحفته بوصفه نائباً عنها يتحقق به الشرط الذي تتطلبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات بما نصت عليه من أن يرفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٥

تنص المادة ٣٥٢ من قانون المرافعات على أن " يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض.... فإذا لم يحمل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وتحكم من تلقاء نفسها بإطلانه " ونص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن " تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي عونها القانون اختصاصاً قضائياً " وإذا كان الاتحاد الإشرافي هو تنظيم ميسر يضم قوى الشعب العاملة فإنه لا يندرج ضمن من عدتهم المادة السادسة السالف ذكرها ومن ثم فلا تنوب عنه إدارة قضايا الحكومة أمام القضاء ويكون توقيعها على صحيفة هذا الطعن عن الاتحاد الإشرافي لا يتحقق به الشرط الذي تتطلبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ويكون الطعن بذلك باطلاً.

#### الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

النص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشر من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالأشخاص العامة تسلم صورة الإعلان للنائب عنها قانوناً أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون

والأحكام تسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص اعلى لكل منها والنص فى المادة السادسة من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى يخولها القانون اختصاصاً قضائياً يدل على أن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التى تباشر مرفق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة فى القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت فى الأصل مصالح حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خروجاَ بالمرفق التى تتولى تسييرها من جمود النظم الحكومية لمنحتها شخصية مستقلة تحقيقاً لغرضها الأساسى وهو أداء خدمة عامة، أما شركات القطاع العام والتى يكون الفرض الأساسى منها هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى وتستقل بميزانيات تعد على نط الميزانية التجارية وتؤول إليها أرباحها بحسب الأصل وتعمل بالخاصة، فإنها لا تعتبر من الأشخاص العامة التى تنوب عنها إدارة قضايا الحكومة وفقاً لنص المادة السادسة من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر.

#### • الموضوع الفرعى : نيابة إدارة قضايا الدولة عن الأشخاص العامة :

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٢  
إذا كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ سنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة تنص على أن تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح الحكومية ما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها إلا أنه لما كانت الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلتان بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٠ تنصان على أن تسلم صور الإعلان فيما يتعلق بالأشخاص العامة للنائب عنها قانوناً وذلك فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام تسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم فإن مفاد ذلك أن المشرع قد اعتبر - بمقتضى القانون ٥٧ سنة ١٩٥٠ - إدارة قضايا الحكومة نائبة عن الأشخاص العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم، وبنيى على ذلك أن الطعن بالنقض المقرر به من المستشار المساعد بإدارة قضايا الحكومة نائبا عن عضو مجلس الإدارة المنتدب لإدارة النقل العام بمنطقة الإسكندرية - وهى من أشخاص القانون العام - يكون صحيحا.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٧٣  
مؤدى نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة من قانون المرافعات السابق - الذى رفع الإستئناف فى ظله - ونص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة أن

تلك الإدارة في ظل قانون المرافعات السابق - إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام، على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصاغ حكومية، ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة عروياً بالمرافق التي تتولى تسييرها عن جود النظم الحكومية، فمنحتها شخصية مستقلة تحقيقاً لغرضها الأساسي وهو أداء خدمة، أما الشركات التابعة للمؤسسات العامة والتي يكون الفرض الأساسي منها هو ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي، وتستقل بميزانيات تعد على شط الميزانيات التجارية، وتوكل إليها أرباحها بحسب الأصل، وتتحمل بالخسارة فإنها لا تعتبر من الأشخاص العامة ومن ثم لا يسرى عليها حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة من قانون المرافعات السابق ولا حكم المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر.

#### الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٠ مكتب قلى ٢٦ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٧

- مؤدى نص المادة ٢/١٣ من قانون المرافعات، ونص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة أن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات التي يخولها القانون اختصاصاً قضائياً، وكذلك عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام، على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصاغ حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة عروياً بالمرافق التي تتولى تسييرها عن جود النظم الحكومية فمنحتها شخصية مستقلة تحقيقاً لغرضها الأساسي وهو أداء خدمة عامة، أما شركات القطاع العام التي يكون الفرض الأساسي منها هو ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي وتستقل بميزانياتها وتعد على شط الميزانيات التجارية، وتوكل إليها أرباحاً بحسب الأصل وتتحمل بالخسارة. فإنها لا تعتبر من الأشخاص العامة ومن ثم لا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات ولا حكم المادة السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣.

- إذ كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على أن يرفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه يكون باطلاً، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله وكانت إدارة قضايا الحكومة لا تثقل قانوناً أن تنوب عن الشركة الطاعنة أمام المحاكم، فإن تولى على صحيفة هذا الطعن لا يتحقق به الشرط الذي تطلبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق سالفة الذكر ويضحي الطعن باطلاً

ولا يغير من هذا النظر ما قالت به الشركة الطاعة من أنها متفرعة عن المؤسسة العامة للمصانع الحربية والمدنية التي تعتبر في حقيقة الأمر هيئة عامة، وأن تسميتها مؤسسة عامة هي تسمية خاطئة ذلك أن القرار الجمهوري رقم ١٤٧٨ لسنة ١٩٦١ الصادر بإنشاء تلك المؤسسة نص في مادته الأولى على أنها تعبر مؤسسة عامة ذات طابع إقتصادي وقد ظلت كذلك في ظل أحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ كما ظلت محظوظة بشكلها وأوضاعها حتى بعد صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام، هذا فضلاً عن أن الشركة الطاعة تعبر وحدة اقتصادية قائمة بذاتها على تنفيذ مشروع إقتصادي ومن ثم لا تعتبر من أشخاص القانون العام، كما أنه لا وجه لإحتجاج الشركة الطاعة بأن أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات والوحدات التابعة لها تحيز إنابة إدارة قضايا الحكومة في مباشرة قضية خاصة بها، ذلك أن هذا الطعن رفع بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٤ قبل العمل بأحكام القانون المشار إليه في ١٩٧٣/٧/٥ ومن ثم لا تسرى أحكامه عليه.

#### الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٩/٤/١٩٨١

مفاد نص المادتين الأولى والثالثة من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة له الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وكذا المادة الثانية من مواد إصدار هذا القانون والمادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة أن ولاية الإدارة القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والنزاعات عنها أمام المحاكم لا يمنع من أن تتوب إدارة قضايا الحكومة عن الجهات المنصوص عليها بالمادة السادسة من قانونها فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها من قضايا لدى المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خوفها القانون إختصاصاً قضائياً وإذا كان ذلك وكانت إدارة قضايا الحكومة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد حولت بنص المادة السادسة المشار إليها أن تتوب عن الهيئات العامة التي تباشر مرافقة الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معبرة في القانون العام، فإن هذه الإدارة تكون لها صفة في أن تتوب عن الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على إختلاف أنواعها دون حاجة لتفويض خاص في كل قضية.

#### الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١١٣٣ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٥

النص في المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن تتوب هذه الإدارة عن (..) يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن تلك الإدارة إنما تتوب

عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس اghلية وكذلك الهيئات العامة التي تباشر مرفق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية فى القانون العام. أما شركات القطاع العام ومؤسساته التي يكون الفرض الأساسى منها هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى وتستغل ميزانيتها وتعتمد على غط الميزانيات التجارية وتزول إليها أرباحها بحسب الأصل وتحصل بالخصارة لأنها لا تعتبر من الأشخاص العامة ومن ثم لا يسرى عليها حكم تلك المادة، ولما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على أن يرفع للطن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه يكون باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه وكانت إدارة قضايا الحكومة لا تملك قانوناً أن تنوب عن المؤسسة الطاعنة أمام المحاكم فإن توقيع الخامى بها على صحيفة هذا الطعن لا يتحقق به الشرط الذى تطلبته المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات وينحى الطعن باطلاً ولا يغير من هذا النظر صدور قرار من مجلس إدارة الشركة العامة للدواجن - التى حلت محل المؤسسة الطاعنة - بتفويض إدارة قضايا الحكومة فى مباشرة هذا الطعن بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الى أجازت إثابة إدارة قضايا الحكومة فى مباشرة قضية خاصة بها ذلك أن هذا الطعن رفع بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٨ قبل العمل بأحكام القانون المشار إليه فى ١٩٧٣/٧/٥ ومن ثم فلا تسرى أحكامه عليه.

#### الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٧

مقاد نص المادة الأولى من قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والمادة السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ أن مجالس المدن من الأشخاص الاعتبارية العامة التى تنوب عنها إدارة قضايا الحكومة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ومؤدى نص المادتين ٢/١٣ ، ١٩ من قانون المرافعات أن المشرع أوجب تسليم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعن والأحكام الخاصة بهذه الأشخاص إلى إدارة قضايا الحكومة وإلا كان الإعلان باطلاً.

#### الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٢٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧

- مؤدى نص المادتين ١ و٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها هى صاحبة الصفة فى مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها، وإستثناء من هذا الأصل يجوز لأحد المحامين من غير تلك الإدارات مباشرة بعض هذه القضايا نيابة عن تلك المؤسسات بشرط أن يكون المتعاقد معه بتفويض من مجلس إدارتها، لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الطعن رقم ٥٢٧ سنة ٥٠ قضائية أنها أودعت قلم كتاب هذه المحكمة

في ١٩٨٠/٣/٤ من الأستاذ..... الخامي - صاحب المكتب الخاص - بصفته نائباً عن رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعة ووقع عليها بهذه الصفة بالتركيبل رقم ٥٦١ سنة ١٩٨٠ ترليق عام الموسكى الصادر له من رئيس مجلس إدارة الشركة، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة ولا ينال من ذلك تقديم الشركة الطاعة لقرار مجلس إدارتها الصادر في ١٩٨٣/١/١٥ بطويض رئيس مجلس إدارتها فى التعاقد معه لمباشرة الطعن ذلك أن هذا الطعن رفع بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤ قبل صدور هذا الطويض الذى لا ينسحب أثره إلى الإجراء السابق عليه ولا يصححه.

- النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات والمادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن تنوب هذه الإدارة عن " الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى عونها القانون إختصاصاً قضائياً " يدل على أن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التى يباشر مراقب الدولة ومها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة فى القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت فى الأصل مصالح حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خروجاً بالمراقب التى تتولى تسيرها عن جمود النظم الحكومية لمتمنحها شخصية مستقلة تحقيقاً لغرضها الأساسى وهو أداء خدمة عامة، أما شركات القطاع العام التى يكون الفرض الأساسى منها هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى وتقتل بميزانياتها..... فإنها لا تعتبر من الأشخاص العامة ومن ثم لا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات ولا حكم المادة السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ٧٧ ولذلك عندما أصدر المشرع القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة والسدى جعل من تلك الإدارات بحسب الأصل صاحبة الصفة وحدها فى مباشرة الدعاوى عنها أمام المحاكم باختلاف درجاتها.. واستثنى من هذا الأصل جواز إحالة بعض دعاويها ومنازعاتها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها على أن تكون هذه الإحالة مجلس إدارتها وبناء على إقرار إدارتها القانونية - عملاً بنص المادة الثالثة من هذا القانون ذلك وكانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن يرفع الطعن بالنقض بصحيفة تدور قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه يكون باطلاً وإذا كانت إدارة قضايا الحكومة لا تملك قانوناً أن تنوب عن الشركة الطاعة أمام المحاكم إلا بطويض من مجلس إدارتها فإن توقيع الخامي بها على صحيفة الطعن دون تلويض لا يتحقق به الشرط الذى يتطلبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات.

## وصية

### \* الموضوع الفرعي : إثبات الوصية :

الطعن رقم ١١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٦

إذا كان البيع الصادر من المورث لأحد الورثة بمس حق وارتد آخر فى الزكاة، وقصد به الإحيال على أحكام الإرث المقررة شرعاً، كان لهذا الأخير أن يطعن فى هذا التصرف، وأن يثبت بكافة طرق الإثبات القانونية أن عقد البيع فى حقيقته يسر تبرعاً مضافاً إلى ما بعد الموت فهو وصية لا تنفذ فى حقه متى كان هو لم يجرها. وإذا لم يمتدحى كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من ظروف الدعوى ومن الأدلة والقرائن التى أوردها والى من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها أن نية الطرفين قد إنصرفت إلى الوصية لا إلى البيع المتجزأ فإنه إذ قضى للمطعون عليها بنصبها الشرعى فى العقارات موضوع النزاع لا يكون قد خالف القانون..

الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/١/٥

المحقق من أحقية المورث فى الإنطاع بالعين المتصرف فيها مدى حياته حساب نفسه استناداً إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه لثبوت قيام القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ من القانون المدنى، هو من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض متى كان إستخلاصها سافهاً.

### \* الموضوع الفرعي : أثر توثيق الوصية :

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٢٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٤

أدخل المشرع المصرى الوصية ضمن نطاق مسائل الأحوال الشخصية ولما كانت قاعدة حضور العقار لقانون الموقع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تنصرف إلى الأحكام المتعلقة بميازته وما يمكن أن يكتسب فيه من الحقوق العينية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق إكتسابها وإقتضاها وغيرها من الأحكام الخاصة بنظام الأموال فى الدولة، ولا شأن لها بمسائل الأحوال الشخصية، فإن وجود عقارات الزكاة التى خلقتها الموصية فى مصر لا علاقة له بتوثيق الوصية فى حد ذاتها.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٨٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١١

مفاد نصوص المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والمادتان ١٨، ١٩ من قانون رسوم التوثيق والشهر رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ يدل على أن المشرع أوجب شهر الوصية بملكية



العقار أو بحق الإنفاع به وفرض ربحاً نسبياً قدره ٧٪ من قيمة العقار الموصى به وقت شهر الوصية ومن ثم فإذا طلب الموصى لم أو خلفهم شهر الوصية فإن ذلك يفيد تحكيم وانتقال ملكية العقار الموصى به إليهم عن طريق تلك الوصية دون سواها من طرق كسب الملكية الأخرى، وبالنسبة لمقتضى شهر الوصية للرسم النسبي المشار إليه سواء تطابق مضمونها مع أحكام الإرث في قانون الموصى أو اختلف منها ذلك أن استحقاق الرسم المقرر على شهر الوصية لا يتأثر ولا يتوقف على بحث ما إذا كانت ملكية العقار الموصى به قد انتقلت إلى الموصى له قبل شهر الوصية أم لا.

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٢٥ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٤

مفاد نص المادة ٨٧/١ من القانون المدنى أن أيلولة العقارات إلى الوارث بمقتضى حق الإرث إما توجب على مجرد واقعة هى موت المورث وتقام سبب الإرث بالوارث دون أن يكون ذلك متولفاً على شهره والنص فى المادة ١٣ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ غير مقصود به - كما ورد فى مذكرته الإيضاحية - الإخلال بالأحكام الواردة فى القانون المدنى التى تتناول انتقال الحقوق بالميراث.. فالصرف الصادر من الوارث فى حق عينى عقارى تلقاه بمقتضى حق الإرث تنطبق عليه الأحكام العامة المقررة لنوع هذا التصرف فإذا باع الوارث عقاراً تلقاه بالميراث فهو يلتزم بمجرد البيع بالالتزامات الشخصية التى يلتزم بها الباع ومن بينها الإلتزام بنقل الملكية إلى المشتري وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ومن بينها شهر حق الإرث، ومفهوم المواد ٨٩٧، ٢/٨٧٩، ٩٠٠، ٩١٤ من القانون أن المشرع المصرى قد غلب مذهب فقهاء الشرع الذى يقضى بأن أموال المورث تنقل إلى الورثة بمجرد الوفاة سواء كانت الوكة مسترفة بالدين أو غير مسترفة أما إلتزامات المورث فلا تنقل إلى ذمة الوارث مجرد كونه وارثاً إلا فى حدود ما آلى إليه من أموال الوكة، وقانون تنظيم الشهر العقارى حماية لذاتى الوكة ضد تصرفات الورثة الضارة بحقوقهم نص فى المادة ١٤ منه على أنه يجب التأشير بأغراض المبتة لدين من الديون العادية على المورث فى هامش تسجيل الإشهارات أو الأحكام أو السندات وقوائم المجرد المتعلقة بها ويحتج بهذا التأشير من تاريخ حصوله ومع ذلك إذا تم التأشير فى خلال سنة من تاريخ التسجيل المشار إليه فللدائن أن يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقاً عينياً عقارياً وقام بشهره قبل هذا التأشير وتطبيقاً لهذا النص فإن لدائن المورث - والموصى له بعقار فى الوكة إذا لم يسجل يكون فى مركز الدائن - إذا أضر بدينه فى هامش تسجيل إشهارات الوالة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من المستندات المتبعة لحق الإرث فى خلال سنة من تاريخ شهر حق الإرث أن يحتج عن كل من تلقى من الوارث حقاً عينياً وقام بشهره قبل هذا التأشير فإذا أهمل الوارث شهر حقه لم يلتزم دائن الوكة بشهر

دينه الذى يظل رغم غفائه عالقاً بأعيان التركة كما لو كانت مرهونة بها، على أنه بالنسبة للوصية فنظراً للمادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ٤٦ قد أخصمها للشهر بتسجيل اضرار المقت لها بحيث يوجب على عدم التسجيل أن الحقوق التى ترمى إلى إنشائها لا تنشأ إلا بين طرفيها ولا بالنسبة للغير فإنه يجب تسجيلها قبل مضى سنة من تاريخ شهر حق الإرث حتى يكون للموصى له أن يتجسس بها على من تلقى من الوارث حقاً عينياً على العقار الموصى به ولو كان التصرف إليه قد شمر حقه قبل تسجيل الوصية.

#### الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٧

نقضى المادة ٩٣٤ من القانون المدلى بأنه فى المواد العقارية لا تنقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان فى حق الغير إلا إذا روعيت الأحكام المبينة فى قانون تنظيم الشهر العقارى وأن هذا القانون هو الذى يبين التصرفات والأحكام والسندات التى يجب شمرها سواء أكانت نافذة للملكية أم غير نافذة ويقرر الأحكام المتعلقة بهذا الشهر، وتوجب المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن تشهر بطريق التسجيل جميع التصرفات التى من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله، وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشي من ذلك ويدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية، ولما كانت الملكية لا تنقل إلى الموصى له إلا بالتسجيل، وكانت الوصية غير المسجلة بمجرد وفاة الموصى ترتب طبقاً للمادتين الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣، ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فى ذمة الورثة باعتبارهم مخطين للتركة إلتزامات شخصية منها الإلتزام بالتخاذ الإجراءات الضرورية لنقل ملكية العقار أو الحق العيني إلى الموصى له عن طريق التسجيل وفقاً للقانون ومن ثم تكون للموصى له الذى قبل الوصية ولم يردها أن يطالب بتنفيذ الإلتزامات الشخصية المترتبة عليها قبل الورثة، فإذا امتنعوا عن ذلك كان له أن يلجأ إلى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله أن ينقل الملكية إليه تطبيقاً للمادتين ١/٢٠٣ و ٢١٠ من القانون المدنى.

#### \* الموضوع الفرعى : إجازة الوضعية :

#### الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ٧/٢/١٩٥٧

لم تكن الوصية واجبة التسجيل طبقاً للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وإجازتها لا يجب تسجيلها كذلك لأن إجازة الوصية - على ما قرره فقهاء الحنفية - وإن كانت بالنسبة للوارث تبرعاً إلا أن التملك لا يعتبر منه بل يعتبر من الموصى وذلك سراً على أصلهم المقرر عندهم الثابت وهو أن الوصية للوارث مطلقاً ولغير

وارث فيما زاد على الثلث تصح ولا تقع باطلة بل يتوقف نفاذها على إجازة الورثة فليست الإجازة إذن منسنة للحق حتى يسند التملك إلى الوارث. وعلى ذلك فإذا كان الإقرار الوارد بعقد صلح أبرم بين الورثة إنما هو إجازة من الابن لوصية صادرة من المورث للزوجة والبنت في حدود ثلث الزكاة لكل منهما فهو إقرار مقرر صادر من الابن فما ولا يلزم تسجيل عقد الصلح الذي تضمن هذا الإقرار، ولا يجوز تحصيل رسم عليه عند تسجيل عقد قسمة عقارات الزكاة الذي حرر على أساسه باعتبار أنه من العقود الواجبة التسجيل طبقاً للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والقرار الوزاري الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦.

#### الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ مكتب قضى ٢٢ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٧

إنه وإن كان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الذي حكم والقعة الدهوى ينص على أن الوصية لا تغد من غير إجازة في حدود الورثة في حدود ثلث تركه الموصى بعد سداد جميع ديونه، إلا أن هذا القانون لم يتعرض صراحة للوقت الذي تقوم فيه الزكاة، ويتحدد لثلاثها، وقد ورد في المذكرة الإيضاحية له بأنه في الأحوال التي لا يوجد لها حكم فيه تطبق الأحكام القول الأراجيح من مذهب أبى حنيفة طبقاً للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية. وإذا كان الأراجيح في هذا المذهب هو أن يكون تقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والقبض، لأنه وقت استقرار الملك وتغذ الوصية وإعطاء كل ذي حق حقه، وحتى لا يكون هناك خيب على أى واحد من الورثة أو الموصى له فيما يعطاه، وربوا على ذلك أن كل ما يحدث في الفترة ما بين وفاة الموصى والقسمة من نقص في قيمة الزكاة أو هلاك لى بعض أمثلها يكون على الورثة والموصى له، وكل زيادة تطرأ على الزكاة في هذه الفترة تكون للجميع وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وأقرم الثلث الذي تخرج منه الوصية بقيمته وقت الإبراء ورتب على ذلك رفض دفاع الطاعنين المؤسس على أن عقد البيع محل النزاع يقضى وصية إستناداً إلى مجرد القول " بأنه لا مصلحة لهم في إبدائه، إذ أن التصرف تم للمطعون ضدها الأولى في حدود الربح في القرار المطعون للمورثة ولم يقيم دليل على وجود وصايا أخرى تتجاوز القدر الجائز الإبراء به للورثة وهو الثلث " دون أن يبين الحكم العناصر التي إستقى منها هذا التحصيل، ودون أن يستظهر عناصر الزكاة التي خلفها المورثة. وما إذا كان المنزل الذي تصرف في جزء منه بالمعد المطعون عليه بقى على ملك المتصرف حتى وفاتها، أو بمعنى يبحث ما إذا كانت الزكاة محملة بديون للمير أم لا، مع أن بيان هذه العناصر جميعها لازم لتقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية على النحو الذى يتطلبه القانون بالمعنى المتضمن فإنه يكون فوق غطته في

تطبيق القانون قد جاء قاصراً عن بيان الأسباب التي إستند إليها في تقييم القدر الجائز الإيصاء به. وخلافاً  
يصلح رداً على خلاف الطاعنين بأن الصرف يحظى وصية.

الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/١/٥

يدل نص المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - بإصدار قانون الوصية - على أن الوصية تنفذ  
قانوناً بغير توقف على إجازة الورثة ليس في حدود ثلث المال الموصى به وحده بل تنفذ بالنسبة لهذا المال  
في حدود ثلث قيمة الورثة كلها.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٤٠/١٠/١٧

إذا إشتراط الورثة حين توقيعهم إجازة الوصية على سندها الصادر من المورث لأحدهم أن يبقى السند  
لدى أمين مفتق عليه، وألا يسلم لمن صدر له إلا برضاائهم، فهذه الإجازة تقع باطلة لإلزامها بما يطل  
مفعولها وهو عدم تمكن الصادر له السند من الإنفاذ به إلا بمشيئهم.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٤٠/١٢/٢٦

إن محكمة الموضوع إذا إستخلصت في منطوق سليم من الوقائع التي ذكرتها أن إجازة الوصية لم تقع فلا  
تقبل المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض، إذ ذلك يكون معناه المناقشة في عدم كفاية الأدلة التي إحصت  
عليها المحكمة في قضائها، وهو ما لا شأن بحكمة النقض به.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١١

إذا كان المقرر في ملهب الإمام أبى حنيفة أن الوصية بقسمة الورثة بين الورثة موقوف فإذاها على  
إجازاتهم، فإن الإجازة في هذا الملهب لا تقتضى في المميز أهلية إلا الأهلية اللازمة لمباشرة العقد المجاز ومن  
ثم كان من يملك أن يعقد القسمة بنفسه يملك أن يميزها إذا تولى غيره عقدها. ولما كان الوصى أهلاً لأن  
يعقد بإذن المجلس الحسى قسمة مال صغيرة عملاً بنص المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية فهو أهمل لأن  
يميز بإذن المجلس المذكور قسمة موصى بها في هذا المال. وعلى ذلك فلا عتائلة للقانون متى كان الحكم إذ  
أجرى الوصية على القصر قد أسس لقضاءه على أن أهمهم أجازتها بوصف كونها وصياً عليهم إجازة ألزما  
المجلس الحسى.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٨

متى كان القصد وصية لم يميزها الورثة فهو باطل على كل حال، رتباً كان أم غير رتبى. وعلى ذلك فإذا  
كان الحكم قد بني ما إستخلصه من أن المتصرف قد قصد إحالة التملك إلى ما بعد الموت على أسباب من

شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه، فلا يجدى الطعن فيه بأنه أخطأ إذ قال إن البيع الذي حصل به التصرف كان عقداً عرفياً في حين أنه عقد رسمي.

#### \* الموضوع الفرعي : استحقاق المال الموصى به :

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٧  
المال الموصى به يستحق على التركة من تاريخ وفاة الموصى فيلزم الإرث الذي يتأخر في الوفاء به للموصى له بفوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة القضائية عملاً بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني.

#### \* الموضوع الفرعي : إعتبار للتصرف وصية :

الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ٥/٤/١٩٥١  
مضى كانت المحكمة قد اعتبرت أن المبالغ الواردة في السندات الصادرة إلى المظنون عليها الأولى من مورثها وانحولة منها إلى الطاعن هي في حقيقتها مال موصى به أقر به المظنون عليهم الأربعة الأولون [ أولاد المورث ] وليست ديناً مقرباً بفوائد موزناً في ذمة المورث. لأنها تكون على صواب في حكمها على أولاد المورث بالفوائد وفقاً للمادة ١٢٤ من القانون المدني - القديم - بواقع ٥٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية بها من تركة الموصى ومن ثم فإن الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه أصدر ما اتفق عليه المورث والمظنون عليها الأولى من مريان الفوائد بواقع ٨ و ٩٪ سنوياً من تاريخ استحقاقها. هذا الطعن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ٤/٤/١٩٥١  
مضى كانت المورثة قد أوصت بكل أملاكها العقارية والمقولة لبناتها ومن بينهن المظنون عليها وأقرت في عقد الوصية لمن يديون فإنه بحسب الحكم ليستقيم لقضائه برفض الدفع بسقوط حق المظنون عليها في المطالبة بدونها لحضي خمس عشرة سنة بين تاريخ استحقاقه حتى تاريخ المطالبة به بقريره أن قيام الوصية كان مانعاً يستحيل معه للمظنون عليها المطالبة بالدين موضوع الإقرار حتى فصل نهائيًا بطلانها متى كان ثابتاً بالحكم أن المقررة أوصت بما أوصت للمظنون عليها في مقابل دينها وتقدير المانع في هذه الحالة موكل أمره إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها متى اعتمدت على أسباب سابقة.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ٣/٢/١٩٥١  
مضى كان الحكم إذ قضى برفض الدعوى التي أقامتها الطاعنة على المظنون عليهم تطالبهم بأن يدلغوا إليها من تركة مورثهم جميعاً قيمة سند عرفي صدر لها من المورث، قد أقيم لقضائه على أن سند الدين

موضوع الدعوى قد صدر من المورث في مرض موته دون أن يقبض من الطاعنة مبلغه وأن نيته قد اتجهت إلى تحليكه هذا المبلغ بعد وفاته قاصدا الإيضاء لها به من تركته، وأنه لما كانت هذه الوصية قد حصلت قبل صدور قانون الوصية الجديد وكان بقية الورثة لم يميزوها فهي غير نافذة وسندھا باطل. فبان الطعن على الحكم باطلاً في تطبيق القانون وبالقصور يكون على غير أساس إذ هذا الذي قرره الحكم قد بنى على أسباب مائفة تكفي لحمله، كما أنه صحيح قانوناً وفقاً لأحكام الوصية التي كانت سارية قبل صدور قانون الوصية الجديد رقم ٧١ سنة ١٩٤٦.

#### الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار عقد البيع الصادر من المطعون عليها للطاعنين وصية قد قرر أن " ورقة الضد قد جاء فيها إقرار الطاعنين بأن العقد الذي تحت يدهما لا يكون سارياً إلا بعد وفاة المطعون عليها " - وهذه العبارة صريحة في عدم نفاذ العقد إلا بعد الوفاة أى اعتباره وصية ولم يرد في ورقة الضد هذه عبارات أخرى تتعارض مع هذا النص بل ورد فيها ما يزيده تأكيداً وهو النص على أن ريع المنزلين المجهين يبقى أيضاً من حق البائعة طوال حياتها، وما قرره في موضع آخر من " أن ورقة الضد قد شملت العقدين الإندالين وأنها في نصها تعبر دليلاً كاملاً على أن التصرف كان مضافاً إلى ما بعد الموت ويجب أن يأخذ حكم الوصية " فإنه لا مخالفة في هذا التقرير لحكم القانون لأن مرد الأمر هو إلى إرادة ذوي الشأن وقد استخلص الحكم من أوراق الدعوى استخلاصاً سائفاً أن إرادتهم قد إنصرفت إلى معنى الوصية.

#### الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٢٠ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٢

- متى كان التصرف الذي اعتبرته المحكمة وصية قد صدر من المتصرف الذي تولى قبل العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فإن أحكام هذا القانون لا تسرى عليه.

- متى كانت المحكمة إذ استخلصت من التحقيق الذي أجرته صدور العقد إلى الطاعن من والده في مرحلة الأخير بغير مقابل إثباتاً له على بنائه المطعون عليهن ومن إحضار المتصرف في العقد بحق الإنضاع بالمعارات موضوع التصرف طوال حياته ومن إشتغال العقد على منقولات المورث ومواسيه ومن بخش الثمن للمسمى في العقد إذ استخلصت من هذه القرائن مجتمعة أن العقد في حقيقته وصية لا بيع لم يتجاوز سلطتها في تقدير الأدلة وفي إستنباط نية العاقلين ومن لم يكون تعيب الحكم باطلاً في تطبيق القانون على غير أساس.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٨

مضى كان الحكم إذ اعتبر العقد الصادر من المورث إلى أحد ورثته وصية وليس يما قد قرر أن المورث لم يكن في حاجة لبيع أملاكه وأنه لم يقبض ثمنها وظل واضعاً يده على أملاكه التي تصرف فيها حتى وفاته كما احتفظ بالعقد ولم يسلمه للمتصرف إليه حتى لا يتمكن من إظهاره بالتسجيل ونقل الملك والتصرف فيه ببيع الرقبة على الأهل، إذ قرر الحكم ذلك، فإنه يكون قد أقام قضاءه على استخلاص موضوعي مانع.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٦

لما كان مجرد إيداع مبلغ من النقود باسم شخص معين لا يقطع في وجود نية الهبة عند المودع فإن الإيداع لا يفيد حتماً الهبة بل يجب الرجوع في تعرف أساس الإيداع إلى نية المودع ولا يكون الحكم قد خالف القانون إذ قضى باعتبار إيداع مبلغ صندوق التوفيق باسم شخص آخر غير المودع إنشاءً كان على سبيل الرخصة لا على سبيل الهبة متى أقام قضاءه على أسباب سالفة.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٣

بحال البحث في تطبيق المواد ٢٥٤ مدني قديم وما بعدها إنما هو حيث يكون التصرف المعلن بمحصوله في مرض الموت قد صدر منجزاً، وأن مؤدى لثبوت صحة الطعن فيه بمحصوله في مرض الموت إعتبار هذا التصرف وصية فإذا لم يكن التصرف - محل النزاع - تصرفاً منجزاً بل كان وصية سافرة من أول الأمر وتختص لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فإنه لا يكون هناك محل لإعمال أحكام المواد على واقعة النزاع.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢

إذا استخلص الحكم من الأوراق المقدمة أن المورث كان يرغب في تملك أولاده أطيافاً في حياته بالتساوي بينهم وأن تكون ملكاً لهم بعد وفاته على هذا الوجه مما يفهم منه بأنه إن لم يتخذ هذا حال حياته فإنه يوصى بتفليده بعد وفاته فإن هذا الذي استخلصه الحكم يعتبر استخلاصاً موضوعياً سالفاً مما يستلزم به قاضي الموضوع ولا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٢

إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنتين طلعتا على العقد موضوع النزاع بأنه وإن كان ظاهره البيع إلا أنه يتطوى في حقيقته على وصية لوارث مما تحكمه نصوص المادتين ٩١٦ و٩١٧ من القانون المدني واستدلتا على ذلك بقرائن معينة منها شكل العقد وصيغته وتاريخه وعدم دلع الطعون عليها شيئاً من التمس المسمى فيه لفقرها وطلبنا على ميل الإحياط إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية العقد وسره للوصية

وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ذلك بقوله إن العقد في صياغته عقد منجز فإن هذا الذي أورده الحكم لا يصلح رداً على دفاع الطاعنين ولا يكفي لدفعه، ذلك أن جدية العقد التي استشفها المحكمة من ظاهر صياغته ومضمون عباراته هي بذاتها موضوع الطعن بعدم جديتها وأنه يسر وصية لوارث، ومعنى كان ذلك وكانت المحكمة لم تلق بالآ إلى دفاع الطاعنين في جوهره ولم تواجهه على حقيقته أو تعنى بتحصيصه وهو دفاع جوهرى لو صح لتغير معه وجه الرأى فى الدعوى فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه.

#### الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣

إذا كانت المحكمة فى حكمها المطعون فيه بعد أن إستظهرت أقوال الشهود إلتاتا ونفيا، واستعرضت شروط التعاقد - قدرت بسلطتها الموضوعية أن العقد جدى لا صورية فيه ورأت أن الإدعاء بذلك لا تسمح به ظروف التعاقد ولا مركز الطرفين، ثم إستطردت إلى دفاع الطاعنين المتضمن عدم مقدرة الإبن على الشراء وأن العقد غير منجز بسبب عدم وضع يد المشترى وأنه وصية عملاً بالمادة ٩١٧ مدنى - فردت عليه وإعتبرت للأسباب السالفة التى أوردها أن نية المتعاقدين قد إنصرفت إلى تملك الإبن الأطلاق موضوع التصرف فى الحال وإن تراعى تسليمها إلى ما بعد الوفاء بالثمن، فإن النعى على حكمها المطعون فيه بالقصور ومخالفة القانون يكون غير أساسى.

#### الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٤

يشترط لإعتبار العقد ساتراً لوصية أن يثبت إتيانه قصد التصرف إلى التبرع وإزالة التملك إلى ما بعد موته وإذا كان إستناد الحكم فى إعتبار العقد ساتراً لوصية على أن المشترى إبن البائع وأنه كان يقوم بمعاونة والدته فى زراعة الأرض حتى وفاته ولم يثبت إقتضاه أية إجراءات لشهر عقد البيع وليس من شأن ذلك أن يؤدى عقلاً إلى ما إنتهى إليه من نفى التنجيز عن العقد وإعتباره ساتراً لوصية فإن الحكم يكون قد شابه قصور بما يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢

تحدث محكمة الموضوع - وهى بصدد الفصل فى حقيقة ما إنتواه المتصرف من تصرفه بالعقد محل النزاع عن وضع يد المتصرف إما يكون من حيث إنه قرينة من القرائن التى يستدل بها على أنه قد قصد أن يكون تملك المتصرف له مضافاً إلى ما بعد موت المتصرف وبهذا فلم يتخلل له عن الحياة التى يتخلل له عنها لو كان التصرف منجزاً ومن ثم فلا يكون على المحكمة فى هذه الحالة أن تبحث أركان الحياة القانونية



وشروطها إذ هذا البحث لا يكون لازماً إلا إذا كانت بصدد الفصل في حيازة بالمعنى الذى يستعرجه القانون فى دعاوى الحيازة أو كسب الملك بالمقدام.

#### الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٢

يشترط - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لإعتبار العقد ساتراً لوصية أن يثبت إجماع قصد المصروف إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موته.

#### الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٥

إذ كان الحكم المطعون فيه قد قدر الزكاة بموافقة الورثة - وبغير نفى من الطاعين - بمبلغ ٨١٠٠ جنيه وقيمة العقار الموصى به ٦٠٠٠ جنيه وكانت هذه الوصية تنفذ قانوناً بقدر الثلث من الزكاة كلها أى فى ٢٧٠٠ جنيه وبالباقى من قيمة العقار وهو ٣٣٠٠ جنيه لا تنفذ الوصية فيه إلا بإجازة الورثة كصص المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، وإذ كان المطعون عليهم قد أجازوا الوصية فيما يجاوز الثلث وكان نصيب المطعون عليهم الأربعة الأول ومجموع ذلك ١٤٦٦,٦٦٦ جنيهًا وهو ما يمثل حصة قدرها ١٦ مهمًا و١٦ قيراطًا من ٢٤ قيراط شيوخاً فى العقار الموصى به فإن الحكم المطعون فيه إذ مخالف ذلك باحتساب التمسب الأثرانى للمطعون عليهم منسوباً إلى باقى الزكاة وقدرها ٥٤٠٠ جنيه بعد إستئزال ٢٧٠٠ جنيه قيمة الوصية النافذة قانوناً وقضى بصحة العقد فى حصة من العقار قدرها ٩/٥ و ٢٠ قيراط من ٢٤ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١٦٨ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣٠

إذ كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار التصرف الحاصل بالعقد وصية فإن هذه الوصية تصح وتنفذ فى ثلث الزكاة من غير إجازة الورثة وذلك أخذاً بنص المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الذى إنتهى إلى تثبيت ملكية مورث المطعون عليهم الأربعة الأول للنصف شيوخاً فى الأعيان موضوع الدوى بعد إستبعاد الثلث وهو نصيب الوصية وذلك دون أن يحيط بجميع أموال الزكاة من عقار ومنقول لبيان القدر الذى تنفذ فيه الوصية من الأعيان موضوع العقد وما يتبقى من أموال الزكاة ويكون عملاً للإرث لأنه يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ١٥٠٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٧

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت محكمة الموضوع قد إنتهت إلى أن التكيف الصحيح للتصرف موضوع الدوى، هو أنه وصية فإنه كان عليها أن تنزل عليه حكم القانون المنطبق على وصفه الصحيح ولا يعتبر ذلك منها تغييراً لسبب الدوى لأنها لا تقتيد فى التكيف بالوصف الذى يعطيه المدعى الحق

الذى يطالب به بل عليها أن تحرى طبيعة هذا الحق لتصل بذلك إلى التكييف القانونى الصحيح للتصرف  
النشئ لهذا الحق والذى يظل كما هو السبب الذى تقوم عليه الدعوى وتطبق المحكمة حكم القانون طبقاً  
للتكييف الصحيح. وإذا كانت الوصية بحسب أحكام القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ سواء كانت لوراث أو  
لغيره تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير إجازة الورثة فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وأمتنع  
عن تطبيق الوصية التى خلص إليها طلبات الطاعنة مجرد أن ذلك يعتبر تمييزاً منه لسبب الدعوى لا تملكه  
المحكمة من تلقاء نفسها واكتفى برفض الدعوى يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٦

يشترط لإعتبار التصرف وصية طبقاً لنص المادة ٩١٦ من القانون المدنى أن يصدر فى مرض الموت وأن  
يكون مقصوداً به التبرع ونية المتصرف فى تصرفه هى المولود عليها واستظهار هذه النية مسألة موضوعية لا  
تدخل فيها محكمة النقض ما دامت الوقائع التى سردها المحكمة فى حكمها والظروف التى بسطتها فيه  
تؤدي إلى النتيجة القانونية التى قررتها.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٠

بشروط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لإعتبار العقد سائراً لوصية أن يثبت اتجاه المتصرف إلى  
التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موته.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٩

إذا كان النزاع غير قائم حول صحة التصرف بإعتباره وصية، وإنما كان قائماً حول تعرف نية المتصرف  
هل هى البيع أو الهبة أو الوصية، فلا شأن لجهة الأحوال الشخصية به، بل الشأن فيه لجهة القضاء العادى.  
لذا كان من المسلم أن العقد موضوع الدعوى صدر من المورث لصالح المتمسك به ولكن قام النزاع حول  
وصف هذا العقد قانوناً، فاستعرضت المحكمة الأوصاف التى يصح إنطباقها عليه ثم استخلصت من ظروف  
الدعوى وأدلتها أنه وصية، فإنها لا تكون قد خرجت فى ذلك عن حدود اختصاصها.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٩

العبرة فى تعرف طبيعة التصرف هى بقصد المتعاقدين على ما يستخلص من الملابسات وظروف الحال  
وعلى ذلك فإذا قضت المحكمة بإعتبار عقد البيع سائراً لوصية وكان مما استخلصت منه نية إضافة التملك  
إلى ما بعد الموت أن البائعبقى متفعلاً بالأطيان التى تصرف فيها، فلا مخالفة فى ذلك للقانون.

**\* الموضوع الفرعي : الاتفاق بين ورثة الموصي والموصى إليه :**

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٠٦ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ١٩٥٥/٧/٧

مضى كان النزاع بين ورثة الموصى والموصى إليه قد الحسم بموجب اتفاق عقد بينهم أشهر فى دياجته إلى تسليم الطرفين بطلان الوصية وتحديد حقوق كل منهما فى التركة وفقا للشروط التى نص عليها فى هذا الاتفاق، فإنه يتعين على محكمة الموضوع وهى بصدد التصرف على حقيقة المصدر الذى تلقى عنه الخصوم حقوقهم أن ترجع إلى الاتفاق المشار إليه وإذا جاز التعرف على نية أطراف الاتفاق بالرجوع إلى الوصية ليجب أن يكون هذا الرجوع مجرد الاسترشاد بواقعة خارجة عن نطاق العقد الذى أنشأ حقوق الطرفين والذى يعتبر وحده مصدر هذه الحقوق دون الرجوع بها إلى ما قبل ذلك، فإذا كانت المحكمة قد انحلت فى تكيف حقوق الخصوم عن حقيقة مصدرها وعما تزدى إليه أوراقها بأن اعتبرت الوصية هى مصدر هذه الحقوق فإنها تكون قد خالفت القانون.

**الموضوع الفرعي : إلتزام الوصى بتقديم الحساب سنويا :**

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٩

أوجب المشرع حرصاً على مصلحة عديم الأهلية وصوناً لما يتوفر له أن يكون الحساب سنوياً وأن يسارع الوصى إلى إيداع المحرر فى حقه وكامل تنفيذ ذلك بما منه من جزاءات مما يتبين منه أنه اعتبر كل سنة وحدة قائمة بذاتها - وعلى ذلك تكون المحكمة قد أصابت إذ لم تر محلاً خصم المبالغ التى إدعى الوصى بصرفها فى سنة تالية للحساب محل الفحص.

**\* الموضوع الفرعي : الرجوع فى الوصية :**

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صرح فى أسبابه بأن " ما أنشأه طرفا الخصومة من أمثا شرعية عديدة كقول المعارضين أن الموصى رجع عن وصيته قولاً ولعل وأن العبرة بأن المال الموصى به هو ما كان موجوداً وقت الوصية وأن الوقف على ما لم يتجهأ باطل شرعاً وأنه يقع باطلا لعدم تهيشة المصرف المختص له باستهلاك المبلغ السابق تخصيصه لتنفيذ الوصية...إخ مما يخرج عن اختصاص القضاء الأهلى" فإن هذا يفيد ضمناً أن المحكمة رأت ضرورة الفصل فى الدفع من الجهة المختصة قبل الفصل فى موضوع النزاع المطروح أمامها ولا مخالفة فى ذلك للقانون.

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢١٥ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٧

مؤدى نص المادتين ١٨، ٢٠ من قانون الوصية أن وجود الموصى به المعين فى ملكية الموصى يجب أن يستمر من وقت صدور الوصية إلى وقت قبوها، لأن الوصية عقد غير لازم، فما يكون شرطاً لإنشائه يكون شرطاً لبقائه، حتى يتقرر ويلزم بالقبول بعد الوفاة، فإذا تصرف الموصى حال حياته فى بعض ما أوصى به، كان ذلك منه رجوعاً عن بعض الوصية، فلا تنفذ إلا فيما تبقى مما أوصى عليهم الثلاثة الأول بمبلغ ستة آلاف جنيه من ماله المودع بنك الإسكندرية بفرعيه، وأن ما خلفه بعد وفاته من مال فى هذين الفرعين لا يتجاوز..... وكان دلالة ذلك رجوع الموصى عن بعض الوصية، فإن الحكم المطعون فيه بتأييده قضاء الحكم الابتدائي بنفاذ الوصية فيما تضمنته من إصاء الموصى للمطعون عليهم الثلاثة الأول بمبلغ.... يكون قد خالف القانون، وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣

مفاد نص المادتين ٢، ١٨ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن الوصية بحسب الأصل تصرف غير لازم لا تنفذ إلا بعد الوفاة، ولا يرتب عليها أى حق قبلها، فيجوز من ثم للموصى الرجوع صراحة أو دلالة عنها كلها أو بعضها ما دام أن الرجوع الصحيح يكون بأى عبارة ينطقها الموصى أو يكتبها تدل بوضوح على أنه غير راغب فى الإبقاء على الوصية، وهو وحده الذى شرط المشرع لسماع الدعوى بعد ثبوته بقرينة رسمية أو عرفية كتبت كلها بخط المتوفى وعليها إمضاءه أو مصادق على توقيعها عليها فى الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الميلادية، لأن الموصى إنما يقصد بالرجوع ابتداء ويسعى إليه بما يحفظه إلى تحرير سند بإثباته، أما الرجوع دلالة فيصح بأى فعل أو تصرف يصدر من الموصى بعد الوصية ينسب عنه وتقوم القرينة أو العرف على أنه أراد بالفعل نقض الوصية أو يتضمن الفعل من تلقاء نفسه نقضها ولا يحتاج فى إثباته بعد وفاة الموصى إلى ما يحفظه فى الرجوع الصريح لأنه ينصب على حوادث مادية لا حصر لها يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات.

\* الموضوع الفرعى : للقانون الواجب التطبيق على الوصية :

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٣

الوصية بطبيعتها تصرف مضاف إلى ما بعد الموت فلا يكون لها وجود قانوني إلا بعد حصول الوفاة موت الموصى مصرأ عليها، وتكون محكمة القانون السارى وقت الوفاة لا وقت تحرير الوصية إذن فمتى كان المورث قد توفى فى وقت سريان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تعين خضوع وصيته لحكم هذا القانون.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٤

الوصية تختص للقانون السارى وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية منه، فيسرى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل وصية صدرت من موص توفي بعد العمل بأحكام هذا القانون ولو كان تاريخ صدورهما سابقا عليه.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٦٨ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٧

مضى كان الثابت أن الموصى توفي سنة ١٩٤٤ فإن وصيته لا يحكمها قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وإنما يحكمها أرجح الآراء فى منعب أبى حنيفة على ما تقتضى به المادتان ٥٥ من القانون المدنى القديم و ٢٨٠ من لائحة ترتيب انحاكم الشريعة.

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٤٩٣ بتاريخ ٢٦/٧/١٩٦٧

طبقاً للمادة ٥٥ من القانون المدنى الملقى والمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ تسرى على الوصية أحكام قانون بلد الموصى وقت وفاته، ويصدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء - وهو يسرى باثر فوري من تاريخ العمل به فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - وطبقاً للمادة ١٢ منه أصبحت انحاكم هى المختصة بمسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لغير المصريين وهى تطبق لى شأن الوصية أحكام القانون الذى تشير به قواعد الإسناد لا الشريعة الإسلامية.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥٣٧ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٤

أموال الشخص تزول لغيره بوفاته بأحد طريقين، الميراث أو الوصية. وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد استخلصت من المستندات المقدمة إليها وفى حدود سلطتها الموضوعية أن ملكية العقارات الكائنة بمصر قد إنتقلت إلى الطاعنين بوفاته والدتهم بطريق الوصية الصادرة منها لا الميراث. وكان القانون الإنجليزى الذى يسرى على واقعة النزاع باعتبارها قانون والدّة الطاعنين التى صدرت منها الوصية، وذلك عملاً بقاعدة الإسناد الواردة بالمادة ١٧ من القانون المدنى المصرى والذى يبيح حرية الإيضاء، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٥

- النص فى المادتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ من القانون المدنى اليونانى، يدل على أن مهمة منفذ الوصية لى الأصل مفيدة بتنفيذ أحكام الوصية ومعدة بأعمال الإدارة ولا يباح له التصرف عند الضرورة للملجنة إلا بموافقة الوارث، فإن لم يكن هناك وارث أصلاً أو تعذر إبداء رأيه لسبب أو لآخر، فلا مناص من الحصول

على إذن بذلك من محكمة الزكة، وإذ نهج المطعون فيه هذا النهج، فإنه يكون قد إلتزم التفسير السليم لنصوص القانون المدني اليوناني آتفة الإشارة.

- الشروط الموضوعية للوصية موضوع النزاع سواء ما تعلق منها بحق الإيصاء أو القدر الذى تنفذ فيه الوصية يخضع للقانون اليوناني وهو قانون الموصى وقت موته، ولما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإستناد إلى قانون أجنبي، والقلة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها، وإذ كان الطاعنون لم يقدموا ما يفيد أن نصاً فى القانون اليوناني يرتب البطلان على إنعدام وجود الموصى له عند الإيصاء، فليس يجدى فى هذا المقام التحدى ببطلان الوصية إستناداً إلى حكم قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦.

- طبقاً للمادة ٥٥ من القانون المدني الملئى - الذى تحت الوصية فى ظله تسرى على الوصية أحكام قانون بلد الموصى وقت وفاته. وإذ كان الثابت أن الموصى يوناني الجنسية، ولقد حررت الوصية فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٣٦ وأظهرت عقب وفاته أمام المحكمة التتصلية اليونانية بالزقازيق بتاريخ ١٢ من أغسطس ١٩٣٧ فإنه يطبق فى شأنها القانون الذى تشير به قواعد الإستناد وهو القانون المدني اليوناني دون القانون المدني المصرى أو الشريعة الإسلامية.

#### **\* الموضوع الفرعى : للمنازعة حول الوصية :**

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١/١/١٩٥٩  
إذا كان مؤدى الحكم المطعون فيه أنه لم يحصل إنكار من الوصية أو من الطاعنين للوصية وأن المنازعة القائمة حولها منازعة غير جدلية لا تبرر وقف الدعوى. فإن هذا الذى إنتهى إليه الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ويتفق مع ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه إذا لم يقع النزاع لا على علاقة الموصى بالموصى ثم ولا على علاقته بباقي ورثته ولم يكن متعلقاً بصيغة الوصية ولا بأهلية الموصى للتبرع فلا يعتبر ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية ثم هو فوق ذلك ينطوى على تقدير موضوعى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض طالما أنه يستند إلى تلك الأسباب السائفة التى أوردها الحكم تبريراً للنتيجة التى إنتهى إليها.

#### **\* الموضوع الفرعى : المنع من التصرف موقوف بحياة الموصى :**

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١/١/١٩٧٧  
المادة ٨٢٣ من القانون المدني لا يبيح إضطرار حظر التصرف إلا لمدة مؤقتة وبناء على باعث مشروع وهى الحدود التى أباح المشرع فى نطاقها الخروج على مبدأ حرية تداول الأموال، وقد إستخلص الحكم - المطعون فيه - من عبارات الوصية وفى إستدلال سائق أن الباعث على حظر التصرف الموقوت بحياة

الموصى إليها هو حمايتها وتحقيق مصلحتها بما لا يخرج فيه على قواعد النظام العام، ومن ثم فإن الذي انتهى إليه الحكم لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون.

**\* الموضوع الفرعي : الوصايا الصادرة بعقود صريحة بالإيصاء :**

الطعن رقم ١١ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٥  
المقصود بالوصايا الواجب قبدها بالسجل المعد لها بالبركخانه ( بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب وإختصاصات مجلس ملى الأقباط الأرثوذكس الصادر بها أمر عال فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ ) هو الوصايا التى تصدر بعقود صريحة بالإيصاء.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٩  
إن الوصايا الواجب قبدها بالسجل المعد لذلك بالبركخانه وختمها بختم المجلس الملى، طبقاً للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس الصادر بها الأمر العالى فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ هى الوصايا الصريحة لا الوصايا المسعرة الموصوفة التى تخضع لتقدير القضاء العادى، أى المحاكم المدنية.

**\* الموضوع الفرعي : الوصية المطلقة على شرط :**

الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٤  
تعليق الوصية مرجح لسببها، فإذا ما تخلف الشرط تصبح الوصية كأن لم تكن ومن ثم فلا تلحقها الإجازة باعتبار أنها لا ترد على معلوم.

**\* الموضوع الفرعي : الوصية بالمنافع :**

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩  
الوصية بالمنافع جائزة فى الشريعة الإسلامية باتفاق الأئمة الأربعة، وتعتبر صحيحة وفقاً لأحكام القانون المدنى وقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، ولا يدخل فى نطاق مخالفة النظام العام مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبى عن أحكام القانون الوطنى فى تحديد القدر الذى يجوز فيه الوصية لغير المسلمين أو طريقة الإنشاع بالموصى به، أو ترتيب الموصى لهم بحق الإنشاع.

### \* الموضوع الفرعي : الوصية غير المسجلة :

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧  
المقرر أن الملكية تنقل إلى الموصي له إلا بالتسجيل إلا أن الوصية غير المسجلة بمجرد وفاة الموصي ترتب وطبقاً للمادتين الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣، ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ في ذمة الورثة باعتبارهم ممثلين للورثة إلتزامات شخصية منها إلتزامهم بتسليم العقار الموصى به وإلتزامهم بعدم تعرضهم له فيه ومن مقتضى ذلك بقاء العقار الموصى به فيما ينفذ من الوصية دون حاجة إلى إجازة الورثة في يد الموصي له إذا كان تحت يده من قبل فلا يحكم بتسليمه لهم ولا يجوز للوارث إدعاء ملكيته، وأن تراخي نقل ملكية العقار الموصى به إيصاء صحيحاً ونافذاً إلى ما بعد تسجيل الوصية لا يحول دون تمسك الموصي له الذي قبل الوصية ولم يردعها بالإلتزامات المترتبة عليها قبل الورثة.

### \* الموضوع الفرعي : الوصية في القانون الإيطالي :

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٠  
الوصية وفقاً لنصوص القانون المدني الإيطالي كما تكون بالإعطاء تكون كذلك بالحرمان. فإذا وقع الحرمان على من احتفظ لهم القانون بأنصبة مفروضة كان لهم وحدهم دون غيرهم طلب بطلان هذا الأثر حتى يخلص لهم نصيبهم المفروض ما لم يكونوا قد قبلوا المساس بمصصهم. أما إذا كان الموقوف ليس من أصحاب الفروض على ما يقضي به القانون فإنه يكون للموصي أن يحرمه من تركته ولا يكون له أن يملك بما شأب الوصية من بطلان أو عدم نفاذ مما يؤثر على أنصبة أصحاب الفروض متى كان حرمانه لى ذاته قد وقع صحيحاً وذلك لانعدام صفته ومصلحته لاستحالة إمكان توريثه على خلاف مشيئة المورث الصريحة في وصيته.

### \* الموضوع الفرعي : عقد الوصية :

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢١  
متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الوصية استكملت أركانها القانونية فإنه لم يكون بحاجة للرد على دلائع الطاعنة بأن الوصية لم تنفذ وعُدل عنها الورثة بعد وفاة الموصي، واستدلانا على هذا الدلائع بأن شقيق المورث - الوارث الآخر مع الطعنة - تصرف في نصيبه في القدر الموصى به، إلى أولاده ذلك أن القانون يحول منفذ الوصية أن يطلب إبطال هذا التصرف، لأن الوصية تلزم الوارث إذا تولى الموصي مصرراً عليها.



الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١

- مودى نص المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ إن المشرع لفرق بين إنعقاد الوصية وبين شرط سماح الدعوى بها، فاعتبرها تصرفاً ينشأ بإرادة منفردة، تتعقد بتحقيق وجود ما يدل على إرادة الشخص لتصرف أو إلزام معين يترتب عليه تحصيل تركته بعد وفاته بحق من المحقوق، ولا يشترط لى الإيجاب ألفاظاً مخصوصة بل يصح بكل ما يفصح عنه، سواء كانت صيغته بالمعارة الملقوفة أو بالكتابة أو الإشارة الدالة عليه، وما شرعه النص من وجوب أن تتخذ الوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ شكلاً معيناً بأن تحرر بها ورقة رسمية أو تحرر بها ورقة عرفية مكتوبة كلها بخط الموصى وموقع عليها بإمضائه مطلوب لجواز سماح الدعوى بالوصية عند الإنكار، وليس ركناً فى الوصية ولا صلة له بالإنعقاد.

- إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها قدمت شهادة صادرة من مغفولات التوثيق بمصلحة الشهر العقارى تفيد أنه أثبت بدلتها حضور الموصى مورث الطاعة، وطلب التصديق على توقيعها على محرر موضوعه القرار منه بأن يوصى بعد وفاته بثلاث تركته من منقول وعقار إلى بنت شقيقه المطعون عليها وأنه وقع بإمضائه فى نهاية ما أثبت بالدفر عن موضوع المحرر بالإضافة إلى توقيع شاهدين، فإن هذه الشهادة، وهى ورقة رسمية لم تتازع الطاعة فى مطابقتها للأصل تصلح مسوغاً لسماح الدعوى بها. لما كان ما تقدم، وكان القاتون لم يشترط لإنعقاد الوصية أن يصدر بها إرشاد رسمى من الموصى وإنما اعتبر الكتابة من صيغ الوصية مسوياً بين أن تكون بخط الموصى أو خط سواه وكانت الشهادة الرسمية المشار إليها والصيغة الواردة بها تظهر إرادة الموصى وبين مقصوده منها وتوضح الموصى إليه والموصى به وقدره، فإن الحكم إذ خلص إلى أنها كما تكفى مسوغاً لسماح الدعوى تقوم سنداً أيضاً على صحة صدور الوصية، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١

إن الوصية يجوز صدورها فى حال الصحة كما يجوز فى حال المرض. فإذا طعن فى تصرف بأنه وصية فالعبارة فى تكييفه هى بما إنراه المتصرف ولقصد إليه. ولقضى الموضوع، فى سبيل إستظهار هذا القصد أن يعدل عن المدلول الظاهر لصيغة التصرف إلى ما يتضح له من الظروف والملاسات. فإذا كانت محكمة الموضوع التصرف بأنه وصية، معتمدة على ما تدل عليه عباراته من أن المتصرف قد لقصد به أن يخصص بعض أولاده، دون غيرهم ورثته، بكل ما يترك عنه بعد وفاته من عقار ومنقول ليقسم بينهم قسمة تركته للذكر مثل حظ الأنثيين، وعلى عدم تسجيل ورقة التصرف، وإحفاظ المتصرف بها طول حياته، وحصول

التصرف بغير عوض، ووجود ورقة بين أوراق المورث مكتوبة في نفس اليوم الذي أجرى فيه التصرف ومماثلة لورقته من جميع الوجوه عدا بيان الثمن، فإن هذا التكيف لا غبار عليه

#### **\* الموضوع الفرعي : بطلان الوصية :**

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١

مفاد نص المادة الخامسة من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أنه يشترط في الوصي أن يكون أهلاً للتبرع بأن يكون بالغاً عاقلأً رشيداً واهباً فلا تصح وصية المجنون والمعهود إذ لا إرادة فعاً وإذا كان العقل شرطاً لصحة الوصية عند إنشائها فهو شرط أيضاً لبقائها ولذلك إذا جن الوصي جنوناً مطبقاً واتصل الجنون بالموت فإن الوصية تبطل، لأن للوصي أن يرجع عن وصيته ما دلم حياً فإذا أصيب المجنون مطبقاً واتصل به الموت لم يثبت أنه مات مصرأً عليها أما إذا لم يتصل به الموت لم تبطل الوصية لأنه إذا افاق قبل موته كانت لديه فرصة الرجوع ولم يرجع، فكان ذلك دليلاً على الإصرار، والمواد بالمجنون على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون الوصية تعلقاً على المادة الرابعة عشرة ما يشمل العته والمطبق ما يمكث شهراً، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أن العته لا يبطل الوصية وإنما الذي يبطلها هو الجنون المطبق الذي يتصل بالموت، فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

#### **\* الموضوع الفرعي : بيع عقار للقاصر :**

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢ مجموعة صر ٤١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٢

إذا أذن المجلس الحسي وصياً في بيع عقار لقاصر لسداد حصته من دين الركة، وأجريت الزايدة على بيع هذا العقار أمام عضو مندوب من المجلس، فرسا المزداد على راضب في الشراء بشرط إشرطه ثم أشهد الوصي على نفسه أمام المجلس الحسي بأنه يقبل بيع عقار القاصر إلى هذا الشخص بالثمن الذي رسا به المزداد عليه، وبالشروط الذي إشرطه، وأشهد الراسي عليه المزداد على نفسه بأنه يقبل شراء هذا العقار بذلك الثمن وبشروطه، فتمت وقع كل من الطرفين على صيغتي الإيجاب والقبول بحضور جلسة المجلس فقد تلاقت الصيغتان المقتتان على المبيع وعلى الثمن، وانعقد البيع غير مفطر إلى إجازة أخرى من المجلس الحسي فإن للوصي شرعاً أن يبيع على القاصر من عقارات الركة ما يلي بسداد حصته من دينها وكل ما يتطلبه قانون المجلس الحسية هو الحصول على إذننها في إجراء البيع أو الشراء أو غير ذلك من التصرفات المبينة بمادته الحادية والعشرين. وإذاً فلا يصح لن رسا عليه المزداد وتلاقي إيجابه أو قبوله الشراء بإيجاب الوصي المأذون في البيع أو بقبوله على الوجه المذكور آنفاً أن يسحب إيجابه أو قبوله من بعد، ولا أن يدعي من بعد عدم قيام البيع متعللاً بأن المجلس لم يأذن بعد تمام هذه الإجراءات بإيقاع البيع ولي مثل هذه الصورة إذا قضت

محكمة الإستئناف بعدم إنعقاد البيع بمقولة أن عرض الوصي بيع عقار القاصر بالتراد بدون تحديد فمن معين لا يعتبر إيجاباً، وأن عرض الراسي عليه المزااد الشراء يقتصر إلى قبول المجلس المحسى، لأنها تكون قد أخطأت في تكيف الوقائع الثابتة بالأوراق والمستندات الرسمية المقدمة من الطرفين والمسلم بها وبمعاييرها من كل منهما، ثم لم تطبق حكم القانون على هذه الوقائع.

#### **\* الموضوع الفرعي : تصرفات القاصر :**

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤

– النص في المادتين ٦٢، ٦٤ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وفي الفقرة الثانية من المادة ١١١ من القانون المدني يدل على أن القاصر المأذون يعتبر كامل الأهلية فيما إذن فيه، وأما التصرفات التي لم يؤذن فيها فإنها تكون قابلة للإبطال لمصلحته. متى كانت دائرة بين النفع والضرر.

– عقد العمل هو الذي يصعد بمقتضاه شخص أن يعمل مقابل أجر في خدمة آخر وتحت إدارته وإشرافه أما عقد التدريب فهو الذي يصعد بمقتضاه شخص بالإلتحاق لدى صاحب عمل بقصد تعلم مهنة وليس شرطاً أن يتلقى أجراً للالتزام بالعمل ليس هو إلتزام الأساس وإنما هو تابع للإلتزام الأصلي بالتعليم.

– إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإلتزام الأساسي في العقد سند الدعوى هو تعلم المطعون ضده مهنة ميكانيكا السيج، فإنه يكون عقد تدريب، لا يدخل في نطاق ما أذن القانون للقاصر في إبرامه على ذلك ينضج للقواعد العامة في قانون الولاية على المال، ولأنه حوى شرطاً جزئياً بالزام المطعون ضده بأداء تعويض في حالة فسخ العقد ولأن المعرة في وصف العقد بولت نشوته لا بما قد يسفر عنه تنفيذه فإنه يكون منذ إنعقد تصرفاً دائراً بين النفع والضرر، وقابلاً للإبطال لمصلحة القاصر

#### **\* الموضوع الفرعي : تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الوصية :**

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٤٤/٥/١١

إله بالرجوع إلى نص المادتين ٥٤ و ٥٥ من القانون المدني يبين أن أحكام الشريعة الإسلامية لا تراعى إلا فيما يتعلق بأهلية الموصى وبصفة الوصية فقط. أما الحكم بالمبلغ الموصى به فإنه يدخل في نطاق المسائل المتعلقة بالمعاملات التي تفصل فيها أحكام وفقاً للقانون المدني. فمتى صحت الوصية وأصبح المال الموصى به حقاً على الوكعة، فإن أحكام المادة ١٢٤ من القانون المدني هي التي تجرى عليه. فتجوز المطالبة بالمؤبد الأخير عن المبلغ الموصى به من يوم المطالبة الرسمية.

**\* الموضوع الفرعي : تعذر تنفيذ رغبة الموصي :**

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٧  
إذ كان القول بتعذر تنفيذ رغبة الموصي بعلاج فقراء الطائفة اليهودية - في المستشفى الإسرائيلي بعد أن آلت ملكيتها إلى القوات المسلحة - لا يصادف محلاً إلا بعد وفاة الطائفة والبدء في تنفيذ الشق الثاني من الوصية، لأن التدرج بسبب التبعي يكون سابقاً لأوانه.

**\* الموضوع الفرعي : تعيين الوصي :**

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٣  
مضى كان تعيين الوصي الخاص قد تم من الجهة صاحبة الولاية في تعيينه فلا على الحكم إذا أخفل البحث عن علة صدور هذا القرار وقولاً على وجه التضارب بين مصلحة القاصرين في البيع ومصلحة الوصية عليهما لإعدام جنواه.

**\* الموضوع الفرعي : تكييف التصرف :**

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٥  
عجز المصرف إليه عن دفع الثمن المسمى في عقد البيع لا ينهض بذاته دليلاً على أن العقد فاسد، إذ لا يعارض ذلك مع تجيز التصرف واعتباره صحيحاً سواء أكان العقد في حقيقته بيعاً أو هبة مسخرة في عقد بيع إستوفي شكله القانوني.

**\* الموضوع الفرعي : تمثيل القاصر في الدعاوى :**

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٦٨٠ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٦  
إذا كان المدعي قد مثل في الدعوى تمثيلاً صحيحاً وقت رفعها ابتداء بواسطة والدته بوصفها وصية عليه فإن بلوغه من الرشد بعد ذلك أثناء سير الدعوى - إذا لم تنبه المحكمة إليه - لا يكون من شأنه أن يحول دون اعتبار حضور والدته عنه حتى صدور الحكم في الدعوى - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - حضوراً منتجاً لآثاره القانونية، ذلك أنه بلوغه من الرشد قد علم بالدعوى بواسطة والدته التي كانت وصية عليه ورضي باعتبار صفة والدته في تمثيله لازالت قائمة على أساس من النيابة الإنفاقية بعد أن كانت نيابتها عنه نيابة قانونية فإذا التزمت والدته المدعي موقف التجهيل بالحالة التي طرأت على ولدها بلوغه من الرشد إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائي فوجه الحكم الصادر من محكمة أول درجة أطراف الخصومة بالنسبة بها الدعوى ابتداء، وكان قد تحدد بموجب الحكم الصادر من محكمة أول درجة أطراف الخصومة بالنسبة

للاستئناف، وكان الأصل أن ليس للخصم أن يفيد من خطئه، ولا أن يقضى ما تم على يديه، فبان اختصاص المستأنف ضده في الاستئناف مجزئاً بواسطة والدته بعد اختصاصها صحيحاً ومتنجاً لآثاره القانونية. وإذا استمرت والدته على موقف التجاهل أثناء سير الاستئناف فإن الحكم يصدر في هذا الاستئناف كما لو كان قد حضر المستأنف ضده بنفسه الخصومة فيه.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٧  
إذ كان الثابت أن المطعون عليها الأولى بصفتها وصية على القاصر قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بطلان الإجراءات - لعدم إخبار النيابة العامة بوجود قاصر في الدعوى - ولضمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف، وأحالت إلى أمهائه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أهد حكمًا باطلاً وأحالت إلى عدم ما يطله.

الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٧  
صيرورة الوصي نائباً إئتفاً نتيجة إستمراؤه في مباشرة الخصومة بوصفه وصياً رغم زوال تلك الصفة عنه أثناء سير الدعوى دون تنبيه المحكمة إلى ذلك، لا تكون إلا إذا كان القاصر قد مثل في الخصومة تمثيلاً صحيحاً وقت رفعها ابتداء في شخص الوصي عليه فضلاً عن بلوغه سن الرشد بعد ذلك. ومن ثم لا تستحب هذه القاعدة على من كان بالغاً سن الرشد من قبل رفع الدعوى وبالتالي لم يصح اختصاصه.

#### \* الموضوع الفرعي : حدود الوصية

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٠٤ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٦  
إله وإن كان الطاعن أسس طعنه على قانون الوصية رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ وكان تاريخ العمل بهذا القانون لاحقاً لتاريخ وفاة المورثة البائعة مما يجعل العقد المطعون فيه غير خاضع لأحكامه إلا أنه لما كان الطاعن يطلب نفاذ البيع في حدود ثلث الزكاة وكانت المادة ٢٥٥ من القانون المدني [ القديم ] تعطيه هذا الحق كان لزاماً على محكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى وفقاً لهذا النص. أما وهي لم تفعل لإنها تكون قد عمالت القانون في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٧٤٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٦  
ينص قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الذي يحكم واقعة الدعوى، على أن الوصية لا تنفذ من غير إجازة الزوجة إلا في حدود ثلث تركه الموصى بعد سداد جميع ديونه، ولم يتعرض هذا القانون صراحة للوقت الذي تقوم فيه الزكاة ويتحدد ثلثها، إلا أن الراجع في مله أي حثيفة أن يكون تقدير الثلث

الذي يخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والقبض لأنه هو وقت استقرار الملك وتنفيذ الوصية وإعطاء كل ذي حق حقه وحتى لا يكون هناك غبن على أى واحد من الورثة أو الموصى له فيها بعباء ورتبوا على ذلك أن كل ما يحدث في الفترة ما بين وفاة الموصى والقسمة من نقص في قيمة الركة أو هلاك في بعض أعيانها يكون على الورثة والموصى له، وكل زيادة تطرأ على الركة في هذه الفترة تكون للجميع.

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٧ مكتب فني، ٣٢ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٢

مفاد النص في المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية أن المشرع جعل ثلث تركه المرحلي حد أقصى لتنفيذ وصاياه دون حاجة إلى إجازة الورثة بحيث إذا لم يميزوا الزيادة عخلص سهم الثلثان الباقيان فلا تنفذ في حقهما هذه الزيادة لما يقضى - في حالة تعدد الوصايا - بتحديد قيمتها بحصة لفرقة ماذا كان هذا الثلث يصح لها لتفصل جميعاً دون حاجة إلى إجازة وإلا قسم الثلث بين أصحاب الوصايا بالخاصة.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٨ مكتب فني، ٣٢ صفحة رقم ١٧٦١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٩

القرار في قضاء هذه المحكمة، أن يكون تقدير الثلث الذي يخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والقبض لأنه هو وقت استقرار الملك وتنفيذ الوصية وإعطاء كل ذي حق حقه. وإذا كان المشرع قد وضع أساساً معينة لتقدير الركة في تاريخ وفاة المورث بصدد تقدير ضريبة الركات ورسم الأبلولة فحسب، فلا يكون هناك محل للإستناد إلى هذا التقدير فيما بعد حين تنفيذ الوصية وقت القسمة والقبض.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥١ مكتب فني، ٣٦ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣

الوصية لا تنفذ فيما زاد عن قيمة ثلث الركة إذا لم يجر الورثة هذه الزيادة، فإذا تعددت الأموال الموصى بها وجاوزت قيمتها ثلث الركة لأنها تنفذ بالخاصة بنسبة قيمة كل مال منها إلى قيمة ثلث الركة.

**\* الموضوع الفرعي : حكم الوصية :**

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ١٨ مكتب فني، ١ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٧

الإقرار بدين الحاصل في مرض الموت لغير وارث على سبيل التبرع يصح إعتباره في حكم الوصية فينفذ في ثلث الركة.

**\* الموضوع الفرعي : سحب الوصية :**

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٥ مكتب فني، ٢٨ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣

إذا كان الواقع المسلم به من الخصوم في الدعوى أن الموصى قبل وفاته وكل أحد إمامين في سحب وإلغاء كافة وصاياه، وقام الموصى فعلاً بسحبها جميعاً - ومنها الوصية محل النزاع - من مكان إيداعها بتكسب

الشهر المقارن وكان الطاعنون قد تمسكوا أمام قضاء الموضوع أن هذا التصرف من الوصى يتبىء عن الرجوع دلالة عن حله الوصية اعتماداً على القرينة المستقاة من إنصراف إرادة الموصى فى التركيل الصادر منه تخاميه إلى السحب والإلغاء وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدافع بأن صدور تركيل عام من الموصى يتضمن فيما تضمنه سحب وإلغاء الوصايا لا يمكن أن يدل بقرينه أو عرف على الرجوع عن الوصية فإنه يكون بذلك قد نجح عن بحث دلالة سحب الوصية فضلاً وعن تقييد ما إذا كانت الإرادة بتوع خاص فى تركيل عام إلى إلغاء الوصية وتصرف ينهض قرينة تدل على الرجوع فإنه يكون قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والمصاد فى الاستدلال.

#### **\* الموضوع الفرعى : سماع دعوى الوصية :**

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٧٧ بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٠

النس إلى الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإصدار قانون الوصية على أنه فى الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الألفية " لا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتولى وعليها إمضاه كذلك، تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقاً على توقيع الموصى عليها " يدل على وجوب أن يتضمن مسرغ سماع الدعوى ما يتبىء من صحتها.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٩٩/١١/٤

إذ نصت المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بيانا لصيغة الوصية على أنه " لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع القولى عنها بعد وفاة الموصى فى الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشر الألفية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشر الألفية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتولى وعليها إمضاه كذلك تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع القولى عنها مصدقاً على توقيع الموصى عليها " فقد دلت بذلك على أن المقصود من إشراط وجود الأوراق المشار إليها لا يتصل بإثبات صحة الدعوى سواء من حيث الشكل أو من جهة الموضوع وإنما قصد به مجرد التحقق ميدانياً من أن الدعوى تستند إلى ما يدل على صحتها وذلك تحريزاً من التلقيق والتصنع وهو ما لا أثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وحكمه قاصر على مجرد سماع أو عدم سماع الدعوى. وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع تأسيساً على أن الشروط التى أوردها المادة الثانية من قانون الوصية

رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ إنما ينصرف إلى الوصية الصريحة لا إلى الوصية المستترة بعقد آخر، فإن هذا الحكم لم تنته به الخصومة المرددة بين الطرفين وهي صحة ونفاذ عقد البيع وما زال النزاع بشأنه مطروحاً على المحكمة لم تفصل فيه بعد، ومن ثم يكون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض على إستقلال غير جائز أياً كان سببه ووجه الرأى فيه.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٨٢ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣١

النص في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على أنه " فى الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشر الإفرنجية لا تسمح فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاؤه كذلك، تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقاً على توقيع الموصى عليها " يدل على وجوب أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى بما ينشأ عن صحتها، وإذا كان محضر إيداع الوصية - الذى تم بالشهر العقارى أمام الموق - قد تضمن بيان الموصى والموصى إليه وأن الموصى به مبن فى الورقة المحفوظة بداخل المظروف الذى طلب الموصى إيداعه، وهي بيانات تنبى عن صحة الدعوى فإن هذا المحضر يكون مسوغاً لسماعها، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز سماع الدعوى فإنه يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٧٠/١/٨

النص فى المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ٧/٢ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على أنه " لا يسمح عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع عنها بعد وفاة الموصى فى الحوادث الواقعة منذ سنة ١٩١١ إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاؤه كذلك تدل على ما ذكر " مؤداه أن الوصية إذا كانت غير منكورة سمعت الدعوى بها. والإنكار الذى عنه الشارع هو الإنكار المطلق سواء فى مجلس القضاء أو قبل قيام الخصومة. فإذا أقر المدعى عليه بالوصية بكتابة عليها إمضاؤه أو أمام قاض فى مجلس قضاء قبل رفع الدعوى انطفى الإنكار وتعين سماعها.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢١

الوصية وفقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ " تعقد بالعابرة أو بالكتابة فإذا كان الموصى عاجزاً عنهما، إتخذت الوصية بإشارته المهمة "، أما الكتابة المنصوص عليها فى الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة، فهي مطلوبة لجواز سماع الدعوى بالوصية عند الإنكار وليست ركناً فيها فلو أقر الورثة بالوصية، أو وجهت إليهم اليمين فنكّلوا، سمعت الدعوى وقضى بالوصية.



الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١

يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى ما ينبى عن صحتها درأاً لإلواء الوصايا وتحرزاً من شبهة تزويرها، ومفاد تطلب أوراق رسمية تدل على الوصية كمسوغ لسماع الدعوى بها، يكفى فيه مجرد ذكرها عرضاً في محضر رسمي، أو الإشارة إلى وجودها في تحقيق رسمي أدلى فيه الموصى بقوله على يد موظف مختص أو نحو ذلك، ومن ثم فإنه لا يلزم وجود ورقة الوصية ذاتها حتى تسمع الدعوى.

\* الموضوع الفرعى : شكل الوصية :

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٨

النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون المدنى المصرى على أن "..... يسرى على شكل الوصية قانون الموصى وقت الإيصاء أو قىون البلد الذى تمت فيه الوصية " يدل على أن قاعدة اخل بحكم شكل التصرف ليست قاعدة إلزامية فى التشريع المصرى بل هى رخصة للموصى أبهى بها التيسر عليه وترك له الحرية ليجوز له أن يتخذ الوصية إما فى الشكل المقرر فى قانون الدولة التى ينتمى إليها بنفسه وإما فى الشكل المقرر فى قانون البلد الذى تتم فيه الوصية، فقاعدة الشكل المقرر تخضع لقانون من أجراءه هى قاعدة تسير جنباً إلى جنب مع قاعدة شكل المقرر تخضع لقانون بلد إبرامه. غير أن اختيار الموصى لأحد هذين الطريقتين من شأنه أن يجعل القانون الواجب التطبيق على شكل المقرر هو قانون ذلك الطريق الذى اختاره. وإلبات الوصية تخضع لنفس القانون الذى يحكم الشكل للمصلحة الوثيقة بين إنشاء التصرف وإلباته.

\* الموضوع الفرعى : صحة ونفاذ الوصية :

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦١٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦

إذ كانت الدعوى قد رفعت بطلب الحكم بقبول وصحة ونفاذ الوصية الصادرة للمطعون ضدها من مورث الطاعنة، وكان الفصل فيها يتناول فضلاً عن ثبوت صحة صدور الوصية من الموصى مدى توافر أركان إنفاذها وشروط صحتها ونفاذها فى حق الورثة طبقاً للأحكام المنصوص عليها فى قانون الوصية الصادر به القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وهو ما كان يدخل فى اختصاص المحاكم الشرعية، وكان الاختصاص بنظرها يتعدى - وفقاً للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية - للمحكمة الابتدائية لأنها تكون من الدعاوى التى أوجب المشرع على النيابة العامة أن تتدخل فيها بموجب نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف، وإذ رتب المشرع على عدم تدخل النيابة العامة فى هذه الدعاوى بطلان الحكم وهو إجراء يتعلق

بالنظام العام، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة لم تتدخل في الدعوى إلى أن صدر فيها الحكم فإنه يقع باطلاً.

• للموضوع الفرعي : عزل الوصي :

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٠

إذا كان الحكم قد أقيم على أن الطاعة الأولى كانت معيرة إسما لزوجها الطاعن الثاني - أحد الأوصياء على القصر - في ولاء الدينون التي على الركة والحلول فيها وفي إجراءات البيع فيبطل الشراء الحاصل من هذا الأخير وفقاً للمادة ٢٥٨ مدني، وكان الثابت من وقائع الدعوى أن المجلس الحسبي أصدر قراراً بالفراد الوصيين الآخرين دون هذا الوصي بإدارة أموال القصر، وبني هذا القرار على ما نسب إلى هذا الأخير من إهماله تحصيل الذممات وإستغلال أطياف القصر لنفسه وإن إدارته للركة ليست كما يجب لهذا الحكم يكون مغطاً في تطبيق القانون. إذ الإدارة هي أهم خصائص الوصاية التي يستطيع أن يقوم بها الوصي دون إذن المجلس الحسبي، وهذا القرار الصادر بالفراد الوصيين بالإدارة هو عزل للوصي الآخر منها في المعنى أقيم على أسباب مؤدية إليه، وهو عزل من باب أول من أعمال التصرف، ومعنى انحلت عن ذلك الوصي صفة الإدارة والتصرف انحلت عنه أيضاً صفة تمثيل القاصر فهما، وزالت عنه بذلك كل خصائص الوصاية وأصبح بالتالي خارجاً عن دائرة الخطر الوارد في القانون. هذا فضلاً عن أن ذلك الوصي كان مختلاً في إجراءات البيع بوصفه مديناً وكانت هذه الإجراءات موجهة إلى الوصيين الآخرين كممثلين للقصر، فهو لم يكن حتى في خصوص البيع الذي إنتهت إليه هذه الإجراءات بعمل كوصي على القصر وبذلك لا تنزى المادة ٢٥٨ ولا المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية إلى ما إنتهى إليه هذا الحكم، ومن ثم جاء عطله في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٥

صدور قرار المجلس الحسبي بالفراد الوصي المنضم بإدارة الركة لسوء إدارة الوصي الأول يعتبر عزلاً - في المعنى - لهذا الأخير من الوصاية - ومعنى زالت عن ذلك الوصي الأخير صفة تمثيل القاصر في التقاضي وأصبحت تلك الصفة قائمة للوصي الجديد، وترتيباً على ذلك فإن إجراءات التنفيذ التالية لتعيين الوصي الأخير يجب أن توجه إليه حتى يعتبر حجة على القاصر الذي يمثله فإذا لم توجه إليه كان هذا القاصر من الغير الذين لم يشركوا في إجراءات التنفيذ ويكون له الحق في رفع دعوى أصليه يبطلان حكم مرسى الزاد.

#### \* الموضوع الفرعي : عناصر الوصية :

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ١٣٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٦

إذ كان الثابت في الدعوى أنه لم يصدر بالوقف إشهاد رسمي من المورث إلى أن تولى، وكانت الأوراق المقدمة من الطاعنين للتدليل على تحول الوقف إلى وصية، ليس فيها العبارة المنشئة للوقف وإذا كانت محكمة الإستئناف في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الدليل وتفسير المستندات إنتهت إلى أن الأوراق المقدمة لا تنافي فيها عناصر الوصية، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس.

#### \* الموضوع الفرعي : قبول الوصية :

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٧ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٥

مفاد نص المادتين ٢٠، ٢٣ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإصدار قانون الوصية أن المشرع أخذ بالرأى المولع عليه في المذهب الحنفي من أن وقت قبول الموصى له الوصية إنما يجب أن يكون بعد وفاة الموصى حتى يثبت للموصى له الملك، وأن رد الوصية إنما يقتصر على ما ردت فيه دون غيره من الأموال الموصى بها والتي قبلها الموصى له. وإذا كان قد ورد في مدونات الحكم المطعون فيه أن رد الطاعة قد إقتصر على المقاربات الموصى بها وحدها دون غيرها من الأموال المنقولة المخلفة من الموصى لم تقضى بالحكم رغم ذلك برفض دعوى الطاعة، فإنه يكون معيا باطلا في تطبيق القانون.

#### \* الموضوع الفرعي : قسمة أعيان التركة الموصى بها :

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٣٩ مكتب فتي ٢٥ صفحة رقم ١٥٣٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١

النص في المادة ٩٠٨ من القانون المدني على أن " تصح الوصية بقسمة أعيان الزكاة على ورثة الموصى بحيث يمين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه، فإذا زادت قيمة ما عين لأحدهم على إستحقاقه في الزكاة كانت الزيادة وصية " لا يفيد أن الوارث يكتسب ملكية نصيبه في الزكاة بالميراث إذا أوصى له المورث بما يعادل هذا النصيب. ذلك أن النص المذكور إنما يعرض إلى القسمة التي يهيئها المورث في تركته بين ورثته حال حياته وتكون في صورة وصية.

**\* الموضوع الفرعي : لا وصية لوارث :**

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٦٨ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٦٧  
لئن كان الخفية قد أجمعا على أن الوصية لغير وارث لا تنفذ من غير إجازة الورثة إلا فى حدود ثلث الزكاة بعد سداد ما تحمله من ديون وعلى أن الموصى له يتملك الموصى به من وقت القبول مستندا إلى وقت وفاة الموصى مما يستلزم فى البادى الظاهر أن تكون العبرة فى تحديد قيمة الثلث الذى تخرج منه الوصية هى بقيمته وقت وفاة الموصى وهو ما ورد فى بعض كتب الخفية دون تقييد له - إلا أن المراجع عندهم هو أن يكون تقدير الثلث الذى تخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والقبض لأنه هو وقت استقرار الملك وتنفيذ الوصية وإعطاء كل ذى حق حقه وحتى لا يكون هناك غبن على أى واحد من الورثة أو الموصى له فيما يعطاه ورثوا على ذلك أن كل ما يحدث فى الفترة ما بين وفاة الموصى والقسمة من نقص فى قيمة الزكاة أو هلاك فى بعض أعيانها يكون على الورثة والموصى له وكل زيادة تطرأ على الزكاة فى هذه الفترة تكون للجميع. ولا يخير من هذا النظر أن تكون الوصية بنقد مرسلة مطلقة غير مقيدة بعين من أعيان الزكاة ذلك أن حق الموصى له - بمثل هذه الوصية - يتعلق بجميع الزكاة ويكون للثلاث على الشروع محلا لتصفيد العبرة فى تقدير الثلث فى هذا النوع من الوصايا هى أيضا بقيمة الثلث عند القسمة والتنفيذ.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٨  
القاعدة فى الشريعة الإسلامية - التى تحكم النزاع قبل العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - أن وصية غير المسلم كوصية للمسلم لا تجوز لوارث إلا بإجازة باقى الورثة. فإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم نفاذ الوصية فى حق من لم يجزها من الورثة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ٢١/٦/١٩٣٤  
وصية غير المسلم - كوصية للمسلم - لا تصح إلا لموجود حقيقة أو حكما، ولا تجوز بأكثر من الثلث ولا تجوز لوارث إلا بإجازة باقى الورثة.

**\* الموضوع الفرعي : مقدار الوصية :**

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨١  
يدل النص فى المادة ٦٥ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية على أنه إذا كانت الوصية بالمرتب من غلة عين من أعيان الزكاة مؤقفة - ومن ذلك مدى حياة شخص - فإن الطريق الذى حدده

القانون في تقديرها هو أن تقدر هذه العين خالية من المرتب المحملة به بمقتضى الوصية وتقدير قيمتها وقد  
تعلق بها حق الموصى له بذلك المرتب، والفرق بين القيمتين يكون هو مقدار الموصى به.

#### \* الموضوع الفرعي : نية الإنصاء :

الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥  
لا تترتب على محكمة الموضوع إن هي استخلصت ضمن الأدلة التي اعتمدت عليها نية الإنصاء في  
السندات الصادرة الى المعلن عليها الأولى من مورثها ( زوجها ) من تصرفات أخرى له.

#### \* الموضوع الفرعي : وصية واجبة :

الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣  
مفاد نص المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، أن المشرع قرر وصية واجبة في حدود ثلث  
الركة للأحفاد الذين يموت آباؤهم في حياة أحد والديهم، طالما لم يوصى الجسد لقرع ولده المرفى بمثل  
نصيب ذلك الولد، بشرط أن يكونوا غير وارثين وألا يكون الميت قد أعطاهم بغير عوض ما يساوي  
الوصية الواجبة، فإن أعطاهم أقل من نصيب أصلهم كمل لهم بالوصية الواجبة ذلك النصيب بما مفاده أن  
تحديد قدر الركة التي خلفها المرفى لا يكون له محل إلا إذا تم الإنصاء أو الإعطاء بغير عوض للفرع  
ليعنى التحقق بما إذا كان ذلك التصرف في حدود ثلث الركة وما إذا كان مساوياً لنصيب الولد  
المرفى قبل والده أم لا.

## وفاء

### • الموضوع الفرعي : أثر الوفاء الجزئي للدين :

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١

مضى كان الواقع فى الدعوى هو أن المطعون عليه تعاقد مع الطاعة على استغلال فيلم فى الخارج لقاء مبلغ معين - ٧٥٠٠ جنيه - يدفعه المطعون عليه، دفع منه وقت العقد جزءا ١٠٠٠ جنيه - وتمهد بدفع جزء آخر - ٣٠٠٠ جنيه - فى مدى شهر من التوقيع على العقد بحيث إذا تأخر عن دفع هذا الجزء فى ميعاده يصبح المبلغ الذى دفع أولا حقا للطاعة بصفة تعويض ويعتبر العقد لاغيا وباقى المبلغ يدفع عند تسليم الفيلم فى الخارج، وتمهدت الطاعة بأن يتم إرسال الفيلم الى الخارج فى خلال أربعة شهور من تاريخ التعاقد - أى بعد وفاء المطعون عليه بالتزامه - وكان الثابت من أوراق الدعوى أن المطعون عليه لم يف بما تعهد به إذا لم يدفع سوى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بعد الميعاد المتفق عليه فإنه يكون للطاعة - رغما عن قبولها الوفاء الجزئى على غير الوجه المتفق عليه - أن تحبس التزامها بالتسليم حتى يقوم المطعون عليه بالوفاء الكامل، إذ ليس من شأن قبول الطاعة للمبلغ الذى دفعه المطعون عليه بعد الميعاد المتفق عليه ما يسقط حقها فى الحبس بل كل ما عسى أن يكون له من شأن أنه - إذا أكمل المطعون عليه المبلغ ٣٠٠٠ جنيه - يصلح دفعا لدعوى الطاعة إذا هى رفعتها طالبة الفسخ لعدم وفاء الطاعن بما تعهد به على الوجه المتفق عليه. أما حقها فى فى حبس التزامها بالتسليم فلا يسقطه قبولها وفاء بعض المتعهد به بعد الميعاد المتفق عليه، وإذن فمضى كان الحكمان المطعون فيهما قد انتهيا الى فسخ العقد تأسيسا على أن الطاعة هى التى تخلفت عن وفاء التزامها بالتسليم لأن تأخر المطعون عليه فى الوفاء بما تعهد بدفعه فى ميعاده لا يعتبر تقصيرا توجب عليه آثاره لأنه وقع بقبول ورضاء الطاعة فإنهما يكونان قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٣٣

إن حكم القانون صريح فى أن التضمينات المترتبة على عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزئه، أو المترتبة على تأخير الوفاء، لا تستحق إلا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا. فإذا قضى حكم لمشر على بائع ضمن خلو العين المباعة من جميع الموانع واضطرابات، بإستحقاق الفوائد التعويضية عليه وسرياتها إلى حين قيام هذا البائع بإزالة حق عيني عليها، وجعل مبدأ إستحقاق هذه الفوائد من تاريخ عقد بيع صدر من هذا المشتري إلى مشر آخر إلتاع منه هذه العين وإستبقى جزءاً من ثمنها تحت يده حتى يقدم له الدليل على زوال الحق

العنى المقرر عليها، فيكون هذا الحكم قد خالف القانون في اعتبار مبدأ سرية الفوائد الضريبية من تاريخ عقد البيع المذكور.

**\* الموضوع الفرعي : أثر الوفاء بكل الدين :**

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٢  
إنه وإن كانت المادة ٣٤٢ / ٢ من القانون المدني تنص على أنه ليس للمدين أن يرفض الوفاء بالجزء المعرف به من الدين إذا قبل الدائن إستيفاءه إلا أن المادة ٣٤٩ من ذات القانون تقول إذا وفى الدين كله حق المطالبة برد سند الدين أو إلغائه فإذا رفض الدائن ذلك جاز أن يودع الشيء المستحق إيداعاً تعالياً.

**\* الموضوع الفرعي : أثر فوات مدة المهلة الممنوحة للمدين :**

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٥٧  
إذا كان الحكم قد رأى أن فترات المهلة التى منحها المحكمة للمشوى دون وفائه بهأتى فوائد الدين المستحقة هو ١٤ يوجب عليه فسخ عقد البيع فلا مخالفة في ذلك للمادتين ٣٢٢ و ٣٣٣ مدنى قديم.

**\* الموضوع الفرعي : إجراءات العرض والإيداع :**

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٤  
مضى كان المشوى وفاتياً قد رفض قبول عرض الدين والملحقات بغير مسوغ قانونى فإن قيام ورثة البائع بتخمس رسم الإيداع من المبلغ المعروض لا يؤثر على صحة العرض والإيداع.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٧  
مفاد نصومى المادتين ٧٨٦ و ٧٩٢ من قانون المرافعات أنه إذا كان الدين الثابت في ذمة المدين مهلاً من المال وأراد أن يبرء ذمته من هذا الدين يعرضه على دائته حال المرافعة فإنه يجب أن يكون هذا العرض نقوداً دون غيرها. فإذا كان المشوى قد أودع حال المرافعة شيكاً لأمر البائع وأعتبر الحكم هذا الإيداع وفاء بالدين ميراثاً لذمة المشوى من الدين فإنه يكون قد خالف القانون، ذلك لأن الشيك وإن كان يعتبر أداة وفاء إلا أن الإلتزام الملوب في ذمة الساحب لا ينقضى بمجرد سحب الشيك بل بقيام المسحوب عليه بصرف قيمته للمستفيد.

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٣  
من المقرر أنه لكي ينتج العرض والإيداع الرهما كسبيل للوفاء أن يتما وفقاً لأحكام قانون المرافعات وأن محضر الإيداع الذى يعقب رفض الدائن للمبلغ المعروض عليه هو إجراء يقوم به المحضر ويلتزم فيه بشروط

العرض التي إشترطها المعارض بإنذاره، وإذ كان الثابت بحضور الإيداع المؤرخ... والذي تم بناء على إنذار العرض الموجه من المطعون ضده الخامس إلى المطعون ضدهم الأربعة الأول في... أن الحضر أحال فيه إلى ما ورد بإنذار العرض المذكور، ومفاده إشتراط المعارض - أحد المشتريين - لصرف المبلغ المودع للمعروض عليهم أن يحكم له وحده دون الطاعن - المشتري الآخر - بصحة ونفاذ عقد البيع، مما مؤداه أن هذا العرض والإيداع لا ينتج أثره إلا في الوفاء لحساب المعارض فقط دون أن يفيد منه المشتري الثاني وبالتالي فلا يعتبر ذلك العرض والإيداع ميراثاً لدمته في الوفاء بقيمة الباقي من الدين

#### الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٦/١١/١٩٤٤

إن مجرد إرسال خطاب موصى عليه من المدين للدائن يقول عنه المدين إنه كان به حوالة بريد مبلغ الدين ويقول الدائن إنه حين لم يقبل تسلمه لم يكن يعلم بما إحترأه هذا الخطاب - ذلك، حتى مع صحة قول المدين، لا يعتبر طريق وفاء قانونية، وخصوصاً إذا لم يثبت أن الدائن كان يعلم بإحترأه الخطاب لهذا المبلغ وكان من الواجب على المدين لكي تبرأ ذمته أن يعرض الدين عرضاً حقيقياً.

#### \*الموضوع الفرعي : إستنزال الدين :

#### الطعن رقم ٦٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٣٨

إن الأحكام المبينة بالمادة ١٧٢ من القانون المدني بشأن إستنزال الديون لا تسري إلا في حالة تعدد الديون التي تكون مستحقة لدائن واحد. أما إذا تراحم دائنون متصدون على مبلغ واحد قبل أن يحصل عليه أحدهم فعلاً فالأمر في ذلك لا شأن له بموضوع إستنزال الديون، وإنما يخضع لأحكام العزيع بين الدائنين أو قسمة الغرماء تبعاً لإختلاف درجاتهم أو تساوى مراتبهم.

#### \* الموضوع الفرعي : إعطاء المشتري أجلاً للوفاء :

#### الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٦٨٣ بتاريخ ٢/٦/١٩٨١

إعطاء المشتري المتأخر في دفع الثمن أجلاً للوفاء به طبقاً للمادة ٢/١٥٧ من القانون المدني هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الرخص التي أطلق فيها الشارع لقاضي الموضوع الخيار في أن يأخذ منها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى يفرع معقب عليه، فلا يلزم بتسبيب قضائه بمنح المشتري نظرة الميسرة أو برفض هذا الطلب، مما لا يقبل معه التمسك على الحكم المطعون فيه إقراره للمبررات التي أوردها الحكم المستأنف وعول في قضائه بالهتلة.



#### \* الموضوع الفرعي : التكليف بالوفاء :

الطعن رقم ١٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٤١/٥/٢٢  
إن القانون وإن نص على أن التضمنات المرفوعة على عدم الوفاء بكل المصهد به أو بجزء منه، أو المرفوعة على تأخير الوفاء، لا تستحق إلا بعد تكليف المصهد تكليفاً رسمياً بالوفاء إلا أنه متى كان ثابتاً أن الوفاء أصبح متعذراً، أو كان المصهد قد أعلن إصراره على عدم الوفاء، ففي هذه الأحوال وأمثالها لا يكون للتصية من مقتضى. وإذن فإذا أثبت الحكم أن المصهد قد بدأ منه عدم الوفاء بما تعهد به، وأظهر للدائن رغبته في ذلك، فإنه إذا قضى للدائن بالتعويض الذي يطلبه من غير أن يكون قد تبين على المدين بالوفاء تسببها رسمياً لا يكون قد خالف القانون في شيء.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢٩  
إن التكليف الرسمي المنصوص عليه في المادة ١٢٠ من القانون المدني ليس لازماً في جميع الأحوال، فقد يتفق المتصلدان على الإعفاء منه، وقد لا يكون له محل بحكم طبيعة المصهد ذاته. وإذن فإذا كان الحكم قد قضى على المصهد بالتعويض لتقصيره في تنفيذ تعهده، وكان الطاعن من جهة لم يقدم عقد الإنفاق حتى يتيسر شكمة التقض تعرف طبيعة المصهد وشروطه لتبين إن كان التكليف بالوفاء لازماً أو غير لازم في واقعة الدعوى، فإن النفي على الحكم بأنه قد قضى بالتعويض دون حصول التكليف الرسمي لا يكون له من سند، ويتعين رفضه.

#### \* الموضوع الفرعي : العجز عن الوفاء بسبب قهري :

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢٩  
ليس هناك ما يمنع قانوناً من إشراط تحميل المصهد مسئولية العجز عن الوفاء الناشئ عن قوة قاهرة، إذ لا مخالفة في هذا الإنفاق للنظام العام. فإن المصهد في هذه الحالة يكون كشركة التأمين التي تقبل المسئولية عن حوادث القوة القاهرة، ولا جدال في مساءلة الشركة في هذه الحالة. وإذن فإذا كان العقد المبرم بين طرفي الدعوى ينص على مسئولية مصهد النقل عن هلاك البضاعة التي تعهد بنقلها مهما كانت الأسباب أو الأخطاء قهرية أو غير قهرية، فإنه يكون من المعين على المحكمة أن تعمل هذا الإنفاق وتحكم بموجبه إذ هو يكون القانون المختار، فإذا هي لم تفعل وأعفت المصهد من المسئولية بدعوى أن الهلاك كان بقوة قاهرة كان حكمها مخالفاً للقانون.

**\* الموضوع الفرعي : القضاء بالوفاء بعملة أجنبية :**

**الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥**

مؤدى ما تنص به المادة ١٦٧ من قانون المرافعات من أنه لا يجوز أن يشارك فى الدأولة غير القضاة الذين سموا بالرافعة وإلا كان الحكم باطلاً، أنه إذا تغير أحد القضاة الذين سموا بالرافعة لأى سبب قبل إجراء الدأولة كان من المعين فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيتها الجديدة ويكون الحكم الذى تصدره هذه الهيئة صحيحاً إذا حدد الخصوم طلباتهم أمامها.

**الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٥**

لكن كان الأصل فى الإلزام قضاء بأداء مبلغ من النقود أن يكون بالعملة الوطنية، إلا أنه متى أجاز المشرع الوفاء بالإلزام بغيرها من العملات فلا على محكمة الموضوع إن قضت بالزام المحكوم عليه بالوفاء بالتزامه بعملة أجنبية فى الحالات التى نصت عليها القوانين الخاصة متى توافرت شروط إعمالها وطلب المحكم بها.

**\* الموضوع الفرعي : الوفاء المبرر للذمة :**

**الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٦**

الوفاء بالدين عن الغير - وعلى ما بين من نصوص المواد ٣٢٣ وما بعدها من القانون المدنى - لا تبرأ ذمة المدين منه إلا إذا إنجّحت إرادة المولى إلى الوفاء بدين هذا الغير، أما إذا ظن أنه يدفع ديناً على نفسه فلا يعتبر وفاء لدين غيره بل وفاء لدين غير مستحق فيجوز للمولى المطالبة بإسداؤه إعمالاً لقاعدة دفع غير المستحق، وإذا خلّت الأوراق بما يدل على أن المرسل إليه قد إنجّحت إرادته عند السداد إلى الوفاء عن الشركة - المطعون ضدها الناقلة - بالرسوم الجمركية المستحقة عن العجز فى الرسالة فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا الوفاء مبرراً للذمة المطعون ضدها يكون قد خالف القانون.

**الطعن رقم ١٣٩٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٨١/١/١٣**

مفاد نص المادتين ٣٣٢، ٣٣٣ من القانون المدنى أن الأصل فى الوفاء حتى يكون مبرراً للذمة المدين أو نائبه، أما الوفاء لشخص غير هذين فلا يرى ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن الوفاء له أو عادت على الدائن من هذا الوفاء منفعة ويقدر تلك المنفعة أو كان هذا الشخص يحوز الدين وولى له المدين بحسن نية معتظداً أنه الدائن الحقيقى. وإذا كانت وكالة الزوجة عن زوجها لا تستخلص ضمناً من مجرد قيام رابطة الزوجية وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف لأصابعه والذى اعتبر الإيداع الحاصل من المطعون عليه

الأول لدى المطعون عليها الثانية وفاء لزوجها الطاعن بجزء من الثمن المستحق على المطعون عليه الأول إستناداً إلى ورقة تقدم بها موقعة بصمة أصبح المطعون عليها الثانية بإستلامها مبلغ خمسمائة جنيه أمانة تحت الطلب، وما قرره المطعون عليه الأول وآخر كان العقد مودعاً لديه من إعتبار المبلغ المودع لدى المطعون عليها الثانية بموجب تلك الورقة وفاء لزوجها الطاعن، ودون أن يوضح سبيله إلى إعتبار هذا الإيداع وفاء ميراثاً للدة المطعون عليه الأول، فإنه يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠  
القرر فى قضاء هذه المحكمة أن مجرد قبول الدائن شيكاً من المدين إستيفاء لدينه لا يعبر وفاء ميراثاً للدة المدين لأن الإلتزام المترتب فى ذمته لا يقضى إلا بتحصيل قيمة الشيك.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٣٤/٦/١٤  
- المراد بحسن النية فى الدفع المرى للذمة هو إعتقاد من وجب عليه الحق وقت أدائه أنه يؤدبه إلى صاحبه سواء أكان هذا الإعتقاد مطابقاً للواقع ونفس الأمر أم كان غير مطابق.  
- من صدر عليه حكم نهائى قاض بدفع ثمن عقار إلى شخص معين وأولى بهذا الثمن بعد صدور الحكم للمحكوم له فقد برئت ذمته لأنه لا يستطيع عدم الوفاء لهذا الشخص المعين بعد صدور هذا الحكم، ولا يمكن الادعاء بطلان هذا الوفاء لإنشاء حسن نيته فيه بعلة وجود منازع آخر ينازع فى هذا العقار ويهدى ملكه لنفسه، خصوصاً وأن هذا المنازع كان حاول الدخول فى الدعوى لمتعته المحكمة بناء على طلب من صدر له الحكم النهائى.

#### \* الموضوع الفرعى : الوفاء بالأشياء المثلية :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٣٠  
الأشياء المثلية هى التى يعتبر المصالحقان أن الوفاء بها يتم بتقديم ما يماثلها بدلاً منها، والأشياء القلبية هى التى يعتبر المصالحقان أن الوفاء بها لا يتم إلا بتدعيمها هى عينها. وقد يكون الشئ بعينه مثلياً فى أحوال وقيماً فى أحوال أخرى. والفضل فى كونه هذا أو ذاك يرجع إلى طبيعة هذا الشئ ونية ذوى الشأن وظروف الأحوال، فعلى أى وجه إعتبره قاضى الموضوع ونرى إعتباره على أسباب متعجة لوجهة رأيه فلا رقابة لحكمة التقضى عليه.

**\* الموضوع الفرعي : الوفاء بالدين من الغير :**

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢١ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٥٤  
مناط تطبيق نص المادة ١٦١ من القانون المدني القديم هو أن يكون المولى قد قام بوفاء الدين من ماله الخاص.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ٤/٢٥/١٩٧٧  
الوفاء بالدين من الغير لا يبرئ ذمة المدين إلا إذا توجهت إرادة المولى إلى الوفاء بدين غيره أما إذا هن المولى وقت الوفاء أنه ديناً على نفسه فلا يعتبر هذا ولاء لدين غير مستحق يميز للمولى المطالبة بإسداد ما ولاء على أساس قاعدة دليغ غير المستحق.

**\* الموضوع الفرعي : الوفاء بالدين وفوائده :**

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٨٥٧ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٦  
تقضي المادة ٣٤٣ من القانون المدني بأنه إذا كان المدين ملزماً بأن يوفى مع الدين مصروفات وفوائد وكان أداءه لا يفي بالدين مع هذه الملحقات، عصم ما أدى من حساب المصروفات ثم من الفوائد ثم من أصل الدين، كل هذا ما لم يتفق على غيره. وإذا كان يتضح من تقرير الخبير الحسابي الذي لديه المحكمة أن جملة الفوائد التي أضافها الخبير إلى التعويض المستحق للمطعون عليهم تقل عن المبلغ الذي سددته لهم الطاعن، وكان الطعن لم يدع وجود إتفاق على كيفية عصم المبالغ المسددة منه للمطعون عليهم، فإن الطاعن يكون قد أدى جميع الفوائد التي استحققت للمطعون عليهم قبل صدور الحكم وتكون المبالغ البالغة من أصل التعويض، وإذا قضى الحكم للمطعون فيه بالفوائد عليها من تاريخ صدوره فإنه لا يكون قد قضى بفوائد على معجمد الفوائد.

**\* الموضوع الفرعي : الوفاء بالمقاصة :**

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١/٢/١٩٥٨  
المقاصة طبقاً لنص المادة ١٩٢ من القانون المدني القديم هي نوع من ولاء الدين تحصل بقدر الأقل من الدين كنص المادة ١٩٣ من ذلك القانون. وهذا الوفاء الذي يحصل بالمقاصة يستلزم قانوناً تحديد الدين الذي تجرى به المقاصة في التاريخ المحرر مبدأ تنفيذها مضافاً إليه فوائده السابقة على هذا التاريخ فإذا كان الحكم قد أضاف فوائد لاحقة للتاريخ المذكور فإنه يكون قد أخطأ.

**الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٦٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩**

المقاصة القانونية وفق المادة ٣٦٥ من القانون المدني تقع بقوة القانون متى توافرت شرائطها، وأنها كالوفاء يقتضى بها الدينان بقدر الأقل منهما إذ يسعوفى كل دائن حقه من الدين الذى فى ذمته، وأن هذا الإلغضاء ينصرف إلى الوقت الذى يتلاقى فيه الدينان متوافرة فيهما شروطها، ولا كانت المقاصة لا تتعلق بالنظام العام ويجوز النزول عنها صراحة أو ضمناً بعد ثبوت الحق فيها، وأوجب القانون على ذى المصلحة التمسك بها، فإنه لا يكون من شأن إجراء هذه المقاصة عند التمسك بها فى الدعوى أى تأثير على ما تم من إجراءات إسعرج القانون إبتخاذها قبل رفع الدعوى بالإغلاء بمقتضى المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سائلة الإشارة، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدلع بعدم قبول الدعوى القائم على بطلان التكليف بالوفاء، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

**\* الموضوع الفرعى : الوفاء بشيك :**

**الطعن رقم ٧٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢**

إذا أعطى شيك ثمناً لبيع مع إبات التخالص بالتمن فى عقد البيع، فإن إعطاء هذا الشيك يعتبر وفاءً بالتمن لا إستبدالاً له. وعلى ذلك فإنه إذا حكم بفسخ البيع فلا يبقى لتحصيل قيمة الشيك محل.

**\* الموضوع الفرعى : الوفاء بغير طريقة الدفع نقداً :**

**الطعن رقم ٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١**

إن وفاء الديون بغير طريقة دفعها نقداً يجب أن يكون حاصلأ باتفاق الطرفين " الدائن والمدين " المتعاقدين وأن يكون فوق ذلك منجزاً نافذاً غير قابل للمدول عنه. فإذا كان الوفاء المدعى به هو من طريق الوصية بمال بغير إتفاق بين الموصى والموصى له الذى يدعى الدين، فإن هذا التصرف الذى هو بطبيعته قابل للمدول عنه فى حياة الموصى لا يتحقق به شرط الوفاء بالدين قانوناً.

وعلى ذلك فإذا دفع الوارث الموصى له دعوى بطلان الوصية بأن الوصية لم تكن تبرعاً بل كانت بمقابل هو وفاء الديون التى كانت له على الموصى، واستخلصت محكمة الموضوع من عبارات الصرف ذاته ومن الظروف والملايسات التى حذر فيها أنه كان مقصوداً به التملك المضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع فقتضت بطلانه وحفظت للموصى له حقه فى مطالبة الورثة بدبته المتنازع عليه إذا شاء بدعوى مسئلة ليس فى قضائها بذلك خطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٤٤

إن الوفاء بالدين بغير النقد قد اختلفت في تكيفه ففي رأى اعتبر إستبدالاً للدين بإعطاء شيء فى مقابلته وفى رأى آخر اعتبر كالبيع تسرى عليه جميع أحكامه ومحكمة النقض ترى أنه فى حقيقته كالبيع إذ تنوالت فيه جميع أركانه، وهى الرضاء والشئ المبيع والثمن. فالشئ الذى أعطى للوفاء يقوم مقام المبيع والمبلغ الذى أريد الوفاء به يقوم مقام الثمن الذى يتم دفعه فى هذه الحالة بطريق المقاصة، ومن ثم يجب أن يسرى على هذا النوع من الوفاء جميع أحكام القانون المقررة للبيع. فإذا كانت الواقعة التابعة بالحكم هى أن الدائن ومدينه إتفقا على أن يبيع المدين إلى الدائن قدرأ من أطيانه مقابل مبلغ ما كان باقياً عليه من دين سبق أن حوله الدائن إلى أجنبى، وتعهد الدائن باحضار مخالصة من ذلك الأجنبى عند التصديق على عقد البيع، وحرر بين الطرفين فى تاريخ هذا الإتفاق عقد بيع عن الأيطان الواردة به، ثم تم التوقيع على عقد البيع النهائي ولم يحضر الدائن المخالصة من الأجنبى بل إن هذا الأخير إستمر فى إجراءات التنفيذ بالنسبة لباقى الدين ونزع ملكية المدين من أطيان أخرى حتى بيعت بالمزاد، فرأت المحكمة من هذا أنه مع قيام الأجنبى بالتنفيذ على هذه الأيطان الأخرى للحصول على الباقي الدين تكون الأيطان المبعة للدائن تحت يده من غير مقابل، وعلى هذا الأساس قضت بفسخ العقد، فإنها تكون قد أصابت، لأنه بالتقياس على البيع يكون للمدين - الذى هو فى مركز البائع - الحق فى فسخ العقد إذا حال الدائن الذى اخذ الأيطان وفاء لدينه دون حصول المقاصة عن هذا الدين بمطالبة التنفيذ وفاء لدينه إذ يكون الدائن - والحالة هذه - كأنه مشر لم يدفع الثمن.

**\* الموضوع الفرعى : الوفاء بمقابل التحسين :**

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٣٧ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٧

مفاد نصوص المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة، أنه فى حالة إمتناع المالك عن إختيار إحدى الطرق الثلاث المنصوص عليها فى المادة ١١ من القانون للوفاء بمقابل التحسين فى خلال ستين يوماً من تاريخ إعلانه بالتقدير النهائى لقيمة العقار، فقد رأى المشرع أنه فى حالة التصرفات الناقلة للملكية العقار أن يكون مقابل التحسين هو نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبين ثمن بيعه إلا أن ذلك مشروط بأن يزيد ثمن البيع على تقدير اللجنة لقيمة العقار بعد التحسين.

#### • الموضوع الفرعي : الوفاء غير المبرر للذمة :

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٧  
مضى كان الإيداع الحاصل من الطاعن مشروطاً بعدم صرف المبلغ المودع إلى المطعون ضدهم قبل الفصل في جميع المنازعات القائمة بينهم وبينه بشأن الوصية لأن الإيداع لا يبرئ ذمته من المبلغ المودع ولا يحول دون سريان القوائد من تاريخ إستحقاقها قانوناً إذ من شأن الشرط الذي ألحق به هذا الإيداع إستحالة حصول المطعون ضدهم على ما يخصهم في المبلغ المودع قبل الحكم نهائياً في الدعوى التي رفعوها بطلب الوصية لهم به وبالتالي حرمانهم من الإنفاع به طوال نظرها أمام المحكمة ومن ثم يحق لهم طلب القوائد عن المبلغ التقضي لهم به.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٣٨  
إن الإيداع الحاصل على ذمة أحد دائي المدين لا يخرج به المبلغ المودع عن ملكية المودع إلا بقبول الدائن له، فقبل ذلك يستطيع المدين أن يوجه المبلغ الذي أودعه أية وجهة أخرى.

#### • الموضوع الفرعي : الوفاء مع الحلول :

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٥  
لا يوجب على الوفاء الباطل حلول الموفى محل الموفى له في تأميناته لأن هذا الحلول إنما ترتب على الوفاء الصحيح.

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٧  
-- تنص المادة ٣٢٧ من القانون المدني على أن " للدائن الذي إسعفى حقه من غير المدين أن يفتق مع هذا الغير على أن يحل محله ولو لم يقبل المدين ذلك ولا يصح أن يتأخر هذا الإتفاق عن وقت الوفاء " ومفاد ذلك أنه يشترط للحلول في هذه الحالة وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدني أن يفتق الموفى والدائن على الحلول، ولا ضرورة لرضاء المدين به، وأن يتم الإتفاق على الحلول وقت الوفاء على الأكثر وقد قصد من هذا الشرط الأخير إلى ذرة التحايل فقد يتواطأ الدائن مع المدين بعد أن يكون هذا قد إسعفى حقه ليفتقان شئاً على حلول أحد الأغيار لتفويت حق دائن مرتهن لأن متأخر في المرتبة فيما لو أقر النص صحة الإتفاق على الحلول بعد الوفاء.

-- لا يشترط في الإتفاق على الحلول شكل خاص، ويخضع في إثباته للقواعد العامة، والموفى يحل محل الدائن في حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات عينية أو شخصية وما

يرد عليه من دلوغ، وهو ما تقضى به المادة ٣٢٩ من القانون المدني ويقع الحلول في التأمينات بحكم القانون دون حاجة لإتفاق المرفي مع الدائن على إحلاله محله في الرهن أو في أى تأمين آخر.

- تنص المادة ١٠٥٣/٢ من القانون المدني على أنه لا يصح التمسك قبل الغير بتحويل حق مضمون بقيد ولا التمسك بالحق الناشئ عن حلول شخص محل الدائن في هذا الحكم بحكم القانون أو بالإتفاق ولا التمسك كذلك بالتأجيل عن مرتبة القيد لمصلحة دائن آخر إلا إذ حصل التأخير بذلك في هامش القيد الأصلي، وهو نفس المعنى الذى تنص عليه المادة ١٩ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦، ومفاد هذا النص أن من محل محل الدائن المرتهن في الحق المضمون بالرهن لا يجوز له أن يتمسك بالرهن في مواجهة الغير إلا بالتأشير على هامش القيد الأصلي بما يفيد هذا الحلول، ولا شأن لذلك بنفاذ الحلول في مواجهة الغير.

#### الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١

القاعدة الأساسية في الوفاء مع الحلول سوء في ظل القانون المدني السابق م ٦٠٧/٥٠٥ - أو الحال م ٣٢٩ منه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدين في الحلول يظل قائماً بعد الوفاء دون أن يستبدل به دين جديد أى أن المرفي يحل محل الدائن في حقه ذاته بما له من خصائص فإذا كان تجارياً إنتقل إلى المرفي بهذه الصفة بغض النظر عن طبيعة علاقة الأخير بمن اتفق معه على الحلول، ويعتبر من توابع الحق الفوائد تنتقل إلى المرفي بسعرها المعلن.

#### \* للموضوع الفرعى : تعهد لمصلحة للغير :

#### الطعن رقم ١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣٧ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٤١/٣/٢٧

إذا تعهد أحد المتبادلين في أطيان بأن يدفع بعض المستحق عليه من فرق البذل في نصيب المتبادل الآخر من دين على أطيان أخرى هو شريك له فيها على الشروع، فهذا التعهد هو من قبيل الإشارات لمصلحة الغير، ولا يصح فيه للمتبادل الآخر أن يطلب دفع المبلغ إليه بل له فقط أن يطالب المتعهد بتنفيذ تعهده وذلك حتى مع القول بأن العلاقة في هذا المبلغ بين المتبادلين هي علاقة وكالة، إذ ما دام للوكيل - وهو شريك مع الموكل على الشروع في الأرض المرهونة ويهمه أن يسدد الموكل ما عليها من دين - مصلحة في تنفيذ التعهد كما هو فلا يجوز للموكل وحده إبطال الوكالة. كما أنه لا يجوز له أن يطالب بالمبلغ لنفسه بناء على ما له من الحق في فسخ التعهد بسبب تأخير المتعهد في الوفاء، إذ ليس له أن يجزئ العقد فيعتبره مفسوخاً في الجزء الخاص بعدم الوفاء وقائماً فيما يعزده عليه هو بالمنفعة. وكذلك لا يصح القول



بأن التعهد بالدفع للمرتين يكون طبقاً للمادة ١٧٧ مدني مفسوخاً لتعذر الوفاء إذ تنفيذ هذا التعهد يمكن بإلزام التعهد بذلك.

#### \* الموضوع الفرعي : دلتنو العاقد :

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٣

إن القانون المدني في المادة ١٤١ منه قد أجاز لدائني العاقد، بما لهم من الحق على عموم أموال مدبتهم أن يقيموا باسمه الدعاوى التي تنشأ عن مشاركاته أو عن أي نوع من أنواع التعهدات ما عدا الدعاوى الخاصة بشخصه. وإذا ما أصبح أن يضار الدائن بسكوت المدين عن الدفلاع عن حقه هو أو بتواطئه مع الغير على إهداره. فإذا ما باشر الدائن المطالبة بحق مدينه أو الدفلاع عنه وجب على المحكمة أن تعتبر مدافعاً عن حق له لا يتأثر بسكوت المدين حياله، ووجب عليها أن تفصل في أمره إستقلالاً. ومن مؤدى ذلك أنه إذا أضاف المدعي إلى دفاعه تمسكه بحق مدين له قبل المدعي عليه واحتجابه بأن المدين أهمل الدفلاع عن حقه بقصد الكيد له وجب على المحكمة أن تفحص ذلك وترد عليه وإلا كان حكمها ميباً نصياً نقضه. ولا يصلح رداً على ذلك قول المحكمة إنه ليس للدائن إرغام مدينه على التمسك بحقوقه.

#### \* الموضوع الفرعي : دعوى الحلول :

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩

إن المتولى حين يرجع إلى المدين بدعوى الحلول إنما يرجع بنفس الحق الذي إنتقل إليه من الدائن فإذا كان هذا الحق هو الرسم المستحق لصندوق دعم صناعة الفزل والمنسوجات القطنية فإنه يتقدم بطلب بمس سنوات عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الذي عدل المادة ٣٧٧ من القانون المدني.

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/٣٠

دعوى الحلول التي يستطيع المتبرع - وهو في حكم الكفيل المتضمن - الرجوع بها على تابعه عند وفاته بالتعويض للدائن المضروور هي الدعوى المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست إلا تطبيقاً للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضى بأن المولى يحل محل الدائن الذي إسعوى حقه إذا كان المولى ملتزماً بوفاء المدين عن المدين. وإذا كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن فإن من حق التابع أن يتمسك قبل المتبرع الذي أولى التعويض عنه للمضروور بإقتضاء حق هذا الدائن قبله بالتقدم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني لدعوى التعويض

الناتجة عن العمل غير المشروع على أساس أن إختصاصه في الدعوى تم بعد إكتمال هذا التقادم بالنسبة إليه وعلى أساس أن إختصاصه في الدعوى تم بعد إكتمال هذا التقادم بالنسبة إليه وعلى أساس أن رفع الضرور الدعوى على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة إليه " التابع " . والتقادم هنا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع وإنما على حق الدائن الأصلي الذي ينتقل إلى المتبوع بحلوله محل الدائن "الضرور" فيه والذي يطالب به المتبوع تأهله ذلك بأن المتبوع حين يؤدي التعويض للدائن الضرور فإنه محل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع.

#### **\* الموضوع الفرعي : رجوع الغير الموفى على المدين :**

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩  
رجوع الغير المتوفى - الذى ليس ملزماً بالوفاء - بما أوفاه على المدين يكون بالدعوى الشخصية عملاً بالمادة ٣٢٤ من القانون المدنى. ولا ينشأ حق المتوفى في هذا الرجوع إلا من تاريخ وفاته بالدين ولا يتقادم إلا بالقضاء ثلاث سنوات تبدأ من هذا التاريخ.

#### **\* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في فهم وتحصيل الواقع :**

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥  
متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ اعتمد الوفاء الحاصل من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليه الثاني قد قرر أن الخطاب الذى يعتمد عليه الطاعن فى إثبات علم المطعون عليه الأول بملكته للبصل المبيع صريح فى أن المطعون عليه الأول يعلم من بوالص الشحن المرسلة إليه باسم المطعون عليه الثاني أن هذا البصل مملوك لشاحنه ولما لم يفده الطاعن عما يجب إتباعه فى شأن تخزين البصل سلم ثمنه للمطعون عليه الثاني على اعتبار أنه هو المالك الظاهر له ثم أخذ عليه وصولاً بقبض الثمن، وأن المكاتبات المتبادلة بين الطاعن والمطعون عليه الثاني ليست حجة على المطعون عليه الأول لأنها ليست صادرة منه ولا توقيع له عليها، فإن هذا الذى قرره الحكم هو استخلاص موضوعى ساذج يكفى لحمله ولا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه قصور.

#### **\* موضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في منح مهلة للوفاء :**

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥  
إن إعطاء المشتري المتأخر فى دفع الثمن ميعاداً للوفاء بدلاً من الحكم بالفسخ إعمالاً للمادة ٣٣٣ من القانون المدنى القديم من الرخص التى أطلق الشارع فيها لقاضى الموضوع الخيار فى الأخذ بأحد وجهى

الحكم في القانون حسيماً يراه هو في ظروف كل دعوى يغير معقب عليه. فلا يقبل النعى على الحكم بقصور أسبابه عن بيان الإعتبارات التي إعتد عليها في منح المهلة للوفاء بمتأخر الثمن.

**الطعن رقم ١٥٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٣**

إن إعطاء المشتري المتأخر في دفع الثمن ميحاً للوفاء بدلاً من الحكم بالفسخ وفق المادة ٣٣٣ من القانون المدني القديم من الرخص التي أطلق الشارع فيها لقاضي الموضوع الخيار في أن يأخذ منها بأحد وجهي الحكم في القانون حسيماً يراه من ظروف كل دعوى يغير معقب عليه. ولذلك لا يقبل النعى على الحكم بقصور أسبابه عن بيان الإعتبارات التي إعتد عليها في منح المهلة للوفاء بمتأخر الثمن.

- إنه لما كان نقض الحكم يقتضي زواله وإعتباره كأنه لم يكن ويعيد الخصوم إلى مراكزهم الأولى قبل صدور الحكم المنقوض، كان للمدين بعد نقض الحكم القاضي بثبوت تقصيره في الوفاء إلى حين صدوره - أن يتجنب الفسخ بالوفاء. ولما كان القانون لا يوجب على القاضي في خصوص الشرط القاسخ الضمني أن يقتضي به وإثماً حوله سلطة تقديرية يحكم به أو يعطي المدين مهلة للقيام بتنفيذ الإلتزام في غضونهما وإلا إعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه - فإن الحكم لا يكون مخطئاً إذا قضى بإلزام المدين بدفع الباقي من الثمن في ظرف معين وإلا إعتبر التعادل مفسوخاً من تلقاء نفسه.

**الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣**

- متى كان أصل الثمن وسعر فائدته مبينين في عقد البيع وكان البائع حين أقام دعواه قصرها على طلب فسخ العقد إستعمالاً لحقه المخوّل له بمقتضى المادة ٣٣٢ من القانون المدني الملغى وطلبه طلباً واحداً أصلياً ولم يطالب بالباقي له من الثمن وفوائده حتى كانت المحكمة تلزم تصفية الحساب بين الطرفين ثم تحكم بما يتحقق لديها في هذا الشأن - ومع ذلك فقد إستعملت المحكمة بدورها حقها المخوّل لها بمقتضى المادة ٣٣٣ مدني قديم وأمهلت المشتري للوفاء بما بقي في ذمته لما هو محدد في عقد البيع فلم يفعل لأن القانون لا يلزم المحكمة بأكثر من ذلك ولا يسمح لها بإعطاء أكثر من مهلة واحدة. وعلى ذلك فلا محل للنعى على الحكم إذ قضى بالفسخ بأنه لم يحدد مقدار الباقي في ذمة المشتري.

- متى تبين أن منح المهلة للمشتري للوفاء بما في ذمته إنما صدر لمصلحته بقرار من المحكمة إستعمالاً لحقها المخوّل لها بمقتضى المادة ٣٣٣ مدني قديم من جواز منح المهلة أو رفض طلبها لما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية وهو من الرخص التي أطلق الشارع فيها لقاضي الموضوع الخيار في أن يأخذ منها بأحد وجهي الحكم في القانون حسيماً يراه هو من ظروف كل دعوى يغير معقب عليه فلا يقبل من المشتري القول بأن منح المهلة يجب أن يصدر به حكم لا قرار حتى يترتب على فوات المهلة فسخ عقد البيع.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٨

إعطاء المشترى المتأخر فى دفع الثمن أجلا للوفاء به طبقا للمادتين ٢/١٥٧ و ٢/٣٤٦ من القانون المدنى هو من الرخص التى أطلق الشارع فيها لقاضى الموضوع الخيار فى أن يأخذ منها بأحد وجهى الحكم فى القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى بغير معقب عليه.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ٢/١٣/١٩٦٩

منح المشترى مهلة للوفاء بضمن المبيع إلقاء للفسخ، أو رفض طلبها مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية لأنه من الرخص التى أطلق الشارع فيها لقاضى الموضوع الخيار فى أن يأخذ فيها بأحد وجهى الحكم فى القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى بغير معقب عليه.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٩

المهلة التى يجوز للمحكمة أن تمنحها للمدين لتنفيذ إلتزامه متى إستدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من وراء منحها ضرر جسيم، إنما هى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الرخص التى عوفها المشرع لقاضى الموضوع بالفقرة الثانية من المادة ٢/٣٤٦ من القانون المدنى إن شاء أعملها وأنظر المدين إلى ميسرة وإن شاء حبسها عنه بغير حاجة منه إلى أن يسوق من الأسباب ما يبرر به ما إستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها. ويكون النعى على الحكم بالقصور فى هذا الخصوص على غير أساس.

\* للموضوع الفرعى : مكان الوفاء :

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ٩/١٢/١٩٥٤

- لما كان الأصل فى تنفيذ الإلتزام أن يكون دفع الدين فى محل المدين إلا إذا اتفق على خلاف ذلك وكان الطرفان قد إتفقا على أن يكون الدفع فى محل الدائن بمصر، وكان قد تعلم على المدين أن يقوم بالوفاء بسبب قطع العلاقات بين مصر وإيطاليا ولم يكن كذلك من الجدى أن يقدم الدائن سند الدين إلى الحارس العام فى ذلك الوقت إذ لم يكن فى مقدور هذا الحارس المطالبة به لأن الدين لم يكن تابعا بالفرع الذى يملكه المدين فى مصر - لما كان ذلك فإنه لا يمكن نسبة أى خطأ إلى الدائن فى عدم المطالبة بألدين أثناء قطع العلاقات، أما بعد حودة العلاقات فإن من واجب المدين أن يقوم بالدفع فى محل الدائن وفقا لنص العقد، أما وهو لم يفعل فلا يجوز له التحدى بقيام أى خطأ فى جانب الدائن.

- إذا إتفق فى العقد على ولاء الدين فى تاريخ معين " نهاية شهر مارس سنة ١٩٤٠ " بالجنيه المصرى طبقا لسعر الليرة الرسمى فى بورصة روما يوم الوفاء وكان الحكم إذ قضى للدائن بقيمة الدين قد حددته بحسب سعر الصرف فى تاريخ الاستحقاق لا فى تاريخ المطالبة " ١٩٤٨/٨/٣١ " كما أراد المدين، فإنه

يكون غير صحيح النعي على هذا الحكم بأنه أغفل إرادة الطرفين الظاهرة إذ ليس في تفسير الحكم لمعاد الدفع بأنه معاد الاستحقاق مخالفه لنية الطرفين بل هو التفسير الصحيح لها لأن جعل معاد الوفاء غير خاضع لإرادة أحد الطرفين هو أمر يفرض حمل قصدهما عليه.

## وقف

### • الموضوع الفرعى : أبنية الأموال الموقوفة :

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣

تقضى القواعد الشرعية - على ما جرى به قضاء القضاء - بوجود المحافظة على أبنية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها على الدوام محبوسة أبداً عن أن يتصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات - فإذا ما تصرف المستحق فى أعيان الوقف بالبيع فإنه هذا التصرف يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً لوقوعه على مال لا يجوز التصرف فيه بحكم القانون ومن ثم فلا تلحقه الإجازة.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٣٧/٤/٢٢

إن القواعد الشرعية تقضى من جهة بوجود المحافظة على أبنية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها على الدوام لا ملكية فيها لأحد من الأفراد وغير قابلة لأن يمتلكها أحد الأفراد كذلك، وتقضى من جهة أخرى بوجود نزع هذه الأموال ممن يحدد وقفها أو يدعى ملكيتها أو يخالف منه على رقبته، سواء أكان هو الواقف أم المتولى على الوقف أم المستأجر أم الخبير أم من آلت إليه بتصرف من التصرفات الناقلة للملك ولو كان مغروراً أو سليم النية. وذلك لأن الأعيان الموقوفة محبوسة عن التصرفات لا يجوز فيها ولا هبة ولا وهن ولا وصية ولا إرث. والواقف وذريته وناظر الوقف والمستحقون فيه والمستأجرون لأعيانه والمستحرون له وورثتهم، مهما تسلسل توريتهم وطال وضع يدهم بهذه الصفات، لا يستطيع أيهم أن يمتلك العين بالمدة الطويلة، ولا يقبل من أيهم أن يحدد الوقف أو يدعى تملكه بالتقادم لأنهم جميعاً مدينون له بالوفاء لأبديته. وكل ما يصدر عنهم من ذلك يعد خيانة تقتضى نزع عين الوقف من يده.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٧

إن القواعد الشرعية تقضى بوجود المحافظة على أبنية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها على الدوام محبوسة أبداً عن أن يتصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات من بيع أو هبة أو وهن أو وصية أو توارث فالواقف وذريته، وناظر الوقف، والمستحقون فيه، والمستأجرين والمستحرون له وورثتهم مهما تسلسل توريتهم، ومهما طال وضع يدهم بهذه الصفات، لا يمتلك أيهم العين الموقوفة بالمدة الطويلة ولا يقبل من أيهم أن يحدد الوقف، أو أن يدعى ملكيته، أو أن يتصرف تصرفاً يخشى منه على رقبته سواء أكان هو الواقف أو المتولى على الوقف أم المستأجر أم الخبير أم أى شخص آخر آلى إليه الوقف وإلا نزع الوقف من يده ولو كان ما وقع منه قد وقع فى غرة أو سلامة نية.

## • الموضوع الفرعي : إثبات الوقف :

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٨٤٠ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٧٦

- لم ترسم المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف طريقة خاصة لإستظهار المعنى الذى أرادته الوقف من كلامه، وأطلقت للقاضي حرية فهم غرض الوالف من عبارته، على ألا تخرج بشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يخالفه، والمراد من كلام الواقف مجموع كلامه فى كتاب وقفه لا خصوص كلمة بعينها أو عبارة بذاتها، بل ينظر إلى ما تضمنه كتابه كله كوحدة، متكاملة وبمعنى بما يظهر أنه أراد منه وإتجه إليه مقصده إعتباراً بأن شرط الوقف كنس الشارع فى الفهم والدلالة ووجوب العمل.

- إذ كان ظاهر الإشتاء يدل على أن الواقف أراد أن يعمل من وقفه بعد وفاته أولافاً مصادقة مستقل كل منها عن الآخر بأعيانه والمستحقين فيه وإن كان جميع الأولاف الأربعة فى كتاب واحد، يقسمه إلى أربعة أقسام، فإنه أراد أن يبعد بين كل وقف لإعتبارات رآها وقدر للمصلحة فى الإلتزامها، وأنه بينما خصص الأولاف الثلاثة الأولى للزوجة أو لمعتوقه خصص الوقف الأخير أصلاً لجهات الخير، وكان غرض الواقف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يصلح مخصصاً لعموم كلامه، وكانت ألفاظ الواقفين إذا ما ترددت تحمل أظهر معانيها فإن الإشارة إلى ما تعلم صرفه من المبالغ التى حددتها فى ذلك الوقف القسم الرابع الخاص بالخيرات - لرابعه، إنما تنصرف إلى المبالغ المقرر صرفها من ريع أطيان القسم الرابع والتى حدد مستحقها وإلى أن ما تعلم صرفه منها يلحق بهالى ريع أطيان المذكورة ويكون حكمه كحكمه يساند ذلك أن الواقف حدد بعض وجوه الخير وترك البعض الآخر لتقدير الناظر بصرفه وفيما يراه ويؤدى إليه إظهاره وإذ بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وجعل مقصود الواقف فى حالة تحقق التصرف عودة الربع إلى أصل الوقف فإنه يكون قد أساء تأويل شرط الواقف وخرج به عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائغ وهو ما يعنيه بمخالفة القانون.

الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٢٥١ بتاريخ ٥/١٨/١٩٧٧

متى كان ناظر الوقف الواضح اليد على أعيانه - وعلى ما قضت به هذه المحكمة - مقرأً بتبنيها للواقف فلا شأن لمدعى ملكيتها فى المطالبة بكتاب ولا بإشهاد على الوقف وعلى هذا المدعى وحده تقديم الدليل المبنى لدعوته وخصوصاً إذا كان الوقف قديماً يرجع إلى ما قبل صدور لائحة ترتيب أحكام الشرعية فى ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ التى أوجبت لأول مرة إجراء الإشتاد على الوقف لإثباته.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١

لئن كانت الشريعة الإسلامية لا تشترط التوثيق لإنشاء الوقف، ولا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوباً، ولذلك كان من الجائز إثباته بكافة الأدلة المقبولة شرعاً إلى أن صدرت لائحة المحاكم الشرعية فى ١٨٩٧/٥/٢٧ لمنعت سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد إشهاد بالوقف ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله وأن يكون مقيداً ببطاير إحدى المحاكم الشرعية لأن الإنكار المعنى فى اللائحة الشرعية هو الإنكار القاطع المطرد بحيث لو كان غة إقرار بحاج به الخصم المنكر ولو فى غير الخصومة المدفوعة بالإنكار، فإنه لا يحد بإنكاره.

الطعن رقم ١١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٢ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٤١/٥/٢٢

إذا لم يكن الموضوع المطروح على المحكمة متعلقاً بتزاع خاص بوقف الأرض المتنازع عليها وإنما كان دالراً على أن المدعى عليهم لم تكن يدهم على الأرض يد مالك بل يد محكر فقط، فإنه المحكمة إذا فصلت فى الدعوى على هذا الأساس الذى لا تعرض فيه لأية ناحية من نواحي أصل الوقف وحكمت - بعد أن إقتنت بصدور ورقة الحكم من مورت المدعى عليهم، واستدلّت بذلك على أن يده لم تكن يد مالك بان الملكية لم تكن لمورت المدعى عليهم كما يدعون ولا لهم من بعده، وبأن المدعية " وزارة الأوقاف " على حق فى طلبها تثبيت ملكيتها للأرض المحكرة، فلا تثريب عليها فى ذلك، إذ أصل الوقف هو وحده الخارج من إختصاص المحاكم الأهلية.

\* الموضوع الفرعى : أثر إقرار ناظر الوقف بالاستحقاق للغير :

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٦٣ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٠

إقرار الناظر باستحقاق الغير فى الوقف لا يعتد به فى ثبوت هذا الاستحقاق فلا يعامل به المقر ولا ينتفع به المقر له إذا تبين أن هذا الإقرار مخالف لشرط الواقف.

\* الموضوع الفرعى : أثر إلغاء الوقف على الخيرات :

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٣٠

النص فى المادة الثالثة من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على " أن يصبح ما ينتهى فيه الوقف على الوجه المين فى المادة الثانية ملكاً للواقف إن كان حياً... فإنه لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين " لا يمنع من المنازعة أو التداخى بشأن هذا الاستحقاق سواء أكانت هذه المنازعة سابقة على صدور القانون أو لاحقة له لأن المشرع إنما أورد هذا النص امتصحاباً لحال الوقف والمستحقين فيه وقت صدوره وعلى



الفراض خلو استحقاقهم من المنازعة دون أن يحمى الاستحقاق فيهم أو يمنع من المنازعة إنما يرجع فيها إلى كتاب الوقف لبيان من هو المستحق ومقدار استحقاقه وهو ما تدل عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ يعد تعديلياً بالقانونين رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣، ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤.

#### الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٤

إذ تنص المادة ١٠٠٨ من القانون المدني في فقرتها الثالثة على إنتهاء حق الحكر إذا زالت صفة الوقف عن الأرض الخكرة إلا إذا كان زوال هذه الصفة بسبب رجوع الواقف في وقفه أو إنقاصه لمدته وكانت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات تنص على أنه "يعتبر منتهاً كل وقف لا يكون مصرفه لجهة من جهات البر فإنه مقتضى هذين النصين مرتبطين هو إنتهاء الأحكام القائمة على الأراضي التي كانت موقوفة وفقاً لأصلها بزوال صفة هذا الوقف". وهذا هو ما أكدته الشارع بما نص عليه صراحة في المادة السابعة من المرسوم بقانون الآنف الذكر من أنه "يعتبر منتهاً بسبب زوال صفة الوقف، كل حكر كان مرتباً على أرض إنتهى وقفها وفقاً لأحكام هذا القانون".

#### الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٧

مؤدى نص المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات بعد تعديلياً بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢، أن ناطر الوقف قد أصبح حارساً على الأعيان التي كانت موقوفة ويخضع لأحكام الحراسة القضائية. ولما كانت سلطة الحارس وفقاً لهذا النص والمادة ٧٣٤ من القانون المدني التي وردت بشأن الحراسة، أصبحت تقف عند حد المحافظة على أعيان الوقف التي تحت يده والقيام بإدارتها وما يستتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات لا تحس أصل الحق، وذلك إلى أن يتم تسليم الأعيان التي في حراسته لأصحابها، وإذا كان ما طلبته الحراسة على الوقف من إزالة ما على الأرض الخكرة من بناء وغراس وتسليمها خالية مما عليها إنما تستند فيه إلى ما تقتضى به الفقرة الأولى من المادة ١٠١٠ من القانون المدني التي تعطي للمحكر عند إنتهاء الحكر الخيار بين أن يطلب إما إزالة البناء والغراس من الأرض الخكرة حتى يسودها خالية أو أن يطلب إستبقاءها مقابل أن يدفع للمحكر أقل قيمتهما مستحقة الإزالة، أو البقاء، إلا إذا كان هناك إ اتفاق بين المحكر والمحتكر يقتضى بغير ذلك، وكانت ممارسة المحكر الخيار على النحو السالف البيان ومواجهته من المحتكر إنما عسى أصل الحق، فإنها تخرج عن مهمة الحارس على الوقف، ولا يكون له صفة في تمثيل المستحقين فيما ينشأ عن ذلك من منازعات أمام القضاء سواء كان مدعياً أو مدعى عليه فيها، بل يصح أن يترك هذا الحق للمستحقين أنفسهم من الطرفين حتى يدافعوا عن مستحقاتهم في الدعوى.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٤

مؤدى نصوص القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الأوقاف على غير الخيرات أن الأوقاف الأهلية اعتبرت جميعاً منقضية وأصبحت أموالاً ملكاً حراً للأوقاف أو المستحق على النحو المبين فى تلك النصوص، وإلى أن يتم تسليم هذه الأموال إليهم فإنها تكون تحت يد الناظر لحفظها وإدارتها، وتكون للناظر فى هذه الفترة صفة الخارس، ويمنح عليه بصفته هذه أن يستأجر تلك الأموال من المستحقين وإنما يجوز له ذلك بعد أن يتم تسليمها إليهم.

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٣

النص فى المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات على أنه "...." يدل على أن المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أراد أن يجعل ملكية ما انتهى الوقف فيه للواقف إن كان حياً وكان له حق الرجوع يستوى فى ذلك أن يكون قد احتفظ لنفسه ببلدة الوقف أو جعل الإستحقاق لغيره حال حياته، فإنه لم يكن الواقف حياً أو لم يكن له حق الرجوع آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته وفى الوقف المرتب الطبقات تؤزل الملكية إلى المستحقين الحاليين فيه وإلى ذرية من مات من ذوى الإستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله وهم ذرية من دخل فى الوقف وتناول إستحقاقاً منه وكان من أهل الطبقة التى انحلت عليها الوقف ثم تولى بعد الدخول وانتقل إستحقاقه بحكم الترتيب الجملى إلى الباين من أصل طبقته لا ذرية من تولى قبل دخوله فى الوقف وإستحقاقه لشيء فيه ولم يكن بذلك من أفراد الطبقة التى انحلت عليها الوقف ولا من ذوى الإستحقاق أو صاحب حصة أو نصيب منه وهى أوصاف وتعود قصد إليها المشرع وعناها بقوله وكانت الملكية للمستحقين الحاليين وللذرية من مات من ذوى الإستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله ولا تصدق فى حق من تولى أصله قبل الدخول فى الوقف وأنه لا محل للإستناد إلى المحكمة التشريعية من إصدار المرسوم بقانون سالف الذكر إذ لا يكون ذلك إلا فى حالة غموض النص أو وجود لبس فيه، أما إذا كان النص واضحاً فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهداء بالحكمة التى أمته.

\* للموضوع الفرعى : لثر إلغاء الوقف على غير الخيرات :

الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ٢/٤/١٩٥٩

ينص القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات فى مادته الثانية على أنه يعتبر منتها كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصة لجهة من جهات البر وأنه يتبع فى تقدير حصة الخيرات وإفرازها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - وتأسيساً على ذلك يعين الرجوع فى فرز

حصة الخيرات الى حكم المادة ٤١ المتعدد ذكرها والواردة في باب قسمة الوقف وهي تنص على أنه إذا شرط الواقف في وقفه خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها ما لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقاً لمواد ٣٦ و٣٧ و٣٨ على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية وتكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرأ عليها من زيادة أو نقص، ومقتضى هذه الإحالة أن يرجع إلى غلة الوقف وقت صدور الوقف فإنه لم تكن معلومة وقت صدوره يقسم الربع بين الوقوف عليهم وأصحاب المرتبات بطريق العول على اعتبار أن للموقوف عليهم حصة بقدر مرتباتهم فيزداد قدر المرتبات على قدر متوسط غلة الخمس سنوات الأخيرة ويقسم الربع على مجموع الاثنين - فإذا كان متوسط قدر غلة الوقف ٩٠ جنيه مثلاً وقد المرتبات ٦٠ جنيهاً فالمرتبات حصة بضمن ريعها صرف ١٥٠/٦٠ من غلة الوقف بشرط ألا تزيد مقدار المرتب فإنه نقصت أعيان الوقف بأى سبب من الأسباب نقصت المرتبات المشروطة في الوقف بنسبة ما نقص من أعيانه على أن يكون الناطق في فرز وقسمة حصة الخيرات هو ما تغله تلك الحصة من ريع لحسب وبغير ما إلضات إلى قيمة الأعيان - طبقاً لما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطنين رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣

لم يتضمن القانون ١٨٠/١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات أى نص على إجازة التصرفات في الأعيان الموقوفة السابقة على صدوره وتصحيحها.

الطنين رقم ٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٧

الحكم الصادر في الدعوى باعتبارها دعوى ملكية وما تدخل في اختصاص المحاكم المدنية أياً كان مبيها في حين أنها في جوهرها دعوى إستحقاق. في وقف يدور النزاع فيها حول معرفة من يحل عليه الوقف من أطراف الخصوم وهل كان بغير عوض فيصبح ما انتهى فيه الوقف ملكاً للواقف أم كان بمعرض فيلزم إلى مستحقه الحاليين، وهي بهذا الوصف لما كانت تخص المحاكم الشرعية - قبل إلغائها - بالنظر فيه طبقاً للمادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديله بالقانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ - هذا الحكم لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه لصدوره من محكمة لا ولاية لها. وإذ اعتد الحكم المطعون فيه بهذا الحكم ورتب عليه عدم جواز نظر الدعوى المرفوعة بالإستحقاق في الوقف لسابقة الفصل فيها فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه.

**الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٨**

لئن أنهى المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الوقف على غير الخيرات وجعل ما ينتهى فيه الوقف ملكاً للمستحقين على التفصيل الوارد فى المادة الثالثة منه، فإنه قد أبقي فى المادة الخامسة منه المعدلة بالقانون ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ على إختصاص الأحكام الشرعية بنظر دعاوى الإستحقاق التى ترفع بشأن الأوقاف التى أصبحت منتهية بمقتضاه ثم صار هذا الإختصاص للمحاكم العادية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء الأحكام الشرعية والمالية. فإذا كانت الدعوى لا يمكن الفصل فيها قبل الفصل فى النزاع على الإستحقاق الذى أثر فيها فإنه يجب تدخل النيابة فيها.

**الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ٢٧/١/١٩٧٠**

مقتضى أحكام المادتين الثانية والسابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات - الذى صدر وعمل به فى ١٩٥٢/٩/١٤ والمادة ٣/١٠٠٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو إنتهاء الأحكام القائمة على الأرضى التى كانت موقوفة وفقاً لأهلياً بزوال صلة هذا الوقف وتعيين على المأخوذة تبعاً لإنهاء المأخوذة فى ١٩٥٢/٩/١٤ أن يرد الأرض المأخوذة التى تحت يده إلى المأخوذة ليستعملها على الوجه الذى يراه، فإنه هو بقى فى العين بغير سند، فإنه يلزم برعيها للمأخوذة تبعاً عما حرمه من ثمار، وليس له أن يتحدى فى هذا الخصوص بالأجرة التى حددتها قوانين الإنجاز لأن هذه القوانين لا تحكم سوى العلاقة الإجبارية التى تقوم بين طرفى العقد، وهما المأخوذة والمستأجرين منه دون العلاقة بين المأخوذة والمأخوذة.

**الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٦٧ بتاريخ ٢٢/١/١٩٧٢**

مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات، أن الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أراد أن يجعل ملكية ما إنتهى الوقف فيه للوالتف إن كان حياً وكان له حق الرجوع، يسعى فى ذلك أن يكون قد إحتفظ لنفسه بصفة الوقف أو جعل الإستحقاق لفترة حال حياته. فإنه لم يكن الوالتف حياً أو لم يكن له حق الرجوع آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته. وفى الوقف المرتب الطبقات تؤول الملكية للمستحقين الحاليين فيه وإلى ذرية من مات من ذوى الإستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله، وهم ذرية من دخل فى الوقف وتناول إستحقاقه فيه وكان من أهل الطبقة التى إنحل عليها ثم توفى بعد الدخول وانتقل إستحقاقه بحكم الوالتف الجملى إلى الباقيين من أهل طبقته لا ذرية من توفى قبل دخوله فى الوقف وإستحقاقه لشيء فيه ولم يكن بذلك من أفراد الطبقة التى إنحل عليها الوقف ولا من ذوى الإستحقاق أو صاحب حصة ونصيب

فيه، وهي أوصاف وقيود قصد بها الشارع وعناها بقوله " آلت الملكية للمستحقين الحاليين وللرية من مات من ذوى الإستمحاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله " ولا تصدق في حق من تولى أصله قبل الدخول في الوقف.

#### الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٩٢ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٥

— النص في المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ على أنه " يعتبر متبهاً كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصاً لجهة من جهات البر، فإذا كان الواقف قد شرط في وقفه لجهة بر خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابلة للتعيين مع صرف باقي الربيع إلى غير جهات البر اعتبر الوقف متبهاً فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات أو المرتبات... " يدل على إنتهاء كل وقف لا يكون مصرفه خالصاً لجهة من جهات البر، وكذلك بإنهاء كل وقف يكون مصرفه مشتركاً بين المستحقين في غير جهات البر وبين الخيرات أو المرتبات الدائمة المقررة لجهات البر فيما عدا حصة شائعة تكفي غلتها للوفاء بتلك الخيرات، وكما يتخذ المشرع من مصرف الوقف مناط لإنتهائه فقد عني ببيان الوقف الذى يعتبر فيه هذا المصرف غير خالص لجهة من جهات البر وحدده بأنه حال العمل بقانون إلغاء الوقف، دون إعداد بمصرف الوقف عند إنشائه أو بمصرفه في المال طبقاً للثابت بكتابه، لا لفرق في ذلك بين الوقف الذى يتمخض مصرفه خالصاً منذ البداية لجهة من جهات البر أو ذلك الذى يكون مصرفه مشتركاً بين هذه الجهات وبين جهات غير الخيرات، وإذا كان الين من ملونات الحكم المظنون فيه أن كلا من المظنون عليهما وقف على نفسه مساحة من الأطنان الزراعية مدة حياته، وناط بناظر وقفه صرف جزء محدد من الربيع على جهات البر الموضحة بكتاب كل وقف عقب وفاته، وكان الحكم قد أقام قضاء بإنهاء الوقفين على ما أورده من أن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ قد أنهت جميع الأولواف التى لا يكون مصرفها للخيرات في الحال، وأن مصرف الوقف عند صدور القانون المشار إليه كان مقصوراً عليهما وحدهما دون أية جهة من جهات البر لأنهما لا يزالان على قيد الحياة، فإنه ما غلص إليه الحكم هو التفسير السليم للمادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولا يكون هناك حاجة لتجنب حصة من الأعيان الموقوفة تقي غلتها بحصة الخيرات.

— اعتبار الوقف متبهاً بقوة القانون لا يجعل هناك محلاً للقول بوجوب أعمال ما أوجبه المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف بصحة الرجوع فيه من إصدار إشهاد رسمي بمن يملكه أمام الجهة المختصة بسماعه، لأنه وإن كان الرجوع في الوقف هو إنشاؤه وإنحسار وصف الوقف عنه، إلا أنه

حق مطلق للواقف وحده لا لغيره في حدود المادة ١١ من القانون، ولذلك إستلزم القانون الإشهاد فيه على خلاف ما يفرضه المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ من إنهاء كافة الأوقاف على غير الخيرات إذ الرّد فيه إلى حكم القانون لا لمشيئة الواقفين، فهو بهذه المثابة لا يعد رجوعاً.

- إذ كان أي من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - بأحكام الوقف - والمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات - لم يعرض لحكم بالوقف سواء أكان معلقاً أو مضافاً فيبقى الأمر لهما لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة، وكان الإتفاق عند الأحناف على أن كلا من الوقف المعلق بالموت والوقف المضاف إليه غير لازم في حياة الواقف ويكون لازماً بعد موته، فإنه لا محل للمحاجة بنصوص القانون المدني في هذا السبيل " المادتان ٢٦٥، ٢٧١ " والقول بنفاذ الوقف رغم تأجيله.

#### للطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٤ مكتب قنّى ٢٩ صفحة رقم ١٤٥٤ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٨

إذ كان الثابت أنه بعد صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات إستصدر الواقف قراراً بفرز وتجنب نصيب الخيرات في وقفه وسجل هذا القرار في ١٩٥٨/٧/٩ وإذا كان البين من الأوراق أن الواقف المذكور - وقد اضحى مالِكاً لما إنتهى فيه الوقف من أطيان - باع للمطعون عليهم قدرًا مفرزاً كان من ضمنها الأربعة قراريط التي قضى لهم الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكيتهم إليها، إستناداً إلى عقد مسجل في ١٩٥٣/١٢/٣٠ أي بعد صدور حكم القسمة في ١٩٥٣/١٠/١٩ وقبل أن يتم تسجيله في ١٩٥٨/٧/٩ وأن ذلك القدر - الأربعة قراريط - وحسبما هو ثابت من تقرير الخير - لم يقع بموجب حكم القسمة في نصيب البائع ثم وإنما وقع في نصيب الوقف الخيري، فإنه المطعون عليهم المذكورين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبرون من الغير ولا يجتج عليهم بحكم القسمة، ذلك أنهم لم يتلقوا الحق على أساس القسمة ولا هم ارتضوها بل أنهم أنكروها وخالفوها بشرائهم ما لم يخصه حكم القسمة للبائع ثم، وقد جاء شراؤهم على هذا النحو دالاً على أنهم يعتبرون الشروع مازال قائماً رغم الحكم بالقسمة وأنه على هذا الأساس يحق للبائع ثم أن يبيعهم نصيبه شائعاً أو مفرزاً ومن ثم فإنه يكون ثم إذا لم يرتضوا تلك القسمة أن يطلبوا إجراء قسمة جديدة. لما كان ذلك وكان المطعون عليهم المذكورين لم يعتدوا بحكم القسمة وطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى الأربعة قراريط التي وقعت بموجب هذا الحكم في نصيب الوقف الخيري، فإنه طلبهم هذا يكون قائماً على غير أساس.

**الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٩**

إذ كانت وزارة الأوقاف - الطاعة - لم تدع أنها تضع اليد على أعيان الوقف بما في ذلك الصبب الذى يطالب به المطعون عليهم بصفتها مالكة وأنها تتصرف فيه تصرف المالك - وإنما طاهر الحال أنها وضعت اليد على الوقف شاملاً الحصة التى يستحقها المطعون عليهم بصفتها ناطرة أو حارسة طبقاً للمادة الخامسة من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات، وهى بهذه الصفة أو تلك أمانة على ما تحت يدها، فلا يجوز لها دفع دعوى المطعون عليهم ضدها بعدم السماع، بزعم أنها مكنت نصيبهم بمضى المدة، لأن يدها على الأموال يشوبها الغموض، فلا يعرف إن كانت إمتداداً لحيازة كمنطرة أو حارسة، أو بنية الملك، والأصل بقاء ما كان على ما كان لما دامت حيازتها بدأت على سبيل النظر أو الحراسة فلا يفرض أنها صدرت بنية الملك حتى تجيز الدفع بعدم سماع الدعوى، إلا إذا كان تغيير سبب وضع اليد بفعل إيجابى له مظهر خارجى، يبيح حق المطعون عليهم بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية، ولا يكفى فى هذا مجرد الإمتناع عن دفع الإستحقاق فى الربيع، أما عن النص فى المادة ٣٧٥ من اللائحة على عدم سماع الدعوى فى الإرث والوقف بعد ثلاث وثلاثين سنة لمجال تطبيقه أن يكون الأجبنى أو الوراث أو ناظر الوقف، الذى يتمسك بعدو السماع قد وضع يده على عين ممنة بملأها بالشروط السابق بيانها طيلة المدة المطلوبة. وعلى هذا فلا تملك وزارة الأوقاف الطاعة الدفع بعدم سماع دعوى إستحقاق مورث المطعون عليهم فى الوقف المزدى إلى غلكتهم للحصة المستحقة طبقاً للقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات.

**الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٤**

مؤدى نصوص المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الأوقاف على غير الخيرات أن الأوقاف الأهلية اعتبرت جميعها منقضية وأصبحت أموالها ملكاً حراً للوائف أو المستحقين على النحو المبين بتلك النصوص وإلى أن يتم تسليم هذه الأموال إليهم فإنها تكون تحت يد الناظر لحفظها وإدارتها وتكون للناظر فى هذه الفترة صفة الحارس بحكم القانون، والحراسة القانونية بطبيعتها إجراء تملضى يقتضى من الحارس حفظ المال ويعطيه القانون سلطة إدارة المال الموضوع تحت حراسته وتكون له صفة النيابة القانونية عن صاحبة الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة وأصحاب الحق فى حالة الوقف المنتهى هم الواقف أو المستحقون على النحو المبين فى نصوص القانون، فإذا ما تولى الحارس أو الأمين صارت الصفة للوائف أو للمستحقين باعتبارهم الأصلاء.

**الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٣**

مفاد ما نصت عليه المادتان الثانية والثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات، إنتهاء كل وقف لا يكون مصرفه - يومئذ - خالصاً لجهة من جهات البر، وإختبار أعيانه ملكاً يرد عليها التقادم سبباً لكسبها، فيجوز للغير كما يجوز لأى من الشركاء على الشيوع ملكية حصة أحد شركائه بالتقادم إذا إستطاع أن يحوها حياة تقوم على معارضة حق المالك لها على النحو لا يترك مجالاً لشبهة العموض والخفاء أو مظنة التسامح، واستمرت هذه الحياة دون إنقطاع خمس عشرة سنة.

**الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٩**

النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات والمادة ٨٢٦ من القانون المدنى يدل على أن الشارع أراد أن يجعل ملكية ما إنتهى إليه الوقف فيه للواقف إن كان حياً وكان له حق الرجوع فيه وإن لم يكن كذلك آلت الملكية للمستحقين كل بقدر حصصه. وذلك دون حاجة إلى شهر إنهاء الوقف إذ المرد لى هذا الإنهاء وما ترتب عليه من أولوية الملكية إلى الواقف أو المستحقين بحسب الأحوال هو القانون ذاته لا مشيئة الواقف، فلا يعتبر من التصرفات الواجبة الشهر - طبقاً للمادة ٩ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦. ويجوز للمستحق الذى آلت إليه ملكية الوقف المنتهى وباعتباره شريكاً فى الشيوع أن يبيع ملكه قبل القسمة محمداً مفرزاً ويقع البيع الصحيح منتجاً لأثاره القانونية وإن كانت حالة التحديد هذه تظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشركاء فى الشيوع.

**\* الموضوع للقرعى : إجارة الوقف :**

**الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٥١ بتاريخ ٨/١٢/١٩٥٥**

القول بأن ناظر الوقف له أن يؤجر أعيانه ولو بغين فاحش إنما هو خاص بتحديد العلاقة بين المستأجر وبين الناظر المزجر له ومن يخلفه فى النظر ولا يعمد ذلك إلى المستحقين ولا يسرى عليهم لأن الناظر إذا كان يتقاضى أجراً يعتبر مستولاً أمامهم عن تقصيره وفقاً للقواعد الخاصة بعقد الوكالة. وإذن فمتى كان الواقع هو أن ناظر الوقف الذى يتقاضى أجراً قد أجر أعيان الوقف بغين فاحش فإنه الحكم المعلوم فيه إذ لم يعتمد بهذه الأجرة فى علاقة الناظر بالمستحق والزعمه بأجر المثل لا يكون قد خالف القانون.



الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

- ولاية ناظر الوقف على إيجار أعيانه هي من المسائل المتعلقة بأصله ولم تكن تحكمها نصوص القانون المدنى القديم.

- إذا كان الناظر هو المستحق الوحيد ولم يمنعه الواقف من ذلك جاز له أن يؤجر أعيان الوقف لمدة تريد على ثلاث سنوات ويسرى الإيجار ما دامت نظارته بالية فإذا ما انتهت جاز للناظر الذى يختلف إذا لم تكن الإجارة قد إنتقضت وكانت المدة الباقية منها أكثر من ثلاث سنوات أن ينقص المدة إلى ثلاث سنوات.

- النزاع فى لزوم إجارة الوقف بدعوى الفين فيه هو بطبيعته نزاع مدنى صرف يخضع لحكم القانون المدنى ولم يكن لى نصوص القانون المدنى القديم ما يفسد الإيجار بسبب الفين - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٣٢٦ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٣

تقدير اللجنة المختصة بوزارة الأوقاف - لأجرة الأرض المؤجرة لا يكون ملزماً إلا إذا قبله المستأجر صراحة أو صدر حكم قضائى بإعتماد هذا التقدير إذ لا يجوز أن يحدد الأجرة بإرادته المنفردة بل يجب الاتفاق عليها بينه وبين المستأجر. وحكم القانون المدنى الملغى أو القائل إنه إذا تعذر عند التعاقد الاتفاق على الأجرة بأن حاول المتعاقدان الاتفاق عليها ولم يستطيعا فإنه الإيجار يكون بدلاً لانعدام ركن من أركانها فإذا انضع المستأجر فى هذه الحالة بالعين المؤجرة مدة من الزمن إلترزم بدفع النسيب عن هذا الانقطاع أما إذا أغفل المتعاقدان الاتفاق على الأجرة فسكتا عن تحديدها فى العقد وعن بيان كيفية تقديرها وإذا إتفقا عليها ولكن تعذر على أى منهما إثبات ما تم الاتفاق عليه فإنه القانون يقضى بأن تكون الأجرة فى هذين الفرضين هى أجرة المثل وقت تمام العقد وفى مكان الشئ المؤجر إن كان عقاراً على إنه إذا كان عقد الإيجار - يحكمه التقنين المدنى الملغى - وكان العقد قد بدىء فى تنفيذه فإنه ما لم يوجد بيد المستأجر سند مخالصة بالأجرة أو يوجد لدى أحد المتعاقدين دليل كتابى آخر فإنه الأجرة المدعى بمحصول الاتفاق عليها لا تثبت فى حالة عدم إقرار المدعى عليه بمقدارها إلا بتقدير أهل الخبرة لها على أساس أجر المثل للعين المؤجرة.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٨

مؤدى نص المادتين ٦٢٨، ٣٦٠/١ من القانون المدنى، أن ولاية إجارة الوقف تكون للناظر عليه الذى يولى إدارته ولا يملكها المستحق ولو انحصر فيه الإستحقاق إلا بإذن من القاضى أو الناظر كما أنه لا يجوز للناظر أن يستأجر الوقف لأنه يكون فى حكم المستأجر من نفسه فيقع العقد باطلاً.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٥

إذ أقام الحكم قضاءه برفض الدفع - بعدم قبول دعوى الإخلاء من العين المؤجرة المقامة من وزارة الأوقاف لرفعها من غير ذى صفة - على أن قطعة الأرض موضوع النزاع ما زالت تحت يد وزارة الأوقاف لحفظها وإدارتها بصفتها حارسة عليها إلى أن يتم تسليمها إلى المستحقين واستند إلى نص المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ وأن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن تسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية لم يسلب وزارة الأوقاف حقها في الإدارة، وكان هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويكفي للدعوى على دفاع الطاعين في هذا الخصوص فإنه النعي يكون في غير محله.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٧

النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٣٠ مدني صريح على أنه ليس لناظر الوقف أن يستأجر أعيان الوقف ولو كان الإستئجار بأجر الخلل بل ولو بأكتر من أجر الخلل، درءاً لمحنة التهمة، إذ أن الناظر هو المؤجر ولو أجزئ له إستئجار الوقف لكان مستأجراً عن نفسه.

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٩٣ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠

النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ - يدل على إعتداد القانون في مقام تقدير موجب لإخلاء على ما ينطوي عليه عقد الإيجار في التعالدي في ضوء ما تقتضيه المادة من القانون المدني وأحكام هذا القانون وهي الأصل العام في تحديد حقوق كل من طرفي عقد الإيجار وواجباته فيما لم يرد فيه نص في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ توجب على المستأجر إستعمال العين المؤجرة على النحو المنضق عليه في المادة ٥٧٩ من القانون المدني وأن يدلل من العناية في إستعماله ما يبذله الشخص المعتاد " المادة ٥٨٣ " مدني وفي ذلك ما يفيد أن من شروط عقد الإيجار ما يوجب على المستأجر أن يلتزم في إستعماله للعين المؤجرة الحدود التعاقدية بغير خروج عليها وإلا كان عللاً بالتزامه التقديدي إخلالاً يوجب عليه تطبيق الجزاء المقرر قانوناً.

الطعن رقم ٤١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ٥/٣/١٩٤٢

إن النزاع في تيمة العين لجهة الوقف إنما هو نزاع متعلق بملكيتها ولا علاقة له بأصل الوقف ولا بساتر مسائله التي من إختصاص المحاكم الشرعية. وإذن فالقصل فيه من إختصاص المحاكم المدنية.

**الطعن رقم ١٠٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢٣**

إن النزاع في لزوم إجارة الوقف بدعوى الغبن فيه هو بطبيعته نزاع مدنى صرف يخضع لحكم القانون المدنى، والإيجار لا يفسده الغبن في هذا القانون. ذلك بأنه كلما كان مدار البحث في صدد الوقف هو القانون الواجب التطبيق فالطرفة واجبة بين الوقف من حيث ذاته وبين نشاطه في ميدان التعامل. فأما المرجع في تعريف ذات الوقف وتقصى مقوماتها فهو الشريعة الإسلامية، وأما متى وجد الوقف وبدا منه نشاط في ميدان التعامل فباع أو إيتاع وأجر أو إستاجر فشأنه في هذا كله شأن أشخاص القانون كالأهالي حقيقيين كانوا أو اعتباريين، من حيث خضوعهم جميعاً لأحكام القانون المدنى دون الشريعة الإسلامية، إذ هذه الشريعة كانت في مصر الشريعة العامة التي تحكم المعاملات وغيرها ثم إستبدل بها القانون المدنى بالنسبة إلى المعاملات فأصبح هذا القانون وحده دورها هو الواجب التطبيق على كل ما هو داخلى في دائرة التعامل يقطع النظر عن طبيعة الأشخاص المتعاملين. والشارع المصرى فيما شرعه من أحكام عامة للعقود عند وضعه القانون المدنى قد نحا نحو الشرائع التي غلبت سلطان الإدارة، لجاء فى ذلك شيئاً بالشريعة الإسلامية والشريعة الفرنسية من حيث إن الأصل عنده - كالأصل عندهما - أن الغبن ليس سبباً للطعن فى العقود، بيد أنه مع ذلك خالف هاتين الشريعتين فلم يورد كل ما أوردهما من إستثناء على هذا الأصل والحالة الوحيدة المستثناة فى القانون المدنى هى حالة بيع عقار القاصر بغبن يزيد على خمس الثمن، ومع ذلك فإنه لم يرتب للقاصر فى هذه الحالة حق نقض العقد بل رتب له الحق فى طلب تكملة الثمن مشروطاً بإقامة الدعوى بهذا الحق فى غضون سنتين من وفاة البائع أو بلوغ القاصر سن الرشد وإلا سقط الحق فيه ثم إن المنازعة فى لزوم إجارة الوقف بدعوى الغبن الفاحش لا يصح اعتبارها منازعة فى ولاية الناظر على الوقف مما يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، لأن حكم ولاية الناظر على الإيجار - وفق ما هو مقرر فى الشريعة وفى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية معاً - هو أنه لا يملك الإيجار للمدة الطويلة إلا بإذن القاضي مما يفيد أنه مستقل به فى الإيجار للمدة غير الطويلة، وإذا كانت الشريعة الإسلامية تقول بعدم لزوم عقد الإيجار المشوب بالغبن الفاحش، فإنه ذلك ليس سببه أن ولاية الناظر فى الإيجار تتحل عنه حين يعقد العقد بالغبن، إذ تصرفه فى هذه الحالة، فى الرأى المختار، هو تصرف صادر من أهله فى محله، بل سببه أن الغبن فى ذاته سبب للفسخ.

**الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٠**

إجارة الوقف هى من العلاقات الحقوقية التى تخضع لحكم القانون المدنى. فالطعن فى إجارة الوقف بسبب الغبن لا يجوز .

## \* الموضوع الفرعي : إدارة أوقاف الأقباط :

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤  
لئن كان القرار الجمهورى رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن إدارة أوقاف الأقباط الأرثوذكس قد صدر  
نفاذاً للقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن إستبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر  
للأقباط الأرثوذكس الذى قضت المادة الثانية منه بإنشاء " هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس " لتتولى إختيار  
القدر المحدد وإستلام قيمة الأراضى المستبدلة بما يفيد أن المشرع ناط بذلك الهيئة أساساً أداء هذه المهمة إلا  
أنه لما كانت المادة سالفة الذكر قد تركت للقرار الجمهورى تحديد إختصاصات تلك الهيئة وكانت الفقرة  
هـ من المادة الثانية منه قد حولتها سلطة تعيين وعزل القاطنين على إدارة الأوقاف فإنه ما عنته تلك الفقرة  
إنما يتصرف إلى الأوقاف الصادرة من غير مسلم ويكون مصرفها متمحصاً لجهة من جهات البر القبطية  
الأرثوذكسية بالذات لا تشاركها فيه جهة بر عامة غير طائفية، وبحيث لا يثور نزاع حول الأحقية فى  
النظارة عليها تبعاً للجدل حول صفتها الطائفة وخصوص مصرفها لها، وإذ كان الثالث من كتاب الوقف أن  
الوقف - قبطى أرثوذكسى - قد شرط صرف ربع الشئ الخيرى منه المشعل على دار الضيافة والكنيسة  
على مرتادى النار من المسلمين والأقباط على سوء وعلى من سمى لهم بمخصصات من العاملين فى الكنيسة  
وكانت وزارة الأوقاف - المعلوم عليهم الأولى - قد أدعت أحقيتها فى النظر على الجزء الخيرى من  
الوقف بشقيه، وكان أحد المستحقين - المعلوم عليه الثانى - طلب رفض إقامة الطاعنين لاطرين، فإنه  
الإختصاص بالنزاع لا ينقد هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وإنما يكون منوطاً بالحاكم ذات الولاية  
العامة.

## \* الموضوع الفرعي : إستبدال الوقف :

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٩  
إذا أذن القاضى فى إستبدال وقف فإنه الإستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة  
الشرعية صيغة البذل. وذلك بغض النظر عما يكون للعقد الإبدائى من آثار أخرى. فإذا كان الحكم قد  
إعتبر عقد البيع الإبدائى منتجاً آثاره كتصرف بالبدل ومجرداً المين المبيعة من صفتها كوقف بغير حاجة إلى  
عرض الأمر على المحكمة الشرعية لرفع صيغة البذل فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٥٠/١١/١٦  
الفصل فيما إذا كان لأحد النظار أن ينفرد بالإستبدال على خلاف ما نص عليه بقرار النظر وفى قيمة  
الإلتحاق الذى يرمه قبل أن يتم توقيع الصيغة الشرعية للإستبدال هو تعرض لمسألة هى من صميم أصل

الوقف، لأنه يوجب على الاستبدال إخراج إحدى الأعيان الموقوفة وإحلال غيرها محلها فهو ماس بمحل عقد الوقف نفسه، وما يحس محل العقد يحس أصله، مما يمتنع على المحاكم المدنية الفصل فيه بحكم المادة ١٦ من لائحة تربيها. وإذن فإذا كان الحكم إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم المدنية بالنظر في بطلان عقدي البيع الصادرين للطاعن من أحد نظار الوقف قد أقام قضاءه على أن الفصل فيما إذا كان هذا الناظر قد خالف قرار النظر الذي نص على عدم إنفراد أحد النظار فيه وفيما إذا كان قد خالف القرار الذي صدر بالموافقة على إبدال أعيان الوقف بمن لا يقل عن الثمن الذي أسفرت عنه التحريات وعلى ألا ينفذ إلا بعد دفع الثمن كله بخيرية المحكمة الشرعية وتوقيع صيغة البيع بمعرفة، وكذلك الفصل في قيمة الإضاق الذي يرميه أحد النظار قبل أن يتم توقيع الصيغة الشرعية، هو تعرض لمسألة هي من صميم أصل الوقف. إذا كان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك، وكان ما نصه عليه الطاعن يقوم على أنه وقد صدر قرار الاستبدال من المحكمة الشرعية وصدر عقد البيع تنفيذاً له والمختصر الخلاف فيما إذا كانت شرائط هذا القرار قد روعيت أم لم تراعى، فإنه ذلك مما يقع في اختصاص القضاء المدني لأنه لا يتصل في شيء بأصل الوقف، كان العي على الحكم أنه أخطأ في تطبيق القانون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٦١/٤/١٣

ناظر الوقف لا يملك إبدال أعيانه حتى ولو كان مأذوناً في ذلك في حجة الوقف. وعقد البذل الذي يرميه عن كونه تصرفاً في بعض أعيان الوقف بمن لا يملك هذا التصرف وهو بذلك يأخذ بحكم ملك الغير بحيث إذا خلقت الإجازة من المالك الحقيقي أو صارت الملكية إلى البائع بعد صدوره انقلب العقد صحيحاً في حق المشتري "المادة ٢٦٤ من القانون المدني الملغى والمادتين ٤٦٦ و٤٦٧ من القانون المدني الجديد" وينبني على ذلك أنه متى كان دفاع الطاعن قد قام على أن عين الوقف الذي تم التبادل عليها آلت إلى ناظر الوقف تنفيذاً لقانون إنها الوقف على غير الخيرات رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ ومن لم يمتنع عليه التصرف طالما أنه يلتزم بالضمان وكان هذا الدفاع إن صح يتغير معه وجه الرأي في الدعوى فإنه الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على عدم جدوى البحث في هذا الدفاع تأسيساً على بطلان عقد البذل بطلاناً مطلقاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب عن تحقيق دفاع الطاعن مما يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٦٢/١/١١

جرى قضاء محكمة النقض على أنه إذا أذن القاضي باستبدال الوقف فإنه الاستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة الشرعية صيغة البذل. وتطبق هذه القاعدة دائماً مهما تفرعت الأسباب التي أدت إلى الحيلولة دون إيقاع صيغة البذل، كما لا يغير من هذا النظر أن يكون عدم إيقاعها مرجعه هو

صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من اختصاص المحكمة الشرعية.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٦٣/١/١٧

إذا أذن القاضي باستبدال الوقف فإنه الاستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة المختصة صيغة البذل الشرعية، ومن ثم فالتعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف وبين من يرسو عليه مزاد العين المراد استبدالها يعتبر معلقا على شرط واقف هو توقيع هذه الصيغة بحيث إذا تخلف هذا الشرط بأن رفضت المحكمة توقيع صيغة البذل للرأى عليه المراد فإنه التعاقد يصبح كأن لم يكن ولا وجود له منذ البداية ولا يكون للرأى عليه المراد إذا رفضت المحكمة توقيع صيغة البذل الشرعية له وأوقعها لغيره وانتقلت ملكية العقار إلى هذا الغير أن يرجع على وزارة الأوقاف بضمان الاستحقاق طبقا لأحكام البيع أو أن يطالبها بالتعويض على أساس فسخ العقد ذلك أن الرجوع بضمان استحقاق المبيع لا يكون إلا على أساس فسخ العقد ذلك أن الرجوع بضمان استحقاق المبيع لا يكون إلا على أساس قيام عقد البيع كما أن الفسخ لا يرد إلا على عقد كان له وجود.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٩

استبدال الوقف لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية ولو أذن به القاضي إلا إذا وقعت المحكمة الشرعية صيغة البذل مهما تنوعت الأسباب التي أدت إلى الحيلولة دون إيقاع هذه الصيغة ولو كان عدم إيقاعها مرجعه صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من اختصاص المحاكم الشرعية.

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٠٩ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١

التصرف في الأوقاف بالاستبدال أو بغرة مما هو منصوص عليه في المادة ٢٧٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعتبر من قبيل القضاء الفعلى وهو أقرب إلى العمل الولاى منه إلى العمل القضائى يباشره القاضي بما له من الولاية العامة وبصفته ولى من لا ولى له ويحل فيه محل صاحبه الأصلى عند عدم وجوده وهو الواقف، وفعله أو تصرفه هذا لا يكون حكماً ولا يسمى قضاء إلا تجوزاً.

**الطعن رقم ٤ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٨**

التصرف في الأوقاف بالإستبدال أو بغيره ١٤ هو منصوص عليه في المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من قبيل القضاء الفعلي وهو أقرب إلى العمل الولائي منه إلى العمل القضائي يباشره القاضي بما له من الولاية العامة وبصفته ولي من لا ولي له وبكل فيه محل صاحبه الأصلي عند علم وجوده وهو الوالف، وفعلة وتصرفه لا يكون حكماً ولا يسمى قضاء إلا تجوزاً وقد نص الفقهاء على أن ما يباشره القاضي من التصرفات - هيئة التصرفات بالحكمة - مقيد بالمصلحة ويدور معها من حيث الصحة والبطالان، كما نصوا على أن للقاضي بصفته القضائية - الحكمة القضائية - الذي يرفع إليه هذا التصرف بدعوى متبداة أن ينتظر وأن يظله أو يبلّغه إذا لم يجد خيراً فيه.

**الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧١**

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا أذن القاضي بإستبدال الوقف، فإنه الإستبدال لا يتم، ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة الشرعية صيغة البذل وذلك بغض النظر عما يكون للعقد الابتدائي من آثار أخرى، وتطبق هذه القاعدة دائماً مهما تنوعت الأسباب التي أدت إلى الحيلولة دون إيقاع صيغة البذل. ولا يغير من هذا النظر أن يكون عدم إتباعها مرده إلى صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات، وخروج الأمر من إختصاص المحكمة الشرعية.

**الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ٢١/٣/١٩٨٥**

الإستبدال هو عقد تسرى في شأنه القواعد العامة الواردة من القانون المدني ومن بينها ما نصت عليه المادة ١٥٧ منه من جواز طلب الفسخ عند إخلال أحد طرفيه بالتزاماته التي نشأت عنه... ولا يحول دون ذلك مجرد نقل ملكية الأرض موضوع عقد البذل للغير أو خلو هذا العقد من الشرط المانع من التصرف أو إحفاظ الطاعنين بحق الإمتياز.

**الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٠**

إذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه بملوثاته أن التعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف والتي يمثلها المطعون ضدهما الأول والثاني بصفتيهما وبين من يرسو عليه مزايا العين المراد إستبدالها يعتبر معلقاً على شرط واقف هو توقيع صيغة البذل من المحكمة المختصة بحيث إذا تخلف هذا الشرط - إن كان مرجعه رفض المحكمة توقيع صيغة البذل للرأسي عليه المزايا أو كان مرجعه أية أسباب أخرى مهما تنوعت أدت إلى الحيلولة دون إيقاع هذه الصيغة حتى ولو كان ذلك واجباً لصدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من إختصاص المحاكم الشرعية فإنه التعاقد يصبح كأن

لم يكن ولا وجود له منذ البداية وهي دعامة تكفي لحمل قضائه فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون ويضحي تعييه فيما أورده من أسباب أخرى لم يكن بحاجة إليها لتدعيم هذا القضاء أبداً كان وجه الرأي فيها غير منتج.

#### الطعن رقم ٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٤٠/٥/٩

— إن ما تضمنته قائمة مزاد إستبدال الأطنان الموقوفة من أن من يرسو عليه المزاى لا يستحق فى الربح إلا إذا ألقت المحكمة الشرعية على الإستبدال وأنه إلى أن يتم ذلك لا مسئولية على وزارة الأوقاف فى شيء يتعلق بالعقار الذى يكون فى هذه الحالة تحت يدها ولها حق تأجيله وإستغلال ريعه، وأن الراسى عليه المزاى ملزم بإحرام عقود التأجير الصادرة منها ولو كان ذلك قبل تاريخ توقيع الصيغة الشرعية يوم واحد.

— ما تضمنته القائمة من ذلك لا يسوغ القول بإعتبار هذا التعاقد يعبأ معلقاً على شرط فاسخ، وذلك لأن إجازة الإستبدال من المحكمة الشرعية، لم توقيع صيغته منها ليست شرطاً فاسخاً وإنما هى شرط واقف ولو أن النتيجة بالنسبة لموضوع النزاع لا تختلف بتخلف الشرط إن إعتبر فاسخاً أو بتحقيقه إن كان واقفاً، فإنه فى كلتا الحالتين يكون البيع نافذاً من وقت رسو المزاى لا من وقت توقيع الصيغة الشرعية.

#### \* الموضوع الفرعى : إفراز الأطنان الموقوفة :

#### الطعن رقم ١١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٣

إفراز قدر معين من الأطنان الموقوفة يبنى بالمشروط للخيرات ليخلص باليهما للمستحقين، نزاع لا يقبل الجزئة لأنه لا يستقيم أن تكون حصّة الخيرات مفرزة بالنسبة لبعض هؤلاء وغير مفرزة بالنسبة للبعض الآخر.

#### \* الموضوع الفرعى : إكتساب الوقف بالتقادم :

#### الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٠

— لا يمنع الوقف من التمسك بالتقادم المكتسب ما نص عليه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أنه بعد تاريخ العمل به لا يصح الوقف إلا بإشهاد ذلك أنه ليس ثمة ما يمنع الوقف بعد قيامه من الانتفاع بقرينة التقادم القاطعة التى تعفيه من تقديم سند ملكيته.

— المدة اللازمة لكى يكتسب الوقف الملك بالتقادم هى خمس عشرة سنة أما مدة الثلاث وثلاثين سنة فهى التى تلزم للتمسك قبل الوقف باكتساب ملكيته بالتقادم.



**الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٦١**

— إذا كانت القواعد الشرعية تقضى بوجوب المحافظة على أبدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها من الدوام محبوسة أبداً عن أن يتصرف فيها من باى نوع من أنواع التصرفات، وبأن الواقف وذريته وناظر الوقف والمستحقين فيه والمستأجرين والمحتكرين له وورثتهم مهما تسلسل توريثهم، لا يقبل من أيهم أن يحدد الوقف أو يدعى ملكيته لأنهم جميعاً مدينون له بالوفاء لأبدية، إلا أن مناط حظر تملك هؤلاء الأعيان الموقوفة — على ما تقضى به قواعد القانون المدنى — هو أن يظل وضع يدهم بصفاتهم تلك لأن وضع يدهم يكون عندئذ وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال. أما إذا تغيرت صفة الحياة تغيراً يزيل عنها صفة الوقفية ويكون ذلك إما بفعل الغير وإما بفعل من الحائز يعتبر معارضة حق المالك \* م ٧٩ مدنى قديم ٩٧٢ مدنى \* فإنه الحائز لى هذه الحالة ولو كان واقفاً أو ناظر على الوقف يستطيع أن يكسب بالتقادم المال الموقوف، متى توافرت لديه شروط وضع يد المكسب للملك بالمدة الطويلة ودامت حياته له مدة ثلاثة وثلاثين سنة.

— لا يكفى لى تغيير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نيته بل يجب أن يقترن تغيير النية بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإلكار الساطع والمعارضة العلنية وبمدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقفية مزعم إنكار الملكية على صاحبها واستثار بها دونه، فإذا كان الرهن التأمينى الذى لا يتجرد فيه الراهن عن الحياة ولا يقترن باى مظهر خارجى يبين منه نية الفصص لا يتم به تغيير صفة الحياة لى التضادم المكسب على النحو الذى يتطلبه القانون، كما أن وضع يد الواقف المستحق لى الوقف والناظر عليه حتى وفاته وضع يد وقى وكذلك يكون وضع يد أولاده من بعده مشوا بالوقفية ولو كان بنية التملك ومن ثم فإنه رهن الواقف أو أحد أولاده عين الوقف رهناً تأمينياً لا يتم به تغيير صفة الحياة إذ هو لا يتضمن مجابهة حق جهة الوقف بفعل إيجابى ظاهر.

**الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٠/١/١٩٦٣**

ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال فقط مدة ثلاث وثلاثين سنة بل إنها تبقى لجهة الوقف ما لم يكسبها أحد بوضع يده تلك المدة وضع يد مسوف جميع الشرائط المقررة قانوناً لاكتساب ملكية العقار بوضع اليد ومن ثم فوضع يد المحتكر وورثته من بعده هو وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية مسببه معلوم وهو ليس من أسباب التملك.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢١

جرى قضاء محكمة النقض بأن الوقف بحكم كونه شخصاً اعتبارياً له أن ينتفع بأحكام القانون المدنى فى خصوص التقادم المكسب للتملك إذ ليس فى القانون ما يجرمه من ذلك ولأن التقادم المكسب هو فى حكم القانون قرينة قانونية قاطعة على ثبوت الملك لصاحب اليد كائناً من كان، والقول بأن العين لا تعبر موقوفة إلا إذا صدر بوقفها إشهاد شرعى، لا محل للتحدى به إلا عند قيام النزاع فى وقف العين المدعى بها وإنكار الوقف من جانب واضح اليد عليها.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٣

ملكية الوقف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قبل العمل بالقانون المدنى الحالى فى ١٥/١٠/١٩٤٩، لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال مدة ثلاث وثلاثين سنة، بل إنها تستمر لجهة الوقف ما لم يكتسبها أحد بوضع يده مدة ثلاث وثلاثين سنة مستوفياً جميع الشروط المقررة قانوناً لاكتساب الملكية أو الحق العيى بوضع اليد، وذلك قبل إلغاء الوقف بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وإلى أن حظر المشرع إطلاقاً تملك أعيان الأوقاف الخيرية، أو ترتيب حقوق عينية عليها بالتقادم، بعد تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى الحالى بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٣/٧/١٩٥٧.

الطعن رقم ٣٥٦٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طالت مدته، ولا يستطيع المستحكر هو وورثته من بعده أن يغير بنفسه نفسه سبب حيازته، ولا الأصول الذى تقوم عليه هذه الحيازة، ولا يجوز له أن يكتسب الملكية بالتقادم إلا إذا تلتزم صفة حيازته إما بفعل الغير أو بفعل منه يعتبر معارضه لحق المالك، وفى هذه الحالة الأخيرة يجب أن يقرب تغيير نيته بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة الفعلية ويدل دلالة جازمة على أنه مزعج إنكار الملكية على صاحبها والإستمرار بها دوله.

الطعن رقم ١ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٣٥/١٠/٣١

ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال فقط مدة ثلاث وثلاثين سنة، بل إنها تستمر حاصلة لجهة الوقف ما لم يكتسبها أحد بوضع يده ثلاثاً وثلاثين سنة وضعاً مستوفياً جميع الشروط المقررة قانوناً لاكتساب ملكية العقار بوضع اليد.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٣٩/٤/٢٧

إذا قضت محكمة النقض بسقوط حق الوقف النظرة عليه بأجر وزارة الأوقاف في مطالبة المستاجر بالتعويض المترتب على مخالفته لشروط عقد الإيجار بزراعة زراعة صيفية تريد على ما هو متفق عليه وذلك على أساس أن هذا التعويض ليس شرطاً جزائياً فلا يسقط الحق فيه إلا بمضي مدة الخمس عشرة سنة المقررة لسائر الحقوق، بل هو التزام تابع للإيجار فيأخذ حكمه، ولذلك يسرى عليه حكم المادة ٢١١ من القانون المدني، فيسقط الحق في المطالبة به بمضي خمس سنوات - إذا قضى بذلك ثم رفع الناظر الجديد دعوى على الوزارة يطالبها بالتعويض الذي يستحقه الوقف قبل المستاجر وقضى من قبل بسقوطه فحكمت المحكمة برفض دعواه على أساس أن توافي الوزارة عن مطالبة المستاجر بالتعويض حتى سقط الحق فيه لا يستوجب مسئولته عليها عن تعريض الضرر الذي أصاب الوقف من ذلك لأن هذا الضرر لم يكن نتيجة مباشرة لسكوتها أكثر من الخمس السنوات عن المطالبة بل كان منشؤه الخلاف على تفسير شرط من شروط عقد الإيجار تختمل ألفاظه أكثر من معنى واحد مما يحصل في كل ما يمر به الحريص مهما كان محتاطاً، فإنه هذا الحكم يكون خاطئاً، لأن الأمر هنا لم يكن الخلاف في تفسير بند يتحملة ألفاظ العقد بل الخلاف في فهم أحكام القانون المنطبقة على العقد.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢١

ليس للدائن المرتهن لأموال الوقف أن يستد في دفع دعوى المطالبة بملكيتها إلى المادة ٧٩ مكررة من القانون المدني، لأنه من المقرر - إستبطاً من القواعد العامة القاضية بالمحافظة على أبدية الوقف وعدم قابلية أعيانه للتصرف - أن مجرد إهمال هذه الأعيان لا يسقط ملكيتها، بل إن لجهة الوقف إنتزاع الأموال الموقوفة من كل من يجهد وقفها ما دامت دعوى الملكية جائزة السماع، أي قبل مضي مدة الثلاث والثلاثين سنة التي يكسب فيها واضع اليد الملكية بالشروط المنصوص عليها قانوناً. لذلك لا يجب الحكم عدم تعرضه صراحة للدفع المستند إلى المادة المذكورة ما دامت المحكمة قد أثبتت فيه أن العقار الموهون وقف، وأن المرتهين له أو خلفاءهم لم يملكوه بوضع يلزمهم عليه مدة الثلاث والثلاثين سنة اللازمة لدفع دعوى الوقف بعدم السماع وبالتالي لكسب ملكيته بالتقادم، فإنه ذلك يكفي للقول بعدم إنطباق تلك المادة.

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٤٥/٣/١

إنه وإن كانت الشريعة الإسلامية لا تعترف باكتساب الملك بالتقادم الطويل إلا أنها في الوقت نفسه تعترف اليد الموزعة على أعيان الوقف المتصرف فيها، فقد نص على منع سماع دعوى الوقف إذا تركت ثلاثاً

وثلاثين سنة بقيت فيها عين الوقف تحت يد غاصب منكر حقه فيها، وجعل هذا المنع سارياً بالنسبة إلى دعوى الوقف على الوقف كما هو بالنسبة إلى دعوى الوقف على الملك، إذ نص الفقهاء على عدم بماع دعوى الناظر الذي لم يسبق له وضع يد ولا تصرف في أرض لجهة وقفه إذا قام يعارض ناظر وقف آخر في عين وضع هذا الناظر يده عليها وتصرف فيها مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض. وإذا كان هذا هو حكم الشريعة الإسلامية في هذه المسألة فلا يصح أن ينسحب على المحاكم المدنية تطبيق هذا الحكم الذي لا يتعارض مع أحكام القانون المدني. أما القول بأن العين لا يصح اعتبارها موقوفة إلا إذا صدر بوقفها إشهاد شرعي فلا محل للتحدى به إلا عند قيام النزاع في وقف العين المدعى بها وإنكار الوقف من جانب واضح اليد عليها.

#### • الموضوع الفرعي : الإستحقاق في الوقف :

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢١ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢١

المستحق في الوقف يرصده صاحب حق انتفاع له الحق في جزء من إيجار العين الموقوفة مقابل مدة قيام حق انتفاعه ولا يسقط حقه في تقاضي الأجرة أن يكون حلول الإيجار قد حدد له أجل لاحق لانتهاء حقه في الانتفاع وعلى ذلك إذا توفي المستحق في الوقف قبل حلول قسط إيجار أعيان الوقف كان لورثته الحق في جزء من الإيجار مناسب للمدة التي اقتضت حتى وفاته أما باقي الإيجار فيكون من حق المستحق اللاحق ذلك لأن القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع كان يقضي بأن حق المستحق في الوقف إنما هو حق انتفاع عيني - وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - والقاعدة في هذا الخصوص أن صاحب حق الانتفاع له ما يقابل مدة انتفاعه في أجرة العين محل الانتفاع وقد نص عليها صراحة القانون المدني الجديد في المادة ٩٨٧ وهي لا تخالف ما قال به المجتهدون من فقهاء الشريعة في المذهب الحنفي.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٧ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٣٠

- إذا وقف الواقف على معينين بالاسم أو بالوصف ولم يحدد نصيب كل منهم فإنه الاستحقاق بينهم يكون بالنسوى.

- الإستحقاق في الوقف متى أطلق فإنه ينصرف إلى إستحقاق غلة الوقف ومنافعه يستوى في ذلك أن يكون حصص أو سهما أو مرتباً دائماً أو مؤقتاً أو منفعة. ولم يرد في نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ما يشير إلى أن المشرع حدد معنى [ المستحق ] بأنه من شرط له الواقف نصيباً في الغلة دون صاحب السهم أو المرتب أو المنفعة، ومن ثم يعتبر كل هؤلاء مستحقين وينطبق عليهم حكم المادة ٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف التي نصت على أنه يزول الملك فيما ينتهي فيه

الوقف للمستحقين الحاليين كل بقدر نصيبه فيه. والتي ورد في المذكرة التفسيرية عنها أن المشرع قصد بكلمة المستحق كل من شرط له الوالف نصيباً في الغلة أو سهماً أو مرتباً دائماً أو مؤقتاً وإذا كان المظنون عليها الأولى مشروطاً لما السكنى فاعتبرها الحكم المظنون فيه صاحبة حق في الغلة وبالتالي مستحقة لى الوقف، فإنه لا يكون قد أعطى القانون - ولا يغير من هذا النظر ما يتمسك به الطاعن من أن كتاب الوقف لم يعتبرها موقوفاً عليها السكنى ذلك أنه وقد أصبح للمشروط له السكنى بمقتضى المادة ٣١ من قانون الوقف حق الاستغلال فإنه يعتبر موقوفاً عليه وصاحب حق ونصيب في المنفعة.

#### الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٩

إنه وإن كان مفاد المادتين ٢٦، ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ توزيع الاختصاص بين المحكمة القضائية وهيئة الصرافات بحيث لا تخص هيئة الصرافات إلا بالإجراءات والتدابير المتعلقة بالتصرف في الوقف والولاية عليه وقررت الأنصبة الثابتة أصلاً ومقداراً، إلا إنه لا يتبادى من ذلك أنه كلما أثر نزاع بشأن أصل الإمتحاق أو مقداره إمتنع على هيئة الصرافات تقدير ما إذا كان هذا النزاع جدياً ليستلزم الوقف أو غير جدي لتفنى النظر عنه وتستمر في نظر المادة المطروحة أمامها. فإذا كان الثابت من كتاب الوقف أن الوالف شرط أن يصرف من ريع المال الموقوف في كل سنة بعد وفاته مبلغ ستة جنيهاً ذهب ضرب مصر أو ما يقوم مقامها من النقود على سبيل البر والصدقة في وجوه للخير بينها في كتاب وقفه، وكان يبين من الحكم المظنون فيه أن محكمة الموضوع باعتبارها هيئة تصرفات اعتبرت ما أثارته الطاعنة في هذا الخصوص - بشأن طلب تقويم الجنية على أساس سعر الذهب بالسوق لا باعتبارها مائة قرش - نزاعاً غير جدياً، فلا عليها إذا غضت النظر عنه.

#### الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧

تصالح المستحق في الوقف على أن يأخذ بعض ما يدهيه من أحيانه ويدفع البعض الآخر نظير مبلغ معين جائز شرعاً ولا يغير من ذلك أن تكون جهات الإختصاص بالإصلاح الزراعى قد شرعت في الإستيلاء على الأقطان التصالح عليها إذ أن إجراءات الإستيلاء التي تتخذ وفقاً لقانون الإصلاح الزراعى لا تفيد الإستحقاق بالمعنى المفهوم قانوناً.

#### الطعن رقم ١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٦١/٢/٩

تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه " وإذا مات مستحق وليس له فرع يلبه في الإمتحاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحقها فيها " - ولفظ الحصة إستعمله المشرع في هذه الفقرة بمعنى الموقوف وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٧

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على الخيرات على أن يصبح ما ينتهى فيه الوقف ملكاً للواقف إن كان حياً وكان له حق الرجوع فيه فإنه لم يكن حياً ألت الملكية الى المستحقين الحالىين كل بقدر حصته فى الإستحقاق. ولا محل للفرقة فى هذا الشأن بين صاحب المرتب المؤقت وغيره من أصحاب الإستحقاق فى غلة الوقف وبالتالي فإنه يكون لصاحب المرتب المؤقت الحق فى طلب لفرز حصة فى أعيان الوقف نفى بمرتب.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٩

إذا كان الطاعن قد دنا - بصدد الدلع عدم مباح دعوى الإستحقاق فى الوقف لمضى المدة فمستخرجاً رجباً عن وفاة والد الطعون عليهما وهو موضوع اختلاف الرئيسى الذى دار حوله الجدل بين طرفى النزاع ويوقف عليه بده سريان المدة المانعة من مباح الدعوى ويحمل لو صحت دلالاته أن يكون له تأثير فى مجرى الخصومة فإنه الحكم الطعون فيه إذ أغفل العرض لهذا المستند يكون قد شابه قصور فى إستظهار عناصر الدلع بعدم مباح الدعوى بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٩

يعمل بالمصادقة على الاستحقاق فى الوقف وإن خالفت كتاب الوقف وذلك فى حق المقر خاصة، ويرد هذا الإقرار إلى الواقف نفسه ليعبر كأنه استحقاق بشرط الواقف ولا وجه للتفريق بين المستحق بشرط الواقف أو بإقرار مستحق آخر فى حكم القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢. فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن كلا من المقرين والمقر هما كانوا على قيد الحياة عند صدور هذا القانون لىكون الأعيان مستحقين للحصة المقر لها بها. ولا محل للقول بوجود قصر الاستحقاق على الغلة وحدها دون اعتبار المقر لها مستحقين فى الوقف استحقاقاً عادياً. كما أنه لا محل للتحدى بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف والتي تقضى بإبطال إقرار الموقوف عليه لغيره بكل أو بعض استحقاقه لأنها لا تسرى على الماضى طبقاً لنص المادة ٥٧ منه.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٨

إذا كانت المبالغ التى تصرفها وزارة المالية لأصحاب المرتبات المقررة فى الأوقاف المعلقة قد فقدت صفتها باعتبارها إستحقاقاً فى الوقف وذلك بمجرد إلغاء تلك الأوقاف، وكانت الحكومة قد رأت تعويض أصحاب تلك المرتبات برصد مبالغ شهرية لهم بقيمة ما كانوا يستحقونه أصلاً فى تلك الأوقاف، فإنه هذه

المبالغ التي يجري صرفها شهرياً تحير في حكم الإيرادات المرتبة لتتقدم بمخمس سنوات عملاً بالمادة ٢١١ من القانون المدني القديم، ومن ثم فإنه الحق في المطالبة بالفروق المتعلقة بهذه المبالغ يتقدم أيضاً بهذه المدة الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ١٣٥٨ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٥ متى كان المقد الموجب عليه حق الإنفاق هو عقد وقف فإنه أحكام الشريعة الإسلامية هي التي تجرى في شأنه وتطبق عليه من جهة تعيين مدى حقوق المستحقين فيه وما يكون لهم من التصرف في أعيانه وما لا يكون. ومقتضى الشريعة الإسلامية أن الاستحقاق في الوقف منوط بطولوع الغلة وهو الوقت الذي يتعقد فيه الحب أو يؤمن فيه على الثمر من المعانة وإذا إلتزم الحكم المعلنون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ٦/٣٠/١٩٦٥ دعوى الاستحقاق في الوقف لا تقبل إلا من ذي شأن له صلة بالوقف هو ومن يدعي إنه تلقى الاستحقاق عنه بحيث لا يكون للقاضي الدعوى أن يعرض لموضوع هذا الاستحقاق أو أن يجهد لقضائه فيه قبل تحقيق هذه الصلة والتحقق منه. وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعنين أنكروا صله المعلنون عليهم بالوقف ومن يدعون إنهم تلقوا الاستحقاق عنه، وكان الحكم المعلنون فيه قد تخلى عن تحقيق هذه الصلة وأحال النظر فيها إلى محكمة أو درجة بعد أن كانت قد إستنفدت ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها وعرض - مع ذلك - لموضوع الاستحقاق ومهد للقضاء فيه بقوله أن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً فرادياً وأن من مات صرف ما إستحقه أو كان يستحقه إلى فرعه وفقاً للمادة ٣٢ من قانون الوقف ورتب على ذلك أن الدعوى تكون مسموعة شرعاً ومقبولة قانوناً ولا مانع من السير فيها لإثبات إنهم من ذرية الموقوف عليها، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ٥/١٤/١٩٦٦ - فقه الحنفية على أن ولد من مات بعد الدخول في الوقف يقتصر إستحقاقه على نصيب والده من أبيه ولا يمتداه إلى من مات من إخوة والده من غير ولد بعد موته بل ذلك إنما يكون للإخوة الأسماء، وقد إستدلوا لذلك بأن ولد من مات بعد الإستحقاق جعل له الواليف نصيب أبيه لئلا يكون محروماً منه حيث شرط أن من مات وترك ولداً أو ولد وولد إنتقل نصيبه لولده أو ولد ولده، ولو مات أحد من أعمامه أو من غيرهم ممن في درجة أبيه لم يجعل له الواليف شيئاً من نصيبه حيث شرط أن من مات لا عين ولد إنتقل نصيبه لإخوته وأخواته أو لمن في طبقته أو أقرب الطبقات إليه، وليس في هذين الشرطين ما يجعل حقيقة أو

مجازاً - يقوم مقامه في الدرجة بل هو لا يزال في درجته النسبية لم يخرج منها على وصفه الحقيقي إبن أخ للعقيم فلا يضرب بسهم مع إخوته وأخواته في نصيبه.

- النص في المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه " إذا كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره " معناه ومراد الشارع منه هو أن يقوم الفرع مقام أصله شرط الواقف قيامه أم لم يشترط بحيث لا يحجب أصل فرع غيره، وهى لا ترد إلا على الإستحقاق - الأصلي والأبل الذي تناوله المستحق بالفعل، وهو ما أوضحت عنه المذكورة الإيضاحية لمشروع القانون بقولها " إن قيام الفرع مقام أصله أدنى إلى العدالة والمصلحة وأقرب إلى أغراض الواقفين ومقاصد الشارع في البر والصلة " وأنه " هذا عدل عن مذهب الحنفية الذين يرون أن الترتيب بين الطبقات ترتيب جملة على جملة لا ترتيب أفراد على أفراد فلم يقولوا بقيام الفرع مقام أصله إلا بنص من الواقف وأخذوا بالأظهر من مذهب الخنابلة وما ذكره المالكية أنه التحقيق عندهم وهو أن الترتيب ترتيب أفراد وأن الفرع يقوم مقام أصله شرط الواقف قيامه أم لم يشترط فلا يحجب أصل فرع غيره من الموقوف عليهم، والمراد من الذرية ذرية الموقوف عليهم سواء أكانوا ذرية الواقف أم غيره، وما يستحقه الميت يكون لولده والمراد منه المستحق بالفعل سواء أكان أصلياً أم آل إليه من إستحقاق موقوف عليهم آخرين " .

- القول بأن نصيب العقيم لا يخرج عن كونه حصّة في وقف على الذرية لتخضع لما نصت عليه المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أن " من مات صرف ما إستحقه أو كان يستحقه إلى فرعه " تسترئى في ذلك الحصّة التي كانت في يده أو لم تكن ونشأت بعد وفاته لحرمان صاحبها منها أو موته من غير عيب مردود بأن هذه المادة ٣٢ لا شأن لها بنصيب العقيم وشرط الواقفة صريح في أن نصيب العقيم ينتقل من بعده لإخوته وأخواته أو لأقرب الطبقات إليه وعملاً بالمادة ٥٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لا تطبق أحكام المادة ٣٢ إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها وقد وجد هذا النص المخالف.

#### الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٦

مضى كان الواقف قد أنشأ وقفه على " نفسه مدة حياته " ثم من بعده على المعتاض المذكورين في إشهاد الوقف، فإنه هذا الإشهاد يدل على أن من مات عقيماً من المعتاض المعين بأسمائهم في الإشهاد ينتقل نصيبه للأحياء منهم وهو ما يبنى عليه أن من مات قبل العقيم لا يستحق في نصيبه.

#### الطعن رقم ١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٦

شرط الواقف ( أن من مات قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه إن لو كان الأصل حياً ) يقتصر نطاقه على قيام ولد



من مات قبل والده مقامه في الاستحقاق من جده لا في الاستحقاق من عمه أو عمته ويجوزهما عن هو في درجة والده المتوفى قبل الاستحقاق، وبالتالي يقتصر أثره على استحقاقه لتصيب والده من أبيه لا بتعده إلى من مات من إخوة والده من غير ولد بعد موته بل ذلك إنما يكون للإخوة الأحياء.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٩

— إذا كانت الواقفة قد جعلت ريع وقفها جميعه — فيما عدا ما يلزم لشتون الوقف وظائف ومراتب جارية على المذكورين فيه ولصداقتهم به، منها ما هو أجر ومنها ما هو صدقة ومنها ما هو صلة، فإنه الوقف بهذه الصورة لا تطبق في شأنه أحكام المادة ٣٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فيما نصت عليه من أنه " لا تزيد المراتب عما شرطه الواقف " إذ هي لا تطبق إلا " إذا جعل الواقف غلة وقفه وقفه بعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مراتب فيها " بأن جعلها للموقوف عليهم وشرط أن يصرف منها خيرات ومراتب لغيرهم، بل تحكمه أوجع الأقوال من مذهب أبي حنيفة.

— فقه الحنفية على أنه لو جعل الواقف وقفه على جماعة سماهم وسمى لكل إنسان منهم شيئاً معلوماً فزادت الغلة، أعطى كل منهم ما سمي له وكان ما بقي بينهم على عدد الرؤوس ولا يصرف هذا الباقي إلى الفقراء كما لا يقسم بينهم بنسبة ما سمي لكل منهم لأنه جمعهم في الغلة وجعلها لهم جميعاً في أول كلامه ثم فصل ما لكل واحد منهم وسكت عن الباقي، ويجعل ريعه لهم وحصره فيهم لا يصرف شيء منه للمساكين ماداموا موجودين، ويسكوته عن بيان نصيب كل منهم في الزيادة، تقسم بينهم السوية لعدم شرط التفضيل فيها وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجري في قضائه على أن الواقفة أرادت أن تحصى المسجد والخيرات بفنائض ريع الوقف بعد إستغناء أصحاب المراتب المرتبات المقررة وأن أصحاب هذه المراتب ليس لهم سوى إستحقاقاتهم ولا يزداد لهم شيء ورتب على ذلك الحكم بعدم تعريضهم لوزارة الأوقاف فيما زاد عن مرتباتهم المقررة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٩

— تقتضى المادة ٥٨ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق أحكام المادة ٣٢ على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون إلا إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها. والمقصود بالنص المخالف في معنى المادة ٥٨ هو النص الصريح الذي يدل على إرادة الواقف دلالة قطعية لا يتطرق إليها الإجماع فلا يتناول اللفظ إذا كان في دلالاته على المعنى غفاء لأي سبب كان.

- من المقرر شرعاً أن ما ثبت بيقين لا يرفعه ظن ولا شك ولا إجمال ولا يرتفع إلا بيقين مطلق وأنه إذا دار الأمر بين الإعطاء والحرمان رجح جانب الإعطاء ومن ثم فإنه إذا كان إستمحاق المظنون ضدهم في الوقف ثابتاً يقيناً بمقتضى كتاب الوقف الأصلي حسب إنشائه وشروطه وكان إخراجهم من الإستمحاق بمقتضى إظهار التغيير ليس يقيناً على أحسن الفروض بالنسبة للطاعين فإنه لا يرتفع به الصابت بيقين وهو إستمحاق المظنون ضدهم.

- طبقاً للمادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذا كان الوقف على اللرية وكان مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره وإنما يحجب فرعه هو فقط ما دام موجوداً فإذا تولى الأصل إنتقل إلى فرعه ما إستحقه بالفعل أو كان يستحقه لو بقي على قيد الحياة

الظعن رقم ١١ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٩

- متى كانت الواقعة لد أنشأت وقفها على نفسها مدة حياتها ومن بعدها جعلته حصصاً على المذكورين في إظهار الوقف والتعير ومنهم أخوها وأولاد أخيها ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وفقاً على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقه بعد طبقه ونسلأ بعد نسل وجيل بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد إذا انفرد ويشارك فيه الإنسان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك أولاد أو ولد أو أسفل من ذلك إنتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل فإنه لم يكن له ولد ولا ولد أو أسفل من ذلك إنتقل نصيبه من ذلك إلى أخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والإستمحاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك فإنه لم يكن له إخوة ولا أخوات فلاقرب الطبقات للمعولى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وعلى أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف وإستمحاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك قام ووده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والإستمحاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل حياً بالياً، فإنه ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقعة أرادت أن تجعل وقفها بعد وفاتها أولاًفاً متعددة مرتبة الطبقات ترتيباً فرادياً يستقل كل منها عن الآخر بأعيانه والمستحقين فيه من أفراد الطبقة الأولى المذكورين بأسمائهم في كتاب الوقف ثم من بعد كل منهم يكون ما هو موقوف عليه وفقاً على أولاده ثم على أولاد أولاده فإنه لم يكن له ولد ولا ولد أو أسفل من ذلك إلى أخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والإستمحاق فإنه لم يكن له إخوة ولا أخوات فلاقرب الطبقات للمعولى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم.

- النص في المادة ٣٣ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه "مع مراعاة أحكام المادة ١٦ إذا مات مستحق وليس له فرع يله في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها وإذا كان الوقف مرتب الطبقات وجعل الواقف نصيب من يموت أو يحرم من الاستحقاق أو يبطل استحقاقه فيه لمن في طبقته أو لأقرب الطبقات إليه كان نصيبه لمن يكون في طبقته من أهل الحصة التي يستحق فيها" ولازمه ومقتضاه أن يعود نصيب العقيم لمن يكون في طبقته الخاصة أو أقرب الطبقات إليه من أقرب قسم كان يتناول إستحقاقه منه وبقي من يستحق فيه بعد وفاته وهو أهل الحصة التي كان يستحق فيها لا لمن يكون في مثل طبقته أو أقرب الطبقات إليه من أهل الحصص الأخرى التي لم يكن يستحق فيها ويتناول إستحقاقه منها. وإذا كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أن العقيم توفي بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وأن الحصة التي يستحق فيها هي حصة والدته ولم يكن موجوداً من أهل هذه الحصة وقت وفاته سوى أولاد أخته فإنه نصيبه يعود لم هو في مثل طبقته من أهل الحصص الأخرى التي لم يكن يستحق فيها، وقد إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

- الفورية ليست شرطاً في طلب الإستحقاق بل يبقى المستحق على حقه في المطالبة ما لم تضي المدة المانعة من سماع الدعوى به مع التمكن وعدم الملأ.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧١

المختار عند الحنفية أن الأصل في الوقف القسمة بالسوية إلا إذا اشترط التفاضل أو قامت قرينة تدل عليه فإنه اشترط في طبقة ولم يشترط في غيرها ولم تقم قرينة تدل عليه يبقى الأصل مطلقاً وتكون القسمة بالسوية. وإذا كان إنشاء الوقف يدل على أن الواقف شرط التفاضل بين الذكر والأنثى في أفراد الطبقة الأولى فقط وسكت عنه بالنسبة لغيرهم من الطبقات ف يرجع إلى الأصل ويقسم الربع بين الذكر والأنثى فيما عدا الطبقة الأولى، ولا يعدل عن هذا الأصل لقول الواقف في نهاية الإنشاء " يتناولون ذلك بينهم كذلك " أو قوله " على النص والرتب المشروحين أعلاه " لأن المفهوم من إيراد الواقف هاتين العبارتين في نهاية الإنشاء أن الواقف أراد بهما مجرد الرتيب بين طبقات المستحقين.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٢

- الإستحقاق في الوقف متى أطلق فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتصرف إلى إستحقاق غلة الوقف أو منفعة ويعتبر كل هؤلاء مستحقين وينطبق عليهم حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف التي نصت على أنه يزول الملك فيما ينتهي فيه الوقف للمستحقين الحاليين كل بقدر نصيبه فيه.

- فقه الخفية - طبقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لو جعل الوافق وقفه على جماعة سماهم وسمى لكل إنسان منهم شيئاً معلوماً، فزادت الغلة أعطى كل منهم ما سعى له وكان ما بقي بينهم على عدد الرؤوس ولا يصرف هذا الباقي إلى الفقراء ما داموا موجودين.

#### الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١

مؤدى نص المادتين ١/٢٤ و ٣٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - بشأن الوقف - أن الإستحقاق الواجب في الوقف يكون لورثة الوافق الموجودين عند وفاته، من والديه وزوجه أو أزواجه وذريته ثم للزوجة هؤلاء الورثة يشترط أن يبقى الإستحقاق واجباً لأصل كل ذرية إلى موته، ولا يثبت إستحقاق ذرية كل وارث لما هو مستحق له إلا من بعده أى بعد وفاته. ولهذا فانحصر بغير حق من ذرية الورثة لا يكون متمكناً من الدعوى إلا في الوقت الذي يثبت له فيه الإستحقاق، وهو وقت وفاة أصله إن كان هذا انحصر موجوداً إذ ذاك أو وقت وجوده بعد موته إن لم يكن موجوداً حين موت أصله، أو الوقت الذي يسقط فيه حق أصله إن كان محروماً بغير حق لرضاء الصريح أو الضمني، وإذ جرى الحكم المطعون فيه في قضائه على أن مدة الستين الخادمة لرفع الدعوى بالنسبة للمطعون عليها الثالثة - المحرومة من الإستحقاق - لا تحسب من وقت وفاة الوافق، بل من وقت تمكثها من الدعوى، وهو الوقت الذي ثبت لها فيه الإستحقاق بوفاء والدها، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح.

#### الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١١٩٩ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٦

النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الحريات على أن (يصبح ما ينتهي فيه الوقف على الوجه المبين في المادة السابقة ملكاً للوافق إن كان حياً وكان له حق الرجوع فيه، فإنه لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الإستحقاق...) لا يمنع من المنازعة أو التدهاي بشأن هذا الإستحقاق سواء كانت هذه المنازعة سابقة على صدور القانون أو لاحقة له لأن المشرع إنما أورد هذا النص إستصحاباً لحال الوقف والمستحقين فيه وقت صدوره، وعلى إلتراض خلو إستحقاق المستحقين من المنازعة دون أن يحصر الإستحقاق فيهم أو يمنع من المنازعة أو التدهاي مع إيتهم في شأنه، وهو ما دلت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانونين رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الوافق توفي بتاريخ ١٥ من يوليو ١٩٤٩ في تاريخ لاحق لصدور قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فإنه المادة ٢٤ من ذلك القانون بشأن الإستحقاق الواجب في وقف ما زاد على ثلث مال الوقف تظل هي

السند للمركز القانوني لورثة الواقف المزمعين من وقته دون أن يتأخر ذلك المركز بصدر قانون إلغاء الوقف رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٩١ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٠

— مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ — وعلى ما توضح عنه مذكرته الإيضاحية — أن الأوقاف موضوع هذا القانون هي الأوقاف التي يكون مصرفها على غير جهات البر التي إنتهت بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأصبح المستحقون فيها مالكين لأعيانها كل بقدر نصيبه ولكن نظراً لإقامتهم إقامة عادية خارج البلاد وإنتحال البعض صفة الوكالة والإتابة عنهم دون التحقق من بقائهم على قيد الحياة، فقد أوجبت المادة الثانية المشار إليها على هؤلاء المستحقين أن يقدموا هم أو ورائهم إلى وزارة الأوقاف ما يثبت صفتهم وحقوقهم خلال سنة واحدة من تاريخ العمل بالقانون عدلت إلى ثمانية عشر شهراً بالقانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٨، فإذا مضت هذه المدة دون أن يقدموا ما يثبت ذلك اعتبروا في حكم المنقرضين وتصبح الأعيان ولقاً خيراً، مما مفاده أنه متى تحقق وجود هؤلاء المستحقين على قيد الحياة في تاريخ إنتهاء الوقف على غير جهات البر بإقتضائهم الإجراءات السالفة لمزاهم يعاملون معاملة المستحقين في الأوقاف المنتهية طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمشمولة بحراسة وزارة الأوقاف وإلا اعتبروا في حكم المنقرضين في هذا التاريخ وبالتالى يؤول الإستحقاق إلى جهة البر وتعتبر الأعيان ولقاً خيراً.

— إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها تقدمت بصفتها مستحقة في الوقفين موضوع النزاع وباعتبار أنها مقبلة إقامة عادية خارج البلاد إلى وزارة الأوقاف خلال الميعاد المحدد قانوناً بما يثبت وجودها على قيد الحياة وصفتها باعتبارها مستحقة في الوقفين. وهو ما ألقت به الطاعة — وزارة الأوقاف — بكتابها المؤرخ ١٩٦١/٧/٢٤ فإنه ملين الوقفين لا بعدان من قبيل الأوقاف الأهلية التي لها مستحقون غير معلومين والتي اعتبرتها المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ الصادر في تاريخ لاحق لإستقرار الوضع في الأوقاف الخاضعة للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ — ولقاً خيراً لم يقدم دوى الشأن للمطالبة بإستحقاقهم فيها خلال سنة أشهر وبقت قهقهم فيها بقرارات تصدر من لجان الفحص المشكلة ولقاً للمادة ٢٦ منه، وهو ما يؤيده أن للشرع في المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف الصادر قبل إنتهاء المدة المحددة لتقرير الوضع في الأوقاف الخاضعة للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ قد ميزها عن الأوقاف التي لا يعرف مستحقوها ولا جهة الإستحقاق فيها وتلك التي إنتهت بحكم القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٨٥٢ ولا زالت في حراسة وزارة الأوقاف وخصها بالبعد

خامساً " ولكنه لم يوردها ضمن الأوقاف الخاضعة للتنظيم المقرر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ الصادر بعد الإنتهاء من إستقرار الأوضاع فيها.

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣  
مؤدى نص المادتين ٢٤، ٣٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف يدل على أن المشرع رأى أن يجد من حرية الواقف فى حرمان الوراثين من ذريته وزوجه أو أزواجه الموجودين وقت وفاته من الإستحقاق فيما يورقه زيادة على ثلث ماله وأن يتم توزيع الإستحقاق عليهم وفقاً لأحكام الميراث وأن ينتقل إستحقاق كل منهم إلى ذريته من بعد. وفقاً لأحكام القانون فإذا حرم الواقف أحداً ممن لهم حق واجب فى الوقف بمقتضى أحكام هذا القانون من كل أو بعض ما يجب له، كان له الحق - عنه المنازعة فى رفع دعوى المطالبة بمحقه وذلك خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت الواقف وذلك بشرط التمكن وعدم العذر، وأن أمر العذر موكل إلى تقدير المحكمة.

الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٩  
لا يجوز طبقاً للمادة ٥٨ من قانون الوقف إعمال نص المادة ٢/٣٤ منه فى شأن عودة الإستحقاق إلى من حرم منه بزوال سبب الحرمان إذا خالف ذلك نصاً صريحاً فى كتاب الوقف.

الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٣٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٦  
بمذور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ آلت ملكية أعيان الأوقاف - لغير جهات البر - إلى المستحقين فيها وأصبح كل مستحق مالكاً حصته فيها وزالت عنها صفة الوقف.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٤  
إن اللوائح الشرعية صريحة النصوص فى أن الإقرار بالوقف أو بالإستحقاق فيه إذا أنكره المقر فلا يمكن الإحتجاج عليه بإقراره إلا إذا كان قد أشهد به وهو يملكه إشهاداً رسمياً على يد القاضى الشرعى أو مأذونه وكان إجهاده مقيداً بدفع المحكمة الشرعية، أى وما عدا ذلك من أدلة الإقرار كان يكون كتابياً بورقة عرفية، فإنه باطل بطلاناً مطلقاً ولا أثر له حتى يصبح الإحتجاج به عليه.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/١٢  
تنص المادة ١٩ من القانون المبنى على أنه " تراعى فيما يكون لصاحب الإنفاق من الحقوق وفيما يترتب

عليه من الواجبات شروط العقد المرتب عليه حق الإنقاذ " . لمضى كان العقد المرتب عليه حق الإنقاذ هو عقد وقف فأحكام الشريعة الإسلامية هي التي تجرى عليه من جهة تعيين مدى حقوق المستحقين وما يكون لهم من التصرفات في الأعيان المستحقين فيها وتعيين مدى حقوق نظام الوقف وما يجوز لهم من التصرفات وما لا يجوز.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٣٦/١/٥  
الإستحقاق في غلة الوقف منوط بطلوغها ومعرفة صافيها بعد المصاريف الضرورية ولا يجوز البتة الحكم سلفاً على ناظر الوقف بأن يدفع في المستقبل مرتباً معين المقدار لإحتمال أن الحساب قد لا ينتج شيئاً يمكن دفع هذا المرتب منه أو قد لا ينتج إلا صافياً ضئيلاً لا يمكن معه إلا دفع جزء ضئيل من المرتب. فإذا قضى حكم بالزام ناظر وقف بإيداع كامل مرتب مقرر بكتاب الوقف إلى أن تنتهي دعوى مولوعة منه لدى المحكمة الشرعية فقضاؤه بذلك فيه مخالفة للقانون تستوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٩٣٦/٤/١٦  
إذا أجزت بعض أعيان الوقف إلى شخص ليست من الأجرة ديناً شخصياً له على أحد المستحقين في هذا الوقف ثم حكم بفسخ التاجر وعادت الأرض إلى حوزة الوقف فإنه الوقف لا يكون مسئولاً قبل المالكين عن ذلك الدين الشخصي.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٤٥/٦/١٤  
مضى كان المستحقون في الوقف هم أصحاب الربيع فلهم أن يتنازلوا عنه كله أو بعضه، وهم أن يجوزوا التخفيض الذي أجراه الناظر في أجرة الوقف أو لا يجوزوه. فإذا إستخلصت المحكمة أن تخفيض الأجرة الذي أجراه الناظر قد حصل برضاء المستحقين والنظر الذين تلوه بسكوتهم عن المطالبة بمقدار التخفيض وإقرارهم بالفعل التخفيض الحاصل قبل ذلك في سنة سابقة فلا رقابة عليها في ذلك حكمة النقض.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٢٤  
الشريعة الإسلامية هي التي يرجع إليها في تعرف هل الحكم الشرعي بالإستحقاق في الوقف هو حكم منشى للحق أو مقرر له. وللمقرر في الفقه الإسلامي أن الوقف إذا كان صادراً على ذرية الواقف وأبنت أحد إستحقاقه بأن يبرهن على أنه من هذه الذرية وكان الخلاف على إستحقاقه معلقاً بنسبه فإنه الحكم يكون كاشفاً للحق لا مثبتاً له، ويكون للمستحق أن يرجع بحصته في السنين الماضية على من قبضها من المستحقين أو على الناظر إذا كان قد أجراها معتمداً على غير من يستحقها. أما إذا كان الخلاف غير متعلق بنسب مدعى الإستحقاق بل بتفسير شرط الواقف هل ينطبق على المدعى أم لا ينطبق كما إذا وقف

على ولد ولده وأنكر إستحقاقه لا خلاف في تسميه ولكن على زعم أن البنت ليست ولداً وأن ولد البنت ليس ولد ولد، وأخذ القضاء بوجهة نظر المدعى وقضى بدخوله في الإستحقاق فإنه لا يستحق شيئاً مما أستهلك من غلات السنين الماضية. لأن القضاء في هذه الحالة يكون متبناً أنه من الموقوف عليهم لا مظهراً وذلك لوجود شبهة الإقصار في شرط الواقف، فإنه كانت الغلة موجودة إستحق فيها نصيبه لضعف تلك الشبهة.

#### \* الموضوع الفرعي : الإستدانة على الوقف :

**الطعن رقم ٢٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٢٦**  
إن نافر الوقف لا يمكنه أن يستدين على الوقف إلا بإذن من القاضي الشرعي، ولا يمكنه أيضاً بغير هذا الإذن أن يمثل جهة الوقف في الدعوى المقامة بشأن هذه الإستدانة، إذ الواجب في هذه الحالة أن يقام ناظر خصومة ليعرل المحافظة على حقوق الوقف. فإذا رفعت دعوى على شخص بصفته الشخصية وبصفته ناظراً على وقف ومثلاً له بالأصلالة من نفسه وطريق وكائنه عن ناظر آخر على نفس الوقف بأنه بصفته إستدنان من البنك بضمانة المدعى مبلغاً، وحرر على نفسه سنداً مستحق السداد في تاريخ معين، ولم يقيم بالسداد وطلب المدعى الحكم بإلزامه بصفاته كمتدين أصيل بأن يدفع مبلغ الدين فحكمت المحكمة له بما طلب إرتكالا على سند الدين، فإنه هذا الحكم لا يعتبر قائماً بالنسبة لجهة الوقف لأنها لم تقبل تمثيلاً صحيحاً لا في الإستدانة ولا أمام القضاء.

#### \* الموضوع الفرعي : الإهمال في إدارة الوقف :

**الطعن رقم ١٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/١٦**  
إذا كان طلب التعويض متبناً على ما ضاع على طلبه " مستحق في وقف " من الربح وما لحقه من الخسارة بسبب إعمال المدعى عليه " وزارة الأوقاف " في إدارة الوقف، وحقت المحكمة الإبدالية وقائع التقصير وأثبتت وقوعها من المدعى عليه، ثم بحث فيما ترتب عليها من الضرر فأنبت حصوله وطوقه بالمدعى، ثم قضت له بالتعويض وذكرت في حكمها أن هذا التعويض غير متبني فقط على سبب واحد هو ما ذكر من وقائع التقصير وإنما يرجع في أساسه إلى أسباب عدة تكون في مجموعها وجهاً صحيحاً للقضاء به، ثم جاءت المحكمة الإستئنافية مع تسليمها بيقين وقائع التقصير وما ترتب عليها من ضرر فحزأت هذا المجموع المكون من تلك الأسباب المتلاحقة المتناسكة واعتبرت أن كل واحد منها لا يعد وحده تقصيراً وحكمت برفض طلب التعويض، فهذا الحكم غاطي ويتعين نقضه.



الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٠

إن مسألة ناظر الوقف في ماله الخاص عما هو متعلق بالوقف لا تكون إلا إذا قصر في إدارة الوقف أو كانت ذمته مشغولة بما للمستحق في الوقف على الوقف. فإذا طُلب ناظر الوقف في ماله وفي مال الوقف، وصدر الحكم عليه بالزامه بالمطلوب من ماله فقط، فإنه الحكم يكون مشوباً بالقصور متيناً نقضه إذا كان خالياً من الأسباب المبررة لقضائه بذلك.

\* الموضوع الفرعي : لبناء في دار الوقف :

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢١ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٥

إن فقهاء الشرع الإسلامي يفرقون - في حكم البناء في دار الوقف - بين ما إذا كانت الدار موقوفة للسكنى وبين ما إذا كانت معدة للإستغلال. فإنه كانت موقوفة للسكنى فحكمهم فيها أنها إذا احتاجت للعمارة فعمارتها على مستحق سكناها، فإنه بناها من ماله كان البناء ملكاً له ولورثته من بعده ( المادتان ٢٧ من مرشد الخيران و ٣٥ ) من قانون المدل والإنصاف ). ولا طريق عندهم بين ما إذا كان مستحق السكنى ناظراً للوقف أو غير ناظر. وإنما يشترط على كل حال لإستحقاق الباقي هو وورثته الملكية البناء أن تكون العمارة ضرورية وغير زائدة عما كانت عليه الدار زمن الواقف، وإلا فهو متصرف لا حق له ولا لورثته في شيء من هذه الملكية. أما إن كانت الدار موقوفة للإستغلال فإنه الكلف بملاحظتها وصيانتها وعمارتها وإستخراج غلتها إنما هو الناظر، ولا تدخل في هذا للمستحقين وإنهما يمتنعان من الناظر هو المستحق الوحيد للغة فإنه صفته في الإستحقاق لا شأن لها في شيء من ذلك بل صفته في النظارة هي وحدها المعبرة في هذا الخصوص. ويكون المرجع لمعرفة حكم العمارة التي أجراها الناظر للمستحق الوحيد بمال نفسه إلى القواعد الشرعية الخاصة بتصرفات النظار. والحكم الشرعي في هذا يتحصل في أن العمارة متى كانت ضرورية يوجب على تأخيرها ضرر بين الأعيان وليس للوقف مال في يد الناظر، وجب عليه إستئذان القاضى الشرعى في الإقراض، فإذا لم يمكن من الإستئذان خشية التأخير والضرر، وأنفق من مال نفسه في تلك العمارة الضرورية فإنه له الرجوع في مال الوقف بما أنفق بشرط أن يكون ما صرفه هو مصرف المثل وأن يكون عند الإنفاق قد أشهد على أنه يتولى الرجوع على الوقف، فإنه لم يشترط الرجوع ولم يشهد عليه إعتبر متبرعاً ولا رجوع له. أما متى كانت العمارة غير ضرورية عاجلة، أو كانت زائدة على الصفة التي كانت عليها الأعيان في زمن الواقف فلا بد للناظر من إستئذان القاضى الشرعى في الإستئذان، كما لا بد من رضا المستحقين بها أيضاً، فإنه أنفق الناظر من مال نفسه في العمارة دون إستئذان القاضى إعتبر متبرعاً ولا رجوع له على الوقف بما أنفق سواء أشهد على نية الرجوع أو لم يشهد.

**\* الموضوع الفرعي : لترتيب بين طبقات الموقوف عليهم :**

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٤

- نصت المادة الثالثة من قانون إنهاء الوقف الأهلى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه " إن كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين وللزيرة من مات من ذوى الاستحقاق من طبقة المستحقين الحاليين كل بقدر حصته أو حصة أصله فى الاستحقاق " وقد صرحت المذكرة الإيضاحية فى تعليقها على هذه المادة " بأنه رؤى فى الوقف المرتب الطبقات أن تؤول الملكية إلى المستحقين الحاليين فيه وإلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق لأن هذه الذرية كانت محجوبة على سبيل التوقيت ومن العدل ألا يترتب على هذا الحجب أثره بالنسبة لملك الوقف " ومفاد ذلك أن هذا النص لا ينطبق إلا على الوقف المرتب الطبقات ترتيبا جليا لأن هذا الوقف هو الذى تحجب ذرية من مات من أهل الطبقة المستحقة إلى أن تفرض طبقة أصلهم وهذه الذرية هى التى عنها المذكرة الإيضاحية بقولها أنها كانت محجوبة على سبيل التوقيت ورأى المشرع من العدل ألا يمنحها هذا الحجب المؤقت من أخذ حصة أصلها فى الاستحقاق بعد إنهاء الوقف لأن هذه الحصة كانت مستزولة إليها بعد انقراض طبقة أصلها لو ظل الوقف قائما ولم يصدر قانون بإنهائه ويصيرورة ما ينتهى فيه ملكا للمستحقين الحاليين. أما فى الوقف المرتب الطبقات ترتيبا إفراديا فلا تحجب فيه ذرية من مات من أهل الطبقة المستحقة بل يؤول نصيب كل من مات من هذه الطبقة إلى ذريته وبذلك فلن تنوار هذه الذرية بهندور ذلك القانون.

- لا يكون الوقف مرتب الطبقات ترتيبا جليا إلا بنص صريح قاطع من الواقف على ذلك إذ نص المشرع فى الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن جميع الأوقاف المرتبة الطبقات يعتبر ترتيبها إفراديا بمعنى أنه لا يحجب أصل فرع غيره ومن مات صرف ما يستحقه وما كان مستحقه إلى فرعه ولو لم ينص الواقف فى كتاب وقفه على هذا. كما نصت المادة ٥٨ من قانون الوقف المذكور على أنه لا يعمل بأحكام بعض مواد ومنها المادة ٣٢ سالفة الذكر إذا كان فى كتاب الوقف نص بخالفها ومؤدى هذين النصين أن كل وقف مرتب الطبقات على الذرية يعتبر مرتب الطبقات ترتيبا إفراديا إلا بنص الواقف صراحة على أنه جعل الوقف مرتبا ترتيبا جليا.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٦٢ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٥

- تنص المادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه " إذا كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره ومن مات صرف ما يستحقه أو كان يستحقه إلى فرعه " كما تنص المادة ٥٨ من هذا القانون على عدم تطبيق أحكام المواد من ٣٧ إلى ٣٥ إذا كان فى كتاب الوقف نص

يُقالها. هذا التلازم بين النصين يدل على أن الشارع أراد أن يجعل الترتيب بين طبقات الموقوف عليهم من الذرية ترتيباً إراديّاً ما لم ينص الواقف على إبنه قد رب بينها ترتيباً جليّاً. وإذا كان الثابت في الدعوى أن الواقف نص في كتاب وقفه على إبنه لا يستحق بطن أنزل مع وجود واحد من البطن العليا بل تُعجب الطبقة الأولى منهم الطبقة السفلى ومن مات منهم من غير نسل تكون حصته للطبقة العليا وهو ظاهر الدلالة على أنه أراد أن يجعل الترتيب بين الطبقات الموقوف عليهم ترتيباً جليّاً لا يشمل لأنه لا تطبق في شأنه أحكام المادة ٣٢ من قانون الوقف.

— النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات على أن "يصح ما ينتهي فيه الوقف على الوجه المبين في المادة السابقة ملكاً للواقف أن كان حياً وكان له حق الرجوع فيه فإنه لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الإستحقاق وإن كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين وللذرية من مات من ذوى الإستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله في الإستحقاق " يدل على أن الشارع أراد أن يجعل ملكية ما إنتهى الوقف فيه للواقف أن كان حياً وكان له حق الرجوع يسرى في ذلك أن يكون قد أحفظ لنفسه بقلة الوقف أو جعل الإستحقاق لغيره حال حياته، فإنه لم يكون الواقف حياً أو لم يكن له حق الرجوع آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته، وفي الوقف المرتب الطبقات توّول الملكية إلى المستحقين الحاليين فيه وإلى ذرية من مات من ذوى الإستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله، وهو ذرية من دخل في الوقف وتناول إستحقاقاً فيه وكان من أهل الطبقة التي إنحل عليها ثم توفى بعد الدخول وانتقل إستحقاقه بحكم الترتيب الجملى — إلى البالين من أهل طبقته لا ذرية من توفى قبل دخوله في الوقف وإستحقاقه لشيء فيه ولم يكن بذلك من أفراد الطبقة التي إنحل عليها الوقف ولا من ذوى الإستحقاق، أو صاحب حصة ونصيب فيه، وهي أوصاف وليرود قصد إليها الشارع وعناها بقوله " وآلت الملكية للمستحقين الحاليين وللذرية من مات من ذوى الإستحقاق من طبقة كل بقدر حصته أو حصة أصله " ولا تصدق في حق من توفى أصله قبل الدخول في الوقف.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ١٢٦٧ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٢

مراد الشارع من نص المادتين ١/٣٢ و ٥٨ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يجعل الترتيب بين طبقات الموقوف عليهم من الذرية ترتيباً إراديّاً ما لم ينص الواقف على أنه قد رب بينها ترتيباً جليّاً وإذا كان الثابت في الدعوى أن نص الواقف في كتاب وقفه

ظاهر الدلالة على أنه أراد أن يجعل الوتيب بين طبقات الموقوف عليهم ترتيباً حلياً لا يحتمل، فقد تعين القول بأنه لا تطبق في شأنه أحكام المادة ٣٢ من قانون الوقف.

**\* الموضوع الفرعي : إلتزمت بنظر الوقف :**

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٧٣

- تخضع العلاقة بين ناظر الوقف والمستحقين فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأحكام الوكالة وحكم المادة ٥٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦، التي تردد حكم المادة ٥٢١ من القانون المدني السابق، وتعمل حكم المادة ٧٠٤ من القانون المدني الحالي. وهما اللتان تحددان مسؤولية الوكيل بصفة عامة، ومفاد ذلك أن ناظر الوقف إذا قصر نحو أعيان الوقف أو غلاته كان ضامناً دائماً لما ينشأ عن تقصيره الجسيم، أما ما ينشأ عن تقصيره اليسير فلا يضمنه إلا إذا كان له أجر على النظر.

- لن يختلف فقهاء الشريعة الإسلامية فيما إذا كان معزى الوقف " الناظر " يضمن العين الفاحش إذا أجر عقار الوقف بأقل من أجر الخلل أو لا يضمنه إلا أن الرأي الراجح الذى أخذت به محكمة النقض هو أن معزى الوقف " الناظر " يضمن العين الفاحش لو كان متعمداً أو عالماً به، وذلك إذا كان الناظر يبيع أجراً، إذ يعتبر تأجيرهُ أعيان الوقف بالعين الفاحش وهو متعمد أو عالم به تقصيراً جسيماً يسأل عنه دائماً كما أن المادة ٧٠٤ من القانون المدني تقضى بأن الوكيل بلا أجر يقتصر واجبه على العناية التى يُلها فى أعماله الخاصة فى حين أن الوكيل بأجر يجب أن يبدل دائماً فى تنفيذ الوكالة عنابة الرجل المعتاد.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٠

نظم المشرع النظارة على الأوقاف الخيرية بموجب القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقوانين ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ و ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ فجعلها لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الوالف النظر لنفسه. وأوجب على ما إنتهت نظارته على هذه الأوقاف أن يسلم أعيانها لوزارة الأوقاف مع إعتبارها حراساً عليه. حين تسليمها وإذا كان البين من الأوراق أن الطاعن الأول قد تولى النظر على الوقف موضوع النزاع بقرار صادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية فى ١٩٤٩/١/٣١ فإنه وزارة الأوقاف تكون قد حلت محله فى النظارة بحكم القانون المشار إليه اعتباراً من تاريخ العمل به فى ١٩٥٣/٥/٢١، وإذا لم يدع أى من الطرفين تسلم الوزارة عين الوقف أو تنازها عن النظارة للطاعن المذكور أو توكيلها بإياه فى إدارة الوقف طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم الأوقاف ولائحة إجراءاتها فإنه يده على الوقف تكون يد حارس حين تسليمه أعيانه لها.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٠

إلترض الشارع الحراسة - في جانب الناظر على الوقف الخيري حين تسليم الأعيان إلى وزارة الأوقاف بقصد تحميل النظارة على الأوقاف الخيرية المسئولة المدنية والجنائية عما قد يلحق أرواها من أضرار نتيجة الإهمال أو الصبث خلال الفترة السابقة على التسليم وعلى ذلك فإنه صفته كحارس تكون لصيقة بشخصه فلا يملك القضاء عزله أو إستبدال غيره وإنما تستمر حتى تسلم وزارة الأوقاف أعيان الوقف ومن ثم فإنه الحكم إذ قضى بعزله وإقامة المطعون ضده ناظرًا على الوقف لإدارته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

\* الموضوع الفرعي : للتصرف في شئون الوقف :

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ٣/٣/١٩٦٥

قرار المحكمة في تصرفات الأوقاف لا يكون نهائيًا - وفقًا لنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لائحة ترتيب احكام الشرعية والإجراءات المتعلقة به - إلا إذا كانت قيمة العين الواقع عليها التصرف لا تزيد على مائتي جنيه.

\* الموضوع الفرعي : للتغيير في الوقف :

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٦/١/١٩٧٤

التغيير في الوقف يكون قاصرا على الموضوع الذي حصل فيه التغيير ولا يمتد إلى غيره من الشروط والنصوص الأخرى الواردة بكتاب الوقف. ولما كان الثابت من أخطاء ١٩٣٨/٦/٢٧ أنه لا يوجد به ما يدل على أن الواقعة قد أسقطت ما إشرطته لنفسها من الشروط العشرة وكان لا وجه لإستدلال الطاعين بالعبارة التي ضمتها الواقعة الإشهاد المذكور من " أنها جعلت العمل والمعمول عليه فيما غيرت فيه اليوم هو ما جاء بهذا الإشهاد وما لا يتألفه أو يتألفه مما هو مدون بكتب الوقف والتغير السابقة عليه إذ هي لا تفيد ما فهمه الطاعون منها من أن الواقعة أسقطت حقها في الشروط العشرة، لأن معنى قولها " أنها جعلت العمل والمعمول عليه فيما غيرت فيه اليوم هو ما جاء بهذا الإشهاد " هو وجوب العمل فيما غيرت فيه بالأحكام الثلاثة التي أوردتها الإشهاد. وقولها " وما لا يتألفه أو يتألفه مما هو مدون بكتب الوقف والتغير السابقة عليه " أنها جعلت العمل أيضا بما لا يتألف هذه الأحكام الثلاثة مما جاء في كتب الوقف والتغير السابقة، فيكون الذي لا يتألف التغيير من الكتب السابقة ويجب إستمرار العمل به هو ما عدا هذه الأمور الثلاثة، ومنه الشروط العشرة الأمر الذي يفيد أن هذه العبارة هي تأكيد لمضمون التغيير، ودليل على بقاء الشروط العشرة على عكس ما يقوله الطاعون، وبذلك قول الواقعة في هذا الإشهاد أنها " أشهدت على نفسها بما لها من الشروط العشرة المذكورة أنها غيرت فيها - أي في كتب الوقف -

بالصفة الآتية.... " وليس أدل على أن الواقعة لم تقصد في هذا الإشهاد، إسقاط حقها في الشروط العشرة أنها نصت في إشهاد تغير ١٩٣٨/٩/١ على أنها تنازلت عن الشروط العشرة وأن هذا التنازل من الآن، وهو ما لم تفعله في إشهاد ١٩٣٨/٦/٢٧. لما كان ذلك فإنه إشهاد التغير الصادر في ١٩٣٨/٩/١ يكون قد وقع بمن يملكه.

- قبول الطاعنين بأن الواقعة لا تملك التغير - في إشهاد الوصف - بإشهاد أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ لأن مجرد استعمال حقها في واحد من الشروط العشرة بإشهاد التغير الصادر في ١٩٣٨/٢/٢٧ يسقط حقها في استعماله بعد ذلك، مردود بأن الواقعة قد نصت على حقها في تكرار هذه الشروط، بعبارة تفيد صراحة بمنطوقها جواز تكرار استعمال الشروط العشرة، وأن هذه الشروط لا تنتهي بوقوع أي شرط منها على أي فعل تراه الواقعة.

#### \* الموضوع الفرعي : للتنازل عن الوقف :

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٣

تنص المادة ٢٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - الواجبة التطبيق عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - على أنه "يطلق إقرار الموقوف عليه لفرضه بكل أو بعض إسحقاقه، كما يطلق تنازله عنه " وقرار البطلان طبقاً لتلك المادة دعت إليه الرغبة في حماية المستحقين الذين يتخلون من الإقرار أو التنازل وسيلة لبيع إسحقاقهم بمن يحسن مما يؤدي إلى تفرغ غرض الوقف، وإنضاع غير الموقوف عليهم برجع الوقف.

#### \* الموضوع الفرعي : الحارس القضائي على الأعيان الموقوفة :

الطعن رقم ٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٣٩/٦/١

لا يوجد في القانون ما يمنع إقامة حارس قضائي على الأعيان الموقوفة، فإنه الحراسة إنما هي من الإجراءات الوقفية التي تقتضيها الضرورة عند قيام الخصومة أمام المحاكم، وهي لا تمس حقوق المتخاصمين إلا ريعياً تنتهي الخصومة وتقرر حقوق المتخاصمين وتصلى بتماتهم بالحكم الصادر فيها. على أن الضرر الذي قد ينجم عنها لا يمس أصل الحق لأنه مؤقت، وتضمنه موقوفون لن تحمله.

**\* الموضوع الفرعي : الحكم الصادر ضد ناظر الوقف - أثره :**

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٩٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤  
مضى كان المقرر أن الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً للوقف، مأساً باستحقاق مستحقين لم يملوا بأشخاصهم فى الخصومة - لا يلزمهم ولا يعتبر حجة عليهم وكان المطعون عليهم عدا الأول لم يملوا بأشخاصهم فى الدعوى المرفوعة ضد المطعون عليه الأول بصفته ناظراً على الوقف فإنه الحكم الصادر فيها لا يكون حجة عليهم.

**\* الموضوع الفرعي : التخصيص الاعتبارية للوقف :**

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٤٨/٣/١١  
الوقف بأحكامه المقررة فى الفقه الإسلامى هو فى فقه القانون المدنى شخص اعتبارى تكاملت فيه مقررات الشخصية القانونية. والشخص الاعتبارى كما أن له وجوداً يفرضه القانون له إرادة مفوضة هى إرادة الشخص الطبيعى الذى يمثله. فالخطأ الذى يقع من ممثله بصفته هذه يعتبر بالنسبة إلى الغير الذى أصابه الضرر خطأ من الشخص الاعتبارى. فالحكم الذى يترتب المسئولية على جهة الوقف عن خطأ وقع من الناظر عملاً بالمادة ١٥١ من القانون المدنى لا يكون غلطاً.

**\* الموضوع الفرعي : الشراء لحساب الوقف :**

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٩  
شراء أحياناً لحساب الوقف ومن ماله يستلزم إستئذان المحكمة الشرعية.

**\* الموضوع الفرعي : للشرط المانع من التصرف :**

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩  
إذ كانت محكمة الموضوع قد دلت وبأسباب تكفى لحمل قضائها وفى حدود سلطتها لتقدير الدليل على توافر عناصر الوصية، وكان ما تدعيه الطاعنة من إنصراف لية الوصى إلى إنشاء وقف لا وصية يتالى مع إنضاء التأييد، فإنه النعى يكون على غير أساس.

### • الموضوع الفرعي : الشريعة الإسلامية هي القانون المطبق على الوقف :

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤

إذ كان الثابت من الصورة الرسمية الصادرة من نيابة إسكندرية الكلية للأحوال الشخصية والمتضمنة للإرادة السنية الصادرة بتاريخ ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٤ هجرية أنها تضمنت الفتوى الصادرة من المفتي العام بالممالك العثمانية وتسلفت بعدم سماع دعوى الوقف فيما يتعلق بالدعوى المرفوعة وقت صدور هذه الإرادة من أشخاص يدعون ملكية أراضي الدولة المخصصة للمنافع العامة ومصالح بيت المال والشوارع العامة وبعض المساجد ويستندون على شاهدين يقضي لهم بذلك وتصدر لهم حجج بأوقاف بناء على تلك الشهادة كما يقدم البعض حججاً مقطورة الثبوت يستندون إليها في دعواهم وهؤلاء هم الذين لا تسمع دعواهم ومن ثم فلا شأن لهذه الإرادة السنية بالحجج التي لا شائبة فيها وإذا كان نظام الوقف من حيث ماهيته وكيانه وأركانه وشروطه والولاية عليه ونماطه ومدعى سلطاته في التحدث عنه والتصرف في شئونه وما إلى ذلك مما يخص نظام الوقف فهو على حاله خاضع للشريعة الإسلامية وقد قن الشارع بعض أحكامه بالملاعة ترتيب الأحكام الشرعية وأخيراً بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فعلى أحكامهم إعمال موجب ذلك عند الإقتضاء فيما يخصها من مسائل أما العلاقات الحقوقية بين الوقف والغير فهي خاضعة للقانون المدني، ولما كان ذلك وكان الثابت أن المظنون ضده الأول أقام الدعوى بصحيفة معلنة لمورث الطاهنين في ١٩٤٦/٦/٣٠ وقضت المحكمة بسقوط الخصومة في ١٩٦٥/٣/٧ فقام المدعى برفع الدعوى التي صدر فيها الحكم المظنون فيه بالمطالبة بمقابل التحكيم فإنه تلك الدعوى تكون قد رفعت في ظل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وفي ظل القانون المدني وفي ظل لائحة ترتيب الأحكام الشرعية مما يتعين معه على الأحكام أعمال نصوصها دون التشريعات السابقة عليها ومنها الإرادة السنية وإذا لم يعمل الحكم المظنون فيه تلك الإرادة وأعرض عنها فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ويكون النعي عليه بالقصور في غير محله.

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٤٥/٣/١

إذا دفع نظار وقف دعوى وقف آخر بطلب تبييت ملكيته لعين تابعه له بأنهم وضعوا أيديهم على هذه العين باعتبارها جارية في الوقف المشمول بنظرهم وتصرفوا فيها تصرفهم في باقي أعيانه مدة تريد على ثلاث وثلاثين سنة متوالية، فقضت المحكمة، مع تبينها صحة هذا الدفع، برفض سماع هذه الدعوى تطبيقاً لحكم المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب الأحكام الشرعية وتأسيساً على أنه يجب الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في كل ما يتعلق بالوقف ودعواه، فحكمها هذا وإن كان قد أعطى في تطبيق حكم المادة ٣٧٥ المذكورة بشروطها كلها إلا أنه سليم في النتيجة التي انتهى إليها، إذ كان يكفي للحكم بعدم سماع تلك



الدعوى أو رفضها ما أثبتته من ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة كانت العين في خلالها تحت يد غاصب منكر حق ذلك الوقف عليها، ولا حاجة بعد لتوافر باقي شروط المادة المذكورة.

الطعن رقم ١١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢٣  
الوقف له حكمان : حكم من حيث إنه نظام قائم له شخصية قانونية، وحكم من حيث علاقته الحقوقية بالغير. فأما ماهيته وكيانه وأركانه وشروطه والولاية عليه وناظره ومدى سلطانه في التحدث عنه والتصرف في شئونه، وما إلى ذلك مما يخص نظام الوقف فهو على حاله خاضع لحكم الشريعة الإسلامية وقد فنن الشارع بعض أحكامه باللائحة ترتيب الأحكام الشرعية وأخيراً بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فعلى الأحكام الأهلية إعمال موجب ذلك عند الإكتضاء فيما يعرضها من مسائل. أما العلاقات الحقوقية بين الوقف والغير فهي خاضعة لحكم القانون المدني.

**\* الموضوع الفرعي : للقاضي الشرعي هو صاحب التصرف في الوقف :**

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣  
القاضي الشرعي هو صاحب الولاية العامة في التصرف على شئون الأوقاف وينبى على ذلك إنه متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدلع بعدم جواز الإستمات إستناداً إلى أن عدم إعتراض ناظر الوقف على طلب التصحيح لم يقو بإقرار القاضي، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه

**\* الموضوع الفرعي : المأذون بالخصومة عن الوقف :**

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٥  
المأذون بالخصومة عن الوقف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مسلط عليه، لأن مهمته قاصرة على اتقاد الإجراءات المأذون له فيها. وإذا كان هذا الطعن مرفوعاً من المأذون بالخصومة الذي إقتصرت المحكمة المختصة على إذنه بالسير في الإستمات فإنه يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة.

**\* الموضوع الفرعي : المحكمة المختصة بالنزاع المتعلق بالوقف :**

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٥  
إن من أخص المسائل المتعلقة بأصل الوقف النزاع الذي يقوم حول تفسير إحدى عبارات كتاب الوقف متى كانت هذه العبارة غامضة وكان تفسيرها على وجه معين دون آخر يعطى حقاً أو يهدر حقاً، فإذا كان النزاع يدور حول ما إذا كانت الآلات الزراعية موضوع الدعوى هي تركة عتلفة عن المورث أم هي داخلية ضمن أعيان الوقف، ففقط المحكمة باعتبارها تركة بناء على ما إستخلصته من أن الواقف لم يقصد

بعبارة إشهاد تغير الوقف سوى الآلات التي كانت موجودة وقت إنشاء الوقف، فإنها تكون قد قضت في مسألة متعلقة بأصل الوقف، وكان الواجب عليها في هذه الحالة أن تقف الفصل في الدعوى حتى يقضى من أحكامه الشرعية المختصة في هذا النزاع.

**الموضوع الفرعي : المحكمة المختصة بالنزاع المتعلق بالوقف :**

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧

أصبحت أحكام الوطنية بعد إلغاء أحكام الشرعية والمالية هي صاحبة الولاية بالفصل في كافة المنازعات في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والوقف والولاية عليه " ١٢ قانون ١٤٧ الخاص بنظام القضاء " ومن أجل ذلك نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - الخاص بإلغاء أحكام الشرعية والمالية - على تشكيل دوائر جزئية وإبتدائية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص أحكام الشرعية أو المالية. وتشكيل هذه الدوائر يدخل في نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة مما يخص به الجمعية العمومية بكل منها في حدود ما تقدم. ولا يتعلق ذلك بالإختصاص النوعى للمحكمة. لم تكن كانت دعوى الطاعة بطلب إستحقاق في وقف قد رفعت إلى دائرة الأحوال الشخصية بالحكمة الإبتدائية لإختصاصها بها وفقاً لقواعد التنظيم الداخلى لدوائر المحكمة ودفع بعدم سماحها لسبق المصلح بين الطرفين في ذات النزاع فإنه ذلك لا يقيد إختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى والدفع المقدم منها أياً كانت طبيعته.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤

ما توجبه المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب أحكام الشرعية من صدور الأحكام طبقاً للمدعون فيها ولا رجح الأقوال من ملعب أبى حنيفة، لا يضر إله في الأحوال التي ينص فيها قانون وضعى على قواعد خاصة وإذا صدرت تشريعات متعاقبة بالوقف فإنها تكون واجبة التطبيق ولا يلجأ إلى لغة الحنفية إلا عند سكوت هذه التشريعات عن مواجهة حالة معينة.

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٢٩ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٠

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه التي لا يتحقق إلا بها شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه مما كانت تخص به أحكام الشرعية وأصبح الإختصاص بنظره للمحاكم المدنية عملاً بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء أحكام الشرعية، فإنه تدخل النيابة يكون واجباً عند نظر هذا النزاع وإلا كان

الحكم الصادر باطلاً، يسعى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو أن تكون رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف.

الطعن رقم ٤١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٥

— المحاكم الشرعية هي في الواقع المحاكم العادية بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالوقف كما هو المستفاد من نصوص المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية. فهي إذن صاحبة الولاية العامة في مشاكل الأوقاف، ولا يخرج عن ولايتها هذه غير المنازعات المدنية البحت التي هي من اختصاص المحاكم المدنية.

— إن كون الحكم النهائي قد صدر من محكمة غير مختصة أصلاً بإصداره لا يمنع من أن تكون له حجية الشيء المقضي به إذا كان الخصوم قد تراضوا على القاضي أمام تلك المحكمة أو قبلوا اختصاصها وكانت هي غير ممنوعة من الفصل في نوع النزاع بنص في القانون أو بحكم القواعد الأساسية التي يحقها وضع الشارع ولاية القضاء على الميقات القضائية المختلفة. وإذن فإذا نظرت المحكمة الشرعية - برضاء الخصوم - في نزاع خاص بجمعية عين لجهة وقف وفصلت فيه نهائياً فإنه حكمها يكتب حجية الشيء المقضي به. لأن الفصل في هذا النزاع لا يتجالي مع طبيعة ولاية المحاكم الشرعية بل هو لا يدر أن يكون توسعاً - بناء على قبول الخصوم - في اختصاصها بنظر مسائل الأوقاف حسب المقرر في لائحة ترتيبها.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٤٤/٤/١٣

من المقرر أن المحاكم الأهلية هي محاكم القانون العام إلا فيما استثنى بنص صريح. والمادة ١٦ من لائحة الترتيب لم تخرج عن اختصاصها، فيما يتعلق بمسائل الوقف، إلا ما كان منها متعلقاً بأصله. ولما كانت قواعد الإختصاص في مثل هذه الحالة من النظام العام، فإنه لا يصح الإضاق على ما يخالفها. ولما كانت المحاكم الشرعية غير مختصة بالنظر في ملكية الواقف للأعيان الموقوفة أو في ردّها إلى الوقف من مخصصها فإنه إذا حكمت المحكمة العليا الشرعية - بإتفاق الخصوم - في هذا النزاع لحكمها يكون قد صدر خارجاً عن نطاق ولايتها فلا يصح الإحتجاج به ولا يجوز تنفيذه، فإذا كان قد أخذ في تنفيذه كان واجباً إبطال ما تم من إجراءات هذا التنفيذ.

\* الموضوع الفرعي : المسائل المتعلقة بأصل للوقف :

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة - قبل إلغاء المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - أن المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف ممنوعة على المحاكم الأهلية وينعقد الإختصاص بنظرها للمحاكم الشرعية.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٥

— إن أصل الوقف هو ذات عقد الوقف لا أكثر ولا أقل. فإذا كان النص العربي للمادة ١٦ من لائحة الوتيب هو : " ليس هذه الأحكام أن تنظر في المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف " فإنه هذا النص يساوى بالضبط " ليس هذه الأحكام أن تنظر في المسائل المتعلقة بعقد الوقف " .

— إن نص المادة ١٦ في هذا الصدد عام لا تخصيص فيه ومطلق لا قيد عليه. وهو بعمومه وإطلاقه يقتضى حتماً أن كل مسألة متعلقة بعقد الوقف من أية ناحية يكون هذا الصلح أى سواء أكان من ناحية صحة وبطلانه أم كان من ناحية أخرى فإنه الأحكام الأهلية ممنوعة من نظر النزاع فيها متعاً باتاً لا إستثناء فيه. وتخصيص هذا العموم بدون نص صريح أو على الأقل بدون قرينة تفيد هو تحكم صرف تأباه الأوضاع اللغوية كما تأباه قواعد التفسير.

— إن القاعدة التي تستفاد من عموم نص هذه المادة وإطلاقه ومن الطفق المقبول في مدى معناه ومن الإسعانة على تحديد مدى هذا المعنى بعبارات فقهاء الشرع الإسلامي ونصوص القانون المدني في باب حق الإنشاع والنص الفرنسي للمادة ١٦ المذكورة وبعبارة القانون المدني أن أى نزاع يقوم بشأن أى تقرير من كافة التقارير التي تشمل عليها كتب الوقف، أى سواء أكان التقرير هو من ذات أصل عقد الوقف أم كان من محرمات شرط من شروط عقد الوقف، فأحكام الأهلية ممنوعة متعاً باتاً من نظره. ومعها من النظر في ذلك يقتضى منها حتماً من أن تفسر أية عبارة من عبارات كتب الوقف متى كانت غامضة وكان تفسيرها على وجه دون آخر يعطى حقاً أو يهدر حقاً، بل كل هذا من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها. أما متى كان كتاب الوقف واضحاً لا غموض فيه ولا نزاع في شئ مما يحويه فهو عقد رسمي ككل العقود الرسمية واجب على أحكام الأهلية إحواؤه وتنفيذه وإعطاء ما فيه من الحقوق لأربابها لمستحقاق المستحق، متى كان واضحاً من الكتاب ولا نزاع فيه بينه وبين الناظر لا من جهة أصله ولا من جهة مقداره، فالدعوى على الناظر دعوى حساب عادية تنظرها المحكمة كمثل غيرها من دعاوى الحساب. وكذلك دعوى إيجار أعيان الوقف أساسها عقد الإيجار الحاصل من يملكه وهو الناظر ولا شأن لها بنصوص كتاب الوقف وليست متنازعة فيها. ودعوى الحكر وتقديره هي كمثل دعوى الإيجار مترتبة على عقد التحكير، وليس لها شأن بنصوص كتاب الوقف.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٥/٥/١٩٤٠

إنه لما كانت المحاكم الأهلية ممنوعة بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيبها من النظر في جميع المسائل المتعلقة بأصل الوقف وكان ذلك يستتبع منها من تأويل الأحكام التي تصدر في هذه المسائل من الجهات المختصة

فإنه هذه الأحكام تكون ملزمة لها. وإذا كان ذلك كانت المحكمة الشرعية قد فصلت في نزاع على إستحقاق مما هو متعلق بأصل الوقف، وبينت المستحقين، وعينت نصيب كل منهم، لم رفعت إلى المحكمة الأهلية دعوى من بعض هؤلاء المستحقين بطلب نصيبه فإنه يجب على هذه المحكمة ألا تخرج عما قضى به الحكم الشرعي وألا تقسه بتأويل أو تفسير، وذلك منها يكون قضاء فيما لا ولاية لها عليه فلا يصح أن يكون ملزماً لأحد أو أن يجوز قوة الشيء المحكوم فيه، لأن الشارع إذ ناط بكل جهة من جهات القضاء النظر في المسائل التي اختصها بها إنما قصد أن تنترم كل جهة حدودها، وهذا مقتضاه أنه لا يصح إلزام أى عمل تجزئه أية جهة خارج الحدود المرسومة لها.

#### **\* الموضوع الفرعي : المطالبة بالحقوق المالية :**

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٨

كانت المحاكم الأهلية هي المحاكم ذات الولاية العامة في المسائل المدنية ولم يخرج من ولايتها إلا ما سمح المشرع أن يعهد به من هذه المسائل لجهات قضائية أخرى. فالدهوى التي تقوم على المطالبة بحق من الحقوق المدنية ضد ناظر الوقف سواء بصلته الشخصية أو بصلته ناظراً على الوقف هي مطالبة بحق مالى بحث تختص المحاكم المدنية دون غيرها بنظرها. وعلى ذلك فإذا رفعت دعوى على ناظر وقف بصلته الشخصية وبصلته ناظراً على الوقف أمام المحكمة الأهلية ممن قضى له حصته في الوقف بأن يدفع له مبلغاً معيناً مقابل بيع أطياف حكم له بها فإنه هذه الدعوى تكون قد رفعت إلى محكمة مختصة لها ولاية الحكم فيها. ولا اختصاص للمحاكم الشرعية في البحث في إلزام أو عدم إلزام الوقف بهذا الدين.

#### **\* الموضوع الفرعي : المنع من سماع للدعوى :**

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٦

ولمّا للمادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية "القضاء ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكين المدعى من رفعها وعدم الملز الشرعي له في عدم إقامتها إلا في الإرث والوقف فإنه لا يمنع من سماعها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم الملز الشرعي وهذا كله مع الإنكار للحق في تلك المدة " والمراد بالتتمكن هو أن يكون المدعى مالِكاً للدعوى.

**\* الموضوع الفرعي : الموقف عليه :**

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١١  
من المقرر أن الواقف لو قال وقتت على ولدي المغلوقين وعلى نسلهم لا يعطى من يحدت لم من أولاده الصلب ولو قال أرضى صدفه موقوفة على من يحدت لي من الولد فالوقف جائز وهي للفقراء حتى يحدت له ولد. فإذا حدلوا كانت لهم.

**\* الموضوع الفرعي : للوقف الخيري :**

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٦ مكتب قني ٨ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٧  
لا يجوز الرجوع في الوقف الخيري الصادر قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذا حرم الواقف نفسه وذريته من الإستحقاق ومن الشروط العشرة وجعل الإستحقاق لغيره وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١١ من ذلك القانون. ولا يصح التحدي بأنه لو صح هذا القهم لما كان هناك محل لإيراد الفقرة الثالثة من المادة المذكورة التي تتحدث عن وقف المسجد. ذلك لأن المشرع إذا أراد بالفقرة الثالثة أن يقرر عدم جواز الرجوع في وقف المسجد أو ما وقف على المسجد إطلاقاً سواء كان انعقاده قبل العمل بذلك القانون أو بعد ذلك فلا يجوز الرجوع فيه في الأحوال التي يجوز فيها الرجوع في الوقف الخيري.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤  
جعلت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ النظر على وقف الخيرات لوزارة الأوقاف بحكم القانون ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه بينما وضعت المادة الثالثة من ذلك القانون إستثناء لهذا النص في حالة ما إذا كان الواقف غير مسلم وكان المصرف غير جهة إسلامية وعندئذ يكون النظر لمن تعينه المحكمة الشرعية فإذا توافر الشرطان إمتنع النظر على وزارة الأوقاف وكان الأمر للمحكمة لتقيم من ترى صلاحيته للنظر على الوقف للقيام بشروط الواقف وحسن إدارة الوقف وعلى ذلك فإذا كان الوقف خيراً واستخلصت محكمة الموضوع من تقدم وزارة الأوقاف بطلها النظر على الوقف أنها لا تستحق النظر عليه بحكم القانون، كما استخلصت من كتاب الوقف في حدود سلطتها التقديرية أن الواقف غير مسلم وأن مصرف الوقف على جهة بر غير إسلامية في أسباب ساقفة تتفق مع ما جاء بكتاب الوقف والأوراق فإنه ذلك يكون إستخلاصاً موضوعياً سليماً لا مخالفة فيه للقانون.

**الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٦ مكتب قضى ٩ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٨**

بعد الوقف خيرياً إذا كان على جهة بر يستوى فيها الفقيران الغنى والفقير. فإذا كان الوقف قد وقف داراً لضيافة الواردين والمترددين عليها واستظهرت محكمة الموضوع عبارات إسهاد الوقف وقسرت هذه العبارات تفسيراً تحمله ونقصت قصد الوقف تقصياً سليماً بأنه أنشأ وقفه ابتداءً على جهة بر يصح الوقف عليها قرينة إلى الله تعالى حاجة الضيوف الواردين والمترددين على دار الضيافة ومنهم الغنى ومنهم الفقير إلى المأوى والطعام والشراب في قرية لا تتوالى فيها هذه الحاجة ثم انتهت المحكمة إلى تقرير خيرية الوقف - فإنه لا محل للنمى على حكمها بمخالفة القانون.

**الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٦ مكتب قضى ١٣ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ٢٥/١/١٩٦٢**

يكون للنائب عن جهة الإستحقاق في الأوقاف الخيرية الحق في تخصيصه ناظر الوقف ومطالبته بتقديم كشف حساب عن ريع الوقف جميعه والحكم له بهذه الصفة بما يظهر من نتيجة هذا الحساب أنه يخص جهة الإستحقاق - التي يمثلها - في ريع الوقف. ولا يؤثر على هذا الأمر العالى الصادر في ١٣/٧/١٨٩٥ بـلاتحة إجراءات ديوان الأوقاف قد أُلزم نظار تلك الأوقاف بتقديم حساب عنها مرة كل سنة إذ أن محاسبة وزارة الأوقاف للنظار لا تعدو أن تكون نوعاً ما من الإشراف العام عليهم جميعاً لا يسلب من يرب عن جهة الإستحقاق صفته في المطالبة بالحساب وهو حق أصيل مقرر شرعاً فعلاً من أنه ليس في نصوص الأمر العالى سالف الذكر ما يجعل الشأن في محاسبة نظار الوقف للوزارة وحدها دون غيرها. وإذاً فإذا كان شرط الأوقاف يتضمن صرف فائض الربح - بعد نفقات إقامة الشعائر الدينية في مسجد - فيما يلزم لإدارة معهد للتعليم وكان مجلس المديرية [الطاعن] يجير نائباً عن المعهد نيابة قانونية وفقاً للقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٣٤ فإنه الطاعن يكون ذا صفة في مطالبة ناظر الوقف بالربح وعناصمه إن استمع عن الأداء شأنه شأن أى مستحق في الوقف.

**الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٢**

مؤدى نص المادتين ٢/١، ٣ من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣، ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤، ونص المادتين ١، ١٧ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩، أن المشرع أقام وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الخيرية ما لم يشترط الوقف النظر لنفسه، وجعلها أحق بالنظر من شرط له الوقف، ولو كان من ذريته أو آثاره باعتبارها صاحبة الولاية العامة وأولى من غيرها برعاية جهات الخير وحاجتها وتوجيه الربح إلى المصارف ذات النفع العام، وتحقيق غرض الوقف من التقرب إلى الله بالصدقة الجارية، فأعطاهما الحق في النظر بحكم القانون في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون

رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣، وأورد بالمادة الثالثة منه إشتاء على هذا الحق خاصاً بوقف غير المسلم على مصرف لغير جهة إسلامية، ليقم القاضى ناظره إن لم يشترط الواقف النظر لنفسه والحكمة من ذلك دفع الحرج عن الطوائف غير الإسلامية وعن وزارة الأوقاف في ولايتها على أوقاف جعلت لمصارف الطائفة خاصة، ولم يشأ المشرع عند وضع القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ أن يلغى الفقرة الأولى من المادة الثالثة صالفة الذكر حتى يستمر العمل بحكمها دون مساس أو تعديل، وفي حدود الإشتاء الوارد عليه في المادة الثالثة بشأن وقف غير المسلم على مصرف لغير جهة إسلامية، ولا وجه للتحدى بما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ من أن وزارة الأوقاف تتولى الأوقاف الخيرية التي يشترط النظر فيها لوزير الأوقاف إذا كان واقفوها غير مسلمين والقول بأنها ألغت الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون القديم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣، وأنها لا تعطى وزارة الأوقاف الحق في أنظر على الوقف الخيري من غير المسلم إذا لم يشترط فيه النظر لها، ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون الجديد - ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ - على ما هو واضح من عبارتها وضعت لتجعل لوزارة الأوقاف حق إدارة الأوقاف الخيرية إذا كان الواقف غير مسلم وشرط لها النظر وتعتبر هذه الفقرة قيداً يضاف إلى نص المادة الثالثة من القانون القديم، بحيث إذا كان الواقف غير مسلم والمصرف غير جهة إسلامية، كان النظر لمن تعينه المحكمة ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لوزارة الأوقاف، ولا علاقة لهذه الفقرة بالحالة التي تنظمها الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون القديم وهي حالة الوقف الذي يشترط فيه الواقف النظر لغيره، إذ يكون النظر لوزارة الأوقاف بحكم هذا القانون بدلاً من شرطه الواقف، وبالتالي فلا تعارض بين نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون القديم وبين نص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون الجديد.

#### الطعن رقم ٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٥

- النص في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ معدلة بالقانون رقمى ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ و٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ وللمادة الثالثة من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣، والنص في المادتين ١ و ١٧ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع أقام وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الخيري ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه، وجعلها أحق بالنظر من شرط له الواقف، ولو كان من ذريته أو ألقابه باعتباره صاحبة الولاية العامة وأولى من غيرها برعاية جهات الخير وحمايتها، وتوجيه الربح إلى المصاريف ذات النفع العام وتحقيق غرض الواقف من التقرب إلى الله بالصلة الجارية، فأعطاهما الحق في النظر بحكم القانون في الفقرة



الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣، وأورد بالمادة الثالثة منه إستثناء على هذا الحق خاصاً بوقف غير المسلم على مصرف لغير جهة إسلامية ليقم القاضى تناظره إن لم يشترط الوفاق النظر لنفسه، والحكمة من ذلك دفع الحرج عن الطوائف غير الإسلامية وعن وزارة الأوقاف لى ولايتها على أوقاف جعلت لمصاريف الطائفة خاصة، ولم يشأ المشرع عند وضع القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ أن يلغى الفقرة الأولى من المادة الثانية سائلة الذكر إذ نص فى المادة ١٧ منه على إلغاء الفقرات ٢ و٣ من المادة الثانية المشار إليها دون الفقرة الأولى التى قررت النظر لوزارة الأوقاف على الوقف الخيرى ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه حتى يستمر العمل بمحكمها دون مساس أو تعديل فى حدود الإستثناء الوارد فى المادة الثالثة بشأن وقف غير المسلم على مصرف لغير جهة إسلامية ولا وجد للتحدى بما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ من أن وزارة الأوقاف تتولى الأوقاف الخيرية التى يشترط النظر فيها لوزير الأوقاف إذا كان واقفوها غير مسلمين والقول بأنها ألغت الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون القديم وأنها لا تعطى وزارة الأوقاف الحق فى النظر على الوقف الخيرى من غير المسلم إذا لم يشترط فيه النظر لها، ذلك أن الفقرة الثالثة من القانون الجديد على ما هو واضح من صياغتها إنما وضعت لتجعل لوزارة الأوقاف حق إدارة الأوقاف الخيرية إذا كان الواقف غير مسلم وشرط لها النظر، وتعتبر هذه الفقرة قيدا يضاف إلى نص المادة الثالثة من القانون القديم بحيث إذا كان الواقف مسلماً والمصرف غير جهة إسلامية كان النظر لمن يصينه المحكمة ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لوزارة الأوقاف، ولا علاقة هذه الفقرة بالحالة التى تنظمها الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون القديم وهى حالة الوقف الذى يشترط فيه الواقف النظر لغيره إذ يكون النظر لوزارة الأوقاف بمحكم هذا القانون بدلاً من شرطه الواقف، لما كان ذلك وكان المحكم المعنون فيه قد جرى فى قضائه على أن وزارة الأوقاف هى صاحبة الحق فى النظر على الأعيان الموقوفة على المستشفى الخيرى القبطى، وهى جهة بر عامة تدخل فى المصارف الإسلامية الأمر الذى لا يجادل الجهة الطاعنة - الجمعية الخيرية القبطية - فيه، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

- لما كان القانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ قد عدل الفقرة الأولى من المادة الثانية والمادة الثالثة من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وحذف منها حالة إشراط الواقف النظر لغيره معيئاً بالإسم وإكسباً بأن يقيم الواقف فى النظر إذا كان قد شرط ذلك لنفسه، فقد أصبح ولا عيرة بما يرد فى كتاب الوقف بشأن من يتولى النظر بعد الواقف.

- لما كان حق النظر معقود لوزارة الأوقاف دون غيرها - الوقف الخيرية - منذ صدور القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣، فإنه يكون ولا صفة للجمعية الطاعنة في المطالبة ببيع الأحياء - الموقوفة - عن المدة السابقة على أبولولة ملكية المستشفى القبطي إلى الدولة بطريق التأميم.

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤

- لن كان مؤدى نص المادة ٤٧ من قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الواردة تحت عنوان النظر على الأوقاف الخيرية أن التولية في الوقف الخيري تكون لمن شرط له الوقف النظر، فإنه لم يوجد فلمن يصلح من ذرية الواقف وأقاربه، فإنه لم تتوالى الصلاحية فعلى المحكمة أن تولى وزارة الأوقاف ويستثنى من هذا الأصل وقف غير المسلم على جهات البر الخاصة بدينه، فإنه إذا لم يستحق النظر من شرط له الواقف أو من يصلح له من ذريته وأقاربه فلا تولى المحكمة وزارة الأوقاف وإنما تولى عليه من تختاره إلا إن هذه المادة قد أُلغيت بصريح نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر، وإذا كان حق الطاعنين الأولين في النظر طبقاً لشرط الواقف إنما ينشأ بموجب قرار الصيغ بعد اللجوء إلى المحكمة القضائية برفع دعوى إستحقاق النظر ومن تاريخ صدوره - لا من تاريخ وفاة من شرط لها الواقف النظر - إعتباراً بأن الحق في النظارة لا يستمد من شرط الواقف بل من قرار المحكمة بالصيغ، وهو قرار إقامة في النظر وليس تمكيناً منه وكان النشأ أن الطاعنين الأولين لم يقدموا بطلب تعيينهما ناظرين إلا في تاريخ حق نفاذ القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ الذي ألغى المادة ٤٧ من قانون أحكام الوقف وأتى بأحكام جديدة فإنه هذه القواعد الأخيرة هي التي تسرى في حقهما.

- مؤدى نص المادتين ١/٢، ٣ من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٧، ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ اللتين حللتا محل المادة ٤٧ من قانون أحكام الوقف، والمادتين ١ و ١٧ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع ألغى وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الخيرية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه وجعلها أحق بالنظر عن شرط له الواقف ولو كان من ذريته أو أقاربه بإعتبارها صاحبة الولاية العامة وأولى من غيرها برعاية جهات الخير وحمايتها وتوجيه الربح إلى المصاريف ذات النفع العام وتحقيق غرض الواقف من التقرب إلى الله بالصدقة الجارية فأعطاهما الحق في النظر بحكم القانون في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وأورد بالمادة الثالثة منه إستثناء على هذا الحق خاصاً بوقف غير المسلم على مصرف لغير جهة إسلامية ليقسم القاضى ناظره إن لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لوزارة الأوقاف، مما مفاده أن المشرع أصبح لا يقيد سلطة

القاضي في تعيين من يراه صالحاً من يراه للنظارة على الأوقاف الخيرية الطائفية، ولم يمنعه من أن يعين وزارة الأوقاف ناظراً على وقف غير المسلم ولو كان مصرفه لجهة غير إسلامية متى رأى في ذلك صالحاً، وهو ما يفيد إنشء الأساس الذي كان ينشأ عليه حظر إقامة الأوقاف ناظرة على وقف غير المسلم المرصود لجهة طائفية.

— متى كان الثابت من كتاب الوقف أنه اشتمل على حصة أخرى خيرية ليس مصرفها جهة طائفية بالإضافة إلى الشق الخيري الخاص بالكنيسة موضوع الدعوى، وكانت الولاية لوزارة الأوقاف بقوة القانون على الحصة الموقوفة على جهة بر عامة بالتطبيق للمادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣، وكان القانون لا يحظر تولية وزارة الأوقاف على حصة الوقف الخيري من غير مسلم على جهة غير إسلامية، فإنه ما قرره الحكم من تولية الوزارة على الجزء من الوقف الخيري المرصود على الكنيسة لا يؤدي إلى التصدد النهائي عنه بالمادة ٤٨ من قانون أحكام الوقف ولا مساع للتعزيع بأن الطاعنين الأولين هما الحارسان على الجزء الأعلى الذي زالت عنه حصة الوقف بمقتضى الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ لأن فيما بينهما إلى تحقيق هذا العدد بين شق الوقف الخيري وليس دواء له، وإذا إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر وإنتهى إلى رفض طلب الطاعنين الأولين إلانها ناظرين على الجزء من الوقف المخصص للكنيسة، فإنه النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ مكتب قضى ٢٨ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص للأسباب التي أوردتها أن المطعون ضدهم إلتحقوا بالعمل في دائرة الوقف وظلوا يعملون بها إلى أن وقفها الواقف على الخيرات عام ١٩٥٠، إستمروا قائمين بعملهم إلى أن إنتهت خدمتهم في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأن الواقف بعفته ناظر الأوقاف، وفاء بالتزاماته عملاً بأحكام المادة ٨٥ من ذلك القانون — فزو لكل منهم معاشاً بدلاً من مكافأة نهاية الخدمة وإرضاء المطعون ضدهم عملاً بالمادة ٣/٨٣ من ذات القانون وأن الطاعة — وزارة الأوقاف — بعد أن تسلمت تلك الأطنان لى أغسطس سنة ١٩٦١ إنصرف إليها أثر عقودهم وأصبحت مسئولة عن تنفيذ جميع الإلتزامات المولبة عليها وأقرت إستحقاق كل منهم وإجازته وسلمت كل منهم (سركيا) صرف موجه ذلك الماش حتى نوفمبر سنة ١٩٦٥ — وكان الذى إستخلصه الحكم المطعون فيه قائماً على أساس له أصله الثابت في الأوراق محمولاً على أسباب مبررة منطقاً مع صحيح القانون فإنه النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الإستدلال يكون غير صليد.

الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٦٩٨ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٠

إذا كانت المادة ٩٧٠ من القانون المدني قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن الأموال الموقوفة لا تكسب بالتقادم إلا إذا دامت الحيازة ثلاثة وثلاثين سنة ثم نص هذا القانون في الأخير والذي عمل به اعتباراً من ١٩٥٧/٧/١٣ على أنه لا يجوز تملك الأوقاف الخيرية أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم فإنه حيازة الطاعنين وحيازة من سبقهم من المشرين حتى صدور قرار لجنة القسمة في ١٩٦٦/١٠/٢٢ بفرز حصص الخيرات في الوقف لا تؤدي إلى كسب ملكية الأطنان محل النزاع بالتقادم لوردها على مال لا يجوز تملكه بهذا السبب عملاً بنص المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ لوجود حصص وقف خيرية شائعة فيها، ولا يقدح في ذلك أن المادة ٨٤٣ من القانون المدني تقضي باعتبار التقادم المقاسم مالاً للحصص التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوع ذلك أن علة تقرير هذا الأثر الرجعي للقسمة هو حماية التقادم من الحقوق التي يربتها غيره من الشركاء على المال الشائع أثناء قيام الشيوع بحيث يخلص لكل متقاسم نصيبه المفرز الذي خصص له في القسمة مظهراً من هذه الحقوق ويجب قصر إعمال الأثر الرجعي للقسمة في هذا النطاق وإستبعاد جميع الحالات التي لا يكون الأمر فيها متعلقاً بحماية التقادم من تصرفات شركائه الصادرة قبل القسمة لما كان ذلك. وكان مستند الطاعنين في تملك الأطنان محل النزاع هو وضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية وهو يعد بذاته سبباً لكسب الملكية مستقلاً عن غيره من أسباب اكتسابها فلا وجه من بعد لإعمال حكم الأثر الرجعي للقسمة على واقعة الدعوى - ولما كانت مدة حيازة الطاعنين التي تلت صدور حكم القسمة في ١٩٦٦/١٠/٢١ لا تكفي لتملكهم الأطنان محل النزاع بالتقادم الطويل، فإنه الحكم المطعون فيه إذ رفض إدعاءهم تملكها بهذا السبب يكون قد صادف صحيح القانون.

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٥٦٠ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٨٠

مؤدى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة الثالثة من ذات القانون والمادتين ١ و ١٧ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة التقض - أن المشرع أقام وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الأخرى ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه وجعلها أحق بالنظر من شرط له الواقف ولو كان من ذريته أو أقاربه باعتباره صاحبة الولاية العامة وأولى من غيرها برعاية جهات الخير وحمايتها وتوجيه الربيع إلى المصاريف ذات النفع العام وتحقيق غرض الواقف ومن التقرب إلى الله بالصديقة الجارية فنص على أحقيتها في النظر في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٦

الوقف بعد خيراً إذا كان على جهة من جهات البر التي لا تقطع، والعرف السائد بين المسلمين في العصور المتأخرة جرى على إقامة الأضرحة إعلاء لشأن المعروفين من أهل التقوى والصلاح حتى يتأسى بهم الكافة، ومن ثم فإنه حسب الأعيان اللازمة لإقامتها والإنفاق عليها بعد وقفاً خيراً لما ينطوي عليه من معنى التقرب إلى الله تعالى.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٠٨٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤

إذ كان مراد الواقفة ومقصدها الذي يفهم من سياق إنشائها في كتاب الوقف وبما هو ثابت من أن المدارس الموقوفة عليها لا يقتصر الإلتحاق بها على الطلبة المسيحيين من طائفة الأقباط الأرثوذكس، وإنما تضم طلبة من كافة الأديان مسلمين وغير مسلمين، فإنه مصرف الوقف يكون جهة بر عامة ولا تكون ولاية النظر عليه لمن تعينه المحكمة طبقاً للإستئناف المقرر بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ وهو حالة وقف غير المسلم على مصرف لغير جهة إسلامية، وإنما يكون النظر عليه لوزارة الأوقاف بحكم القانون طبقاً للأصل المقرر بالمادة الثانية من القانون سالف الذكر.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٢٠٥ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢١

مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ للمعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر أن المشرع إستثنى حالة من لائحة لزوم الوقف بعد موت الواقف وذلك بمنحه وزير الأوقاف الحق في تغيير مصرف الوقف الخيري بما يراه أولى بتحقيق معنى القرية إلى الله تعالى دون تقييد بشرط الواقف، وكان مقتضى عدم لزوم الوقف الخيري بالنسبة للمجتهات الموقوفة عليها في الأصل إعتباره من قبيل التبرع غير اللازم فلا يحق للمطعون حجباً متى تقرر تغيير المصرف إلى جهات بر أخرى أن تطالب بما لم يكن قد صرف لها من غلة الوقف عن المدة التالية للعمل بهذا القانون حتى تاريخ التغيير في المصرف.

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٤

لما كان الوقف يخرج الأعيان الموقوفة عن ملكية الناس ويجعلها على حكم ملك الله ويخضع الإستحقاق في غلتها لأحكام وشروط إشهاد الوقف، فإنه المشرع بإصداره القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء نظام الوقف على غير الخيرات يكون قد أنهى إشهادات الأوقاف الأهلية وجعل أعيانها أملاكاً عادية حرة لم يخضع ملكيتها لأحكام خاصة. ولذا تسرى عليها القواعد العامة في حق الملكية وطرق كسبها ولا يقدح

في ذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون... فهي لا تعنى إخضاع هذه الملكية المستحقة لأحكام الإشهاد وإنما على أن المشرع إستعان به فقط في تحديد الأشخاص الذين أراد تملكهم الأعيان التى كانت موقوفة حينما أزال الوقف عنها ولا شأن للإشهاد بهذه الملكية بعد ذلك.

#### الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٦

— إن الحكم المنصوص عليه في المادة ٣٩ من لائحة إجراءات ديوان الأوقاف " الصادر بها الأمر العالى المزمع في ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ " الذى قرر حق وزارة الأوقاف في مطالبة ناظر الوقف الخيرى بما فى يده من فائض الربيع إذا عشى عليه منه — هذا الحكم علته إنما هى حماية هذا الفائض من خطر خيانة الناظر أو عشه أو إهماله. وإذا كان الشارع قد تصور هذا الخطر والفائض موجود فعلاً في يد الناظر لإحباط له بما يحول الوزارة من حق المطالبة به، فإنه داعى الاحتياط يكون أقوى والفائض تحت يد الوزارة ولم تجرب بعد يد الناظر عليه، ولهذا كان لها، من باب أولى، أن تحبس الفائض عنه بشرط الخشية التى هى قيد على حقها في حبس الفائض كما هى قيد على حقها في المطالبة به، لأن علة الحظر إنما هى دفع الخطر وعلى ذلك فإنه إذا كانت وزارة الأوقاف قد أدلت أمام محكمة الموضوع بوجود عدة اعتمدت عليها في تبرير ما إدعته من الخشية من ناظر الوقف على فائض الربيع، ولكن المحكمة أهملت تلك الوجوه كلها وأهملت الرد عليها، ولقضت بإلزام الوزارة بدفع الفائض قائلة إنها لم تدل بسبب يكفى لتبرير خشيتها غير مجرد قولها إن الناظر غير ملى، فإنها بذلك تكون قد فاتها إستعراض دفاع الوزارة على حقيقته ويكون حكمها قاصر التسبب مصيناً لقضه.

— إن المادة ٣٩ من لائحة إجراءات ديوان الأوقاف إنما تسلط وزارة الأوقاف على فائض ربيع الأوقاف الخيرية. أما مال البدل فلا يتناوله نص المادة المذكورة. وعلى ذلك فالحكم الذى لم يأخذ بما إدعته وزارة الأوقاف لنفسها من حق إستبقاء مال البدل وألزمها بإيداعه خزانة المحكمة الشرعية على ذمة جهة الوقف لا يكون قد خالف القانون.

#### \* الموضوع الفرعى : الوقف المنتثر :

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٦

الوقف المنتثر هو ذلك الذى تتأكد له صفة الوقف أصلاً وإنما لم تعد جهة الإستحقاق فيه معروفة لا من كتاب وقف ولا من عمل النظار السابقين ولذا يحمل على أنه وقف على جهة بر عملاً بالقاعدة الشرعية من أن كل وقف لا يعرف لهم مصرف فهو صدقة. ومن ثم فإنه إنتثار الوقف لا يعنى لظوه من إلبات ما يدعيه من تبعية عين متاعز عليها لهذا الوقف.

**\* الموضوع الفرعي : إنشاء الوقف :**

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٦  
لا تشترط الشريعة الإسلامية الترتيق لإنشاء الوقف ولا تمنع سماح الدعوى به إذ لم يكن مكثراً ولذلك فقد كان من الجائز إثبات الوقف بكافة الأدلة المقبولة شرعاً حتى صدرت لائحة المحاكم الشرعية التي منعت سماح دعوى الوقف عن الإنكار ما لم يوجد إلهاد بالوقف ممن يملكه محرو على يد حاكم شرعي بالقطر المصري أو مأذون من قبله ويشترط أن يكون الوقف مقيداً بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ٦/٥/١٩٦٨  
الراى عند الحنفية أنه إذا إشرى المتولى من غلة الوقف مستغلاً فإنه لا يكون وفقاً في الصحيح حتى جاز بيحه.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧١  
إذا كان ظاهر إنشاء الوقف يدل على أن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً أرايداً فإنه لازم ذلك ومقتضاه أن يكون إستحقاق الفرع بعد أصله إستحقاقاً أصلياً لا يتزع منه ولا وجه معه لنقض القسمة.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٣٣٠ بتاريخ ٦/١٢/١٩٧٢  
مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف أنه يشترط أن يصدر بالوقف إلهاد رسمي ممن يملكه لدى إحدى المحاكم الشرعية، فإذا لم يصدر إلهاد بالوقف على هذا النحو، كان التصرف غير صحيح ولا يعتبر موجوداً في نظر القانون.

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٨٧٧ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٠  
النائب - بصدد تمثليه لمن يتوب عنهم - تقوم لديه صفات تعدد بعدد الشخصيات التي يمثلها، ولا يمنع من هذا التعدد أن تتمثل هذه الشخصيات أو أن تتمثل صلاحياته في تمثيله لها، أو أن ينحصر فيه أصلاً - بمقتضى القانون - مسئولية النيابة عنها. والوقف يمتنع بشخصية اعتبارية وله نائب يعير عن إرادته عملاً بالمادة ٥٢، ٥٣ من القانون المدني. وينشأ الوقف بإلهاد رسمي يصدر من مالك الأعيان محل الإلهاد بين فيه شروط الوقف ومصارفه، كما يجعل كل وقف متميزاً عن غيره من الأوقاف طبقاً للإلهاد الصادر بإنشائه، ومن ثم يتحدد الوقف بإلهاد إنشائه وتثبت له الشخصية الاعتبارية في نطاقه وإذا تولى شخص واحد النظر على عدة أوقاف، كانت له صفة نيابة مستقلة عن كل وقف منها على حدة، كما هو الشأن بالنسبة لوزارة الأوقاف في توليها نظارة الأوقاف الخيرية المتعددة. ولا يقدح في هذا ما نص عليه القانون

رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ في مادته الثانية من فرض الوزارة، على الأوقاف الخيرية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه. وفي مادته الأولى من أنه إذا لم يعين جهة البر الموقوف عليها أو عنها ولم تكن موجودة أو وجدت جهة بر أولى جاز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى أن يصرف الربح كله أو بعضه على الجهة التي يعينها. ذلك أن مفاد هاتين المادتين أنه ما زال لإشهاد الوقف بماله في تنظيم أحكامه، فإذا ما تضمن إشراط الواقف النظر لنفسه إمتعت النظرة أصلاً عن الوزارة وإذا عين جهة البر الموقوف عليها وكانت قائمة ولا يوجد ما هو أولى منها إمتنع عن الوزارة تغيير هذا المصروف. أما القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٣ والملغى بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ فليس سوى لائحة بإجراءات وزارة الأوقاف ولم تخرج أحكامها - في هذا الصدد - عما سبق بيانه. ومن ثم فإنه ما تمسك به الطاعنة من القول بأن تلك الأحكام قد أنهت الشخصية المستقلة لكل وقف على حدة وصهرتها جميعاً في شخصية واحدة يخلها وزير الأوقاف بحيث أنصرف أثر ذلك إلى الأوقاف الخيرية جميعاً دون حاجة إلى تشديد الوقف على التعدي، يكون غير سليم. إذ كان ذلك، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه وحكم أول درجة تؤكد أن الطاعنة لم تقيم الدعوى السابقة ضد وزير الأوقاف بصفته ناظراً على وقف..... لا صراحة ولا ضمناً، ولم تتضمن هذه الدعوى ثمة إشارة إلى هذا الوقف سواء في واقعها أو أساليبها أو في دفاع الخصوم فيها فإنه الحكم الصادر فيها لا يجوز أية حجة قبل الوقف المذكور لأنه لم يكن ممثلاً في تلك الدعوى. ولا يغير من ذلك أنه بعد صدور هذا الحكم أقام وزير الأوقاف إلتماس إعادة نظر فيه تأسيساً على إكتشاف أن أحياء النزاع تتبع وقف..... الخيري، ذلك أنه لم يقض في هذا الإلتماس بقضاء موضوعي فرعي ذي حجة وإنما قضى فيه بعدم جواز الإلتماس الأمر الذي لا يمدل أو يغير من صفات الخصوم في الحكم المقام عنه هذا الإلتماس. لما كان ذلك كذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وقضى برفض الدلع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم فيها في الدعوى رقم..... تأسيساً على أن وقف..... الخيري المقام عنه الدعوى المائلة مخصصاً في تلك الدعوى السابقة فإنه انعى عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٠

إن المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب احكام الشرعية قد نصت على طريقة إنشاء الوقف، فحتمت أن يكون ذلك بإشهاد على يد حاكم شرعي بالقطر المصري أو مأذون من قبله. كما نصت على أن الوقف لا يكون حجة على الغير إلا إذا كان مسجلاً بسجل المحكمة التي بدائلتها العقار الموقوف. فإذا تمسك بعض الورثة قبل دائن أحدهم بأن العقار الذي نفذ عليه الدائن بدينه وقف بتصرف من مورثهم ولكنهم لم يقدموا



الإشهاد المسجل للثبوت لإنشائه ليحاجوه به، بل لم يقولوا بصدر هذا الإشهاد فعلاً، وإنما إستندوا إلى مجرد الإشارة في قسائم العوائد بأن العقار وقف وإلى ما كان منهم من عدم إدخال هذا العقار في القسمة التي أجروها بينهم، فعرضت المحكمة لبحث ذلك، وانتهت إلى أن هذا العقار ملك بحث وأن دعوى وقفه لا أساس لها، فحكمها بذلك لا مخالفة فيه لقواعد الإختصاص، إذ أن تمسك الخصم بأن العين المتنازع عليها موقوفة لا يكفي لأن يتغلب القضاء الأهلي عن الحكم في النزاع لعدم الولاية أو لأن يوقف الفصل فيه حين البت من جهة القضاء الشرعي فيما إذا كانت العين موقوفة أم لا بل يجب أن يجتأأمامه أن العين موقوفة وأن النزاع المطروح عليه متعلق بأصل الوقف.

#### \* الموضوع الفرعي : إنهاء الوقف :

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٢

- صدور الحكم بطلان قرار إنهاء الوقف يقتضي إعتبار الإنهاء عديم الأثر وينبغي على ذلك أن صفة الوقف تظل لاصقة بالعقار الموقوف ولم تزل عنه وبالتالي يكون التصرف الحاصل فيه بالبيع قبل الحكم بطلان قرار الإنهاء قد وقع باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا يصلح سبباً صحيحاً في التملك بالتقادم الخمسي.

- يشترط في إنهاء الوقف - وفقاً للمادة ١٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - أن يكون الإنهاء من المحكمة بناء على طلب ذوى الشأن وهم من تكون لهم الملكية إذا تقرر هذا الإنهاء، ومقتضى ذلك أن الدعوى التي ترفع بالظمن في قرار الإنهاء وبطلان لا يصح أن يختصم فيها غير هؤلاء وإذا كان المشترى للعقار الموقوف لا تترافق فيه هذه الصفة فإنه لا يلزم إختصاصه في دعوى البطلان.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٣

استحدث الشارع عند إنهاء الوقف حكماً جديداً بشأن إثبات تلقى الوائف العوض نصت المادة ٢/٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه " يعتبر إقرار الوائف بإشهاد رسمي بتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعاً متى صدر خلال الثلاثين يوماً التالية للعمل بهذا القانون " ومؤدى ذلك أن الإقرار إذا صدر ممن يملكه وفي خلال هذا الميعاد فإنه لا يقبل نفى ما تضمنه وتقتد حججه إلى ذوى الشأن ممن هم مصلحة في أبولولة المال الذى يحل عنه الوقف إلى الوائف كالأورثة والمستحقين وغيرهم وذلك لضمان إستقراراً الحقوق وحسم المنازعات وينبغي على ذلك أنه ليس لوارث الوائف أن يظمن بالصورية على إقرار الوائف الذى أشهد فيه بتلقى عوض مالى أو ثبوت حقوق قبله.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣

القرار الصادر بإنهاء الوقف لتخريبه وعدم اغلاله استناداً إلى المادة ١٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هو قرار متشعب للحق لا مقرر له، فلا تزول عن الأعيان الموقوفة حصانتها إلا من تاريخ صدوره وليس من شأنه لو صدر بعد التصرف في الأعيان الموقوفة أن يصبح البطلان الذى لحق بذلك التصرف.

\* الموضوع الفرعى : أهلية الواقف :

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٧

النزاع فى صدور الوقف من الواقف وهو فى مرض الموت من أخص المسائل المتعلقة بأصل الوقف.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٣٤/٦/٢١

- إن المفهوم من نصوص القانون المدنى الخاصة بتقسيم الأموال وبيان أحكام كل قسم منها وكيف تبنت له صفة نوعه وكيف تزول أنه لا يجوز إعطاء حق الإنتفاع إلا لشخص أو أكثر موجودين على قيد الحياة ولا يجوز الإيضاء لشخص أو أكثر ولورثته من بعده ما تناصوا ثم إلى الفقهاء إلا على صورة الوقف يرصد به المال على جهة بر مؤبدة لا تنقطع. فلذا تصرف مسيحي بالوصية والإيهاب والوقف على الكنائس والفقراء وعلى بناته على أن كل من مات من بناته يكون نصيبها لأولادها بالتساوى فإنه لم يكن لها ولد ليكون نصيبها إلى آخراتها وهكذا إلى حين إنقراض الذرية، فيكون ما أوصى به وقفاً مؤبداً وحسباً مخلداً يصرف ريعه على جهات البر المعينة، فإنه هذا التصرف - وقد جاء فيه أيضاً أن الجزء الموصى به للكنائس والفقراء والأرامل يردى الوصى ريعه لفظة البطريك ويستصدر منه سنوياً التصديق على الحساب - هذا التصرف ليس وصية، بل هو فى الواقع وقف مضاف إلى ما بعد الموت لأن القانون المصرى لا يعرف الوصية بحق الإنتفاع المؤبد إلا إذا أخرجها الموصى عتج الوقف بالأوضاع المعروفة. ولئن كان هذا الوقف حاصلًا بطريق الوصية وكان حكمه حكم الوصية ما دام الموصى حياً إلا أنه متى مات هذا الموصى مصرأ عليها، فقد حق الوقف ووجب تطبيق أحكام وقف المريض مرض الموت على مثله.

- إذا كانت محكمة الإستئناف مثل هذا التصرف بأنه وصية على ما كلفها به المجلس الملى بغير بحث فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون، لأن المجلس الملى لا شأن له بالأوقاف، وحكمه الذى أصدره باعتقاد الوصية ونفاذاً قد تجاوز فيه حدود اختصاصه بإعطائه إياه حكماً غير ما يظهر أنه هو الحكم الشرعى للمثله. ومعنى كان حكم المجلس الملى كذلك، فلا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه ولا يصح الإحتجاج به لدى المحكمة الأهلية.

- متى تمحض التصرف في نظر محكمة النقض إلى أنه وقف مضاف إلى ما بعد الموت، حتى لما ترك البحث فيه، من جهة الشكل ومن جهة الصحة ومن جهة الحكم المقرر للملء شرعاً، إلى المحكمة الشرعية المختصة وحدها بمسائل أصل الوقف جميعها مهما يكن دين الوقف.

الظعن رقم ٧١ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٩٣٥/٥/١٦

دعوى الوارث بطلان وقف مورثه لحصوله في مرض الموت هي دعوى تثير نزاعاً في مسألة أهلية هذا الواقف للتبرع لوارثه أو عدم أهليته أو مسألة تتعلق حق الوارث بالعين الموقوفة فلا يملكها الواقف ملكاً خالصاً حتى يسوغ له حبسها عن وارثه، وأية المسألتين متعلقة بمصمم أصل الوقف من جهة صحته وبطلانه، فهي دعوى لو ثبتت لكانت نتيجةها عدم الوقف فعلاً لأحكام الأهلية لا إختصاص لما ينظرها.

الظعن رقم ١٠٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦

- إن أحكام وقف المريض مرض الموت هي من الأحكام الدقيقة في الشريعة الإسلامية وليس من مأمورية المحاكم الأهلية البحث فيها ولا تطبيقها بل ذلك من مأمورية المحاكم الشرعية. ونفس المادة ١٦ من لائحة الترتيب تجعل دعوى الوارث بطلان وقف مورثه لحصوله في مرض الموت من الدعاوى الخارجة عن إختصاص المحاكم الأهلية ما دام النزاع فيها منصفاً على مسألة هي من أشد المسائل تعلقاً بأصل الوقف -إن عدم إختصاص المحاكم الأهلية بالنظر في بطلان الوقف لحصوله في مرض الموت هو عدم إختصاص متعلق بالنظام العام القاضي باستقلال كل سلطة قضائية بما هو داخل في ولايتها وعدم إعتداء سلطة منها على ما في ولاية الأخرى.

الظعن رقم ٨٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٥

إن النزاع في حصول الوقف في مرض الموت هو نزاع في مسألة تتعلق أصل الوقف على كمال حال سواء فسر أصل الوقف بأنه وثيقة الوقف، أم فسر بتحقيقه الشرعية وبالأوصاف والأحكام التي أعطاها الشارع للأحباس، أم فسر بما يتوقف عليه وجود الوقف وبما هو مقابل لشروط الواقفين. فالفصل في هذا النزاع هو - بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - ليس بما تنظر فيه هذه المحاكم بل إن النظر فيه هو من إختصاص المحاكم الشرعية.

### \* الموضوع الفرعي : أيلولة الملكية للوقف :

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٣

- يصبح ما انتهى فيه الوقف على غير الخيرات ملكاً للوقف إن كان حياً وله حق الرجوع فيه فإنه لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الإستحقاق، على أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف قد نصت - إستثناء من هذه القاعدة - على أن الملكية لا تزول إلى الوقف متى ثبت أن إستحقاق من سيخلفه في الإستحقاق كان بعوض مالى أو بضممان حقوق ثابتة قبل الوقف - وفقاً لأحكام المادة ١١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - إذ يزول في هذه الحالة ملك الرقبة إلى من سيخلف الوقف من المستحقين كل بقدر حصته ويكون للوقف حق الإنقطاع مدى حياته.

- لا تزول ملكية رقبة العين الموقوفة - بعد إلغاء الوقف طبقاً للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - إلى المستحق عن الوقف الذي أصبر الإقرار بتلقى العوض، لأنه لم يكن يملك هذا المال حتى ينقله إلى غيره وإنما تزول ملكية المال إلى المقر بإجازة من القانون. وعلى ذلك فإذا كان التصرف المقصود بالمادة ٩١٧ من القانون المدني - الذي يعتبر مضافاً إلى ما بعد الموت وبأخذ حكم الوصية إذا احتفظ المتصرف بإجازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الإنقطاع بها مدى حياته - هو تصرف الشخص لأحد ورثته تصرفاً يرد على ملكية العين أو على حق عيني فيها، فإنه إرار الوقف بتلقى العوض لا ينصب إلا على تلقى العوض وبالتالي فلا يلغى حكم المادة ٩١٧ من القانون المدني سالفه الذكر.

### \* الموضوع الفرعي : تدخل النيابة في قضايا الوقف :

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٨

جرى قضاء محكمة النقض على أنه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو بإنشائه أو بشخص المستحق فيه مما كانت تخص به الأحكام الشرعية وأصبح الإختصاص بنظره للمحاكم عملاً بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء أحكام الشرعية، فإنه تدخل النيابة يكون واجباً عند نظر هذا النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً يسرى في ذلك، أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف فإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول ما إذا كان المقار محلاً بمكر أم لا وانتهت محكمة الدرجة الأولى إلى أن أرض النزاع وقف خيرى يحمل بمكر وأيدها في ذلك الحكم الصادر فيه فإنه الدعوى وقد دار النزاع فيها على هذه الصورة تكون من الدعاوى المتعلقة بالوقف بالمعنى المقصود في المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون تدخل النيابة واجباً عند طرح هذا النزاع أمام محكمة الإستئناف وإلا كان الحكم الصادر فيها باطلاً ولا يغير من

ذلك كون النيابة العامة قد تدخلت في الدعوى وأبدت رأيها فيها أمام محكمة الدرجة الأولى لأن هذا التدخل لا يفتى عن وجوب تدخلها أمام محكمة الدرجة الثانية.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٧

إذ كان المطعون عليهم قد أقاموا الدعوى يطلب الحكم بثبوت ملكيتهم للمقارات موضوع النزاع وبإلزام الطاعن الأول - محافظ القاهرة بصفته - بأن يصرف لهم التعويض المستحق عن نزاع ملكيتهم للمنفعة العامة إستناداً إلى أن المقارات المذكورة كانت تابعة للوقف الذى آلت إليهم أعيانه فيما عدا المطعون عليه الأول باعتبارهم مستحقين فيه، وتدعى وزارة الأوقاف أن تلك المقارات مملوكة لأوقاف خيرية تنظر عليها. ولا كان النزاع على هذه الصورة يتعلق بملكية جهة الوقف للمقارات موضوع الدعوى ولا علاقة له بأصل الوقف ولا بأسائر مسأله التى كانت من إختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغاءها، بل تخص المحاكم المدنية بالفصل فيه ومن ثم فلا يلزم تدخل النيابة العامة فى الدعوى طبقاً لما تقتضى به المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٠٦ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨١

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن النزاع المعلق بأصل الوقف أو إنشائه أو توالى أركانه النشأ لا يتحقق إلا بها أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه مما كانت تخص به المحاكم الشرعية وأصبح الإختصاص بتظره للمحاكم المدنية عملاً بالقانون رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية هو مما أوجب القانون تدخل النيابة فيه فتكون طرفاً أصلياً فى النزاع، ويكفى أن تبدى رأيها فيه ولو لم تكن هى آخر من يتكلم من الخصوم إذ هى لا تسرى - وعلى ما يبين من عباراتها - إلا حيث تكون النيابة طرفاً متعضماً.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٥

تدخل النيابة العامة فى قضايا الوقف طبقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ليس واجب -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا فى الدعاوى المتعلقة بإنشاء الوقف أو بفسخه أو بالإستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بمجصوله فى مرض الموت مما يصير من المسائل المتعلقة بالوجود القانون للوقف.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مجرد المنازعة فى ملكية جهة وقف لعقار معين ليس من المسائل المتعلقة بأصل الوقف التى كانت من إختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغاءها بل كانت المحاكم المدنية هى المختصة

بالفصل فيها وبالتالي لا تندرج ضمن الدعاوى التي يلزم تدخل النيابة العامة فيها طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥.

**\* الموضوع الفرعى : تقديم حساب الوقف :**

الطعن رقم ٧٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢٤  
متى كان المستحق فى الوقف قد اعتمد الحساب المقدم من ناظره وهو عالم بتفاصيله من إيراد ومتصرف ثم أقر بالتفاصيل، فلا يكون له أن يطالب بتقديم حساب جديد، ويجب أخذه بإقراره.

**\* للموضوع الفرعى : حائز أعيان للوقف :**

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٤٠/٣/٧  
إذا صدر قرار بمكين ناظر من النظر على وقف متنازع على أصله، ولم تكن أعيان الوقف تحت يد الناظر السابق، فإنه القرار لا يصلح سنداً للتنفيذ بمقتضاه لإستلام الأعيان جبراً من تحت يد من هى فى حيازته ما دام لم يكن مختصاً فى قرار التمكين. ووضع الصيغة التنفيذية على هذا القرار ليس فيه ما يزيده فى قوته لمحاولة التنفيذ بمقتضاه على واضع اليد المذكور إنما هى تعرض له فى الحيازة. والفصل فى هذا التعرض من اختصاص المحاكم الأهلية. فإذا قضت هذه المحاكم بمنع التعرض ووقف التسليم حتى يصدر حكم به من الجهة المختصة فإنه ذلك ليس فيه تمد على سلطة المحكمة الشرعية التى أصدرت هذا القرار ما دام لضاؤها لم يكن فيه مخالفة لأى نص من نصوص القرار ولا تأويل لأية عبارة من عباراته.

**\* للموضوع الفرعى : حجة الوقف :**

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠ مكتب شئى ٥ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٣١  
لا ينتقل الى الوقف من حقوق الواقف إلا ما كان منصوباً عليه فى كتاب وقفه. وإذا لمضى كان مورث المظنون عليهم إذ بشرط فى كتاب وقفه أن يبدأ من ربه بسداد الدين العقارى المقتضى به الأعيان الموقوفة لم يتحول وقفه حق الرجوع على الطاعن شخصاً أو على وقف هذا الأخير بما يوفيه عنه من دين فإنه وقف المظنون عليهم لا يحق له الرجوع على أيهما بما يكون قد وفاه الوقف عن الطاعن من نصيبه فى الدين التضامى المشرك، إذ هو فى هذه الحالة لم يتم إلا بتنفيذ شرط الواقف فى هذا الخصوص، ولما كان حق مورث المظنون عليهم فى الرجوع على الطاعن ظل باقياً له شخصياً حتى بعد إنشاء وقفه، فإنه كان من حقه أن يتخالف مع الطاعن عن نصيبه فى الدين التضامى المشرك بينهما، ولا شأن للوقف فى هذا

التخالف، ويكون ما أقام عليه الحكم قضاءه من أحقية الوقف المشمول بنظر المطعون عليهم فى الرجوع شخصياً أو على وقفه بنصه فى الدين لا سند له من القانون.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٦٧ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٢

إذ يستخلص الحكم أن الترتيب - بين طبقات الموقوف عليهم - جرى أخذاً بما هو مقرر تطبيقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من النظر إلى كتاب الوقف باعتباره وحدة متماسكة بحيث يفهم المعنى الذى أراده الواقف من مجموع كلماته وعباراته على اعتبار إنها جميعاً قد تضالرت على الإصلاح عن ذلك المعنى وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه فى تفسير كتاب الوقف لا تشويه شائبة ولم تخرج المحكمة فيه وفى تقصى المعنى الذى أراده الواقف منه عما يؤدى إليه مدلول عبارته وجاء حكمها فى هذا الخصوص مطابقاً للنصوص الفقهية والقواعد اللغوية لأنها ليست ملزمة بتعقب حجج الخصوم وأوجه دلائلهم والرد على كل منها استقلالاً ما دام لقضاؤها يقوم على ما يحمله.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١/٢٤/١٩٧٩

القاعدة هى وجوب تمكين ذى السند على الفور من حقه ومن ثم فإنه ككتاب الوقف - وهو سند رسمى يجب إحترامه وتنفيذه بما فى الإمكان ووفق المقرر شرعاً وعقلاً ما دام أن من يعارض فى نص من نصوصه لم يستحضر فعلاً حكماً شرعياً نهائياً مؤيداً لمعارضته.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٢٠ بتاريخ ١٠/٥/١٩٣٦

عملاً بقاعدة " إن من الوجوب تمكين ذى السند على الفور من حقه (provision est due au titre) فإنه كتاب الوقف - وهو سند رسمى - يجب إحترامه وتنفيذه بما فى الإمكان ووفق المقرر شرعاً وعقلاً طالما أن من يعارض فى نص من نصوصه لم يستحضر فعلاً حكماً شرعياً نهائياً مؤيداً لمعارضته. فإذا رفع مستحق منصوص بكتاب الوقف على إستحقاقه أصلاً ومقداراً دعوى على الناظر بطلب هذا الإستحقاق أو بطلب مبلغ منصوص على ولايته هو دون الناظر فى إنفاذه لادعى الناظر أن هذه الولاية سقطت أو أن الإستحقاق سقط كله أو بعضه وأنه رفع لدى المحكمة الشرعية المختصة دعوى لتقرير هذا السقوط وطلب من المحكمة الأهلية إيقاف دعوى المستحق حتى يفصل فى هذا الشأن من المحكمة الشرعية، فإنه هذه المحكمة ليست مجبرة على إجابة طلب الإيقاف ما دام الناظر ليس بيده حكم شرعى نهائى لاض بسقوط الإستحقاق أو الولاية يعطل مفعول نص كتاب الوقف، بل لها أن ترفض الطلب متى رآته غير واضح الجدية، وحكمها بهذا لا غبار عليه.

**الطعن رقم ٧٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٧**

إذا كانت المحكمة قد أصدرت حكماً صريحاً في منطوقه وأسبابه في أنه مع خلو دعوى الحساب من حجة الوقف وإنكار المدعي عليهم الوقف الأهلي لا يمكن البت في هذه الدعوى إلا بعد أن يقدم المدعي حكماً شرعياً بوجود الوقف وبيان أعياله وكيفية الاستحقاق فيه ونصيب كل مستحق، فلا يجوز للمحكمة بعد ذلك أن تمضي في نظر الدعوى من غير أن تقدم لها أوراق مبررة للسير فيها بل يجب إبقاء القضية موقوفة كما هو مقتضى الحكم، فإذا قدم لها أحد الناظرى الوقف بعد حكم الإيقاف حتى وقف قديمى التاريخ فبيان وجود وقف أهلي، فندبت خيراً لتطبيق الحجتين على الطبيعة، ثم قضت بوجود أعيان الوقف وبالإلزام المطالبين بالحساب، وذلك على الرغم مما أثبتته الخبر في تقريره من أنه لم يهتد إلى موضع الأعيان الواردة في الحجتين لتفادى عهدهما، فإنه حكمها بنذب الخبر وبالإلزام بالحساب بتعين تقضيهما والتقريب بإبقاء القضية موقوفة أمامها.

**الطعن رقم ٨٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٧**

إذا كان المدعي عليه لا يتنازع في إنطباق حجة الوقف والحكر على الأرض المتنازع عليها، وإنما انحصرت تنازعه في الإدعاء بملك هذه الأرض هو ومن تلقاها عنهم بوضع اليد المدة الطويلة، أو في الدفع بعدم سماع دعوى الوقف بمضى المدة، فالنقص في هذه الدعوى هو من اختصاص المحاكم الأهلية لأن النزاع فيها لا يتصل بأصل الوقف أو بأصل الحكم.

**الطعن رقم ٦٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٤٢/٥/١٤**

إذا كانت وزارة الأوقاف قد عينت الوقف الذي هو الأصل في الدعوى وحددت صفحتها التي تقفها النيابة عنه في الخصومة فلا يؤثر في اعتبار صفحتها أن يكون السند الذي اعتمدت عليه في ثبوتها قد صدر بعد حجة الوقف، والقول بجمية العين لوقف آخر غير الذي أقامت الدعوى بالنيابة عنه، لأن البحث في ذلك يكون من صميم موضوع الدعوى ولا تعلق له بصفة المدعي في رفعها.

**الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٤٥/٣/١**

إذا كان الواقف قد أقر في كتاب وقفه باستحكار قطعة أرض من وقف آخر والتزم بدفع أجرة حكرها فإنه يده تكون عارضة وقية لا تؤدي إلى إكتساب الملك. وإقراره هذا يسرى على نظار وقفه المستحقين فيه، لأنهم إذا يستمدون سلطتهم وحقوقهم من كتاب الوقف في حدود القيود والإلتزامات الواردة به والقول بأن المحتكر قد غير سبب وضع يده من محتكر إلى غاضب بإمتناعه عن دفع الحكر ومسكوت الحكر عن المطالبة به قول مخالف للقانون، لأن تغيير سبب وضع اليد لا يكون إلا بفعل إيجابى ظاهر في الخارج



يجب حق المالك بالإنتكار الساطع والمعارضة العلنية له. والإمتناع عن دفع الأجرة - ولو كانت أجرة حكر - مهما طالت مدته هو موقف سلبى لا تتبين منه نية الغضب فلا يمكن أن يتم به تغيير سبب وضع اليد وسكوت الحكر عن المطالبة بالأجرة لا يمكن أن يثبت عليه من الآثار أكثر من سقوط الحق فيما زاد منها على أجرة الخمس سنوات السابقة على المطالبة.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٣

إذا كانت الدعوى مقصورة على طلب الحكم للوقف بملكته للأرض المتنازع عليها ورأت المحكمة أن طلب المدعى عليه إسروداد الأقطان المملوكة للناظر السابق ليس موضوع دعوى مرفوعة أمامها للفصل فيها فأعرضت عنه، وكان الثابت أن احتجاج المدهى عليه بوضع يد الوقف على الأرض المملوكة للناظر السابق لم يكن إلا دليلاً لدعوى الوقف المدعى بعدم أحقيته لما طلبه من إسروداد أقطانه، لإعراضها عن هذا الطلب لا يعيب حكمها بالقصور فى السبب.

\* الموضوع للفرعى : حظر الرجوع فى الوقف :

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢١

إذا كانت المادة ١١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تحظر على الواقف الرجوع أو التغيير فى وقفه قبل العمل بهذا القانون وجعل إستحقاقه لغيره فى حائتين الأولى : إذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الإستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له والثانية : إذا ثبت أن هذا الإستحقاق كان يعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف، فقد دل ذلك - وهو ما يبين من المذكرة التفسيرية للقانون المذكور على أن حرمان الواقف نفسه وذريته من الإستحقاق ومن الشروط العشرة يعتبر قرينة لاطعة على أن هذا التصرف كان بمقابل يمنعه من الرجوع دون حاجة إلى تحقيق أو إثبات بل يكفى وجود هذا المظهر فى كتاب الوقف أو إشهاد التغيير، أما الحالة الثانية فإنه إثبات تلقى الواقف الموضع ممن له الإستحقاق فى الوقف يكون بكافة الطرق القانونية فى الإثبات بما فى ذلك القرائن.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٦٩/١/٨

مؤدى نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف، أن سماع الإشهاد بالرجوع فى الوقف الصادر بعد العمل بالقانون المذكور كان من إختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية أو من يحله عليه، ويصدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء الأحكام الشرعية والمحكمة المالية، أصبح سماع هذا الإشهاد من إختصاص رئيس المحكمة الابتدائية أو من يحله عليه وإذ إلزم

الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم اختصاص هيئة التصرفات بنظر طلب الرجوع عن الوقف الخيري الصادر بعد العمل بقانون الوقف فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٤

الظاهر من سياق نص الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوقف وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد إلى تحريم رجوع الواقف عن وقفه السابق على العمل بهذا القانون إذا حرم نفسه وذريته من الإستحقاق ومن الشروط المشترطة وجعل الإستحقاق لغيره إذ لفظ الغير عام مطلق يشمل كل من عدا الواقف، جهة كان هذا الغير أو من أهل الإستحقاق أهلياً كان الوقف أو غيراً، فتمت توافرت شروط الإمتضاء الواردة في هذه الفقرة إمتنع على الواقف أن يرجع عن وقفه أبداً كان هذا الوقف، ولا يدفع هذه الحجة ما يقال من أن المشرع قصد إلى إباحة رجوع الواقف عن وقفه إطلاقاً سواء كان ذلك قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أو بعد ذلك فيما عدا حالة وقف المسجد أو ما وقف على المسجد بذليل أنه ألزمت هذه الحالة الأخيرة فقرة خاصة - هي الفقرة الثالثة من المادة ١١ - ذلك أن المحكمة التي إقتضت هذا النص الخاص هي تقرير قاعدة شرعية أجمع عليها أئمة الفقهاء وهي عدم جواز الرجوع في وقف المسجد أو ما وقف على المسجد إطلاقاً فأراد المشرع أن يدفع كل شبهة في عدم جواز الرجوع عن هذا الوقف متى إنعقد سواء كان إنعقاده قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أو بعد ذلك، ولا يجوز الرجوع فيه في الأحوال التي يجوز فيها الرجوع في الوقف الخيري، فالفقرة الثالثة تقرر حكماً خاصاً بالمسجد لا يفتى عنه ما سبق أن قرره هذه المادة من أحكام بشأن الأوقاف الخيرية الأخرى.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١

يشترط فيما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - بشأن الوقف حتى لا يكون للواقف حق الرجوع فيما وقفه قبل العمل بهذا القانون وجعل إستحقاقه لغيره، أن يحرم الواقف نفسه وذريته أيضاً من هذا الإستحقاق، وأن يحرم نفسه وذريته أيضاً من الشروط العشرة بالنسبة لهذا الإستحقاق بحيث إذا تخلف أحد هذه الأمور، كان للواقف الرجوع في وقفه. وإذا كان الثابت من كتاب الوقف على نحو ما أثبتته المحكمة المطعون فيه علم إجتماع الأمور سالفة الذكر، لأن الواقف لم يحرم نفسه ولا ذريته من الإستحقاق، بل أنشأ الوقف على نفسه ثم من بعده على بعض أولاد إبنه، وهو ما يميز له الرجوع في هذا الوقف، وإذ قضى الحكم للمطعون عليهم الثلاثة الأول - أولاد إبنه - الآخرين

بالإستحقاق الواجب لهم فى الوقف تطبيقاً لأحكام المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ من القانون المذكور، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٠٥ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢١

إذ كان الراجع فى مذهب الخفية - وهو رأى صاحبين وجمهور الفقهاء - أن تبرع الواقف ببيع وقفه لازم وأن الموقوف عليه يستحق نصيبه منه على سبيل التبرع اللازم فلا يسوغ منعه أو صرفه إلى غيره إلا طبقاً لكتاب الوقف ويحق له المطالبة به إذا لم يؤده إليه الواقف أو ناظر الوقف، إلا أن المشرع لدى تقييده أحكام الوقف بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أخذ برأى الإمام أبو حنيفة القاسم على عدم لزوم الوقف بإعتباره من قبيل التبرع غير اللازم شأنه فى ذلك شأن الإعارة التى يجوز فيها رجوع المعير عن التبرع بمنفعة العارية فى أى وقت شاء فمنح الواقف بموجب المادة ١١ منه الحق فى أن يرجع عن وقفه كله أو بعضه وأن يغير فى مصارفه وشروطه فيما عدا وقف المسجد ولكنه لم يصرح بحكم الوقف بعد موت الواقف ومن لم يبق لازماً كما كان من قبل وفق الراجع فى المذهب.

#### \* الموضوع الفرعى : حظر تولية الأجنبي نظارة الوقف :

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤

إذ كان النص فى المادة ٤٩ من قانون أحكام الوقف على أنه " لا يؤل أجنبى على الوقف إذا كان بين المستحقين من يصلح للنظر عليه، فإذا اتفق من هم أكثر الإستحقاق على اختيار ناظر معين إقامة القاضى إلا إذا رأى المصلحة فى غير ذلك..." يتناول الوقف الأخرى بالقدر الذى لا يعارض مع أحكامه وكان الوقف على جهة غير آدمية لا يكون أهلاً للنظر ولا يحد ممثلها مستحقاً ولم يعتبره القانون فى هذه الحالة كالمستحق، وكان الشق الأخرى الموقوف على الكنيسة موضوع الدعوى من هذا القبيل، فإنه لا مجال للقول بوجود المستحق الذى يحظر معه تعيين الأجنبى عن الوقف بالتطبيق لتلك المادة حتى لو وجد من يصلح من أهل بيت الواقف.

#### \* الموضوع الفرعى : حق الإنتفاع بأعيان الوقف :

#### الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٦٨/١/٩

إن حق المستحق فى الوقف - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - حق عينى فى الإنتفاع بأعيان الوقف يصح للمستحق اليد عليه بواسطة ناظر الوقف وله الحق فى تملك ما يقبضه من ثماره متى كان حسن النية.

**\* الموضوع الفرعي : حقوق ناظر الوقف :**

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١٣٩٧ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٥٥  
لناظر الوقف الحق في طلب إخلاء المستأجر، ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على استئذان القاضي حتى ولو كان يتوجب على الإخلاء إزالة مبان أقامها المستأجر.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١٤٢٣ بتاريخ ٣/١١/١٩٥٥  
لناظر الوقف الحق في طلب إخلاء المستأجر ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على استئذان القاضي حتى ولو كان الإخلاء يتوجب عليه إزالة مبان لقيم بناء جديدا ويحصل من المكان المؤجر منورا أو ممرا أو حديقة حسبما يشاء وفقا للرسومات الهندسية ولرخصة البناء مما يكون تحت نظر المحكمة عن طلب الإخلاء لهذا السبب.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ١١ مجموعة صبر ٣ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٤٢  
إذا كان التقرير بالطعن قد نص فيه على أن الطعن مرفوع من الطاعن بصفته الشخصية باعتباره وارثا لوالده، وكان التوكيل الصادر إلى الخاسي الذي تولى الطعن خالياً من أية إشارة إلى أن الطعن مرفوع من الطاعن بصفته ناظراً للوقف، وكان قوائم الطعن أن الحكم أخطأ إذ رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، وكانت الدعوى التي صدر فيها الحكم الأول قد اختصم فيها الطاعن بصفته الشخصية لا بصفته ناظراً على الوقف، فليس للمطعون تبده - عند وفاة الطاعن - أن يطلب وقف الدعوى ليمثل الوقف ناظر جديد.

**\* للموضوع الفرعي : سلطات ناظر الوقف :**

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٨ مكتب قتي ١ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩/١/١٩٥٠  
للحارس على مال موقوف من السلطة ما للناظر عليه، فهو يملك التصديق عن شؤون الوقف إلا أن يحد الحكم الذي أقامه من مهمته. فإذا كان الحكم الذي أقام الحارس لم يقبده في الإدارة فإنه يكون له - كناظر الوقف - سلطة الوخيز بغير إذن من القاضي في إحداث بناء في الوقف ليكون لجهة الوقف متى كان في ذلك مصلحة تعود على الوقف أو على المستحقين، وللمأذون في إحداث عمارة بوقف متهدم أن يرجع في حالة الوقف بما أنفق، ولا يعتبر ذلك من قبيل الإستهانة على الوقف فمتى كان الحكم قد إستند إلى أسباب مسوغة في تقريره أن ترخيص الحارس في البناء كان لمصلحة الوقف والمستحقين وبناء على ذلك ألزم الوقف بمصاريف البناء الذي أحدث في الوقف غرضه فإنه لا يكون قد أخطأ.

**الطعن رقم ١٨٦ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥**

ناظر الوقف لا يملك أن يضيف أعياناً إلى الوقف إستناداً إلى مجرد عبارة واردة في إيصال إيجار بأن الأعيان الموجرة جارية في الوقف متى ثبت أن حجة الوقف لا تشملها. وإذن لمعى كان الحكم إذ أ طرح ما ورد بإيصالات الأجرة الصادرة من أسلاف الطعون عليهم من أنهم " قاموا بدفع أجرة العين موضوع النزاع بحسب ما كان جارياً من نظار الوقف السابقين ومن آباءهم وأجدادهم " قد أسس لقضاء على ما إستخلصته المحكمة إستخلاصاً سائفاً من أن العين لا تشملها حجة الوقف وأن عقد الإيجار المشار إليه سبق أن قضى بفسخه وبالتسليم من زمن بعيد لما أراد الوقف تسلم العين الموجرة إستشكل واضع اليد وقضى نهائياً لمصلحته وبرضى طلبات الوقف قبله، فإنه الطعن عليه بالقسوخ والقصور يكون غير صحيح.

**الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٨**

تنص المادة الثانية من القانون ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية على أنه إذا كان الوقف على جهة بركان النظر عليه بحكم القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الأوقاف النظر لنفسه أو لعين بالاسم كما تقضى الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة من القانون المذكور بأن على من انتهت نظارته أن يسلم أعيان الوقف للوزارة خلال ستة أشهر من تاريخ إنتهاء نظارته وبأن ناظر الوقف يعد حارساً عليه حتى يتم تسليم أعيانه. وإذن لمعى كان الطاعن لم يعين بالاسم في كساب الوقف ناظراً عليه فقد زالت صفته كناظر للوقف وإن بقيت له صفة الحراسة طالما أنه لم يثبت بالأوراق قيامه بتسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف. وهذه الصفة تحول له حق الطعن بالنقض في الحكم الصادر ضد الوقف لما في إتخاذ هذا الإجراء في معاد معين من دفع ضرر يحق بالوقف.

**الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٧**

لوزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف خيرى الحق في خصاصة ناظر الوقف السابق ومطالبته بتقديم كشف حساب عن ريع الوقف جميعه والحكم لها بهذه الصفة بما يظهر من نتيجة هذا الحساب، ولا يؤثر على هذا الحق أن المادة ١٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف قد ألزمت نظار تلك الأوقاف بتقديم حساب عنها مرة كل سنة إلى وزارة الأوقاف، إذ أن محاسبة هذه الوزارة للنظار لا تعدو أن تكون نوعاً من الإشراف العام عليهم جميعاً لا يسلب الوزارة بصفتها ناظرة على الوقف الحق في مطالبة الناظر السابق بالحساب أمام المحكمة، والحكم لها بهذه الصفة بما يظهر من نتيجة هذا

الحساب وهو حق أصيل مقرر شرعاً وليس في نصوص القانون مالف الذكر ما يخالفه. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنترم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٣٤

إذا طلب أحد المستحقين من ناظر وقف تقديم حساب عنه في مدة معينة، فلا مانع يمنع الناظر من أن يعتمد على تقرير خبير سبق تعيينه في دعوى مستحق آخر مبن في إيراد هذا الوقف عنه ومصرفه في نفس المدة المرفوعة عنها دعوى الحساب وأن يقول إنه هو الحساب المطلوب منه، وكل ما في الأمر أن هذا التقرير لا يمكن أن يكون بذاته حجة على الخصوم. فإذا كانت المحكمة لم تتخذ هذا التقرير بذاته حجة عليهم، بل كان كل الذي فعلته هو أنها راجعت ونظرت فيما إذا كانت أرقام الإيراد والمنصرف هي أرقاماً حقيقية يمكن التعويل عليها أم لا، ثم قررت بعد هذه المراجعة أن التقرير مبني على أساس صحيح، لذلك لا يجب حكمها لأنها لا تكون قد قضت اعتماداً على هذا التقرير وحده وإنما اعتبرت ما فيه هو الحساب المطلوب، ثم نظرت في صحة ما فيه وقدرته تقديراً تملكه هي لكونه من أمور الموضوع.

\* الموضوع القرعي : سماع دعوى للوقف :

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٤ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ٥/٢/١٩٥٩

إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنة "وزارة الأوقاف" قد أشهدت في ١٠ من يونيو سنة ١٩٣٧ بوقف العقارات التي كان مورث المطعون عليهما قد أوصى بوقفها بالوصية المؤرخة في ٣٠ من مايو سنة ١٩٣٠ ثم أعلنت الطاعنة الورثة بإبذار كلقتهم فيه بتسليمها الأعيان المذكورة لاستغلالها وعصرف ريعها في الشئون التي اشتملت عليها الوصية فرفع أحد الورثة دعوى على الطاعنة أمام المحكمة الشرعية طلب فيها الحكم عليها بطلان إشهاد الوقف الصادر منها وبمنعها من التعرض له في المقارات المذكورة في صحيفة فدلفت الطاعنة الدعوى بعدم السماع لعدم وجود أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وتحمل إمضاءه تدل على رجوعه عن الوصية ورد الوراثة أن دعاوى الأفعال لا يتوقف شيء منها على مسوغ كتابي وأن رجوع المتوفى في الوصية كان رجوعاً فعلياً فهو بخلاف الرجوع القولي لا يشترط فيه ذلك إلا أن المحكمة الشرعية قضت بابتدائها واستمالها بقبول دفع الطاعنة وبعدم سماع الدعوى دون أن تنطرق إلى موضوعها، فإنه وإن كان حكماً ما انتهى إليه القضاء الشرعي بدرجة في الدعوى المذكورة من مجرد عدم سماعها تأسيساً على عدم قبول المسوغ إلا أنه لا يتضمن قضاء في موضوع النزاع فليس له بهذه المثابة غير حجة قاصرة على المدعى وموقوفة بخلوها من مسوغ السماع.

**الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٦١/٢/٣٠**

— إنه وإن كانت الشريعة الإسلامية لا تعترف بالقضام المكتسب أو المسقط وتقضي ببقاء الحق لصاحبه مهما طال به الزمن إلا أنه إعمالاً لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان شرع منع سماع الدعوى بالحق الذي مضى عليه المدة، وعدم السماع ليس منياً على بطلان الحق وإنما هو مجرد نهى للقضاة عن سماعها به قطع التزوير والحيل. ولما كان المنع من السماع في هذه الصورة لا أثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وإنما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها فإنه لا يكون في هذا المجال عمل لإعمال قواعد القواعد الواردة بالقانون المدني — ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل تلك القواعد فإنه يكون مخالفاً للقانون.

— الأعداء التي ذكرها الفقهاء مسوقة لسماع الدعوى رغم مضى المدة وإن جاءت على سبيل الحال إلا أن قوامها أن تكون في شيء صورها بحيث يعسر معها على المدعي إمكان رفع الدعوى، والإختلاف في تفسير شرط الواقف لا يعد علواً بهذا المعنى.

— إذا كان الثابت أن المستحقين فريقان فريق يقول بقصر أجلولة تنصبة العمماء على الأئمة الأحياء وفريق يدعيها للأحياء منهم والأموات، وكان كل فريق قد تمسك بوجهة نظره ولم يسلم للآخر بما يدعيه وإلتفقا على إرجاء توزيع ما اختلفا عليه حتى يفصل فيه القضاء، فإنه الحكم المطعون فيه إذ قرر أن هذا الإلتفاق يرتفع به الإنكار للحق المانع من سماع الدعوى به بمضي المدة مع التمكن وعدم العسر الشرع يكون قد كيف الإلتفاق بما لا تحتمله نصوصه.

**الطعن رقم ٩ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٣**

— النص في جميع لوائح المحاكم الشرعية على عدم سماع دعوى الوقف بعد ثلاث وثلاثين سنة هو تفتين لقاعدة أساسية دونت في كتب الوقف الإسلامي ومقتضاها أنه لو رفعت لدى القاضى الشرعى دعوى فى شأن عين وقف بعد ثلاث وثلاثين سنة إلا يوماً واحداً من إغتصاب الغير لها وإهمال الناظر هذا الطلب فإنه يسمعها أما بعد مضى المدة المذكورة فإنه مأمور بعدم سماعها وعلى ذلك جاءت نصوص المواد ٥٨٧، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٢٦، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٧ من كتاب قانون العمل والإنصاف.

— الدعوى التي يمتنع من سماعها معنى ثلاث وثلاثين سنة هي الدعاوى المتعلقة بعين الوقف ولا تدخل فى مفهومها الدعاوى التي يرفعها المستحقون على الوقف بثبوت إستحقاقهم فيه إذ هي من قبيل دعوى الملك المطلق .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٢/٤/١٩٦٢

تنص المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه " يمنع عند الإنكار سماع دعوى الوقف أو الإقرار به أو إستبداله أو الإدخال أو الإخراج وغير ذلك من الشروط التى تشترط فيه إلا إذا وجد بذلك إشهاد بمن يملكه على يد حاكم شرعى..." وقد قصد الشارع من هذا النص - على ما بين من المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٨ سنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف - أن يحدد الدليل الذى يقبل قانوناً كمسوغ لسماع الدعوى المنصوص عليها فى تلك المادة فقصره - عند الإنكار - على الإشهاد الرسمى دون غيره من الأدلة، ومن ثم فليس مؤدى هذه المادة عزل المحاكم عن نظر تلك الدعاوى عند الإنكار ما لم يقدم الإشهاد الشرعى إذ أن القول بذلك يتجافى مع ما قصده الشارع. والإنكار المعنى بالمادة ١٣٧ ساقطة الذكر هو الإنكار القاطع المضطرد فإذا كان هناك ثبوت إقرار بحاج به الخصم المنكر، ولو فى غير الخصومة المرفوعة بالإنكار فإنه الإنكار لا يعتد به.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٢

- تنص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على منع سماع الدعوى التى منى عليها خمس عشرة سنة مع ثبوت المدعى من رفعها وعدم توالى العذر الشرعى فى عدم إقامتها مع إنكار الحق فى تلك المدة والمرد فى اعتبار الشخص معلوماً هو أن يكون فى وضع لا يتمكن معه من رفع الدعوى بالحق المدعى به. ومن الأحكام أن يكون الشخص غائباً أو صبيهاً أو مجنوناً وليس لها ولي. ولما كانت حلة العذر فى صورة المختلفة المانعة من سريان المدة هى عدم التمكن من رفع الدعوى إن حقيقة أو حكماً فإنه تنسحب النافذة عن الأصل من ذكرها محل عمله ويلزمه أن يتولى أمره وبذلك يرتفع العذر وتحقق المكنة مما يستتبع سريان المدة المانعة من سماع الدعوى. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أعصر المدة سارية فى حق الطاعنة من وقت إقامة أمها وصية عليها فإنه لا يكون قد خالف القانون.

- أوجبت المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من إختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أى وفقاً للمدون فى تلك اللائحة ولأرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة. ولما كانت المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من بين المدون بها وحكمها قائم لم يتناوله الإلغاء فإنه يتعين إعماله فى تلك المنازعات ومن ثم فلا محل لتطبيق أحكام التقادم ووقفه فى القانون المادنى بالنسبة للمدة المنصوص عليها فيها أى المادة ٣٧٥ ساقطة الذكر لسماع الدعوى.



الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨

لا تشو ط الشريعة الإسلامية التوفيق لإنشاء الوقف ولا تمنع سماح الدعوى إذا لم يكن مكتوباً، ولذلك فقد كان من الجائز إثبات الوقف بكافة الأدلة المقبولة شرعاً حتى صدرت لائحة المحاكم الشرعية التى منعت سماح دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد اشهاد بالوقف ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله وبشرط أن يكون مقبلاً بدلائل إحدى أحكام الشرعية ومن ثم لإثبات الوقف بغير اشهاد عليه لا يكون مقبولا عن الإنكار ما لم يبين أنه موجود من قبل العمل باللائحة المحاكم الشرعية وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أجاز إثبات الوقف رغم الإنكار بغير طريق الإشهاد الشرعى استناداً إلى أنه أنشئ فى تاريخ سابق على العمل باللائحة المذكورة وكان الحكم قد خلا من بيان ما يدل على أن الوقف قد أنشئ فى وقت سابق على العمل بهذه اللائحة ولم يفصح عن المصدر الذى استقى منه هذه الواقعة فإنه يكون معيباً بالقصور بما يسوجب نقضه.

\* الموضوع الفرعى : سماح دعوى للوقف :

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٣

الدعوى التى يمنع من سماحها لمضى ثلاث وثلاثين سنة هى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض الدعوى المتعلقة بعين الوقف ولا يدخل فى نطاقها دعوى الإستحقاق فيه، وإذ كان ذلك، وكانت دعوى مورثة الطاعنين هى دعوى إستحقاق فى وقف وقضى الحكم المطعون فيه بأن المدة المانعة من سماحها هى خمس عشرة سنة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٤

الذك الموجب لعدم سماح الدعوى طبقاً للمادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غصب الغير للعين وتعبده عليها وإنكار حق مالكيها فيها أما مجرد ترك العين وإعمالها مهما يظل الزمن من غير أن يصرح لها أو يفتصبها وينكر حق مالكيها فيها فإنه لا يوجب عليه سقوط حق ملكيتها ولا يمنع سماح الدعوى بها.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٦

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١٣٧/ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ باللائحة ترتيب أحكام الشرعية، والمادة 36٤ من هذه اللائحة قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥، أنه منذ صدور هذه اللائحة - كما كان الحال فى ظل اللاتحين الشرعيين الصادرين فى سنة ١٨٩٧ ومسة ١٩١٠ وحتى تاريخ العمل بقانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فى ١٧/٦/١٩٤٦، لم يكن الإشهاد شرطاً لصحة

التصرفات التي تندرج تحت المادة ١٣٧ سالف الذكر ومن بينها التغيير في الوقف وإنما كان شرطاً لسماع الدعوى بهذه التصرفات في حالة الإنكار فقط، فإذا كان هناك إقرار من الخصم فلا تحتاج الدعوى إلى مسوغ للسماع، أما بعد العمل بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فقد جعل المشرع الإشهاد شرطاً لصحة هذه التصرفات، وهو ما نص عليه في المادة الأولى منه، وما أوضحته المذكرة التفسيرية للقانون تعليلاً على هذه المادة. ولما كان الثابت في الدعوى أن التغيير في الوقف المطلوب إبطاله حصل في ١٩٣٨/٩/١ وقبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وأنه لا نزاع بين الخصوم على صدوره من الواقعة، فإنه التصرف به يكون صحيحاً متى إسترعى شرائطه الفقهية دون نظر إلى وجود إشهاد رسمي به أو ما إذا كان قد أذن لكاتب المحكمة بالإنتقال إلى المكان الذي ضبط فيه، لما كان ذلك فلا محل للطعن بالبطان على هذا الإشهاد إستناداً إلى أن كاتب المحكمة الذي أحيل إليه ضبطه قد حرره خارج مقر المحكمة دون أن يثبت فيه أنه كان مأذوناً بالإنتقال.

#### الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١١٩٩ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٦

النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه "... ولا يعتبر خيـء من الإستحقاق إذا لم يرفع الغرور الدعوى بحقه مع التمكن وعدم العذر الشرعي خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت الواقف أو رضي كتابة بالوقف بعد وفاة الواقف، وينفذ قضاء بورك بعض حقه ولا يحس ذلك ما بقي منه ". يدل على أن المشرع جعل جواز الحرمان من التصيب الواجب، موقوفاً على إجازة صاحب الحق صراحة أو ضمناً وأنه يتحقق ضمناً بسكوت الغرور عن المطالبة القضائية بحقه وعدم رفع الدعوى بذلك مع التمكن وعدم العذر الشرعي خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت الواقف ولما كان الناطق في إعتبار الشخص معلوماً أن يكون في وضع لا يتمكن معه من رفع الدعوى بالحق المدهى به وكانت الأعدار الشرعية غير واردة على سبيل الحصر بل بورك الأمر في تقدير قوتها وكونها مانعة أو غير مانعة لفطنة القاضي وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للمادة المشار إليها بقولها إن " من الواضح أن أمر الأعدار موكول إلى تقدير المحكمة " فإنه المجادلة في تقدير دليل العذر المانع من رفع الدعوى لا يحدو أن يكون جديداً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة التقض.

#### الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٤

مفاد نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب إحاكم الشرعية أن الدعاوى التي يمنع من سماعتها مضى ثلاث وثلاثين سنة هي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة التقض - الدعاوى المتعلقة بعتن الوقف ولا تدخل في نطاقها الدعاوى التي يرفضها المستحقون على الوقف بثبوت إستحقاقهم فيه إذ هي من قبيل دعوى الملك

المطلق التي يمنع من سماعها مضي خمس عشرة سنة. وإذا كانت دعوى المطعون عليهم لا تتعلق بأعيان الوقف وإنما تقوم على أساس ثبوت إستحقاقهم حصصاً في الشق الأهلي من الوقف أخذاً بشرط الواقف فإنه الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع - بعدم سماع الدعوى - على سند من أن المادة المانعة من سماع الدعوى هي ثلاث وثلاثون سنة من تاريخ وفاة أصول المطعون عليهم متحججاً بذلك عن التحقق من مضي مدة الخمسة عشر سنة الواجبة التطبيق يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ١١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢

تنص المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على منع سماع دعوى الوقف إلا إذا كان ثابتاً بإشهاد من يملكه على يد حاكم شرعي بالقطر المصري أو مأذون من قبله كالمبين في المادة ٣٦٤ من هذه اللائحة وكان مقيداً بدفع إحدى المحاكم الشرعية ومحل العمل بأحكام المادة ١٣٧ أن يكون النزاع حاصلًا في أصل الوقف أما إذا كان النزاع قاصراً على المطالبة بحكم مدعى بأنه مقرر على أرض موقوفة فيكتفي فيه تقديم الدليل على التحكير.

#### \* الموضوع الفرعي : شرط للواقف :

#### الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٦ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٣

المقرر شرعاً أن كلام الواقفين يجب أن يفهم في ضوء العرف السائد خاصاً كان هذا العرف أو عاماً وأن عباراتهم يجب أن تحمل على المعنى الذي ترشد القرينة أو العرف إلى أنهم أرادوه والمراد بكلام الواقف مجموع كلامه في كتاب وقفه بحيث لا ينظر إلى كلمة أو عبارة بعينها بل إلى مجموع الكلام كوحدة كاملة ويعمل بما يظهر أنه أراده وإن أدى ذلك إلى إلغائه بعض الكلمات أو العبارات التي يبين أنه لم يرد مدلوفاً كعطيل عموم النص أو إطلاقه متى ظهر أنه غير مراد ولا عبرة في مسيل ذلك بأن يوافق الكلام لغة العرب أو لغة الشارع وهو ما أقره المشرع في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦. فإذا كان الحكم قد إنتهى في تفسيره لشرط الواقف تفسيراً سائفاً يؤدي إليه مجمع عباراته ولا مخالفه فيه لغرض الواقف فإنه النسي في خصوصه يكون في غير محله.

#### الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٩

إذا كان الواقف في الدعوى أن الواقف جعل في كتاب وقفه للخيرات من ريع الأعيان الموقوفة أربعة وعشرين جنيهاً مصرياً ذهباً لتقديم المطعون عليه الذي آل إليه النظر على هذا الوقف والمحصار فيه الإستحقاق إلى هيئة التصرفات بالمحكمة الشرعية بطلب فريضة للخيرات تضمن غلها الوفاء بها - وإذا دار النزاع بين الطاعنة والمطعون عليه حول كيفية تقويم الجنيئات الذهبية وهل تحتر قيمة الجنية الذهب

المشروط صرفه للخيرات معادلة للجنه الورقي الذي يساوى مائة قرش لم يقوم من حيث القيمة لا من حيث التعامل - وقتت هيئة التصرفات " في الدرجة الإستثنائية " السر في طلب الفرز حتى يفصل في تفسير شرط الواقف قضاء، فإنه لا يكون هناك محل للتحدى بنص المادتين ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والأولى من القانون رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٢ في هذا المقام إذ هما لا تعلقان بتفسير شرط الواقف وأولاهما خاصة بقسمة الطلة بين الموقوف عليهم وذوى المرتبات ، ولانتهما تقرر اعتبار الواقف على غير جهات البر منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بتفقات الخيرات والمرتبات إذا كان الواقف قد شرط في وقفه لجهة البر خيرات أو مرتبات دائمة معينة أو قابلة للتعين ولا يتأتى إعمال حكم هاتين المادتين سواء بالنسبة لقسمة العلة أو في فرز حصة للخيرات تنفي بما قرر لها من مرتبات إلا بعد تحديد هذه المرتبات فإذا قامت منازعة فيما شرطه الواقف بخصوصها - كما هو الحال في هذه الخصومة كان من المعين البت فيها ابتداء.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٩

تنص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الواقف على أن كلام الواقف يحمل على المعنى الذى أرادته وإن لم يوافق القواعد اللغوية - وتطبيقا لهذه القاعدة التى وضعها المشرع وجعلها أساسا للحكم بالإستحقاق أن ينظر الحكم إلى كتاب الواقف باعتباره وحدة متماسكة وأن يظهر المعنى الذى أرادته الواقف من مجموع كلماته وعباراته على اعتبار أنها مجما قد تضالرت على الإفصاح عن ذلك المعنى.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ٥/٣/١٩٥٩

أطلقت المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ للقاضى حرية فهم غرض الواقف من عبارته دون التقيد بالقواعد اللغوية إلا أن هذا الحق مقيد بعدم الخروج في هذا الفهم لشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائغ، فإذا كان النص بإشهاد الواقف على أن " من مات منهم من غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو فى درجته وذوى طبقته من أهل الواقف يقدم الأقرب فالأقرب عصبة إلى الواقف " صريح فى أن حصة المقيم تزول إلى الأخوة المشاركين للمعوفى فى الدرجة والإستحقاق، وكان النص فى الإشهاد بعد ذلك على أن " من مات منهم أجمعين قبل إستحقاقه شيئا من الواقف وعقب ولدا استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حيا " لا يتسع للقول بقيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله فى الدرجة والإستحقاق بالنسبة للنصيب الآيل عن المقيم لخلو الشرط من النص على ذلك، فإنه الحكم المطعون فيه إذ فهم شرط الواقف على خلاف ذلك ورتب على ما ذهب إليه

من قيام الفرع مقام أصله في الدرجة والإستحقاق بالنسبة للنصيب الآيل من العقيم - باعتبار درجة هذا الفرع درجة جمالية - إعمال حكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦، يكون قد مسخ شرط الوالقف وخرج به عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير مائع فشابه بطلان جوهرى يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٩

إذا كان الوالقف قد وقف على نفسه ومن بعده على أولاد أخيه الذكور دون الإناث - مثالثة بينهم ومن بعد كل منهم يكون الوالقف على أولاده ذكوراً وإناثاً للذكر مثل حظ الأنثيين تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بمعنى أن الواحد يحجب فرع نفسه دون غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الإثنان لما فوقهما عند الاجتماع على، من مات من أولاد أخيه المظلم ذكرهم قبل دخوله في الوالقف وإستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك إنتقل نصيبه من ذلك إلى ولده أو ولد ولده وإن سفل واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حياً بالياً ومن مات منهم من غير عقب إنتقل نصيبه لأخوته الذكور المشاركين له في الدرجة والإستحقاق، وكان بين من النظر إلى كتاب الوالقف موضوع النزاع أن الوالقف لهج في إنشاء وقفه نهجاً حرص فيه على أن يكون الوالقف بعد الطبقة الأولى على ذريتهم للذكر مثل حظ الأنثيين وألصق من أبولولة نصيب من يموت عقيماً من أولاد أخيه الموقوف عليهم أصلاً "ومن مات منهم بغير عقب" إلى إخوته المشاركين له في الدرجة والإستحقاق، وكان الضمير في لفظ [منهم] الوارد في هذه العبارة لا يمكن أن يصرّف إلى غيرهم وقد سكّ الوالقف فلم يفسح عما يراه في شأن من يموت بغير عقب من أولاد أولاد أخيه وذريتهم، فإنه بسكوته عن ذلك يكون النصيب منقطعاً إذا مات واحد من ذرية هؤلاء بغير عقب فيعمل في شأنه حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - وإذ قال المحكم المظنون فيه بغير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٦٠

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تنص على أنه "إذا كان الوالقف على الذرية مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره ومن مات صرف ما إستحقه أو كان يستحقه إلى فرع" - فإنه مؤدى ذلك أن إنتقال نصيب الأصل لفرعه وصرف ما إستحقه أو كان يستحقه لهذا الفرع منوط بأن يكون ثمة وقف على الذرية مرتب الطبقات كما يبين منه أن تكون الطبقات من الذرية [بى بينها توالد وتناسل] وأن تكون جميعها موقولا عليها وأن يكون الفرع موقولا عليه مثل الأصل وأن يكون تاليا له في إستحقاق ما وقف عليه بحيث لا يحجبه عن تناول هذا الإستحقاق إلا وجود هذا الأصل، فإذا كانت هذه

الشروط غير متحققة في الشرط موضوع المنازعة الراجعة لأن نصيب العقيم التي تفرض الطاعة إعتباره وقلنا مقصودا وقفه على الإخوة والأخوات - أما فروعههم [ وهم أولادهم ] فليسوا موقوفوا عليهم - ولا يعتبرون تالين لأصولهم في الإستحقاق بمقتضى الشرط إذ ورد فيه أنه إذا لم يكن له إخوة ولا أخوات فلأقرب الطبقات إليه [ أى إلى العقيم ]، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أنه لا مجال لإعمال حكم المادة ١/٣٢ فإنه النى عليه بالخطأ في القانون يكون على غير أساس.

- إذا كانت محكمة الإستئناف قد فسرت الشرط المتنازع على تفسيره بأن نصيب العقيم ينتقل إلى إخوته وأخواته الموجودين على قيد الحياة عند وفاته دون من ماتوا قبله، وكانت قد إلتزمت في تفسيره ما تقتضيه المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من إستظهار المعنى الذى أورده الواقف - مستعينة فى ذلك بعبارات الشرط المذكور ومجموع ما ورد فى كتاب الوقف مبينة سندها فى الإستخلاص وقد جاء حكمها فى خصوص تفسير الشرط للتنازع عليه مطابقا لما هو مقرر فى مذهب الحنفية " ولا يهرف فيه خلاف " من أنه إذا جعل الواقف نصيب العقيم لإخوته وأخواته المشاركين له فى الدرجة والإستحقاق ولم يقل أن من مات قبل الإستحقاق يستحق فرعه نصيبه يكون نصيب العقيم لإخوته وأخواته الأحياء فقط أما الأموات من ذريته فلا يتأثرون شيئا من نصيب العقيم، فإنه النى عليها خطأ فى تفسيرها لشرط الواقف وعالفتها بمنهجها فى التفسير ما يقضى به الواقع فى شأن كتاب الوقف ويفيده مدلول عبارة الشرط ويقرر الفقه ويقضى به نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٤

إذا كان يبين من كتاب الوقف أن الواقف جعل الوقف على نفسه ومن بعده على بناته الخمس، فإذا متن جميعا يكون الموقوف على من يوجد من أولادهن ثم على ورثتهم طبقه بعد طبقه بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره، فإنه إنشاء الواقف لوقفه على هذا النحو يعد إنشاء لوقف واحد مرتب الطبقات تنطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ التى تنص على إنه " إن كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين وللذرية من مات من ذوى الإستحقاق من طبقتهم كل بقدر حصته أو حصة أصله فى الإستحقاق "، بمعنى أن تطبيق أحكام قانون إلغاء الوقف على غير الأخيرات يؤدى فى خصوص الوقف موضوع النزاع إلى إعتبار أعيانه ملكا للأحياء من الموقوف عليهم جميعا يستوى فى ذلك من كان منهم مستحقا فعلا فى الوقف وقت صدور القانون المذكور ومن كان محجوبا على سبيل التوقيت، وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى قضائه بإعتبار المطعون عليه الأول مستحقا فى ملكية الأعيان الموقوفة إلى تفسيره لكتاب الوقف بإعتبار أن شروطه تتم عن إنشاء وقف واحد

مرتب الطبقات وإلى تطبيقه حكم القانون في هذا الخصوص وفقاً لنص المادة ٢/٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النسخ عليه مخالفة القانون على غير أساس.

#### الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٦٠

— إذا كان بين من كتاب الوقف أن الواقف جعل من وقفه ثلاثة أوقاف مستقلة وجعل لكل منهما شروطاً الأول وقف منجز على الخيرات والثاني وقف المنزل وقد جعله الواقف من بعده وفقاً على المذكور من أولاد ابنه [ والد الطاعنين ] ثم من بعد كل واحد منهم يكون نصيبه وفقاً على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته طبقاً بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها بحيث يجب كل أصل فرع دون فرع غيره ونص الواقف في كتاب الواقف على أنه " إذا تولى الواقف وأى واحد من أبناء ابنه المذكورين لا هن ذرية أو هن ذرية وانقرضت يكون ما هو موقف عليه وفقاً منضمماً وملحقاً بالوقوف على الموجودين من أبناء ابن الواقف المذكورين بالسوية " والوقف الثالث هو وقف الأطنان وقد جعلها الواقف من بعد وفاته أقساماً متعددة خصص ابنه [ والدة المعطون عليهم ] بالقسم الأول وجعل لكل من أولاد ابنه — والد الطاعنين — ذكراً وإناثاً قسماً والقسم الأخير جعله وفقاً على المذكور منهم وجعل في هذا القسم مراتب لأشخاص عينتهم وخيرات بينها ونص في إنشاء كل قسم من هذه الأقسام على أن يكون بعد وفاته وفقاً على صاحبه المعين بالإسم ومن بعده يكون وفقاً على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته طبقاً بالفريضة الشرعية بينهم في جميع طبقاتهم على حسب النص والترتيب المذكورين سابقاً [ أى في وقف المنزل ] ثم أورد الواقف بعد الانتهاء من إنشاء هذه الأقسام نصاً صريحاً يصرى عليها جميعاً في خصوص من يعزى من أصحابها عليهما فقال في كتاب الواقف " إذا توفي الواقف وأحد أولاد ولده السابق ذكرهم أو توفيت كرمته من غير عقب ولا ذرية وانقرضت يكون القسم الخاص بالخرفى من الواقف المذكور وفقاً ملحقاً ومنضمماً لباقي الأقسام ويكون حكم المنضم وشروطه كحكم وشروط المنضم إليه... " — فإنه مژدى تطبيق هذا النص أن نصيب المقيم ابن ابن الواقف في الأطنان ينضم إلى باقي الأقسام ويقسم مقسمها حسب شرط الواقف فيستحق أولاد ابنه الواقف [ المعطون عليهم ] حصّة والنتهم فيه — وإذا كان الواقف قد أحال في إنشاء كل قسم من الأقسام الواردة في وقف الأطنان على النص والترتيب المذكورين في وقف المنزل فإنه المقصود بهذه الإحالة هو تطبيق ما هو مذكور في وقف المنزل على ما لم يرد في خصوصه نص خاص في وقف الأطنان أما وقد ورد بعد ذكر هذه الإحالة نص صريح في شأن مآل نصيب المقيم من أصحاب الأقسام في هذا الوقف فإنه هذا النص دون غيره هو

الذى يجب تطبيقه فى هذا الخصوص. وهذا التفسير هو المستفاد من سياق كلام الواقف وحمله على المعنى الذى يظهر أنه أرادته. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نهج هذا النهج فى تفسير شرط الواقف وتطبيقه فإنه يكون بمنأى عن الظن عليه فى هذا الخصوص.

— إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح وجهة نظره فى تفسير شرط الواقف فى المسألة محل النزاع ودل على بآدلة سائفة مستمدة من كتاب الوقف وأقوال الفقهاء وأقام قضاءه على أسباب تكفى لحمله وتؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها فإنه النعى عليه القصور فى التسييب يكون فى غير محله.

الظن رقم ١ لعمنة ٢٩ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٦١/٢/٩

— إذا كان بين من كتاب الوقف أن الواقعة جعلت وقفها من بعد وفاتها على معولها ثم من بعدها على ذريتها طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الإثنين فما فرقهما عند الإجماع على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك إنتقل نصيبه إليه واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حياً " فإذا إنقرضوا جميعاً بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم " كان ذلك وفقاً على جهات البر التى عينها الواقعة — وإذا توليت معولتها أثناء حياتها فقد غيرت الواقعة فى وقفها بما لها من الشروط العشرة وكان التغيير قاصراً على تعيين الموقوف عليهم من بعدها فجعلته من بعد وفاتها على معاون سراياها وعلى معولة أخرى بالسوية بينهما لكل منهما النصف فيه ثم من بعد كل واحد منهما تكون حصته المذكورة وفقاً على أولاده وذريته على النص والوليوب المشروحين بكتاب الوقف إلى حين إنقراضهم " فإذا إنقرضوا جميعاً " كان ذلك وفقاً على جهات البر المعنية فى الكتاب المذكور — ونصت فى إشهاد التغيير على أن باقى وقفها المذكور على حاله لم تغير منه شيئاً سوى ما ذكر بإشهادها — ولما كانت الواقعة قد جعلت وقفها بعد التغيير من بعد وفاتها على إثنين مبنين بأسمائهما وجعلت حصة كل منهما من بعده وفقاً على أولاده وذريته وفقاً مرتب الطبقات وأدت هذا الإنشاء بعبارة واحدة وعقدة واحدة تناولت جميع الموقوف عليهم من جميع الطبقات وفى كل طبقة من طبقات الحصين وبعد أن فرغت من كل هذا جاءت فى أعقابها بشرط الإنقراض الذى يتحقق به إستحقاق جهات البر التى عينها ولم تورد هذا الشرط فى إنشاء خاص بكل حصة على حدة حتى كان يجوز القول بأنها عنت لكل حصة على إستقلال مصرفها بعد إنقراض أهلها وإن كان للحصة الأخرى مستحقون — لما كان ذلك وكانت العبارة التى عبرت بها الواقعة عن الإنقراض وهى " فإذا إنقرضوا جميعاً " من العموم والشمول بحيث تستغرق جميع الموقوف عليهم من أهل الحصين ولذا خلا كتاب الوقف وإشهاد التغيير مما يفيد تخصيصها بفئة من المستحقين دون فئة أخرى —



فإنه مؤدى ذلك أن يكون إستحقاق جهات الوارثين التى عينتها الواقعة مشروطاً بإقراض جميع المستحقين من أهل الخصيتين لأن الواقعة لم تنف على تلك الجهات إلا بعد إقراض هؤلاء جميعاً فلا يخرج شئ من الربع عنهم إليها ما بقى أحد منهم حياً.

— المقصود بالنص المخالف فى معنى المادة ٥٨ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هو النص الصريح الذى يدل على إرادة الواقف دلالة قطعية لا يتطرق إليها الإحتمال فلا يتناول اللفظ إذا كان فى دلالة على المعنى خفاء لأى سبب كان.

#### الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٦١

إذا نص الوقف فى إسهاد وقفه الأسمى على أنه يكون من بعده وفقاً مقسماً إلى ٢٤ قسماً وزعها على مستحقيها المبينين بالإسهاد المذكور وشرط فى وقفه هذا شروطاً أكد العمل بها منها أن يبدأ من ربع كامل الوقف بإصلاح عينه وما فيه لمنفعته ولو صرف فى ذلك جميع غلته ومنها أن يصرف من ربع هذا الوقف مبالغ فى وجوه الخير فقد دل بذلك على أن هذه المصارف تخرج من عموم الربع مقدمة على الإستحقاق ومن ثم فإذا كان التغير الذى أحدثه الواقف قد أنصب على إنشاء الوقف وأبولة الإستحقاق لمن عينهم وحصر الإستحقاق فيهم دون أن يتناول بالتعديل شيئاً من هذه المصارف، فإنه الحكم المطعون فيه إذا إلزم هذا النظر لا يكون قد خالف القانون أو غرض الواقف.

#### الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ٢/٧/١٩٦٢

مضى شرط الواقف فى شرطه مرتباً شهرياً للزوى قرباه معين المقدار وموفاً بحياة المشروط لهم قاصداً بذلك التيسر عليهم وتجنبهم مشقة اغصابة، فإنه المربى بهذا الوصف يعد استحقاقاً فى غلة الوقف لا يفرق عن حقوق أصحاب السهام.

#### الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ٥/٩/١٩٦٢

— متى كان بين من إسهاد الوقف أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ومن بعده على أولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكراً وإناً ثم من بعد كل منهم يتقل نصيبه لولده أو أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين " وكان الواقف قد غفر فى شروط الوقف بما له من "الشروط العشرة" وأشهد على نفسه أنه عدل عن كل ما دونه بوقفه من شروط وإستحقاق وشروط أخرى منها أنه أنشأ الوقف على نفسه مدة حياته ومن بعده فعلى من سيحدثه الله من الأولاد ذكراً أو إناً حسب القرينة الشرعية على أولاد أولاده ذكراً فقط بمعنى أن يكون المستحق من " أولاد الظهور " دون " أولاد البطن " فإنه ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف قد أخرج من وقفه من عساه أن يكون موجوداً من أولاده

وقت التغير وقصر الإستحقاق فيه على من سيحدثه الله له من الأولاد ذكوراً أو إناثاً بحيث يحبر الوقف وكأنه إنقضاء ابتداء على هذا الوجه والقول من الواقف، " ثم على أولاد أولاده " إنما ينصرف إلى أولاد من يحدث له من الأولاد الذين حصر الإستحقاق فيهم لا إلى أولاد من هو مقصود منهم وقت التغير أو كان موجوداً فيه وأخرجهم.

— إذا كان الواقف قد نص في إشهاد التغير على أن ما تبقى من ريع الوقف بعد سداده الأموال الأميرية وإصلاح ما يجب إصلاحه وخصم حصة الناظر والمصرف على المسجد والخيرات المبينة بكتاب الوقف يصرف على " ذرية الواقف " ذكوراً أو إناثاً بحسب القرينة الشرعية ثم على أولاد أولاده فإنه سياق هذه العبارة يدل على أن الواقف إنما يقصد بها أولاده لتصلبه.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٨٥٦ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٧

معي كان الواقف قد شرط في وقفه أن الناظر على الوقف والمتحدث عليه من ذريته يقوم " بفتح يه " بعد وفاته ويجري به ما كان معتاداً إجراؤه حال حياة الواقف من إستقبال الواردين عليه ويكون للناظر المذكور مقابل ذلك ثلث غلة الوقف زيادة على إستحقاقه، فقد دل بذلك على أنه أراد أن يجعل ثلث غلة الوقف إستحقاقاً للناظر من ذريته زيادة على إستحقاقه وناط به بفتح يه إستقبال الوافدين إليه على نحو ما كان معتاداً إجراؤه حال حياته لا أن يجعل " فتح يه " جهة بر ابتداء.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٩

معي كان بين من إشهاد الوقف أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه مدى حياته ومن بعده يصرف ريع حصة معينة من الوقف لمن يموت عنها الواقف من الزوجات واحدة كانت فأكثر مدة حياتها فقط ومن بعدها يضم ذلك لباقي ريع الوقف ويأخذ حكمه. فإنه ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف أراد أن يجعل هذه الحصة وفقاً على عموم زوجاته اللاتي عساه يعولن عنهن واحدة كانت أو أكثر بحيث تستقل بهما الواحدة إذا انفردت وتشتركن فيها جميعاً إذا تعددن.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٧

معي كان الوقف قد خصص جانباً من الأرباح للوقوفة للمصرف على " محل الضيافة " بشروط عينها ومنها أن فانص الربيع — بعد الصرف — يقسم على أولاده معافاً إلى ما يستحقونه فإنه بذلك يكون قد أراد أن يجعل فانص هذا الربيع إستحقاقاً لهم يأخذ حكم الإستحقاق الأهلي في ريع الوقف.

الطعن رقم ١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٤

يحمل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر أنه أراده، فإذا كان بين من إسهاد الوقف أن الواقف أراد أن يأخذ إستحقاق أولاد معوقيه وأولاد أولادهما حكم إستحقاق أولاد الواقف وأولاد أولاده ويجرى مجراه بدلالة قوله فى الإسهاد على أن يجرى إستحقاق أولاد معوقيه على النص والرتب المذكورين بالنسبة لذريته، وكان إستحقاق أولاد الواقف إنما يجرى على التفاضل فيما بينهم للذكر منهم مثل حظ الأنثيين فإنه إستحقاق أولاد المعوقين يتبعه ويجرى على التفاضل كذلك الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد خالف شرط الواقف بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢

لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الواقف " قد جعل ريع الوقف بعد إنقراض أولاد الظهور لأولاد البطون طبقاً للنص الوارد فى كتاب الوقف ويتضح من قول الواقف - أنه إذا إنقضت ذرية أولاد الظهور كان ذلك وفقاً شرعياً على من يوجد من أولاد البطون بالتفاضل ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم - أن الواقف يقصد جعل جميع الموجودين من أولاد البطون وقت إنتقال الإستحقاق إليهم مهما اختلفت درجاتهم طبقة واحدة ويقسم بينهم فاضل ريع الوقف جميعه " فإنه هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه لشروط الواقف لأن تعبير الواقف بلفظ [من] فى قوله - من يوجد - يدل على العموم ويستغرق جميع الأفراد سواء كانوا من طبقة واحدة أو من طبقات بعضها أنزل من بعض - واستدلال الطاهين بقول الواقف فى صدد إستحقاق أولاده " ثم على ذريتهم ونسلهم وطبقه بعد طبقه ونسلأ بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها وحجب الأصل لقروعه فى كل طبقة دون فرع غيره " وإحاطته على هذه الشروط لتطبيقها فى خصوص إستحقاق ذرية أولاد البطون لا محل له لأنه لا يعارض مع ما أراده الواقف من إنتقال الإستحقاق لجميع من يكون موجوداً من أولاد البطون وإن كانوا من طبقات متعددة لأن الواقف جعلهم الطبقة الأولى بعد إنقراض ذرية أولاد الظهور ومن ثم يكون النعى على غير أساس.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٩

- مناط التفريق بين الوقف على غير وجه الخير والوقف على وجوه الخير هو أن الأول لا يكون على سبيل القرية والصدقة وإنما يكون على سبيل البر والصلة كالوقف على الذرية والأقارب إذا لم ينط الاستحقاق بوصف يدخله فى الوقف على وجه الخير كان يجعل الواقف غلة وقفه مصروفة للفقراء منهم فإنه يكون على سبيل القرية والصدقة مما يدخل فى نطاق الوقف على وجوه الخير - فإذا كان الحكم

الابتدائي لم يعتبر المبالغ التي كان يتولى الناظر صرفها للطاعين بموافقة المستحقين من قبيل الاستحقاق والمرتبات التي يقرض من أجلها حصة في أعيان الوقف - بعد إلغائه - على اعتبار أن هذا الصرف لا يصدو أن يكون صدقة لا تكسيهما صفة الاستحقاق، وقد أقر الحكم المطعون فيه هذا النظر وأضاف إليه أن شرط الواقف محل النزاع ورد ضمن خيرات وصدقات الوقف وأن صرفها كان في نطاق هذه الخيرات فهذا الذي أقام عليه الحكمان قضاءهما استخلاص مبالغ يظهره شرط الواقف.

- إذا استظهرت محكمة الموضوع من شرط الواقف تخصيص مبالغ معينة من ريع الوقف تصرف لأحفاده نظير قيام كل منهم بمباشرة شأن من شئون الوقف ومن بعدهم لأولادهم أن هذه المبالغ تعتبر استحقاقا لهم لا أجر نظر وإن وردت في صورة مرتبات نظير مباشرة شئون الوقف واستدلت في تكيفها للدول الشرط بمتسلسل الاستحقاق في الموقف عليهم وأولادهم وخريتهم حين انقراضهم أجمعين، فإنه هذا التكيف القانوني صحيح تسانده عبارات الواقف ولا خروج فيه عن المعنى المتفاد منها.

#### الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٠

لئن أطلقت المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ للقاضي حرية لهم غرض الواقف من عبارته دون التقيد بالقواعد اللغوية إلا أن هذا الفهم مقيد بعدم الخروج بشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر بخلافه. فإذا كانت عبارة الواقف قد جرى نصها في كتاب الوقف على الوجه الآتي : " ومن ذلك حصة قدرها السلس - أربعة قراريط - تكون وفقاً يصرف ريعه على متولى النظارة على هذا الوقف " ولم ينص على أن هذا المشروط أجر نظر أو في مقابلة العمل، وكان ما يعينه الواقف للناظر يعتبر إستحقاقاً له قل أو كثر سواء عمل أو لم يعمل ولا يعتبر أجراً، فإنه الحكم المطعون فيه إذ اعتبر بعض ما هو مشروط للناظر من قبيل الأجر يكون قد أساء تأويل شرط الواقف وخرج عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير مبالغ لجاء مشوباً بطلان جوهرى يعيبه ويستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٢١ لسنة ٣١ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٧

يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أرادته إعمالاً للمادة العاشرة من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦. وإذا كان الثابت من كتاب الوقف أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على زوجته أمهات أولاده وعلى أولاده ذكورا وإناثا ثم من بعدهم على أولاد الذكور منهم الظهور ذكورا وإناثا دون أولاد الإناث منهم البطون بحيث إذا ماتت بنت الصلب الظهر لا يكون لأولادها ذكورا وإناثا شيء في الوقف المذكور مادامت أولاد الظهور ثم من بعدهم على أولاد أولاد الذكور الظهور ذكورا وإناثا دون أولاد الإناث البطون بحيث إذا ماتت بنت الصلب الظهر لا يكون لأولادها ذكورا وإناثا شيء في الوقف

للمذكور مادامت أولاد الظهور وكرر ذلك في كل الطبقات إلى أن قال في آخر الإنشاء والشروط ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك أولاد الظهور دون أولاد البطون في كل طبقة ثم إذا انقضى أولاد الذكور البطون والظهور وانتهى الموت عن آخرهم كان ذلك وقتا شرعا على من يوجد من أولاد بنات الوالدين ذكورا وإناثا - فإنه ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الوالدين أراد أن لا ينتقل نصيب البنت لأولادها مادام يوجد أحد من أولاد الظهور. ولا وجه للقول باستحقاق ابن البنت هذا النصيب بوصفه ابن ظهر وإن كان يستحق في نصيب أبيه بهذا الوصف إلا أنه لا يستحق في نصيب أمه وإلا فإنه يكون قد شارك في استحقاق له وانتقل هذا النصيب إليه قبل أن تأتي نوحته فيه وهي مشروطة بانقراض أولاد الظهور.

#### الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٩٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٣

متى كان الوالدين قد اشترطوا لاستحقاق بناته في الوفاء أن يكن معمرات بأنفسهن أو بأزواجهن فإنه يصح على المحكمة أن تحقق هذا الشرط فيمن تطلب الاستحقاق من بناته وقت العمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوفاء على غير الحريات إذ أنه غير هذا التحقيق لا يخفى القول بعدم توافر شرط الاستحقاق فيها.

#### الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٠/١٦/١٩٦٤

من المقرر شرعا أن المستحق في الوفاء هو كل من شرط له الوالدين نصيبا في الفلّة أو سهمها أو مرتبا دائما أو مؤقتا. وإذا كان الثابت من الحكم القاضي بالزام المطعون عليها بأن تدفع لورث الطاعنين معاشا شهريا مدى حياته من وقت تركه الخدمة في الوفاء، أن الورث يستحق المعاش الذي يطلبه عملا بصريح شرط الوالدين بكتاب وقته، فإنه المعاش المحكوم به للورث المذكور - وإن كان في صورة مرتب شهري معين المقدار يعتبر استحقاقا في الوفاء فلا يتقدم الحق فيه - إلا بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق.

#### الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٤

ما كانت تصدره المحاكم القضائية الشرعية من تفسير لشروط الوالدين في الدعاوى التي ترفع إليها يطلب هذا التفسير يحجر أحكاما لها حجية على من كان ممثلا فيها.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٤

متى كان الوالدين قد أنشأ وقته على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ومن بعده الله له من الأولاد ذكورا وإناثا للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على ذريتهم وعقبهم ونسلهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا

منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره مستقل به الواحد إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم بعد دخوله في هذا الوقف وترك ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل ما كان يستحقه من ذلك لولده أو لولد ولده وأن سفل فإنه لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل ما كان يستحقه من ذلك لأخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك، فإنه لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات للمعروف من أهل هذا الموقوف عليهم، فإنه ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الوقف جعل نصيب من يموت عقيماً لأخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق لا فرق بين ما إذا كانوا موجودين عند الوفاة أو حدثوا بعدها.

#### للطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٤

غرض الوقف يصلح مخصصاً لمعوم كلامه، وقد نصت المادة العاشرة من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن يحمل كلام الوقف على المعنى الذى يظهر أنه أراده. وإذن فمضى كان ظاهر إنشاء الوقف وشروطه والتفصيلات التى أدخلت عليه يدل على أن الوقف أراد أن يجعل من وقفه بعد وفاته أوقافاً مستعدة يستقل كل منها عن الآخر بأعيانه والمستحقين فيه ويادارته والنظر عليه بحيث يكون ما هو موقوف على كل فريق من أولاده منقطع الصلة بما هو موقوف على الفريق الآخر، كما يدل على أنه أراد أن يعاد بين كل فريق منهم وأن يعاد كذلك بين بعض أفراد الفريق الواحد لاعتبارات وآها وقدر المصلحة فى إلزامها، فإنه عبارة "أصل ريع الوقف"، "من أهل هذا الوقف" التى وردت فى شروط المقيم، وقول الوقف فيه "ومن مات عقيماً انتقل نصيبه لأصل ريع الوقف ووزع على المستحقين الموجودين من أهل هذا الوقف كل بقدر نصيبه مضافاً لما يستحقه" إنما تنصرف إلى الوقف الخاص بكل فريق من أولاده لا إلى أهل الوقف العام جميعه، بحيث يعود نصيب المقيم من كل فريق إلى أصل غلة ما هو موقوف على فريقه وهى غلة "الحصة التى كان يستحق فيها".

#### للطعن رقم ٤٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ٦/٣/١٩٦٤

متى كان الثابت من إيهاد الوقف أن الوقف قد أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على خيرات عيها وما فضل بعد ذلك من ريع الوقف بعد إجراء الخيرات المشروطة يكون وفقاً على أناس عيهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد

ولد أو أسفل من ذلك إنتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل، وعلى أن كل من مات قبل دخوله في الوقف وإستحقاقه لشيء من منافع وحقوقه وترك ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة، فإنه ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً الرادياً لازماً ومقتضاه أن يكون إستحقاق الفرع بعد أصله إستحقاقاً أصلياً لا ينتزع منه ولا وجه معه لنقض القسمة.

#### الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٧

مضى كان الواقف قد أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده جعل ثلاثة قراريط مناصفة لكل من زوجته ومطلقته والباقي لجميع أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ثم إن من مات من أولاده ذكراً كان أو أنثى أو من سيحدث الله له من الأولاد إنتقل نصيبه لأولاده ذكراً وإناً حسب ما نص بهذا الإشهاد فإنه لم يكن له أولاد فلا أولاد أولاده وإن سفل فإنه لم يكن له أولاد ولا أولاد أولاد وإن سفل إنتقل ما كان يستحقه لجميع أولاد المشهد الواقف المذكور ذكراً وإناً مضافاً لما يستحقونه وهكذا طبقه بعد طبقه ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل يتداولون ذلك بينهم إلى حين إنقراضهم أجمعين وشرط في وقفه شروطاً منها أن [ إذا مات أحد أولاده الموقوف عليهم المذكورين قبل دخوله في الوقف إنتقل نصيبه للزوجة ذكراً وإناً فإنه لم يكن فلا أولاد أولادهم وإن سفل حسب النص والرتب المشروحين ] وعوجب إشهاد الطبيب الملحق به جعل الثلاثة قراريط الموقوفة على زوجته ومطلقته وفقاً على زوجته ومن بعدها لمن يوجد من أولاده منها ومن زوجته الأخرى المتوفاة للذكر مثل حظ الأنثيين - فإنه ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف أراد أن يجعل الإستحقاق من بعده على الضاحل للذكر مثل حظ الأنثيين يستوى في ذلك الإستحقاق الأصلي والآيل وسكوت الواقف عن النص على الضاحل في إنتقال نصيب من يموت من أولاده قهراً لا يدل على أنه أراد أن يباير بينه وبين الإستحقاق الأصلي.

#### الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٧

مضى كان بين من كتاب الوقف أن الواقعة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها يكون وفقاً مصروفاً ربعه على من بين فيه [ فمن ذلك عشرون فدناً على الشيوخ تكون وفقاً مصروفاً ربعها على الست تسالي الدين السودا بنت عبد الله مدة حياتها ثم من بعدها يكون منها أربعة الدنة مصروفاً ربعها على الشيخ محمد التالى لكتاب الله المين بن محمد بن عيسى من مدينة الفيوم الفقى المرتب للمدلل الطاعن - ومن بعده يكون ذلك لمن يترتب للمدلل من الفقهاء بعده الحفاظين للقرآن بشرط أن يقرأ سورة يس على القبرين المذكورين في كل يوم ] فإنه ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقعة [ تجعل إستحقاق الطاعن

للقدر الموقوف عليه منوط بوصف يدخله في نطاق الوقف على وجه البر وإثما هو صلة وإستحقاق خاص  
٨٤.

للمعلن رقم ٢٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى، ١٦ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٥

معى كان الواقف قد أنشأ وقفه [ على نفسه أيام حياته ثم من بعده فالنصف إثني عشر قيراطاً بعد الخيرات  
يكون وفقاً على أولاده ذكوراً وإناثاً ما عدا ابنته فاطمة الكبيرة وعلى أن أولاده لصلبه ما عدا فاطمة  
الذكر والأنثى منهم فى ذلك سواء، وأن أولاد ابنه لصلبه الذكور والإناث كل واحد منهم بنصيب فإنه  
تزوجت بنت ولده الأنثى وأعقبت ذرية يكون للزيتها نصيب واحد سواء آكانوا ذكوراً أو إناثاً. وكل من  
كان من ذرية الذكور سواء آكان ذكراً أو أنثى فله نصيبان، وأن الأنثى من أولاد الذكور إذا تزوجت  
وأعقبت ذرية للزيتها نصيب واحد سواء آكانوا ذكوراً أو إناثاً، وأن الأنثى من أولاده لصلبه إذا تزوجت  
وأعقبت ذرية يكون للزيتها نصيب واحد أيضا سواء آكانوا ذكوراً أو إناثاً يتطع كل منهم بحصته من ذلك  
على الحكم المذكور... ثم من بعد منهم تكون حصته من ذلك وفقاً على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم  
على أولاد أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلأ بعد نسل وجيلاً بعد  
جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرع دون  
فرع غيره يستقل الواحد منهم إذا انفردوا يشرك فيه الإثنان عند الإجتماع على أن مات منهم وترك  
ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك إنتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل فإنه لم يكن له ولد  
ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك إنتقل نصيبه من ذلك لمن هو فى درجته وذوى طبقته مضافاً لما يستحقونه  
من ذلك فإنه لم يوجد أحد من أهل درجته وذوى طبقته يكون ذلك لأقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا  
الوقف الموقوف عليهم يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين إقراضهم أجمعين [ فإنه ظاهر هذا الإنشاء  
يدل على أن الواقف قد سوى فى الإستحقاق بين أولاد ابنه لصلبه ذكوراً وإناثاً لكل منهم نصيبان مما هو  
موقوفاً عليهم، وجعل إستحقاق الأنثى من أولاد الذكور يتنقل نصفه إلى أولادها ذكوراً وإناثاً وإذا كان  
الثابت أن والدة المعلن عليها هى بنت ابن الواقف وبوفاتها ينتقل نصف إستحقاقها لأولادها، وكان  
الحكم المعلن قد له مخالف هذا النظر وجرى فى قضاءه على أن إستحقاقها ينتقل كله لا نصفه إلى  
أولادها - وهى أنثى من أولاد الذكور - فإنه يكون قد مخالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.



الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣٠

الدعوى يطلب تفسير شرط الواقف لا تقبل إلا من ذى شأن من أهل الوقف مستحقاً كان أو موقوفاً عليه لم تأت نوبته في الإستحقاق بعد، وهي تفرض فيمن يطلب تفسير الشرط ثبوت صلته بالوقف وعمن تلقى - أو عساه أن يتلقى - الإستحقاق عنه أو وجوب إثبات هذه الصلة عند الإنكار.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٣٦ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٤

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتعيين وزارة الأوقاف ناظرة على الوقف على ما جاء بكتاب الوقف من أنه "فى حالة عدم وجود من توالى فيه الشروط اللازمة لإقامته ناظراً يرجع الأمر إلى القاضى" وأن مصرف هذا الوقف على فقراء الأقباط وغيرهم من أى جهة أو ملة كانت ودلن الذين يتوفون ببنو المنصورة مطلقاً " وأن تلك العبارات تؤكد إنها قصدت فى برها أن يعم الفقراء من كل الأديان وإنه لما لا شك فيه أن المسلمين هم أصحاب دين وملة ويكون ما ذهبت إليه وزارة الأوقاف من أن الوقف إنسحب إلى فقراء المسلمين قول ينطبق على شروط الواقفة وعلى أن المحكمة بما لها من ولاية شرعية ولاية تستمدها من كتاب الوقف ترى أن تعيين وزارة الأوقاف ناظرة على الوقف ولا يقدح فى هذا ولا يمنع من توليها شئون الوقف أن الواقفة قبضة وأن بعض مصرفه على الفقراء الأقباط ما دام للمسلمين نصيب فى هذا الوقف إذ أن وزارة الأوقاف ملزمة بتبليدها ما جاء بكتاب الواقفة من صرف ثلثه الوقف على المسيحيين والمسلمين على السواء فى الحدود التى رسمتها الواقفة فى كتاب وقفها " فإنه ما أورده الحكم يدل على أن من بين مصارف الوقف جهة إسلامية قصدت الواقفة أن تشملها غيرات الوقف ليس ثمة ما يمنع من إقامة وزارة الأوقاف فى النظر عليه.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٧١ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٩

متى كان إنشاء الوقف يدل على أنه وقف مركب - خيرى وأهلى - جعله الواقف من بعده حصصاً إذا انقطع المصرف فى حصة منها لا إلى عردة، تكون وفقاً منضمماً إلى باقى الحصص ويعود إلى أهل الوقف جميعه، فإنه يانقطع المصرف فى حصة الذرية تعود إلى الوقف جميعه ويجرى تقسيمها وتوزيع ريعها على باقى الحصص بما فيها حصة الخيرات ونسبة ما ينص كل منها.

الطعن رقم ١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٤

ذو الدرجة الجملية الذى أقامه الواقف مقام أبه الخرفى قبل الاستحقاق لا يقوم مقامه فى وصف الأعرية حقيقة بل مجازاً إذ الأصل حل اللفظ على حقيقته، وكذلك لا يقوم مقامه فى وصف الدرجة أو الطبقة لأن وصف الدرجة أو الطبقة فى كلام الواقف محمول - هو الآخر على الحقيقة دون انجاز لتلا يلزم الجمع بين

المضادين وإعطاء الشخص في موضع دل صريح كلام الوالف على حرمانه فيه وحرمانه في موضع دل صريح كلام الوالف على إعطائه فيه، فبقى الدرجة أو الطبقة في كلام الوالف على حقيقتها وهو ما ينبنى عليه أن الولد الذي يستحق نصيب والده أو جده بسبب موت أصله قبل الاستحقاق إنما يستحقه وهو في درجته النسبية لم يخرج منه، وإذا مات عقيماً وليس له إخوة ولا أخوات يرجع نصيبه إلى أهل درجته وطبقته وهي الطبقة التي هو فيها بالذات ويعتصني ترتيب النسب ولا يرجع إلى أهل الطبقة التي هو فيها بطريق الفرض ولتوفير الاستحقاق عليه وهي طبقه عمه أو عمته.

#### الطعن رقم ١٩ لسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢

مضى كان إنشاء الوقف يدل على أن الوالف أراد أن يجعل وقفه بعد وفاته حصصاً وأوقافاً متعددة يستغل كل منها عن الآخر بالإستحقاق فيه ويستحقه من أفراد الطبقة الأولى المذكورين بأسمائهم في كتاب الوقف ثم من بعد كل منهم يكون ما هو موقوف عليه خاصة وفقاً على أولاده ثم على أولاد أولاده فإنه لم يكن له ولد ولا ولد ولد وإنقل نصيبه من ذلك إلى إخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والإستحقاق وإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلاأقرب الطبقات إليه من أهل الوقف، وكانت المادة ٣٣ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تنص على أنه إذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الإستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها " وهي أقرب قسم كان الميت يتناول إستحقاقه منه وبقي من يستحق فيه بعد وفاة هذا المستحق - وكان إثبات في الدعوى أنه بوفاة العقيمين إنقضى أفراد الطبقة الأولى ولم يبق أحد من أهل الحصة التي كانتا تستحقان فيها ينتقل إليه إستحقاقهما طبقاً لشرط الوالف إذ المراد بالطبقة الخاصة لا ما يعم المستحقين في درجة واحدة من جميع أهل الوقف وفي جميع الحصص فإنه لازم هذا ومقتضاه أن لا يعود شيء من إستحقاقهما إلى من هو في مثل طبقتهما من أهل الحصص الأخرى بل يعود إلى أصل غلة الوقف كله فيما عدا حصة الخيرات وناظر الوقف ويقسم قسمته - إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن " الحصة التي كان يستحق فيها أهل الطبقة الأولى في هذا الوقف هي كل الحصص عدا حصة الخيرات فهي للخيرات خاصة وقفها مؤبد لا يتحول عن الخيرات وعدا حصة الناصر فهي لكل ناظر على الوقف ومن ثم تكون الحصة التي كان يستحق فيها العقيم هي مجموع الحصص الباقية بعد نصب الخيرات فتؤول حصة العقيم إلى غلة هذه الحصة وتقسم مقسمها، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

— متى كان بين من كتاب الوقف أن الواقفين أنشأوا وقفهم على أنفسهم مدة حياتهم ثم من بعد وفاة كل منهم يوضع الربع من حصته تحت يد الناظر لمعاملة الوقف وترميمه وإصلاحه وبأعلى الحصة تكون ولقا على زوجة كل من حضراتهم وأولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد بالسوية بينهم الذكر والأنثى والزوجة في ذلك سواء فإذا مات إحدى الزوجات تكون حصتها من ذلك لأولادها منه ذكراً وإناً بالسوية بينهم، ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وفقاً على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم أولاد أولاد أولادهم من أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور دون أولاد البطون بالسوية بينهم كذلك بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيالاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشرك فيه الإثنان لما فوقهما عند الاجتماع، " على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك إنتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل كل ذلك في حق أولاد الظهور دون أولاد البطون فإنه لم يكن لكل منهم أولاد ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا إنتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذو طبقته من نسل الواقفين من أولاد الظهور دون أولاد البطون فإنه لم يوجد أحد من أهل طبقته يكون ذلك وفقاً مصروفاً لأقرب الطبقات للمعروف من أهل هذا الوقف من أولاد الظهور دون أولاد البطون بالسوية بينهم ". وعلى أنه توفي أحد الواقفين المذكورين ولم يعقب أولاداً ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا يكون ما هو موقوف عليه من ذلك منتزماً وملحقاً بباقي الوقف المذكور. " فإنه إنشاء الوقف على هذه الصورة يدل على أن لكل من هذين الشرطين مناط ونطاق تطبيقه لا يغبان لمناط الشرط الأول أن يموت أحد الموقوف عليهم عقيماً فيؤول نصيبه لمن هو في درجته وذو طبقته من أهل الحصة التي كان يستحق فيها، ومناط الشرط الثاني أن ينقطع المصرف لى حصة أحد الواقفين بالقرض جميع مستحقها فتضم إلى الحصصتين الآخرين - باقي الوقف - وتقسّم قسمتها وتعتبر وكأنها زيادة في مصرفهما.

— شرط الواقف " أن من مات من الذرية المذكورين قبل دخوله في هذا الوقف وإستحقاقه لشيء منه وترك ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والإستحقاق إستحق ما كان أصله يستحقه أو لو كان الأصل المرفى حياً بالياً لاستحق ذلك " يقتصر نطاقه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على قيام ولد من مات قبل والده مقامه في الإستحقاق من جده لا في الإستحقاق من عمه أو نحوهما من هو في درجة والده المتوفى قبل الإستحقاق وبالتالي يقتصر أثره

على استحقاقه لنصيب والده من أبيه ولا يصدها إلى من مات من إخوة والده من غير ولد بعد موته بل ذلك إنما يكون للإخوة الأحياء.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٩

— لما كان الإستحقاق فى الوقف يؤول إلى المستحق عن الواقف فإنه الحكم الصادر فى دعوى الإستحقاق أو فى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان طرفاً فى تلك الدعوى ذلك أن الأصل فى حجية الأحكام أنها نسبية لا يعتبر منها ولا يفيد غير الخصوم الذين كانوا طرفاً فيها.

— متى كان الحكم المطعون فيه لم يخرج فى تفسير شرط الواقف وفى تقصى المعنى الذى أرادته منه عما يؤدى إليه مدلول عباراته وكان هذا التفسير مطابقاً لما هو مقرر فى فقه الخليفة ولما قرره علماء الأصول من أن العام يحتمل التخصيص والتأويل ويجوز قصره على بعض أفراداء سواء أكد بؤكد أم لم يؤكد وأن مقتضى التخصيص وقوع الحكم من أول الأمر على ما تناوله المخصص إذا ظهر أن هذا هو المراد من العام ولما قرره الأصوليون من الأصناف من أن التخصيص هو قصر العام على بعض الأفراد بعلام مستقل موصول فلا يعتبر الخاص مخصصاً إلا إذا كان متصلاً أما المنفصل فيعتبر ناسخاً عنهم وإن كان مخصصاً عند غيرهم — فإنه لا يسوغ المدول عن الأخذ بهذا التفسير الذى قلبه النصوص الفقهاء والقواعد الأصولية والأوضاع اللغوية فرائاً مما يؤدى إليه من التفرقة فى الحرمان والإعطاء بين المتساوين من أولاد البطون وجعل بعض أولاد من أخرج منهم مستحقاً مع حرمان أصله لأن هذه التفرقة على فرض وجودها إنما هى وليدة إرادة الواقفين فلا مغيب عليها.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٤٢٩ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٢

متى كان الوقف مربب الطبقات ترتباً أفرادياً فإنه لازم هذا الإنشاء — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يكون إستحقاق القرع بعد أصله إستحقاقاً أصلياً لا ينتزع منه ولا وجه معه لنقض القسمة.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٣

جرى قضاء محكمة النقض أن الإختلاف فى تفسير شرط الواقف — وهو مرد الجهل بإغتصاب الحق — لا يعد علراً مانعاً من رفع الدعوى والمطالبة به.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦

القاعدة أن الواقف إذا لم يشترط نفسه فى كتاب الوقف الشروط المشرة كلها أو بعضها فلا ببت له مطلقاً وليس له أن يعمل بأى شرط منها إلا بإذن القاضي. فإذا كان ما تضمنه كشف التحديد الصادر من الواقف فى تحديد أعيان وقفه الثانى ونجبتها ليس إلا إرراً لأعيان هذا الوقف فإنه فى هذا الإفرار قسمة

بين الوقفين عن لا يملكها لأن في القسمة معنى الإستبدال والوقف لم يشترط الإستبدال لنفسه في كتاب الوقف فيكون ممتعاً عليه إلا بإذن من القاضي ومن ثم فلا يعد بكشف التجديد العملي الصادر من الوقف في إنهاء حالة الشروع لصور هذا التجديد عن لا يملكه وبغير الطريق الشرعي.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥

— متى كان بين من إهداء الوقف أن الواقفة وفقت الأعيان المبينة به وأنشأت وقفها على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون ذلك وقفاً على شقيقها " ينطع بالوقوف المذكور كإنتفاع الواقفة مدة حياته ثم ثم بعده يكون ذلك جميعه وقفاً على أولاده المذكورين بالإهداء ينتفعون بالوقوف المذكور بالتساوي بينهم أي للذكر مثل ما للأُنثى مدة حياتهم... " وشرطت الواقفة في وقفها هذا شروطاً منها " أن النظر على هذا الوقف جميعه من الآن يكون للست الواقفة مدة حياتها ثم من بعدها يكون النظر عليه لشقيقها مدة حياتها... " كما شرطت لنفسها دون غيرها " الشروط العشرة التي هي الإدخال والإعراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتبديل والإستبدال وزيادة ونقص ما ترى زيادته أو نقصانه من الشروط في هذا الوقف وأن تفعل كل هذه الشروط أو بعضها وتكرر ما تفعله منها مراراً عديدة كلما شئت مدة حياتها فقط وليس لأحد من بعدها فعل شيء من هذه الشروط مطلقاً " ولكنها ألزمت بأنها لا حق لها في تغيير مركز أخيها من حيث إستحقاقه في الوقف وفي تنظره عليه وكذلك ألزمت بأنها لا حق لها في تغيير أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان وأن لها الحق في فعل الشروط العشرة فيما عدا ذلك فإنه إنشاء الوقف على هذه الصورة يدل على أن الواقفة إنما أسقطت عن نفسها التبديل في أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان وبقيت على حقها فيما عدا ذلك بحيث تملك إخراجهم من الوقف وحرمانهم من الإستحقاق فيه وهو حال يغير حال الزيادة والنقصان في أنصبتهم ولا يعارضه، إذ المدار في الحالين أن تبقى أو لا تبقى على مشيئتها في أن يكونوا من أهل الوقف.

— فله الخفية على أنه إذا ذكر الواقف عبارتين متنافيتين وأمكن الجمع بينهما بأن تحمل كل منهما على حال وجب المصير إليه.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٧١/٥/١٩

طبقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — بشأن الوقف — يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراد أنه وإن لم يوافق القواعد اللغوية.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٣

- جمهور الفقهاء - واشققون من الحنفية - على أن شرط الوافق " أن من مات قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لنشيء منه، قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والإستحقاق، يستحق ما كان أصله يستحقه لو كان الأصل حياً " إنما يقتصر نطاقه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على قيام ولد من مات قبل والده مقامه في الإستحقاق من جده، لا في الإستحقاق من عمه أو عمته ونحوهما ممن هو في درجة والده المتوفى قبل الإستحقاق، وبالتالي يقتصر أثره على إستحقاقه لتصيب والده من أبه، لا يتعداه إلى من مات من أخوة والده من غير ولد بعد موته، بل ذلك إنما يكون للإخوة الأحياء.

- المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦، بشأن الوقف، مراد الشارع منها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يقوم القرع مقام أصله، شرط الوافق قيامه أم لم يشترطه، بحيث لا يحجب أصل فرع غيره، إذ هي لا ترد إلا على الإستحقاق - الأصلي والآيل - الذي تناوله المستحق بالفعل.

- نص المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لا شأن له بتصيب العقيم، بل تحكمه المادة ٣٣ من القانون، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية بقولها " أما من يموت من غير ولد فتحكم نصيبه مبين في المادة ٣٣ ". ووفقاً لنص المادة ٥٨ من القانون نفسه لا تطبق أحكام المواد ٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ إذا كان في كتاب الوقف نص بإلغائها.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٩

- إذا كان الوافق قد نص في كتاب وقفه على أن " السراى - الموقوفة - تكون مقراً لسكن لساكن لاهل الوقف ومن يرذ على هذه السراى من الفقراء والمساكين وأبناء السبيل والمحتاجين ورجال العلم والأدب والدين للمبيت في السلامك المخصص لذلك بهذه السراى ولطعامهم الطعام المناسب من الربيع الذي سيخصص لها بعد.... " فإنه هذا القول من الوافق يدل على التميميم لا التخصيص والإطلاق لا التقييد فثبت الإستحقاق للمؤمنين من المسيحيين والمسلمين وغيرهم في الضعالة المذكورة، ودلالته على هذا المعنى دلالة نصية صريحة تفيد الحكم بطريق القطع، فلا يكون صحيحاً ما ذكرته الطاعنة - ناطرة الوقف - من أن الوافق لم يقصد مطلقاً جهة بر عامة، يدخل فيها مصرف إسلامي، ولم يذكرها صراحة يؤكد ذلك أن الوافق خصص مصرف الأقسام الأخرى في الوقف لأبناء دينه وطائفته على النحو الذي أوضحه الحكم، ولا يعبر من هذا النظر ما أثارته الطاعنة من دلالات بسبب التمي، ذلك أنه لما كان وقف المسيحي على المسلم صحيحاً شريعاً، وهو قرينة إلى الله في دينه لمجرد كون الوافق مسيحي الديانة، وإشراطه النظارة من بعده لنبطة البطريك بعد إنقراض الملية لا يحمل دلالة على أن الوافق أراد بالفقراء وغيرهم

من الموددين على المنفعة خصوص المسيحيين، إذ لا منافاة بين المسيحية والتقربة إلى الله تعالى بالصدقة والبر العام، فلا تكون ديانة الواقف سبباً للتخصيص لأن إعتناق الدين أمر باطنى ولا تستمد منه إرادة باخرمان لم يرق عليها دليل ظاهر، بل لقد قام الدليل على خلافها، إذ نص الواقف على عموم الإستحقاق بين المسيحيين وغيرهم فى هذا الخصوص وكذلك الحال بالنسبة للناظر فلا يلزم من كون الناظر مسيحياً أن يكون الموقوف عليه مسيحياً، وإذ كان إضوابط الواقف جعل ربيع الحصة التى تعذر صرفها فى باقى الحصة، هو نص لازم لمنع الإقطاع فيها وإضوابط أبولولة جميع الحصة إنتهاء عند تعذر صرفها فى الجهات التى حددتها إلى جهة بر لا تنقطع - سواء كانت الجهة هى الفقراء المسيحيين أو غيرهم - هو شرط لصحة الوقف قانوناً، فلا يحمل أى الشرطين قرينة على إرادة الواقف إسحاح ما تقيدت به جهة مآليه على جهة أصلية، بل إن ترتيب الإستحقاق فى هذه الجهة الإنتهائية على تعذر الصرف فى الجهة الأصلية معناه تحقق الغاية بينهما، وعدم إرادة الواقف تقييد الأولى بما تقيدت به الثانية.

- قول الواقف - المسيحي - فى الحصة المرصودة على المنفعة، بأن يتولى الناظر صرف ريعها حسبما يراهى له إلى الأغراض المخصصة للسراى - الملحق بالمنفعة - لا يفيد تعليق الناظر حق الصرف فى أصل الإستحقاق إدخالاً وإخراجاً، وإعطاء أو حرماناً، فلا يكون له سلطان فى إسقاط حق الموددين على المنفعة من غير المسيحيين، إذ لم يشترط الواقف الشروط المشترطة فى وقفه، وإنما يفيد هذا القول تعليق الناظر حق صرف الربيع فى الوجوه اللازمة لقيام المنفعة وتقرير ما يظليه كل وجه.

#### الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٣

النص فى المادة ٥٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن " تطبق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف المصادرة قبل العمل به عدا ... " يدل على أن المشرع وضع قاعدة عامة مفادها أن تطبق أحكام قانون الوقف على جميع الأوقاف المصادرة قبل العمل به عدا الإستثناءات التى أوردتها، ومقتضى هذا النص أن تطبق هذه الأحكام على الحوادث السابقة إلا ما إستثنى بنص صريح، لأن تطبيق الأحكام المذكورة على الأوقاف ليس له معنى إلا تطبيقها على الحوادث المتعلقة بها، يؤكد هذا النظر أن الإستثناءات الواردة بالمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ تتعلق جميعها بالحوادث السابقة، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من هذا القانون - بشأن الوقف مرتب الطبقات - لم ترد ضمن الإستثناءات التى نص عليها المشرع، فإنها تكون واجبة التطبيق على الحوادث السابقة على صدور القانون المذكور وإذ كان ظاهر إنشاء الوقف وشروطه يدل على أنه مرتب الطبقات ترتيباً فرادياً، فإنه الحكم المضمنون فيه إذ إستند إلى المادة سالفة الذكر، لا يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٧٢

— الشرط القاسد على ما عرفته المذكرة التفسيرية لقانون الوقف، هو ما كان متافياً لأصل عقد الوقف أو كان غير جائز شرعاً، أو كان لا فائدة منه، وما عدا ذلك فهو شرط صحيح.

— شرط الواقف جعل ريع القيراط من ٢٤ ط على " دار الضيوف للملوك ليوسف ابن الواقف المعد للفقراء والمساكين والواردين والموددين، فإنه تملز الصرف على ذلك يصرف ريع القيراط ليوسف وأخيه فهمه بالتفاضل " هو شرط جائز شرعاً، فيكون شرطاً صحيحاً يجب العمل به. وبين من هذه العبارة أن ريع القيراط المذكور يصرف على الفقراء والمساكين والواردين والموددين على المنزل المذكور وهو مملوك لابن الواقف وهو موقوف — ما دام معد للفقراء والمساكين والواردين والموددين فإذا خرج المنزل عن إعداده لذلك يازالته فقد تملز الصرف على هذه الجهة وإنهى الوقف عليها وعار ريع هذا القيراط حقاً ليوسف وأخيه فهمه، وليس في ذلك تعليق للشرط على إرادة ناظر الوقف أو أحد من المستحقين، ولا إنهاء للوقف، بل كل مؤداه أن يتحول الإشتقاق عند تملز الصرف من المضبلة إلى ولدى الواقف، وهو أمر جائز شرعاً، لا يغير منه تأتيت هذا المصرف بتملر الصرف، ما دام أن الواقف قد جعل وقفه إنتهاء على جهات بر عينها في كتاب الواقف.

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٦٠ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٨٠

لئن كان الوقف يعد خيراً إذا كان مصرفه جهة من جهات البر التي لا تنقطع، وبعد إسلامياً إذا أعير مصرفه برأ في شريعة الإسلام لها كانت ديانة الواقف، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الواقف شرط في كتاب الوقف صرف مبلغ ٥٠٠ ج لمستشفى الأقباط الخيرية بالقاهرة لمداواة الفقراء من المسلمين والنصارى، ومبلغ ١٥٠ ج لجمعية التوفيق القبطية لتعليم الفقراء مجاناً بمدارسها، ١٠٠ ج لمدرسة الأقباط بمنفلوط لإعانة فقرائها، وللملجأ الأيتام الخيرية بأسبوط. لما كان ذلك. وكان الحكم قد جرى في قضائه على أن هذه الجهات تعتبر جهات بر هام، وتندرج ضمن المصارف الإسلامية ولا تدخل ضمن الجهات التي إستثنيت المادة الأولى من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ والتي لا تعتبر جهة بر إسلامية، ورتب على ذلك أن وزارة الأوقاف هي صاحبة الحق في النظر على الوقف على تلك الجهات الواردة بكتاب الوقف على ما سلف بيانه بغير نظر إلى ديانة المستفيد من الصرف على جهات البر المذكورة، وكان تفسيره في هذا الشأن سائفاً له أصله الثابت في الأوراق، فإنه يكون قد إنترام صحيح القانون.



الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٤٦ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٨٠

مناطق التفريق بين الوقف على غير وجوه الخير والوقف على وجوه الخير هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الأول لا يكون على سبيل القرية والصدقة وإنما يكون على سبيل البر والصلة كالوقف على اللرية والألارب أو ذرية الغير إذا لم ينط فيه الإستحقاق بوصف يدخله فى الوقف على وجوه الخير - ولما كان الواقف - وعلى ما تنهده أسباب الحكم المطعون فيه، قد جعل مصرف ربع الحصصة المتنازع عليها على تعليم طيقتين من ذريته ثم جعل مصرفه عليهم بعد إتمام تعليمهم إلا ما يفصل من وظيفته لإهماله أو سوء خلقه، ولم ينط فيه الإستحقاق بوصف يدخله فى الوقف على وجوه الخير وإنما جعله مقصوراً عليهم وعاماً بينهم سواء القادر منهم على نفقات التعليم وغير القادر، ثم جعل مصرفه مردوداً إلى أصل الواقف بعد إنقراض هاتين الطيقتين من ذريته، فإنه وقفه وإن شرط البدء باتفاق ربه على تعليم من حدهم من ذريته يكون على سبيل البر والصلة وليس على سبيل القرية والصدقة ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبره وقفاً أهلياً لم يخالف القانون أو خطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٠٦ بتاريخ ٥/٢٦/١٩٨١

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف لم ترسم طريقه خاصة لإستظهار المعنى الذى أرادته الواقف من كلامه، وأطلقت للقاضى حرية فهم غرض الواقف من عباراته على ألا يخرج بشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يخالفه وكان المراد من كلام الواقف مجموع كلامه فى كتاب وقف لا خصوص كلمة بعينها أو عبارة بذاتها، بل ينظر إلى ما تضمنته كتابه كله كوحدة متكاملة، ويعمل بما يظهر أنه أرادته منه وإتجه إليه مقصده، إعتباراً بأن شرط الواقف كنص الشارع فى الفهم والدلالة ووجوب العمل، لزماً كان ذلك وكان البين من إشهار الواقف أن الواقف جعل ربع وقفه جميعه بعد وفاته فيما عدا ما يلزم لشئون الوقف - صدقة على وجوه بر لا تنقطع ولم يجعل لأولاده إستحقاقاً فيه إلا من إفتقر من ذريته لمصرف له كفاية مؤوقته وكسوته بطريق الأولوية عن غيره من الفقراء المذكورين، مما يدخل فى نطاق الوقف على وجوه الخير ولا يغير من ذلك ما ورد فى كتاب الوقف من وصفه بأنه أهلى طالما أصبحت عباراته فى مجملها عن أن إعادة الواقف قد إنصرفت إلى جعل مصاريف وقفه من بعده على جهات الخير التى عنها وأمكن حل هذا اللفظ على دلالة على حال الواقف عند إنشائه بإعتبار أن الواقف لم ينشئ وقفاً خيراً من بادىء الأمر بل جعله وقفاً على نفسه ثم من بعده وقفاً خيراً على جهات البر هذه، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون قد أساء تأويل شرط الواقف أو خرج به عن معناه الظاهر إلى معنى غير سائغ.

الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٩

- لا مجال لتطبيق ما تقتضى به المادة ١١ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من إجازة رجوع الوقف في وقفه وتغير مصارفه وشروطه على ما تم من تصرفات قبل العمل بهذا القانون.. وإنما تبقى هذه التصرفات محكمة بالرأى الراجح في المذهب الحنفى الذى كان معمولاً به في شأن الوقف وقضاياه وهو يقضى بأن الوقف إذا إنعقدت عقده يكون لازماً ولا يجوز الرجوع فيه بحال.

- المقرر في المذهب - الحنفى - أن الوقف إذا لم يشترط لنفسه في عقد الوقف الشروط العشرة كلها أو بعضها لا تثبت له مطلقاً.

\* الموضوع الفرعى : علامات للوقف :

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٦

وإن كانت صيغة الإشهاد المتنازع على تكيفه تحمل معنى الوقف في اصطلاح الفقهاء وإطلاق عباراتهم لما إنطوت عليه من مظاهر التأييد والتصديق بالنفقة وعصرها مآلاً إلى جهة بر لا تقطع هي " قرينة الصدقة " وهي من علامات الوقف وضوابطه، إلا أنه يمنع من هذا الإحتمال كون عرف الواقفين وعمل إلهامهم الشرعية لم يجر على ضبط إشارات الوقف على هذه الصورة وكون الأحياء محل الإشهاد من الأراضى "الخراجية السوداء" التى لم يكن يجوز وقفها إلا بإذن من ولى الأمر وإنما تجوز الوصية بها والتنازل عن منعها للغير بالشروط والقيود المقررة في اللوائح التى كان معمولاً بها قبل صدور القانون المدنى الملقى.

\* الموضوع الفرعى : غلة الوقف :

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١٦

تنص المادة ٣٧٥/٢ من القانون المدنى على أنه " لا يسقط الربح المستحق في ذمة الحائز سوى النية ولا الربح الواجب على ناظر الوقف أدائه للمستحقين إلا بانقضاء خمس عشرة سنة ". وأنه وإن لم يرد في القانون المدنى القديم نص عن مدة تقادم الاستحقاق في الوقف بالذات إلا أن حكمه في ذلك لا يختلف عما منه القانون المدنى الجديد في هذا الخصوص، لأن ناظر الوقف يعتبر - على أى حال - وكبلا عن المستحقين لأنه قبض غلة الوقف كانت أمانة تحت يده حسابهم فلا يسقط حقهم في المطالبة بها إلا بانقضاء خمس عشر سنة.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٤/٦/١٩٤٥

إذا كان الوقف معظمه أهلياً وجعل ريعه ملكاً للمستحقين والجزء الأخرى منه ختيلاً، ولم يكن مديناً لأحد فلا وجه لأن يجاسب الناظر اللاحق الناظر السابق من غلة الوقف. فإنه هذه الغلة هي للمستحقين فيه وهؤلاء هم وحدهم أصحاب الشأن في المطالبة بها، أما الناظر الحالي فلا شأن له بها ما دام الوقف لا مصلحة له من المطالبة.

**\* الموضوع الفرعي : قسمة أموال الوقف :**

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٠٧ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١/٢٨/١٩٥٦

- أباحت المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ قسمة الوقف الواحد بين مستحقه قسمة جبر وإختصاص ولم يتعرض المشرع في هذا القانون للقسمة بين الوقفين فليقت جازة كما كان عليه حكمها قبل صدوره. وما كان هناك من داعٍ لمعالجة تشريعية في هذا الخصوص إذ في قسمة الجبر والإختصاص بين وقفين شالين ما يحقق الغرض الذي سعى إليه المشرع بإجازة قسمة الوقف بين المستحقين قسمة لازمة.

- إذا رفع الوقف طلباً لقرض نصيبه في عين شائعة بينه وبين وقف آخر إلى المحكمة الشرعية بعد صدور قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فإنه هذا الطلب يكون قد رفع إلى محكمة غير مختصة بالنظر فيه، ذلك أن قسمة العين الشائعة بين وقفين هي ما يدخل فيه إختصاص المحاكم المدنية حسبما يستفاد من المادة ١٦ من القانون المذكور.

- لم تكن المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تخرج من إختصاص المحاكم المدنية فيما يتعلق بمسائل الوقف إلا ما كان متعلقاً عنها بأصله. ولا تعلق لقسمة العين الشائعة بين وقفين بأصل الوقف.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٠

بين من استعراض المادة ٢ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٤١ لسنة ١٩٤٦ والمادة ٣٦ منه أن المشرع فرق في الحكم " عند طلب قسمة أعيان الوقف " بين حالة ما إذا كانت غلة العين الموقوفة معلومة وقت الإشهاد به - وحالة ما إذا لم تكن تلك الغلة معلومة في ذلك الوقت - فجعل لكل من هاتين الحالتين حكماً وقد بينت المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ حكم كل منهما للذكور أنه " إذا جعل الوقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لصيرهم مرتبات فيها قسمت الغلة بأحسان بين الموقوف عليهم وذوي المرتبات بالنسبة بين المرتبات وبأعلى الغلة وقت الوقف إن علمت الغلة وقته وإن لم تعلم وقت الوقف قسمت الغلة بين أصحاب المرتبات والموقوف عليهم على اعتبار أن للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم على ألا تزيد المرتبات في الحالتين عما شرطه الواقف".

الطنين رقم ٣٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٦٢/٧/٧

أحالت المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ إلى أحكام المواد ٣٦، ٣٧، ٣٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ومن ثم فإنه يتعين عند فرز حصة الخيرات أو المرتبات أن يرجع إلى غلة الوقف وقت صدوره إن علمت فإنه لم تعلم يقسم الربع بين الموقوف عليهم وأصحاب المرتبات بطريقة العول على اعتبار أن للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم فيقدر مستوى الغلة في الخمس سنوات الأخيرة العادية ويزاد عليه قدر المرتبات ويقسم الربع على مجموعها وتؤخذ النسبة بين المجموع ومقدار المرتبات وعلى أساسها تجرى القسمة بصرف النظر عن قيمة أعيان الوقف وما تساويه من الثمن.

الطنين رقم ٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٧

النص في المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن أحكام الوقف على أن يجري فرز حصة الخيرات والمرتبات الدائمة المشروطة فيه "على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية" إذا أزيد به الشارع وضح معيار مرن وحد متحرك تقاس به غلة الوقف ويلتزمه قاضى الدعوى عند فرز حصة الخيرات والمرتبات هو متوسط الغلة في خمس السنوات الأخيرة العادية - سابقة كانت على صدور القانون أو لاحقة لا خصوص السنوات السابقة وهي السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ وإذا كان ذلك وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى قد حدد القيمة الإيجابية للأراضى الزراعية ونص في المادة ٣٣ منه على أنه "لا يجوز أن تزيد أجرة الأراضى الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها" وهو نص أمر دعت إليه إعتبارات من المصلحة العامة وقد إستمع لائتماً بحكم علاقة مستأجرى الأراضى الزراعية بمالكها حتى الآن بحيث أصبحت القيمة الإيجابية - محددة على مقتضاه - هي القيمة الإيجابية العادية للأراضى الزراعية، فإنه الحكم المطعون فيه إذ أجرى فرز حصة المرتبات المشروطة للطاعنات على أساس القيمة الإيجابية حسبما هي مقدرة بقانون الإصلاح الزراعى لا على أساس متوسط الغلة في السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ حسبما هي مقدرة فى قانون الوقف - لا يكون قد خالف القانون أو أعطى فى تطبيقه.

الطنين رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٧

مضى كان قرار القسمة قد صدر من هيئة التصرفات فى حدود سلطتها الولائية دون أن تعرض للفصل فى أية خصومة بين الطرفين فإنه هذا القرار لا يعتبر حكماً حائزاً لقوة الأمر القضى والناتى فلا يجوز الطعن

بالنقض للتناقض فيما يصدر بعده من أحكام بالاستحقاق على خلاف ما قضى به عند تحديد الأنصبة في  
القسمه.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣

- النزاع بشأن قسمة أعيان الوقف مما كانت تخص به الأحكام الشرعية قبل إلغائها وقد استبقى لها القانون  
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ هذا الإختصاص بما نص عليه في المادة الثامنة من أن [ تستمر الأحكام الشرعية في  
نظر دعاوى القسمة التي رفعت لإقرار الحصص في أوقاف أصبحت منتهية بمقتضى هذا القانون ] وإذا كان  
ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض المدعى بعدم إختصاص دائرة الأحوال الشخصية بنظر  
الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

- إن المشرع وإن أجاز في المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ قسمة أعيان الوقف بين  
المستحقين قسمة لازمة وعلى خلاف ما كان مقرراً قبل صدوره إلا إنه مع ذلك اشترط أن تحصل القسمة  
بواسطة المحكمة، ولم ير الأخذ بالقسمة الرضائية التي تتم باتفاق المستحقين في الوقف لما قد تنطوي عليه  
من غبن فاحش أو تصرف مستغل بالبيع أو التنازل من أحد المستحقين للآخر إجتراراً بحقوق من يزول إليه  
الإستحقاق فيما بعد.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٨٩٤ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٤

النص في المادة ٤٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن " لكل مستحق أن يطلب فرز حصته  
في الوقف كان قابلاً للقسمة ولم يكن فيها ضرر بين " . " وتحصل القسمة بواسطة المحكمة وتكون لازمة"  
يدل على أن قسمة أعيان الوقف بين مستحقه -- وفقاً لأحكام هذا القانون وقبل إلغاء نظام الوقف على  
غير الحريات -- هي قسمة إفراز لا قسمة مبادلة مقتضاها أن يأخذ كل مستحق حين حقه -- لا عوض  
حقه -- في مكان معين ومن غير زيادة ولا نقصان فيه، وهي وإن كانت لازمة إلا أن لزومها هذا منوط  
وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون -- بأن تكون مبنية على أنصبة من الإستحقاق مستقرة لا  
تعددها إلى ما وراءها من أنصبة أخرى غير مستقرة يسعى في ذلك أن يكون عدم إستقرارها معروفاً وقت  
القسمة أو غير معروف، وهي بذلك لا تمنع المستحق التقاسم من المطالبة بنصيب زائد وإستحقاقه له، إذ  
معنى القسمة لا ينعدم بإستحقاق هذا النصيب ولا ينطوي على إقرار منه بإستحقاق غيره له، وإذا معنى  
المطالبة أن طلب الزيادة يدعى الإستحقاق في حصة شريكه ليمود شريكاً معه فيها وهذا الشروع الطارئ  
قد تستأنف وقد لا تستأنف فيه قسمة جديدة ولا تنال بينهما. وإذا كان الثابت في الدعوى أنها رفعت  
بطلب إستحقاق الطاعنين حصة في النصيب الآيل عن المقيمين زيادة على نصيبهم الأصلي الذي

إختصموا به بموجب القسمة وقضى الحكم المطعون فيه برفضها إستناداً إلى أن "حكم القسمة حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ومن لم لا يجوز الحكم على خلافه " وأنه " وقد صار حكم نهائياً فتكون له حجته ومن ثم تكون هذه الدعوى طعناً على حكم نهائى من غير طريقه القانونى " فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى لى تطبيقه.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٩  
كون الوقفين يضمهما كتاب واحد ليس من شأنه أن يفقد كلا منهما إستقلاله عن الآخر بل يظل كل منهما مستقلاً عن الآخر بأعيانه والمستحقين فيه باعتبارهما وقفين متعددين.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١١  
إذا كان البين من إشهاد الوقف أن الوقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ومن بعده على أولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا بالفريضة الشرعية ثم من بعد كل من أولاده يتنقل نصيبه من ذلك لولده أو أولاده ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين، ثم عاد الواقف بموجب إشهاد التعبير وعماً له من الشروط العشرة فأشهد على نفسه أنه عدل عن كل ما دوله بوقفه وألقى جميع ما نص عليه من شروط واستحقاق وشروط شروطاً لوقفه منها أنه أنشأ وقفه المذكور " على نفسه أيام حياته ثم من بعده فعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا كانوا أو إناثاً حسب الفريضة الشرعية للذكر حظ الأنثيين ثم على أولاد أولاده ذكورا فقط، فإنه ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف أخرج من وقفه من عساه أن يكون موجوداً من أولاده وقت التعبير وقصر الإستحقاق فيه على من سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا أو إناثاً بحيث يحترق الوقف وكأنه إنعقد إعتداء على هذا الوجه.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٦  
تقضى المادة ٣/٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوقف بأنه يجوز للمحكمة توزيع أعيان الوقف وقسمتها قسمة نظر، بحيث يكون كل ناظر مستقلاً بالنظر على القسم الذى خصص له. وهذه القسمة لا تعتبر قسمة ملك للأعيان الشائعة، لأنها فوق كونها قسمة حصلت قبل صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى ألغى نظام الوقف على غير الخيرات، وجعل ما إنتهى فيه الموقف ملكاً للمستحقين.

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٩

إذ كان البيع قد ورد على حصة مفترزة ومعددة إلزام الباعين باستئصالها من الأعبان الموقوفة قبل قسمتها فإنه مفاد ذلك أن الطاعة " الباعة الأولى " وشركائها وافقوا على أن يخرج القدر المبيع من ملكيتهم قبل قسمتها بحيث لا يدخل في أية قسمة تجرى بينهم فيما بعد، مما يقتضها أن الصلقة - في مقصود المتعاقدين - وحدة قائمة بذاتها لا يمكن تفريقها على المشترى، وأن الإلزام في مفهوم إرادتهما ووفق الغرض الذي رميا إليه لا يجوز تنفيذه مقسماً، بل يجب تنفيذه باعتباره كلاً غير قابل للتجزئة، ومن ثم فإذا لم يكن قد جرى إسعاد الأطيان المبيعة قبل وقوع القسمة فإنه البيع الصادر إلى المشترى - المطعون ضده الأول - يكون صحيحاً ونافلاً قبل الباعين جميعاً أي كانت النتيجة التي ترتب عليها قسمة الأطيان حتى ولو وقع القدر المبيع في نصيب واحد منهم، وهذا الشريك وشأنه في الرجوع على باقي شركائه طبقاً للقواعد المقررة قانوناً.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٤٨١ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٢

مفاد نص المادة التاسعة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقاري النافذة أحكامه منذ أول يناير سنة ١٩٤٧، فيما يتعلق بالوقف، أنه إذا لم يسجل إشهاد بإنشائه أو الرجوع فيه أو التغيير في مصرفه فلا يعتد بذلك بالنسبة للواقف أو غيره من ذوي الشأن ولا يكون لهذا الإشهاد من الأثر سوى الإلتزامات الشخصية بين الواقف وغيره من ذوي الشأن فإذا شرط الواقف لنفسه الشروط العشرة واستعملها في الإدخال والإخراج بأن ضبط إشهاد بإدخال من لم يكن موقوفاً عليه من قبل في الوقف وإخراج من كان موقوفاً عليه بحيث لا يصير من أهل الوقف فإنه هذا الإشهاد إذا لم يسجل لا يؤدي أثره في الإدخال والإخراج وإنما تنشأ عنه الإلتزامات شخصية في ذمة الواقف في حالات معينة كان يكون الإستمحاق بمقابل أو ضمان لحقوق ثابتة في ذمته أما المستحق الذي أخرج من أهل الوقف فلا يحتاج بالإشهاد الذي لم يسجل باعتباره من الغير بالنسبة له، ومن ثم فلا ينتج أثره في حقه بحرمانه من الإستمحاق وما يؤدي إليه من قلق لنصيب في الوقف طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والعاء نظام الوقف على غير الخيرات، ولا يصلح سند لنزاع حيازته لهذا النصيب.

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣١

النص في المادة الحادية عشرة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية على أن " يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيم العمل بالهيئة وتشكيل مجلس إدارتها وبيان اختصاصه... " وفي المادة الأولى من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتنظيم العمل بهيئة الأوقاف على أن تقوم الهيئة بإدارة

واستثمار الأوقاف على الوجه الذى يحقق لها أكبر عائد للمعاونة فى تحقيق أهداف نظام الوقف ورسالة وزارة الأوقاف، ويكون للهيئة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والأعمال التى من شأنها تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله " وفى المادة الحادية عشرة من القرار ذاته على أن يكون " للهيئة أن تشترى الأعيان التى تتولى لجان القسمة بيعها طبقاً لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه أو غيرها من الأعيان التى تحقق لها عائد، وكذلك لها إستبدال أو بيع العقارات بطريق المزاد العلنى ويجوز للهيئة الإستبدال أو البيع بالممارسة فى الأحوال الآتية " : للملاك على الشروع فى العقارات التى بها حصص خيرية بشرط ألا تزيد الحصة الخيرية على نصف العقار. "ب" لمستأجرى الأرضى القضاء التى أقام عليها مستأجروها مبان لأكثر من خمس عشرة سنة. "ج" لمستأجرى الوحدات السكنية بعمارات الأوقاف بالنسبة للوحدات لا مؤجرة لهم. "د" للجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن والجمعيات الخيرية وذلك كله بالشروط والأوضاع التى يحددها مجلس إدارة الهيئة بقصد إعادة استثمار هذه الأموال. " يدل على أن الأصل فى إستبدال أو بيع العقارات أن يكون بطريق المزاد العلنى - دفعا لكل مظنة وضماناً حسن التصرف فى هذه العقارات - وأن المشرع أجاز للهيئة على سبيل الإستثناء أن تسلك طريق الممارسة فى الأحوال المبينة حصراً بهذا النص تفديراً منه لإعصيات تدل عليها كل حالة بذاتها، ومؤدى ذلك ألا يكون للهيئة أن تسلك طريق الممارسة فى غير هذه الأحوال وإلا كان تصرفها باطلاً، سواء كان التصرف للأفراد أو لغيرهم، وسواء كانت ملكية الأوقاف متازعاً عليها أو لم تكن كذلك - إذ لو أراد المشرع إستثناء الأوقاف المتنازع على ملكيتها لنص عليها صراحة ضمن هذه الأحوال، ولا يغير من ذلك أنه نص فى المادة الثانية من قانون إنشاء الهيئة على أن " تخصص وحدها بإدارة وإستثمار أموال الأوقاف " وفى المادة الثالثة عن أن " تنتقل إلى مجلس إدارة الهيئة الإختصاصات المخولة للجنة شئون الأوقاف بالقانون ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ وكذلك الإختصاصات المخولة للمجالس المحلية بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٦٢ وذلك بالنسبة إلى البدل والإستبدال والإستثمار " وفى المادة الخامسة على أن "تتولى الهيئة نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على الأوقاف الخيرية إدارة هذه الأوقاف وإستثمارها والتصرف فيها على أسس إقتصادية بقصد تنمية أموال الأوقاف". إذ أن ذلك كله ينهى تحقيقه طبقاً للقواعد التى وضعها المشرع بالقرار الجمهورى المشار إليه لتنظيم العمل بالهيئة وحدد فيها إختصاصات مجلس إدارتها بما لا يتعارض مع القواعد المنصوص عليها بالقوانين سالفة الذكر كما لا يغير من ذلك أن القرار التنظيمى الذى أصدرته الهيئة بمرأى من الإستبدال بالممارسة لراضى اليد من الأفراد. والقرارات الفردية التى أصدرتها على أساسه بإبرام العقود محل النزاع لم يتم سحبها أو إلغائها طالما كانت تلك



القرارات منفصلة عن هذه العقود وصدرت متجاوزة الرخصة التي أعطيت لمجلس الإدارة في الأحوال المنصوص عليها حصراً.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٥

إن النزاع على تفسير إشهاد قسمة الوقف وتقدير خير القسمة الملحق بهذا الإشهاد، وتعرف مقصود الواقف من جميع ذلك للحكم فيما إذا كان النزل الذي ألامه على بعض الأرض الموقوفة هو وقف يجري مجرى أصله أم تركه تزول بعده إلى ورثائه، إنما هو نزاع يتعلق بأصل الوقف، فيمتنع على المحاكم الأهلية نظره وفقاً للمادة ١٦ من لائحة الوثيق.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٣٨/١٠/٢٧

إن القضاء بعدم صحة إشهاد الوقف سواء أكان صريحاً لم ضمنياً يخرج عن ولاية المحاكم الأهلية. فإذا باعت زوجة زوجها أطيافاً بمقد سجل، ثم وقف الزوج هذه الأطياف، كما وقفت الزوجة أيضاً ما بقي من أطيافها، ثم تنازل الزوج عن النظر ومن إسحقاقه في الوقف إلى آخرين، ثم وقع وارث البائعة دعوى على الزوج بعد خروجه عن ولاية النظر طلب فيها إبطال عقد البيع الصادر له من مورثته وإشهاد الوقف الصادر منه باتناً دعواه على أن مورثته كانت معوثة معدومة الإرادة وقت البيع وحكم له بطلانها فرفع هذا الوارث دعوى بالبيع على الزوج، ثم إصطلحا على قسمة الأطياف الموقوفة بينهما ثم ادعى هذا الوارث أن الزوج إمتنع عن التوقيع رسمياً على عقد القسمة، ورفع دعوى طلب فيها الحكم بصحة التوقيع على العقد، ثم رفع الذين تنازل لهم الزوج عن الإستحقاق في الوقف وعينوا نظراً عليه دعوى طلبوا فيها الحكم بصحة عقد البيع الصادر من الزوجة إلى زوجها وبصحة إشهادات إنشاء الوقف والتغير فيه الموثقة عليه وإعتبار الحكم القاضي بإعلان عقد البيع وإشهادات الوقف بالنسبة إليهم كأنه لم يكن ودخلوا خصماً ثالثاً في دعوى صحة التوقيع، فسارت القضيتان غير معصومتين، ثم تنازل المدعون عن طلباتهم الخاصة بإشهاد إنشاء الوقف وإشهادات التغير لأن الحكم في ذلك هو من إختصاص القضاء الشرعي وصمموا على ما عداها، فدفع الوارث بعدم قبول دعواه فحكمت المحكمة في الدعوى في جلسة واحدة بمحكمين مستقلين : في دعوى النظار بصحة عقد البيع وضمنت أسباب حكمها إعتبار حكم إبطال إشهادات الوقف والتغير فيه كأنه لم يكن، وفي دعوى صحة التوقيع برفضها. فاستأنف الوارث الحكمين، وكرر دفعه في دعوى النظار بإعلان عقد البيع لصدوره من الزوجة في حالة الصحة وعدم الإرادة، فضمنت المحكمة الإستئناف، ورفضت بإلغاء الحكمين وبرفض دعوى النظار وبصحة توقيع الزوج على عقد القسمة مستندة في ذلك إلى أن عقد البيع صهر من البائعة بدون رضائها لأنها كانت وقت البيع معوثة وظلت

كذلك إلى أن توليت وأنه إذا كان هذا العقد باطلاً لا تلحقه الإجازة فيرتب على ذلك إعتبار الأبطالان موروثة يصح التقاسم فيها بين الوارث والواقف، فإنه قضاء محكمة الإستئناف هذا كان يصح إعتبار منطوقه منحصر الأثر فيما ورد به بغير تعرض للوقف في إنشائه ولا في تغير شروطه لو كانت المحكمة لم تعد ما قضت به من بطلان عقد البيع إلى ما صدر بعده من إضهاد إنشاء الوقف وإشهادات الطيرير فيه مما خرج عن موضوع الخصومة ولا يدخل في إختصاص القاضى الأهلى. أما وقد إمتد إلى ما يفيد القضاء بطلان إضهادات الوقف والتغير فيه فيعين نقض الحكم الشامل للدعويين فيما قضى به لهما. وعلى الأخص إذا كان الوارث لم يقدم عقد القسمة الذى حكم بصحة التوقيع عليه للوقوف على مشتملاته وكان الحكم لم يبين وقائع دعوى التوقيع البيان الكافى لمعرفة الأساس الذى قامت عليه وللوقوف على بيان الأبطالان التى تقاسمها الوارث والزوج أهى الأرض المبيعة من الزوجة وحدها أم هى هذه الأبطالان والأبطالان الأخرى التى لم تبها ووقفها هى على نفسها لم أخرجت نفسها منها وغير ذلك من البيانات اللازمة لتمكين محكمة النقض من تحديد موضوع هذه الدعوى وحصر منطوق الحكم الصادر فيها فيما يجب أن يصدر فيه دون أدنى تعرض للقضاء ضمناً بعدم صحة إضهاد الوقف.

#### **\* لموضوع القرعى : لجنة شئون الأوقاف :**

للعن رقم ٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٩  
مضى كان الثابت أن مجلس الأوقاف الأعلى قد وافق على إيداله قطعاً من الأرض من الوقفين المحبرين للجمعية التعاونية لبناء المساكن - المطعون عليها الأولى - لتقوم بتخصيص هذه القطع لأعضائها وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن تخصص لجنة شئون الأوقاف وحدها بالبت فى طلبات البديل والإستبدال فى الوقف مما مفاده أن الإستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا بموافقة هذه اللجنة وبالتالي فلا تتقل الملكية إلى عضو الجمعية عن قطعة الأرض التى تخص بها إلا بتسجيل عقد الإستبدال الذى يتم بينه وبين اللجنة المذكورة، ومن ثم فلا يصح القول بوجود عقد بين وزارة الأوقاف والعضو عن طريق الجمعية وأنه هو الذى يتم تسجيله وإذ إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لأنه ليس بالأوراق ما يدل على أن لجنة شئون الأوقاف قد وافقت على الإستبدال بالنسبة لقطعة الأرض موضوع النزاع وهى تابعة للوقفين المشار إليهما. فإنه التى يكون فى غير محله.

للعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٥٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨  
لما كان القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها قد قضى فى المادة الثالثة منه بأن تخصص لجنة شئون الأوقاف - المشكلة وفقاً للمادة الثانية منه - وحدها بالمسائل التى عدتها ومنها

طلبات تقدير وقرض حصة الخيرات، وكان مؤدى ذلك أنه لا يقبل من المستحقين فى الوقف أن يرفعوا الدعوى بطلب تبييت ملكيتهم لجزء من أعيان الوقف قبل أن تقوم اللجنة سالفة البيان بتقدير وقرض حصة الخيرات فيها، إذ أن من شأن إيجابهم إلى طلبهم فى هذه الحالة المصادرة على عمل هذه اللجنة وجعله ولا طائل منه، وإذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن اللجنة لم تقم بتقدير وقرض حصة الخيرات لى أعيان الوقف محل النزاع، فإنه دعوى المطعون ضدهم بطلب تبييت ملكيتهم لحصة شائعة فى القدر المقرض الذى تسلمته الطاعتان من أعيان الوقف تكون غير مقبولة لرفعها قبل الأوان.

**الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٥**

أحكام القانونين رقمى ٤ لسنة ١٩٦٢، ٨٠ لسنة ١٩٧١ التى نصت على تسليم أعيان الوقف للمجالس المحلية ثم هيئة الأوقاف لتولى نيابة عن وزارة الأوقاف إدارتها وإستغلالها - لم تسلب حق وزارة الأوقاف فى إدارة هذه الأعيان، وغاية الأمر أنه رأى تخفيفاً للأعباء الملقاة على هذه الوزارة أن تتولى المجالس المحلية ثم هيئة الأوقاف إدارة وإستغلال تلك الأعيان نيابة عن هذه الوزارة.

**الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٩**

لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم بإيقاع بيع العقار - ولو كان نهائياً - لا تقل به الملكية سواء بالنسبة للرأى عليه المزاد أو بالنسبة للشركاء فى العقار أو بالنسبة للغير إلا بمسجله، وأنه يوجب على الحكم بإلغائه إحلال البيع وزواله من وقت إيقاعه.

**\* الموضوع الفرعى : ماهية الوقف :**

**الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٠٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٨**

من المقرر قانوناً أن الوقف هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى فلا يملكها أحد من العباد، وبناظر الوقف هو صاحب الولاية عليه المفروض فى القيام بمصالحه وإستغلاله على أصلح وجهه، وأنه وحده فى نطاق هذه الولاية وعدم وجود مالك للوقف - الذى يمثل جهة الوقف ومصلحة كل من أعيانه فإذا إنتضى حسن الإستغلال وضيع عقار من عقاراته فى خدمة عقار آخر وإقامة علامة ظاهرة لدل على ذلك فإنه ناظر الوقف وحده هو الذى يملك إقامتها دون أن يكون ذلك تقرير لحق إرتفاق بل إقامة لعلاقة بين العقارين ينشأ بها علاقة التبعية بينهما ويكون ذلك بمثابة التخصيص من المالك للعقارين المنصوص عليه فى المادة ١٠١٧ مدنى. وإذا كان الثابت من تقرير الخبرين المتدينين أمام لجنة القسمة وبحكمة أول درجة وجود عمر أسفل العقار "....." "يوصل إلى مدخل العقار "....." ووجود علامات ظاهرة تنبئ عن تخصيص هذا الممر للدخول للعقار الأخير منذ مدة سابقة على سنة ١٩٣٦ أبان اجتماع ملكيتهما للوقف وأن هذا

الوضع الفعلي ظل قائماً من بعد إلغاء الوقف الأهلي في سنة ١٩٥٢ وأبولة ملكية أعيانه للمستحقين فاستبقوه قائماً كما هو حتى انتقلت ملكية أحد العقارين للطاعن والآخر للمطعون ضده دون تغيير في حالتهم، فإنه الإرتفاق بالمرور يكون قد نشأ لصالح عقار المطعون ضده على عقار الطاعن دون أن يعوق نشؤه وجود مدخل آخر للعقار المخدوم.

#### الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٣٤

الوقف شخصية مستقلة عن الناظر وعن المستحقين، وثمرة أعيانه مملوكة له يسعوفى هو منها ما يلزم للمحافظة على كيانه، من أموال الجهة الحكومة وترميم إلى الأعيان وإصلاح لها بما فيه دوام لها ولتفتتها وما فضل بعد ذلك هو الواجب توزيعه على أصحاب المنفعة من المستحقين، أشخاصاً بأعيانهم كانوا أو جهات بر، ولا شئ للمستحقين إلا فيما فاض من الغلة بعد المصاريف وتولية تلك الإستحقاقات المعروفة بالبداءات.

و على ذلك فليس لدائن المستحق في الوقف أن يعمد إلى المحصولات الزراعية الناقبة من أرض الوقف فيحجز عليها في مخازن الوقف حجزاً تفليدياً، على اعتبار أنها مملوكة ملكاً خاصاً لمدينه، فإنه حجز عليها كذلك فحجزه باطل.

#### \* الموضوع الفرعي : مرتبات الوقف :

#### الطعن رقم ٢٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١/٥/١٩٣٦

المرتبات التي تنظر بكتب الوقف ليست ديوناً مرصدة على جهة الوقف مما لا تسقط بالإعسار وما تتجمد ويبرص بها إلى وقت اليسار فتؤدى كاملة، وإنما هي تبرعات تستحق كاملة في كل سنة يسعها جميعاً صالى الربيع، وتسقط برمتها إلى غير عودة في كل سنة لا يفيض فيها من الربيع شئ بعد المصاريف الضرورية. وفي كل سنة يهنيق الفائض، بعد المصاريف الضرورية وبعد أداء ما يأمر الشرع أو الواقف بتقديمه من المرتبات على غيره، عن أن يسع باقيها جميعاً، فأرباب هذا الباقي يشكون جميعاً في هذا الفائض كل بنسبة أصل مرتبه المئين بكتب الوقف. وهذه قواعد شرعية مؤسسة على البداهة العقلية وواجب إعتبارها قانوناً، ومن حق كل ناظر وقف بل من واجبه أن يطبقها بنفسه غير محتاج لإستصدار أى حكم شرعى للعمل بها، اللهم إلا في بعض الأحوال التي يرى فيها الناظر لتطمين نفسه أن يلجأ إلى القاضي الشرعى ليرسم له خط سير واضحاً إنما الذي يحتاج حقيقة لإستصدار الحكم الشرعى هو من يزعم من أرباب الإستحقاق أن الناظر أساء أو يريد أن يسى تطبيق تلك القواعد بحرماته أو بتخفيض مرتبه نسبياً مع أن الشارع أو الواقف يأمر بتقديمه على غيره.

**\* الموضوع الفرعي : مسئولية الوقف :**

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٢٦٧ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٨  
الوقف - باعتباره شخصاً اعتبارياً - مسئول قبل الغير عن الخطأ الذي يقع من ممثله ويعتبر بهذا الغير.

**\* الموضوع الفرعي : ملكية الوقف :**

الطعن رقم ٦١ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٣٦  
إن ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال مدة ثلاث وثلاثين سنة بل إنها تستمر حاصلة لجهة الوقف ما لم يكسبها أحد بوضع يده وضماً مستقلاً جميع الشرائط المقررة قانوناً لاكتساب ملكية العقار بوضع اليد.

الطعن رقم ٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٤/٣/١٩٤٠  
- إن إشراط أن يكون الوقوف مملوكاً للوقف ملكاً باتاً إنما يرد على الوقوف قبل أن يتخذ الوقف. فبحته إذن لا يتعلق بأصل الوقف الذي يتمتع على غير المحاكم الشرعية البحث فيه، بل هو من المسائل التي تجب فصلها أمام المحاكم المختصة بنظر المنازعات في الملكية وفروعها قبل أن يأتي دور البحث في صحة أصل الوقف، وإلا لكان مجرد وقف الفضول أو المشايخ غير ملكه تكأة له لسلب المحاكم الأهلية إحصائها بالفصل في النزاع على الملكية ونقله إلى المحاكم الشرعية التي لا شأن لها به.  
- إن نافر الوقف المشروط له حق الاستبدال لا يملك ذلك إلا بصفته نافرًا للوقف وبإذن القاضي الشرعي ووساطته.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ٤/١١/١٩٤٣  
إن النزاع في ملكية الواقف لما وقف يقتضي البحث في الملكية وأساسها قبل إنشاء الوقف، وهذا مما لا يتصل بأصل الوقف. إذ المحكمة حين تفصل في الملكية لا تكون بحاجة لأن تصرح لإشهاد الوقف، بل يكون بحثها منصرفاً إلى أمور سابقة عليه. وإذن للمحاكم الأهلية تفليح الحكم بطلان الوقف على أساس عدم ملكية الواقف لما وقف.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١/٣/١٩٤٥  
إن القول بوجوب الأخذ بالقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية الخاصة بعدم سماع دعوى الوقف، وتطبيقها بشروطها كلها أمام القضاء المدني غير سليم، فإنه بعض ما جاء بها يتنافر مع قواعد القانون المدني وما استقر عليه الفقه من أن ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال فقط

مدة ثلاث وثلاثين سنة بل إنها تستمر حاصلة لجهة الوقف ما لم يكسبها أحد بوضع يده ثلاثاً وثلاثين سنة  
وضماً مستولياً جميع الشرائط المقررة قانوناً لإكتساب ملكية العقار بوضع اليد.

#### \* للموضوع الفرعي : ناظر الوقف :

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢١  
لا يصح أن يسأل ناظر الوقف في دعوى الحساب إلا عما قبضه فعلاً من إيراد الوقف لا عما كان يجب أن  
يقبضه ولا يصح أن يعدل عن العقود التي أبرمها إلا إذا كان غير أمين.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٧  
إذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليهما الأولين أقاما بصفتيهما ناظرى وقف دعوى على مورث  
الطاعين أسما طلباتهما فيها على بطلان العقد المبرم بين المطعون عليه الأول ومورث الطاعين على  
إستبدال أطيان موقوفة مبيته به لصدوره من أحد ناظرى الوقف بدون إذن من المحكمة الشرعية، وأن  
المطعون عليهن الثلاث الأخريات تدخلن في مرحلة الإستئناف خصصا منضمّا إلى المستأنفين [ المطعون  
عليهما الأولين ] في طلب إلغاء الحكم المستأنف الذى قضى برفض طلب البطلان، وكان الحكم المطعون  
ليه وإن كان منطوقه جاء قاصراً على إجابة طلب الفسخ إلا أن أسبابه التى إستند إليها توصلا لهذا المنطوق  
تضمنت وجوب بطلان عقد الإنفاق لصدوره من أحد الناظرين بغير تدخل المحكمة الشرعية وكان النزاع  
على هذه الصورة غير قابل للتجزئة فإنه بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهن الثلاث الأخريات يستتبع  
بطلانه بالنسبة لباقي المطعون عليهم.

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٣٠  
إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعن كان ناظراً على الوقف، وبتاريخ ١٩٤٩/١/٢٥ أقيم المطعون عليه  
السابع ناظراً مؤقتاً على أعيان الوقف إعمالاً لما تقتضيه المواد من ٥٠ - ٥٣ من القانون ٤٨ لسنة  
١٩٤٦، ثم أقيمت على الطاعن دعوى بطلب عزله عن النظر وأقيمت في الوقت نفسه دعوى حراسة  
على أعيان الوقف قضى فيها ابتدائياً من محكمة الأمور المستعجلة بإقامة الطاعن والمطعون عليه السابع  
حارسين قضائين على تلك الأعيان بدون أجر وعدل هذا الحكم إستئنافياً بإقامة الطاعن حارساً بدون أجر  
على إحدى عمارات الوقف التى تغل ربما يتهاز إستحقاقه هو وأخته كما أقيم المطعون عليه السابع حارساً  
بدون أجر على باقى أعيان الوقف بإعتبار إنها تغل من الربيع ما يتهاز إستحقاقه هو وباقى المطعون عليه  
وجعلت هذه الأحكام موقوفة بالفصل في دعوى العزل وعهدت إلى كل حارس إدارة ما عهد إليه من  
أعيان الوقف وإستغلالها ودفع كافة النفقات اللازمة للمعمارة... إلخ - وقد ظلت يد كل من الحارسين

موضوعة على ما يختص بإدارته إلى أن إنتهت الحراسة القضائية فعلا في ١٩٥١/٦/٣٠ وكانت إقامة الناظر المؤقت هي نوع من العزل ( بالنسبة للناظر القديم ) وهي في ذات الوقت إقامة للناظر الآخر " وإن كان العزل والإقامة موقوتين "، وكان الناظر المؤقت هو الذي تتطأ به إدارة أعيان الوقف وفقا لنص المادة ٥٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الذي إستند إليه قرار الإقامة سالف الذكر كما أن إقامة حارس قضائي على أعيان وقف ما من نتيجهتها قانونا أن يصبح الحارس بمثابة ناظر مؤقت ويكون هو صاحب الصفة في تمثيل الوقف ولا يملك التحدث في شئون الوقف سواء، فإنه مؤدى ذلك جميعه أن تعتبر وظيفة الطاعن كناظر على الوقف في الفترة التي كانت أعيان الوقف فيها في يد الناظر المؤقت لم في يد الحارس القضائي قد انحسرت عنه فلا يتحقق فيه - في خصوص المطالبة بأجر النطر موجب المطالبة - لا يقدح في ذلك أن يكون قرار الإقامة قد أُلغى أو تكون الحراسة قد حُكِمَ بإنتهائها فإنه ليس من شأن هذا أو ذاك إعتبار الناظر قائما بوظيفته - أما قول الطاعن بأنه ثبت أن طلب إقامة الناظر المؤقت ودعوى الحراسة كليهما لم يكن لهما مقتضى وإنهما من معنى الخصوم وتبديروهم وأن شل يده كان مبنيا على أسباب غير صحيحة فإنه ذلك لا يعتبر أساسا قانونيا صحيحا للمطالبة بالمبلغ المرفوع به الدعوى - بحسبانه أجرا له على قيامه بالنظارة على أعيان الوقف في الفترة من ١٩٤٩/١/٢٥ إلى ١٩٥١/٦/٣٠.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٧  
وكالة ناظر الوقف عن المستحقين لا تمتد إلى ما عسى حقوقهم في الاستحقاق مما يبنى عليه أن الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلا للوقف ومتفلا لكتابه ماسا باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٥  
الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف ماسا باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٩  
وكالة ناظر الوقف عن المستحقين لا تمتد إلى ما عسى حقوقهم في الإستحقاق مما يبنى عليه أن الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلا للوقف ومتفلا لكتابه ماسا باستحقاق مستحقين لم يكونوا طرفا في تلك الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٨١٨ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٦

- وإن كانت وكالة ناظر الوقف عن المستحقين فيه وفقاً لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أصبحت تقف عند حد المحافظة على حقوقهم فى العلة والعناية بأعيانه ولا تمتد إلى ما يحس حقوقهم فى الإستحقاق، وكان الحكم الذى يصدر بالإستحقاق فى الوقف ضد الناظر والحارس القانونى عليه ماساً بإستحقاق مستحقين لم يطلوا بأشخاصهم فى الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم إلا أن ذلك لا يمنع من توجيه الدعوى بالإستحقاق فى الوقف إليه بصفته مستحقاً هو الآخر ولا يمنع من قبولها عدم إختصاص بالى المستحقين طالما أن الحكم الذى يصدر فيها لا يلزمهم ولا يعتبر حجة عليهم. وإذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليها إختصمت الطاعنين بصلتهما حارسين قانونيين ومستحقين فى الوقف وهى تتجه إليها بهذه الصفة الأخيرة، وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدلع بعدم قبولها لرفضها على غير ذى " كامل صفة " ولعدم إختصاص بالى المستحقين، فإنه يكون صحيحاً فيما إنتهى إليه من رفض الدلع.

- متى كان المستحق فى الوقف متازعاً فيه فإنه مسئولية ناظر الوقف - أو غيره من المستحقين - عن ربع الحصة المتنازع عليها لا تكون إلا من وقت أن يصبح سىء النية وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه بالإستحقاق. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للمطعون عليها بالربع من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ٤/٢٥/١٩٦٨

- إذا قصر ناظر الوقف نحو أعيان الوقف أو غلاله كان ضامناً دائماً لما ينشأ عن تقصيره الجسيم أما ما ينشأ من تقصيره اليسير فلا يضممه إلا إذا كان له أجر على النظر. وهو ما نصت عليه المادة ٥٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦.

- إختلف فقهاء الشريعة الإسلامية فيما إذا كان معزى الوقف يضمن الدين الفاحش إذا أجر عقار الوقف بأقل من أجر المثل أو لا يضممه فقال بعض المتقدمين إنه لا يضممه وإنما يلزم المستأجر أجر المثل وقال البعض من هؤلاء أن المتولى يلزمه تمام أجر المثل وذهب رأى ثالث إلى أن المتولى يضمن نصفه ونصفه الآخر يضممه المستأجر بينما ذهب غالبية المتأخرين إلى أن المتولى يضمن الدين الفاحش ولو كان معصداً وعلى قول البعض عائلاً به لأن ذلك منه يكون جناية تستوجب عزله. وهذا الرأى الأخير هو ما تأخذ به محكمة النقض لو كان الناظر بغير أجر إذ يعتبر تأجيله أعيان الوقف بالدين الفاحش وهو معصداً أو عالم به تقصيراً جسيماً فيسأل عنه دائماً.



- إقتصرت المادة ٦٣١ من القانون المدني على تقرير أن إجازة الوقف بالدين الفاحش لا تصح، دون أن تبين مسؤولية ناظر الوقف عن هذا الدين كما خلت المواد الأخرى الواردة في القانون المدني في الباب الخاص بإيجار الوقف من تحديد هذه المسؤولية لأن موضعها خارج عن نطاق هذا الباب.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٢

لما كانت العلاقة بين ناظر الوقف والمستحق تخضع لأحكام الوكالة وحكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التي تنص على أنه يعتبر الناظر أميناً على مال الوقف ووكيل على المستحقين - والناظر مسئول عما ينشأ عن تقصيره الجسيم اليسر إذا كان له أجر وذلك بالقدر الذي يرتبط بالمسئولين المدنية والاجنبية وطالما أنه لم يثبت تقصير ناظر الوقف فإنه لا يصح أن يعدل عن عقود الإيجار التي أبرمها. وإذا لم يبين الحكم المطعون فيه السند القانوني لقضائه بمسؤولية ناظر الوقف عن أجر الخلل ولم يحقق عناصر هذه المسؤولية ولم يعرض ما إذا كان يعمل بأجر أو بغير أجر وما إذا كان قد ثبت تقصيره ومدى ذلك التقصير فإنه الحكم يكون قد أعجز بذلك محكمة النقض عن ممارسة وظيفتها في مراقبة صحة تطبيق القانون مما يتعين نقضه.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٧١/٦/١٧

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعة - وزارة الأوقاف الناطقة على الوقف - تسلمت الأحكام الصادرة عن بعض إيجار المدة السابقة على نظرها، وأنصفت الأجرة المذكورة بدلاتها لتحميلها بعد أن حلت محل الحارس السابق، فإنه يتعين عليها باعتبارها وكالة عن المستحقين أن تقوم بتحميل قيمتها، وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وإعتراف الطاعة مسئولة عن إهمالها في تحميل الأجرة باعتبارها وكالة بأجر، فتسأل عن عطلتها اليسر في عدم تحميلها بالزامها به من مالها الخاص طبقاً لنص المادة ٥٢١ مدني قديم المقابلة للمادة ٧٠٤ مدني جديد، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

- متى كانت الوزارة الطاعة باعتبارها وكالة بأجر عن المستحقين، مسئولة عن تقصيرها اليسر، فإنه مسؤوليتها لا تسقط إلا بمعنى خس عشر سنة من تاريخ انتهاء الوكالة.

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١

وكالة ناظر الوقف عن المستحقين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقف عند حد المخالفة على حقوقهم في العلة وفي العناية بمصدر هذا الحق وهو الأعيان دون أن تنفذ إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٢

ناظر الوقف وإن كان لا يسأل في دعوى الحساب إلا عما قبضه بالفعل من إيراد الوقف، إلا أنه باعتباره وكيلًا عن المستحقين يكون مسئولًا في ماله الخاص عما ينشأ عن تقصيره الجسم نحو أعيان الوقف وغلاته، وعن تقصيره السير إذا كان له أجر على النظر. وإذا كان الثابت أن دعوى الحساب رفعت على المطعون عليها بصفتها الشخصية وبصفته ناظرًا على الوقف، وطالبها الطاعن بالمستحق له من الإيراد في الوقف، وتمسك في دفاعه أمام محكمة أول درجة وفي صحيفة إستئنافه بتقصيره في إيراد منزلين لم تجرهما ودكاكين تنازلت عن أجرتهما - وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ينصب على مسئولية المطعون عليها في مال الوقف، ولا يواجه دفاع الطاعن في شأن مسئوليتها عن تقصيرها وإعمالها في تأجير المنزلين وفي التنازل عن أجرة الدكاكين، وهو دفاع جوهري من شأنه - لو صح أن يغير وجه الرأى في الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في السبب.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٣

وكالة ناظر الوقف عن المستحقين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقف عند حد المحافظة على حقهم في الغلة وفي العناية بمصدر هذا الحق وهو الأعيان دون أن تمتد إلى ما يس حقوقيهم في الإستحقاق مما يبنى عليه أن الحكم الذى يصدر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلًا للوقف ومنفصلًا لكتاب الواقف ماسًا باستحقاق مستحقين لم يغلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين، ولا يعتبر حجة عليهم، بل يبقى لهم حق الإعراض على ذلك القضاء بالطرق المقررة قانونًا.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٣

جرى قضاء محكمة النقض على أنه متى كان المستحق في الوقف قد اعتمد الحساب المقدم من الناظر وهو عالم بتفصيلاته من إيراد ومتصرف، ثم أقر بالتخلص، فلا يجوز له إعادة النظر في الحساب أو المطالبة بتقديم حساب جديد ويجب أخذه بإقراره.

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٧

مزدى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٧ لسنة ٥٣، ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ ونص المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع أقم وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الأخرى ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم كانوا يعملون بوقف خيرى وشرط الواقف "...." النظر لنفسه عليه فإنه صفة الواقف في إدارة ذلك الوقف عمل الدعوى حتى تاريخ وفاته تكون قائمة، ويكون له بصفته ناظرًا للوقف أن يقرر

معاشاً للمطعون ضدهم بدلاً من مكافأة نهاية الخدمة وهو عمل متصل بأعمال الإدارة المخولة في حجة الوقف وليس تصرفاً في أصل الاستحقاق ولا تعديلاً في مصارفه أو تغييراً لها يشاهد عملاً بلادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف.

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٧

الرائى المولى عليه أن المشروط له النظر متى كان حال صحته لا يجوز له أن يتنازل تنازلاً صريحاً عن النظر أو أن يفوض غيره بأن يسند إليه شئون الوقف ويحله مقام نفسه إستقلاً ، إلا في مجلس القاضى، بحيث يتعين على المحكمة المختصة أن تقيم غيره في الولاية وإلا فهو باق على ولايته حتى يقرر سواه، لأنه بمثابة عزل معلق على ولاية آخر لا يتم عزله نفسه وردّها عن النظر.

#### الطعن رقم ٢٤ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٣١

— وضع يد الناظرة، بصفتها ناظرة، على أعيان مهما طال زمنه لا يكسبها ملكيتها، لأنها لم تضع يدها إلا بصفتها وكيلة عن جهة الوقف، ويد الوكيل لا تؤدي إلى الملكية إلا إذا تغيرت صفتها.  
— إعراف الناظر على الوقف بما يضره لا يسرى عليه.

#### الطعن رقم ٢٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١/٥/١٩٣٦

إن مسئولية ناظر الوقف قبل المستحقين تنحصر في تقديم الحساب ثم مؤيداً بمسئله، وفي توزيع فائض الربح عليهم وفق القواعد المتقدمة، قل ما يصيب أحدهم منه أو كثر. فإذا ضاق الفائض عن دفع مرتباتهم كاملة فعلى من يدعى عدم صدق الناظر في حسابه أن يقيم هو الدليل على دعواه. ومن قلب الأوضاع القانونية في الإثبات أن يكلف الناظر في هذه الحالة بإقامة الدليل على أن الربح هو بالضيق الذى يقول به قولاً مؤسساً على حسابه المؤيد بالمستندات.

#### الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٤/١١/١٩٣٥

ناظر الوقف المشروط له حق الإستبدال لا يملك الإستبدال إلا بصفته ناظراً للوقف وبإذن القاضى الشرعى ووساطته.

#### الطعن رقم ٦١ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٣٦

مطالبة الناظر بدفع معاش مستحق في وقف لا تكون من إختصاص المحاكم الأهلية إلا إذا كان الإستحقاق مبنياً في كتاب الوقف ولا نزاع فيه. فإنه لم يكن المدعى معنياً باسمه في كتاب الوقف، بل كانت وظيفته هى سنده في المطالبة بالإستحقاق على إعتبار أن عبارة كتاب الوقف عن إستحقاق موظفيه تشمل هذه

الوظيفة وتشمله شخصاً بالتالي، كان الفصل في النزاع بشأن ذلك من إختصاص المحاكم الشرعية وحدها لأن المحاكم الأهلية ممنوعة من أن تفسر أية عبارة في كتاب الوقف متى كانت غامضة وكان تفسيرها على وجه دون آخر يعطى حقاً أو يهدر حقاً.

و إذن فإذا دفع لدى المحكمة الأهلية بعدم إختصاصها بالنظر في دعوى إستحقاق في وقف لوجود نزاع عليه لمعوض في كتاب الوقف، فإنه عليها أن توقف النظر في موضوع الدعوى ريثما تفصل المحكمة الشرعية في أصل الإستحقاق. فإذا هي رفضت الدفع واصلت في الدعوى كان حكمها واجب النقض.

#### الطعن رقم ٨٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١١/٣/١٩٣٧

— إن الناظر إذا صرف ريع الوقف لبعض المستحقين فيه حرم البعض الآخر إستحقاقه عامداً معتمداً، فإنه يكون للمحروم الخيار في أن يطالبه بمقته أو أن يرجع بهذا الحق على من قبضه من المستحقين. وإذا كان الوقف صادراً على ذرية الواقف وبرهن أحد على أنه منهم وأنه لذلك ذو حق في الوقف، وكان النزاع في إستحقاقه راجعاً إلى الخلاف في أمر نسبه إلى الوقف، فإنه أثر الحكم له بالإستحقاق يجعله مستنداً إلى وقت الوقف ويحول له الرجوع بكل ما إستحقه عن السنين الماضية على من قبضه من المستحقين الآخرين. أما إذا كان الخلاف غير متعلق بالنسب وإنما يتعلق بقيام شرط الإستحقاق في مذهب كما إذا نص في كتاب الوقف على أن الإستحقاق هو لأولاد ولد الواقف وأثبت شخص أنه من أولاد بناته وقضى له بدخوله لتفسيراً لكتاب الوقف، فإنه لا يكون مستحقاً لشيء من الغلة الماضية إذا كانت قد استهلكت، لأن الحكم في هذه الحالة لا يكون مظهراً ومقرراً بل هو مثبت لحق مذهبى الإستحقاق في الوقف. وذلك لوجود شبهة الإلتصاف في شرط الواقف. فإنه كانت الغلة موجودة إستحق فيها نصيبه لضعف تلك الشبهة، وإلا فلا.

— إن حسن النية الذي تبرا به ذمة ناظر الوقف عند الرجوع عليه في ماله بنصيب أحد المستحقين في غلة السنوات الماضية التي استهلكت ووزعت على باقي المستحقين إنما هو إعطاء الناظر أن من قضى له بالإستحقاق لم يكن، مع التسليم بنسبة للواقف، من المستحقين بحسب ظاهر كتاب الوقف، وأنه كان يوزع غلة الوقف بالطريقة الشرعية بين المستحقين لها على مقتضى ما كان يقدره ولو كان مأولاً.

#### الطعن رقم ٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٣/٥/١٩٣٧

إن إيجاب الواقف في حجة الوقف أن يقدم الناظر حساباً سنوياً لحية معينة تنظره وتقره إن وجدته صحيحاً ليس من شأنه أن يحد من ولاية المحاكم في الفصل فيما يقوم بين المستحق وناظر الوقف من نزاع على

حساب نصيبه في الوقف، ولا أن يسبق على تلك الهيئة ولاية الحكم في صحة الحساب الذي يقدم إليها وذلك لأن ولاية القضاء إنما يملؤها الشرع وحده، فمبنيته غيره لا تؤثر في ذلك.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٢٦

و إذا تدخل من صدر له هذا الحكم على الناظر في توزيع فتح أمام المحكمة المختلطة، وطلب الناظر الجديد رفض تدخله لعدم صدور الحكم في مواجهة الوقف، ولأن الاستدانة لم يؤذن بها من القاضي الشرعي فطلبت المحكمة إلى صاحب الحكم أن يثبت ما إستفاده الوقف من الدين لمعجزه، فرفضت برفض تدخله على اعتبار أنه لا دين له على جهة الوقف، كان هذا القضاء حجيته بالنسبة له هو والناظر القديم بصفته الشخصية والناظر الجديد في شأن عدم صحة هذه الاستدانة.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٤٠/١٢/١٩

إن ناظر الوقف لا يصح أن يسأل في دعوى الحساب عن إيراد الوقف إلا عما يقبضه بالفعل لا عما كان يجب عليه أن يقبضه. ثم إنه لا يجوز أن يعدل عما هو وارد في العقود المبرمة منه ما لم يكن غير أمين.

الطعن رقم ٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٤١/٤/٢٤

معي كانت الدعوى قد رفعت صحيحة على المدعي عليه وهو مالك للمقار قبل أن يقفه فإنها تعتبر مرفوعة أيضاً في وجهه على الوقف بعد تقريره في أثناء سيرها. والمدعي عليه إذا كان هو الواقف وناظر الوقف والمستحق الوحيد فيه، وكان لم يتج عن الدفاع في الدعوى بعد صدور الوقف منه بل استمر في التصاضي مدافعاً لا عن حقوقه فقط بل عن حقوق الوقف أيضاً، وإن كان لم يصرح بذلك فإنه يعتبر مخلاً للوقف في الحكم الذي يصدر.

الطعن رقم ٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٤

إن المأذون بالخصومة غير مسلط على مال الوقف لأن مهمته مقصورة على اتخاذ الإجراءات المأذون له فيها وإنما السلطة على مال الوقف وسائر شئونه للناظر وحده. فإذا أنفق المأذون بالخصومة شيئاً في سبيل أداء مهمته، أو تعاقد مع أحد على أن يماونه في تنفيذها، فناظر الوقف هو الذي يطالب بما يستحقه كل منهما.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٤٣/١/٢٨

ما دام قد ثبت للمحكمة من الأدلة التي أوردتها في حكمها أن المدعي عليها "وزارة الأوقاف" إنما كانت غاشية لأعيان الوقف ولم تكن منصبة ناظرة عليه، وكان الوقف أهلياً، فإنها تكون على حق إذا هي

أجازات الناظر، باعتباره ممثلاً لجهة الوقف ومستولاً عن إدارته، ونائباً عن المستحقين في المطالبة بغلته الرجوع على المدعى عليها بما للمستحقين قبلها.

#### الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٣

إن وجود عدة ناظر لوقف غير مأذون أحدهم في الإنفراد بالتصرف في شئونه لا يمنع أحدهم بالطعن بالتقضى في حكم صادر ضد الوقف. فإنه إتخاذ هذا الإجراء في الميعاد المعين له فيه دفع ضرر قد يقيق بالوقف، وعصواً إذا كان الطاعن لم يصدر عنه في أثناء الطعن أى تصرف يصح القول معه بأنه ما كان له وحده تحميل جهة الوقف فيه.

#### الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ٤/٤/١٩٤٣

يكفى للحكم بالزام ناظر الوقف في ماله الخاص بفوائد المبلغ المستحق على الوقف ومصاريف إقتضائه أن يثبت أنه قصر في الوفاء حتى رفعت الدعوى عليه من صاحب الحق.

#### الطعن رقم ١٢٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٤/٦/١٩٤٥

- من المسلم أنه متى تمت المحاسبة بين الناظر والمستحقين على إيراد الوقف ومصرفه في زمن معلوم فلا تجوز إعادة النظر في الحساب من جديد.

- الأصل في الوكالة أنها تكون بغير مقابل ما لم يوجد شرط صريح بخلاف ذلك أو شرط ضمنى يتضح من حالة الوكيل. فإذا استمدت المحكمة في أن ناظر الوقف كان يعمل بغير أجر إلى إقراراته المتكررة فإنها لا تكون قد خالفت القانون. ولا يقبل من هذا الناظر قوله إنه لا يصح أن يثرى الوقف على حساب جهوده فإنه دعوى الإلراء على حساب الغير لا يكون لها محل إلا إذا لم توجد رابطة عقدية بين المتخاصمين وهى ليست حالته.

#### الطعن رقم ١٠٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٥٤ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ٣١/١/١٩٤٦

إذا كان ناظر الوقف، الذى أقيم حارساً على أرض الوقف المؤجرة منه، قد أجرها مستأجراً جديداً بعد أن كان المستأجر السابق قد زرع بعضها وجيز بعضها الآخر للزراعة، ثم طلب المستأجر السابق تعويضه عن تصرف الناظر، فقضت المحكمة بالزام الوقف بما أنفق هذا المستأجر، قائلة في ذلك إن البداهة كانت تملى على الحارس أن يحاسب المستأجر الجديد على تلك النفقات، ثم حين عرضت في حكمها لتقصير الحارس قالت إن أساس حساب التعويض على الوقف ليس خطأ الحارس حتى كان يتعين إلزامه به دون جهة الوقف، وإنما أساسه أن ما بذل من النفقات عاد نفعه على الوقف - فهذا الحكم متهاثر الأسباب قاصر البيان. ذلك بأن ما أثبت من خطأ الحارس في عدم محاسبة المستأجر الجديد على نفقات الزراعة يرتب

تعميماً على الحارس، وما أثبتته من إستعادة الوقف من تلك النفقات يوجب إلزام الوقف بما أنشأ به على حساب الغير. ثم إنه لم يبين العناصر الواقعية والقانونية لكل من هذين الأساسين، فهو لم يبين هل عين الناظر حارساً بصفته ناظراً أم عين مجرداً من هذه الصفة، ولم يبين وجه مساءلة الوقف عن خطأ الحارس في الحالتين، ولم يوضح كيف إستعاد الوقف ما أنفق على زراعة أرضه وهي مزججة.

**الطعن رقم ٤٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٢٨**  
دعوة ناظر الوقف بمطالبة وزارة المالية بدفع مبلغ مرتب العلوقة الوارد في حجة الوقف هي دعوى بدني مدني بحث لا تعلق له بأصل الوقف، فلا تختص بها المحاكم الشرعية.

**الطعن رقم ٩٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٤٦/٦/١٣**  
إذا كان النزاع بين طرفي الخصومة قد يمحصر في مقدار الأجرة المفق عليها ولم يتناول ما زيد عليها عملاً بالأمرين العسكريين رقمي ٢٨٩ و ٣١٥، وكان مني هذا النزاع ما إدعاه المستاجر من أن الأجرة المفق عليها قد خفضت من كذا إلى كذا باتفاق بينه وبين المؤجر " الواقف وقت أن كان ناظراً على وقفه " وكان الناظر الذي خلف الواقف في النظر لا ينازع في وقوع هذا الاتفاق وإن كان يلحسب إلى أنه إتفاق باطل لأن التخفيض الذي يوجب فيه ثبوت على الوقف، فهذا النزاع لا تختص به المحكمة الابتدائية بالنظر للأمر العسكري رقم ٣١٥ الذي يجعل لها الإختصاص في المنازعات على زيادة الأجرة التي قررها كما لا تختص به اللجنة الإدارية التي جعل لها الأمر العسكري رقم ٢٨٩ الإختصاص في المنازعات المتعلقة بتكاليف المخايين، بل الإختصاص به يبقى - وفقاً للقواعد العامة - محكمة المواد الجزئية " في حدود إختصاصاتها الممنوعة في قانون المرافعات ".

**الطعن رقم ١٤٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢٣**  
منى كان ناظر الوقف الواضع اليد على العين مقرأ بتعيينها للوقف فلا شأن لمدعي ملكيتها في مطالبة الناظر بكتاب ولا بإشهاد على الوقف، وعلى هذا المدعي وحده تقديم الدليل مثبت لدعواه وخصوصاً إذا كان الوقف قديماً يرجع إلى ما قبل صدور لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ التي أوجبت لأول مرة إجراء الإشهاد على الوقف لإثباته وكان قبلها إثبات الوقف خاضعاً لأحكام الشريعة التي لا تستلزم له كتاباً ولا إشهاداً.

**الطعن رقم ١١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢٣**  
إن الشريعة الإسلامية في التعريف بإختصاصات ناظر الوقف ومدى ولايته عليه بينت أنه ليس له الإستدانة إلا بشروط معينة، ولا الإقرار بدني على الوقف. ومن المقرر في الإستدانة أن الناظر إذا إستدان على

الوقف بلا شرط من الواقف ولا إذن من القاضي مع تمكنه من الاستئذان ضمن الدين من ماله فلا يملك قضاءه من غلة الوقف، والمقرر في الإقرار أن إقرار الناظر بدين على الوقف لا يصح مطلقاً فإنه أقر ووقع إقراره باطلاً لا عبرة به البتة ولا ينفذ على الوقف.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٠

— إن المسائل المتعلقة بناظر الوقف من مثل ولايته على الوقف، ومدى سلطان هذه الولاية في إدارة شئون الوقف والتحدث عنه، وما يجوز للناظر من التصرفات وما لا يجوز — كل ذلك من مسائل أصل الوقف فتكون خاضعة لحكم الشريعة الإسلامية. وإذن فإذا صدر من المحكمة الشرعية حكم بأن الناظر الذي عقد إجارة الوقف لم يكن وحده يملك التعاقد عن الوقف بعد أن تقرر ضم حصة إليه، فهذا الحكم يكون حجة فيما قضى به من ذلك بحيث يعين على المحكمة المدنية أن تقضى في النزاع بين المساجر وجهة الوقف على أساس بطلان عقد الإيجار، إعمالاً لحكم الشريعة الإسلامية، واعتباراً بحجية الحكم الشرعي في قضائه بأن الإيجار صدر من غير ذي صفة.

— إن حجية الأحكام يجب لإعتبارها أن يمسك بها ذوو الشأن. فإذا كان الثابت بالحكم أن النزاع في صحة عقد الإيجار قد أثير أمام المحكمة فكان ردّها في خصوصه رداً موضوعياً مبنياً على أن العقد صحيح ملزم، دون أية إشارة إلى حصول تمسك من الخصوم بحجية حكم سابق قضى بصحة هذا العقد فإنه إستناد المطعون عليه إلى هذا الحكم السابق في طلب إبطال الحكم المطعون فيه لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٥

لا يجوز لوكيل ناظر الوقف، كما لا يجوز للناظر نفسه، أن يصرف للمستحقين من غلة الوقف أكثر من إستحقاقهم بحجة قبورهم إستزال الزيادة مما يستحقونه في السنين التالية فإذا رفع ناظر الوقف على وكيله دعوى الحساب عن وكالته، وطلب الوكيل أن يستزل له من الثابت في ذمته مبالغ صرفها لبعض المستحقين أكثر من إستحقاقهم، ورفضت المحكمة خصم هذه المبالغ، كان قضاؤها بذلك موافقاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٢

ما دام النزاع منحصراً في ملكية الأطنان المتنازع عليها هل هي لجهة الوقف أم لمدعى ملكيتها، فهو ليس نزاعاً متعلقاً بأصل الوقف، فيكون الفصل فيه للمحاكم المدنية.



الطعن رقم ١٤٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٣/١/١٩٤٩

إن مجال البعدي بالحيازة كسند للملك في القول هو أن تكون الحيازة قد صاحبها حسن النية، ومن مستلزمات حسن نية المشتري لعين يعلم أنها موقوفة، أي محبوسة عن التصرف، أن يتصرف كيف وبأي شرط جاز للناظر التصرف فيها. فإذا كان الغائب أن المحكمة الشرعية وافقت على إبدال عدد وأبواب موقوف وآلاته بمن حدته، وروضت لنظر الوقف الثلاثة في الإتفاق مع راغبى الشراء على أن لا يقل عن الثمن المحدد وأن يجرؤوا معهم عقوداً ابتدائية بالبيع على ألا يتفد ذلك إلا بعد إيداع الثمن جميعه خزنة المحكمة وتوقيع صيغة البيع، وأن أحد النظار باع، بصفته هذه، العدد والآلات المذكورة بمن أقل من الثمن الذى حددته المحكمة الشرعية دفعه المشتري إلى الناظر وتسلم المبيع، ولغضت المحكمة بإبطال هذا البيع لوقوعه بمن يقل عما أذنت به المحكمة الشرعية، مؤسسة ذلك على ما قالته من أن "القاضى الشرعى هو صاحب الولاية فى شؤون الوقف وله أن يأذن الناظر بإستبداله وأنه ليس لن تعاقب مع الناظر الذى خرج عن حدود وكالته أن يشكو من طلب البطلان لأنه إما أن يكون علماً بما تضمنته التفويض الذى يجوز الناظر حق التصرف فى مال الوقف أو غير عالم به، وهو فى كلا الحالتين يجب أن يتحمل تبعه خطئه أو تقصيره أو إهماله"، فهذا الحكم يكون سديداً وفيه الرد الكافى على ما يتمسك به المشتري من أن الحيازة فى القول سند الملكية.

\* الموضوع الفرعى : نزع ملكية الأرض الموقوفة وفاء لدين :

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٤٠

الأراضى الموقوفة إذا نعت ملكيتها فى دين على من باعها للواقف، ثم إسرد الواقف ثمنها من البائع فالتزاع فى هذا الثمن هل يعتبر وفقاً ليرد الجهة الوقف أو لا يعتبر فلا يرد، هو نزاع متعلق بأصل الوقف خارج عن اختصاص المحاكم الأهلية طبقاً للمادة ١٦ من لائحة تربيها.

\* الموضوع الفرعى : هيئة الأوقاف :

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٨٢ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٠

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية نص فى مادته الأولى على أن تكون هذه الهيئة الشخصية إعبارية وأسند إليها فى المادتين الثانية والخامسة تولى إدارة أموال الأوقاف وإستثمارها والتصرف فيها. وإستناداً إلى هذا القانون قضت محكمة الإستئناف بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة وزير الأوقاف فى تمثيل جهات الوقف وإذ كان الثابت أن الخصومة إستأنفت سيرها بصحيفة تعجيل وجهها الطاعنون إلى المطعون ضده الأول ومدير هيئة الأوقاف المصرية فسلمت صورة الإعلان لإدارة قضايا

الحكومة وأبأنوا في هذه الصحيفة أن هيئة الأوقاف المصرية هي التي حلت محل وزير الأوقاف في إختصاصاته وفي تمثيل جهة الوقف محل الداعى، وكان من المقرر على ما تقتضى به المادة ١٣٣ من قانون المرافعات أن الخصومة تستأنف سيرها بتكليف بالحضور يعلن إلى من قام مقام الخصم الذى تحقق فيه سبب الإنقطاع، فإنه في هذه الصحيفة المعلنه لما يكفى للإفصاح عن أن هيئة الأوقاف ذات الشخصية الاعتبارية هي الأصلية المقصودة بذاتها في تمثيل سير الخصومة باعتبارها الجهة التي عينها القانون لتقوم مقام وزير الأوقاف الذى زالت صفته في النيابة عن جهات الوقف فيكون هذا الإعلان عملاً إجرائياً صحيحاً منتجاً لآثاره قبل هيئة الأوقاف، ولا يؤثر في سلامة هذا الإجراء ما ورد بالإعلان من عيب في ذكر أن مدير الهيئة هو محلها في التقاضى طبقاً لنص المادة التاسعة من القرار الجمهورى رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ إلا أن للهيئة مدير وهو عضو بمجلس المشكل لإدارتها على ما جاء بنص المادة الثانية من هذا القرار، الأمر الذى يكون معه العيب الذى شاب الإعلان في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون خطأ في بيان شخص الملعل الذى عينه القانون لتمثيل الهيئة ليس من شأنه التجهيل بأن هيئة ذاتها كشخص إعتبارى هي المعنية بتسجيل سير الخصومة وأنها صاحبة الصفة في الإعتصام بدلاً عن وزير الأوقاف الذى زالت هذه الصفة في النيابة عن جهة الوقف. لما كان ذلك كذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر إذ لم يعدد بإعلان صحيفة تسجيل سير الخصومة كإجراء يمتنع معه سقوط الخصومة قبل الهيئة المطعون ضدها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٥

لئن كان الحكم قد اعتبر المجالس المحلية ومن بعدها هيئة الأوقاف هي صاحبة الإختصاص الوحيد في تأجير أعيان الوقف وفقاً لأحكام القوانين سالفى الذكر، إلا أن النعى على الحكم لمخالفته القانون في هذا الشق لا يحقق للطاعنين أى مصلحة ذلك أن الثابت من الواقع المطروح على محكمة الدرجة الأولى أن الطاعنين لم يختصما وزارة الأوقاف في الدعوى، ولا يمثل رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف أو مديرها أو محافظ القيوم - المختصمون في الدعوى - وزارة الأوقاف، إذ من المقرر في قضاء محكمة النقض، أن الوزير هو الذى يمثل الدولة في الشؤون المتعلقة بوزارته، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الشخص لا يعتبر طرفاً في خصومة بممثل الغير له إلا إذا كان هذا التمثيل مقطوعاً به، وكان رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف لا يمثل إلا هذه الهيئة وحدها في التقاضى وأمام الغير عملاً بمصرح نص المادة ٩ من القرار الجمهورى رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم العمل بهيئة الأوقاف والمعمول به إعتباراً من ١٢/١٠/١٩٧٢، فإنه

الخصومة لا تكون قد وجهت أصلاً لوزارة الأوقاف، ومن ثم فإنه النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الشق لا يحقق للطاعين أى مصلحة.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٥

لما كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون الميراث العامة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تجبىز - كأصل عام - مجلس إدارة الهيئة العامة أن يعهد إلى لجنة من أعضائه أو إلى رئيسه أو مدير الهيئة ببعض اختصاصاته، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ لا تحظر على مجلس إدارة هذه الهيئة - خلافاً لذلك الأصل أن يفوض رئيسه فى بعض اختصاصاته بالنسبة للبدل والإستبدال والإستثمار وكان الحكم المطعون فيه قد ألام قضاءه بصحة بيع العقار المستبدل بمأزاد المئلى للمطعون عليهما على سند مما إستخلصه من تقرير الخبير المتدب فى الدعوى من أن رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المفوضة فى اعتماد إجراءات البيع طبقاً للمادة ١٤ من لائحة الإستبدال والإستثمار لأعيان الوقف التى والى عليها مجلس الإدارة قد اعتمد مرسى مزاد بيع ذلك العقار على المطعون عليهما وأبنت بعد ذلك بألى الإجراءات من مطالبة المطعون عليهما بدفع بألى الثمن وإستخراج كشف المساحة لتقديعه إلى الشهر العقارى، وكان هذا من الحكم إستخلاصاً سائفاً لإعتماد الجهة المختصة بهيئة الأوقاف لمرسى مزاد بيع العقار المستبدل. وتطبيقاً صحيحاً للقانون على واقعة الدعوى.

\* الموضوع للقرعى : وضع اليد على أرض الوقف - أثره :

الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٨١

من المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أو وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال مدتة ولا يستطيع المستحكر - هو وورثته من بعده - أن يغير بنفسه نفسه سبب حيازته، ولا الأصل الذى تقوم عليه هذه الحيازة، ولا يجوز له أن يكسب الملكية بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل منه يعتبر معارضة خلق المالك، ولى هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون تغيير نيته بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة الفعلية ويدل دلالة جازمة على أنه مزعم إنكار الملكية على صاحبها والإستتار بها دونه.

### الموضوع الفرعي : وقف أهلي - شرط اعتباره وقف خيرى :

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٣٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١

للدتان ٢٥، ٢٦ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تسليم - الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية أن المشرع أراد أن يعفى الأوضاع فى الأوقاف الأهلية التى تديرها وزارة الأوقاف دون أن يظهر لها مستحقون فأوجبت عليها إتخاذ إجراءات النشر واللمصق عنها حتى إذا ما تقدم من يدعى إستحقاقه فيها بطلبه خلال السنة أشهر التالية أحالته إلى اللجنة المشكلة وفقاً للمادة ٢٦ مضافة البيان للمحكمة وإصدار قرارها فى شأنه وإلا اعتبر نصيبه وفقاً خيراً، ومن لم فإنه هذه الأحكام لا تسرى على الأوقاف الأهلية التى كان قد تقدم من يدعى الإستحقاق فيها لأنها فى هذه الحالة لا تعبر من الأوقاف التى لم يظهر لها مستحقون ويتقضى الأمر إتخاذ إجراءات النشر واللمصق بشأنها.

### \* الموضوع الفرعي : وقف غير للمسلم :

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٢

إسلام الواقف ليس شرطاً فى صحة الوقف على المسلم، والأصل فى وقف المسيحي من حيث الجهة الموقوف عليها طبقاً للمذهب الحنفى المصوب به وقت صدور الوقف موضوع النزاع، هو أن يكون الوقف قربة إلى الله تعالى عند المسلم والمسيحي معاً، وهو صحيح وفقاً لنص المادة السابعة من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦، ما لم يكن على جهة محرمة فى شريعة الواقف وفى الشريعة الإسلامية فيكون الوقف على فقراء المسلمين أو على فقراء المسيحيين أو عليهما معاً جائزاً فقهاً وقانوناً، لأنه فى جميع الأحوال جهة ير تطرب بها إلى الله فى الشريعة الإسلامية والمسيحية، حتى جاز للمسلم أن يطلع لفقراء غير المسلمين صدقة الفطر والكفارات.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٨٧ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨١

إذ كان البين من مدونات إلهاد الوقف أن الواقفة وهى بطيية أرثوذكسية أنشأت وقفها ابتداء على مدارس الجمعية الوليفية الخيرية القبطية الأرثوذكسية بمصر القاهرة ليصرف ريعه " فى مأكول ومشرب المعلمين والأطفال المحتضنين بها والقائمين بالخدمة بالمدارس المذكورة... " وكان ظاهر الإنشاء يدل على أن الواقفة - على ما هو مفهوم من دلالة إطلافيها صرف ريع الوقف على المعلمين والمعلمين والقائمين بالخدمة فى هذه المدارس بدون وصف لدياناتهم أرادت أن يكون مصرف الوقف لمعوم هؤلاء سواء كانوا

مسلمين أو مسيحيين من طائفتها الدينية أو من طوائف أخرى، إذ لا تخصيص بغير مخصص ولو كانت تريد تخصيص هذا المصروف بأهل طائفتها نصت على ذلك صراحة.

## ولاية على المال

### \* الموضوع القرعي : إدارة الولي لأموال القاصر :

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٥٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢١

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر المخالف للحقيقة إلى الغير حسن النية، على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الحقيقي متى كانت الشواهد المحيطة بالمركز الظاهر من شأنها أن تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا المركز للحقيقة، وكانت المادة الثالثة عشر من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال قد نصت على أن " لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آل إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحاً كان التبرع أم مستوراً " - والمقصود من ذلك هو إعفاء الأب من إجراءات الحصول على إذن المحكمة حيث يشترط الإذن لجواز التصرف، لأن الشارع رأى أن من الإسراف إخضاع الأب لما فيما يتعلق بالتصرف في المال الذي يكون هو نفسه قد تبرع به لأبنه القاصر سواء كان التبرع صافراً أم مستوراً، لما كان ذلك وكانت الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أركان الموضوع الظاهر بالنسبة للمطعون عليه الرابع وأن المباني أقيمت أيضاً من ماله الخاص تبرعاً لأولاده، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في رفض طلب الطاعة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك إلى قوله " أن الطاعة لم تقدم وكالة تبيح.... المتاعل عن باقي الباتعين، إذ كل ما قدمته هو توكيل صادر له وزوجه.... من.... وهو لا يتحول للوكيلين إلا التصرف مجتمعين مما مفاده أنه لا يجوز لأيهما التصرف على إنفراد كما أنه لا دليل في الأوراق على قيام مظهر خارجي من باقي الباتعين بتوكيلهم.....، أما العقد المقدمة صورته الفوتوغرافية والخاص بمنيرة علام فهو بذاته لا يفيد قيام الوكالة الظاهرة فضلاً عن أن الباتعين قد قدموا الصورة الأصلية للعقد المذكور والذي يبين منها أنهم تصرفوا فيه بصفتهم أصلاء، هذا إلى أن قيمة المبيع تدعو الطاعة إلى التحول والتأكد من قيام الوكالة بمطابقتها للمتاعل معها بتقديم سند وكالته، ولا يجدي الطاعة بعد ذلك ما ادعته من حسن نيتها، لما كان ذلك وكان التصرف الصادر من.... إنما كان بصفته ولياً طبيعياً على ولديه القاصرين مسلوياً وأحمد ولم يقدم التصريح الدال على موافقة محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال على إجازة البيع وقد ثبت أن البيع لا يشتمل على الأرض المدعى بأنه إضرعها من ما له الخاص بل إنه قاصر على حق الإنشاع وهو ما لم يثبت في الأوراق أنه أقيم من مال الولي الطبيعي الخاص وكان هذا الذي قرره الحكم هو مصادرة على المطلوب ولا يصلح سنداً لرفض طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات أركان الموضوع الظاهر بالنسبة للمطعون عليه الرابع وإقامته المباني بالنسبة لحصة آبائه

القصر من ماله الخاص ترعاً لهم، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

— إنه وإن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود، إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين فى حكمها ما يسوغ رفضه.

#### الطعن رقم ١١٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٤

إن إجتار الأب بصلته ولأى على ابنه ليس بذاته فى حكم القانون موجباً لمستولية الأب فى جميع ماله ولا لإشهار الإفلاس هو شخصياً متى كانت صفة الولاية على ابنه معروفة للمعاملين بإشهار عقد الشركة ولكنه يكون موجباً لذلك إذا ثبت أن الولي كان مستوراً تحت صفة الولاية عاملاً لحساب نفسه. ومن لم يكون متعيناً على المحكمة إذا ما هى قضت بإفلاس الأب أن تبين العناصر الواقعية التى تصلح أساساً لقضائها بذلك وإلا كان حكمها باطلاً.

#### \* الموضوع الفرعى : إعتداد كشف للحساب :

#### الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٣

تصديق المجلس الحسى على الحساب لا يعد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - حكماً حائزاً للحجية الأمر المقضى ولا يمنع ذى الشأن من الطعن فى صحة هذا الحساب أمام المحكمة المدنية.

#### الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٦

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المجلس الحسى إذا لم يعتمد الحساب نهائياً قرر إعادة النظر فيه ولم يتم تنفيذ القرار بسبب بلوغ القاصر من الرشد، فإن لهذا القاصر أن يطالب وصيه أمام المحاكم بتقديم حساب عن وصايته.

#### الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٣

النص فى المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات من أنه إذا إنتهت الولاية على المال تظل المحكمة المرفوعة إليها للمادة مختصة بالفصل فى الحساب الذى قدم لها، والنص فى المادة ١٠٠٨ من هذا القانون بإختصاص المحكمة المنظورة أمامها المادة دون غيرها بالفصل فى حساب النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن النائب أو المدير الموقت، مفادهما أن إختصاص الفصل فى مسائل الحساب بين عديم الأهلية أو ناقصها وبين النائب عنهما معقود للمحكمة المرفوعة إليها مادة الولاية على المال، وهو إختصاص أصيل تفرد به،

مانع لأية جهة أخرى من نظره باعتبار أنها أقدر من غيرها من الخاكم على الفصل في حساب الإدارة النسي تشرف عليها وتوجهها وفقاً للقانون، إلا أن مناط إختصاصها في هذا الصدد هو أن تكون المادة لا تزال قائمة لديها، فإذا ما إنتهت بإنتهاء الولاية على المال أصبح إختصاصها قاصراً على الفصل فيما قدم إليها فعلاً من الحساب فإن لم يكن قد قدم لها الحساب فإن ذلك لا يحول دون القاصر الذي بلغ سن الرشد ورفعت عنه الوصاية والإلتجاء إلى طريق الدعوى العادية يسلكه أمام محكمة المختصة وفقاً للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات لمطالبة الوصي بتقديم حساب عن وصايته. لما كان ذلك وكان الثابت من الواقع في الدعوى أن الإطلاع على ملف الدعوى رقم..... أظهر أن الوصي الطاعن لم يقدم بحكمة الولاية على المال كشوف الحساب منذ بداية سنة ١٩٦٠ وقد أصدرت المحكمة قراراً كلفته فيه بتقديم كشف حساب هذه السنة والسنة التالية، وإذا لم يقدم الحساب فقد أصدرت قراراً بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٤ بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء تحقيق مع الطاعن لإستناعه عن تسليم المطعون ضده الذي بلغ سن الرشد أمواله بعد رفع الوصاية عنه، ومن ثم فإن الفترة عمل الحساب في الدعوى والتي تبدأ منذ أول عام ١٩٦٠ حين بلوغ المطعون ضده سن الرشد لم يكن قد قدم عنها حساب فعلاً لحكمة الولاية على المال حتى إنتهت الوصاية الأمر الذي ينيط بمحكمة أول درجة إختصاص الفصل فيه.

#### للطعن رقم ٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٣٧/٤/١

إذا كان المجلس الحسبي قد إعتد نهائياً الحساب المقدم من وصي القصر، ولم يطعن في هذا الحساب - لا أمام المجلس الحسبي ولا أمام الخاكم - بالخطأ أو الغش أو غير ذلك مما ينصب على جوهر الحساب أو الظروف التي تم فيها إعتداده، فلا يجوز بعد ذلك مطالبة الوصي بتقديم الحساب أمام الخاكم ولكن إذا كان المجلس الحسبي لم يعتمد الحساب نهائياً بل قرر إعادة النظر فيه، ولم يتم تنفيذ ذلك القرار بسبب بلوغ القصر سن الرشد، فإن لولاء القصر أن يطالبوا وصيهم أمام الخاكم بتقديم حساب عن وصايته.

#### \* الموضوع الفرعي : إلتزام الوصي بإستدئان المجلس الحسبي في التصرفات :

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٩

لا يستطيع الوصي وفقاً لقانون المجالس الحسبية الصادر في سنة ١٩٢٥ أن يستأجر أموال القاصر إلا بإذن المجلس الحسبي فإذا كان الإيجار قد إنتقد قبل تصييه وصياً فإن التعارض في المصلحة بين القاصر ووصيه يصدق على مرحلة تنفيذ العقد كما يصدق عليه ابتداء.



**الطنن رقم ٥٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤٤٤ صفحة رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٩٣٦/١/٣٠**

ورث قاصر عتاً عليها دين مسجل مطلوب من والده لأحد الأشخاص وكان هذا الشخص مديناً لوالد القاصر في مبلغ معلوم يرث القاصر حصته الشرعية فيه. فإذا إتفق الوصي مع الشخص المذكور على قضاء ما له على القاصر من الدين المسجل مما عليه للقاصر وشطب ما له على المدين من التسجيل، فإن هذا الاتفاق يكون صحيحاً نافذاً بذاته إذ هو ليس من التصرفات التي حظر قانون المجالس الحسبية على الوصي مباشرتها إلا بإذن من المجلس الحسبي.

**\* الموضوع الفرعي : الطنن بالتقضى في مسائل الولاية على المال :**

**الطنن رقم ٢ لسنة ٤٤ مكتب قننى ٢٦ صفحة رقم ١٥٠٧ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٦**

النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ على أنه "يجوز الطنن بالتقضى للنيابة العامة ولن كان طرفاً لى المادة لى القرارات الإنتهائية الصادرة فى مواد الحجر والنية والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو لقلها أو الحد منها أو ردها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب " يدل على ما بين من عوارفه ومن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع قصد الحد من جواز الطنن بالتقضى فى مسائل الولاية على المال فلا يتناول إلا القرارات التى تصدر فى المسائل الواردة فى هذه المادة دون المسائل الأخرى، ولما كانت مواد الحجر المشار إليها فى ذلك النص إنما تقتصر على المسائل اللصيقة بالحجر فى حد ذاته من قبيل القرارات الصادرة بتوقيع الحجر أو رفعه وكذلك القرارات الخاصة بتعيين القيم أو عزله، وكانت القرارات الصادرة بالإذن من المحكمة للمحجوز عليه لفسفه أو الغفلة بسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وفق المادة ٦٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ والإذن للقيم فى استثمار أموال المحجوز عليه طبقاً للمادة ٧٨ من ذات القانون لا تتعلق بالحجر فى صميمه ويعارض الأهلية فى جوهره وإنما تتصل بوسيلة إدارة ناقص الأهلية بوجه عام، يؤيد هذا النظر أن المادتين المشار إليهما أحوالاً أولاهما إلى الأحكام المتعلقة بالإذن للقاصر بالإدارة كما قصدت الثانية أن تطبق على العامة القواعد المتعلقة بواجبات الأوصياء وحقوقهم. وطبقاً لصريح نص المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات لا يجوز الطنن بطريق التقضى فى القرارات الصادرة بالإذن للقاصر فى إدارة أمواله والإذن الموصى فى التصرف فى أموال القاصر فلا موجب للمغايرة بين الحكمين إذا كان ذلك، وكان القراران المظنون عليهما قضى أولهما برضى الأذن للطاعن المحجوز عليه بإدارة أمواله وصدر ثانيهما بالإذن باستثمار أموال المحجوز عليه فى شراء أوراق مالية، فإن الطنن بالتقضى فى هذين القرارين يكون غير جائز.

**الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١**

مزدى نص المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع قصد الحد من جواز الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال، فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها فيها على سبيل الحصر دون المسائل الأخرى وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر في مادة تعيين وصى بالخصومة وهي ليست من المسائل التي تبيح المادة آفة الإشارة الطعن بالنقض فيها فإنه يكون غير جائز. لا يفر من ذلك أن الحكم قد تعرض في أسبابه لسلامة التصرف المنسوب إلى المطعون عليه والذي طلبت الطاعة تعيينها وصية خصومه لتتمكن من رفع الدعوى بإبطال ذلك أنه لما كان الممول عليه في الحكم المطعون هو لقضاؤه الولد بالتطوق، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بجواز رجوع المطعون عليه في هيئة ولا في صحة توزيع أطيان النزاع مرة ثانية لتوفيق أوضاع الأسرة حتى يسوغ القول بأنه فصل في منازعة لا تعبر من مسائل الأحوال الشخصية التي يحول القانون سلطة البت فيها، وإنما قصر قضاءه على تحقيق ما إذا كانت مصلحة القاصرين تدعو إلى تعيين وصى بالخصومة، وتطرق - وهو بسبيل التحقق من قيام الحالة القتضية للإستجابة لهذا الطلب - إلى بحث إجراء توزيع الأطيان من جديد، فإن ما أوردهه الأسباب في هذا الخصوص لا يفيد فصله في أصل النزاع المطلوب رفعه إلى القضاء وتعيين وصى بالخصومة لتمثيل القاصرين فيه لأنه لم يكن مطروحاً على المحكمة ولا اختصاص ها به، ومن ثم فإن الدفع - المبدى من النيابة - يكون في محله ويعين القضاء بعدم قبول الطعن.

**الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٦٢ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢**

مفاد نص المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢، أن الشارع - وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية - قصد الحد من جواز الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال، فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها في هذه المادة على سبيل الحصر، لما كان قضاء الحكم المطعون فيه في شقه الثاني بتعيين المطعون عليها الثانية وصية، ليس من بين ما ورد بطلب المادة، فإن الطعن بالنقض فيها يكون غير جائز. لا يفر من ذلك أن قرار تعيين الوصى مرقب على قرار سلب الولاية وهو ضمن المواد التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض طبقاً للمادة المشار إليها، وأن نقض الحكم المطعون فيه في شقه الخاص بسلب ولاية الطاعن قد يعارض مع القضاء بعدم جواز الطعن بالنقض في قرار تعيين المطعون عليها وصياً، إذ يترتب على نقض ذلك الحكم طبقاً لما تقتضيه المادة ٢٧١ من قانون المرافعات إلغاء جميع الأحكام أياً كانت الجهة التي

أصلونها، والأعمال اللاحقة للحكم المفوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها، كما يوجب على نقض جزء من الحكم زوال أجزاء الحكم الأخرى المعتمدة عليه، ومن ثم إقامة المظنون عليها وصياً على أولادها القصر باعتبارهم أمراً لاحقاً مرتباً على سلب ولاية الطاعن على أحفاده ويدور معه وجوداً وعدمه.

#### الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٦

مفاد نص المادة ١٠٢٥ الواردة في القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ أن الشارع - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية - قصد الحد من جواز الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال، فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها في هذه المادة على سبيل الحصر. وإذ كان الواقع في الدعوى أن الحكم المظنون فيه قد فصل في طلب أحد عناصر الركة وكانت هاتان المسائلان ليست بين ما ورد بالمادة آتفة الذكر فإن الطعن بالنقض فيهما يكون غير جائز.

#### \* للموضوع الفرعي : القانون الموجب للتطبيق على الولاية على المال :

#### الطعن رقم ٦ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٦١

- لما كانت الأحكام الواردة بالكتاب الرابع من قانون المرافعات قد أضيف إليه القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ وأصبحت جزءاً مكملاً له فإن مقتضى ذلك تطبيق ما كان يتضمنه هذا القانون من أحكام عامة على الدعاوى التي نظمها النصوص المضافة في كل ما لم يرد في شأنه نص جديد مخالف لتلك الأحكام وذلك دون حاجة إلى النص على الإحالة إليها.

- أراد الشارع أن يجري على القرارات والأوامر التي تصدر في مسائل الولاية على المال - الواردة في الفصل السادس من الباب الرابع من الكتاب الرابع من قانون المرافعات - ما يسرى على الأحكام القضائية من أحكام واردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات - ومن ثم فقد نص في المادة ١٠١٧ منه على إتيان تلك الأحكام فيما عدا ما نص عليه في المواد الواردة في الفصل السادس المذكور - وبغير هذه الإحالة ما كانت تسرى الأحكام الواردة في الأبواب الثلاثة المذكورة لأنها خاصة بالأحكام القضائية دون القرارات والأوامر.

#### الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٢/١/١٩٧٧

إذ أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم فقد قصدت بذلك الصريف بأشخاص وصفات من تودد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفاً نائياً للجهة أو اللبس حتى لا يكتفى الغموض شخص اشكروهم له أو اشكروهم عليه، وإذ رتب هذه

المادة البطلان على النقص أو خطأ الجسيم في أشخاص الخصوم وصفاتهم إنما عنت النقص أو الخطأ اللذين قد يورث عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصه مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصه أو إلى تغير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى، وإذن فمضى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما يورث عليه البطلان المنصوص عليه في المادة المشار إليها، لما كان ذلك وكان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداءً من والد الزوج المحجور عليه بصفته قيماً عليه ضد الزوجة الطاعة وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن ذلك القيم تولى خلال تردد الدعوى أمام محكمة الاستئناف، وأعلن القيم الجديد وهو المطعون عليه وإستأنفت الدعوى سيرها في مواجهته، لأن إغفال الحكم في دياجته ذكر إسم القيم الأخير باعتباره مثلاً للمحجور عليه ومباشراً للخصومة عنه وإيراده إسم القيم المتوفى لا يعتبر خطأ جسيماً يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم وبالتالي لا يورث عليه البطلان.

#### الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥

أبقت المادة الأولى من قانون إصدار تقنين المرافعات القائم على نصوص الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق المضاف بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٦ فيما عدا المواد من ٨٥٩ حتى ٨٦٧ الواردة بالفصل الأول من الباب الأول منه ومفاد ذلك أن الأحكام الواردة بالكتاب الرابع المشار إليه تصبح جزءاً مكتملاً للقانون المرافعات، ومقتضى ذلك تطبيق ما يتضمنه هذا القانون من أحكام عامة على الدعاوى التي نظمها النصوص المضافة في كل ما يرد بشأنه نص جديد بخلاف تلك الأحكام دون حاجة إلى النص على الإحالة إليها، ومؤدى المادة ١٧ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الخاص بالقرارات والأوامر وطرق الطعن فيها الواردة بالكتاب الرابع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يجرى على القرارات والأوامر الصادرة من محاكم الولاية على المال ما يسرى على الأحكام القضائية بالنسبة لطرق الطعن فيما لم يرد به نص خاص ببيان من يجوز له الطعن بطريق الاستئناف على القرارات والأوامر الصادرة في مسائل الولاية على المال مما يورث عليه وجوب إعمال الأحكام العامة الواردة بقانون المرافعات في هذا الخصوص.

## \* الموضوع الفرعي : المحكمة الحسبية :

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٩

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى إثبات صحة البيع فى خصوص المقدار المباع من المعلنون عليها الثانية بصفتها وصيا على أولادها القصر إلى الطاعنين قد إستند إلى أن البيع حتى مع إفراض أن المجلس الحسى قد أذن للوصية به لا يتم قانونا إلا بعد التصديق المجلس عليه بعد حصوله لأن هذا الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، لأن للوصى أن يبيع على القصر من عقارات الوكة ما يفي بحصتهم من دينها. وكل ما تتطلبه المادة ٢١ من المرسوم بقانون الخاص بترتيب المجالس الحسبية الصادر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذى يحكم النزاع هو الحصول على إذن المجلس الحسى فى إجراء البيع فإذا تعاللت الوصية تنفيذا لهذا الإذن، فإن البيع الصادر منها يكون صحيحا لا يتوقف نفاذه على إجازة أخرى من المجلس الحسى متى كانت قد إلتزمت الشروط الواردة بقراره.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٧٨ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٨

محكمة الأحوال الشخصية بالنسبة لشتون القصر غير مقيدة بطلبات الشاكي أو النيابة العمومية فلها أن تقضى بما تراه محققا للمصلحة العامة لأنها صاحبة السلطة المطلقة فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٦

تكليف المجلس الحسى موروث الطاعنين " الوصى " بقراره الصادر فى ١٩٤٣/٦/٢٢ بإيداع المبالغ المتوفرة فى ذمته للقاصر حتى سنة ١٩٣٦، لا يفيد إعتدادا للحسابات نهائيا إذ أن تكليف الوصى بإيداع المبالغ المتوفرة للقاصر طبقا للحسابات المقدمة قبل إعتدادها نهائيا لا يتتالى وإستمرار المجلس فى فحص تلك الحسابات بمعرفة خبير لبيان حقيقة المبالغ المستحقة فعلا فى ذمة الوصى توطئة لإعتداد الحساب نهائيا.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٩

ما ورد فى الفقرتين ١٢، ١٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال من وجوب إستئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو إقامة طعن من المعلنون غير العادية إنما قصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رعاية حقوق ناقصي الأهلية، وإخاطفة على أموالهم، من ثم فهو إجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصومهم فلا يصح لؤلاء الخصوم التمسك به.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٨١/٤/٩  
ما ورد في الفقرتين ١٢، ١٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال من وجوب  
إستذان محكمة الأحوال الشخصية إذا ما أريد رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية إنما قصد  
به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رعاية حقوق نالصى الأهلية والحفاظ على أموالهم ومن ثم  
فهر إجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصومهم فلا يصح هؤلاء الخصوم التمسك به.

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٢٤١ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧  
لما كان من المقرر عملاً بنص المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ أن الجدل يسأل  
مستولية الوصى، كما جرى نص المادة ١٥/٣٩ من ذات القانون على عدم جواز إيجار الوصى أموال  
القاصر لنفسه أو لزوجته أو لأحد أقاربهما إلى الدرجة الرابعة أو لمن يكون الوصى نائباً عنه إلا بإذن من  
محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال، وكان الواقع في الدعوى أن الطاعن أجر الشقة مفار النزاع  
لإبنته وزوجها المطعون ضدهما السادسة والسابع " دون استذان محكمة الأحوال الشخصية - بالنسبة  
للمطعون ضدهن من الثالثة إلى الخامسة - اللاتي كن قاصرات وقت صدور الإجارة، فإن عقد الإيجار  
يكون باطلاً بالنسبة لهن، كما صدرت هذه الإجارة حين كانت المطعون ضدها الأولى والثانية بالغتين سن  
الرشد، ومن حقهما الأفراد بإدارة أموالهما، فإن هذه الإجارة - وقد صدرت من الطاعن - تكون قد  
وردت على ملك الغير ولا تنفذ في حقهما.

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦  
لا يجوز للطاعن أن يتحدى ببطان التنازل الصادر من المطعون ضده السابع بصفته ولياً طبعياً عن الأفيان  
المملوكة للقاصر بدعوى أنه لم يحصل بشأنها على إذن من محكمة الأحوال الشخصية إذ أن هذا البطان  
نسى شرع لمصلحة القاصر وحده دون الغير.

\* الموضوع الفرعي : المحكمة المختصة محلياً :

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٣  
تنص المادة ١/٩٧٥ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات على أن الإختصاص المحلي للمحكمة يتحدد  
في مواد الولاية بموطن الولي، وإذ كانت المادة موضوع النزاع، وهي تحديد نفقة للقاصر تتحرر من المسائل  
المعلقة بإدارة أمواله المنصوص عليها في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢، وتدخل  
في ولاية الولي، فإن محكمة موطن الولي تكون هي المختصة.

**\* الموضوع الفرعي : بلوغ القاصر من الرشد :**

**الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨١**

مؤدى نص المادتين ١٨، ٤٧ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أنه متى بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون أن يحكم قبل بلوغه هذه السن باستمرار الوصاية عليه، أصبح رشيداً وتبنت له الأهلية كاملة بحكم القانون دون ما حاجة إلى حكم من ذلك.

**الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٩**

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادتين ١٨، ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٦ بأحكام الولاية على المال أنه متى بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون أن يحكم قبل بلوغه هذه السن باستمرار الوصاية عليه وأصبح رشيداً أو تبنت له الأهلية كاملة بحكم القانون وأن الناطق في إعتبار الوصي نائباً هو أن يكون القاصر قد مثل الدعوى تمثيلاً صحيحاً وقت رفعها إبتداءً لدى شخص الوصي عليه لم بلوغه من الرشد بعد ذلك أثناء سير الدعوى واستمرار مباشرة الوصي لها دون تبنيه ببلوغ القاصر من الرشد.

**الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ٢٥/١/١٩٨٩**

مفاد نص المادة ٤٧/١ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال والمادة ٩٧٠ من قانون المرافعات أنه إذا بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة تنتهي مهمة الوصي وتنتفي ولاية المحكمة التي تتولى رعاية شؤونه اعتباراً بأن الولاية مشروطة بقيام موجهها فإن إنعدم الموجه زالت الولاية وكان النص في المادة ١٠٧ من القانون المدني على أن " إذا كان الطالب ومن تعاقده معه مجهولان معاً وقت العقد إنقضاء النيابة فإن أثر العقد الذي يبرمه حقاً كان أو التزاماً يضاف إلى الأصيل أو خلفائه " مفاده أن يتوافر لدى طرفي التعاقد الجهل بانقضاء الولاية وقت العقد ولئن كان التحقيق من ذلك يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع التقديرية بغير رقابة محكمة النقض إلا أن شرط ذلك أن يكون بيانها سائفاً ومؤدياً إلى النتيجة التي إنتهت إليها، ونياية الموصى عن القاصر هي نياية موقوفة بأجل حدده القانون بحيث يكون معلوماً للوصي وللمحكمة التي ترعى شئون القاصر والجهل الذي يعتد به هو الذي يقوم على سير قوامه عدم إمكان العلم بإنهاء الولاية وهو أمر يتجالي مع قيام الوصي والحكمة برعاية شئون القاصر، فإن الحكم المطعون فيه إذ إستدل على توارر جهل الوصية بإنهاء ولايتها بمجرد القول بأنها والدلة لهم وأنها كانت تعلم بإنهاء الولاية لما تقدمت بطلب الإذن إلى المحكمة المختصة ببيع نصيب القاصر يكون الحكم قد عابه الفساد في الاستدلال.

**\* الموضوع الفرعي : بيع الوصي عقار القاصر :**

الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٥٦٧ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٣  
يدل نص المادة ١٤٧/١ من القانون المدني والمادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال على أن موافقة محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال على ما أمره الوصي من بيع عقار القاصر يجعل هذا العقد صحيحاً نافذاً بين طرفيه فلا يملك أيهما التحلل منه بإرادته المنفردة وإنما يتم إخلاله بإتفاقهما رضاء أو بصلور حكم قضائي بينهما بذلك، ومن ثم لا يكون لقرار محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال من بعد بالعدول عما كانت قد وافقت عليه من أثر على العقد الذي سبق أن اعتقد صحيحاً بناء على هذه الواقعة.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٦٠٠ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٨  
إذ أورد المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الذي نظم أحكام الولاية على المال في المواد ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١ قيوداً يرد بعضها على حق الولي في التصرف في مال القاصر ويرد البعض الآخر على حقه في إدارة هذا المال وذلك حماية لمصالح الصغير، وكانت المادة السادسة قد نصت على أنه ،، لا يجوز للولي أن يتصرف في عقار القاصر لنفسه أو لزوجته أو لأقاربه أو لأقاربها إلى الدرجة الرابعة إلا بإذن المحكمة ولا يجوز له أن يرهن عقار القاصر للدين على نفسه ،، ، ونصت المادة الثالثة عشرة على أنه ،، لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آل إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحاً كان التبرع أو مستوراً ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال ،، وكان قد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا المرسوم بقانون تعليقاً على هذه المادة أنه ،، قد رؤى من الإسراف إخضاع الولي للقيود المتقدم ذكرها فيما يتعلق بالتصرف في المال الذي يكون الولي نفسه قد تبرع به للقاصر سواء أكان التبرع سافراً أم مستوراً فخصت المادة الثالثة عشر على أن القيود المنصوص عليها في هذا القانون لا تسرى على ما آل إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحاً كان التصرف أو مستوراً وأن الأب لا يلزم بتقديم حساب عن هذا المال والمقصود بهذا النص إعفاء الولي من إجراءات الحصول على إذن من المحكمة حيث تشترط الإذن لجواز التصرف وإعفاؤه كذلك من الأحكام الخاصة بالإلتزام بالجرد وتقديم الحساب والمسئولية عند التججيل ،، وإذ ورد نص المادة الثالثة عشرة سالف البيان هاما مطلقاً من أي تحديد ولم يخص القيود التي نص على عدم صريحتها ولم يقصرها على قيود الإشراف والرقابة وأعفى الأب - على ما ورد في المذكرة الإيضاحية في تفسيرها هذا النص - من الإلتزام بتقديم الحساب ومن الإلتزام بالجرد في الحالة التي يكون فيها المال قد آل إلى القاصر بطريق التبرع من أبيه، فإن مفاد ذلك كله أن جميع القيود الواردة في المرسوم بقانون



رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على حق الولي في التصرف في مال القاصر أو في إدارة هذا المال سواء كانت هذه القيود قيود إشراف ورقابة أو قيود حظر موضوعية لا تسرى على ما يكون الولي الأب قد تبرع به من مال للقاصر صريحاً كان هذا التبرع أو مستوراً ويكون للولي التصرف في هذا المال بجميع التصرفات ومنها رهنه في دين على الولي نفسه وذلك دون أي قيد على سلطته في هذا الخصوص.

#### الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٣

تقضي المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢، بأن يقوم الولي على رعاية أموال القاصر، وله إدارة هذه الأموال والتصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة في القانون المذكور، ولما كان المستفاد من نص المادة ١٣ من قرار وزير الحزينة رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ الذي أصدره تنفيذاً لقانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أنها خاصة بتحديد من يصرف إليه معاش القاصر، وتضمنت النص على صرله لوالديه التي تقوم بمحاسبته، وذلك إلى أن يمرض الأمر على محكمة الأحوال الشخصية وتصدر قرارها في هذا الخصوص بما تراه متفقاً مع مصلحة القاصر، دون أن يدخل النص تغييراً في أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر، فيسلب الجدل الصحيح ولايته في شأن معاش القاصر ويضيفها على والدته، بل لازل هذا الجدل هو المستول عن أموال القاصر بما فيها معاشه، وعليه تقديم حساب مؤيد بالاستدات عن إدارتها طبقاً لما تنص عليه المادتين ٢٦ و٤٥ من المرسوم بقانون المشار إليه، يؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٣ سالف الذكر من أن للمحكمة أن تقرر صرف المعاش لشخص آخر. لما كان ذلك، فإنه يكون من حق الولي الجدل مراقبة الصرف على القاصر والالتجاء إلى محكمة الأحوال الشخصية لتحديد لفقة مناسبة له وإيداع ما يتبقى من المعاش لحاسبه في أحد المصارف.

#### الطعن رقم ٧١ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٢

النص في المادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال على أنه " لا يجوز للأب أن يتصرف في العقار أو أغل التجاري أو الأوراق المالية إذ زادت قيمتها على للقيمة جنية إلا يأذن المحكمة ". يدل على أن العبرة عند تطبيق هذا النص بقيمة العقار وقت التصرف فيه، فإن المحكمة بتقديرها تلك الأرض، وقت بيعها سنة ١٩٦٣ بالتمن الذي إشرافها به الطاعن سنة ١٩٥٦ تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٦

النص في المادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال على أنه " لا يجوز للأب أن يتصرف في عقار القاصر أو في عمله التجاري أو في أوراقه المالية إذا زادت قيمة أي

منها على ثلاثانة جنية إلا بإذن المحكمة" والنص في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون على أن " الأصل في الولاية هو شؤها مال القاصر كله إلا ما يؤول إليه من مال بطريق التبرع إذا إشرط المتبرع ذلك " يدل على أن المقصود من القيد المنصوص عليه في المادة المشار إليها هو تحقيق رعاية مصلحة الصغير بما مفاده أن العبرة بقيمة نصيب القاصر في العقار المنصرف فيه لا بقيمة العقار كله، فيجوز للأب أن ينصرف في عقارات الصغير بدون إذن المحكمة إذا كانت قيمتها لا تزيد على ثلاثانة جنية وإلا فيجب إذن المحكمة.

#### \* الموضوع الفرعي : بيع الولي عقار يملكه إلى القاصر :

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٤٣١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩  
تصرف الأب بالبيع المنجز في عقار يملكه إلى ابنه القاصر يعتبر تصرفاً صحيحاً وناظراً سواء كان في حقيقة يماً أو هبة مستورة في صورة عقد بيع، وتسجيله تنتقل ملكية العقار المبيع إلى القاصر، ولا يترتب على ثبوت ضرورة الثمن سوى إعفاء الأب من تقديم حساب عن هذا العقار ومن الحصول على إذن من محكمة الأحوال الشخصية عند تصرفه فيه بصفته ولياً شرعياً على ابنه القاصر وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية على المال.

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩  
إن المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال إذ نصت على أنه " لا تسرى القيود المنصوص عليها في القانون على ما آل إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحاً كان التبرع أو مستوراً ، ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال " . فقد دلت على إعفاء الولي الشرعي من كاله القيود الواردة في القانون سواء كانت قيود موضوعية، أو قيود متعلقة بالإدارة أو للتصرف بالنسبة للمال الذي آل منه للقاصر بطريق التبرع فيعفى من إجراءات الحصول على إذن من المحكمة حيث يشترط الإذن لجواز التصرف، كما يعفى من الأحكام الخاصة بالإنجاز بالجرد وتقديم الحساب.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢  
المرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال في الفصل الأول منه الخاص بالولاية حصص الأب دون الجد بالاستثناء المنصوص عليه في المادة ١٣ منه والتي تنص على أنه لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آل للقاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحاً كان التبرع أو مستوراً ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال ولو أراد المشرع مد هذا الحكم على الجد لنص على ذلك صراحة كما نص عليه للأب ولما خص الجد بما نص عليه في المادة ١٥ منه على أنه لا يجوز للجد بغير إذن المحكمة

التصرف في مال القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو إضعافها فجاء نصه في ذلك صريحاً وواضحاً وشاملاً مال القاصر كله دون إستثناء مما لا محل معه لقياس حالة الجذ على حالة الأب ولا موجب للرجوع إلى أحكام أخرى تنافض أحكام القانون وتعارض معها.

#### **\* الموضوع الفرعي : ترخيص المجلس الحسبي في إجراء بدل في ملك القاصر :**

الطعن رقم ٨١ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٦٢ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٢٠

إذا رخص المجلس الحسبي الوصي في إجراء بدل مع مالك ما في ملك لقاصر، وقيل إنقام هذا البديل عدل المجلس عن قراره ورخص في إجراء البديل مع شخص آخر، ثم إلجأ المتبادل الأول إلى القضاء طالباً الحكم له بصحة البديل الذي رخص المجلس الحسبي به أولاً، وحصلت المحكمة من جميع ظروف الدعوى تحميلاً واقعيّاً أن المبادلة الأولى لم تتم ولم يجر لها عقد ما، وأن الطرفين قد عدلا عنها، وأن المجلس الحسبي رخص للوصي في إجراء المبادلة الثانية لما فيها من الحظ والمصلحة للقاصر، وتم التمسك وسجل فإن المحكمة في تحصيلها ذلك وفي ذكرها الظروف المنتجة حاصل فهمها هذا لا تخضع لرقابة محكمة التقص. ثم إن حكمها لا مخالفة فيه للمادة ٢٥ من قانون المجالس الحسبية لعدم تعلق أي حق للطاعن في ملك القاصر بمجرد صدور القرار الأول.

#### **\* الموضوع الفرعي : تصرفات القاصر الدائرة بين النفع والضرر :**

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٤ مكتب قني ٩ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٧

متى كانت التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر - مثل التصرف بالبيع - قابلة للإبطال لمصلحة القاصر - كما هو حكم المادة ١١١ من القانون المدني - فإن للقاصر في حال حياته أن يباشر طلب الإبطال بواسطة من يحمله قانوناً، كما أن هذا الحق ينتقل بعد وفاته لوارثه بوصفه خلفاً عاماً له يحمل محل سلفه في كل ماله وما عليه فزول إليه جميع الحقوق التي كانت لسلفه. وإذا كان موضوع طلب الإبطال تصرفاً مادياً فإنه بهذا الوصف لا يكون حقاً شخصياً محضاً متعلقاً بشخص القاصر بحيث يتمتع على الخلف العام مباشرة.

#### **\* الموضوع الفرعي : تقادم دعوى القاصر على الوصي :**

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٤

كانت المادة ٣٦ من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ تنص على أنه " كل دعوى للقاصر على وصيه أو للمحجوز عليه على قيمة تكون معقولة بأمور الوصاية أو القوامرة تسقط بمضي خمس سنوات من

التاريخ الذي إنتهت فيه الوصاية أو القوامة ". ولما كانت هذه المادة تتناول ما يكون للقاصر أو المحجور عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية أو القوامة بعد إنتهائها فإنه تسترج فيها دعاوى طلب الحساب إذا لم يكن الوصى أو القيم قد قدمه إلى المحكمة الحسبية. ويؤكد ذلك أن المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ إلتصت بأحكام الولاية على المال في تعليقها على نص المادة ٥٣ من القانون المذكور المطابق لنص المادة ٣٦ مאלفة الذكر، قد أوردت دعاوى المطالبة بتقديم الحساب عن الوصاية أو القوامة ضمن الأمللة التي ضربتها للدعاوى التي يسرى عليها التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ٥٣ المذكورة.

#### **\* الموضوع الفرعى : حقوق الوصى :**

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ١ ع صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١١/٤/١٩٣٥  
لا مانع قانوناً من أن يقضى للوصى بعد خروجه من الوصاية بقوائد على المبالغ التي يدفعها من ماله لمنفعة القصر الذين كانوا تحت وصايته من تاريخ المطالبة الرسمية.

#### **\* الموضوع الفرعى : سلب الولاية :**

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٧٨ بتاريخ ٨/١٢/١٩٥٥  
مضى كان الحكم إذ قضى بسلب ولاية جد القصر أقام قضاءه على أنه لم يكن حريصاً على أموالهم بقدر حرصه على أموال بناته وعلى ماله الشخصى ولم يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات ولم يجر محضر المحصر فى مدى شهرين وأنه تجاوز الثمانين من عمره وسجل على نفسه عجزه عن الاضطلاع بشئون الولاية وأن ذلك كله من شأنه تعريض مال القصر للخطر، فإن هذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه صحيح فى القانون.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٣٧ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٦٦  
ولاية الأب تعم النفس والمال، وهى مقبلة بالنظر والمصلحة وليس من النظر أن يمنع عن الإنفاق على أولاده أو أن يسىء إليهم أو أن يهمل شئونهم ويتخلى عن تربيتهم فيكون للقاضى - بما له من الولاية العامة - أن يسقط عنه هذه الولاية، وهو ما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بقولها إنه " يجوز أن تسلب أو توقف كل أو بعض حقوق الولاية بالنسبة إلى كل أو بعض من تشملهم الولاية إذا عرض الولى للخطر صحة أحد من تشملهم الولاية أو سلامته أو أخلاقه أو تربيته بسبب سوء المعاملة أو سوء القدوة نتيجة الإشتهار بفساد السيرة أو الإدمان على الشراب أو

المخلدرات أو بسبب عدم العناية أو سوء التوجيه - - وإذا جرى الحكم المطعون فيه على أن " حالات سلب الولاية على النفس أو احدى منها أو وقفها حددها الشارع فى المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ وليس من بينها حالات إمتناع الزوج عن الإنفاق على زوجته وأولاده أو غضبه مع زوجته وتركه منزل الزوجية وليس فى مسلكه هذا ما يعرض صحة أولاده أو سلامتهم أو أخلاقهم أو تربيتهم للخطر " وهى تقريرات قانونية خاطئة تحجب بها عن تحقيق ما نسبته الطاعنة إلى المطعون عليه من أمور لو صحت لكان من شأنها سلب ولايته أو احدى منها أو وقفها، لأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وجاء مشوباً بالقصور.

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣

- تنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال على أنه " للأب ثم للجد الصحيح إذا لم يكن الأب قد إختار وصياً، الولاية على مال القاصر، وعليه القيام بها ولا يجوز له أن يتنحى عنها إلا بإذن المحكمة " وبين من هذا النص أن الولاية واجبة فى الأصل، ولكن يجوز للولى أن يتنحى عن ولايته بإذن المحكمة لظروف تتطلب ذلك، مما يقتضاه أنه إذا تغيرت الظروف التى دعت الولى إلى طلب التنحى أو زالت، وكان قادراً على تحمل أعبائها، فله أن يطلب من المحكمة رد الولاية إليه، وهو ما يستفاد مما جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون تليقاً على هذه المادة.

- تقدير الظروف التى ترور رد الولاية إلى الولى، بعد الإذن له بالتنحى، بما يجعله قادراً على تحمل أعبائها هو مما يستقل به قاضى الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض، متى أقام قضاءه على أسباب مألوفة.

#### الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٢١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٨

مفاد نص المادتين ١٦، ٢٠ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أن المشرع أكرم الولى أن لا يحرر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه وأن يودع قلم كتاب المحكمة النسي يقع بدانرتها موطنه فى مدى شهرين من تاريخ الولاية أو من تاريخ إيلولة المال إلى الصغير وذلك ابتغاء اأخذ من أعمال الأحكام المقررة فى شأن موت الولى مجهلاً. فلطالما قيد القانون من حرية الولى فى التصرف وشروط إذن المحكمة لإتقام العديد من التصرفات فإن ذلك يستلزم بداهة أن تكون أموال القاصر معلومة لدى المحكمة، وهو إلتزام فرضه القانون على الولى من تلقاء نفسه دون توقف على تكليف بذلك من النيابة أو المحكمة، وتكفلت المادة ببيان أجزاء عن عدم القيام بهذا التكليف فأجازت إعتبار عدم تقديم القائمة أو التأخير فى تقديمها بمثابة تعريض مال القاصر للخطر، وأقامت قرينة غير قاطعة يكون للمحكمة كمال

السلطان في تقديرها، بحيث إذا رتب أثرها وقدرت الأخذ بها متناسبة ملائمة التخلف أو التأخير كان لها أن تعتبر ذلك الفصل من الولي تعريضاً لمال القاصر للخطر ويكون لها بالتالي سلب ولايته أو اخذ منها.

- إذ كان الحكم المطعون فيه - قد أقام قضاءه بسلب ولاية الطاعن على ابنه القاصر على ما ثبت من تحلفه عن تحرير قائمة بأموال القاصر وإحفظه بهذه الأموال في حساب يأمه الشخصي وعدم إيداعها باسم القاصر إلا بعد تقديم طلب سلب الولاية، واتخذ من ذلك قرينة على تعريضه أموال القاصر للخطر تحول له سلب ولايته، وكان لا مجال للتدريج في هذا النطاق بالمادة ٢٤ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ التي تعرض لمسئولية الأب عن التصرفات عن أعمال الولاية وتقصيرها على حالة إخطأ الجسيم لما بين الأب والأبن من روابط ينبغي أن تكون شديدة في يسر الخطأ، لأنها منبئة الصلة بما للمحكمة من مطلق الحرية في تقدير ما تستلزمه مصلحة القاصر من سلب الولاية أو اخذ منها تبعاً لسوء تصرف الولي أو لأى سبب آخر يجعل أموال القاصر في خطر، إذ أن الولاية منوطة بالمصلحة فمضى إنتفت وجب أن تزول.

#### الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٨٤٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٩

- النص في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال على أنه "إذا استخلصت أموال القاصر في خطر بسبب سوء تصرف الولي أو لأى سبب آخر للمحكمة أن تسلب ولايته أو تحد منها يدل على أن المشرع اعتبر أن الولاية منوطة بمصلحة الصغير وتنور معها وجوداً وعدمياً فمضى إنتفت المصلحة وجب أن تزول، فلم يحدد أسباب الولاية أو اخذ منها على سبيل الحصر بل ضرب لها مثلاً سوء تصرف الولي.

- ترك المشرع للمحكمة مطلق الحرية في تقدير أى سبب تبينه يؤدي إلى تعريض أموال القاصر للخطر دون استلزام بلوغ هذا السبب مبلغ الجريمة، أو وجوب تعليق الفصل في سلب الولاية على الفصل في الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت فعلاً.

#### الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢ على أن " يجب على الولي أن يقوم بالولاية على مال القاصر ولا يجوز له أن يتعنى عنها إلا بأذن المحكمة " وفي الفقرة الثانية من المادة ٤٨٧ من القانون المدني على أن " إذا كان الواهب هو ولي الموهوب له ناب عنه في قبول الهبة " يدل على أن صفة الولي لا تزول عنه إلا بأذن من المحكمة ومن تاريخ صدور هذا الأذن، فإذا كان الواهب فإنه يعتبر قابلاً للهبة بمجرد التعبير عن إرادته بها.

**الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩**

الحكمة - وعلى ما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - وقد وقت عند حد البحث فيما إذا كان ثمن حصة القصر في أرض وبناء العمارة قد دفع من مالهم أم من مال الولي تبرعاً منه وإذا خلصت إلى ثبوت هذا التبرع وبالتالي عدم تقيده بإستئذان المحكمة في بيع هذه الحصة فقد قضت برفض طلب سلب ولايته وذلك دون أن تعرض لما تمسكت به الطاعنة من أن هذا التصرف فيه غبن فاحش ومن شأنه الإضرار بأموال القصر أو تستظهر أثر ذلك على مدى أمانته وحسن تدبيره وحرصه على صيانة مال القصر وهو ما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى. لا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور.

**الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٣٤/٥/١٧**

إن من سلبت عنه الولاية الشرعية على أولاده لا يجوز له أن يتولى عنهم مباشرة أى تصرف من التصرفات الضارة أو الدائرة بين النفع والضرر، فلا يجوز له من باب أولى أن ينقل ما ثبت بدمته ابتداء من دين عليه إلى ذمم أولاده، ولا أن يلزم وصيهم الذى عينه المجلس المحسى خلفاً عنه بعد سلب ولايته الشرعية بقبول ما يحيل عليه دفعه من ديونه الشخصية ليدفعه هو مما تحت يده من أموال محجوبيه.

**\* الموضوع الفرعى : سلطة النيابة العامة فى مسائل الولاية على المال :**

**الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٣**

متى كان للنزاع فى مواد الولاية على المال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- ذاتية مسئلة تطوى على معنى الحسبة حفاظاً على أموال عديمى الأهلية أو ناقصيها، وكان المشرع قد جعل من النيابة العامة جهة لتلقى التبليغات فى شأن هؤلاء وخوها مسلة إجراء التحقيق فيها ورفع الأمر إلى الفاضى للتقرير بما يستوجبه القانون من تدابير للمحافظة على أموالهم، فإنه لا مجال لتحرى المصلحة ليمن يتقدم بهذه التبليغات طالما أن النيابة هى التى باشرت رفع الطلب إلى المحكمة.

**\* الموضوع الفرعى : سلطة الوصى :**

**الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١١٠٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٢**

حظرت المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢- فى شأن الولاية على المال على الوصى إجراء القسمة بغير الحصول على إذن من محكمة الأحوال الشخصية فإذا لم يصدر هذا الأذن استعج الإحتجاج بعقد القسمة على القصر ولما كان الأمر يتعلق بمصلحة هؤلاء القصر وحمايتهم فإن قول الحكم

بأنه ليس للوصى أن يستفيد من تقصيره في تنفيذ مهامه بالحصول على هذا الإذن لا يصادف محلاً ولا يصلح رداً على دفاع الطاعنين بعدم جواز الاحتجاج بعقد القسمة على القصر منهم.

للطعن رقم ٤١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٧

إن الوصى في قيامه على إدارة أموال القاصر مطالب أن يرفع هذه الأموال وأن يدل في ذلك من العناية ما يطلب من الوكيل المأجور في إدارة أموال موكله وفقاً لما تقتضيه المادة ٣٦ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال فهو بهذا له حق رفع الدعاوى باسم القاصر على الغير. أما ما ورد في الفقرتين ١٢ و ١٣ من المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى ضد الغير قائما بقصد به رعاية حقوق ناقصي الأهلية والحفاظة على أموالهم فهو إجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصوصهم ومن صم فلا يصح هؤلاء الخصوم التمسك به.

للطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٦/٢/١٩٧١

الوصاية نوع من أنواع النيابة القانونية، محل بها إرادة الوصى محل لإرادة القاصر مع إصراف الأثر القانوني إلى ذلك الأخير، ولئن كانت المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال قد تضمنت بياناً بالتصرفات التي لا يجوز أن يباشرها الوصى إلا بإذن من محكمة الأحوال الشخصية ومن بينها التحكيم الذي أنزلته الفقرة الثالثة منها منزلة أعمال التصرف إعتباراً بأنه يتطوّل على التزامات متبادلة بالنزول على حكم المحكمين، إلا أن إستهتار هذا الإذن في الحالات التي يوجب فيها القانون ذلك ليس بشرط للتعاقد أو التصرف، وإنما قصد به -و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة- إلى رعاية حقوق ناقصي الأهلية والحفاظة على أموالهم بالنسبة لتصرفات معينة ارتأى الشارع خطورتها ألا يستقل الوصى بالرأى فيها، فنصب من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال رقياً في صدها. وهو بهذه العناية بعد إجراء شرع لمصلحة القصر دون غيرهم. وإذا كان الأمر في الدعوى الماثلة أن مشاركة التحكيم أبرمت بين الطاعن والمطعون عليها عن نفسها ونيابة عن أولادها القصر بعد أن رفضت محكمة الأحوال الشخصية الإذن لها بذلك، كما رفضت التصديق على حكم المحكمين عقب صدوره، فإنه لا يكون للطاعن الحق في التمسك بهطلان حكم المحكمين ويكون ذلك الحق مقصوراً على المحكمين من ناقصي الأهلية الذين صدر حكم المحكمين حال قصرهم، وذلك بعد بلوغهم من الرشد.



### \* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في محاسبة الوصي :

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٩

— تخكمة الموضوع ألا تحاسب الوصي على أساس عقد الإنجاء الذي يزعم بأنه عقده مع الغير إذا تبين لها أن هذا العقد لم ينفذ وأن الوصي هو الذي استغل فعلاً لحسابه أحياناً عديم الأهلية إذا ما في هذه الحالة أن تنزله بأجر المثل دون الأجر المسمى بالعقد.

— متى بلغ القاصر سن الرشد فلا يكون تخكمة الأحوال الشخصية ولاية إلا في بحث ما قدم لها من حساب عن مدة سابقة على انتهاء الوصاية \* مادة ٩٧٠ مرافعات \*.

— إذا طلب الوصي خصم المبالغ التي ادعى بصرفها في سنة تالية للحساب محل الفحص فلا يجده تمسكه بالمادتين ٣٤٤ و ٣٤٥ من القانون المدني لأن أعمال هذين التبيين إنما يكون في حالة ما إذا تعددت الديون وقام المدين بالفناء دون أن يجدد الدين الذي يسدد منه فقد تكفل القانون بوضع أحكام هذه الحالة وهي ليست حالة الوصي المذكور الذي يدعي بمداينة بعد مدد حساب سابقة.

### \* الموضوع الفرعي : سن البلوغ عند الولد :

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٩١/٢/٥

الراجح في مذهب الإمام أبي حنيفة أن البلوغ بالنسبة إلى خمسة عشر سنة بالنسبة للولد والبنت وأنه متى بلغ الولد ذكراً كان أو أنثى عاقلاً زالت عنه الولاية على النفس يُغاصم ويُخاصم بشخصه فيما يتعلق بشئون نفسه.

### \* الموضوع الفرعي : طبيعة الخصومة في الولاية على المال :

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٣٧٠ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٦

النزاع في مواد الولاية على المال له ذاتية مستقلة تطوى على معنى الحسبة حفاظاً على أموال ناقص الأهلية أو عديمها وليس بخصومة حقيقية.

الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن النزاع في مواد الولاية على المال يطوى في حقيقته على معنى الحسبة حفاظاً على أموال ناقصي الأهلية وعديمها وليس بخصومة حقيقية.

#### • الموضوع الفرعي : عزل الوصي :

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٧ مكتب قني ١ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٣

إذا كان الحكم قد أقيم على أن الطاعة الأولى كانت معيرة إسما لزوجها الطاعن الثاني - أحد الأوصياء على القصر - في وفاة الديون التي على التركة والحلول فيها وفي إجراءات البيع فيسطل الشراء الحاصل من هذا الأخير وفقاً للمادة ٢٥٨ مدني، وكان الثابت من وقائع الدعوى أن المجلس الحسي أصدر قراراً بإفراد الوصيين الآخرين دون هذا الوصي بإدارة أموال القصر، وبني هذا القرار على ما نسب إلى هذا الأخير من إهماله تحصيل الذمات واستغلال أطيان القصر لنفسه وإن إدارته للتركة ليست كما يجب فهذا الحكم يكون مختطفاً في تطبيق القانون. إذ الإدارة هي أهم خصائص الوصاية التي يستطيع أن يقوم بها الوصي دون إذن المجلس الحسي، وهذا القرار الصادر بإفراد الوصيين بالإدارة هو عزل للوصي الآخر منها في المعنى أقيم على أسباب مؤدية إليه، وهو عزل من باب أولى من أعمال التصرف، ومتى انحلت عن ذلك الوصي صفة الإدارة والتصرف انحلت عنه أيضاً صفة تمثيل القاصر فيهما، وزالت عنه بذلك كل خصائص الوصاية وأصبح بالتالي خارجاً عن دائرة الحظر الوارد في القانون. هذا فضلاً عن أن ذلك الوصي كان ممثلاً في إجراءات البيع بوصفه مديناً، وكانت هذه الإجراءات موجهة إلى الوصيين الآخرين كممثلين للقصر، فهو لم يكن حتى في خصوص البيع الذي انتهت إليه هذه الإجراءات يعمل كوصي على القصر وبذلك لا تؤدي المادة ٢٥٨ ولا المادة ٢١ من قانون المجالس الحسية إلى ما انتهى إليه هذا الحكم ومن ثم جاء خطله في تطبيق القانون.

#### • الموضوع الفرعي : نيابة الوصي عن القاصر :

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٤

إن نيابة الوصي عن القاصر هي نيابة قانونية الغرض منها صيانة ثروة القاصر وإستثمارها في الوجهة التي تعود عليه بالخط وللمنفعة. فإذا كان الحكم قد بني قضاءه بالزام قاصر بالرعي تأسيساً على ما ثبت من أقوال شهود المحكوم هم بأن الأوصياء على القاصر كانوا واضعي اليد على الأطيان محل النزاع مجاورتها للأطيان التي آلت إليه بموجب القسمة التي حصلت بين الورثة دون أن يستظهر صفة وضع يد الأوصياء على تلك الأطيان هل كان لحسابهم أو لحساب القاصر، وهل هذه الأطيان سلمت إليهم من المجلس الحسي بوصف أنها من أطيانه وحاسبهم المجلس عن ريعها، وما مقدار ما عاد على القاصر من المنفعة منها، فهذا يكون قصوراً في الحكم.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٢

نيابة الوصي عن القاصر هي نيابة قانونية ينبغي أن يشارها - وفقاً لما تقتضيه المادة ١١٨ من القانون المدني - في الحدود التي رسمها القانون، ولما كان النص في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال قد حظر على الوصي مباشرة تصرفات معينة إلا بإذن المحكمة، من بينها جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من هذه الحقوق، فإنه ينبغي على ذلك أن الوصي إذا باشر تصرفاً من هذه التصرفات دون إذن المحكمة يكون متجاوزاً حدود نيابته ويفقد بالتالي في إبرامه لهذا التصرف صفة النيابة فلا تنصرف آثاره إلى القاصر.

الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٦

لما كان مفاد نص المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حظر على الوصي مباشرة تصرفات معينة إلا بإذن المحكمة ومن بينها جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله، وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من هذه الحقوق فإنه ينبغي على ذلك أن الوصي إذا باشر تصرفاً من هذه التصرفات دون إذن المحكمة يكون متجاوزاً حدود نيابته القانونية عن القاصر. ويكون هذا التصرف باطلاً بطلاناً نسبياً لمصلحة القاصر لتعلقه في هذه الحالة بأهلية ناقصة أوجب القانون إذن المحكمة لتكملتها فإذا صدر الأذن أكتملت للمقد شروط صحته وأرشد الأذن إلى تاريخ إبرام العقد. فإذا تضمن الأذن شروطاً معينة ونفذ بعضها دون البعض فليس مؤدى ذلك تعليق نفاذ العقد طالما أن ما لم تنفذ من الشروط كان الغرض منها حفظ حق القاصر قبل المضي والوصي ولم يكن الغرض منها تعليق البيع على شرط واقف.

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٧

مفاد نص المادتين ٣٩ و٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية على المال أن القيم على المحجور عليه شأنه شأن الوصي على القاصر لا يملك إجازة العقد " عقد البيع " المقابل للإبطال ضمناً، لأن هذه الإجازة بإعتبارها من أعمال التصرف لا تكون إلا بناء على إذن من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال، لما كان ذلك، وكان اليمين من المحكم المظنون فيه أنه... اعتبر سكوت الطاعن " القيم " مدة طويلة عن طلب إبطال العقد الصادر من محجوره بمثابة إجازة "ضمنية" له، فإنه يكون معيماً بالخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٩١/٤/٤

نيابة الوصي عن القاصر هي نيابة قانونية ينبغي أن يباشرها - وفقاً لما تقتضيه المادة ١١٨ من القانون المدني - في الحدود التي رسمها القانون، ولما كان النص في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال قد حظر على الوصي مباشرة تصرفات معينة إلا بإذن المحكمة، من بينها جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو النجعة أو نقله أو تغييره أو زواله، وكذلك جميع التصرفات المقررة خلق من هذه الحقوق، فإنه ينبغي على ذلك أن الوصي إذا بأشر تصرفاً من هذه التصرفات دون إذن من المحكمة يكون متجاوزاً حدود نيابته ويفقد بالتسالي في إبرامه هذا التصرف صفة النيابة فلا تصرف آثاره إلى القاصر، ويكون له بعد بلوغه سن الرشد التمسك بطلانه.

#### \* للموضوع الفرعي : نيابة الولي عن القاصر :

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

نيابة الولي عن القاصر هي نيابة قانونية، ويتعين عليه حتى يتصرف أثر العمل الذي يقوم به إلى القاصر أن يكون هذا العمل في حدود نيابته أما إذا تجاوز الولي هذه الحدود فإنه يفقد صفة النيابة ولا ينتج العمل الذي قام به أثره بالنسبة إلى القاصر ولا يجوز الرجوع على هذا الأخير إلا بقدر المنفعة التي عادت عليه بسببها.

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٤٣١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩

إذا تصرف الأب بصفته ولياً شرعياً على ابنه القاصر في ذات المقار بعقود متعددة ولأشخاص مختلفين فإن المناضلة بينهم تجري على أساس أسبقية تسجيل عقودهم ولا محل لإعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ من القانون المدني بتعطيل التمسك بالعقد الظاهر على التمسك بالعقد المستور ذلك أنه إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٢/٤٤ من القانون المدني على أنه : " إذا أبرم عقد صوري للدائني المتعاقدين وللخلف الخاص، متى كانوا حسني النية أن يتمسكوا بالعقد المستور ويثبتوا بجميع الوسائل ضرورة العقد الذي أضرب بهم " فقد دلت على أن مجال تطبيق هذا النص يكون عند اختلاف شخص المتصرف في كل من العقدين محل المناضلة بحيث يكون أحدهما صاحب حق ظاهر والآخر صاحب الحق المستور. ومن ثم فإنه إذا كان الشيء محل التصرف مملوكاً لشخص واحد وتصرف فيه بعقود متعددة إلى أشخاص مختلفين فإن المناضلة بينهم تجري على أساس أسبقية تسجيل عقودهم فحسب.

**الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٧**

يبدل النص في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال على أن الصبي المميز ليست له في الأصل أهلية التصرف في أمواله، فلا يملك الصلح على الحقوق. إلا أنه يجوز لوليّه إذا كان هو الأب أن يبالغ على حقوقه، ولكن يجب عليه الحصول على إذن المحكمة إذا كان محل الصلح عقاراً أو محلاً تجارياً أو أوراقاً مالية تريد قيمتها على ثلثمائة جنيه.

**\* الموضوع الفرعي : وجوب العلانية في النطق بالأحكام :**

**الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٧٢١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٨**

إنه وإن كان مفاد المادة ٨٧١ الواردة بالكتاب الرابع من قانون المرافعات أن تنظر محكمة الولاية على المال ما يعرض عليها من طلبات في غرفة مشورة على خلاف الأصل المقرر من أن جلسات المحاكم علنية إلا أنه يصح أن ينطق القاضي بالحكم الصادر فيها علانية وإلا شابه الإعلان عملاً بنص المادة ١٧٤ من ذات القانون إعتباراً بأن علانية النطق بالحكم قاعدة جوهرية تجب مراعاتها - إلا ما استثنى بنص صريح.. تحقيقاً للعناية التي توخاها المشرع وهي تدعيم الثقة في القضاء والإطمئنان إليه، ولما كان تضمن الحكم ببيان النطق به في علانية أمر لم توجه المادة ١٧٨ من قانون المرافعات التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت وعلى من يدعي أنها عولفت لإثامة الدليل على ذلك، وكان الطاعن قد استند إلى مجرد غلو الحكم من بيان النطق به علناً لأن النطق في هذا الشق يكون عارياً من دليله.

**الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٩**

النص في المادة ٧٨١ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية، والنص في المادة ٨٧٨ - من ذات القانون - بـدلال على أن المشرع أوجب نظر الدعوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية في غرفة مشورة ومؤدى هذا أن يكون نظر هذه الدعاوى في جلسات سرية، وقد أكدت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الذي أضاف الكتاب الرابع إلى قانون المرافعات هذا المعنى بقوله أن تنظر المحكمة الطلب في غرفة مشورة تترافر به السرية الواجبة لمساثل قد تكون أولى المسائل بذلك، وبذا يتعين وجوب نظرها في غير علانية، ولما كان مراعاة السرية في هذا الخصوص هو أمر من النظام العام المتعلقة بتنظيم القضاء، فإنه يوجب على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى دون حاجة للنص عليه صراحة. لما كان ما تقدم، وكان طلب سلب ولاية المظنون عليه والمحكوم فيه بالحكم المظنون فيه من طلبات الأحوال

الشخصية للولاية على المال التي يجب أن تنظر في جلسة سرية، وكان الثابت من محاضر الجلسات أنه نظر أمام محكمة الإمتئناف في جلسة علنية، فإنه يترتب على ذلك بطلان الحكم المطعون فيه.

**\* الموضوع الفرعي : وصى الخصومة :**

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٥٦  
تسرى القاعدة السابقة على الوصي بالخصومة إذا أطلق قرار تنصيه ولم يحدد له مرحلة معينة للتقاضى.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٨/٢/١٩٤٣  
إذا دفع وصى الخصومة عن بعض الورثة المدعى عليهم بأن سندات الدين التي رفعت بها الدعوى تنقض وصية، إسقاط جميع الورثة من هذا الدئاع ووجب على المحكمة أن تمرض له وتفصل فيه، فإن هي أغفلت الرد عليه كان حكمها باطلاً معيناً لنقضه لمصلحة جميع المدعى عليهم.

## نقض

١

١

\* الموضوع الفرعي : إيداء أسباب جديدة أمام محكمة النقض

١

\* الموضوع الفرعي : أثر الحكم بالنقض

١٥

\* الموضوع الفرعي : أثر نقض الحكم

٤٠

\* الموضوع الفرعي : إجراءات الطعن

٩٨

\* الموضوع الفرعي : إجراءات الطعن - إعلان الطعن

١٠١

\* الموضوع الفرعي : إجراءات الطعن - تقديم الأوراق

١٠٥

\* الموضوع الفرعي : إجراءات الطعن - تقرير الطعن

١٠٩

\* الموضوع الفرعي : إجراءات الطعن - مواعيد المسألة

١٠٩

\* الموضوع الفرعي : إجراءات الطعن بالنقض

١١٥

\* الموضوع الفرعي : إجراءات نظر الطعن

١١٩

\* الموضوع الفرعي : أحكام النقض غير جائز الطعن فيها

١٢٠

\* الموضوع الفرعي : أحكام جائز الطعن فيها

١٦٩

\* الموضوع الفرعي : أحكام غير جائز الطعن فيها

٢٠٥

\* الموضوع الفرعي : إختصاص

٢٠٦

\* الموضوع الفرعي : إختصاص محكمة النقض بمنازعات التحكيم

٢٠٧

\* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن

- ٣٠٦ \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن -- أسباب متعلقة بالنظام العام
- ٣٠٧ \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن -- أسباب موضوعية
- ٣١٢ \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن -- أسباب واقعية
- ٣١٥ \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن -- أسباب يتناولها واقع
- ٣٢١ \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن -- السبب الجديد
- ٣٦٩ \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن -- السبب المجهول
- ٣٧٦ \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن -- السبب المتغير للتأويل
- ٣٧٩ \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن -- السبب غير المنتج
- ٣٨٤ \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن -- القصور في بيان وجه الخطأ
- ٣٨٤ \* الموضوع الفرعي : أسباب الطعن -- تقديم الأوراق
- ٣٨٤ \* الموضوع الفرعي : أسباب جديدة
- ٣٨٧ \* الموضوع الفرعي : أسباب لا يلتفت إليها
- ٣٨٧ \* الموضوع الفرعي : أسباب يتناولها واقع لم يسبق طرحه
- ٣٨٧ \* الموضوع الفرعي : إعادة الدعوى شكمة الإستئناف
- ٣٨٨ \* الموضوع الفرعي : إعلان التقرير بالطعن
- ٣٨٨ \* الموضوع الفرعي : إعلان الحكم إلى الشكوى عليه بمكتب الضمان
- ٣٨٩ \* الموضوع الفرعي : إعلان الطعن
- ٤٣٧ \* الموضوع الفرعي : إعلان تقرير الطعن



- ٤٤٠ \* الموضوع الفرعي : الإثبات في الطعن بالنقض
- ٤٤١ \* الموضوع الفرعي : التقرير بالطعن
- ٤٤٤ \* الموضوع الفرعي : التقارير القانونية الحاطة
- ٤٤٦ \* الموضوع الفرعي : التنازل عن الطعن
- ٤٤٨ \* الموضوع الفرعي : التوقيع على تقرير الطعن
- ٤٥١ \* الموضوع الفرعي : التوكيل بالطعن
- ٤٦٦ \* الموضوع الفرعي : الخصوم في الطعن
- ٥٤٠ \* الموضوع الفرعي : السبب الجديد
- ٥٥٠ \* الموضوع الفرعي : السوابق القضائية إسترشادية
- ٥٥٠ \* الموضوع الفرعي : الصفة في الطعن
- ٥٥٩ \* الموضوع الفرعي : الطعن بالنقض
- ٥٧٨ \* الموضوع الفرعي : المصلحة في الطعن
- ٦٠٥ \* الموضوع الفرعي : النقض والإحالة
- ٦٠٥ \* الموضوع الفرعي : تسبيب الأحكام
- ٦١٨ \* الموضوع الفرعي : تصحيح الأحكام
- ٦٢٠ \* الموضوع الفرعي : تقرير الطعن
- ٦٣١ \* الموضوع الفرعي : جواز إسقاط المرافعة
- ٦٣٢ \* الموضوع الفرعي : حالات الطعن – الحتم في تطبيق القانون

- ٦٣٦ \* الموضوع الفرعي : حالات الطعن - الطعن بخالفه حكم سابق
- ٦٣٨ \* الموضوع الفرعي : حالات الطعن - بطلان الحكم
- ٦٣٩ \* الموضوع الفرعي : حالات الطعن - مخالفة قواعد الاختصاص
- ٦٤٠ \* الموضوع الفرعي : حالات الطعن - مسائل الولاية على المال
- ٦٤٠ \* الموضوع الفرعي : حجية الحكم بوقف التنفيذ
- ٦٤١ \* الموضوع الفرعي : حجية القرار الصادر في غرفة المشورة
- ٦٤١ \* الموضوع الفرعي : حق الطعن بالنقض
- ٦٤١ \* الموضوع الفرعي : حق التائب العام في الطعن بالنقض
- ٦٤٢ \* الموضوع الفرعي : حق الوصي في الطعن بالنقض
- ٦٤٢ \* الموضوع الفرعي : حكم تمهيدى
- ٦٤٤ \* الموضوع الفرعي : حكم غايى
- ٦٤٥ \* الموضوع الفرعي : خطأ الحكم في منطوقه
- ٦٤٥ \* الموضوع الفرعي : دفاع جديد لم يسبق التمسك به
- ٦٤٥ \* الموضوع الفرعي : رقابة محكمة النقض على تفسير القانون
- ٦٤٦ \* الموضوع الفرعي : سبب الطعن
- ٦٤٨ \* الموضوع الفرعي : سقوط الحق في الطعن
- ٦٤٨ \* الموضوع الفرعي : سلطة المحكمة احوال إليها
- ٦٤٩ \* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة النقض

- ٦٦٠ \* الموضوع الفرعي : شروط قبول الطعن
- ٦٦٢ \* الموضوع الفرعي : صحيفة الطعن
- ٦٦٦ \* الموضوع الفرعي : طعن غير منتج
- ٦٦٨ \* الموضوع الفرعي : طعن لا يجوز سماعه
- ٦٦٩ \* الموضوع الفرعي : طلب وقف التنفيذ
- ٦٦٩ \* الموضوع الفرعي : عدم قبول الطعن
- ٦٧١ \* الموضوع الفرعي : عدم قبول الطعن شكلاً
- ٦٧٢ \* الموضوع الفرعي : قائمة تقدير المصاريف
- ٦٧٣ \* الموضوع الفرعي : قاعدة شرعية
- ٦٧٣ \* الموضوع الفرعي : لا يفيد بالطعن إلا من رفعه
- ٦٧٤ \* الموضوع الفرعي : ما لا يجوز الطعن فيه
- ٦٧٤ \* الموضوع الفرعي : مصروفات قضائية
- ٦٧٥ \* الموضوع الفرعي : مواعيد الطعن
- ٦٩٩ \* الموضوع الفرعي : نطاق الطعن
- ٧٠٦ \* الموضوع الفرعي : نظر الطعن بالنقض
- ٧٠٦ \* الموضوع الفرعي : تمي غير منتج
- ٧٠٦ \* الموضوع الفرعي : نقض الحكم

## نيابة عامة

٧٠٩

\* الموضوع الفرعي : إنشاء الرأى فى دعاوى الجنسية

٧٠٩

\* الموضوع الفرعي : إنشاء الرأى فى دعاوى الوقف

٧٠٩

\* الموضوع الفرعي : إشراف النيابة على الخزانة

٧١٧

\* الموضوع الفرعي : إعتبار النيابة خصماً فى دعوى النقض

٧١٧

\* الموضوع الفرعي : القرارات الصادرة من سلطات التحقيق

٧١٧

\* الموضوع الفرعي : جواز إثارتها لمسألة تتعلق بالنظام العامة

٧١٧

\* الموضوع الفرعي : حجية قرارات الحفظ الصادرة منها

٧١٨

\* الموضوع الفرعي : حق النيابة فى الطعن بالنقض

٧١٨

\* الموضوع الفرعي : حلول التامى العام محل النائب العام فى غياب

٧١٨

\* الموضوع الفرعي : قواعد رد أعضاء النيابة

٧١٩

\* الموضوع الفرعي : وجوب إعتبار النيابة بدعوى القصر

٧١٩

\* الموضوع الفرعي : وجوب تدخل النيابة فى دعاوى الأحوال الشخصية

٧٢٥

\* الموضوع الفرعي : وجوب تمثيل النيابة العامة فى دعاوى الضرائب

٧٣٥

## هيئة قضايا الدولة

٧٣٨

\* الموضوع الفرعي : النيابة القانونية

٧٣٨

\* الموضوع الفرعي : تمثيل الدولة فى التقاضى

٧٣٨

٧٤١ \* الموضوع الفرعي : نيابة إدارة قضايا الحكومة

٧٤٣ \* الموضوع الفرعي : نيابة إدارة قضايا الدولة عن الأشخاص العامة

## ٧٤٨ وصية

٧٤٨ \* الموضوع الفرعي : إثبات الوصية.

٧٤٨ \* الموضوع الفرعي : أثر توثيق الوصية

٧٥٠ \* الموضوع الفرعي : إجازة الوصية

٧٥٣ \* الموضوع الفرعي : إستحقاق المال الموصى به

٧٥٣ \* الموضوع الفرعي : اعتبار التصرف وصية

٧٥٩ \* الموضوع الفرعي : الاتفاق بين ورثة الموصى والموصى إليه

٧٥٩ الموضوع الفرعي : إلتزام الموصى بتقديم الحساب متوفا

٧٥٩ \* الموضوع الفرعي : الرجوع في الوصية

٧٦٠ \* الموضوع الفرعي : القانون الواجب التطبيق على الوصية

٧٦٢ \* الموضوع الفرعي : المنازعة حول الوصية

٧٦٢ \* الموضوع الفرعي : المنع من التصرف موقوت بحياة الموصى

٧٦٣ \* الموضوع الفرعي : الوصايا الصادرة بفقود صريجة بالإبضاء

٧٦٣ \* الموضوع الفرعي : الوصية المعلقة على شرط

٧٦٣ \* الموضوع الفرعي : الوصية بالتشافع

٧٦٤	* الموضوع الفرعي : الوصية غير المسجلة
٧٦٤	* الموضوع الفرعي : الوصية في القانون الإبطالي
٧٦٤	* الموضوع الفرعي : إعتقاد الوصية
٧٦٦	* الموضوع الفرعي : بطلان الوصية
٧٦٦	* الموضوع الفرعي : بيع عقار القاصر
٧٦٧	* الموضوع الفرعي : تصرفات القاصر
٧٦٧	* الموضوع الفرعي : تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الوصية
٧٦٨	* الموضوع الفرعي : تعلل تنفيذ رغبة الموصي
٧٦٨	* الموضوع الفرعي : تعيين الوصي
٧٦٨	* الموضوع الفرعي : تكليف التصرف
٧٦٨	* الموضوع الفرعي : تمثيل القاصر في الدعاوى
٧٦٩	* الموضوع الفرعي : حدود الوصية
٧٧٠	* الموضوع الفرعي : حكم الوصية
٧٧٠	* الموضوع الفرعي : سحب الوصية
٧٧١	* الموضوع الفرعي : سماح دهرى الوصية
٧٧٣	* الموضوع الفرعي : شكل الوصية
٧٧٣	* الموضوع الفرعي : صحة ونفاذ الوصية
٧٧٤	* الموضوع الفرعي : عزل الوصي

- ٧٧٥ \* الموضوع الفرعي : عناصر الوصية
- ٧٧٥ \* الموضوع الفرعي : قبول الوصية
- ٧٧٥ \* الموضوع الفرعي : قسمة أعيان الزكاة الموصى بها
- ٧٧٦ \* الموضوع الفرعي : لا وصية لوارث
- ٧٧٦ \* الموضوع الفرعي : مقدار الوصية
- ٧٧٧ \* الموضوع الفرعي : نية الإيهاء
- ٧٧٧ \* الموضوع الفرعي : وصية واجبة

## ٧٧٨ وفاء

- ٧٧٨ \* الموضوع الفرعي : أثر الوفاء الجزئي للدين
- ٧٧٩ \* الموضوع الفرعي : أثر الوفاء بكل الدين
- ٧٧٩ \* الموضوع الفرعي : أثر فوات مدة الأهلة الممنوحة للمعتق
- ٧٧٩ \* الموضوع الفرعي : إجراءات العرض والإيداع
- ٧٨٠ \* الموضوع الفرعي : إستئصال الدين
- ٧٨٠ \* الموضوع الفرعي : إعطاء المشوى أجلاً للوفاء
- ٧٨١ \* الموضوع الفرعي : التكليف بالوفاء
- ٧٨١ \* الموضوع الفرعي : العجز عن الوفاء لسبب قهري
- ٧٨٢ \* الموضوع الفرعي : القضاء بالوفاء بعملة أجنبية

٧٨٢	* الموضوع الفرعي : الوفاء المبرئ للذمة
٧٨٣	* الموضوع الفرعي : الوفاء بالأخياء المتولية
٧٨٤	* الموضوع الفرعي : الوفاء بالمدين من الغير
٧٨٤	* الموضوع الفرعي : الوفاء بالمدين وفوائده
٧٨٤	* الموضوع الفرعي : الوفاء بالمقاصة
٧٨٥	* الموضوع الفرعي : الوفاء بشرك
٧٨٥	* الموضوع الفرعي : الوفاء بطور طريقة الدفع نقداً
٧٨٦	* الموضوع الفرعي : الوفاء بمقابل التحسين
٧٨٧	* الموضوع الفرعي : الوفاء غير المبرئ للذمة
٧٨٧	* الموضوع الفرعي : الوفاء مع الحلول
٧٨٨	* الموضوع الفرعي : تعهد لمصلحة الغير
٧٨٩	* الموضوع الفرعي : دائر العاقد
٧٨٩	* الموضوع الفرعي : دعوى الحلول
٧٩٠	* الموضوع الفرعي : رجوع الغير الموفى على المدين
٧٩٠	* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في لهم وتحصيل الواقع
٧٩٠	* موضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في منح مهلة للوفاء
٧٩٢	* الموضوع الفرعي : مكان الوفاء



## وقف

٧٩٤

٧٩٤

\* الموضوع الفرعي : أبدية الأموال الموقوفة

٧٩٥

\* الموضوع الفرعي : إثبات الوقف

٧٩٦

\* الموضوع الفرعي : أثر إقرار ناظر الوقف بالإستحقاق للغير

٧٩٦

\* الموضوع الفرعي : أثر إلغاء الوقف على الخيرات

٧٩٨

\* الموضوع الفرعي : أثر إلغاء الوقف على غير الخيرات

٨٠٤

\* الموضوع الفرعي : إجماعة الوقف

٨٠٨

\* الموضوع الفرعي : إدارة أوقاف الأقباط

٨٠٨

\* الموضوع الفرعي : إستبدال الوقف

٨١٢

\* الموضوع الفرعي : إفراز الأهلان الموقوفة

٨١٢

\* الموضوع الفرعي : إكتساب الوقف بالتقادم

٨١٦

\* الموضوع الفرعي : الإستحقاق في الوقف

٨٢٨

\* الموضوع الفرعي : الإستدانة على الوقف

٨٢٨

\* الموضوع الفرعي : الإعمال في إدارة الوقف

٨٢٩

\* الموضوع الفرعي : البناء في دار الوقف

٨٣٠

\* الموضوع الفرعي : الترتيب بين طبقات الموقوف عليهم

٨٣٢

\* الموضوع الفرعي : إلتزامات ناظر الوقف

٨٣٣	* الموضوع الفرعي : التصرف في شئ من الوقف
٨٣٣	* الموضوع الفرعي : التصرف في الوقف
٨٣٤	* الموضوع الفرعي : التنازل عن الوقف
٨٣٤	* الموضوع الفرعي : الحارس القضائي على الأعيان الموقوفة
٨٣٥	* الموضوع الفرعي : الحكم الصادر ضد ناظر الوقف - أثره
٨٣٥	* الموضوع الفرعي : الشخصية الاعتبارية للوقف
٨٣٥	* الموضوع الفرعي : الشراء بحساب الوقف
٨٣٥	* الموضوع الفرعي : الشرط المانع من التصرف
٨٣٦	* الموضوع الفرعي : الشريعة الإسلامية هي القانون المطبق على الوقف
٨٣٧	* الموضوع الفرعي : القاضى الشرعى هو صاحب التصرف في الوقف
٨٣٧	* الموضوع الفرعي : المأذون بالخصومة عن الوقف
٨٣٧	* الموضوع الفرعي : المحكمة المختصة بالنزاع المتعلق بالوقف
٨٣٨	* الموضوع الفرعي : المحكمة المختصة بالنزاع المتعلق بالوقف
٨٣٩	* الموضوع الفرعي : المسائل المتعلقة بأصل الوقف
٨٤١	* الموضوع الفرعي : المطالبة بالحقوق المالية
٨٤١	* الموضوع الفرعي : المنع من سماع الدعوى
٨٤٢	* الموضوع الفرعي : الموقوف عليه
٨٤٢	* الموضوع الفرعي : الوقف الجوى

٨٥٠	* الموضوع الفرعي : الوقف المتدثر
٨٥١	* الموضوع الفرعي : إنشاء الوقف
٨٥٣	* الموضوع الفرعي : إنهاء الوقف
٨٥٤	* الموضوع الفرعي : أهلية الواقف
٨٥٦	* الموضوع الفرعي : أهلية الملكية للواقف
٨٥٦	* الموضوع الفرعي : تدخل النيابة في قضائيا الوقف
٨٥٨	* الموضوع الفرعي : تقديم حساب الوقف
٨٥٨	* الموضوع الفرعي : حائز أعيان الوقف
٨٥٨	* الموضوع الفرعي : حجة الوقف
٨٦١	* الموضوع الفرعي : حظر الرجوع في الوقف
٨٦٣	* الموضوع الفرعي : حظر تولية الأجنبي نظارة الوقف
٨٦٣	* الموضوع الفرعي : حق الإنصاف بأعيان الوقف
٨٦٤	* الموضوع الفرعي : حقوق ناظر الوقف
٨٦٤	* الموضوع الفرعي : سلطات ناظر الوقف
٨٦٦	* الموضوع الفرعي : سماع دعوى الوقف
٨٦٩	* الموضوع الفرعي : سماع دعوى الوقف
٨٧١	* الموضوع الفرعي : شرط الواقف
٨٩٤	* الموضوع الفرعي : علامات الوقف

- ٨٩٤ \* الموضوع الفرعي : غلة الوقف
- ٨٩٥ \* الموضوع الفرعي : قسمة أموال الوقف
- ٩٠٢ \* الموضوع الفرعي : لجنة شئون الأوقاف
- ٩٠٣ \* الموضوع الفرعي : مائة الوقف
- ٩٠٤ \* الموضوع الفرعي : مرتبات الوقف
- ٩٠٥ \* الموضوع الفرعي : مسئولية الوقف
- ٩٠٥ \* الموضوع الفرعي : ملكية الوقف
- ٩٠٦ \* الموضوع الفرعي : ناظر الوقف
- ٩١٧ \* الموضوع الفرعي : نزاع ملكية الأرض الموقوفة ولاء للدين
- ٩١٧ \* الموضوع الفرعي : هيئة الأوقاف
- ٩١٩ \* الموضوع الفرعي : وضع اليد على أرض الوقف - آله
- ٩٢٠ \* الموضوع الفرعي : وقف أهلى - شرط إعتباره وقف خيرى
- ٩٢٠ \* الموضوع الفرعي : وقف غير المسلم

## ولاية على المال

- ٩٢٢ \* الموضوع الفرعي : إدارة الولى لأموال القاصر
- ٩٢٣ \* الموضوع الفرعي : إعتداد كشف الحساب
- ٩٢٤ \* الموضوع الفرعي : إلتزام الوصى بإستئذان المجلس الخصى فى التصرفات

- ٩٢٥ \* الموضوع الفرعي : المظن بالنقض في مسائل الولاية على المال
- ٩٢٧ \* الموضوع الفرعي : القانون الواجب التطبيق على الولاية على المال
- ٩٢٩ \* الموضوع الفرعي : المحكمة الحسبية
- ٩٣٠ \* الموضوع الفرعي : المحكمة المختصة عملياً
- ٩٣١ \* الموضوع الفرعي : بلوغ القاصر من الوحد
- ٩٣٢ \* الموضوع الفرعي : بيع الوصي عقار القاصر
- ٩٣٤ \* الموضوع الفرعي : بيع الولي عقار يملكه إلى القاصر
- ٩٣٥ \* الموضوع الفرعي : ترخيص المجلس الحسي في إجراء بدل في ملك القاصر
- ٩٣٥ \* الموضوع الفرعي : تصرفات القاصر الدائرة بين النفع والضرر
- ٩٣٥ \* الموضوع الفرعي : تقادم دعوى القاصر على الوصي
- ٩٣٦ \* الموضوع الفرعي : حقوق الوصي
- ٩٣٦ \* الموضوع الفرعي : سلب الولاية
- ٩٣٩ \* الموضوع الفرعي : سلطة النيابة العامة في مسائل الولاية على المال
- ٩٣٩ \* الموضوع الفرعي : سلطة الوصي
- ٩٤١ \* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في محاسبة الوصي
- ٩٤١ \* الموضوع الفرعي : من البلوغ عند الولد
- ٩٤١ \* الموضوع الفرعي : طبيعة الخصومة في الولاية على المال
- ٩٤٢ \* الموضوع الفرعي : عزل الوصي

- ٩٤٢ \* الموضوع الفرعي : نيابة الوصي عن القاصر
- ٩٤٤ \* الموضوع الفرعي : نيابة الولي عن القاصر
- ٩٤٥ \* الموضوع الفرعي : وجوب الملائية في النطق بالأحكام
- ٩٤٦ \* الموضوع الفرعي : وصي الخصومة













Biblioteca Alexandrina



0206096